٧٤

بو جلدك نهايتى حروف مشبهه بالفعلك

(ولها صدر الكلام غير أنّ)

عبارەسنه قدردر



٧٣٠

محمد عصم

مجموعة ولي افندي على الاطوسي

حمدالك اللهم على ما علمتنا + من اعراب غوامض الحجج بالاظهار وخصصتنا +
باثبات مقصاصدنا بنتايج الافكار + وصلّ اللهم على من بعثته لترفيع اهل التصديق
وتخفيض اهل الانكار + وعلى آله نصبوا الوية الاسلام في ميدان الاقرار +
وبعد فيقول العبد المذنب الذليل ولي الدين بن محمد بابا نعى لما كان
الشرح الشهير بنتايج الافكار + على الكتاب المشهور باظهار الاسرار + شرحا
متداولا بين الطلاب في البلاد والامصار + لكن لا يخلو عن الاحتياج
الى التنبيه والاخطار + وقد التمس مني بعض الطلبة من الاحباء ان اكتب عليه
اوراقا ينكشف عن وجهه الغطاء فشرعت فيه مستعينا بالله الجليل + بان يوفقني
باتمامه عاريا عن ابناء القليل + وارجو ممن نظر من الفحول ان يتقبله بحسن القبول
+ وان يتسامح بما وجد فيه من الخطاء والفضول + فانه صدر من الانسان العجول +
واعلم ان الشارح رحمه الله اخبر عن التأليف حيث ابتدأ كتابه بكلمة بسم الله
الرحمن الرحيم فان قيل كيف يضاف الاسم الى الله والله هو الاسم فان الاسم والمسمى
عند اهل السنة والجماعة واحد قلت الاسم بمعنى التسمية وهي التلفظ بالاسم
فيكون تقديره بذكر الله ابتدأ وقيل الاسم زيادة كما في قول الشاعر ثم اسم السلام عليكما
باسم الماء ان بالماء فيكون تقديره بالله ابتدأ الحمد لله الذي جعل الالفاظ الموصول
مع صلته صفة الجلالة جيء به للتنبيه على عظم شانه او للمدح مع زيادة تقرير للغرض
الموافق الكلام مع اختصاصه تعالى للمدح وانفراده به وبيان نعمة الموجبة لحمده بمقتضى
من شكر النعيم ولفظ جعل على معنيين احدهما بمعنى خلق ويتعدى الى مفعول واحد
نحو وجعل الظلمات والنور والثاني بمعنى صير نحو الذي جعل لكم الارض فراشا ويتعدى
الى مفعولين وههنا بمعنى صير فمفعوله الاول الالفاظ ومفعوله الثاني القوالب
والالفاظ جمع لفظ وهو كيفية قائمة بالصوت عند ابن سينا او هو نفس الصوت المكيف
عند غيره كما سيجيء تحقيقه والالفاظ ههنا عام الى القرآن وغيره وانما قيل الكلمات
لحسن المقابلة بالمعاني وللاشعار على ان البحث في هذا الفن من الالفاظ والمراد من الالفاظ
ههنا الالفاظ الموضوعة للمعاني فلا يرد حروف الهجاء والمهملات والمعنى صير الله
الالفاظ قوالب المعاني والقوالب جمع قالب وهو آلة ظرف يستعمل الصائغ مثلا لان يذيب
الفضة فيسيلها في جوف ذلك الظرف ثم يأخذ الفضة منه شيئا مصوغا فلزم للقالب
كونه ماخذا لذلك المصوغ فالقوالب مما لم يصح ههنا معناها الحقيقي اريد لازمها الذي
هو الماخذ والمعاني جمع المعنى وهو ما يقصد بشيء والمراد من المعاني المقاصد وما يعم
من الحكايات والفوائد فحاصل المعنى جعل الله الالفاظ ماخذا للمعاني فالسامع اخذ
من كلام المتكلم معناه المقصود وفهم منه فالقوالب مجاز مرسل ذكر الملزوم واريد لازمه
او يكون المقام من

من قبيل التجريد فالمعنى جعل الله تعالى الالفاظ آلة للمعاني اي لفهمها ويحتمل ان يكون المقام
من قبيل التشبيه المؤكد الذي هو حذف اداة التشبيه نحو قوله تعالى تمر مر السحاب في المخرج
جعل الالفاظ كالقوالب للمعاني من حيث انها تؤخذ من الالفاظ فعلى كل التقادير الاضافة
لامية ههنا ثم في هذا القول براعة الاستهلال وهي ما عرفه السيد قدس سره كون ابتداء الكلام
مناسبا للمقصود فلما كان في هذا الكلام البحث عن احوال اللفظ كان قوله جعل الالفاظ
مناسبا للمقصود فكان براعة الاستهلال وفيه ايضا مراعاة النظير وهو جمع امر وما يناسبه
كقوله والشمس والقمر بحسبان فالالفاظ ومعانيها متناسبان فجمعهما مراعاة النظير
والحمد لله الذي فضلها تفضيل الشيء جعله راجحا على غيره باثبات المزية واعطاء الشرف
لذوي الشيء في المعنى جعل الالفاظ راجحة وفائقة على سائر الاصوات متعلق بفضل فكلمة على
معنى التفضيل كما عرفت عبارة عن جعل الشيء راجحا على غيره فلم يكن حمل قوله على سائر حشوا
كما في قوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض وفي هذا الكلام اشارة الى ان الالفاظ
من جنس الاصوات اذ اللفظ في العرف صوت من شانه ان يخرج من الفم فيعتمد على المخرج
وال في بمعنى الباقي والاصوات جمع صوت وهو كيفية قائمة بالهواء اي ورجحها على باقي الاصوات
التي صدرت من غير الانسان لاختصاصها بنوع الانسان الاشرف ليتبين به ما يقول وما يقال له
ويتميز بها عن سائر الحيوانات بنظم درر حروف المباني بثلث اضافات الباء سببية متعلقة
بفضل النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك وفي الاصطلاح تأليف الكلمات في الجمل مرتبة المعاني
متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل قال مولانا الحادي في شرح النظم جمع الاشياء في خيط
يقال نظم اللؤلؤ نظما من باب الثاني اذا الفه وجمعه في سلك انتهى والدرر بضم الدال وفتح الراء المخففة
على وزن الغرر جمع درة بضم الدال وسكون الراء المشددة والحروف جمع حرف والمراد حروف الهجاء
والمباني جمع مبنى وهو الاصل والاساس المراد بها الكلمة التي بني الكلام عليها ذكرها بعد المعاني
تحسينا للسجع وتتميما للفقرة واضافة الدرر الى الحروف اضافة المشبه به الى المشبه كلجين الماء
ففيه استعارة اصلية حيث شبه ترتيب حروف المباني بنظم اللآلي في الجمع وتفيد الفائدة والحسن
وغيبان الحجة والاشتياق وادعى ترتيب حروف المباني من جنس نظم اللآلي ثم استعير نظم اللآلي
في مفهوم ترتيب حروف المباني وذكر نظم اللآلي وقصد واريد مفهوم ترتيب حروف المباني فصارت استعارة
اصلية قال مولانا الحادي واضافة الدرر الى الحروف اضافة المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء

باضافة الحروف الى المباني بيانية اي الحروف التي هي الاصل والمواد للالفاظ فحاصل المعنى
وفضل الله تعالى نظم الالفاظ بسبب جمع حروفها الاصلية المادية التي هي كالدرر في ايراث الصفاء
بسبب تأليف بعضها مع بعض بخلاف الاصوات السائرة من الانسان ومن البهائم اذ ليس فيها
نظم درر الحروف فان قلت نظم الحروف وجمعها من العبد بخلقه تعالى فلو لم يخلق الله تعالى لم يكن
هناك نظم ولا سببه الذي هو التفضل اذ انتفاء السبب يوجب انتفاء المسبب وثانيا
اذا صدر من العبد نظم درر الحروف لحصول الفضيلة هناك انما هو بارادته تعالى وخلقه
فيلزم ان يكون التفضيل من الله تعالى ثم لا يخفى ما في لفظ الحروف من براعة الاستهلال
وايضا في لفظي المعاني والمباني تجنيس لاحق وهو ان يكون اللفظان متشابهين في الحروف
الا في حرف واحد في كل منهما فيكون الحرفان متغايرين غير متقاربين في المخرج فالتغاير اما في الاول
نحو قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي واما في الوسط نحو قوله تعالى ذلك بما كنتم تفرحون في الارض
بغير الحق وبما كنتم تمرحون واما في الآخر نحو قوله تعالى فاذا جاءهم امر من الامن الاية فتأمل
هذا من قبيل الثاني لان التغاير في الحروف في لفظي المعاني والمباني انما هو في الوسط وللسجع اقسام
ثلثة والذي في هذا المقام السجع المتوازي وهو توافق الفاصلتين في الوزن وان لا يكون
اكثر الفاظ احدى القرينتين غير موافق في الوزن بما يقابلها في القرينة الاخرى نحو قوله تعالى
فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة وههنا كذلك لموافقة الفاصلتين اللتين هما المعاني والمباني
في الوزن وللمخالفة جعل لفضلها في الوزن وكذا قوله الالفاظ مخالف بالنسبة الى قوله على سائر
وعليه فقس سائرها انتهى وبفضله تعالى رفع الباء سببية متعلقة برفع والضمير راجع الى الله تعالى
قدم معمول رفع عليه ليفيد التخصيص فيكون اشارة الى ان الرفع باختياره بوجه واحسانه لا بسبب الوجوب
عليه او ايجابه اياه في نفسه بسبب اختياره واحسانه برفع لا بسبب شيء آخر من وجوب وايجاب
وليحصل الاهتمام بشأن المقدم الذي هو فضل الله تعالى وايضا ليحصل التعظيم الى الله تعالى
بسبب تقديم الضمير الراجع اليه تعالى الخطاء اي حكمه عن الامة عامة الخطاء بالفتح اي بفتح الخاء
والطاء بل بالمد في آخره ضد الصواب وقد يكون مصدرا يقال خطأ الرجل خطأ من الباب الرابع
اي اخطأ وعن متعلق برفع والامة قد يطلق على رجل جامع لانواع الخير كما في قوله تعالى ان ابراهيم
كان امة وقد يطلق على الجماعة التي ارسل النبي اليها فان آمنوا فامة اجابة وان لم يؤمنوا فامة دعوة
فالمراد امة اجابة ههنا والعامة بالتشديد من العموم بمعنى ضد الخاصة حال من الامة بمعنى مجموعة
قال صاحب الشهاب اي قاطبة وكافة وما يماثلها الفاظ موضوعة للحالية يستعمل ابدا حالا قال
ابو السعود ان لفظ عامة اسم للجماعة اولا ثم نقل الى معنى الجميع والتاء في آخره للنقلية من

من الاسمية الى الوصفية انتهى والمراد من الامة ههنا الامة الكاملة لان الشيء اذا ذكر
مطلقا ينصرف الى كماله واللام في اولهما للعهد لان الاصل في اللام لام العهد لا يعدل
عنه الا لمانع وعلى كلا التقديرين فالمراد امة محمد عليه الصلوة والسلام فحاصل المعنى
رفع الله تعالى الخطاء عن مجموع امة محمد عليه السلام يعني اذا اتفقوا في مسئلة فلا يكون
في خطأ اصلا ففي هذه الفقرة اقتباس لقوله عليه السلام رفع عن امتي الخطاء
والنسيان اي حكمهما الحديث لان الاقتباس ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث كقوله
ابن شمعون في وعظه يا قوم اصبروا على المحرمات وصابروا على المفترضات وراجعوا
بالمراقبات واتقوا في الخلوات ترفع لكم الدرجات وفي هذه الفقرة ايضا اشارة
لقوله عليه السلام اتفاق امتي حجة قاطعة الحديث تنبيه قال صاحب النهاية الخطاء
العدول عن جهة الاستقامة وهو يشتمل على ثلثة اوجه الاول ارادة شيء قبيح شرعا
واخراجه من القوة الى الفعل فهذا الخطاء يترتب عليه العتاب والعقاب والثاني
ارادة فعل حسن شرعا لكنه يقع على خلافه ارادة بلا قصد منه فذلك المريد يجب ارادته
مصيب ويجب فعله مخطئ هذا هو المراد بقوله عليه السلام رفع عن امتي الخطاء والنسيان
وخطاء المجتهدين من هذا القبيل والثالث ارادة الفعل القبيح لكنه يقع على خلافه
بلا قصد منه ايضا وهو يجب ارادته مخطئ ويجب فعله مصيب انتهى ثم ان الشارح
رحمه الله ذكر رفع الخطاء تنبيها لا بان يكون نفسه معصوما عن الخطاء في شرح كتاب البركوي
وبتكوينه كان الباء سببية متعلقة بكان قدم معمول كان عليه ايضا للحصر ففيه رد على الفلاسفة
القائلين بان الفعل مخلوق للعبد وللاهتمام بشأن تكوين الله تعالى وايضا ليحصل التعظيم
الى الله تعالى بتقديم الضمير الراجع الى الله تعالى التكوين هو المعنى الذي يعبر عنه
بالفعل والخلق والتخليق والايجاد والاحداث والاختراع ونحو ذلك ويفسر باخراج المعدوم
من العدم الى الوجود وهو صفة ازلية قائمة بذاته تعالى بناء على انه صفة حقيقية كالعلم
والقدرة على ما ذهب اليه الماتريدية وعند الاشاعرة صفات الافعال اضافات واعتبارات
مرجعها تعلقات القدرة التنجيزية فهي حادثة ولا يلزم عليه قيام الحوادث بذاته تعالى
اذ هي امور اعتبارية نسبية لا تحقق لها خارجا ككونه تعالى قبل العالم وبعده ومعه
ولا دليل على كون التكوين صفة اخرى غير القدرة والارادة الافعال تامة الافعال جمع فعل
الظاهر ان المراد من الفعل خلقه تعالى اللام في الافعال عوض عن المضاف اليه اي كان افعاله
تامة وان المراد من مصدر الخلق الحاصل بالمصدر في المراد من الافعال الموجودات ومن التام

الكمال فحاصل المعنى بسبب خلقه تعالى كاملا كاف الموجودات كاملة غير ناقصة فان قلت
هذا الكلام ينتقض ببعض الموجودات التي خلقت ناقصة كرجل خلق بيد واحدة مثلا
ونحو ذلك قلنا اولا المراد من الموجودات التي خلقت كاملة وثانيا المراد من الكمال
مقارنته الحكمة فخلقه تعالى بعض الاشياء ناقصا لاجل الحكمة فخلاصة المعنى خلق
الموجودات كلها مقارنا بالحكمة فتفطن وفي قوله كاف الافعال تامة براعة الاستهلال حيث اورد
ههنا لفظا مناسبا للبحث الاتي الذي هو بحث الافعال التامة فتذكر وفي قوله بتكوينه كاف الافعال تامة
اشارة الى قوله تعالى اذا اراد الله شيئا ان يقول له كن فيكون ولا يبعد من الوسعة ظروف الكنايات
تعريف موصولات نعمائه الظروف جمع ظرف وهو على معنيين الاول وعاء الشيء الذي يحيط والثاني
من الظرافة بمعنى الكياسة والمراد ههنا الاول والكنايات جمع كناية وهي على معان الاول التكلم
بكلام يستدل به على شيء الثاني التكلم بشيء وان يريد غيره الثالث التكلم بلفظ يحتمل الحقيقة والمجاز
فعلى كل من الثلاث فهي عبارة عن التكلم فالمراد ههنا الكلام من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم قال
ده افندي وهي في اللغة عدم التصريح بالشيء وقال بعض شراح العلاقة هي في اللغة مصدر كنيت
او كنوت بكذا اي تكلمت به وانت تريد اللفظ غيره وفي العرف يطلق على ذكر الملزوم وارادة اللازم على ما ذهب اليه
وذكر اللازم وارادة الملزوم على ما ذهب اليه السكاكي وقال بعض الآخر وهي في اللغة مصدر كنوت
او كنيت بمعنى ذكر الشيء وارادة الغير ثم نقل الى ذكر اللفظ وارادة لازم ما وضع له من قبيل نقل العام
الى الخاص والى اللفظ المستعمل في لازم ما وضع له بلا قرينة مانعة عن ارادته من قبيل نقل اسم اللازم الى الملزوم
فعلى الاول يصح الاشتقاق من الكناية لعدم زوال المصدرية بالكلية وعلى الثاني لا يصح لخروجه عن المصدرية بالكلية
لكونه جامدا وقال الفاضل الجامي وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة
عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا
ما يكنى به لا المعنى المصدري انتهى والاضافة ههنا من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اي لا يسع ولا يحوي الكلمات
التي هي كالظروف للمعاني والتعريف الاعلام والافادة هو مفعول يسع وموصولات جمع موصول وهو اسم مفعول
من الوصول النعماء بفتح النون وضمها نعمة واحدة وليس بجمع ومن قال هي جمع فقد اخطأ لانه لم ينقل من اهل اللغة
وهي ممدودة بالف التأنيث اذا كان بالفتح مثل حمراء واذا كان بضمها مثل حبلى كذا قاله اسمعيل سمرقندي
وقال ده افندي النعماء بفتح النون وضمها فان فتحت النون مددت كما هو في الرسالة وان ضممت
قصرت وقلت نعمى فحاصل المعنى لا يسع ولا يفيد ولا يحوي الكلمات الدالة على المعاني تعريف نعمة الله تعالى الموصولة
الينا ولا تعدها وفيه تلميح لقوله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها وفيه ايضا امتثال بالامر الالهي
في قوله تعالى يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم حيث ذكر نعمة الله تعالى بانها لا تعد ولا يسع الالفاظ
ذكرها فان قلت يوهم التنافي بين الايتين بان في آية وان تعدوا ابيانا بانه لا يمكن ذكر نعمة الله تعالى
ولا تعدادها وفي هذه الآية امر بذكر نعمة الله تعالى فهذا يقتضي احد الشيئين اما الامر والتكليف بما لا يمكن والايطاق
فذا مناف لقوله لا يكلف الله نفسا الا وسعها واما ان يكون تعداد نعمة الله ممكنا فذا مناف
لآية وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها فما التوفيق بينهما قلنا اولا يحتمل ان يكون الذكر في

في قوله تعالى اذكروا نعمتي بمعنى التذكر فالمعنى تذكروا نعمتي ولا تنسوها ولا تكفروها وثانيا يحتمل
ان يكون المراد بالذكر الحمد والشكر على نعمة الله تعالى وثالثا يحتمل ان يكون المراد به ذكر نعمة الشيء
بوجه من الوجوه لا عد نعمة الله تعالى بتمامها ولا احتصاصها فتأمل فان قلت اذا اريد من الكناية
معناها الحقيقي واريد معناها المجازي قلنا كأنه لما اعتبر الشارح رحمه الله في السابق
كون الالفاظ ظروفا وقوالب ناسب ههنا جعل الكلام ظرفا لا التكلم فتبصر ثم لا يخفى عليك
ما في هذه الفقرة من براعة الاستهلال في لفظ الظروف والكنايات والموصولات وكون السعة
في الظروف اذ يبحث في هذا الكتاب من كل منها على حدة فكان فيها اربعة براعة الاستهلال كما لا يخفى
قال بعض المحشين قوله ظروف الكنايات والاضافة كاضافة الدرر الى الحروف والكناية
لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته والمراد باللازم هو المناسب والظروف فاعل يسع
ومفعوله تعريف فالكناية اوسع من الصريح خصوصا اذا كان لمعناها الاصلي لوازم متعددة
فاذا لم يسع الكنايات تعريف موصولات نعمائه لم يسع الصريحات بالطريق الاولى كما نقل
عن الشارح رحمه الله تعالى واما اكثرية في الاستعمال لا تفيد جواز احاطته لان كل صريح يجوز
ان يكون كنايته والكناية مطلقة عن الوجود بالفعل هنا واما جواز ان يوجد بمعنى لا يكون له
لازم بعد تسليمه فاحتمال عقلي لا يعتبر في المقام الخطابي مثل هذا المقام فلا اعتبار على عبارة الشارح
كما ظنه البعض انتهى ولا يتأتى مضارع من التفعل بالاشارة اظهار مضمرات لا يتأتى
التأتي على معنيين الاول بمعنى التهيؤ والمراد ههنا الحصول فعلى هذا المعنى يكون الصيغة
مضارعا معلوما فاعله مضمرات والثاني التثبت للشيء بطريق سهل موافق وعلى هذا يكون
الصيغة مضارعا مجهولا ومضمرات نائب فاعله والاشارة الايماء للشيء قال حبيبه كفوي
في كلياته الاشارة هو التلويح بشيء يفهم منه النطق فهي ترادف النطق في فهم المعنى والاشارة
عند اطلاقها حقيقة في الحسية واشارة ضمير الغائب وامثالها ذهنية لا حسية والاشارة
اذا استعمل بعلى يكون المراد الاشارة بالرأس واذا استعمل بالى يكون المراد الايماء باليد واشاره
عرفه والاشارة الحسية تطلق على معنيين احدهما ان يقبل الاشارة بانه ههنا او هناك
وثانيهما ان يكون منتهى الاشارة الحسية اعني الامتداد الخطي والسطحي الاخذ من المشير
منتهيا الى المشار اليه والاشارة عبارة ان يشير المتكلم الى معان كثيرة بكلام قليل يشبه الاشارة
باليد فان المشير بيده يشير دفعة واحدة الى اشياء لو عبر عنها يحتاج الى الفاظ كثيرة انتهى
وبالاشارة متعلق بالاظهار قدم للقصر والاظهار الكشف والمضمرات من الاضمار وهو بمعنى الستر
وقيل جمع مضمر اسم مفعول من اضمر اي اخفاه والالاء بعد الهمزة في اوله جمع الى بكسر الهمزة

وفتحها مع سكون اللام فيهما بمعنى النعمة قال دده افندي والالاء جمع الى بالفتح والكسر
والآلاء والنعماء مترادفان لغة وقيل الالاء هي النعم الظاهرة والنعماء هي النعم الباطنة
انتهى وقال حسن باشا في شرحه على كلنبوي من الآداب الآلاء بمعنى النعم جمع الا بالفتح
وقد يكسر ويكتب بالياء مثل معي وامعاء كذا في الصحاح انتهى فحاصل المعنى لا يظهر
اظهار نعمه المستورة بالاشارة اليها او المعنى لا يتصدى ولا يتشبث الى اظهار نعمه
المستورة الثاني ابلغ من الاول فتأمل ثم اعلم ان وجه عدم اظهار نعمه المستورة
بالاشارة اما لانها لما كانت مستورة لم يكن الاشارة اليها لعدم محسوسيتها بالبصر
واما لانها لما كانت معنى مستوريتها عدم ادراكها لدقتها وخفائها لم يكن اظهارها
بمجرد الرمز والاشارة واما لانها لما كانت النعم المستورة في غاية الكثرة لم يمكن اظهارها
بالتصريح فعدم امكان اظهارها بالاشارة بالطريق الاولى ففي هذه الفقرة وما قبلها
اظهار العجز المشار اليه بقوله عليه الصلوة والسلام العجز عن درك الادراك
ادراك الحديث وايضا فيها اعتراف بحال نفسه ومعرفتها المشار اليها بقوله عليه الصلوة
والسلام من عرف نفسه فقد عرف ربه وايضا في هذه الفقرة براعة الاستهلال حيث ذكر
فيها الاشارة والاظهار والمضمرات وايضا فيها اشعار باسم كتاب المصنف البركوي
رحمه الله سبحانه وايضا في قوله اظهار مضمرات من البديع طباق وهو الجمع بين معنيين
متضادين نحو قوله تعالى وتحسبهم ايقاظا وهم رقود الاية فان بين الايقاظ
والرقود تضاد وكذلك ههنا بين الاظهار والاضمار تضاد والصلوة والسلام
جمع بينهما امتثالا للامر الوارد في قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما على من اوتي مجهول اتي
بمعنى اعطى متعد الى مفعولين مفعوله الاول الضمير الراجع المستتر الى من قائم مقام الفاعل
وثانيهما قوله جوامع الكلم واعلم ان الجمهور على ان اقامة المفعول الاول مقام الفاعل
اولى من الثاني بناء على ان الاول فاعل في المعنى لانه آخذ وجوامع الكلم ما يكون لفظه
قليلا ومعناه جزيلا سمي بها القرآن العظيم لان هذا شانه وهي من قبيل اضافة الصفة
الى الموصوف والمعنى الكلم الجوامع اي كل واحدة منها جامعة لعديدة معان خارجة
عن دائرة العقول في البشر وهذه الكلمة اقتباس من قوله عليه الصلوة والسلام فضلت
بستة اعطيت جوامع الكلم واختار التوصيف بها دون من اوصافه الجليلة تبركا بلفظ الحديث
قال مولانا الخادمي واوتي ماض مجهول من الايتاء بمعنى الاعطاء والمراد بمن نبينا محمد
صلى

صلى الله عليه وسلم وانما ذكر بلفظ الموصول لزيادة تقرير المسند اليه في ذهن السامع
ولعدم توهم غيره عليه السلام كما في قوله تعالى وراودته التي هو في بيتها عن نفسه والجوامع
جمع جامعة والكلم بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلمة واضافة الجوامع الى الكلم
من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها كما في جرد قطيفة اي الكلم الجوامع والمراد بجوامع الكلم
القرآن لان القرآن الفاظه اليسيرة جامعة لمعان كثيرة ففيه اقتباس لقوله عليه الصلوة
والسلام اوتيت جوامع الكلم ويحتمل ان يكون المراد بجوامع الكلم ههنا مطلق الالفاظ
الصادرة من فمه عليه الصلوة والسلام لان كلامه ايضا قليل اللفظ كثير المعنى ولهذا
جاء في صفته عليه الصلوة والسلام انه يتكلم بجوامع الكلم وفي هذه الفقرة قلب
وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه ايضا نحو عرضت الناقة
على الحوض اي اظهرته عليها لتشرب ففي هذه الفقرة كذلك لان ضمير اوتي الراجع
الى النبي عم جعل نائب فاعله وقدم على الجوامع وجعل الجوامع مفعوله والاصل عكسه
بان يقدم الجوامع وجعل نائب فاعل اوتي ويؤخر الضمير الراجع الى النبي عم
ويجعل مفعوله محذوفا ويقول اوتي جوامع الكلم اياه عليه السلام ثم لا يخفى عليك
براعة الاستهلال في لفظي الجوامع والكلم انتهى قال بعض الافاضل والمراد بمن محمد
عليه السلام ولم يصرح باسمه العلمي ادعاء بان من اوتي له جوامع الكلم لا يطلق على غيره
او للتعظيم والتشريف وترك فاعل الايتاء وهو الله للعلم به لان هذا الفعل لا يصلح
الا له تعالى وانما لم يقل اعطي لان الايتاء الوصول بواسطة والاعطاء بلا واسطة
وههنا بواسطة جبرائيل عم تأمل قال صاحب المرآة وجوامع الكلم ما كان لفظه وجيزا
وتحته معان جمة كقوله عليه السلام الخراج بالضمان وقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار
في الاسلام انتهى وقال علي القاري قوله اوتي جوامع الكلم اي اعطي الكلمات الجامعة
للمعاني الكثيرة في المباني اليسيرة والكلم بفتح الكاف وكسر اللام اسم جمع للكلمة ومنه
اي بعض الكلم الطيب منه
قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع كلها وهو ضعيف انتهى قاله صحاح الجوهري
فلهذا قيل لام التعريف يبطل معنى الجمعية وليس فيه قلب بدليل قوله من بين المرسلين حال
من ضمير اوتي بالتضمين اي حال كونه ممتازا او مختارا من بين المرسلين وقوله محمد
بالجر بدل او عطف بيان لمن ويجوز فيه الرفع على القطع بجعله خبر محذوف والجملة استينافية
معانية واقعة جواب سؤال مقدر كأنه قيل من هو فقيل محمد وهو اسم مفعول في الاصل
من التحميد وبناؤه للتكثير ومعنى التحميد الحمد والثناء كثيرا ثم ان نبينا صلى الله عليه وسلم لما كثرت خصاله
حميدة لا يتناهى واثنى عليه الخواص والعوام واستحق ان يسمى محمدا سمي محمدا صلى الله عليه وسلم

الذي اعرب صفة محمد عن حجج الدين للعالمين واعرب من الاعراب وهو على معان
منها اظهار حقيقة الشيء وكنهه ومنها التكلم بالفصاحة وبمراعات النحو يقال اعرب
اذا افصح ومنها منع الغير عن التكلم بالكلمات الفاحشة فعلى الاول يكون المقام
من قبيل التضمين لان الاعراب على المعنى الاول لا يليق ان يتعدى بعن فالمعنى اظهر
حقيقة حجج الدين كاشفا عنها الاستار ويحتمل المعنى الثاني والثالث فتبصر والحجج
بضم الحاء جمع حجة الفرق بين الحجة والبينة انما هو بحسب الاعتبار لان ما ثبت به
الدعوى من حيث افادته البيان يسمى بينة ومن حيث الغلبة على الخصم به يسمى حجة
قال صاحب الاختري الحجج بضم الحاء جمع حجة بضم الحاء وتشديد الجيم بمعنى الدليل
والبرهان يقال حاجه اي غلبه بالحجة وهو رجل محجاج بكسر الميم انتهى قال
السلكوتي والحجج بمعنى المعجزات انتهى فان ما يصدق به انبياؤه في دعوى النبوة
يسمى معجزة اعجازه الناس من الاتيان بمثله وقيل المعجزة ما يظهر بخلاف العادة
على من يدعي النبوة والدين في الاصل مصدر دان يدين بمعنى الانقياد واطلق على تصديق
وقبول ما جاء به كذا في شرح الملتقى والدين في اللغة بمعنى العادة بدليل قول العرب
دين الرجل عادته وبمعنى الحساب كقوله تعالى ذلك الدين القيم اي الحساب المستقيم
وبمعنى الجزاء خيرا او شرا كما في قولهم كما تدين تدان وكقول الحماسي ولم يبق سوى العدوان (اي كما تفعل تجازى بفعلك مثله)
دناهم كما دانوا وفي العرف وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى ما هو
خير لهم بالذات ثم ان الدين يقع على الحق والباطل جميعا لكونه عبارة عما يعتقد سواء كان
حقا او باطلا ولهذا يقال دين اليهود والنصارى باطل ودين الاسلام حق والمراد
بالدين ههنا الاسلام لان الدين عند الله الاسلام كذا في شرح قصيدة البردة
قال صاحب المرآة الدين لغة الطاعة وعرفا وضع الهي سائق لذوي العقول
الخ انتهى واعلم ان الدين والشريعة والملة والناموس متحدة بالذات
ومتغايرة بالاعتبار اذ الطريقة المخصوصة الثابتة عن النبي عليه الصلوة والسلام
تسمى من حيث الانقياد لها دينا ومن حيث يردها الواردون المتعطشون لزلال
نيل الكمال شرعا وشريعة ومن حيث تملى وتكتب او تجتمع عليها الناس للقبول ملة
من الاملال بمعنى الاملاء او من امل بمعنى اجتمع ومن حيث لها ملك اسمه ناموس ناموسا
كذا في شرح قصيدة البردة قال دماد افندي في شرحه على الملتقى الدين والملة
متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فان الشريعة من حيث انها تطاع تسمى دينا ومن حيث انها
تجمع تسمى ملة ومن حيث انها ترجع اليها تسمى مذهبا والفرق بينها ان الدين منسوب
الى الله تعالى

الى الله تعالى لانه وضع الهي يدعو اصحاب العقول الى قبول ما هو عند الرسول
والملة الى النبي والمذهب الى المجتهد اقول والمراد بالدين ههنا الدين الحق
يوصف الدين لاشتماله على الاحكام المطابقة للواقع اذ الحق الحكم المطابق للواقع
والدين امر متحقق عقلا وقوله للعالمين متعلق باعرب والعالم في الاصل ما يعلم به
الشيء ثم لما كان جميع المخلوقات دالا على وجوده تعالى وعلمه به اي الله تعالى اطلق عليه العالم
وجمعه بالعالمين باعتبار الاصناف والانواع يقال عالم الانس وعالم الارواح
وعالم الافلاك وعالم الاملاك وغيرها فحاصل المعنى والصلوة والسلام على سيدنا
محمد الذي اظهر حقيقة الحجج الدينية للعالمين قال بعض المحشين واعرب بمعنى اظهر
او ازال الفساد وعن زائدة اذا كان اعرب بمعنى اظهر وباق على معناها اذا كان
بمعنى ازال الفساد والحجج جمع حجة بمعنى كثرة الاختلاف والتردد واضافتها الى الدين
بمعنى في وللعالمين ظرف لغو او علة لاعرب او حال من ضميره فالمعنى ان الصلوة والسلام
نازل او وارد على محمد الذي ارسل في زمان وقع اختلافات كثيرة وترددات فاسدة
في الدين بين القبائل المختلفة في المداين لاجل العالمين ان ليكون رحمة لهم او حال كونه
رحمة لهم فجمعها واحدا انتهى لكن المعنى الاظهر والصلوة والسلام على نبينا محمد
الذي اظهر جميع معجزات الدين الدالة على صدقه بناء على ان الجمع المضاف مفيد
الاستغراق على ما تقرر في الاصول اي اظهر جميع معجزاته المحسوسة بحس السمع
كالقرآن او بحس البصر كشق القمر وغير ذلك ولا يخفى عليك براعة الاستهلال
في لفظ اعرب ايضا وعلى آله الجازمين العاملين بمرفوعات احكامه معطوف على قوله
على من اوتي لا على من اوتي فقط اي حكم بعمل حرف الجر الزائد المكرر لئلا يلزم
توارد الجارين على المجرور الواحد وهو الآل ويجوز عطفه على من اوتي فقط ان لم يحكم
بعمله وفائدة الزائد اشارة الى الرد على الشيعة الناقلين في عدم جوازها حديثا وهو
من فصل بيني وبين آلي بعلى لم ينل شفاعتي بانه (اي هذا الحديث) موضوع ولو سلم انه صحيح فلا نسلم ان كان على
حرف جر لجواز ان يكون اسم علي كرم الله وجهه قال بعض الكمل وانما زاد كلمة على مع ان الدعاء
بلفظ الصلوة على غير الانبياء والملائكة بغير تبعية لا يجوز لقوله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول
بينكم كدعاء بعضكم بعضا ليفيد نوع الاستقلال وتمامه منهي فيكون ابلغ فلا ينافي النهي السابق
لعدم التمام ولكونه بالتبعية او لئلا يلزم العطف على ما هو كالجزء من الكلمة لشدة الاتصال
بين الجار والمجرور وقال الآخر ذكرها على لئلا يتوهم انه معطوف على من اوتي فيلزم
نبوة هؤلاء فاعادته قطع لهذا التوهم ابتداء وتنبيه على تجديد الصلوة ههنا وان صح كل
بالتبعية قال الاستاد وانما اعاد حرف الجر تعيينا للمعطوف عليه او تنبيها على استقلال
كل واحد منهما

بمعنى ان كل واحد منها لازمة مستقلة على آله الجازمين العاملين بمرفوعات احكامه كما كانت
لازمة على النبي عليه السلام مستقلة لان تمام الدعاء منهي عن النبي عليه السلام كما قال
النبي عليه السلام اذا صليتم علىّ فتمموها وقال الهادي هذا معطوف على قوله من امة
واعاد على ههنا ليدل على المعطوف عليه ولان يحصل الرد على الشيعة حيث انهم
ينقلون حديثا وهو من فرق بيني وبين آلي بعلي لم ينل شفاعتي فلهذا لا يدخلون لفظ على
بين الآل واهل السنة اكثرهم الى يوم القيام يردونه ويقولون صحة الحديث غير مسلم
ولو سلم فعبارة الحديث وبين آلي بعليّ بالتشديد والمراد به ابن عم النبي عليه السلام
علي رضي الله عنه والمراد بالآل ههنا اهل بيته عليه السلام واحفاده واصحابه واتباعه
قوله الجازمين اشارة الى الاحكام الاصلية الاعتقادية وقوله العاملين اشارة الى الاحكام
الفرعية العملية وقوله بمرفوعات احكامه من قبيل التنازع حيث تنازع الاسمان اعني الجازمين
والعاملين في العمل بمرفوعات واضافة مرفوعات الى الاحكام اضافة الصفة الى موصوفها
اي الاحكام المرفوعة الى درجة الاعتبار فحاصل المعنى والصلوة والسلام على آله المعتقدين
بالاعتقاد الجازم بالاحكام الاصلية الاعتقادية التي وضعها النبي صلى الله عليه وسلم
واعتقد بها العاملين بالاحكام الفرعية العملية التي رفعها النبي صلى الله عليه وسلم وعمل بها
قال بعض الكمل فحاصل المعنى والصلوة والسلام على آله المعتقدين من غير تردد واحتمال
بوحدانيته تعالى العاملين باحكام مرفوعات عليه السلام ثم لا يخفى عليك براعات الاستهلال
في الجازمين والعاملين والمرفوعات والاحكام والمتمازين عن اهل الخفض بالاضافة
الى منصوبات اعلامه والمراد من الخفض ههنا التسفل في دركات النيران والذل والحقارة
والاضافة بمعنى الاتباع والباء فيها سببية متعلقة بالمتمازين والمنصوبات من النصب
بمعنى اقامة الشيء والاعلام بالفتح جمع علم بمعنى اللواء واضافة المنصوبات اضافة الصفة
الى موصوفها اي اعلامه المنصوبة والضمير راجع الى محمد عليه الصلوة والسلام والمراد
من اعلامه عليه السلام معجزاته وبرهانه عليه السلام الدالة على مدعاه من النبوة والعقائد
وغيرها استعيرت الاعلام لها لانه لما لم يكن للنبي عليه الصلوة والسلام اعلام مخصوصة
منصوبة من قبل الشرع يأخذها المسلمون عند الغزاء كما جعل الكعبة قبلة من قبل الشرع
يتوجه اليها المسلمون عند الصلوة لزم ان لا يراد من الاعلام حقيقتها ثم لما كان بين الاعلام
والمعجزات والبراهين مشابهة في كون كل منها ظاهرا وواضحا غاية الوضوح وايضا في كونه
متبوعا يقتدي اليه الناس شبههما بالاعلام وذكر المشبه به واريد المشبه وقوله منصوبات
من ملايم المشبه به الذي هو اللواء فتلك الاستعارة اصلية مصرحة مرشحة فحاصل المعنى
وعلى آله

وعلى آله الذين يمتازون عن اهل الكفر والضلالة بسبب اتباعهم المعجزات والبراهين
النبوية حيث يوقنونها ويعملون بموجبها وبراعات الاستهلال ظاهرة لكن المعنى الاظهر وعلى آله
الذين يمتازون عن اهل الكفر والتردد في وحدانيته بسبب اتباعهم جميع معجزاته
المنصوبة ويحتمل في مقامنا ايضا ان يكون المراد من الاعلام المنصوبة له اعلام
الشريفة التي اتخذها النبي صلى الله عليه وسلم في الغزوات وجمع عليها اصحابه
رضي الله عنهم وعنا معهم اجمعين فعلى هذا التقدير يكون الكلام كناية عن ايمانهم بنبينا
صلى الله عليه وسلم ثم لا يخفى عليك براعات الاستهلال في المتمازين والخفض والاضافة
والمنصوبات والاعلام ثم لما كان الدعوات بعد الحمدلة والصلوة مظنة الاستجابة بادر
الى الدعوات فقال اللهم اجعل صدورنا مصادر صفات الكرام فلكون اجعل بمعنى صير
عدي الى مفعولين الاول صدور والثاني مصادر ثم اختار في الدعاء التكلم مع الغير
والمراد نفسه وسائر الموحدين كانه ادرج صدوره في صدورهم وخلط حاجته بحاجتهم
لعل دعائه تقبل ببركتهم ويجاب اليها والصدور جمع صدر مجاز عن القلب لمجاورته
ايا ها قال مولانا الجامي والصدور جمع الصدر بمعنى القلب كما في قوله تعالى الم نشرح لك
صدرك والمصادر جمع مصدر اسم مكان اي موضع الصدور والكرام بكسر الكاف جمع كريم
بمعنى من اتصف بالكرم ويجمع الكريم بالكرماء والكرام والكرايم والمراد بصفات الكرام
الاخلاق الحسنة فان قلت الخلق ملكة راسخة في النفس فكيف يكون صدورها منها
قلت اولا المراد من الصدور الوقوع والمراد مواقع جنس صفات الكرام وثانيا لو سلم
فالمراد من صفاتهم آثار صفاتهم اما من قبيل حذف المضاف او من المجاز المرسل فحاصل المعنى
اللهم اجعل قلوبنا مواضع صفات الكرام ومتصفة بالاخلاق الحسنة ثم لا يخفى عليك براعات
الاستهلال في الصدور والمصادر والصفات فائدة اصل اللهم عند محقق البصريين يا الله
حذف حرف النداء لكثرة استعماله فعوض الميمان في آخره وادغمتا فكان اللهم وانما عوض الميمان
ولم يعوض ميم واحد فقط لان المحذوف حرفان اعني الياء والالف وانما جعل العوض من جنس الميم
ولم يجعل من غيره لان بين الياء المحذوفة وبين الميم مناسبة لانه عند تلفظ الميم والياء الساكنة
حصل صوت في الخيشوم فتناسبا في كونهما من حروف الغنة وانما جعل في آخره ولم يجعل في اوله
ليحصل التعظيم باسمه تعالى بتقديمه وليتعذر ادخال الميم المشددة في الاول واصرف جوارحنا
عما منع في الاسلام الصرف رد الشيء من حال الى حال والمراد ههنا هذا المعنى او تحول الشيء
من جهة الى جهة والجوارح جمع جارحة بمعنى عضو الانسان الذي به يعمل ويكتسب والمراد بما منع في الاسلام
المعاصي والآثام فالفقرة الاولى دعاء باصلاح البواطن وهذه الفقرة دعاء باصلاح الظواهر

فلما كان القلب بمنزلة الملك المطاع للجوارح قدم دعاءه على دعاءها فحاصل المعنى واصرف
اعضائنا عن فعل الذنوب وكسبها ويحتمل ان يكون المراد اصرف جوارحنا وطهر عن المعاصي
التي فعلناها واغفرها فعلى هذا المعنى يكون الفقرة الآتية عطف تفسير او حاصل المعنى
ابدل واغير تحول جوارحنا عن ميلها الى الطغيان واتباع الهوى الممنوع في الاسلام شرعا
ويحتمل ان يكون المراد امنع واغير جوارحنا وكواسبنا عن الذي منع في الاسلام
وهو ما ثبت النهي فيه بلا عارض ولا يخفى عليك براعة استهلال في الصرف والمنع
وابدل مغفرتك مما جئنا به غلطا ابدل من الابدال بمعنى جعل شيء مكان شيء آخر وكذا التبديل
وما متعلق بابدل لعل الاولى ان يترك لفظ عن ههنا لان الابدال والتبديل يتعديان
بالمفعول الثاني بنفسهما كما في قوله تعالى يبدل الله سيئاتهم حسنات اي يجعل الحسنات
بدل السيئات وان يقال وابدل ما جئنا بك مغفرتك ثم لما كان المغفرة عبارة عن محو الذنب
لم يصح ارادة المعنى الحقيقي للابدال فلزم ان يكون الابدال بمعنى البذل بالذال المعجمة
فيكون استعارة تبعية وقوله غلطا حال من ضمير المفعول ومعناه الغي والخطاء قال
صاحب القاموس الغلط محركة ان تعيى بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه انتهى فان قلت
ان الخطاء متجاوز عنه ومغفور فالدعاء بغفرانه طلب تحصيل الحاصل والجواب ان المراد
طلب غفران الذنب لكن عبر عنه بالخطاء اشارة الى انه وان وقع عن عمد لكن الشأن
بالمسلم المراقب لجلال الله ان لا يقع عنه ذلك الا على سبيل الخطاء كما ورد في حديث
لا يزني الزاني وهو مسلم اذ الزنا لا ينبغي الاسلام لكن المعنى انه اذا وجد منه في هذه
الحالة الخفية والمراقبة التي يقتضيها الاسلام لا يقع منه الزنا فكلامه رحمه الله
يشير الى ان شأن الذنب وان وقع عن عمد لا يكون الا عن خطاء لما ان كف النفس
عنه واجب فحاصل المعنى اجعل مغفرتك لنا بدلا عن الذنب الذي جئنا به خطاء
او اجعل مغفرتك بدلا عن الذنوب الخ فتذكير الضمير في قوله جئنا به باعتبار لفظ ما
ولا يخفى عليك براعة الاستهلال في ابدل وغلطا واجمعنا مع الموحدين لا اجمعنا
مع القائلين شططا والمراد من الموحدين معاشر المسلمين الشطط البعد والتجاوز
عن الحد فحاصل المعنى واحشرنا مع معاشر الاسلام ولا تحشرنا مع القائلين قولا
ذا شطط او قولا عين الشطط على انه وصف بالمصدر مبالغة ثم اقتصر على الوصف
مبالغة على مبالغة على نهج ما قال ابو السعود سعد الله ذاته في تفسير قوله تعالى
وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا لكن المعنى الاظهر واجمعنا في الآخرة مع

مع المقرين بوحدانية الله تعالى والمصدقين بحقية رسول الله عليه السلام لا اجمعنا
مع القائلين كذبا بعيدا عن الحق ثم لا يخفى عليك براعة الاستهلال في اجمعنا والموحدين
قال بعض محشي هذا الكتاب لا يخفى ما في ذكر الالفاظ والاصوات والحروف والرجع
والافعال والتامة والظروف والكنايات والتعريف والموصول والاشارة والاظهار
والمضمرات والاعراب والجزم والمرفوعات والتمييز والخفض والاضافة والمنصوبات
والاعلام والمصدر والصفة والصرف والمنع والبدل والغلط والجمع والموحد
من براعة الاستهلال وهي كون الفاتحة مناسبة للمقصود انتهى قال [illegible]
قال مفتي زاده وهي في الاصطلاح كون الابتداء مناسبا للمقصود وهو من حسن الابتداء
المحلوح بالمحسنات البديعية بكون الكلام بها اعذب لفظا واحسن سبكا واوضح معنى
ماخوذ من برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال اول صوت الصبي ثم استعير
لاول كل شيء فيكون معناه اللغوي تفوق الابتداء ثم نقل من معنى اللغوي
لمناسبة السببية الى معنى كون الابتداء مناسبا للمقصود فيكون لفظ براعة الاستهلال
منقولا لا امر تجلا انتهى قوله اما بعد اتى به اقتداء به عليه السلام وباصحابه فانهم
كانوا يأتون به في خطبتهم للانتقال من اسلوب الى آخر ويسمى فصل الخطاب قيل
اول من قال به داود عليه السلام كذا في علي القاري شرح المشكاة قال عصام الدين
في شرحه على الفريدة اما هذه لمجرد التأكيد لا التفصيل المجمل مع التأكيد والاول
ايضا ما اثبته الرضي وان كان المشهور هو الثاني ومن قصر نظره فقد صار عانيا
لتكلفات لا تجد لها انتهى قوله اما هذه ان الواقعة في اوائل الكتب وغيرها التي لم يسبق
عليها مجمل لا لفظا ولا تقديرا حتى يجب تكرارها لفظا او تقديرا لتفصيل ذلك المجمل
قوله لمجرد التأكيد اي تأكيد الجزاء فانك اذا اردت تأكيد زيد منطلق مثلا تقول اما زيد
فمنطلق فان حاصل معناه ان انطلاق زيد لازم لوقوع شيء ما والملزوم متيقن الوقوع
فكذا اللازم قوله لتكلفات حيث قدر اما اخرى عديلا لاما المذكورة وقدر شرطا وجزاء
وحرف عطف وقدر امرا مجملا حتى يستقيم تفصيله بها كذا في حاشية حسن زيباري وقد جاء
اي بعد زمن الفراغ من البسملة والحمدلة والصلوة وما بعدها واصله مهما يكن
من شيء بعد البسملة الخ وهو ظرف من الظروف المكانية لانه من قبيل الجهات الست
ثم استعمل ههنا في الظروف الزمانية كما اشرنا اليه في تفسيره فيكون موضوعا للمكان ففيه
استعارة مصرحة اصلية تحقيقية تقريرها هكذا شبه قطعة من الزمان بقطعة من المكان
في الظرفية الجزئية وادعى قطعة من الزمان من جنس مفهوم قطعة من المكان ثم استعير

لفظ بعد الموضوع لمعنى قطعة من المكان لمفهوم قطعة من الزمان وذكر بعد الموضوع
لقطعة من المكان وقصد واريد معنى قطعة من الزمان فصارت استعارة اصلية
وله ثلاث حالات لانه اما ان يضاف واما ان يقطع عنها فاذا اضيف فهو معرب منصوب
على الظرفية وقد يجر بمن خاصة واذا قطع فاما ان يجعل المضاف اليه المحذوف نسيا منسيا
فيعرب ايضا واما ان ينوى المضاف اليه فيبنى على الضم وههنا كذلك ثم اظهر عبوديته
واحتياجه في بدء امره فقال فيقول العبد الفاء جواب اما كذا قيل او رابطة لجواب اما
لا جواب له لان جوابه جملة فيقول العبد المراد بالعبد نفسه انما ترك لفظ اقول
مع انه مقتضى الظاهر واختار صيغة الغيبة دفعا لتوهم تحير النفس الحاصل من اقول
وتوسلا لذكر فاعله الذي هو العبد اذ في ذكره فائدة من وجهين الاول الاسترحام
من الله بذكر كونه عبدا له تعالى الثاني انه اراد ذكر اسمه المصطفى الذي هو علم له
للعبد فذكره ليصح ذكر اسمه وايضا اختارها تطرية لنشاط السامع وايقاظا له
في اصغاء كلامه او في هذا الكلام التفات خاص على مذهب السكاكي ان اعتبر
اما بعد اول الكلام فان قوله فيقول تكلم بخلاف مقتضى الظاهر كقول الشاعر
تطاول ليلك بالاثمد وفيه ايضا التفات متفق ان انضم قوله واجمعنا الى هذا القول
فيكون التفاتا الى الغيبة من التكلم كما في قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك
وانحر فاذا وقع في الكلام التفات فله وجهان عام وهو تطرية النشاط ووجه خاص
بموقعه وهو ههنا دفع توهم تحير النفس والتوسل بذكر العبد كما مر وفيه ايضا تمكن
من وصفه بالفقير اذ الضمير لا يوصف ولا يوصف به او لا يكون موصوفا بشئ مثله وبغيره
ولا يكون صفة شئ اما الاول فلان بعض المضمرات وهو انا في غاية الوضوح فلم يحتج
الى التوضيح فحمل البواقي عليه لاطراد الباب واما الثاني فلان المضمر يدل على الذات
والصفة على العوارض الذات فلا يكون صفة شئ واللام في العبد للعهد الخارجي وقد يستغنى
عن ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد
وقد يكون للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل
وهذا الرجل وما نحن فيه يحتمل الاول والثالث لكن الثاني ظاهر لان ذلك العبد عبارة
عن نفس المتكلم وهو حاضر عند المخاطب وعند نفسه فالمعنى فيقول قولا من اعتقاد
يوجب النجاة عن هول يوجب التناد والقول يجي لمعان والمراد ههنا التكلم والتلفظ
والعبد فاعل يقول كما عرفت قال بعض الافاضل قوله اما بعد اي بعد زمن الفراغ
من البسملة والحمدلة والصلوة وغيرها من الفرغ قوله فيقول العبد وانما عدل

وانما عدل عن مقتضى الظاهر للاستعطاف اذ في ذكر العبودية والافتقار هضم
لنفسه واعتراف بعجزه وقصور بضاعته عما هو بصدده فتح لباب الفيض
انتهى قال بعض الكمل اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال
اياه ومنه وضع المظهر موضع الضمير للاستعطاف اي لطلب الرحمة والمغفرة
حيث لم يقل فانا اقول الفقير او فاقول الفقير على ان يكون الفقير بدلا من الضمير
بارزا او مستترا لان في ذكر العبد من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في الضمير
وفيه ايضا تمكن من وصفه بالفقير اذ الضمير لا يوصف ولا يوصف به وههنا التفات
على مذهبين لان الالتفات عند السكاكي ان يكون التعبير عن المعنى الواحد بواحد
من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بمقتضى الظاهر ويترك هذا ويرتكب خلافه لنكتة سواء سبق التعبير عنه
بطريق آخر من الطرق الثلثة ام لا والالتفات عند الجمهور هو التعبير عنه بطريق
من الطرق الثلثة بعد سبق التعبير عنه بطريق آخر من الطرق الثلثة فههنا التفات
على مذهب السكاكي سواء انضم قوله واجمعنا الى هذا القول ام لا وايضا ههنا
التفات على مذهب الجمهور اذا كان قوله واجمعنا منضما الى هذا القول وللالتفات
نكتتان عامة وخاصة والعامة تنشيط القلوب بتغيير الاسلوب والخاصة
اجراء الصفة الفاخرة عليه اي الشريفة عليه كما قال عليه السلام الفقر فخري
اي شرفي فان قيل لو قال اقول لامكن اجراء الصفة الفاخرة عليه بان يجعل الفقير
بدلا من فاعل اقول قلنا لا يمكن لان المظهر لا يبدل من المضمر بدل الكل الا من الغائب
نحو ضربته زيدا لان مضمر المتكلم والمخاطب اقوى لانهما اعرف المعارف واخص لانه
لو ابدل منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود اعني البدل انقص
من الظاهر فلو ابدل منهما بدل الكل يلزم ان يكون ... مدلوليهما بخلاف البواقي لتغاير مدلوليهما فيها
من غيره اعني المبدل منه مع اتحاد مدلوليهما بخلاف البواقي النحاة واما ابدال المظهر
فان المانع فيها مفقود لاختلاف المدلول هذا على ما ذهب اليه الاخفش في اثر نحو بي المسكين
من ضمير المتكلم والمخاطب بدل الكل على ما ذهب اليه الفقير بمعنى المفتقر والمحتاج
مررت وعليك الكريم المعول كذا في مفتاح زاده وغيره
صفة العبد واختار هذا اللفظ تبركا بما ورد في كلام الله تعالى حيث قال والله الغني وانتم
الفقراء وتيمنا بما صدر من صدر النبي عليه الصلوة والسلام حيث قال الفقر فخري
اي شرفي واختار هذا على المفتقر مع ان احتياجه شديد لكونه اخف وموافقا للعدير
واصل الفقر ضد الغنى وانما عداه بالى لتضمنه معنى الاحتياج الى لطف ربه اي الى توفيق ربه
وعصمته قال دده افندي اللطف في العمل الرفق ومن الله التوفيق والعصمة انتهى او الى احسانه

اليه بايصال المنافع اليه قال بعض الافاضل اللطف الاحسان برفق ولطف الله احسانه
الى عباده بايصال المنافع اليه انتهى واختار من بين اسماء الحسنى هذا اللفظ اشارة
الى انه غير مستقل بالامر بل يحتاج الى تربية ربه احتياج الاطفال واستغنى الا للاطفال
القدير بمعنى القادر صفة الرب ولم يقل الى لطف ربه الغنى رعاية للسجع قال مولانا
الحادي ذكر اسم القدير لان لطف الرب لعبده انما يكون بقدرته اياها فاوتها حاصلة
له تعالى وتقدس الشيخ مصطفى عطف بيان للعبد قيد اسمه بالشيخ اما لكونه شيخا
بالشيخ المصطفى واما شيخوخته سنا والتوجيه بكونه شيخا في العلم بعيد يأبى عنه
عنوانه السابق قال بعض الفحول الشيخ في اللغة مصدر بمعنى اسم الفاعل اي الشيخ وهو
المضى ويطلق في العرف على الكبير سنا وهو من يتجاوز اربعين وعلى الكبير علما كالشيخ
ابن الحاجب لان المشهور انه قتل شابا مبلغا سنه الى ثلثة عشر فيقال له ابن ثلثة عشر
وعلى الكبير عملا كالشيوخ المتصوفة والمراد هنا الاول منفردا او مجتمعا مع الثالث
ولا يلتفت الذهن الى الثاني لانه يأبى عنه عنوانه السابق انتهى والمصطفى اسم مفعول
من باب الافتعال بمعنى المختار به حمزة صفة للشيخ مصطفى ذكر اسمه واسم ابيه كيلا يظن
ان كتابه قبل التأمل فيه من تأليفات الاوباش بمرور الايام وكرور الاعوام فيتخذ ظهريا
وليدعو لها قال مولانا الحادي ذكر اسم ابيه ليدخل في دعائه الآتية او لتميز نفسه
لكون الشيخ مصطفى متعددا في بلدته ثم دعا لنفسه ولابيه بالاسكان كما هو اللائق
باهل الايمان فقال اسكنهما دعاء في صورة الخبر وانما لم يات بالامر تأدبا في حقه تعالى
وانما اتى بصيغة الماضي تفألا لوقوعه قال بعض الكمل وهذه الجملة خبرية مستعملة في معنى الانشاء
مجاز في النسبة على طريق الاستعارة المصرحة الاصلية والتبعية بان يشبه النسبة الانشائية
الكائنة في ليسكنهما بالنسبة الاخبارية في اسكنهما في تحقق الوقوع فهذا التشبيه استعارة
اصلية عند المحققين ثم اطلقت الصيغة الموضوعة للنسبة الاخبارية اعني اسكنهما
في النسبة الانشائية اعني ليسكنهما فهذا الاستعمال استعارة تبعية والنكتة في العدول
عن الحقيقة الى المجاز والاستعارة اما التفأل كأنه دعى واستجيب وتحقق وقوعه
ومضى واما اظهار الرغبة والحرص على وقوعه كأنه لكمال حرصه تخيل وقوعه فعبر بالماضي
واما الاحتراز عن صورة الامر لانها اساءة الادب مع الله تعالى بفضله اي باحسانه تعالى
في الجنة فيه اشارة الى ان اثابة الله تعالى عبده وبالجنة انما هو بفضله الكريم اذ لا وجوب والايجاب
عليه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد قال بعض الكمل قوله بفضله متعلق باسكن فيكون
اشارة الى ان الاسكان باختياره واحسانه لا على طريق الوجوب عليه او ايجابه اياه انتهى

انتهى كلامه والجنة في الاصل السترة من مصدر جنه اذا ستره تطلق على النخل
والشجر المتكاثف المظلل بالتفات اغصانه وعلى الارض ذات الشجر قال الفراء
الجنة ما فيه النخيل والفردوس ما فيه الكرم والمراد هنا هو الاشجار لا الارض
وكذا قيل في اللغة البستان الذي فيه اشجار متكاثفة مظللة ما تحتها انتهى
وقال عمر القنداوسي في شرحه على متن ايساغوجي والجنة كل بستان ذي شجر
يستر باشجاره الارض وقد تسمى الاشجار الساترة جنة نحو قوله تعالى
وجنات الفافا انتهى وروي عن ابن عباس رضي عنهما رب الناس انها ثمان
دار الجلال ودار القرار ودار السلام وجنة عدن وجنة المأوى وجنة الخلد
وجنة الفردوس وجنة النعيم فالمراد اسكنهما باحسانه في بستان يأكلان
منه ما شاء ان كتاب اظهار الاسرار هذا وما بعده الى قوله قال بسم
مقول ليقول العبد والكتاب بكسر الكاف بمعنى المكتوب والمجموع بمعنى
للمفعول اسم في وزن الفعال بكسر الفاء والاسرار جمع السر وهو ما يكتم
والجهر مقابله وفي شرح لب الالباب الاسرار جمع سر وهو الشيء المخفي
المكتوم وفي شرح قصيدة البردة الاسرار جمع سر وهو الامر المخفي انتهى
واضافة الكتاب الى اظهار الاسرار بيانية اي ان المكتوب والمجموع هو
اظهار الاسرار والمراد به متن المصنف المسمى بهذا الاسم ويحتمل ان يراد به
معنى التركيبي اي المظهر للمعاني الخفية فيكون الاضافة بمعنى اللام او المظهر
للمسائل الخفية والرموز الخفية وغير ذلك للفاضل الجار مع المجرور
ظرف مستقر صفة للكتاب اي الكائن للفاضل صاحب امعان الانظار صفة اولى
للفاضل الامعان بالكسر التعمق المتجاوز للحد والاجتهاد المبالغ في خصوص
والانظار بالفتح جمع نظر بمعنى الفكر واضافة الامعان بمعنى في كما في ضرب اليوم
اي صاحب التعمق المبالغ في الانظار والافكار فيه تدرية اذ يجوز ان يراد به
ارادة المعنى التركيبي اللغوي ويحتمل ان يراد منه معنى العلمي بديع الفضل
صفة ثانية للفاضل البديع ذات موجد لشيء لا نظير له كما في قوله تعالى بديع السموات
والارض وقد يطلق البديع لذلك الشيء المبتدع الذي لا نظير له وهو المراد هنا
قال القرمي في حاشيته على المطول البديع جمع بديعة بمعنى المبتدع المستحدث
انتهى وقال صوجوي على الهوادي البديع وهو المبتدع اي المحدث بلا امثال
انتهى وقال سيد السند البديع جمع بديعة وهو المبتدع المحدث انتهى
واضافة البديع الى الفضل من قبيل اضافة الموصوف الى صفتها اي الفضل البديع

بمعنى الفضل الحسن كذا في قصيدة البردة في الاعصار جمع عصر وهو الزمان
واللام للاستغراق اي في جميع الزمان واعلم ان الالف واللام اذا دخل
على الجمع يضمحل معنى الجمعية وهذا ليس على الاطلاق بل فيما كان الجمع
منفيا واما اذا كان مثبتا فلا يضمحل معناها وهو المشهور والكل
المستفاد من الالف واللام للمجموعي كما اشرنا اليه في التنفير مادات
مثله اي مثل ذلك الفاضل ما نافية ورات بمعنى ابصرت في يتعدى الى مفعول
واحد وهو مثله هنا وفاعله قوله الابصار والجملة صفة ثالثة للفاضل
وبين الاعصار والابصار تجنيس لاحق خلف السلف صفة رابع الخلف
الشيء الذي اتى بعد شيء آخر وقام مقامه كما من اتى بعد اب فان كان
الشيء القائم خيرا يقال له خلف بفتحها كما في اعطاك الله تعالى خلفا
وان كان شرا يقال له خلف بسكون اللام كما في قوله تعالى فخلف من بعدهم خلف
اضاعوا الصلوة والمراد ههنا هو الاول والسلف بفتحتين مجيء شيء وذهابه
في الزمان الماضي فلذا يطلق السالف للامم الماضية والمراد ههنا المتقدمون
من العلماء قال صاحب الهودي والخلف ما جاء بعد ويقال هو خلف صدق
من ابيه اذا قام مقامه في الآثار والاحكام انتهى وفي فروق حقي السلف
لغة المتقدم ثم سمي بها الآباء المتقدمون وهو ضد الخلف من المتقدمين
والمتأخرين اي العلماء والماضين كائنا من كان في اي زمان كان انتهى
وقال المفتي زاده وهو في اللغة كل من تقدم اباءك واقرباءك وكانه سمي
اهل العلم الماضية سلفا لانهم آباء التعليم انتهى فيراد منه علماء المتقدمين
من علماء علم النحو ففيه استعارة مصرحة تحقيقية وتقريرها هكذا شبه علماء المتقدمين
بالآباء والاجداد في منبع الانتفاء ومبعث الانتفاء وادعي علماء المتقدمين من جنس
الآباء والاجداد ثم استعير لفظ السلف الدال بالمشبه به لمفهوم علماء المتقدمين
وذكر السلف واريد معنى علماء المتقدمين فصارت استعارة مصرحة تحقيقية الاحبار
بالحاء المهملة والباء الموحدة جمع حبر وهو بفتح الحاء وكسرها العالم المتقن اي المحكم
والمثبت قال صاحب الضحى الحبر في الاصل واحد الاحبار ويقال للرجل العالم
بتحبير الكلام حبر والفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكره الجوهري رح في الصحاح انتهى لكن الفتح
افصح لانه يجمع على افعال دون فعول وقال الفراء هو حبر بالكسر وقال الاصمعي لا ادري
وقال ابو عبيدة والذي عندي بالفتح كذا رواه المحدثون كلهم بالفتح كذا في قاضيخان عليه
اي على الضوء وقال صاحب الافصاح يقال للرجل العالم بتحبير الكلام وتحسينه حبر والفتح
والكسر لغتان وقيل هو مقلوب من البحر سمي به العالم تشبيها له بالبحر لان العالم هو
جمع العلم كما ان البحر يجمع الماء ولذلك استعير البحر للعالم والعلم والماء كلاهما سببان
وفي هذا تشبيه العلم بالماء في كون كل منهما سببا للحيوة والبقاء وفي كونه سببا

حي خالد بعد موته واوصاله تحت التراب رميم وذو الجهل ميت وهو ماش على الثرى
يظن من الاحياء وهو عديم وقول الشاعر الجاهلون فموتوا قبل موتهم فالعالمون فان ماتوا
فاحياء وما يدل على كون الماء سببا للحيوة قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حيا فلهذه المناسبة
يطلق الحبر المقلوب من البحر على العالم المتقن على سبيل الاستعارة وقال حسين كفوي في كلياته
الحبر العالم والكسر افصح كما في ديوان الادب لانه يجمع على افعال وكان ابو الهيثم وابن السكيت
يقولان بالفتح والكسر للعالم ذميا كان او مسلما بعد ان كان من اهل الكتاب وقال اهل المعاني
الحبر العالم الذي صنعته تحبير المعاني بحسن البيان عنها واتقانها والاحبار مختص بعلماء اليهود
من ولد هارون وكعب الحبر بالكسر ولا تقل كعب الاحبار والجبور والامامة انتهى
وقال صاحب الاختري والحبر بالكسر والفتح رجل عالم وفاضل وعالم اليهود ويجيء جمعه
احبار وحبور وتحبير الشيء تزيينه وتحسينه والاحبار من جهة المعمولية صفة السلف
والواحد والتثنية والجمع فيه سواء لانه اسم جنس يطلق على الواحد وما فوقه فلا يرد
ما قيل ان السلف مفرد والاحبار جمع فكيف يقع الاحبار صفة للسلف مع ان المطابقة
بين الصفة والموصوف لازمة في عشرة مواضع اذا كان الوصف بحال الموصوف سند الخلف
صفة خامس للفاضل والسند شيء يلتجأ منه ويعتمد عليه ومن هذا القبيل اطلاق السند
على البرهان الاخيار بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتية جمع خير بالتشديد وقد يخفف
كسيد وسيد صفة مشبهة بمعنى كثير الخير والمنفعة وجمعه خيار واخيار والاخيار من حيث المعمولية
صفة الخلف والواحد والتثنية والجمع فيه سواء لانه اسم جنس ايضا فلا يرد ان الخلف
مفرد والاخيار جمع فلا تقع صفة للخلف ثم لا يخفى عليك التجنيس اللاحق في لفظي الخلف
والسلف كما في لفظي الاخيار والاحبار التجنيس الخطي مولانا صفة سادس للفاضل
والمولى لفظ متضاد مشترك يطلق على السيد وعلى العبد وعلى المعتق بكسر التاء
وعلى المعتق وعلى رجل ذي عظمة وشان وجمعه الموالي الشيخ محمد عطف بيان للفاضل
المتصف باوصافه المذكورة قال يحيى افندي في شرحه على العوامل الجديد والشيخ في اللغة
المسن بعد الكهولة وفي العرف من اتصف بالفضل والمراد هنا المعنى العرفي
المحقق صفة للشيخ محمد والمحقق من التحقيق وهو اثبات المسئلة بدليلها والمدقق
وهو تقوية الدليل المثبت للمسئلة بدليل آخر فبينهما تباين وقيل التحقيق اثبات المسئلة
بدليل سواء على وجه دقة اولا والتدقيق اثباتها بدليل على وجه فيه دقة سواء كان الدقة

لاثبات المسئلة بدليل آخر او لغير ذلك وعلى هذا فالتدقيق اخص كذا في الحفناوي
على علي قوشجي قال المفتي زاده التحقيق لغة بيان حقيقة الشيء وعرفا اثبات الشيء
بالدليل في اول الرتبة فالتحقيق ان كان عبارة عن اثبات الشيء بالدليل سواء كان في اول الرتبة
او لا كان اعم من التدقيق وان كان تعريف التحقيق مقيدا باول الرتبة يكون مباينا
للتدقيق انتهى قال ده ده افندي التدقيق هو رجع الشيء الى محض التحقيق والثبوت
في نفس الامر بحيث لا يشوبه شيء من المساهلة والاخذ بالظاهر وبما يشبه الحقيقة وليس
بمحض حقيقة الحقاني صفة بعدها للشيخ محمد والحقاني في الاصل حقي ادخلت الالف للتفخيم
ثم ادخلت النون لسكون الالف كما قيل في صفاني ونصراني واحدها حقاني كما يقال رباني
وعطشان ثم ضمت اليه ياء النسبة كما في لواحياني ورقباني وجمعه حقانيون وكذا الحال في الرباني
اي المنسوب الى الحق وهو بالفتح والتشديد بمعنى الصدق والسداد ضد الباطل اي المنسوب
الى الصدق بامانة الله تعالى وبصرف نعمة العلم المنعم عليه الى ما خلق له بالعمل به وبالنشر
الى الطلاب والتعليم بها او منسوبا الى التكلم بكلام واقع وصحيح لا بكلام كاذب باطل
يعني لا يختار الكذب الباطل اصلا فضلا عن التكلم به او منسوب الى الاستقامة
في العقيدة يعني يعمل بالاستقامة والصواب في العقيدة كما قال الله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق
ويحتمل ان يكون المراد به الله تعالى لانه اسم من اسماء الله تعالى لكنه يخطر ببالي ان يكون
الحقاني صفة للمحقق والنحرير عطف على المحقق في الصحاح النحرير العالم المتقن ونقل
عنه النحرير البليغ في العلم كانه ينحر الشيء علما وعملا وقد يقال نحرت كذا علما اي علمته
حق العلم كذا ذكره الجاربردي في شرح الكشاف وما يقال انه لفظ يوناني فغير ثابت انتهى
يعني ان النحرير بالمعنى المذكور مأخوذ باعتبار اصل اللغة من النحر وهو في اللغة مثل الذبح
في الحلق والمناسبة الغلبة وانما قال كانه لعدم الجزم بالاخذ لجواز ان يكون موضوعا
لهذا المعنى بالاصالة لكن تعميم النحرير بحيث يشمل العلم والعمل مما لا يظهر له وجه لان المأخوذ
في النحرير ليس الا كمال العلم ولعل المراد به مزاولة العلم وتكراره فان الاتقان والبلوغ
الى الكمال لا يحصل الا بها كذا في السيلكوتي وقال بعض محشي ابن ملك قوله النحرير يقال عالم
نحرير وعادة العرب في صفات المدح الترقي من الادنى الى الاعلى في النحرير كثير العلم من النحر
كانه ينحر الشيء علما كما يقال مثله علما انتهى قال المولى الخادمي النحرير رجل حاذق ماهر عاقل
فطن بصير بكل شيء الحبر صفة بعدها للشيخ محمد والحبر معلوم مما سبق المدقق صفة بعدها للشيخ محمد
والمدقق ايضا معلوم مما سبق وفي شرح المصباح المدقق من دق فلان الشيء اذا علمه
على وجه اليقين واطلع فيه على سر خفي الرباني صفة بعدها للشيخ محمد وفي ترجمان الصحاح
الرباني

الرباني اي العابد العارف بالله تعالى وفي القرآن كونوا ربانيين اي الكاملين في العلم
والعمل وفي القرآن قاتل معه ربيون كثير اي ربانيون علما اتقياء انتهى ويحتمل
ان يكون الرباني صفة للمدقق الشهير المعروف بالبركوي الشهير بمعنى المشهور
صفة بعدها للشيخ محمد والمعروف صفة كاشفة للشهير والباء يجوز تعلقها بكل واحد
من الشهير والمعروف والمقام من باب التنازع في المفعول والبرك بكسر الباء بمعنى الحوض
وايضا هو اسم لموضع بين مكة وزبيد وايضا هو اسم ماء لبني عقيل في النجد وايضا هو
اسم للمواضع الثلثة الاخر على ما قاله القاموس لعل بلدة المصنف رحمه الله سبحانه هي
احد هذه الثلثة فلذا قيل للمصنف البركوي بياء النسبة الفائز صفة بعد صفة للشيخ محمد
الفائز من الفوز وهو النجاة والظفر بالخير والبغية وبابه قال كذا في قرنوي شرح
عوامل الجديد وقال المولى الخادمي الفائز من الفوز ومعناه سلامة الرجل عما يخافه
وظفره بما يريده وقد يطلق على كل واحد من السلامة والظفر خاصة بالنوال الباء سببية
متعلق بالفائز النوال بفتح النون والنال بلا واو بمعنى العطية قال الرهاوي على ابن ملك
النوال العطاء الوفي صفة النوال الوفي الكثير التام الغير الناقص فالمعنى السالم المظفر
بالعطية الكثير وليس المراد بالعطية حطام الدنيا وامتعتها بل الكمال الديني والفضل
الاخروي بقرينة حال المصنف رحمه الله تعالى واياما فتبصر قال الرهاوي الوفي
ان كان بفتح الواو وكسر الفاء فهو اسم فاعل من الوفي فلا يصح الا على نوع من المجاز
وهو ان يجعل صفة للنوال وان كان بضم الواو وكسر الفاء فالمراد التام والكثرة
وهو معنى صحيح يقال الشيء وفي بضم الواو وكسر الفاء وفتح التحتانية كصلي تم وكثر
انتهى تأمل اي الفائز بالعطاء والاحسان الكثير اسكنه الله تعالى في جنة مفتحة الازهار
دعاء للشيخ محمد انما اورد بصيغة الماضي اما للتفأل او للتأدب والاحتراز عن صورة الامر
فهذه الجملة ايضا خبرية مستعملة في معنى الانشاء ومجاز في النسبة على طريق الاستعارة
المصرحة والتبعية والضمير المنصوب راجع الى الشيخ محمد وقوله في جنة متعلق باسكنه
ومفتحة اسم مفعول من التفتيح كما في قوله تعالى مفتحة لهم الابواب صفة مجرورة للجنة
ومضاف الى الازهار وهي جمع زهرة بالفتح بمعنى نور النبات وهي في الفارسي شكوفه
وفي التركي چيچك والزهرة قد يأتي ايضا بمعنى الحسن والبهجة كما في قوله تعالى زهرة الحيوة الدنيا
الاية قال بعض الكمل الازهار جمع زهرة بفتح الزاء وسكون الهاء نور النبت بفتح النون
والنور هو الظاهر في نفسه المظهر لغيره انتهى وقوله مفتحة الازهار اصله مفتحة ازهارها

حذف الضمير الراجع للجنة وعوض اللام في اول المضاف واضيف اليه فصار مفتحة الازهار
ويكون مفتحة صفة للجنة من قبيل الوصف بحال متعلق الموصوف كما في قوله تعالى مررت
برجل حسن غلامه وارکنه في کنة تجري من تحتها الانهار ارکن فعل ماض من باب الافعال
من رکن من الرکانة ومعناها کون الرجل ذا وقار وتمکين ثم نقل الى باب الافعال فصار متعديا
ومعنى ارکنه جعله الله ذا وقار وتمکين وضمير المفعول راجع الى الشيخ محمد والکنة بضم الکاف
وتشديد النون المفتوحة سرير مصنوع فوق باب البيت وقوله تجري صفة کنة ومن تحتها
متعلق بتجري وضميره راجع الى الکنة والانهار جمع نهر فاعل تجري وهذه الصفة ايضا
من قبيل الوصف بحال المتعلق فحاصل المعنى جعله الله تعالى وقورا متمکنا في سرير تجري الانهار
من تحته کذا قاله مولانا الخادمي قال الرهاوي قوله وارکنه اي جعله والکنة بضم الکاف
وتشديد الموحدة الفوقية سقف فوق باب الدار استعير للمکان المرتفع في الجنة استعارة
تصريحية وذکر اجراء الانهار تجريد الاستعارة اي وجعله في مکان مرتفع في الجنة وبين الازهار
والانهار الجناس اللاحق انتهى وقيل الکنة بضم الکاف سقيفة تشرع فوق باب الدار
والجمع کنات انتهى اقول قوله وارکنه اي اسکنه وفي کنة اي في مسکن مرتفع وتجري من الجريان
بمعنى السيلان ومن تحتها اي الکنة والانهار جمع نهر وهو في الترکي ارمق والمراد الانهار
الاربعة من الخمر والعسل واللبن والماء العذب قال بعض محشي هذا الشرح لما فرغ من وصف المصنف
شرع في بيان سبب اقدام على التأليف فقال لما کان مشتملا على مسائل دقيقة فعل شرط
وجزاؤه قوله سألني بعض الاخوان والجملة الشرطية خبر ان في قوله ان کتاب اظهار الاسرار
وان مع جملتها معمول بقول وضمير کان راجع الى کتاب اظهار الاسرار ومسائل جمع مسئلة وهي
في اللغة طلب شيء من واحد وفي الاصطلاح مسئلة العلم ويرادفها قاعدة وهي قضية کلية
يعرف منها احکام جزئيات موضوعها کما في قوله کل فعل يرفع الفاعل اذ يعرف منه ضرب يرفع الفاعل
الفاعل وعلم يرفع الفاعل وغيرهما فکتاب الاظهار مملو بمسائل النحو مشتملا عليها فان کان اسم
عبارة عن المعاني فاشتمال الاظهار على تلک المسائل من قبيل اشتمال الکل على الاجزاء وان کان
عبارة عن الالفاظ فاشتمال من قبيل اشتمال الظرف على المظروف فتأمل قال السيد في تعريفاته
المسائل هي المطالب التي يبرهن عليها في العلم ويکون الغرض من ذلک العلم معرفتها المستند
مثل السند انتهى والدقيقة من دق الشيء اذا خفي مکانه والجمع دقائق کصحائف کذا في شرح لب الالباب
وتحقيقات عميقة قال مولانا الخادمي التحقيق في اللغة تصديق الشيء اي اعتقاد انه صادق
وفي الاصطلاح اثبات المسئلة بدليل فالمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ان الشيء الذي
هو

هو المسئلة اذا اثبت بدليل لزم اعتقاد انه صادق فان قلت التحقيق في اللغة
والاصطلاح عبارة عن فعل القلب فهو انما يوجد في القلب لا في الکتاب فکيف يشتمل الکتاب
على تحقيقات عميقة قلت اولا المقام من قبيل حذف المضاف اي لوازم تحقيقات
هي المسائل المبرهنة وثانيا لو سلم عدم کونه من قبيل الحذف فالتحقيقات مصدر
بمعنى المفعول اي المحققات وهي المسائل المبرهنة ايضا وثالثا فبعد التنزل
عن هذا ان لفظ التحقيقات مجاز مرسل باطلاق احد المتلازمين بالآخر والعميقة
صفة مشبهة لتحقيقات من العمق وهو کون قعر الشيء بعيدا فهذا انما يکون في مثل البئر
او البحر لا في التحقيقات فعلم منه ان في العبارة استعارة مکنية وتخييلية حيث ذکر
التحقيقات وشبهت في النفس بالبحر في الکثرة واسند لازمه الذي هو العمق اليها
او يکون العميقة استعارة تبعية حيث شبه المصعوبة بالعمق في عسرة التوصل ثم ذکر
العميقة واريد بها الصعبة فنظير هذه الاستعارة جار في قوله مسائل دقيقة تفطن
قال الحفناوي في حاشية على قوشجي العميقة من العمق بفتح العين وضمها مع سکون الميم
وبضمها وهو البعد والمراد صعبة يشق ادراکها والوصول اليها انتهى وقال السيلکوتي
في حاشية على الخيالي العميق والعمق وهو قعر البئر اي تحتاج للتفحص والتفتيش
واعتبارات لطيفة والاعتبار اصله من العبور ومعناه على ما قاله صاحب البصائر
التجاوز من حال الى حال اخرى فعلى هذا کان معنى العبرة والاعتبار ان يعرف اولا الشيء
المشاهد المحسوس ثم ينتقل منه ويعرف الشيء الغير المشاهد قيل منه قوله تعالى ان في ذلک
لعبرة لاولي الابصار وقوله تعالى فاعتبروا يا اولي الالباب فعلى هذا کان معنى الاعتبارات
ههنا ان يحصل الانتقال من المسائل المذکورة في کتاب المص الى نکات غير مذکورة فيه ومسائل
غير مصرحة واللطيف له معان والمراد ههنا لطيف الکلام وهو الکلام الخفي الغامض فالمعنى اعتبارات
خفية غير ظاهرة مستورة عن نظر غير الاذکياء واما الاعتراض بان الاعتبار فعل القلب فلا يشتمل
هذا الکتاب فجوابه مستفاد مما سبق آنفا فارجع اليه قال القنوي في حاشية على القاضي اللطيفة
کل شيء دقيقة المعنى تلوح للفهم لا تسعها العبارة ورموز خفية الرموز جمع رمز وهو الايماء
والاشارة بالشفتين والحاجبين ويلزمه الخفاء فيحمل قوله هذا اما على التجريد او التنصيص
قال بعض الافاضل وبما ذکر من اعتبار الخفاء في الرموز عرفت ان قول الشارح رموز خفية
اما على التجريد او التنصيص وقال السيد السند الرمز في الاصل الايماء بالشفتين وقيل

بالحاجب ولذا وصفها بالخفية وقال مولانا الخادمي الرمز مطلق الاشارة وقيل الايماء
بالحاجبين او العينين او الشفة او باللسان او باليد والمراد ههنا المطلق الاول فالاعتراض
بان الرمز في الرجل فكيف يشتمل الكتاب مجاب ايضا بمثل ما سبق ومستفاد منه
ثم كل هؤلاء المعطوفين مجرور معطوف على مسائل انتهى ومرتبا بالتراتيب البديعة
منصوب معطوف على مشتملا والتراتيب جمع ترتيب وهو لغة جعل كل شيء في مرتبته واصطلاحا
جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعض اجزائه نسبة بالتقدم
والتأخر كذا في تعريفات السيد الشريف قدس سره ويجوز ههنا حمل كل واحد من المعنيين
فتفطن ومعنى التراتيب البديعة التراتيب التي لا نظير لها ولم يقع النظر الى مثلها
ومنكبا في الاساليب البريعة النكب والنكوب على معان الاول العدول عن شيء الى آخر
يقال نكب عن الطريق اذا عدل عنه فلما نقل الى التفعيل فكان متعديا فكان حاصل العبارة
كتاب الاظهار عدل عن اساليب سائر الكتب وسبق الى الاساليب البريعة المعنى الثاني
طرح شيء على محل يقال نكب به اذا طرحه فكان الحاصل طرح الاظهار في الاساليب فكان المقام
من قبيل القلب اي طرح الاساليب والقيت في الاظهار والمعنى الثالث نشر الاشياء
وانتثارها يقال نكب الكنانة اذا انتثر ما فيها من السهام فكان في نكون المقام ايضا من قبيل القلب
فحاصل المعنى نشر الاساليب في الاظهار ثم هذه الاحتمالات كلها على تقدير ان يكون منكبا
اسم مفعول من باب التفعيل ويجوز ان يكون اسم مكان من باب الثلاثي في لا حاجة الى تكلف القلب
لكنه يكون لفظ في بمعنى اللام فتفطن وتفطن ايضا ما في الاحتمالات من الاستعارة ويجوز ان يكون
منكبا بتشديد الباء من الانكباب وهو سقوط شيء على وجهه فتأمل قال صاحب الاختري
النكب بفتح النون العدول يقال نكب عن الطريق عدل وبابه نصر ونكبه تنكيبا عدل عنه والنكوب
بضم النون الرجوع والعدول يقال نكب عن الطريق نكوبا اي عدل عنه انتهى قال القريمي في حاشيته
على المطول الاساليب جمع الاسلوب بالضم وهو الفن يقال اخذ فلان في اساليب من القول
اي فنون فيه قال صاحب الاختري والاساليب جمع الاسلوب بالضم وهو النظم والفن
والطريق يقال اسلوب التنزيل اي فنون تراكيبه ونظمه انتهى والبريعة صفة مشبهة
للاساليب من البراعة وهي كون الشيء فائقا لسائره ونظائره والجناس بين البديعة
والبريعة معلوم مما سبق قال بعض الافاضل البريعة بالراء المهملة الفائقة والعالية
من

من فاق الرجل اصحابه يفوقهم اي علاهم بالشرف وبين البديعة والبريعة
الطباق انتهى فالمعنى ومطروحا في فنون التراكيب وطريق النظم الفائقة
والعالية بالشرف او منصبا في الطرق الفائقة او مرتفعا في الطرق العالية
لانه قال صاحب الاختري المنكب بمعنى المرتفع ومقصورا على محض الفوائد
القصر في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرس اذا جعلت لبنها له لا لغيره
وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء وحصره فيه ويسمى الاول مقصورا والثاني
مقصورا عليه كذا قاله السيد السند قدس سره في تعريفاته والمحض بمعنى الخالص
والفوائد جمع فائدة كنواصر جمع ناصرة وهي الغرض المرتب على المسائل كذا قيل
قال صاحب الاختري القصر بفتح القاف بمعنى الحبس انتهى والمراد بالفوائد
فروع المندرجة تحت القواعد اي محبوسا على الفروع والجزئيات الخالصة
لا يتجاوزها الى غيره مما يكون حشوا او تطويلا يعني محبوسا على الفروع والجزئيات
الخالصة من فنه النحو بسبب حفظ تلك القواعد لا يتجاوزها الخ قال مولانا
الخادمي المحض والمحضة بمعنى الخالص يقال فضة محضة اي خالصة فاضافة المحض
اضافة الصفة الى موصوفها اي ان كتاب الاظهار لما كان مقصورا ومخصوصا
على الفوائد المحضة اي الخالصة عن الزوائد وامثالها ومحذوفا منه اي من كتاب الاظهار
ما هو اي ما ليس من الفوائد وهو بعض تعريفات وحكاية اقوال وغيرهما مما له ارتباط
بالمسائل وهو اي ما ليس من الفوائد كالزوائد في الكون مستغنا عنه في الكلام
وليس بزائد حقيقة فلذلك قال كالزوائد قوله محذوفا منه ما هو كالزوائد عطف
عطف القريب او البعيد ولك ان تقول هو عطف تفسير لقوله مقصورا على محض الفوائد
مع غاية الاقتصار مفعول معه لقوله مقصورا او لقوله مشتملا او لما بينهما وكونه
مفعولا لمحذوفا لا يخلو عن خلل وقال بعض محشي الشارح قوله مع غاية الاقتصار
صفة لمشتملا وحده او مع ما عطف عليه اي مشتملا كائنا مع غاية الاقتصار وانما اخترنا
كونه صفة دون الحال لاحتياج الى التكلف وجاز لك ان تجعل قوله مع غاية الاقتصار
حالا من المستكن فيما قبله من مشتملا وما عطف عليه ونهاية الاختصار معطوف
على قوله غاية الاقتصار قال الحصاوي في حاشيته على قوشجي الغاية والنهاية
مترادفان بمعنى آخر الشيء وكذا الاختصار والايجاز بمعنى تقليل اللفظ سواء كثر
المعنى اولا وقيل تقليل اللفظ وتكثير المعنى انتهى كلامه قال مولانا الخادمي رح

فرق بين الاختصار والاقتصار حيث ان الاقتصار والايجاز مترادفان معناهما
اداء المرام بعبارة اقل من المتعارف فيكون بعضها محذوفا ومقصودا ومنويا والاختصار
تعبير المرام باقل ايضا لكن لا يكون المحذوف منويا بل يترك نسيا منسيا انتهى كلامه
وقال ددة افندى ان الاختصار حذف فى اللفظ دون المعنى والنية والاقتصار
حذف الشئ نسيا منسيا وايضا الحذف لدليل اختصار ولغير دليل اقتصار
وقال برهان الدين اختصره اذا ترك بعضه واورد بعضه واتى بشئ واقتصر عليه
اذا لم يأت بشئ مما يغايره فيكون مدلول الاختصار ترك البعض ومدلول الاقتصار
ترك الكل ولهذا طار كالامطار فى الاقطار الظاهر ايراد الفاء بدل الواو
والمشار اليه بهذا الظاهر كونه مجموع الاوصاف المذكورة من قوله لما كان مشتملا
الى هنا كذا قاله مولانا الحادى اقول اللام للتعليل متعلق بطار المؤخر والمشار اليه
اتصاف الكتاب بالصفات السابقة اى ولاجل اتصاف الكتاب بالصفات السابقة
طار وطار فعل ماض من الطيران بمعنى التفرق والانتشار والاستعمال اى ولهذا
الاتصاف استعمل كتاب الاظهار وكالامطار متعلق بطار وهى جمع مطر بمعنى الغيث
والاقطار جمع قطر بضم القاف وسكون الطاء بمعنى الجانب يقال اقطار السموات اى
جوانبها ونواحيها وفى اما متعلق بالامطار على ان تكون الاقطار صفة لها او
متعلق بطار على ان يكون مفعولا له وطار استعارة تبعية حيث شبه التداول اولا
بالطيران فى الانتقال من محل الى محل آخر فاستعير الطيران فى التداول ثم اشتق منها تداول
وطار فذكر طار واريد به تداول بالتبع الى مأخذه فان قلت الطيران يكون فى الهواء
والتداول يكون فى الايدى فكيف يصح التشبيه بينهما قلت لا يجب فى الاستعارة المشابهة
من كل الوجوه بل يكفى المشابهة فى واحد منها على ان الطيران قد يكون من يد الى يد اخرى
كالتداول وفى التشبيه بالامطار اشارة الى ان كتاب الاظهار فيه منفعة عامة
لكافة الناس حيث ينبت فى اذهان الطلاب شجرة العلوم بتوفيق الوهاب
وبين الامطار والاقطار التجنيس اللاحق قال الرهاوى قوله طار كالامطار
فى الاقطار اى يستعمل كالامطار فى البلاد الامطار جمع مطر بفتحتين وهو
الغيث يقال مطرت السماء من باب نصر وامطرها الله تعالى وقد مطرنا

وقد مطرنا وقيل مطرت السماء وامطرت بمعنى والاقطار جمع قطر بضم القاف وهو الناحية
والجانب شبه انتقاله وتداوله فى البلدان بين الناس بالطيران فى عموم الوصول والنفع
ثم استعار لكثرة التكلم الاستعمال الطيران ثم اشتق من الطيران المستعار الفعل وهو طار
فتكون الاستعارة اصلية فى المصدر وتبعية فى الفعل ثم شبه استعماله بالمطر مبالغة وصار
كالامثال فى الاعصار الامثال جمع مثل بفتحتين وقد يجئ بمعنى شبه الشئ وقد يطلق على معنى الصفة
كما فى قوله تعالى مثل الجنة التى وعد المتقون اى صفة الجنة وقد يطلق على كلام مشهور متداول
عند الناس معتبر بالاعتبار والقبول يضرب فى المحاورات كما قيل ضيعت فى الصيف اللبن
وكما قيل اليوم للغالب والمراد ههنا هذا المعنى الاخير والاعصار جمع عصر بالحركات الثلث
للعين وسكون الصاد بمعنى الدهور والعصر بفتح العين قد يجئ بمعنى الليل وبمعنى النهار
يقال تعاقب العصران اى الليل والنهار اى كل واحد منهما عقيب الآخر فالمعنى على الاول
صار كتاب الاظهار متداولا مقبولا بين الناس فى جميع الدهور والازمان كالامثال
المضروبة فيها وعلى الثانى صار كالامثال متداولا مقبولا فى جميع الليالى والنهار ونال
فى الآفاق حظا من الاشتهار نال فعل ماض من النيل بمعنى الوصول والمراد من الوصول ههنا
مجرد الحصول اذ الكتاب ليس من شانه ان يذهب ويصل من باب الرابع والآفاق جمع افق
بضم الهمزة وسكون الفاء وضمها ايضا بمعنى الجانب والناحية والحظ بفتح الحاء وتشديد الظاء
بمعنى مطلق النصيب او النصيب بالخير يقال انه لذو حظ اى نصيب او نصيب بالخير والفضل
والاشتهار كون الشئ واضحا وظاهرا يقال لفلان فضيلة اشتهرها الناس والمعنى
اى كتاب الاظهار حصل له نصيب هو الاشتهار فى الجوانب ان كانت من بيانية او نصيب
هو بعض الاشتهار ان كانت تبعيضية لكن الاول انسب بمقام المدح تأمل قال
بعض الافاضل النيل بالفتح اصله الوصول الى الشئ فاذا اطلق يقع على النفع
واذا قيد يقع على الضرر وكل ما نالك فقد نلته والآفاق جمع افق بضم الهمزة والفاء
وسكونها اطراف السماء والمراد هنا اطراف الارض ونواحيها واكنافها الحظ بالفتح
والتشديد النصيب والجمع حظوظ يقال حظ الرجل يحظ بالفتح حظا اى صار ذا حظ
من الاشتهار والظهور اشتهار الشمس فى نصف النهار اداة التشبيه محذوف اى مثل اشتهار
الشمس وهذا التشبيه يسمى تشبيها مؤكدا نحو قوله تعالى وهى تمر مر السحاب الاية اى مثل مر السحاب
وانما كان محذوف الاداة مؤكدا من جهة ان حذف الاداة يدل على ان المشبه لكثرة تماثل المشبه به
كأنه واحد من افراده وانما قال فى نصف النهار لان الشمس وان كانت واضحة عند طلوعها
وعند غروبها لكن وضوحها عند نصف النهار اكثر لان نورها يتكامل وقت النصف خلاف وقت الطلوع

والغروب اذ لا يخلو حينئذ عن حيلولة الجبال والآفاق فحاصل المعنى اشتهار كتاب الاظهار
يماثل اشتهار الشمس في نصف النهار مماثلة كثيرة قوية ففيه من المبالغة وكان اظهار اسراره
والتعمق في الاغوار عطف على جملة كان مشتملا الاسرار جمع سر بتشديد الراء بمعنى
الشيء المخفي في القلب كذا قاله الخادمي وفي شرح اللباب الاسرار جمع سر وهو
الشيء المخفي المكتوم وايضا قيل الاسرار جمع السر وهو ما يكتم والجهر مقابله والمراد
المعاني الخفية والنكات الدقيقة الخفية التي تدل على بلاغة الكتاب او المباحث المخفية
والضمير راجع الى كتاب الاظهار قال الرهاوي التعمق التفحص والتفتيش والاغوار
جمع غور وهو البعد والمراد المعاني البعيدة الدقيقة وقال مولى الخادمي والتعمق
التكلم مع النظر والدقة فيما يتكلم والاغوار جمع غور بمعنى قعر الشيء ونهايته كأنه
قال ان في كتاب الاظهار مقامات عميقة متطاولة مخفية لا يمكن اظهارها وايضاحها
الا بالتعمق ودقة النظر فيها بحيث كان ذلك الايضاح المحتاج الى تلك التعمقات الصعبة
المولهة اسرارها قد اوقد في افئدة الطالبين آثار خبر كان او قد ماض من الايقاد
بمعنى احداث النار وضميره المستتر راجع الى كل واحد من الاظهار والتعمق ثم لما ذكر
النار في آخر الفقرة اقتضى ان يكون اوقد من قبيل التجريد والافئدة جمع فؤاد
بضم الفاء وهو القلب في المشهور انما سمي القلب فؤادا لان الفؤاد من التفؤد
بمعنى التحرق والتوقد فالقلب يحرق احيانا وعند المحققين بين القلب والفؤاد
فرق يدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام اتاكم اهل اليمن هم ارق قلوبا والين
افئدة فالقلب مضغة صنوبري الشكل مودعة تحت ثدي اليسار كما قال صلى الله
عليه وسلم ان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي
القلب يعبر بالترك كوكل والفؤاد لطيفة ربانية بقوة الاسرار فيها متعلقة بالقلب
فعبارة الشارح تناسب كلا المعنيين لا سيما الاول فحاصل هذه الفقرة يحتمل المعنيين
الاول ان واحدا من الفضلاء لو تعمق في كتاب الاظهار واوضح اسراره للطالبين تنجلي
قلوبهم بحصول مقصودهم وتنور كأنه توقد افئدتهم بشهاب قبس من النار الثاني
ان المبتدئين قد احتاجوا وطلبوا ان يوضحوا بانفسهم فلما تعسر عليهم الايضاح
كأنهم تأسفوا واغتموا حتى احرق قلوبهم نار الآلام والنار مفعول اوقد سألني بعض الاخوان
جواب لما كان مشتملا السؤال والدعاء مترادفان وليس بينه وبين الامر والالتماس فرق
من جهة الصيغة وانما يحصل الفرق بالمقارنة فانها ان قارنت الاستعلاء فهو الامر وان قارنت الاستواء

الاستواء فهو الالتماس وان قارنت الخضوع او التواضع فهو السؤال والدعاء فالسؤال ما دل
على طلب الفعل دلالة وضعية مقارنا للخضوع قال بعض الافاضل الطلب اما ان يكون
من الاسفل الى الاعلى او من المساوي الى المساوي او من الاعلى الى الاسفل الاول يكون
على وجه التضرع وهو السؤال والدعاء والثالث يكون على وجه الاستعلاء وهو الامر
والثاني لا يكون على وجه التضرع ولا على وجه الاستعلاء وهو الالتماس والامر والالتماس
لا يتصوران من بعض الاخوان المستفيدين من الشارح وكذلك من الكل فتعين السؤال
والدعاء فلذلك قال سألني بعض الاخوان اي سأل مني بعض الاخوان على الحذف
والايصال وهو حذف الجار وايصال متعلقه الى المجرور واظهار الاعراب المحلي فيه
وتسميته حذفا وايصالا ظاهر لان ذلك حذف للحرف وايصال للفعل بنفسه لوجودهما فيه
والاخوان جمع اخ اذ اصله اخو بفتح الخاء المعجمة لانه يجمع على اخاء مثل اباء فالذاهب منه
واو لانك تقول في التثنية اخوان وبعض العرب يقول اخان على النقص ويجمع ايضا
على اخوة بكسر الهمزة وضمها ايضا واكثر ما يستعمل الاخوان في الاصدقاء والاخوة في الولادة
كذا في الصحاح والمختار والظاهر انه اراد بالاخوان ههنا الاخوان في الدين كذا في حسن باشا
على كلنبوي من الآداب قال بعض محشي المطول والاخوان جمع اخ ويجمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة
وضمها واكثر ما يستعمل الاخوان في الاصدقاء والاخوة في الولادة ويجمع بالواو والنون
الاخوان وقال حسن چلبي الاخوان جمع اخ اصله اخو ان الجمع افاد والذاهب منه
واو لان تثنيته اخوان وقال محي الدين في حاشيته على عصام كلمة الاخوان بكسر الهمزة جمع الاخ
كما يجمع على الاخوة وقال السيد السند قيل الاخ ان كان من جهة الحسب يجمع على الاخوان
بكسر الهمزة وسكون الخاء وان كان من جهة النسب يجمع على الاخوان بفتح الهمزة
والخاء انتهى عبر عن المستفيدين بالاخوان هضما لنفسه او اظهار الشفقة عليهم
الباعثة على هذا التأليف وقيل التعبير بالاخوان للتنبيه على انه لا يقدر على مطالعة هذا الشرح
الا من يكون اخا ومثلا له في العلم فيكون وصفا لتأليفه بالدقة والغموض ولكل وجهة هو موليها
واخص الخلان والخلان بضم الخاء وتشديد اللام جمع خليل بمعنى الصديق من الخلة
بضم الخاء وهي الصداقة قال حسن چلبي والخلان جمع خليل وهو الصديق والانثى خليلة
من الخلة بالضم وهي الصداقة ان اكتب لهم شرحا اي لان اكتب لهم شرحا لان ان وان
فالجار يحذف منهما قياسا لانهما لما كانتا موصولتين طويلتين بصلتهما لكونهما مع الجملة التي
بعدهما في تقدير اسم واحد جاز حذف حرف الجر معهما قياسا للتخفيف قال بعض الافاضل
لان ان وان حرفان موصولتان طويلتان بصلتهما لكونهما مع الجملة التي بعدهما بتأويل اسم واحد

فلما طال النفظ ما هو في الحقيقة باسم واحد اجاز وافيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذي هو
وانما لم يقل ان اصنف لهم هضما لنفسه واسقاطا له من زمرة المصنفين تحل
بعقد الفاظه ومبانيه صفة الشرح الضمير راجعان الى كتاب الاظهار ويحل من الحل
بتشديد اللام وفتح الحاء بمعنى فك المعقود والعقد جمع عقدة بضم العين فيها شئ
متعلق مربوط غير منحل شبه الالفاظ المغلقة في نفسه بخيوط معقودة واسند ملايمها
الذي هو العقد الى الالفاظ استعارة مكنية وتخييلية والمراد من الحل الكشف والبيان
فيصح ان يكون الكلام استعارة تمثيلية فتبصر واضافة العقد الى الالفاظ من اضافة
المشبه به الى المشبه اي يكشف ويفتح الفاظه التي كالعقد والمباني جمع مبنى بمعنى اصل الشئ
قال الشارح في حاشيته على الامتحان قوله ومبانيه جمع مبنى بالتشديد اسم مفعول او
بالتخفيف مصدر بمعناه كالبناء وذكر بعد الفاظه تحسينا للسجع وتتميما للفقرة انتهى كلامه
فعلى هذا قوله ومبانيه عطف تفسير للالفاظ وعلى ما يستفيد من شرح الكافية المسمى بالوافية
اريد بالمباني ههنا المعاني الاصلية وقيل التراكيب الاصلية قال بعض المحشين قوله
تحل بضم الحاء ضد العقد فيه استعارة تصريحية تبعية بتشبيه البيان بحل طاقات الحبل
والعقد جمع عقدة ترشيح او مكنية بتشبيه الالفاظ بالسلك المعقود واثبات الحل تخييل
والعقد ترشيح وعطف مبانيه على الفاظه مرادف انتهى يعني ان المباني مرادف للالفاظ
فيكون عطف مبانيه على الفاظه عطف مرادفها عليها ويوضح الغوامض والعويصات
من معانيه والغوامض جمع غامضة او غامض بمعنى خفي لان فاعلا في الاسماء وصفات
غير العقلاء يجمع على فواعل كذا في القنوي حاشية القاضي وقال القريمي الغوامض
جمع غامضة بخلاف الواضحة وقال بعض الافاضل الغوامض جمع غامضة وهي المشكلة
والمراد مشكلات الكتاب ومعضلاته يقال اعضل الامر اي اشتد واستغلق وامر معضل
لا يهتدى لوجهه انتهى قال السيد الغوامض جمع الغموض ضد الوضوح والغامض من الكلام
ضد الواضح ومشكل الكتاب ما خفي المراد لنفس صيغته وادراك عقلا ومعضله المغلق الذي
لا يهتدى لوجهه انتهى وقال الشارح في حاشيته على الامتحان الغموض ضد الوضوح انتهى والغمض
كلام مستور وغير ظاهر وبابه حسن يقال غمضه المتكلم تغميضا اذا ستر كلامه ولم يظهر وكلام غير ظاهر
وواضح كون فهمه مشكلا يقال غمض الكلام غموضا فهو غامض اي شكل من باب حسن كذا فهم من الاختري
والعويصات جمع العويصة وهي الشديدة والعويص من الشعر ما يصعب استخراج معناه
قال مولانا الخادمي

قال مولانا الخادمي بالكفي والصاد المهملتين جمع عويصة يقال شعر عويص وكلام عويص
اذا صعب استخراج معانيه من العوص بفتحتين بمعنى صعوبة فهم معنى الكلام فهو
اما عطف تفسير للغوامض او يكون المراد من احدهما المفردات ومن الاخر المركبات
فحاصله سئلوني ان اكتب لهم شرحا يفيد معاني الالفاظ المغلقة الصعبة كمال الافادة
حتى تنكشف من تلك الالفاظ الاستار من وجوه المعاني وتتضح وتظهر هؤلاء المعاني
فالمبيع بين المعاني والمباني معلوم انتهى قال بعض المحشين قوله الغوامض
والعويصات فالاول جمع غامض اي كلام غير واضح والثاني جمع عويص بمعنى كلام صعب
استخراج معناه ويبين ماله وما عليه وما فيه اي يبين ذلك محاسن الاظهار الجالبة
لمنفعة السرور واعتراضات الموجبة لمضرة الفتور وما يحتمله من الاشارة
والتنبيه المستور قال الشارح في حاشية الامتحان قوله ماله وما عليه مما ينتفع به
من الفوائد وما يتضرر به من الاعتراضات على ان اللام للانتفاع وعلى للمضرة قوله
وما فيه من النكت اللطيفة انتهى كلامه فيها لكن الانسب ان يكون الاول
عبارة عما اشير به الى الاجوبة والثاني عن الاعتراضات الواردة على المصنف والثالث
عما يحتاج الى الكشف والتفسير كذا قاله بعض المحشين وفي هذه الفقرة صنعة التضاد
حيث اجتمع المنفعة والمضرة المتضادين المذكورين بحرفيه كما في قوله تعالى ما كسبت
وعليها ما اكتسبت وفيها ايضا صنعة الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم كما
في قول الشاعر ان الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء اي مفسدة
حيث جمع الاشياء الثلثة في كونها مفسدة كذلك الشارح جمع تلك الاوصاف الثلثة
في كونها للكتاب الاظهار مشتملا على نكت دقيقة ورموز خفية قوله مشتملا اما صفة
لقوله شرحا او حال له او لضمير يبين قال الشارح في حاشية الامتحان قوله مشتملا صفة شرحا
او حال منه او من ضمير احدى الاوصاف والاولان اقرب معنى وان كانا ابعد لفظا والنكت
جمع نكتة وهي اللطيفة المنقحة من الكلام من نكت في الارض بالقضيب نحوه اذا ضرب
فاثر فيها سميت بها لتأثيرها في القلب ولمقارنتها نكت الارض بنحو الاصبع غالبا عند التفكر
فيها ولحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت ووصفها بالدقة للمبالغة انتهى قال مولانا
القنوي والنكت جمع نكتة وهي مسئلة لطيفة اخرجت بدقة نظر وامعان فكر من نكت الرمح
في الارض اذا اثر فيها وسميت المسئلة الدقيقة بها لتأثير الخواطر في استنباطها وقال بعض المحشين

النكت جمع نكتة كنقطة ونقط وهي امر دقيق وقال مولى الخادمي والنكت بالضم جمع نكتة كنقطة
وزنا ومعنى ثم استعملت في المعنى واللطيفة المرتبة على العبارة الزائدة على اصل معنى
تلك العبارة كأنها نقطة خالة مؤثرة على اصل المعنى كالخال في وجه المحبوب والرموز
جمع رمز بفتح الراء والميم وبسكون الميم ايضا وبكسر الراء وسكون الميم لغة ايضا
من باب الاول والثاني معناه الاشارة بحاجبيه او بعينيه او بلسانه او بيده وقد يطلق
على مطلق الاشارة والمراد ههنا الاشارة الى معنى خارج عما سيق له الكلام قال الشارح
في حاشية الامتحان في الصحاح الرمز الاشارة والايماء بالشفتين والحاجب والمراد
هنا عدم التصريح بها وصفها بالخفاء للمبالغة انتهى والفرق بينه وبين النكتة ان الرمز
عبارة عن فعل الاشارة للمتكلم والنكتة هي اللطيفة التي اشير اليها وان جعل الرمز
بمعنى المفعول يتحدان ويكون الثاني تفسيرا للاول في عبارة الشارح وهو الظاهر
اذ لا معنى لاشتمال الشرح صفة الشارح والا يلزم قيام الصفة بغير موصوفها فتأمل
موجزا غاية الايجاز بلا اخلال للمقصود ولو كان باخلال لكان الغازا وتعمية والالغاز
من الغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز والجمع الغاز والتعمية عميت معنى البيت تعمية
پوشيده كردن ومنه المعمى من الشعر واصله عمى الامر اذا التبس كذا في السيلكوتي على الخيالي
قال السعد في المطول الالغاز التعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده انتهى
قال بعض الكمل قوله بلا اخلال اي بلا اضرار للمقصود انتهى لكن الانسب ان يقول في التفسير
اي من غير تعمية والغاز كذا في شرح العقائد قوله موجزا اما صفة بعد صفة او حال
بعد حال لواحد مما ذكر هو من الايجاز معناه لغة كون الكلام مختصرا يقال اوجز الكلام
اذا قل ومعناه الآخر جعل الكلام قليلا مختصرا يقال اوجز الكلام اذا قل فعلى الاول
يكون موجزا اسم فاعل وعلى الثاني اسم مفعول والايجاز في الاصطلاح تأدية المراد بلفظ
ناقص عنه واف اي كون اللفظ ناقصا غير مخل بفهم تام مراد المتكلم بل ينفهم تماما
وهو اما ايجاز القصر وهو ايجاز ليس فيه حذف نحو قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة
واما ايجاز الحذف وهو ما فيه حذف نحو قوله تعالى واسئل القرية فان قلت فعلى هذا قوله بلا اخلال
ههنا معناه اللغوي وعدم الاخلال غير معتبر فيه ولو سلم ثانيا فالمقام من قبيل التصريح
بما علم ضمنا لنكتة هي دفع وهم نشأ من قوله غاية الايجاز حيث توهم منه ان الايجاز اذا كان
في درجة الغاية يحتمل ان لا يخلو عن اخلال فدفع بقوله بلا اخلال فتبصر قال البعض قوله موجزا
بصيغة اسم المفعول صفة شرحا او حال من محله او منه وما بعده على سبيل التنازع ويجوز
ان يقرأ بصيغة اسم الفاعل على انه حال من ضمير الكتب والمراد بالايجاز في قوله غاية الايجاز
الغير

المخل والمراد بالايجاز الغير المخل واليه اشار بقوله بلا اخلال وهو احتراس لان غاية الايجاز يلزم منها
الاخلال فنفاه اي عدم الاخلال بشيء مما يقتضيه اللفظ او المعنى تسهيلا للضبط
والحفظ بلا املال قوله تسهيلا مفعول له لقوله موجزا او مفعول لاجله عامله محذوف
اي فعلت ذلك الايجاز لاجل التسهيل والضبط جمع المتقدد قال حسين كفوي
في كلياته الضبط في اللغة عبارة عن الحزم وفي الاصطلاح هو سماع الكلام كما يحق سماعه
ثم فهم معناه الذي به تم حفظه ببذل جهده والثبات عليه بمذاكرته الى حين ادائه
والحفظ اخذ الشيء وجعله في قلبه يقال حفظ القرآن اذا استظهره والاملال اعياء وجعل
بحيل شيء ثقيل فحاصل المعنى يلتمسون منه كون الشرح موجزا لتسهيل جمعه لهم
وحفظه في قلوبهم من غير ايراث الفتور والثقل في طبعهم فان قلت شرط حذف اللام
من المفعول له لم يتحقق هنا فكيف يحذف لام لان احد شرطيه الذي هو كون الشرح
والتسهيل موجودين في زمان واحد ولم يقع اذ التسهيل انما يوجد عند ضبط الطالبين
لا في وقت الشرح قلت التسهيل فعل الشارح وصفته فهو انما يوجد مع الشرح عند شرحه
فالذي وجد عند ضبطهم انما هو اثر التسهيل الذي هو السهولة لا نفسه واما الاعراض
بان التسهيل يستلزم عدم الاملال فلم ذكر قوله بلا املال فجوابه فهم مما مر مرارا
فتأمل قيل قوله تسهيلا مفعول له لعامل محذوف والتسهيل الاسان والضبط الجمع
وعدم الانتشار والحفظ الحرس والاملال الكسل وبلا املال راجع لكل من الضبط
والحفظ والمعنى فعلت ذلك الايجاز لاسان جمعه لهم وحرسه في قلوبهم بلا كسل
فقلت لهم اني قد وهن العظم مني الفاء للوصل والتعقيب فيتراخى المعطوف عن المعطوف عليه
الذي هو قوله سألني بعض الاخوان اي فعقب ما سألوني قلت لهم اعتذارا لهم
وطلبا لاندفاعهم اني قد وهن العظم مني الوهن الضعف والعظم معلوم ووهن العظم
كناية عن المشيب يعني اشتعل رأسي شيبا فضعف بصري وبصيرتي عن الادراك
فعجزت عن ايقاع هذه الكلفة الشاقة فان قلت اذا كان الرجل شيخا فانيا وهن لحمه
كما وهن عظمه فما تخصيصه بالعظم قلت لما كان العظم اصل البنية واقواها فاذا وهن
لزم ان يكون اللحم اوهن قال ابو السعود اسناد الوهن الى العظم لما انه عماد البدن
ودعام الجسد فاذا اصابه الضعف والرخاوة اصاب كله او لانه اشد اجزائه صلابة
وقواما واقلها تأثرا من العلل فاذا وهن كان ما وراءه اوهن للقصد للجنس المنبئ
عن شمول الوهن لكل فرد من افراده اي وهن عظمي مع صلابته قال بعض المحشين

قوله الاعراض وهو ان يؤتى في الكلام بما يوهم خلاف المقصود ثم يؤتى بما يرفعه

قوله فقلت لهم اي لخليه سئوالهم مني هذا الشرح المتصف بالاوصاف المذكورة
قلت لهم اي للاخوان واخص الخلان هذا شروع في الاعتذار عن عدم الاجابة
اولاً بان ما سألوه امر صعيب يحتاج لقوة بدن وفراغ بال وانا رح
بخلاف ذلك كما قال اني وهن العظم مني ووهنت الطبيعة والقوى الطبع مايكون
محل مبدأ حركة الحيوانات اولا لحركة الافلاك والاشجار والطبيعة مايكون مبدأ الحركة
من غير شعور هكذا قال الامام في شرح الارشاد والفرق بين الطبع والطبيعة
بالعموم والخصوص مطلقا والعام هو الطبع والمراد هنا بالطبع الذات والنفس
والقوى جمع قوة وهي الطاقة واصله في اللغة من قوى الحبل وهو طاقاته والواحد
قوة قال سعد الدين في شرح التلخيص والقوة بمعنى القدرة انتهى وقيل بمعنى نفي الضعف
في جميع مايتعلق بذاته من العلم والقدرة انتهى وقال مولى الخادمي الطبيعة المزاج
وجمعه طبايع والقوى على وزن هدى جمع قوة وهي بمعنى العقل الذي هو قوة القلبية
يقال له قوة شديدة اي عقل قيل مأخوذ من هذا اصطلاح الحكماء بالقوة الظاهرة
والقوة الباطنة وقد يطلق القوى على جميع الخلقة البدنية كما في قوله تعالى علمه
شديد القوى اي شديد اسر الخلق وهو جبريل على نبينا وعليه الصلوة والسلام
اذ هو ذو قوة وشدة في جميع خلقه الظاهر روى انه عليه السلام قلع قرى قوم لوط
ورفعها الى السماء ثم قلبها وصاح صيحة بثمود فاصبحوا جاثمين وههنا يحتمل على كل
من المعنيين فان قلت لماذا كرر قوله وهن فاللائق ان يترك قوله ووهنت ويقول
فقلت لهم اني وهن العظم والطبيعة والقوى مني قلت اما اولاً لو قال كذلك
لم يكن الاقتباس واضحا كما كان قبل واما ثانيا فعلى هذا التقدير زال حسن السجع
كما في قوله تعالى في سدر مخضود وطلح منضود واما ثالثا لزم ان ضاع عدد الفقر
الآتية التي هي قوله وفاحت القطيعة والجوى واما رابعا فبين وهن العظم
وبين وهن الطبيعة والقوى فرق وتفاوت بكون الاول وهنا ظاهريا والثاني
وهنا باطنيا فاناكرر الوهن تنبيها للفرق ولو اجتمعهما في لفظ واحد لفات التنبيه
وتوهم الاتحاد بينهما وفاحت القطيعة والجوى فاحت من الفيح اي بمعنى ظهور الرائحة
فالمعنى وظهرت رائحة القطيعة او بمعنى غليان القدر فالمعنى قد غلى قدر القطيعة وبمعنى سيلان الدم
عن الشجة فالمعنى وسال دم شجة القطيعة فعلى كل من هذه الاحتمالات كان الكلام
استعارة تمثيلية قال الشيخ شهاب الدين في حاشيته على البيضاوي لو كان معنى اللفظ
الوحد

اللفظ الواحد مركبا يجري فيه الاستعارة التمثيلية والقطيعة بمعنى الافتراق والهجران
والمراد هنا الافتراق من الدنيا والجوى بالجيم المفتوحة والالف المقصورة
بمعنى الاحتراق وبمعنى الوجد الحاصل من شدة الحزن قال سيد السند والجوى
بمعنى الحزن خلاف السرور وقال الرهاوي بمعنى الرائحة فحاصل المعنى ظاهر
والجناس بين الجوى والقوى معلوم وقال البعض قوله وفاحت القطيعة
في القاموس فاح المسك فوحا وفئوحا وفوحانا وفيحانا اذا انتشر رائحته
والقطيعة كالشريعة الهجران والشارح استعمل فاح في لازمه فهو مجاز عن ظهر
لان انتشار الرائحة يلزم الظهور اي ظهرت القطيعة اي البعد اما بموت زوجته
لكونه وصل الى سن الشيب الذي هو نظير الموت او بما اخبر عنه فيما بعد من موت ولده
انتهى كلامه ولجبت ولازبت عدة العلل بفتح اللام وكسر الحاء المهملة وضم التاء
المثناة الفوقية وسكون الموحدة اي الحت الكبر كذا في الرهاوي قال بعض شارح
ابن ملك قوله ولجبت وهو مجهول يعني بتأوه بناء مفعول من لجبه يلجبه لجبا اذا وطئه
وشرع فيه وقال مولانا الخادمي قوله ولجبت بفتح اللام والجيم المعجمة التصوت
بصوت شديد موحش قال الرهاوي قوله ولازبت بالزاء وفتح الموحدة بعدها
نون مكسورة اي لازمني واللازب افصح من اللازم وقال غيره من محشي ابن ملك
قوله ولازبت اي لازقني وقال مولى الخادمي ولازبت اما من الملازبة بالذال
المعجمة بمعنى التقرر والتمكن في موضع او من اللزاب [illegible] بالزاء المعجمة بمعنى اللصوق
والالتزاق يقال طين لازب اي ملتزق غير منفك انتهى قال الرهاوي قوله
عدة العلل اي كثرتها وقال غيره قوله عدة العلل اي انواع العلل وقال مولى الخادمي
والعدة بكسر العين وتشديد الدال مصدر في الاصل بمعنى العدد ثم استعمل
بمعنى الجماعة التي شانه العدد سواء كان عددها معلوما او غير معلوم يقال عندي عدة
كتب اي جماعة كتب والعلل جمع علة وهي اسم بمعنى المرض فحينئذ يجمع بعلل كسدرة
وسدر وقد يكون العلة مصدرا يقال علّ الرجل علة من الباب الثاني اذا مرض فهو عليل
فعلى هذا لايجمع لان المصدر لايجمع الا ان يقصد الانواع فحاصل المعنى وقلت ايضا
متعذراً للاخوان اني قد تصوتت وتفجعت بصوت حزين وتأوه انين لان جماعة العلل
والامراض قد اجتمعت والتزقت وقد تقررت عندي فعلى هذا عطف قوله لازبت

من قبيل عطف العلة على المعلول ويحتمل ان يكون واو لانه حالية فالجملة تكون حالية

ووجبت وقاربني علدة الاجل قال الرهاوي قوله ووجبت اي اضطربت يقال وجب القلب وجيبا اذا اضطرب وقاربني علدة بفتح العين المهملة وسكون اللام وفتح الدال المهملة صلابة وقال غيره قوله ووجبت اي سقطت وقوله علدة الاجل اي شدته وصلابته انتهى والاجل الزمان الذي يبطل فيه الحيوة من غير تقدم وتأخر زمان واحد لا يتصور فيه تعدد كذا في السيلكوتي قال مولانا الحادي ووجبت بفتح العاء والجيم وضم التاء المثناة الفوقية وسكون الموحدة من الوجبة بفتح الواو وسكون الجيم بمعنى السقوط يقال وجب الشيء اذا سقط والمراد من السقوط ههنا العجز والفتور الحاصل من الهرم والشيخوخة وقاربني من المقاربة بمعنى اظهار القرب والعلدة بفتح العين وسكون اللام الشدة والصلابة والتاء في اخره والاجل بفتحتين نهاية مدة حيوة الحيوان التي اذا انتهى المدة اليها مات ذلك الحيوان كما قال الله تبارك وتعالى اذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون واضافة العلدة من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها اي قاربني الاجل الشديد اي في حصول الشيء اي الصورة الحاصلة او يكون الاضافة لامية اي قاربني شدة للاجل فحاصل المعنى قلت لهم كنت عاجزا ذا ضعف وفتور لاني كنت شيخا فانيا اظهر العلامات اي يقربني الاجل الشديد على تقدير ان يكون قاربني من قبيل عطف العلة على معلولها او يكون واو قاربني للحال فالمعنى كنت عاجزا ضعيفا حال كون الاجل الشديد مقاربا الي انما وصفت الاجل بالشدة لان شدته ثابتة بالنص كما قال تبارك وتعالى وجاءت سكرة الموت بالحق قال عليه الصلوة والسلام ان للموت سكرات اللهم اعنا على غمرات الموت وسكرات الموت مع انكدار اواني وانتثار جناني من نائبات وخول

قال الرهاوي قوله مع انكدار اي تغير وقال غيره قوله مع انكدار اواني اي مع ازماني مكدرة يعني احوالي مكدرة في ازماني انتهى والانكدار بمعنى الساقط والانتثار يقال انكدرت الشمس والنجوم اي انتثرت وتساقطت واوان كزمان لفظا ومعنى مفرد بقصر الهمزة جمعه آوان بمدها او اونة كازمنة والجنان بفتح الجيم القلب والنائبات جمع نائبة وهي المصيبة والمشقة والشدة يقال نائبات الدهر مصائبه وشدائده والخول بفتح الخاء المعجمة وفتح الواو ملائكة وحشم يقال خوله

خوله الشيء اي ملكه اياه والتخول التعهد وخول الرجل حشمه الواحد خائل وقد يكون الخول واحدا وهو اسم يقع على العبد والامة وقيل هو جمع خائل وهو الراعي والحول بكسر الحاء المهملة وفتح الواو تحول بمعنى انتقال ومنه قوله تعالى لا يبغون عنها حولا اي تحولا يقال تحول منه اي انتقل وبين خول وحول الجناس المشوش قال مولى الحادي والمراد بانكدار اواني عسرة حاله وعدم راحته والانتثار بمعنى التفرق والجنان بالفتح القلب والمراد بتفرق القلب عدم ادراكه المعاني لاجل الاكدار والالام قوله من نائبات متعلق بانكدار والنائبات جمع نائبة بمعنى المصيبة والبلية والخول بفتح الخاء المعجمة والواو جمع خائل بمعنى خادم الرجل لماله وراعيه ومن تعليلية متعلق للانكدار والانتثار فحاصل المعنى اعتذرت للاخوان باني كنت شيخا فانيا قاربني الاجل وكنت مختل الحال مضطرب البال بسبب تراكم الشدائد لاستيحاشه مضايقة المال والخدمة له واين الصفاء هيهات عن بقاع الامل اين على وزن كيف مبني على الفتح سؤال عن المكان متضمن لمعنى الاستفهام يقال اين زيد اي في اي مكان والاستفهام ههنا للتبعيد وانكار الوصول والصفا على وزن عصا بالقصر جبل بمكة متصل بجبل قبيس وهيهات فيه احدى وخمسون لغات هيهات وهايهات وايهات وايهان وغيرها كلها اسم فعل للماضي بمعنى بعد كما في قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون الاية والبقاع بكسر الباء جمع بقعة بضم الباء بمعنى قطعة من الارض يخالف لونها لون سائر الارض قيل يستعمل في مقام النفي والانكار يقال ما ادري اين يقع والامل على وزن جبل مصدر بمعنى طلب الرجاء في نفسه الذي هو المرجو وقد يجيء لها بمعنى نفي الرجاء ظاهر هذا الكلام استعارة تمثيلية كانه قال الارض كنا فيها بعد عن جبل الصفا كل البعد لا يرجى وصولها اليه والمعنى المقصود موانعنا الظاهرة والباطنة ايسني عن تصنيف هذا الشرح او يكون الكلام استعارة مكنية بان يكون المراد بالامل التصنيف الذي هو الرجاء الذي شبه في النفس بذات محبوب واسند اليه البقاع وقوله اين الصفاء ترشيح للمكنية كذا قاله مولانا الحادي اقول واين للسؤال عن المكان الذي حل فيه الشيء ويقال للمخاطب الحاضر اين انت يعني هل انت مشغول بشيء والاستفهام ههنا للانكار والصفا ضد الكدر وهيهات اسم فعل بمعنى الماضي اي بعد بعدا مبالغا والابقاع بكسر الهمزة

وسكون المثناة التحتية. وفتح المثناة الفوقية. هو العلة الحاصلة في الذهن
والوقوع هو المعلول سواء كان في الذهن او في الخارج وقيل هو ادراك ان النسبة
واقعة اي مطابقة لما في نفس الامر والامل وهو في الاصل الرجاء بمعنى الطلب
هذا على ماوجدناه في كثير من النسخ وما قاله الخادمي على ماوجده في قليل منه
لكن الصواب ايفاع الامل بفتح الهمزة والفاء جمع يافع بمعنى الغلام والتقدير
يا غلمان الامل بحذف حرف النداء كذا قيل لكن قال صاحب الاختري الايفاع
في التركي اوغلان بيو مك يقال ايفع الغلام اي كبر ايفاعا وهو يافع اي كبير
وغلمان يقعه الواحد والجمع فيه سواء وقد صدر منه الوعد بمنزلة العهد
في اثناء هذا الكلام الواو للحال والوعد الترجية بالخير واصله انشاء لاظهار امر
في نفسه يوجب سرور المخاطب وما تعلق به الوعد وهو الموعود نحو لاكرمنك
اخبار نظيره قول النحاة كان لانشاء التشبيه مع مدخولها جملة خبرية وما اشتهر
ان الثلاثي من الوعد يستعمل في الخير والمزيد فيه في الشر فليس كذلك بل ذلك
فيما اسقط الخير والشر حقيقة يترك المفعول راسا والمنزلة بالفتح المرتبة
لا تجمع قيل المنزلة بفتح الميم الحلول والترتيب والعهد الموثق وضعه لما من شانه
ان يراعى ويتعهد كالقول والقرار والوصية والضمان والحفظ والزمان والامر
يقال عهد الامر الى فلان بكذا اذا امره ويقال للدار من حيث ان يراعى بالرجوع
اليها وقيل العهد حفظ الشيء ومراعاته حالا بعد حال هذا اصله ثم استعمل
في الموثق الذي يلزم مراعاته وهو المراد والاثناء بالفتح الخلال قال معك الخادمي
الوعد الاخبار بان يفعل في الاستقبال عملا نافعا للغير ويقال العدة ايضا واما
الايعاد والوعيد فيستعملان في اخبار عمل ضار للغير هذا اذا ذكر مطلقا واما اذا قيد
بفعله فيستعمل كل منهما في الخير والشر يقال اوعد بخير ووعد بضرب قالوا خلف الوعد
كذب لانه ينشأ عن قصد الكرم والفضل وضعف الوعيد كرم لانه ينشأ
عن زوال غضبه ودفع قهره والعهد قول يوجب تصديق المتكلم والاعتماد عليه وقد يجيء

وقد يجيء بمعنى اليمين والمعنى الثاني اظهر ههنا والمراد هنا بهذا الكلام اقواله
التي ذكرها اعتذارا للاخوان فكما ان العقل قد يتركب من قولين او اكثر
فكذلك الكلام قد يتركب من كلامين او اكثر كذا قاله الخادمي قال البعض
والمراد ههنا بهذا الكلام قوله اني قد وهن العظم مني انتهى كلامه وقوله في اثناء
يشعر بانه اعتذر اولا ثم وعد ثم اعتذر ايضا لان الاثناء جمع ثني بكسر الثاء
وسكون النون بمعنى داخل الشيء فقوله بمنزلة العهد يفيد بانه اعتذر اولا
ثم كرر السؤال نوعه خفيفا ثم الحوا وابرموا الى ان وعد لهم وعدا
قريبا بالعهد ثم بقي العذر لاعتذاره السابق اي ان وهب لي ربي ولدا
ذكرا اني اصرف عنان الهمة نحو هذا المرام اي اصله انني بحذف النون الثانية
لاستكراه اجتماع ثلاث نونات كذا حذف من هنا قياسا تقديره من اني ان وهب لي
وان للشرطية والوهب عبارة عن تمليك الشيء للآخر بلا قصد عوض والذكر بفتحتين
ضد الانثى وهو المراد هنا وان مخففة من ان واسمها ضمير شان مقدر ومعنى الحرف
قد علم مما سبق والعنان بكسر العين المهملة السيران اللذان في اللجام يمسكهما
الشخص بيده قال السيد السند العنان الزمام والجمع اعنة يقال اعننت الفرس
جعلت له عنانا وعننته حبسته بعنانه وبابه رد والهمة توجه القلب وقصده
بجميع قواه الروحانية الى جانب الحق لحصول الكمال له ولغيره جعل الهمة
كالفرس واثبت له لجاما وجعلهم يلوونه ففيه استعارة بالكناية حيث شبه الهمة بالفرس
الجموح في الشدة ثم استعار لها اسمها ولم يصرح باللفظ المستعار بل اشار اليه بذكر لازمه
وهو العنان واثبته للمستعار له تخييلا وفي فروق حقي النحو يجيء على معان
كما في قول الشاعر نحونا نحو دارك يا حبيبي + لقينا نحو الفا من رقيبي + وجدناهم
جياعا نحو كلب + تمنوا منك نحوا من شراب + فقولنا نحونا اي قصدنا ونحو دارك
اي جهة دارك ونحو الف اي مقدار الف ونحو كلب اي مثل كلب ونحوا من شراب
اي قدحا منه انتهى وههنا بمعنى الجهة والمرام اي المطلوب واصله مروم نقلت
حركة العين الى الراء ثم قلبت الواو الفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الان

كذا في الحفناوي وفي حاشية الحسينية المرام مصدر ميمي بمعنى المفعول
ماخوذ من رام يروم روما اذا قصد فالمرام يكون بمعنى المقصود وقال مولى الخادمي
قوله اي ان وهب لي حال من مفعول صدر بتقدير القول اي قائلا اي آه
فتكون ان مكسورة لانها وقعت بعد القول العربي عن الظن بالنظر الى نفسه
ويحتمل ان تكون مفتوحة بتقدير الباء المتعلقة بالوعد اي باني ثم حذفت
الجار اذ يحذف من ان وان قياسا قوله وهب لي اقتباس من قوله تعالى
وهب لي ربي على الكبر ومن قوله تعالى فوهب لي ربي حكما قوله ولدا ذكرا اي مذكرا
اي سئل وودي من الله تعالى ولدا ذكرا ليكون خلفا صالحا يدعو له بعد وفاته
ولا ينقطع عمله الخير كما قال عليه الصلوة والسلام اذا مات ابن آدم انقطع
عمله الا من ثلثة صدقة جارية وعلم ينتفع به وولد صالح يدعو له الحديث وهذا
الفقير يناجي ربه سائلا متضرعا قائلا رب هب لي من لدنك ذرية طيبة باقية
انك سميع الدعاء قوله ان اصرف الاولى ان يترك ان ويقول اصرف لانه جزاء
لقوله ان وهب لي والعنان بالكسر الحبل الممدود والمربوط بلجام الفرس الذي
يأخذه الفارس بيده راكبا فاذا اراد توجهه نحو اليمين او اليسار يميل العنان ويصرفه
بذلك الطرف فيتوجه الفرس اليه والهمة بكسر الهاء وفتحها بمعنى القصد والتوجه
فالكلام استعارة مكنية حيث شبه الهمة في نفسه بالفرس واضاف ملايمه اليها والنحو
على معان بمعنى الطريق يقال اخذ نحوا اي طريقا وبمعنى الجهة يقال هو على نحوه اي
جهته وجمع انحاء ونحو على وزن عتل وبمعنى القصد وعلى هذا يكون اسما تقول نحوت نحوه
اي قصدت قصده وبمعنى الميل على احد شقيه يقال نحا الرجل اي مال على احد جانبيه
وبمعنى تقليب حدقة عينه الى الشيء لينظر اليه وبمعنى صرف الشيء من طرف الى طرف وبمعنى الفن
الذي وضع لاعراب الكلام العربي وبمعنى المثال وبمعنى المقدار وبمعنى النوع وبمعنى القبيلة
من قبائل العرب يقال لهم بنو نحو جمع هذه المعاني البيت المشهور نحونا نحو دارك
يا حبيب ✤ لقيناهم نحو الف من رقيب ✤ فنحاهم جياعا نحو كلب ✤ تمنوا منك نحوا
من شراب ✤ والمراد بالنحو ههنا الجهة والمراد بهذا المرام هو تصنيف هذا الشرح
اذ هو مرام الطالبين والكلام استعارة بالكناية ايضا حيث شبه ايضا هذا المرام

هذا المرام بالحبل العالي واضاف الى المرام ملايم الحبل الذي هو الجهة انتهى كلامه
قال البعض قوله نحو هذا المرام اي جهة هذا المقصود والمراد بهذا المرام هو
كتب هذا الشرح على الصفات المذكورة اذ هو مرام الاحقاف واخص الخلان
ثم لما وهب لي ربي ولدا سميا لفخر الانام السمي بكسر الميم الشخص الذي
يشترك في الاسم والجمع اسميا ومنه قوله تعالى هل تعلم له سميا اي نظيرا يستحق
مثل اسمه والفخر بسكون الخاء وفتحها شرف وفضل يقال فخرت الرجل
على اقرانه اي فضلته عليهم والفخر الافتخار وبابه قطع والفخير المفاخر
والانام كل ما على الارض من دابة وقيل الجن والانس وقال الامام الزبيدي
الانام الخلق ويجوز الانيم وقال الامام الواحدي قال ابو الليث الانام
ما على ظهر الارض من جميع الخلق وقيل هم بمعنى الاناسي وقال القريحي الانام
جمع لا واحد له من لفظه بمعنى الاناسي وقال محرم افندي الانام جمع تقديرا
بان لم يكن له مفردا ويستعمل في معنى الجمع وقال في موضع آخر الانام وهو
مفرد اللفظ مجموع المعنى وقال مولى الخادمي السمي على وزن الغني شخص
يوافق اسمه اسم شخص آخر يقال هو سميك اي هو من اسمه اسمك قال الله تعالى
هل تعلم له سميا اي نظيرا يستحق مثل اسمه والانام بمعنى جميع الخلائق قال
في الاساس لو رزقنا الله عدل سلطانه لانام انامه في ظل امانه والمراد
بفخر الانام حبيب رب العالمين ونبيه سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم مع اصحابه
ابدا ابدا لانه تعالى قال في شانه وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وقيل ايضا
لولاك لولاك لما خلقت الافلاك اشار الشارح به انه سمي للابن الموهوب له
محمدا اذ هو الاسم المتبادر المشهور لنبينا صلى الله عليه وسلم وحاصل المعنى
ثم لما وهب لي ربي ولدا موافقا ومماثلا ونظيرا يعني ولدا موافقا اسمه لاسم النبي
عليه السلام اعادوا الاقتراح على وجه الاهتمام اعادوا اصله اعودوا وهو
جمع اعود من باب الافعال وثلاثيه عود من العود قال صاحب الاختري يقال لكل
من اتاك مرة بعد اخرى فهو عايد انتهى والاقتراح السؤال يقال اقترح
السائل شيئا مقترحا اي سائلا واقتراح الكلام ارتجاله وتكلمه بلا فكر والوجه

ههنا بمعنى الطريق يقال وجه الشيء طريقه وما وجه هذا الامر اى طريقه والجمع
وجوه و اوجه والاقتحام الاقدام و الابرام و القصد ويقال الاقتحام الوقوع
في المهمة فكأنه وقع في المهم بسبب ذلك حتى يقضيه وقال الرهاوى والاقتراح
الطلب من غير روية على سبيل الارتجال اقول اقتراح اى ملازمة السؤال
ثانيا يعنى اعادوا السؤال الثانى مرة بعد هذا الاعتذار الذى ذكرته لهم
على طريق الالحاح والاقدام والابرام انتهى كلامه قال السيد الاقتراح السؤال
من غير روية يدل لكمال الكشف وقال مولانا الخادمى هذا جواب لقوله لما وهب لى
الاقتراح السؤال عن الشيء من غير تأمل قوله على وجه متعلق بالاقتراح ففيه اشارة
الى ان طلبهم قبل كان على وجه الاقتحام ايضا ومتعلق باعادوا فالمعنى حينئذ
انهم وان اقترحوا بان اقول لهم وعدا عليهم ان وهب لى ربى ولدا اشرح
ثم لما وهب لى بحمد الله اقترحوا والحوا فى اقتراحهم لاجل حصول شرط شرح
فحاصل المعنى كرروا السؤال على طريق الاقدام والابرام والدقة فنظرت
لو كرر الاعتذار والالتماس الفاء للتعقيب من قبيل يجب تكبيرة الافتتاح
للقيام والنظر هنا بمعنى الفكر لان النظر اذا استعمل مع فى يكون بمعنى الفكر
ومع على يكون بمعنى الغضب ومع بين يكون بمعنى الحكم ومع الى يكون بمعنى الرؤية
ومع اللام يكون بمعنى الرحمة اى نظرت فى عقيب ذلك بمعنى بعد ذلك لانه يقال
جاء عقيبه اى بعده فيكون فى مقدرا فافهم ولو لامتناع الشيء الثانى لامتناع الشيء
الاول قيل التكرار ذكر الشيء مرة بعد اخرى اى لو ذكر مرة بعد اخرى والاعتذار
محو اثر الذنب والالتماس الطلب مع التساوى قيل ان كان الطلب من الاعلى الى الادنى
فهو امر وبالعكس دعاء او من المساوى فهو التماس والتعبير عن طلبهم بالالتماس
تواضع وهضم لنفسه قال محى الدين على حسام كاتى والمراد بالتماسهم معناه
اللغوى وهو الاستدعاء والطلب لا المعنى الاصطلاحى لان الطالبين ليسوا
مساويين للمطلوب عنه وهو الشارح مع ان التساوى معتبر فى حقيقة الالتماس
وقال فى تعليقاته والمعنى الاصطلاحى هو ان يكون الطالبين والمطلوب عنه
مساويين وههنا ليس كذلك لانه لو كانا مساويين فى مرتبة العلم لم يطلبوا عنه
لانه

لانه لا فائدة فى طلبه عنه وقال مولانا الخادمى والنظر على معان لو استعمل بفى
يجىء بمعنى الفكر وان تعدى بنفسه او بالى يجىء بمعنى الرؤية وان باللام يجىء
بمعنى الرحمة وان بعلى بمعنى الغضب وان ببين بمعنى الحكم تقول نظر بين القوم
اذا احكمت فهنا بمعنى الفكر تقديره فنظرت فى نفسى فحذف لئلا يكون شائبة التكرار
اذ يلزم بالفكر كونه فى النفس ويحتمل ان يراد النظر الاصطلاحى الذى هو ترتيب امور
معلومة للتأدى الى مجهول نظرى فى حاصل كلامه استدللت فى نفسى وقلت لو كرر الاعتذار
والالتماس لزم ان يصل الى ضرب اخماس باسداس كيف والحاصل من هذا الضرب
اعداد كثيرة فلو كرر الاعتذار السابق لا يصل عدد الاعتذار الى تلك المرتبة
بل لا يصل الى عشرة قطعا وللمجيب ان يجيب بتحرير المراد بان المراد من التالى ليس
هذا المعنى بل غيره الذى سيذكر ولك ان ترد القياس الاستثنائى الى الاقترانى
وتقول تكرير الاعتذار غير لائق لانه يصل الى ضرب اخماس باسداس وكل ما هو
شأنه كذلك فغير لائق فللسائل ان يقول ان الاعتذار الذى اورده قبل على الاخوان
الطالبين ان لم يكن حقا وصادقا فايراده غير مناسب بل موجب للكذب وان كان
حقا فصغراه التى هى تكرير ذلك الاعتذار يوصل الى ضرب اخماس بالمعنى الاتى
غير مسلمة لان الحق لا يوصل الى ما ليس بلائق ولا بحق فان قلت هذا خروج
عن وظيفة المناظرة لان المنع لا يستدل عليه وقولك لان الحق استدلال عليه
فالمنع لما لم يكن عبارة عن الحكم بل هو انشاء طلب الدليل لا يصح الاستدلال عليه
قلت ذكروا امكان المنع بالاستدلال وبيانك هذا يقتضى عدم امكانه لكنهم
قالوا المنع بالاستدلال غصب غير مسلم فقيل عليه انما الغصب استدلال
واما نفس المنع فليس بغصب يشنع ويجاب عنه ولو سلم ثانيا فقولنا لان الحق آه
ليس استدلالا بل هو سند للمنع فانهم قالوا السند قد يذكر بطريق الجواز بان يقال
لم لا يجوز ان يكون كذا وقد يكون بطريق القطع بان يقال كيف وهو كذا وايضا قالوا
كما ان تنبيه البديهى قد يذكر فى صورة الدليل فكذلك السند اذا كان قويا يذكر فى صورة الدليل
على خلاف تلك المقدمة ثم الجواب عن اعتراض السائل المردد على شقيه بان يختار
الشق الثانى ويقول اعتذار الشارح حق وما ليس بلائق ولا بحق انما هو تكراره

وايضا فالمراد بحقيقة الاعتذار مطابقته للواقع وحصول ضرب الاخماس بالاسداس مطابق للواقع في الحق او صل الى الحق وايضا يمكن للسائل ان يعترض على القياس بالنقض الاجمالي بان يقال دليلك هذا جار في الصلوة المفروضة متخلف عنها حكم مدعاك الذي هو عدم اللياقة لان فيها تكرار الركعات والتسبيحات مع انه لائق بل فرض بعضه وايضا شرع تكرير الصلوة مع انه لائق اذ لولم يلق لما شرع وهذا النقض هو المسمى بالنقض المكسور كما لو استدل على حدوث العالم بانه صادر عن الفاعل المختار بالاختيار فكل ما هو كذلك فهو حادث ونوقض بصفات الله تعالى بانها صادرة عن الفاعل المختار وكل ما هو شانه كذلك فحادث فتخلف عنها حكم المدعى الذي هو الحدوث وانما سمي مكسورا لانه كسر الناقض دليل المعلل فذكر بعضه في دليله وترك بعضه الذي هو قيد الاختيار فكذا ههنا اخذ السائل لفظ التكرير وترك بعده اذ صغرى الاقتراني المذكور لان هذا التكرير تكرير يوصل الى ضرب اخماس فترك الناقض قيد يوصله فقال مثلا تثليث التسبيح في الركوع تكرير فكل ما هو كذلك فليس بلائق فتخلف عنه الحكم المدعى الذي هو عدم اللياقة فجوابه بان العلة بعدم اللياقة ليس هو التكرير فقط ولا يلزم من عدم علية البعض عدم علية المجموع فلا نقض عليه فتأمل ما عليه وايضا يمكن ان يعارض على الدليل السابق بان يقال ان دليلك وان دل على مدعاك لكن عندنا ما ينافيه وهو تكرير الاعتذار لائق لانه يوجب حصول المقصود الذي اندفاع الطالبين وكل ما هو كذلك فلائق يمكن ان يجاب عنها بانا لا نسلم ان تكريره يوجب اندفاع الطالبين لم لا يجوز ان يبالغوا في الطلب والالحاح ما دام الشارح يكرر الاعتذار ولو سلم ذلك فلا نسلم ان ما يوجب اندفاع هؤلاء الطالبين يكون لائقا كيف وذلك الاندفاع يستلزم الحرمان عن اجور الاخرة بسبب ترك الشرح لوصل الى ضرب اخماس لاسداس واللام جوابية ووصل فعل ماض بمعنى انتهى وفاعله المستتر راجع الى مصدر كرر مع نائب فاعله كما في قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى والجملة لا محل لها جواب لو كذا قيل اقول وصل من الوصول بالضم بمعنى البلوغ يقال وصل اليه من باب وعد يصل وصولا اذا بلغ ووصل بمعنى اتصل ومنه قوله تعالى الا الذين يصلون الى قوم

الى قوم اي يتصلون كذا في الاختري والى متعلق بوصل اي لوصل تكرير الاعتذار والالتماس الى ضرب اخماس لاسداس كناية من المكر والحيلة والضرب بمعنى الاظهار والاخماس جمع الخمس والاسداس جمع السدس بالكسر فيهما وهما من اظماء الابل فالخمس ان ترعى الابل اربعة ايام وترد اليوم الخامس والسدس ان ترعى خمسة ايام وترد اليوم السادس وذلك ان الرجل اذا اراد سفرا بعيدا عود ابله الخمس ثم السدس الى العشر والمعنى اظهار الاخماس لاجل الاسداس هذا مثل يضرب لمن يمكر ويحتال فيظهر شيئا ويريد غيره ولفظ ضرب اخماس لاسداس واصله ان جماعة من العرب يرعون ابل آبائهم للتعويد المذكور ويقولون للربع الخمس وللخمس السدس وقال ابراهيم انما يقولون كذلك لترجعوا الى اهليكم فصار مثلا للمكر والحيلة كذا فهم من صوبجوك على الهوادي قال البعض الضرب ههنا الاظهار واخماس جمع خمس بالكسر وهو ان يمنع الابل من الماء اربعة ايام ثم تورد اليوم الخامس واسداس جمع سدس بالكسر ايضا وهو ان تحبس خمسة ايام ثم تورد اليوم السادس وذلك لان الرجل اذا اراد السفر البعيد عود ابله بالخمس والسدس الى العشر حتى اذا اخذت في السير صبرت ولفظ المثل ضرب اخماس لاسداس اي اظهار اخماس لاجل الاسداس اي ورق ابله من الخمس الى السدس انتهى وقال مولى الخادمي للضرب معان منها اظهار الشيء وبيانه وهذا المعنى مأخذ ما يراد بالضرب ههنا حيث اريد به هنا المكر الذي هو اظهار شيء وارادة شيء آخر والاخماس جمع خمس وهو ان يمكث الابل في المرعى ثلثة ايام من غير ان يشرب الماء ثم يأتي الماء في اليوم الرابع فاذا شرب الماء يوم الاحد مثلا ثم مكث في المرعى يوم الاثنين والثلث والاربعاء ثم اتى الماء يوم الخميس فيكون جميع ايام خمسة والابل انما يعتاد هكذا بتعليم صاحبه وترتيبه وتعويده والاسداس جمع سدس بكسر السين وهو ان يمكث في المرعى اربعة ايام ثم يأتي الماء في الخامس بترتيب صاحبه فيكون جميع ايامه ستة فصاحب الابل انما يعوده الخمس اولا حيلة منه بان يعوده بعد للسدس فان عادة الانسان اذا اراد سفرا بعيدا مع ابله يعوده اولا للخمس ثم يعوده للسدس ليسقه في ستة ايام عند السفر فمعنى ضرب اخماس

ثم فان اريد انه يظهر الاجابة ويريد عدمها كان هذا غاية في الذم الذي لا ينبغي ان يتصف به الجاهل فضلا عن العالم وان اريد انه يظهر لهم انه لا يشرح فيه خفية مثلا قلنا هذا شناعة ايضا لانه متعبة للطالبين بتكرار الطلب ح

باسداس ان يمكر ابله و يحتاله بتعويده الاخماس اولاً لا لابقائه في تلك العادة بل مكراً له
و وسيلة بتعويده الاسداس ثم جعل هذا الكلام من ضروب الامثال في حق من خدع
ومكر باظهار شيء اولاً وقد اراد غيره ليحصل ثانيا فمراد الشارح ههنا لو كرر الاعتذار
لاندفاع الطالبين لوصل ذلك الى ان مكرهم بان افيدهم واظهرهم بان الشرح مطلوبي
و المكن منفتحي هذا الاعتذار مع ان الشرح لم يكن مطلوبي اعلم ان الابل مؤنث على ما قال
الاكثر وانما عومل التذكير ههنا اعتبارا للفظها فتبصر انتهى كلامه ومن هذا ظهر ان ما
على الاسداس الباء الجارة لا اللام قال صاحب المنافع قوله الى ضرب اخماس باسداس
و الضرب ههنا بمعنى الاظهار و الاخماس جمع خمس بكسر اوله وهو ان يجعل الابل
معتادة التحمل على العطش لاجل السفر بان يذهب بها الى شرب الماء بعد ثلثة ايام
من شربها الماء فيكون المجموع خمسة ايام بحساب يوم ابتداء الشرب وانتهائه
ويفعل صاحبها هكذا لتعتاد الشرب في اليوم الرابع بحساب يوم الشرب الاول
وعلى هذا القياس السدس و الربع و السبع الى العشر بكسر الاول في الكل ولا يقال
مثل هذا دون الربع بل يقال سقيناها رفها بكسر الراء وفتحها وسكون الفاء
اذا سقيت كل يوم ويقال سقيناها غبا اذا سقيت بعد يوم واما اذا سقيت بعدما اقام
في المرعى يومين فيقال سقيناها ربعا على القياس السابق وذلك يضرب لمن يظهر
شيئا و يريد غيره و يقال فلان يضرب اخماسا لاسداس اي يظهر اخماسا لاجل اسداس
يعني هو يسعى في المكر والخديعة ومن هذا ظهر ان ما على الاسداس اللام الجارة
لا الباء كما في النسخ المطبوعة انتهى وفي تعليقات الشارح قوله الى ضرب اخماس
باسداس اي الى بيان اخماس باسداس انتهى واعلم ان ما على الاسداس لو كان
الباء الجارة لكان الضرب بمعنى البيان ولو كان اللام الجارة لكان الضرب
بمعنى الاظهار تأمل فلاح لي ان ليس فيه فلاح فلاح اي جدى بمعنى ظهر وان بالتخفيف
اصله ان بالتشديد خفف ثم حذف ضمير الشأن سيأتي بحثه والضمير في فيه راجع
الى تكرير الاعتذار والالتماس وفلاح الثاني الفوز والنجاة وبين الفلاحين
الجناس المركب المتشابه قال مولى الخادمي فلاح فعل ماض من باب قال يقول
من

من اللوح بمعنى الظهور يقال لاح الشيء يلوح لوحا اذا بدا والفاء في اوله
فصيحة تقديره لما لم ينفعني التعلل والاعتذار فقد لاح لي اه ولفظ ان
في ان ليس يحتمل ان يكون مصدرية فالمعنى لاح لي عدم فلاحي ويحتمل ان تكون
مفسرة وهي التي تكون ما بعدها مفسرة لما قبلها فتكون بمعنى اي وتجيء
بعد فعل يتضمن القول اما بحسب دلالة اللفظ بنفسه كما في قوله تعالى فنادى في الظلمات
ان لا اله الا انت فنادى بمعنى قال و اما بحسب دلالة الحال كما في قوله تعالى فانطلق الملأ
منهم ان امشوا فالمعنى ههنا فقد لاح قول لي اي قول ليس فيه فلاح وضمير فيه راجع
الى السؤال المفهوم من قوله سئلني اي ليس في امر سؤالهم فلاح لي و الفلاح
بمعنى الخلاص وهذه الفقرة من قبيل رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل
احد اللفظين المكررين في اول الفقرة والاخر في آخرها نحو سائل اللئيم يرجع
ودمعه سائل وفي النظم ان يجعل احدهما في آخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول
او غير ذلك كقوله واذا البلابل افصحت بلغاتها فانف البلابل باحتساء بلابل البلابل
جمع بلبل بالضم وهو الطير المعروف و البلابل الثانية جمع بلبال بالفتح وهو الحزن
والثالثة جمع بلبلة بالضم وهي مشربة الخمر فقوله فانف امر من النفي و الاحتساء
بمعنى الشرب و ههنا ايضا التضمين البديعي وهو على ما قال ابو البقاء الكفوي
ادراج كلام الغير في اثناء الكلام حيث ادرج الشارح في هذا المقام المصراع
الثاني من البيت وهو قوله املتهم ثم تأملتهم فلاح لي ان ليس فيهم فلاح تذنيب
الفاء الفصيحة وهي التي تحذف فيها المعطوف عليه مع كونه سببا للمعطوف
من غير تقدير حرف الشرط قال بعضهم هي داخلة على جملة مسببة عن جملة غير مذكورة
نحو الفاء في قوله تعالى فانفجرت فظاهر تسمية هذه الفاء فصيحة على تقدير فضرب
فانفجرت وظاهر كلام صاحب المفتاح على تقدير فان ضربت فقد انفجرت والقول
الاكثر على التقدير به انتهى قال البعض فلاح فعل ماض بمعنى ظهر وان بالفتح
والسكون مخففة من ان بالفتح والتشديد والضمير في فيه راجع الى الاقتراح
وملازمة السؤال وفلاح الثاني بمعنى الخلاص فيكون في بمعنى من اي فظهر لي

انه اى الشان ليس لى خلاص من اقتراحهم سوى اسعاف حاجتهم اى قضاها
من قولهم اسعف الرجل لحاجته اى قضيتها و انجح بمعنى اسعاف يجىء بالرعاية الفاصلة
قال مولى الخادمى السؤل بضم السين وبكسرها وبالالف المقصورة فى آخرها بمعنى الغير
والاسعاف بالكسر بمعنى قضاء حاجة الغير والحاجة بالتخفيف احتياج ويجىء جمعه حاج
وحاجات ولا يذهب عليك انه لما كان الحاجة مأخوذا فى معنى الاسعاف فاللايق
ان يترك لفظ الحاجة بل وان يترك الضمير ويقول سوى الاسعاف والانجاح
وهو قد يجىء لازما بمعنى حصول الحاجة وقد يجىء متعديا بمعنى قضاء حاجة الغير فان حمل
على الثانى يكون تفسيرا للاسعاف وان حمل على الاول يكون المعنى سوى الاسعاف
وحصول حاجتهم وانت تعلم ان التأسيس اولى من التأكيد فحاصل المعنى فظهر
ان ليس لى خلاص من سؤالهم الا بتحصيل حاجتهم التى هى تصنيف الشرح المذكور
وحصوله لهم فنظرت الى ما عندى من البضاعة فوجدتها مزجاة النظر هنا بمعنى الرؤية
لما عرفت قال القرمى البضاعة طائفة من المال تبعث للتجارة والمزجاة بمعنى القليلة
فظاهر المعنى فنظرت مالى للتجارة فوجدتها قليلة فالكلام استعارة تمثيلية والمراد
فتفكرت استعدادى فى نفسى للتصنيف فعلمت انه قليل لا يساعد التصنيف الا قليلا
او يكون المراد بالبضاعة هى الاستعداد للتصنيف حيث شبه الاستعداد بها فى ان البضاعة
مدار التجارة كما ان الاستعداد مدار التصنيف فذكرت واريد وفيما تلميح بقوله تعالى
وتقدس ببضاعة مزجاة وهى مؤنث مذكرها مزجى كذا قاله مولى الخادمى قال صاحب المنافع
قوله البضاعة بمعنى رأس المال فهو هنا بمعنى العلم الحاصل وتأملت ضعف استطاعتى
فوجدتها غير مزجاة الضعف بفتح الضاد وضمها بمعنى الوهن الذى يقابل القوة
والاستطاعة بمعنى الطاقة والقدرة لشىء واضافة الضعف اليها من قبيل اضافة الصفة
الى موصوفها اى تفكرت استطاعتى الضعيفة والمراد بكونها غير مزجاة ان يكون
ضعفها فى الزيادة والكثرة فلو جعل ضمير وجدتها مذكرا وجعل اضافة الضعف
لامية لكان اولى واظهر وما بين مزجاة وبين غير مزجاة من طباق التضاد
فحاصل المعنى وتفكرت استطاعتى الضعيفة فوجدتها غير مسوقة لغاية ضعفها قال

قال صاحب المنافع قوله غير مزجاة ظاهر العبارة يقتضى ان يرجع الضمير البارز
والمستتر الى الاستطاعة لكنه ليس بمراد هنا بل المراد توصيف الضعف بغير القلة
ويمكن ان يرجعا اليه باعتبار اكتسابه التأنيث من المضاف اليه انتهى كلامه
لكن تأمل ما قلنا هنا قال البعض والمرجاة بالراء المهملة اسم مفعول من رجى الشىء
تعلقت رغبته بحصوله اصله مرجوى اعل بينه وبين مزجاة جناس مصحف ولاحق
باعتباريه غير انى الهمت بان الضرورات تبيح المحظورات واصل غير ان يكون
صفة لكنه حمل هنا على معنى الا منقطعا اى بمعنى لكن فيكون غير منصوبا باعتبار المضاف اليه
والهمت ماض متكلم مجهول من الالهام بمعنى القاء الشىء فى القلب بطريق الفيض
اى لكن الله تعالى القى فى قلبى ان الضرورات اه والضرورات بالضاد المعجمة جمع ضرورة
بمعنى الاحتياج الى الشىء وايضا بمعنى كون الشىء مجبورا فى امر كحركة الشجر عند تحريك الريح
الشديد والمحظورات بالحاء المهملة والظاء المعجمة جمع محظورة بمعنى الممنوع قال
تعالى وتقدس وما كان عطاء ربك محظورا اى مقصورا وممنوعا عن بعض آخر
ثم استعمل بمعنى المحرم المقابل للمباح وهو المراد هنا بدلالة قوله تبيح يعنى ان الضرورات
بسببها يجعل الحرام مباحا كاباحة اكل لحم الخنزير عند المخمصة فى استطاعتى القليلة
وان كانت مانعة الى هذا الشرح المنزل منزلة المحرم الى لكن ضرورة طلب الاخوان
منى واقتراحهم على وجه الاهتمام اباح لى ان اشرح فشرعت فيه معتذرا بان شروع مثلى
فى مثل هذا [illegible] من الفضاحة الفاء فى فشرعت فصيحة عن محذوف كما سبق وضمير فيه
راجع الى الشرح المذكور ومعتذرا حال من فاعل شرعت ومعنى شروع مثلى فى مثل هذا الكتاب
ان شروعى ومن يماثلنى فى قلة البضاعة وضعف الاستطاعة فى هذا الشرح وما يماثله
فى الصعوبة وغاية العسرة من الفضاحة وهى كون الشىء كريها وقبيحا بحيث يتجاوز
الحد فى شناعة وهذا الكلام من الشارح تحقير لنفسه ومعظم لها ومنع عن مدح النفس
وثنائها قال البيضاوى بيض الله وجهه فى تفسير قوله تعالى فلا تزكوا انفسكم فهو اعلم
فلا تثنوا عليها بزكاء العمل وبزيادة الخير او بالطهارة عن المعاصى والرذائل انتهى
فنعوذ بالله تعالى من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا ونسأله ان يجعلنا ممن قال فى حقهم
قد افلح من زكيها كذا قاله مولانا الخادمى اعدل والضمير فى فيه راجع الى الكتب هذا الشرح

وقوله معترفا بمعنى مقرا حال من فاعل شرعت اى فشرعت فيه حال كونى معترفا
وقوله هذا اشارة الى الشرح المذكور والفضاحة بمعنى العيوب الظاهرة قيل بمعنى القبحة
فحاصل المعنى فشرعت فيه معترفا بان شروع مثلى فى كتب مثل هذا الشرح من غير تردد فى
دفع كيدهم لغاية تعسره وشبيهه بالمحال بالنسبة الى طوق البشر من العيوب الظاهرة
ومن القباحة كما ان كتابة الاشل من الضياعة الاشل هو الذى يبست يده او
ذهبت والضياعة بكسر الضاد وفتحها بمعنى الهلاك يقال ضاع الشئ يضيع
ضيعا اى هلك وبابه باع قال مولى الخادمى الاشل شخص يده معوجه مرتعشة
بحيث لا يقدر بها على الكتابة واضافة الكتابة الى الاشل من قبيل اضافة المصدر
الى فاعلها فحاصله كما ان الاشل لعدم استعداده وعدم اقتداره بالكتابة يكون
كتابته من الضياع كذلك شروعى لمثل هذا الشرح من الضياع لعدم استعدادى
وعدم استطاعتى اليه ففيه من المبالغة فى هضم النفس وكسرها ما لا يخفى فلهذا جعل
الله تعالى شرحه اجل واوفى ولكن تفرعت الى من هو عليه هين ويسير دفع
لما توهم من قوله فشرعت فيه بان شروع مثلى فى مثل هذا من الفضاحة من انه اقدم
هذا الامر البالغ غاية التعسر مستقلا بنفسه من غير استعانة بغيره مع خوفه من كيد الخائنين
من العلماء المعاندين والحاسدين والمتكبرين فلعل هذا الامر كان مما لا يكاد يتم وهذا
الكلام منه جزافى لا تحقيق والمراد بمن هو الله تعالى اثر الموصول للتفخيم
واختلف فى اطلاق من الموصول على الله تعالى والاصح انه يطلق لان قضية اسماء الله
توقيفية فى الاسماء المأخوذة من الصفات لا فى كل لفظ واسم مثل ايزد وخداى
فى الفارسى وتكرى فى التركى وضمير هو راجع الى كتب هذا الشرح وضمير عليه راجع الى من
وعلى بمعنى عند وهين بمعنى آسان فيكون قوله ويسير عطف تفسير لهين فحاصل المعنى
ولكن تفرعت الى الله تعالى ان كتبى هذا الشرح من غير تردد دفع كيدهم لكونه ممكنا فى نفسه
يسير عند خلقه انتهى قال مولانا الخادمى والمراد بمن هو الله تعالى وضمير هو راجع الى الشرح
العسير والمراد ان يوفقنى الى الشرح اما بطريق حذف المضاف او بطريق المجاز وضمير عليه
راجع الى من وقوله هين صفة مشبهة ويسير صفة مفسرة لها والمفعول الصريح
لتفرعت محذوف لقرينة السياق اى تفرعت الى الله تعالى ان يسهل على ويوفقنى الشرح

ثم فيه اشارة الى ان افعال العباد مخلوقة لله تعالى [illegible] الصحيح

ويوفقنى الشرح لانه على الله هين ويسير وما من ممكن عليه بعسير وما للنفى
بمعنى ليس ومن استغراقية زائدة وفائدتها تأكيد العموم المستفاد من مدخولها
فان النكرة اذا وقعت فى حيز النفى تفيد العموم وضمير عليه ايضا راجع الى من والعسير
ضد اليسير اى وليس ممكن ما عند خلقه بعسير انه على كل شئ قدير قال مولانا الخادمى
ولفظة ما نافية وضمير عليه راجع الى الله يعنى ان كل ممكن فالله تعالى قادر على خلق ذلك
الممكن بلا تعسر لان الله تعالى وتقدس قادر على كل شئ بعزيز والواو عاطفة
من قبيل عطف العلة على المعلول كأنه قال انا اتضرع من الله تعالى التسهيل هذا
الشرح العسير على لان الله تعالى قادر على جميع الممكنات بلا تعسر اى وما ذلك
على الله بمتعذر او متعسر وهذا التسهيل من جملة الممكنات فعلى هذا البيان يكون
هذا الكلام علة ثانية لما سبق ويحتمل ان يكون علة لصغرى الدليل الى بق
فتدبر وتوكلت على الحى الذى لا يموت ابدا اى عولت عليه وفوضت كل امر اليه
ومن جملته كتب هذا الشرح وابقاء نفعه للاخوان واخص الخلان الى انقراض
الزمان مع العصمة عن كيد علماء الزمان قال البعض التوكل وهو الرجوع
الى الحق وقطع الطمع عن الخلق قيل التوكل هو الثقة بما عند الله والياس
بما فى ايدى الناس انتهى والحى بالفتح والتشديد ضد الميت والجمع احياء
والمراد من الحى ههنا الله تعالى بقرينة التوصيف قيل الحيوة وهى صفة توجب
للموصوف بها ان يعلم ويقدر والموت هو صفة وجودية خلقت ضدا
للحيوة انتهى والابد بمعنى الدهر والزمان ~~والزمن~~ الطويل وبمعنى الدائم
وفى عناقيد الفوائد الابد بمعنى الوقت المستقبل الغير المتناهى كما ان الازل
بمعنى الوقت الماضى الغير المتناهى وقد يضافان الى جمعهما فيقال ابد الآباد
وازل الآزال واما السرمد فاعم منهما انتهى والدهر بفتح الدال بمعنى الزمان
وعلى قول بمعنى الابد وقيل هو مدة الدنيا وقيل زمان طويل وقيل هو الف سنة
كذا فى شرح قصيدة البردة وفى المختصر الابد الدهر المستقبل والجمع آباد كما مال
وابود كفلوس وايضا الدائم وفى لباب التفسير الابد الدهر المستقبل من غير آخر ما ذكروا
يبد من قولهم لا افعل ابدا لا يبد وفى حاشية تفسير القاضى لابن التمجيد قيل الابد
دوام الشئ فى الماضى والسرمد دوام الشئ فى المستقبل ثم قال لكن الابد موضوعا

لدوام الشيء في الماضي ليس بثبت فانه في الاستقبال الدوام الاستقبالي كذا قاله ده ده
افندي في حاصل المعنى عولت عليه وفوضت كل امر اليه الذي لا يتعلق الموت اليه
قال بعض الكمل فحاصل المعنى اعتمدت على الحي الذي يسمع ويدرك تضرعي
الذي لا يغفل عن تضرعي ابدا وكل حي غيره اي غير الحي الذي لا يموت يموت
اي يتعلق الموت اليه لانه كل شيء هالك الا وجهه فلا ينبغي ان يعول عليه
ويفوض الامر اليه ويخاف عنه لكونه سريع الزوال ومن يتوكل على الله فهو حسبه
اي كافيه في جميع اموره من الايجاد والتيسير وابقاء النفع للغير والمضرة
والحفظ عن مضرة الغير وغير ذلك والمشهور في مثل هذا المقام وهو حسبي وهو
المناسب لقوله توكلت لكن عدل عنه اقتباسا واثباتا للحكم بالدليل وترغيبا للغير
في التوكل ومن يدعو الله صدقا فهو اي الله تعالى يجيبه اي دعاء المدعو لوعده
الصادق بقوله تعالى ادعوني استجب لكم ولو قدم هذا على قوله ومن يتوكل على الله
لكان النشر على ترتيب اللف وهو اولى من العكس لكن اختياره رعاية
لحق القرآنية ولان كفايته تعالى لما تدعوا الى التوكل تدعوا الى التضرع وقدم التضرع
على التوكل في اللف تدرجا في التقرب اليه تعالى لان مقام الثاني اعلى من الاول
فافهم قال البعض الدعاء بمعنى الطلب والصدق مطابقة الحكم للواقع وقيل
الصدق ضد الكذب والاجابة بمعنى القبول فالمعنى ومن يدعو الله صدقا فهو يقبله
ثم لما وهب لي ربي ولدا شقيقة اي اخ ولد السمي عبد الله عطف بيان لشقيقة
لوعده اي لوعد ربي علة لوهب الكريم صفة الوعد بقوله تعالى متعلق بالوعد
لئن شكرتم ما انعمت عليكم من النعم ومن جملة اعطاء الولد وايجاد كتب الشرح
لازيدنكم نعمة على نعمة بفضله متعلق بقوله وهب اي بتفضله واحسانه تعالى اشارة
الى ان اعطائه تعالى بلا عوض ولا غرض العظيم صفة الفضل لزم علينا الاقدام على هذا
والاقدام هو الشجاعة والجراءة على الامر وهو بالرفع فاعل لزم والجملة جواب لما
على وجه الاهتمام وذكر الوجه ايهام فان الوجه يستعمل في المعنيين العضو المخصوص
وهو المعنى القريب والطريق وهو المعنى البعيد واريد هنا البعيد قال بعض الكمل
الوجه اما بمعنى العضو المعروف فوجه الشبه كون الكتب معلوما به كما ان الانسان يعرف

يعرف بوجهه او بمعنى الطريق فوجه الشبه كونه موصلا للشارح الى الكتب
كما ان الطريق يوصل سالكه الى المقصود فلما تيسر الاتمام اي فلما تيسر
اتمام كتب هذا الشرح وتصنيفه بعون الله الملك الغفار العون بمعنى النصرة
مصدر والباء سببية متعلقة بتيسر اي بسبب عناية الله تعالى قال بعض الافاضل
والعناية تخليص الشيء عن محنة توجهت اليه كذا في الآلات على المرقات
انتهى والملك بفتح الميم وكسر اللام صفة مشبهة للجلالة على وزن الخشن
والفرق بفتح الخاء وكسر الشين في الاول وبفتح الفاء وكسر الراء في الثاني
واسم فاعل عند امامنا امام الاعظم رح لانه لم يفرق بينها وبينه حيث جعل امثلتها
من امثلته لا يخفى على من له ادنى سلوك الى المقصود قال بعض محققيه
الملك بفتح الميم وكسر اللام اسم فاعل من الملك بفتح اللام وقال الحقاوي
الملك من الملك بضم الميم وهو التصرف بالامر والنهي والمالك من الملك بكسرها
وهو التعلق بالاعيان المملوكة انتهى فان قلت لم رجح الملك على المالك قلت لكونه
ادل على التعظيم لان الملك المتصرف في العقلاء المأمورين بالامر والنهي والمالك
المتصرف في الاعيان المملوكة التي اشرفها العبيد والاماء والمتصرف في العقلاء
المذكورة ارفع واشرف من المتصرف في الاعيان المملوكة والمتصرف بالارفعية
والاشرفية ادل على التعظيم فالمتصف بالادلية اليق بالترجيح وايضا الملك من حيث انه
ملك اكثر تصرفا من المالك واقدر على ما يريده في تصرفاته واقوى تمكنا واستيلاء
واكثر احاطة وورود لفظ الملك في القرآن والاحاديث اكثر من ورود لفظ المالك
اذ هو اعلى شأنا من المالك وان كان اوسع لشموله لغير العقلاء ايضا لكن الملك
ابلغ لدلالته على القوة الظاهرة فالملك هو السلطان الآمر الناهي فلذلك اضافه تعالى
الى الناس فلا يقال ملك الاشياء قال الراغب في مفرداته الملك المتصرف بالامر والنهي
في الجمهور وذلك مختصة بسياسة الناطقين ولذلك يقال ملك الناس ولا يقال ملك الاشياء
والغفار بفتح الغين وتشديد الفاء مبالغة الغافر صفة بعدها والغافر عبارة عن الستر
والتغطية يقال اغفر المتاع في الوعاء اذا ادخله فيه وستره كاغفره وغفر الشيب بالخضاب
غطاه والغافر والغفار من صفات الله تعالى فالغفور كثير المغفرة وهي صيانة العبد
عما استحقه من العقاب بالتجاوز عن ذنوبه والغفار ابلغ منه لزيادة بنائه وقيل

المبالغة فيه من جهة الكيفية وفي الغفار من جهة الكمية وفي هذه المبالغة اشارة
الى انه غافر في الدارين لان دار الآخرة واحدة والى انه لا يقدر احد ان يغفر لآخر
مثل غفرانه والى انه لا يكون غفرانه لغرض وقيل انما ذكره بلفظ المبالغة ليرغب
السالك هذا الفن سميته جواب لما اى سميت هذا الشرح والتسمية عندهم
على وضع الاسم للمسمى اى جعل اللفظ دالاً على المعنى المخصوص بحيث لا يتناول غيره
وعلى تعليق اللفظ بازاء معنى بخصوصه بحيث لا يتناول غيره وعلى اطلاق الشيء على الشيء
ومنه يقال سمى زيداً اى اطلق عليه لفظ الاسم وعلى ذكر شيء بشيء يقال
سميت فلاناً باسمه اذا ذكرته به والمسمى يطلق ويراد به المفهوم الاجمالي الحاصل
في الذهن عند وضع الاسم ويطلق ويراد به ما صدق عليه هذا المفهوم فاذا اضيف
الى الاسم يراد به الاول والاضافة بمعنى اللام واذا اضيف الى العلم يراد به
الثاني والاضافة بيانية بنتايج الافكار النتايج جمع نتيجة اى وليدة من نتجت
الناقة اى ولدت والافكار جمع فكر وهو استعمال القوة العاقلة لا تخصيصها بما
ليس بحاضر وهو ترتيب امور معلومة حاصلة يتوسل بها الى تحصيل غير الحاصل
والمراد به المعنى العلمي شرح متن البركوي سائلاً بمعنى طالباً حال من فاعل اتممت
المدلول عليه بالاتمام فالعامل فيه اتممت لا من فاعل سميت اى اتممت كتب هذا
الشرح حال كوني سائلاً منه تعالى اى من فضل الله تعالى ان ينفع ان حرف مصدرى
استقبالي وينفع مضارع مجهول منصوب لفظاً بان به اى بهذا الشرح المسمى
بنتايج الافكار قال البعض الضمير راجع الى نتايج الافكار بتاويل الكتاب هذان
اسم اشارة معرب مرفوع بالالف نائب فاعل ينفع على اختيار المص في الامتحان
وقيل مبني بالالف مرفوع المحل نائب فاعل ينفع والجملة في تاويل المفرد منصوبة المحل
مفعول سائلاً لاعتماده على ذى الحال الولدان مرفوع بالالف صفة او بدل الكل
او عطف بيان لقوله هذان وان ينفع سائر الطلاب اى الشمول سائر بمعنى الباقي
كما هو المشهور كان الدعاء للوالدين مرة وان الشمول بمعنى الجميع تحقق الدعاء لهما
مرتين والطلاب بضم الطاء وتشديد اللام جمع طالب كما ان النصار جمع ناصر
ويكون عطف على ينفع اى وان يكون هذا الشرح لنا ذخراً بضم الذال المعجمة اى اجراً

اى اجراً باقياً لآخرتنا يوم يقوم الحساب ويوم منصوب بتقدير في
على ان يكون مفعولاً فيه ليكون اى ويكون لنا ذخراً في يوم يقوم اهله
الى الحساب لان الحساب ليس من شانه القيام وان كان الله تعالى قادراً على قيام
في حكم الاصل للحساب هو الجر تغير الى الرفع بسبب حذف المضاف ويمكن
ان يقال ان مثل هذا الكلام مجاز في الاسناد اسند الفعل الى ملابس غير ما هو له
وهو الحال اى الحساب وما هو له الفعل هو الاهل وان يكون مجازاً
مرسلاً بعلاقة الحالية والمحلية لكن علماء الاصول لما ذكروا ان المجاز بالنقصان
والمجاز بالزيادة غير المجاز المتعارف فتبع القدم لهم وذهبوا اثرهم
والاية اقتباس من قوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام ربنا اغفر لي ولوالدي
وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ثم اقتضى الحكمة الالهية وهي علم يبحث فيه
عن احوال الموجودات الخارجية المجردة عن المادة التي لا بقدرتنا واختيارنا
وقيل هي العلم بحقايق الاشياء على ما هي عليه والعمل بمقتضاه ولذا انقسمت
الى العلمية والعملية اى ثم اقتضى العلم والمصلحة المنسوبة الى الاله انتقالهما
الى دار الآخرة اى انتقال هذين الوالدين من دار الدنيا الى دار الآخرة يعني
انتقالهما من دار الفناء الى دار البقاء من جوار الشيطان الى جوار الرحمن
انا لله اى عبيده وملك له وانا اليه اى الى الله تعالى راجعون في دار الآخرة
وهو تسليم النفس الى الله تعالى وقبول ما امره والاخبار عن كون المرجوع
اليه بانه لا يسئل اى الله تعالى عما يفعل فلا يقال لم فعل ما فعل لانه المالك
حقيقة فيفعل ما يشاء في خلقه من المغفرة والعقوبة والاستحالة ويجوز السؤال
على سبيل الاستكشاف كقوله تعالى رب انى يكون لي غلام الآية وهم اى العباد
يسئلون لانهم عبيده حقيقة فيسئل عما يفعلون من العدل والجور لامكان الخطأ
منهم فيقول لهم لم فعلتم في كل شيء فعلوه جعل اى ليجعل الله لكونه في مقام الدعاء
بفضله اى بسبب تفضله تعالى جنة المأوى مفعول اول لجعل لهما اى لهذين الوالدين
مأوى مفعول ثان لجعل لان جعل ههنا بمعنى صير فافهم والمأوى المكان الذى يأوى
اليه الانسان اى مسكناً وجعل اى ليجعل الله كلا منهما مفعول اول لجعل الثاني
فحاصل المعنى وليجعل الله تعالى كل واحد من هذين الوالدين فرطاً بفتح الراء مفعول ثان

لجعل الثاني اي متقدما ما يهيئ لنا نزلا ومنزلا وهو ايح قيل الفرط الخير او الاجر المتقدم
في امر الآخرة اي خيرا او اجرا متقدما في امر الآخرة شافعا والشفاعة هي
سؤال فعل الخير وترك الضرر عن الغير لاجل الغير على سبيل الضراعة مشفعا
اسم مفعول من باب التفعيل اي مقبول الشفاعة عند الله وايضا جعل كلا منها
ذخرا لنا في العقبى اي العاقبة وهي كل شيء آخره وقولهم ليس لفلان عاقبة
اي ولد وكل من خلف بعد شيء فهو عاقبة وكل شيء بعد شيء فقد عاقب وعقب
ورسول الله صلى الله عليه وسلم عاقب لانه عقب من كان قبله من الانبياء عليهم
السلام وجاء فلان على عقب الشيء اي آخره وعاقبه جاء بعقبه فهو معاقب والمراد
هنا دار الآخرة قيل وهي دار الآخرة لانه تعقب الدنيا فتأتي عقيبها والمرجو
من اخوان الصفا اي الذي يرجى من اخوان الصفا والصفا ضد الكدر والمراد هنا
الخلوص من الاخلاق الذميمة والاوصاف الرذيلة اختار في الطلاب الصفا لان فيهم
اغلب واشد بوجودهم في خير القرون وبركات صحبة الشارح وبوفائهم واختار
الاخوان للتنبيه على شدة الملازمة وعلى انه كونهم في خير القرون مع صحبة الشارح
يخلقهم الله تعالى فيه لا باختيار منهم فصار الصفا الحاصل بهم كالاخ الحاصل بلا اختيار
ان اي الشان لا ينسيهما اي هذين الولدين اصله ينسيين سقط نونه باتصال الضمير
من الدعاء لانها علة لعدم النسيان كالعلة الغائية لهذا اي لهذا الشرح المسمى
بنتائج الافكار والعلة الغائية وهي ما تقدم في التصور وتأخر في الوجود وههنا
في الحقيقة علة الغائية تعلمها هذا الشرح وهو في الواقع مقدم في التصور ومؤخر
في الوجود واما نفس الولدان فهي متقدمة فيها فلم يصح ان تكون علة غائية فلهذا
قال كالعلة الغائية على طريق التشبيه لكن بحذف المضاف في جانب الاسم اي لان تعلمهما
العلة الغائية لهذا على ان يكون الكاف زائدة مثل قوله تعالى كمثله شيء فلم يصح قول من قال
ولو قال لان تعلمهما العلة الغائية لهذا لصح وانفع وكفى في النسبة لما عرفت فاعلم
ان العلل عندهم اربعة العلة الفاعلية وهي ههنا مؤلف هذا الشرح والعلة المادية
وهي ههنا الفاظ هذا الشرح وكلماته وتراكيبه وغيرها والعلة الصورية وهي ههنا جرم
هذا الشرح على اي وجه كان والعلة الغائية وهي ههنا تعلمهما هذا الشرح واشتغالهما به
قال قول احمد في حاشيته على الفناري كل مركب صادر من فاعل مختار لابد له من علة مادية
وصورية وفاعلية وغائية لان العلة ما يتوقف عليه الشيء وما يتوقف عليه الشيء المركب
ان كان

ان كان داخلا فيه فاما ان يكون الشيء معه بالقوة او بالفعل فان كان الاول فهي العلة المادية
كالخشب للسرير وان كان الثاني فهي العلة الصورية كالهيئة السريرية وان كان
ما يتوقف عليه خارجا عنه فان كان ما منه الشيء فهو العلة الفاعلية وان كان ما لاجله الشيء
فهو العلة الغائية واذا صدر المركب من موجب بالذات يحتاج الى الثلاثة منها ويجيء
غير الغائية واما البسيط الصادر عن المختار فيحتاج الى الفاعلية والى الغائية فقط
والبسيط الصادر عن الموجب يحتاج الى الفاعلية فقط واحتياج المركب الصادر
عن المختار الى العلة الغائية ليس بكل عند المتكلمين من غير المعتزلة لان الباري تعالى
مختار عندهم ومع ذلك افعاله منزهة عن الغرض كما بين في موضعه لعله اي لعل منه يجيء
يرجى من الله تعالى يستجيب لمن دعى والسين للطلب والاجابة بمعنى القبول ولقائل
ان يقول ان السين اذا كانت للطلب لزم ان يكون تعالى طالبا ومطلوبا منه وهو محال
وايضا ان يقول ان الطلب عجز لا يتصور في حقه تعالى فلم قال يستجيب ولم يقل يجيب قال
بعض الافاضل ان سين استفعل هنا للطلب فكيف يسند الطلب الى الله تعالى لان الطلب
لا يتصور في ذاته تعالى فانه يقتضي العجز لله تعالى الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا
من وعد الاستجابة بقوله تعالى ادعوني استجب لكم عطف بيان من الضمير المستكن في يستجيب
او من البارز في لعله وهي راجعان الى الله تعالى فيكونان عبارتين من الله تعالى
ومن اسم موصول ووعد فعل ماض فاعله المستكن عائد الى من والجملة صلة
والاستجابة مفعول وعد لمن دعى متعلق بالاستجابة اي لدعاء من دعى اليه
لئن ادركت هي ام اخوان الصفا الادراك احاطة الشيء بكماله في نظمي النظم
بمعنى الجمع او ادخال اللآلي في السلك ففيه استعارة لطيفة تقريرها هكذا اشبه
ترتيب الشرح بنظم اللآلي في الجمع ومفيد الفائدة ثم ادعى ترتيب الشرح من جنس النظم
اللآلي واستعير نظم اللآلي لترتيب الشرح وذكر نظم اللآلي وقصد واريد ترتيب الشرح
فصارت استعارة اصلية او شبه الشرح بالدرة الثمينة في غلبة المحبة والاشتياق
وادعى الشرح من جنس الدرة الثمينة ثم استعيرت الدرة الثمينة للشرح وذكرت الدرة الثمينة
وقصد واريد الشرح فصارت استعارة مصرحة اصلية ثم اثبت لازم المشبه به اعني النظم
للمشبه فصار استعارة تخييلية فان قلت ان المشبه به ههنا محذوف فكيف يكون استعارة
مصرحة مع ان ذكر المشبه به في الاستعارة المصرحة لازم قلت نعم انه محذوف لكنه بقرينة لازمه
والمحذوف بالقرينة كالمذكور فتورا مصدر من باب دخل وهو الضعف والانكسار
ووهنا عطف تفسير للفتور اي ضعفا منكسرا كائنا في بيان المعاني اي في بيانه للمعاني
فلا تنسب اي فلا تقرب اخوان الصفا بنفعي اي بنفعائي اي رقصي الرقص جولان العقل

و الفكر اى ان حركات فكرى على مقدار تنشيط الزمان اى على مقدار رغبة طالبى الزمان
او على مقدار فرح طالبى الزمان بايصالهم الى ما طلبوا قيل التنشيط التوسيع فيكون
المعنى على توسيع الزمان ولما اراد اه تمهيد و مقدمة لوجه تصدير المص كتابه بالبسملة
و الحمدلة اولا و انما كان تمهيدا لكون فى وجه التصدير اولا ابهام و اجمال وثانيا تفسير وتفصيل
لكون وجه التصدير فى ذهن السامع اوقع واثبت ولما ظرف بمعنى اذا كما قال ابن مالك
او بمعنى حين كما قال بعض النحاة قال فى مغنى اللبيب الاول حسن لانه يختص بالماضى
و بالاضافة الى الجملة وعلى كلا القولين هو منصوب المحل ظرف لجوابه وعند سيبويه
حرف وجود لوجود لا محل له من الاعراب ويجوز ان يقرأ لما مخففا بان يكون اللام
حرف جر متعلقا لقال الآتى وما مصدرية فمدخولها فى تأويل المفرد فمحله القريب
مجرور باللام ومحله البعيد نصب مفعول له لمتعلقه كذا قاله ذيه زاده فى الباب الثانى
و قال ده ده افندى لما ظرف بمعنى اذا وقيل بمعنى حين يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض
لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم
انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول ولما لثبوت الثانى لثبوت الاول
و الوجه ما تقدم ورد ابن خروف على مدعى الاسمية لجواز لما اكرمتنى امس اكرمتك اليوم
لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب و الواقع فى اليوم لا يكون امس والجواب ان هذا
مثل ان كنت قلته فقد علمته و الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت انى كنت
قلته وكذا ههنا لما ثبت اليوم اكرامك لى امس اكرمتك وقال الشارح فى شرح الكشاف
وليست كلمة لما للزمان المتضايق بل الممتد فلا يلزم ان يقع مضمون الشرط و الجزاء فى يوم
واحد او شهر واحد او سنة واحدة بل يختلف ذلك باختلاف الامور تقول لما طهر البلاد
عن دنس الشرك و الالحاد و لما ركب السلطان قمع آثار الشر و الفساد ويكون جوابها
فعلا ماضيا لفظا او معنى اتفاقا وماضيا مقرونا بالفاء وجملة اسمية مقرونة باذا
الفجائية او بالفاء عند ابن مالك وفعلا مضارعا عند ابن عصفور ويكون حرف استثناء
بمعنى الا فتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اى الا عليها
وعلى الماضى لفظا لا معنى نحو انشدك الله لما فعلت اى ما اسألك الا فعلك ويكون فعلا
نحو لما لموا او جازمة اذا دخلت على المضارع انتهى وقال الفاضل العصام فى حاشيته
على الجامى لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضى لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية
مقرونة باذا المفاجأة قال الله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم او مع الفاء
وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا هذا كلام الرضى ولا يدخل الفاء على ما هو
جوابها

جوابها وقال صاحب الوقاية والاولى عدم دخول الفاء فى جوابه لان دخول الفاء
فى جوابه نادر انتهى و اعلم ان لما على اربعة ضروب الاول انه حرف جازم للمضارع
وله اذن ثلثة صفات الجزم و النفى و القلب وهذا هو الذى ذكره المص فى الحروف
الجازمة للمضارع والثانى انه حرف استثناء بمعنى الا كقوله تعالى لما عليها حافظ
اى الا عليها حافظ والثالث انه ظرف يختص بالماضى فيقتضى جملتين يكون وجود
مضمون الاولى سببا لوجود مضمون الثانية نحو لما جاءنى زيد اكرمته فبهذا الاعتبار
اشبه لما بحرف الشرط و الجزاء وان لم يكن كذلك حقيقة اذ هو ظرف حقيقى بمعنى حين
والرابع انه تثنية لم بتشديد الميم بمعنى اصلح وجمع فيكون فعلا نحو لم لما الخ وبابه رد
قال بعض المحققين لما ظرف بمعنى حين عند ابن السراج و بمعنى اذا عند ابن مالك
و اما عند سيبويه فهو ظرف يدل على ربط جملة باخرى ربط السببية انتهى الافتتاح
اى افتتاح كتابه المقدر فى الذهن ان كانت الخطبة ابتدائية او المحقق ان كانت
الحاقية فلام التعريف عوض عن المضاف اليه المحذوف بالبسملة والحمدلة متعلق
بالافتتاح ثم المراد بالافتتاح التصدير والابتداء اى ولما اراد الابتداء بالبسملة
والحمدلة امتثالا بقوله عليه السلام كل امر ذى بال لم يبدأ بحمد الله فهو ابتر واجذم
والحديثان متعارضان ظاهرا لان البدء والابتداء معناه التصدير ومعنى بدأت الكتاب
بكذا جعلته فى اوله بناء على ان الجار والمجرور واقع موقع المفعول به وهو لا يتصور
بالامرين فالعمل باحد الحديثين يفوت العمل بالآخر ودفع بحمل الابتداء فى الحديثين على العرفى
وهو ذكر الشئ قبل المقصود وهذا امر ممتد يمكن الابتداء بهذا المعنى بامور متعددة
من التسمية والتحميد وغيرهما وهذا المعنى قد يتحقق فى ضمن الابتداء الحقيقى وهو
ذكر الشئ بالنسبة الى جميع ما عداه وقد يتحقق فى ضمن الابتداء الاضافى وهو ذكر الشئ
بالنسبة الى بعض ما عداه وحمل الابتداء الواقع فى حديث الحمدلة على العرفى وفى حديث البسملة
على الحقيقى تخصيص بلا فائدة ولك ان تجعل الباء فى الحديثين للاستعانة ولا شك ان الاستعانة
بالشئ لا ينافى الاستعانة بالآخر يعنى ولا خفاء فى انه يمكن الاستعانة فى امر بامور متعددة
فيجوز ان يستعان فى الابتداء ايضا بالتسمية و التحميد بامور اخر قيل عليه بانه على كون الباء
لو كان للاستعانة لكان اسمه تعالى وحمده آلة لفعل الابتداء ولو كان آلة لفعل الابتداء
يلزم كون اسمه تعالى وحمده غير مقصود فلو كان الباء للاستعانة يلزم ما يلزم اما الصغرى
فلان باء الاستعانة لا تدخل الا على آلة الفعل واما الكبرى فلان فى الآلة تبعية وهى
تشعر عدم المقصودية وقد يجاب عنه بانا لا نسلم لزوم كونها غير مقصود مطلقا فى كون الباء
للاستعانة اذ لزوم كونها غير مقصود من جهة التبعية فى الآلة واما من جهة كونها مما يتوقف عليها

حصول الفعل فلا يلزم كونهما غير مقصود وانما لاحظنا جهة كونهما ما يتوقف عليها حصول الفعل
كما لا يخفى كما هو اسلوب الكتاب المجيد والظرف المستقر منصوب المحل حال من الافتتاح
وهو مفعول اراد او مفعول مطلق مجازا بتقدير الموصوف اى افتتاحا كائنا كما هو الخ
قال ابن هشام في مغني اللبيب في امثال الاول اولى لخلوه عن ارتكاب الحذف وقال
صونجوى في حاشيته على الهوادي قوله كما هو اسلوب الكتاب المجيد اى افتتاحا مثل افتتاح
هو اسلوب الكتاب المجيد وقال بعض محشي هذا الشرح قوله كما هو اسلوب الكتاب المجيد
اى افتتاحا موافقا بالافتتاح الذى هو اسلوب الكتاب المجيد انتهى وفي بحر الافكار على الخيالي
كان المراد بالاسلوب حالة تعرض للكلام باعتبار تقديم بعض الاجزاء وتاخير البعض وقيل
الاسلوب الاصل وقيل الضرب وقيل الفن ولا خفاء في ان الكل متقارب بعضه والكتاب عبارة
عن الخطوط والنقوش الدالة على الالفاظ الدالة على المعاني والفرق بين الكتاب والرسالة
على ما هو المشهور انما هو بحسب الكمال والنقصان فان الكتاب هو الكامل في الفن والرسالة
غير الكامل في الفن وحمل الكتاب ههنا على الالفاظ اولى من حمله على الخطوط اذ لا يتحقق في الكتاب
حقيقة التحميد والتسمية وبالجملة القرآن مبتدأ بالتسمية والتحميد انتهى وقال مولانا
الحاوي الاسلوب بضم الهمزة الطريق الذى يسلك اليه سواء كان طريقا حسيا كما يقال
فلان سلك اسلوبه اى طريقه الذى يمشي عليه او كان معنويا كما يقال اخذ فلان في اساليب
من القول اى في فنون منه والمراد هو الثاني والمراد بالكتاب هو القرآن المنزل كما في قوله تعالى
ذلك الكتاب لا ريب فيه وانما وصف بالمجيد لرفع شانه وعلو قدره انتهى وقال بعض المحشين
والمراد بالكتاب المجيد هو القرآن المنزل على الرسول المكتوب في المصاحف المنقول عنه
نقلا متواترا لا ريب فيه وقيل الاسلوب بضم الهمزة الترتيب والمراد بالكتاب المجيد
هو القرآن العظيم فالمعنى كما هو ترتيب القرآن العظيم في الخارج لا باعتبار نزوله
انتهى واقول الكتاب مصدر سمي به المكتوب للمبالغة وعلى هذا يكون بمعنى المجموع لانه مشتق
من الكتب وهو الجمع ولهذا سميت الاوراق الجامعة للسور والآيات والاحكام كتابا
وعليه الاجماع معطوف على صلة الموصول اى وكائن على ذلك الافتتاح اجماع المؤلفين
والمصنفين في الدفتر العتيق والجديد في الصحاح الدفتر الكراسة والدفتر العتيق
والجديد كناية عن كل الدفاتير على ما هو الغالب قال مولانا الحاوي الدفتر على وزن جعفر
الصحايف التي انضم بعضها مع بعض فكانه نسخة مركبة من اوراق وجمعه دفاتر فحاصل المعنى
اتفق اصحاب النسخ في الكتب العتيقة والجديدة في ايراد البسملة والحمدلة في اوائل كتبهم
انتهى كلامه صيانة علة للافتتاح قال مولانا الحاوي قوله صيانة مفعول له لفعله اراد
لتاليفه يجوز ان يراد به المعنى المصدري او يراد معنى المفعول اى صيانة لمؤلفه الذى هو

الذى الفوكت به الاظهار والضمير راجع الى المصنف عن الاقطعية متعلق للصيانة
والياء للمصدرية اى صيانة لتاليفه عن ان يكون اقطع المستفاد من قوله صلى الله
عليه وسلم كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بالبسملة فهو اقطع على ما اختلفه الرواة
والاجذمية والياء ايضا مصدرية المستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذى بال
لم يبدأ فيه بالبسملة فهو اجذم فلهذا قال على ما اى على وجه وطريق والجار والمجرور
ظرف لغو متعلق بقوله الاقطعية والاجذمية على سبيل التبادل او ظرف مستقر
حال من الاجذمية والاقطعية اى كائنين على ما او مفعول له لقوله صيانة بتقدير بناء
نطقت فعل ماض مفرد مؤنث به الجار والمجرور متعلق بقوله نطقت والضمير
راجع الى ما المقالة مصدر ميمي بمعنى القول فاعل نطقت فالجملة صفة ما او صلته
اصله مقولة بفتح الميم وسكون القاف وبفتح الواو نقلت حركة الواو الى ما قبلها
وقلبت الفا وزيدت التاء للمبالغة النطق معناه الحقيقي التلفظ باللسان والمقالة
لا تتلفظ باللسان ففي الكلام اما استعارة تصريحية تبعية او مجاز مرسل تبعي او استعارة
مكنية فتقرير الاولى ان تقول شبهت الدلالة بالنطق واستعير النطق للدلالة واشتق
من النطق نطقت بمعنى دلت على طريق الاستعارة التصريحية التبعية والقرينة هنا نطقت
للمقالة ووجه الشبه فهم المقصود من كل وتقرير الثانية ان تقول اطلق النطق واريد
لازمه وهو الدلالة واشتق من النطق نطقت بمعنى دلت على طريق المجاز المرسل التبعي
وتقرير الثالثة ان تقول شبهت المقالة بانسان ذى نطق وطوى ذكر المشبه به وهو
الانسان ورمز بشيء من لوازمه وهو النطق على طريق الاستعارة المكنية فتلخص
ان المعنى الحقيقي لنطقت غير مراد والمعنى المجازي وهو دلت مراد وانما عبر بالنطق دون الدلالة
للاشارة الى ان هذه الدلالة صريحة كدلالة النطق وهذا هو وجه العدول عن الحقيقة
الى المجاز قال بعض الافاضل قوله على ما نطقت به المقالة اى بناء على وجه وطريق
دلت عليه دلالة صريحة المقالة وذلك اما بذكر الملزوم وارادة اللازم فمجاز مرسل
واما بتشبيه الدلالة بالنطق في ايضاح المراد واستعير النطق للدلالة استعارة اصلية
ثم اشتق من النطق بمعنى الدلالة نطق والمجاز او الاستعارة في نطقت تبعيتان واما
بتشبيه المقالة بالانسان المتكلم في الافادة ثم جعل الانسان ذا قسمين انسان حقيقي
وانسان ادعائي وهو المقالة واستعير لفظ المقالة في القسم الادعائي استعارة مكنية
القاسمية اى نسبة الى الجزء الثاني من ابو القاسم كنية النبي عم والنسبة الى المركب تكون
الى الجزء المقصود من الجزئين وقد تكون الى كل على حدة نحو تزوجتها رامية هرمزية
في النسبة الى رام هرمز بالتركيب المزجي وقد يؤخذ من الجزئين لفظ فينسب اليه نحو عبشمي
في عبد شمس وقد تقرر في موقعه ومحله ان النسبة في ابن الزبير زبيري فجعل النسبة

الى ابى القاسم قاسمية لان مبنى النسبة في التركيب الاضافي الجزء الثاني ان كان مقصودا
في التركيب الاضافي وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود
في ابى القاسم القاسم ليرتفع قدر النبي صلى الله عليه وسلم بالنسبة الى القاسم كما ان المقصود
في ابن الزبير الزبير ليرتفع قدر الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف
لان المقصود اظهار كمال في العبودية حتى خص من بين عباده المضاف اليه باسم العبد
كانه العبد فان قلت لم لم ينسب الى اسمه مع ان النسبة اليه حاليه ابعد من تكلف الحذف
قلت لان المنسوب اليه اشتهر بالكنية وهي ما صدر بالاب او الام او الابن او البنت
قال مولانا الحاذي المراد بالقاسم نبينا صلى الله عليه وسلم اذ هو من جملة اسمائه عليه
الصلوة والسلام ويحتمل ان يراد به كنيته الذي هو ابو القاسم والمراد بالمقالة القاسمية
الحديث المنقول عن النبي عليه الصلوة والسلام وهو كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله
وبحمد الله فهو اقطع واجذم قوله على قائلها اي على قائل تلك المقالة خبر مقدم للدلالة
على الحصر لان تقديم الخبر يفيد الحصر وقوله الصلوات الاحدية اي نسبة الى الاحد وهو
الله تعالى مبتدأ مؤخر وقوله التسليمات الابدية اي نسبة الى الابد عطف على الصلوات
الاحدية الاولى ان يقال عليه الصلوة الاحدية والسلامة الابدية والمراد بالصلوات
الاحدية والتسليمات الابدية ما في قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها
الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما قال جواب لما اراد اي قال المصنف بسم الله
وفي التبرك بالاسم كمال التعظيم للمسمى الرحمن الرحيم اسمان مبنيان للمبالغة من رحم
والاول ابلغ لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى ومختص به تعالى لان معناه
المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة وتعقيبه بالرحيم من قبيل التتميم فانه لما دل على جلائل النعم
واصولها ذكر الرحيم ليتناول ما خرج منها كذا في الدرر الحمد فاتبع باسلوب الكتاب
الكتاب المجيد وسلك مسلك الاجماع وقصد الصيانة عن الاقطعية والاجذمية ثم اتى
بالحمدلة بعد البسملة متخلقا بالاخلاق الربانية وتعلقا بالكمالات السبحانية وجمعا
بين الاخبار النبوية والآثار المصطفوية حيث قال كل امر ذي بال لم يبدأ فيه
بالحمدلة فهو اقطع وفي رواية اجذم اي مقطوع البركة ثم الابتداء وان كان يحصل
لكل من البسملة والحمدلة لما في رواية الابتداء بذكر الله الآن الجمع بينهما افضل
وثوابهما اكمل كذا في على القاري واعلم ان الشارح اخبر عن المؤلف انه ابتدأ كتابه
بجملة بسم الله الرحمن الرحيم واورد فيه قوله الحمد لله ثم شرع في بيان ما في الحمدلة من المعاني
وترك ما في البسملة لكونه غنيا عن البيان فقال الحمد مبتدأ خبره لله فان قيل
كون الحمد مبتدأ وعرضا بالحامد مخالف لما تقرر في النحو من ان المبتدأ ذات والخبر وصف
من اوصافه فيقال ان المراد بالذات المستقل بالمفهومية فيكون الحمد ذاتا بهذا المعنى
لكونه

لكونه مستقلا بالمفهومية فان قيل لا نسلم انه مستقل بالمفهومية لانه مركب من المستقل
وهو اسم الجنس وغير المستقل وهو لام التعريف فالمجموع غير مستقل لان المركب
من المستقل وغير المستقل غير مستقل فيقال ان المركب من المستقل وغير المستقل
على قسمين قسم يكون ما يحتاج اليه غير مستقل داخلا في المركب ولا يحتاج الى الخارج
كما ههنا وقسم يكون ما يحتاج اليه غير المستقل خارجا عن المركب كما في الفعل والمحتاج اليه
في على ذلك الفعل وهو خارج عنه اذ الفاعل ليس جزءا من الفعل فلو كان المركب
من قبيل الاول لكان المركب من المستقل وغير المستقل مستقلا كما ههنا ولو كان
من قبيل الثاني لكان المركب منهما غير مستقل كما في الفعل قيل الاولى تقديم الجلالة
ايماء الى ان الحامد اذا احمد ينبغي له ان يلاحظ قوله تعالى ونحن اقرب اليه من حبل الوريد
حتى يترقى الى مرتبة الاحسان ويكون حمده على وفق قوله عليه السلام الاحسان
ان تعبد الله كانك تراه وان لم تكن تراه فانه يراك وايماء الى ان الحامد ينبغي له
ان يكون ملاحظة المحمود في الفؤاد اقدم من مطالعة الحمد ومحاضرة المحمود في القلب
اول من صدور هذه العبادة كما هو دأب الكاملين من الحامدين والعابدين
وغير ذلك مما يناسب من وجوه التقديم كالاهتمام والتعظيم والاختصاص اجيب
بانه قدم رعاية لمقام الحمد فانه يقتضي تقديم قبيل الحمد مجموع قوله الحمد لله لا مجرد
لفظ الحمد فالمقام لا يقتضي تقديم لفظ الحمد على قوله لله واجيب عنه بان هذا فرد
لمفهوم الحمد ولا يخفى ان مقام الفرد يقتضي كثرة الاهتمام بشان ما يصدق عليه وجود لفظ الحمد
بالنسبة الى ما لا يصدق عليه هو لفظ الله وان كانا متلازمين في الجزئية فحصل السؤال
ان المقام انما يقتضي تقديم الحمد على الله لو لم يكن لله داخلا في الحمد ومن جملة اجزائه
وحصل الجواب ان لله والحمد وان كانا متلازمين في الجزئية لهذا الفرد من الحمد
اعني المجموع المركب منهما لكن الحمد يصدق على مفهوم هذا الفرد كما يصدق على غير
من افراد الحمد ولله ليس كذلك فمقام الفرد لاقتضائه كثرة الاهتمام بشان ما يصدق
هو عليه يقتضي تقديم على لله قال الازميري كما نقل عنه في الحاشية لما كان المقام مقام الحمد
قدم الحمد على اسم الله تعالى رعاية للمقام انتهى كلامه يعني ان الاهتمام بشان ما هو اهم
بالنسبة الى المقام اولى من الاهتمام بشان ما هو اهم في نفسه وهو ذكر المحمود اقول
فيه نظر لان المقام انما يقتضي تقديم قضية الحمد اعني الحمد لله تعالى على ما يبدأ به لا تقديم
لفظ الحمد فلو قيل لله الحمد يحصل رعاية المقام ايضا ويمكن ان يجاب عنه بان مقتضى المقام
وان كان ذلك لكن تقديم الجزء الصادق على تلك القضية وغيرها من افراد الحمد اولى
من تقديم الجزء الغير الصادق على فرد من افراد الحمد فلذا قدم لفظ الحمد على ذكر الله تعالى
انتهى كلامه واختار الحمد على الشكر لانه يعم الفضائل والفواضل والشكر يختص بالاخير

ولانه رأس الشكر فمن لم يحمد الله لم يشكره كما ورد في الحديث وعلى المدح لانه يعم غير الحي
والحمد يختص بالحي فالحمد اولى لدلالته على انه تعالى حي واختار الجملة الاسمية على الفعلية
لدلالتها على الدوام والثبات وقيل انما عدل عن الفعلية ليدل بحسب الدلالة عقلية على دوام الحمد وثباته
دون تجدده فان قلت الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرفية والظرفية فعلية تقديرا وقد صرحوا
بان الاسمية التي خبرها فعلية تفيد التجدد كالفعلية فكذا اذا كان خبرها ظرفية قلت قد صرحوا
بان نحو سلام عليكم يفيد الدوام وكذا قوله انا معكم مع ان الخبر جملة ظرفية فالوجه
ان يوفق بينهما بان الاسمية التي خبرها ظرفية انما تفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام
كالعدول مثلا اما اذا وجد فيحمل على الدوام وفيه انه يقتضي ان يجوز اذا وجد داع
على الدوام ان تحمل الاسمية التي خبرها فعلية على افادة الدوام وهو مشكل جدا
لتصريحهم بانها كالفعلية المحضة في افادة التجدد فلو جاز هذا لجاز ان يحمل الفعلية
ايضا على افادة الدوام عند وجود الداعي ولا يقدم عاقل على التزامه اللهم الا ان يفرق
بالتصريح بالفعل وتقديره والاوجه ان يفرق بين الفعلية وبين الاسمية التي خبرها
فعلية بان المقصود في الفعلية نسبة الفعل الى فاعله وانها تدل على التجدد البتة
والمقصود في الاسمية المذكورة نسبة الفعلية الى المبتدأ ولزوم التجدد ممنوع
ولزوم كون النسبة التي في الخبر على التجدد لا يستلزم كون نسبتها الى المبتدأ كذلك
فيجوز ان يحمل هذه الاسمية على افادة الدوام عند وجود الداعي بخلاف الفعلية وقد يقال
الظرف انما يقدر بالفعل اذا لم يقع خبرا بل صلة او صفة مثلا واما اذا وقع خبرا فيقدر
باسم الفاعل لان الاصل في الخبر الافراد ليوافق الركن ولكونه اخصر واسرع قبول الخبر
للربط الى المبتدأ ثم انه لا بد في تحقق الحمد بكل من معنيي اللغوي والعرفي من اربعة امور
احدها الحامد وهو المصنف والثاني المحمود وهو الله والثالث المحمود به وهو ما يحصل الحمد به
من الاقوال والافعال والرابع المحمود عليه وهو النعم ثم لا يلزم ان تكون جميع الامور الاربعة
المذكورة عند ذكر الحمد بل قد يكتفى بالشيء منها كما في هذا الحمد اعني قوله الحمد لله فان المذكور فيه
المحمود به وهو هذا الكلام والمحمود وهو الله وقد يذكر الجميع كما وقع في كلام بعض الشراح من قوله
احمد الله على عظمة جلاله فالمحمود به لا يشترط ان يكون اختياريا بخلاف المحمود عليه فانه يشترط ان يكون
اختياريا وقيل من خمسة امور خامسها الحمد وهو الامر المعنوي الواصل من الحامد الى المحمود
وقيل خمسة خامسها آلة الفعل وهي اللسان قوله لله ظرف مستقر مرفوع محلا خبر مقدم والضمير راجع
الى الحمد ان كان للحمد معنى مرفوع تقديرا مبتدأ محض لغوي صفة لمعنى اي منسوب الى اللغة
وهي في اللغة التلفظ والتكلم بما لا يعني يقال لغى يلغو لغوا اذا تكلم عبثا وفي الحديث من قال يوم الجمعة
لصاحبه والامام يخطب فقد لغى وفي الاصطلاح الوضع القديم الذي ومنه الواضع وقيل هي الكلام
المصطلح عليه بكل قبيلة وقيل هي ما جرى على لسان كل قوم من الالفاظ وقيل هي اصوات يعبر بها كل قوم
عن اغراضهم فيما بينهم واللغة مصدر اصلها لغي او لغو حذف على خلاف القياس الواو والياء وعوض عنها
التاء الموقوف عليها هاء وجمعها لغات يعني للحمد معنيان مشهوران بين العلماء احدهما اللغوي وهو
ان المعنى اللغوي الوصف بالجميل اي وصف الحامد المحمود بالكلام الجميل او بالذكر الجميل او بما يدل

لو سمعه المتكلم الى محموده لاستوجب الانعطاف عليه والميل وهو يختلف
باختلاف الاعصار والاقوام وليس المراد ما له حسن شرعا فقط والا
يخرج حسن جمال المحمود للقطع بان حسنه ذوقي لا شرعي ولا عقلا فقط
والا يخرج التصدق بجميع المال لانه غير مستحسن عقلا وفي شرح قصيدة البردة
والفعل الجميل ما يستحسن شرعا لا ما يستحسن مطلقا لان بعض الافعال
يستحسنه العقل مع انه في الشرع مذموم حذف قيد اللسان اما لتعميم الحمد اللغوي
عن الوصف بغير اللسان كما في توصيف الله تعالى ذاته العالي وعباده بكلامه
النفسي القديم ويؤيده ما ذكره بعضهم من ان الحمد هو الثناء والنداء
على الجميل الاختياري اذ الثناء هو الاتيان بالكلام الجميل لفظيا كان او نفسيا
كما يدل عليه قوله عليه السلام لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك
واما احتمال المجاز لقصد المشاكلة فمجرد احتمال غير مستند الى دليل الا يرى
ان الشعراء اذا كتبوا ما يدل على توصيف السلطان على سبيل الثناء الجميل
من غير تكلف كانوا حامدين له في عرف اهل اللغة مع انهم لم يصفوه الا بكلامهم
النفسي واما لان المتبادر من الوصف هو الوصف باللسان واطلاق الحمد
على غيره مجازي فلا يرد ما قيل كيف يخص الحمد اللغوي باللسان وقد قال عز وجل
وان من شيء الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لا لسان له قال صوبجوي على الهوادي
والوصف بالجميل لا يكون الا باللسان ولذا ترك ذكره ومن ذكره ذكره تصريحا
بما علم التزاما فمورد الحمد اللغوي هو اللسان وقال حسن جلبي واما قوله
عليه السلام لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فمحمول على المجاز
والحامل عليه قصد المشاكلة وقال السلكوتي الثناء بمعنى الذكر الجميل الا انه
قد يستعمل بمعنى اظهار صفة الكمال كما ورد في هذا الحديث وقد جاء الثناء بمعنى الذكر
مطلقا كما في حديث من اثنيتم عليه خيرا وجبت له الجنة ومن اثنيتم عليه شرا وجبت له
النار فان قيل لم قيد الوصف بالجميل مع انه لا يكون الا في الجميل دون الذات لانه
لا يقال وصفته على شرب الخمر وغيره بل يقال وصفته على الخصال الجميل فلو اقتصر
لكان اولى قلت انما ذكر لانه اراد به التصريح بما علم التزاما وقال بعض شراح الازهرية
ثم لا يخفى ان الحمد الصادر من العباد هو الوصف بالجميل اي بصفة الكمال لفظيا
ان يقصد تحصيل التعظيم للمحمود بذلك الوصف التي يتصف بها المحمود لا يقصد الاستهزاء والسخرية
التي ظاهرها الوصف بالجميل مع قصد الاستهزاء على الجميل الاختياري لانه يجب

ان يكون المحمود عليه اختياريا اورد عليه انه يستلزم ان لا يكون ثناء الله تعالى على صفاته الذاتية كالعلم و القدرة و غيرهما حمدا سواء عين ذاته او زائدة عليه مع انه حمد قطعا وذلك لان الاختياري ما صدر بالاختيار و تلك الصفات ليست صادرة بالاختيار و الا لكانت حادثة ضرورة ان ما كان مسبوقا بالقصد و الاختيار كان حادثا على ما تقرر في محله واجيب بان المراد بالاختياري ههنا اعم من ان يكون اختياريا حقيقة او بمنزلة الاختياري و الصفات المذكورة بمنزلة الافعال الاختيارية لاستقلال الذات فيها و عدم احتياجه فيها الى امر خارج كما هو شان بعض افعال الاختيارية وفيه ما فيه ويمكن ان يجاب بان الاختياري كما يجئ بمعنى ما صدر بالاختيار يجئ بمعنى ما صدر من المختار وهو المراد ههنا قال الفاضل العصام وما وقع على غير الاختياري كحمد الله تعالى على صفاته فلتنزيله منزلة الاختياري اما لاستقلال الذات فيه و اما باعتبار كونه مبادئ افعال اختيارية فهو ليس بحمد حقيقة و استعمال الحمد فيه مجاز اولان المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا و المحمود عليه حقيقة امر آخر انتهى و قوله و ما وقع على غير الاختياري الى آخره جواب عما يقال ان هذا التعريف للحمد غير صحيح لان الحمد يقع على غير الاختياري نحو حمدت الله على ارادته الكاملة و قدرته الشاملة فاجاب عنه ان الحمد فيه مجاز بتنزيل غير الاختياري منزلة الاختياري لاستقلال الذات فيه كما يستقل في بعض الافعال الاختيارية و قال مولانا حسن چلپى فان قلت فيلزم ان لا يكون الثناء على الصفات القديمة حمدا اذ اسناد تلك الصفات التي ليس بالاختيار و الا لزم حدوثها على ما هو المشهور المقرر في علم الاصول ولو سلم فليست من قبيل الافعال اللهم الا ان يصرف الحمد عليها الى ايجادها قلت لما كان الذات كافية في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية يستقل بها فاعلها اولان تلك الصفات مبدأ لافعال اختيارية و الحمد عليها باعتبار تلك الصفات فالمحمود عليه فعل اختياري في الحال انتهى ثم التعريف تعريف اسمي وقيل هذا تعريف لفظي للحمد لانه بيان للمعنى اللغوي وظاهره يخالف ما اشتهر من كونه بالمفرد الا ان يؤول بالتحمل قوله على الجميل هو صفة مشبهة من جمل الرجل بالضم او الكسر جمالا فهو جميل اي حسن فالجميل بهذا المعنى يوصف به الذات و الافعال فلذا ترك الفعل لكن قيد الاختياري يخرج الذوات و الغير الاختياري اعلم انه لما كان الفعل متصفا بالجمال و الحسن لزم قيام العرض بالعرض وهذا خلاف المذهب ولا يمكن الجواب هنا بمثل الجواب عن هذا الاشكال في باب صفة الصفة وهو ان للاحكام الشرعية حكم الجوهر بل الجواب بان القيام المذكور جائز بل واقع مثل الحركة السريعة و البطيئة كما اختاره المحقق في التوضيح لكن الجمهور على خلافه كذا قاله قنوي في حاشيته على القاضي و قال بعض الافاضل و الجميل الحسن و هو ما يستحق فاعله المدح و هو لا يكون الا فعلا و لذا ترك الفعل و انما وصف الجميل بالاختياري لانه صفة للفعل و هو بالاختياري ادل على الفعل الجميل الصادر من الفاعل المختار سواء كان المختار خالقا او مخلوقا و قال امام ايوب الانصاري عليه رحمة الرباني قوله على الجميل الاختياري بيان

بيان للمحمود عليه الباعث للوصف و هو الفعل الجميل الصادر عن المحمود باختياره لا بالاضطرار يعني ان المحمود لابد ان يكون فاعلا مختارا في الحمد احترازا عن المدح فان الجميل فيه يصدر عن المختار و يوجد في غير المختار كما سيجئ بيانه ههنا شئ و هو ان كلمة على في قوله على الجميل الاختياري متعلقة بالوصف على تضمين معنى الاشتمال او الورود لا يخفى ان في التضمين طريقين احدهما جعل الاصل ثابتا و المضمن حالا و ثانيهما بالعكس ولا يصح الثاني ههنا اذ ليس الحمد عبارة عن الاشتمال او الورود ولا يصح الاول ايضا اذ لم يسمع وقوع الحال عن الخبر ويمكن دفعه على طريق الاول بوجهين الاول انه حال عن الكلام المأخوذ في مفهوم الوصف فانه عبارة عن ايراد الكلام الدال على الاتصاف و ذلك الكلام مفعول به من حيث المعنى ولا يخفى ما فيه و الثاني ان جعل المضمن او الاصل حالا اكثري لا كلي في باب التضمين فليكن نعتا للوصف المشتمل او الوارد على الجميل ومثله شايع في توجيه كلام البلغاء او متعلقة بالبناء على تضمين معنى الاشتمال او الورود كذا في كلنبوي و قوله مطلقا حال من الجميل الاختياري اي سواء كان ذلك الجميل الاختياري الذي وقع محمودا عليه نعمة سارية الى الغير كما في الحمد العرفي او غير سارية قال بعض الافاضل ومطلقا اما للتعميم او للتأكيد و تعلق الاطلاق بالجميل الاختياري باعتبار المعنى ظاهر و اما باعتبار اللفظ اما ان يكون مفعولا مطلقا مجازا او حالا منه اي جميلا مطلقا غير مقيد بكونه نعمة سارية كما افاده تغيير بعض الكمل بقوله اي نعمة سارية اولا متعلقة اعم كما قيل و في هذا التعريف اشارة الى ان مورد الحمد اللغوي هو اللسان وحده لان المفهوم من لفظ الوصف ههنا هو ذكر اللسان فانك اذا قلت وصفت زيدا بكذا لم يتبادر منه الا فعل اللسان و متعلقه يعم النعمة وغيرها لان الجميل لما كان متناولا للانعام وغيره من مكارم الاخلاق و محاسن الاعمال لم يتقيد الوصف المذكور بكونه في مقابلة النعمة فلو كان وقوعه بازاء النعمة شرطا لتقيد بها لا بالجميل الذي هو اعم منها اي لا بيانه منه ظهر ان الحمد اللغوي قد يكون في مقابلة النعمة وقد لا يكون و انما اشترط كون الوصف بالجميل لقصد التعظيم و التبجيل لانه اذا خلى عن مطابقة الاعتقاد و موافقة افعال الجوارح لم يكن حمدا حقيقة بل استهزاء و سخرية و فيه نظر لان الشعراء ذكروا في مدح السلاطين مثلا اوصافا على سبيل المبالغة ولم يقصدوهم بهذه الحيثية مع ذلك ليس بسخرية بالاتفاق كيف وهم يعظمون لهم و التعظيم ينافي السخرية اللهم الا ان يدعى ان المراد بتلك الاوصاف المعاني المجازية وهم يعتقدون اتصافهم بهذه المعاني و عرفي اي وله معنى عرفي مستعمل في العرف العام واعلم ان اللفظ الواحد ان كان له معنيان اما ان يكون وضعه لهما على التسوية او لا الاول هو المشترك كالعين و الثاني ان وضع لاحدهما اولا ثم نقل الى الثاني لا يخلو اما ان يكون لمناسبة او لا الثاني المرتجل و الاول لا يخلو اما ان يترك معنى الاول او لا ان لم يترك

يكون اللفظ مجازا بالنسبة الى المنقول عنه وان ترك معنى الاول ان نقل العرف العام يسمى
منقولا عرفيا وان نقل العرف الخاص يسمى عرفا خاصا واصطلاحا كاصطلاح النحاة
والمنطقيين وغيرهما وما نحن فيه من المنقول العرفي وعرفي اى منسوب الى العرف وهو
ما استقر النفوس بشهادة العقول وتلقيه الطبايع بالقبول وهو حجة ايضا لكنه اسرع
الى الفهم وثانيهما عرفي وهو اى معناه العرفي فعل اى الحمد فعل سواء كان فعل اللسان
كما فيما سبق او فعل ساير الاعضاء والجوارح يشعر اى يدل ذلك الفعل بدلالة ضمنية على العلم
بتعظيم المنعم بكسر العين على ان التعظيم مضاف الى مفعوله اى بتعظيم الحامد لمن انعم عليه من محمود
واعلم ان المصدر اذا وجد حال كونه مضافا فان اردت ايها الطالب ان تعلم انه مضاف
الى فاعله ام الى مفعوله فتجعل المضاف اليه مبتدأ وذلك المصدر خبرا عنه بعد التاويل باسم الفاعل
او المضارع المعلوم او باسم المفعول او المضارع المجهول فان اولت ذلك المصدر باسم الفاعل
او المضارع المعلوم وصح الحمل والمعنى فمضاف الى الفاعل اى المنعم معظم بكسر الظاء المشددة او المنعم
يعظم بكسر الظاء المشددة وهو غير صحيح هنا وان اولت باسم المفعول او المضارع المجهول
وصح الحمل والمعنى فمضاف الى المفعول اى المنعم معظم بفتح الظاء المشددة او المنعم يعظم بفتح الظاء
المشددة ايضا وهو صحيح هنا قصدا حال من التعظيم اى حال كون ذلك التعظيم مقصودا بذلك
الفعل لان المصدر وان وقع حالا يؤول بالمشتق لانه وصف في المعنى والوصف لا يكون حالا لتقدم
مع ان الاسناد لازم فيما يكون خبرا في المعنى فينبغي ان وقع حالا يؤول بالمشتق وقوله لانعامه متعلق
بالمقصد اى ذلك التعظيم يقصد لصدور الانعام من المنعم بحيث يكون باعثا لذلك التعظيم
وهذا التقييد مقابل للاطلاق المذكور في تعريف اللغوي اشارة الى تخصيصه [illegible]
بهذا الوجه كما انه اعم منه بحسب المورد وقوله مطلقا مفعول مطلق مجازي للتعظيم ولم [illegible] طرق
الاول حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والثاني حذف المشبه واقامة المشبه به مقامه
والثالث حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه وما نحن فيه من هذا القسم اى تعظيما مطلقا
غير مقيد بكونه باللسان [illegible] ولا يكون الا المنعم ويجوز ان يكون قوله مطلقا
حالا من الانعام على تقدير كون قوله قصدا مفعولا مطلقا للتعظيم اى سواء كان الانعام على الحامد او
على غيره قال امام الايوبي وقوله مطلقا مقابل للتقييد المعتبر في تعريف الشكر كما سيجي بانه مقيد
بوصول الانعام الى الشاكر اى سواء كان ذلك الانعام الباعث للحمد واصلا الى الشاكر اولا وقوله
وللشكر عطف على ضميره بقرينة اعادة الجار لانه اذا عطف على الضمير المجرور اعيد جار المعطوف عليه
في المعطوف لئلا يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة لشدة اتصال الضمير المجرور بجاره ولذا
لا ينفصل المجرور عن جاره اصلا فكره العطف عليه بلا اعادة الجار اى وللشكر معنيان ايضا
اى كالحمد له معنى لغوي وهو اى معناه اللغوي فعل اى سواء كان فعل اللسان او غيره وسواء كان
جميع الافعال او بعضه ينبئ اى يدل بدلالة ظاهرة كظهور الدلالة اللفظية بانه [illegible] عن تعظيم
المنعم اى عن ان الفاعل يعظم المنعم بهذا الفعل قصدا اى تعظيما مقصودا [illegible]
ولا مطلقا لانعامه اى لكون انعام المنعم على الشاكر واصلا اليه فخرج به الحمد العرفي فانه غير مقيد بوصول
الانعام على الشاكر كما عرفت وعرفي اى وللشكر ايضا معنى عرفي وهو اى معناه العرفي صرف العبد مضاف
الى فاعله ومفعوله قوله جميع ما انعم عليه من السمع والبصر وغيرهما كذا اى لاجل ذلك الشيء الذي هو العمل
كصرف السمع الى تلقي ما ينبئ عن مرضاته من الاوامر والاجتناب عن ساخطه ومنهياته من النواهي والبصر
الى [illegible] كتاب الله تعالى ومصنوعاته ليستدل به على وجوده تعالى وصفاته وعلى هذا فقس ساير النعم
الظاهرة والباطنة قال امام الايوبي الانصاري قوله انعم بصيغة المجهول ونايبه المستتر راجع الى ما وقوله
عليه متعلق بانعم

بانعم والضمير المجرور للعبد اى صرف العبد الشاكر جميع النعم التي انعم عليه ووصلت اليه
من مولاه من النعم الظاهرة والباطنة الى ما اى الى مصرف خلق اى ذلك النعمة في ذلك
العبد له اى لمصرفه الى ذلك الصرف كما ان خلق السمع لاستماع الاوامر والنواهي
واللسان لذكر الله تعالى فان العبد اذا صرف جميع ذلك يكون في العرف شاكرا ولذلك
قال العارفون ما شكرناك حق شكرك حيث اعترفوا بالعجز وبقوله صرف العبد وتقييده به
خرج الشكر اللغوي فانه غير مقيد بالجميع وقال محي الدين وهو صرف العبد جميع ما انعم عليه
من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق له واعطاه لاجله كصرف النظر الى مطالعة ما يحوى
الله تعالى من المصنوعات ليستدل به على وجود الصانع ووحدانيته والسمع الى تلقي ما
ينبئ عن مرضاته من الاوامر والاجتناب عن ما خطه ومنهياته من النواهي وقس
على هذا ساير النعم الظاهرة والباطنة انتهى كلامه قيل الاستدلال به على وجود الصانع
مسلم واما على الوحدانية فغير مسلم لانتفاء ما يدل على الوحدانية في هذه المطالعة
وقال بعض المحشين قوله صرف العبد من اضافة المصدر الى فاعله وجميع ما انعم عليه
اى على ذلك العبد والى ما متعلق بصرف وخلق مجهول ونايب فاعله مستتر راجع الى ما
وله اللام اجلية والضمير راجع الى الموصولة الثانية في صله صرف العبد جميع النعم الموجودة
فيه الى العبادات التي خلق الله تعالى تلك النعم لاجل تلك العبادات وقوله المدح عطف
على الحمد في المتن فمعناه اى المدح الوصف اى وصف المادح لما قصد مدحه بالجميل متعلق
بالوصف اى لا بالقبيح احترازا من الذم تعظيما اى لقصد التعظيم بذلك الوصف
على الجميل اى على الفعل الجميل الذي ظهر في ذلك الممدوح وقوله مطلقا حال من الجميل
اى حال كون ذلك الجميل مطلقا غير مقيد باختياري كما كان مقيدا في تعريف الحمد اللغوي
يعني سواء كان ذلك الجميل صادرا عن الممدوح بالاختيار او بلا اختيار والثناء
معطوف على القريب او البعيد فعل اشارة الى ان الثناء يكون باللسان وبغيره
من الاعضاء وليس بمختص باللسان كالمدح يشعر اى ذلك الفعل بالتعظيم اى بتعظيم الثاني
لمن اثنى عليه من المثنوي واعلم ان النسب بين الكليات منحصرة في اربعة التساوي
والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه والتباين وذلك لان الكلي
اذا نسب الى كلي آخر فاما ان يصدقا على شيء واحد او لم يصدقا فان لم يصدقا
على شيء اصلا فهما متباينان كالانسان والفرس فانه لا يصدق الانسان على شيء
من افراد الافراس وبالعكس وان صدقا على شيء فلا يخلو اما ان يصدق كل واحد منهما
على كل ما صدق عليه الآخر اولا يصدق فان صدق فهما متساويان كالانسان والناطق
فان كل ما صدق عليه الانسان يصدق عليه الناطق وبالعكس وان لم يصدق
فاما ان يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر من غير العكس اولا يصدق
فان صدق كان بينهما عموم وخصوص مطلق والصادق على كل ما صدق عليه الآخر
اعم مطلقا والآخر اخص مطلقا كالانسان والحيوان فان كل انسان حيوان وليس

كل حيوان بانسان وان لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه وكل واحد منهما
اعم من الآخر من وجه واخص من وجه فانهما لما صدقا على شئ ولم يصدق احدهما
على كل ماصدق عليه الاخر كان هناك ثلث صور احديها مايجتمعان فيها
على المصدق على شئ والثانية ما يصدق عليه هذا دون ذلك والثالثة ما يصدق عليه
ذلك دون هذا كالحيوان والابيض فانهما يصدقان معا على الحيوان الابيض ويصدق
الحيوان بدون الابيض على الحيوان الاسود كالحبشي وبالعكس على الجماد الابيض كالرومي فيكون
كل واحد منهما شاملا للآخر وغيره فالحيوان شامل للابيض وغير الابيض والابيض
شامل للحيوان وغير الحيوان فباعتبار ان كل واحد منهما شامل للآخر يكون اعم منه
وباعتبار انه مشمول له يكون اخص منه فمرجع التباين الى سالبتين كليتين
من الطرفين والتساوي الى موجبتين كليتين والعموم المطلق الى موجبة كلية
من احد الطرفين اى الطرف الاخص وسالبة جزئية من الطرف الآخر اى الطرف
الاعم ومن وجه الى سالبتين جزئيتين وموجبتين جزئيتين كذا في التصورات
قال مفتي زاده نال الله بما اراده ومرجع عموم وخصوص مطلق صدق الموجبة
الكلية من طرف وصدق رفع الايجاب الكلي من طرف آخر ولما فرغ الشارح
من بيان معاني الكل شرع في بيان النسب بين كل منها فقال فهو اى الثناء
اعم مطلقا من الكل اى من كل واحد من المدح والحمد والشكر بمعانيهما قال
بعض المحشين قوله فهو اعم مطلقا من الكل اى بين الثناء وبين كل واحد مما عداه
عموم وخصوص مطلق الثناء اعم مطلقا وباقيه اخص وقال البعض قوله فهو
اعم مطلقا من الكل شروع الى النسب بينها وتفريع على التعاريف اى فالثناء
اعم عموما مطلقا من الحمد والشكر والمدح بحسب اللغة وبحسب الاصطلاح لانه
اى الثناء يكون باللسان كما في المدح والحمد اللغوي وبغيره بيان لعموم بحسب المتعلق
بفتح اللام اى ويكون الثناء بمقابلة الانعام كما في الحمد العرفي والشكر اللغوي
والعرفي وبمقابلة غير الانعام كما في المدح والحمد اللغوي اختياريا اى سواء كان
الجميل الذي يثنى عليه صادرا عن الفاعل المختار كما في الحمد والشكر بمعانيهما
اوغيره اى اوكان غير اختياري بان يكون ظاهرا في غير المختار كما في المدح فيصدق
الثناء على كل منها والحمد اللغوي اخص مطلقا اى بحسب المتعلق بفتح اللام
من المدح فانهما متساويان بحسب المورد ولكون الجميل في الحمد اللغوي لابد
ان يكون

(اى ويصدق الابيض بدون الحيوان على الثلج والعاج مثلا ه)

لابد ان يكون اختياريا بخلاف المدح فانه يجوز فيه ان يكون اختياريا اوغيره فعلى هذا
اذا تعلق الوصف بالجميل الاختياري يصدق عليه الحمد اللغوي والمدح واذا تعلق
بغير الاختياري يصدق عليه المدح دون الحمد فكل ماصدق عليه الحمد يصدق عليه
المدح قال صدبجوي في حاشيته على البهوادي وفرق بينهما بعضهم بل اكثرهم
بل كلهم ومارُوِيَ عن ائمة اللغة تعريف بالاعم لابالمرادف وكثر ذلك في كلامهم
صرح به العلامة التفتازاني رحمة الله عليه في التلويح قال مولانا حسن چلبي في بعض تعليقاته
على حاشية المطول وادعاء دلالة صريح كلام الزمخشري في الفائق حيث قال الحمد
هو المدح والوصف بالجميل على ترادفهما كما ذكره الشارح في شرح الكشاف يجوز ابانة
خرط القتاد كيف وكتب اللغة مشحونة بتعريف الاشياء بما هو اعم منها وقد اقر به
في التلويح في بحث تعريف الاصل فلينظر انتهى فالاصل ان بينهما عموم وخصوص مطلقا
فالحمد اللغوي هو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختياري والمدح هو الوصف
بالجميل مطلقا فالثناء على شجاعة حمد ومدح وعلى حسن قامته مدح فقط وقال
محي الدين في حاشيته على عصام كان اما الفرق بين المدح والحمد اللغوي فعموم وخصوص
مطلق لان الحمد مختص بالفاعل المختار كما يشهد به موارد استعماله دون المدح كما يقال
مدحت اللؤلؤ على صفائها ولايقال حمدتها على ذلك وان الحمد يعتبر فيه قصد التعظيم
ولم يعتبر في المدح اذ تعظيم اللؤلؤ في المثال المذكور غير مقصود فان قلت قد ظهر الفرق
من وجه آخر بين الحمد والمدح غير الفرق الذي يكون باختصاص الحمد بالفاعل المختار
دون المدح وهو لزوم كون المحمود عليه اختياريا دون الممدوح عليه قلت اختصاص الحمد
بالفاعل المختار لايقتضي كون متعلقه وهو المحمود عليه اختياريا مع ان ذلك ليس بشرط
في الحمد عند التحقيق اى عند اهل التحقيق لان حقيقة الحمد ومفهومه بحسب اللغة لايقتضي
ذلك اذ معنى التعلق في التحقيق ليس الا الباعث على الحمد فكما يجوز ان يكون الباعث
عليه اختياريا كذلك يجوز ان يكون امرا غير اختياري وقوله من وجه اى من جهة معطوف
على قوله مطلقا اى الحمد اللغوي اخص من وجه يعني بحسب المورد من الحمد العرفي والشكر اللغوي
وقوله واعم معطوف على اخص اى والحمد اللغوي كما كان اخص من وجه منهما فهو اعم
من وجه يعني بحسب المتعلق منهما اى من الحمد العرفي والشكر اللغوي يعني يجتمع كل
من الثلثة في الوصف باللسان بمقابلة النعمة السارية وافترق الحمد اللغوي منهما
في الوصف باللسان بغير مقابلة النعمة وافترق الحمد العرفي والشكر اللغوي في التعظيم
بغير اللسان من افعال الجوارح فبعض ماوجد فيه الحمد اللغوي وهو الوصف باللسان
في مقابلة الانعام وجد فيه الحمد العرفي والشكر اللغوي وبعض ماوجد فيه الحمد اللغوي
وهو الوصف باللسان في غير المقابلة لم يوجد فيه الحمد العرفي والشكر اللغوي وايضا
بعض ماوجد فيه الحمد العرفي كما اذا كان باللسان بغير المقابلة وجد فيه الحمد اللغوي

وبعض ما وجد فيه الحمد العرفي كما اذا كان بغير اللسان لم يوجد فيه الحمد اللغوي وقس عليه
الشكر اللغوي قال محي الدين النسبة بين الحمد اللغوي والعرفي بالعموم والخصوص من وجه
لتصادقهما في الوصف باللسان في مقابلة الفاضلة وهي النعمة السارية الى الغير كحمدت
زيدا على انعامه وصدق الحمد العرفي بدون اللغوي في فعل القلب والجوارح وصدق
الحمد اللغوي بدون العرفي في الوصف باللسان في مقابلة الفضيلة وهي النعمة الغير السارية
الى الغير كحمدت زيدا على شجاعته والنسبة ايضا بين الحمد والشكر اللغويين بالعموم
والخصوص من وجه لان الحمد اللغوي قد يترتب على الفضائل وهي جمع فضيلة والشكر
اللغوي يختص بالفواضل جمع فاضلة فيصدق كل واحد منهما في الوصف باللسان
في مقابلة الانعام ويصدق الشكر اللغوي بدونه في القلب وافعال الجوارح في مقابلة الفاضلة
والحمد اللغوي بدونه في الوصف باللسان في مقابلة الفضيلة كحمدت زيدا على شجاعته
قيل كيف يكون الشجاعة محمودا عليها مع انها صفة غير اختيارية واجيب بان الشجاعة
كما تطلق على الملكة التي هي غير اختيارية تطلق على آثارها من الامور الاختيارية كالخوض
في المهالك والاقدام في الحروب وغير ذلك وقوله ومباين معطوف على قوله واعم اي
اللغوي مباين للشكر العرفي بحسب الحمل وان كان اعم واخص منه بحسب التحقق والوجود
كما عرفت فان الحمد اللغوي لما اختص باللسان وكان عبارة عن الوصف باللسان فقط
وكان الشكر العرفي عبارة عن صرف الجميع يكون بين الوصف وصرف الجميع مباينة كلية
فانه لا شيء من الوصف صرف الجميع ولا شيء من صرف الجميع بالوصف وقوله واعم معطوف
على قوله ومباين اي الحمد اللغوي كما كان مباينا للشكر العرفي بحسب الحمل وهو اعم مطلقا
منه اي من الشكر العرفي بحسب الوجود والتحقق فانهما يجتمعان في مادة صرف الجميع
فيصدق انه كلما وجد صرف الجميع وجد فيه الوصف باللسان وليس كلما وجد الوصف
باللسان يوجد فيه صرف الجميع قال محي الدين النسبة بين الحمد اللغوي والشكر العرفي
بالعموم والخصوص مطلقا لانه متى تحقق صرف الجميع تحقق الوصف باللسان من غير عكس كلي
اي ليس كلما تحقق الوصف باللسان تحقق صرف الجميع وفيه نظر لانا لا نسلم ان بينهما عموما
وخصوصا مطلقا بل النسبة بينهما عموم وخصوص من وجه لتحقق الشكر العرفي في الانسان
الاخرس اذا صرف جميع ما انعم الله عليه الى ما خلق له ولم يتحقق الحمد اللغوي فيه لعدم الوصف
باللسان وهو ظاهر قيل في الجواب ان المراد بالشكر العرفي الشكر الكامل الذي لا يكون
شكرا اكمل منه ولم يتحقق هذا في الاخرس لان شكر غير الاخرس اكمل من الشكر الاخرس
وانت تعلم ان هذا الجواب لا يشفي العليل انتهى لانه يلزم من هذا الجواب عدم انحصار النسبة
في النسبة بل يبقى نسب كثير وايضا يلزم حمل المطلق على المقيد بلا قرينة وهو غير جائز ويمكن
الجواب بوجهين احدهما اذا صرف العبد اه لا يخلو من ان صرف الاشارة والارادة في حق الاخرس
كالوصف

كالوصف باللسان والثاني ان الاصل في الانسان النطق وخروج فرد من هذا الاصل ليس
بمعتبر كالعدم والحمد العرفي اعم مطلقا من الشكر اللغوي والعرفي اي بحسب المتعلق
فانه لما كان الحمد اللغوي عبارة عن الوصف باللسان سواء كان بمقابلة الانعام او لا وكان
الشكر اللغوي والعرفي بمقابلة الانعام تصادق الكل في مادة يكون الوصف فيها بمقابلة الانعام
ويوجد الحمد اللغوي بدون الشكر اللغوي والعرفي في مادة لم يكن الوصف بمقابلة الانعام
اما بين الحمد العرفي والشكر اللغوي فلانه يصدق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر اللغوي
في مادة يكون التعظيم المذكور للانعام بخلاف العكس فان الشكر اللغوي لا يصدق
على ما صدق عليه الحمد العرفي في مادة لا يكون التعظيم فيها بمقابلة الانعام واما
بين الحمد العرفي والشكر العرفي فلانه يصدق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر العرفي
في مادة يوجد فيها صرف الجميع فانه يوجد فيها صرف البعض في ضمن صرف الجميع بخلاف العكس
فانه لا يصدق الشكر العرفي على كل ما صدق عليه الحمد العرفي في مادة وجد فيها صرف
بعض الافعال لا جميعها وهذه النسب فيهما بحسب الحمل قال محي الدين النسبة بين الحمد
العرفي والشكر اللغوي بالعموم والخصوص مطلقا لصدق الحمد العرفي على كل ما صدق
عليه الشكر اللغوي من غير عكس كلي لصدق الحمد العرفي بدونه في مقابلة النعمة الواصلة
الى غير الشاكر هذا اذا قيدت النعمة في الشكر اللغوي بوصولها الى الشاكر واما
اذا لم يقيد فهما متحدان والنسبة ايضا بين الحمد والشكر العرفيين بالعموم والخصوص مطلقا
لصدق الحمد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر العرفي من غير عكس كلي لصدق الحمد العرفي
على كل واحد من فعل القلب واللسان وافعال الجوارح دون الشكر العرفي وقوله ومن وجه
معطوف على قوله مطلقا اي الحمد العرفي اعم من وجه من المدح اي بحسب المورد فان الحمد العرفي
لما كان عبارة عن فعل من الافعال وكان المدح عبارة عن فعل اللسان فقط تصادق الحمد العرفي
والمدح في مادة وجد فيها الوصف باللسان ويصدق الحمد العرفي دون المدح في مادة
وجد فيها فعل من غير فعل اللسان وقوله واخص معطوف على قوله اعم اي والحمد العرفي
كما كان اعم من المدح من وجه يكون اخص منه من وجه اي بحسب المتعلق فانه لما كان التعظيم
في الحمد العرفي مقيدا بكونه في مقابلة الانعام ولم يكن في المدح مقيدا تصادقا في مادة
يكون التعظيم فيها بمقابلة الانعام ويوجد المدح في مادة يكون التعظيم فيها بغير مقابلة الانعام
او فان التعظيم في الحمد العرفي لقصد الانعام وفي المدح سواء كان لقصد الانعام او لا او فانه
لما كان المدح غير مختص بكونه في مقابلة انعام وكان الحمد العرفي مختصا به اي بكونه في مقابلة
انعام تصادقا في مادة يكون التعظيم فيها بمقابلة انعام ويوجد المدح في مادة يكون التعظيم

فيها بغير مقابلة انعام قال بعض المحققين قوله واخص من وجه منه الضمير المرفوع المستتر
في اخص يرجع الى الحمد العرفي والضمير المجرور في منه يرجع الى المدح اي والحمد العرفي
اخص بحسب المتعلق من المدح وذلك لعدم اختصاص المدح بكونه في مقابلة انعام بخلاف
الحمد العرفي فانه يختص بكونه في مقابلة انعام قال امام ايوب الانصاري المتمم للمحرم
الذي هو حاشية الجامي فانه لما كان الجميل في الحمد العرفي مقيداً بكونه اختيارياً ولم يكن
في المدح مقيداً تصادقا في مادة يكون فيها الوصف باللسان على الجميل الاختياري و يوجد المدح
في مادة يكون التعظيم فيها للجميل الغير الاختياري انتهى اقول هذا سهو منه و الشكر العرفي
مباين للمدح بحسب المحل فان المدح لما كان عبارة عن الوصف باللسان فقط وكان الشكر
العرفي عبارة عن صرف الجميع فلا يصح حمل احدهما على الآخر لتباين الكل بين الوصف وصرف الجميع
فلا يقال ان الوصف صرف الجميع ولان الصرف الجميع هو الوصف باللسان وقوله واخص مطلقاً
على قوله مباين اي والشكر العرفي اخص مطلقاً منه اي من المدح بحسب الوجود والتحقق فانه
كلما وجد صرف الجميع وجد في ضمنه الوصف باللسان بدون العكس فانه ليس كلما وجد فيه الوصف
باللسان وجد فيه صرف الجميع قال السيد السند قدس سره العزيز بين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم
وخصوص من وجه وهذا مخالف لما قال الشارح واعم مطلقاً من الشكر العرفي وايضاً قال ولا فرق بين الشكر اللغوي
والحمد العرفي وهذا ايضا مخالف لقول الشارح والحمد العرفي اعم مطلقا من الشكر اللغوي ولذا احال
الى المص فقال كذا في الامعان اي ذكر هذه النسب كما ذكرناه في الكتاب المسمى بالامعان شرح المص
صفة الامعان الكاشف للمقصود اي للكتاب المسمى باسم المقصود صفة الشرح او متعلق به ولامه اي
ولام الحمد الداخلة عليه للتعريف الجنس لانه المتبادر الى الفهم عند الاطلاق لشيوعه فيه ولانه
لم يكن خارجا عن مسمى اللام مع انه يغاير تكلف الاستغناء بما هو خارج عن مسمى اللام كالمقام والقرائن
ولانه يفيد اختصاص افراد الحمد له تعالى كناية فيتحقق فيه السلوك الى طريق البرهان الذي هو فيه من البلاغة
بخلاف الاستغراق في جميع ما ذكرنا هكذا استفيد من كلام الشريف العلامة على المطول قلنا ان الاستغراق
في المقام الخطابية وفي مقامات ملاحظة الشمول متبادر ومقتضى المقام يرجح على مقتضى الذات ولان الاستغراق
وان كان خارجا عن مسمى اللام لكنه مجاز مشهور في مثل هذا المقام والمجاز المشهور يرجح على الحقيقة
اذ الاعتبار في الاستعمال الى المتبادر واما السلوك الى طريق البرهان فهو ثابت في الاستغراق ايضا
لان اختصاص جنس الحمد كما يستلزم اختصاص افراد الحمد فاختصاص افراد الحمد ايضا يستلزم اختصاص
جنس الحمد اذ الاختصاصان متلازمان قال الطيبي رح والحق ان الحمل على الجنس او على الاستغراق انما يظهر
بحسب المقام ثم ان هذا المقام انسب من الاستغراق لان اختصاص حقيقة الحمد به تعالى ابلغ من اختصاص
افرادها وفرادى لاستلزام الاول الثاني وسلوك طريق البرهان المقتضي لحق البلاغة وايضا اصل الكلام
نحمد الله حمداً فيكون المراد بالحمد حمدنا وحمدنا بعض الحمد وفي اختصاص الجنس اشعار بان حمد كل حامد لكل
محمود حمد لله على الحقيقة لانه انما حمده على الصفة الكمالية المفاضة عليه من الفياض المطلق جل وعلا فهو
فعل الله على الحقيقة سواء الحمد على الفعل الجميل انتهى وقال شهاب الدين في حاشيته على القاضي وانما يرجح الجنس
لان مدخول اللام وهو اسم الجنس واللام لتعيينه ولذا قيل ان الاستغراق انما يستفاد بمعونة المقام وشموله
جميع المحامد له تعالى على هذا التقدير ثابت بالطريق البرهاني اذ لو خرج فرد منه خرج الجنس في ضمنه
ايضا انتهى واشار الكوراني الجنس راجعا الى العهد لذهب البيضاوي كما عليه المحققون وقال مفتي زاده في حاشيته
على العقائد العصام والالف واللام للجنس لان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب والعدول الى الرفع

في المصادر الموضوعة الى الماهية من حيث هي ولا قرينة للاستغراق انتهى وقال بعض الافاضل
لابد له من قرينة خارجية هي دلالة الحال والمقال وههنا دلالة الحال بان قال الحمد
لا يكون الا بمقابلة ما هو جميل وخير وكل ذلك لا يكون الا من الله بوسط او بغير وسط
فكل فرد من افراد الحمد لا يكون الا لله انتهى وايضا قال المفتي زاده ولان اللام لا يفيد
سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فيكون لتعريف الجنس لكن لا يستلزم
اختصاص جميع المحامد لله تعالى اختصاصاً ظاهراً بدلالة لام الاختصاص اذ لو ثبت
على ذلك التقدير فرد من الحمد لغيره تعالى لكان جنسه ثابتا له في ضمنه فلا يكون الجنس
مختصا به والمقدر خلافه او للاستغراق اذ الحمد كله في الحقيقة له تعالى اذ الحمد لا يكون
الا بمقابلة ما هو جميل وخير وكل ذلك لا يكون الا من الله تعالى بوسط او بغير وسط
فكل فرد من افراد الحمد لا يكون الا لله تعالى اذ ما من خير الا وهو موليه بواسطة او بغير واسطة
كما قال الله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ولا يحمل على العهد مطلقا كما حمله بعض الافاضل
اذ لا قرينة للعهد ولو حمل على حمد الله تعالى وحمد الرسول بناء على كما لهما لف
مقصود المص لان مقصوده من تصدير الحمد كونه سببا لزيادة النعم نعم العبد من حمد الله
على نفسه على ان يكون الجملة اخبارية لاخباره حمدها وهو غير مناسب للديباجة
اعلم ان المعرف باللام ان اشير به الى حصة معينة من مفهوم مدخولها فهو المعرف
بلام العهد وان اشير الى نفس مفهومه فهو الجنس واما القسمان الباقيان
فرعا الجنس اذا انقرر هذا فنقول ان المعرف باللام لما كان تعيينه بواسطة الآلة
الخارجية ففيها نوع عموم فلا يخلو اما ان يقال انها موضوعة لمفهوم عام كلية
بشرط استعمالها في الجزئيات المتعينة عند السامع من خارج واليه ذهب المتقدمون
والعلامة التفتازاني واما ان يقال انها موضوعة لتلك الجزئيات لكن بملاحظة امر كلي
الة لوضعه فالوضع له عام والموضوع له خاص واليه ذهب المتأخرون كالقاضي
عضد الدين والسيد الشريف وان الوضع في المعارف اعم من الافرادي كما في ما سوى
المعرف باللام والنداء والتركيبي والمنزل منزلة الافرادي كما في المعرف باللام
فان لام التعريف حرف وضع لمفهوم كلي هو تعيين مدخوله للاستعمال في الجزئيات
او لتلك الجزئيات على اختلاف الرأيين واسم الجنس موضوع لمعناه اعني الماهية
او الفرد المنتشر على اختلاف الرأيين والمجموع موضوع بالوضع التركيبي او الوضع
المنزل منزلة الافرادي لمعين عند السامع من مفهوم مدخول المعين عند السامع
او حصة منه بشرط الاستعمال في الجزئيات او لتلك الجزئيات اعني هذا المفهوم
وذلك المفهوم وكذا العهد وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان كون الموضوع له الامر الكلي
بشرط الاستعمال في الجزئيات او لتلك الجزئيات الملحوظة بالمفهوم العام في العرف

بلام الجنس مشكل فقد علم مما ذكرنا ان المعرف باللام مطلقا يحتاج الى وضع نوعي وهو
بواسطة قاعدة كلية بلا احتياج الى قرينة في الدلالة كما حققه العلامة التفتازاني
قال السيد الشريف الظاهر ان الكلمة في المعهود الخارجي لم توضع آخر بازاء خصوصية
كل فرد معهود ومثله يسمى وضعا عاما كما مر ولا حاجة الى ذلك في العهد الذهني والاستغراق
والتعريف الجنسي اذا جعل اسماء الاجناس موضوعة للماهيات من حيث هي هي
كذا اتى له مفتي زاده وقال شهاب الدين في حاشيته على القاضي فاذا دخلت اللام على اسم الجنس
فاما ان يشار بها الى حصة معينة فردا كان او افرادا وتسمى لام العهد الخارجي واما
ان يشار بها الى الجنس نفسه وح فاما ان يقصد الجنس من حيث هو كما في التعريفات
فاللام تسمى لام الحقيقة والطبيعة وقد تسمى لام الجنس ونظيره العلم الجنسي واما ان يقصد
الجنس من حيث هو موجود في ضمن جميع الافراد وتسمى لام الاستغراق او في ضمن بعض الافراد
الغير المعين وتسمى لام العهد الذهني فجميع اقسام اللام ترجع الى الجنس والاستغراق
فالمفرد المعين وما بعده امور زائدة على الموضوع له وقدم الجنس ترجيحا له بتبادره
الى الفهم بخلاف الفرد المعين وجميع الافراد والاشارة بمعنى الاشارة الذهنية
التي هي كناية عن حضوره في الذهن وهو معنى اللام وقال امام ايوب الانصاري
عليه رحمة الرباني واعلم اولا ان اللام اذا دخلت على اسم فاما ان يشار بها الى حصة
معينة من مسماه فردا كانت او افرادا مذكورة تحقيقا او تقديرا يسمى لام العهد
ونظيره العلم الشخصي واما ان يشار بها الى مسماه ويسمى لام الجنس فان قصد المسمى
من حيث هو كما في التعريفات نحو الكلمة لفظ ونحو قولنا الرجل خير من المرأة يسمى
اللام ح لام الحقيقة ولام الطبيعة ونظيره العلم الجنسي وهو المراد بقوله للجنس
ههنا ويسمى ح وجه وان قصد المسمى من حيث هو في ضمن الافراد بقرينة الاحكام الجارية
عليه في ضمنها فح اما ان يقصد اليه من حيث هو في ضمن جميع الافراد يسمى لام الاستغراق
وهو المراد بقوله او الاستغراق ونظيره كلمة كل معنا فالى نكرة نحو كل انسان حيوان
او في بعضها يسمى لام العهد الذهني نحو ادخل السوق واشتر اللحم انتهى واعلم
ان في لام التعريف مذاهب الاول انها موضوعة لتعريف العهد فقط ثم يتعدد كما قال
السكاكي وغيره والثاني انها لتعريف الجنس والاشارة الى الحقيقة فقط ثم يتعدد
كما صرح به البركوي في الامتحان وقال مولانا الهدادي انه الحق بالقبول وانا اقول
كذلك فانه يناسب معنى التعريف وهو التعيين فعلى هذين المذهبين يكون اللام
مشتركا معنى في الاربعة والثالث انها لفرد معين فتشترك لفظا فيها اي في فرد معين
وفي الحقيقة ثم يتعدد ما للحقيقة معنى في الثلثة وقيل تشترك لفظا في الاربعة ورد
بانه يلزم ح ان لا يترجح احدها على الآخر وفيه نظر لان القرينة المعينة في الالفاظ

في الالفاظ مرجحة وقيل انها حقيقة في الاولين ومجاز في العهد الذهني والاستغراق
بعلاقة مشابهتها بالعهد الخارجي في الاستعمال في الافراد وامتيازهما عنه بالاستغراقية
والذهنية لا يقدح فان كون المشبه في حكم المشبه به من جميع الجهات ليس بلازم
وان منع ذلك ان كونهما مجازا من احتياج استعمال اللام فيهما الى القرينة ولكن هذا
لا يقتضي كونهما مجازا فانه اذا اطلق لفظ العام على الخصوص باعتبار عمومه لا يكون ذلك مجازا
الا باعتبار خصوصه ثم اعلم ان هذه المعاني والمذاهب تقع في المضاف الى المعرفة وكذا
في الكلام الموصول وقيل في التنوين ايضا حيث قال الخادمي في حاشية البيضاوي في سورة البلد
يقال ان تنوين تقع في مواقع اللام وهي في قوله تعالى وان يحشر حي للتعريف
والعهد وكذا في قوله في قوله يس الايام ان يرجعن قدحا وتنوين لامرئ قيل وبعده
الاوصاف المذكورة بعدها انتهى واعلم ان المحققين من اهل العربية اتفقوا
على ان وضع اللام للتعريف ومعناه الاشارة والتعيين والاشارة باللام اما الى الحصة
المعينة من مفهوم مدخولها وتسمى العهد الخارجي واما الى الماهية فاما ان تعتبر لا بشرط شيء
اي من حيث هي هي اعني الماهية المطلقة سواء تحققت في ضمن الافراد اولا كما في قولنا الانسان
حيوان ناطق ومن هذا القبيل اللام الداخلة على المعرفات وتسمى تعريف الجنس والحقيقة
والماهية والطبيعة او تعتبر بشرط لا شيء اي من حيث عدم تحققها في ضمن الافراد اعني الماهية
المجردة كما في قولنا الانسان نوع وتسمى ايضا تعريف الجنس والحقيقة والماهية والطبيعة
او تعتبر بشرط شيء اعني الماهية المخلوطة وذلك على وجوه لانه اما ان تعتبر من حيث تحققها
في ضمن الافراد مطلقا اي من غير تعرض لبيان كميتها كلا او بعضا كما في قولنا الرجل خير من المرأة
وتسمى تعريف الجنس ايضا او تعتبر من حيث تحققها في ضمن كل فرد وتسمى الاستغراق
كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا او في ضمن مجموع الافراد وتسمى الاستغراق
ايضا كما في قولنا الناس يرفع هذا الحجر اذا كان الحجر بحال لا يرفعه كل واحد من الناس
كما يكون بمعنى الكل الافرادي يكون بمعنى الكل المجموعي كما بينه الفاضل الكلنبوي في حاشية الآداب
او تعتبر من حيث تحققها في ضمن البعض الغير المعين وتسمى العهد الذهني كما في قوله ولقد امر
امرّ على اللئيم يسبني فظهر ان الاصل عندهم هو العهد الخارجي وتعريف الجنس بمعنى ان التعريف
حقيقة فيهما يحمل على العهد اذا وجد سبق الذكر حقيقة او كناية او حكما او كان حاضرا والا
فعلى تعريف الجنس واما العهد الذهني والاستغراق فمن فروع تعريف الجنس واما الاصوليون
فالاصل عندهم هو العهد الخارجي لانه حقيقة التعيين وكمال التمييز ثم الاستغراق
لان الحكم على نفس الحقيقة بدون اعتبار الافراد قليل الاستعمال جدا والعهد الذهني
موقوف على وجود القرينة البعضية والاستغراق هو المتبادر من الاطلاق حيث لا عهد
في الخارج خصوصا في الجمع فان الجمع قرينة القصد الى الافراد لا الى نفس الحقيقة من حيث هي هي

[illegible]

فان امتنع الحمل عليه يحمل على الجنس مجازاً وان كان المعرف جماعة يضمحل معنى الجمعية
ويراد به الواحد كما في لا اتزوج النسا وحيث يحنث بتزوج امرأة واحدة
لاضمحلال معنى الجمعية فليكن هذا على ذكر منك ذكره مولى خسرو في حاشية المطول
قال الحفيد في حاشية المختصر اعلم ان المعرف بلام الجنس و الحقيقة قد يعتبر فيه
بواسطة القرينة الوجود اما مطلقا غير مقيد بالبعضية او الكلية كما في المهملة
و اما في ضمن البعض وقد يعتبر فيه عدم الوجود كما في مثل الانسان نوع وقد لا يعتبر
فيه الوجود و لا العدم كما في التعريفات انتهى يعني ان اللام الداخلة على المعرفات
يراد بها الماهية المطلقة لا المخلوطة و الا لامتنع صدقها على المجردة و لا المجردة
و الا لامتنع صدقها على المخلوطة و هو معنى قولهم ان التعريف للماهية كذا قال
المولى خسرو في حاشية المطول و لذا قال الفاضل الكلنبوي في حاشية التهذيب
و حاشية جلال العقائد ان التعريف للماهية المطلقة مع قطع النظر عن وجودها
وعدمها و امكانها و امتناعها و لذا يعرف الشئ او لا ثم يحكم عليه بامكانه
و امتناعه فظهر من تحقيقنا هذا ان معنى قوله ولام الجنس للاشارة الى الماهية
من حيث هي هي اي لا بشرط شئ اعم من المخلوطة والمجردة مع وصف المعلومية
والحضور في الذهن و تميزها من سائر الماهيات هناك بخلاف المنكر لانه وان دل
على ماهية حاضرة في الذهن بالنسبة الى العالم بالوضع لكن لا اشارة فيه الى حضورها
ومشاهدة الوضع شخصيا كان او نوعيا فلا تغفل فان الواضع وضع النكرة بازاء الماهية
والمعنى مع قطع النظر عن معلومية واما المعرف بلام التعريف فوضعه بازاء الماهية
و المفهوم من حيث معلومية و معهودية فيكون الاشارة على وفق الوضع فالذهن
لا يلتفت من سماع النكرة الا الى ذاته لا الى تعينه واما المحلى باللام فالذهن
لا يلتفت الا مع تعينه ومن هذا ظهر الفرق بين النكرة و الضمير الراجع اليها
وبين ماء الموصولة و الموصوفة ومعنى قوله او للاستغراق اي للاشارة الى الماهية
لكن لا من حيث هي هي بل من حيث تحققها في ضمن جميع الافراد بقرينة خارجية وهي
ان ملاحظة شمول الافراد و استغراقها صريحا في مقام تخصيص الحمد به تعالى
ادخل في التعظيم واقوى في التفخيم ثم لم يكن اللفظ مستعملا في المطلقة بل
في المخلوطة فيكون مجازا كما قال بعض المحشين قوله ولام الجنس اي للجنس من حيث هو هو
او الاستغراق اي الجنس من حيث تحققه في ضمن جميع افراده اذ الاستغراق
ليس معنى اللام حقيقة بل هو من فروع الجنس فالمقابلة باعتبار الارادة وهذا
لا يخالف قول صاحب الكشاف والاستغراق الذي توهمه كثير من الناس وَهَمٌ منهم

منهم اذ ليس مقصوده ان حمل اللام ههنا على الاستغراق وهم لانه قائل بالاختصاص
في الحمد لله و اختصاص الجنس لا يستلزم اختصاص جميع المحامد استلزاما بينا
فلو لم يصح حمل اللام ههنا على الاستغراق لم يصح حمله على الجنس ايضا لان انتفاء اللازم
يستلزم انتفاء الملزوم بل مراده ان الاستغراق الذي توهمه كثير من الناس
انه مدلول تعريف اللام ومعناه الحقيقي وهم على ما نقل عنه ان اللام لا تفيد
سوى التعريف والاشارة والاسم لا يدل الا على مسماه فاذا لا يكون ثمة استغراق
وهذا لا ينافي حمل المعرف باللام عليه بقرينة المقام بقي ان الشارح سوى
بين جواز ارادة الجنس و الاستغراق ولعله بناء على الاختلاف المذكور
في الاصول من ان العمل بالحقيقة المستعملة اولى من المجاز المتعارف وذلك
لان الجنس معنى الحقيقي للتعريف و الاستغراق مجازي متعارف في المقامات
الخطابية واكتفى صاحب الكشاف على الاول لان مؤدى الاستغراق حاصل في الجنس
ايضا فلا حاجة في تادية المقصود الذي هو ثبوت الحمد له تعالى وانتفاؤه عن غيره
الى ملاحظة الشمول والاستعانة بالقرائن ولا يخفى انه انما يقتضي رجحان ارادة الاول
على الثاني دون الاكتفاء عليه واشار الشارح الى ذلك بتقديمه انتهى وقال بعض الكمل
قوله ولام الجنس ولا يجوز كونه للعهد الخارجي اذ لم يقصد به حصة معينة منه
ولا للعهد الذهني لان اللام اذا قصد به الاشارة الى المسمى من حيث وجوده
في ضمن بعض الافراد بقرينة كون ما ثبت من الحكم ثابتا له باعتبار تحققه في ضمن الفرد
انما يكون للعهد الذهني اذا وجد قرينة على ان المقصود الاشارة الى المسمى
من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد لا في ضمن جميعها ولم توجد ههنا قرينة البعضية
فهو اما للجنس فاللام الجارة في لله تفيد اختصاص جنس الحمد به تعالى فاختصاص
الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد لانه لو ثبت فرد من الحمد لغيره تعالى لثبت الجنس
في ضمنه لذلك الغير وهو ينافي اختصاص الجنس به تعالى قوله او للاستغراق اي للجنس
من حيث تحققه في ضمن جميع الافراد وقال الآخر قوله ولام الجنس او الاستغراق اقول الظاهر
من هذا ان الجنس معنى اللام ومن كلام بعضهم ان ما سموه تعريف العهد الخارجي
معنى آخر منه وقد يتوهم ان فيه معنى رابعا هو العهد الذهني وليس هو ايضا معنى اللام فعلى هذا
كان الاستغراق وغيره مفوضا الى مقتضى المقام وقال المحشي في الامتحان وان قلت
هذه المعاني الاربعة أمعان للام التعريف ام معان مدخولها قلنا هذه المعاني
لمعان مدخولها واما معنى اللام فهو التعريف والاشارة انتهى وقال بعض شارحي العلامة
لا يناسب ان يحمل لامه على العهد الذهني لاشعاره لمذهب الاعتزال و هو كون بعض فرد
الحمد بحسب الحقيقة للمخلوق في مقابلة بعض الافعال الاختيارية لكونه خالقا له عند اهل الاعتزال

ولذا لم يلتفت الى العهد الذهني وقيل ولم يلتفت اليه مع انه ايضا قسم من اقسام اللام
كما هو المشهور لندورة استعماله ولعدم الاعتداد به لكونه مدخوله في حكم النكرات
على ما هو مسطور في موضعه اولان مقام الحمد آبى عنه لانه لا يقتضي الحصر كما في الاستغراق
والجنس او ظهور الفرد بحيث يكون خارجا عن الذهن مطلقا عليه الفرد كما في الخارجي
بناء على ان الحمد واجب عقلا وشرعا والواجب ينبغي ان يكون علانية يقتدي به فيه غيره
او لكونه في الحقيقة لام الجنس كما بين في موضعه ثم لا يناسب ان يحمل اللام على العهد الخارجي
لانه وان لم يشعر لهذا المذهب لكنه لا يفيد لافادة جميع افراد الحمد لله تعالى لانه اذا حمل
على العهد اريد به الفرد الاكمل وهو حمد النبي عليه السلام ان خصص الوصف في تعريف
الحمد اللغوي باللسان وحمد الله تعالى ان لم يخصص فلا يناسب لمقام الحمد ثم المناسب
المحيط الغير المشعر هو الجنس او الاستغراق انتهى واعلم ايضا ان لام التعريف في قوله
الحمد لله ان حملت على الجنس فالقضية طبعية وان حملت على الاستغراق فالقضية كلية واعلم
ايضا ان لام التعريفية نحو قولك الانسان كذا ان حملت على العهد الخارجي الشخصي الصريحي
او الضمني او التقديري كما اذا اريد بالانسان زيد كانت القضية شخصية وان حملت على العهد
الخارجي النوعي من الاقسام الثلثة كما اذا اريد به الرومي فالقضية اما طبعية ان اريد
جنس ذلك النوع من حيث هو هو او مهملة ان اريد هو من حيث تحققه في ضمن الافراد
مطلقا او كلية ان اريد هو من حيث تحققه في ضمن كل فرد من الرومي لان المعهود يجوز
ان يكون كليا كما اذا قلت الحيوان ناطق فان اللام فيه للعهد والمعهود بعض من مطلق الحيوان
وهو المدرك للكليات ثم فيه شائبة الجنسية لكن لام لام العهد عند ارباب المعاني
فيكفي القصر في مثل هذا المعهود كذا قال الحسن القاري في حاشية المطول وان حملت
على الجنس من حيث هو كما في المعرفات كانت القضية طبعية او من حيث تحققه في ضمن الافراد
مطلقا اي من غير تعرض لبيان كميتها كلا او بعضا كانت القضية مهملة وهذا القسم
من اقسام لام الجنس كالاستغراق والعهد الذهني الا ان اكثر اهل العربية لم يتعرضوا له
بل ادرجوه في لام الجنس ولذا مثلوا لام الجنس بقوله الرجل خير من المرأة مع ان الخيرية
لا تعرض مفهوم الرجل من حيث هو هو بل من حيث تحققه في ضمن الافراد وليس المراد ان كل رجل
خير من كل امرأة لانه ظاهر الفساد ولا ان بعضا غير معين من الرجل خير من البعض الغير المعين
من النساء اذ لا فائدة يعتد بها فيه بل المراد ان جنس الرجل من حيث تحققه في ضمن الافراد خير
من جنس المرأة من حيث تحققها في ضمن الافراد ايضا ليفيد بمعونة القرينة فائدة جيدة
هي ان ما من خير من النساء الا وفي جنس الرجل من هو خير منها ولا يخفى ان هذه الفائدة
انما تستفاد من تفضيل الجنس على الجنس لامن الاستغراق ولامن العهد الذهني او
في ضمن كل فرد كما هو الاستغراق كانت القضية كلية او في ضمن البعض الغير المعين كما هو
العهد الذهني كانت القضية جزئية فاللام على الاخيرين سور ذكره الفاضل الكلنبوي في

في رسالته المسماة بالبرهان من المنطق وقوله واياما منصوب على انه خبر كان واسمه
راجع الى اللام وانما قدم الخبر لانه اذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام وجب تقديمه
حفظا لصدارته وهو في مقام الشرط والفاء في قوله فتعريف المسند اليه جزائيه
كما قال مولانا الفاضل الجامي فاي الشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وهو مبتدأ
وخبره قوله لتخصيصه بالمسند اي لجعل المسند اليه مقصورا على المسند غير متجاوز عنه
كذا في صديقي على الهوادي او ليفيد حصره على المسند كذا فهم من السيلكوتي
او لقصر المسند اليه على المسند لان معنى قوله الحمد لله ان الحمد مقصود على الكينونة
له تعالى لا يتجاوزها الى الكينونة للعبد كذا قاله بعض الكمل او لافادة قصر المسند اليه
بالمسند اما افرادا او قلبا او تعيينا فالاول عبارة عن قطع الشركة التي
اعتقدها المخاطب والثاني عبارة عن تحويل المخاطب من اعتقاد الى اعتقاد واعتقاده
من محل الى محل والثالث عبارة عن تعيين احد المتساويين الذين اعتقدهما المخاطب
على سبيل الترديد والشك قيل عبارة عن تعيين ما هو غير معين عند المخاطب وقيل
عبارة عن تعيين المقصور عليه المشكوك عند المخاطب والمال واحد وفائدة القصر
رد قول المبطلين لانهم قالوا يكون الحمد بالله وبالعباد جميعا او بالعباد او باحدهما
لا على التعيين واعلم ان تطبيق قصر الافراد الى ههنا مثلا اذا قلت الحمد لله لمن اعتقد
اشتراك الكينونة له تعالى والكينونة للعباد في الحمد في قصر الموصوف على الصفة
فقطعته بتخصيص بالكينونة له تعالى دون الكينونة للعباد وتطبيق قصر القلب
مثلا ايها المحق اذا قلت الحمد لله لمن اعتقد الحمد مختص بالكينونة للعباد دون الكينونة
له تعالى فحولته بتخصيص الحمد بالكينونة له تعالى دون الكينونة للعباد وتطبيق قصر التعيين
مثلا اذا قلت الحمد لله لمن اعتقد ان الحمد اما مختص بالكينونة له تعالى او بالكينونة للعباد
من غير ان يعلم على التعيين فعينته باختصاص الحمد بالكينونة له تعالى قيل ان المبطلين
قالوا ان الحمد يكون للعباد لقصد التبرك فوجب على المحق ان يقصد قطع شركة العباد
فيكون قصر افراد انتهى فعلى هذا يكون تطبيق قصر الافراد ايها المحق اذا قلت الحمد لله
لمن اعتقد شركة العباد في الحمد فوجب عليك ان يقصد قطع شركة العباد وقس عليه
غيره وذلك كما تقرر في كتب المعاني فان قيل هذا القصر من اي قسم من اقسامه فيقال
من اقسام قصر الموصوف وهو الحمد على الصفة وهي الكينونة لله من الاضافي
لان الحقيقي لا يوجد في قصر الموصوف على الصفة فيكون المعنى كل فرد من افراد الحمد
مقصور على الكينونة لله لا يتجاوز على الكينونة لغير الله كذا قاله سيد حافظ والباء

في قوله بالمسند داخلة على المقصور عليه واعلم ان الاصل في لفظ المخصوص وما يتفرع منه
ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ماله الحصة فيقال خص المال بزيد اي
المال له لا لغيره ويستعمل بادخالها على المقصور اعني الحاصة كما في قوله تعالى يختص برحمته
من يشاء وهذا اما بناء على تضمين معنى التمييز والافراد او على جعل التخصيص مجازا
عن التمييز وفي شرح المفتاح للسعد ادخال الباء في المقصور عليه هو الاستعمال العرفي العام
وادخالها في المقصور الشايع العربي وقال قدس سره الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص
والخصوص ان يستعمل بادخال الباء في المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد اي صار مقصورا عليه
الا ان الاكثر في الاستعمال ادخالها على المقصور بناء على تضمن ذلك معنى التمييز والافراد
وقال الحفناوي في حاشيته على شرح علي قوشجي دخول الباء على المقصور عليه جائز كدخولها
على المقصور باتفاق العلامتين السيد والسعد والخلاف بينهما انما هو في الغالب في الاصطلاح
فذهب السيد الى ان الغالب فيه دخولها على المقصور وذهب السعد الى ان الغالب فيه
دخولها على المقصور عليه ومن اراد التحقيق فليراجع اليها والجملة الاتية علة للجزاء المقدر
فهو فالقصر المطلوب حاصل والمعنى انه معنى اعتبر من الجنس او الاستغراق كان اللام عليه
فالقصر حاصل فان تعريف المسند اليه لتخصيصه بالمسند فيكون معناه جنس الحمد او جميعه مقصور
على الكينونة لله تعالى او المعنى سواء كان اللام للجنس او الاستغراق فتعريف المسند اليه اي لا يقال
لما افاد تعريف المسند اليه بتخصيصه بالمسند قدم الحمد على الجلالة لانا نقول ان تقديم الجلالة على الحمد
يفيد تخصيصه به ايضا فلم لم يقدم الجلالة على الحمد فالموجب في التقديم ما قلنا من ان المقام
مقام الحمد فيقدم في اجزاء الحمد ما يدل عليه ويشعر به فلا يرد ما قيل من انه قد قدم الجلالة
في قوله تعالى فلله الحمد رب السموات والارض الاية وقوله تعالى وله الحمد في السموات والارض
وغيرهما من الايات فلم لم يقدم الجلالة ههنا لان المقام في الايات المذكورة مقام بيان استحقاقه
تعالى للحمد واختصاصه به كما اشير اليه في الكشاف وهذا يقتضي تقديم الجلالة وههنا مقام الحمد وهذا
يقتضي تقديم لفظ الحمد وان كان تقديم اسم الله اهم بالنظر لذاته لكن البلاغة ينظر فيها للامور
العارضة دون الذاتية فان قيل معنى قوله الحمد لله ان الحمد ثابت لله تعالى وهو باطل لان الحمد
هو فعل الحامد الحادث فلو ثبت ذلك لله تعالى لزم كونه تعالى محلا للحوادث وهو محال والا لزم
كونه تعالى حادثا لان محل الحوادث حادث وهو باطل ايضا بالضرورة قلنا لا نسلم ان معنى قوله الحمد لله
ان الحمد ثابت لله تعالى بل معناه ان الحمد في الحقيقة يكون مختصا لله تعالى كاختصاص المال لزيد في قولنا
المال لزيد فلا يلزم من هذا الاختصاص قيام الحمد الحادث بالله تعالى كما لا يلزم قيام المال لزيد في المثال المذكور
فلا يكون الباري تعالى محلا للحوادث الذي ذكر ههنا او نقول ان معنى قوله الحمد لله ان المحمودية ثابتة
لله تعالى حيث ذكر المصدر اعني به الحمد واريد الحاصل من المعنى المصدري اعني به المحمودية تامل واعلم
انه اما ان يراد بالمصدر اعني به الحمد ههنا نفس المصدر وهو الحدث القائم بالحامد وهو امر معنوي
لا وجود له في الخارج او يراد به اسم المصدر اعني به الحمد وهو لفظ الحمد لله او يراد به المبني للفاعل
ان تعلق الاول بالفاعل وهو المعبر بالكون حامدا او يراد به المبني للمفعول ان تعلق بالمفعول وهو
المعبر بالكون محمودا او يراد به الحاصل بالمصدر وهو الاثر المرتب الحاصل من ذلك التعلق وذلك الاثر التعظيم ههنا

ان حصل في الفاعل يسمى حاصلا بالمصدر المبني للفاعل وان حصل في المفعول يسمى بالحاصل
بالمصدر المبني للمفعول والفرق بينهما وبين المبني للفاعل والمبني للمفعول ظاهر
باعتبار الذات لان الحاصل اثر والمبني للفاعل مؤثر والمبني للمفعول وقوع الاثر فيه
وباعتبار التعبير ان المبني للفاعل يعبر بالكون حامدا والمبني للمفعول بالكون محمودا وحاصل
المبني للفاعل بالحامدية والمفعول بالمحمودية والمصدر مشترك لفظي بينها كما اشتهر و
على كون تعريف المسند اليه للتخصيص بالمسند اي كما كان ذلك في التوكل على الله اي في قولهم
التوكل على الله التوكل تفويض الامر الى الغير وفي الكرم في العرب الكرم هو العطاء
كذا في السيلكوتي وقال السيد الكرم هو افادة ما ينبغي لا لعوض قيل انما اورد
بنظيرين تلميحا بالاول الى القصر الحقيقي وبالثاني الى القصر الادعائي ولك ان تقول
احدهما للجنس والاخر للاستغراق تامل انتهى واعلم ان الاستغراق ضربان حقيقي وهو
ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة يعني يشمل جميع الافراد حقيقة نحو عالم الغيب
والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف
نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او اطراف مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فيكون
اي اذا كان التخصيص حاصلا في كل من التقديرين يكون جميع افراده اي افراد المسند اليه
وهو الحمد متصفا بالمسند اي بالكينونة له تعالى اما في الاستغراق اي اما كون جميع افراده
متصفا بالمسند في جعل اللام للاستغراق او في صورة الاستغراق فظاهر اي غني عن البيان
لكونه بلا واسطة فانه اذا كان كل فرد من افراد الحمد الموجودة في الخارج مقصورا على الكينونة
له تعالى يكون جميع افراده متصفا بتلك الكينونة بالضرورة فيمتنع ان يوجد حمد غير متصف به
واما في الجنس اي واما كون جميع افراده متصفا بالمسند في جعله للجنس او في صورة الجنس
فلان المسند اليه اي فغير ظاهر لكونه بالواسطة بل كونه كذلك لان المسند اليه هو الماهية
في نفسها اي في ذاتها والضمير راجع الى الماهية وقوله لا في ضمن الفرد تفسير لقوله في نفسها
يعني كون الماهية مقيدة في نفسها احتراز عن كونها في ضمن الفرد لانه لو كان المراد بالماهية
في ضمن الفرد لم يكن الكينونة له تعالى لازما لماهية الحمد فلا يلزم من وجود الماهية وجود اتصافها
بالكينونة قال عصمة الله ثم اعلم ان لام التعريف والجارة في قوله الحمد لله يدلان على اختصاص الحمد
وقصره على الله سبحانه اما دلالة لام الجارة ولام التعريف على هذا المعنى فظاهر واما اذا كان للجنس
فلما تقرر من ان المعرف بلام التعريف اذا جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر انتهى وقال السعد
في حاشية المختصر والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان
الخبر معرفة او نكرة وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ انتهى فعلى هذا يجوز ان يكون
معنى قوله اما في الاستغراق اما اختصاص المسند اليه وقصره بالمسند اذا كان اللام
للاستغراق فظاهر ومعنى قوله واما في الجنس واما اختصاصه به اذا كان للجنس فلان المسند اليه
اه وقال مفتي زاده وفي جملة الحمد لله قصر على سبيل حصر الموصوف على الصفة لان المسند اليه

المستغرق باللام يفيد القصر لاتحاد المسند والمسند اليه خارجا والالم يصح الحمل ويفيده لام الاختصاص
انتهى واذا كان المراد بلام الجنس حقيقة الحمد وماهيته فيكون اي اذا كان كذلك يكون المسند
وهو كينونة الحمد لازم الماهية اي لازم ماهية المسند اليه وهو الحمد بحيث يمتنع انفكاكه عنها
كما في قولنا الاربعة زوج فان الزوجية لازمة لماهية الاربعة لا تنفك عنها وهذه القضية
قياسها معها ترتيبه هكذا الاربعة زوج لانها منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين
زوج ينتج الاربعة زوج اعلم ان العدد اما ان يكون منقسما الى المتساويين اولا فان كان منقسما
الى المتساويين فهو الزوج كالاثنين مثلا وان لم ينقسم الى المتساويين بان لا ينقسم اصلا
كالواحد او ينقسم الى غير المتساويين كالثلثة فهو الفرد ثم الزوج ان انقسم الى ما ينقسم
الى المتساويين فهو زوج الزوج كالاربعة والا فهو زوج الفرد كالستة العدد وهو نصف
مجموع حاشيتيه كالاثنين فان احدى حاشيتيه واحد واخريها ثلثة فالمجموع اربعة فالاثنين
نصفه وقس البواقي عليه كذا قال بعض الافاضل قوله نصف مجموع حاشيتيه اي جانبيه احدهما
جانب فوقه والآخر جانب تحته فالواحد ليس بعدد اذ ليس له جانب تحته والاثنان عدد
لانه نصف الاربعة التي هي مجموع جانبيه اعني الواحد والثلثة فلا يوجد اي اذا كان المسند
لازم الماهية لا يوجد فرد من الحمد اي من افراده بدون الاتصاف بالكينونة له تعالى
كما لا يوجد فرد من الاربعة بدون الاتصاف بالزوجية لانه لو وجد ذلك لاختلفت الملازمة
وذكر الكينونة اشارة الى قصر الموصوف على الصفة وما وقع لغير الله اي والحمد الذي
وقع لغير الله من العباد وغيرهم ظاهرا اي في الظاهر بناء على ظهور الافعال الجميلة
في ايدي بعضهم قوله وما وقع لغير مبتدأ وخبره قوله فراجع اليه تعالى في الحقيقة لانه
خالق كل شيء من افعال العباد وغيرها ومدبرهم والتأثير في الافعال الحسنة انما هو منه تعالى
اذ لا مؤثر غيره وهذا وقع على ما توهم من ان الحمد لما كان عبارة عن الوصف بالجميل جاز
ان يتعلق الحمد بافعال العباد فدفعه بان المراد منه ما وقع في الحقيقة لا في الظاهر كذا قاله
امام الايوب اقول هذا جواب عما يقال ان اختصاص الحمد وقصره على الله غير صحيح لان الحمد
يقع لغير الله تعالى كما يقع له تعالى نحو حمدت زيدا على انعامه فاجاب عنه بقوله وما وقع
لغير الله الخ او جواب عما يقال اذا كان الحمد مختصا بالله تعالى كما قلت يلزم ان لا يجوز الحمد
لغير الله تعالى مع انه يقع فاجاب بقوله وما وقع لغير الله الخ او جواب عما يقال هذا
التخصيص بالمسند غير صحيح لان الحمد يقع لغير الله تعالى نحو حمدت زيدا على انعامه فاجابه
بقوله وما وقع الخ او قوله وما وقع لغير الله تعالى الخ جواب سؤال مقدر وارد على قوله
فلا يوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف بالكينونة لله تعالى كانه قيل يوجد فرد من الحمد
بدون الاتصاف بالكينونة له تعالى نحو حمدت زيدا على انعامه فكيف يقال لا يوجد فاجاب
بقوله وما وقع لغير الله تعالى ظاهرا فهو راجع اليه تعالى في الحقيقة اذ جميع افعال العباد
و

و اوصافها مخلوق لله تعالى فالحمد بها وعليها راجع اليه تعالى في الحقيقة قال
بعض المحشين قوله وما وقع لغير الله الخ جواب سؤال مقدر وهو ان التخصيص
ههنا على كلا تقديري الاستغراق والجنس ممنوع فان هناك افرادا من المحامد
ثابتة للخلق على افعالهم الجميلة فلا يصح القصر ومحصل الجواب ان هذه المحامد
وان كانت في الظاهر للخلق لكنها بحسب الحقيقة ثابتة له تعالى وراجعة اليه
وانما العباد مظاهر فقط لانه تعالى هو المتولي امر كل حمد بخلق ما يحمد عليه وبه
واستعداد الحمد واسبابه في الحامد وتلفظه بالحمد والمجازي على الحمد وغير ذلك
فالكل منه واليه وقال الآخر قوله وما وقع لغير الله تعالى ظاهرا فراجع الى الله تع
في الحقيقة والاولى فراجع اليه تعالى هذا جواب سؤال مقدر وهو ان الافعال
الاختيارية الجميلة للعباد موجودة بشيئين الخلق وهو من الله تعالى والكسب
وهو للعباد فيستحقون الحمد به كما يستحق الخالق بالخلق فلا يصح الحصر في الله تعالى
وحاصل الجواب ان الحصر هنا حقيقي ادعائي باعتبار العمدة فيما هو سبب لوجود
الفعل الاختياري وهي الخلق وتنزيل الآخر وهو الكسب بمنزلة العدم فان قلت
فعلى هذا لا يبقى الفرق هنا بين مذهب اهل السنة واهل الاعتزال لانهم يقولون
بحصر افراد الحمد في الكينونة لله تعالى ادعاء مع ان الفرق مصرح به قلنا نحن اعتبرنا
ما هو عمدة فيما يحصل به الفعل بالفعل وهم اعتبروا ما يحصل به الفعل بالقوة
وهو الجوارح والقوى وهي مخلوقة لله تعالى بخلاف افعال العباد عندهم ولهذا السؤال
تصوير آخر لاحتمال ان السائل لم يلاحظ جهتي افعال العباد وهو ان العباد
مختارون في اكثر الافعال الجميلة فيستحقون الحمد فيكون بعض الحمد لهم فلا يصح القصر
وحاصل الجواب على هذا التصوير ان الحمد الذي يستحقه العباد يستحقه ظاهرا واما
المستحق له في الحقيقة فهو الله تعالى لان افعالهم الاختيارية موجودة بشيئين
الخلق وهو من الله تعالى والكسب وهو للعباد والاول هو العمدة في وجود الفعل
فالاستحقاق باعتبارها ترقى في الكمال الى حد صار معه كان الجنس متصف به لا يتجاوزه
الى غيره فيكون الجواب بحمل القصر المستفاد هنا على القصر الحقيقي الادعائي هذا
ظاهر اذا كان اللام الجارة للاستحقاق واما اذا كان للاختصاص بحسب الوقوع
فالواقع لغير الله تعالى من غير ملاحظة تعظيم الله تعالى نحو زيد عالم عامل غير واقع لله تعالى
اصلا فضلا عن وقوعه في الحقيقة الا ان يقال الوصف والتعظيم المعتبران في الحمد
لا يشترط فيهما القصد والملاحظة فيكون من قال بهذا الرجل سخي من غير ملاحظة تعظيم الله تع

حامداً له تعالى لكنه لا يترتب عليه ثواب الحمد لله تعالى لعدم القصد والنية لكن تعبير الشارح
في تعريف الحمد يأبى هذا التوجيه كما لا يخفى على المتأمل واما الجواب بان حمد الغير منزل
منزلة العدم كما قال المناوي في شرح الجامع الصغير فظاهر في كون اللام للاختصاص
بحسب الوقوع واما الفرق بين الجوابين وان كلا منهما يحمل القصر المستفاد هنا
على القصر الحقيقي الادعائي فبان الاول مبني على الطريق الثاني من الطريقين الذين
لقصر الجنس ادعاء ومبالغة وهو ترقي المقصور عليه في الكمال الى حصاره معه كأنه
الجنس كله والثاني وهو ما ذكره المناوي مبني على الاول منهما وهو بلوغ ما عدا المقصور
من ذلك الجنس من النقصان مبلغا انحط معه عن مرتبة ذلك الجنس والاستحقاق ان يسمى به
فهو فيما عداه ملحق بالعدم وهذان الطريقان بينهما السيد الشريف في حواشيه على المطول والمصنف
البركوي اختار الثاني اي اختار كون اللام للاستغراق في الامتحان اسم كتاب الامتحان الذي
هو من جملة مصنفاته وصرح فيه اختياره لذلك حيث قال واللام في الحمد للاستغراق فيكون جميع المحامد
لله تعالى او جميع اوصاف العباد وافعاله مخلوقة لله تعالى فيكون هذا قرينة على اختياره في هذا
الكتاب لظهوره اي وانما اختاره لظهور الاستغراق في اداء المراد وهو قصر جميع المحامد
عليه تعالى ومراد اسم مفعول من ارود ارواد او اريد ارياد اصله مرود او مريد نقلت حركة الواو
او الياء الى الراء ثم قلبت الواو او الياء الفا فصار مراد وقيل مصدر على وزن السؤال
وفي النسخ المشهورة في اداء المرام اي المطلوب واصله مروم نقلت حركة العين الى الراء ثم قلبت الواو
الفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الآن كذا في الحفناوي وقال البعض المرام بفتح الميم المطلب
من رام الشيء طلبه وهو مصدر ميمي من رام يروم روما وهو ههنا بمعنى المفعول لان معنى [illegible]
علة الظهور اي وجه ظهور الاستغراق ان معناه يدل على وجود المحامد والمحامد جمع محمدة بكسر الميم
مصدر ميمي بمعنى الحمد وبفتح الميم الخصلة الحميدة اي يدل على وجود المحامد في الخارج لان معنى
الاستغراق وجود الماهية في ضمن جميع الافراد وهذا مستلزم لوجود الافراد في الخارج ولوجود
الماهية في ضمن كل منها وحصولها اي ويدل ايضا على حصول افراد المحامد الموجودة له تعالى
لكون الاتصاف بالكينونة له تعالى لازما لماهية الحمد ولازم الماهية لازم لافراده بخلاف معنى الجنس
اذ لا وجود له في الخارج اي لا يلزم وجود الافراد في الخارج للجنس الذي بمعنى الحقيقة فان الماهية
من حيث هي ماهية لا يلزم وجود افرادها بل قد يمتنع وجودها كما في شريك البارئ وغيره من الممتنعات
وقد يكون لها فرد واحد مع امتناع غيره كالواجب الوجود فماهيته منحصرة في فرد وقد يمكن ان يكون لها
الافراد ولكن لم يوجد كالعنقاء وقد يكون له فرد واحد مع امكان غيره كالشمس فافهم هذا فيكون
اي او لكان الاستغراق ظاهرا لدلالته على الوجود والحصول الذي لا يفهم من الجنس على خلاف دلالة الجنس فيكون ذلك
في الافادة اوفى اي يكون وفاؤه في افادة المرام ازيد من وفاء الجنس لم قال بعض المحشين
قوله اوفى افعل تفضيل اي اكثر واتم والمفضل عليه محذوف اي ازيد واتم من الجنس وبمقام الثناء
احرى بالحاء المهملة افعل تفضيل اي ويكون اليق واوفق بمقام الثناء الذي هو دأبه
وقصر المحامد الموجودة الحاصلة له تعالى بخلاف الجنس فانه قصر الجنس من غير التحقق لوجود الافراد وفضله
عن الحصول ليس باوفق في مقام الثناء

في مقام الثناء وقال بعض شراح العلامة والاستغراق اولى منه بحسب المقام لافادته
قصر جميع الافراد لله بالذات وهو المقصود بخلاف الجنس لافادته قصر مفهوم الحمد
بالذات لا قصر جميع الافراد اولا وبالذات بل ثانيا لاستلزام قصر المفهوم قصر افراده
والجنس اولى منه بحسب الوضع اذ كان حرف التعريف موضوعا للعهد الخارجي والجنس
دون غيرهما فان قلت في اي معنيي الحمد اعتبر الجنس او الاستغراق وهذا يرد
على الدعوى الضمنية المنفهمة من قوله وايا ما كان فتعريف المسند اليه لتخصيصه بالمسند
وكأنه قال ان اثبات الحمد يتعلق بالجملة الكل ويرد عليه بان دعوى الاكلية باطلة
فان للحمد معنيين لغوي وعرفي وبينهما مباينة جزئية قال بعض المحشين قوله فان قلت
في اي معنيي الحمد الخ معنيي بياءين مثنى معنى حذفت نونه للاضافة اي اي معنى
من المعنيين اللغوي والعرفي اعتبر فيه الجنس او الاستغراق المفيد كل منهما
تخصيص المسند اليه بالمسند لا يكون القصر حقيقيا بل عرفيا لان المنحصر على تقدير
ارادة المعنى اللغوي افراده وتكون لبعض افراد المعنى العرفي خارجة وكذلك
على تقدير ارادة المعنى العرفي المنحصر افراده وبعض افراد المعنى اللغوي خارجة
مع ان المطلوب جعل الحصر حقيقيا اذ المحامد كلها ثابتة له تعالى في الواقع
وهذا لا يفيده الجملة فورود هذا السؤال قوله وايا ما كان فتعريف المسند اليه
لتخصيصه بالمسند اذ المتبادر منه اختصاص جميع الافراد على ان يكون القصر
حقيقيا وهذا السؤال منع له انتهى ومنشؤه الدعوى الضمنية وفي اي معنيين
اعتبر الجنس او الاستغراق يكون بعض افراد الآخر اي بعض افراد الحمد الذي لم يعتبر
خارجا عن التخصيص الذي يفيده تعريف المسند اليه بلام الجنس او الاستغراق
فانه لو اعتبر فيه المعنى اللغوي وتخصيصه بالمسند يخرج عنه الحمد الذي يكون بفعل الجوارح
والاعتقاد بالجنان لكون مورد اللغوي هو اللسان فقط فلا يكون بعض افراد
الحمد العرفي مختصا به تعالى وان اعتبر الحمد العرفي يخرج عنه افراد الحمد اللغوي وهي
ما لا يكون مقابلا للانعام قال صاحب على الهوادي اذ لو اعتبر اللغوي يخرج
ما لا يكون باللسان ولو اعتبر العرفي يخرج ما لا يكون في مقابلة الانعام قال
بعض المحشين قوله يكون بعض افراد الآخر خارجا اي كون الخارج بعض الافراد لا كلها
ظاهر لانه اذا حمل على اللغوي خرج عنه من افراد المعنى اللغوي ما كان بالاعتقاد وفعل الجوارح
واما ما كان باللسان فداخل مع افراد المعنى اللغوي وان حمل على العرفي تحقق معه بعض افراد
المعنى اللغوي وهو ما كان في مقابلة الانعام وخرج بعض افراده وهو ما لم يكن في مقابلة الانعام
والحاصل انه لو اريد معنى من المعنيين يبقى بعض افراد المعنى الآخر خارجا لا كلها كما لا يخفى
فلا يكون حمد المختص بكسر الصاد المهملة بعد الخاء المعجمة اسم فاعل من التخصيص الا فلا يكون

بعض الافراد خارجا عن التخصيص

حمد من قصد تخصيص المسند اليه بالمسند او فلا يكون الحمد الصادر من الشخص
المخصص اى الحاكم بالتخصيص المستفاد من الجملة واقعا على وجه الكمل لخروج بعض الافراد
عن التخصيص قلت فكان اراد بثبات الاكمال هذا جواب تسليمي يعني سلمنا انه ليس
افادته على الوجه الاكمل مع بقاء الحمد على احد المعنيين دون الآخر لامتناع اعتبارهما معا
لكونهما متباينين حاصل هذا الجواب تسليم عدم افادته على الوجه الاكمل فان اردت الاكمال
فعليك وهو اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء كان بمعنى التمسك
لان الباء في المفعول تعدية كما ظنه الرضي بعموم المجاز باستعمال الحمد في معنى يشمل الحمدين
مجازا مرسلا باطلاق المقيد وارادة المطلق يعني ما يطلق عليه الحمد فان المعنى اللغوي
حقيقة في اصطلاح اهل اللغوي فيكون مجازا بالنسبة الى اصطلاح اهل العرف وكذا
العكس قال صوبجوى في حاشية على الهادى وعموم المجاز ان يراد باللفظ معنى
يتناول المعنيين احدهما حقيقي والآخر مجازي او احدهما لغوي والآخر عرفي وههنا
كذلك وذلك المعنى العام ههنا ما يطلق عليه لفظ الحمد قال الحفيد في حاشية على المختصر
المراد من الحمد اما الحمد اللغوي او العرفي وعلى كلا التقديرين المراد منه اما المعنى المصدري
او المبني للفاعل او المفعول او الحاصل بالمصدر او المحمود عليه او به وقد يراد ما يطلق
عليه لفظ ليعم الكل مطلق انتهى وقال الفاضل العصام في حاشيته على الجامي والحمد يصح
ان يكون مبنيا للفاعل اى كل حامدية متعلق لله وان يكون مبنيا للمفعول اى كل محمودية
قائمة به تعالى ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ لرعاية ما هو الاصلح نظرا الى المعنى فجعل
الحمد مستعملا في كلا معنييه اى اللغوي والعرفي بارتكابه تكلف ارادة كل ما يطلق عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ
مفيد الثبوت كلا معنيي الحمد دون غيره فيترقى الحمد درجة الكمال واستيفاء الاستغراق ولك ان تجعل الحمد
المبني للفاعل ثابت له تعالى دون غيره وتريد بالحمد بقرينة المقام حمده تعالى فيكون المعنى الحامدية
له تعالى مختصة به لا تتأتى من غيره تعالى باظهار العجز عن الحمد كانه قال لا احصي ثناء عليك انت
كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولهذا اختار نبينا عليه السلام ليلة المعراج
حين لاقى ربه قال الشارح في حاشيته قوله فعليك بعموم المجاز بان تريد بالحمد ما يطلق عليه وهو معنى
مجازي عام للحمد العرفي واللغوي والقرينة هي المقام لظهور ان اللائق بالحمد هو الحمد الكامل ولا يكون
الاكمال الا بذلك اشار اليه في الهادى وقال السيلكوتي وعموم المجاز ان يراد باللفظ معنى مجازي
يكون المعنى الحقيقي داخلا فيه انتهى والمراد من الحمد نفس التحميد الذي هو من مقولة الفعل
ويتفرع عليه لوازمه من الحامدية والمحمودية وغيرهما فلا حاجة الى ارتكاب عموم المجاز في الحمد كذا فهم
من كلنبوى على التهذيب اعلم ايها الطالب لحل مشكلات كتاب الاظهار ان الحامد في بداء تصنيفه
ان الحامد والمراد بالحامد هنا المصنف بقرينة سوق الكلام وهذا تنبيه على انه لما كان مراد من
صنف الكتب مع الانعام المحمود عليه صفة الانعام اعطاء القدرة على التصنيف وكانت المصنفين فيه
مختلفة بتقديم الديباجة على المقصود وبتاخيرها فعلى الاول يكون النعمة غير موجودة وعلى الثاني موجودة احتيج

فقال ان المصنف الذي قصد تصدير تأليفه بالحمد في ابتداء تصنيفه اما حامد لغة
فقط لا عرفا يعني اذا كان حامدا لغة فانته من كونه حامدا عرفا اى لم يقابل حمده اى
حمده اللغوي بنعمة بان قدم الديباجة على المقصود فانه ما لم يوجد المقصود الذي هو
النعمة يمتنع التعلق بالنعمة فيكون الحمد لغويا فقط يتحقق باحد شقيه او حامد لغة
وعرفا وشاكر لغة اى قابله اى ان قابل الحامد ذلك الحمد بها اى بالنعمة الحاصلة وهي
التصنيف فان الوصف باللسان في مقابلة النعمة يطلق عليه الحمد اللغوي الذي
هو احد شقيه ويطلق عليه الحمد العرفي ايضا لكونه فعلا ينبئ عن تعظيم المنعم بمقابلة النعمة
ويطلق عليه الشكر اللغوي كذلك ان لم يجعل ذلك الفعل جزءا من صرف الجميع او حامد
لغة وعرفا وشاكر كذلك اى في كونه لغة وعرفا كالحمد يعني وقوع الاربعة وهذا ايضا
على تقدير تاخير الديباجة ان جعله اى ان اراد الحامد ان يجعل ذلك الفعل الذي هو
الوصف باللسان جزءا من شكر عرفي قوله بان صرف سائر ما انعم عليه بيان لطريق جعله
جزءا من شكر عرفي وضمير المستتر في صرف راجع الى الحامد والى في بمعنى اللام وما عبارة
من نعمة التصنيف وغيره من الجوارح وانعم بصيغة المجهول ونائبه المستتر راجع الى ما
وقوله عليه متعلق بانعم والضمير المجرور للحامد وباقي ما انعم عليه هو اللسان الى ما انعم
له والى متعلق بصرف وما عبارة من المصرف الى ذلك الصرف وانعم بصيغة المجهول
بمعنى خلق ونائبه المستتر راجع الى ما انعم والضمير المجرور راجع الى الموصولة الثانية
اى الى مصرف خلق ذلك النعمة في ذلك الحامد لاجل مصرف الى ذلك الصرف كما صرف
لانه بيان لصرف سائر ما انعم عليه او متعلق بصرف فح يصح ان يطلق عليه انه حامد
انه لغوي لكونه وصفا باللسان بمقابلة النعمة وحمد عرفي لكونه فعلا يشعر بتعظيم المنعم
في مقابلة الانعام وشكر لغوي لكون ذلك الوصف فعلا ينبئ عن التعظيم بسبب الانعام
وشكر عرفي لكون الانعام واصلا الى الحامد لكون ذلك الوصف معتبرا من مجموع
الافعال المصروفة اى كما صرف الحامد الذي هو المصنف لانه الى تصنيف هذا الكتاب
وذلك اى وذلك الحمد الذي يجتمع فيه الانواع الاربعة اعلى مراتب الحامد لكونه حامدا
لغة وعرفا وشاكر لغة وعرفا قال بعض المحشين قوله وذلك المشار اليه جعل الحمد
جزءا من شكر عرفي وكونه اعلى مراتب الحامدية واضح جلي لان فيه صرف جميع الجوارح
وقت التلفظ بالحمد في طاعة فهو حمد حاصل عند كمال التوجه للمحمود لله اللام اى
لام الجارة للاستحقاق اى لبيان استحقاق شيء ولياقته بالمجرور لوقوعه بين الذات
الذي هو الذات الواجب الوجود وبين الصفة التي هي المحمودية لا للاختصاص
لعدم وقوعه بين الذاتين عند من يفرق اى وهذا عند من يحكم من اهل اللغة والنحو
بالمباينة الكلية بينهما من حيث الاستعمال بان يعتبر متعلق يفرق الا بطريق اعتبار الفارق
الاول اى الاستحقاق بين الذات والصفة فان قلت ما الفرق بين الذات والشخص
قلت الذات اعم منه لان الذات يطلق على الجسم وعلى غيره والشخص لا يطلق الا على الجسم

وان قلت ما الفرق بين الذات والصفة قلت الذات ما يقوم بذاته والصفة ما يقوم بغيره اى المعنى القائم بالموصوف نحو العزة بكسر العين وتشديد الزاء مصدر بمعنى القوة والغلبة والعظمة وقيل بمعنى الشرف اى القوة والغلبة والعظمة والشرف والعلوية لله والامر هو قول القائل لمن دونه افعل والجمع اوامر كذا قيل او الامر بمعنى الحكم اى والحكم لله اى العزة والامر مختص لله تعالى وهو تعالى يستحقهما بذاته العلية لا بسبب صدور الخلق منه تعالى والثانى اى وان يعتبر الاختصاص بين الذاتين نحو الجنة للمؤمنين والنار للكافرين اى نعيم الجنة مختصة بالذوات المتصفين بالايمان وعذاب النار مختصة بالذوات المتصفين بالكفر وما وجد وتحقق بين الذات والصفة لا يوجد فيه التحقق بين الذاتين وما وقع بين الذاتين لا يتحقق بين الذات والصفة وبهذه الجهة يتباينان بحسب ذلك الاستعمال مثل الشارح لكل من الاستحقاق والاختصاص بمثالين ولم يكتف بمثال واحد اشارة الى كثرة مثال كل منهما قوله للاختصاص معطوف على قوله للاستحقاق اى اللام الجارة ههنا للاختصاص لا الاستحقاق كذا قال مولانا امام الايوب الانصارى عليه رحمة الربانى اقول قوله للاختصاص اى لبيان اختصاص الحمد وارتباطه بالله تعالى باعتبار الاستحقاق فليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن فيقال الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص كما ذكره الفاضل العصام بل الحصر مبنى على تعريف المسند اليه فانه يفيد اختصاصه بالمسند كما فى التوكل على الله فيلزم عليه اما التزام التكرار اى تكرار الاختصاص او بيان الفرق بين الحصرين ان كان المستفاد من اللام الجارة غير المستفاد من لام التعريف والفرق هو ان اللام الجارة تفيد حصر الحمد فى الله تعالى وتعريف المسند اليه يفيد حصر الحمد فى اختصاصه به تعالى وبين الحصرين تلازم فيقع احدهما تاكيدا للآخر عند من اى وهذا عند من لم يفرق بينهما بما ذكر من اعتبار وقوع الاستحقاق بين الذات والصفة ووقوع الاختصاص بين الذاتين ولم يحكم بالتباين الكلى اقول الاولى ان يقول ويحتملهما عند من لم يفرق بينهما بل الاولى فى ان يجعل للاستحقاق لئلا يلزم تكرير الاختصاص وليكون الفائدة اتم وعمم الثانى اى وجعل ذلك المعنى الاختصاص عاما وشاملا للاول اى للاستحقاق بان يكون الاستحقاق اخص مطلقا من الاختصاص وان يكون الاختصاص اعم منه وهو اى كون اللام الجارة للاختصاص اختيار ابن هشام فى المغنى اى ترجيحه لما فيه تقليل للاختيار اى لمعنى وجد فى الاختصاص اوفى الثانى من تقليل الاشتراك بيان لما اى وذلك المعنى الموجود فى الاختصاص هو

هو تقليل الاشتراك قال الديوركى فى شرحه على العوامل الجديد ان فى الاختصاص تقليلا للاشتراك وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب وبعضهم يرجح الاختصاص ان فيه تقليلا للاشتراك قال البعض قوله وهو اى التعميم المذكور اختيار ابن هشام وترجيحه لما فيه اى فى التعميم المذكور من تقليل الاشتراك اى تقليل المعانى التى وضعت لها اللام وتقليل الاشتراك فى اللفظ المشترك مطلوب وفى الحواشى قوله لما فيه من تقليل الاشتراك لان تعميم الاختصاص للاستحقاق يقلل الاشتراك لان للام ستة معان واذا عمم الاختصاص للاستحقاق بقى خمسة فقل الاشتراك وان اهل اللغة يقولون اللام للاختصاص ولم يذكروا لاما يسمى بالاستحقاق فيكون الاستحقاق من فروعات الاختصاص ونوعا منه قال امام الايوب الحاج عبد الله افندى رحمه الله قوله وهو اى عدم التفريق بينهما بالتباين الكلى والحكم بكون الثانى اعم من الاول قوله لما فيه متعلق بالاختيار لذلك الوجه اى لوجود معنى الاختصاص فى الاستحقاق قوله من تقليل الاشتراك بيان لما اى وذلك المعنى الموجود فى الاستحقاق هو تقليل الاشتراك الذى هو معنى الاختصاص فانه كلما وجد استحقاق شئ لشئ تحقق فيه تقليل الاشتراك الذى هو الاختصاص بلا عكس بمعنى انه ليس كلما تحقق اختصاص شئ لشئ تحقق فيه استحقاقه لذلك ذكره اى كون اللام الجارة فى لله للاختصاص او ما فى التعميم المذكور على رأى البعض او ما فى الاستحقاق على رأى الامام مولانا فاعل ذكر نور الدين عطف بيان لمولانا صاحب الهوادى صفة لنور الدين وهو اى كون اللام الجارة للاختصاص المختار والمرجح عند المصنف البركوى حيث قال فى الامعان الانظار بيان لقرينة اختيار المصنف لذلك فان فى الامعان الذى هو من جملة مؤلفاته ان اللام اى اللام الجارة فى لله للاختصاص اى للاختصاص الاستحقاقى لا للاختصاص المحض الذى هو مادة الافتراق والله اى وهذا اللفظ الجليل علم لذات الواجب الوجود ابتداء اى اسم موضوع بوضع خاص لذات هو الواجب الوجود يعنى لا انه موضوع لماهية الواجب الوجود وهى ما يقتضى لذاته وجوده فان هذه الماهية كلية لا تمنع الاشتراك فلا يكون كلمة التوحيد توحيدا وامتناع الشريك للبارى تعالى ثابت بالدليل الخارجى كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان الدليل الخارجى قطع عرق الشركة عنه قال محى الدين الواجب هو الذى يقتضى ذاته وجوده ويمتنع عليه العدم كالبارى عز اسمه وقيل هو الذى يلزم من فرض عدمه محال والوجود اما خارجى وهو كون الشئ فى الاعيان اى فى الخارج واما ذهنى وهو كونه فى الاذهان والمراد من الوجود فيما نحن فيه هو الاول والممتنع هو الذى يقتضى ذاته عدمه ويمتنع فيه الوجود وقيل هو الذى يلزم من فرض وجوده محال كشريك البارى والممكن هو الذى لا يقتضى ذاته

وجوده ولا عدمه بل يكون الوجود والعدم بالنسبة اليه على السوية كجميع ما سوى الله تعالى
من الموجودات وقيل هو الذي لا يلزم من فرض وجوده ولا عدمه محال بالنسبة اليه والواجب
ينقسم الى قسمين واجب الوجود بالذات كالباري تعالى وان كان واجب الوجود بالذات
لكون وجوده مقتضى ذاته وواجب الوجود بالغير كالموجودات حين وجودها وانما
كانت الموجودات حين وجودها واجبا بالغير وهو الله تعالى لان وجود العلة التامة
يستلزم وجود المعلول حين وجودها والممتنع ايضا ينقسم الى قسمين ممتنع بالذات
كشريك الباري عز جل اسمه وانما كانت امتناعه ذاتيا لكونه مقتضى الذات وممتنع بالغير
كعدم العالم وانما كان ممتنعا بالغير لامتناع تخلف المعلول عن العلة التامة والممكن
ايضا ينقسم الى قسمين احدهما الممكن الموجود كافراد الانسان بالنسبة الى نفسها
وثانيهما الممكن المعدوم كالعنقاء فانه ممكن الوجود في الخارج لكنه ليس بموجود فان قلت الواجب اسم فاعل واسم الفاعل لا يعمل الا اذا كان
بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي وههنا عمل مع انه بمعنى الماضي قلت اذا دخل اللام
على اسم الفاعل يستوي الجميع وهي الماضي والحال والاستقبال في عمله لانه فعل في الحقيقة
ح لكن عدل عن صيغته الى صيغة اسم الفاعل لكراهتهم ادخال اللام على الفعل الصريح
تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا او امس واصله اي واصل هذا اللفظ
الجليل لاه اي مصدر من لاه يليه كباع يبيع اي تستر بتشديد التاء الثانية فعل ماض
من التفعل وتغير لفظه لاه في لاه يليه فيكون لاه في واصله لاه مصدر بمعنى المستتر لانه تعالى
بكنه صمدانيته مستتر عن ادراك الابصار لانه تعالى لا يبصر في الدنيا احد الا النبي عليه السلام
وهو مختلف فيه وهذا مناف لدعوى العلمية لان المراد بقوله والله علم اي ليس له اصل
واشتقاق بل هو علم لذات واجب الوجود ابتداء كذا قاله عبد الحكيم السيلكوتي فعلى هذا
لو قال والله اسم لذات واجب الوجود او ترك قوله واصله لاه الخ لاصاب ثم ادخل
عليه اي على لاه الالف واللام فيكون الاه فجعل علما اي فوضع بوضع ثان للذات
الجليل معهما اي مع الالف واللام كما في النجم علما للثريا فلزم الالف واللام للكلمة فان قيل
وضع العلم يقتضي علم الواضع بكنه ذات العلم والعلم بكنه ذات الواجب تعالى غير ممكن
او غير واقع للبشر على الاختلاف المشهور قلنا العلم بالوصف كاف في وضع العلم بلا حاجة
الى العلم بكنهه ولو سلم لكن الواضع هو الله تعالى لا البشر كذا قال عبد الحكيم السيلكوتي
في الصحاح جوز سيبويه ان يكون لاه اصل الله ادخل عليه الالف واللام فجرى
مجرى الاسم العلم كالعباس والحسن الا انه يخالف الاعلام حيث كان صفة قال عبد الله
افندي في شرحه على الزجاجي الله اسم للذات الواجب الوجود المستجمع بجميع الصفات

بجميع الصفات يجري مجرى العلم لا يطلق على غيره لا يعلم لانه انما وضع لشيء بملاحظة جميع مختصاته التعين
وهي لا تتصور في حقه تعالى وحذف الف لاه في الخط وهو تصوير اللفظ بحروف هجائه
كذا في ميزان الادب قال شارح الهجاء بالكسر والتهجي تعديد الحروف باسمائها
والالفاظ التي تهجى بها اسماء مسمياتها الحروف البسيط التي منها ركبت الكلم
فقولك ضاد اسم سمي به ضه من ضرب مثلا اذا تهجيته وكذا را باء اسما لقولك ره
به انتهى وفي فروق حقي الخط تصوير اللفظ برسم حروف هجائه التي هي المسميات
لا برسم حروف اسمائه والهجاء هي الالفاظ التي يتهجى بها اي يتعدد بها الحروف
مثل جعفر الاول منه اسم جيم ومسماه ج وهكذا وفي الصافية اصله الخطط
بوزن الفعل بفتح الفاء وبسكون العين وبوزن الفلّ بتشديد اللام بعد الادغام
وهي الثانية لئلا يكون اي ذلك اللفظ الجليل وهو لفظ الله على صورة النفي
فان النفي مناف لمقام الاثبات فلما دخل عليه اي على لفظ الله اللام اي اللام الجارة
حذفت همزة الوصل في الخط كما حذفت في اللفظ سميت بها لانها تسقط في الدرج
والتوسط فيتصل ما قبلها بما بعدها وقيل لانها تجيء للتوصل بها الى النطق بالساكن
لان ما بعدها ساكن واي كان حرفا زائدا للبناء وهمزة الوصل تحذف من التلفظ في حال الوصل
لحصول المقصود بدونها وهو امكان النطق بالساكن الذي بعدها وتكسر في الابتداء لانها
ساكنة في الاصل والاصل في تحريك الساكن الكسر لانه كالميت الا ما اتصل بلام التعريف
فانها تفتح في الابتداء لانها للقطع في اصل الوضع ثم جعلت للوصل لكثرة استعمالها فلا تكون
مكسورة نظرا الى الاصل وتحركا باخف الحركات وهو الفتح هذا قول سيبويه حيث جعلها
للوصل واما على قول الخليل فلا يرد هذا الاشكال لانها همزة قطع عنده ولم يجعل للوصل
اما سقوطها حالة الدرج عنده فلكثرة الاستعمال دفعا للثقل لا لكونها للوصل لئلا يلتبس
اي اللفظ الجليل في النقش والخط بالنفي فانه يكون على صورة لإلّه ولام لاه اي وحذف
ايضا لام لاه في الخط لئلا يجتمع ثلث لامات وهي اللام الجارة ولام التعريف ولام لاه
فبقي اللام المكسورة الجارة ولام التعريف المشددة المدغمة في لام لاه في اللفظ
وكذا تنبيه على قاعدة كلية جارية وهي كل ما يدخل عليه الالف واللام ثم ادخل عليه
اللام الجارة فقال ومثل هذا اللفظ الاجل في حذف همزة الوصل عند دخول اللام الجارة
كل ما اي كل اسم كائنة في اوله لام اي في الاصل مثل لحم وليل والذي والذين ثم ادخل عليه
اي على ذلك الاسم الالف ثالث فاعل ادخل واللام عطف على الالف او الواو بمعنى مع ثم اللام
اي ثم ادخل عليه اللام الجارة نحو للحم يعني اصله لحم فادخل الالف واللام فصار اللحم فادخلت

عليه اللام الجارة فصار لللة فاجتمعت فيه ثلث لامات اللام الجارة ولام التعريف ولام الكلمة
فحذفت لام الكلمة في الخط فبقية اللامان وهي اللام الجارة ولام التعريف فصار لله كذا
والكاف للقران والعينية والمشار اليه ما ذكره الشارح من قوله ان اللام
للاختصاص اي عين ما ذكرناه ذكره اي ذكر المص عينه في الامعان اي في الكتاب
المسمى باسم الامعان في الانظار شرح المقصود فان قلت لم قال الحمد لله ولم يقل الحمد
للخالق او للرازق او غيرهما من الاوصاف المشتقة قلت لئلا يتوهم اختصاص استحقاقه
الحمد بوصف دون وصف فلو قال الحمد للخالق لتوهم ان استحقاق الحمد مخصوص بهذا الوصف
دون الوصف الآخر فان قيل من القاعدة المقررة ان التعليق بالمشتق يفيد علية
مأخذ الاشتقاق فتعليق الحمد بلفظ الخالق مثلا يفيد علية الخلق للاستحقاق فما معنى التوهم
قلت نعم الا ان التعليق انما يفيد العلية لا الاختصاص مطلقا العلية والتوهم لنسبة اليه
كذا ذكره محي الدين في حاشيته على عصام كما في رب العالمين والاضافة لامية كما لا يخفى
والرب في اصل اللغة مصدر من رب يرب فهو بمعنى ربب يربب تربية ابدلت الباء الثانية
ياء لثقل اجتماع المثلين فيكون بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا فالمصدر
اسم معنى لا يطلق على الذات الا لقصد المبالغة على طريق المجاز العقلي مثل رجل عدل اي
عادل وقيل انه صفة مشبهة من فعل اخذ منه بعد جعله لازما بنقله الى فعل بضم العين
ثم سمي به مالك الشيء لانه يحفظ ما يملكه ويربيه وقيل بمعنى الفاعل ثم انه يجيء بمعنى السيد
كقوله تعالى اذكرني عند ربك وبمعنى الصاحب كقوله تعالى معاذ الله انه ربي احسن
مثواي وبمعنى المولى كقوله عليه السلام حين سئل الجبرائيل عليه السلام من امارات القيمة
وان تلد الامة ربها وفي بعض الروايات ربتها والرب لا يطلق على غيره تعالى الا مقيدا
بالاضافة كقوله تعالى ارجع الى ربك اي الى صاحبك كقولهم رب الدار اي صاحب الدار
تعالى لم يسمع اطلاق لفظ الرب مجردا عن الاضافة على غيره تعالى في الاسلامية وسمع
في الجاهلية وهي عبارة عن زمان انحرف فيه الشرع السابق ولم يكن فيه الوحي اللاحق
وتفرق الناس في اديانهم ويسمى ذلك الزمان ايضا بالفترة فلهذا اختار المص هذا
الاسم من بين الاسماء الحسنى وقيل انما اختار هذا الاسم اشارة الى انه محتاج في جميع الامور
الى تربيته سيما في هذا التأليف قال بعض الافاضل والرب في اصل اللغة بمعنى التربية
ويستعمل في معنى المالك والسيد والمنعم والمصلح والصاحب باعتبار وجود العلاقة
وانما كان بمعنى التربية في اصل اللغة لانه الكثير الشايع المتبادر وهو امارة الحقيقة
في البواقي اما مجاز واما مشترك فالاول ارجح لان في جميعها يوجد معنى التربية

ووجود العلاقة امارة المجاز لان اللفظ اذا دار بين المجاز والمشترك يحمل على المجاز
كما تقرر في مبادي اللغة وقال بعض الافاضل الآخر والرب هو اما مصدر بمعناه
او بمعنى اسم الفاعل واما صفة مشبهة فعلى الاول يجوز فيه الجر على ان يكون صفة للجلالة
مبالغة او بتقديره اي ذي رب لكن يفوت حينئذ معنى المبالغة على ما صرح به الشيخ
عبد القاهر في دلائل الاعجاز والشيخ الرضي في شرح الكافية وعلى الثاني يجوز فيه الجر
على الوصفية لا يقال لا يصح ههنا الجر على الوصفية لان اضافة الصفة لفظية وهي
لا تفيد تعريفا فلا يصح كون النكرة صفة للمعرفة لانا نقول فصحة الصفة على اعتبار كونها
لفظية بناء على ما نقل عن ابن الطراوة من انه يجوز وصف المعرفة بالنكرة اذا كان
الوصف خاصا بذلك الموصوف كقول النابغة في انيابها السم ناقع لكن في شرح التسهيل
لابن قاسم لا حاجة له في ذلك لامكان تأويله قلت تأويله بجعل المعرف بلام الجنس
كالنكرة واما على ما ذكره صاحب الكشاف وتبعه البيضاوي وابو السعود من ان الصفة
معناها الاستمرار فاضافتها معنوية فلا اشكال اصلا ومعنى الصفة هنا للاستمرار
وعلى الثالث يجوز فيه الجر ايضا على الوصفية لان الصفة لم تضف الى معمولها بل الى غيره
فصارت الاضافة معنوية مفيدة للتعريف لا يقال ان من البين ان الصفة مضافة
الى معمولها وهو العالمين لان معناها واقع عليه لانا نقول المراد بمعمول الصفة المشبهة
المعمول السببي الذي هو في الاصل فاعل كما في زيد كريم الغلام اي غلامه على ما في مغني اللبيب
والعالمين ليس كذلك فلا يكون معمولا لها فالاضافة معنوية مفيدة للتعريف قطعا
قال المولى التفتازاني في تفسير سورة الفاتحة الرب بمعنى التربية وهو تبليغ الشيء الى كماله
ويجوز ان يكون صفة مشبهة بمعنى المالك فاضافته معنوية اذ الصفة المشبهة اذا اضيف
الى فاعلها كانت اضافتها معنوية كقوله تعالى مالك يوم الدين فاحفظ فانه زل فيه اقدام
بعض اولى النهى وقوله اي مالكهم يعني ان الرب في الاصل اسم مصدر وهو التربية
كالسلام اسم التسليم والتربية هي تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا وصف به الفاعل
مبالغة كالعدل بمعنى العادل ثم سمي به مالك الشيء نحو رب الدار ورب المال لانه يحفظ
ما يملكه ويربيه وبهذا التفسير اشار الى انه بمعنى المالك كذا قال امام الايوب اقول اشار الى انه
صفة مشبهة بمعنى المالك وبقوله مبلغهم الى كمالهم اشار الى انه بمعنى الفاعل وبمعنى المربي
اقول اشار الى انه مصدر بمعنى اسم الفاعل قال بعض المحققين اشار بالتفسير الاول الى انه
صفة مشبهة بمعنى المالك وبالثاني الى انه مصدر بمعنى اسم الفاعل انتهى واعلم ان التفسير
يقتضي باعثا ومقتضيا ومرجحا وفائدة لان التفسير يلزم ان يكون واضحا وكاشفا من المفسر
فيكون المفسر مبهما والابهام يكون باعثا ويلزم ايضا ان يصح ان يراد التفسير من المفسر

فيكون ما به الصحة مصححا ويلزم ايضا ان يحتمل المفسر بالتنكير وغيره فلا بد من المخصص
فيكون مرجحا وايضا يلزم ان يكون للتنكير غرض وفائدة لان فعل العبد لا يخلو عنه وفيما نحن فيه
باعث التنكير ابهام مطلق الرب ومصحح اطلاقه لان المطلق قد يذكر ويصح ارادة المقيد
ومرجحه مقام المدح وديباجة العلم كذا قاله مفتي زاده وقال قاضي زاده لعل فائدة التنكير
ان المتبادر من رب العالمين تربية العالمين فلا يكون وصفا للفظة الجلالة فينافي مقام المدح
وايضا ينافي اشارة الحالة وديباجة العلم ويخالف الواقع فاجاب بان المراد ليس
تربية العالمين بل مالكهم ومبلغهم الى كمالهم شيئا فشيئا وقال السيد حافظا في حاشية
على على قوشجي وفي مقام التنكير باعث عام وهو الابهام وفائدة عامة وهي رفع الابهام
وكلاهما متحدان في كل تنكير وباعث خاص وهو ورود السؤال المخصوص بحسب المقام وفائدة
خاصة وهي رفع الابهام المخصوص وكلاهما متغايران في كل مقام ومصحح التنكير كالعلاقة
في التنكير بالمجاز والوجود في اللغة في التنكير بالحقيقي واداة التنكير كالواضع ويعني انه
والمقام ههنا قرينة خفية مرجحة للمعنى المجازي وقال في موضع آخر اعلم ان القرينة مع العلاقة
مصححة الاستعمال والقرينة المجردة مرجحة المجاز والقرينة مع الوضع مصححة الاستعمال في الحقيقة
والقرينة المجردة مرجحة فيها وقال ايضا في موضع مناسب واعلم ان الاحتياج الى القرينة
المثبتة في المجاز لمجرد صحة الاستعمال والمنفي عندهم في الحقيقة لصحة الاستعمال لانها حاصلة
بالوضع دون القرينة وقال ايضا واعلم ان مصحح الاستعمال قسمان وضع في الحقيقة
وعلاقة في المجاز شيئا فشيئا اي تدريجا من حال الى حال كذا قاله السيلكوتي وقال
الحق قدس سره في منهواته قوله شيئا فشيئا نصب على المصدرية اي اطلاعا مدرجا
والفاضل الشريف جوز الحالية ايضا في بعض المواضع اي قليلا ثم قليلا على حذف العاطف
اي تزايدا قليلا ثم قليلا او تزايد حال كونه قليلا ثم تزايد حال كونه قليلا وقد قالوا في قوله تعالى
اذا دكت الارض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا اي دكا بعد دك وصفا خلف صف
وفي الكواشي انه مصدر في جميع المواقع وانه يعني متكررا متعاقبا واحدا بعد واحد
والتعاقب والبعدية مستفاد من معنى التكرير لا من العاطف المحذوف وقال بعض المحشي
قوله شيئا فشيئا اي اطلاعا متدرجا او تبليغا متدرجا وقال بعض الآخر قوله شيئا
فشيئا اي وقتا بعد وقت وقال حسين كفوي في كلياته حينا فحينا كما ان شيئا فشيئا
بمعنى متفرق الاجزاء والثاني عطف على الاول وقال السيد قدس سره يقال شيئا فشيئا
اي قدرا يسيرا واعراب الشيء الاول منصوب على الحالية اي حال كونه شيئا والثاني
معطوف عليه والفاء عاطفة والعالم بفتح اللام اسم وضع لما اي لشيء يعلم به اي بذلك الشيء
شيء آخر يعني انه اسم مشتق من العلم لا من العلامة لكنه ليس بصفة بل اسم لما يحصل به العلم بالشيء
اي له

اي شيء كان اي صانعا كان هو او غيره قال البعض قوله اسم لما يعلم به بتخفيف اللام
وبناء الفعل للمجهول فهو مشتق من العلم لا من العلامة والا لشددت اللام كما في خاتم بفتح التاء
اسم لما يختم به والقالب بفتح اللام اسم لما يقلب به فيكون العالم بهذا المعنى عاما شاملا
لكل شيء يعلم به شيء آخر صانعا او غيره وقوله غلب بصيغة المجهول اشارة الى انه
يحمل لفظ العالم بعد التعميم في الغالب فيما اي في شيء يعلم به الصانع اي وخصص به
يعني كثر استعماله فيما يعلم به الصانع خاصة وهو اي وذلك الشيء الذي يعلم به الصانع
ما اي شيء هو اي ذلك الشيء كل ما سواه اي سوى الصانع واراد بما سواه ما هو غيره تعالى
والغير في اصطلاح اهل السنة ما يقبل الانفكاك مطلقا فيراد بالعالم غير ذاته وصفاته
اذ الصفات لما انها ليست عين الذات ليست غيره وفي اختيار عنوان الصانع نوع
اشارة اليه ومن في قوله من الجواهر والاعراض بيان لما وهو كل ما سواه اراد به ان العالم
اسم موضوع للقدر المشترك من الجواهر والاعراض وهو المصنوعية قال السيلكوتي
في حاشيته على القاضي قوله وهو كل ما سواه من الجواهر والاعراض كل واحد واحد
من هذه الاجناس ومجموعها فيه اسم للقدر المشترك بينهما وذلك لانه يطلق على المجموع
وعلى الشايع وعلى كل واحد منها يقال عالم الحيوان وعالم النبات فلو لم يكن للقدر المشترك
يلزم الاشتراك في الحقيقة والمجاز والاصل ينفيهما ولا يطلق على كل فرد منها فلا يقال
عالم زيد وقوله من الجواهر او لى مما في الكشاف من الاجسام والاعراض لعدم شموله
الجوهر الفرد والمجرد وفائدة البيان اخراج صفاته تعالى والمعدومات فقوله من الجواهر
والاعراض الخ بيان ما انتهى وفي قول المصنف هذا قياس مركب تقريره هكذا الجواهر
والاعراض ما يعلم به الصانع لانها ممكنة وكل ممكن مفتقر في وجوده الى صانع وكل مفتقر
في وجوده الى صانع ما يعلم به الصانع فالجواهر والاعراض ما يعلم به الصانع وحد الاوسط
مجموع الامكان والاحتياج والافتقار الجواهر جمع جوهر وهو موجود قائم بنفسه والاعراض
جمع عرض وهو موجود قائم بغيره وقيل الاول موجود قائم بلا محل والثاني موجود قائم بمحل
وانما جمع اي لفظ العالم مع كفاية ايراد المفرد في افادة المقصود قال بعض المحشي قوله وانما جمع
الخ جواب عما يقال ان العالم اسم للقدر المشترك بين اجناس ذوي العلم واجناس ما يعلم به
الصانع فهو اسم لما سوى الله فلا حاجة للجمع لان اللفظ المفرد مفيد ما افاده الجمع اجاب
بانه انما جمع ليشمل اي لفظ العالم شمولا واضحا بلا خفاء لانه لو لم يجمع لتبادر منه
العالم المشاهد واحتمل ايضا ارادة استغراق جنس واحد فالجمع يرفع الاحتمال ويصرح بالشمول
قال بعض المحشي قوله ليشمل اي شمولا واضحا بلا خفاء فانه لو لم يجمع لاحتمل ان يراد منه فرد

من افراد القدر المشترك كالعالم المشاهد مثلا واحتمل ايضا ارادة استغراق جنس واحد
كعالم الانس فالجمع يرفع الاحتمال ويصير نصا وو ليلائم الشمول ما تحته من الاجناس
المختلفة اشار به الى ان الاتحاد في الجنس بين افراد الجمع يكفي وهو جنس المصنوعية
هنا وان كانت افراده مختلفة الحقايق فيكون المراد بقوله من الاجناس الانواع قال
السيلكوتي قوله وانما جمع ليشمل ما تحته من الاجناس يعني انما جمع مع ان الافراد هو الاصل
وانه مع اللام يفيد الشمول ليشمل كل جنس يسمى بالعالم قال المحقق التفتازاني يعني لو افرد
لربما يتبادر الى الفهم انه اشارة الى هذا العالم المشاهد بشهادة العرف او الى الجنس
والحقيقة على ما هو الظاهر عند عدم العهد فجمع ليشمل كل جنس يسمى بالعالم لانه لا عهد
وفي الجمع دلالة على ان القصد الى الافراد دون الجنس يريد لو افرد وعرف بلام الجنس
لم يكن نصا فيه لاحتمال العهد بان يكون اشارة الى هذا العالم المحسوس لان العالم وان كان
موضوعا للقدر المشترك الا انه شاع استعماله بمعنى المجموع كالوجود في الوجود الخارجي وقد كثر
استعماله في العرف بهذا المعنى في العالم المحسوس لألفة النفس بالمحسوسات فجمع ليفيد الشمول
قطعا لانه لا يكون مستعملا في المجموع حتى يتبادر منه هذا العالم المحسوس فيكون مستعملا في كل جنس
اولا ثالث فيكون المعنى رب كل جنس يسمى بالعالم والتربية بالاجناس انما يتعلق باعتبار
افرادها فيفيد شمول احاد الاجناس المخلوقة كلها نظرا الى الحكم وبما قررنا لك ظهر
انه فاع ما اورده السيد السند قدس سره في رد هذا التوجيه من ان المقام يقتضي
ملاحظة شمول احاد الاجناس كلها لا الاجناس وان المقابل للعالم المشاهد هو عالم
الغيب فاذا كان الافراد بوهم القصد الى الاول ناسب ان يشتمل ليتناولهما معا فان الكل
مندرج فيهما قطعا واما قوله او الى الجنس والحقيقة الخ ففيه ان تبادر جنس العالم مطلقا
لا يضر بالقصد لانه اذا اريد الجنس وليس التربية مما يتعلق بالحقيقة من حيث هي
بل باعتبار التحقق في الافراد ولا قرينة تدل على البعضية فيكون للاستغراق لئلا يلزم
التحكم ويتبادر الجنس بمعنى الطبيعة من حيث هي او في ضمن بعض الافراد ممنوع ولعله
لاجل هذا اكتفى في شرح التلخيص على الوجه الاول حيث قال يعني لو افرد لتوهم انه اشارة
الى هذا العالم المحسوس فجمع ليفيد الشمول وقال السيد في توجيهه يعني لو افرد معرفا باللام
ربما توهم ان القصد الى الاستغراق افراد جنس واحد مما سمي به او الى الحقيقة اي القدر المشترك
بين الاجناس فلما جمع واشير بصيغة الجمع الى تعدد الاجناس واستغراق افرادها بالتعريف
ذل التوهم بلا شبهة لا يقال اذا لم يطلق العلم على شيء من افراد الجنس المسمى به فاذا عرف
باللام امتنع استغراقه لافراد جنس واحد فان اللفظ المفرد افراده ما يطلق على كل واحد منها
وكذا اذا جمع وعرف لم يتناول الا الاجناس التي يطلق دون افرادها لانا نقول لما كان
العالم مطلقا على الجنس باسره وتنزل منزلة الجمع ومن ثمه قيل انه جمع لا واحد له من لفظ

من لفظه قلنا ان الجمع اذا عرف استغرق احاد مفرده وان لم يكن صادقا عليها كقوله تعالى
والله يحب المحسنين اي كل محسن ولا اشتري العبيد اي واحدا منهم كذلك العالم اذا عرف
يشمل افراد الجنس وان لم يطلق عليها كانها احاد مفرده المقدر فعلى هذا فعالمون بمنزلة
جمع الجمع فكما ان الاقاويل يتناول كل واحد من احاد الاقوال كذلك العالمون يتناول
كل احاد الاجناس انتهى وفيه بحث اما اولا فلان العالم بدون التقييد لا يستعمل
الا في القدر المشترك او المجموع فتوهم ان القصد الى استغراق افراد جنس واحد
مما لا وجه له ومجرد صدق العالم بالمعنى الكلي على كل جنس لا يصير منشأ لذلك واما ثانيا
فلانه لما كان التعريف لاستغراق الافراد والجمعية انما تفيد تعدد الاجناس المتعددة
فلا يفيد شمول كل جنس مع عبارة الكشاف تنادي على ان المفاد شمول الاجناس
وجعل التعريف لشمول الآحاد والاجناس كليهما تعسف وقد يقال في توجيه نظم القرآن
ان التعريف للاستغراق والجمع للدلالة على ان العالم اجناس مختلفة كما قيل في جمع السموات
والارض وبيان ذلك ان المعاني المختلفة لاشتراكها في مفهوم اسم يقتضي ان يعبر عنها
بلفظ واحد ومن حيث اختلافها يقتضي ان يعبر عن كل واحد منها بلفظ على حدة فرد
فلو قيل رب العالمين يعلم منه ان الربوبية شاملة للاجناس المختلفة وفيه ان قولهم
بالجمع الفاظ متعددة معنى مرادهم الالفاظ المتماثلة فان زيدون بمنزلة تكرار زيد
واختلاف الحقايق انما يقتضي التعبير بالفاظ مختلفة فلم يراع تلك الجهة اللهم الا باعتبار
مطلق الالفاظ معنى انتهى كلام السيلكوتي وقال الشيخ زاده رحمه الله قوله وانما جمع
ليشمل ما تحته من الاجناس المختلفة اي ليظهر شموله لجميع افراد ما تحته من الاجناس ظهورا
خاليا عن الاحتمال لا شموله للاجناس نفسها لان المقصود من توصيف ذات المحمود بكونه
رب العالمين تعظيمه ببيان شمول ربوبيته لآحاد الاشياء المخلوقة كلها لا لاجناسها فقط
فان قيل كيف جعل الشمول فائدة الجمع والجمع انما يدل على تعدد اجناس مسماه لا على شمول
تلك الاجناس انفسها فضلا عن شمول آحادها لان الشمول والاستغراق انما هو فائدة اللام
قلنا لم يجعل الشمول فائدة نفس صيغة الجمع مع قطع النظر عن تعريفها بل جعل فائدة المعرف
لان التعريف مقدم في الاعتبار على الجمعية حتى يصح جعل رب صفة للمعرفة وهي لفظة الجلالة
فكأنه قيل وانما جمع العالم المعرف مع ان فائدة استغراق الاجناس والافراد يحصل بالمفرد
المعرف فاجيب بان الاستغراق المذكور وان كان يحصل به الا انه ليس حصولا قطعيا
خاليا عن الاحتمال فانه لو افرد معرفا باللام لاحتمل ان يتوهم ان اللام للاستغراق والمقصود
استغراق افراد جنس واحد او يتوهم انها للجنس اي لحقيقة ما يعلم به الصانع وهو
القدر المشترك بين الاجناس فلما جمع زال كل واحد من الاحتمالين المذكورين اما زوال الثاني

فظاهر لانه بعيد كل البعد ان يقصد بالجمع المعرّف باللام نفي الجنس المسمى بمفرده
لاستلزامه الغاء صيغة الجمع وابطال معناها وان ذهب بعض الاصوليين
واما زوال الاول فكذلك لانه لما اشير بلفظ الجمع الى تعدد الاجناس التي هي آحاد مفردة
تعين ان يكون اللام لاستغراق تلك الآحاد واستغراق افراد جميعها وزوال احتمال كونها
لاستغراق افراد جنس واحد واختلف في عدد اجناس العالم فقيل لله تعالى الف عالم
ستمائة في البحر واربعمائة في البر وقيل ثمانية عشر الف عالم الدنيا عالم منها وقيل
اربعون الف عالم الدنيا من مشرقها الى مغربها عالم واحد وقيل ثمانون الف عالم
اربعون الفا في البر واربعون الفا في البحر وقيل مائة الف عالم اذ روي
ان الله تعالى خلق مائة الف قنديل وعلقها بالعرش والسموات والارض وما فيهما
من الجنة والنار كلها في قنديل واحد وما يعلم احد ما في باقي القناديل الا الله تعالى
وقال كعب الاحبار لا يحصي عدد العالمين احد الا الله تعالى وما يعلم جنود ربك
الا هو كذا في الشيخ زاده وقال الحسن البصري هم الخلائق اجمعون وقال مقاتل
لو فسرت العالمين لاحتجت الى الف جلد كل جلد الف ورقة كذا في التيسير وغلب
على البناء للمفعول من التغليب وهو في اللغة ايراد اللفظ الغالب وفي العرف ان يغلب
على الشيء ما هو لغيره لتناسب بينهما واختلاط كالابوين في الاب والام والعمرين
في ابي بكر وعمر قال امام الايوب الحاج عبد الله افندي رحمه الله وغلب بصيغة المجهول
معطوف على قوله جمع اي واعتبر التغليب بان غلب العقلاء منهم اي من العالمين كذا في حاشية
امام ايوب الانصاري قال الشيخ زاده قوله وغلب العقلاء منهم اي مما يعلم به الصانع
وهو اشارة الى جواب سؤال مقدر تقديره ان الاسم انما يجمع بالواو والنون او بالياء والنون
بشرط ان يكون صفة للعقلاء او يكون في حكمها فان العالم ليس بصفة فضلا عن كونه صفة
للعقلاء وانه من حيث كونه علما لشخص معين لا تعدد فيه فلا يصح ان يثنى فيه ويجمع من هذه الحيثية
واما اذا وقع فيه الاشتراك واحتيج الى تثنية او جمع فلابد من التأويل مثل ان يؤول زيد
بالمسمى بهذا اللفظ فاذا قيل الزيدون فكأنه قيل المسمون بزيد انتهى كلامه فارجاع ضمير منهم
الى ما فيها يعلم به الصانع باعتبار معناه قال بعض المحشين وغلب العقلاء منهم اي من الاجناس
المختلفة لشرفهم وفضلهم على سائر اجناس العالم جواب سؤال مقدر وهو ان شرط
جمع المذكر السالم ان يكون ما اريد جمعه بهذا الجمع اسما علما لذي علم او صفة له وهما منتفيان في العالم لانه
اسم غير علم لا صفة لانها ما دل على ذات مبهمة وصفتها والعالم يدل على ذات وصفة لكن لا يدل على ان تلك الصفة
وهي العلم

وهي العلم صفة تلك الذات وذلك المقدر من الدلالة لا يكفي كون الكلمة صفة فلذلك
لم يجعل اسم المكان والآلة صفتين وحاصل الجواب ان في معنى العالم ذا علم وغيره وغلب الاول
على الثاني وجمع باعتباره لكن هذا لا يدفع الاعتراض الا بتفصيل واعانة وذلك
ان العالم اسم غير علم لكن له كمال مشابهة بصفة من حيث انه دال على ذات عقل
وصفة هي لها في نفس الامر وان لم يدل على انها صفة تلك الذات وهي باعتبار هذه
المشابهة جمع جمع المذكر السالم لكن هذه العلة ليست بموجبة دخول العالمين تحت
جمع المذكر السالم لان من شروطه اذا كان صفة ان لا تكون مستوية المذكر والمؤنث
والعالم يستويان فيه فيكون شاذا والعلة المذكورة لبيان المناسبة لا لادخاله
تحت القاعدة وله جمع آخر مكسر وهو عوالم بكسر اللام وهو ايضا شاذ لان الفواعل
انما يجمع عليه فاعل الاسم بكسر العين ككاهل على كواهل وفاعل الصفة ان كان بمعنى فاعل
كحائض وطالق يجمعان على حوائض وطوالق وفاعلة اسما او صفة والعالم ليس منها فيكون
شاذا ككواثب وفوارس انتهى قال عبد الحكيم السيلكوتي لما كان الجمع بالواو والنون
رفعا او بالياء والنون نصبا وجرا مختصا بصفات العقلاء وما في حكمها من الاعلام
فان العلم يؤول بالمسمى بهذا الاسم ليتجانس بمسمياته وكون لفظ العالم في حكم الصفة
معلوم من تعريفه لكونه بمعنى الدال على معنى لم يتعرض له صريحا ونبه عليه بقوله
كثر اوصافهم وبين كونه من صفات العقلاء بانه على طريق التغليب لكون بعضهم
عقلاء وفيه تعريض الكشاف حيث تعرض لبيان الوصفية ولم يتعرض بوجه اختصاصه
باولي العلم مع كون الاول اظهر بان اللايق عكس ذلك وقيل نزل من ليس له العلم
لكونه دالا على معنى العلم منزلة من له العلم فجمع بالواو والنون رفعا او بالياء والنون
نصبا وجرا كما في أتينا طائعين ورأيتهم لي ساجدين فجمع اي بسبب التغليب جمع العالم المعرف باللام
بالياء والنون اي جمع بصيغة يختص اشتقاقها بالعقلاء وهي الجمع السالم قال محمد بدوي
المذكور في التوضيح لابن هشام وغيره ان العالمين اسم جمع لا جمع عالم واستدل عليه
بان عالما يطلق على موجود سوى الله تعالى وعالمين لا يطلق الا على العقلاء ومع هذا
يأباه اضافة الرب اليه لان التربية عام لهم في نفس الامر والمفهوم من الصحاح
انه جمع وانه لا يختص بالعقلاء ومن هذيه الكلامية دفع الاشكال من جمعية العالمين
واضافة الرب والشارح لما لم يتتبع كلام القوم في هذا ولم يصل الى هذيه الجوابية
فقد قصر وتابع في التغليب والقدر المشترك الى القاضي والكشاف في هذا المقام

بل اتى بعبارته بعينها وليس هذا لائقا بطوره وعنوانه تتبع تنل بما وجدناه وليس له
كسائر اوصافهم اى كما يجمع باقى اوصاف العقلاء كعلمين وضاربين اشار به
الى ان فى العالم معنى الوصفية وهو كونه موضوعا للذات مع ملاحظة معنى قائم به
وهو كونه شيئا يعلم به آخر وقد اعتبر تغليب العقلاء على غيرهم فجمع كما يجمع سائر
اوصافهم المختصة بهم والعقلاء اذا شاركوا غيرهم فى اللفظ غلب حكمهم
لشرفهم وفضلهم صرح به الراغب فى مفرداته قال بعض المحشين قوله كسائر اوصافهم
اى كما يجمع بقية اوصاف العقلاء لان الذى يجمع جمع المذكر السالم اما علم المذكر العاقل
او صفته بشروط لعلها تأتى فان قلت قد سبق ان العالم اسم لا صفة [illegible] فكيف يندرج
تحت اوصاف العقلاء فالجواب انه وان كان اسما الا انه اشبه الصفة من حيث كونه
يعلم به الصانع فهو اسم حقيقة وصف حكما والاعرابية فى ذلك وقيل قائله صاحب الكشاف
اسم اى ان العالم اسم وضع لذوى العلم اى القدر المشترك بين كل جنس من اجناس
ذوى العلم وبين مجموعها يقال عالم الانس وعالم الجن مرضه لان هذه الصيغة موضوعة
لان يكون آلة لمبدأ اشتقاقه لا لما يكون موصوفا به ولان الشايع اطلاقه على المعنى العام
وهو المناسب للمقام كذا قاله السيلكوتى قال بعض المحشين قوله وقيل اسم وضع لذوى
العلم اى القدر المشترك بين اجناس ذوى العلم فيطلق على كل جنس من تلك الاجناس
وعلى مجموعها وتأخير هذا الوجه وتصديره بقيل يقتضى ضعفه وهو كذلك ان هذه
الصيغة اى صيغة فاعل لم تستعمل الا فيما يكون آلة بين الفاعل والمفعول كالخاتم
والقالب ولم يوجد استعماله فى نفس الفاعل اذ لم يسمع ناصر وضارب بالفتح انتهى
والذوى جمع ذو اصله ذوين سقط نونه بالاضافة من الملائكة والثقلين بيان لذوى العلم
فى المراد من الثقلين الانس والجن لكونهما ثقيلين على الارض فان قيل ان الجن ليس له
ثقل فكيف يطلق عليه الثقل قلت اطلاق الثقل عليه [illegible] تغليب من تغليب الثقل على الخفيف
كذا فى شرح قصيدة البردة قال بعض المحشين قوله من الملائكة والثقلين بيان لذوى العلم
والثقلان هما الانس والجن سميا بذلك لثقل الارض بهما هكذا قيل ولكن لا يظهر
بالنسبة للجن لانه لا ثقل فيهم لانهم اجسام نارية لطيفة فالاحسن لثقلهم بالاوزار
او لثقل الطاعات والتكاليف عليهم وتناوله اى شمول لفظ العالم على تقدير وضعه
لذوى العلم وارجاع ضمير تناوله الى لفظ العالم خروج عن الطريق المستقيم
قوله وتناوله مبتدأ وخبره قوله على سبيل الاستتباع الا على طريق الاستخدام
لا

لا على طريق التغليب بل العالم انما يدل بدلالة وضعية على ذوى العلم ولا يدل على غيرهم
كما فى صورة التغليب واختار الشارح هذا الوجه بصيغة التمريض حيث قال وقيل لان التناول
بطريق الاستتباع ليس بطريق التناول حقيقة او مجازا بل بطريق الانفهام الالتزامى
من المدلول الوضعى فان تناول لفظ العالم لذوى العلم يستلزم تناوله لغيرهم
بخلاف التناول بطريق التغليب فانه بدلالة اللفظ على ما وضع له واستعمل فيه
فيكون اوجه كذا قاله بعض محشى البيضاوى وقال الآخر قوله وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع
اى تناول لفظ العالم لغير ذوى العلم وانفهامه منه ليس بطريق استعمال لفظ العالم
فيما يعم ذوى العلم وغيرهم حقيقة او مجازا بل بطريق انفهام المدلول الالتزامى
من اللفظ المستعمل فيما وضع له فان تناول لفظ العالم لذوى العلم يستلزم
تناوله لغيرهم والشارح لم يرض هذا الوجه حيث نقله بقوله وقيل لان هذه
الصيغة لم يستعمل الا فيما يكون آلة بين الفاعل والمنفعل كالخاتم والقالب
ولم يوجد استعماله فى نفس الفاعل ومع هذا يكون التناول بطريق الاستتباع
وعلى الاول يكون استعمال اللفظ فيما وضع له انتهى قال بعض المحشين قوله وتناوله
لغيرهم على سبيل الاستتباع اى تناوله لغير ذوى العلم يتبع تناوله لهم لان تناوله
لذوى العلم يستلزم تناوله لغيرهم بالطريق الاولى واما على الوجه الاول فالتناول
بحسب دلالة اللفظ فلذلك اختير للتغليب فى الاول لصحة الجمع بالياء والنون
دون الثانى فى انه لما اختص بذوى العلم صح جمعه بالياء والنون وقال الآخر قوله
على سبيل الاستتباع من غير ان يكون مرادا من اللفظ والصلوة قال الازميرى
لما كان فيضان النعم الالهية من الواهب الرفيع بالعظمة والكبرياء على العبد المتصف
بالاحتقار والذلة بواسطة جامعة بين جهتى العلوية والسفلية اردف التحميد
بالتصلية عليها وبهذا يندفع ما يتوهم انه عليه السلام لما كان مأمونا ومعصوما
لا حاجة له الى الدعاء له عليه السلام انتهى قال منلا زاده فى حاشيته على الحسينية
ولما كان اجل النعم الواصلة الى العبد دين الاسلام وبه التوصل الى نعيم الدائم
وذلك بتوسط النبى عليه السلام كان الدعاء له عليه السلام مقدما على نفسه انتهى
قال ده ده افندى فان قيل ان النبى عليه السلام مغفور فما الفائدة فى الصلوة عليه قلنا
فيها فائدتان احدها راجعة الى المصلى كما دل عليها قوله عليه السلام من صلى على مرة صلى الله عليه
عشر مرات والثانية راجعة الى النبى عليه السلام فان الدرجات غير متناهية فتزيد درجته

عليه السلام بالصلوة انتهى قال بعض الفضلاء لما كان العبد حامدا لله تعالى
بالاصالة ناسب ان يصلى على نبيه بالتبعية فقال والصلوة اظهارا له بنعم النبى عم
بهدايته الى سواء الطريق انتهى اقول لما امر الله تعالى بقوله ان الله وملائكته يصلون
على النبى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما شرع فى الصلوة او لما قال
النبى عليه السلام من دعى الى الله لم يذكرنى فى دعائه اخشى ان الاستجاب دعائه شرع
فى الدعاء على نبيه وهى فرض فى العمر مرة على ما فى الشفاء وكذا السلام وانما تركه
فى الذكر رداً للنووى فانه قال ان القصر على الصلوة مكروه والاصح انه ليس
بمكروه لكن جمعهما فى الذكر مستحب فيكون الامر فى قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
صلوا عليه وسلموا تسليما للاستحباب لا للوجوب وفى بعض شارحى عوامل الجديد
ومنهم من اكتفى بها لما فيها من معنى السلام ولان الكراهة فى الاكتفاء من غير ملاحظة
معنى السلام وهو السلامة او التحية فمعنى السلام على محمد جعل الله اياه سالما وكونه
امينا من مشقة الدارين هى اى الصلوة فى اللغة اى فى عرف اللغة الدعاء او التعظيم
اى لفظ مشترك بين هذين المعنيين تتنوع اى تتكثر الصلوة بمعنى التعظيم بتكثر انواعها
بالاضافة الى محلها اى بسبب نسبتها الى محل صدورها كما فى حاشية امام الايوب
او بالنسبة الى فاعلها القائمة هى به وهو الله والملائكة والمؤمنون كما فى حاشية الهوادى
وفى الامعان او بالنسبة الى محلها الذى صدرت اى الصلوة هى منه كما فى بعض الحواشى او
بالنسبة الى مستحقها او موصوفها كما فى بعض الاخر يعنى ان المراد بالاضافة ههنا
الاضافة اللغوية والمعانية لا النحوية وهى قسمان كون الشئ منسوبا وكون الشئ
منسوبا اليه والمراد بها القسم الاول فيكون الاضافة بمعنى النسبة والنسبة
بمعنى المنسوب فحاصل المعنى تتقبل الصلوة النوع بسبب المنسوب الى محل صدورها
قال بعض المحشين قوله تتنوع فعل مضارع معلوم مفرد مؤنث من باب التفعل وضميره
المستتر تحته هى راجع الى الصلوة اى ان الصلوة جنس تتنوع على ثلثة انواع اى نوع
يكون رحمة ونوع يكون استغفارا ونوع يكون دعاء يعنى ان الصلوة جنس تتنوع على ثلثة انواع
بالاضافة الى محلها فباضافتها الى الله تعالى فى صلى الله على محمد يراد بها الرحمة وباضافتها
الى الملائكة فى صلت الملائكة على محمد يراد بها الاستغفار وباضافتها الى غيرهما كالمؤمنين من الانس
والجن يراد بها الدعاء فالصلوة بمعنى التعظيم قدر مشترك فى المواضع الثلثة لكنه يضم
بمفهومها الذى هو التعظيم فى كل موضع مختص يناسب ذلك الموضع بسبب ذلك المختص الموضع الاخر
وذلك المختص بمنزلة الفصول المقومة للماهية الكلية وهى الصلوة ولذلك قال تنوع الاجناس
بالنصب مفعول مطلق نوعى لبيان نوع التنوع وفى انه فى اى نوع منه يعنى ان تنوعها من قبيل

من قبيل تنوع الاجناس بالفصول يعنى ان الجنس كما يصير انواعا مختلفة بضم الفصول
اليه كالحيوان المتنوع للانسان والفرس والحمار بضم الناطق والصاهل والناهق
كذلك الصلوة لكن فى جعل القدر المشترك فى الصلوة جنسا وما تحته انواعا خفاء
واى خفاء فالظاهر ان قوله تنوع الاجناس على حذف الكاف اى تنوعا كتنوع الاجناس
فليس تنوعها لهذه الاقسام الثلثة تنوع الاجناس للانواع حقيقة بل شبيه به
من حيث اندراج الاقسام الثلثة تحت الامر الكلى كاندراج الانواع تحت الجنس
لان فى جعل الصلوة جنسا وما تحتها انواعا يقتضى ان يكون القدر المشترك ذاتيا وان التميز
وان التميز بالفصول لا بالخواص وهو مما لا يكاد يسلم من شوب الشبهة فالاولى
الاعراض من امثال هذه المباحث لان اللغة لا تبنى على التدقيقات الفلسفية كذا
فى بعض الحواشى اقول قوله بالفصول اى بضم الفصول كما ان الحيوان مثلا يحصل له
نوع الانسان بضم الناطق الى مفهوم الحيوان ونوع الفرس بضم الصاهل اليه ونوع الحمار
بضم الناهق اليه وكما ان الكلمة يحصل لها نوع الفعل بضم الاقتران الى مفهومها
ونوع الاسم بضم عدم الاقتران اليه ونوع الحرف بضم عدم الاستقلال اليه كذلك الصلوة
هذا انما يصح اذا اريد بها التعظيم واما اذا اريد الدعاء فلا لكونه تعميم الشئ الى نفسه
والى غيره ولاستلزامه اثبات الدعاء له تعالى وهو مما لم يقل به احد فعلى هذا قوله
الآتى ودعاؤه تعالى ذاته العلية مغفرته واحسانه مع احتياجه الى اثبات ورود الدعاء
بمعنى المغفرة وهو التزام سوء ادب بلا داع ثمة اى لاجل هذا التنوع قال بعض المحشين
قوله ثمة اى ثمة اجل التنوع للانواع الثلثة انتهى وقال الآخر قوله ثمة اى من اجل تنوعها
بالاضافة الى محلها على ثلثة انواع الى اه لا لكونها مشتركا لفظيا فيها انتهى قال بعض الافاضل
الفاء جوابية لشرط مقدر اى اذا كان الامر كذلك ومن حرف جر للتعليل متعلق بقوله
قيل قدم عليه للحصر والضمير مجرور متصل مبنى على الضم محله القريب مجرور به ومحله البعيد
منصوب مفعول له لمتعلقه وعائد الى تنوع الصلوة هذا عند المصنف خلافا للجمهور
فانه عندهم مفعول به غير صريح لذكر حرف الجر الصلوة من الله الرحمة اراد بها الانعام والاحسان
يعنى الصلوة من الله الرحمة والرحمة من الله الانعام والاحسان بالغلاء كلمته وابقاء شريعته
وترك العقوبة عمن يستحقها من امته فلا يتوهم ان الرحمة فى اللغة رقة القلب وميلان النفس
وهى غير متصورة فى حقه تعالى لانه وان كان مجازا فى الاصل شاع وكثر استعماله فى الانعام
والاحسان فصار كالحقيقة كذا قاله مفتى زاده فى حاشيته على الكتيبة قال سيد على زاده
اعلم ان الرحمة العطف ورقة القلب وهى كيفية نفسانية تستحيل فى حقه تعالى فتحمل على نهايتها

ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء يعني إن انضم الى التعظيم انه من الله
يكون رحمة وان انضم اليه انه من الملائكة يكون استغفاراً وان انضم اليه انه من المؤمنين
يكون دعاء ثم اى بعد كونه فى اللغة على احد هذين المعنيين وثم للترتيب مع التراخي
وهو مختص بعطف المفرد على المفرد دون الجملة على الجملة صرح به امام المرزوقي وقد يجعل
تغايرا لبحثين والكلامين بمنزلة التراخي فى الزمان فيستعمل لفظ ثم ذكره فى حاشية الضوء
قال بعض الافاضل ثم للتراخي فى الزمان ويستعار للتراخي فى الرتبة فيكون ما بعده
اعلى رتبة مما قبله او ادنى ولايخفى انه ما بعده ادنى رتبة مما قبله فكلمة ثم هنا لهذه النكتة
الجليلة انتهى وذلك لان ما بعده غير مراد بل المراد ما قبله كما قال الشارح فيما بعد والمراد
هنا المعنى اللغوي الخ واعلم ان معنى كلمة ثم هو التراخي الزماني الجزئي على تقدير ان يكون
وضع الحرف على ازاء الجزئيات المخصوصة بملاحظة مفهوماته الكلية على مذهب التحقيق
لكن ههنا مستعملة فى التراخي الرتبي الجزئي بطريق الاستعارة التبعية لان المعنى الحقيقي
غير ممكن هنا فان ما بعدها يصح ذكره قبل ما قبلها زمانا تقرير الاستعارة هكذا شبه
التراخي الرتبي المطلق بالتراخي الزماني المطلق فى التراخي المطلق او فى التفاوت ثم استعير
التراخي الزماني المطلق فى التراخي الرتبي المطلق فصارت تلك الاستعارة اصلية
وبتبعية هذه الاستعارة شبه التراخي الرتبي الجزئي بالتراخي الزماني الجزئي فى التراخي الجزئي
او فى التفاوت ثم استعير لفظ ثم فى التراخي الرتبي الجزئي فصارت تلك الاستعارة تبعية
فى عرف اهل الشرع من احد هذين المعنيين اى اما من الدعاء او من التعظيم الى العبادة
المخصوصة وهي الاركان المعلومة والافعال المخصوصة المركبة من القيام والقراءة والركوع
والسجود والقعدة الاخيرة وهذه الافعال ركن وتكبيرة الافتتاح شرط والكل فرض لان الفرض
اعم من الركن والشرط كذا افهم من الملتقى وشراحه وفى حلية الناجي على الحلبي الاركان جمع ركن
بضم الراء وسكون الكاف من باب دخل او علم وهو فى اللغة الجانب الاقوى يقال فلان ياوى
الى ركن شديد وفى الاصطلاح الجزء الذاتي الذى تركب الماهية منه ومن غيره كالقيام والقراءة
والركوع والسجود وهو داخل فى الفرض لتضمنها اى لتضمن تلك العبادة وهو تضمن الكل للجزء
بالنسبة الى الدعاء وتضمن الملزوم للازم باعتبار التعظيم اياه اى احد المعنيين فكانت
الصلوة فى تلك الصلوة حقيقة شرعية والمراد اى من الصلوة هنا اى فى مقام التصلية
او فى ديباجة المصنف قوله والمراد مبتدأ وخبره قوله المعنى اللغوي الذى هو التعظيم
المتنوع صفة المعنى اللغوي على ثلثة انواع اى نوع يكون رحمة ونوع يكون استغفاراً ونوع
يكون دعاء وكلمة المراد مع اداة التفسير كاعني وهنا باعث عام وهو ابهام الصلوة وفائدة عامة وهي
رفع الابهام وباعث خاص وهو ورود السؤال المخصوص بحسب المقام بان يقال
ان المتبادر من الصلوة المعنى العرفي فلا تكون دعاء وتعظيما على النبي عليه السلام

[illegible]

على النبي عليه السلام فينافى مقام الدعاء والتعظيم عليه وفائدة خاصة وهي
رفع السؤال المخصوص بان يجاب ان المراد ليس المعنى العرفي بل المعنى اللغوي
ومصحح التعبير الوجود فى اللغة ومرجحه مقام الدعاء والتعظيم على النبي عليه السلام
بقرينة قوله على محمد قال بعض الافاضل قوله والمراد هنا الخ دفع لما يرد على متبادر
العبارة من ان الصلوة بمعنى العرفي فى حقه عم غير متصور لان الصلوة بمعنى العرفي
العبادة المخصوصة وهي غير متصور فى حقه عم وحاصل المراد تحرير وبيان المقصود
بانه محمول على المعنى اللغوي ولامها اى ولام الصلوة وهي الداخلة عليها للتعريف
كلام الحمد اى مثل اللام الداخلة على لفظ الحمد فى تحمل الجنسية اشارة وبيان
لوجه الشبه ولايخفى ان جنس الصلوة او كل فرد منها ليس مقصورة على نبينا
صلى الله عليه وسلم لابحسب الحقيقة ولابحسب الادعاء لا من حيث صدورها
منه تعالى ولا من الملائكة ولا من امته عم لان كلا يعظم غيره عم فلايكون كل صلوة
عليه عم لابطريق الاخبار ولابطريق الانشاء فالوجه ان يفيد الجنسية من حيث وجوده
فى ضمن بعض الافراد كما افاد بعض المتأخرين من مدققي علمائنا كذا قاله صوجوى على الهوادي
قال صاحب فتح الاسرار اللام للعهد الذهني اى فرد من افراد الصلوة كائن على محمد ولاماغ
لجعله للعهد الخارجي لعدم الفرد المعهود ولالجعله للجنس من حيث هو هو المستلزم
لكون جميع الافراد له ولا لجعله للاستغراق الذى معناه كل فرد من افراد مدلوله لانه
ليس كل فرد من افراد الصلوة على نبينا محمد عم لا حقيقة ولا ادعاء اما حقيقة فظاهر
واما ادعاء فلانه اما بتنزيل غيرها من الصلوة على غيره من الانبياء والملائكة وغيرهم
منزلة العدم وفساده ظاهر واما بان يراد افرادها المتبادرة بحسب التفاهم فى العرف
وليس لها افراد متفاهمة حتى تكون مرادة بها انتهى فعلى هذا فى قوله الآتي الذى هو
ومراده القصر الادعائي او الاستغراق العرفي تأمل او الاستغراق وهو مربوط لوجه الشبه
اى او فى تحمل الاستغراق الاولى اما الجنس بلا ياء او الاستغراقية بالياء ليكون احدهما مطابقا
للآخر يعني الانسب هو التطبيق بين الجنسية والاستغراق بلا ياء او بالياء وافادة التخصيص
هو ايضا مربوط لوجه الشبه وعطف على قوله تحمل الجنسية لا على الجنسية كما فى الاستغراق
وتقدير العبارة ولامها كلام الحمد فى افادة التخصيص اى فى افادة تخصيص المسند اليه
بالمسند يعني واى معنى اعتبر من الجنسية او الاستغراق فيفيد تعريف المسند اليه لتخصيصه
بالمسند فيكون جميع افراده متصفا بالمسند اما فى الاستغراق فظاهر واما فى الجنسية
فلان المسند اليه هو الماهية فى نفسها لا فى نفس الفرد فيكون المسند لازم الماهية فلايوجد

فرد من الصلوة بدون الاتصاف بالكينونة على محمد ذكره ان ذكر كون اللام في لفظ الصلوة
كلام الحمد في التحمل وفي افادة التخصيص المذكور والضمير المنصوب مفعول ذكر قدم للحصر
وقوله مولانا مرفوع تقديراً فاعل ذكر نور الدين عطف بيان لمولانا صاحب الهواوي
صفة لنور الدين وقوله ومراده بقياسه لام الصلوة على لام الحمد في تحمل الجنسية او الاستغراق
وفي افادة التخصيص المذكور اشارة الى تحرير مراد مولانا المذكور من القصر المستفاد
من التخصيص المذكور ومن الاستغراق فان هذا القياس فاسد لانه يقتضي ان يكون جنس الصلوة
او جميعها مقصوراً على نبينا عم مع حصولها لغيره من الانبياء عليهم الصلوة وقيل هذا جواب
لسؤال مقدر كانه قيل لا نسلم ان لام التعريف في الصلوة كلام الحمد في التحمل وفي افادة التخصيص
لان هذا يستلزم ان يكون جنس الصلوة او جميعها مقصوراً عليه والحال انها جارية على غيره عم
وقال الشارح في الجواب ومراده الخ وقال بعض الافاضل هذا جواب عن سؤال مقدر كانه قيل
ان المتبادر بهذا القياس من القصر والاستغراق هو القصر الحقيقي والاستغراق الحقيقي
فهو يقتضي ان يكون جنس الصلوة او جميعها مقصوراً على نبينا عم وهو يقتضي عدم وقوع الصلوة
على سائر الانبياء عليهم السلام واجاب بقوله ومراده الخ وقال امام الايوب وقوله ومراده
اشارة الى تأويل كلام المولانا فان قياس مادة الصلوة على مادة الحمد في افادة التخصيص غير ظاهر
مع بقاء الاستغراق على الحقيقة وبقاء القصر عليها فاراد الشارح ان يوجه مراده فقال فمراد المولانا
المذكور من قوله ولام الصلوة كلام الحمد في تحمل الجنسية او الاستغراق وفي افادة التخصيص وههنا
باعث عام وهو ابهام مطلق القصر وابهام مطلق الاستغراق وباعث خاص وهو ورود السؤال
المخصوص وفائدة خاصة وهي رفع السؤال المخصوص ومصحح التفسير اطلاقهما ومرجحه خصوص
اللف والمذكور وقيل عدم صحة ارادة القصر الحقيقي مع ارادة الاستغراق الحقيقي ههنا
كما صح في فقرة الحمد وقوله والله اعلم منا بمراده جملة اعتراضية معترضة بين المبتدأ الذي
هو قوله ومراده وبين الخبر الذي هو قوله القصر الادعائي ففائدة هذه الجملة بيان لعدم جزمه
بمراد المولانا المذكور فلذا احال بعلم الله تعالى اي لعل مراد المولانا المذكور من القصر المستفاد
من التخصيص المذكور القصر الادعائي وهو ان يراد بالقصر مبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور
فان قيل يلزم سوء الادب لاحتياجه الى تنزيل بعض الصلوة على سائر الانبياء ههنا او الى تنزيل
سائرهم منزلة العدم فيقال للقصر الادعائي طريقان احدهما اعتبار التنزيل منزلة العدم وثانيهما
اعتبار الترقي الى الكمال في المقصور او في المقصور عليه فالاعتبار ههنا الى الثاني لا الى الاول
حتى يلزم سوء الادب قال بعض المحشين قوله القصر الادعائي المراد بالقصر هنا المعنى المستفاد
من تخصيص المسند اليه بالمسند كما تقدم تقريره ومعنى كونه ادعائيا انه تنزل ما ليس حاصلا له
صلى الله عليه وسلم من افراد الصلوة منزلة العدم فكأن تلك الافراد لم يتحقق فيها الجنس حتى
يبطل الاختصاص بخروجها عنه انتهى وقال الآخر قوله القصر الادعائي بان يدعي ان الصلوة
التي على نبينا عليه السلام ترقت في الكمال الى حد صار معه جنس الصلوة وجميع افرادها
من

من غير ملاحظة ان غيرها من الصلوة كأنها معدوم فلا يرد ما قيل ولا مساغ لجعله للجنس
من حيث هو المستلزم لكون جميع الافراد له ولا لجعله للاستغراق الذي هو معناه
كل فرد من افراد مدلوله لانه ليس كل فرد من افراد الصلوة على نبينا محمد عليه السلام لا حقيقة
ولا ادعاء اما حقيقة فظ واما ادعاء فلانه اما بتنزيل غيرها من الصلوة على غيره عم
من الانبياء والملائكة وغيرهم منزلة العدم وفساده ظاهر واما بان يراد افرادها
المتبادرة بحسب التفاهم في العرف وليس لها افراد متفاهمة حتى تكون مرادة بها انتهى
وما جعله طريقا ثانيا للقصر الادعائي فليس منه بل له طريقان احدهما ما ذكرناه والآخر
ما ذكره اولاً وفساده لا يستلزم فساد ما ذكرناه انتهى كلامه وقال امام الايوب
وهو ان يقصد بالقصر مبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور اذا قال ليس في الدار الا زيد
مع وجود غيره فيها ومراده بقياسه لام الصلوة على لام الحمد في تحمل الجنسية او الاستغراق
مع افادة التخصيص انتهى او هو قصر يقصد به المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور
نحو ما في الدار الا زيد وان حصل في الدار غير زيد من الانسان لكن حصول غيره غير معتد به
عند المتكلم فادعى ان الحصول في الدار مقصور على زيد فكان قصراً ادعائيا وكذا الصلوة
ههنا فان الصلوة وان كان حصولها مقصوراً على نبينا محمد عم لكن حصولها لغيره عليه السلام
نزل منزلة العدم فادعى المصنف ان حصول الصلوة مقصور على نبينا محمد عم فكان القصر المستفاد
من لام الصلوة من قبيل القصر الادعائي او هو ان يقصد بالمذكور المبالغة لعدم الاعتداد
بغير المذكور نحو ما في الدار الا زيد يقصد به ان جميع من في الدار ممن عدا زيداً في حكم العدم يعني
يجعل غير المذكور بمنزلة العدم فيكون قصراً ادعائيا وكذا قوله الصلوة على محمد يقصد به ان جميع
الصلوة ممن عدا الصلوة على محمد في حكم العدم فيكون قصراً ادعائيا كذا فهم من المختصر او الاستغراق
العرفي اي او يراد بالاستغراق الاستغراق العرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف
نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده لا كل صاغة في البلد او في غيره والا فارادة القصر الحقيقي مع ارادة
الاستغراق الحقيقي لا يصح ههنا كما صح في فقرة الحمد كما في حاشية امام الايوب المتمم للمحرم من حواشي
الجامي اقول قوله او الاستغراق العرفي اي او مراده من الاستغراق المذكور الاستغراق العرفي
وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم اهل العرف عند تكلم اللفظ نحو جمع الامير
الصاغة اي صاغة بلده او اطراف مملكته لانه الذي فهمه اهل العرف لا صاغة الدنيا فالمعنى
ههنا كل صلوة تصل لنبينا محمد عليه السلام نازل ووارد عليه عم او المعنى الصلوة التي يختص
نزولها وورودها بنبينا محمد عليه السلام نازل ووارد عليه عم مثل الصلوة في قوله تعالى ان الله
وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما نازلة وواردة على نبينا
محمد عليه السلام قال بعض المحشين وهو ان يراد كل فرد متبادر عند العرف لا كل فرد مطلقا
نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة مملكته الذي هو المفهوم عرفا لا كل صاغة الدنيا فالمعنى ههنا
كل صلوة في الدنيا نازل ووارد على نبينا محمد عليه السلام لا كل صلوة في الدنيا والآخرة انتهى وقال
الآخر فالمعنى ههنا كل صلوة التي وردت بخاطرنا مثلا نازل ووارد على نبينا محمد عليه الصلوة والسلام

وليس المراد كل صلوة في الدنيا والآخرة بحيث لا يخرج منه فرد فقط فلم يلزم عدم وقوع الصلوة
على سائر الانبياء انتهى وفي المطلوب شرح المقصود والمراد من الصلوة ههنا طلب التعظيم
لجانب حضرت رسول الله في الدارين اي في الدنيا والآخرة انتهى قال صاحب منافع الاخيار
قوله او الاستغراق العرفي هذا مجرد احتمال لان ارادة كل ما يطلق عليه اللفظ بحسب تفاهم العرف
ولا عرف ههنا انتهى قال بعض الافاضل قوله او الاستغراق العرفي وهو استيعاب الافراد المتبادرة
بحسب تفاهم اهل العرف قلت او كثرت نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده لا كل صاغة في البلد
او في غيره فالمعنى ههنا افراد الصلوة التي تصل لمحمد عم نازلة وواردة على محمد عم انتهى قال صاحب
الهدادي والاستغراق ضربان حقيقي وهو استيعاب جميع افراد المسمى بلا شذوذ فرد واحد نحو قوله تعالى
عالم الغيب والشهادة فان جميع افراد الغيب والشهادة معلومة لله تعالى بلا شذوذ (اي بلا خروج) فرد منها
وعرفي وهو استيعاب الافراد المتبادرة بحسب تفاهم العرف قلت او كثرت نحو قول من ابدع
انجوبته كما ابدعنها اجتمع الناس على اي على من كان قريبا من هذا النادي (اي المجلس) والعرفي في التحقيق
نوع من العهد الذهني انتهى قال بعض المحشين المصري قوله او الاستغراق العرفي اي على تقدير جعل
اللام للاستغراق اي ان مدخول اللام ليس كل الافراد حتى يكون الاستغراق حقيقيا ينتقض بان هناك
افرادا من الصلوة واصلة لغيره صلى الله عليه وسلم من الانبياء والرسل وغيرهم بطريق التبعية لهم بل الافراد
التي تصل له صلى الله عليه وسلم كما في جمع الامير الصاغة اي صاغة اهل مملكته ثم ظاهر كلامه انه
على تقدير الاستغراق ليس هناك قصر وليس كذلك بل على تقدير الاستغراق يكون المسند اليه مقصورا
على المسند كما اعترف به هو سابقا حيث قال وايا ما كان فتعريف المسند اليه لتخصيصه بالمسند وقد يقال
ان كل واحد من القصر والاستغراق لازم للآخر فمتى تحقق احدهما تحقق الآخر معه فقوله ومراده
القصر الادعائي راجع لاحتمال الجنسية وتعرض لذكره لكونه اظهر فيها وقوله او الاستغراق العرفي
راجع لاحتمال الاستغراقية وهو اظهر فيها من القصر وان تلازما فيهما اذ جنس الصلوة
تعليل لاراد المستفاد من قوله ومراده القصر الادعائي او الاستغراق العرفي اي وانما اراد
المعنيان المذكوران من القصر المستفاد من التخصيص المذكور القصر الادعائي ومن الاستغراق المذكور
الاستغراق العرفي اذ جنس الصلوة على تقدير الحمل على الجنس او جميعها اي او جميع الصلوة على تقدير الحمل
على الاستغراق بمعنى الكل المجموعي وليس كذلك وكأنه اومى به الى ان مجموعها غير مختص
بنبينا عليه السلام قيل ان لام الاستغراق ان كانت داخلة على المفرد والتثنية يكون بمعنى كل
الافراد وان كانت داخلة على الجمع يكون غالبا بمعنى كل المجموعي وقد يكون بمعنى كل الافرادي قال
مفتي زاده في حاشيته على استعارة العصام والاستغراق قد يكون على سبيل الانفراد وهو مفهوم
لفظ كل وقد يكون على سبيل الاجتماع وهو مفهوم لفظ جميع انتهى قال بعض الافاضل قوله اذ جنس
الصلوة او جميعها يعني ارادة القصر الادعائي مع ارادة الاستغراق العرفي واجب ههنا وارادة
القصر او الاستغراق الحقيقيين معا ممتنع ههنا او كون مراده من القصر او الاستغراق
القصر الادعائي او الاستغراق العرفي واجب وثابت ههنا او كون القصر الادعائي
والاستغراق العرفي مراده واجب ههنا اذ جنس الصلوة او جميعها انتهى

او جميعها انتهى قال بعض المحشين قوله اذ جنس الصلوة تعليل للقصر الادعائي وقوله
او جميعها تعليل للاستغراق العرفي على ترتيب اللف فجنس الصلوة على تقدير ان تجعل
اللام جنسية او جميعها على تقدير جعلها استغراقية غير مختص حقيقة بنبينا صلى الله
عليه وسلم بل تحصل في غيره عليه السلام قال امام ايوب الانصاري بل توجد
في غيره من الانبياء عليهم السلام فوجب ان يراد جنس الصلوة او جميعها المختص به
صلى الله عليه وسلم بادعاء ان غيرها من الصلوة بمنزلة العدم للخاصة التي خص بها
عليه السلام باخبار الله تعالى ان يصلي عليه وملائكته وبامره للمؤمنين او يراد به جنس الصلوة
او جميعها التي يختص نزولها وورودها بنبينا عليه الصلوة والسلام مثل الصلوة المذكورة
في الآية ولذا متعلق بقوله قال في الامعان قدم للحصر اي ولكون ارادة القصر الادعائي
مع ارادة الاستغراق العرفي واجبا ههنا قال المصنف في امعان الانظار قال امام
ايوب الانصاري عليه رحمة الرباني وهذا بيان لقرينة ارادته ذلك اي ولكون ارادة الاستغراق
او القصر الحقيقيين معا ممتنعين ههنا قال المصنف في الامعان وقال بعض الحواشي
اي ولكون جنس الصلوة او جميعها غير مختص بنبينا عم حقيقة بل ادعاء او لاجل عدم
اختصاص جنس الصلوة او جميعها بنبينا عم في الواقع والحقيقة بل بحسب الادعاء
قال المصنف في الكتاب المسمى بامعان الانظار انتهى قال بعض المحشين المصري
قوله ولذا اي لاجل ما ذكر من ان القصر ادعائي او القصر عرفي وهو علة لقوله
قال في الامعان وهو معلول له قدم العلة على المعلول اهتماما لامها اي لام الصلوة
للجنس والحقيقة باعتبار وجوده اي الجنس في ضمن بعض الافراد اي لا باعتبار وجوده
في ضمن الكل كما في فقرة الحمد ولام الافراد عوض عن المضاف اليه المحذوف اي افراد الجنس
كما كان لام الاسماء في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء عوضا عن المضاف اليه المحذوف
اي اسماء المسميات والظاهر اي والراجح اي مراده اي المص من قوله في الامعان
يعني من قوله ولامها للجنس باعتبار وجوده في ضمن بعض الافراد انه اي ان اللام في الصلوة
للعهد الذهني فان تعبير لام الجنس بانه باعتبار وجوده في ضمن بعض الافراد شايع
في تعبير العهد الذهني قال المص في الامعان ايضا واعتباره من حيث وجوده في ضمن
بعض الافراد من غير تعيين يسمى لام العهد الذهني وقد يسمى لام الجنس ايضا نظرا
الى المعنى الموضوع له بحسب الحقيقة وقال الخادمي في شرح البسملة وجعل بعضهم
العهد الذهني قسما من الجنس انتهى واشار البيضاوي في بيان معنى الجنس في بحث الحمد
الى كون الجنس راجعا الى العهد الذهني كما عليه المحققون فتدبر قوله والظاهر
اي مراده انه للعهد الذهني في يحتمل ان يكون ذلك البعض اي بعض الافراد فردا او اكثر

لكن يحمل على الاكثر بمعونة المقام كذا قاله الشارح في حاشية الامتحان واقول قال المصنف
في الامتحان لا عهد ولا اشارة في العهد الذهني فلا يكون من اقسام الحاضر في الذهن
فيكون مجازا فلا يصار اليه ما امكن فيه الحقيقة ولان المقام مقام الثناء فلا يناسبه
اثبات فرد غير معين لنبينا عليه السلام في ذكره في الامتحان يناسب الاستغراق
العرفي لا للعهد الذهني وما نقله في الحاشية هنا وهو قال مولانا المزبور والاستغراق
العرفي نوع من العهد الذهني مخالف لما نقل من المص في الامتحان ولما ذكره الشريف
من ان في الاستغراق مطلق اشارة الى الحاضر في الذهن ويحمل على غير الظاهر ان يكون
مراده اي مراد المص بهذا القول يعني بقوله ولامها للجنس باعتبار وجوده في ضمن بعض
الافراد او مراد المصنف من قوله ولامها للجنس باعتبار وجوده في ضمن بعض الافراد
قوله ومراده بالنصب خبر كون وقوله ما اراده اسمه قدم الخبر على اسمه لان خبر افعال الناقصة
اذا كان معرفة يجوز تقديمه على اسمه والضمير البارز في اراده مبني على الضم منصوب محلا مفعول اراد
راجع اليها وقوله مولانا المزبور فاعله قدم المفعول للحصر والمراد من مولانا المزبور
صاحب الهوادي اي التوجيه الذي اراده مولانا المزبور من التخصيص المذكور
ومن الاستغراق وهو حمل القصر المستفاد من التخصيص المذكور على القصر الادعائي
او حمل الاستغراق على العرفي قال مولانا امام ايوب الانصاري عليه رحمة الرباني
قوله ما اراده مولانا المزبور اي التوجيه الذي اراده مولانا المزبور من قوله
ولام الصلوة كلام الحمد وهو حمل القصر على الادعائي او حمل الاستغراق على العرفي
وهذا بقرينة ما نقل عن مولانا المزبور حيث قال والاستغراق العرفي في التحقيق
نوع من العهد الذهني انتهى وقال بعض المحشين قوله ما اراده مولانا المزبور
حيث قال مولانا المزبور والاستغراق العرفي في التحقيق نوع من العهد الذهني
انتهى وقال بعض الاخر قوله ما اراده مولانا المزبور وهو صاحب الهوادي
المزبور من الزبر بفتح الزاء بمعنى الكتاب والتحرير اي المحرر اسمه سابقا والذي اراده
مولانا المزبور من احتمال الجنسية والاستغراق وهو حمل القصر على الادعائي او حمل الاستغراق
احتمال الجنسية احتمال الاستغراقية
على العرفي والاول للاول والثاني للثاني انتهى فالمعنى اي اذا كان لامها كلام الحمد
استغراق عرفي قصر الادعائي
في تحمل الجنسية او الاستغراق فحاصل معنى قوله والصلوة على محمد اذا اريد باللام الجنس
او جميعه اي جميع الدعاء اذا اريد بها الاستغراق لو قيل او كله لكان اولى او جنس التعظيم
او جميعه اي جميع التعظيم فالاحتمال الاول مبني على ارادة الدعاء من الصلوة وهذا

وهذا الاحتمال مبني على ارادة التعظيم منها قال بعض المحشين قوله فالمعنى لجنس الدعاء
الخ تفريع على قوله ولامها كلام الحمد فتقدير جنس على تقدير جعل اللام جنسية
وجميع على تقدير جعلها استغراقية وقوله او جنس التعظيم جار على الاحتمالين ايضا
وتقدير الدعاء على احتمال ان يراد من الصلوة المعنى الاول والتعظيم على تقدير
ان يراد المعنى الثاني انتهى قال امام ايوب الانصاري عليه رحمة الرباني قوله فالمعنى
اي وحاصل معنى قوله والصلوة على محمد جنس الدعاء او جميعه على تقدير كونها
بمعنى الدعاء مع اعتبار الاستغراق العرفي او القصر الادعائي او جنس التعظيم او جميعه
على تقدير كونها بمعنى التعظيم مع اعتبارهما وارد او نازل اشارة الى ان الخبر
محذوف وقوله على محمد متعلق به فعلى هذا لا يلزم حرمان غيره من الصلوة لان ما ينزل
عليه عم ينزل الى غيره عم لانه عليه السلام رحمة للعالمين ولا يحتاج الى تاويل كلام المولانا
والظرف لغو على مذهب المص قال بعض شارحيه ثم على في قوله على محمد في الاصل صلة
للفظ الصلوة مستدعية للنزول قال الله تعالى صلوا عليه وجعل خبرا لافادة الدوام
وفصل الصلوة عن المصادر قياس على ما افاده الشيخ الرضي نحو المرور بزيد والبعد عنه
وغير ذلك فحينئذ يقدر المتعلق من الافعال العامة اي الصلوة كائنة على محمد والمرور كائن
بزيد ولا حاجة الى تقدير نازل وفي المطلوب الجار مع المجرور متعلق بالصلوة لايقال
الاولى ان يقول واردة او نازلة ليوجد المطابقة بين المبتدأ والخبر وههنا لا توجد
لانا نقول يستوي فيه تانيث المصدر وتذكيره فيوجد المطابقة بينهما ههنا واصل الصلوة
صلوة بفتح الواو على وزن غلبة ثم قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فان قلت لم لم يكتب
بالالف قلت لئلا يلتبس بالجمع لان جمع صلاة كقراءة وهو صلوة قلبت الفا فان قلت
لم لم يعكس لان الجمع ثقيل والالف خفيف والواو ثقيل فاعطي الاول للاول والثاني للثاني
تعادلا بينهما قال صاحب مفاتيح الاحياء قوله وارد او نازل على محمد هذا تصوير المعنى
المقصود لا تقدير في العبارة والا فلا حاجة الى تقدير الخاص لان الظرف في الاصل
متعلق بالصلوة ثم قطع عنها وجعل خبرا لها بجعله ظرفا مستقرا لافادة الدوام
لان قطع صلة المصادر وجعلها خبرا لها بالطريق المذكور شايع لافادته واما تصوير المعنى
بالنزول فلان ظهور آثار رحمة الله تعالى من السموات فيكون كون الصلوة على محمد
عليه السلام بالنزول ولكن ذكر الورود يشعر بالتقدير لانعدام وجه التصوير
فيه قوله ودعاؤه تعالى ذاته العلية الخ اي ودعاء الله تعالى لمحمد عم من طرف ذاته العلية
قيل هذا جواب عن سؤال مشهور وهو اذا كانت الصلوة بمعنى الدعاء والدعاء بمعنى الطلب
فكيف يتصور طلب الدعاء من الله تعالى له عم وحاصل الجواب ان المراد بدعائه تعالى او بطلب الدعاء

منه تعالى غاية وهو المغفرة والاحسان قال مفتي زاده ولا يتصور طلب الدعاء من الله
تعالى له عليه السلام ولذلك يحمل على غاية وهو الرحمة والاحسان انتهى ومنشأ
هذا السؤال قوله الصلوة في اللغة الدعاء ومنشأ هذا الجواب قوله الصلوة
من الله الرحمة تدبر قال صاحب منافع الاخيار قوله ودعاؤه تعالى ذاته العلية
الخ يعني ان المغفرة والاحسان من افراد الدعاء واطلاقه عليها حقيقة وفيه نظر
لان الدعاء الطلب على طريق التذلل وهو محال في حقه تعالى والمغفرة والاحسان
لدخولها تحت التكوين من صفاته تعالى والدعاء من العباد سبب تعلقها فيكون اطلاقه
والاطلاق لفظ الصلوة بمعنى الدعاء مجازان مرسلان بعلاقة السببية بالنظر الى العباد
واما طلب الملائكة والمؤمنين فمن افراده فيكون اطلاقه واطلاق لفظ الصلوة عليه
حقيقة فلا يكون لفظ الصلوة مشتركا بين انواع الثلثة اصلا فضلا عن المعنوي
انتهى قال مولانا امام ايوب الانصاري عليه رحمة الرباني قوله ودعاؤه تعالى مبتدأ
ومضاف الى فاعله وقوله ذاته العلية مفعوله اي اذا كانت الصلوة بمعنى الدعاء والدعاء
بمعنى الطلب يلزم ان يكون معنى الصلوة منه تعالى طلبه من ذاته العلية فيلزم ان يكون تعالى
طالبا ومطلوبا منه وهو محال فوجب ان يقول ان المراد بدعائه تعالى ذاته العلية
مغفرته تعالى خبر المبتدأ اي مغفرة الله تعالى له اي لمحمد عليه السلام فانه قال في حقه عليه السلام
ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر بمعنى انه ليس لك ذنب ولو فرض فهو مغفور
كذا في بعض التفاسير واحسانه تعالى اي احسان الله تعالى اليه اي الى محمد عليه السلام
بنحو قوله تعالى وكان فضل الله عليك عظيما بمعنى يصلي عليه يدعو من طرف ذاته العلية
بايصال المغفرة اليه عليه السلام والاحسان اليه عليه السلام في الدنيا باعلاء ذكره
واظهار دعوته وابقاء شريعته وفي الاخرة بتشفيعه في امته وتضعيف اجره ومثوبته
وبغير ذلك قيل في الدنيا باعلاء كلمته وابقاء شريعته وفي الاخرة بترك العقوبة ممن يستحقها
من امته عمم وكذا المشار اليه دعاؤه تعالى والكاف للتشبيه والواو للاستيناف
ومجموع الجار والمجرور خبر مقدم وتعظيمه تعالى مبتدأ مؤخر قدم ليعلم انشاء التشبيه
من اول الامر او ليعلم من اول وهلة ان الكلام تشبيهي او ليعلم في بادي النظر او
في اول الرأي ان تعظيمه تعالى مثل دعائه تعالى في كون المراد به مغفرته له عليه السلام
واحسانه اليه عليه السلام فتعظيمه تعالى ذاته العلية مغفرته تعالى له عليه السلام واحسانه
تعالى اليه عليه السلام بمعنى يصلي عليه يعظم من طرف ذاته العلية بايصال المغفرة اليه
عليه السلام والاحسان اليه عليه السلام في الدنيا باعلاء ذكره واظهار دعوته وابقاء شريعته
وفي الاخرة بتشفيعه في امته وتضعيف اجره ومثوبته وبغير ذلك كذا قال دده افندي قال

قال امام ايوب الانصاري عليه رحمة الرباني قوله وكذا تعظيمه اي وكذا المراد
بتعظيمه تعالى على تقدير كون الصلوة بمعنى التعظيم فان التعظيم يتصور من الادنى
للاعلى وايضا محال فيحمل على ان المراد به غايته وهو اعتناؤه تعالى بشأنه عليه السلام
والامر لغيره بالتعظيم له انتهى والمقصود من هذا التشبيه الجمع بين الشيئين
في امر من غير قصد الى الحاق الناقص بالكامل فيجوز في مثله التعاكس كما يظهر لك
من تتبع كلامهم قوله ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم اي تعظيم الملائكة
والمؤمنين مبتدأ وخبره قوله طلب المغفرة والاحسان منه تعالى اي من الله تعالى
اليه اي الى محمد عليه السلام فيكون كل من الدعاء والتعظيم من الفريقين
على حقيقتهما قال بعض الافاضل قوله ودعاء الملائكة والمؤمنين مضاف الى فاعله
وناظر الى المعنى الاول وقوله وتعظيمهم ناظر الى المعنى الثاني لو قيل وتعظيمهما لكان
اولى قوله طلب المغفرة الخ لان الدعاء بمعنى الطلب والطلب مصدر مضاف الى المفعول
وفاعله محذوف اي طلب الملائكة والمؤمنين المغفرة الخ قوله عليه اي كائن على محمد
خبر مقدم وقوله السلام مبتدأ مؤخر قوله وبما ذكرنا ظهر الخ جواب سؤال مقدر وهو
اذا كانت الصلوة اللغوية تتنوع بالاضافة الى محلها يلزم عموم المشترك وارادة كل منها
من لفظ الصلوة في اطلاق واحد وهو غير جائز عند الحنفية وان جوزه الشافعي
وحاصل الجواب انها مشتركة معنوية فلا يلزم عموم المشترك وانما يلزم لو كانت مشتركة
لفظية او هو ان المشترك لا يراد به كل واحد من معانيه في اطلاق واحد فكيف يراد بها
كل من الرحمة والاستغفار والدعاء ههنا ولو اريد يلزم عموم المشترك وهو غير جائز
عندنا وحاصل الجواب انها مشتركة معنوية بين الانواع الثلثة فلا يلزم عموم المشترك
او هو انك اذا اردت بالصلوة اللغوية كل واحد من المعاني المذكورة كانت مشتركة
فاذا اردت باطلاق واحد من لفظ الصلوة يلزم عموم المشترك وارادة كل واحد من معانيه
في اطلاق واحد واستعمال واحد وذا لا يجوز عندنا وحاصل الجواب انها ليست بمشتركة
لفظية فلا يلزم ذلك او هو ان المشترك لا يراد به كل واحد من معانيه في اطلاق واحد فكيف
يراد بها كل واحد من الانواع الثلثة ههنا ولو اريد يلزم عموم المشترك وحاصل الجواب
انها مشتركة معنوية فلا يلزم ذلك او هو لما كانت الصلوة المسندة اليه تعالى بالرحمة
والى الملائكة بالاستغفار والى المؤمنين بالدعاء ورد ان يقال كيف يراد كل واحد من المعاني
المختلفة بلفظ واحد ولو اريد يلزم عموم المشترك وهو غير جائز عندنا اشار الى جوابه بقوله

ذلك او هو لما كان المراد من الصلوة المسندة اليه تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار
والى المؤمنين الدعاء ورد ان يقال كيف يراد كل واحد من المعاني المختلفة بلفظ واحد ولو اريد
لزم عموم المشترك وارادة كل واحد من المعاني المختلفة بلفظ واحد وهو غير جائز عندنا اشار
الى جوابه بقوله وبما ذكرنا ظهر الخ او هو لما استعمل الصلوة بمعنى اللغوى في كل واحد من هذه
الانواع الثلثة المختلفة ورد ان يقال كيف يراد كل واحد من الانواع الثلثة بلفظ الصلوة
ولو اريد يلزم عموم اللفظ المشترك اشار الى جوابه بقوله وبما ذكرنا ظهر الخ او هو لما استعمل
الصلوة في كل واحد من هذه الانواع الثلثة ورد ان يقال كيف يراد كل واحد منها في اطلاق
واحد واستعمال واحد ولو اريد يلزم عموم المشترك اشار الى جوابه بقوله وبما ذكرنا ظهر اه
او هو لما استعمل لفظ الصلوة في كل من هذه الانواع الثلثة لزم عموم اللفظ المشترك وارادة
كل واحد من معانيه في اطلاق واحد وهو لا يصح اشار الى جوابه بقوله وبما ذكرنا ظهر اه
او هو ان المشترك لا يستعمل في اكثر من معنى واحد على ان يكون مرادا كما بين في موضعه
فكيف يتناول الصلوة هذه المعاني في اطلاق واحد اشار الى جوابه بقوله وبما ذكرنا ظهر الخ
قال عبد الوهاب في شرحه على المولدية لا يصح ارادة كل واحد من معاني اللفظ المشترك
انتهى وعلم من هذا ان هذه الاسئلة بناء على توهم ان الصلوة مشتركة لفظية بين الانواع
الثلثة واعلم ان الشافعي لا يجوز ان يراد من المشترك جميع معانيه عند التجرد عن القرائن
ولا يحمل عنده على احدها الا بقرينة ومحل النزاع ارادة كل واحد من معانيه على ان يكون
مرادا ومناطا للحكم واما ارادة جميع معانيه فغير جائز اتفاقا وعند ابي حنيفة لا يستعمل
المشترك في اكثر من معنى واحد لانه اما ان يستعمل في المجموع بطريق الحقيقة او بطريق المجاز
والاول غير جائز لانه غير موضوع للمجموع باتفاق اهل اللغة وكذا الثاني اذ لا علاقة بين المجموع
وبين كل واحد من المعاني قال حسين كفوي في كلياته واللفظ المشترك بين المعاني قد يطلق على احدها
ولا نزاع في صحته وفي كونه بطريق الحقيقة وقد يطلق ويراد به احد المعاني لا على التعيين
بان يراد في اطلاق واحد وقد اشير في المفتاح بان ذلك حقيقة المشترك عند التجرد
عن القرائن وقد يطلق اطلاقا واحدا ويراد به كل واحد من معانيه بحيث يفيد ان كلا منها
مناط الحكم ومتعلق الاثبات والنفي وهذا هو محل النزاع وقد يطلق اطلاقا واحدا ويراد به
مجموع معانيه من حيث هو المجموع المركب منها بحيث لا يفيد ان كلا منها مناط الحكم والفرق
بينه وبين الثالث كالفرق بين الكل الافرادي والكل المجموعي حيث يصح كل الافراد يرفع
هذا الحجر ولا يصح كل فرد وهذا الرابع ليس محل النزاع في شيء اذ لا نزاع في امتناعه حقيقة
ولا في جوازه مجازا ان وجدت علاقة مصححة وقال بعض الكمل اللفظ المشترك اذا ذكر ان كان

ان كان القرينة على الارادة يراد منه ما هو القرينة له والا فيجوز ارادة المعاني جميعا بالاتفاق
بل يجوز ارادتها عند الشافعي بالانفراد والمختار عندنا انه لا يستعمل في اكثر من معنى واحد
لا في المفرد ولا في الجمع كالعيون لا حقيقة لانه يلزم اجتماع النقيضين ولا مجازا لانه
يلزم منه ايضا الجمع بين الحقيقة والمجاز واستعمال اللفظ في معنيين مجازيين وهو باطل
بالاتفاق حاصل ما قاله منلا خسرو انتهى واعلم انه اذا كان للفظ واحد معنيان حقيقيان
او احدهما حقيقي والاخر مجازي فصاعدا فلا يجوز استعماله في كل واحد من معنييه او معانيه
بان يتعلق النسبة بكل واحد لا بالمجموع من حيث هو مجموع عند ائمتنا الحنفية لكونه ترجيحا
بلا مرجح ولان الوضع لكل بالاستقلال يقتضي انفراد المعنى وعدم اجتماعه مع غيره فاضطروا
اذا اريد كل الى معنى عام وسموه بعموم المجاز لكون المعنى الاعم غير ما وضع له واما عند الشافعي
فيجوز استعماله في كل بل يجب الحمل عند التجرد عن القرائن ولا يحمل على احد خاصة الا بقرينة
وهذا معنى عموم المشترك كذا في حاشية قره ديه وي قال امام ايوب الانصاري عليه
رحمة الرباني قوله وبما ذكرنا متعلق بقوله ظهر قدم المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح
للحصر والقصر اي وبالكلام الذي ذكرناه ظهر وهو ان الصلوة التي بمعنى التعظيم تتنوع
بالاضافة الى محلها على ثلثة انواع تنوع الاجناس بالفصول اي من قبيل شمول الجنس
الى افراده فظهر منه انها اي الصلوة مشتركة معنوية بين الانواع الثلثة وهي الرحمة
والاستغفار والدعاء في الاشتراك المعنوي عبارة عن ان يكون اللفظ موضوعا بازاء معنى
واحد وذلك المعنى مشترك بين اشياء مختلفة كاسم الحيوان فانه موضوع بازاء المتحرك
بالارادة وذلك المعنى مشترك بين الانسان والفرس وغيرهما وكذا الصلوة ههنا
موضوع بازاء التعظيم وذلك المعنى مشترك بين الانواع الثلثة قال امام ايوب الانصاري
قوله انها مشتركة معنوية بين الانواع الثلثة كاشتراك الحيوان بين الانسان والفرس وغيرهما
من الافراد ويقال له الاشتراك المعنوي اي وكل من الانواع الثلثة افراد للصلوة ومشتركة
في كونها صلوة فتكون الصلوة باحد المعنيين التعظيم موضوعة لتلك الثلثة بالوضع العام انتهى
اقول قد عرفت ما فيه انفا على تقدير الارادة واما التعظيم انما يثبت اذا ثبت وروده في اللغة
بهذا المعنى وهو غير معلوم لنا الآن فاذا لم يثبت يكون ارادته مجازا وهو مع احتياجه الى القرينة
لا يصار اليه ما امكن الحقيقة فلم يثبت الاشتراك المعنوي فيلزم اذا اريد بها كل واحد منها
في اطلاق واحد اما عموم المشترك او الجمع بين الحقيقة والمجاز وهما لا يجوزان وقيل انها
حقيقة في الدعاء ومجاز في غيره ولعله انما نشأ من احتياجها الى القرينة الخارجية ولكن هذا

لا يقتضي كون غيره مجازاً فانه اذا اطلق لفظ على الخاص باعتبار عموم لا يجوز مجازاً
الا باعتبار خصوصه لا لفظية اي لا ان الصلوة مشتركة لفظية بين الثلثة فالاشتراك اللفظي
هو ان يكون اللفظ موضوعا بازاء كل من المعاني الداخلة تحته قصداً كاسم العين فانه موضوع
تارة للركبة وتارة للطليعة اي تطلع القوم من مكان عال وتارة لمنبع الماء وتارة للشمس
وتارة لغيرها والحاصل ان الاشتراك المعنوي يكفي فيه الوضع الواحد دون الاشتراك اللفظي
لانه يقتضي اوضاعا متعددة قال مفتي زاده في حاشيته على الحسينية الاشتراك على قسمين
اشتراك لفظي واشتراك معنوي الاول كون اللفظ موضوعا لمعنى متعدد بوضع متعدد كالعين
والثاني ان يكون قدراً مشتركا بين الافراد كالكلمة بالنسبة الى الاسم والفعل والحرف انتهى
نقل عن شرواني رحمه الله ان الاشتراك اللفظي ان يكون اللفظ الذي له معنيان او معان
موضوعا لكل منها بوضع واحد على حدة كالعين وايضا نقل عنه ان الاشتراك المعنوي
ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى واحد كلي تحته افراد كثيرة كالانسان انتهى قال المحقق
والمدقق كلنبوي في الخيالي واللفظ المشترك ما كان الوضع والمعنى متعددا
وكان تعدد الوضع والمعنى في اصطلاح واحد قيل اللفظ المشترك يجب فيه ان يكون
الوضع متعددا كالعين لان وضعه للباصرة غير وضعه للذهب واما المعنى المشترك لا بد ان يكون
الوضع واحداً كالحيوان مثلا موضوع لمفهوم واحد وهو جسم نام حساس متحرك بالارادة
وذلك المفهوم مشترك بين الماهيات المختلفة قال بعض الافاضل فاعلم ان لفظ الصلوة
مشترك بين الرحمة والاستغفار والدعاء اشتراكا لفظيا عند الشافعي والمختار عندنا انها مشتركة
بينها اشتراكا معنويا بمعنى ان معناها واحد وهو التعظيم وافرادها متعددة بحسب الاسنادات
وقيل انها مشتركة لفظية بين الانواع الثلثة ونقض بانها لو استعملت في بعض الثلثة يلزم الترجيح
بلا مرجح ولو استعملت في جميعها يلزم عموم المشترك وكلاهما باطلان وحاصل الجواب اما باختيار
الاول فيمنع ذلك اللزوم بان الالفاظ المشتركة اذا استعملت لزمت قرينة التعيين وهي مرجحة
فيها او باختيار الثاني فيمنع ذلك اللزوم بان يقال لا نسلم لزوم عموم المشترك بل يكفي عموم المجاز
فهو جائز عند ائمتنا الحنفية ولو سلم فلا نسلم بطلانه لجوازه عند الشافعية انتهى وقال
مفتي زاده في حاشيته على الحسينية الصلوة يحتمل ان يكون حقيقة في الدعاء ومجازاً في غيره
وان يكون لفظا مشتركا بين الرحمة والدعاء والاستغفار لكن المشهور الاحتمال الاول
وذهب البعض الى الاحتمال الثاني لان معنى اللغوي لا يدرك الا بكثرة الاستعمال والكثرة
والشهرة في الاحتمال الاول حقق بعض الفضلاء ان لفظ الصلوة موضوع للدعاء بلا اشتراك
بين الدعاء والرحمة والاستغفار واما قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها
الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فمحمول على الدعاء في الكل لكن باختلاف الموصوف

باختلاف الموصوف يختلف لوازم الدعاء مثلا ان الدعاء بالنسبة الى الله تعالى يراد
ان الله تعالى يدعو ذاته بايصال الخير الى النبي عم ثم لوازم هذا الدعاء الرحمة فالذي
قال ان الصلوة من الله تعالى الرحمة فقد اراد هذا المعنى وبالنسبة الى الملائكة يكون
استغفاراً وبالنسبة الى المؤمنين يكون دعاء ومن هذا يفهم ان معنى الصلوة دعاء
فقد يختلف باختلاف الموصوف وقال في حاشيته على استعارة العصام ومعنى الصلوة
الدعاء بالنسبة الى الله تعالى الرحمة وبالملائكة الاستغفار وبالمؤمنين الدعاء
قيل عليه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز او معنى المشترك وهو غير جائز عند الحنفية
وان جوزه الشافعية والجواب ان هذه الصلوة معناها معنى الصلوة في قوله تعالى
ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما واجيب
في هذه الآية باختيار الحقيقة وهي الدعاء وباختيار المجاز وهو ارادة الخير بالازوم
جمع بين الحقيقة والمجاز او بين المعنيين وهو ان الآية مسوقة لايجاب اقتداء المؤمنين
بالله تعالى وملائكته في الصلوة على النبي عليه السلام فلابد من اتحاد معنى الصلوة
في الجميع لانه لو قيل ان الله تعالى يرحم النبي والملائكة يستغفرون يا ايها الذين آمنوا
ادعوا له لكان ركيكا فعلم لابد من اتحاد معنى الصلوة سواء كان معنى حقيقيا او مجازيا
اما الحقيقي فهو الدعاء والمراد والله اعلم ان الله تعالى يدعو ذاته بايصال الخير
الى النبي عليه السلام ثم لوازم هذا الدعاء الرحمة فالذي قال ان الصلوة من الله
رحمة فقد اراد هذا المعنى لان الصلوة من الله تعالى وضع للرحمة كما ذكر في قوله
يحبهم ويحبونه ان المحبة من الله تعالى ايصال الثواب ومن العبد الطاعة وليس المراد
ان المحبة مشتركة من حيث الوضع بل المراد انه اراد بالمحبة لازمها واللازم من الله تعالى
ذلك ومن العبد هذا واما المجازي كارادة الخير ونحوها مما يليق بهذا المقام ثم اختلف ذلك
المعنى لاجل اختلاف الموصوف فلا بأس به ولا يكون هذا من باب الاشتراك لانه يجب الوضع
ولا من الحقيقة والمجاز فاحفظ انتهى وذكر في الكشاف في اول سورة البقرة ان الصلوة
حقيقتها تحريك الصلوين سميت الاركان بها لتحريك الصلوين فيها ثم سمي الدعاء
صلاة تشبيها للداعي بالمصلي في تخشعه فتكون الصلوة في الدعاء استعارة وفي الاركان
حقيقة او مجازاً مرسلا انتهى وقيل هي مشتركة بين الانواع الثلثة وشرعا الاركان المخصوصة
وقيل الامر المشترك بين رحمة الله تعالى واستغفار الملائكة هو الترحم والانعطاف المعنوي
المطلق لفظ الصلوة على هذا المعنى المشترك بينها تشبيها له بالصلوة التي هي الانعطاف الصوري
بالركوع والسجود ولفظ الصلوة مجاز في الانعطاف الصوري ايضا لكونه مأخوذا عن الصلاة
وهو العظم الذي عليه الاليتان يقال صلى صلاة اي حرك صلويه ثم نقل لفظ الصلوة
الى الاركان المعهودة والافعال المخصوصة لان المصلي ينعطف ويتحرك في ركوعه وسجوده

ويحرك صلويه فيها فلما كان لفظ الصلوة مجازاً مرسلاً في الاركان المعلومة كان مجازاً
في الانعطاف المعنوي في المرتبة الثانية وهذا الانعطاف قدر مشترك بين الرحمة
والاستغفار ويطلق على كل واحد منهما على سبيل الحقيقة ويجوز ان يكون الترحم والانعطاف
المعنوي حقيقة في الرحمة مجازاً في الاستغفار وسمي استغفار الملائكة ترحما لكونه سببا
للرحمة من حيث انهم مجابو الدعوة فيكون لفظ الصلوة مجازاً في الترحم بالمعنى الاعم
المتناول لرحمة الله تعالى حقيقة ولدعاء الملائكة بالرحمة في حقه فان الملائكة لما قالوا
اللهم صل على النبي كأنهم فعلوا الرحمة في حقه لكونهم مجابي الدعوة فليس لفظ الصلوة
مستعملا فيما هو رحمة الله حقيقة وفيما هو رحمة مجازاً وهو استغفار الملائكة ودعاؤهم
بل هو مستعمل في الترحم المتناول لهما على طريق العموم المجاز فلفظ الصلوة ليس فيه معنى
حقيقي له بل معنى مجازي له وذلك الترحم متناول لما هو رحمة الله تعالى حقيقة ولما هو
رحمة مجازاً على طريق عموم المجاز فالحقيقة لفظ مستعمل فيما وضع له من حيث انه ما وضع له
والمجاز لفظ مستعمل في غير ما وضع له من حيث انه غير ما وضع له وقيد الحيثية في تعريف الحقيقة
والمجاز لئلا ينتقض تعريف كل واحد منهما ببعض افراد الآخر طرداً وعكساً في مثل الصلوة
اذا استعملت في الدعاء او الاركان المعلومة والافعال المخصوصة وبيان انتقاضه انها اذا استعملها
اهل اللغة في العبادة المخصوصة يصدق عليها انه لفظ مستعمل فيما وضع له لانها وضعت لها
في الشرع فيلزم دخولها في تعريف الحقيقة مع انها مجاز في ذلك الاستعمال فقيد بقوله
من حيث انه ما وضع له لان استعمالها فيها ليس من حيث انه ما وضع له عند اهل اللغة بل
من حيث ان الموضوع له وهو الدعاء جزء منها عندهم وكذا اذا استعملها اهل الشرع
في الدعاء او التعظيم لانه استعملت في الموضوع له في الجملة لكن ليس من حيث انه موضوع له
عندهم بل الموضوع له العبادة المخصوصة وهي كل للدعاء وملزوم للتعظيم قال امام ايوب
الانصاري عليه رحمة الرب الباري قوله لا لفظية بين الثلثة بان تكون موضوعة لواحد منها
بوضع واحد وللآخر منها بالوضع الآخر كوضع العين للذهب تارة وللباصرة اخرى حتى
يقال لمثله الاشتراك اللفظي واذا اريد شمول اللفظ في هذا النوع يحتاج الى ارادة معنى شامل
للكل مثل ارادة ما يطلق عليه العين ويقال له عموم المشترك وهو غير جائز عند الحنفية
كما هو مفصل في اصول الفقه فان اطلاقه عنده على كل من معنييه على البدل حقيقة
متفق عليه واطلاقه على احدهما غير معين حقيقة وعلى المجموع المركب منهما مجاز لا حقيقة
وذهب الشافعي الى انه يصح حقيقة فيما صح اجتماعهما واستدل على جوازه بهذه الآية
وقال ان الرحمة والاستغفار اجتمعا في يصلون وهذا هو عموم المشترك فرد ذلك
بان الصلوة ليست من قبيل الاشتراك اللفظي حتى يحتاج الى ذلك بل هو من قبيل الاشتراك

من قبيل الاشتراك المعنوي فلا يلزم اي في لا يلزم في جمع الثلثة في معنى الصلوة
عموم المشترك اي عموم اللفظ المشترك الذي هو مختلف الجواز وانما يلزم عموم المشترك
اذا اريد كل منها اي كل واحد من هذه الانواع الثلثة في اطلاق واحد اي في استعمال واحد
بان اطلق الصلوة على الرحمة والاستغفار والدعاء فلا يحتاج في جواز اطلاقها على كل منها
الى اعتبار عموم المشترك المستدل بهذه الآية قال بعض الافاضل قوله فلا يلزم
بالفاء في الحاشية واذا كان الاشتراك في المعنى لا في اللفظ فلا يلزم وفي بعض النسخ
بالواو كما في الهوادي فيكون جواب سؤال تقريره ان المشترك لا يراد به معانيه
في اطلاق واحد فكيف يراد بها الرحمة وغيرها وتقرير الجواب ان الصلوة اريد بها
التعظيم المتنوع للانواع الثلثة كما في حاشية الهوادي المسمية بمهوجوي وقيل
تقريره ان المشترك لا يستعمل في اكثر من معنى واحد على ان يكون مراداً كما بين في موضعه
فكيف يتناول الصلوة هذه المعاني في اطلاق واحد وتقرير الجواب انها ليست بمشتركة
لما قلنا ان تنوعها بطريق الاضافة فلا يلزم ما قلتم وقيل تقريره انك اذا اردت
بالصلوة اللغوية المعاني الثلثة المذكورة كانت مشتركة فاذا اردتها باطلاق واحد
من لفظ الصلوة يلزم عموم المشترك واستعماله في جميع معانيه معا وذا لا يجوز عندنا
وحاصل الجواب انها ليست بمشتركة لما قلنا من ان تنوعها بطريق الاضافة والنسبة فلا يلزم
ما قلت انتهى قال حسين كفوي في كلياته قال المحققون يجري العموم في المشترك المعنوي
ولا يجري في اللفظي فان اسم الحيوان يتناول الانسان والفرس وغيرهما بالمعنى العام وهو
المتحرك بالارادة والمشترك في اصطلاح الفقهاء اللفظ فانه مشترك فيه والمعنى مشترك
واما المشترك المعنوي وهو ان يكون المعنى مشتركا فيه فليس باصطلاح الفقهاء ولا يشترط
في ثبوت الاشتراك في لفظ نقل اهل اللغة انه مشترك بل يشترط نقلهم انه مستعمل في معنيين
او اكثر واذا ثبت ذلك بنقلهم نحن نسميه مشتركا اصطلاحا انتهى قال الاطوي في حاشيته
على قره دبه وهي عموم المشترك وهو استعمال اللفظ في معنيين او اكثر الذي هو ما وضع له
كما في الكليات قال كلنبوي في الخيالي فالعموم المشترك انما يتحقق فيما كان فيه المعنيان
الحقيقيان ويراد منه المعنى العام الشامل للمعنيين انتهى قال صاحب منافع الاخيار
يعلم انه لا يلزم عموم المشترك نعم لكن يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز على ما مر وذا ليس بجائز
ايضا عند من لم يجوز عموم المجاز فالملتزم كون لفظ الصلوة مشتركا معنويا بين المعاني
الثلثة يلزم ان يلتزم كون الصلوة المستعملة في هذه المعاني في اطلاق واحد بمعنى التعظيم
لان معناه [illegible] شيء عظيما ويشمل المعاني الثلثة لان كلا من المغفرة

و الاحسان و الاستغفار و الدعاء فعل يوجبه وهو المناسب لاختصاص الدعاء
بهذا اللفظ بالاصالة بالانبياء عليهم السلام واما الفرق بين الاشتراك اللفظي
والمعنوي فان الاول وضع اللفظ الواحد لمعان متعددة باوضاع متعددة كالعين
و الثاني وضعه لمعنى واحد كلي مشتمل على معان متعددة كالحيوان بالنسبة الى الانسان
والفرس وغيرهما انتهى ويمنع كون الصلوة في قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون
على النبي مشتركا بين الرحمة والاستغفار لانه لم يثبت عن اهل اللغة بل هي حقيقة
في الدعاء والاشتراك لا يكون الا باللفظة المشتركة والتوهم يكون بها او بغيرها
من تحريف او تبديل قوله اذ لا اشتراك لفظا علة لقوله لا يلزم اي لانه لا اشتراك
موجود لفظا قال امام ايوب الانصاري قوله اذ لا اشتراك لفظا اي لانه ليس بين الانواع
الثلثة اشتراك في لفظ الصلوة بان يكون ذلك اللفظ موضوعا لكل من الثلثة
وضعا متعددا فيكون كل منها مشتركا في كونه معنى لذلك اللفظ بل الكل منها
مشترك في معنى الصلوة من التعظيم اشتراك الافراد في مفهوم الكلي فضلا
عن العموم فقوله فضلا مصدر فضل يفضل مأخوذ من قولهم فضل عن المال كذا
اذا ذهب اكثره وبقي اقله فكلمة فضلا في الاستعمالات الثابتة والاطلاقات النابتة
لابد لها من ثلثة امور الادنى اعني ما ذكر قبلها والاعلى اعني ما ذكر بعدها والتوسط
اعني توسيط فضلا في البين والمقصود الايذان بان الادنى منفي او مستبعد وان ذلك
دليل على ان الاعلى منفي او مستحيل بالطريق الاولى كذا في مصنفك شرح لب الالباب
وفي حواشي المفتاح ان فضلا مصدر فعل محذوف من قولك انفقت الدراهم
والذي فضل منه كذا اي بقي يتوسط بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا لفظا
مثل فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن اعطائه او معنى مثل تقاصرت افكار الاكثرين
من حل هذا التركيب اي لم تبلغه فضلا ان يصلوا الى كنهه وفاعل الفعل ضمير
يعود الى مضمون النفي والمعنى استبعاد المنفي اعني ما وقع قبل فضلا مع انه اولى
بالوقوع واستحالة ما فوقه اعني ما وقع بعد فضلا والمعنى في النفي المعنوي بقي عدم
بلوغ الافكار الى حله عن الوصول الى كنه معناه انتهى قال امام ايوب الانصاري
عليه رحمة الرباني قال الشهاب كلمة فضلا تستعمل فيما يفيد ان ما بعده اولى بالحكم
مما قبله يعني ان الحكم بعدم العموم في لفظ الصلوة اولى من الحكم بعدم الاشتراك فيه
فانه لو لم يكن في اللفظ احتمال اشتراك فيه يمتنع ان تكون في ذلك اللفظ شمول يكون

يكون به عاما بل هو لفظ خاص يشترك افراده في معناه واذا انتفى العمومية في اللفظ
يمتنع استعماله في معنى يشمل لتلك المعاني انتهى قال بعض الافاضل قوله فضلا مفعول مطلق
محذوف عامله وجوبا سماعا اي فضل فضلا ومعناه كون ما بعده اليق بالحكم
مما قبله هذا فان عدم عموم المشترك في لفظ الصلوة اولى من عدم لفظ المشترك
وتلخيصه ان لعدم عموم المشترك فيه مزية على عدم لفظ المشترك لان عدم عموم المشترك
فيه مقيد بعدم جواز ارادة كل من معانيه في اطلاق واحد وعدم لفظ المشترك فيه
مطلق فللمقيد مزية على المطلق فان قيل قائله الجمهور تفريع على كون الصلوة بمعنى الدعاء
قال امام ايوب الانصاري عليه رحمة الرباني هذا سؤال يرد على تعبير متعلق الصلوة
بعلى في تقدير كونها بمعنى الدعاء ومنشؤه اشتهار اللفظ بالمعنى فانه قيل اذا استعمل
الدعاء بعلى اي بلفظ على يكون اي الدعاء للمضرة كما انه اذا استعمل باللام يكون
للمنفعة فانه يقال في ارادة المضرة دعوت على زيد وفي ارادة المنفعة دعوت لزيد فكيف
يصح اي لا يصح لان الاستفهام للانكار استعمالها اي استعمال الصلوة بعلى اي بلفظ على
على تقدير كونها اي الصلوة بمعنى الدعاء قال صاحب منافع الاخيار لا يقال ان الصلوة
هنا لم تستعمل بعلى لان على ليست بمتعلقة بها بل بالمحذوف كما مر لانا نقول ان الاستعمال
كما يكون بحسب اللفظ يكون بحسب المعنى وهي مستعملة معنى بعلى لما عرفت من انها متعلقة بها
فصلت عنها لما مر وهذا يدل على ما مر من ان قول الشارح واردة او نازلة ليس بمقدر
في العبارة قلت هذا اي كون الدعاء المستعمل بعلى للمضرة ممنوع للزوم كونه للمضرة
مستندا بقوله تعالى فقوله تعالى سند للمنع كذا التقييد مختص بلفظ الدعاء فلا يوجد
فيما يكون بمعنى الدعاء قال صاحب منافع الاخيار قوله قلت هذا مختص بلفظ الدعاء
هذا اما اشارة الى كون الدعاء المستعمل بعلى للمضرة فيكون القصر حقيقيا اي لا يتجاوزه
الى غيره اصلا واما اشارة الى كون الاستعمال مطلقا بعلى للمضرة فيكون القصر اضافيا
فالمعنى ان كون الاستعمال بعلى مقيدا للمضرة لا يتجاوز لفظ الدعاء الى لفظ الصلوة
وان تجاوز الى غيرها لان استعمال الشهادة والحكم والنظر وامثالها مما استعمل بعلى
واللام بعلى يفيد المضرة واما اللفظ الذي لم يستعمل الا بعلى فلا يفيدها كلفظ الصلوة قوله
قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
لما علم فكانه سند للمنع قال صاحب منافع الاخيار انه تعليل للاختصاص بطريق الاستيناف
قال ده افندي لا يقال الدعاء اذا استعمل بكلمة على يكون للمضرة لانا نقول ذلك لا يقتضي

ان يكون لفظ الصلوة اذا استعمل بهذه الكلمة للمضرة كيف وقد قال النبي عليه السلام
اللهم صل على آل ابي اوفى انتهى فعلى هذا قال احمد الاطوى فان قلت لفظ الصلوة
اذا استعمل باللام يكون للنفع و اذا استعمل بعلى يكون للضرر فههنا استعمل بعلى اجيب عنه
بان الصلوة متضمنة بالنازلة او الواردة تقديره و الصلوة نازلة او واردة على محمد
فيكون المستعمل النازلة او الواردة وقيل هذا الاستعمال مخصوص بلفظ الدعاء
و الجواب الاصح ان الصلوة المستعملة بعلى تكون بمعنى الدعاء المستعمل باللام انتهى فعلى هذا
قيل ان لفظة على الداخلة على محمد لام الاستحقاقية فلا يرد ما قيل قال بعض المحشين
قوله فان قيل اذا استعمل لفظ الدعاء بعلى يكون ذلك الدعاء للمضرة يعني اذا ذكر لفظ الدعاء
واذا اريد به الدعاء الشر يستعمل ذلك الدعاء بعلى فاذا اريد بالصلوة ههنا معنى الدعاء
واستعمل بقوله على محمد لزم ان يراد بالصلوة الدعاء الشر فكيف يصح استعمالها بعلى
على تقدير كونها ان الصلوة بمعنى الدعاء قلت هذا اى كون الاستعمال بعلى للمضرة مختص
بلفظ الدعاء فلا يوجب ان يكون الصلوة للمضرة اذا استعملت بعلى بل الصلوة اذا استعملت
بعلى تكون للخير لانه قال الله تعالى وتقدس ان الله و ملائكته يصلون على النبي فالمراد بالصلوة
ههنا هو الخير و المنفعة لا المضرة وكذا الصلوة في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه
وسلموا تسليما انتهى قال امام ايوب الانصارى قوله قلت انا هذا اى هذا الاستعمال
مختص بلفظ الدعاء اى مقصور على انها لو تعلقت بلفظ الدعاء صريحا لا بلفظ الصلوة
المستعملة بعلى سواء كانت بمعنى الدعاء او غيره قوله قال الله تعالى هذا استشهاد على استعمالها
بعلى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فان على
تعلقت بالصلوة في الموضعين في هذه الآية ولقائل ان يقول ان هذا ليس بوارد ههنا
فان على ليست بمتعلقة بالصلوة بل متعلقة بالنزول او الورود كما قدر به الشارح وانما يرد
على قولنا يصلون او صلوا او صل على محمد والله اعلم انتهى قال صاحب المطلوب بحل المقصود
و المشكات على المصباح وانما اختار لفظ على دون اللام مع انه دعاء له لا دعاء عليه لتضمن الدعاء
معنى النزول اى نزول الرحمة ونحوها انتهى قال البعض قوله فان قيل اذا استعمل
الدعاء بعلى اى بلفظ على يكون اى لفظ على المتعلق بالدعاء للمضرة اى موضوع لمعنى المضرة
كما انه اذا استعمل الدعاء باللام يكون اللام للمنفعة فانه يقال في ارادة المضرة دعوت
على زيد وفي ارادة المنفعة دعوت لزيد فكيف يصح استعمالها اى استعمال الصلوة بعلى
على تقدير كونها بمعنى الدعاء وهذا اى كون على للمضرة اذا استعمل الدعاء به مختص بلفظ الدعاء
وههنا ليس كذلك الباء داخل على المقصور عليه اى كون على للمضرة اذا استعمل الدعاء به
مقصور بلفظ الدعاء ولا يتجاوز غيره يعني مقصور على انها لو تعلقت بلفظ الدعاء صريحا

[illegible]

صريحا لا بلفظ الصلوة المستعملة بعلى سواء كانت بمعنى الدعاء او غيره قال الله تعالى
هذا استشهاد على عدم على للمضرة ان الله تعالى وملائكته يصلون على النبي
يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فان على تعلقت بالصلوة في الموضعين
ولم تكن للمضرة اقول ان هذا ليس بوارد ههنا فان لفظة على الداخلة على محمد
بمعنى لام الاستحقاقية انتهى كلامه اقول هذا خروج عن الطريق المستقيم ومحمد اى
وهذا الاسم الشريف في الاصل اى في اصل اللغة قبل العلمية يقال اى يستعمل وضعا
لمن كثر خصاله الحميدة لكونه اسم مفعول من التحميد الذي بناؤه للتكثير والمبالغة
ووجد الكثرة في فعل الحمد وكثرة الحمد مستلزمة لكثرة وقوع الخصال التي يتعلق بها
الحمد ثم اى بعد كونه في الاصل على هذا المعنى جعل اى ذلك الاسم علما وسمى لافضل الرسل
بالهام الله تعالى لامه او جده وامه امينة وجده عبد المطلب قال عمر النقادى
في شرحه على متن ابي اغوجي لفظ محمد علم شخص لنبينا صلى الله عليه وسلم سماه
جده عبد المطلب لموت ابيه عبد الله في سابع ولادته تفاؤلا بان يكثر حمد الخلق
وفي السير قيل لعبد المطلب لم سميت ابنك محمدا وليس من اسماء ابائك وقومك
قال رجوت ان يحمد في السماء والارض انتهى قال صاحب فتح الاسرار ومحمد اسم مفعول
من حمده بمعنى كثر حمده فمحمد من كثر له الحمد وتكثير الحمد له لكثرة افعاله المحمودة ثم جعل
علما لافضل الانبياء عليهم السلام لكثرتها فيه قال عصام الدين في شرح الشمائل سماه به
جده عبد المطلب لما اخبرته امه بما شاهدت ليلة مولوده من الغرائب فعلم ان له شانا
فسماه بهذا الاسم العظيم انتهى وقال ابن جعفر سماه به بالالهام من الله تعالى بذلك انتهى
ثم جعل علما لافراد امته تفاؤلا انتهى كلام ذلك الصاحب وقال البعض وقد يجعل علما لغيره تبركا
وتيمنا باسمه الشريف وقال شيخ اكمل قوله محمد مفعول من ابنية الفعيل المبنية لتكثير الفعل والمبالغة
فيه ومعناه انه المحمود المشكور مرة بعد مرة اخرى كالمكرم للذي اكرم مرة بعد مرة اخرى
فهو عليه السلام محمود في الدنيا بما نفع به الخلق من العلم والحكمة ومحمود في الآخرة
بشفاعته يوم عند ربه انتهى قال شارح المشارق وامينة ام النبي عليه السلام سمته به
حين ولادته بالاشارة الالهية قال عليه السلام اسمى محمد الذي سماني امي وروى
ثوبان مولى النبي عليه السلام ان امينة حملت بالنبي عليه السلام اتيت فقيل حملت سيد هذه
الامة فاذا وقع على الارض فقولي اعيذه بالواحد من شر كل حاسد ثم سميه محمدا فلما وضعته
سماه محمدا [illegible] انتهى فالهمها الله تعالى اهله عليه الصلوة والسلام تسميته بذلك

وجعله علماً لذلك لكثرة خصاله متعلق لجعل وعلة له اي لما علم من كثرة خصال
افضل الرسل والخصال بكسر الخاء المعجمة جمع خصلة وهي الخلق والطبيعة الحسنة
المحمودة صفة الخصال فان قلت ان الخصال جمع والمحمودة مفرد فكيف يقع المفرد
صفة للجمع مع ان المطابقة لازم بين الصفة والموصوف في الافراد والجمع والتانيث
وغير ذلك اذا كان الوصف بحال الموصوف وهنا لا توجد قلت ان كل جمع غير جمع المذكر السالم
مؤنث لكونه بمعنى الجماعة وبتاويله بها مثلا اذا قلت جائتني رجال فكأنك قلت جائتني
جماعة رجال وكأن الشارح قال هنا لكثرة جماعة خصاله المحمودة فتوجد المطابقة بينهما
في الافراد والتانيث فتأمل واخلاقه اي افضل الرسل والمراد من الاخلاق الخصال الكسبية
كذا في شرح قصيدة البردة فيكون قوله واخلاقه عطف تغيير لقوله خصاله تأمل المحمودة التي
ظهرت في صباوته قال صاحب منافع الاخيار قوله لكثرة خصاله المحمودة واخلاقه المحمودة
الفرق بين الخصال والاخلاق ان الاولى جمع خصلة وهي تكون بمعنى المزية والفضيلة المركوزة
في الانسان والثانية جمع خلق بضمتين او بضمة فيكون بمعنى الطبيعة والاولى غير اختيارية
في الاكثر ولذلك وصفت بالممدوحة والثانية اختيارية باعتبار آثارها ولذلك
وصفت بالمحمودة لكن في اسنادها مجاز لان الممدوح والمحمود صاحبها فيكون حاصل المعنى
لكثرة احواله الحسنة الاختيارية وغير الاختيارية انتهى فعلى هذا لا يكون قوله واخلاقه
عطف تغيير لقوله خصاله بل عطف عليه قال الله تعالى تأييد واثبات لكثرة خصاله
او تعليل له اي لانه قال الله تعالى في حقه اي في شان محمد عليه الصلوة والسلام انك
لعلى خلق عظيم والخلق بضم الخاء واللام جمع خلق بمعنى الطبيعة الحسنة وانما جمعه اشارة
الى ان الاخلاق كثيرة كذا في شرح قصيدة البردة والعظيم بمعنى الكامل وقال عليه السلام
بعثت لاتمم مكارم الاخلاق ولكثرة خصاله ومنفعته للناس بل لكافة الخلائق
ولذا قال الله تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين يعني للجن والانس وقيل
لجميع الخلق للمؤمن رحمة بالهداية ورحمة للمنافق بالامان من القتل ورحمة للكافر بتأخير
العذاب الى دار الجزاء لان في الامم السالفة اذا كذب نبيه ومن كذب اهلكه الله تعالى
كذا قاله السمرقندي بقي هاهنا شيء وهو ان محمدا عليه السلام افضل من رسل بني ادم
ورسل الملائكة اما افضليته من رسل بني آدم فثابت بالآيات والاحاديث اما الآيات
فكما قال الله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض قال اهل التفسير المراد به محمد عليه السلام
وكما قال الله تعالى في مقام آخر وكان فضل الله عليك عظيما وقال ايضا ورفعنا بعضهم على بعض
درجات قال اهل التفسير اراد به محمد عليه السلام واما الاحاديث فكقوله عليه السلام انا

انا سيد الاولين والآخرين ولا فخر وقوله عليه السلام انا سيد ولد آدم ولا فخر
وقوله عليه السلام انا اتقى ولد آدم واكرمهم على الله ولا فخر واما افضليته
من رسل الملائكة فثابت بقوله تعالى وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا
وقد قال جمهور اهل السنة والجماعة ان خواص بني آدم وهم الانبياء افضل
من خواص الملائكة وهم رسل الملائكة كجبرائيل وعزرائيل وميكائيل واسرافيل
وحملة العرش والمقربون والكروبيون والروحانيون وخواص الملائكة
افضل من عوام بني آدم قال التفتازاني بالاجماع بل بالضرورة وعوام بني آدم
افضل من عوام الملائكة كالمسبحة والملائكة الساجدة وافضل من الساجد وفيه بحث مفصل في كتبه
فعلى هذا قيل لو قال ثم جعل علما لافضل جميع الرسل لكان اولى او قول اللام للاستغراق
الحقيقي دون الجنس ويجوز ان يكون اللام للاستغراق العرفي واعلم انه لابد في استعمال
افعل التفضيل من احد الشروط الثلثة واما المعرف باللام او المضاف اليه او الموصول
بمن وههنا استعمل بالاضافة ومعناه اما ان يكون الزيادة مطلقة او بالنسبة الى المضاف اليه
كما في يوسف احسن اخوته واذا قصد الزيادة بالنسبة الى المضاف اليه يشترط ان يكون
المفضل جزءا من المفضل عليه كما صرح به النحاة لا يقال يلزم على هذا الاشتراط تفضيل الشيء
على نفسه لانا نقول ان المفضل داخل في المضاف اليه لغة خارج عنه مرادا كما في الاستثناء المتصل
والمقصود تفضيل الشيء الذي هو موصوف افعل التفضيل على ما شاركه في هذا المفهوم
فلا يلزم التفضيل على نفسه كذا حققه بعض المحققين في مثل هذا التركيب وآله اي
وعلى آله اقول ولما امر النبي عليه الصلوة والسلام بقوله اذا صليتم علي فعموها
شرع في الصلوة على آله وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه كذا قاله قطب زاده وصاحب
التصريح وقال دده افندي وههنا فائدة جليلة وهي الفرق بين اسم بمعنى الجمع واسم الجمع
والجمع الاول ما لا يكون له مفرد مناسب من لفظه ويكون فيه كثرة كالقوم والرهط
والثاني وان كان له من لفظه مفرد الا انه وضعه للآحاد من حيث هو آحاد بملاحظة كونها
كثيرة لواحد مفهوم من لفظه يصح ان يكون مفردا له والثالث ما يكون موضوعا
للآحاد والمتكثرة باعتبار كونها كثيرة لواحد مفهوم من لفظه يصح ان يكون مفردا له
واسماء الجموع سماعية صرح به المحققون فلا وجه لقول الشريف في شرح المفتاح
ان الخواص اسم جمع الخاصة اذ لم يقل به احد من علماء اللغة انتهى وانما تعرض للتنبيه
على ان الدعاء بلفظ على آله بالتبعية لان الدعاء بلفظ الصلوة على غير الانبياء والرسل
والملائكة بغير تبعية لا يجوز لقوله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا وللتنبيه

[illegible]

[illegible]

على عدم الاستقلال اعلم ان الصلوة على غير الانبياء جائز على سبيل التبع اما بالاصالة
فمكروه كراهة تحريم وقيل تنزيه كذا قاله بعض الافاضل اقول وانما ترك لفظ على
اشارة الى ان آله وان كانوا يستحقون الصلوة اصالة مثل قوله تعالى
فلله العزة ولرسوله وللمؤمنين كأنهم استحقوها لمتابعة النبي عليه السلام كذا
استفيد من بعض حواشي الجامي فعلى هذا الاكراهة في الصلوة على غير الانبياء فضلا
عن التحريم والتنزيه وقوله اي اتباعه وهم المؤمنون تفسير للآل قوله صحابة او غيرهم
اي غير الصحابة من المؤمنين التابعين وتبع التابعين لهم باحسان الى يوم الدين
اشارة الى انه تفسير بالمعنى العام يعني ان المصنف اراد بالال اتباعه عليه السلام سواء
كانوا صحابة او غيرهم بدليل ان المقصود من ذكر الآل ههنا تعميم الدعاء امتثالا لقوله
عليه السلام اذا صليتم علي فعمموها وفي الصحاح ال الرجل اهله وعياله واله ايضا اتباعه
والمراد به ههنا المعنى الثاني بدليل ذكر الآل وحده ومن ههنا قيل كلما ذكر الآل وحده
يكون المراد به اعم من اهل بيته عليه السلام واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته لكن الحق
ان المراد به المعنى الثاني اعني به معنى الاتباع وهم المؤمنون بدليل ان المقصود من ذكر
الآل ههنا تعميم الدعاء امتثالا لقوله عليه السلام اذا صليتم علي فعمموها ولو ذكر
الاصحاب مع تقدم الآل بمعنى الاتباع لكان تخصيصا بعد التعميم لاجل التعظيم كما في قوله
تعالى تنزل الملائكة والروح وفي زبدة الالغاز آل الرجل اهل بيته وايضا الاتباع
ويحمل على الثاني حيث لم يذكر الاصحاب معه انتهى قال قصب زاده وفي الصحاح ال الرجل
اهله وعياله وآله ايضا اتباعه ومن ههنا كلما ذكر الآل وحده بدون الاصحاب يراد به
العموم واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل البيت خاصة ويجوز العموم مع ذكر الاصحاب
في يكون من قبيل تنزل الملائكة والروح انتهى يعني يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم
لاجل التعظيم قال الاستاد قوله اي اتباعه بالعمل الصالح وانما فسر الآل بهذا التفسير
لاجل ان تدخل الصحابة في الآل ووجه دخولهم انه فسر الآل بالاتباع في العمل الصالح
والصحابة اشد اتباعا له صلى الله عليه وسلم وعلى هذا التقدير لا يرد ان يقال ان المصنف
اهمل الصلوة على الصحابة وقد جرت سنة السلف والخلف في الجمع بينهم وبين الال في الصلوة
على الرسول بل قال ان في كلام المصنف ايهام وهو كالتورية عند علماء البديع ان يذكر
لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية فالمعنى القريب
هنا اهل بيته وهم مؤمنوا بني هاشم والمطلب عند الشافعية والمعنى البعيد الاتباع
وهو

وهو المراد هنا اعتمادا على القرينة الخفية وهي ان حال المصنف يقتضي عدم ترك
الصلوة على الصحابة انتهى قال منفي زاده في حاشيته على استعارة العصام هذا التفسير
لدفع توهم تخصيص التصلية مع انه روى الحديث اذا صليتم علي فعمموها على انه اجمع
على ذكر الاصحاب فيها بحمل معنى الآل على المعنى البعيد وهو الاتباع اذ لفظ الآل بعد التخصيص اي الآل
في العقلاء يستعمل فيها ويراد به ازواجه المطهرات وبنات المزكيات ومؤمنوا بني هاشم
وبني مطلب الذين حرم عليهم الزكوة كما يشعر ذكر الاصحاب بعد الال في التصلية
وقد يستعمل ويراد به الاتباع الشامل بجميع المؤمنين التابعين لنبينا عليه السلام
من اهل السنة والجماعة فحينئذ اذا اريد به المعنى البعيد من المعنيين يصح المقام ويدفع السؤال
ويحصل من المحسنات البديعية التورية والايهام وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب
وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي المقام ههنا الاتباع جمع تابع كاصحاب جمع
صاحب او جمع تبع بمعنى تابع كالعدل بمعنى العادل قيل ان جمع الفاعل على افعال لم يثبت حتى قيل
جمع صاحب صحب واصحاب جمع صحب فيه نظر لان صحب اسم جمع لا جمع اذ لم يجئ على فعل جمع كالركب الكلم
فانهما اسما جمع كذا حققه العلامة التفتازاني وفي مشكاة المصباح الاصحاب جمع صحب وهو
جمع صاحب انتهى وفي التصريح الصحب اسم جمع صاحب كركب وراكب قال العصام
في شرحه على الاستعارة قوله واله اي اتباعه اذ هي احد معنيي الآل فلا يلزم على المص
الاهمال بل فيه ايهام حسن اي في هذا التفسير لا يخفى على ارباب الكمال انتهى قال قره دده وي
على علاوة الشرواني قوله واله اي اتباعه اذ فيه ايهام حسن انتهى قوله اذ فيه اي
في تفسير الال بالاتباع ايهام حسن اي تورية لان الآل قد يطلق على الاقرباء
فيراد الاصحاب وقد يطلق على الاتباع وهو المعنى البعيد كذا في حواشي العصام وفي الحاشية
على قره دده وي اذ فيه ايهام حسن دليل لرجحان هذا التفسير على تفسير الآل باهل البيت
والظاهر ان يحمل الايهام على المصطلح وهو ان يكون للفظ معنيان قريب وبعيد
ويراد منه البعيد بقرينة والاصح ان آله عليه الصلوة والسلام اهل بيته وهم
علي وفاطمة والحسن والحسين مع اولادهم رضوان الله تعالى عليهم اجمعين لان النبي
عليه الصلوة والسلام قال هؤلاء اهل بيتي وقال بعضهم آله ازواجه وذرياته
وقال بعضهم آله امته ووجه حسنه انه موجب لعدم اهمال الاصحاب بل احد من الامة
ويحتمل ان يراد بالايهام المعنى اللغوي اي الايقاع في الوهم اي الذهن ووجه حسنه ايضا
ما ذكرناه انتهى قال بعض الافاضل والآل يطلق بالاشتراك اللفظي على معنيين احدهما
الاتباع والثاني اهل البيت واعلم ان في التفسير جملة التي يكون المفسر بالكسر عطف بيان

[illegible]

او بدلاً من المفسَّر بالفتح على ما بيّنه النحاة فان قصد الدرج يُدرج في التعريف اللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ بناء على كون الغرض منه تصوير معنى اللفظ فيكون من قبيل التصورات على ما ذهب اليه العلامة التفتازاني وعلى هذا يكون المفسِّر بالكسر معنى حقيقيا او مجازيا للمفسَّر بالفتح واما ما ذهب اليه السيد الشريف من ان التعريف اللفظي من المبادي التصديقية مبني على كون الغرض منه معرفة حال اللفظ بانه موضوع لذلك المعنى فحينئذ يكون بحثا لغويا خارجيا عن المطالب التصورية وما نحن فيه ليس من هذا القبيل على ما سنح لخاطري ان كل مفسِّر بالكسر باداة التفسير من التعريف اللفظي على وجه ما ذهب اليه العلامة والا فاما ان يكون من التعريف الحقيقي او من التعريف اللفظي على وجه ما ذهب اليه السيد قدس سره واما ان لا يكون من قبيل التعريف لا سبيل الى الاول لان المفسِّر بالكسر قد يكون اعم وقد يكون اخص وقد يكون معنى مجازيا ومعنى كنائيا والمعنى المجازي قد يكون مباينا وهذه مناف للتعريف الحقيقي اسميا كان او حديا لا سبيل الى الثاني لان المفسِّر بالكسر عطف بيان او بدل ولا حكم بينهما وبين متبوعهما ولا سبيل الى الثالث لان المفسر بالكسر معرفته سبب لمعرفة المفسَّر بالفتح وليس التعريف الا ما كان معرفته سببا لمعرفة المعرف بالفتح فيكون تعريفا بالبداهة كذا في مفتي زاده على الحسينية وفي شرح عوامل العتيق في بحث تعداد معاني حروف الجر ان لفظ اي بفتح الهمزة وسكون الياء حرف يفسر به كل مبهم من المفرد والجملة بمعنى يعني عند الجمهور وحرف عطف عند السكاكي فيكون ما بعده من التوابع في المذهبين انتهى واعلم ان ههنا باعث التفسير ابهام مطلق الآل وقيل باعث هذا التفسير ان للآل معنيان احدهما الاهل والعيال والثاني الاتباع وهو يحتمل ارادته في المقام ومصححه الملائمة لان المطلق قد يذكر ويصح ارادة المقيد ومرجحه مقام الصلوة والثناء او مقام الدعاء وفائدته ازالة الابهام قوله فلذا تفريع على التفسير بالاتباع والمشار اليه كون المراد به اعم من الصحابة لكونه بمعنى الاتباع ومتعلق بقوله ترك عطفها اي الصحابة قدم المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح للعصر فاصل العبارة فترك عطفها لهذا اي لكون المراد به اعم من الصحابة او لاجل ان الآل يعم الصحابة لكونه بمعنى الاتباع ترك المصنف عطف الصحابة عليه فلو لم يترك لقال وآله واصحابه فعلى هذا يلزم ذكر الاصحاب مستدركا لعموم الآل للاصحاب ولدخول الاصحاب في الآل قال امام ايوب الانصاري قوله فلذا ترك عطفها اشارة الى قرينة التفسير بذلك اي ولكون لفظ الآل شاملا للصحابة لكونه بمعنى الاتباع ترك المصنف ذكرها وتشبثها في الكتابة بالعطف على آله ولم يقل وآله وصحبه

[illegible]

وصحبه انتهى قال بعض الافاضل قوله فلذا ترك عطفها اي لاجل مجيء الآل بمعنى الاتباع ترك المصنف عطف الصحابة عليه بذكرها وتشبثها في الكتابة بعد الآل انتهى واضافة العطف الى الضمير من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله وقيل من قبيل اضافة المصدر الى فاعله بارجاع ضمير عطفها الى الآل وجعل العطف بمعنى المعطوف فيكون المعنى ترك المص معطوف الآل وهو الاصحاب اقول هذا خروج عن الطريق المستقيم وقال قره دده وي ومن عطف الاصحاب عليه فقد اعتبر النكتة المشهورة من ان عطف الخاص على العام للتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنسه تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات فلا يعرف حكمه منه كقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى والاولى ان يكون هذا العطف للتنبيه على تكرير الحكم في الخاص فيها زيادة التعظيم به قوله او لتركه وهو الوجه الثاني لتركه وهو معطوف على قوله لهذا اي او ترك ذكرها بالعطف لتركه عليه السلام ذكر الصحابة في تعليم كيفية الصلوة باضافته مفعول فيه للترك عليه اي على محمد عم متعلق بالصلوة حيث قالوا مفعول له للتعليم او مفعول فيه له والضمير البارز المتصل وهو الواو راجع الى الاصحاب اي ذلك التعليم لما قالوا او ذلك التعليم في مجلس قالوا اي الاصحاب فيه كيف نصلي عليك اي حين أُمروا بالصلوة عليه بقوله تعالى صلوا عليه فقال اي محمد عليه السلام جوابا لسؤالهم قولوا اي اصحابي اللهم صل على محمد وآل محمد الحديث اي اقرأ الحديث او انظر الحديث فانه لم يقل في التعليم اللهم صل على محمد وآل محمد واصحاب محمد لشمول الآل لكونه بمعنى الاتباع وان الصحابة اول من دخل في الآل كذا قاله امام الايوب قال سيد على زاده قوله الحديث بالنصب في المشهور اي اذكره او اقرأه او اتمه وكذا قولهم الآية وقيل يجوز الرفع بتقدير الحديث مقروء والجر بتقدير الى آخر الحديث والجملة الصلوتية وهي جملة والصلوة على محمد عطف اي معطوف على الجملة الحمدية وهي جملة الحمد لله بجامع ان الجملة الاولى اي جملة الحمد لله ثناء على الله تعالى والجملة الثانية التي عطفت عليها وهي جملة والصلوة على محمد على رسوله اي ثناء على رسوله فيكون الجملتان متناسبتين بكونهما للثناء وهذا هو الجهة الجامعة المصححة للعطف وكل منهما اي والحال ان كلا من الجملتين اي الاولى والثانية خبر لفظا لكون هيئتهما موضوعة لافادة الخبر كأن المص يخبر ان المستحق للحمد هو الله عز وجل وايضا يخبر ان المستحق للصلوة هو محمد عليه السلام وان كان غيره مستحقا اصالة او تبعا او غير ذلك الحمد مستحق لله تعالى والصلوة مستحقة

[illegible]

لمحمد عليه السلام او كائنة او نازلة او واردة على محمد عليه السلام او يخبر بكون الحمد لله
والصلوة على محمد قال الاستاذ والمراد بالخبر هنا مقابل الانشاء وهو الكلام الجزى
وانشاء بمعنى ايجاد انشاء الحمد والتصلية فان المقصود اداء الواجب بالتحميد والتصلية
وهذا لا يصح بمجرد الاخبار بكون الحمد لله والصلوة على محمد فح لا يكون بينهما كمال الانقطاع
المانع للعطف وهو كون احدهما خبرا لفظا ومعنى والآخر انشاء لفظا ومعنى فقوله
بجامع ان الاولى بيان لصحة العطف وقوله وكل منهما بيان لعدم المانع كذا قاله
امام الايوب والجامع بينهما خيالى لاقترانهما فى خيال المؤمنين وذلك اى كون
كل منهما انشاء معنى لان غرض القائل انشاء الثناء على الله تعالى وعلى محمد وهو
لا يحصل بالاخبار لان المخبر بثبوت شئ لشئ لا يلزمه ان منشأ كذلك الشئ
كما اذا قيل الضرب ثابت او واقع لزيد مثلا يلزم منه ان يكون القائل ضاربه قال
المفتى زاده نال الله ما اراده فى حاشيته على العبارة العصام وذلك لان الغرض
انشاء الحمد والصلوة سواء كان بالحقيقة او بالمجاز انتهى والحاصل ان المراد
من الانشاء المذكور اللغوى لا الاصطلاحى كما ظن فقيل فالمعنى احمدوا لله حمدا
وصلوا على محمد صلاة او احمد الله حمدا وصل على محمد صلاة وحذف الفعل لدلالة المتكلم
المصدر عليه اقول بل المعنى حمدت حمدا او احمد حمدا وصليت صلاة او اصلى صلاة
فعلى هذا لا يكون الحمد لله والصلوة على محمد مطلقا بل يكون مقيدا وذلك لانه لو كان
حمدت حمدا لله وصليت صلاة على محمد كان الحمد ثابتا لله فى الزمان الماضى دون الحال
والاستقبال وكذا كان الصلوة ثابتة على محمد فيه دونهما وان كان المعنى احمد حمدا لله
واصلى صلاة على محمد كان الحمد ثابتا لله تعالى فى الزمان الحال والاستقبال دون الماضى
وكذا كانت الصلوة ثابتة على محمد فيهما دونه فاذا كانت كذلك حذفت لفظة حمدت او احمد
وكذا حذفت لفظة صليت او اصلى فاقيم حمدا وصلاة مقامهما لدلالة المصدر على فعله
لان قول حمدت او احمد وقول صليت او اصلى فعل وقول حمدا وصلاة مصدر
فالمصدر اصل والفعل فرع والاصل يدل على حذف الفرع فصار حمدا لله وصلاة
على محمد ومع هذا لم يكن الحمد لله والصلوة على محمد مطلقا لان حمدا وكذلك صلاة منصوب
على الكون مفعولا مطلقا وهو مشعر لفعله وهو حمدت او احمد وصليت او اصلى والفعل
باق معنى فعدل من النصب الى الرفع لدفع الفساد وليدل على الثبوت والدوام
وصار حمد لله وصلاة على محمد ثم ادخل الالف واللام لاستغراق الجنس فلما دخل
الالف واللام لزم سقوط التنوين لان بينهما التضاد وذلك ان الالف واللام يدل
على التعريف والتنوين يدل على التنكير ولا يجوز اجتماع التعريف والتنكير فى كلمة واحدة
و

او من معنى الحمد وخطاب عام او من معنى الصلوة وخطاب عام

وقيل الالف واللام يدل على اتصال الكلمة والتنوين على انفصالها ولا يجوز
اجتماع الاتصال والانفصال فى كلمة واحدة فحذفت التنوين فصار الحمد لله والصلوة
على محمد فان قيل يرد على عطف الجملة الصلواتية على الحمدية ان العطف من التوابع
وهى كل ثان اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة وهذا لا يصدق عليه لعدم الاعراب
فى كلا المعطوفين فلا يصح عطف الجملة الصلواتية على الجملة الحمدية قلت نعم نفى
مثل هذا العطف الدمامينى فى تحفة الغريب وتبعه المولى خسرو فى المرآت لما ذكر
الا انهما لم يصيبا فيه لان ما ذكر من التعريف ليس تعريفا لمطلق التوابع بل للتوابع الاكثر
ولو سلم فهو باعتبار الاصل الاغلب او بتعميم الاعراب الوجودى والعدمى كما فى حاشية
المطول للمولى حسن چلبى وفى المصنف على مغنى ابن هشام اجيب عن هذا الاشكال
بان المراد بالتابع هنا اللغوى لا الاصطلاحى الذى لا بد ان يكون لمتبوعه محل
من الاعراب كما عرفه ابن الحاجب او اطلاق التابع هنا مجاز لعلاقة المشابهة
وجمع الواو المعطوف والمعطوف عليه فى الثبوت لان الواو يجمعهما فى الثبوت
اذا كان المعطوف والمعطوف عليه جملتين لا محل لهما من الاعراب وههنا كذلك
وفى الذات اذا كان المسند متعددا والمسند اليه واحدا نحو زيد عالم وعاقل وفى الصفة
او كان المسند اليه متعددا والمسند واحدا نحو علم زيد وعمرو قوله اجمعين اى
جميع الآل لا يخرج عنه فرد تأكيد معنوى للآل على ما هو المشهور بين الجمهور
او حال من مجموع المعطوف والمعطوف عليه على ما فى المرآة او صفة له على ما فى شرح
فقه الكيدانى للقهستانى فتدبر كذا قاله احمد الاطوى قوله لدفع احتمال ان يراد منه بيان
لفائدة التأكيد باجمعين اى تأكيد الآل باجمعين لدفع احتمال ان يراد من الآل
التأكيد هو ما يقرر المتبوع على ما يفهم من كلام البيضاوى بان يدل المتبوع صريحا
على ما يدل عليه التأكيد ثم ان ذلك التقرير قد يكون هو المقصود الاصلى وقد يكون
وسيلة الى دفع التجوز او السهو او عدم الشمول كذا قاله الشارح فى بحثه وقال
ابن الحاجب التأكيد تابع يقرر امر المتبوع انتهى وذلك التقرير اما لدفع ضرر الغفلة
عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط او لدفع ظن السامع به تجوزا فى نفس المتبوع
او لدفع ظن السامع به تجوزا لا فى نفس المتبوع بل فى شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب
الفعل الى جميع افراد المتبوع مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا التوهم بذكر كل
واجمع واخواته وثلثتهم واربعتهم ونحوها كذا افهم من الجامى والمراد من عدم الشمول
فى قول الشارح بعدم شمول الامر المنسوب الى المتبوع افراد المتبوع والمراد

يا ايها المعطوف وا المعطوف عليه ... الى اتقليب ... على المعطوف عليه

و المراد من شمول المتبوع لافراده في قول الجامي شمول الامر المنسوب الى المتبوع
افراد المتبوع و المراد من الامر المنسوب و الفعل المنسوب الفعل المطلوب وهو
فيما نحن فيه فعل الصلوة و الدعاء قال امام ايوب الانصاري عليه رحمة الرباني وقوله
لدفع احتمال ان يراد منه بيان لنكتة اتيانه بالتاكيد اي تاكيد الال باجمعين لدفع
توهم عدم الشمول بان يذكر الكل وارادة البعض مجازا ومنشؤ هذا التوهم
احتمال ان يراد من الال البعض اي بعضهم قال بعض الافاضل انما ذكر اجمعين لدفع
توهم عدم شمول الصلوة والدعاء لجميعهم بناء على ان الدعاء لبعضهم لكون نسب
الى الكل تجوزا من قبيل ذكر الكل وارادة البعض انتهى قال صاحب زبدة الانظار
وفائدة التاكيد دفع توهم ان المراد الاتباع المشهورة المتعارفة بحمل الاضافة
متعلق بيراد اي اضافة الال بالضمير قوله على الجنس الاحسن ان يقال على العهد الخارجي
او الذهني او الاستغراق العرفي و التنبيه اي و للتنبيه على انها اي الاضافة للاستغراق
الحقيقي واما الجنس من حيث هو فلا احتمال له الا ان يقال العرفي من الذهني
في التحقيق كما اشار اليه وهما من الجنس قال امام ايوب الانصاري عليه رحمة الرباني
وقوله بحمل الاضافة على الجنس بيان لدلالة اللفظ على احتمال المذكور اي وذلك
الاحتمال ناش بسبب حمل اضافة الال الى الضمير على الجنس و الجنس يحتمل البعض
و الكل كما في معنى لام الجنس في احتمال الاستغراق و العهد الذهني قوله و التنبيه
بالجر عطف على قوله لدفع اي وللتنبيه للسامع على انها اي الاضافة للاستغراق اي
وان كانت الاضافة دالة على الاستغراق لكن مع احتمال كونها للعهد الذهني فاذا اكد
باجمعين يزول الاحتمال الثاني فيكون نصا للاستغراق انتهى وقال بعض المحشي
لما جعل الال مضافا الى ضمير محمد اي الى ضمير راجع الى محمد والاضافة تحتمل تارة الجنس
وتارة الاستغراق كلام التعريف احتمل ان يراد بالاضافة الجنس فلا يراد جميع افراد الال
اذ الجنس يتحقق في بعض الافراد فلا يلزم تعميم التصلية فلا يحصل الامتثال بقوله عليه السلام
اذا صليتم علي فعمموها فوجب التنبيه على ان المراد بالاضافة الاستغراق فاكده باجمعين
بان المراد بالال اجمعهم اي الدعاء اتم باجمعهم انتهى وقال بعض الاخر قوله و للتنبيه
على انها للاستغراق اي ذكر اجمعين للتنبيه على ان الاضافة للاستغراق الحقيقي وفيه رد
لما قيل من ان ذكر اجمعين مستدرك لانفهامه من اضافة الال الى الضمير وحاصل الرد
لا نسلم استدراكه لجواز كون الاضافة لغير الاستغراق و للتنبيه على انها للاستغراق
ذكره

ذكره فتذكر وكن من الشاكرين انتهى فيكون هذا اي ذكر اجمعين قرينة مقالية
على حمل الاضافة على الاستغراق و القرينة الحالية عليه المقام لان المقام مقام الصلوة
الذي اخذ فيه التعظيم وهو حاصل في الاستغراق دون الجنس قال بعض الاستاد
و الاستغراق قد يكون على سبيل الانفراد وهو مفهوم لفظ كل وقد يكون على سبيل الاجتماع
وهو مفهوم لفظ جميع و الاستغراق على سبيل الانفراد وقد يستلزم الاستغراق على سبيل
الاجتماع كقولنا ضربت كل قوم يستلزم ضرب الجميع على سبيل الاجتماع وههنا كذلك
و المراد لازمه وهو الاستغراق على سبيل الاجتماع لان المصلى عليه بفتح اللام المشددة
يكون المجموع من حيث هو مجموع و يشترك في الصلوة وان لم يكن بعضه مشتركا
لا يخفى ويدل على هذا قوله اجمعين ولهذا قيل ان الاضافة الاستغراقية ههنا
بمعنى الكل المجموعي و لو كان على سبيل الانفراد يلزم ان يكون كل من الال مشتركا
في الصلوة مع انه ليس كذلك انتهى اقول يابى عنه المقام لان المقام مقام الدعاء
وهو يقتضي ان تكون الاضافة بمعنى الكل الافرادي فالمعنى وعلى كل واحد من اله وقيل ويمكن
ههنا ان تكون بمعنى الكل المجموعي و هو المتبادر من اطلاق اجمعين فالمعنى وعلى مجموع
اله فتامل فان قلت لم اختار اجمعين من بين الفاظ التاكيد المعنوي من انفسهم
واعينهم وكلهم واكتعين وابتعين وابصعين مع ان كلا منها يصلح ان يكون تاكيدا للال
قلت ان انفسهم و اعينهم وكلهم لا يدل كل منها على المقصود وهو كون الصلوة على جميعهم
وان الثلثة الاخيرة وان دل كل منها عليه لكن دلالته غير ظاهرة فتدبر فان قلت
لم قال اجمعين ولم يقل جميعا مع ان كلا منهما يصلح ان يكون تاكيدا للال فترجيح اجمعين
على جميعا ترجيح بلا مرجح قلت ان اجمعين تاكيد لفظا ومعنى بخلاف جميعا لانه حال
من حيث اللفظ وتاكيد من حيث المعنى والمقام يقتضي التاكيد فقط فلذا قال اجمعين
ولم يقل جميعا وبما ذكرنا ظهر الفرق بين اجمعين وبين جميعا ولما وقع اجماع المؤلفين
على ذكر بعد ليفصل بين الخطبتين اي بين الثناء وبين الديباجة فقال المصنف
سالكا مسلكهم وسائرا على سيرتهم الحسنة وبعد ظرف من الظروف الزمانية
مبنية على الضم لجبر النقصان وهو حذف المضاف اليه واما بعد باعتبار الانتهاء
والتخلص اقتضاب قريب من التخلص الاقتضاب انتقال من كلام الى كلام آخر
بلا رعاية مناسبة بينهما و التخلص انتقال منه اليه مع رعاية مناسبة بينهما فاما بعد اقتضاب
من جهة عدم المناسبة بين الثناء والديباجة وقريب من التخلص من جهة اتيانه بلفظ
يفيد انتهاء الثناء وبداية الديباجة وهو ظاهر لذوق سليم كذا قال المغني زاده في حاشية

وقال صاحب على متن ابي غوجي والمراد من ذكر هذا اللفظ تذكير الامور المتبركة حين الشروع
والدرالناجي وابداع المناسبة بين السابق واللاحق ولهذا قيل انه فصل الخطاب. انتهى وقال الرشدي
والمقصود منه تذكير ابتداء تأليفه بهذه الامور المتبركة ليكون مقارنا للتبرك
في آن الشروع غير ذاهل عنها فيزيد في التيمن والتبرك ويسمى مثل هذا في علم البديع
الاقتضاب القريب من التخلص وفصل الخطاب اما وجه تسمية الاول ان من عادة
البلغاء اذا افتتح بكلام قبل المقصود يسمى هذا الكلام الى ان ينتهي الى المقصود
تشبيها ثم اذا انتقل منه الى المقصود فاما ان يكون انتقاله منه اليه مع رعاية المناسبة
بينهما او لا يكون والاول يسمى تخلصا والثاني اقتضابا ومن الاقتضاب ما هو قريب
من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة والمناسبة بينهما اذا عرفت هذا فوجه تسميته
بالاقتضاب القريب من التخلص انه اقتضاب من جهة الانتقال من تلك الثلثة
المذكورة الى كلام آخر من غير ملائمة لكنه يقرب ويشبه التخلص حيث لم يؤت بالكلام الآخر
فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعلق بما قبله بل قصد نوع من الربط على معنى مهما يكن
من شيء بعد هذه الثلثة واما وجه تسمية الثاني على ما عليه علماء البلاغة ان يفتتح
المتكلم كلامه في كل امر ذي بال بذكر الله او بتحميده فاذا اراد الخروج منه الى المقصود
بالذات الذي هو الغرض المسوق له الكلام يأتي بهذا اللفظ فاصلا بين الخطابين
اي بين ذكر الله وبين الغرض المسوق له ولهذا سمي فصل الخطاب انتهى وقال دده افندي
بعد ظرف من الظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه منويا وان كان في الاصل
من الجهات الست لانه استعير للزمان اذا كان مضافا اليه انتهى وقال بعض الشيوخ
وبعد في الاصل ظرف من الظروف المكانية ومن قبيل الجهات الست ثم استعير ههنا
في الزمان بعلاقة المشابهة في الظرفية بقرينة المقام لان المراد فقول بعد زمان الفراغ
من البسملة والحمدلة والتصلية سواء كان القول في مكان تلفظها او في غيره ولو حمل
على الحقيقة لكان الشروع شروعا بالقول بعد مكانها لا في مكان واحد وهو خلاف المطلوب
والحاصل انه لا معنى لتقييد الشروع بالبعدية المكانية والتقييد اللازم بالبعدية الزمانية
لعدم امكان وحدة الزمان وفائدة التقييد وجود المناسبة في الجملة بملاحظة المضاف اليه
المحذوف في الانتقال من الكلام الاول الى الثاني انتهى وقال عمر القره قادي وبعد
في الاصل ظرف مكان ثم شاع في ظرف الزمان فصار حقيقة عرفية فيه وفيه نظر لانه
يستعمل في الزمان والمكان كقبل كما صرح به الحموي في شرح الاشباه فهو اما معمول للشرط المقدر
او الجزاء المقدر لان تقدير الكلام مهما يكن من شيء بعد زمن الفراغ من البسملة والحمدلة
والصلوة فاقول هذه رسالة ... فاعل يكن اي مهما يوجد

مهما يوجد شيء وبعد متعلق بيكن على التحقيق فيكون من تتمة الشرط وقيل بعد متعلق
باقول المقدر تحت الفاء واعترض عليه بانه يلزم ح عمل ما في حيز الفاء فيما قبله
وذا لا يجوز واجيب بان عدم الجواز مخصوص بما عدا الظرف واما ما فيه فيجوز
عمل ما بعده فيما قبله لان الظرف معمول ضعيف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره وقيل بعد متعلق
بالواو النائبة عن اما المتضمنة لمعنى الشرط وفعله والعهدة عليه في ذلك وهذه القضية
اتفاقية عامة وهي ما يحكم فيه بصدق التالي سواء صدق المقدم اولا والمراد من هذه القضية
تحقيق التأليف وتأكيد التصنيف انتهى وقال الرشدي فهذه القضية متصلة لزومية
لان اما المتوهمة او المقدرة في نظم الكلام فيه معنى الشرط والتأكيد والتقدير مهما يكن
من شيء بعد البسملة والحمدلة والصلوة فاقول هذه فان قيل كيف تكون لزومية ولا تلازم
بين شيء ما في العالم وبين شروع المص قلنا نعم لكن يدعي الملازمة بينهما وهذا الادعاء
لا يستلزم كذب القضية لانه كناية عن تأكيد ثبوت الحكم انتهى وقال بعض الافاضل ان بعد
ظرف زمان وقيل ظرف مكان من قبيل الجهات الست قد يستعار للزمان لكونه مضافا
الى الزمان نحو جئتك بعد الظهر فالتقدير في المقام بعد زمن الفراغ من هذه الثلثة
فاقول هذه رسالة ويمكن ان يقال الاول حقيقة عرفية والثاني لغوية ويمكن ان يبقى
للمكان فالتقدير بعد مكانها وقيل قد يكون ظرف زمان وقد يكون ظرف مكان كقبل
وان شانه من البلاغة اقتضاب قريب من التخلص وقيل هو فصل الخطاب الدال
على الانقطاع عما قبله كما ذهب اليه ابن اثير ونقل اجماع المحققين عليه وان قضيته
فاما اتفاقية عامة كما بينه العصام في حاشية التصديقات فتدل على تأكيد التصنيف
او لزومية يجب ملاحظة قيود اما في جانب الشرط مثل قصد المص وقدرته وارتفاع
موانعه او في جانب الجزاء مثل ينبغي ويصح ويناسب وانه اما جزء من الشرط كما هو مذهب المبرد
فتقديره مهما يكن من شيء بعد هذه الثلثة فاقول اه او جزء من الجزاء كما هو مذهب سيبويه
فتقديره مهما يكن من شيء فاقول بعد هذه والى كل ذهب لكن الاول اظهر لفظا اذ فيه
رعاية للترتيب المتعارف بين الانام واما من جهة المعنى فليس باظهر فان فيه تخصيص الشرط
حيث فيه الشرط بالبعدية كما هو الظاهر من بيان الاصل الاول ولا يخفى ان التأكيد
انما يلائم تعميم الشرط لا تخصيصه لعدم حصول الغرض فيه اي الغرض ان التأليف المصدر
بهذه الثلثة لازم لو وقع شيء ما سواء كان ذلك الشيء بعد هذه الثلثة اولا وهو لا يحصل
الا بتعميم الشرط وتخصيص الجزاء والثاني ابلغ معنى اذ فيه تعميم الشرط حيث لم يقيد بالبعدية
كما هو الظاهر من بيان الاصل الثاني وهو المقصود في هذا المقام واما من جهة اللفظ
فليس بابلغ فان فيه مخالفة للترتيب المتعارف انتهى وقال بعض الآخر وانه اما ان يتعلق
بعد بالشرط كما هو مذهب المبرد ... التخصيص لنظره الى الاتيان

بكلمة اما انما وقع بعد الاتيان بهذه الثلثة فى لمناسب ان يجعل بعد جزءا من الشرط فيكون
الاصل مهما يكن من شئ بعدها فالتأليف ثابت فوقع كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ
وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء ولتضمنها
معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم واما ان يتعلق بالجزاء كما ذهب اليه سيبويه والمازنى
وتبعهما اكثر النحاة فان المقصود ههنا بيان ان التأليف المصدر بهذه الثلثة
لازم لوقوع شئ ما لا ان التأليف لازم لوقوع شئ ما بعد الثلثة اذ لا يخفى
ان التأليف انما يلايم تعميم الشرط لا تخصيصه ولان المناسب بملاحظة تصدير
التأليف بهذه الثلثة ان يجعل بعد ظرفا للجزاء فيكون الاصل مهما يكن من شئ
فاقول بعد الثلثة ان تأليفى ثابت قدم على الفاء للفصل بين اداتى الشرط
والجزاء لكراهتهم تواليهما انتهى وقال قزل حصارى وبعد فصل خطاب والواو
للابتداء وبعد من الظروف المكانية لانه من الجهات الست استعير للزمان لاضافته
اليه والتقدير بعد زمن الفراغ من هذه الثلثة قطع للعلم به وبنى على الحركة
للفرق بين البناء العارض والاصلى وعلى الضم جبرا للمحذوف وسمى غاية لكونه
منتهى الكلام والعامل فيه اما اما لنيابتها عن الفعل والعامل فى الظرف يكفى فيه
رائحة الفعل او اقول فعلى الاول بعد جزء من الشرط كما ذهب اليه العلامة التفتازانى
والمعنى مهما يكن من شئ فى الدنيا بعد اداء هذه الثلثة فاقول الخ وعلى الثانى جزء
من الجزاء قدم على الفاء ليفصل بين اداتى الشرط والجزاء لكراهتهم تواليهما كما ذهب
اليه النحويون والمعنى مهما يكن من شئ فى الدنيا فاقول بعد اداء هذه الثلثة فوجه
الثانى ان المقصود بيان التأليف المصدر بالتسمية والتحميد والتصلية لازم
لوقوع شئ ما لا ان التأليف لازم لوقوع شئ بعد هذه الثلثة اذ لا يخفى ان التأليف
انما يلايم تعميم الشرط لا تخصيصه ولان المناسب بملاحظة تصدير التأليف بهذه الثلثة
ان يجعل بعد ظرفا للجزاء ووجه الاول انه نظرا الى ان الاتيان بكلمة اما انما وقع بعد الاتيان
بهذه الثلثة فاختر الوجه الاول وفهم من ودة افندى والعامل فى الظرف اقول
اذا كان اما موهومة واما اذا كانت مقدرة والفاء من قرائنها ودالة على مكانها
والواو مزيدة تعويضا عن صورة اما وتزيينا للفظ وقد يقال كون الواو عوضا يقتضى
مناسبة بين الواو واما مصححة لتعويضها عنها ولا يجمع حينئذ بينهما وقال بعض الافاضل
فان قلت لم وقع الفاء فى خلال الجزاء اذا كان الظرف جزءا منه مع ان الاصل وقوعه فى صدره
قلت

قلت ان الفاء وان وقعت فى خلال الجزاء لكن هذا الوقوع عارض لمانع من كون الفاء
على ما كان عليه فى الاصل من الوقوع فى صدر الجزاء وهو كراهة توالى حرف الشرط والجزاء
فالفاء واقعة فى الصدر اصالة وتقديرا وقال بعض الكمل انما وقع فيه لعدم وقوع الفاء
السببية فى ابتداء الكلام وقال دنيخ زاده نال الله ما اراده وههنا وجه آخر
ذكره الدماميني فى شرح مغنى اللبيب وهو ان بعد معمول لاقول المقدر ومقوله محذوف
وهو تنبه اى وبعد هذا الكلام اقول تنبه لافادة المرام فهذه رسالة فحينئذ الفاء
للسببية وهى ههنا فصيحة اى بعد زمن الفراغ من البسملة والحمدلة وفيه اشارة
لبيان حقيقة البعدية فى نفس الامر لا للبيان بحسب الظاهر ولبيان تقدير المضاف اليه
لبعد وقيل الغرض من هذا التغيير بيان حقيقة البعدية فى نفس الامر لا البيان
بحسب الظاهر وبيان المضاف اليه المقدر وقيل فيه اشارة الى بيان حقيقة البعدية
فى نفس الامر لا اشارة الى البيان بحسب الظاهر وايضا اشارة الى تقدير المضاف اليه
فمآل كل منهما واحد وقال امام ايوب الانصارى وقوله اى بعد الفراغ من البسملة
والحمدلة والتصلية للاشارة الى ان لفظ بعد ههنا من الاسماء اللازمة الاضافة
والى انه مبنى لكون المضاف اليه محذوفا منويا لا منسيا فانه لو كان مذكورا او
محذوفا منسيا يكون بعد معربا بحسب العوامل نحو من بعد ما جاءك وضرب بعد خبر
من قبل وهو ههنا مبنى على الضم لمشابهته بالحرف فى الاحتياج الى المضاف اليه
ومنصوب المحل على انه مفعول فيه اما للشرط المحذوف وهو مهما يكن من شئ او
لما قدر بعد الفاء من نحو اقول او اعلم او يقول والواو اما فى وبعد ابتدائية
واستينافية جوابا عما قبله ما تقول بعد ما قام مقام اما لان اصله مهما يكن من شئ
بعد البسملة والحمدلة والتصلية فاقول هذه رسالة فحذف يكن من شئ للاختصار
اى رونقا وطلبا للاختصار ثم حذف مهما واقيم اما مقامه ثم حذف اما لدلالة الفاء
فى الجواب عليها فصار بعد البسملة والحمدلة والتصلية فاقول هذه رسالة ثم حذف
المضاف اليه للظرف فبنى على الضم جبرا للمحذوف فصار بعد فاقول هذه رسالة ثم جئ
بالواو عوضا عن اما فصار وبعد فاقول هذه رسالة ثم حذف اقول لدلالة المقام عليه فصار
وبعد فهذه رسالة قوله اقول هذه رسالة تأكيد بالمعنى اللغوى وهو كون الكلام الخبرى
محققا ثابتا وذلك يحصل بجعله معلقا على امر محقق الثبوت فالكلام الخبرى ههنا قوله اقول
هذه رسالة الخ جعل معلقا على شرط وهو وجود شئ وكأنه قال مهما يوجد شئ فاقول
بعد البسملة والحمدلة والتصلية هذه رسالة الخ ومعلوم ان الدنيا لا تخلو عن وجود شئ

فنيكون قوله اقول هذه رسالة محققا ثابتا هذا هو التأكيد فان قلت لاى شئ قدرت
لفظ القول وجعلت بعد من متعلقات الكلام الخبرى حيث جعلتها معمولة لاقول الذى
هو الجزاء فالجواب عن الاول ان جواب الشرط يجب ان يكون مسببا عن فعل الشرط وهذه
رسالة الخ متحقق فى نفسه ثابت قبل قول المص وبعد فلا يصح ان يكون جزاء الا بتقدير القول
لان الذى يتسبب عن الشرط هو قوله اقول فتكون الفاء فى كلامه داخلة على قول محذوف لكن يناقش
هذا الجواب بان النحاة مصرحون بانه اذا حذف القول حذفت الفاء معه كما قال فى الخلاصة قال
مفتى زاده وجب حذف الشرط وهو يكن من شئ لغرض تخفيف الكلام بحذف الشرط لكثرة الاستعمال
قال امام الايوب قوله والواو اى فى وبعد ابتدائية قائمة مقام اما فى ان اما قائمة مقام الجملة الشرطية
المقدرة بقرينة الفاء عليها فيكون الواو عوضا عن العوض عن الشرط والقرينة على كون الواو
عوضا عن اما عدم وقوع اجتماعهما فانه من شان العوض عن الشئ لامتناع اجتماع العوض
مع المعوض عنه وكون الواو ابتدائية لكون الجملة الشرطية التى كانت الواو عوضا عنها بالواسطة جملة
ابتدائية واليه اشار الشارح بقوله قائمة مقام اما وكانه اشار الى وجه كونها ابتدائية او عاطفة اى او الواو
عاطفة اذا كان الفاء فى فهذه موهومة قال احمد التلميذ الاطوى قوله اما ابتدائية قائمة مقام اما لفظا لا معنى
ولذا لم يقل الفاء جواب الواو او عاطفة فيه اشارة الى ان الابتدائية ليست عاطفة على ما زعم القاضى
له اى للفظ بعد مع ساقته اى لفظ بعد وفى الصحاح يقال ساقة الجيش مؤخره يؤنث ويذكر والمراد ههنا
توابع لفظ بعد من المضاف اليه له وما عطف على المضاف اليه على الجملة السابقة اى اما على قربها وهى جملة
والصلوة على محمد واما على بعيدها وهى جملة الحمد لله ولذا لم يقل على الجملتين ثم لما ورد على هذا الوجه ان المعطوف
ههنا اخبار عن سبب التاليف والمعطوف عليه انشاء ثناء الحمد والصلوة على ما مر وعطف الاخبار على الانشاء
وبالعكس لا يجوز لكمال الانقطاع بينهما لكنه لا على اطلاقه بل فى الجمل التى ليس لها محل من الاعراب
كما ههنا واما فى الجمل التى لها محل من الاعراب فيجوز عطف الاخبار على الانشاء وبالعكس فاجاب عنه
بقوله بطريق عطف القصة اى عطفا كائنا بطريق عطف القصة على القصة عند الجمهور اى بطريق
ان يعتبر كل من المعطوف والمعطوف عليه امرا من الامور من غير اعتبار الاخبارية والانشائية فيكون
عطف الشان على الشان فذلك جائز قال ذينى زاده وهو اى عطف القصة عطف جملة
مسوقة لغرض على جملة مسوقة لغرض آخر من غير نظر الى الاخبارية والانشائية بينهما واما ما قيل
انه مخصوص بعطف المتعدد على المتعدد فممنوع نص عليه مولى الشهير بابن الكمال الوزير
فى شرح المفتاح خذ هذا وقال دده افندى ثم هو اى قوله بعد اما ان يكون معطوفا على ما قبله عطف
قصة على قصة والجامع ان ما سبق تمهيد ووسيلة للتصنيف وهذا بيان لسببه فان دفع ما قيل
فى الكتب ان الواو لو جعلت عاطفة محضة لا عوضا يلزم عطف الاخبار على الانشاء لان الكلام السابق
انشاء للحمد والصلوة واللاحق اخبار واما الجواب بان الكلام السابق اخبار ويحصل منه انشاء
للحمد لانه ثناء عليه تعالى بجهة التعظيم فلا يتاتى مثله فى الصلوة لانه يلزم من الاخبار بانه عليه الصلوة
والسلام متعلق الصلوة او مستحق لها الصلوة عليه اعنى الدعاء له والعامل فى الظرف يقول
انتهى فيكون التقدير مهما يكن من شئ بعد البسملة والحمدلة والتصلية فيقول العبد الفقير
الى الله الغنى النصير هذه رسالة قال بعض الافاضل والواو فيه اما ابتدائية او عاطفة له
مع قوله فهذه رسالة الخ على الجملة الصلوتية او الحمدية اذ هما اخباران لفظا على ما اختاره
بعض

بعض المحققين واما عند الجمهور فمن قبيل عطف القصة على القصة فان الاخبار لا يجوز
عطفه على الانشاء الا بمثل هذا التأويل وقال بعض الاخر او عاطفة له مع قوله فهذه
رسالة على جملتى الحمد والصلوة بناء على ان هاتين الجملتين اخباريتان وان كان الاخبار
بالحمد يستلزم الحمد الانشائى وبالصلوة يدل على التعظيم الانشائى فيجوز هذا العطف
او بناء على عطف القصة على القصة والجامع ان السابق تمهيد للتأليف وهذا
بيان له ولسببه قال امام ايوب الانصارى قوله بطريق عطف القصة على القصة
اى ليس العطف ههنا كعطف بين الجملتين السابقتين لوجود المانع ههنا وهو كون الجملة
المعطوفة خبرية لفظا ومعنى وكون الجملة السابقة انشاء معنى فيكون بينهما كمال الانقطاع
وهو مانع العطف وقد صح هذا العطف فى امثاله بان يكون بطريق عطف القصة على القصة
ومعنى ههنا ان الجملة السابقة لبيان تمهيد التصنيف والمعطوف لبيان سبب التصنيف
وقال ذينى زاده والواو فيه عاطفة او استينافية والاول مختار المصنف اذ صرح فى تعليقاته
على العناية فى امثال هذا ان حمل الواو على الاستيناف ضعيف لان فى ثبوته كلاما
وعلى التسليم فقيل عند تعذر سائر معانى الواو فالاقرب جعله للعطف وفى حاشية القاضى
للشهاب الواو تكون للاستيناف وتجئ فى ابتداء الكلام كما صرح به النحاة وقال
عمر التوقادى الواو عاطفة من قبيل عطف القصة على القصة اى عطف مضمون ما سيق
لغرض سبب التصنيف على مضمون ما سيق لغرض التبرك فلا يضر الاختلاف بالاخبارية
والانشائية وقيل زائدة لعدم ظهور العطف والاستيناف وقيل عوض عن كلمة اما
على ما يشعر به وقوع اما موقع الواو فى بعض النسخ انتهى قال بعض المحشين قوله او عاطفة له
اى او الواو عاطفة فى يجوز تقدير اما العامل فى الظرف فيكون من قبيل قول صاحب المفتاح
واما بعد وعدم تقديرها فالعامل ح يفهم من السياق مثل اقول او اعلم وقال الاخر قوله
او عاطفة ولا شئ فى عطف هذا الكلام على الحمد لله والصلوة على محمد مع انهما جملتان
انشائيتان لان هذه الجملة ايضا انشائية بان يكون الغرض منها مدح العلم والرسالة
او الكلام مبنى على عطف القصة على القصة وقيل الواو ههنا زائدة جئ بها لتحسين اللفظ
لا عاطفة فهذه الفاء اى فى فهذه جواب اما المقدرة على تقدير كون الواو ابتدائية
فانه لما كانت على هذا التقدير قائمة مقام اما تحقق تقدير اما فكأنها كالملفوظ بقرينة
وجود عوضها قال قزل حصارى وفيه ان تقدير اما مشروط بكون الجزاء امرا او نهيا نحو
ربك فكبر انتهى اقول هذا عند الرضى واما عند غيره فغير مشروط والمص بنى كلامه او وفيه نظر لان الخ
على مذهب غيره وقال بعض المحشين قوله جواب اما المقدرة فى نظم الكلام بقرينة الفاء
او الموهومة اى او الفاء جواب اما الموهومة وهذا على تقدير كون الواو عاطفة فان اما
لما لم يكن مذكورة ولا مقدرة لعدم كونها عوضا كانت موجودة بحكم الوهم الناشئ من وجود الفاء

[illegible]

ومن انفهام معنى اما من هذا الفاء قال بعض المحشين لعل وجه التوهم ان لفظ بعد
كثيرا ما تجي قبله في الخطب كلمة اما وقال دنيز زاده جواب اما الموهومة لكثرة وقوعها
في هذا المقام فكأنه توهم انه ذكر اما وهذا التوهم كثير بين الانام وقال عمر القوقادى
والفرق بينهما ان اما المقدرة محذوفة في نظم الكلام مرادة في المقام واما الموهومة
فليس بمحذوفة في نظم الكلام ولا مرادة في المقام وقال السيلكوتى في حاشيته على الخيالى
والفرق بين توهم اما وتقديرها ان معنى التوهم حكم العقل بواسطة الوهم انها
مذكورة في النظم بواسطة اعتباره بها في امثال هذا المقام فيكون حكما كاذبا
ومعنى التقدير انها مقدرة فيه وتجعل في الاحكام كالمذكورة فهو حكم مطابق للواقع
وبالجملة كلا الوجهين ذكرهما السيد قدس سره وتبعه من جاء بعده اجراء اى دخول الفاء
على توهم اما اجراء للموهومة كذا قاله دده افندى قال ايوب الانصارى قوله اجراء بالنصب
على انه مفعول له لفكان المفهوم من فحوى الكلام اى انما كانت جوابا للموهومة لقصد
اجرائها اى لقصد اجراء اما المفهومة مجرى اما المحققة لقوة ذلك الوهم بدلالة فاء
عليه كذا قاله امام ايوب الانصارى او بسبب قيام الواو الابتدائية مقامها اى مقام اما
كذا قاله بعض المحشين فقوله هذه مبتدأ وقوله رسالة خبره والجملة مقول المقدر
بعد الفاء اى مهما يكن من شئ بعد ما ذكر فاقول هذه رسالة الخ نكرها لانه لم يسبق
من المصنف الاشارة اليها ولا دل عليها الحال والتاء فيها وفي امثالها ليست
للتأنيث بل من نفس الكلمة واما الوقف على كونها صفة المؤنث فباعتبار دخول التاء
كذا ذكره الشريف في شرح المفتاح وهى اى الرسالة في اللغة الواسطة بين المرسل
بكسر السين اى بين من ارسل والمرسل اليه بفتح السين اى وبين من ارسل اليه
في ايصال الاخبار بفتح الهمزة متعلق بالواسطة اى تتوسط بينهما في ايصال الاخبار
من المرسل والاحكام بفتح الهمزة جمع الحكم بضم الحاء وسكون الكاف اى الاوامر
والنواهي من الاحكام الشرعية او غيرها ثم اطلقت اى الرسالة في العرف اى
في عرف المؤلفين على العبارات اى الالفاظ والعبارات جمع عبارة قال الكردى من العبور
من المعنى الى اللفظ بالنسبة الى المتكلم وبالعكس بالنسبة الى السامع انتهى فقولهم المعنى
ماعنى من اللفظ ظاهر بالنسبة الى السامع دون المتكلم اذ الظاهر بالنسبة اليه ان يقال
ماعنى ليعبر عنه باللفظ والتعبير الشامل للمتكلم والسامع ان يقال ماعنى وقصد وقال حسن چلبى العبارة
في اللغة تعبير الرؤيا يقال عبرت الرؤيا اى فسرتها اطلقت على الالفاظ الدالة على المعانى
لانها يفسر بها ما في الضمير قال يوسف الاصم واطلاقها على الالفاظ بمعنى المعبر اسم فاعل مجازى
لان المعبر حقيقة هو المتكلم او بمعنى المعبر به فاطلاقها على الالفاظ حقيقة عرفية لهجران المعنى الاصلى
بحيث

بحيث لا يفهم الا بقرينة كذا قاله الحفناوى في حاشيته على على قوشجى وقال السيد حافظ
في حاشيته عليه العبارات جمع عبارة وهى في اللغة اما بمعنى العبور والانتقال واما بمعنى التعبير
والتفسير وفي العرف اللفظ فعلى الاول تسمية اللفظ بالعبارة تسمية السبب باسم المسبب
لكون اللفظ سببا لعبور المتكلم الى معناه وعلى الثانى كذلك لكون اللفظ سببا لتعبير المتكلم
لمعناه للمخاطب قوله المؤلفة بمعنى المركبة والمجتمعة صفة العبارات بتأويل الجماعة اى
ثم اطلقت في العرف على العبارات المؤلفة الدالة على المعانى وقوله المشتملة بمعنى المحيطة
صفة بعدها للعبارات وقوله على القواعد العلمية متعلق بالمشتملة اى المشتملة على المسائل
العلمية اشتمال الدال على المدلول وقوله على سبيل الاختصار ظرف مستقر خبر مبتدأ
محذوف اى وهذا الاشتمال المدلول عليه بالمشتملة يكون على سبيل الاختصار
او ظرف لغو متعلق بالاشتمال المدلول عليه بالمشتملة او متعلق بالمشتملة المقيدة
بالقواعد العلمية فيكون من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه لكنه مضر لجزالة المعنى او
حال من القواعد العلمية بتضمين معنى التبيين اى حال كون تلك القواعد مبينة
على طريق الاختصار قال صاحب منافع الاخيار قوله على سبيل الاختصار متعلق بالمؤلفة
لانها القريب معنى انتهى لكنه على لف المشوش قال عمر القوقادى والرسالة في اللغة
عبارة عن الكلام الذى ارسل الى الغير وفي الاصطلاح عبارة عن الكلام المشتمل على القواعد
العلمية على سبيل الاختصار والمراد ههنا هو المعنى الاصطلاحى والفرق بين الرسالة
والكتاب ان الكتاب اعم مطلقا من الرسالة لانه هو الكلام المشتمل على القواعد العلمية
سواء كان على سبيل الاختصار او لا واما الرسالة فاشتمالها يكون على سبيل الاختصار
فقط ولذا قال رسالة ولم يقل كتاب وقال بعض الكمل والفرق بين الرسالة والكتاب
ان الكتاب اعم مطلقا من الرسالة لانه مسائل اعتبرت مستقلة شملت انواعا اولا واما
الرسالة وهى مسائل اعتبرت مستقلة تشمل انواعا فقط والمقصود بيان انواع مسائل النحو
ولذلك آثر المصنف لفظ الرسالة على الكتاب انتهى اقول الاولى آثر لفظ الكتاب
على الرسالة لان الكتاب هو الكامل في الفن والرسالة بخلافه فافهم فان قلت لم قال
فهذه رسالة ولم يقل فهذا باب وهو طائفة من الكتاب مشتمل على مسائل كثيرة غير متعلق
ماقبلها لما بعدها قلت ان الرسالة بمنزلة الجنس والباب بمنزلة النوع ولذا قال المصنف
فهذه رسالة ولم يقل فهذا باب لاشتمالها على انواع مسائل النحو والمقصود بيان انواع
جميع مسائل النحو لانوع منها ونقل من حواشى المطالع ان الرسالة ما اشتمل على مسائل
قليلة من فن والمختصر ما اشتمل على مسائل قليلة من فن او فنون والكتاب ما اشتمل على مسائل قليلة

او كثيرة من فن او فنون فالرسالة اخص من الاخيرين مطلقا والثاني اخص من الثالث
كذلك كذا في الحفناوي ولما كان هذا الكتاب مشتملا على مسائل قليلة من فن واحد
آثر المص لفظ الرسالة على المختصر والكتاب حيث لم يقل فهذا كتاب او مختصر و
على المعاني المدونة اي واطلقت ايضا بالاطلاق الآخر على المعاني المدونة والمؤلفة المدلولة
عليها بالالفاظ المؤلفة كذلك اي كاطلاقها على الالفاظ في كون المعاني في القواعد
العلمية وفي كونها على سبيل الاختصار وهذا الاطلاق بان يكون احدهما حقيقة والآخر
مجازا مرسلا بعلاقة الدالية والمدلولية لا بان يكون مشتركا بينهما حتى لا يلزم كونه
اصطلاحا جديدا كذا حققه الشريف في حاشية المطول قال صاحب منافع الاخيار
قوله كذلك اي المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار كاطلاق القضية
اي ونظير هذا الاطلاق مثل اطلاق لفظ القضية على قول يحتمل الصدق والكذب
قال صاحب منافع الاخيار قوله كاطلاق القضية متعلق باطلقت والقياس
اي كاطلاق القياس الذي هو قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها قول آخر
ونظايرهما اي كاطلاق نظائر القضية والقياس كالفصل والباب والجملة والكلام
والتعريف والدليل على القبيلتين متعلق بالاطلاق اي على العبارة والمعنى فيقال
القضية الملفوظة والمعقولة والقياس الملفوظ والمعقول يعني ان القضية
تطلق تارة على القضية الملفوظة كزيد قائم وتارة على المعقولة وهو الذي عبر
عنه بزيد قائم اما بالاشتراك اللفظي بان تكون القضية موضوعة لهما او بالحقيقة
والمجاز بان تكون هي موضوعة لاحدهما دون الآخر فاطلاقها على الموضوع له حقيقة
وعلى الآخر لعلاقة بينهما مجاز والثاني اولى لان المعتبر هو القضية المعقولة واما الملفوظة
فانما اعتبرت لدلالتها على المعقولة اقول اعلم ان القياس قسمان معقول وملفوظ واما القياس
المعقول فهو الذي يتركب من القضايا المعقولة واما القياس الملفوظ فهو الذي يتركب من القضايا
الملفوظة والاول منهما هو القياس حقيقة والثاني منهما انما سمي قياسا لدلالته على القياس المعقول
والتعريف المذكور للقياس يمكن ان يجعل تعريفا لكل واحد منهما كذا في محي الدين على حسام كاتي قال
كاتيزاده في حاشيته على الفناري نور الله قبره وجعله روضة من رياض الجنة
فالقياس المعقول قول معقول من قضايا في العقل تأليفا يؤدي الى التصديق بشيء آخر
والقياس الملفوظ ما ذكر ايضا ولا فرق بين تعريفيهما في التوجيه الا ان العقول والقضايا

والقضايا في الاول من المعقولات وفي الثاني من المسموعات انتهى والتعريف المذكور
للقضية يجعل تعريفا للملفوظة فقط بقرينة الصدق والكذب لان الصدق والكذب
صفتا المتكلم الذي هو عبارة عن اللفظ قال بعض الافاضل ان القضية قسمان
معقولة وملفوظة اما المعقولة فهي التي تتركب من المحكوم عليه وبه والنسبة التامة
الخبرية والملفوظة هي التي تتركب من لفظ المحكوم عليه وبه والاولى هي القضية
حقيقة والثانية مجازا لدلالتها على القضية المعقولة وكذا القياس قسمان معقول
وملفوظ اما المعقول فهو الذي يتركب من القضايا المعقولة والملفوظ هو الذي
يتركب من القضايا الملفوظة واطلاقهما على الملفوظ او المعقول اما بالاشتراك او
في المعقول حقيقة وفي الملفوظ مجاز اخذ واريد منهما الملفوظ بقرينة ما في تعريفهما
من الصدق والكذب في تعريف القضية ومن القول في تعريف القياس لان المراد به ههنا
ما يرادف القضية بقرينة ما بعده من التسليم واللزوم ولا يجوز ان يؤخذ المعقول
والملفوظ معا لانه يلزم جمع معنيي اللفظ المشترك في آن واحد او جمع المعنى الحقيقي
والمجازي فيه وذا لا يجوز فان قلت لم لا يجوز ان يراد المعنيان بطريق عموم المجاز
بان يراد من القضية والقياس ما يطلق عليه لفظ القضية والقياس قلت مثل هذا
في التعريفات بعيد جدا لانه مجاز بلا قرينة انتهى وفي مختصر المطالع للفاضل الكلنبوي
القضية كالتعريف والدليل اما ملفوظة وهي الجملة الخبرية الحاكية عن الواقع واما معقولة
هي معناها المؤلفة من المحكوم عليه وبه والنسبة التامة الخبرية التي هي وقوع النسبة
او لا وقوعها انتهى قال بعض الاساتيذ القضية الملفوظة وهي اللفظ المركب نحو زيد قائم
والعقلية وهي المفهوم العقلي المركب كمفهوم زيد قائم والقياس الملفوظ وهو اللفظ
المركب ايضا نحو زيد مرفوع وكل مرفوع فاعل والمعقول وهو المفهوم المعقلي المركب
ايضا كمفهوم زيد مرفوع وكل مرفوع فاعل وقال الآخر القضية الملفوظة كلفظ زيد قائم
والمعقولة كتصور زيد قائم في الذهن والقياس الملفوظ كلفظ زيد مرفوع وكل مرفوع
فاعل والمعقول كتصور زيد مرفوع وكل مرفوع فاعل في الذهن وقال بعض الكمل واعلم
انا اذا تصورنا المحكوم عليه وبه والنسبة واعتبرنا اللفظ يسمى قضية ملفوظة والا
فمعقولة واذا تصورنا الصغرى والكبرى واعتبرنا اللفظ يسمى قياسا ملفوظا والا
فمعقولا وقال الآخر القضية الملفوظة كزيد قائم والمعقولة وهي الذي عبر عنه بزيد قائم
والقياس الملفوظ كزيد فاعل وكل فاعل مرفوع يعني كالصغرى والكبرى معا والمعقول وهو الذي
عبر عنه بزيد فاعل وكل فاعل مرفوع فميز سقيمها عن سقيمها واختر ما شئت وانما اطنبنا .

[illegible] صح

الكلام ليؤدي حق المقام لما فيهما اي قدر مشترك وقع في الالفاظ والمعاني وهذا
علة لقوله اطلقت قال صاحب منافع الاخيار قوله لما فيهما اي في العبارات والمعاني
متعلق باطلقت واشارة الى وجه الشبه من ايصال كلام المؤلف بيان لما اي ذلك
القدر المشترك هو ايصال كلام المؤلف اي كلام من الف رسالة او كتابا ومراده
اي وايصال مراد ذلك المؤلف الى المؤلف له اي الى من قصد التاليف له من الطلبة
اما ايصال المعاني فظاهر واما ايصال الالفاظ فلكونها دالة على تلك المعاني
قال بعض المحشين ثم ايصال كلام المؤلف في الالفاظ ومراده في المعاني بحيث اذا ذكر
المتكلم الالفاظ وصلت الى سمع المخاطب ثم وصل منها مراد المتكلم الى ذهن السامع الطالب
لاجل الانفهام معنا هاهنا تأمل فتدبر انتهى وقال صو بجوي في حاشيته على الهدى
وهو شرح المسالك قوله من ايصال كلام المؤلف ظاهره انه ناظر الى الالفاظ
وقوله ومراده ناظر الى المعاني ولكن يمكن ان ينظر كل الى كل فعلى الاول اي فعلى الاطلاق
الاول وهو كون الرسالة عبارة عن العبارات والالفاظ يكون هذه اي لفظ هذه
في قوله فهذه اشارة الى الالفاظ قوله والعبارات عطف على الالفاظ عطف تفسير وفائدته
دفع احتمالها للمعنى اللغوي وبيان معناها الاصطلاحي لان الالفاظ جمع لفظ
وهو في اللغة بمعنى الرمي وفي الاصطلاح ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما
قال صاحب منافع الاخيار قوله والعبارات عطف الخاص على العام للتفسير لان العبارة
كلام مفيد التي تتلى بعد صفة الالفاظ وتتلى من التلاوة بمعنى القراءة صلة الموصول
قال بعض المحشين وتتلى من التلو بالكسر بمعنى التبع في الورود اي الالفاظ والعبارات
التي تتلى وتقرأ بعد تلاوة هذه الديباجة او التي تتبع هذه الديباجة وتأتي بعدها
وقال امام ايوب الانصاري قوله التي تتلى بعد اي بعد التلفظ بهذه الجملة وهو
قوله هذه رسالة وهذا الاحتمال مبني على تقدير تقديم الديباجة على المقصود بتنزيل
غير الموجود منزلة الموجود فالمعنى فهذه الالفاظ التي ستوجد الفاظ فيما يحتاج اليه
انتهى فان قيل ان اسم الاشارة موضوعة للموجود في الخارج والالفاظ التي تتلى بعد
ليست كذلك فلا تصح الاشارة بلفظ هذه اليها فلم عبر عنها بهذه اجيب عنه
بانه لتنزيل تلك الالفاظ منزلة الموجود وحاصله ان تلك الالفاظ وان لم تكن
موجودة تحقيقا لكنها موجودة تنزيلا وذلك كاف في الاستعمال حقيقة بناء على تعميم الموجود
المعتبر في الوضع من التحقيقي والتنزيلي ويحتمل ان يكون حاصله ان استعمال هذه ههنا على سبيل
التجوز والاستعارة تنزيلا لغير الموجود منزلة الموجود وتشبيها له في التحقق وتقرير الاستعارة
هكذا

هكذا شبه الالفاظ التي تتلى بعد بالامور الموجودة في الخارج في التحقق واستعمل
لفظ هذه الموضوعة للامور الموجودة في الخارج في هذه الالفاظ فصار
استعارة مصرحة اصلية ونكتة المجاز ههنا اما للاشارة الى ثبوت هذه الالفاظ
حتى صارت لكمال علمه بها كأنها موجودة عنده ويقدر على الاشارة اليها
واما الى كمال فطانة الطالب كأنه بلغ مبلغا صارت هذه الالفاظ عنده كالموجودات
ويستحق ان يشار له الى غير الموجود بالاشارة الخارجية وفي قوله فهذه مبالغة
في حق الطالب وقال بعض الافاضل والنكتة في هذا المجاز اما للتنبيه على ذكاوة الطالب
كأنه علم الامور الغير الموجودة في الخارج مثل الموجودات لذكاوته واما للتنبيه
على غباوته كأنه بلغ في الغباوة الى مرتبة لا يدرك شيئا من الاشياء الا بكونه موجودا
في الخارج وبوجوده الخارجي وبالمباشرة به واما للتنبيه على ثبوت هذه الالفاظ بحيث كأنها
صارت موجودة خارجية او شبه هذه الالفاظ بالامور الموجودة في الخارج في تحقق
وقوعها ثم استعملت الصيغة الموضوعة للامور الموجودة في الخارج في هذه الالفاظ
فصار استعارة اصلية والنكتة في هذا المجاز اظهار الرغبة والحرص على وقوعها
كأنه لكمال حرصه تخيل انه اتى هذه الالفاظ بعد وتحقق وقوعها ومضى فعبر بهذه
فان قيل ان اسم الاشارة موضوعة للمحسوس بالبصر ايضا وهذه الالفاظ ليست
كذلك فلم عبر عنها بهذه قلنا ان لفظ هذه ههنا استعارة مصرحة شبه هذه الالفاظ
بالامور المحسوسة بالبصر في كمال الظهور والوضوح واستعمل لفظ هذه الموضوعة
للامور المحسوسة في هذه الالفاظ فصار استعارة مصرحة اصلية ونكتة هذا المجاز
التنبيه على غباوة الطالب كأنه بلغ في الغباوة الى مرتبة لا يدرك شيئا من الاشياء
الا بالاحساس والابصار او التنبيه على ذكاوة الطالب كأنه بلغ مبلغا صارت
هذه الالفاظ عنده مثل المحسوسات والمبصرات او التي اي او اشارة الى الالفاظ
الموجودة المنقوشة بين الدفتين اي بين طرفي صحايف الرسالة من ابتداء
بيان المقصود الى انتهائه وهذا مبني على تقدير تأخير الديباجة عن المقصود فالمعنى
فهذه الالفاظ الموجودة المنقوشة الفاظ فيما يحتاج اليه كذا قال امام ايوب الانصاري
فعلى هذا لا يحتاج في لفظ هذه الى ارتكاب التجوز لا يقال حمل الرسالة على هذه باطلة
لاتحادهما لانا نقول ان اراد انهما متحدان ذاتا فمسلم ولا ضرر فيه وان اراد متحدان
مفهوما فممنوع لان عنوان الموضوع ومفهومه هو الهذية وعنوان المحمول هو الرسالة
فتغايرا مفهوما وشرط الحمل هو الاتحاد خارجا والتغاير مفهوما وقد وجد ذلك
فيما نحن فيه قال بعض الافاضل والمختار ان الرسالة واجزائها عبارة عن الالفاظ او
النقوش في المشار اليه في فهذه الالفاظ او النقوش لان الرسالة محمولة على هذه والمحمول

متحد مع الموضوع انتهى وعلى الثاني اي وعلى الاطلاق الثاني وهو كون الرسالة عبارة
عن المعاني يكون اي لفظ هذه اشارة الى المعاني المرتبة الموجودة في الذهن من غير صيانة
الالفاظ لها ووضعها لها على تقدير تقديم الديباجة على المقصود وبعد التأليف والتصنيف
او فيه وفي الالفاظ اي او اشارة الى المعاني المرتبة الموجودة في الذهن وفي الالفاظ
التي وضعت لهذه المعاني يعني مع المعاني والالفاظ المتلوة الدالة عليها على تقدير
تأخير الديباجة عن المقصود او فيها وفي الكتابة اي اشارة الى مجموع المعاني
المرتبة الموجودة في الذهن مع الالفاظ الموضوعة المتلوة ومع النقوش الدالة
على الالفاظ في الكتابة وهذا مبني على تقدير تأخير الديباجة عن المقصود ايضا
كذا قاله امام ايوب الانصاري المتمم للمجلد الثاني من محرم افندي حاشية الجامي
قال بعض المحشين قوله او فيهما وفي الكتابة اي او يكون اشارة الى المعاني المرتبة الموجودة
في الذهن وفي الالفاظ وفي الكتابة يعني اشارة الى تلك المعاني مع الالفاظ
و النقوش الدالة على الالفاظ الدالة على المعاني ولو قال او فيهما وفي النقوش
لكان اولى انتهى فان قلت لفظ هذه موضوع للمحسوس المشاهد والمعاني المرتبة
الموجودة في المواطن المذكورة ليست كذلك فلا تصح الاشارة بلفظ هذه اليها
فلم عبر عنها بلفظ هذه اجيب عنه بانه لتنزيل تلك المعاني منزلة المحسوس المشاهد
مبالغة في كمال تعينها وتميزها اعتناء بشأن الحكم او رمزا الى انها سهلة التناول
قريبة المأخذ كالامور المحسوسة وحاصله ان تلك المعاني وان لم تكن محسوسة مشاهدة المحسوس
تحقيقا لكنها محسوسة مشاهدة تنزيلا وذلك كاف في الاستعمال حقيقة بناء على تعميم
المشاهد المعتبر في الوضع من التحقيقي والتنزيلي ويحتمل ان يكون حاصله ان استعمال
لفظ هذه ههنا على سبيل التجوز والاستعارة تنزيلا للمعقول منزلة المحسوس تشبيها
به في كمال التعين والتميز قال بعض الكمل فان قيل ان اسم الاشارة موضوعة للمحسوس
بالبصر والمعاني المرتبة الموجودة في المواطن المذكورة ليست بمحسوسة فكيف يشار
اليها بهذه قلنا ان لفظة هذه ههنا استعارة مصرحة شبه المعاني المرتبة الموجودة
فيها بالامور المحسوسة بالبصر في الظهور والوضوح واستعمل لفظ هذه الموضوعة
في الامور المحسوسة في هذه الامور الغير المحسوسة استعارة اصلية والنكتة في هذا المجاز
اما للتنبيه على ذكاوة الطالب كأنه علم الامور الغير المحسوسة بالبصر مثل المبصرات لذكاوته
واما للتنبيه على غباوته كأنه بلغ في الغباوة الى مرتبة لا يدرك شيئا من الاشياء الا بالاحساس
والابصار

و الابصار واما للتنبيه على ثبوت المعاني بحيث كأنها صارت محسوسة ومبصرة بالبصر انتهى
لا يقال ايضا حمل الرسالة على هذه باطلة لانهما متحدان لانا نقول ان عنوان الموضوع
ومفهومه هو الهذية وعنوان المحمول هو الرسالة فتغايرا مفهوما قيل ومن جعله
اشارة الى الرسالة لم يصب لان اتصاف الالفاظ او المعاني بعنوان كونها رسالة
لم يعلم قبل الحكم بانها رسالة كما لا يخفى انتهى وفيه خفاء لا يخفى كذا في زبدة الانظار
وجه الخفاء انه لو لم يعلم بوجه ما اتصاف الالفاظ او المعاني بكونها رسالة قبل الحكم
بانها رسالة لم يمكن الحكم عليها بالرسالة على انه لم لا يجوز ان يحصل الشعور على كونها
رسالة من قوله رسالة فيطلق عليها الرسالة قبل الحكم بها كذا في هامش زبدة الانظار
وعلى هذا الاحتمال الذي ذكره الشارح الى هنا وهو ان يكون المبتدأ والخبر عبارتين
عن الالفاظ او عن المعاني لا يحتاج الى تقدير المضاف في احد الطرفين لصحة الحمل
فيهما ولو عكس بصيغة المجهول اي لو عكس الامر بان يكون المراد بالمبتدأ الالفاظ
مع كون المراد بالرسالة المعاني وبالعكس لاحتيج بصيغة المجهول ايضا اي لاحتيج في صحة
حمل الخبر على المبتدأ الى حذف المضاف في المبتدأ اي في طرف المبتدأ وهو هذه
او في الخبر اي في طرف الخبر وهو الرسالة والثاني اولى لكونه بعد الاحتياج فيكون
الحمل بين المبتدأ والخبر بالمجاز في الحذف قال صاحب منافع الاخيار قوله ولو عكس
ما ذكر من الاشارتين بان تكون الى المعاني على الاول والى الالفاظ على الثاني فافهم
اي فاستخرج هذا فانه لو كان اسم الاشارة اشارة الى الالفاظ مع كون الرسالة
عبارة عن المعاني فاما ان يقدر في جانب المبتدأ فيقال مدلولات هذه الالفاظ هي تلك
المعاني او في جانب الخبر فيقال هذه الالفاظ دوال تلك المعاني وان كان اسم الاشارة
اشارة الى المعاني مع كون الرسالة عبارة عن الالفاظ فعلى تقديره اي المضاف في جانب المبتدأ
يقال دوال هذه المعاني هي تلك الالفاظ وعلى تقديره في جانب الخبر يقال هذه المعاني
مدلولات هذه الالفاظ كذا قاله امام ايوب الانصاري عليه رحمة الرباني وقال بعض المحشين
قوله ولو عكس لاحتيج الى حذف المضاف في المبتدأ او في الخبر اقول اي لو اريد بالاول الالفاظ
وبالثاني المعاني او بالعكس لاحتيج الخ اما على الاول فالتقدير معاني هذه الالفاظ رسالة
او هذه الالفاظ دوال رسالة واما على الثاني فالتقدير دوال هذه المعاني رسالة او هذه المعاني
مدلولات رسالة انتهى وقال بعض الشراح اما على الاول فالتقدير معاني هذه الالفاظ معان
مختصرة او هذه الالفاظ دوال معان مختصرة واما على الثاني فالتقدير دوال هذه المعاني
الفاظ مختصرة او هذه المعاني مدلولات الفاظ مختصرة انتهى قال صاحب منافع الاخيار
قوله فافهم لعله اشارة الى تعيين المحذوف وهو في المبتدأ مدلولات على تقدير كون هذه

اشارة الى الالفاظ وكون الرسالة عبارة عن المعاني ودوال على تقدير الاشارة
الى المعاني وكون الرسالة عبارة عن الالفاظ والمحذوف في الخبر مدلولات على تقدير الاشارة
الى المعاني وكون الرسالة عبارة عن الالفاظ ودوال على تقدير الاشارة الى الالفاظ
وكون الرسالة عبارة عن المعاني لكن هذه الاحتمالات الاربعة الاخيرة مجرد
احتمالات عقلية لا تر تكب في هذا المحل وامثاله لعدم الاحتياج اليها فيهما واشار اليه
بقوله انتهى واعلم ان في اشارة لفظ هذه في اوائل الكتب احداً وثلثين احتمالاً
وذلك على خمسة انواع احادية وثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية الاولى خمسة
الالفاظ او المعاني او النقوش او الادراكات او الملكات والثانية عشرة الالفاظ والمعاني
او الالفاظ والنقوش او الالفاظ والادراكات او الالفاظ والملكات او المعاني والنقوش
او المعاني والادراكات او المعاني والملكات او النقوش والادراكات او النقوش والملكات
او الادراكات والملكات والثالثة عشرة ايضا الالفاظ والمعاني والنقوش او الالفاظ
والمعاني والادراكات او الالفاظ والمعاني والملكات او الالفاظ والنقوش والادراكات
او الالفاظ والنقوش والملكات او الالفاظ والادراكات والملكات او المعاني والنقوش
والادراكات او المعاني والادراكات والملكات او النقوش والادراكات والملكات والرابعة
خمسة ايضا الالفاظ والمعاني والنقوش والادراكات او الالفاظ والمعاني والنقوش والملكات
او المعاني والنقوش والادراكات والملكات او الالفاظ والنقوش والادراكات والملكات
او الالفاظ والمعاني والادراكات والملكات والخامسة واحدة الالفاظ والمعاني والنقوش
والادراكات والملكات وهذه الاحتمالات كلها جارية في الرسالة ايضا لكن الشارح
اقتصر على اثنين منها لضعف الباقية قوله في بيان احوال ما يحتاج ظرف مستقر على انه
صفة الرسالة اي رسالة يعني الفاظ كائنة في بيان احوال معان يحتاج اليه اي
الى معرفة تلك المعاني والتذكير باعتبار لفظها ما قال الاستاد والمراد بما يحتاج اليه
المسائل التي يتعرض فيها لما يحتاج اليه والمسائل اسم للنسب وهي معان اي في بيان مسائل
يحتاج الى علمها ومعرفتها كل معرب بكسر الراء المهملة فان قيل ان مدخول في اما ان يكون
ظرف زمان او ظرف مكان لتصحيح المعنى الحقيقي لكلمة في لانه لم يوضعا عاما وهو الظرفية
المطلقة لظرفية مخصوصة زمانية او مكانية فيقتضي ان يكون مدخوله ظرف زمان او ظرف مكان
والبيان ليس بشيء منهما فيحمل على المجاز والعلاقة بين البيان والزمان او المكان
مشابهة فتكون استعارة من الاستعارة في مثل هذا تكون في الحروف استعارة تبعية عند البعض
او تكون في المدخول استعارة مكنية عند البعض الآخر المذهب الاول على ان البيان اعم

اعم من جهة كونه يحصل بالفاظ هذا الكتاب وغيره وكذلك بالفاظ العربية
وغيرها والعام يشتمل على الخاص كما يشتمل الظرف على المظروف فيشبه
الشمول العمومي بالشمول الظرفي المطلق في الاحاطة استعارة مصرحة ثم يسرى
الى الظرفي المخصوص الذي هو موضوع له لكلمة في فيستعمل كلمة في الموضوعة
للشمول الظرفي المخصوص ويراد الشمول العمومي استعارة تبعية والمذهب الثاني
انه شبه البيان بالظرف المكاني كذلك في الاحاطة بادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به
فذكر المشبه واراد افراد المشبه به الغير المتعارفة استعارة مكنية وكلمة في
استعارة تخييلية فاحفظ في كل مقام لا يكون مدخول في ظرف زمان او ظرف مكان
كذا في مفتي زاده على الحسينية قال المرشدي في شرح على ايساغوجي والقرينة
مدخول كلمة في لان مدخولها لابد ان يكون ظرف زمان او ظرف مكان والبيان ليس
بشيء منهما فتعين ان المعنى الحقيقي منتف هنا اذ لا تحيز للمظروف ولا احتواء للظرف
انتهى وقال بعض الاساتيذ جعل الرسالة مظروفة في ما يحتاج اليه كل معرب صحيح
لانا نريد من ما يحتاج اليه كل معرب المعاني ومن الرسالة الالفاظ والمعاني
ظروف للالفاظ كما ان الالفاظ ظروف للمعاني لانهم اختلفوا فقيل المعاني ظروف للالفاظ
او العكس والحق التفصيل فالمعاني ظروف للالفاظ باعتبار المتكلم لانه يستحضر المعاني
اولاً ثم يأتي باللفظ على طبقه ثم ان المقرر ان الظرفية الحقيقية ضابطها ان يكون
للظرف احتواء وللمظروف تحيز اي استقرار والامر هنا ليس كذلك فان الظرف معان
والمظروف الفاظ فلا تحيز ولا احتواء ويجاب بان في الكلام استعارة مكنية فشبه ما يحتاج اليه
كل معرب بالظروف والرسالة بالمظروف وحذف المشبه به ورمز اليه بشيء ولفظ الرسالة
موصوف وقوله فيما يحتاج اليه صفة ومظروفية الرسالة فيما يحتاج اليه من مظروفية الدال
في المدلول لانك قد سمعت ان المسمى بالرسالة الالفاظ والمراد بما يحتاج اليه المسائل
التي هي اسم للنسب وهي معان انتهى وقال بعض الافاضل الجار مع المجرور ظرف مستقر صفة
للرسالة لان الجار والمجرور اذا كان ما قبله نكرة يكون صفة واذا كان معرفة يكون حالا
وهذه الظرفية مجازية لان بيان ما يحتاج اليه كل معرب كما يكون بهذه الرسالة كذلك يكون
بغيرها من الرسالة كرسالة ابن الحاجب فيكون بيان ما يحتاج اليه كل معرب اعم من هذه الرسالة
فشبه شمول بيان ما يحتاج اليه كل معرب بهذه الرسالة واحاطته المعنوية لها بشمول الظرف
الحقيقي للمظروف واحاطته الحسية له فهذا التشبيه استعارة اصلية ثم استعمل كلمة في الموضوعة
للظرف الحقيقي والاحاطة الحسية في شمول بيان ما يحتاج اليه كل معرب بهذه الرسالة واحاطته لها

من لوازم موضوعها

فهذه الاستعارة تبعية كذا حقق في نظائرها فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه ولا لمباينه ويجوز
ان يكون بمعنى اللام الاجلية كما في عذبت امرأة في هرة فيكون المعنى فهذه رسالة مسرودة
ومسوقة لبيان ما يحتاج اليه كل معرب انتهى وقال امام ايوب الانصاري وتقدير البيان
مع اضافته الى الاحوال لتصحيح الظرفية كما سيجيء بان يكون الالفاظ التي مع جزء من الرسالة
الملفوظة مبينة لامور عارضة لمعان يحتاج اليه كل معرب فيكون تلك المعاني مبينة
بصيغة المفعول ويكون الرسالة عبارة عن الالفاظ مبينة بصيغة الفاعل لتلك المعاني
فالمبين بصيغة المفعول لكونه مبينا بتلك الالفاظ وبغيرها يشبه الظرف المحيط للمظروف
ويستعمل ما وضع للظرف من الحروف وهو في على تقدير الاستعارة التبعية فالمشبه هو المعاني
والمشبه به هو الظروف ووجه الشبه الاحاطة انتهى وقال دده افندي والبيان في الاصل
مصدر من بان بمعنى تبين وظهر او اسم من بين كالكلام والسلام من كلم وسلم يطلق
على اظهار الشيء وعلى ما به الاظهار والمراد ههنا المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير
انتهى اي النطق الظاهر لا يلتبس بعضه ببعض كما في الحان الطيور المظهر عما في الضمير
بدلالة وضعية اما من الله او من اهل اللغة كما حقق في موضعه انتهى قال حسين كفوي
البيان في الاصل مصدر بان الشيء بمعنى تبين وظهر وقيل البيان يطلق على دليل يحصل به
الاعلام وعلى علم يحصل من الدليل والبيان هو التعبير عما في الضمير وافهام الغير بما ادركه
وقيل هو الكشف عن الشيء وهو اعم من النطق وقال بعضهم بيان الشيء قد يكون بالكلام
والفعل والاشارة والرمز اذ الكل دليل ومبين ولكن غلب استعماله في الدلالة بالقول
او في تحصيل ادراكاتها والضمير راجع الى ما باعتبار معناه اي او المعنى هذه رسالة في تحصيل ادراكات
معان يحتاج اليها كل معرب وهذا على تقدير كون الرسالة عبارة عن المعاني وتصحيح الظرفية
كما ستعرفه في التفصيل الآتي ان المعاني المحتاج اليها يحصل ادراكاتها بالمعاني المذكورة
في الرسالة وبغيرها فعلى هذا التوجيه يكون المعاني المحتاج اليها لكونها حاصلة منها
ومن غيرها يشبه الظرف المحيط كذا في حاشية امام ايوب الانصاري او المعنى في تحصيل
ادراكات مسائل يحتاج الى علمها ومعرفتها كل معرب كذا قاله الاستاد عليه
رحمة الخلاق قال صاحب منافع الاخيار قوله او في تحصيل ادراكاتها اي ادراكات
احوال ما يحتاج اليه الخ هذا على تقدير كون المراد من الرسالة المعاني انتهى واعلم
ان ما يحتاج اليه كل معرب عبارة عن المعاني والرسالة اما عبارة عن الالفاظ او
عبارة عن المعاني فكيف يصح الظرفية اذ في الكل يلزم الفساد وهو اما ظرفية المعاني
للالفاظ

للالفاظ او ظرفية المعاني للمعاني ويمكن ان يجاب بتوجيه العبارة والحمل على الاستعارة
اما في ظرفية المعاني للالفاظ ان المعاني قد يحصل ويبين بالالفاظ الاخرى فيحيط البيان
بالالفاظ فيكون بيان المعنى اعم فيكون من ظرفية الاعم للاخص واما في ظرفية المعاني
للمعاني ان المعاني المحتاج اليها يحصل ادراكاتها بالمعاني الاخرى الغير المذكور في الرسالة
كما يحصل بالمعاني المذكورة فيها فيحيط التحصيل بالمعاني فيكون التحصيل اعم ايضا فيكون
من ظرفية الاعم للاخص ففي كل هاتين الصورتين استعارة تبعية ان جعلت في كلمة في
او مكنية ان جعلت في مدخولها واما في الاول والثاني لاشتمال الاعم للاخص كذا قاله
بعض الشراح وقال بعض الافاضل واعلم ان ما يحتاج اليه كل معرب عبارة عن المعاني والرسالة
اما عبارة عن الالفاظ او عبارة عن المعاني فكيف يصح الظرفية اذ في الكل يلزم الفساد وهو
اما ظرفية المعاني للالفاظ او ظرفية المعاني للمعاني فاجاب الشارح بتوجيه العبارة والحمل
على الاستعارة اما توجيه العبارة فبتقدير البيان او التحصيل فعلى هذا يكون من ظرفية الاعم
للاخص لان بيان المعاني يحصل بالالفاظ الاخرى فيحيط البيان بالالفاظ فيكون بيان المعنى
اعم وايضا ان التحصيل يحصل بغير هذه المعاني فيحيط التحصيل بالمعاني فيكون التحصيل اعم
ايضا واما الحمل على الاستعارة فباشتمال الاعم للاخص انتهى وقال بعض الكمل واعلم
ان ما يحتاج اليه كل معرب عبارة عن المعاني والرسالة اما عبارة عن الالفاظ او عبارة
عن المعاني فكيف يصح الظرفية اذ في الكل يلزم الفساد وهو اما ظرفية المعاني للالفاظ
او ظرفية المعاني للمعاني فعلى الاول يلزم ظرفية الشيء لمباينه وعلى الثاني يلزم ظرفية الشيء
لنفسه فاجاب الشارح عن الاول بتقدير البيان وعن الثاني بتقدير التحصيل انتهى واعلم
ان ما يحتاج اليه كل معرب عبارة عن المعاني والرسالة اما عبارة عن الالفاظ او عبارة
عن المعاني فعلى الاول يقدر البيان لئلا يلزم ظرفية الشيء لمباينه فحينئذ التقدير يلزم ظرفية الشيء
لنفسه لما عرفت ان المراد من البيان هو المنطق الفصيح اه او يلزم عدم تصحيح المعنى الحقيقي
لكلمة في لما عرفت فيحمل على المجاز وعلى الثاني يقدر التحصيل لئلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه
لان المراد بتحصيل ادراكاتها المعاني المدركات المحصلة بالمعاني المذكورة في الرسالة
وبغيرها بجعل اضافة التحصيل والادراكات من اضافة الصفة للموصوف وبجعل المصدر
بمعنى اسم المفعول يعني بجعل الادراكات بمعنى المدركات وبجعل التحصيل بمعنى المحصل فيحمل
على المجاز ايضا كذا قيل قوله والتفصيل يطلب من الباب الاول جواب سؤال مقدر فكأنه
قيل من اين يطلب التفصيل في حق هذا التركيب فاجاب بقوله والتفصيل يطلب
من شرح الباب الاول في العامل مما سيأتي في قول المصنف وهو قوله الباب الاول
في العامل قال البعض قوله والتفصيل الخ اي تفصيل وجه ما قدرنا من المضاف على الصورتين

من قوله في بيان احوال ما يحتاج اليه ومن قوله او في تحصيل ادراكاتها فيما سيأتي
اقرب قريب في شرح قول المص الباب الاول في العامل وقوله اى كل من يريد معرفة
اجراء الاعراب تفسير للمعرب واشارة الى ان المراد به المعرب بالقوة لا بالفعل على طريق المجاز
المرسل بعلاقة القوة والفعل بان يذكر المعرب ويراد به من يريد باعث هذا التفسير
ان للمعرب معنيان احدهما المعرب بالفعل والثاني المعرب بالقوة وهو يحتمل ارادته ومصحح
اطلاقه لان المطلق قد يذكر ويصح ارادة المقيد وخرجه قوله يحتاج الخ وفائدته ازالة الابهام
قال البعض يشير بهذا التفسير الى ان لفظ معرب مجاز مرسل بعلاقة الاول فيكون ما قيل
من قتل قتيلا فله سلبه والمعرفة من حفير المصدر على وزن محمدة مضاف الى المفعول والاجراء
مصدر مضاف الى الفاعل على الكلمة متعلق بالاجراء على قاعدة النحو متعلق بيريد كما يدل
عليه قول صاحب فتح الاسرار حيث قال اى كل من يريد اعراب الكلام على القانون النحوي الجمهوري
انتهى او ظرف مستقر على انه حال من المعرفة اى كائنة تلك المعرفة على قاعدة النحو او حال
من اجراء الاعراب اى حال كون اجراء الاعراب كائنا على جميع قاعدة علم النحو او متعلق بالاجراء
المقيد بالكلمة فيكون من قبيل الكلف بما ليس من تفاصيه او متعلق بهباء المقدر اى وذلك الاجراء
بناء اى مبني على قاعدة النحو فيميز سقيمها عن مستقيمها واختر ما شئت وانما فسرنا المعرب
بمن يريد معرفة اجراء الاعراب اذ من عرفه اشارة الى القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي
في لفظ المعرب يعني انه يمتنع ارادة المعرب بالفعل بعد كونه عارفا لان من عرف اجراء
الاعراب على الكلمة على قاعدة النحو بالفعل لا يحتاج ذلك المن الى المعاني المذكورة في هذه
الرسالة احتياجا حاثا فضلا عن كونه اى عن كون الاحتياج اليه اشد فانه هو المدعى حيث قيد
الاحتياج بالاشد بقوله اشد الاحتياج بالنصب على انه مفعول مطلق لبيان نوع الاحتياج واضافة الاشد
الى الاحتياج من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اى احتياجا اشد كذا قاله امام الايوب
قال بعض الافاضل فاشد اسم تفضيل وكونه مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف اى يحتاج الاحتياج
اشد الاحتياج لكون الصفة عين الموصوف اذا كانت قائمة مقامه او باعتبار المضاف اليه
لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه لكون المضاف اليه متمما له يعني من كونه نكرة ومعرفة
ومفعولا مطلقا وجنسا فاطلاق المفعول المطلق عليه هاهنا اما من قبيل اطلاق اسم الموصوف
على الصفة واما من قبيل اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فالعلاقة جزئية فيهما لان المضاف
والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة لشدة الاتصال بينهما لكون الاحتياج من الطرفين
لفظا ومعنى وكذا الصفة مع الموصوف انتهى وقال بعض الكمل فاشد اسم تفضيل ومصدريته
اى كونه مصدرا مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما

حكم ما اضيف اليه كذا قاله الجامي في مثله في بحث المفعول المطلق انتهى وقال صاحب فتح الاسرار
قوله اشد الاحتياج اى الاحتياج اشد الاحتياجات منصوب مفعول مطلق لقيامه مقام موصوفه
او لاخذه المصدرية من المضاف اليه لان اسم التفضيل جزء من المضاف اليه ولهذا يراد به
العموم اذا كان مفردا كما في قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به بمعنى اول كفار به انتهى
وقال بعض المحشين فان قلت لم قال المصنف اشد الاحتياج ولم يقل شديد الاحتياج
مع ان الشديد بالنسبة الى الشيء يكون اشد منه قلت ليصح كون اسم التفضيل مفعولا مطلقا
لانه انما يضاف الى ما هو بعض منه فيكون مصدرا بخلاف الصفة المشبهة فانها تضاف
الى فاعلها فلا يصح مصدريتها فيلزم وصفيتها لكل معرب ولا شك في ركاكتها لا يقال
فليقل احتياجا شديدا لانا نقول لما كان سبب جعل المحتاج اليه ثلثة هو شدة الاحتياج
لا نفسه لزم الاهتمام بها فقدمها عليه فيلزم التعبير باسم التفضيل على انه ابلغ في الدلالة
عليها وبمقام الترغيب احرى واليق انتهى وقال صاحب زبدة الانظار قوله اشد الاحتياج
اى يحتاج اليه كل معرب باحتياج اشد اورد كلمة اشد لبيان زيادة الاحتياج لانهم
لم يبنوا اسم التفضيل من المزيدات انتهى اذ البناء منها مع المحافظة على تمام حروف ما يبنى
منها متعذر لان صيغة اسم التفضيل لا تسع الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها
يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من المزيدات او الثلاثي المجرد فان هذه الحروف الثلثة
يحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او تكون من حروف المزيدات اما من اصولها
او من زوائدها او ممتزجا منها فلا يتعين ما هو مشتق منه فلا يتعين المعنى ولهذا قال ابن الحاجب
وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه
مثل هو اشد منه استخراجا وهو اى ما يحتاج اليه اى المعرفة اشارة الى ان الضمير
للموصول مع صلته ومع ما يتعلق به واليه اشار بقوله كل معرب اشد الاحتياج قوله كل معرب
بالرفع على انه فاعل يحتاج وقوله اشد الاحتياج بالنصب على انه مفعول مطلق لبيان نوع الاحتياج
قوله وهو مبتدأ وخبره قوله ثلثة اشياء والجملة ابتدائية لا عاطفة على ما قبلها والجملة
الابتدائية في عرف النحاة كل جملة وقعت في ابتداء الكلام او بعد جملة مستقلة لا يصح عطفها
عليها مصدرة بحرف العطف اولا بعد ان لا يكون لها اعراب ويسمى هذه الجملة استينافية
ايضا فالابتدائية والاستينافية واحدة عندهم وعند اهل التفسير ايضا قال المولى ابو السعود
في تفسير قوله تعالى وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون كلام مستأنف وقال في تفسير قوله
تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا الكلام مبتدأ وغير ذلك مما لا يحصى واما الاستينافية عند اهل البلاغة

بجملة ليس لها اعراب ولم تصدر بالواو جوابا لسؤال اقتضته الاولى فبين الاستينافية
عندهم والاستينافية عند النحاة عموم وخصوص من مطلق قال زيني زاده نال الله ما اراده
ان الاستيناف عند النحاة الكلام الذى لم يرتبط بما قبله لفظا سواء وقع جوابا لسؤال مقدر
اولا بخلاف الاستيناف عند اهل المعانى فانه لا بد وان يكون جوابا لسؤال مقدر على ما صرح به ابن هشام
فى مغنى اللبيب انتهى واشياء غير منصرف بسبب كونها مؤنثا بالالف الممدودة وهى قائمة
مقام العلتين قال صاحب فتح الاسرار وفى اشياء ثلثة مذاهب مذهب الخليل وسيبويه
فى الاصل شيئاء على وزن فعلاء فقدم الهمزة الاولى موضع الفاء فصار اشياء
على وزن افعاء ومذهب الفراء اصلها اشيئاء على وزن افعلاء بسكون الفاء
وكسر العين جمع شيئ بتشديد الياء وكسرها فخفف الياء فصار شيئ فحذفت الهمزة
الاولى فصار اشياء فعلى هذين المذهبين غير منصرف لالف التانيث ومذهب الكسائى
انها افعال جمع شيئ كفرخ وافراخ فهمزته لام وليست بالف التانيث مع هذا غير منصرف
لتوهم ان همزته الف التانيث فهو غير منصرف بالاجماع انتهى قال حاجى بابا فى شرحه
على المصباح الاشياء جمع شيئ كقول واقوال عند الكسائى وعند سيبويه اصله شيئاء
على وزن فعلاء كحمراء واستكرهوا اجتماع الهمزتين بينهما الف فنقل الهمزة الاولى
الى موضع الفاء فصار اشياء على وزن افعاء فعلى الاول منصرف وعلى الثانى غير منصرف انتهى
وفيهم من شراح الشافية ان اشياء على وزن افعاء عند الخليل وسيبويه واصلها شيئاء على وزن
فعلاء فقدمت اللام وهى الهمزة الاولى الى موضع الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما الف
وهو حاجز غير حصين وعلى وزن افعال جمع فعل عند الكسائى ويلزم على مذهبه مخالفة الظاهر
من وجهين الاول غير منصرف بغير علة لان اشياء على وزن افعال لا يوجد فيه علة غير المنصرف
لا يقال يوجد فيه العلة الثانية لغير المنصرف وهى صيغة منتهى الجموع لانا نقول لا يصدق تعريفها
عليه وهو الصيغة التى كان اولها وثانيها مفتوحا وثالثها الف وبعد الالف حرفان متحركان
اولهما مكسور او ثلاثة احرف اولها مكسور واوسطها ساكنة الا انهم جعلوها غير المنصرف
تشبيها لها بفعلاء ولظنهم انها على فعلاء والثانى جمعه على اشاوى وافعال لا يجمع على افاعل واشاوى بفتح الواو
اصله اشائى بكسر الياء فقلبت الهمزة ياء لانكسار ما قبلها والياء الاولى واوا للخفة لكونها مناسبة
للالف فى المد فقلبت الثانية الفا على غير القياس ففتحت الواو للالف والقياس ان يجمع على افاعيل بياء بعد العين
منقلبة من الالف التى فى اشياء وعلى وزن افعال عند الفراء واصلها افعلاء بسكون الفاء وكسر العين
قال ان شيئا فى الاصل شيئ بتشديد الياء وكسرها على وزن فيعل بكسر العين فخفف كما خفف بيئة

بيئ بتشديد الياء ثم جمع على افعلاء بكسر العين والتنوين كما جمع بيئ بتشديد الياء
على ابيناء بكسر الياء والتنوين ثم حذف اللام وهى الهمزة الاولى من اشيئاء
لما ذكرنا من كراهة اجتماع همزتين بينهما الف وهو حاجز غير حصين ويلزم على مذهبه
مخالفة الظاهر من وجوه حذفت الهمزة من غير قياس يقتضى ذلك وتصغيرها على لفظها
وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه وجمعها على اشاوى بكسر الواو وبفتح الياء وافعلاء
بكسر العين لا يجمع على افاعل بكسر العين فيكون مذهب الكسائى اصح هذين المذهبين
لانه انما يلزم مخالفة الظاهر من وجهين ومذهب الخليل وسيبويه اصح هذه المذاهب
لانه انما يلزمه مخالفة الظاهر من وجه واحد وهو موجود فى كلامهم فى امثلة
كثيرة ولا يلزم منهما شيئ مما يلزم الكسائى والفراء لان كونها غير المنصرف لاجل
الف التانيث وتصغيرها على لفظها لانها اسم جمع لا جمع وجمعها على اشاوى بفتح الواو
لان فعلاء يجمع على فعالى كصحراء على صحارى واشاوى بفتح الواو واصله اشايى
بياءين اولهما مكسورة فقلبت الهمزة ياء لانكسار ما قبلها لان الساكن غير حاجز
حصين مع انه اخ الكسرة وحذفت الوسطى وقلبت الاخيرة الفا على غير القياس
والاولى واوا للخفة وفتحت للالف العامل منقول من الوصفية الى الاسمية
والمعمول والعمل وكل واحد خبر لمبتدأ محذوف تقديره الاول العامل والثانى المعمول
والثالث العمل اى الاعراب او مجموعها بعد التعاطف خبر لمبتدأ محذوف هو هى
او بدل الكل من ثلثة اشياء ولا مساغ لجعل العامل قبل التعاطف بدل البعض
منها الا بتقدير العائد الى المبدل منه اى منها لانه لا بد فيه فحينئذ يكون الثانى
عطفا على الاول بتقدير العائد والثالث عطفا على احدهما كذلك وفى بدل الاشتمال
من عائد الى المبدل منه ويجوز ان يكون المجموع منصوبا مفعول اعنى المقدر
لكن فى صورة المجموع اشكال فى العطف لان المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة هنا
ولا تبعية فى الاعراب لان المعنى المقتضى للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع
يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب
اجرى اعراب كل على كل دفعا للتحكم اى للترجيح بلا مرجح وانما قدم العامل على المعمول
لتقدم المؤثر على المتأثر واخر العمل عنهما لتأخر الاثر عن المؤثر والمتأثر اعلم
ان التقديم اربعة ذاتى كتقدم حركة اليد على حركة المفتاح وزمانى كتقدم الاب على الابن
وطبعى كتقدم الجزء على الكل ووضعى كتقدم بعض اجزاء الرسالة على بعض قال بعض المحشين

المصدر قدم الفاعل لانه مؤثر والمؤثر مقدم في الوجود والرتبة ضرورة تقدم العلة
على معلولها واخر العمل لكونه نسبة بين العامل والمعمول يتوقف تحققها على تحقق الطرفين
ووجه الحصر في الثلثة ان الاعراب فعل متعد وكل فعل متعد يتوقف تحققه على ثلثة اشياء
الفاعل والمفعول وحصول النسبة بينهما هي صدور الفعل عن الفاعل ووقوعه
على المفعول انتهى اشار الى ان التقدم رتبي لعله انه من الوضعي والحصر في الثلثة
استقرائي وهو الذي لم يوجد مع الاستقراء والتتبع قسم آخر وههنا كذلك وارادة
الحصر هنا مفهوم من السكوت عن ذكر الزيادة لان هذا المحل محل البيان والسكوت
في محل البيان يفيد الحصر والتفصيل يطلب من حصر الكلمة في الثلثة وقوله اذ مالم نعلم
علة لحصر ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج في هذه الثلثة وقيل علة لوجه الحصر
في هذه الثلثة او علة لشدة الاحتياج الى هذه الثلثة وما مصدرية توقيتية قال
امام الايوبي قوله اذ مالم يعلم اشارة الى الدليل على كون اشد الاحتياج مختصا بهذه
الثلثة دون غيرها من الاصطلاحات فقال لان المعرب مالم يعلم العامل بانه اي شيء
هو وكم هو وكيفية عمله اي ومالم يعلم كيفية عمل العامل من الرفع والنصب والجر والجزم
وشرائطه ان وجدت اي ومالم يعلم شرائط عمله ان عمل العامل ومن ارجع الضمير
الى العامل حذرا عن تفكيك الضمير فقد اخطأ وفي اي لفظ متعلق بيعمل المؤخر
اي ومالم يعلم بان هذا العامل في اي لفظ من الاسم والفعل يعمل فقوله مالم يعلم
العامل اشارة الى الاحتياج الى معرفة العامل وقوله وكيفية عمله اشارة الى الاحتياج
الى معرفة العمل اي الاعراب وقوله في اي لفظ يعمل اشارة الى الاحتياج الى معرفة المعمول
فقوله مالم يعلم مفعول فيه لقوله لا يمكن قدم المفعول على الفعل للحصر اي لا يمكن
بالامكان العام يعني يستحيل لذلك المعرب اجراء الاعراب والاجراء مصدر مضاف الى المفعول
على الالفاظ المستعملة في المعربات مدة عدم علمه بذلك فاصل العبارة اذ لا يمكن اجراء الاعراب
على الالفاظ المستعملة مالم يعلم العامل وكيفية عمله وشرائطه وفي اي لفظ يعمل اي وانما انحصر
ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج في هذه الثلثة لانه لا يمكن لذلك المعرب اجراء الاعراب
على الالفاظ المستعملة في المعربات مالم يعلم العامل الى آخره وفائدة تقييدنا الفاظ المستعملة
بالمعربات ستظهر بما سيجيء منا عند قول المصنف يختلف به آخر المعرب نقلا عن الضوء
قال صاحب فتح الاسرار موضوع هذا الكتاب الذي يبحث عن احواله العامل والمعمول
والاعراب لان كل كلام لا يخلو عنها فشتت الحاجة اي اشتدت الحاجة الى معرفة العامل

الى معرفة العامل وكيفية عمله وشرطه ان وجد وما يعمل فيه حتى يمكن اجراء الاعراب عليه
انتهى اقول لما توقف الشروع في العلم على التصديق بفائدة ما لئلا يكون طلبه عبثا
وعلى التصور بوجه ما لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق وعلى بيان موضوعه
ليمتاز العلم المطلوب عن غيره اشار اولا الى الفائدة بقوله يحتاج اليه كل معرب
وثانيا التصور بقوله وهو ثلثة اشياء العامل والمعمول والعمل اذ يعلم منه
انه علم لا يخلو البحث فيه عن هذه الثلثة وثالثا الى بيان موضوعه بقوله الكلمة
لان موضوعه هو الكلمة الواقعة في الكلام واشار ايضا هنا الى العلل اربعة الصورية
بقوله رسالة والغائية بقوله يحتاج اليه كل معرب والمادية بقوله وهو ثلثة اشياء
والفاعلية بقوله فوجب ترتيبها وايضا نبه بايراد لفظ كل على دأبه في هذه الرسالة
من ان كل بحث يمكن ان يصدق كليا ان يورده بلفظ كل واما مالم يكن من قبيل الجر
ان يدرجه في تحت كل مفهوم كلي جامع ومانع ليسهل ضبطه للطالبين قال بعض الافاضل
اعلم ان دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع في المقصود من النحو الكلمة لكونها
موضوع العلم وتعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتميز
بهذا التعريف عنده ما يرد عليه من مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه مما ليس من مسائله
فيعرض عنه ولا يبعد عن مطلوبه بالاشتغال به وان يذكروا الغرض من تحصيل النحو
ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا يتنفر عنه بما يعرضه من مشقة التحصيل والمصنف
ذكر الكلمة لانه لا بد منه ليمكن الشروع في الفن واعرض عن ذكر الاخيرين لان كتابه
للصبي الذي لا يكون تحصيله الا قرآنيا فلا ينفعه في التحصيل ما يوجب البصيرة
ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقرره المعلم على حفظ ما في الكتاب
وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه انتهى وقال الآخر اعلم
ان القوم قد ذكروا قبل الشروع في المقصود مقدمة لبيان امور يتوقف الشروع
في المقصود على وجه البصيرة عليها وهي تعريف العلم المشروع فيه ليمتاز العلم
المطلوب عن غيره وبيان الموضوع وبيان الغاية والتصديق بها ليحصل زيادة البصيرة
في الشروع والمصنف ذكر الموضوع ليحصل زيادة تميز للمطلوب عن غيره ايضا
لان تمايز العلوم في ذواتها تمايزا معتبرا عند القوم بحسب تمايز الموضوعات وذكر
ايضا ما يجب استحضاره للمبتدي لان وظيفة المبتدي حفظ القواعد والمسائل بالقسر
وبغير الارادة ولكون كتابه للمبتدي الذي تحصيله قسري لان غاية امره ان يقرره
المعلم على حفظ ما في الكتاب ولهذا اعرض عن غيرهما وروما للايجاز انتهى
قال بعض الشراح واقول قبل الشروع في المقصود اعلم انه يجب على كل طالب ان متوجه
لشيء من علم او غيره ان يتصور ماهيته ذلك بوجه ما والا لم يكن التوجه عقلا

واذا اراد الشروع فيه لابد ان يعلم ان له فائدة ما وان لم تكن فائدته في نفس الامر والا لم يكن الشروع عقلا قال سيد المحققين الشروع في العلم فعل اختياري فلابد له ان يعلم اولا فائدة ما والا لامتنع الشروع فيه انتهى ومن الواجب استحسانا ان يتصور ماهية ذلك الشيء بحده او رسمه ليكون على نفس بصيرة في الشروع فيه وتزداد تلك البصيرة بامور منها تصور موضوعه ومنها انه يعلم فائدته في نفس الامر ليصون نفسه عن العبث في نظره ومنها ان تكون تلك الفائدة معتدا بها بالنظر الى المشقة التي تكون في تحصيل ذلك العلم والا لكان سعيه فيه عبثا عرفا ومنها امور اخر ذكرها سيد المحققين لانطيل بذكرها فحد النحو علم باصول يعرف بها احوال الكلمات العربية اعرابا وبناء على ان علم الصرف غير داخل فيه وهو ما تعارف الناس الآن فان اريد شموله قيل بدل اعرابا وبناء افرادا وتركيبا وفائدته صون اللسان عن الخطأ في الكلام وموضوعه الكلمات العربية من حيث الاعراب والبناء على ما تقدم انتهى وقال الآخر ينبغي لكل شارع في علم من العلوم ان يعرف امورا ثلثة ليكون شروعه في ذلك العلم على بصيرة وتسمية هذه الامور الثلثة في عرف ارباب التدوين بمقدمة العلم وهي تصور العلم بتعريفه والتصديق بان هذا العلم موضوعه كذا والتصديق بفائدة ذلك العلم انتهى قال بعض ارباب التدوين اعلم ان ما يجب تقديمه في كل علم ستة الاول تعريفه اي تعريف العلم الذي نطلب تحصيله وانما وجب تقديم تعريفه ليكون طالبه على بصيرة في طلبه فانه اذا تصور بتعريفه فقد احاط بجميعه احاطة اجمالية باعتبار امر شامل يضبطه ويميزه عما عداه بخلاف ما اذا تصوره بغيره فانه وان فرض انه يكفيه في طلبه لكنه لا يفيده بصيرة فيه فانه من ركب متن عمياء او شك ان يخبط خبط عشواء الثاني موضوعه اي موضوع العلم الذي يراد تحصيله وانما وجب تقديم موضوعه اي التصديق بموضوعيته ليمتاز العلم المطلوب عند الطالب مزيد امتياز اذ به اي بالموضوع يمتاز العلوم بانفسها بيان ذلك ان كمال النفس الانسانية في قوتها الادراكية انما هو بمعرفة حقايق الاشياء واحوالها بقدرة الطاقة البشرية ولما كانت تلك الحقايق واحوالها متكثرة متنوعة وكانت معرفتها مختلطة منتشرة متعسرة وغير مستحسنة اقتضى حسن التعليم وتسهيله ان تجعل مضبوطة متمايزة فتصدى لذلك الاوائل فجمعوا الاحوال والاعراض الذاتية المتعلقة بشيء واحد اما مطلقا او من جهة واحدة او باشياء متناسبة معتدا به سواء كان في ذاتي او عرضي علما واحدا ودونوه وسموا ذلك الشيء او تلك الاشياء موضوعا لذلك العلم لان موضوعات مسائله راجعة اليه فصارت عندهم كل طائفة من الاحوال متشاركة في موضوع علما منفردا ممتازا في نفسه عن طائفة اخرى متشاركة في موضوع آخر فجاءت علومهم متمايزة في انفسها بموضوعاتها وسلكت الاواخر ايضا هذه الطريقة في علومهم اذ لا مانع عقليا من ان يعد كل مسئلة علما برأسه ويفرد بالتعليم ولا من ان يعد مسائل كثيرة غير متشاركة

في موضوع واحد سواء كانت متناسبة من وجه آخر اولا علما واحدا ويفرد بتدوينه الثالث فائدته وانما وجب تقديم فائدة العلم الذي يراد ان يشرع فيه دفعا للعبث فان الطالب ان لم يعتقد فائدة اصلا لم يتصور منه الشروع فيه قطعا وان اعتقد فيه فائدة غير ما هي فائدته امكنه الشروع فيه الا انه لا يترتب عليه ما اعتقده بل ما هو فائدته وربما لم تكن موافقة لغرضه فيعد سعيه في تحصيله عبثا وليزداد رغبته فيه اذا كان ذلك العلم مهما للطالب بسبب فائدته التي عرفها فيوفيه حقه من الجد والاجتهاد في تحصيله بحسب تلك الفائدة الرابع مرتبته اي شرفه وانما وجب تقديم مرتبة العلم الذي يطلب ان يشرع فيه ليعرف قدره ورتبته فيما بين العلوم فيوفي حقه من الجد الخامس مسائله التي هي المقاصد وانما بينا المسائل بالمقاصد لان لكل علم مدون له مسائل هي المقاصد الاصلية فيه وهي حقيقته ومباد اما تصورية او تصديقية هي وسائل الى تلك المقاصد وربما عدت جزأ منه لشدة الاحتياج اليه واما عد موضوع جزأ ثالثا فيه ان الموضوع من المبادي التصورية وكونه موضوعا له من مقدمات الشروع فيه الخارجية عنه اتفاقا وانيته اعني وجوده من المبادي التصديقية المسماة عندهم اصولا موضوعة كما صرح به ابن سينا في برهان الشفاء وانما وجب تقديم الاشارة الاجمالية لمسائل العلم الذي يطلب الشروع فيه ليتنبه الطالب على ما يتوجه اليه من المطالب تنبيها موجبا لمزيد استبصاره في طلبها السادس تسميته وانما وجب تقديمها لان في بيان تسمية العلم الذي يتوجه الى تحصيله مزيد اطلاع على حاله يقضي بالطالب مع ما سبق الى كمال الاستبصار في شانه انما سمي النحو نحوا لكونه مقصودا في العلوم الآلية لكونه ابوها وههنا نكتة كثيرة نبهت عليها لكن لا يسعها المقام وعليك استخراجها بالتأمل الصادق وقال الآخر اعلم ان القدماء يذكرون في صدور الكتاب الرؤس الثمانية الاول التسمية وهي عنوان العلم وكان منه تعريف العلم برسمه او بيان خاصة من خواصه ليحصل للطالب علم اجمالي بمسائله ويكون له بصيرة في طلبه والثاني الغرض من تدوين علم النحو وتحصيله اي الفائدة المترتبة عليه لئلا يكون تحصيله عبثا في نظره والثالث المنفعة اي ما يشوقه

الكل وهي الفائدة المعتد بها بالنسبة الى المشقة تجشيد لئلا يعرض له في طلبه فتحمل
تعبه فيكون عبثا والرابع تعيين المؤلف ليطمئن قلبه في قبول كلام بالاعتماد عليه
سيما اذا كان عارفا للحق بالرجال والمرضي هو العكس عند ارباب التحقيق
والكمال والخامس انه من اي علم هو اي من يقينيات او الظنيات من الضروريات
او من عمليات من الشرطيات او غيرها ليطلب ما يليق به من المسائل المطلوبة
ومن المقدمات والسادس انه في اي مرتبة هو اي بيان مرتبته فيما بين العلوم
اما باعتبار عموم موضوعه او خصوصه او باعتبار توقفه على علم آخر وعدم توقفه
او باعتبار الاهمية والشرف ليقدم تحصيله عما يجب ويستحسن تقديمه عليه
ويؤخر تحصيله عما يجب او يستحسن تأخيره عنه والسابع القسمة اي بيان اجزاء العلم
وابوابه ليطلب المتعلم في كل باب منها ما يليق به ولا يضيع وقته في تحصيل مطالب
اليه والثامن الانحاء التعليمية وهي امور مستحسنة في طرق التعليم احدها
التقسيم وهو التكثير من فوق اي من اعم الى ما هو اخص منه كما في تقسيم الكل الى الجزئيات
وثانيها التحليل وهي عكس التقسيم اي التكثير من الاخص الى ما هو اعم منه كتحليل زيد
الى الانسان والحيوان وتحليل الحيوان الى الجسم وثالثها بيان التحديد اي ايراد حد الشيء
ورابعها بيان البرهان اي الطريق الموصل الى الوقوف على الحق والعمل وانما ذكرناها
ازاحة للدغدغة عن ارباب التحصيل اما الحصر فاستقرائي فمن وجد امرا آخر وراء
ذلك فليذكر ومن ترك فلا بأس عليه لانه امر استحساني وبالله التوفيق انتهى وقال
بعض الآخر مقدمة في ماهية النحو وبيان الحاجة اليه وموضوعه فالمقدمة ما يتوقف عليه
الشروع في العلم ووجه توقف الشروع اما على تصور العلم فلان الشارع في العلم
لو لم يتصور اولا ذلك العلم لكان طالبا للمجهول مطلقا وهو محال لامتناع توجه
نحو المجهول المطلق واما على بيان الحاجة الى الفعل فلانه لو لم يعلم غاية العلم والغرض منه لكان
طلبه عبثا واما على موضوعه فلان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فان علم النحو
مثلا انما امتاز عن علم الصرف بموضوعه لان علم النحو يبحث فيه عن احوال الكلمة
من حيث الاعراب والبناء وعلم الصرف انما يبحث عن احوال الكلمة من حيث الاعلال
والادغام فلما كان لهذا موضوع ولذا موضوع آخر صارا علمين متميزين منفردا
كل منهما عن الآخر فلو لم يعلم الشارع في العلم ان موضوعه اي شيء هو لم يتميز العلم المطلوب
عنده

عنده ولم يكن له في طلبه بصيرة انتهى وتعريف علم النحو علم باصول يعرف بها
احوال اللفظ وتصحيح اعرابه او احوال الكلم من حيث الاعراب والبناء فالغرض
من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه كما قال عبد الغفور او معرفة
احوال الكلم من حيث الاعراب والبناء كما قال محرم افندي قال بعض المحشين
ان النحو يبحث عن احوال الكلمة من حيث وقوعها في التراكيب العربية وقال
في موضع آخر علم النحو علم باحث عن احوال الكلمة من حيث انها صالحة للاعراب
والبناء فالغرض منه معرفة احوال الكلمة من حيث وقوعها في التراكيب العربية
او معرفة احوالها من حيث انها صالحة للاعراب والبناء فهذا كما انه غرض للتعلم
غرض للتدوين ايضا وما اشتهر من ان الغرض منه هو عصمة اللسان عن الخطاء في الكلام
لا ينافيه ايضا لانهما متلازمان فهو امر اعتباري ومتى راعى قواعد النحو سلم
لسانه عن الخطاء في الكلام فيترتب عليه معرفة احوال الكلمة فهي العصمة عن الخطاء فيه
بشرط المراعات فغاية النحو هي معرفة احوالها او العصمة عن الخطاء فيه والثاني
هو المشهور كما سبق والاول هو الظاهر من اللفظ فان شئت طبق على المشهور
لانهما متقاربان كما لا يخفى وقال في موضع آخر ان معرفة احوال الكلمة مما يترتب
على النحو وكل ما يترتب على الشيء فهو غاية ذلك الشيء فيفيد ان معرفة احوال الكلمة
غاية النحو وقال في موضع آخر غير هذين الموضعين فغاية النحو هي عصمة اللسان
عن الخطاء للنحو على ما هو المشهور عند الجمهور فالمراد بغاية النحو غاية تدوينه وتحصيله
مقدمة في تعريف مطلق العلم وهو عند المتكلمين المحققين والاصوليين صفة
توجب تمييزا لا يحتمل متعلقه النقيض لا حالا ولا مآلا وقيل هو صفة يتجلى
بها المعلوم لمن قامت هي به وقيل هو صفة راسخة يدرك به الكليات والجزئيات
وقيل هو ادراك على ما هو به وقيل زوال الخفاء عن المعلوم والجهل نقيضه
وقيل هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع وقال الحكماء وهو حصول صورة الشيء
في العقل وقالوا ايضا هو ما يبحث فيه عن الاعراض الذاتية لموضوعه وتعريف موضوعه
وهو ما يبحث عن اعراضه الذاتية فموضوع كل علم هو ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه
الذاتية كالكلمات لعلم النحو فانه يبحث فيه عن احوالها من حيث الاعراب والبناء
فمعنى البحث عن اعراض الموضوع الذاتية هو حملها عليه بحسب المسائل وقيل المراد من البحث

عن العوارض الذاتية حملها على موضوع العلم او على انواعه او على اعراضه الذاتية
او على انواعها انتهى وتحقيقه انه يعلم ان المراد بالبحث في العلم عن الاعراض الذاتية
للشئ انه ترجع البحث فيه اليها بان يجعل موضوع العلم موضوع المسئلة ويجعل عليه
ما هو عرض ذاتي له او يجعل نوعه موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتي
لذلك النوع او ما يعرض لامر اعم لكن بشرط ان لا يتجاوز عموم موضوع العلم
او يجعل عرضه الذاتي او نوعه موضوع المسئلة ويحمل عليه العرض الذاتي له او ما يعرضه
لامر اعم بالشرط المذكور فيكون الظاهر من البحث عن الاعراض الذاتية للشئ في العلم
حمل الاعراض الذاتية فيه على ذلك الشئ الذي هو موضوع العلم وتعريف غايته
وغرضه ومعنى المعرفة او العصمة اعلم ان موضوعات المسائل ليست موضوع الفن
فانه مثلا يجوز ان يكون موضوع المسئلة الاسم وقسم الاسم من المعرب والمنصرف
والمبتداء والجر وغير ذلك وموضوع اكثر مسائل العلوم اخص من موضوع العلم
وموضوع الفن مشتمل على موضوعات مسائله وموضوعات المسائل راجعة الى موضوع العلم
في الحقيقة وموضوع الفن قد يكون موضوع المسئلة فيكون داخلا في المسئلة
فيكون ذاتيا لان الذاتي ما يدخل في حقيقة الشئ قال دده افندي ثم الفعل اذا ترتب
عليه امر ترتبا ذاتيا يسمى غاية له من حيث انه على طرف الفعل ونهاية وفائدة من حيث
ترتبه عليه فيختلفان اعتبارا ويعمان الافعال الاختيارية وغيرها فان كان له مدخل
في اقدام الفاعل على الفعل يسمى غرضا بالقياس اليه وعلة غائية وحكمة ومصلحة
بالقياس الى الغير وقد يطلق الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطأ في اعتقاده وهو
اذا كان مما يشتاق في الكل طبعا يسمى منفعة وقد تطلق الحكمة والمصلحة على غاية الفعل
ونهايته مطلقا ولا شك ان الغاية اعم من الغرض لان الغاية بمعنى نهاية الفعل
بخلاف الغرض فانه مختص بالاختيارية وبهذا يقال افعال الله معللة بالحكم والمصالح
والغاية والمنفعة ولا يقال معللة بالاغراض وقد يقال الامر المرتب على الفعل
يسمى غاية ونهاية باعتبار انه طرف الفعل وفائدة اذا كان نافعا للفاعل وغيره
وحكمة ومصلحة اذا كان مشتملا على نوع اتقان وصلاح وهذه كلها تعم الاختيارية
وغيرها لكن الاخيرتين لا تتناولان من غير الاختيارية الا لما كان الايجاب فيه ناشئا
عن علم واتقان كافعال الله تعالى على اصل الحكيم دون الافعال الطبيعية والاختيارية
وهذه المذكورات قد توافق العلة الغائية والغرض وقد تخالفها فبينها وبين العلة الغائية
والغرض

والغرض عموم من وجه وقد تستعمل الغاية بمعنى العلة الغائية وقد تكون بمعنى الفائدة
وقد يستعمل الغرض بمعنى الباعث سواء تصور ترتبه اولا بان يكون حاصل الفعل
فقط مقدم الوجود عليه انتهى وقال بعض المحشين ثم ذلك الاثر المترتب ان كان
سببا لاقدام الفاعل على ذلك الفعل يسمى بالقياس الى الفاعل غرضا ومقصودا
ويسمى بالقياس الى فعله علة غائية فالغرض والعلة الغائية متحدان بالذات
ومختلفان بالاعتبار وان لم يكن سببا للاقدام كان فائدة وغاية فقط فالغاية
والفائدة والمصلحة والحكمة اعم من العلة الغائية والغرض والمقصود وقال
في موضع آخر والغرض والعلة الغائية اخص من الفائدة والغاية كما عرفته
وهذه الالفاظ وغيرها من المصلحة والحكمة متقاربة المعاني انتهى وقال المفتي زاده
في حاشيته على استعارة العصام والفائدة في اللغة ما حصلته من مال او علم او غيرهما
وفي العرف هي المصلحة على فعل من حيث ثمرته ونتيجته وتلك المصلحة من حيث انها
على طرف الفعل تسمى غاية له ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضا
ومن حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل لاجلها تسمى
علة غائية والفائدة والغاية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار كما ان الغرض
والعلة الغائية ايضا كذلك لان الحيثيتين متلازمان انتهى قال الشوقي
في حاشيته على الفناري والفائدة لغة ما استفدته من علم او مال وعرفا ما يكون
الشئ به احسن حالا منه بغيره انتهى ولقد اطنبنا الكلام ليحيط الناظرون
باطراف المرام لكونه مما تزول فيه اقدام الافهام وبعد بقي ابحاث طويناها
على غرها لئلا ينفجر قلب المتعلمين ويتحول خد المحصلين قوله واما احتياج
الى اخره جواب سؤال مقدر فكأنه قيل التقسيم غير حاصر لعدم ذكر الاصطلاحات
النحوية والمذكر والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك
ومن شرائط التقسيم الحصر ومعناه ان لا يترك في التقسيم ذكر بعض ما دخل
في المقسم وههنا لم يذكر هذه المذكورات مع دخولها في المقسم ثم يخلو
التقسيم عن الحصر في صورة ذكره مع من التبعيضية وقد التقليلية ولفظ تارة لكن
ليس ههنا كذلك كما لا يخفى عليك وحاصل الجواب ان هذه المذكورات كلها خارجة
عن الاقسام خارجة عن المقسم ايضا فلا اختلال في الحصر المذكور بيننا نحوجها
عن الاقسام لا يخل بالانحصار هذا الاعتراض نقض اجمالي على حصر التقسيم والجواب

ومعنى الحصر ان كونه جامعا لاقسام المقسم وتباين الاقسام في الواقع ودخول كل قسم في المقسم
ان لا يذكر في الاقسام ما لم يكن جزئي المقسم كذا في بعض شراح الولدية مسلمه
في الاقسام

منع دخولها في المقسم مستنداً بتحرير المراد من المقسم يعني ان المراد من المقسم
الذي هو المحتاج اليه ههنا المحتاج اليه الذي يحتاج اليه اشد الاحتياج لا المحتاج اليه
الذي يحتاج اليه في الجملة فان قلت ان معنى تحرير المراد ارادة معنى غير ظاهر من اللفظ
و ههنا ليس كذلك فكيف يصح الاستناد بتحرير المراد من المقسم قلت قد يكون المراد
ظاهراً من اللفظ او من القرينة ويكون اعتراض السائل على توهم خلاف الظاهر
بسبب من الاسباب قال بعض الافاضل ومن شرائط التقسيم الحصر فللسائل
ان ينقض التقسيم بان هذه المذكورات دخلت في المقسم وليست بداخلة في الاقسام
فيكون تقسيمك هذا غير حاصر للاقسام لوجود الواسطة بينها فلدفع ايها القاسم
ان تمنع كون هذه المذكورات داخلة في المقسم مستنداً بتحرير المراد اي بيان المراد منه
بان تقول المراد من المقسم الذي هو المحتاج اليه ههنا المحتاج اليه اشد الاحتياج
لا المحتاج اليه في الجملة فهذه المذكورات كما انها خارجة عن التقسيم خارجة عن المقسم
ايضا فخروجها عن التقسيم لا يخل الانحصار وقال بعض الكمل فللسائل ان يبطل
التقسيم بانه غير حاصر لاقسام المعرف بالفتح وكل تقسيم شأنه هذا باطل فهذا
التقسيم باطل فهذا نقض شبيهي بناء على ان متعلق النقض هو الدليل فقط
على ما هو المشهور و تحقيقي بناء على انه مشترك لفظي بين نقض الدليل
ونقض التقسيم كما صرح به بعض المحققين وقال الآخر هذا التقسيم باطل لانه غير حاصر
لاقسامه لانه مقارن بجواز قسم آخر للمقسم فهو غير حاصر وكل تقسيم غير حاصر
فهو باطل فيكون قوله واما احتياج الخ جوابا عن اعتراض السائل على حصر التقسيم
انتهى اوكأنه قال المعلل اي المصنف هذا التقسيم صحيح لانه حاصر لاقسام المعرف
وكل حاصر صحيح فقوله وهذا التقسيم صحيح هو المدعى و قوله لانه حاصر لاقسام المعرف
وكل حاصر صحيح دليله وكل واحد من هذين القولين مقدمة الدليل فاذا قال السائل
لا نسلم انه حاصر ولم يات بكلام يتقويه فهو المنع المجرد واذا قال لا نسلم ان كل حاصر
صحيح لم لا يجوز ان يكون غير صحيح بسبب من الاسباب هذا هو المنع مع السند
وكذا المنفي وارادان على مقدمة الدليل فيكون مناقضة هذا اي خذ هذا اوكأنه قيل ان المعرب
كما يحتاج الى معرفة هذه الثلثة يحتاج ايضا الى معرفة الاصطلاحات النحوية و

و معرفة المذكر والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك فلم انحصر
المحتاج اليه في هذه الثلثة وجعل لكل منها بابا على حدة ولم يجعل لكل من هذه
المذكورات بابا على حدة او فكيف يصح الحصر المستفاد من السكوت في هذه الثلثة
او ما الحصر المستفاد في معرض البيان ممنوع فاجاب بقوله واما احتياج الخ اوكأنه
قيل ان الحصر المستفاد من السكوت في مقام البيان غير صحيح لان المعرب كما يحتاج
الى معرفة هذه الثلثة يحتاج الى معرفة هذه المذكورات فلم انحصر المحتاج اليه
في هذه فاجاب بقوله واما احتياج الخ اوكأنه قيل لا يصح الحصر المستفاد
المذكورات ٤
من السكوت في مقام البيان لان المعرب كما يحتاج الى معرفة هذه الثلثة
يحتاج الى معرفة هذه المذكورات فلم انحصر المحتاج اليه في هذه الثلثة فاجاب
بقوله واما احتياج الخ اوكأنه قيل ان المعرب كما يحتاج الى هذه الثلثة يحتاج
ايضا الى معرفة هذه المذكورات فلم انحصر المحتاج اليه في هذه الثلثة وجعل
لكل من هذه الثلثة بابا على حدة ولم يجعل لكل من هذه المذكورات بابا على حدة
كذلك فاجاب بقوله واما احتياج الخ اوكأنه قيل هلا حصر المصنف المحتاج اليه
لكل معرب في هذه الثلثة مع ان هذه المذكورات تصلح ان تعتبر محتاجا اليها
باعتبار كون معرفتها يحتاج اليها كل معرب فاجاب بقوله واما احتياج الخ
اوكأنه قيل ان المصنف حصر المحتاج اليه لكل معرب في هذه الثلثة فهلا يحتاج
الى معرفة هذه المذكورات وحاصل الجواب نعم يحتاج الى معرفتها ايضا لكن ذلك
الاحتياج ليس بهذه المثابة اوكأنه قيل ما وجه قصر الاحتياج الى هذه الثلثة
دون هذه المذكورات مع انه يحتاج اليها ايضا واجاب بقوله واما احتياج الخ
قال البعض قوله واما احتياج الى اخره دفع سؤال يرد على ما ذكر من تعداد
اجزاء المحتاج اليه لكل معرب وانحصارها في هذه الثلثة وهو ان معرفة الاصطلاحات
النحوية بالتعريف مثلا ومعرفة المذكر والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة
وغير ذلك بالتعريف مثلا من المحتاج اليه فلم لم يذكر فيما سبق وانحصر اجزاء المحتاج اليه
وانواعه في هذه الثلثة فاجاب بقوله واما احتياج الخ فهذا عندي من فن الاصطلاحات
بالالفاظ المصطلحة او هو ان معرفة المفهومات الاصطلاحية ومعرفة المذكر والمؤنث
الخ بالتعريف وبغيره من المحتاج اليه فلم لم يذكر فيما سبق وانحصر اجزاء المحتاج اليه
وانواعه في هذه الثلثة فاجاب بقوله واما احتياج الخ وهذا عندي من فن الاصطلاحات

بالمعرفة ما تقدم المصطلح او معرفة التعريفات المصطلحة النحوية ومعرفة
المذكر والمؤنث الى من المحتاج اليه فلم لم يذكر هذه المذكورات فيما سبق
وانحصر انواع المحتاج اليه واجزائه في هذه الثلثة واجاب بقوله واما احتياجه
الى وهذا عندمن فسر الاصطلاحات بالتعريفات المصطلحة او كأنه قيل ان المعرب
كما يحتاج الى هذه الثلثة يحتاج ايضا الى هذه المذكورات فحصر المحتاج اليه
الى هذه الثلثة غير صحيح فحاصل الجواب ان الاحتياج الى هذه المذكورات ليس
بمرتبة الاحتياج الى هذه الثلثة لان الاحتياج الى هذه الثلثة اشد
لانها من قبيل المسائل والاحتياج الى هذه المذكورات دون الاحتياج
الى هذه الثلثة لانها من قبيل المبادى واليه اشار بقوله واما احتياجه
اى المعرب الى معرفة الاصطلاحات النحوية اى الى تصور كل من الالفاظ
المصطلحة النحوية بتعريفه وتقسيمه وتعداده ليتوسل به الى معرفة الاحكام المختصة
بالاعراب فان تصوره بذلك يفيد معرفة الاعراب او الى تصور حقايق الاشياء
الاصطلاحية النحوية بالتعريف او الى العلم بحقايق الاشياء الاصطلاحية من تصوراتها
والتصديق بها وباحوالها او الى تصور ماهيتها الموجودة سواء كانت بالكنه
او بالعرضيات او الى تصور حقيقتها لا الى تصور تحصيلها فيكون المراد بالمعرفة
ههنا المعرفة بالحد والمراد بالاصطلاحات موضوع الفن واجزاؤه وغير ذلك
وقيل الموضوعات واجزاؤها وجزئياتها واعراضها الذاتية قال بعض شراح ديباجة
المصباح والاصطلاحات عبارة عن الالفاظ المتعددة كالكلمة وانواعها من الاسم
والفعل والحرف والكلام وانواعه من الجمل الاربعة من الاسمية والفعلية والشرطية
والظرفية التى يتوقف عليها المباحث الآتية ولهذا اقدم باب الاصطلاحات النحوية على سائر الابواب
وقال المصنف في شرح المصباح قدم هذا الباب اى باب الاصطلاحات النحوية التى يتوقف عليها
المباحث الآتية على سائر الابواب لان لكل طائفة ان يتكلمون فيما بينهم بتلك اللسان ولكل
قوم اصطلاحات يصطلحون فيما بينهم عليها مدار الكلام والبيان فمن حاول ان يشرع في علومهم
ويتكلم بلسانهم كان الواجب عليه اولاً ان يعرف السنتهم واصطلاحهم ليمكن ان يستفيد من علومهم
ويطلع على ما في ضمائرهم والا لكان سعيه ضلالاً وامره عبثا وقال صاحب انوار المصباح في شرح
المصباح قدم باب الاصطلاحات النحوية على سائر الابواب اذ من المعلوم الذى لا تجد
لرده مقالاً ولا الى انكاره مجالاً ان لكل صناعة من الصناعات يفتقر اليها الخصائص
في تلك الصناعات ابتداءً فمن شرع في صناعة من الصناعات قبل ان يطلع على ما لها

من الاصطلاحات لابد ان يرتكب متن عمياء ويخبط خبط عشواء ومنهم من مقالات
هذه الذوات المكملات ان المراد من الاصطلاحات الالفاظ المصطلحة وان الاحتياج
اليها اشد والله اعلم به وجه يرد السؤال على المصنف الرابع قال الاستاد
قوله واما احتياجه اى المعرب الى معرفة الاصطلاحات النحوية اى الى ادراك
جزئيات التعريفات المصطلح عليها بين النحويين المنسوبة الى علم النحو او الى علم كل
من المفهومات المصطلحة المتداولة بين النحويين المنسوبة الى علم النحو ليتوسل به
الى معرفة الاحكام المختصة بالاعراب فان علمها يفيد معرفة الاعراب او الى تحصيل
معرفة كل من التعريفات المصطلح عليها التى تنطبق على شئ مطرداً ومنعكساً فيكون
قال العصام في شرح على الوضعية اما معرفة المفهومات الاصطلاحية تعدمن الالفاظ
التى يحكم على مدلولاتها في العلوم العربية فهى مبادى تلك العلوم انتهى وقال قره خليل
في حاشيته على محمد امين والتعريف بالطريق المعتاد هو التعريف المصطلح عليه الذى ينطبق
على الشئ مطرداً ومنعكساً ويمكن تعريف المنطق بمعنى تحصيل المعرفة انتهى وبين الشارح
في هامشه تلك الاصطلاحات بقوله كتعريف الكلمة وتعريف كل قسم بعد تقسيمها وغير ذلك
وفسرها امام الايوب بقوله اى التعريفات والاصطلاحات جمع اصطلاح وهو في اللغة
الاطلاق وقيل التخصيص وقيل الصلح وقيل الاتفاق وقيل النقل وقيل الاخراج وقيل الاتفاق وفي الاصطلاح
اتفاق قوم على استعمال لفظ في معنى لكن لا يكون في اصل الوضع وقيل اتفاق طائفة على تسمية
باسم ما ينقله عن موضعه الاول وقيل اخراج الشئ من المعنى اللغوى الى معنى آخر وقيل
الصلح على الشئ وقيل تخصيص اللفظ اللغوى بمعنى غير اللغوى وهذا التخصيصات صدر
من النحوى فهو اصطلاح النحوى وان صدر من الفقيه فهو اصطلاح الفقيه وهكذا وقيل
اطلاق اللفظ اللغوى على معنى غير اللغوى او اطلاق الشئ المستعمل في المعنى اللغوى
على معنى آخر وقيل هو كلام متعارف بين طائفة مخصوصة وقيل هو العلم الحاصل من الممارسة
والملازمة على العلم وقيل هو العلم الذى يحصل معلوماته بالنظر والاستدلال بخلاف الصناعة
لانها العلم الذى يحصل معلوماته بتتبع كلام العرب وقيل هو الوضع الجديد الذى وضعه
اهل الفن وقيل ما وضعه واضع اصطلاح العرب ولفظ النحوية للتنبيه على ان اصطلاح
اهل العربية مباين لاصطلاح المنطقية لان معنى الحد عند اهل العربية هو المعرف الجامع
المانع سواء كان بالذاتيات او بالعرضيات او كان بعض اجزائه ذاتيا وبعضها عرضيا
واما عند المنطقية ما يكون مركبا من المشترك الذاتى اعنى الجنس والمميز الذاتى اعنى الفصل
كذا قاله الرمزى في حاشية العصام وقال كانغروى في حاشية الفنارى والحد عند اهل العربية
اعم من التعريف الجامع المانع فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين انتهى وقال المصنف
في شرح المصباح قال صاحب المفتاح والحد عندنا دون جماعة من ذوى التحصيل عبارة
عن القول الجامع المانع سواء كان مركبا من الذاتيات او العرضيات انتهى وعند المنطقية

بل المراد بالمعرفة ههنا المعرفة بالحد ... والمراد بالاصطلاحات موضوع الفن واجزاؤه وغير ذلك وقيل ... الموضوعات واجزاؤها وجزئياتها واعراضها الذاتية

ما يتركب من الجنس والفصل القريبين انتهى ما في شرح المصباح وقال الكارزوني في حاشية
شرح المصباح اعلم ان ارباب العربية يستعملون الحد ولا يريدون به المعرف الجامع المانع
لان اصطلاح ان التعريف بالاعم جائز لكنه يجوز الحد ان يريد بالحد الجامع المانع
كما قال المرتضى في شرح المفتاح الحد عندهم اي عند صاحب المفتاح هو المعرف الجامع
المانع انتهى كلامه قال الكردي في حاشية المصباح فالحد عند اهل العربية يطلق تارة
على مطلق المعرف واخرى على المعرف الجامع المانع اعم من الحد والرسم انتهى كلامه
قال بعض شراح ديباجة المصباح النحوية مجرورة صفة الاصطلاحات وانما لم يقل النحويات
لانها اسندت الى ضمير الجمع وهو الاصطلاحات في يجوز الوجهان كما مر فان قيل النحوية
ليست بفعل ولا معناه فاين الاسناد لان الاسناد لا وجود له الا فيهما قلنا ان الياء
فيها ياء النسبة فيكون في معنى الفعل اذ التقدير حينئذ الاصطلاحات المنسوبة الى النحو
فلا اشكال وحق ان الاصطلاحات بمعنى المصطلحات فلذا جمعت وان كان مصدرا لفظا
وهو ان ذكر المصدر وارادة اسم المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ وغيره انتهى والمفهوم
مما مر النحوية مجرورة لانها صفة الاصطلاحات فان قيل ان الاصطلاحات جمع والنحوية
مفرد فكيف تكون صفة منها والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف في الافراد والجمع
اذا كانت الصفة فعلا له وقائمة به كما سيجيء وههنا كذلك لان النحوية قائمة بها قلت ههنا
قاعدة وهي ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع كانت في حكم الفعل في جواز الوجهين
الافراد والجمع كما ان الفعل كذلك في قولنا النساء جاءت اوجئن على لفظ الواحد والجمع
وههنا النحوية اسندت الى ضمير الاصطلاحات فيجوز الجمع والافراد فافراد الشارح للاختصار
وفي منهاج فلاح وهو بعض شراح المصباح النحوية اي المنسوبة الى النحو وهي بالجر
صفة الاصطلاحات وكان القياس النحويات حتى تحصل المطابقة لكن يجوز ايضا الافراد
لان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع كانت في حكم الفعل في جواز الوجهين اي الافراد والجمع
كما ان الفعل كذلك انتهى وقيل النحوية مجرورة بانها صفة للاصطلاحات فان قيل
ان النحوية لا يجوز ان يكون صفة للاصطلاحات لعدم شرطها وهو التطابق بينهما
وبين الموصوف لان الموصوف وهو الاصطلاحات ههنا جمع والصفة ليست كذلك فالجواب عنه مبني
على معرفة مقدمة وهي ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجماعة كان حكمها حكم الفعل كما جاز
ان يقول النساء جاءت اوجئن على صورة الجمع والواحد كذلك جاز ان يقول النساء
جائية اوجائيات واذا عرفت تلك المقدمة عرفت الجواب واما اختيار الشارح
الواحد مع ان الواحد والجمع جائزان فيه فلكونه اخصر من الجمع وقيل قوله النحوية لا يجوز
ان يكون صفة لها لانه مفرد والاصطلاحات جمع قلنا الياء فيه للنسبة فيكون تقديره والاحتياج
الى الاصطلاحات المنسوبة الى النحو فاذا يكون بمعنى الفعل فيكون فيه ضمير عائد الى الاصطلاحات
والفعل المسند الى ضمير الجمع يجوز فيه الافراد والجمع كما يقال الرجال جاءت اوجئن انتهى

[illegible]

انتهى كلامه وقيل انما ساغ توصيف الجمع بالمفرد لان كل جمع غير جمع المذكر السالم مؤنث
لكونه بمعنى الجماعة فتكون النحوية صفة للاصطلاحات بهذا التأويل فيكون المعنى
جماعة الاصطلاحات انتهى وفي منهاج فلاح ان المصدر لا يثنى ولا يجمع فكيف ساغ
ههنا الجمع قلنا هو المصدر المؤكد لعامله فلا يقال ضربت ضربتين ولا ضروبا
واما المصدر العددي وهو المختوم بالتاء فيثنى ويجمع بالاتفاق فيقال ضربت
ضربتين وضربات واما المصدر النوعي فالمشهور الجواز انتهى وقيل فان قيل
ان المصدر لا يثنى ولا يجمع فكيف يجمع ههنا فالجواب من وجهين اما الاول فمنه
ان المراد من قولهم المصدر لا يثنى ولا يجمع هو المصدر الذي لا يكون بمعنى الغير
فيجوز ان يثنى ويجمع والاصطلاحات ههنا بمعنى المصطلحات فيكون في قوله
الاصطلاحات مجازان احدهما ذكر المشتق منه واريد المشتق وثانيهما ذكر الجزء
واريد الكل واما ثانيا فلان المراد منه هو المصدر الذي لا يقصد به الانواع
المختلفة واما اذا قصدت فيجوز ان يثنى ويجمع والمراد منه ههنا الانواع المختلفة
فيكون المعنى واما احتياجه الى معرفة المصطلحات المتداولة المنسوبة الى علم النحو
وانما اطنبنا الكلام ليسهل الفهم عن ذوي الافهام وبالله التوفيق
الذي بيده تحقيق المرام والى معرفة المذكر والمؤنث والتثنية والجمع
والمعرفة والنكرة وغير ذلك المجموع كالمبني والمعرب والمنصرف وغير المنصرف
والعلم والموصول واسم الاشارة وغير ذلك اي الى تصور كل من هذه الاشياء
بتعريفه او بوجه ما قبل التعريف قال الاصفهاني في شرح المطالع ان الشيء
المطلوب تصوره بالتعريف يجب ان يكون متصورا بوجه ما قبل التعريف
والا لامتنع طلبه انتهى كلامه او الى شرح كل من هذه الاشياء بتعريفه
او الى ادراك كل من هذه الاشياء بتعريفه او الى بيان كل من هذه الاشياء
بتعريفه ويمكن ان يكون قوله ومعرفة المذكر والمؤنث والتثنية والجمع

و المعرفة والنكرة وغير ذلك عطف تفسير لقوله معرفة الاصطلاحات النحوية كذا
قاله بعض الافاضل في صاحب فتح الاقفال ادوا ما الحاجة الى معرفة غير هذه الثلثة
فليست بهذه المثابة ولهذا بحث عنها بحث اقتضاء المقام كتعريف الكلمة
وتقسيمها الى اقسامها الثلثة وتعريفها وغير ذلك وبيان كون بعض الالفاظ
معمولة وبعضها غير معمولة اصلا او في بعض المواضع وما يتعلق بها والاصطلاحات
النحوية كالمذكر والمؤنث والمعرفة والنكرة والمبني وغير ذلك على ما يأتي تفصيلها
في محل يليق بها ان شاء الله تعالى وقال صاحب كتاب زبدة الانظار واما الاحتياج
الى غيرها من تعريف الكلمة وتقسيمها والاصطلاحات النحوية فليس اي فذلك الاحتياج
وانما دخل الفاء عليه لان المبتدأ اذا كان بعد اما يجب دخول الفاء على خبره رعاية لمعنى الشرط
فيها وهو سببية الاول للثاني او للحكم به ولو بجعل المتكلم وفسره الرضي بلزوم الثاني
للاول فيكون قوله فليس جواب اما بهذه المثابة بفتح الميم بمعنى المرتبة والدرجة
بفتح الدال والراء والجيم اي بهذه المرتبة والدرجة يعني ليس الاحتياج الى معرفة الاصطلاحات
النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة بمرتبة الاحتياج الى معرفة
هذه الثلثة لان الاحتياج الى معرفة هذه المذكورات لم يكن اشد بل في الجملة لانحطاط رتبتها
عن رتبة هذه الثلثة لان هذه المذكورات من المبادي وهذه الثلثة من المسائل ومن المعلوم
ان الاحتياج الى معرفة المسائل يكون اشد من الاحتياج الى معرفة المبادي او لان معرفة
الاعراب بها امر استحساني لا امر واجب عقلي فتكفي معرفة هذه الثلثة في معرفة الاعراب
او لانها من متممات الفن وليست مقصودة من هذا الفن وان كانت مقصودة
في هذا الفن والفرق ظاهر بين من هذا الفن وبين في هذا الفن ومن المعلوم ان الاحتياج
الى معرفة المقصود من هذا الفن اشد من الاحتياج الى معرفة المقصود
في هذا الفن قال امام ايوب الانصاري عليه رحمة الرباني في قوله فليس بهذه المثابة
اي فليس ذلك الاحتياج بهذه المرتبة يعني ليس كاحتياجه الى الثلثة وان كان له
احتياج اليه في الجملة انتهى كلامه ويقال ان هذه الثلثة من المسائل وهذه المذكورات من المبادي
فلذلك يحتاج المعرب الى هذه الثلثة اشد الاحتياج والى هذه المذكورات في الجملة

في الجملة وقيل يقال ان هذه الثلثة من مسائل علم النحو لها مدخل كلي في معرفة الاعراب
وهذه المذكورات من مباديه لها مدخل جزئي في معرفته فلذلك كان احتياج
الى معرفة هذه الثلثة اشد والى معرفة هذه المذكورات في الجملة او يقال
ان هذه الثلثة لها مدخل كلي في معرفة الاعراب لانها من مسائل علم النحو
وهذه المذكورات لها مدخل جزئي في معرفته لانها من مباديه فلذلك يحتاج
الى هذه الثلثة اشد الاحتياج والى هذه المذكورات في الجملة وقال الاستاذ
واما انتفاء اشدية الاحتياج الى معرفة هذه الاصطلاحات فلعدم دخولها
في حقيقة العلم لان حقيقته هو التصديق بثبوت الاعراض الذاتية لموضوع العلم
على طريق اثبات الاحوال للموضوع الموجود والتصديقات من قبيل المسائل
وهي التي يبرهن عليها في العلم واما تلك الاصطلاحات فمن قبيل المبادي
التصورية وهي التي يتوقف عليها مسائل العلم فلذلك احتيج الى تلك المبادي
وانما جعل المبادي الاصطلاحية جزأ منه على ما هو المشهور عند الجمهور
فهو مسامحة بناء على شدة الاتصال كذا قاله بعضهم وقال السيد انما عد المبادي
جزأ منه فلشدة الاحتياج على ان لكل قوم ان يصطلحوا على ما يترجح عندهم انتهى
فعلى هذا يرد السؤال على الشارح حيث قال في تمهيد قوله فوجب ترتيبها
واذ كان شدة الاحتياج الى هذه الثلثة مقتضية لكمال الاعتناء بشانها الخ
واما انتفاء اشدية الاحتياج الى معرفة المذكر والمؤنث والتثنية والجمع
والمعرفة والنكرة وغير ذلك فلعدم دخولها في حقيقة العلم ايضا لما عرفت
ان حقيقته هو التصديق والتصديقات من قبيل المسائل واما هذه المذكورات
فمن قبيل التصورات لانها موصل اليها فلذلك تعد من المبادي اذ من المعلوم
ان المبادي لا تتصور الا في الموصل وكذا المقاصد واعلم ان المبادي يطلق
على ما يبدأ به في اوائل الكتب قبل الشروع في الفن لارتباط به في الجملة فهي
اعم من المقدمة بمعنى ما يتوقف عليه الشروع اما مطلقا او على وجه كمال البصيرة
وفور الرغبة في تحصيله واما المقدمة بمعنى ما يعين في تحصيله فهي اعم من المبادي
وقد يطلقون المبادي على ما يعد وتر جزأ من العلوم في قولهم اجزاء العلوم ثلثة
الموضوعات اي وجودها والمسائل والمبادي يريدون بها تعريفات الموضوعات

واجزائها وجزئياتها واعراضها الذاتية والمقدمات البينة والمبينة هناك
او في علم آخر تتركب منها الادلة المستعملة في العلوم لاثبات مسائله وقد تطلق
على ما يتوقف عليه الشيء ذاتا او تصورا وهذه اعم مما يعد جزءا من العلوم لتناولها
معرفة الغاية وتصوره بوجه ما او برسم وقد تطلق على معنى اخص وهو ما لا يكون
مقصودا بالذات في الفن على معنى ان لا يكون معرفة احواله والنظر فيه مقصودا
اوليا في الفن لعدم ترتب غاية الفن عليه بلا واسطة وان كانت المسائل المتعلقة
بها مقصودة اصلية في الفن وانما اطنبنا الكلام في المقام لانهم جعلوه من مزالق
الاقدام سهوا فيه اعواما بعد اعوام فلابد من الاطالة في الكلام والحمد لله
المفضل المنعام ولذا اي لعدم كون الاحتياج الى معرفة هذه المذكورات بهذه
المثابة قال امام الايوب قوله ولذا اي لكون الاحتياج اليها ليس مثل الاحتياج
الى الثلثة انتهى قوله ولذا متعلق بقوله لم يجعل قدم للحصر وليكون اسم الاشارة قريبا
للمشار اليه اي لم يجعل المصنف ولم يتخذ لكل منها اي لكل واحد من هذه المذكورات
قال امام الايوب قوله لكل منها اي من معرفة المذكر والمؤنث وغيرهما انتهى بابا على حدة
بكسر الحاء وفتح الدال المهملتين بمعنى الاستقلال اي لم يجعل لكل واحد من الاصطلاحات
النحوية والمذكر والمؤنث الخ بابا على الاستقلال كما جعل صاحب الاشباه والنظائر لغالبها
حيث قال باب الكلمة تقسيم الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف باب الاسم باب الفعل
باب الحرف باب الجملة باب التأنيث باب المعرفة والنكرة باب المبني والمعرب باب المنصرف
وغير المنصرف باب العلم باب الموصول باب الاشارة وجعل صاحب المصباح لتلك
الاصطلاحات بابا على حدة وسماه بابا اول وجعل للمذكر والمؤنث وغيرهما بابا
على حدة وسماه بابا خامسا حيث قال الباب الاول في الاصطلاحات النحوية كل لفظ
دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة وهي ثلثة انواع اسم وفعل وحرف فالاسم ما جاز
ان يحدث عنه والفعل ما دخله قد وسوف والسين والحرف ما جاز بمعنى ليس بمعنى اسم
وفعل الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية
الباب الرابع في العوامل المعنوية الباب الخامس في فصول من العربية الفصل الاول
في المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه والنكرة ما شاع في امته اي في جماعة
الفصل الثاني في التذكير والتأنيث المذكر ما ليس فيه تاء التأنيث والمؤنث ما فيه شيء من ذلك
الفصل الثالث في الاعراب الاصلي وغير الاصلي انتهى وجعل صاحب التسهيل لمعرفة تلك

تلك الاصطلاحات بابا على حدة حيث قال باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به
الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع وهي اسم وفعل وحرف والكلام ما تضمن من الكلم
اسنادا مفيدا فالاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة وجعل صاحب اوضح المسالك
لشرح المعرب والمبني بابا على حدة ولشرح النكرة والمعرفة بابا على حدة ولشرح العلم
بابا على حدة حيث قال هذا باب شرح المعرب والمبني هذا باب النكرة والمعرفة هذا
باب العلم وجعل صاحب كتاب التصريح لشرح المعرب والمبني بابا على حدة وللتأنيث
بابا على حدة والنكرة والمعرفة بابا على حدة ولغير المنصرف بابا على حدة وللعلم بابا على حدة
وللموصول بابا على حدة ولاسماء الاشارة بابا على حدة حيث قال هذا باب شرح المعرب
والمبني هذا باب التأنيث هذا باب النكرة والمعرفة هذا باب ما لا ينصرف هذا باب العلم
هذا باب الموصول هذا باب اسماء الاشارة وجعل صاحب الايضاح للمذكر والمؤنث بابا
على حدة وللتثنية والجمع بابا على حدة وللتعريف بابا على حدة وللتنكير بابا على حدة حيث قال
باب المذكر والمؤنث باب التثنية والجمع باب التعريف باب التنكير كمه ذا همه
في ضبط هذا التحقيق كان فيه تشييدا للفهم في التحقيق وتصغر خدك ولا تضجر
تطبعك مما يفعل من الاطناب والاطالة اذ ليس لنا غرض سوى البيان والله اعلم بالعيان
ومن طالع المصباح طلع عليه الاصباح ومن المعلوم اذا طلع الاصباح فلا حاجة الى ضوء
المصباح بل ذكر المصنف كلمة بل حرف اضراب عن نفي جعل المصنف لكل منها بابا
على حدة الى اثبات جعله لكل من هذه الثلثة بابا على حدة نحو ما جاءني زيد بل عمرو معناه
بل جاءني عمرو وهي ح للاضراب عن نفي مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو عند الجمهور قال
الاستاد قوله بل ذكر اضراب على سبيل الانتقال من عدم الجعل الى الذكر وقال
ابن جني بل حرف اضراب وله حالان الاول ان يقع بعده جملة والثاني ان يقع
بعده مفرد فان وقع بعده جملة كان اضرابا عن ما قبلها واذا وقع بعد بل مفرد فهي
حرف عطف ومعناها الاضراب ولكن حالها فيه مختلف فان كان بعد نفي ونهي فهي
لتقرير حكم الاول وجعل ضده لما بعده وان كانت بعد ايجاب فهي لازالة الحكم
عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه وجعله لما بعدها اي جعل لكل من هذه الثلثة
بابا على حدة وذكر بحث كل منها اي كل واحد من هذه المذكورات قال امام الايوب
قوله بل ذكر بحث كل منها اي بل حصر ابواب الرسالة على الثلثة وذكر بحث كل من المذكورات
انتهى في اثناء اي في خلال باب هذه الثلثة من العامل والمعمول والعمل وفي اكثر النسخ
في اثناء بحث هذه الثلثة فعلى هذا يرد السؤال بان بعضها لم يذكر في اثناء بحث هذه الثلثة

بل في اثناء باب الثلثة كما لا يخفى فالصواب ان يقول في اثناء باب هذه الثلثة وان امكن
ان يجاب باعتبار البناء على الاغلب لان مالم يذكر في اثناء بحث هذه الثلثة اقل قليلا
بالنسبة الى ما ذكر وهو اغلب قال الفاضل السيلكوتي عليه رحمة النجاة الاثناء جمع الثنى
في الصراح ثنى بالكسر يك تاه اذ تاكها اى في اجزاء باب هذه الثلثة واجابه فما قيل
ليس المقصود ذكرها في اثناء بحث هذه الثلثة بل ذكرها في بحث هذه الثلثة
سواء كانت في اوله او في خاتمته او اثنائه وثم ومن ارجع الضمير المؤنث في بحث كل منها
الى المذكر والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك خلص عن هذا السؤال
على سبيل التبع والاستطراد يعنى لا على سبيل الملاحظة اى ذكر بعضها في اثناء باب العامل
وبعضها في اثناء باب المعمول وبعضها في اثناء باب العمل تبعا لذكر باب هذه الثلثة
قال امام الايوب اى ذكر بعضها في اثناء باب العامل وبعضها في اثناء باب المعمول وبعضها
في اثناء باب العمل تبعا للآخر انتهى لا يخفى ان الذكر للشيء التلفظ به والذى في اثناء
باب هذه الثلثة انما هو النقوش فيكون في قوله بل ذكر مجاز مرسل تبعي حيث اطلق
الذكر واريد النقش لعلاقة اللزوم لان من نقش يلزم ذكره ويكفى اللزوم العادى
عند البيانيين فالنقش ملزوم والذكر لازم فيكون من قبيل اطلاق اسم اللازم واشتق
من الذكر ذكر بمعنى نقش فالتجوز في الفعل بعد التجوز في المصدر فلذلك كان المجاز تبعيا
البحث في اللغة التفتيش وفي الاصطلاح يطلق على ثلثة معان الاول حمل الشيء على الشيء
واثباته له سواء كان بديهيا او نظريا والثالث اثبات النسبة الايجابية والسلبية
بطريق الاستدلال والثالث المباحثة والمناظرة والظاهر ان المراد ههنا الاول
قال دده افندى البحث لغة التفتيش والتفحص واصطلاحا هو اثبات المحمولات لموضوعاتها
انتهى فمن ثمة قالوا موضوع العلم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية اى تحمل عليه
كما لا يخفى على من تتبع واستقرأ كلامه اى المصنف اى الاعراب بالرفع لانه تفسير للعمل
المرفوع ثم اعلم ان الجمهور على ان اى حرف تفسير وما بعدها عطف بيان لما قبله وان صاحب
المفتاح ذهب الى انها حرف عطف فلا يجوز نصب الاعراب على القولين لان المعطوف عليه
وهو العمل المرفوع اى العمل الذى هو الاعراب قال بعض المحشين قوله اى الاعراب اراد به
دفع الوهم الناشى من العمل بانه بالمعنى الحاصل بالمصدر لا بالمعنى المصدرى ثم لما كان هذا
متبادرا ايضا بناء على ان العمل شامل له دفعه بما ذكره بان العمل بالنظر الى المعنى الحاصل
بالمصدر لا بالنظر الى المعنى المصدرى ولما كان الانتقال من العمل الى هذا المعنى الحاصل
خفيا جدا

جدا احتيج الى التفسير وقال الآخر قوله اى الاعراب عطف تفسير للعمل لدفع احتمال ان يراد به
المعنى المصدرى ليحسن المقابلة بالعامل والمعمول وقال الاستاد قوله اى الاعراب تفسير
للعمل لاحتمال ان يراد في اول الامر المعنى المصدرى ويرد السؤال بعدم المقابلة
بالعامل والمعمول وعدم الموافقة بقوله الآتى وهو الباب الثالث في الاعراب وقيل
بيان للحاصل بالمصدر المراد بقرينة المقابلة وبقرينة قوله الآتى فيكون ذكره عبثا
ظاهرا باعث التفسير ابهام مطلق العمل او ورود السؤال او باعثه ان للعمل
معنيان احدهما المعنى المصدرى والثانى الحاصل بالمصدر وهو يحتمل ارادته ومصحح
اطلاقه لان المطلق قد يذكر ويصح ارادة المقيد او مصحح مجيء العمل بمعنى الاعراب
ومرجحه تفسيره بالاعراب او مرجحه عدم صحة غيره ههنا او مرجحه قوله الآتى
وهو الباب الثالث في الاعراب حيث لم يقل الباب الثالث في العمل او مرجحه
عقد العامل والمعمول قال بعض الاساتيذ قوله اى الاعراب تفسير للعمل وباعثه الخاص
ورود السؤال بانه اما ان يراد به المعنى المصدرى على ما هو المتبادر
من الاطلاق واما ان يراد به الحاصل بالمصدر على ما هو الظاهر من قوله الآتى
ومن المقابلة بينهما اى بالعامل والمعمول فاى معنى منهما اريد ههنا وفائدته
الخاصة دفعه بان المراد الحاصل بالمصدر وهذا الجواب باختيار الشق الثانى
على ما هو الظاهر انتهى وقال الآخر قوله اى الاعراب تفسير للعمل وباعثه الخاص
ورود السؤال بانه اما ان يراد به الحاصل بالمصدر على ما هو الظاهر من وقوع العمل
في مقابلة العامل والمعمول ومن قوله الآتى واما ان يراد به المعنى المصدرى لانه
اذا ذكر العمل مطلقا والمطلق يصرف الى الكمال وكماله المعنى المصدرى فيلزم
تحقق كل منهما في العمل الواحد فيلزم اجتماع المعنيين المتباينين فيه وفائدته
الخاصة دفعه بان المراد الحاصل بالمصدر بقرينة المقابلة التفسير في اللغة
الاستبانة والكشف والتعبير عن الشيء بلفظ اسهل وايسر من الاصل
وفي الاصطلاح ان يكون في الكلام لبس وخفاء ويؤتى بما يبينه ويفسره
وتفسير الشيء لاحق به ومتمم له وجار مجرى بعض اجزائه والتفسير الاسمى
يكون للماهية الاعتبارية والتفسير الحقيقى للماهية الحقيقية والمراد من التفسير
ههنا التفسير الاصطلاحى والاسمى قال بعض شراح الاظهار والفرق بين التفسير
باى وبان يعنى الاول للبيان والتوضيح والثانى لدفع السؤال وازالة التوهم انتهى
اقول الامر بالعكس بل هما سيان في دفع السؤال وازالة التوهم خصوصا

الاساتيذ

في البيان والتوضيح والاعراب في اللغة اما بمعنى البيان والاظهار اذا كان من اعرب
عن حجته واما بمعنى ازالة الفساد اذا كان من عرب معدية اذا فسدت والهمزة
للسلب فيكون معنى الاعراب ازالة الفساد الحاصل في الكلام ويحتمل ان يكون المراد
من قولهم امرأة عروب اي محبوب كلامها لان الاسم اذا اعرب بان رفع الفاعل
ونصب المفعول وجر المضاف اليه يكون محبوبا عند المخاطب ومنه قوله تعالى
وجعلناهن عربا اي متحببا الى ازواجهن حتى جمع عروب كذا في انوار التنزيل وقال
الفاضل الجامي وهو مأخوذ من عرب اذا اوضحه على ان يكون الهمزة للتعدية فان الاعراب
يوضح المعاني المقتضية للاعراب او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة
للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني
ببعض وفي الاصطلاح اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا او تقديرا انتهى
اي اختلاف آخر صفتها به اعترض على المصنف بان التفسير من وظائف الشراح فلم فسره
به واجاب عنه بقوله انما فسره اي انما فسر المص لفظ العمل به اي بالاعراب للتنبيه
اي لاجل التنبيه والتنصيص على ان المراد به اي على ان مراده بالعمل الحاصل بالمصدر
اي الاثر الحاصل من تعلق العامل كذا قاله امام الايوب او الاثر الحاصل من تعلق نفس المصدر
كذا قاله بعض محشي قره ديه وي او الامر الذي يحصل من الايقاع كذا قاله صاحب الارشاد
او الاثر الحاصل من تعلق عمل الفاعل حقيقة ومن تعلق عمل العامل مجازا وذلك الاثر
هو الاعراب هذا عندي قال احمد نازلي قوله الحاصل بالمصدر وهو معنى الحاصل بعد صدور
المصدر اعني الايقاع من الفاعل وتعليقه بالمفعول وهو الفاعلية القائمة بالفاعل
والمفعولية القائمة بالمفعول وكون الشيء مضافا اليه القائم بالمضاف اليه والمراد به
هنا لازمه ومقتضاه تسامحا او مجازا اي ان لفظ المصدر مجاز فيه بعلاقة اللزوم صرح به
مولانا التفتازاني في تفسير الفاتحة قال صاحب منائح الاخيار ان قول الشارح انما فسره به
للتنبيه على ان المراد به الحاصل بالمصدر يدل على ان المراد بالاعراب المعنى الاصطلاحي وان مراده
بالحاصل بالمصدر الحاصل بالمصدر المبني للمفعول لان العمل المفسر بالاعراب الهيئة الحاصلة
للمفعول اي المعمول من المعنى المصدري للعمل هذا ما قصده الشارح لكن الظاهر ان العمل في قول المص
بمعنى اسم المفعول مجازا لان الاعراب معمول العمل كما يقال المضاف يعمل الجر والجر من انواع الاعراب
فان قلت ان المعمول اللفظ المعرب لا الاعراب كما يقال زيد في ضرب زيد معمول ضرب قلت المراد بالمعمول
في هذا القول وامثاله المعنى الاصطلاحي لا اللغوي لانه اذا اريد بالعمل اللغوي يقال ضرب يعمل في زيد
ولا يقال ضرب يعمل زيدا بل يقال ضرب يعمل الرفع في زيد والمعمول اللغوي الذي هو معنى مجازي للعمل
هو الاعراب وتوجيه الشارح بالنظر الى المعنى اللغوي للعمل والافليس للعمل الاصطلاحي معنى مصدري
ولا حاصل بالمصدر والاعراب لفظا مترادفان بالنظر الى الاصطلاح فظهر ان فائدة التفسير

فظهر ان فائدة التفسير بالنظر الى المعنى الاصطلاحي دفع احتمال المعنى اللغوي للعمل هنا
انتهى قال التحديدية ان المصدر اما ان يراد به الحدث فهو امر اعتباري لا وجود له في الخارج
ولكن تعلقه بالفاعل في اللازم وبالمفعول في المتعدي لازم بحسب الاستعمال فهذا
تقتضي فاعلا ومفعولا ولكن لما لم يكن هذا الاقتضاء بالوضع يجوز ترك الفاعل او المفعول
منسيا وبتعلقهما يسمى المبني للفاعل والمبني للمفعول والمراد بالحاصل الاثر الحاصل منه
حسيا كالهيئات الحاصلة بالمصادر اللازمة للفاعل فقط او بالمصادر المتعدية للفاعل
والمفعول او عقليا كالألم الحاصل بالضرب فان قام ذلك الاثر بالفاعل فهو الحاصل
بالمصدر المبني للفاعل وان وقع على المفعول فهو الحاصل بالمصدر المبني للمفعول
وقد يراد به اسم المصدر فهو الحدث بلا تعلق للغير فلا يقتضي فاعلا ولا مفعولا واعلم
ان المصدر في هذه المعاني حقيقة بالاشتراك اللفظي ولكن الراجح ان غير الحدث
والمبني للفاعل مجاز انتهى لا المعنى المصدري اي ليس المراد بالعمل المعنى المصدري لانه
ينافي تفسيره وقوله الآتي قال امام الايوب قوله لا المعنى المصدري اي لا ان المراد به
معناه المصدري الذي هو الحدث اي المعنى الذي هو عبارة عن الحدث وهو المعنى القائم
بالعامل ٨ يتعلق بالمعمول فيحصل منه اثر فان الحدث ليس بامر قائم بذاته كذا قاله امام
الايوب قال السيلكوتي المعنى المصدري من مقولة الفعل او الانفعال فهو امر غير قار الذات
والحاصل بالمصدر الهيئة القارة المرتبة عليه انتهى قال صاحب الارشاد الفرق
بين المصدر والحاصل بالمصدر ان المصدر نفس الايقاع الذي هو اثر معنى والحاصل
بالمصدر الامر الذي يحصل من الايقاع وقال بعض محشي هذا الكتاب والفرق بين المعنى
المصدري والحاصل بالمصدر ان الاول هو الايقاع الذي هو الحدث الصادر من الفاعل
والحاصل بالمصدر هو الشيء الذي حصل من الايقاع وترتب عليه كانكسار الزجاج الذي
حصل من كسره والمراد بالاعراب ههنا العلامة الواقعة في آخر الكلمة باقتضاء المعاني
فالعلامة الواقعة انما حصلت من ذلك الايقاع فالايقاع هو العمل للفاعل انتهى
اعترض على المصنف بان التفسير من وظائف الشراح فكان الانسب ان يقول اولا
الاعراب بدل لفظ العمل حتى لا يحتاج الى التفسير واجاب الشارح من طرفه بقوله وانما لم يقل
اولا اي في اول فوجب ترتيبها على ثلثة ابواب او قبل الشروع في قوله فوجب ترتيبها
على ثلثة ابواب ومن قال في تفسير قوله اولا اي قبل ان يقول والعمل فقد اخطأ لانه يقتضي
ذكر العمل فتأمل قال امام الايوب قوله وانما لم يقل اولا وهذا بيان النكتة لذكر العمل
ثم التفسير بالاعراب مع ان الظاهر ان يذكر الاعراب فقال وانما لم يقل المصنف بدل
لفظ العمل الاعراب بالنصب مفعول لم يقل حتى لا يحتاج اي المصنف قيد للمنفي واشرنا
اليه في تصوير الاعتراض يعني ولو قال اولا الاعراب لا يحتاج الى التفسير اي لا يحتاج بسبب

ای المتکلم لا لان الحاصل عن الفاعل او المتکلم منه

الاعراب الى التغيير فانه لو قال العامل والمعمول والاعراب لم يحتج الى التغيير قوله ليوافق
متعلق بلم يقل اى لم يقل ذلك ليوافق اللفظ الثالث وهو العمل الاولين اى لفظ العامل
والمعمول في الحروف الاصلية وهي العين والميم واللام هذا من جهة المادة واما من جهة
المعنى فليكون مجملا ومبهما اولاً وتفصيلا وتعيينا ثانيا حتى يكون اوقع في الاذهان
وقوله واذا كان الخ تمهيد لقوله فوجب حيث ذكره بالفاء المؤذنة لوجوب الذكر
واشارة الى ان الفاء في فوجب جوابيه ويقال لها الفصيحة يعني اذا كان
شدة الاحتياج اليها اى الى هذه الثلثة او الى معرفتها مقتضية بالنصب خبر كان
لكمال الاعتناء صلة لمقتضية لا تعليل اى لكمال الاعتبار بشانها اى بشان هذه الثلثة
لكونها محتاجا اليها في معرفة الاعراب ولكون معرفته موقوفة على معرفة هذه الثلثة
لا يحصل الا بها وما كان حاله كذلك يقتضي كمال الاعتناء بشانه المقتضي صفة
لكمال الاعتناء اى كمال الاعتناء الذى يقتضي لبيان كل منها اى لبيان كل واحد
من هذه الثلثة في باب على حدة اى على استقلال ولا يحصل كمال الاعتناء بذكر احدها
تبعا للآخر كما وقع فيما ذكر من الاشياء التي يحتاج اليها في الجملة فوجب ترتيبها
الوجوب على ثلثة اقسام عادى كوجوب قراءة علم النحو وعقلى كوجوب الضرب بعد قولك
اضرب وشرعى كوجوب الصلوة والصوم ونحوهما والمراد هنا اللزوم قال صاحب
منافع الاخيار المراد بالوجوب الوجوب اللغوى وهو اللزوم سواء كان عقليا
او استحسانيا والعقلى عدم الانفكاك سواء كان ضروريا اولا والاستحسان كون
الشئ مناسبا عند قوم وهو المراد هنا لا العقلى ولا الشرعى اى جعل الرسالة
ثابتة بهذا التقدير بيان للمعنى التركيبى وتمهيد لذكر المعنى اللغوى للترتيب والجعل
مصدر مضاف الى مفعوله الاول وفاعله متروك وهو المصنف ومفعوله الثانى ثابتة
على ثلثة ابواب من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها اى على ابواب ثلثة والابواب
جمع باب وهو ما يتوصل منه الى الشئ ولم يقلب الواو الفا في الجمع تنبيها على ان اصل
باب بوب مثل قود فعلى اى لفظ على في على ثلثة ابواب يتعلق به اى بالترتيب
بلا تضمين اى بلا ارتكاب اعتبار التضمين لتصحيح التعلق هذا اى تعلق على به بلا تضمين
اذا حمل اى الترتيب على المعنى اللغوى اى على معناه اللغوى وهو اى معناه اللغوى
ان جعل الشئ اى جعل الجاعل الشئ متصفا بالرتوب وهو اى الرتوب بمعنى الثبوت
ولا شك ان على يتعلق بالثبوت فيقال ثبت زيد على حاله والثبوت لازم ولما نقل الرتوب

ولما نقل الرتوب الى التفعيل صار متعديا فيحتاج الى تقدير الجعل لكون
صيغة التفعيل للجعل كفرّحته فيكون معنى قوله فوجب ترتيبها على ثلثة ابواب
فوجب جعلها مرتبا على ثلثة ابواب وان حمل اى الترتيب على المعنى العرفى اى
على معناه العرفى وهو اى معناه العرفى وضع الاشياء وهى في كتاب الاظهار
العامل والمعمول والاعراب والوضع مصدر مضاف الى المفعول والفاعل
متروك اى وضع الواضع الاشياء بتقديم بعضها اى بعض الاشياء الذى
مرتبته التقدم وتأخير بعضها اى بعض الاشياء الذى التأخير رتبته فان قلت
لم ذكر الشارح لفظ اذا في بيان حمل الترتيب ههنا على المعنى اللغوى وان في بيان
حمل الترتيب على المعنى الاصطلاحى قلت ذكر اذا للاشارة الى ان حمل الترتيب
ههنا على المعنى اللغوى مقطوع ومجزوم وذكر ان للاشارة الى ان حمل الترتيب
ههنا على المعنى الاصطلاحى مشكوك وذكر الوضع في تعريف الاصطلاحى للاشارة
الى ان تقدم بعض اجزاء الرسالة على بعض وضعى فلا بد له جواب اذ وبد فعل
من التبديد وهو التفريق اى لا فراق حاصل للترتيب بهذا المعنى من معمول
متعدد لان التقدم والتأخر انما يتصوران في المتعدد وادناه اثنان فادنى
ما يتحقق فيه الترتيب اثنان وفيه نظر اذ المراد من تعدده صلاح المعمول لواحد
على المتعدد معنى تأمل قال امام الايوبى قوله من معمول متعدد فان الترتيب ح
يكون عبارة عن الوضع المتعدى فلا بد له من معمول حتى يتعدى اليه ذلك الوضع ولا بد ايضا
ان يكون ذلك المعمول متعددا حتى يتصور فيه التقديم والتأخير المستلزم التعدد
فيعتبر اى اذا لزم له من معمول متعدد فلزم ان يعتبر المعمول المتعدد اجزاء الرسالة
فيكون معنى ترتيب الرسالة ترتيب اجزائها بوضع بعضها مقدما وبعضها مؤخرا
وتلك الاجزاء هى الاشياء الثلثة لا غير اذ ليس لها اجزاء غيرها فيكون الثلثة
اجزاء مرتبة لا انها المرتبة عليها قال صوجوى قوله فيعتبر اجزاء الرسالة يعني انه
يراد بالرسالة اجزاؤها او يقدر المضاف اى اجزاء الرسالة فيكون المعنى جعل
اجزاء الرسالة مرتبة مجعولا كل منها في موضع يليق به واذا كان كذلك فيتعلق على
اى لفظ على في على ثلثة ابواب به اى بالترتيب ح لان التعلق اللفظى فرع التعلق المعنوى
والترتيب بهذا المعنى لا يستدعيه فيتعلق به تعلقا لفظيا باعتبار تضمين معنى العقد

اى باعتبار تضمينه معنى القصر قدمه مع ان الاشتمال اشهر الاحتمال لان معنى القصر
اوفق لدعوى الحصر او الاشتمال اى باعتبار كون الترتيب متضمنا لاحد المعنيين
حتى يصح تعلق على بالترتيب بذلك الاعتبار وقال صاحب كشف الاسرار وسمى فى اصطلاحهم
التضمين اى جعل ذلك المعنى فى ضمن الاصل انتهى نفعنى قوله فوجب ترتيبها على ثلثة ابواب
اى فوجب ترتيب اجزائها اى اجزاء الرسالة فتكون الاجزاء مرتبة والرسالة
صاحب الاجزاء المرتبة والاجزاء مجرور لفظا مضاف اليه للترتيب ومنصوب
محلا مفعوله والضمير الراجع الى الرسالة مضاف اليه للاجزاء مقصورة حال
من الاجزاء او مشتملة عطف على مقصورة فتكون حالا من الاجزاء بواسطة العطف
على ثلثة ابواب من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها اى حال كون تلك الاجزاء
المرتبة المطلقة مقصورة على ابواب ثلثة بحيث لا يتجاوزها الى غيرها
اصلا وهو القصر الحقيقى لان لفظ العام وهو الترتيب ههنا اذا نسب الى الخاص
وهو اجزاء الرسالة ههنا يفيد القصر على قاعدة الاصول وانما قيدنا الاجزاء
بالمرتبة المطلقة لئلا يلزم قصر الشئ على نفسه او حال كون تلك الاجزاء المرتبة
المجموعة مشتملة على كل واحد من هذه الابواب الثلثة وانما قيدنا الاجزاء بالمرتبة
المجموعة لئلا يلزم اشتمال الشئ على نفسه فيكون من قبيل اشتمال الكل على اجزائه
لا اشتمال الكل على جزئياته او اشتمالها عطف على قصرها والضمير ايضا راجع الى الاجزاء
عليها اى على ثلثة ابواب متعلق بالقصر او الاشتمال على سبيل التبادل اى فوجب
قصر اجزائها المطلقة على ثلثة ابواب او اشتمالها على كل واحد منها وارجاع ضمير قصرها
واشتمالها الى الرسالة وجعل مقصورة او مشتملة حالا من الضمير الراجع الى الرسالة
على توهم عدم صحة قصر الاجزاء وعدم اشتمالها عليها خطأ لان المعطوف الذى
هو قصرها واشتمالها لا يساعدها لا يتجها قوله مرتبة لان الترتيب صفة الاجزاء
وقائم بها دون الرسالة اى حال كون تلك الاجزاء مرتبة قال بعض الشراح
ولا يتعلق كلمة على بالترتيب بشئ من هذين المعنيين اللغوى والعرفى كذا صرح به
بعض المحققين والسر فى ذلك ان معنى قولهم رتبت لبنة على لبنة اوردتها
عقيبها فلو تعلقت كلمة على بالترتيب للزم كون الرسالة عقيب هذه الابواب فليس كذلك
فيحتاج

فيحتاج الى اعتبار تضمين معنى القصر او الاشتمال فى يكون الظرف لغوا والمعنى
وجب ترتيب اجزائها فى موضعها اللائقة مقصورة او مشتملة على ثلثة ابواب
واما ان حمل الترتيب على التجريد فلا يحتاج الى اعتبار تضمين معنى القصر او الاشتمال
ويكون الظرف ح مستقرا والمعنى وجب ترتيب اجزائها كائنة على ثلثة ابواب كذا قيل
انتهى قال السيلكوتى فى حاشية المقصورات فما قيل من انه لا يتعلق كلمة على
بالترتيب بشئ من المعنيين اللغوى والعرفى الا بتضمين معنى الاشتمال او القصر
او الجعل تكلف على اختلاف المذهبين اى هذان التفسيران بناء على وقوع
الاختلاف فى معنى التضمين على المذهبين احدهما ابقاء المذكور فيقدر ما يتعلق به
الحرف حالا والثانى عكسه وهو جعل المذكور حالا وابقاء ما يتعلق به اصلا
فالتفسير الاول بناء على المذهب الاول حيث ابقى الترتيب المضمن بالكسر فى محله
وجعل متعلق الحرف المضمن بالفتح حالا وهذا مختار صاحب الكشاف فى قوله تعالى
ولتكبروا الله على ما هديكم فان التكبير متضمن لمعنى الحمد فيكون المعنى لتكبروا الله
حامدين على ما هديكم والتفسير الثانى بناء على المذهب الثانى حيث وضع موضع المذكور
متعلق الحرف واخذ المذكور وهو الترتيب حالا وهذا مختار التفتازانى
فى تلك الاية فان التكبير متضمن لمعنى التحميد فيكون المعنى لتحمدوا الله مكبرين
قال صاحب مناهج الاخيار قوله على اختلاف المذهبين ظرف مستقر خبر مبتدأ
محذوف اى الترديد فى التفسير مبنى على اختلاف المذهبين احدهما اعتبار الاصل
ثابتا والمضمن قيدا وثانيهما اعتبار المضمن ثابتا والاصل قيدا فيه انتهى
قال بعض الافاضل قوله على اختلاف المذهبين اى هذا الترديد بقوله او قصرها
مبنى على اختلاف المذهبين فى جعل المذكور اصلا والمضمن بالفتح قيدا اى حالا
او بالعكس والاول ارجح لان المضمن احق بان يجعل قيدا وارجح الثانى بان ذكر
صلة المضمن وترك صلة المذكور يدل على ان المضمن مقصود اصلى فلا يليق به
ان يجعل قيدا ورد بان ذكر صلة المضمن انما يدل على كونه مقصودا فى الجملة
لا مقصودا اصليا اذ لولاه لم يكن مرادا اصلا انتهى وقال الاخر قوله على اختلاف المذهبين
فى تصوير معنى التضمين خبر مبتدأ محذوف اى هذان التفسيران واقعان او مبنيان
على اختلاف المذهبين فى جعل المذكور اصلا فى الكلام والمحذوف حالا فيه كقوله تعالى
ولتكبروا الله على ما هديكم اى لتكبروا الله حامدين على ما هديكم او بالعكس بان يجعل

المحذوف اصلا فيه والمذكور حالا كما في قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب وكما
في قوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك اى معترفون مؤمنين به ثم الاحسن
ان يجعل المذكور اصلا ههنا والمحذوف حالا ثم قيل ان الاول ارجح لان المحذوف الملصق
بالفتح احق بان يجعل حالا وارجح الثانى بان ذكر صلة المحذوف الملصق وحذف صلة المذكور
يدل على ان المحذوف الملصق مقصود اصلى فلا يليق به ان يجعل حالا ورد بان ذكرها
انما يدل على كونه مرادا في الجملة ولولاه لم يكن مرادا اصلا والاولى ان يقال ان وجدت
القرينة على ان المراد بالاصالة هو المحذوف الملصق لكونه موقوفا عليه للمذكور الملصق فيه
مثلا فالمحذوف الملصق جعل اصلا والمذكور الملصق فيه حالا ولو كان عكس ذلك فالمذكور
الملصق فيه جعل اصلا والمحذوف الملصق حالا وهذا هو اللايق بالاعتبار لا مجال للنزاع
لاولى الابصار وما ذكره امر لفظى لا يعبأ به وانما سمى بالمذكور وهو الترتيب ههنا
الملصق فيه لوقوع معنى المحذوف الذى هو المسمى بالملصق بالفتح في ضمنه ولذا جعل المحذوف
الملصق حالا وتبعا للمذكور اولى من عكسه لكن بقى ههنا شئ هو ان الحال في تلك الآيات
من الفاعل وههنا من المفعول وهو الاجزاء المقدرة لما عرفت انها مفعول الترتيب
ومن المعلوم ان الحال تبين هيئة الفاعل او المفعول به ثم اراد الشارح ان يذكر كلام
الفاضل العصام في نقله للاختلاف الواقع بين القوم في معنى التضمين وحقيقته وفي نقل
ما وقع من الرد مع جوابه كما قال الفاضل العصام اى قال ابراهيم بن عربشاه الاسفراينى
عصام الدين في حاشية انوار التنزيل وهو تفسير البيضاوى اختلفوا اى القوم والعلماء
في حقيقته اى التضمين فقيل انه اى التضمين عبارة عن حذف متعلق ما اى متعلق حرف الجر
الذى هو على في على ثلثة ابواب وذلك المتعلق هو القصر او الاشتمال او هو المقصورة او
المشتملة فهو اى ذلك الحرف اجنبى بالنسبة الى العامل المحذوف الذى هو القصر
او الاشتمال او هو المقصورة او المشتملة عن العامل المذكور الذى هو الترتيب ههنا
اى غير ملابس للعامل المذكور يعنى غير صلة ولا معمول للعامل المذكور واورد عليه اى اورد
على القائل بهذا او على تعريف القائل او على هذا التعريف انه اى بان التضمين
الاحين اريد به ما ذكرت او حين كونه عبارة عن حذف متعلق ما هو اجنبى عن العامل المذكور
فهو اى التضمين الحذف اى نوع من انواعه واذا كان كذلك فلا معنى للتسمية بالتضمين
اى لا علة مناسبة لتسميته بالتضمين حينئذ فانه لا فرق بين سائر المتعلقات المحذوفة
للحروف الجارة وبين ما سمى بالتضمين فانه بعينه حذف متعلق حرف الجر ودفع
على صيغة المجهول اى دفع هذا الرد عن هذا القائل او دفع هذا الايراد بانه الظفير

الظفير للشان وكلمة الباء طريقية وتفسيرية للدفع لا ابعد اى لا بعد حاصل وبعد
بضم الباء وسكون العين اسم لا وخبره محذوف كما اشرنا اليه آنفا في تسمية قسم
متعلق بمحذوف ويجوز كونه متعلقا بلا بعد فعلى الاول يكون الظرف مستقرا وعلى الثانى
يكون لغوا وسيجئ تحقيقه في ولا بد لهذه الحروف قال بعض الافاضل قوله لا بعد
في تسمية قسم اى لا بعد كل البعد في تسمية قسم منه اى من الحذف يعنى من انواعه
شايع صفة لقسم في كلامهم اى في كلام العرب متعلق بشايع قال ابن جنى لو اجتمعت
تضمينات كلام العرب لصارت مجلدات باسم متعلق بتسمية خاص لقسم للحذف يعنى
يجوز تسمية قسم منه شايع في كلامهم باسم خاص قال امام الايوبى يعنى انه لا بعد
في جواز تسمية نوع خاص من انواع الحذف شايع بالتضمين فعلى هذا المذهب
يكون المحذوف هو اللفظ مع المعنى وليس في المذكور ما يدل على هذا المعنى انتهى
قال بعض المحشين فحاصل الجواب التضمين نوع مخصوص من انواع الحذف فلذا اعرف
التضمين بحذف مخصوص كالعكس ولا بعد فيه كما قيل في تعريف الانسان الحيوان الناطق
انتهى اقول الاولى ان يقول ودفع بان في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف
فلذا سمى بالتضمين فلا يرد عليه انه هو الحذف فلا معنى للتسمية بالتضمين حتى يحتاج
الى الدفع قال حسين كفوى في كلياته الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل
لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وقال جلال السيوطى في الاشباه
والنظائر الاضمار اسهل من التضمين لان التضمين زيادة بتغيير الوضع والاضمار
زيادة بغير تغيير الاضمار خلاف الاصل انتهى قال البعض الحذف عام والتضمين خاص
والعام غير الخاص انتهى قال السيد السند التضمين ليس بنوع من التقدير والاضمار
بل هو مقابل له وقيل في حقيقة التضمين هو اى التضمين كناية اى المذكور كناية
عن متعلق ذلك الاجنبى كما كان الترتيب ههنا كناية عن القصر او الاشتمال الذى هو
متعلق ذلك الاجنبى اعنى على ثلثة ابواب فعلى هذا المذهب يكون معنى القصر او الاشتمال
مدلولا للفظ الترتيب فكأنه ذكر الترتيب واريد به احد المعنيين كما ذكر فلان جبان الكلب
واريد به انه مضياف فيكون الترتيب مكنيا به واحد المعنيين مكنيا عنه كذا قاله امام الايوبى
قال السيد حافظ فيقال على اللفظ وعلى المعنى الحقيقى المكنى به وعلى المعنى الكنوى
المكنى عنه انتهى قال بعض المحشين قوله كناية عن متعلق ذلك الاجنبى اى كناية عن متعلق
ما هو اجنبى عن العامل المذكور انتهى ورد على صيغة المجهول بان المعنى المكنى به
اى وقع الرد على هذا القائل بانه لا يجوز ان يكون التضمين نوعا من انواع الكناية
فان المعنى المكنى به وهو جبن الكلب في قولك فلان جبان الكلب قد لا يقصد ثبوته

اى المعنى المكنى به فان المقصود من قولك فلان جبان الكلب هو اخبار كونه كثير
المضياف سواء كان له كلب اولا قال امام الايوب قوله ورد بان المعنى المكنى به
يعنى انه رد هذا بانه لا يجوز ان يكون التضمين من انواع الكناية فان المعنى المكنى به
وهو جبان الكلب مثلا قد لا يقصد بثبوته فان المقصود من قولك فلان جبان الكلب
هو اخبار كونه كثير المضياف سواء كان له كلب اولا فانه ليس بمقصود قال صاحب التلويح
وههنا بحث وهو انه لو نسلم ارادة المعنى الموضوع له في الكناية فلا خفاء في انه لا يكون
مقصودا ولا يرجع اليه الصدق والكذب ولا يلزم ثبوته في الواقع حتى ان قولنا
فلان طويل النجاد كناية عن طول القامة وكثير الرماد كناية عن كونه مضيافا فلا يجب
ثبوت طول النجاد له انتهى قال صاحب منافع الاحيا رقوله ورد بان المعنى المكنى به الخ
اى المعنى الموضوع له والمعنى المكنى عنه هو المعنى المقصود وهو لازم ما وضع له يعنى
انه لا يقصد بالذات ثبوت الموضوع له اصلا بل يقصد بالتبعية وانما المقصود بالذات
هو المكنى عنه كما حققه السيد الشريف وعبد الحكيم السيلكوتى في فن البيان انتهى
قال دده افندى وربما يقال اريد المعنيان معا في التضمين بلفظ واحد على انه كناية
اذ يراد بها معناها الاصلى ليتوسل بفهمه الى ما هو المقصود الاصلى فلا حاجة
الى تقدير الا لتصوير المعنى وابرازه انتهى قال العلامة التفتازانى في شرح التلخيص
والكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقى للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد
وجبان الكلب ومهزول الفصيل اذا لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل ومثل هذا
في الكلام اكثر من ان يحصى انتهى كلامه وفي التضمين اى وفي نوع التضمين لا بد
اى لا افتراق حاصل من قصده اى من قصد المعنى المكنى به فان معنى الترتيب
الذى كنى به عنه القصر او الاشتمال لا بد ان يكون مقصودا كالمكنى عنه قال دده افندى
ان المكنى به في الكناية قد لا يقصد بثبوته وفي التضمين يجب القصد الى ثبوت كل
من المعنى والمضمن فيه فيتخالفان اى فيتخالف التضمين والكناية بتخالف اللازمين
فان قصد المعنى المكنى به لازم في التضمين وغير لازم في الكناية واذا تخالف اللازمان
يتخالف الملزومان يعنى ثبت المخالفة بين التضمين والكناية فلا يصح القول بانه كناية
ودفع اى هذا الرد ايضا اى كما دفع الاول قال بعض الافاضل وهو مصدر من آض
يئيض ايضا منصوب على المصدرية بفعل وجب الحذف سماعا مثل سقيا والمعنى
رجع هذا الدفع الى الاول رجوعا والجملة حال وقال دده افندى اقول كلمة ايضا
لا تستعمل الا مع الشيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منها عن الآخر فخرج بالشيئين

اى الذى هو وضع الاشياء بتقديم بعضها على بعض

بالشيئين نحو جاءنى ايضا مقتصرا عليه لفظا او تقديرا وبالتوافق نحو جاءنى
ومات ايضا وبامكان الاستغناء نحو اختصم زيد وعمرو ايضا فلا يقال
شئ من ذلك ثم هو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا او حال
حذف عاملها وصاحبها بانه اى الشان لا اتجاه له ولا لنفى الجنس
والاتجاه مبنى على الفتح منصوب محلا اسم لا وخبرها محذوف وهو مصدر
من اتجه اصله اوتجاه قلبت الواو تاء ثم ادغمت في تاء الافتعال لانه
اذا كان فاء الفعل من الافتعال واوا قلبت تاء ثم ادغمت في تاء الافتعال
اى لا وجه ولا طريق موجود للرد على هذا القائل قال امام الايوب قوله
لا اتجاه له اى لا يرد عليه اى على هذا القائل وجه من الرد اذ لا بعد اى لانه لا بعد كل البعد
بحيث يصير الى حد الامتناع في ان يلتزم مجهول من باب الافتعال في بعض الكنايات
اى في بعض انواعها شئ اى خاصة لازمة لذلك النوع وهو نائب الفاعل
ليلتزم كذا قاله امام الايوب وذلك الشئ هو قصد المكنى به لا يجب صفة شئ
اى لا يكون ذلك الشئ لازما وواجبا في جنسها اى في جنس الكناية وحقيقتها
من حيث هى كما ان الكتابة بالقوة خاصة لازمة لنوع الانسان مع انها ليست
بلازمة لجنس الحيوان وحقيقته قال بعض المحشين قوله اذ لا بعد في ان يلتزم
في بعض الكنايات شئ الخ يعنى يجوز ان يكون حقيقة الكناية اعم من ان يلتزم
فيها قصد المكنى به وان لا يلتزم فيكون الكناية قسمان قسم يلتزم فيه
قصد المكنى به ويراد البتة وقسم آخر منها لا يلتزم فيه قصد المكنى به وليكن
يسكن اللام لان لام الامر يسكن بعد الواو للتخفيف نحو ولتأت طائفة اخرى
ويكن امر غائب مذكر معلوم مجزوم به بحذف الحركة وفاعله قوله التسمية اى
تسمية هذا النوع من الكناية باسم خاص وهو اسم التضمين قوله باسم متعلق
بالتسمية وخاص صفة الاسم قال بعض المحشين لما كان ماهية الكناية اعم من هذين
القسمين يجوز ان يسمى هذا القسم الذى يلتزم فيه قصد المكنى به باسم خاص لهذا
القسم لهذا التمييز اى لقصد حصول التمييز بين هذا النوع من الكناية وبين غيره
بان قصد المكنى به لازم في نوع التضمين وغير لازم في سائر انواع الكناية كما ان الكاتب
بالقوة مميز نوع الانسان بلزومه له عن غير الانسان من الحيوان بعدم لزومه له فكان

قال التضمين هو الكناية التي يجب فيها قصد المكني به قال قوله لهذا التمييز
اي لاجل تمييز هذا القسم من القسم الآخر فلا مخالفة بين الكناية والتضمين
بل هو قسم منها فلذا عرف بانه كناية مخصوصة وقال الآخر قوله لهذا التمييز
اي تمييز بعض الكنايات الذي يلتزم فيه شئ من سائر الكنايات وقيل قوله لهذا التمييز
اي لقصد حصول التمييز بين بعض الكنايات وجنسها تمييز سميتها عن سميتها واختر ما شئت
وقيل في حقيقة التضمين هو اي التضمين عبارة عن ان يقصد بالمذكور وهو كالتركيب
ههنا معناه الحقيقي وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتأخير بعضها ويلاحظ بصيغة المجهول
عطف على يقصد معنى آخر وهو القصر او الاشتمال معه اي مع معناه الحقيقي
للمذكور من غير استعماله اي من غير استعمال المذكور فيه اي في معنى آخر يعني في المعنى
الملحوظ معه كما كان في الكناية ومن غير تقدير لفظ آخر ليكون متعلقا للاجنبي
مثل مقصورة او مشتملة قوله يدل عليه صفة لفظ اي من غير تقدير اللفظ الذي
يدل على ذلك المعنى الآخر يعني يدل على ذلك المعنى الملحوظ وقوله ويدل بصيغة المجهول
استينافية قوله عليه اي على ذلك المعنى الآخر يعني على ذلك المعنى الملحوظ نائب فاعله
وقوله بذكر متعلقه بكسر اللام متعلق بيدل اي ويحصل الدلالة على ذلك المعنى الآخر
بالاجنبي الذي هو المتعلق المذكور وهو على ثلثة ابواب ههنا كذا قاله امام الابواب
قال صاحب منافع الاخيار قوله من غير استعماله فيه اي من غير استعمال العامل المذكور
في المعنى الذي يلاحظ مع المعنى الاصلي فلا يكون كناية فيه كما لا يكون حقيقة ولا مجازا
فيه قوله يدل عليه اي على المعنى الذي يلاحظ مع المعنى الاصلي وجملة يدل صفة لفظ
قوله ويدل عليه على صيغة المجهول اي على المعنى الملحوظ بذكر متعلقه كما دل ههنا
بذكر على ثلثة ابواب على معنى الاشتمال او القصر فلا يكون من قبيل الحذف فيكون
المعنى المضمن من قبيل مستتبعات التراكيب انتهى قال دده افندي اعلم ان التضمين
ان يقصد بلفظ معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ويدل عليه
بذكر شئ من متعلقاته وفائدة التضمين اعطاء مجموع المعنيين حقهما فالفعلان
مقصودان قصدا وتبعا وقال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات
فان قلت اللفظ اذا كان مستعملا في المعنيين معا كان جمعا بين الحقيقة والمجاز
وان كان مستعملا في احدهما ولم يقصد به الآخر فلا تضمين قلت هو مستعمل في معناه الحقيقي
والمعنى الآخر

والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف آخر يدل عليه ذكر ما هو من متعلقاته انتهى
قال حموي في الهداية وحقيقة هذا التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي
مع اعتبار معنى فعل آخر يناسبه ويصح تعلق ما بعده به ويدل عليه بذكر
ذلك المتعلق وفائدة التضمين اعطاء مجموع المعنيين فالفعلان مقصودان
معا قصدا وتبعا بان يستعمل اللفظ في معناه الاصلي فيكون هو المقصود
اصالة لكن بتبعية معنى آخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ او يقدر له
لفظ آخر فلا يكون من باب الكناية ولا من باب الحذف بل من قبيل الحقيقة التي
قصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الارادة او يستعمل في المعنى المناسب
ويتبعه المعنى الحقيقي في الارادة وقال حسين كفوي في كلياته التضمين هو
ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى آخر يناسبه ويدل عليه
بذكر شئ من متعلقاته والاحسن ويدل على الثاني اما بذكر الشئ من متعلقاته
او حذف شئ من متعلقات الاول قال بعضهم التضمين هو ان يستعمل اللفظ
في معناه الاصلي وهو المقصود اصالة لكن قصد بتبعية معنى آخر يناسبه
من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ او يقدر له لفظ آخر فلا يكون التضمين
من باب الكناية ولا من باب الاضمار بل من قبيل الحقيقة التي قصد بمعناه الحقيقي
معنى آخر يناسبه ويتبعه في الارادة وكل من المعنيين مقصود لذاته في التضمين
الا ان القصد الى احدهما وهو المذكور بذكر متعلقه فيكون تبعا للآخر وهو المذكور
بلفظ وهذه التبعية في الارادة من الكلام فلا ينافي كونه مقصودا لذاته في المقام
وبه يفارق التضمين الجمع بين الحقيقة والمجاز فان كلا من المعنيين في صورة الجمع
مراد من الكلام لذاته مقصود في المقام اصالة ولذلك اختلف في صحته
مع الاتفاق في صحة التضمين والتضمين سماعي لا قياسي وانما يذهب اليه عند الضرورة
واما اذا امكن اجراء اللفظ على مدلوله فانه يكون اولى وفائدة التضمين هي
ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين فالكلمتان مقصودتان معا قصدا وتبعا فتارة
يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا كما قيل في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هديكم وتارة
بالعكس كما في قوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك اي يعترفون به مؤمنين
واذا ضمنت معنى كلمة اخرى ووصلت بصلتها لم يبق معناها الاول مرادا اذ لو بقي
مرادا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز من لفظ واحد وهو غير جائز والقاعدة في التضمين
ان يستعمل الفعل المتضمن فيه بنفس حرف هي صلة الفعل المتضمن ليكون هذا الحرف
قرينة على التضمين وقال كلنبوي في حاشيته على التهذيب وتحقيق ذلك التضمين

انهم ذكروا ان حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل او شبهه معناه الحقيقي
مع معنى فعل آخر او شبهه يناسبه ويدل عليه بشيء من القرائن كاستعمال ذلك
الفعل بغير صلته المبينة في كتب اللغة كما ههنا وكتعدية اللازم وكجعل المتعدي
بنفسه متعديا بواسطة حرف الجر وادرد على هذا التقدير بانه يستلزم ارادة معنيين
من لفظ واحد في اطلاق واحد وهو غير جائز عند الجمهور وان جوزه بعض الشافعية
واجاب عنه المص بان معنى فعل آخر مقصود من لفظ آخر مقدر هناك
بمعونة القرينة لا من اللفظ المذكور فيتوجه ذلك واورد عليه الشريف المحقق
بانه يستلزم كون التضمين نوعا من التقدير والاضمار وليس كذلك بل هو
مقابل له فالصحيح في الجواب ان كلا المعنيين مقصودان من اللفظ المذكور لكن
معناه الاصلي بالذات والمعنى الاخر مقصود بالتبع للتوسل اليه واما الامتناع
في ارادة معنيين بالذات وبالاصالة واعترض ابن الكمال بان كلا المعنيين
مقصودان بالذات في باب التضمين حيث لم يؤخذ احدهما للتوسل الى الآخر
كما في الكناية فقياسه على الكناية مع الفارق ثم ذكر ما هو الصواب في الجواب
حاصله ان كون المعنى الاخر مقصودا من اللفظ المذكور بالتبع لا ينافي كونه
مقصودا بالذات اذ بين قولنا مقصود من اللفظ وبين قولنا مقصود الافادة
في هذا المقام فرق ظاهر واقول نظير الحكم المستفاد من اشارة نظم القرآن
مع الحكم المستفاد من عبارته فكلا الحكمين مقصود الافادة والاعلام
للعباد بالذات مع ان المستفاد من الاشارة مقصود بطريق العبارة بالتبع
لا بالذات ويمكن حمل جواب الشريف عليه ايضا انتهى قال بعض المحشي اعلم
ان حقيقة التضمين على ما قالوا ان يقصد بالفعل او معناه او شبهه معناه الحقيقي
مع معنى فعل آخر او شبهه ويدل عليه بشيء من القرائن كاستعمال ذلك الفعل
بغير صلة مبينة في كتب اللغة وكتعدية اللازم وكجعل المتقدم المتعدي
بنفسه متعديا بحرف الجر كما في هذا المقام وغير ذلك ورد عليه انه يستلزم
ارادة معنيين من لفظ واحد وهو غير جائز عند الحنفية واجاب عنه
التفتازاني رحمه الله سبحانه بان معنى فعل آخر مقصود من لفظ آخر
مقدر هناك لا من المذكور واعترض عليه الشريف الجرجاني قدس سره
بانه يلزم على هذا كون التضمين نوعا من التقدير والاضمار وليس كذلك
بل هو مقابل له ثم قيل الصحيح في الجواب ان كلا المعنيين مقصودان
من

من اللفظ المذكور لكن معناه الاصلي بالذات وبالاصالة والمعنى الاخر بالتبع والامتناع
في ذلك كما في الكناية وانما الامتناع في ارادة معنيين بالذات وبالاصالة انتهى وهذا التتبع
من فيض العلام ليكون هداية لما بعد هذا الكلام والحمد لله على فيض العلام ورد
اي وقع الرد على هذا القول ايضا قال بعض الحواشي صاحب الرد شهاب الدين
حيث قال ان ما استظهره بعيد بجعل المتعلق معمولا من غير تقدير عامل لمجرد فهم معناه
لا سيما نصب المفعول به واعمال المذكور فيه من غير استعماله في معناه الا ترى انه
لا ينصب بحرف فهذا اولى بانه اي الشان يلزم حينئذ اي حين اذا لم يكن ما يدل عليه
محققا ثابتا كذا قاله امام الايوب او حين اذا كان الدلالة على المعنى الاخر بذكر متعلقه او
حين لوحظ معنى آخر معه من غير استعماله فيه ومن غير تقدير لفظ آخر يدل عليه جعل المتعلق
بكسر اللام اي جعل المجرور الذي هو المفعول به الغير الصريح لذلك المعنى الملحوظ
اي المعنى الآخر الذي يلاحظ مع معناه الحقيقي معمولا من غير تقدير عامل له مثل مقصورة
او مشتملة لمجرد فهم معناه واللام بمعنى الباء اي ليس معمولية ذلك المتعلق بتقدير العامل
بل بمجرد فهم معنى ذلك العامل كذا قاله الاستاد او معنى ذلك الملحوظ كذا قاله امام الايوب
في ضمن عامل آخر متعلق بالفهم وهو العامل المذكور لانه لا بد ان يكون العامل في امثاله
مقدرا ولا يكفي كونه مفهوما في ضمن عامل آخر قال بعض المحشي لهذا الكتاب قوله بانه يلزم
جعل المتعلق معمولا من غير تقدير عامل لمجرد فهم معناه فيه اقول لا باس في ذلك بل كل متعلقات
معنى الفعل كذلك مثل ليس معمولية زيد في ها وروية في ها زيدا ورويد زيدا باعتبار لفظها
اذ هما الجامدان بل باعتبار معنى يفهم منهما وكذا ليت ولعل في ليت ولعل زيدا يوم الجمعة
عند نا مسرورا ليس معمولية متعلقهما باعتبار ذاتهما بل باعتبار معنى يفهم في ضمنهما
وهو اتمنى وارتجي بل يكون المتضمن فيه من معنى الفعل لصدق تعريفه عليه وهو كل لفظ
يفهم منه معنى الفعل قال الشريف في شرح المفتاح التضمين جعل معنى الفعل ملحوظا
في ضمن معنى فعل آخر من غير ان يكون ذلك معنى مجازيا او حقيقيا لذلك الفعل
بل من مستتبعات التراكيب واذا عرفت ما ذكرنا من الجواب علمت عدم ورود هذا الرد
على ما قاله الشريف انتهى بقي هنا ربط آخر وهو قوله لمجرد فهم معناه اي عدم تقدير العامل
لمجرد فهم معنى ذلك العامل في ضمن عامل آخر اي في ضمن معنى عامل آخر وهو العامل المذكور
لا سيما اي خصوصا اذا كان المتعلق بكسر اللام اي المتعلق بذلك المعنى الملحوظ هو اي
المتعلق المفعول به اي الصريح المنصوب لفظا فان التضمين جار في امثاله وهو معمول قوي

في ضمن عامل آخر

لايكفي بمجرد الانفهام بل لابد له من عامل قوي نحو زيداً في جاءني القوم خلا زيداً مثلا
فان خلافيه لازم لاينصب المفعول به بلا حرف الجر والحذف في مثله غير قياسي فضمن
معنى جاوز فلو كان بمعنى التضمين كما ذكره يلزم جعل المفعول به القوي معمولا للعامل
من غير تقدير ثم ان لا في لاسيما لنفي الجنس وسي بمعنى المثل اسمها مضاف الى المستثنى
وهو هنا اذا المضاف اليه كان في ما زائدة او الى ما وهي نكرة غير موصوفة وما بعدها
بدل منها وعلى كلا التقديرين خبرها محذوف وهو موجود قال بعض الافاضل قوله
لاسيما للاستثناء بمعنى اخراج ما بعدها عما قبلها فان الحكم فيه بطريق الاولى
وحقيقتها وسي بمعنى مثل اسم لا وما اما موصولة او موصوفة او زائدة ويحتمل ان تكون
نكرة غير موصوفة والمعنى يلزم حينئذ جعل المتعلق معمولا من غير تقدير عامل
والحال انه لا مثل الشيء او شيء معمول له وجعل المتعلق له معمولا من غير تقدير عامل
اذا كان الخ قال المفتي زاده وما بعد سيما للترقي في حكم ما قبلها انتهى وذكر
في شرح المفتاح قوله لاسيما يرفع ما بعده بواسطة اضمار موصولة وقد يجر باخذها
زائدة وقد ينصب بتوجيه بعيد بان يجعل ما نكرة غير موصوفة وينصب ما بعده بتقدير اعني
او على التمييز ان كان منكراً انتهى وذكر في قاضيخان على الضوء قوله لاسيما ولا في سيما
لنفي الجنس وسي بمعنى مثل يقال هما سيان اي مثلان في محل منصوب على انه اسم لا
وما اما موصولة او موصوفة او زائدة او اعمال المذكور عطف على جعل المتعلق معمولا من غير
تقدير عامل اي او يلزم اعمال العامل المذكور فيه اي في ذلك المتعلق من غير استعمال
التنوين عوض عن المضاف اليه اي من غير استعمال العامل المذكور حقيقة او مجازاً
في معناه والضمير راجع الى عامل في قوله من غير تقدير عامل اي معنى عامل في ذلك المتعلق كذا قاله
صاحب منافع الاخيار او الضمير راجع الى ذلك الملحوظ كذا قاله امام الايوب لان اعمال
العامل المذكور فيه باعتبار استعماله في معناه لكن بقي هنا ربط آخر وهو ارجاع ضمير معناه
الى المتعلق وهو المتبادر الى اذهان الطالبين كما قاله بعض السالكين لكن السياق
والسباق ينادي الى الاولين والله اعلم بمراد القائل لانه محقق القائلين اعني به عصام الدين
ونقل كلامه شارح رحمه الله وهو اعلم المتاخرين وهو الضمير راجع الى احد الامرين
المستفاد من كلمة او اي جعل المتعلق معمولا الخ او اعمال المذكور الخ بعيد كل البعد كذا قاله
صاحب منافع الاخيار قوله وهو اي الجعل او الاعمال المذكورين بعيد كل البعد بحيث يصير

يصير الى حد الامتناع كذا قاله البعض قوله وهو اي الاعمال من غير الاستعمال
بعيد فان العامل ما لم يستعمل في معنى لا يكون عاملا فضلا عن اعماله كذا قاله
امام الايوب انتهى كلامه اي كلام الفاضل العصام ونقل المذاهب وما اورد
على كل منها وما ورد من الدفع لكن الشارح لم يذكر بعينه بل زاد ونقص ثم اراد الشارح
ان يحاكم بين الاقوال وبيان تطبيق كل منها الى المأخذ وبيان ما هو المختار
فقال قوله اي قول من رد الحاق التضمين بالكناية حيث قال في اثنائه قد لا يقصد
ثبوته اي قد لا يقصد ثبوت المعنى المكنى به في الكناية كذا قاله امام الايوب او الضمير
في قوله راجع الى الفاضل العصام اي قول الفاضل العصام قد لا يقصد ثبوته
اي تحققه اي مراده بالثبوت تحققه في نفس الامر لا ان المراد به امكانه ووقوعه
في الخارج كذا قاله امام الايوب ولو قال لا ان المراد به امكانه وقوعه في الخارج
لكان اصوب الا ان يقال اراد بالخارج ما يرادف الاعيان اي الامور الحسية
والموجودات الخارجية ثم يراد من قوله نفس الامر خارج ذات المدرك فتأمل
قال بعض المحشين قوله اي تحققه في نفس الامر اي وجوده في الواقع والخارج
مع قطع النظر عما في الذهن وقال حسن باشا في شرحه على متن كلنبوي من الآداب
قوله في نفس الامر اي في الواقع ويعبر عنه بالخارج ايضا وقد يستعمل اعم منه مطلقا
على القول بالوجود الذهني ومن وجه اعم منه ايضا ومعناه ما يفهم من قولنا هذا الامر
كذا في نفسه اي في ذاته وبالنظر اليه مع قطع النظر عن ادراك المدرك واخبار المخبر
على ان المراد بالامر الشان والشيء وبالنفس الذات وتفصيله في شرح المقاصد
انتهى قال شارح التجريد فان قلت ما معنى نفس الامر قلت نفس الشيء في حد ذاته
والمراد هو الشيء الموجود بنفسه واذا قلنا مثلا الشيء موجود في نفس الامر كان معناه
انه موجود في حد ذاته ومعنى كونه موجودا في حد ذاته ان وجود ذلك الشيء ليس
باعتبار المعتبر وفرض الفارض بل لو قطع النظر عن كل اعتبار وفرض كان موجودا
انتهى فحاصله على ما عرفت رد واعتراض على القائل بانه كناية مآلا ان قصد تحقق
المعنى الموضوع ليس بشرط لازم في الكناية واما في التضمين فلازم فلا يصح القول
بانه كناية هذا الرد اي رد الحاقه بالكناية بهذا الفرق بينه وبين الكناية
كذا قاله امام الايوب قوله هذا الرد الذي اورد على المذهب الثاني كذا قاله البعض
اي هذا الرد لا يرد انما يرد بناء على ما اي على كلام ذهب اليه اي الى ذلك الكلام
بعض المحققين فاعل ذهب من المتاخرين بيان لبعض المحققين كصاحب الملل

وغيره قوله من ان امكان المعنى الموضوع له وهو المكنى به في الكناية بيان لما
قال محي الدين قوله امكانه هو الذي لا يقتضي ذاته وجوده ولا عدمه بل يكون
الوجود بالنسبة اليه على السوية كجميع ما سوى الله تعالى من الموجودات وقيل
هو الذي لا يلزم من فرض وجوده وجوده ولا عدمه بالنسبة اليه انتهى اي
من ان جواز ارادة المعنى الحقيقي ليس بشرط اي ليس امكانه شرطا بل يجوز
ان يكون ممتنعا قال بعض محشي هذا الكتاب قوله من ان امكان المعنى الموضوع له
ليس بشرط اي من ان جواز ارادة المعنى الحقيقي ليس بشرط في الكناية من حيث انها
كناية لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما في قوله تعالى
الرحمن على العرش استوى فان المعنى الموضوع له للاستواء الاستقرار وهو ممتنع
في حقه تعالى فيراد لازمه وهو الاستيلاء والملك بمعنى استوى استولى ففي هذه
الكناية يمتنع تحقق ثبوت المعنى الموضوع له قال صاحب الكشاف لما كان الاستواء
على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك فقالوا استوى
فلان على العرش يريدون ملك وان لم يقعد على السرير البتة اي اصلا قال
بعض المحشين ان الاستواء الذي يستفاد من استوى كناية عن الملك وهو لازم استوى
بمعنى استقر بمعنى استوى ملك على طريق ذكر الملزوم المتبوع وارادة اللازم التابع واما نحو كثير الرماد
فقد يجوز قصد ثبوته لكن لا لذاته بل للانتقال للمعنى الكنائي ولا مانع من جواز جامعية له
فيجوز ان يكون عنده رماد كثير انتهى قال بعض الافاضل هذا الرد انما يرد بناء على ما
ذهب اليه المحققون من ان ارادة المعنى الحقيقي في الكناية لما لم يكن لكونه متعلق الاثبات
والنفي ومناط الصدق والكذب بل لمجرد الانتقال الى المقصود جاز كون اللفظ كناية
مع عدم تحقق معناه الحقيقي بل مع امتناعه انتهى وقال الاخر قوله من ان امكان الموضوع له
ليس بشرط سواء كان ممكنا في نفس الامر لجواز ارادة المعنى الحقيقي فيها او لم يكن فضلا
عن تحققه اي المعنى الموضوع له يعني اذا لم يكن امكانه شرطا يكون عدم اشتراط التحقق اولى
قال بعض الافاضل قوله فضلا مفعول مطلق محذوف عامله وجوبا سماعا اي
فضل فضلا ومعناه كون ما بعده اليق بالحكم مما قبله هذا فان عدم اشتراط التحقق
في الكناية اولى من عدم اشتراط الامكان وتلخيصه ان لعدم اشتراط التحقق فيها
مزية على عدم اشتراط الامكان لان عدم اشتراط التحقق فيها مقيد بجواز كونه ممتنعا
وعدم اشتراط الامكان فيها مطلق فللمقيد مزية على المطلق والحاصل ان عدم اشتراط الامكان
اعم

اعم وعدم اشتراط التحقق اخص ومن المعلوم ان الاعم يستلزم الاخص بالضرورة
فاحفظه فانه ينادي في كل مقام فضل بالضرورة قال بعض المحشين فعند عدم امكان
المعنى الموضوع له يتحقق الكناية ولا يمكن تحقق التضمين بالضرورة فيتخالفان
وعلى ما ذهب اليه اي وايضا يرد هذا الرد بناء على ما ذهب اليه صاحب الكشاف الزمخشري
فاعل ذهب قوله من ان امكانه بيان لما اي من ان امكان المعنى الموضوع له
في الكناية يعني من ان جواز ارادة المعنى الحقيقي فيها شرط فلا يجوز ان يكون
ممتنعا على هذا المذهب مع امتناعه في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى
فاجيب بان ارادة المعنى الحقيقي لا يستلزم تحققه وهو ظاهر ولا يلزم منه الكذب
لان ارادته لا يكون على وجه القصد اثباتا ونفيا وصدقا وكذبا بل لينتقل منه
الى المقصود فيراد المعنى الحقيقي ولا يتحقق ويكون كناية لا تحققه اي المعنى الموضوع له
يعني لا ان تحققه شرط فالمذهبان متفقان في عدم اشتراط التحقق ومختلفان
في اشتراط الامكان فاذا كان مراد القائل بهذا الرد من قوله ثبوته هو
معنى التحقق يكون رده مطابقا بالمذهبين قال بعض المحشين فاذا امكن تحقق
المعنى الموضوع له ولم يتحقق بالفعل تحقق الكناية ولم يتحقق التضمين فتغايرا
ايضا فعلى هذين المذهبين يرد الرد المذكور ويحتاج الى الدفع واما على ما اختاره
اي واما بناء على ما اختاره الفاضل العصام فعلى هذا يكون هذا القول مفعولا له
لقوله فلا يرد بعده في شرح الفرائد اي شرحه على رسالة الفرائد في تحقيق الاستعارة
وما يستفاد اي بناء على ما يستفاد من شرحه اي الفاضل العصام يعني الاطول
للتلخيص اي الكائن للتلخيص قوله من تحققه اي تحقق المعنى الموضوع له بيان لما
في الموضعين على سبيل التبادل شرط في الكناية كما كان شرطا في التضمين فيتفقان
واذا كان كذلك فلا يرد اي الرد المذكور حتى يحتاج الى الدفع اي بقوله اذ لا بعد
في ان يلتزم الخ فان التضمين والكناية يتحدان في وجوب القصد لتحقق الموضوع له
فلا يرد عليه بالفرق المذكور بين كونه مقصودا وغير مقصود حتى يحتاج الى الدفع
قيد للمنفي فالنفي راجع الى المقيد والقيد جميعا اي لا يحتاج الى الدفع قال بعض محشي
هذا الكتاب قوله واما على ما اختاره في شرح الفرائد وما يستفاد من شرحه للتلخيص من ان تحققه
شرط في الكناية كما كان شرطا في التضمين فيتفقان فلا يرد تفريع على الجواب المقدر
اقيم مقامه كما اشرنا اليه آنفا حتى يحتاج الى الدفع وحتى للسببية ويحتاج الى الدفع

معطوف على جملة فلا رد وهو داخل في المنفي اي فلا رد يكون سببا للاحتياج
الى الدفع بقوله اذ لابعد في ان يلتزم الخ قال بعض الافاضل قوله حتى يحتاج الى الدفع
تفريع على المنفي يعني لو رد لاحتيج الى الدفع بسبب الرد وقال الآخر ان حتى هنا
ابتدائية وشرطها كون ما قبلها سببا مؤديا الى ما بعدها فيكون ما بعدها مسببا
عما قبلها وغاية لما قبلها انتهى فتأمل ولكن يرد ان الموضوع له اي يرد الحاقه
بالكناية بالرد الآخر وهو ان الموضوع له في الكناية لا يقصد لذاته وان قصد
تحققه كالتضمين بل يقصد للانتقال من المكنى به الموضوع له الى المكنى عنه
المقصود كما يقصد بطول النجاد معناه الحقيقي للانتقال منه الى المكنى عنه
الذي هو طول القامة قال بعض الافاضل يفرق بينه وبين الكناية بان الكناية
يصح فيها ارادة المعنى الحقيقي لا لذاته بل ليتوسل منه الى المعنى المراد واما في التضمين
اي واما حاله في التضمين فمعنى المذكور اي فمعنى العامل المذكور والمراد بالمذكور
هو الترتيب ههنا وبمعناه هو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتأخير بعضها
اي فمعناه الموضوع له والمعنى المضمن بالفتح وهو القصر او الاشتمال ههنا
مقصودان لذاتهما في الافادة حيث لم يؤخذ احدهما للتوسل الى الآخر في
حصول الفرق بينهما في ان القصد للانتقال في الكناية ولذاته في التضمين فيصح
الرد المذكور فيحتاج الى الدفع بما ذكر كذا قاله امام الايوب قال بعض محشي
هذا الكتاب قوله ولكن يرد ان المعنى الموضوع له في الكناية لا يقصد لذاته بل للانتقال
الى المكنى عنه واما في التضمين فمعنى المذكور والمعنى المضمن مقصودان لذاتهما فيتخالفان
بتخالف اللازمين واذا تخالف اللازمان تخالف الملزومان فلا يصح القول بانه
كناية فان قصد المعنى الموضوع له لذاته لازم في التضمين وغير لازم في الكناية بل
قصد المعنى الموضوع له للانتقال منه الى المكنى عنه لازم فيها ودفع ايضا بانه لا اتجاه له
اذ لا بعد في ان يلتزم في بعض الكنايات شيء هو قصد المعنى الموضوع له لذاته لا يجب
في جنسها وليكن تسمية هذا النوع من الكناية باسم خاص وهو التضمين لهذا التمييز
اي لقصد حصول بين هذا النوع من الكناية وبين غيره بان قصد المعنى الموضوع له
لذاته لازم في نوع التضمين وغير لازم في سائر انواع الكناية بل قصده
للانتقال لازم فيه فكأنه التضمين هو الكناية التي يجب فيها قصد المعنى الموضوع لذاته

[illegible]

لذاته فلا مخالفة بين الكناية والتضمين بل هو قسم منها فلذا عرف بانه كناية
مخصوصة قوله ولو فرض الخ رد على من ذهب الى ان الموضوع له وغير الموضوع له
مرادان بلفظ واحد على طريق الكناية حاصل الرد ان هذا ضعيف اذ حينئذ
يلزم ان يراد بلفظ واحد في اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره معا
لذاتهما وهو غير صحيح قال البعض قوله ولو فرض الخ جواب سؤال مقدر
تقريره لم لا يجوز ان يلتزم ما لا يجوز في جنسها وهو كون الموضوع له
وغيره مرادان لذاتهما وتقرير الجواب ما ذكره الشارح من قوله ولو فرض
في الكناية انهما اي الموضوع له وغيره مرادان اي مقصودان معا لذاتهما
بلفظ واحد للزم ان يراد جواب لو بلفظ واحد في اطلاق واحد اي في استعمال
واحد قوله معناه اي ذلك اللفظ نائب فاعل يراد الموضوع له صفة المعنى
وغيره اي وان يراد غير معناه الموضوع له معا اي حال كونهما مجتمعين
في لفظ واحد يعني للزم ارادة معناه الموضوع له وغيره بلفظ واحد في اطلاق واحد
لذاتهما علة ليراد اي معناه الموضوع له وغيره يعني من غير اخذ احدهما للتوسل
الى الآخر وهو والضمير راجع الى مصدر يراد اي ارادة معناه الموضوع له
وغيره بلفظ واحد ويصح تذكير الضمير لان الارادة وان كانت مؤنثا بحسب الصورة
لكنها مصدر وتأنيث المصدر وتذكيره سواء فيرجع اليه ضمير المذكر والمؤنث
فبالنظر الى الصورة يرجع ضمير المؤنث وبالنظر الى مصدريته يرجع ضمير المذكر
ولا يلتفت الى تأنيث الارادة بحسب الصورة او الضمير راجع الى كون الموضوع له
وغيره مرادا معا لذاتهما بلفظ واحد في اطلاق واحد فعلى هذا لو قال وهذا بدل وهو
لكان اولى لان اسم الاشارة اشارة الى الذات مع الوصف بخلاف الضمير لانه راجع
الى الذات مع قطع النظر عن الوصف يعني راجع الى الذات فقط او الضمير في قوله
وهو راجع الى المراد الدال عليه مرادان لان المفرد داخل في التثنية فكان مرجعه
سابقا او الى المفروض وهما بعيدان عن اذهان الطالبين سيما عن نظر الناظرين
غير صحيح لانه محال ولانه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قال ابو البقاء يجوز الجمع
بينهما في الجمع كلفظ الآباء فيراد بها الاب الحقيقي والاجداد وانما المستحيل اجتماعهما

مرادين بلفظ واحد في وقت واحد بان يكون كل منهما متعلق الحكم نحو لا تقتل الاسد وتريد
السبع او الرجل الشجاع لان اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس للشخص والمجاز كالثوب المستعار
والحقيقة كالثوب المملوك فاستحال اجتماعهما في ثوب والجمع بينهما في المجاز العقلي ممتنع
اتفاقا ومن جوزه خصه بالمجاز اللغوي كذا في بعض حواشي هذا الكتاب اقول وجه عدم صحة
ارادتهما بلفظ واحد الذي يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فان قيل ان عموم المجاز يراد به
المعنى الحقيقي والمجازي لذاتيهما فكيف يصح الاستدلال اقول لا نم ان في عموم المجاز لا يراد الموضوع له
وغير الموضوع له بل يراد فيه معنى عام شامل للحقيقي والمجازي فلا يراد الموضوع له ولا غيره
لذاتيهما ويراد معنى عام وهو مجاز لكونه غير الموضوع له كذا قاله المفتي زاده في حاشية
على شرح العصام للفرائد قال بعض المحشين وهو غير صحيح لانه يلزم على هذا الجمع
بين الموضوع له وغيره وهو باطل عند الحنفية بل يراد الغير الموضوع له لتبعيته او بالعكس فهذا
ليس بباطل مع ان كلا المعنيين مقصودان لذاتيهما في الافادة كما في العبارة والدلالة كما في قوله تعالى
فلا تقل لهما اف فانه دال بالعبارة على حرمة قول اف وهي مقصودة باللفظ لذاتها ودال بالدلالة
على حرمة الضرب مثلا وهي ليست بمقصودة باللفظ لذاتها مع كلتا الحرمتين مقصودتان لذاتيهما في الافادة
انتهى او قوله وهو غير صحيح اي غير جائز عند الجمهور وان جوزه بعض ان في كذا في كما لنهوي في حاشية
على التهذيب كما صرح اي الفاضل العصام به اي بعدم صحة ارادة الموضوع له وغيره معا لذاتيهما
او عدم صحة المراد او عدم صحة المفروض في شرح الفرائد بقوله لان الكناية يصح ارادة الموضوع له
لا لذاته بل ليتوسل به الى الانتقال الى المراد ففيها القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له لذاته وهي
ارادة المعنى الغير الموضوع له بقرينة معينة له اذ لا يراد باللفظ الواحد الموضوع له لذاته وغير الموضوع له
لذاته انتهى كلامه في شرح الفرائد قال القنوي في حاشيته على القاضي وذهب بعضهم الى ان كلا المعنيين
مرادان بلفظ واحد على طريق الكناية وهذا ضعيف اذ يلزم ان يراد بلفظ واحد في اطلاق واحد
معناه الموضوع له وغيره معا لذاتيهما وهو غير صحيح والعلامة التفتازاني اي وكما صرح
العلامة التفتازاني في التلويح بقوله في بحث الصريح والكناية اي الكناية عند علماء البيان
ان يذكر لفظ ويراد معناه لا لذاته بل لينتقل منه الى معنى ثان وهذا كلامه في التلويح قال القاسم
الليثي وكلام في التلويح يدل على ان الكناية مستعملة في المعنى الحقيقي للانتقال منه الى المعنى المجازي
وليست مستعملة في المعنى المجازي اولا بل انما اريد بالمعنى الحقيقي انتهى قال السيد السند قدس سره
في حاشية الكشاف وذهب آخرون الى ان كلا المعنيين مرادان بلفظ واحد على طريق الكناية اذ يراد بهما
معناها الاصلي ليتوسل بفهمه الى ما هو المقصود الحقيقي ولا حاجة الى تقدير التصوير الا التصوير
المعنى وايراده انتهى قال حسن چلبي في حاشيته على المطول انه لابد في الكناية من ان يقصد
تصوير المعنى الاصلي في ذهن السامع لينتقل منه الى المعنى المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا
في الكناية من حيث التصوير دون التصديق فلا صحة اي اذا عرفت ما سبق من ان المعنى الموضوع له وغير الموضوع له
مقصودان لذاتيهما في التضمين بخلاف الكناية لا صحة لكونه اي لكون التضمين كناية اي من افراد الكناية
للمخالفة بينهما بما ذكر ثم الشارح اراد بيان ما هو المختار من الاقوال الواردة في حقيقة التضمين وهو
الاخير مما حكاه عن الفاضل العصام لكونه سالما عن الايرادات اللازمة على الاقوال السابقة وهو ايضا ما اختاره
السيد

لذاتيهما ٢

١٠١

السيد حيث قال التضمين هو ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه
معنى فعل آخر يناسبه ويدل على ذلك الملحوظ هو الحرف المتعلق بذلك الملحوظ
لا لفظ الفعل المذكور ولا اللفظ المقدر انتهى ما نقل عنه واليه اشار الشارح
بقوله فافهم قوله مفعول فافهم لانه ربط الى ما بعده اي فافهم قول من ذهب
اليه فيما نقله عن العصام في بيان وجه الترجيح وهو سلامته عن الايرادات وهو
قوله من غير استعمال فيه اي من غير استعمال المذكور في معنى الملحوظ كما هو مذهب من جعله
من جملة الكناية كما سبق اليه وهم السيد الجرجاني ومن تبعه فلا يلزم اي واذا قال
ذلك القائل بنفي الاستعمال يكون سالما عن الايراد لانه لا يلزم عليه ما لزم في الكناية
مع انه لزم المخالفة بينهما اي بين التضمين والكناية فلا يكون المخالف بالكسر
وهو التضمين داخلا في المخالف بالفتح وهو الكناية كما سبق وقوله اي فافهم
قول ذلك القائل ايضا في بيان وجه الاختيار حيث قال من غير تقدير لفظ آخر
غير المذكور ليدل على الملحوظ فلا يكون حذفا اي فلا يكون التضمين من قبيل الحذف
حتى يرد الايراد المذكور بسبب كونه حذفا قيد للمنفي اي لا يرد الايراد المذكور
بانه حينئذ هو الحذف فلا معنى للتسمية بالتضمين قال امام لا يرد قوله حتى يرد
الايراد المذكور اي ان سبب ورود الايراد على القولين انما هو اذا كان المذكور
مستعملا في الملحوظ او كان متعلق الاجنبي مقدرا فاذا لم يكن شيء منهما معتبرا فلا يوجد
سبب الايراد قال ابن الكمال التضمين ليس من باب الاضمار والحذف كما سبق
الى وهم السيد السند وليس بمحذور من الجمع بين الحقيقة والمجاز كما هو
المتبادر الى الاوهام لان القصد فيه الى مجموع المعنيين مرتبطا احدهما
بالآخر لا الى كل منهما منفردا عن الآخر كما في مضمار الجمع بين الحقيقة والمجاز
قال القنوي في حاشية على البيضاوي ومختار السيد قدس سره ان اللفظ
مستعمل في معناه الاصلي قصدا واصالة لكن قصد بتبعية معنى آخر يناسبه
من غير ان يستعمل اللفظ فيه فلا يرد عليه ما يرد على الكناية ومن غير ان يقدر
فيه لفظ آخر وهذا بناء على ان اللفظ قد يدل دلالة صحيحة بغير الطرق الثلثة
الحقيقة والمجاز والكناية على ما اختاره قدس سره استدلالا بمستتبعات التراكيب
كانكار المخاطب الحكم وتردده فان قولنا ان زيدا قائم يدل على ان الكلام

بالنظر اليه ليس بحقيقة ولا مجاز ولا كناية فكذا الحال فيما نحن فيه ولا يخفى
ما فيه فان القياس عليها سخيف جدا فانها منفهمة باشارات التراكيب
والكلام في دلالة الكلام على المعاني المقصودة من اللفظ وذا لا يكون الا
باحدى الطرق الثلثة كما حققه المحقق التفتازاني في بحث الكناية في شرح
التلخيص فالاولى هو الوجه الاول وما اورده عليه من انه هو الحذف
فلا معنى لتسمية التضمين فمدفوع بانه لا بعد في ان يسمى قسم من الحذف شايع
في كلام العرب بحيث قال ابن جني لو جمعت تضمينات كلام العرب لصارت الجمع
مجلدات باسم خاص واما تسمية بخصوص اسم التضمين فلان المحذوف
اعتبر في ضمنه والاطراد في وجه التسمية ليس بشرط فلا اشكال اصلا انتهى
قال البعض قوله فلاصحة نتيجة للايراد المذكور بقوله لكن يرد ان الموضوع له
الخ لكون اي التضمين كناية فافهم لعله اشارة الى الجواب بان كون المعنى الاخر
مقصودا من اللفظ المذكور بالتبع لا ينافي كونه مقصودا بالذات في مقام الافادة
وهذا على نسخة وقوله بالواو اي قول الفاضل العصام من غير استعمال فيه واذا قيد
بقوله من غير استعماله فيه فلا يلزم ما لزم في الكناية من ان يراد بلفظ واحد في اطلاق
واحد معناه الموضوع له وغيره وقوله اي الفاضل العصام من غير تقدير لفظ
آخر ليكون متعلقا للاجنبي واذا كان كذلك فلا يكون حذفا اي فلا يكون التضمين
حذفا قوله حتى يرد تفريع على المنفي اي لا يرد الايراد المذكور بانه هو الحذف
فلا معنى للتسمية بالتضمين الباب الاول الباب مبتدأ والاول صفة والخبر قوله
في العامل وقوله الذي عهد بصيغة المجهول اشارة الى ان الالف واللام في الباب
للعهد الخارجي لتقدم ذكره في ضمن الابواب الثلاث المفرد داخل في الجمع فكان
ذكره مسبوقا ومقدما وقرينة العهد انه علم جزأ قوله جزأ مفعول ثان لعهد
من الرسالة متعلق بجزأ اي الباب الذي عهد جزأ من الرسالة لفظا
تمييز من نسبة عهد الى ضمير الموصول وهو الذي وهو عبارة عن الباب
كما اشرنا في تفسيرنا آنفا والتمييز فيه اي في قوله الذي عهد لفظا في حكم الفاعل
لكونه نائبه في المعنى اي الذي عهد لفظه وكذا قوله او معنى تمييز من نسبة عهد
الى ضمير الموصول والتمييز فيه ايضا في قوله الذي عهد معنى في حكم الفاعل ايضا

ايضا لكونه نائبه في المعنى اي الذي عهد معناه ويمكن ان يكون قوله لفظا
او معنى تمييزا من قوله جزأ اي الباب الذي علم كونه جزأ لفظا او معنى او علم
جزئيته لفظا او معنى قال بعض الافاضل قوله لفظا حال من الرسالة فان قلت
فعلى هذا يلزم ان يقول لفظية لان ذي الحال بمنزلة المبتدا والحال
بمنزلة الخبر فكما ان المطابقة في التذكير والتانيث لازمة بين المبتدأ والخبر
لازمة بين ذي الحال والحال قلت ان الرسالة مصدر بمعنى من صيغ المصدر
على وزن الدراية ومن المعلوم ان تانيث المصدر وتذكيره سيان واذا لم يؤول
بالمشتق وههنا كذلك فيكون قوله لفظا حالا من الرسالة وكذا قوله معنى
انتهى كلامه اقول ان المصدر وان وقع حالا يؤول بالمشتق لانه وصف
في المعنى والوصف لا يكون حالا كما لا يكون خبرا لعدم الاسناد فيه مع ان الاسناد
لازم فيها كما كان لازما في الخبر لكونها خبرا في المعنى ينتج ان المصدر وان وقع
حالا يؤول بالمشتق وههنا ليس كذلك فلا يكون قوله لفظا حالا من الرسالة
وكذا قوله معنى وما يجري في قوله لفظا من السؤال والجواب يجري ايضا
في قوله معنى فافهم قال صاحب منافع الاخيار قوله لفظا ناظر الى كون الرسالة
عبارة عن العبارات المؤلفة وقوله او معنى ناظر الى كونها عبارة عن المعاني
المدونة كما سبق قال صونجوي في حاشية على الهوادي قوله لفظا
ان كانت الرسالة عبارة عن الالفاظ وقوله او معنى ان كانت الرسالة
عبارة عن المعاني انتهى كلامه قال امام الايوب قوله لفظا اي اذا كانت
الرسالة عبارة عن العبارات يكون جزؤها كذلك قوله او معنى اي او كانت
عبارة عن المعاني يكون جزؤها كذلك انتهى كلامه قال بعض الافاضل والكتب
والرسائل واجزاؤها عند المختار عبارة عن الالفاظ على ما تقرر في محله
من ان المختار في اسامي الكتب انها عبارة عن الالفاظ بخلاف اسامي العلوم
فان المختار فيها المعاني واذ تمهد هذا فالباب مثلا جزء من الرسالة وهي
عبارة عند المختار عن الالفاظ لانها من اسامي الكتب وهي عبارة عن الالفاظ
فالباب عبارة عن الالفاظ لان الجزء عبارة عما كان الكل عبارة عنه واما العامل

فهو جزء من النحو وهو عبارة عن المعاني المخصوصة لانه من اسامي العلوم
وهي عبارة عن المعاني المخصوصة فالعامل عبارة عن المعاني المخصوصة
واعلم ان اقسام العهد الخارجي ثمانية لانه اما صريحي ويقال لهذا
القسم حقيقي ايضا تقديم ذكره صريحا كالانثى في قوله تعالى وليس الذكر
كالانثى اذ الانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت رب
اني وضعتها انثى واما ضمني ويقال لهذا القسم كنوي ايضا ان تقدم ذكره
ضمنا كالذكر في الآية المذكورة لانه اشارة الى ما سبق ذكره ضمنا بلفظ ما
في قوله تعالى قالت رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كانت
تعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتقد الولد بخدمة بيت المقدس
انما كان للذكور دون الاناث واما تقديري ويقال لهذا القسم حكمي ايضا
ان لم يتقدم ذكره لا صريحا ولا ضمنا بل استغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به
بالقرائن كالامير في قولك خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكالباب في قولك
لمن دخل البيت اغلق الباب كما عبر عنه بان ما اشتهر بين الناس قائم مقام ذكره واما حضوري
ان كانت المعهود حاضرا كما في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل
وكل واحد من هذه الاشارة الاربعة اما شخصي ان كان المعهود شخصا معينا
واما نوعي ان كان المعهود نوعا معينا لان المعهود الخارجي لا يجب ان يكون شخصا
معينا بل قد يكون نوعا معينا كما في قوله تعالى واذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم
سيئة يطيروا بموسى ومن معه وكما حمل الفاضل الجامي لام الكلمة على العهد على ان يراد الكلمة
على العهد على ان يراد الكلمة العربية التي قصد النحاة بيان احكامها بناء على ان الكلمة
وتعريفها صادقان على كلمات سائر الالسنة وقال السيلكوتي في حاشية المطول
المعهود الخارجي قد يكون نوعا معينا وقد يكون اكثر من واحد فيكون اقسام ثمانية فاذا عرفت
هذا فاعلم ان اللام ههنا للعهد الخارجي الضمني اذ الحصة من مفهوم مدخولها يعني
بين المصنف والطالب سبق ذكرها في ضمن قول المص فوجب ترتيبها على ثلثة ابواب
لان الابواب جمع والجمع يدل على المجموع والفرد في ضمنه فاللام للعهد الخارجي الضمني الشخصي
في المشهور والنوعي في التحقيق فان قلت ما الحصة المعينة ههنا قلت ان لفظ الباب
اسم جنس يصدق على الواحد والكثير ويصدق على ابواب هذا الكتاب وعلى سائر ابواب الكتب
فاذا دخل عليه لام العهد الخارجي يراد به الفرد المعين الذي ذكر في هذا
الكتاب فان قلت اذا حمل اللام على العهد الخارجي واريد من مفهوم مدخوله
حصة معينة يلزم ان يكون لفظ الباب وكذا

مطلب للام العهد الخارجي

وكذا كل ما دخل عليه لام العهد الخارجي مجازا من باب ذكر العام وارادة الخاص
ولا قائل به قلت قد صرح الشريف المحقق في بحث اللام بان لاسماء الاجناس
مع لام العهد وضع اخر بازاء الحصص المعينة فيكون مدخولها حقيقة باعتبار
هذا الوضع فان قلت اذا كان لام العهد الخارجي اشارة الى باب المذكور
في ضمن الابواب الثلثة كانت اللام مفيدة لاولوية الباب الاول فكان قيد الاول
مستدركا قلنا المراد بالاول اول في مرتبة الاول والمشار اليه فيما سبق
اول في الذكر لا في المرتبة فلم يكن الترتيب الذكري مستلزما للترتيب الرتبي
فلا يكون قيد الاول مستدركا قال بعض المحققين اللام في الباب للعهد الخارجي
التي وضعت للاشارة الى حصة معينة من مفهوم مدخولها والاول ما يكون
سابقا على الغير غير مسبوق بالغير والسبق ههنا بالذكر فلا يستغنى اللام من قيد الاول
لانه لم يعلم الاولية على ان لام العهد يشار بها الى اوصاف المعهود بل الى ذاته
ولو كان الاوصاف لازما لانه فرق بين ملاحظة الشيء وحصوله انتهى كلامه
قال بعض الافاضل اعترض عليه بانه لا معنى لوصف بالاول واجيب بانه لما طال
العهد بالنظر الى الباب الثاني والثالث اخبر عن كل منهما بانه ثان وثالث ووصف
هذا بالاول لمشاكلة الاخيرين انتهى اصل الباب بوب على وزن فعل قلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والدليل على ان اصله بوب مجيء جمعه على ابواب
لان القاعدة اذا لم يعرف اصل الكلمة انه واوي ام يائي ينظر الى الاربعة اشياء
وهي المصدر والتثنية والجمع والتصغير لانها ترد الاشياء الى اصولها وقيل اصله
ووّل بالواوين ادغمت الاولى في الثانية بعد سلب حركتها ثم زيدت الهمزة في اوله
لتعذر الابتداء بالساكن فصار اوّل ثم ادخل الالف واللام في اوله بدل الاضافة
اذ تقديره اول الابواب الثلثة او اصله أوأل على وزن افعل مهموز الوسط قلبت
الهمزة الثانية واوا وادغمت الواو في الواو او اصله ووّل على وزن فوعل
قلبت الواو الاولى همزة فصار اوّل وتانيث الاول اولى بضم الهمزة مثل آخر
واخرى ومثل انصر ونصرى وله معنيان لان احدهما ان يكون بمعنى قبل فيكون منصرفا
وثانيهما ان يكون صفة او افعل تفضيل بمعنى اسبق فيكون غير منصرف للوصفية
ووزن الفعل والباب في اللغة اسم لمدخل الامكنة وفي الاصطلاح ما يتوصل به الى المقصود
والمراد منه ههنا الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة او المعاني المخصوصة فيكون فيه
استعارة مصرحة اصلية بان شبه الالفاظ المخصوصة او المعاني المخصوصة بالباب

في التوصل بها الى المقصود لان الالفاظ المخصوصة يتوصل بها الى المعاني المخصوصة وكذا
المعاني يتوصل بها الى معرفة جزئياتها لان المعاني كبريات يتوصل بها الى النتايج بضم صغرى
سهلة الحصول كما ان الباب يتوصل به الى الدخول في الدار ثم استعير لفظ المشبه به اعني
لفظ الباب للمشبه اعني الالفاظ المخصوصة او المعاني المخصوصة فصار استعارة مصرحة
اصلية او شبه الالفاظ المخصوصة او المعاني المخصوصة بالباب في الاولية وذكر المشبه به
واريد المشبه فصار استعارة مصرحة اصلية او شبه الالفاظ المخصوصة او المعاني المخصوصة
في ضميره بالبيت في الانتفاع فصار استعارة مكنية واثبت لازم المشبه به اعني الباب
الى المشبه فصار استعارة تخييلية ثم اثبت ملايم المشبه به اعني الاول الى المشبه
فصار استعارة ترشيحية او تجريدية وقيل في الباب الاول ترشيح وتجريد على كلا التشبيهين
وقال بعض آخر شبه الكتاب المشتمل على المسائل بالدار المشتملة على البيوت في الاشتمال
وكل نوع من المسائل بالبيت في الشمول واوله بالباب الذي يدخل منه فيه تشبيه للمعقول
بالمحسوس قوله كائن اشارة الى المتعلق المحذوف في قوله في بيان احوال انواع العامل
والى انه ظرف مستقر لكون المقدر من الافعال العامة على انه خبر المبتدا كذا قاله امام الايوبي
قال البعض في تقديره كائن اشارتان احديهما ظاهر وهو تقدير المتعلق وثانيهما
ان الجار اعني لفظ في بمعناه وهو الظرفية يعرف هذا بمطالعة عديله فيما سيأتي انتهى
اقول في تقديره كائن اشارة الى ان الخبر محذوف وقوله في بيان احوال العامل
متعلق به وقائم مقامه لعلاقة بينهما ولذا يسمى له خبرا فيكون من قبيل تسمية المتعلق
بكسر اللام باسم المتعلق بفتح اللام وتقدير البيان اذ لو كان الباب الاول عبارة عن الالفاظ
قال بعض الكمل كمل الله انعامه ورضي الله عنه قوله في بيان احوال العامل جواب سؤال مقدر
وهو انك ان اردت بالباب الاول الالفاظ يلزم مظروفية الالفاظ في المعاني وهي فاسدة
لانها حلول الشيء في غيره ولا حلول للالفاظ في المعاني لانه فاسد فقول المصنف الباب الاول
في العامل فاسد وان اردت به المعاني يلزم ظرفية الشيء لنفسه لان المراد بالعامل ايضا
المعاني وهي فاسدة لانها تقتضي الظرفية الواحدة ظرفيتين وهو فاسد فقوله الباب الاول
في العامل فاسد فاجاب الفاضل الشارح عن السؤال الاول بقوله في بيان احوال العامل
وعن الثاني بقوله او في تحصيل ادراكاتها وقال بعض المحققين قوله الباب الاول عبارة عن الالفاظ
وفي العامل عبارة عن المعاني والتقدير كأنه يقال الالفاظ في المعاني وفي عرف النحاة الالفاظ
قوالب المعاني وههنا المعاني قوالب الالفاظ وهذا غير جائز لانه يلزم ح ظرفية الشيء لغيره

[illegible]

لغيره ولمباينه او قوله الباب الاول عبارة عن المعاني والعامل ايضا عبارة عن المعاني والتقدير
كأنه يقال المعاني في المعاني وهذا غير جائز ايضا لانه يلزم ح ظرفية الشيء لنفسه والحاصل
ان عبارة الباب الاول في العامل تحتاج الى التأويل بتقدير البيان او التحصيل والتقدير
الباب الاول في بيان احوال العامل او في تحصيل ادراكاتها فلا يلزم ظرفية الشيء لغيره
ولمباينه او لنفسه فيكون من قبيل ظرفية العام للخاص مثلا بيان بناء العامل عام لان البيان
يكون باحد ثلثة اشياء العبارة والكناية والاشارة والباب خاص وهو ظاهر وقوله
احوال وانما قدر الشارح المدقق وعجز اقل الناس بل اكثرهم عن فهم مرامه لانه لو لم يقدر
يظن من له عقل قصير وطبع سقيم ان الباب الاول في بيان ذات العامل وليس الامر
كذلك لان المصنف بين ذات العامل بعد بقوله العامل ما اوجب بواسطة كون آخر الكلمة
على وجه مخصوص من الاعراب بل المراد ههنا الاحوال العارضة له ككونه رافعا وناصبا
وجارا اقول والباب مبتدأ وفي العامل خبر ولمغايرة المحمول للموضوع لا يصح الحمل ولعدم
كون العامل اوسع من الباب لا يصح الظرفية واما عدم صحة الحمل فلكون الاتحاد
شرطا في الخارج لصحة الحمل اي حمل الخبر على المبتدأ ولا اتحاد في الخارج بين اللفظ والمعنى فيقدر لفظ البيان
بمعنى الفاعل ليكون وصفا محمولا على الباب حملا صحيحا متحدا معه في الخارج وبواسطة
البيان يحمل العامل على الباب قال الفاضل العصام ان اشتراط الاتحاد في الخارج لصحة الحمل
واشتراط المغايرة في الذهن لافادته انتهى وليكون الظرف اوسع من المظروف لان البيان
اعم من الالفاظ لانه يكون بها وبالاشارة والكتابة والالهام فان قيل كون الباب مبتدأ
وعرضا بالعامل مخالف لما تقرر في النحو من ان المبتدأ ذات والخبر وصف من اوصافه فيقال
مراد النحاة بالذات ما يقوم به الغير سواء كان جوهرا او عرضا وان قيل اللام حرف
غير مستقل والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل فكيف يكون مبتدأ فيقال
المركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل اذا كان غير المستقل محتاجا الى شيء خارج
من المركب وههنا ليس كذلك لان اللام الغير المستقل محتاج الى مدخوله الداخل
في المركب ومظروفية الباب في العامل من قبيل مظروفية الدال في المدلول لانك قد سمعت
ان المسمى بالباب الاول الالفاظ والمراد بانواع العامل المسائل التي يتعرض فيها
لانواعه والمسائل اسم للنسب وهي معان قوله او موقوله اي للعامل معطوف على كائن
زاده الشارح اشارة الى ما سيذكره من جواز ايراد اللام بدل في فانه يقدر متعلق
يناسب اللام وهو موقوف ونحوه كمرو ومعقود ومختص وموضوع فلا يحتاج للتأويل
المذكور على تقدير الظرفية وهذا اشارة الى نوع آخر من التقدير في المتعلق يختلف
عليه المعنى والعطف بالواو يوهم خلافه قال بعض المحققين المصري قوله وموقوف عطف

على قوله كائن وغرضه ان لفظ في كما يصح ان يكون للظرفية فيقدر كائن يصح ان يكون
للتعليل بمعنى اللام فيقدر رابنا سببها كمسوق ونحوه انتهى وعلى نسخة ومسوق له
بالواو الدالة على الجمع ذهب بعضهم الى ان هذا عطف على قوله كائن بحسب الظاهر وتغيير
بحسب المآل فعلى هذا يكون التقدير الباب الاول مسوق لبيان احوال العامل
وجعل المعانى والجعل مصدر مضاف الى مفعوله ومبتدأ وقوله توسع خبره
وهذا اذا جعل الباب عبارة عن الالفاظ وجعل المعانى على هذا التقدير ظروفا للالفاظ
والالفاظ مظروفة للمعانى بتقدير البيان توسع شايع اى مجاز شايع يتفق له فى مثل
هذه العبارة كذا قاله امام الايوبى اعلم ان التوسع ضرب من الحذف الا ان الفرق
بينهما انك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه باعرابه وفى الحذف تحذف العامل
فيه تدع ما عمل فيه على حاله فى الاعراب والتوسع العامل فيه بحاله كذا فى الاشباه
والنظائر قال بعض الافاضل وجعل الباب مظروفة فى العامل صحيح لانا نريد من العامل
المعانى ومن الباب الالفاظ والمعانى ظروف للالفاظ كما ان الالفاظ ظروف للمعانى
لانهم اختلفوا هل الالفاظ ظروف للمعانى او العكس فالحق التفصيل فالالفاظ ظروف
للمعانى باعتبار السامع لانه يسمع اللفظ ثم يفهم المعنى منه والمعانى ظروف للالفاظ
باعتبار المتكلم لانه يستحضر المعانى اولا ثم يأتى باللفظ على طبقه ثم ان المقرر ان الظرفية
الحقيقية ضابطها ان يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز اى استقرار والامر هنا
ليس كذلك فان الظرف معان والمظروف الفاظ فلا تحيز ولا احتواء ويجاب
بان فى الكلام استعارة مكنية فشبه العامل بالظرف والباب بالمظروف وحذف المشبه به
ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو فى انتهى او يجاب بما اجابه الشارح من ان جعل المعانى
ظروفا للالفاظ بتقدير البيان توسع شايع قال بعض المحشين وجعل المعانى الخ جواب سؤال
مقدر فكأنه قيل الالفاظ قوالب المعانى وظروف لها فان كانت مظروفة لها ايضا
يلزم ان يكون الشئ ظرفا لنفسه لان الظرف ظرف ظرف وذلك غير جائز لانه يؤدى
الى المحال عقلا وتعدد الشئ الواحد بالذات وتكرره وقيل لانه يقتضى المغايرة والتقدم
وهو يقتضى الاثنينية فلا يكون شئ واحد ظرفا ومظروفا كما لا يخفى وحاصل الجواب
انما يلزم ظرفية الشئ لنفسه لو كانت الظرفية ههنا حقيقية وانما هو مجاز عن النسبة
الدالية

الدالية والمدلولية بين الالفاظ والمعانى ولفظ البيان مقدر والمعنى ان هذه الالفاظ
فى بيان تلك المعانى فظروف الالفاظ لا نفسها فى الظرفية بالنسبة الى شئ والمظروفية
الى شئ آخر فلا منافاة فيه ثم لا يجوز ان يكون الشئ ظرفا لشئ ومظروفا لذلك الشئ
بعينه مع ان ذلك فى الظرفية والمظروفية الحقيقيتين كما فى الاجسام واما فى المظروفية
والمظروفية المجازيتين كما فى المعانى بالنسبة الى الالفاظ فلان النسبة التى
بينهما اعنى الدالية والمدلولية بين الالفاظ والمعانى شابهت بالنسبة التى بين الظرف والمظروف
وكلمة فى مستعملة فيهما مجازا وتلك النسبة من الطرفين فيجوز حينئذ ادخال كلمة فى
على ايهما اريد وقيل فى الجواب ان كلمة فى اذا دخلت على المحسوسات افادت
حينئذ الظرفية والمظروفية واذا دخلت على المعانى افادت كمال الملابسة فلا يتحقق
حقيقة الظرف فالحاصل ان الالفاظ قوالب للمعانى فهنا اشار الشارح
فيما سيأتى الى ظرفيتها وههنا الى مظروفيتها بالنسبة الى البيان واما بالنسبة
الى المعانى ظرف ايضا قال ده افندى اعلم ان الفصول والابواب فى الكتب
يراد بها الالفاظ والعبارات المخصوصة وبيان مدلولات تلك الالفاظ ظروف لها
وهذا توسع شايع ولا ينافى ما اشتهر ايضا من كون الالفاظ قوالب لا نفس المعانى
لان المعانى لما كانت مأخوذة من الالفاظ مستفادة منها كما يؤخذ المظروف
من الظرف جعل الالفاظ ظروفا لا نفس المعانى ثم ان بيان المعانى قد يكون بالالفاظ
وقد يكون بغيرها فصار بيان المعانى كظرف محيط بالالفاظ فظروف الالفاظ
انفس المعانى وظروفها بيان المعانى فلا منافاة وقال الاستاد قوله وجعل المعانى
ظروفا للالفاظ بتقدير البيان توسع شايع جواب عن السؤالين المقدرين الاول
ان مدخول فى اما ان يكون ظرف زمان او ظرف مكان لتصحيح المعنى الحقيقى لكلمة فى
والبيان ليس بشئ منهما والثانى ان كون المعانى ظروفا للالفاظ خلاف المشهور
لان المشهور ان يكون الالفاظ ظرفا للمعانى فاجاب عنهما بقوله وجعل المعانى
ظروفا للالفاظ بتقدير البيان توسع شايع فقوله توسع اشارة الى الجواب الاول
وقوله شايع اشارة الى الجواب الثانى فافهم وانما لم يذكر المص البيان للتخفيف
بناء على شيوع كثرة فى مثل هذه العبارة ووجه كون البيان ظرفا للالفاظ
ان فى البيان اتساعا باعتبار انه اى بان يعتبر ان البيان كما يحصل بها اى
بالالفاظ يحصل بغيرها اى بغير الالفاظ كالاشارة وغيرها قال امام الايوبى
قوله كما يحصل بها اى بهذه الالفاظ يحصل بغيرها اى بغير تلك الالفاظ فان المعنى الواحد

يعبر بالفاظ متعددة انتهى قال صاحب منائح الاخيار قوله باعتبار انه اى البيان
كما يحصل بها اى بالالفاظ المخصوصة يعنى يكون البيان بالاعتبار المذكور كالاعم
والالفاظ المخصوصة كالاخص فيكون ظرفية البيان للالفاظ ظرفية ما هو كالاعم
لما هو كالاخص وتحقيق هذا المقام ان البيان صفة للالفاظ وغير مختص بالالفاظ
بالالفاظ المخصوصة لحصوله بغيرها فتكون الصفة المذكورة كامر يحيط بموصوفها
فيجوز ان تجعل ظرفا مجازيا لموصوفها انتهى فعلى هذا يكون البيان عبارة عن النطق
الظاهرى وقيل هو عبارة عن المعنى القائم بالمتكلم لان معناه اظهار ما خفى
عند المخاطب فالاظهار قائم به قال الاستاد قوله باعتبار انه الخ جواب عن سؤال
مقدر وهو اذا كان المعانى ظروفا للالفاظ بتقدير البيان فزاد الفساد
لان لفظ بيان لايكون ظرفا لان الاصل فى الظرف ان يكون واسعا وههنا ليس
كذلك فاجاب بقوله انه كما يحصل بها يحصل بغيرها وقال بعض المحشى
قوله باعتبار انه الخ جواب عن سؤال مقدر وهو انه لا يصح كون البيان ظرفا
لان المحسوسية شرط فى الظرف والمظروف وههنا لم يوجد ذلك فاجاب بقوله باعتبار انه
اى البيان كما يحصل بها يحصل بغيرها فكانه اى فاظن ان البيان شئ يحيط بها
اى بالالفاظ احاطة الظرف اداة التشبيه محذوفة اى مثل احاطة الظرف وهذا التشبيه
يسمى تشبيها مؤكدا وانما كان محذوف الاداة مؤكدا من جهة ان حذف الاداة يدل
على ان المشبه لكثرة تماثل المشبه به كانه واحد من افراده بالمظروف اى بمظروفه بعينه
الظرف حيث قال فكانه الخ اما لمجهولية احاطته بها او لضعف فى احاطته بها قال
بعض المحشى قوله فكانه اى البيان شئ يحيط بها احاطة الظرف بمظروفه يعنى لم لم يصح
ظرفا لشئ لان المحسوسية بالبصر شرط فى الظرف والمظروف جعل لفظ بيان من قبيل
الاستعارة المكنية حيث شبه البيان بالظرف فى الاحاطة لان البيان يحيط الالفاظ
تارة وتارة يحيط غيرها كما ان الظرف يحيط تارة هذا المظروف وتارة يحيط غيره
وقال امام الايوب قوله فكانه اى فى بيان المعانى بسبب هذا الاعتبار بالظرف فصار
كانه شئ يحيط بها اى بالالفاظ احاطة الظرف اى مثل احاطة الظرف بالمظروف فيجى
استعمال الحرف الموضوعة للظرفية فيما يشبه بها فى الاحاطة على طريق الاستعارة المصرحة
التبعية وقال بعض الافاضل فى قوله فى العامل مجازية وقرينة المجاز مدخول لفظ فى
لان مدخوله لابد ان يكون اما ظرف زمان او ظرف مكان والعامل ليس بشئ منهما
وقد بين اهل الحكمة معانى فى فقالوا ان قوله كذا فى كذا يدل بالاكثر على معان
مختلفة كون الشئ فى الزمان وكونه فى المكان وكون الكل فى الجزء وكون الخاص
فى العام وغير ذلك فنقول المصنف الباب الاول فى العامل من قبيل كون الخاص
فى العام على تقدير كون الباب الاول عبارة عن المعانى بان يكون

بان يكون الباب الاول عبارة عن المعانى للالفاظ المخصوصة المعينة
للباب الاول من هذه الرسالة وبان يكون العامل عبارة عن مطلق المعانى
سواء كانت (اى المعانى المطلقة) مدلولة للالفاظ الباب الاول ومدلولة لالفاظ غيره فلا يلزم
ظرفية الشئ لنفسه او من قبيل كون الكل فى الجزء على هذا التقدير
بان يكون الباب الاول عبارة عن مجموع المبادى والموضوعات والمسائل
وبان يكون العامل عبارة عن المسائل وحدها او من قبيل ظرفية الكل الافرادى
للكل المجموعى بان يكون الباب الاول عبارة عن مجموع المعانى المخصوصة
المدلولة للالفاظ المخصوصة المعينة للباب الاول وبان يكون العامل عبارة
عن كل واحد من تلك المعانى او من قبيل كون اللفظ فى المعنى على تقدير
كون الباب الاول عبارة عن الالفاظ كما هو التحقيق فانه شايع التعبير
من نسبة اللفظ الى المعنى ونسبة المعنى الى اللفظ فيقال هذا اللفظ
فى هذا المعنى وهذا المعنى فى هذا اللفظ لان بين اللفظ والمعنى علاقة تصحح
كون كل منهما ظرفا للآخر فباعتبار ايراد المتكلم الالفاظ على وفق المعانى
المرتبة فى الذهن من غير زيادة وحفظها بها كانها مظروف المعانى وباعتبار
اخذ السامع عنها وفهمها منها كانها ظروف للمعانى ولهذا اشتهر ان الالفاظ
قوالب المعانى والشايع هو الاول لدلالتها على عدم زيادة الالفاظ كما حققه
الفاضل السيلكوتى فى حاشية التصورات فالمجاز ههنا يكون مرسلا واستعارة
فالمرسل ههنا ذكر المقيد اعنى الشمول الظرفى الجزئى وارادة المطلق اعنى
الشمول المطلق ثم ذكر المطلق وارادة المقيد الآخر اعنى الشمول العموم الجزئى
فيكون مجازا مرسلا بمرتبتين او نقول ذكر المقيد اعنى الشمول الظرفى الجزئى
وارادة المقيد الاخر اعنى الشمول العموم الجزئى فى ضمن المطلق من حيث انه المتحقق
فرد المطلق فيكون مجازا مرسلا بمرتبة واحدة والاستعارة ههنا تبعية فى كلمة فى
واستعارة مكنية فى مدخولها واستعارة تمثيلية غير متعارفة فى مجموع التركيب فتقرير الاستعارة
الاصلية والتبعية بان يشبه الشمول العمومى المطلق بالشمول الظرفى المطلق فى مطلق الشمول
ثم استعير الشمول الظرفى المطلق للشمول العمومى المطلق فصارت استعارة اصلية
ثم استعير لفظ فى الدال بالوضع على الشمول الظرفى الجزئى القائم بالظرف المتعلق
بالمظروف للشمول العموم الجزئى القائم بالعامل المتعلق بالباب الاول فصارت استعارة

تبعية وفي الاستعارة المكنية اربعة مذاهب مذهب السلف ومذهب السكاكي
ومذهب الخطيب ومذهب العصام فتقرير الاستعارة في مدخول كلمة في ههنا
على مذهب السلف بان يشبه العامل بالدار مثلا في الاحاطة والاستيعاب ثم يستعير
في النفس لفظ المشبه به اعني العامل فصار استعارة مكنية
ثم اثبت له ما هو من خواص المشبه به اعني كلمة في الدالة على الظرفية الحقيقية على سبيل
التخييل وقرينة الاستعارة المكنية لفظ في وهو استعارة تخييلية وعلى ما جرى عليه
عندهم فالاستعارة بالكناية هي لفظ الدار الغير المصرح به والمستعار منه
مدلوله والمستعار له هو العامل وتقريرها على مذهب السكاكي بان يشبه معنى العامل
بالدار مثلا في الاحاطة والشمول ثم ادخل معنى العامل الذي هو المشبه
في جنس الدار للمبالغة في التشبيه وادعى بان الدار قسمان متعارف وغير متعارف
فبعد التشبيه والادعاء ذكر لفظ العامل الموضوع لمعناه المتعارف
واريد الدار الغير المتعارفة التي هي عبارة عن معنى العامل الغير المتعارف فصار
استعارة مكنية ثم تخيل في العامل ظرفية فشبه تلك الظرفية المخيلة بالظرفية المحققة
للدار في كونها آلة للاحاطة والاشتمال ثم ذكر لفظ في الدال بالوضع على المشبه به
اعني الظرفية المحققة واريد به المشبه اعني الظرفية المخيلة فصار استعارة
تخييلية فالاستعارة بالكناية عنده هي لفظ العامل والمستعار منه ما ذكره المتعارف
والمستعار له الدار الغير المتعارفة التي هي عبارة عن الماثل الغير المتعارف
والاستعارة التخييلية التي هي قرينة الاستعارة المكنية عنده قسم من الاستعارة
المصرحة حيث ذهب الى انه ان كان المستعار له متحققا حسا او عقلا فالاستعارة
تحقيقية والا فتخييلية فالاستعارة التخييلية عنده قد تكون قرينة الاستعارة المكنية
كما فيما نحن فيه وقد لا تكون قرينة لها نحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع وكذا يجوز
انفكاك المنية عنها لعدم ملازمة بينهما بان تكون قرينتها امرا متحققا كالانبات
في قولك انبت الربيع البقل وتقريرها على مذهب الخطيب بان شبه العامل في النفس
بالدار في الاحاطة والاشتمال فصار استعارة مكنية واثبت للمشبه الظرفية الدالة
عليها لفظ في بالوضع فصار استعارة تخييلية فالاستعارة بالكناية عنده هي تشبيه العامل
بالدار والاستعارة التخييلية اثبات الظرفية للعامل وتقريرها على مذهب العصام
بان شبه الدار بالعامل في الاحاطة والاشتمال ثم استعير لفظ الدار للعامل في النفس وجعل

١٠٧

وجعل الكلام في كناية عن شمول الظرف وفي تقرير الاستعارة التمثيلية الغير المتعارفة
مذهبان مذهب السيد الشريف ومذهب العلامة التفتازاني اما تقريرها على مذهب الشريف
فبان شبه الهيئة المنتزعة من مجموع الباب الاول والعامل والنسبة بينهما بالهيئة المنتزعة
عن مجموع زيد والدار والنسبة بينهما في قولنا زيد في الدار مثلا في الاحاطة والاشتمال
ثم استعير الالفاظ الدالة على المشبه به سواء كانت تلك الالفاظ الالفاظ اللسانية او الخيالية
لمجموع المشبه استعارة تمثيلية غير متعارفة فالاستعارة التمثيلية على هذا المسلك
اسم الالفاظ المذكورة والمرتسمة في الخيال لكن لم يصرح من الالفاظ التي هي بازاء المشبه به
الا كلمة في فان مدخولها هو العمدة في تلك الهيئة اذ بعد ملاحظته يقرب الذهن
الى ملاحظة الهيئة واعتبارها وما عداه يتبع له يلاحظ معه في ضمن الالفاظ منوية
وان لم تكن مقدرة في نظم الكلام فلا يكون في كلمة في استعارة بل تبقى على حالها
قبل الاستعارة من كونها حقيقة والا لكان مجازا مفردا لا تمثيلا واما تقريرها
على مذهب التفتازاني بان شبه المدلول المطابقي والالتزامي للشمول العمومي الجزئي
بالمدلول المطابقي والالتزامي للظرفية الجزئية في مطلق الشمول ثم استعير لفظ في
الدال بالوضع على المدلول المطابقي للظرفية الجزئية للشمول العمومي الجزئي فصارت
استعارة تمثيلية فالاستعارة التمثيلية على هذا التقرير اسم لفظ في او تقريرها
على مذهبه بان شبه المدلول المطابقي والالتزامي للشمول العمومي الجزئي بالمدلول المطابقي
والالتزامي للظرفية في مطلق الشمول ثم استعير الالفاظ الدالة على المشبه به سواء كانت
مذكورة صراحة او التزاما للمشبه فصارت استعارة تمثيلية فالاستعارة التمثيلية
على هذا التقرير اسم الالفاظ المذكورة صراحة والتزاما وعلى هذا التقرير مسلك السيد
والعلامة التفتازاني قريب من النزاع اللفظي ٨ قال صاحب منافع الاخيار
والمجاز في هذه العبارة وامثالها يجوز ان يكون في مدخول الجار وتعبير الشارح ههنا
يشير اليه وان يكون في نفس الجار فالاول استعارة مكنية بتشبيه البيان ههنا بالظرف
في الشمول في النفس وبادعاء انه من جنس المشبه به وباثبات لازم المشبه به وهو الظرفية
التي يدل عليها في الى المشبه وهو البيان وهذا التشبيه استعارة مكنية عند صاحب التلخيص
وذلك الاثبات استعارة تخييلية وفي الاستعارة المكنية مذاهب اخر تطلب من محلها
والثاني استعارة تبعية بتشبيه شمول البيان للالفاظ باحاطة الظرف للمظروف في مطلق الشمول
والادعاء واستعارة لفظ في الموضوع للظرفية الجزئية للشمول الجزئي بواسطة هذا التشبيه
وهي استعارة تبعية وان يكون استعارة تمثيلية بتشبيه الهيئة المنتزعة من الباب الاول
والبيان وشموله للباب بالهيئة المنتزعة من الماء والكوز واحاطة الماء في الهيئة المنتزعة

[illegible]

من الشامل والمشمول وادعاء ان الهيئة الاولى من جنس الهيئة الثانية واستعارة
الالفاظ الدالة على الثانية للاولى والاقتصار في الذكر من تلك الالفاظ على لفظة في
لان الاحاطة المدلولة لها هي العمدة في تلك الهيئة هذا على ما بينه السيد الشريف
في حاشيته على المطول وللعلامة التفتازاني وجه آخر بينه الشريف في تلك الحاشية
من رامه فليرجع اليها قوله لجعل الالفاظ متعلق بالجعل المذكور اي هذا الجعل كالجعل
في عكسه في الكون توسعا وهو جعل الالفاظ ظروفا لها اي للمعاني وهذا اذا جعل
الباب عبارة عن المعاني وجعل العامل عبارة عن الالفاظ قال بعض الافاضل قد عرفت
ان المقرر ان الظرفية الحقيقية ضابطها ان يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز
اي استقرار والامر في ذلك الجعل ليس كذلك فان الظرف الفاظ والمظروف معان
فلا تحيز ولا احتواء ويجاب بان فيه استعارة مكنية فشبهت الالفاظ بالظرفية الحقيقية
والمعاني بالمظروفية الحقيقية كما في الاجسام وحذف المشبه به ورمز بشيء من لوازمه
وهو في ووجه جعل الالفاظ ظروفا للمعاني اي في الالفاظ انما باعتبار ان المعاني
مأخوذة من الالفاظ مستفادة منها كما يؤخذ المظروف من الظرف فشابهت الظرفية
الحقيقية بهذا الاعتبار ولا محذور في جعل كل منها ظرفا ومظروفا للآخر بالاعتبارين
لما عرفت نقلا عن السيلكوتي من ان بين اللفظ والمعنى علاقة تصحح جعل كل منهما
ظرفا للآخر فباعتبار ايراد المتكلم الالفاظ على وفق المعاني المرتبة في الذهن من غير زيادة
وحفظها بها كأنها مظروفة للمعاني وباعتبار اخذ السامع المعاني عنها كأنها ظروف
للمعاني ولهذا اشتهر ان الالفاظ قوالب المعاني والشايع هو الاول لدلالتها
على عدم زيادة الالفاظ حيث قالوا اي وهذا بناء على ما قالوا اي النحاة كذا قاله
العصام الاسفرايني اقول حيث هنا تعليل لجعل الالفاظ ظروفا وقولهم انها اي الالفاظ قوالب المعاني
بان يصب المعاني في الالفاظ كما يصب الذهب وغيره في قوالبه فيكون القوالب في الحقيقة
ظروفا لما وضعت فيها باعتبار انها اي بسبب انه يعتبر المعاني تؤخذ منها اي
من الالفاظ لكونها مدلولة لها ومعلومة منها وتزيد اي المعاني بزيادتها اي
بزيادة الالفاظ كما ان الموضوع في القالب يزيد وينقص ويكبر ويصغر بقدر
مقدار قالبه وتنقص اي المعاني بنقصانها اي الالفاظ وقيل يصح هذا اي جعل المعاني
ظروفا للالفاظ بلا تقديره اي بلا تقدير البيان ايضا اي كما صح بتقديره فيما سبق
انفا

لان الالفاظ من الاعراض السيالة منه

آنفا فانهم اي لان النحاة والاصوليين تعليل لهذه الصحة يجعلون انفس المعاني
اي ذواتها يعني بلا اعتبار شيء آخر معها قوله انفس المعاني مفعول اول ليجعلون
وقوله محال مفعول ثان له اي مواضع بحيث يحل فيها الالفاظ كما يحل المظروف
في ظرفه للالفاظ تعليل لمحال قال بعض المحشي الانفس جمع النفس ومحال بتشديد اللام
اصله محالل على وزن مساجد غير منصرف انتهى اقول ان انفس جمع قلة على وزن
افعل مفعول اول ليجعلون ومحال جمع محل على صيغة منتهى الجموع مفعول ثان له
لان يجعلون من قسم المتعدي الى المفعولين ومن الافعال الملحقة بافعال القلوب
في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر وكما ان المطابقة بين المبتدأ والخبر في الافراد والجمع
لازمة ايضا لازمة بين مفعوليها فتتبع الاتيان بصيغة الجمع بان قال محال لا بصيغة المفرد
بان قال محلا او محالا ولو قيل كذلك لا يوجد المطابقة بين المفعول الاول والثاني
مع انها لازمة لانهما في الاصل مبتدأ وخبر قوله توسعا مفعول له لقوله يجعلون
اي للتوسع قال احمد حنفي قوله توسعا حال من فاعل يجعلون اعني الواو بمعنى الفاعل
اي النحاة يجعلون انفس المعاني محلا للالفاظ متوسعين في ذلك الجعل اي متكلمين
بالكلام المجازي لا الحقيقي فان المعاني في الحقيقة ليست ظروفا للالفاظ بل بالعكس
ووجه التوسع ان المعاني كالظروف للالفاظ قد توضع محل المعنى الحقيقي وقد توضع
محل المعنى المجازي فعلى هذا التعبير المعاني محل للالفاظ حيث قالوا اي النحاة
والاصوليون تعليل لجعلهم انفس المعاني محال للالفاظ عند الاستدلال
اي عند استدلالهم على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز وقوله ان الموضوع له
مقول القول لقالوا يعني انهم قالوا ان الجمع بين الحقيقة والمجاز ممتنع لان الموضوع له
قال احمد حنفي قوله ان الموضوع له مقول القول يعني ان النحاة والاصوليين
انما امتنعوا الجمع بين الحقيقة والمجاز لان المعنى الموضوع له بمنزلة المحل
للفظ وكل ما هو شأنه كذلك فهو ممتنع والجمع بين الحقيقة والمجاز ممتنع
كما اذا جاءك رجل شجاع واسد حقيقي فالعبارة الصحيحة في اداء المراد جاءني
رجل شجاع واسد ولو قلت جاءني اسد واردت اسدا حقيقيا ورجلا شجاعا
لم يجز لانه جمع بينهما والشيء الواحد اي اللفظ الواحد لا يكون مستقرا في محله
اي لا يكون ثابتا في محله كما كان في الحقيقة والمراد بالمحل المعنى الموضوع له والضمير في محله
راجع الى الشيء الواحد ومتجاوزا عنه اي عن محله كما كان في المجاز في حالة واحدة
اي لان اللفظ الواحد لا يراد منه الموضوع له وغير الموضوع له في استعمال واحد لانه

لو اريد للزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد وهو ممتنع لان الحقيقة
من حق الشئ اذا ثبت سميت بها الكلمة المستعملة فيما وضعت له لثبوتها وتقررها
في معناها والمجاز ماخوذ من جاز المكان اذا تعداه سميت الكلمة المستعملة
في غيرما وضعت له لكونها جاوزت معناها الاصلي وهو المعنى الموضوع له كذا قيل ٩
قال بعض المحققين قوله والشئ الواحد لا يكون مستقرا في محله على تقدير ان يراد من اللفظ
معناه الموضوع له في يكون اللفظ مستقر فيه وقوله متجاوزا عنه على تقدير ان يراد
من اللفظ معناه المجازي في يكون اللفظ متجاوزا عن المعنى الموضوع له اليه في حالة
واحدة اي في آن واحد قال مفتي زاده في حاشية على استعارة العصام المجاز
ابلغ من الحقيقة لان الانتقال في المجاز من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشئ
ببينة قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز ابلغ من الحقيقة
انه يفيد فائدة زيادة في المعنى لا يفيدها الحقيقة بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات
المعنى لا يفيد خلافه فليس مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا هو
والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة
لم يفدها الثاني بل يفيد الاول تاكيدا لاثبات الشجاعة للاسد دون الثاني انتهى
قال صاحب المرآت والمجاز خلف الحقيقة في التكلم عند ابي حنيفة وفي الحكم عندهما
ولذا امتنع المجاز اذا امكنت الحقيقة فاذا تعذرت او هجرت عادة او شرعا صير
الا اذا تعارف المجاز عند الامام انتهى قال فخر الاسلام ان الكلام اذا كان له
حقيقة مستعملة ومجاز متعارف فالحقيقة اولى عند الامام وقالا العمل بعموم المجاز
اولى انتهى واذا عرفت هذا يصح ان يقال بناء على هذا التوسع ان هذه الالفاظ
في هذه المعاني وقوله او في تحصيل ادراكاتها اي احوال العامل معطوف على قوله
في بيان احوال العامل وهذا التقدير اذا كان المراد بكل من الباب الاول
والعامل المعاني بان يكون المعنى ان المعاني التي يعبر عنها بالباب الاول كائن
في تحصيل ادراكات احوال المعاني التي يعبر عنها بالعامل قال صاحب منافع الاخيار
قوله او في تحصيل ادراكاتها اي ادراكات احوال العامل عطف على في بيان ناظر
الى كون الباب جزأ معنى كما كان المعطوف عليه ناظر الى كونه جزأ لفظا
فلا يلزم الخ واذا قدر التحصيل لا يلزم ظرفية الشئ لنفسه اي الشئ كما هو
اللازم بناء على ظاهر الكلام لكون كل من الظرف والمظروف عبارتين عن المعاني
وقوله

٩ اعلم اولا ان الحقيقة في الاصطلاح فعيلة بمعنى فاعل ماخوذ من حق الشئ اذا ثبت او بمعنى مفعول ماخوذ من حققته اذا اثبته
او المثبت ثم نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيه للنقل من الوصفية الى الاسمية ح

وقوله والتحصيل اشارة الى بيان التوجيه الذي لا يلزم به ظرفية الشئ لنفسه
وهو ان تحصيل ادراكات احوال العامل كما يحصل اي ذلك التحصيل بهذه المعاني
اي بسبب المعاني التي عبر عنها بالباب الاول كذا قاله امام الايعب او
معاني الباب الاول كذا في له البعض من حيث انها اي من اجل هذه المعاني
التي هي معاني الباب الاول مدلولات هذه الالفاظ اي مدلولات لالفاظ الباب الاول
قوله والتحصيل مبتدأ وقوله يحصل خبره اي يحصل تحصيل ادراكات احوال العامل
ايضا بغيرها اي بغير هذه المعاني المدلولة لالفاظ الباب الاول فكأنه اي
فصار التحصيل بهذا الاعتبار كأنه شئ اي ظرف يحيط بها اي بهذه المعاني
التي عبر عنها بالباب الاول فصار المعاني المدلولة لالفاظ العامل
مثل الظرف في الاحاطة وصارت المعاني التي هي مدلولات الباب الاول
مثل المظروف في كونها محاطا والحاصل ان الظرفية من قبيل ظرفية العام
للخاص لاشتمال العام عليه قال احمد حنفي قوله كما يحصل اي كحصوله بهذه المعاني
اي معاني الفاظ كتاب الاظهار من حيث انها اي من حيث كون تلك المعاني
مدلولات هذه الالفاظ اي الفاظ يحصل التحصيل المذكور بمعاني غيرها
اي بغير معاني الفاظ المتن فكأنه اي التحصيل المذكور شئ اي ظرف
يحيط بها اي بمعاني الفاظ المتن انتهى والحاصل ان الباب الاول اذا كان
عبارة عن المعاني كما كان العامل عبارة عن المعاني فيلزم ظرفية الشئ لنفسه
فلهذا ولعدم كون البحث عن معاني الفاظ العامل او لعدم كون البحث عن المعاني
التي عبر عنها بالعامل بل عن احوالها قدر الاحوال في يلزم ايضا ظرفية الشئ
لنفسه لان الاحوال عبارة عن المعاني فاحتيج الى تقدير مضاف آخر وهو الادراكات
فعلى التقدير يلزم ايضا ظرفية الشئ لنفسه لان الادراكات ايضا عبارة
عن المعاني فاحتيج الى تقدير التحصيل في يلزم ايضا ظرفية الشئ لنفسه لان التحصيل
ايضا عبارة عن المعنى او يلزم عدم تصحيح المعنى الحقيقي لكلمة في لانه شرط في مدخول في
ان يكون ظرف زمان او ظرف مكان والتحصيل ليس بشئ منهما او يلزم عدم كون الظرف

اوسع من المظروف فيحمل على المجاز والتوسع باعتبار انه كما يحصل بهذه المعاني
يحصل بغيرها او وانما قدر الادراكات هنا اذ المراد بالمعاني التي عبر عنها
بالباب الاول ما به تحصيل ادراكات احوال العامل لا انفس الاحوال المعلومة
ثم اعلم ان الادراك نوع من التحصيل فتقدير التحصيل مستدرك وايضا
يرد ان التحصيل والادراك صفة للمدرك وقائم به فاذا كان التحصيل
ظرفا لزم قيام العرض بالعرض ٨ وايضا يلزم صفة الشيء مع غيره كذا قاله
بعض الافاضل ويجوز في امثال هذا التركيب مما يشتمل حرف في ايراد اللام اي
التعبير بايراد اللام وذكرها بدل في اي بدل ايراده بني لوجود معناها اي
معنى اللام هنا اي في قوله في العامل او في تركيب المصنف هنا بان يقال الباب الاول للعامل
وهو اي ذلك المعنى الموجود الاختصاص على ما قاله السيد السند اي ما قلنا مبني
على كلام قاله السيد السند في شرح المفتاح فانه يصح ان يقال الباب الاول للعامل
بمعنى انه مختص به او التعليل اي او ذلك المعنى الموجود هنا التعليل فانه يصح ايضا ان يقال
الباب الاول للعامل بمعنى انه مسوق لاجل العامل وهذا مبني على ما قيل قائله مولانا
عصام افندي في التفسير ومولانا ابن كمال پاشا في شرح المفتاح ان في اي من اين في بيانه لما
وهنا النسخ مختلفة وفي بعض النسخ او التعليل على ما قيل حتى قيل ان في الخ وفي بعض نسخ
اض او التعليل حتى قيل ان في الخ فعلى هذا قال امام الايوب وهذا ترق لجواز كون معنى اللام
الذي هو التعليل صحيحا هنا وما ذكرناه هو الصحيح اي ان في هنا اي في قوله في العامل او
في تركيب المصنف هنا وهو قوله الباب الاول في العامل ايضا اي كما يصح كونها للظرفية
وكونها للاختصاص يصح كونها للتعليل كما في قوله تعالى اي كحرف في قوله تعالى فذلكن الذي
لمتنني فيه اي لمتنني لاجله وهذا من كلام الامرأة العزيز المسمى بالزليخة مخاطبة للنسوة
اللاتي قلن في حقها على طريق اللوم انها تراود وفتيها عن نفسه فلما سمعت ارسلت اليهن واعتدت
لهن متكئا واتت كل واحدة منهن سكينا وتقطع الكمثرى والتفاح وقالت ليوسف اخرج عليهن فلما رأينه اكبرنه وقطعن
ايديهن ثم قالت امرأت العزيز ان هذا العبد الذي لمتنني لاجله اي لاجل محبته والاستعارة
هنا تبعية في كلمة في واصلية في مدخولها فتقرير الاستعارة الاصلية بان شبه التعليل المطلق
بالظرفية المطلقة في الايصال المطلق ثم جعل التعليل المطلق كجنس الظرفية المطلقة ثم استعير الظرفية المطلقة
للتعليل المطلق ثم ذكر الظرفية المطلقة وقصد واريد مفهوم التعليل المطلق فصارت استعارة اصلية
وتقرير الاستعارة التبعية بان شبه التعليل الجزئي بالظرفية الجزئية في الايصال الجزئي ثم جعل
التعليل الجزئي كجنس الظرفية الجزئية ثم استعير لفظ في الموضوع للظرفية الجزئية للتعليل
الجزئي ثم ذكر لفظ في الموضوع للظرفية الجزئية وقصد واريد مفهوم التعليل الجزئي
فصارت

ه قال الاستاد

فصارت استعارة تبعية قال الاستاد الاستعارة الاصلية في مدخول في في قوله
الباب الاول في العامل بان شبه التعليل المطلق بالظرفية المطلقة في الايصال
المطلق ثم ادعى ادخال التعليل المطلق في جنس الظرفية المطلقة ثم استعير الظرفية
المطلقة للتعليل المطلق فصارت استعارة اصلية وتقرير الاستعارة التبعية
بان شبه التعليل الجزئي بالظرفية الجزئية في الايصال الجزئي ثم ادعى ادخال
التعليل الجزئي في الظرفية الجزئية ثم استعير لفظ في الموضوع للظرفية الجزئية
في التعليل الجزئي ثم ذكر لفظ في وقصد واريد مفهوم التعليل الجزئي فصارت
استعارة تبعية واعلم انه ان اوردت تقرير الاستعارة في الآية او الحديث
لا تعبر بالادعاء تعظيما لله ولرسوله فيقدر اي حين كون في هنا للتعليل
او حين كون في هنا بمعنى اللام الاجلية والتعليلية يقدر متعلق بمعنى اللام
قوله يصلح ان يكون اي ذلك المتعلق صفة المتعلق معلولا لما بعدها اي
لمجرور في التي للتعليل او التي بمعنى اللام الاجلية والتعليلية نحو مسوق
ومعقود ومذكور لاجله فلا حاجة اي اذا كان في للتعليل فلا حاجة الى ما ذكر
من التوسع بيان لما في تصحيح الظرفية متعلق بالتوسع واما تقدير البيان
او التحصيل فلبيان المعنى المقصود لا لمجرد تصحيح الظرفية لان التصحيح ما عبره
بقيل يصح الخ فالمعنى المقصود ذكر المباحث الآتية اجمالا في اول الرسالة
وفي تلك المباحث يبين الاحوال بحملها على ما ذكر في العنوان من العامل
والمعمول والاعراب مثلا يقال كل فعل يرفع وينصب والفاعل يجب تأخيره
عن عامله واعراب ما كان آخره الفا تقديري فقرينة التقدير المباحث الآتية
فاقتصر على ذكر موضوع الباب اي ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية وهو العامل
في الاول والمعمول في الثاني والاعراب في الثالث كذا قاله صاحب منافع الاخيار
وهكذا خبر مقدم وقوله سائر العبارات مبتدأ مؤخر اي وكل واحد
من العبارات الباقية مثل الباب الاول في كونها عبارة عن الالفاظ او المعاني
وكونها مظروفا لما بعدها وما بعدها عبارة عن المعاني وكونه ظرفا وفي اعتبار
التقديرات السابقة لتصحيح الظرفية وتوجيهها وفي جواز ايراد اللام بدل في
وفي تقدير متعلق يصلح معلولا لما بعدها اذا كان في للتعليل فقوله سائر العبارات
من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها وقوله سائر بمعنى الباقي والجمع بمعنى الكل
الافرادي اراد بالعبارات الباقية ما عدا الباب الاول قال امام الايوبي قوله

وهكذا اي مثل الباب الاول في توجيه الظرفية حيث كونها بمعناها وفي جواز
كونها بمعنى اللام وفي جواز التصريح باللام سائر العبارات اي العبارات
الباقية من الباب الاول المعنون اسم مفعول من باب فعلل اي المتكلم
بها اي بتلك العبارات المباحث نائب فاعل للمعنون وهو معه مركب
صفة العبارات على طريق صفة جرت على غير من هي له والمباحث جمع المبحث
وهو هنا بمعنى اثبات المحمولات لموضوعاتها قال المصنف فيما سيأتي
في بحث اسناد العامل الى المظهر واذا اسند اليه العامل يجب افراده اي العامل غيبة
ولو كان المظهر مثنى او مجموعا كما هنا انتهى قال الشارح والمراد بالعامل الفعل
وما يوازنه حيثما يبهم كما هنا انتهى ولو في عبارة المص للوصلية فان قلت
ان العامل هنا ليس بغائب لان الغائب لا يتصور في الكلام قلت قال الشارح
فيما سيأتي في بحث الموصول الظواهر باسرها غيب اي الاسماء الظواهر
باجمعها غيب تأمل قال البعض قوله وهكذا سائر العبارات المعنون بها المباحث
اي العبارات التي جعلت عنوانا وعلامة في اول المباحث انتهى قال صاحب
مناهج الاخيار قوله وهكذا سائر العبارات المعنون على وزن المدحرج صفة
جرت على غير من هي له للعبارات لكونه مسندا الى المباحث فلذا جيء بالافراد
مأخوذ من العنونة على وزن الدحرجة بمعنى كتابة الديباجة يعني الالفاظ التي
تكتب في اوائل المباحث لبيان ما ذكر فيها اجمالا اولا كالمقاصد والمواقف
اي تلك العبارات كمفرداتها المعنون بها المباحث لكتاب المقاصد
والمواقف فلكتاب المقاصد ستة مقاصد المقصد الاول في المقدمات
والثاني في الامور العامة والثالث في الاعراض والرابع في الجوهر والخامس
في الالهيات والسادس في السمعيات اي المقصد الاول في بيان احوال
المقدمات او مسوق لها او في تحصيل ادراكاتها وقس عليه غيره ولكتاب
المواقف ايضا ستة مواقف والمقدمة اي وكالمقدمة المعنون بها
المبحث مثلا يقال هذه المقدمة في الفصاحة والبلاغة اي في بيان احوال
الفصاحة او مسوق لها او في تحصيل ادراكاتها قال البعض قوله كالمقاصد
والمواقف يحتمل ان يراد بهما الكتابان المخصوصان فيحمل الكلام على حذف المضاف
اي كتراجمهما فالاول مباحث معنون بمقصد والثاني بموقف غالبا ويحتمل ان يراد
المقاصد والمواقف الواقعة مفرداتها براجم الكتابين ويؤيد هذا الاحتمال
قوله والمقدمة

قوله والمقدمة اي لفظ المقدمة الواقعة في اوائل الكتب انتهى
والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش يقال مقدمة الكتاب لطائفة
من كلامه قدمت امام المقصود لارتباطه بها وانتفاع بها فيه سواء توقف
عليها او لا كذا قاله التفتازاني في المطول قدمه اي قدم المصنف العامل
على المعمول في الاجمال والتفصيل وهذا التقديم مناسب لتوقف صحة اكثر
تعريفات انواع المعمول لا كلها باربع اضافات على بيان الشارح وبخمس
اضافات على بياننا قال بعض المحشين قوله لتوقف الخ علة للتقديم
على بحثه اي على بحث العامل متعلق بالتوقف كما سنبين مثل توقف
تعريف الفاعل المعمول على معرفة الفعل الذي هو عامله كذا قال الامام الايوبي
اقول الكاف بمعنى على وما موصولة او اسما بمعنى المثل وهو معناه الحقيقي
والمثل بمعنى العين ويسمى هذا الكاف كاف القران والعينية والاستقصاء
كما في قوله تعالى وشهد شاهد من بني اسرائيل على مثله بناء على ان الشهادة
على المثل لا تفيد وانما هي على العين وانما جعلنا المثل بمعنى العين [illegible]
[illegible] لئلا يرد على الشارح ان المثلية تقتضي المغايرة مع ان التوقف الذي
هناك ليس مثل التوقف الذي سنبين بل عينه وايضا جعلناه بمعنى على
لئلا يرد ذلك والسين حرف استقبال ونبين مضارع متكلم مع غيره وفاعله
مستتر فيه وجوبا والجملة صلة ما والعائد محذوف لكونه فضلة والقرينة
على الحذف كون الجملة صلة للموصول اذ لا بد فيها من عائد له ويجوز ان العائد
اذا كان منصوبا يجوز حذفه لكونه فضلة فيكون قياسا وقوله كما سنبين خبر مبتدأ
محذوف اي هذا التوقف مثل ما سنبينه او مبني على ما سنبينه واتى من بين الجمل
الفعلية صيغة نفس المتكلم مع الغير لدفع الانانية وللاشارة الى ان هذا الامر
امر عظيم يحتاج الى الاستعانة ولشرفه اي قدمه ايضا لشرف العامل وهو علة
ثانية للتقديم ومتعلق بقدمه وفيه اشارة الى ان التقديم بالشرف كذا قاله البعض
الخ لقوله ولشرفه عطف على لتوقف وعلة ثانية لمناسبة التقديم قوله لكونه بيان
لشرفه اي لكون العامل مؤثرا بكسر الثاء المشددة اسم فاعل من التأثير اي لكونه
مؤثرا في اجراء الاعراب على المعمول بخلاف المعمول قوله فانه تعليل للحكم المستفاد

من قوله بخلاف المعمول اى لان المعمول متأثر بكسر الثاء المشددة ايضا اسم فاعل
من التأثر اى قابل للاثر لانه يأخذ الاعراب من العامل قوله ولما كان البحث
تمهيد لوجه تقديم تعريف الكلمة واقسامها على البحث بالمقصود الذى هو
بحث العامل فقال و لما كان البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفته اى
على معرفة العامل لكونه موضوع المسئلة و معرفة اقسامه اى وعلى معرفة اقسام العامل
من كونه لفظيا ومعنويا سماعيا وقياسيا لكون كل منها اوصاف الموضوع ولاشك
في ان معرفة الامور العارضة للعامل لكونه محمولة للمسائل موقوفة على معرفة الموضوع
ومعرفتهما بالرفع معطوف على البحث وضمير التثنية راجع الى العامل واقسامه اى
ولما كان معرفة العامل واقسامه اى ومعرفة اقسامه قال امام الايوبي قوله
ومعرفتهما بالرفع معطوف على البحث اى ولما كان معرفة العامل ومعرفة اقسامه
موقوفة على معرفة اقسام الكلمة فقوله موقوفة خبر كان المستفاد من العطف
وقوله الموقوفة بالجر صفة معرفة اقسام الكلمة على معرفتها اى على معرفة الكلمة
ضرورة ان معرفة الاقسام موقوفة على معرفة المقسم لانها جزء منه
وتوقف معرفة الجزء على معرفة الكل ضرورى قوله اذ بعضه بيان لوجه
كون معرفة اقسام العامل موقوفة على معرفة اقسام الكلمة وانما تتوقف معرفة
اقسام العامل على معرفة اقسام الكلمة لان بعض العامل قال البعض
قوله اذ بعضه بيان لوجه كون البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفة
اقسامه وقال الآخر قوله اذ بعضه علة لقوله موقوفا على معرفة اقسامه
وهذا بعيد عن نظر الطالبين سيما عن فهم القاصرين فعل وبعضه اى العامل
اسم وبعضه اى العامل حرف قوله اراد جواب لما اى اراد المصنف ان يقسم
الكلمة اولا اى قبل تعريفها لكون اقسام الكلمة اقدم في الموقوفية عليها
من معرفة الكلمة معرفا بالكسر حال من فاعل اراد اى حال كون المصنف
معرفا لها اى للكلمة في ضمن بيان الاقسام ثم قال بعض محشي هذا الكتاب قوله
ولما كان البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفته ومعرفة اقسامه الخ اقول
فيه نظر من وجوه احدها ان التوقف على معرفة الاقسام غير مسلم و الثاني ليس
جواب هذا الشرط لازماله و لازم مرادا اذ اللازم هو ارادة تعريفها لا الارادة

لارادة تقسيمها والثالث انه مخالف لما وقع في المتن من تقدم التعريف
على التقسيم لانه مستفاد من الخبر وهو ثلثة وفائدة الخبر بعد الخبر
وان كانتا معا في الوجود و التعريف مقدم عليه فالصواب ان يقال هكذا
لما كانت الكلمة مما يتوقف عليه الشروع في العلم لكونها مدارا للمقصود
من هذا الفن امر المصنف بتقديم علمها وادخل التعريف والتقسيم في المأمور به
مشيرا به و بادخال كلمة ان عليها بعد الامر بالعلم الى ان العلم المتعلق بها
لابد ان يكون جازما مطابقا للواقع ثابتا لكونها موضوع العلم انتهى قال
المصنف في شرحه على المصباح اى من الالفاظ المصطلحة فيما بينهم هو لفظ الكلمة
وانما قدمها على سائر الالفاظ المصطلحة لوجهين الاول ان معرفة الكل
موقوفة على معرفة الكلمة الثاني ان موضوع النحو هو الكلمة لانه باحث
عن عوارضها الذاتية من الاعراب والبناء و معرفة الموضوع وان لم تكن مقدمة الشروع
الا انها تزيد في البصيرة لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فمن عرف موضوعها
اولا كان على بصيرة في طلبه بعد شروعه واعلم ان المقصود الاصلي ههنا تعريف الكلمة
وبيان ماهيتها الاصطلاحية وقال السروري في شرحه على المصباح اقول ان من الالفاظ
المصطلحة فيما بينهم لفظ الكلمة فان قيل لم قدمها على سائر الالفاظ المصطلحة
قلنا لوجهين الاول ان معرفة الكل موقوفة على معرفة الكلمة لانه باحث
عن عوارضها الذاتية من الاعراب والبناء ومعرفة الموضوع تفيد زيادة البصيرة
لكن الموقع ليس موقع التعريف قصدا انتهى بل موقع وقوع الحكم على الكلمة
بالانقسام المستفاد من الخبر وهو ثلثة و لكل قسم معطوف على مدخول اللام
في لها اى و معرفا لكل قسم قال صاحب منافع الاحياء قوله ومعرفتهما الخ بالرفع
معطوف على البحث و الضمير راجع الى العامل واقسام ولفظ الموقوفة صفة المضاف
وهو معرفة والضمير في معرفتها الى الكلمة ولفظ ولكل قسم معطوف على الضمير المجرور
في لها باعادة الجار ونتيجة هذا الكلام بقياس المساواة ولما كان البحث
عن احوال العامل موقوفا على معرفة الكلمة اراد ان يقسم الخ وتقريره كذا
البحث عن احوال العامل موقوف على معرفته ومعرفة اقسامه ومعرفتهما موقوفة
على معرفة اقسام الكلمة ومعرفة اقسامها موقوفة على معرفة الكلمة ينتج البحث
المذكور موقوف على معرفة الكلمة لان الموقوف على الموقوف على الشئ موقوف

على ذلك الشيء وهذا القياس قياس مركب من قياس المساواة من اقسامها
اي من اقسام الكلمة وهي الفعل والاسم والحرف ويبين بالنصب معطوف
على يقسم اي واراد ايضا ان يبين كون كل منها اي من الاقسام الثلثة عاملا
كلا اي حال كونه كلا اي كله كالفعل والمراد كل الافرادي لا المجموعي او بعضا
اي او كونه بعضا اي بعضه وهو الاسم والحرف في اثنائه متعلق بيبين اي
في اثناء بيان كل قسم منها تبعا قال بعض الحواشي الضمير راجع الى التقسيم
المنفهم من يقسم كما في قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى ثم اعلم ان الضمير
الذي وضع موضعه المظهر ان كان للغائب فلا بد من تقدم ذكره اما لفظا
مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد او معنى سواء كان بدلالة لفظ
عليه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى او قرينة حال كقوله تعالى ولابويه لكل واحد
منهما السدس او حكما كالضمير المبهم المفسر بما بعده نحو ربه رجلا ومنه ضمير الشان
والقصة ويعرف اي واراد ايضا ان يعرف العامل اولا ويقسمه اي العامل
ثانيا كما قال عطف على اراد عطف مسبب على سبب اعلم امر حاضر من تعلم بخطاب
عام لكل من يصلح للخطاب من الانام عن نوم الغفلة من النساء. فيه اشارة
الى ان الخطاب ليس على اصله وهو الخطاب لمعين بل هو خطاب عام بقرينة المقام
وهو التعليم قال امام الايوب وقوله بخطاب عام اشارة الى ان الخطاب ليس
على اصله وهو الخطاب لمعين بل هو خطاب عام شامل لكل من هو شانه ان يكون
مخاطبا بقرينة المقام وهو التعليم كما في قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا
وامثاله من الآيات وقال داود قرصي في شرحه على متن البركوي اعلم خطاب
عام مجازي وجهه لانه لواحد معين في الاصل وهنا لكل واحد غير معين
لعموم الافادة وهذا كالازم قبل الامور المهمة لايقاظه عن الغفلة وقال صاحب
مرشد الغفاة على البناء واعلم ان الخطاب على قسمين خاص وهو توجيه الكلام
الى معين كقولك يا زيد اقرأ وعام وهو توجيه الكلام الى غير معين كقول الاعمى
يا رجلا خذ بيدي والاصل فيه هو الاول ولا بد في ارادة الثاني من القرينة الصارفة
عن ارادة الاول والقرينة ههنا مقام التعليم لان علم هذا البحث مطلوب
عن كل احد وقال دده افندي وقوله اعلم ذكر في بعض حواشي الكشاف ان اعلم
خطاب من المتكلم لنفسه بطريق التجريد كأنه جرد عن نفسه شخصا وخاطبه فان قيل
هل يجوز كونه التفاتا على مذهب من لم يشترط سبق التعبير بطريق آخر كالسكاكي و

والزمخشري ومن تبعهما قلنا نعم اذ لا منافاة بينهما كما اشار اليه التفتازاني
في شرح الكشاف والكرماني في شرح البخاري وقد يقال مبنى التجريد
على مغايرة المنتزع للمنتزع منه ليترتب عليه ما قصد به من المبالغة في الوصف
ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليتحصل ما اريد به من ارادة المعنى في صورة اخرى
غير ما يستحقه بحسب الظاهر ثم ان القدم اذا اعتنوا بامر واهتموا بشانه
يقدمون قبل الشروع فيه كلمة اعلم تنبيها للسامع على ان ما يلقى اليه القول
كلام يلزم حفظه ويجب فيتنبه السامع له ويصغي اليه ويحضر قلبه وفهمه
ويقبل عليه بكليته فلا يضيع الكلام وفي معناه حرف التنبيه فاذا اراد الاعتناء
يؤخرون ويضمون اليه الفاء تقريرا وتثبيتا يعني اذا تقرر هذا وجب عليك
علمه فاعلم ذلك وليكن على بال منك او فتامل او اعرفه فانه دقيق والعلم
يقال لادراك الكلي او المركب والمعرفة للجزئي او البسيط ولهذا
يقال عرفت الله دون علمته وقال حسن زاده نال الله مراده قوله
اعلم ولم يقل افهم او اعرف لان افهم يستعمل بعد علم المسائل تنبيها
على حفظها واعرف يستعمل في العلم الذي تعلق الجزئي فيكون معلومه
جزئيا واما لفظ اعلم فيستعمل في الكلي فيكون معلوما كليا والمسائل
التي وقعت في هذه الرسالة كلية لا جزئية فلذلك اورد المصنف
كلمة اعلم ولم يورد غيرها وانما قال اعلم ولم يقل بواو العطف او فاعلم
بالفاء او ثم اعلم لان الواو والفاء وثم كلمات وضعت لربط ما بعدها
لما قبلها وقبل اعلم بعضه كلام اخباري وبعضه كلام انشائي وكل واحد منهما
مغاير لما بعدها لانهما ليسا من اجزاء العلم وما بعد اعلم من اجزاء العلم
فالمناسب ان يقول اعلم دون غيرها ولما اعتنى بشان ما يذكر قال اعلم
كما هو دأب القدماء وهم اذا اعتنوا بامر واهتموا بشانه يقدمون قبل الشروع فيه
كلمة اعلم تنبيها للسامع على ان ما يلقى اليه من القول كلام يجب حفظه وضبطه
فيتنبه السامع ويصغي قلبه وفهمه اليه ويقبل عليه بالكلية ولا يضيع الكلام

وفي مبناه تنبيه الظاهر ان هذا الخطاب عام لكل من يستفيد فيتناول
الواحد والكثير والحاضر والغائب والمذكر والمؤنث وعلى هذا يكون مجازاً
مرسلا من قبيل ذكر الخاص وارادة العام او من قبيل ذكر المقيد وارادة المطلق
وقال بعض الشراح اعلم ان استعمال اعلم على ثلثة اوجه الاول بالفاء والثاني
بالواو والثالث مجرداً عنهما وان استعمل بالفاء يكون تنبيها على ان ما قبله
مما يجب الاصغاء اليه لوجود معنى الترتيب في الفاء وان استعمل بالواو
يكون تنبيها على ان ما قبله وما بعده مما يجب الاصغاء اليهما لوجود معنى الجمع
في الواو وان استعمل مجرداً عنهما يكون تنبيها على ان ما بعده مما يجب الاصغاء
اليه وقال الآخر فان قلت لما قال اعلم ولم يقل اقرأ قلنا المراد في هذا المقام
معرفة ما في الكتاب لا القراءة عند ظهر الاوراق فقط فيكون الامر بالعلم
امراً مشتملا للقراءة دون عكسه فان قلت قال اعلم ولم يقل اعرف مع ان المعرفة
مطلوبة ايضا قلت نعم الا ان المعرفة تستعمل في الامور الجزئية والعلم
في الامور الكلية وههنا البحث عن الكليات المنطبقة على جزئياتها
فاختار على المعرفة لذلك فان قلت لم قال اعلم ولم يقل افهم مع ان الفهم
يستعمل ايضا في الامور الكلية قلنا ان الفهم يقال لحق من قرأ مرة ولم يفهم
ثم ابتدأ ثانيا يقال له افهم فخاطب المصنف رحمه الله لم يقرأ ابتداء وان كان يقرأ
بعض الطلبة مرة او ثانيا او ثالثا فلهذا قال اعلم ولم يقل افهم وقال صاحب [illegible]
في شرحه على البناء فان قيل لم قال اعلم ولم يقل اقرأ قلنا انما لم يقل اقرأ
لان القراءة هي تصحيح الحروف بلسانه بحيث يسمع نفسه ولا يلزم من القراءة
معرفة المعنى بل هو مجرد سرد اللفظ فلهذا قال اعلم ولم يقل اقرأ وقيل انما قال
اعلم ولم يقل اقرأ لان العلم يستلزم القراءة والقراءة لا تستلزم علم المعنى
ثم مراد المصنف تعليم المعاني لا تعليم الالفاظ فلهذا قال اعلم ولم يقل اقرأ
انتهى هذا غاية التحقيق في كلمة اعلم وارجو من الله وفقنا بتحقيق ما سيأتي
بعدها اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو منصرف لا وصفية له ولذا

ولذا دخله التنوين مع انه افعل التفضيل في الاصل بدليل الاولى والاوائل
كالفضلى والفضائل والافاضل وهذا معنى ما قال في الصحاح كذا في التلويح
وقوله اي قبل الشروع في المقصود اشارة الى ان الاول بمعنى اول الشروع
اي قبل الشروع وليس هو داخلا في الشروع بان يكون ابتداءه فيكون
من الظروف المنقطعة عن الاضافة كقبل وبعد كذا قاله امام الايوب
قال البعض قوله اي قبل الشروع اي قبل شروعك يشير الى ان اولاً
بمعنى قبل والتنوين عوض عن المضاف اليه قوله في المقصود الذي
هو الابواب الثلثة وما ذكر قبلها من قبيل المبادي لتوقف المقصود عليه
انتهى والتنوين تنوين الصرف كما نقله الشارح بقوله في الصحاح
بفتح الصاد وهو الاصح في الضبط اي مذكور في كتاب الصحاح
والقاموس اذا جعلته اي انك اذا جعلت انت قوله اول اي لفظ اول
مفعول اول لجعلت ومفعوله الثاني قوله صفة اي اسم صفة على وزن افعل
بان يكون اسم تفضيل بدليل كون مؤنثه الاولى كالفضلى وكون جمعه الاوائل
كالافاضل لم تصرفه اي لم تستعمله منصرفا فانه غير منصرف حينئذ للوصفية ووزن الفعل
قال البعض قوله لم تصرفه اي لم تجعله منصرفا لتحقق العلتين الفرعيتين وهما
الوصفية ووزن الفعل كاحمر اذ اصل اول أوءل بوزن افعل قلبت الهمزة
واوا ثم ادغمت واذا تحقق في الاسم علتان فرعيتان لم يصرف تقول لقيته اي
زيداً مثلا عاما اول بغير التنوين واذا لم تجعله اي لفظ اول صفة بان جعلته
من جملة الظروف بان يكون بمعنى قبل صرفته اي تستعمله منصرفا بالتنوين
لانعدام الوصفية والضمير راجع الى اول قال البعض قوله صرفته اي جعلته منصرفا
تقول لقيته عاما اولا بالتنوين ومعناه اي معنى الاول في الاول اي في القول
الاول او معنى الاول في المثال الاول او معنى الاول في الاستعمال الاول وهو
استعماله غير منصرف اول من هذا العام اي لقيته اول من هذا العام فالاول يكون
داخلا في العام وجزءاً منه اي في ابتداء هذا العام قوله ومعناه مبتدأ وقوله اول
من هذا العام خبره وفي الثاني اي ومعناه في القول الثاني او في المثال الثاني

او في الاستعمال الثاني وهو استعماله منصرفا قبل هذا العام اي لقيته في العام الذي
هو قبل العام الذي انت فيه فالاول ليس جزءا وداخلا في العام بل يكون خارجا
قبله كما هو المراد هنا فان الاول ليس بداخل في الشروع قال صاحب منافع
الاخيار قوله واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيت عاما اولا فلفظ اولا في هذا
الاعتبار بدل من عاما او متعلق بلقيت فعاما متعلق بالمطلق واولا بالمقيد
فلا يكون من تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد من غير تبعية قال شارح
القاموس ان التحقيق انه ليس بمشتق من لفظ مستعمل لكن فيه معنى التفضيل
فلذلك استعمل كافعل التفضيل فاذا استعمل ظرفا محضا كما في هذا المتن
وفي قولهم لقيته عاما اولا اذا جعلته بدلا من عام او متعلقا بلقيت اوكان
مبنيا على الضم كما في الغايات واذا استعمل غير ظرف كان غير منصرف كما في قولهم
لقيت عاما اول اذا جعلته صفة لعام فعلى التقدير الاول يكون المعنى لقيته
عاما سابقا على هذا العام في الجملة سواء كان قبيل هذا العام او قبل قبيله
وعلى التقدير الثاني لقيته اول من هذا العام اي عاما قبيل هذا فعلم
ان معنى الوصفية فيه خفي فلذلك اذا استعمل على وجه يشعر معنى الوصفية كان
غير منصرف كما اذا استعمل غير ظرف سواء كان نعتا او خبر مبتدأ او حالا او غيرها
واذا استعمل ظرفا محضا كان منصرفا سواء كان مفعولا فيه او بدلا منه انتهى
وتحقيق الفرق بين المنصرف وغيره ان لفظ اول لما لم يكن مشتقا من شيء على القول
الصحيح نسي فيه معنى الوصفية فلم يعتبروها الا مع ذكر الموصوف ظاهرا فاذا قلت
لقيته عاما اول يعتبر اول صفة للعام ومعناه اول من هذا العام اي عام
قبيل هذا العام الذي نحن فيه بان يكون هذا العام عام ثمانين والعام الاول
عام سبع وسبعين واذا قلت لقيته عاما اولا يجعل بدلا من العام او ظرفا محضا
متعلقا بلقيته ومعناه عاما سابقا في الجملة على هذا العام بان يكون في الصورة
المذكورة عام ست وستين او عام ثمان وسبعين هكذا قيل كذا في حسن چلبي
على التلويح والفرق بين العام والسنة العام يحسب من اول يوم حسبته فيه
الى مثله من السنة القابلة واما السنة فيحسب من اول المحرم كذا في المواهب
ان الكلمة

ان الكلمة منصوب لفظا على انه اسم ان وخبره فيما سيأتي ثلثة وهو الاسم مع الخبر
صلة ان وهي مع صلتها منصوب محلا على انه مفعول اعلم اي اعلم قبل الشروع
في انقسام الكلمة على ثلثة كذا قاله امام الايوب قال حسن زاده نال الله
بما اراده في الكلمة ثلثة لغات فكلمة مصدر على وزن نبقة وهي لغة الفصحى
ولغة اهل الحجاز وكِلْمة على وزن سِدْرة وكَلْمة على وزن تمرة وهما
لغتا تميم انتهى قال المفتي زاده وهي مصدر على وزن سرقة اسم جنس
شامل للقليل والكثير ولامها لامه ولام الكلمة للجنس اي لتعريف الجنس
لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده في ضمن البعض بل من حيث وجوده
اي الجنس في ضمن الكل اي كل الافراد بقرينة خارجية وهي ان ملاحظة
شمول الافراد واستغراقها صريحا في مقام تخصيص الكلمة بهذه الثلثة اي
بالاسم والفعل والحرف ادخل واقوى في المعنى فلم يكن اللفظ مستعملا
في المطلقة بل في المخلوطة فكيف يكون مجازا اراد بهذا ان الاستغراق ليس
معنى اللام حقيقة بل هو من فروع الجنس وقال المص في الامعان اعلم
ان لام التعريف موضوعة للجنس والاشارة الى الحقيقة وهو معنى واحد
لا ينفك اللام عنه لكنه يتعدد باعتبارات اربعة اعتباره من حيث هو هو
ويسمى لام الجنس واعتباره من حيث وجوده في ضمن فرد معين ويسمى لام العهد
الخارجي واعتباره من حيث وجوده في ضمن كل الافراد ويسمى لام الاستغراق
واعتباره من حيث وجوده في بعض الافراد غير معينة ويسمى لام العهد الذهني وقد يسمى
ذلك لام الجنس ايضا نظرا الى المعنى الموضوع له بحسب الحقيقة وهذا
المعنى الاخير والنكرة بحسب الخارج سواء ثم قال واما طريق التمييز بين هذه
فان ينظر ان وجد عهد وقرينة خارجية على ارادة فرد معين فاللام للعهد الخارجي
والا فللاستغراق الا ان يمنع مانع فللجنس والحقيقة الا ان يمنع مانع فللعهد الذهني
انتهى كلامه فعلم منه ان اللام موضوع لمعنى واحد وهو الجنس والمعاني السائرة
متشعبة منه قال صاحب منافع الاخيار قوله لامها للجنس اي الماهية والمفهوم
من حيث وجوده في ضمن الكل اي كل الافراد فيكون لامها للاستغراق لكن بمعنى كل المجموعي
وان كان الشايع ان لام الاستغراق بمعنى كل الافرادي لان الشايع لا يصح في مقام التقسيم

اذ يلزم ح ان يكون كل فرد من افراد المقسم منقسما الى الاقسام وهذا باطل باعتبار كل
من التقسيمين اى تقسيم الكلى الى جزئياته وتقسيم الكل الى اجزائه اذ المقصود
اى وانما حملنا لامها على الجنس من حيث وجوده فى ضمن الكل لان المقصود الاهم
ههنا التقسيم لان المصنف قصد الحكم على الكلمة بالانقسام المستفاد
من الخبر وهو ثلثة. كذا قيل اورد عليه انه لا حكم يترتب على الكلمة ههنا
لان الاحكام انما تترتب على الاقسام اولا وبالذات وبواسطة الاقسام
تترتب على المقسم ثانيا وبالعرض وذلك بعد تعريف الاقسام ومعرفة كل قسم
كما لا يخفى قال البعض قوله ولامها للجنس من حيث وجوده فى ضمن الكل
اذ المقصود التقسيم الخ. وهذا مخالف لما وقع فى المتن من تقدم التعريف
على التقسيم لانه مستفاد من الخبر وهو ثلثة. وفائدة الخبر بعد الخبر وان كانتا
معا فى الوجود والتعريف مقدم فالصواب ان يقال ههنا ولامها للجنس
من حيث هو هو اذ المقصود التعريف لا التقسيم انتهى وقال الاخر
قوله ولامها للجنس من حيث وجوده فى ضمن الكل اذ المقصود التقسيم الخ
اقول بل من حيث هو هو اذ المقصود التعريف اولا والتقسيم ثانيا
اذ المقام مقام بيان الموضوع بحيث يصلح به ان يكون مبحوثا عنه فى هذا الفن
وهو لا يكون الا بالتعريف فيكون مقصودا اصليا انتهى قال صاحب منافع
الاخيار قوله اذ المقصود التقسيم اى مقصود المصنف التقسيم فلذلك
اورد التعريف فى اثنائه وهو اى التقسيم انما يكون للافراد وبالافراد
لا للماهية وبالماهية اى لا يكون للماهية وبالماهية لان الماهية
من حيث هى هى لا تحتاج الى التقسيم ولفظ الماهية مأخوذ من ما هى
والمراد بها ما يقع جوابا عن ذلك السؤال سواء كان موجودا فى الاعيان اولا
وحقيقة الشئ ما به الشئ هو هو وقد يختص بالموجودات العينية. كذا قال
مفتى زاده فى حاشيته على التصورات فى تقسيم الكلى الى تمام ماهية ما تحته
وما دخل فيها وما خرج عنها قال صاحب منافع الاخيار قوله وهو للافراد
لا للماهية اى الملحوظ بالاصالة فى المقسم الافراد والماهية مرآت لملاحظة الافراد

مرآت لملاحظة الافراد بخلاف التعريف فان المقصود بالذات منه معرفة الماهية
من حيث هى هى اى من غير اعتبار تحققها فى ضمن الافراد لا باعتبار عدم تحققها
فى ضمنها فالاصل ان يكون لام المعرف للجنس من حيث هو هو بالمعنى المذكور
لا بمعنى اعتبار عدم تحققه فى ضمن الافراد لانه لو اعتبر لما جاز ادخال لفظ كل
على التعريف لان التعريف عين المعرف وانما الفرق بينهما بالاجمال والتفصيل
لكن يجوز ذلك كما فى قولهم التابع كل ثان باعراب سابقه وهذا اى كون
التقسيم للافراد مبنى على ما هو رأى البعض وهو رأى من عرف التقسيم
بانه ضم قيود الى ما صدق عليه المقسم كما فى حاشية الداودية فى تقسيم الحكم
فانه على رأيه يكون للافراد لكون القيود مضمومة الى الافراد لا الى الماهية
والمراد بذلك البعض التفتازانى والتعريف اى وتعريف المقسم على هذا
الرأى وهو الكلمة ههنا تبعى اى مذكور بالتبع لا بالاصالة وهو المقصود
وانما ذكر التعريف لتوقف التقسيم عليه يشهده جعل المصنف الكلمة اسم ان
وثلثة خبرها فتفطن كذا قاله بعض المحشين وقال الاخر قوله والتعريف تبعى
للتقسيم رتبة وان تقدم ذكرا اورده لتوقف التقسيم عليه يشهده جعل التعريف
معترضا بين اسم ان وخبرها فتأمل انتهى اقول ان التعريف لكونه مقصودا اصليا
لما عرفت ادخل بين اسم ان وخبرها مع شدة ارتباط احدهما بالاخر وقدم
على التقسيم المستفاد من الخبر وهو ثلثة فيكون التقسيم تبعيا وان كانا
معا فى الوجود والتعريف مقدم عليه وانما ذكر التقسيم لزيادة الايضاح
قوله فعلى هذا اى فعلى كون التقسيم للافراد لا للماهية او فعلى رأى البعض
كذا قاله امام الايوب قال الاستاد قوله فعلى هذا اى فعلى حمل لامها للجنس
من حيث وجوده فى ضمن الكل فى الضمير اى فى ضميرها فى قوله وهى اللفظ
استخدام اى اذ كان به استخدام على خلاف الظاهر والاستخدام هو ان يكون
للفظ معنيان فيراد به احدهما ثم يراد بضميره الراجع الى ذلك اللفظ معناه الاخر
فيكون المراد بالكلمة افرادها لكونها فى مقام التقسيم وبالضمير الراجع اليها
ماهيتها من حيث هى هى لكونها فى مقام التعريف كذا قاله امام الايوب
اقول الاستخدام معه فى اللغة خدمة رجل لرجل او لامرأتين او خدمة امرأة

لامرأتين او لرجلين وفي الاصطلاح ان يكون للفظ معنيان سواء كانا حقيقيين
او مجازيين او احدهما حقيقيا والآخر مجازيا فاريد بالظاهر احد معنييه
وبالضمير الراجع اليه احد معناه الآخر كقول الشاعر اذا نزل السماء
بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا لان المراد بالسماء المطر وبالضمير
الراجع اليه النبات فيكون المراد بالكلمة الافراد لكونها موردا للقسمة
وبالضمير الراجع اليها المفهوم لكونها في مقام التعريف او من حيث قوله
هو اى الجنس مبتدأ وخبره قوله هو اى الجنس يعني متشخص بالجنس والجملة
مضاف اليه لحيث قال بعض الافاضل قوله هو اى الجنس هو اى متشخص
بالجنس فلا يلزم حمل الشيء على نفسه وقال الآخر الضمير الاول عبارة عن الجنس
والثاني عن مفهومه فلا يلزم حمل الشيء على نفسه وقال بعض الكمل الضمير الثاني
تأكيد للاول انتهى قال الاستاد قوله او من حيث هو هو معطوف على قوله
من حيث وجوده في ضمن الكل اى اولام الكلمة للجنس من حيث مفهومه الكلي
لا من حيث وجوده في ضمن كل الافراد ولا من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد
يعني من حيث حقيقته التي هي من حيث هي هي لا من حيث وجودها في ضمن كل الافراد
ولا من حيث وجودها في ضمن بعض الافراد انتهى قال بعض المحشين قوله
او من حيث هو هو عطف على من حيث وجوده في ضمن الكل اى او يكون
لامها للجنس من حيث هو هو مع قطع النظر عن الافراد فيراد ماهية الكلمة
فلا استخدام انتهى قال المصنف في شرح الكافية ليست اللام في الكلمة للعهد
الخارجي اذ لم يعهد بين المعلم وبين من ابتدأ النحو كلمة ولئن سلم فانه يكون
حدا لبعض الكلمات اذ لا يعهد جميعها وليست للعهد الذهني لهذا انتهى وقال
في شرح اللباب ومنهم من يذهب الى ان اللام للعهد الخارجي ولا يشترط
ذكر المعهود سابقا اذا كان متعينا نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير
واحد فالكلمة اشارة الى المصطلح فيما بينهم اذ التقسيم اى او يكون لامها
للجنس من حيث هو هو لان التقسيم كالتعريف للماهية يعني كما ان التعريف
للماهية يكون التقسيم لها وهذا بناء على التعريف المشهور وهو ان التقسيم
ضم قيود الى المفهوم الكلي بناء على ما يرد على القول الذي حققه اى ذلك القول

اى ذلك القول الفاضل بالرفع فاعل حقق لان المفعول اذا اتصل
بالفعل حقه التقديم على الفاعل العصام بكسر العين مصدر على وزن صراف
بمعنى الفاعل والالف واللام عوض عن المضاف اليه اى عصام الدين وحافظه
في اوائل شرح الكافية حيث قال في شرح قوله وهي اسم الخ ان المص قصد به
تكميل تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا بضم قيود اليها بحيث يحصل لها اقسام
فانه لا حكم في التقسيم على ما حقق فيكون التقسيم من تتمة التعريف هذا كلامه
فعلى هذا لا استخدام في الضمير كذا قاله امام الايوب اقول تفصيل ما قاله العصام
ان المص لم يقصد بالخبر الذي هو اسم وفعل وحرف بيان الحكم على الكلمة
بالانقسام والا فلا حكم يترتب على الكلمة ههنا لان الاحكام انما تترتب على الاقسام
اولا وبالذات وبواسطة الاقسام تترتب على المقسم ثانيا وبالعرض وذلك
بعد تعريف الاقسام ومعرفة كل قسم كما لا يخفى بل قصد به تكميل تعريف الكلمة
بتصويرها ثانيا بضم قيود اليها يحصل اقساما لها كما حقق ان لا حكم
في التقسيم وانه من تتمة التعريف اى لا يعتبر فيه الحكم بل هو مقصود سازج
وان وجد فيه حكم بحسب الظاهر وان التقسيم من تتمة التعريف بناء
على ما قالوا من ان تقسيم الشيء قد يفيد زيادة انكشافه فذكر التعريف ههنا
شامل للتقسيم ثانيا ويظهر لك ضم قيود بملاحظة تفصيل الاقسام ويمكن ايضا
ان يكون المراد بالخبر المذكور الحكم على الكلمة بالانقسام ويحصل به تكميل التعريف
ايضا وقال في موضع آخر وبما سمعت عرفت ان التقسيم ايضا للمفهوم لا للافراد
وقال عبد الوهاب في شرحه على الولدية وما قيل ان التعريف للماهية والتقسيم
للافراد مبني على المسامحة والمراد ان التقسيم لتحصيل ماهية الافراد فلا ينافي
كون التقسيم للماهية كما هو التحقيق انتهى قال عمر التوقادي في بحث القضية
ان التعريف للماهية دون الافراد انتهى كلامه قال الفاضل الجامي في شرح تعريف
التوابع ان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد انتهى قوله
لا للافراد لان الافراد من حيث هي هي لا تحتاج الى التعريف وقوله وبالافراد اى
ولا بالافراد لان التعريف لا يكون الا بذكر الجنس والفصل والافراد لا يكون لها جنس
ولا فصل فلا يكون التعريف بها قال بعض شراح المصباح لا نسلم ان يكون التعريف
للماهية مطلقا لان التعريف على قسمين تعريف بالحد وتعريف بالرسم وكل واحد منهما
اما تام او ناقص فهذه اربعة اقسام والتعريف بالحد التام ما يتركب من الجنس والفصل
القريبين كتعريف الانسان بالحيوان الناطق والناقص ما يكون بالفصل القريب

وحده و به وبالجنس البعيد كتعريف الانسان بالناطق او بالجسم الناطق والتعريف
بالرسم بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعيد كتعريف الانسان بالضاحك
فاذا عرفت هذا فاعلم ان التعريف الذي يكون للماهية وبالماهية هو التعريف
بالحد التام دون غيره فتعريف الكلمة اما بالحد الناقص او بالرسم التام وقال
بعض شراح متن ايساغوجي ان كل ماهية لها فصل فلها جنس البتة كما هو
مذهب المتقدمين واما المتأخرون فاختاروا ان الفصل اعم من ان يميز عن المشاركات
الجنسية كفصل الانسان والحيوان فانه يميز الشيء عما يشاركه في الجنس او المشاركات
الوجودية كاجزاء الماهية المركبة من امرين متساويين او امور متساوية
فانها تميز الشيء عما يشاركه في الوجود كما اذا فرضنا ان ماهية ب مركبة من ج
ود متساويان في الصدق على شيء واحد كان كل واحد منهما يميز ماهية ب
عما يشاركه في الوجود وهذا الخلاف بين الفريقين مبني على امتناع تركب الماهية
من امرين متساويين او امور متساوية عند المتقدمين وجوازه عند المتأخرين
ومن ذكر الجنس في التعريف مع الفصل فاختار مذهب المتقدمين ومن ترك
الجنس وذكر الفصل فاختار مذهب المتأخرين وقال الفاضل العصام ذكر
المعرف الجامع المانع لا يتوقف على ذكر الجنس لتحققه بمجرد ذكر المميز هذا
خلاصة كلامه وهذا كلام لغو بلا شك لان بيان المعرف الجامع المانع
لا يتأتى بدون ذكر الجنس كما هو مذهب محقق المناطقة لان كل فصل لا بد له
من جنس عندهم ولهذا عرفوا الفصل بانه المميز عما يشاركه النوع في الجنس
وان اجاز المتأخرون منهم تركب الماهية من امور متساوية صادقة
على شيء واحد يميز كل منها ذلك الشيء عما يشاركه في الوجود وهذا احتمال
عقلي لا وجود له في الخارج كما نص عليه المحققون فكيف يتحقق المعرف الجامع المانع
بمجرد ذكر الفصل بدون الجنس لان الحاصل بذكر المميز المنع فقط والجمع
انما يحصل بذكر الجنس والحاصل ان كلامه هذا لا حاصل له وان عند اهل العربية
يستعمل بمعنى مطلق المعرف سواء كان جامعا مانعا ام لا وان المعرف الجامع
المانع لا يتأتى بدون الجنس والفصل قال الكازروني عليه رحمة الرباني
في حاشية شرح المهذب اعلم ان ارباب العربية يستعملون الحد بمعنى المعرف
الجامع المانع لان الصواب ان التعريف بالاعم جائز لكنه يجوز لاحد ان يريد
بالحد المعرف الجامع المانع كما قال المرتضى الشريف في شرح المفتاح الحد عنده اي
عند صاحب المفتاح هو المعرف الجامع المانع انتهى كلامه فالحد عند اهل العربية
كما ذكرنا

١١٨

كما ذكرنا انها يطلق تارة على مطلق المعرف واخرى على المعرف الجامع
المانع اعم من الحد والرسم وعلى هذا فلا يرد ما قيل ان معرف الكلمة
ليس بحد تام اذ الحد التام ما يكون مركبا من جميع الذاتيات وهو ليس
كذلك لجواز ان يكون المميز او المشترك خارجا عن ماهية الكلمة لانا نقول
المراد من الحد المميز مطلقا اعم من ان يكون جامعا مانعا ام لا او المعرف
الجامع المانع اعم من ان يكون حدا او رسما كذا قاله بعض الاستاد
وتاؤها اي والتاء اللاحقة بالكلمة وهو مرفوع مبتدأ وخبره قوله
للوحدة الشخصية الظاهر ان مراده انها موضوعة لها ويحتمل ان يكون
المراد ان لها دخلا في الوضع لها لا انها موضوعة برأسها لها ويمكن
ان يراد ان لها دخلا في الوضع لهاتي الجملة مع قطع النظر عن كونها
موضوعة برأسها لها اوضع ما انضمت هي اليه قال قره زاده ثم ان التاء
تاتي للوحدة كتمرة وللتأنيث مثل قائمة وللتذكير مثل ثلثة وللعوض مثل عدة
وللنقل مثل كافية وللمصدرية مثل فاعلية وللمبالغة مثل علامة والمراد
بالتاء هنا الوحدة الشخصية انتهى قال الرضي واعلم ان للتاء سبعة اقسام
تاء التأنيث نحو قائمة تاء التأكيد نحو مائة تاء النقل نحو كافية وشافية
تاء التعظيم نحو علامة تاء الوحدة نحو كلمة تاء المصدرية كقول النحاة علم الفاعلية
تاء العوض نحو عدة واقامة وتجارة انتهى قال محرم افندي الوحدة على ثلثة
اقسام الوحدة الجنسية كالحيوان والوحدة النوعية كالانسان والوحدة الشخصية
كرجل وزيد انتهى الكلية بالجر صفة الشخصية اي لا للوحدة النوعية كما ذهب
اليه الفاضل الهندي حيث قال والتاء للوحدة النوعية ولا للوحدة الجنسية
كما هو الظاهر المتبادر من قول الفاضل الجامي ولا للوحدة الشخصية الجزئية
اي المعينة لفرد خاص فانه يلزم ان لا يصدق الكلمة الا على فرد واحد وهو
مناف للكلية كذا قاله امام الايوب اقول قوله الشخصية احتراز عن النوعية
والجنسية وقوله الكلية اي غير المعينة احتراز عن الشخصية المعينة فانها
ليست معنى التاء اصلا ولو فرض فليس بمراد ههنا قطعا للزوم ان لا يصدق الكلمة
على الا على واحد معين وقوله اللازمة بالجر صفة الكلية التي تلزم لحقيقة الكلمة
فان حقيقتها جنس لا يمنع وقوع الشركة بين افرادها فيكون الحاصل من دلالة اللام

اي العرضية لا الشخصية منه

على الجنس ومن دلالة التاء على الوحدة الشخصية ان المراد بالكلمة التي
قصد تعريفها هو كلي يصدق على كل واحد من افرادها المتشخصة بالوحدة
لا انها التي يصدق على افرادها الغير المتشخصة بالوحدة مثل ان يكون كلمتين
او كلمات فانا اذا قلنا ضرب زيد عمراً فيكون فيها ثلث كلمات وكل واحدة منها
موصوفة بالوحدة بخلاف الاثنين او الثلث منها فانها غير موصوفة بالوحدة
ولا متشخصة بها فالكلمة صادقة على الاولى دون الاخيرين منها فانها موصوفة
بالاثنين او الثلثة قوله ولا تنافي بينها وبين الجنس اي ولا تنافي بين الشخصية
الكلية وبين الجنس جواب عما قيل ان الشخصية جزئية والجنس كلي
فيلزم ان يجتمعا في لفظ واحد فاجاب عنه انه لا تنافي بين الشخصية
الكلية وبين الجنس كذا قاله امام الايوبي يعني ان المراد من الشخصية
الشخصية الكلية ولا تنافي بينها وبين الجنس قال الاستاد قوله ولا تنافي
بينها وبين الجنس اي ولا تنافي بين الوحدة الشخصية الكلية وبين الجنس
جواب سؤال مقدر وهو ان الجنس يقع على القليل والكثير والوحدة
تنافيه فكيف يجتمعان في لفظ واحد وحاصل الجواب ان المراد بالوحدة
الوحدة الشخصية الكلية لا الوحدة الشخصية الجزئية حتى يكون منافيا
اي حتى يقع المنافاة بينهما وبعبارة اخرى ان الجنس يشعر بالحقيقة
من حيث هي هي مع قطع النظر عن الفرد والافراد والوحدة تشعر بالفرد
فبينهما منافاة وحاصل الجواب ان الجنس اي الحقيقة قد يتصف بالوحدة
الشخصية الكلية والمراد بالوحدة الوحدة الشخصية الكلية ولا منافاة
بين الحقيقة من حيث هي وبين الوحدة الشخصية الكلية وبعبارة اخرى
ان بين الكثرة التي هي مدلول الجنس ولازمه وبين الوحدة التي هي
مدلول التاء ولازمها منافاة فكيف يصح حمل اللام على الجنس والتاء
على الوحدة المنافية له وحاصل الجواب ان المراد من الوحدة الوحدة الشخصية
الكلية لا الوحدة الشخصية الجزئية ولا منافاة بينها وبين الجنس
وبعبارة اخرى ان الجنس تحته امور كثيرة لازمة له والوحدة تنافيه فكيف يتصادقان
معا فاجاب بقوله ولا تنافي الخ انتهى كلامه قال بعض المحققين قوله وتاؤها للوحدة

اي تاء الكلمة للوحدة الشخصية فان قلت كون الكلمة للجنس على ما افاده آنفا
ينافي الوحدة الشخصية اذ الجنس يطلق على الواحد والكثير واما الوحدة
والشخصية فلا تطلقان الا على واحد معين فبينهما منافاة قلت المراد بالوحدة الوحدة
الشخصية ليس الوحدة الجزئية المنافية للجنس بل المراد هنا الكلية اللازمة
لحقيقة الكلمة يعني ان حقيقة ماهية واحدة شخصية معينة من بين سائر الماهيات
كلية تطلق وتحمل حمل المواطأة على كل واحد من افرادها فهذه الكلية لازمة لحقيقة الكلمة
كما تكون لازمة لسائر الحقائق والحال لا تنافي بين الوحدة الموصوفة بهذه الصفة
وبين الجنس انتهى كلامه اقول قوله وتاؤها للوحدة الشخصية الكلية الخ
جواب سؤال مقدر وهو ان تاء الكلمة للوحدة لانه كل كلمة وكلما كثرة وعمر
ولامها للجنس فبينهما منافاة لدلالة الجنس على الكثرة المنافية للوحدة فاجاب
بقوله وتاؤها ليس للوحدة الشخصية الجزئية بل للوحدة الشخصية الكلية
اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها وبين الجنس والواو للحالية كما اشار اليه
بعض المحققين آنفا ولا تنافي نفي استقبال بصيغة الغائبة وتحته هي راجع الى مصدره
وهو المنافاة وهو فاعل لا تنافي والجملة منصوبة محلا حال من الخبر الذي
هو قوله للوحدة الشخصية الكلية وهو جائز عند مولانا الفاضل الجامي لكونه
مشابها بالفاعل في كونه جزءا ثانيا من الكلام والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم
من نسبة الخبر الى المبتدأ اعلم ان الواو الرابطة للحال الى ذي الحال لدلالته
في الاصل على المقارنة والجمع المستفاد منها مع هيئة الجملة الحالية فيفيد مقارنة
لعدم المنافاة بينها وبين الجنس كما يقال والشمس طالعة في جاءني زيد والشمس
طالعة مقارنا لطلوع الشمس او لكون الشمس طالعة وفائدة هذه الجملة
الحالية تصريح بما علم التزاما اما لدفع احتمال المنافاة بينها وبين الجنس
او لتفصيل عدم المنافاة المستفاد مما قبله التزاما قال بعض الافاضل
قوله ولا تنافي اذا كان حالا فيكون في ذي الحال مجاز وعلاقة الاطلاق ونكتة التعبير
بالمجاز لرعاية القاعدة المعهودة وهي ذكر الشيء مطلقا ومجملا اولا والتقييد
والتفصيل ثانيا اوقع في النفوس فان قيل اذا كان الحال قرينة للمجاز فيتوقف
عليها توقف الكل على الجزء عند اهل البيان فيلزم الدور لتوقف صحة الحال عليه

فيقال ان وجود المجاز والعلم به يتوقف على وجود الحال وصحتها مبتدأ بعد العلم
بوجودها مطلقا يتوقف على وجود المجاز المعلوم به فوجود المجاز والعلم به
موقوف على وجودها مطلقا وموقوف عليه لصحتها فيتغاير جهتا التوقف
قوله بينهما منصوب على الظرفية للاتنافي والضمير مضاف اليه لبين راجع الى الوحدة
الشخصية الكلية وقوله وبين الجنس الواو عاطفة وبين زائدة جئ به لمجرد
تصحيح العطف فلا يكون معطوفا على بين الاول ولا مضافا الى ما بعده كما توهم
والا فيلزم ان يكون كل من بين مضافا الى متعدد وهو غير جائز لان البينية تقتضي
الطرفين كما في الرضي في بحث العطف والجنس مجرور لفظا عطف على الضمير المجرور
في بينهما لا مضاف اليه لبين الثاني كما توهم قال الرضي فان قيل ان التاء في نحو الكلمة
للوحدة لان الكلمة وكلما كثمرة وتمر واللام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس
على الكثرة المناقضة للوحدة فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد
ولئن سلمنا قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذي يصح فيه
لفظ كل كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا والا لم يجز الاستثناء
لانه عند الجمهور من النحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا
الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ
على القلة ولا على الكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى لئن اكله الذئب
ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل
السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة
اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس
من حيث هي هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه انتهى
وقال بعض الافاضل ان التاء الكائنة في اسماء الاجناس مثل كلمة وتمرة
وحمامة ليست للوحدة الفردية الشخصية الجزئية بل هي للوحدة الفردية
الشخصية الكلية وهذا لا ينافي الكثرة التي يقتضيها الجنس لان التاء الدالة
عليه للوحدة الشخصية الكلية لا للوحدة الشخصية الجزئية قال الشارح في حاشية
الامتحان وهذه التاء كتاء بناء المرة نحو ضربة فانها للوحدة الشخصية بلا خلاف
مع صدق ضربة على كل ضرب واحد فيكون كلية الا ان يقترن بها ما يفيد التعيين كما

في قولنا هذه الضربة ضربة شديدة وانما صرحت بعدم التنافي مع كونه
ظاهراً لمن كان له يد في علم الميزان ومعلوما مع السباق لخفائه على بعض
فضلاء زماننا حيث حكم بالتنافي والفساد لا لدقة وغموضه بل لاكتفائه
بالنظرة الاولى التي تسميها العرب بالنظرة الحمقاء او لسوء ظنه لمصنفه او نحو ذلك
والله المستعان وعليه التكلان لا من حيث هو اي الجنس هو اي مشخص
بالجنس يعني لا من حيث ارادة الحقيقة ولا من حيث وجوده اي الجنس
في ضمن الافراد فان المراد من الشخصية الكلية كونها جزئيا حقيقيا من افراد الكلمة
فالشخصية الكلية بهذا المعنى كلي ايضا يتصف بها كل واحد من الافراد كما ان زيداً
مثلا مشخص من افراد الانسان وعمراً ايضا مشخص مثله وكلاهما موصوفان
بالمشخص فلا تنافي بين كلية التشخص وانما التنافي بينهما اي بين الشخصية
الكلية وبين المركب فان الاول موصوف بالوحدة والمركب موصوف
بالكلمتين او بالكلمات فبين الموصوف بالوحدة والموصوف بالتركيب تناف
كذا قاله امام الاديب اقول قوله وانما التنافي بينها وبين المركب اي وانما يكون
التنافي بين الوحدة الشخصية الكلية وبين المركب وقال بعض المحشين قوله
وانما التنافي بينها وبين المركب اي وانما يكون التنافي بين الوحدة وبين المركب
الذي هو ضدها وقال الاخر قوله وانما التنافي بينها اي بين الوحدة الشخصية
الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة وبين المركب من كلمتين مثلا نحو زيد قائم وقام زيد
وغلام زيد او بين الوحدة اي وانما التنافي بين الوحدة الشخصية الجزئية
اي المعينة لفرد واحد والجنس اي وبين الجنس فان الوحدة بهذا المعنى يكون
جزئيا حقيقيا لا يصح اشتراكه بهذا المعنى مع فرد آخر وهذا المعنى مناف للجنس
فان الجنس كلي لا يمتنع اشتراكه بين الافراد كذا قاله امام الاديب قال بعض المحشين
قوله او بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس اي او يكون التنافي بين الوحدة
الشخصية الجزئية الموجودة موصوفها في الخارج وبين الجنس المتصف بالكلية
علما لا يخفى ان يقول وبين المركبة والجنسية فتأمل ثم الكلمة والكلام اراد به
بيان المناسبة بين اصل اللغة المأخوذة منها وبين تسمية الالفاظ بهما فقال
اي الكلمة والكلام مأخوذان اي مشتقان من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح
اي قصد ايقاع الجراحة في جسد الانسان وغيره قال الفاضل العصام الجرح

بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بالضم فهو اسم الجراحة وقوله للتأثير في القلوب
متعلق بالمأخوذ انما اخذا منه لوقوع التأثير في كل من الجرح والالفاظ اي كما ان الجرح
يؤثر في الاجساد يؤثر الالفاظ في القلوب كذا قاله امام الايوب قال بعض المحشي
قوله ثم الكلمة والكلام مأخوذان من الكلم بسكون اللام اي بفتح الكاف وسكون اللام
من باب ضرب بمعنى الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه من باب قطع وبالضم اسم للاثر الذي
حصل في المجروح بسبب الجرح يقال كلمه اذا جرحه وفي الحديث زملوهم بكلومهم
ودمائهم واللام في قوله للتأثير اي لتأثير معانيهما متعلق بالاخذ وبيان للمناسبة
بين المأخوذ والمأخوذ منه في القلوب اي في قلوب السامعين وذلك التأثير
كتأثير الجرح في اجساد المجروحين واستدل البعض على ان الكلم بالسكون بمعنى الجرح
بقول علي ابن طالب رضي الله عنه وقال وقد عبر علي رضي الله عنه عن بعض تأثيرات الكلمة
والكلام في قلوب السامعين بالجرح قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام
ماجرح اللسان قال بعض المحشي قوله ثم الكلمة والكلام مأخوذان ومشتقان
من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح مطلقا يقال جرح جرحا من باب الثالث اذا احدث
الاثر في المجروح للتأثير متعلق لمأخوذان وبيان للمناسبة للاخذ والاشتقاق
بين المأخوذ والمأخوذ منه يعني كما ان في الجرح تأثيرا في المجروح كذلك في الكلمة
والكلام تأثير في القلوب اي في قلوب السامعين اقول قوله ثم الكلمة والكلام
مأخوذان من الكلم بمعنى الجرح للتأثير في القلوب يعني ان الكلمة بمعنى التكلم به
وكذا الكلام بذلك المعنى مشتقان من الكلم لتأثير معانيهما في القلوب ويتأثر
القلوب بهما كما ان الجرح يؤثر في الاجساد بالايلام ويتأثر الاجساد به فالتشبيه
في مطلق التأثير وقد عبر علي ابن طالب رضي الله عنه عن بعض تأثيراتهما بالجرح
حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ماجرح اللسان فان قيل
ما الفرق بين الكلم والكلام قيل الفرق بينهما ان الكلم ينطلق على المفيد
وغير المفيد واما الكلام فلا ينطلق الا على المفيد كذا في الجنى الداني في حروف المعاني
وقوله قال الشيخ الرضي وهو اي ذلك الاخذ اشتقاق بعيد بيان لوجه العدول
عن لفظ مشتقان كما هو في الجامي الى لفظ مأخوذان لما قيل ان المشهور
في المناسبة المعنوية بين المشتق والمشتق منه ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق
وليس كذلك ههنا فان التناسب بين الكلم بمعنى الجرح وبين الالفاظ ليس الا
باعتبار التأثير المخصوص الذي هو لازم معنى الجرح وهو التأثير الذي يصحبه
الالم وليس هذا التأثير مدلولا مطابقيا للتأثير في الالفاظ ولا تضمنيا ولا التزاميا
بل

بل هو يحصل في افراد المأخوذ والمأخوذ منه هذا ما في بعض الحواشي وقال العصام
في توجيه كلام الجامي اللهم الا ان يقال انه يكفي في الاشتقاق ان يكون المعنى
المشتق منه لازما لمعنى المشتق انتهى قال بعض الفضلاء المراد من نقل كلام الشيخ
بيان استبعاده الاشتقاق وان قال بالاشتقاق صاحب الكشاف ولم يرض به
الشيخ الرضي قوله وهو اشتقاق بعيد لبعد المناسبة المعنوية التي يتوقف عليها
وفيه تغليب المشتق على المشتق منه
الاشتقاق بين المشتقين ههنا كما لا يخفى اعلم ان الاشتقاق على وجهين
احدهما الاشتقاق بطريق النقل وهو انقطاع كلمة من اخرى للتناسب وثانيهما
الاشتقاق بطريق العلم وهو ان تجد بين المشتق والمشتق منه تناسبا في اللفظ
والمعنى وايضا الاشتقاق على قسمين الاشتقاق على وجه الاطلاق وهو ان يكون
معنى المشتق منه جزءا من المشتق كاشتقاق ضارب من الضرب فانه يصح هذا
الوصف لكل من اتصف بالضرب من زيد وعمرو وبكر او يكون معنى المشتق منه
لازما للازم المشتق كاشتقاق الكلمة والكلام من الكلم والثاني الاشتقاق
على وجه التسمية وعلى وجه الترجيح وهو ان يكون معنى المشتق منه لازما للمشتق
ولا يكون صادقا في كل افراده كالقارورة بضم الراء مع المد شيشة من القرار
بفتح القاف آرام ايتمك فانه لا يسمى بالقارورة كل ما يستقر فيه الاشيا من الاواني
وتأنيث ضمير هي جري على ما هو الاصل من تأنيث الضمير اذا كان مرجعه مؤنثا
ولو صورة قال صاحب الاختري الكلمة بمعنى التكلم لا تطلق على اقل من ثلثة الفاظ
انتهى فيكون فيها معنى الجمع لان اقل الجمع ثلثة عند العربية وهي بحسب الصورة
مؤنثة اي شبيهة به ولذا ارجع ضمير المؤنث اليها ففيه تنبيه على ان الكلمة
جنس تحته انواع ثلثة وان المعرف هو الجنس لا غير فلهذه النكتة عدل
عن التذكير باعتبار الخبر فلا ينافي ما تقرر ان الضمير اذا وقع بين مبتدأ مؤنث
ولو صورة وبين خبر هو مذكر فالاحسن تذكيره باعتبار الخبر الذي هو محط الفائدة
الواو في وهي اعتراضية لعدم ذكر المعطوف عليه اشارة الى ان هذه الجملة
معترضة لكونها بين اسم ان وخبرها قال بعض المحشين قوله الواو اعتراضية
دخلت على الجملة المعترضة وهي الجملة التي تعرض بين شيئين لافادة الكلام
تقوية وتحسينا وتسديدا وقد وقعت المعترضة في مواقع منها ما بين اصلهما
المبتدأ والخبر كقول الحماسي ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان
فان بلغتها بين الثمانين الذي هو اصله مبتدأ وبين احوجت التي هي في الاصل
خبره كذا قاله ابن الهمام اللفظ اي والكلمة في الاصطلاح هي اللفظ وهو

خبر للمبتدأ الذي هو لفظ هي فهذه الجملة تعرضت بين اسم ان وخبرها انتهى كلامه وقال السيد في تعريفاته الجملة المعترضة الجملة المستقلة لتقرير معنى يتعلق بها او باحد اجزائها نحو زيد طال عمره قائم انتهى وقال ده افندى الجملة المعترضة وهي التي تعرض بين شيئين لافادة التقوية او التشديد او التحسين او التنبيه او الاهتمام او التنزيه او الدعاء او المطابقة او الاستعطاف او بيان السبب لامر فيه غرابة والواو الداخلة عليها ليست بحالية ولا عاطفة وقد تدخل عليها الفاء ايضا وتقع تلك الجملة (اي تقع تلك الجملة) بين الفعل ومرفوعه وبينه وبين مفعوله وبين المبتدأ والخبر وبين ما اصلهما المبتدأ والخبر وبين الشرط وجوابه وبين القسم وجوابه وبين الموصوف وصفته وبين الموصول وصلته وبين اجزاء الصلة وبين المتضايفين وبين الجار والمجرور وبين الحرف الناسخ وما دخل عليه وبين الحرف وتوكيده وبين حرف التنفيس كالسين وسوف والفعل وبين قد والفعل وبين حرف النفي ومنفيه وبين جملتين مستقلتين وقد يعتبر باكثر من جملة او جملتين وصرح صاحب الكشاف جوازه بسبع على ما ذكره ابن مالك وقال ابو علي لا يعترض باكثر من جملة والمعترضة كثيرا ما تلتبس بالحالية ويميزها منها على ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وابن هشام في مغني اللبيب امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء وبالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت وان الشرطية ولن والسين وسوف وكونها طلبية وقول الحوفي في قوله تعالى اذهب الى ربي سيهدين ان الجملة حالية مردود وهذه هي الفروق اللفظية واما الفرق المعنوي فاشار اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل وانتم ظالمون حيث قال في معنى الاعتراض وانتم قوم عادتكم الظلم وفي معنى الحال وانتم تضعون العبادة في غير موضعها وبينه بعضهم بان الحالية قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة وقال الطيبي الاعتراض ابلغ من الحال لان فيه عموم الاحوال بخلاف الحال وهي قيد لعامله بقي ههنا فائدة وهي ان ابن هشام قال في المغني للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاحات النحاة والزمخشري

والزمخشري يستعمل بعضها ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما منه ان لا اعتراض الا ما يقوله النحاة وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين وبين الدماميني تلك الاصطلاحات على وفق المطول حيث قال من اهل البيان من يقول الاعتراض ان يؤتى في اثناء كلام او كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام وليس المراد بالكلام المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا او بدلا منه ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء كلام او في آخره او بين كلامين متصلين معنى او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سواء كانت دفع الايهام او غيره ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء كلام او كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما انتهى كلامه قال في موضع آخر وقال بعض الفضلاء يجوز ان تكون الواو استينافية واعتراضية في آخر الكلام وحالية لكن قيل وقوعه في آخر الكلام مذهب ضعيف قال التفتازاني في شرح المفتاح ومما يجب التنبيه له الفرق بين الواو الاعتراضية والحالية ثم قال وهو ان لا يكون القصد في الاعتراضية الى تقييد الحكم ولا يعتبر معنى الاختصاص بما قبله واشار صاحب الكشاف الى ان الحالية قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة انتهى كلامه قال وجيه الدين ان الاعتراض ما لا تعلق له بما قبله وجيء به لغرض من الاغراض انتهى كلامه وههنا كذلك لان كون التعريف ما يتوقف عليه التفهيم منها قال [illegible] في الاعراب قوله وهي اللفظ جملة اعتراضية بين اسم ان وخبرها مصدرة بالواو دفعا لتوهم كونها خبر ان ولم يقل اللفظة مع ان المبتدأ مؤنث لانه لم يقصد التانيث مع سواء التذكير والتانيث والتثنية والجمع في المصدر وان اريد به معنى المشتق صرح به الفاضل العصام نقلا عن الكشاف في شرح الكافية وصرح الرضي انه اذا اريد به معنى المشتق يجوز مطابقته للمراد انتهى وعليه قولهم الاصطلاحات النحوية وغيرها من المصطلحات انتهى كلامه قال الرضي واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ وهو المراد به ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول ان قيل لم لم يقل اللفظة ليوافق الخبر المبتدأ في التانيث فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند

حسنة او في حكمها كالمنسوب اماغ الجواد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد
نسمة عجيبة وقوله اللفظ مفتاها ههنا وان كان بمعنى الصفة اي الملفوظ بها
كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في مثله نحو امرأة صوم ورجلان صوم
ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع انتهى قال ذيني زاده وانما قال اللفظ
ولم يقل اللفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق
مع كون اللفظ اخصر ثم ان وجوب مطابقة الخبر للمبتدأ مشروط بثلثة اشياء
الاول الاشتقاق او ما في حكمه كالمنسوب والثاني الاسناد الى الضمير الراجع الى المبتدأ
بشرط كونه تحته والثالث عدم التساوي بين المذكر والمؤنث كجريح وصبور وقد انتفت
هنا الشروط الثلثة جميعا كما لا يخفى على اهل النهى انتهى قال المفتي زاده في حاشية
على الجبينية والمطابقة غير لازمة لان مطابقة الخبر للمبتدأ لارجاع الضمير من الخبر والضمير
يطابق المرجع البتة وفاعل المصدر متروك فلذا لا يشترط المطابقة انتهى كلامه
قال المصنف في شرح الكتاب ثم اللفظ وان كان بمعنى الملفوظ الا انه مصدر
في الاصل فلا حاجة الى الحاق التاء تحصيلا للمطابقة بين المبتدأ والخبر والمشهور
في عبارة القوم هو اللفظة بالتاء والمصنف رحمه الله عدل عنها لما ذكر من انه اخصر
وادفع للاجمال اما الاول فظاهر واما الثاني فقد بينوه بوجهين اما الاول انه
لو قيل الكلمة وهي اللفظة الموضوعة لكان المعنى ان الكلمة لفظة واحدة وضعت
تلك اللفظة الواحدة كما ان معنى الضربة ضرب واحد وحينئذ فان اريد باللفظة
اقل ما يطلق عليه اللفظ فهو فاسد لان اوله حرف واحد فيلزم ان يكون مثل همزة
الاستفهام فقط كلمة دون غيرها لان مؤدى التعريف ذلك وان اريد عدد مخصوص
ينتهي اليه كما هو على حرفين مثلا ورد عليه ما فوقه وان اريد ما هو على عشرة احرف
مثلا ورد عليه ما دونه وان اريد المتوسط ورد الاعلى والاسفل ففي اللفظة اجمال
ليس في اللفظ فاللفظ ادفع للاجمال والثاني ان اللفظة ان اريد بها معنى اللفظ
واللفظ اولى لانه اخصر وان اريد غيره فالوحدة المستفاد من التاء ان كانت
باعتبار اقل ما يطلق عليه اللفظ كحرف واحد فهذا فاسد وان اريد باعتبار آخر
من الاوزان التي يوجد فيها وحدة باعتبارها ثلاثيا كان او غيره ففيه اجمال فاللفظ
اولى قال ابن الحاجب في ايضاح المفصل قوله لفظ من قوله الكلمة هي اللفظة الدالة
على معنى مفرد ان اريد بها اقل ما يطلق عليه اللفظ كضربة فهو فاسد لان اقله حرف واحد
وان اريد عدداً مخصوصا فاللفظ اولى للاختصار وادفع للاجمال هذا كلامهم وههنا
مناقشة الاولى ان ما ذكروا من انه ان اريد اقل ما يطلق اللفظ فهو فاسد لان

اي اقل المحدود
لان اخذ الاقل في الحد جائز ليكون تنبيها على انه لا يكون اقل منه ومن هذا القبيل
قول بعضهم الكلام ما تضمن كلمتين على ما مر جوابه ولا يخفى ان الاصل في الوحدة
هي الوحدة الحقيقية فلا اجمال الثانية انه يجوز ان يراد بالوحدة ما هو اعم من كل
من هذه الامور بمعنى ان كل ما يوجد من هذه الامور فالكلمة صادقة عليه
والقول بانه ان اريد هذا تخرج ذلك وبالعكس فاسد الثالثة انه يجوز ان يكون
معنى الواحد والمفرد ههنا واحد فاللفظة معناها اللفظ المفرد اي الذي لا يدل
جزؤه على جزء معناه فاللفظة اذن اولى من اللفظ لانها تغني عن ذكر المفرد
فاللفظة بهذا الاعتبار اخصر من اللفظ الرابعة ان ما ذكروه في الوجه الاول
في تقرير كونه ادفع الاجمال غير جيد لان دليله لا يطابق دعواه لان الدليل
حاصله ان ارادة هذا يوجب اخراج ذلك وبالعكس وقد كان دعواه الاجمال
الذي معناه انه لا يعلم ان المراد ما هو واي شيء هو هذا وقد يعارض
بان في اللفظ ايضا احتمالا من وجهين احدهما انه للمصدر او للمفعول
وثانيهما انه للمصدر او جمع لفظ واجيب عن الاول بان هذا الاجمال مشترك
لجريان هذا الاحتمال في اللفظة ايضا كالضربة فيهما في الاجمال سيان يبقى
كونه اخصر سالما عن المعارض وكان اولى وعن الثاني بانه الكلي في دفع كونه
جمعا بان الحد للحقيقة دون الافراد واللفظ اولى وههنا نظر اما اولا
فلان القول ببقاء كونه اخصر سالما عن المعارض ممنوع اذ قد سبق انه لو قيل
اللفظة بالتاء لكان بمنزلة ان يقول اللفظ المفرد فيستغنى حينئذ عن ذكر المفرد
فيكون اخصر سالما واما ثانيا فلانه كما يمكن التعويل في دفع الجمعية على كون الحد
باعتبار الحقيقة كذلك يمكن التعويل في اندفاع المصدرية وتعيين المفعولية
على ذلك على انه لا معنى لتقييد اللفظة بالمفرد لبطلان تقييده بان لا يدل جزء لفظ
على جزء معناه عند ابقائه على معناه المصدري انتهى كلامه قال المصنف في شرح الكافية
واللفظ ليس بجمع لفظة بل مصدر لفظ ثم صار بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق
وهو وان كان مجازا لكنه مجاز مشهور والمجاز المشهور يلحق بالحقيقة فينبغي الحد به
ولم يقل اللفظة لان التاء يفيد اقل ما يتلفظ به وهو حرف واحد فيلزم ان لا يكون

المركب من حرفين واكثر كلمة فان قيل فائدته مطابقة المبتدأ في التأنيث قلت اللفظ
في الاصل مصدر فلا يغير بالتأنيث ونحوه وان صار بمعنى الملفوظ كالنسج والخلق
اذا كانا بمعنى المنسوج والمخلوق فان قيل قوله اللفظ جزئي وفرد من الكلمة وقد جعله
جنسا لها وكذا الموضوع جزئي وفرد منها وقد جعله فصلا لها والجنس والفصل
اجزاء المحدود لا جزئياته والجواب ان المحدود مدلول الكلمة والجنس مدلول اللفظ
وهو ليس فردا منها لانه اعم منها لانه قد يكون مهملا كديز والفرد منها اللفظ
في هو جنس ليس فردا وكذا الفصل مدلول الموضوع وهو فعل وغيره يوجب فهم معنى
من اللفظ والموضوع فرد منها فليس فصلها فردا منها والوضع قد يعلم من الاستقراء
كمصدر لم يتلفظ به الواضع اصلا فالحاصل مدلول الكلمة مدلول اللفظ الموصوف
بمدلول الموضوع لمعنى فان قيل لفظ الكلمة واللفظ فردان من افراد الكلمة واللفظ
فيكون الشيء فردا من افراد نفسه فيكون موضوعا لنفسه ودالا على نفسه وهو محال
لانه يكون معرفا لنفسه قلت لا يلزم لان اللفظ من حيث انه صوت يعتمد على مخرج الحروف
فرد ومدلول ومن حيث يعينه دال وكذا الكلمة من حيث انها اللفظ الموضوع لمعنى
مدلول وفرد لكلمة ومن حيث الخصوصية دالة فان قيل الكلمة من حيث انها دالة ايضا
اللفظ الموضوع لمعنى فيصدق عليها الكلمة ويلزم ما ذكرنا قلت اذا اخذ الكلمة
من حيث يصدق عليها انها اللفظ الموضوع لمعنى لا تبقى دالة بل تصير مدلولا للكلمة
فردا منها كزيد فانه انما هو مدلول الكلمة من هذه الحيثية والدالة هي الكلمة من حيث
هي ومن العجب ان المظهري افتتح كتابه بقوله قال جامعه لا يصلح اللفظ لشرح الكلمة
لانهما واحد اذ الكلمة ما يتكلم به واللفظ ما يتلفظ به ثم اجاب بانهما وان اتحدا
معنى اختلفا لفظا فصح تعريفها كقولك الاسد هو الليث فانه سلم انهما بمعنى وليس كذا
لان اللفظ اعم من الكلمة نعم هو مع قيود ثلثة يساويها اقول اذا ارادوا الدلالة
على حقيقة الشيء وتمييزه عن غيره حدوه لحصول تلك الدلالة وطريق الحد للشيء
ان يؤتى بجنسه اي باعم يشمله وغيره دال على جوهره الاقرب ليكون ادل على حقيقته
لتضمنه جميع ذاتياته العامة كاللفظ فيما نحن فيه فانه عام دال على جوهر الكلمة واقرب اليها
من العرض والصوت ثم يقرن به جميع فصوله ليحصل حقيقته ويميزه عما عداه والفصل
هو

هو الدال على جوهره الخاص به هذا عرف النحاة والفقهاء والمراد من حد الشيء
العلم بجنسه وفصله معا فيكون المشترك من معنى الكلمة جنسا لها والمميز المختص بها
فصلا وجميع حدود النحويين كذلك وان لم يركب منهما حدا لان اللغة لم تبن
على المضايقة اس والكلمة في الاصطلاح هي اللفظ ترك بيان المعنى اللغوي
للكلمة وهو اللفظة المفردة سواء كان مهملا او موضوعا لشهرته وانباء
المعنى الاصطلاحي عنه كذا قاله الكردي في حاشية المصباح وقال الرضي
في حاشيته وترك بيان معناها اللغوي وهو اللفظة لظهوره واما ما قيل
من ان المعنى اللغوي للكلمة والمعنى الاصطلاحي متحدان بالذات فذكر المعنى الاصطلاحي
مغن عن ذكره فليس بشيء لان المعنى اللغوي هو اللفظة المفردة سواء كانت
مهملا او موضوعا فان اللفظ اعم من الموضوع المهمل ومعناها الاصطلاحي
مختص بالموضوع فلا يتحدان انتهى كلامه وبدأ بتعريف الكلمة لانه يبحث
في هذا الكتاب عن احوالها لكونها موضوع النحو كذا قيل وحاصل قوله لانه
يبحث في هذا الكتاب عن احوالها شكل اول كبراه مطوية تقريره الكلمة
ما يبحث في هذا الكتاب عن احواله وكل ما يبحث في هذا الكتاب عن احواله
لا بد من الابتداء بتعريفه في هذا الكتاب فينتج الكلمة لا بد من الابتداء في تعريفها
في هذا الكتاب ولا يخفى ان كبرى هذا الدليل محل منع الا ان يقال ان معنى الكبرى
ان كل ما يبحث عنه لا بد من معرفته اولا وتعريفه لاستلزام الواجب فان قلت
المعرفة الواجبة قد حصلت قبل التعريف اذ لا يمكن تعريف الشيء بدون معرفته
بوجه ما قبل التعريف قلت نعم تلك المعرفة حاصلة للمعلم المفكر لا للمتعلم
السامع وقال بعض الافاضل بدأ بتعريفها لانها موضوع علم النحو يبحث
عن احوالها فلا بد من تعريفها اولا بالحد او بالرسم لتتميز عند الطالب
فيبحث عن احوالها ويتميز العلم عنده فحين لم تعرف ولم تتصور باحدهما
لم يصح البحث عن الاحوال المنسوبة اليها من حيث انها منسوبة اليها ولما ثبت
وجوب تصورها معرفا لتحصيل ما هو الواجب ان قيل الواجب حاصل قبل التعريف
لتوقف تعريف كل شيء على تصوره اجيب بان ذلك التوقف بالقياس الى المعلم المفكر
لا بالقياس الى المتعلم ان قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لا للاعلام التعريف

يشير الى ما يعلمه المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب لزوم علم المتكلم
لجواز ان يكون المتكلم ساهيا غير مخاطب فاذن التعريف بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة
وبالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة وهو اي اللفظ في الاصل اي في اصل اللغة
او في الوضع اللغوي او في اللغة بمعنى الرمي سواء كان من الفم كما في قولهم
اكلت التمرة و لفظت النواة او من غيره نحو لفظت الرحى الدقيق اي رمته
و اضافة المعنى الى الرمي من قبيل اضافة العام الى الخاص وهي بيانية
ولكن المراد بالاضافة البيانية ما هو المتعارف حتى يرد العموم والخصوص
من وجه شرط فيها وهو مفقود بل لها معنى آخر وهو ما يكون الغرض منها
بيان المضاف وهو مذكور في حاشية ابي الفتح على شرح التهذيب كذا قاله
قره خليل في حاشية الفناري وقال الكانقروي اختلف الناظرون في بيانها
منهم من بناها على ما اشار اليه ابو الفتح في حاشية التهذيب من ان البيانية
قد تكون بمعنى بيان المضاف لا ما كان بمعنى من البيانية كما هو المشهور عند
النحاة و البيانية بالمعنى الثاني انما يكون اذا كان بين المضاف والمضاف اليه
عموم من وجه كما في خاتم فضة واما الاول فيوجد فيما كان المضاف اليه
اخص مطلقا من المضاف كما ههنا فهؤلاء حملوا البيانية ههنا على البيانية
بالمعنى اللغوي لا على ما هو المشهور المصطلح عند النحاة ومنهم من بناها
على ما هو المشهور بين النحاة وتكلف في مادة الاجتماع والافتراق
قال الفاضل العصام الانسب بحسب المعنى ان هذه الاضافة بيانية
فاظهار من فيها خالية عن التكلف الا ان ائمة العربية جعلوها لامية
ولا يظهر ما ادعاهم اليه وقال بعض الكمّل المراد بالاضافة ههنا بمعنى ما كان
المقصود منه بيان المضاف لا ما كان بمعنى من البيانية فان قلت ما الفرق
بين الاضافة البيانية بمعنى ما كان المقصود منه بيان المضاف وبين الاضافة
البيانية بمعنى ما كان من البيانية قلنا الثاني مشروط بالعموم والخصوص
من وجه والاول جار في اضافة الاعم مطلقا الى الاخص وقال بعض شراح
قصيدة البردة انهم قالوا يشترط في الاضافة البيانية الاصطلاحية
اي النحوية العموم والخصوص من وجه وكون المضاف اليه اصلا للمضاف

اي في عرف اللغة

اصلا للمضاف وفي اللغة قد يكون بينهما عموم مطلق وقد يكون من وجه
لكن يشترط على صورة الوجه ان لا يكون المضاف اليه اصلا وفي الاضافة اللامية
قد يكون بينهما عموم مطلق فيجتمع مع الاضافة البيانية ولا يكون المضاف اليه
اصلا للمضاف قال الاستاد سميت بيانية لان المضاف اليه فيها يبيّن
ان المضاف من اي جنس هو لئلا يحتمل الجنس الآخر وهذا لا يحصل
بمجرد الدلالة التضمنية بل يحتاج الى تصريح الجنس وعلامتها ان يكون المضاف اليه
صادقا على المضاف قال بعض المحشين وعلامتها ان يصح حمل احدهما على الآخر
كما في خاتم فضة يقال هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم كذا هذا وقال بعض الافاضل
واضافة المعنى الى الرمي بيانية لغوية او بمعنى من اي المستفاد من جهة الرمي
او بعض افراده اي المعنى التي جملتها الرمي او بمعنى هو من جنس الرمي هذا
على تقدير كونها بيانية بمعنى من واما على تقدير كونها بيانية لغوية فيكون
المعنى اي بمعنى هو الرمي او بالمعنى الذي هو الرمي مطلقا اي سواء كان من الفم
او غيره لما عرف من اطلاقاتهم اللفظ بمعنى الرمي مطلقا قال عصمة الله اعلم
انه يفهم من اطلاقاتهم في كتب اللغة ان يكون للفظ في اللغة ثلثة معان
احدها الرمي مطلقا سواء كان من الفم او غيره وكأنّ الجامي قدس سره
اختار هذا حيث اطلق الرمي اوّلا وفسر قولهم لفظت النواة برميتها
المطلق ثانيا وذلك لما عرف من اطلاقاتهم ان يقال لفظت النواة اذا رمى
النواة لا من الفم بل اخرجها من التمر فهل ادخالها في الفم والثاني
من الفم والثالث النطق ولا يخفى ان اعتبار واحد من المعنى الثاني
والثالث اصلا للمعنى العرفي انسب واقرب من اعتبار المعنى الاول
لكن لم يعتبر الجامي المعنى الثاني كما هو الظاهر من عبارته لما ذكرنا
من انه عرف من اطلاقاتهم اللفظ بمعنى الرمي مطلقا ولا المعنى الثالث
وهو ظاهر لان الظاهر يعتبر لان اللفظ بمعنى النطق لابد وان يتعدى بالباء
قال في القاموس لفظ به اي نطق به فاللفظ بمعنى النطق المناسب بالمعنى الاصطلاحي
هو اللفظ بالشيء لا اللفظ المطلق بدون الصلة فانه باعتبار هذا المعنى
صفة المتكلم دون الكلمة فان قلت يكفي في التعلق فيصح نقل الاسم صفة المتكلم
وهو اللفظ بمعنى النطق الى ما ينطق به بحذف صلته الى المعنى العرفي ولا يخفى قربه

بما يخرج من الفم لا يقال لفظ الله بل يقال كلام الله رعاية للادب بناء ان اللفظ اسقاط شيء من الفم انتهى

بالمعنى العرفي بسبب اختصاصه باللفظ بخلاف الرمي المطلق قلت نعم لكن المعنى النحوي اعم مما ينطق به لشمولها اللفظ الحكمي ايضا ولم يعهد بين ارباب اصطلاح النقل من الاخص الى المعنى الاعم وهذا خلاف ما قال الرضي في هذا المقام من ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل في عرف اللغة فيما يتكلم به وهو المراد ههنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل في عرف اللغة الا ان يقال ارتكاب النقل باعتبار ان اللفظ في عرف اللغة بمعنى الملفوظ حقيقة والنحاة تريد به الشامل للملفوظة به حقيقة او حكما وح يلزم خلاف ما عهد بين ارباب الاصطلاح انتهى قال العصام فان قلت من اين علم انه لم يقصد الرمي من الفم قلت علم من الطلاق تبهم لانه يقال اكلت التمرة ولفظت النواة فيما اذا رمى النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر قبل ان تدخل في الفم فان قلت قد جاء في اللغة بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبته بما يتلفظ به الانسان اشد فلم لم يعتبره اصلا للمعنى الاصطلاحي قلت لانه لا بد وان يتعدى بالباء فالمناسب للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء لا اللفظ لان اللفظ به في صفة المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمي هذا وبعد فيه نظر لانه يكفي للنقل التعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ الاول وان كان اقرب لانه صفة اللفظ لكن الثاني اقرب لانه يخص اللفظ ولان اللفظ في عرف اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان او كثيرا فالاولى ان يجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى النحوي اعم من المعنى العرفي في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما ولم يعهد فيما بين ارباب الاصطلاح النقل من المعنى الاخص الى ما هو الاعم وانما العادة هو العكس فلذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى الرمي او في العرف اي وهو في عرف العام او في عرف المحققين من النحاة او في الاصطلاح صوت والمراد بالصوت الصوت بالقوة واليه اشار بقوله من شانه اي من شان الصوت وحاله ان يخرج من الفم وقوله من شانه ان يخرج من الفم ليدخل فيه كلمات الله تعالى وكلمات الملائكة والجن واصوات الحيوانات والجمادات فان كلا منها وان لم يخرج من الفم لكن من شانه ان يخرج من الفم فبهذا الاعتبار يصدق تعريف اللفظ على كل منها كذا قاله امام الايوب قال الشارح في حاشية الامتحان وقوله صوت يخرج الضمائر

الضمائر المستترة لكونها في حكم الالفاظ وقوله من شانه ان يخرج من الفم يدخل ما صدر من الجمادات بطريق المعجزات والكرامات انتهى قال صاحب منافع الاخيار قوله صوت من شانه لئلا يدخل الضمائر المستترة فانها ليست بالفاظ ولا كلمات حقيقة بل حكما عند المصنف قوله من شانه ليدخل الالفاظ الدالة عن المعاني الصادرة من البهايم والجمادات بطريق المعجزة والكرامة او غيرهما وقوله معتمدا على المخرج بكسر الميم الثانية حال من المستكن في ان يخرج وهو للاحتراز عن الصوت الذي لا يعتمد المخرج فانه ليس بحرف فلا يكون لفظا فان اللفظ مركب من الحروف كذا قاله امام الايوب قال الشارح في حاشية الامتحان قوله معتمدا على المخرج يخرج مثل اصوات البهايم والطيور انتهى وقال بعض الافاضل قوله معتمدا على المخرج احترز به عن الصوت الخارج من الفم غير معتمد على المخرج كصوت السعال وغيره انتهى قال صاحب الافتتاح وفي الاصطلاح هو صوت بالقوة او بالفعل يقصد به حصول حرف واحد فصاعدا انتهى وقال المصنف واللفظ صوت يعتمد على مخرج الحروف فالصوت الساذج لا يسمى حرفا وان خرج من الفم اذ لم يعتمد على مخرج الحروف انتهى قال صاحب منافع الاخيار قوله معتمدا على المخرج ليخرج مثل اصوات عادية للبهايم والطيور يعني ان اللفظ منقول من معنى الرمي اولا او بعد جعله بمعنى المفعول الى هذا المعنى الاصطلاحي فعلى الاول من قبيل نقل اسم المتعلق بالكسر الى المتعلق بالفتح وعلى الثاني من قبيل نقل اسم العام الى الخاص وتعريفه اي اللفظ المشهور بين النحاة او [illegible] بين العموم اي تعريفه الذي اشتهر بين النحاة او تعريفه الذي اشتهر [illegible] المتقدمين والمتاخرين شروع في بيان وجه العدول عن تعريفه المشهور وهو اي تعريفه المشهور ما موصولة يتلفظ به الضمير راجع الى ما الانسان فاعل يتلفظ وانما قيد به لتقريب تصوير اللفظ من الفهم يعني الظاهر ما يتلفظ به مطلقا لكن لما لم يكن تلفظ غير الانسان من الملك والجن معلوما قيد بذلك لتقريب تصوير اللفظ من الفم والا فالمراد مطلق التلفظ فالقيد المذكور للتصوير لا للتقييد قوله وهو ما يتلفظ به الانسان الخ من قبيل تسمية المسبب باسم السبب فان التلفظ سبب لحصول اللفظ يعني ما يتلفظ به ملفوظ حقيقة اي يتلفظ من حيث الحقيقة فيكون تمييزا او منصوب على المصدرية اي تلفظا حقيقيا او الخبرية اي حقيقية كان او حكما معطوف على حقيقة وهذا التوجيه اولى واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له

لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ
من كونه مسندا اليه و مؤكدا او معطوفا عليه الى غير ذلك فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف
من الفعل والمبتدأ وغير ذلك لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله
داخلة في اللفظ بمقتضى هذا التعريف اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمة الملائكة
والجن وانما تركنا تعريف المشهور وهو ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما لان هذا
التعريف دوري اي منسوب الى دور مهروب عنه وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمرتبة او
بمراتب ويسمى الاول دورا مصرحا والثاني دورا مضمرا وما في هذا التعريف على تقدير وجوده فيه
من القسم الثاني والواو في وهو اعتراضية وهو مبتدأ وما يتلفظ به خبره والجملة معترضة
بين المبتدأ الذي هو تعريفه وبين الخبر الذي هو دوري وفائدتها بيان تعريف المشهور
وانما صدرها بالواو دفعا لتوهم كونها جزءا وتعريف المشهور دوري دفع سؤال يرد عليه
وهو انه لم تركت تعريف المشهور مع انه اذا وجد لشيء تعريف المشهور وغير المشهور
فذكر المشهور اولى فكيف يصح تركه فاجاب بقوله وتعريف المشهور دوري لتوقف التلفظ
اي الذي هو مضمون يتلفظ من اجزاء التعريف على اللفظ اي الذي هو المحدود ولو توقف
اللفظ لكونه محدودا على التلفظ لكونه من اجزائه لزم الدور كذا قاله امام الايوبي حاصله
ان المعرف يتوقف على التعريف وهو على قوله ما يتلفظ لانه جزؤه وقوله ما يتلفظ على اللفظ
لانه ماخذ اشتقاقه فينتج من قياس المساواة ان المعرف الذي هو اللفظ يتوقف على لفظ
كذا في حاشية قره دده قال صاحب منافع الاخبار ان معرفة المعرف وهو اللفظ تتوقف
على معرفة التعريف ومعرفته تتوقف على معرفة التلفظ وهي تتوقف على معرفة اللفظ لانه اصله
انتهى قال بعض المحشين قوله لتوقف التلفظ على اللفظ اي لتوقف معرفة التلفظ على معرفة اللفظ
فلو عرف اللفظ به اي بالتلفظ لزم الدور انتهى قال الاستاد قوله وتعريف المشهور دوري
لتوقف التلفظ على اللفظ اشار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف للمتعلم اللفظ بهذا التعريف لانه
دوري لتوقف معرفة التلفظ على معرفة اللفظ فلو عرف اللفظ به لزم توقف على معرفته وتوقف
معرفته على معرفة اللفظ فيلزم معرفة تقدم اللفظ على نفسه وللك ان تقول في تقرير لزوم الدور المذكور
ان اللفظ متوقف على التلفظ على ما هو مقتضى التعريف ومن البين ان التلفظ متوقف على اللفظ
فيلزم توقف اللفظ على اللفظ لان المتوقف بالكسر اعني اللفظ على المتوقف بالفتح اعني التلفظ على الشيء
اعني اللفظ متوقف على ذلك الشيء وهو ظاهر وان تقول ان اللفظ متوقف على التلفظ
فلو توقف التلفظ على اللفظ ايضا يلزم الدور وان تقول ان التلفظ توقف على اللفظ
المتوقف على التلفظ فيلزم توقف التلفظ على نفسه لان المتوقف على المتوقف للشيء
متوقف على ذلك الشيء وان تقول معرفة المحدود الذي هو عبارة عن اللفظ
موقوفة على معرفة الحد ومعرفته موقوفة على معرفة اجزائه ومعرفتها موقوفة
على معرفتها فهل هذا الا دور مهروب عنه او هل هذا الا دور مضمر مهروب عنه
وهو توقف الشيء على ~~ما يتوقف على~~ ما يتوقف عليه بمراتب كما ان الدور المصرح مهروب عنه
وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمرتبة وان تقول معرفة المعرف بفتح الراء
الذي هو اللفظ تتوقف على معرفة التعريف ومعرفة التعريف على اجزائه

ومعرفة التعريف على اجزائه ومنها التلفظ فمعرفة اجزاء التعريف
على معرفة المعرف فهو محال وان تقول معرفة اللفظ موقوفة على معرفة تعريفه
ومعرفته موقوفة على معرفة جزئه الذي هو التلفظ فمعرفته موقوفة على معرفة اللفظ
فهو محال وان تقول ومعرفة المعرف بالفتح تتوقف على معرفة التعريف
ومعرفة التعريف تتوقف على معرفة المعرف فمعرفة المعرف تتوقف على معرفة
المعرف فهو محال قال السيد حافظ ويرفع الدور بين التعريف والمعرف
بان توقف المعرف عليه من جهة مجهوليته وماهيته وتوقف التعريف
عليه من جهة معلوميته فيتغاير جهتا التوقف فلا دور وقال بعض الافاضل
ويرفع الدور من بين التعريف والمعرف بان توقف المعرف عليه من حيث التعقل
وتوقف التعريف عليه من حيث الذات فالمعرف الموقوف عليه ذاته
والموقوف تعقله فتغاير جهتي التوقف وقيل في رفعه ان التعريف واقع
بعد العلم بالمعرف بالفتح فلا يتوقف على العلم بالمعرف بالكسر واما توقفه
على التلفظ فلا يقدح لانه لا يصح ان يقال ان موقوف موقوف الشيء موقوف
لذلك الشيء لانقطاع التوقف حتى يلزم المحذور المذكور قال السيد عبد الله
اعلم ان العلم بالمحدود متوقف على العلم باجزاء الحد ومعرفة الحد اقدم
من معرفة المحدود عند العقل وفي جامع الكنوز على الولدية والحد يجب ان يتعقل
قبل المحدود وقال حسن پاشا والسيد السند ان الحد معلوم قبل المحدود
لا يقال انه اذا كان تعريف المشهور دوريا يلزم منه ان يكون مردودا مع انه
مقبول ومرغوب بين النحاة لانا نقول انه وان كان دوريا لكنه اسهل
في الفهم من غير المشهور فلا يكون مردودا عند الكل ولا مجال دفع لما يتوهم
من الجواب يعني انه لا مجال ولا امكان كذا قاله امام الايوبي اقول يعني انه
لا مجال ولا محل لجولان الفكر ودورانه اولاختياره ههنا اي في مقام
تعريف اللفظ او في تعريف اللفظ قال المفتي زاده لفظ ههنا اسم اشارة
موضوع للاشارة الى المكان خاصة ولذا اريد به الاشارة الى المقام يكون مجازا
حيث شبه المقام بالمكان في قيام المتمكن وحصوله فيه استعارة مصرحة للجواب
المشهور اي للجواب الذي اشتهر في دفع الدور والجواب ماخوذ من جاب الفلاة
اذا قطعت سمي الجواب جوابا لقطعه كلام القائل قوله في امثاله اي في امثال
هذا التعريف مما يشتمل معنى المحدود في التعريف متعلق للجواب المشهور وامثاله

كناية عن هذا التعريف اى ولا مجال ههنا للجواب المشهور فى هذا التعريف
وهو اى الجواب المشهور كون المراد مما اى من اللفظ الذى ذكر فى التعريف
ما يشتمل معنى المحدود لغويا بان يقال ان المراد بتوقف المحدود على ما هو
من اجزاء التعريف توقف معناه الاصطلاحى بتوقف اجزاء التعريف على معناه
اللغوى كذا قاله امام الايوب انما يراد مما ذكر فى التعريف المعنى اللغوى
لانه المتبادر عند الاطلاق لكونه اصلا للمعنى الاصطلاحى ومن المعلوم ان حمل
الفاظ التعريف على متبادرها واجب وحاصل الجواب ان اللفظ انما يتوقف
على التلفظ الذى هو بمعنى الرمى مطلقا اى سواء كان من الفم اولا لا من الفم
و المتوقف على التلفظ انما هو اللفظ الذى هو بمعنى الرمى من الفم فالموقوف
غير الموقوف عليه وفى الجملة فتغاير اللفظان فلا يلزم الدور قال عبد الغفور
قوله مما يتلفظ به الانسان التلفظ كفتن والباء للتعدية وليس فيه دور
لان التلفظ مشتق من اللفظ اللغوى الذى هو الكلام والحروف والمعرف
هو اللفظ الاصطلاحى وقوله لما عرفت انه متعلق بلا مجال اى للمانع الذى
وجد فى هذا التعريف دون امثاله وهو ان اللفظ الذى اخذ فى التعريف
الرمى اى التلفظ بمعنى الرمى مطلقا اى سواء كان من الفم او من غيره وهذا
هو الرمى الاعم كذا قاله امام الايوب اقول قوله لما عرفت انه الرمى اى لما عرفت
من ان اللفظ اللغوى هو الرمى مطلقا فلا يصح تفسير الاصطلاحى اى تفسير اللفظ
الاصطلاحى الذى هو مخصوص بالرمى من الفم به اى باللفظ اللغوى الاعم
الذى هو الرمى المطلق كما لا يخفى ان التعريف بالاعم غير جائز قال بعض [illegible]
قوله فلا يصح تفسير الاصطلاحى الخ لا يصح تعريف اللفظ الاصطلاحى به اى باللفظ اللغوى
لانه تفسير وتعريف بالاعم وهو غير جائز كما لا يخفى لان مساواة التعريف للمعرف فى الصدق
شرط وقال الآخر قوله فلا يصح تفسير الاصطلاحى به لان التعريف ح يكون تعريفا بالاعم
وهو غير جائز لان مساواة التعريف للمعرف شرط وهو ظاهر فلذلك قال كما لا يخفى
على من له ادنى تأمل كذا فى الامتحان اى وهذا منقول عن الامتحان بعينه قال
عبد العزيز الشيروى قوله ولا مجال للجواب المشهور الخ اقول نعم الا ان يكون المراد
بما فى التعريف هو الصوت المشتمل على بعض الحروف ولا يلزم اخراج ما ادخله
مع شانه فى التعريف كما لا يخفى انتهى قال الشارح فى حاشية الامتحان فان قيل

فان قيل التلفظ يجيء بمعنى التكلم فى الصحاح لفظت بالكلام وتلفظت به
اى تكلمت به فللجواب مجال قلنا كون هذا اصلا برأسه غير مسلم بل هو
مبنى على ذلك الاصل الاول اى ان معناه الرمى من الفم ولذا لم يجعلوه
اصلا للاصطلاحى ولا مجال لقول من قال يمكن ان يكون بما فى التعريف
هو الصوت المشتمل على بعض الحروف لانه يتوقف على اثبات اللفظ بهذا
المعنى فى اللغة ولم يثبت ولو اراد ما فى الاصطلاح فهو حاصل بعد التعريف
فيدور انتهى كلامه قال صاحب منافع الاخيار اقول قوله قلت كون هذا
اصلا برأسه غير مسلم ظاهره لا يفيد لان الاعتراض على التعريف المشهور
بالنقض اى ابطال التعريف باستلزامه الفساد والجواب بالمنع والقول بان التلفظ
يجيء بمعنى التكلم سنده وقوله قلت كون هذا الخ منع السند وقد تقرر فى محله
ان منع المنع ومنع ما يؤيده غير مفيد فمراده بغير مسلم معناه اللغوى فلذلك
اقرب عنه بقوله بل هو مبنى على الاصل الخ او تقول ان ما تقرر من ان منع المنع
ومنع ما يؤيده لا يفيد اذا لم يثبت نقيض الممنوع وقوله بل هو مبنى الخ اثبات
للنقيض على رأيه هذا لكن الحق الحقيق بالقبول ان الجواب بقوله التلفظ يجيء الخ
جواب تام لا غبار عليه لانه ثبت فى اللغة ان التلفظ بمعنى التكلم فقط وان كان
اللفظ بمعنى الرمى وذلك دليل على ان التلفظ بمعنى اصل التكلم لان المزيد
على الثلاثى يخالف الاصل ولو سلم انه مبنى على ذلك فلا يخالف الجواب اصلا
لان صحته يتوقف على مجيء التلفظ فى اللغة بمعنى التكلم سواء كان اصلا برأسه
او مبنيا عليه لا على كونه اصلا برأسه لانه اذا جاء اللفظ فى اللغة بمعنى النطق
لا يتوقف معرفة التلفظ على معرفة المعنى الاصطلاحى لامكان معرفة كونه بمعنى النطق
بالرجوع الى كتب اللغة كما فى الفاظ اكثر التعريفات وذلك ظاهر لا سترة عليه
واما عدم جعلهم اللفظ بمعنى النطق اصلا للاصطلاحى فيجوز لان يكون النقل
على ما هو الشايع فيه من نقل العام الى الخاص واما لو جعل اللفظ بمعنى النطق
اصلا للاصطلاحى لكان النقل من الخاص الى العام وهو غير شايع واما الفرق
بين المعنى اللغوى للفظ الذى هو بمعنى النطق وبين معناه العرفى الذى اختاره الشارح
فهو ان الاول معنى صدق والثانى متعلقه واما اذا جعل اللفظ بمعنى المنطوق فالفرق
بالاجمال والتفصيل انتهى واعلم ان التعريف بالاعم غير جائز عند المتاخرين لانهم شرطوا

مساواة التعريف للمعرف في الصدق وقال محقق الدواني اشتراط المساواة
في مطلق المعرف بالكسر ليس مذهب المحققين فانهم قالوا المقصود من التعريف
التصوير سواء كان بوجه مساوٍ او اعم او اخص نعم يشترط في المعرف التام
ثم ان المراد بالمساواة في العموم والخصوص يعني كلما صدق عليه المعرف بالكسر
صدق عليه المعرف بالفتح وهو معنى الاطراد اي اذا وجد الحد وجد المحدود
ويلزمه ان يكون مانعا عن دخول غير الافراد فيه وكلما صدق عليه المعرف بالفتح
صدق عليه المعرف بالكسر وهو معنى الانعكاس اي اذا انتفى الحد انتفى المحدود
ويلزمه ان يكون جامعا لافراد الماهية المعرفة بالفتح كما في شرح الشمسية
للنحرير التفتازاني وتحقيقه على ما ذكره في التلويح ان الاطراد هو صدق المحدود
على ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود وهو معنى قولهم كلما وجد الحد
وجد المحدود وبالاطراد يصير الحد مانعا عن دخول غير المحدود فيه واما بالعكس
فاخذه بعضهم من عكس الطرد بحسب متفاهم العرف وهو جعل المحمول موضوعا
مع رعاية الكلية بينهما كما يقال كل انسان ضاحك وبالعكس اي كل ضاحك
انسان وكل انسان حيوان ولا عكس اي ليس كل حيوان انسانا فلهذا قال
صاحب التوضيح اي كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود عكسا لقولنا
كل ما صدق عليه الحد عكس لقولنا كل ما صدق عليه المحدود صدق عليه الحد
فصار حاصل الطرد حكما كليا بالمحدود على الحد والعكس حكما كليا بالحد على المحدود
وبعضهم اخذه من ان عكس الاثبات نفي ففسره بانه كلما انتفى الحد انتفى المحدود
اي كلما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه المحدود فصار العكس حكما كليا
بما ليس بمحدود على ما ليس بحد والحاصل واحد وهو ان يكون جامعا لافراد
المحدود كلها وفي قوله والحاصل واحد اشعار بان الجمع هو عكس وفيه خلاف
ذهب بعضهم الى انه لازم للعكس ايضا والعبارة تحتمل على هذا المذهب
كما قال سيد المحققين وهو الموافق لما ذكره هذا النحرير في الشرح المذكور
في هذا المقام كلام في الترجيح ما لحواشي العصامية والحامية على التلويح
فليراجع كذا في شرح حسن باشا على متن كلنبوي من الآداب قال سيد المحققين
في شرح الشمسية والمعرف ما يستلزم تصوره تصور الشيء بكنهه او امتيازه بالكسر

او امتيازه عن جميع اغياره ثم المعرف بالكسر قبل المعرف بالفتح والشيء
لا يعلم قبل نفسه فيستحيل ان يكون غير المعرف بالفتح ولا يخلو اما ان يكون
مساويا له او اعم منه او اخص منه او مباينا له لا سبيل الى انه اعم من المعرف
بالفتح لانه قاصر عن افادة التعريف فان المقصود من التعريف اما تصور
كنه المعرف وحقيقته واما امتيازه عن جميع ما عداه فالاعم من الشيء
لا يفيد شيئا منهما وانه اخص لكونه اخفى لانه اقل وجودا في العقل
فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام فيه وربما يوجد العام
في العقل بدون الخاص وايضا شروط تحقق الخاص ومعانداته اكثر
فان كل شرط ومعاند للعام فهو شرط ومعاند للخاص ولا ينعكس وما يكون
شروطه ومعانداته اكثر يكون وقوعه في العقل اقل وما هو اقل وجودا
في العقل فهو اخفى عند العقل والمعرف بالكسر لا بد وان يكون اجلى من المعرف
بالفتح ولا الى انه مباين له لان الاعم والاخص لما لم يصلحا للتعريف مع قربهما
الى الشيء فالمباين بطريق الاولى لانه في غاية البعد عنه فوجب ان يكون
المعرف بالكسر مساويا للمعرف بالفتح في العموم والخصوص فكل ما صدق عليه
المعرف بالكسر صدق عليه المعرف بالفتح وبالعكس وما وقع في عبارة القوم
من انه لا بد ان يكون جامعا ومانعا ومطردا ومنعكسا راجع الى ذلك فان معنى الجمع
ان يكون المعرف بالكسر متناولا لكل فرد من افراد المعرف بالفتح بحيث لا يخرج
منها فرد وهذا المعنى لازم للكلية الثانية القائلة كلما صدق عليه المعرف بالكسر
صدق عليه المعرف بالفتح ومعنى المنع ان يكون بحيث لا يدخل فيه شيء
من اغيار المعرف بالفتح فهو ملازم للكلية الاولى والاطراد التلازم
في الثبوت اي متى وجد المعرف بالكسر وجد المعرف بالفتح وهو عين الكلية الاولى
والانعكاس التلازم في الانتفاء اي متى انتفى المعرف بالكسر انتفى المعرف
بالفتح وهو ملازم للكلية الثانية فانه اذا صدق قولنا كل ما صدق عليه المعرف
بالكسر صدق عليه المعرف بالفتح فوجب ان يصدق قولنا كل ما لم يصدق عليه المعرف
بالكسر لم يصدق عليه المعرف بالفتح وبالعكس انتهى كلامه قال دده افندي قوله
فان قيل هذا الحد غير مانع اي غير مطرد والاطراد التلازم في الثبوت اي كلما صدق بالحد

صدق المحدود وغير جامع اى غير منعكس والانعكاس التلازم فى الانتفاء
اى كلما انتفى الحد انتفى المحدود انتهى كلامه قال مصنفك فى شرح لب الالباب
الحد فى اللغة المنع ومنه سمى البوّاب حدودًا ثم نقلوه الى القول المطرد
والمنعكس والمعنى يطرد الحد وجد الحد وجد المحدود ويعكسه انه كلما وجد
المحدود وجد الحد وما سمعتهم يقولون يجب ان يكون مانعا وجامعا فراجع
الى هذا لان حاصل معنى الطرد والاطراد المنع من دخول الاغيار وحاصل
معنى العكس والانعكاس الجمع لتمام الافراد انتهى قال عبد الوهاب فى شرحه
على الولدية ويشترط فى التعريف الحقيقى مساواة التعريف للمعرف فى الصدق
على مذهب المتأخرين وبعض المتقدمين فيبطل التعريف بعدم الجمع لافراده
وبعدم المنع لاغياره اى يبطل بعدم مساواته والقدماء المحققون جوّزوا
التعريف بالاعم المطلق والاعم من وجه وبالاخص المطلق والاخص من وجه
اذا كان ناقصا حدًا كان او رسما واما الحد التام فقد اتفقوا فى اشتراط المساواة
قال فى شرح المواقف شرط للمعرف التام دون غيره حدًا كان او رسما اما تجويزهم
التعريف بالاعم المطلق ففى موضع يراد فيه بالتعريف تمييز المعرف عن بعض افراد الاغيار
لاشتباهه به اى لاشتباه المعرف ببعض الاغيار كما اذا اشتبه المثلث بالدائرة
عند السامع واريد تمييزه عنها فقط يقال المثلث شكل مضلّع وهو
اعم من المربع والمسدّس والمخمّس مثلا لكنه يخرج الدائرة فقط اى لكن
يميّز المثلث عن بعض الاغيار وهو الدائرة وكل خط من المثلث يسمى ضلعا
هذا مثال لما كان اعم مطلقا واما التعريف بالاعم من وجه فكقولنا الانسان
الحيوان الابيض واما التعريف بالاخص ففى موضع يراد فيه بيان الافراد
المشهورة للمعرف كتعريف الحيوان بما يحرك فكه الاسفل عند المضغ فهذا
التعريف بالاخص فانه يخرج منه التمساح وهو فرد غير مشهور واما التعريف
بالاخص من وجه ففى موضع يراد بالتعريف بيان المعرف بماهية مشتركة بين افراده
المشهورة وغير المشهورة ويميّز عن بعض الاغيار كتعريف العالم بمن له
قلنسوة عظيمة وعمامة مدوّرة فانه يخرج عنه كثير من الفضلاء ويدخل فيه كثير
من الجهلاء انتهى كلامه قال بعض الافاضل ويشترط لصحة التعريف شرائط منها
مساواة التعريف

مساواة التعريف للمعرف الذى هو الجمع والمنع ومنها خلوّه عن المحالات
كالدور والتسلسل واجتماع النقيضين وارتفاعهما وسلب الشئ
عن نفسه وظرفيته لنفسه والترجيح بلا مرجح وغيرها من المحالات
ومنها كونها اجلى من المعرف عند العقل انتهى قال عبد الوهاب وشرائط
التعريف ثلثة امور مساواة المعرف بالكسر للمعرف الذى هو الجمع والمنع
وخلوه عن المحالات وكونه اجلى من المعرف انتهى فلا يجوز التعريف
بالاخفى كما فى التهذيب والمراد بالاجلى ان يكون معرفة المعرف بالكسر
حاصلة قبل معرفة المعرف بوجه من الوجوه فقد علم من الشرط الاول
والاخير المذكورين انه لا يجوز ان يكون المعرف للشئ نفس لماهية المعرفة
لان المعرف بالكسر معلوم قبل المعرف والشئ لا يعلم قبل نفسه ولا الاعم منها
لقصوره عن افادة التعريف لان تصوّر الاعم لا يستلزم تصوّر الاخص
ولا اخص لكونه اخفى فان الاعم اكثر وجودًا وما هو اكثر وجودًا اعرف
عند العقل والاخفى لا يصلح للتعريف ولا مساويا لها فى المعرفة والجهالة
لعدم افادة التعريف اصلا ولا مباينا لها كليا او جزئيا لاتفاقهم
على عدم صحة التعريف كذا قاله حسن پاشا فى شرحه على متن كلنبوى
قال بعض الكملاء ان التعريف بالاخص غير جائز عند المتأخرين لعدم جمعه افراد المعرف
وكذا لا يجوز التعريف بالاعم لعدم منعه اغيار المعرف واما عند المحققين
ان التعريف بالاخص جائز اذا كان المقصود بيان الافراد المشهورة للمعرف
وان التعريف بالاعم جائز اذا كان المراد امتياز المعرف عن بعض ما عداه
فههنا كذلك فيصح تفسير الاصطلاحى باللغوى فيكون الجواب المشهور جائزا انتهى
قال صاحب الافتتاح وفى هذا التعريف نظر اذ يلزم منه ان يكون الحركات الاعرابية
لفظا لصدقه عليها فوجب صدق الكلمة عليها لانها حينئذ اللفظ الموضوع لمعنى
مفرد اى الفاعلية والمفعولية والاضافة فان اجيب عن النظر المذكور بان المراد
من اللفظ مستقل اى شئ يتلفظ به من غير الاتصال بشئ آخر والحركات الاعرابية
ليست بهذه المثابة قلنا يخرج كثير من الاسماء والحروف كياء الضمير والفه وواوه
وياء النسبة والتصغير وغير ذلك انتهى خرج به اى خرج عن تعريف الكلمة بذكر اللفظ

الدوال الاربع فان في كل منها دالة على شيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر
لكن ليس الدال فيها هو اللفظ كذا قاله امام الايوبي ثم ان هذا مبني على تجريد
الخروج عن مقتضاه الذي هو سبق الدخول قال المصنف في شرح الكافية ولم يدخل
الدوال الاربع لانها ليست لفظا فيكون ذكر اللفظ في حد الكلمة لتعريفها
لا للاحتراز لانه انما يحترض عن الداخل فقال ابو محمد الاندلسي وان كان اللفظ
جنس الكلمة احترز به عن الدوال الاربع لان الجنس اذا كان اخص من الفصل
من وجه فالامتياز انما يحصل بهما وهنا كذلك لان الدوال الاربع كل منها
موضوع لمعنى انتهى قال الرضي يجوز الاحتراز بالجنس كما يكون بالفصل اذا كان
بينهما عموم من وجه كما هنا لان اللفظ يكون موضوعا وغير موضوع والموضوع
ايضا قد يكون لفظا وقد لا يكون والدوال جمع دال بالرفع فاعل خرج والاربع
صفة الدال قال صاحب منافع الاخيار قوله خرج به الدوال الاربع فان قلت
ان الصحيح ان يقول الدوال الاربعة بالتاء لان العدد يتبع مفرد معدوده وهو
الدوال هنا ومفرده الدال لانه موصوفه الخط او العقد او مثله قلت ان كون
مفرده الدال ممنوع لان افراد الدال ليست باربعة بل الاربعة انواعه وهو الخطوط
والعقود والاشارات والنصب فيكون الجمع باعتبار الانواع فتكون هذه
الجموع افراد للدوال فيكون مفرد الدوال مؤنثا باعتبار الجمع كالخطوط فان الدال
فيها هو الخط كذا قاله امام الايوبي والخطوط جمع خط وهو الطريق الفاصل
بين ارض زيد وارض عمرو مثلا والعقود فان الدال فيها العقد كذا قاله امام
الايوبي والعقود جمع عقدة وهو الحبل الذي يعقد في الاصبع ليكون تذكرة
لبعض الاشياء والاشارات فان الدال فيها الاشارة باليد او بغيرها
من غير تكلم كذا قاله امام الايوبي والاشارات جمع اشارة وهي اما بالعين
او باليد او غيرها للانتباه وضده وغيرهما والنصب فان الدال فيها العلامة
المنصوبة كذا قاله امام الايوبي والنصب بضم النون وفتح الصاد جمع نصبة
بسكون الصاد وضم النون ما وضع لمعرفة الطريق اما في الماء او غيره
قال بعض المحشين فلما ذكر في تعريفها اللفظ خرج به اي باللفظ في تعريف الكلمة
الدوال الاربع كالخطوط والعقود الحسابية والاشارات والنصب
لان كل واحد من هذه الاربع يوضع لمعنى مخصوص ولكنه ليس من جنس الصوت
انتهى قال المصنف في شرحه على اللباب وذكر اللفظ اخراج الدال الذي هو
ليس بلفظ كالدوال الاربع ومن جملتها الخطوط التي هي الصور المنقوشة

[margin] قوله انتهى قال السيد عبد الله في شرح اللباب وكل من هذه ... [illegible]

على

على الالفاظ المخصوصة الدالة على معان مخصوصة ولا يخفى ان المكتوب غير الملفوظ
فافهم وقوله عرفه بيان لوجه العدول عن تنكير اللفظ وهو عبارة الكافية
الى تعريفه فقال ذكر اللفظ على طريق التعريف باللام قال بعض المحشين قوله
عرفه باللام اي جعل اللفظ المذكور في تعريف الكلمة معرفا باللام التي هي
للجنس للتنصيص اي ليكون نصا وتعيينا كذا قاله البعض اقول قوله للتنصيص
علة لتعريفه باللام اي ليكون تصريحا ودليلا واطلاعا على الجنسية والماهية
اي على كون المراد باللفظ هو الجنس والماهية لان اللفظ اسم جنس واللام
لتعيينه وقيل لان اللفظ اسم جنس واسم الجنس موضوع للماهية واللام لتعيينها
قال بعض المحشين قوله للتنصيص على الجنسية والماهية اي للافادة على ان المراد
باللفظ هو الجنسية والماهية التي تقتضيها المعرف انتهى قال امام الايوبي
قوله للتنصيص اي ليحصل النص والتعيين على الجنسية والماهية ولا يحتمل الافراد
فان نحو لفظ لكونه نكرة يتبادر منه الفرد كرجل وان كان للجنس والماهية بقرينة المقام
وهو التعريف وعطف قوله والماهية على الجنسية لتفسير الجنسية فان المراد بالجنس
في اجزاء التعريف هو الماهية من حيث هي هي لا من حيث وجوده في ضمن الافراد
انتهى كلامه وقال بعض الافاضل ان المنكر موضوع للجنس اي للماهية المطلقة
كما هو مذهب المحققين كالقاضي العضد والسيد السند قدس سره ومن تبعهما
من المحققين والوحدة مدلول لتنوين التنكير ويؤيده تجريده عن معنى الوحدة
بعد دخول لام التعريف عليه فانه يدل على ان الدال على الوحدة هو تنوين التنكير
او للفرد المنتشر اي للماهية مع قيد الوحدة لا بعينها كما هو مذهب القدماء
كابن الحاجب والرضي والزمخشري والتفتازاني انتهى وعلى هذا لا يرد ما يقال انه
لا معنى للتنصيص هنا لاقتضائه سبق ذكر الجنس ولم يوجد فلا يكون العدول
من وضع الى الموضوع ايضا للتنصيص كما قال لاقتضائه سبق ذكره جنس الوضع
بل لدلالته على الانقطاع فلا يكون اشمل لخروج ما يكون وما سيكون من تعريف الكلمة
فان قلت لام التعريف في قوله للتنصيص هل هي للعلة الحصولية او التحصيلية
فلا بد ان يقول بل التحصيلية بدخولها علة لما قبلها في الذهن واما في الخارج فبالعكس
فحينئذ قد ظهر العلة الغائية للتعريف باللام فما علة المادية والصورية
والفاعلية فلا بد ان يقول تمام مفهوم جعل اللفظ معرفا باللام بمنزلة علة الصورية
واجزاء هذا المفهوم بمنزلة المادية له وعلة الفاعلية هي المصنف قال بعض الافاضل

فاعلم ان العلل عندهم اربع - العلة الفاعلية وهي ههنا معرّف هذا اللفظ باللام
والعلة الصورية وهي ههنا مفهوم قوله عرّفه باللام وهو تعريفه باللام والعلة
المادية وهي ههنا اجزاء هذا المفهوم والعلة الغائية وهي ههنا التنصيص
على الجنسية والماهية انتهى ولذا قال الاستاد فرجع الضمير المستتر في عرف عبارة
عن العلة الفاعلية والتعريف باللام عبارة عن العلة الصورية واجزاؤه
عبارة عن العلة المادية والتنصيص على الجنسية والماهية عبارة عن العلة الغائية
وذلك كالسرير فان فيه علة مادية وهي قطع الخشب وعلة صورية وهي
الهيئة الاجتماعية حين انضمام بعض القطع مع بعض وعلة فاعلية وهي الفاعل
النجار وعلة غائية وهي الغاية والغرض من تأليف السرير وهو جلوس السلطان
عليه فانه علة باعثة من حيث التصور فالعلة المادية وهي ما به الشيء بالقوة
كاجزاء الخشب للسرير والعلة الصورية وهي ما به الشيء بالفعل كهيئة السرير
القائم بالفعل والعلة الفاعلية وهو الخارج المؤثر في الشيء كالنجار الخارج
عن السرير والعلة الغائية وهي الخارج المؤثر بالفتح عن اثرية المؤثر بالكسر
كجلوس السلطان على السرير وهو خارج عن السرير المنسوب الى اثر النجار
ولذا متعلق بقوله عدل قدم للحصر وصدّر بالواو الذي في اول عدل دفعا لتوهم
كونه علة لما قبله وحاصل العبارة وعدل لهذا عن قولهم اي وايضا
لقصد التنصيص اعرض المصنف عن قول النحاة في تعريف الكلمة لان عدل
اذا عدّي بعن يكون بمعنى اعرض وصنع اي اتيانهم بلفظ الماضي المجهول الى قوله
اي المصنف متعلق بعدل الموضوع بصيغة المفعول وباللام ليكون نصا في كونه
نعتا للفظ وان لا يحتمل غيره من الاستيناف كما احتملته عبارة الكافية - قال
صاحب [illegible] قوله الموضوع صفة اللفظ ولذا عدل عن قولهم وضع الى قوله
الموضوع انتهى اي اللفظ الذي قصد وضعه يعني قصد الواضع وضعه وانما قال
الموضوع بصيغة المفعول التي اشتقت من الماضي المجهول عند الامام الاعظم ولم يعيّن
الفاعل لاختلافهم فيه فعند الاشعري ان الواضع هو الله تعالى وذلك انه تعالى وضع الالفاظ
ووقف عباده عليه اما بالتفهيم بالوحي او بخلق الاصوات في جسم واسماع ذلك
جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في احدها ووافقه كثير من المحققين وقال

وقال التفتازاني وهو الظاهر وقال الآمدي انه الحق وقيل الواضع هو آدم
عليه السلام ثم حصل التعريف بالاشارة والتكرار كما في الاطفال يتعلمون
اللغات بترديد الالفاظ مرة بعد اخرى مع قرينة الاشارة وغيرها
وعند ابي اسحاق الاسفرايني ان واضع الالفاظ التي يقع بها التنبيه الى الاصطلاح
هو الله تعالى والباقي محتمل والقاضي ابو بكر توقف وقال القاضي العضد هذا
هو الصحيح وفيه ايضا تنبيه على ان دلالة الالفاظ ليست بذاتها كما ذهب اليه
عباد بن سليمان وبعض المعتزلة فانه باطل للقطع بوقوع وضع اللفظ للشيء
وضده كالقرء للحيض والطهر فلو كانت الدلالة بذاته لزم ان يكون الضدان
مقتضى ذات اللفظ وهو باطل فان قيل اذا كان دلالة اللفظ بوضعه لا بذاته
يلزم الترجيح بلا مرجح فان تخصيص الواضع لفظ الضرب بالايلام ولفظ القتل
بازالة الحيوة تخصيص من غير مخصص اذ يجوز ان يعكس قلنا الواضع فاعل مختار
ويجوز منه الترجيح بلا مرجح والتخصيص بلا مخصص لان ارادته مرجح كذا في الدر الناجي
على متن ابي غوجه قال الفاضل الرومي في تفسير قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها
واعلم انهم بعد ما اتفقوا على ان دلالة الالفاظ وضعية اختلفوا في تعيين الواضع
فذهب قوم الى انه هو الله تعالى ويسمى هذا المذهب مذهب التوقيف وذهب
بعضهم الى انه هو الناس ويسمى هذا المذهب مذهب الاصطلاح وبعضهم الى التوزيع
اي بعضه توقيفي وبعضه اصطلاحي وبعضهم الى التوقيف انتهى كلامه وقال
بعض الافاضل واضع اللغة هو الانسان وهذا مذهب الاصطلاح او هو الله
كما هو مذهب الاشعري والصحيح ان الواضع هو الله وقد ورد في الحديث
قرأ طه ويس قبل ان يخلق السموات والارض بالفي عام وفي كلام المصنف
اشارة الى الاختلاف المذكور حيث قال الموضوع اي الذي قصد وضعه
ففيه معنى الحدث واريد منه زمان الحال وقصد منه معنى الثبوت ولان اسم المفعول
معطوف على قوله ولذا وعلة ثانية للعدول اي وعدل عنه ايضا لان اسم المفعول

اول اسم تفضيل اصله ادلل على وزن انصر ادغم فصار ادل على المقصود
اي ازيد في الدلالة على المقصود من دلالة الماضي وهو اي المقصود البقاء
اي بقاء موضوعية اللفظ للمعنى او بقاء الوضع للمعنى في الحال اي في زمان التكلم
فانه لو وضع اولاً ثم انقطع ذلك الوضع كما في المنقولات وغيرها لم يكن هذا
مقصوداً من تعريف الكلمة قال البعض قوله وهو اي المقصود البقاء
في الحال اي ثبوت معناه في زمان الحال وقوله المتبادر بالرفع صفة البقاء
اي البقاء في الحال المتبادر منه اي من اسم المفعول ولقائل ان يقول انه لا يلزم
في كون اللفظ الموضوع كلمة بقاء الوضع في الحال بل يكفي وجوده مرة
فلا يكون البقاء مقصوداً فالاولى الاكتفاء بالتبادر بخلاف الماضي فانه
اي فان البقاء في الحال يفهم منه اي من الماضي بالاستصحاب وهو ابقاء
ما كان على ما كان لانعدام المغير فانا اذا قلنا نصر زيد يعني في الزمان الماضي
لا يفهم منه بقاء نصرته الى زمان الاخبار لاحتمال وقوعه في زمان ابعد
بالنسبة الى زمان الاخبار ثم زال ولم يبق في زمان الاخبار وانما يفهم بقاؤه
من عدم تحقق ما يغيره وهو قرينة خارجية لا يدل عليه اللفظ قال بعض المحشين
قوله وهو اي المقصود البقاء اي بقاء الوضع للمعنى في الحال اي في زمان الحال
وقوله المتبادر بالجر صفة الحال منه اي من اسم المفعول فان معنى زمان الحال
الذي يدل على البقاء هو ما يتبادر من اسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي
فانه اي الحال يفهم منه اي من الماضي بالاستصحاب وهو الحكم ببقاء امر
في الزمن الاول ولم يظن عدمه كذا قاله حسين كفوي في كلية وقيل هو ابقاء الشيء
على ما كان عليه لكن هنا بمعنى الصعوبة والمشقة بقرينة سوق الكلام انتهى
كلامه قوله ولان الاصل معطوف على ما قبله وعلة ثالثة للعدول وبيان لوجه اخر
له وهو تنصيص للنعتية المقصودة بناء على ان الاصل في الصفة اي في وقوع اللفظ
نعتاً لشيء [illegible] قال بعض المحشين قوله ولان الاصل في الصفة اي وايضا عدل
عن قولهم وضع الى قوله الموضوع لان الاصل والاولى في كون الشيء صفة
الافراد اي هو الافراد بكسر الهمزة اي اتيانه مفرداً لا اتيانه جملة وان كانت

وان كانت الجملة تجيء وقوعها صفة لكن ذلك الوقوع لكونها في مقام المفرد
فان الاصل في الجمل الاستقلال فوقوعها مربوطة خلاف الاصل فيها والمتبادر منها
ان تكون ابتدائية او استينافية بخلاف اسم المفعول فانه لا يحتمل هاهنا غير النعتية
لكونه مفرداً ومعرفاً باللام كذا قاله امام الايوب اقول قوله ولان الاصل
في الصفة الافراد اي وعدل ايضا لان اللائق في كون الشيء صفة هو الافراد
ليوافق الركنان اي الموصوف والصفة وليكون اخصر واسرع قبولا للربط
اي لربط الصفة للموصوف ومن المعلوم ان الصفة في المعنى خبر لكونها مسنداً به
والموصوف مبتدأ لكونه مسنداً اليه والاصل في الخبر ان يكون مفرداً ليوافق
الركنان اي المبتدأ والخبر وليكون اخصر واسرع قبولا للربط اي لربط الخبر
للمبتداء وكذلك الصفة قال الاستاد قوله ولان الاصل في الصفة الافراد
لان الغرض من الوصف بيان حال الموصوف وهو حاصل بالمفرد ولا يحتاج
الى الجملة ولان المفرد لعدم استقلاله اشد ارتباطا به بخلاف الجملة انتهى
وقال الاخر تبعه ولان الاصل في الصفة الافراد لكونها غير سببية مع عدم افادة
تقوي الحكم اذ لو كانت سببيا نحو جاءني رجل اكرم ابوه او مفيداً للتقوي
نحو جاءني رجل اكرم فهي جملة قطعا واما نحو جاءني رجل مكرم فليس بمفيد للتقوي
بل قريب من جاءني رجل اكرم في اعتبار التقوي لان مكرم متضمن الضمير
مثل اكرم فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم قوله والوضع شروع في بيان
اجزاء التعريف وعرف اولاً مطلق الوضع الذي يتوقف على معرفة الوضع
المقصود وهو الوضع الشخصي فقال الوضع المطلق اي سواء كان لفظيا او غيره
وسواء كان اللفظي شخصيا او غيره كذا قاله امام الايوب قال صاحب منافع
الاخيار قوله والوضع المطلق اي غير المقيد باللفظي او غيره او الشخصي او النوعي
وهو في اللغة يجيء لمعان منها جعل الشيء في حيز وهو المنقول عنه للمعنى العرفي
وهو ما بينه بقوله والوضع المطلق تعيين شيء لشيء التعيين امتياز الشيء
عن غيره بحيث لا يشاركه غيره فيه قال صاحب منافع الاخيار قوله تعيين شيء ملفوظ
او غيره كالدوال الاربع ملفوظ بخصوصه وهو الوضع الشخصي او بعمومه وهو الوضع النوعي
لكن المنقسم الى هذين القسمين الوضع اللفظي لانه لم يسمع توصيف وضع الدوال
بالشخصي او النوعي قوله لشيء ملحوظ بخصوصه وهو الوضع الخاص للموضوع له الخاص

والوضع العام للموضوع له الخاص او ملحوظ بعموم وهو الوضع العام للموضوع له العام
واما الوضع الخاص للموضوع له العام فمحتمل عقلا لكنه ليس بموجود في الواقع
متى ادرك اي بحيث متى ادرك الشيء الاول بان حصلت صورته عند عقل السامع
فهم اي فهم منه لامن غيره بعلم ضروري الشيء الثاني قال عبد العزيز الثيروي
قوله والوضع المطلق تعيين شيء الخ اقول قيد به لتبادر الشخصي عند اطلاقه
واختار التعيين على التخصيص المشهور لكونه انسب بدخول وضع المشترك
او اللفظ المرادف في التعريف واختار الادراك على الاطلاق للزوم ههنا
والاطلاق لايكفيه بلا تكلف ثم اكتفى به عن الحس لعمومه انتهى ولو بغيره ولو للوصل
اي ولو كان حصول فهم الثاني باعانة غير ادراك الاول من ضميمة شيء من المتعلق
وغيره كالحروف فانها لكونها غير مستقلة بالمفهومية يحتاج في الفهم الى غير الموضوع
وهذا القيد لئلا يخرج وضع الحروف كذا قاله امام الايوبي قال بعض المحشي
قوله ولو بغيره ولو للوصلية اي ولو كان فهم الثاني من الاول بواسطة ادراك
غير الاول وهذا القيد لئلا يرد ان الحرف متى ادرك لايفهم معناه بل اذا ادرك
مع ضميمة فيخرج وضع الحروف عن تعريف الوضع انتهى كلامه اللطيف قال الشارح
رحمه الله في حاشية الامتحان قوله ولو بغيره فلا يرد ان الحرف متى ادرك لايفهم
معناه بل اذا ادرك مع ضميمة فينتقض جمعا واما المجاز فلا تعيين فيه اصلا كما سيجيء
فلا انتقض به منعا فافهم انتهى كلامه العزيز عززه الله تعالى في دار الاخرة قال
البعض قوله ولو بغيره اي ولو كان فهم الثاني بواسطة الغير فلا يرد ان الحرف
متى ادرك لايفهم معناه بل اذا ادرك مع ضميمة انتهى قال بعض محشي هذا الكتاب
قوله ولو بغيره اقول هذه ضميمة للشارح وهي مستغنى عنها مبناها توهم عدم اي هذه الضميمة
صدق تعريف الوضع على الحرف وليس هذا التوهم مخصوصا للشارح رحمه الله تعالى
رحمة واسعة بل صرح به اكثر شراح الكافية منهم الفاضل الجامي عليه رحمة السامي
الى الشيخ محمد المحقق الحقاني والنحرير المدقق الرباني الشهير المعروف
بالبركوي الفائز بالنوال الوافي اسكنه الله في كنة مفتحة الازهار فدفع
هذا التوهم في كتابه الامتحان بلا تكلف ولا تعسف ولا اعتبار قيد زائد وصرح
عدم خروج الحرف عن التعريف وبين بقوله لان احتياج الحرف الى متعلقه في الدلالة
وفهم معناه لا في التعيين والجعل المذكورين في التعريف فيحتاج اليه المستعمل
لا الواضع وبعد هذا التصريح والتبيين لم يتيسر للشارح فهم مراد الفاضل النحرير فهم

فهم هذه الضميمة فحاصل الدفع ان فهم الشيء الثاني عند ادراك الاول علة غائية
وغرض للوضع والتعيين فاللازم حين الوضع تصوره لا وجوده الخارجي بالفعل
فوجد الوضع لهذا الغرض سواء ترتب الغرض في الواقع اولا كبناء سرير
للجلوس يوجد السرير بدون الجلوس انتهى قال صاحب منافع الاخيار
قوله ولو بغيره زاده لئلا يخرج وضع الحروف لكن يرد انه يدخل في التعريف
تعيين المجاز للمعنى المجازي لان المجاز عين له بحيث متى ادرك الاول فهم
المعنى المجازي بقرينة مع انه ليس في المجاز وضع اصلا على ما سيصرح واجاب
عنه الشارح في حاشيته على الامتحان بانه لا تعيين للمجاز للمعنى المجازي فلا يدخل
في التعريف لكن قال بعض اهل المعاني للمجاز تعيين للمعنى المجازي واخرج تعيينه
عن الوضع بقيد بنفسه وقال البعض ان الوضع شامل لتعيين المجاز وقال له
الوضع النوعي حتى قال المحقق الثاني انه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا
نوعيا على ما بين في الاصول وقال سيد المحققين في حاشية هذا القول اقول
قد مر ان الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه ولا وضع بهذا المعنى
في المجاز لا شخصيا ولا نوعيا وما ذكر في بعض كتب الاصول مبني على ان الوضع
هو تعيين اللفظ لدلالة على المعنى من غير ان يعتبر معه قيد بنفسه فعلى القول الثاني
في المجاز تعيين وعلى القول الثالث فيه وضع مطلق وانما المنفي عنه الوضع المقيد
بنفسه فعلى هذين القولين لايتم جواب الشارح للعالم به متعلق بفهم اي
فهم الثاني لمن هو عالم بالتعيين المذكور وينحصر في ذلك العلم لا من دلالة العقل
كالفهم على انه في وراء الجدار لافظ من استماع الصوت فانها دلالة عقلية
لا وضعية لعدم سبق العلم بالوضع وهو شرط في الدلالة الوضعية كذا قاله
امام الايوبي قال الشارح في حاشية الامتحان قوله للعالم به اي بالتعيين
ولا بد منه متعلق بفهم فان قيل ان العلم بالتعيين لكونه نسبة بين المعين
والمعين له متوقف على فهم الثاني فلو توقف فهمه على العلم به يلزم الدور
وهو باطل قلت ان العلم به انما يتوقف على حصول الثاني في الذهن ابتداء
والمتوقف على العلم به انما هو حضوره في القلب من الاول فالموقوف عليه
للعلم به هو الفهم بمعنى الحصول والموقوف هو الفهم بمعنى الحضور فلا يلزم الدور
المحذور المذكور انتهى كلامه قال بعض المحشي قوله للعالم به قيل عليه بان العلم

بالتعيين لكونه نسبة بين المعين والمعين له متوقف على فهم الثاني فلو توقف
فهمه على العلم بالتعيين يلزم الدور انتهى وايضا يلزم تحصيل الحاصل وكل واحد
منهما باطل واجيب ان العلم بالتعيين انما يتوقف على حصوله في الذهن ابتداء
اجمالا والفهم المتوقف على العلم بالتعيين انما هو حضوره في الذهن من لفظ
الموضوع له تفصيلا فحاصل الجواب ان العلم التفصيلي للثاني موقوف على العلم الاجمالي
فحصل الجواب عن كل واحد اذ الحاصل العلم الاجمالي وسيحصل التفصيلي انتهى
كلامه وقال الاخر قوله للعالم به فيه سؤال وجواب مشهوران تقرير السؤال
ان العلم بالتعيين لكونه نسبة بين المعين والمعين له متوقف على فهم الثاني
فلو توقف فهم الثاني على العلم بالتعيين ايضا يلزم الدور اي توقف الشيء
على نفسه حيث توقف العلم بالتعيين على فهم الثاني المتوقف على العلم بالتعيين
فيلزم توقف العلم بالتعيين على نفسه لان المتوقف على المتوقف على الشيء متوقف
على ذلك الشيء ولك ان تقول في تقرير لزوم الدور المذكور ان فهم الثاني
متوقف على العلم بالتعيين على ما هو مقتضى التعريف ومن البين ان العلم
بالتعيين متوقف على فهم الثاني فيلزم توقف فهم الثاني على فهم الثاني
لان المتوقف اعني فهم الثاني على المتوقف اعني العلم بالتعيين على الشيء اعني
فهم الثاني متوقف على ذلك الشيء وهو ظاهر وتقرير الجواب ان العلم بالتعيين
انما هو حضور الثاني في القلب من الاول فالموقوف عليه للعلم بالتعيين هو العلم
بمعنى الحصول والموقوف هو العلم بمعنى الحضور فليس فيه المحذور المذكور
انتهى قال عصمة الله فان قلت لا شك ان العلم بذلك التعيين لا يتحقق
الا بعد فهم المعنى فلو كان فهم المعنى بعد العلم بذلك التعيين يلزم الدور
قلت العلم بالتعيين موقوف على فهم المعنى ابتداء لا من هذا اللفظ الموضوع
وفهم المعنى من هذا اللفظ الموضوع موقوف على العلم بذلك التعيين فلا دور
في الوضع اللفظي اي الذي من اقسام الوضع المطلق نوعان واما الوضع
الغير اللفظي فغير منقسم الى قسمين كما مر ولم يتعرض له لعدم تعلق القصد به
كذا قاله صاحب منافع الاخيار شخصي اي احدهما شخصي منسوبا الى الشخص
بمعنى التعيين هو اي اللفظي الشخصي تعيين لفظ معين اي معين بحروف

اي معين بحروف مخصوصة وتركيب مخصوص فان لفظ ضرب مثلا معين
وهو غير لفظ نصر وايضا الباء الجارة المكسورة غير اللام الجارة قوله
بنفسه اي اللفظ متعلق بالمعين وفسره بقوله اي بمادته اي اللفظ وجوهره
اي اللفظ عطف تفسير لمادته التي هي حروفه مع قطع النظر عن هيئته فقوله
بمادته وجوهره للاحتراز عن المعين بهيئته وهو الوضع النوعي لا انه
للاحتراز عن المجاز كما كان في عبارة التلخيص فان المجاز خارج عن الوضع
كما هو مختار المصنف كذا قاله امام الايوب قال بعض المحققين قوله بنفسه
اي بمادته التي هي حروفه وجوهره وهذه الضمائر كلها راجعة الى اللفظ
لمعنى متعلق بالتعيين اي لمعنى من المعاني جزئيا او كليا مستقلا بالمفهومية
او غير مستقل بها وسواء كان الكلي بملاحظة افراده اولا فيدخل فيه ما كان
الوضع والموضوع له كلاهما خاصين كالاعلام الشخصية وما كان كلاهما
عامين كالكليات الموضوعة لمفهوم كلي شامل للافراد وتلك الافراد
موضوعة له لتلك الكليات وما كان الوضع فيه عاما والموضوع له خاصا
كحروف المعاني والمضمرات والموصولات واسماء الاشارات فان كلا منها
موضوعة لمعان جزئية بملاحظة معنى شامل لتلك المعاني الجزئية كذا قاله
امام الايوب قال بعض المحققين في هذا الكتاب قوله هو تعيين لفظ معين بنفسه
اي بمادته وجوهره يعني اصول اي مع قطع النظر عن الهيئة كضرب فان مادته
موضوعة وضعا شخصيا لحدث مخصوص اي لحدث مقترن بالزمان الماضي
ولا دخل للهيئة في ذلك الوضع كما لا دخل لمادته في وضع هيئته وضعا نوعيا
لزمان ماض وتوحد المسند اليه وتذكيره والمراد بعدم الدخل عدم كون
احدهما جزءا من الاخر في وضع كل منهما والا فلا شبهة في كون المادة لحدث
مشروطا بمقارنتها الهيئة من الهيئات المستعملة كما ان وضع الهيئة مشروطا
بمقارنتها لمادة من المواد قال ابن كمال الكامل في حاشية التلويح
ان وضع الهيئة يكون مشروطا بمقارنته مادة مخصوصة فيكون شخصيا
كوضع مادتها كما في الاسماء فان هيئة رجل موضوعة لكونه مكبرا غير مصغر
وكونه واحدا غير تثنية وجمع بشرط مقارنتها لمادتها المخصوصة ولذلك
لا تدل الهيئة على هذا في اسد ونحوه وكذا التعدد صيغتها عليه في رجل

وقد لايكون لكل من المادة والهيئة وضع مستقل بل يكون لمجموعهما وضع
واحد شخصي لمعنى مخصوص كما في الحرف فينتقض بالاول تعريف الشخصي
جمعا وتعريف النوعي منعا وبالثاني تعريف الاول جمعا ويمكن ان يقال لعل هذا
غير مسلم عند المعترض لجواز ان يقال انه لما لم يكن لهيئات الاسماء والحروف
دلالة على معانيها عند تجردها عن موادها المخصوصة كان الانسب ان يجعل
موضوعا لها للمادة لكونها معروضة لا للهيئة لكونها عارضة ولكن
بشرط مقارنتها لها فيكون مادة رجل مثلا موضوعة لذكر من بني آدم
جاوز حد البلوغ ولكونه واحدا او مكبرا بشرط مقارنتها لهيئاتها المخصوصة
وجعله بالرفع معطوف على التعيين اي وقصد الواضع فيه ان يجعل ذلك اللفظ
المعين بازائه اي بازاء ذلك المعنى المعين وسيجيء فوائد القيود كذا قاله
امام الايوب قال بعض المحققين قوله وجعله اي اللفظ بازائه اي المعنى
عطف تفسير لما قبله ونوعي اي والثاني من الوضع اللفظي نوعي وهو اي النوعي
تعيين هيئة افرادية بكسر الهمزة مثل تعيين هيئة فعل بالحركات لمعنى او تركيبية
اي او تعيين هيئة تركيبية كتعيين هيئة زيد قائم لمعنى فانه عين هيئة فعل
لزمان ماض وعين هيئة زيد قائم لاسناد القيام الى زيد قال بعض المحققين
قوله هو تعيين هيئة افرادية مثل تعيين هيئة ضرب بالحركات وهيئة يضرب
بالحركات والسكون او تعيين هيئة تركيبية كتعيين هيئة زيد ضارب لمعنى
فانه عين هيئة ضرب لمعنى الماضي وعين هيئة يضرب لمعنى الحال او الاستقبال
وعين هيئة زيد ضارب لمعنى اسناد الضرب الى زيد انتهى قال عمر القوقادي
في شرحه على ايساغوجي والوضع مطلقا تعيين شيء لشيء متى ادرك الاول
فهم الثاني للعالم بالوضع وهو الاخص واما الوضع اللفظي فتعيين لفظ
معين بنفسه لمعنى وجعله بازائه وهو على نوعين شخصي ونوعي والوضع
الشخصي هو الذي يكون نفس ذلك اللفظ بخصوصه موضوعا لمعناه وهو
اما ان يكون الوضع والموضوع له خاصين اولا والاول كوضع الاعلام
فان الواضع لاحظ وتصور ذات زيد بخصوصه مثلا ووضع لفظه
بازائه والثاني لايخلو اما ان يكون الوضع والموضوع له فيه عامين او

او يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا والاول كوضع الالفاظ بازاء المفهومات
الكلية كوضع الاسم والفعل والحرف على معناها فان الواضع لاحظ مفهوم الاسم
مثلا على الوجه الكلي بانه ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
ووضع لفظ الاسم بازائه فآلة الملاحظة والموضوع له كلاهما كليان والثاني
كوضع المبهمات والمضمرات والحروف فان الواضع لاحظ اولا
جميع الافراد واشار اليها بمفهوم كلي وهو مفرد مذكر مشار اليه ثم وضع
لفظ هذا لكل واحد واحد من الافراد الداخلة تحت هذا المفهوم الكلي
وكذا وضع لفظ انا مثلا لاحظ اولا جميع الافراد بمفرد متكلم وحده ووضع لفظ انا
بازاء كل واحد من الافراد الداخلة تحت هذا المفهوم الكلي فآلة الملاحظة كلي
والموضوع له كل واحد من جزئياته هذا هو التحقيق فعلى هذا يكون استعمال المبهمات
والمضمرات والحروف في الجزئيات حقيقة لانها موضوع لها وبعضهم جعل
الموضوع له المفهوم الكلي المعبر عن جميع الافراد لكن شرط استعماله في الجزئيات
والافراد فعلى هذا يكون استعمالها فيها مجازا لا حقيقة لهم وهذا المذهب مردود
على ما بين في الرسالة الوضعية واما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما
فلا يكاد يوجد في الخارج لان الجزئي لايكون آلة لملاحظة الكلي ولذا حصر في الثلث
بالاستقراء انتهى قال قره يوسف وهذا القسم مما لا وقوع له بل حكموا باستحالته
لان الخصوصيات لا يعقل كونها مرآة لملاحظة كلياتها بخلاف العكس انتهى
وفي حكموا بعض الحكماء باستحالة كون الخاص مرآة للعام عقلا وليس كذلك
اذ المراد بالمرآة ههنا بالطريق العقلية والاستلزام واستحالة كون العام
مرآة للخاص اولى اذ الاستلزام لا يكون الا بطريق الدلالة ولا دلالة للعام
على الخاص بخلاف العكس اذا كان العام جزأ للخاص فانه يدل بالتضمن بل المراد
بها اي بالمرآة ما يصلح ان يجعل آلة لشيء بواسطة عروض احدهما بالآخر فلان العام
يصلح لكونه عارضا كذلك الخاص يصلح لكونه معروضا والا يلزم ترجيح بلا مرجح
كذا قيل لا يبرأ او في الجواهر الشريفية ان كون الوضع خاصا والموضوع له عاما
مستحيل لان المشخص لا يكون ان يلاحظ به كليا وقد افيد ان الدليل لا ينطبق
على الدعوى لان امتناع ان يلاحظ الكلي بالمشخص لا يدل على استحالة الوضع الخاص
للموضوع له العام اذ يصح ان يكون الاخص الذي لوحظ به الاعم غير مشخص
على ان امتناع المذكور ممنوع وكيف لا وقد جوز قدس سره كون الاخص معرفا للاعم

[illegible]

فلم لا يجوز ان يكون المشخص مرآة لملاحظة الكلي الا ان يقال مبنى المنع ليس
على العموم والخصوص بل على ان الجزئي لاستقلاله وتأصله لا يرتبط بالغير
ومرآة الملاحظة للشيء لا بد ان يكون مرتبطا به هذا كلامه ووجوب كون المرآة
مرتبطا بالشيء غير بين ولا مبين كذا في عصام الوضعية وقال عمر التوقادي
والوضع النوعي هو الذي لا يكون بخصوصه موضوعا بازاء معناه بل يكون
نوع ذلك اللفظ موضوعا لنوع معناه كالاوضاع التي تتعلق بالهيئات
والصيغ والمركبات كالضارب مثلا فان الواضع عين ذلك اللفظ
اعني صيغة فاعل لنوع معناه اعني الذات المأخوذة مع بعض صفاتها
وقس عليه سائر المشتقات وكذا زيد قائم فان الواضع وضع نوع هذا المركب
اعني الجملة الخبرية لنوع معناه اعني الاخبار عن الواقع وقس عليه سائر المركبات
انتهى كلامه قال دده افندي وههنا فائدة جليلة وهي ان الوضع اما شخصي
ان اعتبر الخصوص في جانب اللفظ بان يكون مخصوصا وحينئذ اما ان يكون
الوضع والموضوع له خاصين بان يتصور معنى جزئيا ويعين اللفظ بازائه
كالاعلام الشخصية او يكونا عامين بان يتصور معنى كليا ويعين اللفظ
بازائه كعامة النكرات او يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا بان يتصور
معنى كليا ويلاحظ به جزئياته ويعين بهذه الملاحظة الاجمالية اللفظ دفعة
واحدة لكل واحد من تلك الجزئيات كالمضمرات والموصولات واسماء الاشارات
واسماء الافعال والحروف وبعض الظروف كاين وحيث وغيرهما مما يتضمن
معنى الحرف فاطلاقها على تلك الجزئيات المخصوصة بطريق الحقيقة ولا تطلق
كذلك على ذلك المعنى الكلي اذ لم توضع له ولهذا الوجه امكن تعدد معاني
لفظ واحد من غير اشتراك وتعدد اوضاع ومن لم يعرف الوضع العام
لمعنى خاص وقع في حيص وبيص وقال ان الضمائر واسماء الاشارات
موضوعة لمعان كلية الا ان الواضع شرط ان لا تستعمل في جزئيات تلك الكليات
ولو صح ما قاله لكان انه واف وهي مجازات لا حقائق لها اذ لا يستعمل
فيما وضعت لها من المفهومات الكلية ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة
في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتيج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك
في ذلك بامثلة نادرة واما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فغير معقول

فغير معقول لاستحالة كون الجزئي آلة لملاحظة الكلي واما نوعي ان اعتبر العموم
في جانب اللفظ وهو ثلاثة انواع كالشخصي الاول وضع خاص مع خصوص الموضوع له
كوضع اعلام اجناس الصيغ من فعل يفعل وغيرهما من جميع الهيئات الممكنة
الطريان على تركيب ف ع ل فانها كلها اعلام لاجناس الصيغ الموزونة
هي بها وقد لوحظت حين الوضع بعنوان كلي هو مفهوم يطرأ على تركيب ف ع ل
فوضع كل منها وضعا نوعيا في ضمن ذلك العنوان علما لجنس ما يوازن به
من الصيغ فالوضع في كل منها خاص مع خصوص الموضوع له وخصوصه لا ينافي
الوضع النوعي لان العموم في الوضع النوعي في جانب اللفظ وخصوص الوضع
انما هو باعتبار الوضع لان مقابله عموم الوضع ولا شبهة ان ذلك العموم
ليس الا باعتبار ملاحظة المعنى حين الوضع على وجه العموم والثاني وضع عام
مع عموم الموضوع له كوضع عامة المشتقات والثالث وضع عام مع خصوص
الموضوع له كوضع عامة الافعال فانها موضوعة بالنوع بملاحظة عنوان كلي
شامل لخصوصية كل نسبة جزئية من النسب التامة فالموضوع تلك الجزئيات
الملحوظة بذلك العنوان الكلي فالوضع عام والموضوع له خاص فالوضع
عند الاطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين
بان يفرد اللفظ بعينه بالتعيين او يدرج في القاعدة الدالة على التعيين وهو
المراد بالوضع المأخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز والقسم الاول من النوعي
وهو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة
بنفسه على معنى يفهم منه بواسطة تعينه له انتهى كلامه قال عصمة الله اعلم ان كل واحد
من الشيئين الموضوع والموضوع له اعم من ان يكون ملحوظا بخصوصه او في ضمن امر عام
فعلى هذا يكون الاقسام اربعة الاول ان يكون الموضوع والموضوع له كلاهما
ملحوظين بخصوصهما كوضع لفظ زيد للذات المشخص وهذا القسم هو المسمى
بالوضع الخاص والثاني ان يكون كلاهما ملحوظين بعمومهما في ضمن امر عام كوضع كل ما هو
على صيغة الفاعل مثلا من المشتقات للذات القائم به الحدث الذي اشتق منه

تلك الصيغة فيكون ضاربا مثلا بهذا الوضع موضوعا للذات القائم به الضرب
ويسمى بالوضع العام و الثالث ان يكون الموضوع ملحوظا في ضمن امر عام والموضوع له
ملحوظا بخصوصه كوضع لفظ هذا لكل مشار اليه مفرد مذكر ويسمى بالوضع العام
والموضوع له الخاص والرابع ان يكون الموضوع ملحوظا بخصوصه والموضوع له
في ضمن امر عام ويسمى بالوضع الخاص والموضوع له العام ولم يتحقق له فرد
في الخارج وانه امكن ان يوضع على هيئة الفاعل مثلا للشخص المعين انتهى
كلامه حفظه الله تعالى في دار الآخرة مداره واعلم ان كل ما يدل على المعنى بمادته
فهو وضع شخصي كما في المفردات الواقعة في الافعال والاسماء والجمادات
والمشتقات وكل ما يدل على المعنى بهيئته فهو وضع نوعي كما في الجموع والتثنية
الواقعين في الافعال والاسماء وكما في المركبات اسناديا او اضافيا
بان يقال في الماضي كل صيغة فعل فهو لمن نسب به الحدث في الزمان الماضي
وكذا ضرب وقتل وغيرهما من الماضويات وفي المضارع كل صيغة يفعل
فهو لمن نسب به الحدث في زمان الحال او الاستقبال وكذا يضرب ويقتل
وغيرهما من المضارعيات وفي اسم الفاعل كل صيغة فاعل فهو لمن قام به
مصدره وكذا ضارب وقاتل وغيرهما من الفاعليات وفي اسم المفعول كل صيغة
مفعول فهو لمن وقع عليه مصدره وكذا مضروب ومقتول وغيرهما من المفعوليات
وقس على هذه جحد المطلق والمستغرق ونفي الحال والاستقبال وتأكيد نفي
الاستقبال والامر والنهي غائبا او حاضرا واسم الزمان والمكان واسم الآلة والمنسوب
والتصغير ومبالغة اسم الفاعل واسم التفضيل والصفة المشبهة وغيرها وفي التثنية
كل تثنية فهو موضوعة لآحاد مفرده وكذا في الجمع وفي المركب كل تركيب اسنادي فهو
موضوع لاسناد المسند الى المسند اليه اسنادا كاملا وكل تركيب اضافي فهو موضوع
لاختصاص المضاف بالمضاف اليه اختصاصا كاملا وقس عليه سائر المركبات كذا في بعض
حواشي قره داود قال السيلكوتي ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية
فهو الوضع الشخصي ويحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا
كليا يعرف منه وضع الالفاظ مفردة ومركبة فهو الوضع النوعي وتلك الالفاظ قياسية
يحتاج

يحتاج في معرفتها الى علم التصريف والنحو انتهى كلام قال الرضي ان قيل
ان الواضع لم يضع الا المفردات اما المركبات فهي انها دالة الى المتصل
بعد وضع المفردات لا الى الواضع فالجواب انا لا نسلم ان المركب ليس بموضوع
وبيانه ان الواضع اما يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هي التي يحتاج في معرفتها
الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف بها الفاظ فهي قياسية وذلك كالقانون
اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد
على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعل وكذا اسم المفعول والامر والآلة
والمصغر والجمع ونحو ذلك ويحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به
المركبات القياسية وذلك كما بين انتهى كلامه قال محرم افندي اعلم ان الوضع
اللفظي ثلثة انواع وضع جنسي كالحيوان فانه وضع لقدر مشترك جسم نام حساس
متحرك بالارادة ووضع نوعي كالانسان فانه موضوع للحيوان الناطق
ووضع شخصي كزيد فانه وضع للحيوان الناطق مع التشخص او لشخص معين
انتهى كلامه فان قلت ما الفرق بين الذات والشخص قلنا الذات اعم منه
لان الذات يطلق على الجسم وغيره والشخص لا يطلق الا على الجسم كذا قاله
البرزجي والمتبادر مبتدأ اي والذي يتبادر ويتسارع الى الفهم
من انواع الوضع عند الاطلاق اي عند ذكر الوضع غير مقيد بالنوعي وغيره
هو اي المتبادر مبتدأ ثان الوضع الشخصي اي الوضع اللفظي الشخصي
خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره جملة اسمية صغرى خبر المبتدأ الاول وهو مع خبره
جملة اسمية كبرى ابتدائية انما قال المتبادر لانه يمكن ان يراد من الوضع
الوضع النوعي قال امام الايوب قوله هو الوضع الشخصي اي لا غيره
من انواع الوضع فيكون المراد بالوضع المذكور في تعريف الكلمة هو
الوضع الشخصي بناء على هذا التبادر فلا يرد على تعريف الكلمة شيء
من الخفاء انتهى كلامه قال بعض المحشين قوله والمتبادر من لفظ الوضع
عند الاطلاق هو الوضع الشخصي لا الوضع النوعي فان قلت كيف ذلك
ولا دلالة للعام على خصوص بعض افراده بحسب الدلالات المعتبرة قلت الظاهر ان لفظ الوضع
حقيقة في الوضع الشخصي المتبادر ومجاز في النوعي وان صحة التقسيم

بناء على ان المتبادر ... ه

انما هو باعتبار عموم المجاز اى ما يطلق عليه الوضع اللفظى فى العرف وهو
نوعان شخصى ونوعى انتهى وقال بعض الافاضل وههنا مغالطة مشهورة
ترد على كل تقسيم وهى ان تقسيم الوضع اللفظى الى الشخصى والنوعى باطل
لانه تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره لان مورد القسمة الوضع اللفظى وكل وضع
لفظى اما شخصى واما نوعى فمورد القسمة اما شخصى واما نوعى واياما كان
يكون تقسيم الى الشخصى والنوعى تقسيما للشئ الى نفسه والى غيره وجوابها
ان الوضع اللفظى الذى هو مورد القسمة اعم من الشخصى والنوعى فان المراد به
مطلق الوضع اللفظى من غير نظر الى كونه شخصيا او نوعيا وتحقيقه ان مورد القسمة
هو مفهوم الوضع اللفظى لا ما صدق عليه مفهوم الوضع اللفظى والمحكوم عليه
فى قولنا وكل وضع لفظى اما شخصى او نوعى ما صدق عليه مفهوم الوضع اللفظى
لا نفس مفهومه فلا يلزم النتيجة قوله والاستعمال مبتدأ ومعطوف على قوله والوضع
فاراد تعريفه بعد تعريف الوضع تمهيدا للمباحث الآتية لا لاحتياج تعريف الكلمة
اليه كاحتياجها الى معرفة الوضع اى الاستعمال فى الاصطلاح ذكر اللفظ الموضوع
خبر المبتدأ اى ذكره بعد العلم بانه موضوع ليفهم متعلق بالذكر معناه اى ليحصل
للسامع فهم المعنى الذى وضع له يعنى معناه الحقيقى وهذا استعماله فى الحقيقة
او مناسبه اى او ليفهم معنى معنويا سبب المعنى الموضوع له وهذا استعماله فى المجاز
والكناية كذا قاله امام الايوب الانصارى عليه رحمة الربانى المؤلف للمجلد الثانى
للمحرم على الفاضل الجامى قال الشارح فى حاشية الامتحان قوله ليفهم معناه اى
معناه الموضوع له او مناسبه اى معناه المجازى والكنائى انتهى كلامه قال عبد العزيز
النيروى فى حاشية الامتحان قوله او مناسبه ليدخل استعمال المجاز والكناية لانه
اى لان الاستعمال يعمهما والحقيقة بخلاف الوضع فانه يختص بالحقيقة فيكون المجاز
كلمة باعتبار حقيقته وقيل بموضوعيته ثانيا فيكون كلمة حقيقة وفيه بحث
انتهى كلامه العزيز عززه الله تعالى فى دار الآخرة ورضى الله تعالى عنه قال
صاحب منافع الاخيار فبينه الاستعمال والوضع عموم وخصوص مطلق
بحسب التحقق لانه كلما تحقق الاستعمال تحقق الوضع بلا عكس كلى لجواز تحقق
الوضع قبل الاستعمال فهو تفريع على تعريف الوضع والاستعمال يعنى

يعنى اذا كان الاستعمال فى اصطلاحهم بهذا المعنى والوضع بذلك المعنى
فالاستعمال فرع الوضع لانه ما لم يتحقق الوضع لا يتصور فيه الاستعمال
كذا قاله امام الايوب اقول قوله فهو اى الاستعمال تفريع على تعريف الاستعمال
اى واذا كان تعريف الاستعمال كذلك فهو فرع الوضع قال بعض المحشين [illegible]
قوله والاستعمال اى معناه ذكر اللفظ الموضوع لمعنى ليفهم معناه اى معنى الموضوع له
او مناسبه اى معناه المجازى او الكنائى كذا نقل عنه واذا كان معنى الاستعمال
كذلك فهو اى الاستعمال فرع الوضع اذ هو يتوقف على الوضع اما توقفه على الوضع
اذا فهم معناه فظاهر لاخذ الوضع فى تعريفه واما اذا فهم مناسبه فان المناسب
تابع يقتضى المتبوع وهو معناه الحقيقى حقيقة او حكما انتهى كلامه قال السيد
فى كتابه للتعريفات الفرع خلاف الاصل وهو اسم يبتنى على غيره انتهى كما بيننا الاستعمال
على الوضع قال البعض قوله فهو اى الاستعمال فرع الوضع لترتبه وابتنائه عليه
لان اللفظ اذا لم يوضع لمعنى لم يستعمل فيه والفرع ما بنى على غيره ذكره اى
ذكر المصنف ما نقلته عنه من اقسام الوضع وتعريفه بهذا التعريف الى قوله
فهو فرع الوضع فى الامتحان اى بعينه ما نقلته عنه ثم اراد الشارح بيان توجيه ما فيه
من تبديل بعض عباراتهم فقال عدل اى المصنف فيما ذكر فى الامتحان من تعريف الوضع
عن التخصيص اى عن اتيان لفظ التخصيص ولم يقل تخصيص شئ بشئ كما هو
فى عبارات القوم مخالفا لهم فيه فقال تعيين شئ لشئ بدل تخصيص شئ قال البعض
قوله عدل اى المصنف فى الامتحان عن التخصيص الى التعيين لان استعمال الوضع
متعلق بعدل اى لان استعمال مادة الوضع باللام متعلق بالاستعمال دون الباء
اى حال كون استعمال الوضع باللام متجاوزا عن استعماله بالباء قال بعض المحشين
قوله دون الباء معناه متجاوزا عن استعماله بالباء ومعنى دون فى الاصل
ادنى مكانا من الشئ ثم استعير للتفاوت فى الاحوال والترتيب ثم اتسع فيه
فاستعمل فى كل متجاوز حد الى حد كما ههنا وتخطى حكم الى حكم انتهى كلامه قال
امام الايوب قوله دون الباء اى وليس استعماله بالباء فيقال وضع له وموضوع له فلا يقال

وضع له وهو موضوع به يأباه اي يرد ذلك الاستعمال ارادة التخصيص قال
بعض المحشين قوله يأباه اي يأبى ذلك الاستعمال عن التخصيص انتهى كلامه وقال
امام الايوب قوله يأباه اي يأبى ذلك الاستعمال ذكر التخصيص المستعمل بالباء
في تعريف الوضع المستعمل باللام لِلُزوم المخالفة بين الحد والمحدود انتهى كلامه
وقال بعض الافاضل قوله لان استعمال الوضع باللام كما في قول المصنف ههنا
الموضوع لمعنى الخ دون استعماله بالباء يأباه اي يجتنب ذلك الاستعمال عن ذكر التخصيص
وارادته في تعريف الوضع انتهى واقول في قوله لان استعمال الوضع باللام دون الباء
يأباه نظر لان هذا لا يكون وجها لعدول اصل العادل وهو المصنف في الامتحان
لعدم استعمال الوضع باللام في الكتب والشارح اخذ منه قوله وليشمل معطوف على قوله
لان استعمال الوضع وبيان لنكتة اخرى للعدول اي وليشمل التعريف اي تعريف الوضع
بقرينة المقام وضع اللفظ المشترك اي اللفظ المشترك الموضوع لمعان متعددة
بوضع متعدد في كل منها لا بوضع شامل لكل منها كما في الكليات نحو لفظ العين
فانه مشترك في الوضع للذهب والشمس وغيرهما وكل من هذه المعاني مشترك
في ان يكون معاني لهذا اللفظ فالمشترك هي المعاني واللفظ مشترك فيه ووضع اللفظ
المرادف اي وليشمل وضع اللفظ المرادف مع لفظ آخر في ان يكونا موضوعين
لمعنى واحد كالقعود والجلوس وكالليث والاسد وههنا المشترك هي الالفاظ
والمشترك فيه هي المعاني على عكس الاول ويلزم من شمول تعريف وضعهما
شمول تعريف الكلمة بهما بلا تكلف متعلق بيشمل اي بلا ارتكاب شيء من التكلف
كالتجريد ونحوه فان تعيين لفظ لمعنى في المشترك لا ينافي تعيينه لمعنى آخر
وكذا تعيين لفظ لمعنى لا ينافي تعيين لفظ آخر لذلك المعنى في المرادف بخلاف التخصيص
فانه يحتاج في الشمول على كل من المشترك والمرادف الى التكلف في معنى التخصيص
فان الباء في قولهم تخصيص شيء بشيء ان كانت داخلة على المقصور عليه
كما هو الاصل في استعمال التخصيص على طريق الحقيقة

على طريق الحقيقة يكون المعنى ان هذا اللفظ مقصور على ذلك المعنى
بمعنى انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره لكونه معنى التخصيص المركب من الايجاب
والسلب فيخرج عن تعريف الوضع وضع الالفاظ المشتركة فان اللفظ
كما وضع لمعنى وضع ايضا لمعنى آخر فيبطل الجزء السلبي للتخصيص
فانه يصح ان يقال ان اللفظ يوجد في هذا المعنى ولا يصح ان يقال انه لا يوجد
في غيره وان كانت داخلة على المقصور على طريق المجاز بان يكون
بمعنى التمييز يكون المعنى ان هذا اللفظ ممتاز عن سائر الالفاظ في ان يكون
موضوعا لهذا المعنى فيخرج عنه وضع الالفاظ المترادفة فان اللفظ فيها
كما كان موضوعا بمعنى يكون اللفظ الآخر موضوعا له ايضا فلا يكون ممتازا
بوضعه بل يكون مشتركا مع لفظ آخر في هذا الوضع فيحتاج الى التجريد
في معنى التخصيص في الشمول لوضع كل منهما بانه مستعمل في جزئه الايجابي
وهو ما يوجد فيه ويجرد عن جزئه السلبي وهو ما لا يوجد في غيره قال
الشارح في تعليقاته قوله وليشمل التعريف وضع المشترك والمرادف
بلا تكلف لانه لو قيل تخصيص شيء بشيء يرد عليه ان الباء ان كان داخلا
على المقصور خرج عنه وضع المرادف لعدم انحصار معناه في واحد
من المرادفين وان كان داخلا على المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك
لعدم انحصاره في شيء من المعنيين فيحتاج في دفعه الى تكلف تجريد التخصيص
عن جزئه السلبي او حمل التخصيص على الاضافي لا الحقيقي او جعل معنى كل
من المرادفين من حيث انه من الآخر وجعل ذلك المرادف لا يوجد في المرادف
الآخر وجعل المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد انتهى قال
عبد الغفور فان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصور خرج عنه وضع المرادف
لعدم انحصار معناه في واحد من المرادفين لوجوده في كليهما وان كانت داخلة
على المقصور عليه خرج وضع المشترك لعدم انحصاره في شيء من المعنيين
لوجوده في كليهما والحاصل ان الجزء السلبي الذي يفيده التخصيص لا يوجد
في كل وضع قلنا يمكن ان يجاب عنه بتجريد التخصيص عن جزئه السلبي وبان التخصيص

[illegible]

[illegible]

بحسب الجعل لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة
مرتبة لم يتحقق في الازمنة المرتبة للاوضاع الا المجعول الواحد والمجعول له
الواحد وبان التخصيص اضافي لا حقيقي وبان معنى كل من المترادفين من حيث انه
من آثار جعل ذلك المرادف لا يوجد في المرادف الاخر وان المشترك بحسب كل جعل
لا يوجد الا في معنى واحد انتهى وقال العصام يتجه عليه انه ان اريد بتخصيص
شيء جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد
جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك انتهى قال الرمزي
في حاشية العصام قوله جعل المعنى مخصوصا بالموضوع بان يراد بالشيء الاول
المعنى وبالثاني اللفظ الموضوع ويكون الباء داخلة على المقصور عليه فحاصله
جعل المعنى بحيث يقتصر على اللفظ الموضوع بان يوجد فيه ولا يوجد في غيره
فيخرج وضع اللفظ المرادف كليث واسد فلا يكون جامعا ويمكن الجواب
عنه بان المعنى مخصوص باللفظ المرادف عند واضعه اذ ليس عنده لفظ آخر
بهذا المعنى فتدبر قوله وان اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى بان يراد
بالشيء الاول اللفظ وبالثاني المعنى ويكون الباء داخلة على المقصور عليه
ايضا فيخرج عنه وضع اللفظ المشترك كلفظ العين فلا يكون جامعا ايضا
ويمكن الجواب عنه بمثل ما مر ايضا فلا تغفل انتهى قال الكردي في حاشية العصام
والباء داخل في المقصور عليه اي هو جعل شيء بازاء شيء آخر بحيث لا يتجاوزه
بهذا الجعل وان جاز ان يتجاوزه بجعل آخر فلا يرد المشترك او في المقصور
اي هو جعل شيء منفردا بالآخر بين سائر الاشياء بحيث لا يتجاوزه بهذا الجعل
ايضا لكنه يجوز ان يتجاوزه بجعل آخر فلا يرد الترادف انتهى قال
المفتي زاده وضع اللفظ عبارة عن تخصيصه بالمعنى اي جعله بحيث يقتصر
على ذلك المعنى لا يتجاوزه ولا يراد به غيره عند الاستعمال انتهى كلامه
ذكر السيد قدس سره في شرح المفتاح وحواشي الكشاف الاصل في لفظ التخصيص
والاختصاص والخصوص ان يستعمل ادخال الباء على المقصور عليه فيقال
اختص الجود بزيد اي صار مقصورا على زيد الا ان الاكثر في الاستعمال ادخال الباء
على

على المقصور كقولك خص زيد بالمال بناء على تضمين معنى الامتياز والافراد
انتهى قال الحفناوي في حاشية شرح على قوشجي على متن الوضعية
ودخول الباء على المقصور جائز كدخولها على المقصور عليه باتفاق العلامتين
السعد والسيد والخلاف بينهما انما هو في الغالب في الاصطلاح فذهب
السعد الى ان الغالب فيه دخولها على المقصور وذهب السيد
الى ان الغالب فيه دخولها على المقصور عليه وصرح الاول بعدم الفرق
بين تعلق الباء بالتخصيص وما اخذ منه ونقل منلا الياس الكردي
عن العصام ان الباء التي هي صلة التخصيص وما تصرف منه لا تدخل
الا على المقصور عليه فان جاز ما ظاهره دخولها على المقصور قال السيد
فمن معنى التمييز وجعلت الباء صلة للمضمن فيه صلة اخرى فيقال في نحو
نخصك بالعبادة نميزك بها مخصصين اياها بك وعلى قياسه يقال هنا ميز
هذا اللفظ عن سائر الالفاظ مختصا اياه اي المعنى به اي باللفظ فعلمت
من هنا ومما تقدم من الاقوال السابقة ان في دخول الباء ثلثة مذاهب
وان الخلاف بين العلامتين انما هو في الباء المتعلقة بالقصر وما اخذ منه
انتهى قال عصمة الله اعلم ان ههنا اعتراضا مشهورا بيانه مع جوابه
موقوف على ما سبق من مقدمة وهي ان تخصيص شيء بشيء مشتمل على حكمين
ايجابي وهو ان هذا الشيء لذلك الشيء وسلبي وهو انه ليس لغيره
فاذا عرفته هذا فالمراد اما تخصيص المعنى بالموضوع فيخرج وضع اللفظ
المرادف من التعريف فان المعنى في صورة الترادف ليس مخصوصا بالموضوع الواحد
واما تخصيص الموضوع بالمعنى فيخرج وضع اللفظ المشترك عن التعريف
فان اللفظ في صورة الاشتراك ليس مختصا بالمعنى الواحد بل موضوع
لمعنى آخر ايضا ولهذا قال بعض المحققين الاولى ان يقال الوضع تعيين الشيء
انتهى كلامه واما تغير التخصيص في كلامه فلئلا يرد هذا الاعتراض واما
تغير الباء الى اللام في لشيء ليظهر تعلق لمعنى بقوله وضع انتهى كلامه
قال الفاضل العصام قوله الوضع تخصيص شيء بشيء الاولى تعيين شيء لشيء
ليظهر تعلق لمعنى بقوله وضع ولئلا يتجه هذا الاعتراض انتهى قال بعض الافاضل
انما اختار المصنف في تعريف الوضع المطلق تعيين شيء لشيء لان لفظ الوضع

اذا ذكر فيستعمل باللام الجارة فكلمة في قول المصنف ههنا واما التخصيص فيستعمل
بالباء والتعيين فيستعمل باللام فاستعمال الوضع باللام يشعر كونه بمعنى التعيين
المستعمل باللام وايضا اختار المصنف التعريف بتعيين شيء لشيء الخ لانه
لو اختار التعريف بتخصيص شيء بشيء الخ لم يشمل تعريف الوضع وضع المشترك
والمرادف الا بتكلف فاختار التعريف بالتعيين ليشمل التعريف وضع المشترك
والمرادف بلا تكلف قوله اي قول صاحب الامتحان في تعريف الوضع
او قول المصنف في الامتحان للعالم به بدل من القول اي بالتعيين تغيير
للمجرور زائد على المشهور خبر لقوله قوله اي زائد على التعريف المشهور
ولابد اي والحال انه لابد منه اي من قوله للعالم به في التعريف ليخرج
الدلالة العقلية او من الزائد وهو للعالم به قال امام الايوب قوله
منه اي من زيادة ذلك في التعريف ليخرج الدلالة العقلية كما عرفت
ولكنهم حذفوه لظهوره وعدم احتمال خلافه متعلق خبر بعد خبر ويجوز
تعدده لفظا بلا عاطف من غير تعدد المبتدأ لجواز اجتماع الاعراض الغير المتناهية
في محل واحد اي زائد متعلق بفهم اي بقوله فهم الثاني كذا قاله امام الايوب
قال بعض المحشين فقوله قوله مبتدأ خبره قوله زائد وقوله للعالم به مقول القول
والضمير المجرور راجع الى التعيين واليه اشار بقوله اي بالتعيين زائد
على التعريف المشهور للوضع غير مذكور فيه ولابد منه اي من قوله للعالم به
او من الزائد وهو للعالم به او من قيد للعالم به واللام متعلق بفهم انتهى
كلامه اقول لايجوز كون قوله للعالم به مقول القول اذ القول هنا بمعنى المقول
لابمعناه المصدري فلا يحتاج الى القول وايضا لايجوز جعل قوله متعلق
خبر مبتدأ محذوف بلا داع قوله اي قول المعرف للوضع النوعي كذا قاله امام الايوب
قال بعض المحشين فقوله قوله اي قول صاحب الامتحان في تعريف الوضع النوعي
او قول المصنف في تعريف الوضع النوعي او قول المصنف في الامتحان هيئة
افرادية بدل ايضا من القول اي هيئة منسوبة الى الافراد بكسر الهمزة ليس المراد
بالافراد ما يقابل التثنية والجمع بل المراد ما يقابل التركيب قال بعض الافاضل

قال بعض الافاضل لفظ الافراد قد يطلق ويراد به ما يقابل التثنية والجمع
اعني الواحد وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف وقد يطلق ويراد به
ما يقابل التركيب وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة والمراد ههنا
المعنى الثالث بقرينة المقابلة كما في الافعال اي كالهيئة وقعت في الافعال
مثل هيئة الماضي والمستقبل والامر والنهي مجردا او مزيدا مثبتا
او منفيا فان هيئة فعل مثلا موضوعة لزمان الماضي وهيئة يفعل
لزمان الحال او الاستقبال كذا قاله امام الايوب قال بعض المحشين
قوله كما في الافعال اي كما في صيغ الافعال جميعا نحو ضرب وضربا وضربوا
يعني تعيين هيئة افرادية كما في صيغ الافعال وقال بعض الافاضل
اي للفعل هيئة افرادية موضوعة لاحد الازمنة الثلثة بوضع نوعي
وهيئة تركيبية موضوعة للنسبة ايضا بنوعي وسائر المشتقات
اي وكما في سائر المشتقات من اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل فان هيئة فاعل مثلا موضوعة لذات مبهمة مأخوذة
مع بعض صفاتها او موضوعة للذات المنسوب اليها الحدث او موضوعة
لذات موصوف بحدث مخصوص والمآل واحد كذا قاله امام الايوب
قال بعض الافاضل قوله وسائر المشتقات اي وكما في سائر المشتقات
من الاسماء بقرينة قوله كما في الافعال وهي كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل فان هيئة الفاعل وضعت
لذات نسب اليه مصدر ما اشتق منه اللفظ الذي فيه هذه الهيئة
وقيل وضع اسم الفاعل مثلا بان قيل كل اسم فاعل موضوع لذات مبهمة
غاية الابهام نسب اليه الحدث الذي هو مدلول المصدر الذي اشتق منه
هذا والمصغر اي وكما في الاسم المصغر فان هيئة فعيل بضم الفاء وفتح العين
مع ادخال الياء بين العين واللام موضوع لمعنى التصغير والمنسوب اي
وكما في الاسم المنسوب فان هيئة فعلي بياء مشددة موضوعة لمعنى المنسوب
كذا قاله امام الايوب قال بعض المحشين قوله والمصغر والمنسوب نحو ضويرب وضربي

و المثنى اى وكما فى الاسم المثنى فان هيئة فاعلان موضوعة لمعنى التثنية
و المجموع اى وكما فى الاسم المجموع فان هيئة فاعلون وفاعلات موضوعة
لمعنى الجمع كذا قاله امام الايوب قال بعض المحشين قوله والمثنى والمجموع
نحو العاملان والعاملون انتهى وقال الاستاد قوله تعيين هيئة افرادية
كما فى الافعال اى كالوضع الذى وقع فى عامة الافعال من الماضى والمضارع
وجحد المطلق و المستغرق ونفى الحال والاستقبال والامر والنهى
وغيرها قوله سائر المشتقات اى وكما فى سائر المشتقات يعنى وكالوضع
الذى وقع فى عامة المشتقات من الاسماء بقرينة قوله كما فى الافعال
وهى كاسم الفاعل و المفعول واسم الزمان والمكان والآلة واسم التصغير
واسم المنسوب واسم التفضيل و الصفة المشبهة وغيرها وقال فى موضع آخر
وهى مثل اسم الفاعل و المفعول والمصغر والمنسوب وغير ذلك مما يتعلق
بالهيئات فانها ليست موضوعة بخصوصها بل بقواعد كلية مثل اسم الفاعل
بان قيل كله موضوع لذات مبهمة غاية الابهام نسب اليه الحدث الذى هو
مدلول المصدر الذى اشتق منه هذا انتهى اقول لو قال المصنف وهى
كاسم الفاعل و المفعول و المصغر والمنسوب وغيرها لكان اصوب واولى
او تركيبية معطوف على قوله افرادية اى وقوله او هيئة تركيبية وفى بعض
النسخ قوله او تركيبية اى قول المعرف للوضع النوعى او قول صاحب الامتحان
فى تعريف الوضع النوعى او قول المصنف فى تعريف الوضع النوعى او قول المصنف
فى الامتحان كما فى المركبات اى كالهيئة التى وقعت فى المركبات قال
الاستاد قوله كما فى المركبات اى كالوضع الذى وقع فى المركبات كلامية
اى كلامية كانت تلك المركبات وهى هيئة التراكيب الاسنادية نحو زيد قائم
وقام زيد فان هيئة الاول والثانى موضوعة لاسناد القيام الى زيد
اسنادا تاما او غيرها اى او كانت غير كلامية او حال كون تلك المركبات
كلامية نحو ما مر او غير كلامية كهيئات التراكيب الاضافية نحو غلام زيد و

والوصفية نحو زيد القائم فان هيئة الاول موضوعة لاسناد الغلام الى زيد
وهيئة الثانى موضوعة ايضا لاسناد القيام الى زيد اسنادا ناقصا وغير كامل
لانه لا اسناد بين طرفيها اى طرفى الاول والثانى بمعنى تعلق احدهما
بالآخر بحيث يصح السكوت عليه لان الاسناد التام هو تعلق احد الطرفين
بالآخر بحيث يصح السكوت عليه اى على ذلك التعلق سواء كان ايجابا
او سلبا او غيرهما مما فى الانشائيات وتفسيره بايقاع المحكوم على المحكوم عليه
او سلبه عنه خطأ لانه لا يشمل الاسناد فى الكلام الانشائى فلا يصح
تقسيم الكلام الى الخبرى والانشائى قال الفاضل الجامى الاسناد
نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة
تامة يصح السكوت عليها وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين
حقيقة او حكما دخل فى تعريف الكلام ما هو ما تضمن كلمتين بالاسناد
مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه او قام ابوه فان الاخبار فى هذه الجمل
مع انها مركبات فى حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب و دخل فيه ايضا
مثل جسق مهمل و ديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة
لكنه فى حكم هذا اللفظ مهمل وهذا اللفظ مقلوب زيد انتهى كلامه
وقال صاحب اللباب الاسناد وهو الحكم المفيد فائدة تامة باحدى جزئى المركب
على جزء الآخر انتهى قال امام الايوب قوله او غيرها اى او كانت غير كلامية
كهيئات التراكيب الاضافية نحو غلام زيد والوصفية نحو زيد القائم فان كلا
مما ذكر من الهيئات مركبة لدلالة جزء الفاظها على جزء معانيها انتهى قال
بعض المحشين قوله او غيرها اى او كانت غير كلامية كما فى المركبات الخمسة الباقية
وهى تركيب اضافى نحو غلام زيد وتركيب تعدادى نحو خمسة عشر وتركيب توصيفى
نحو الحيوان الناطق وتركيب مزجى نحو بعلبك وتركيب صوتى نحو سيبويه وخرج
اى وخرج عن تعريف الكلمة بهذا القيد اى بقيد الموضوع المهملات وهى الالفاظ
التى لم توضع لمعنى قال السيد فى كتاب التعريفات المهملات هى الالفاظ الغير الدالة
على معنى بالوضع كالديز والميز فانهما لفظان لكنهما ليسا بموضوعين لمعنى قال
بعض المحشين قوله المهملات بضم الميم الاولى وفتح الثانية وبسكون الهاء جمع مهملة

كذلك وانما سمي بها لانها لفظ لا يعرف له معنى ومقتضيات الطبع اي
وخرج بهذا القيد ايضا الالفاظ التي اقتضاها طبع الانسان عند عروض معنى له
قال بعض المحشي والمقتضيات بضم الميم وسكون القاف وبفتح الضاد جمع مقتضية
بضم الميم وسكون القاف وبفتح الضاد والياء والطبع المزاج بكسر الميم
كاخ بفتح الهمزة والخاء المعجمة ما يدل على الوجع مطلقا اي سواء كان
وجع الصدر اولا وبفتح الهمزة اوضمها والحاء المهملة ما يدل على وجع الصدر
وهو السعال بضم السين كذا قاله بعض شراح ايساغوجي قال امام الايوب
قوله كاخ بفتح الهمزة او بضمها وبالمهملة ما يدل على عروض وجع الصدر
وبالفتح وبالخاء المعجمة ما يدل على التلذذ والسرور فانه ليس هذا اللفظ
موضوعا لذلك المعنى بل فهم الشيء منه عند عروض هذا المعنى بدلالة العقل
انتهى فان قلت مقتضيات الطبع من المهملات فلا حاجة الى قوله ومقتضية
الطبع قلت صرح بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها لان فيها مزيد التباس
بالكلمة لدلالتها كذا قيل فتأمل والمحرفات اي وخرج منها ايضا بهذا القيد
الالفاظ الموضوعة التي غيرت الفاظها عن الوضع اي عن وضعها الاول
او عن اصل الوضع قال امام الايوب قوله عن الوضع اي عن وضعه الاول
ويراد ذلك المعنى عن لفظ آخر غير اللفظ الذي وضع له انتهى قال
بعض المحشي قوله والمحرفات بضم الميم وفتح الحاء وبفتح الراء المشددة
جمع محرفة كذلك بمعنى مغيرة من الوضع اي عن اصل وضعها غلطا بالتحريك
اي حال كون المحرفات صادرة عن اللافظ بسبب عروض الغلط لا بالقصد
الى التحريف بملاحظة معنى مقصود مثل ملاحظة ابهام اللفظ عن السامعين
كذا قاله امام الايوب فلو لم يقيد بقوله غلطا لزم ان يخرج مطلق المحرفات
وذا لا يجوز لانه لا يجوز ان يكون المحرف بالكسر واضعا لمعنى آخر ولذلك
المعنى الاول بوضع آخر من الوضع الاول وح لا يخرج بهذا القيد كذا قيل
وقال الاستاد قوله غلطا بيان لنفس الامر لا قيد احتراز لان المحرفات لا يكون الا غلطا
انتهى قال المفتي زاده قوله غلطا اي غلطا صادرا عن المتكلم سهوا انتهى في الحاشية
ولم يذكر خروج ما دل بالعقل لانه وان كان موضوعا فلا وجه للخروج والاداخل

[illegible]

والا فداخل في المهملات او في مقتضيات الطبع فيخرج كما يخرج المهملات
ومقتضيات الطبع كالمشيوم اي مثال المحرف غلطا لفظ المشيوم بالياء المضمومة
بين الشينين والواو ونسخة الميشوم بالياء الساكنة بين الشينين
غير صحيح كذا قيل والمحرف بفتح الراء المشددة صفة المشيوم اي الذي حرف
وغير بصيغة المجهول عن المشئوم اي عن لفظ المشئوم بالهمزة المضمومة وهو
الموضوع لشيء يتشأم منه فان المحرف الاول تعليل واثبات لكون المشيوم
المحرف غلطا فانه لو لم يكن غلطا لم يخرج ولا يليق ان يخرج والمحرف بكسر الراء
المشددة اسم فاعل من التحريف والاول مفعوله وفاعله مستتر تحته راجع الى الالف
واللام بمعنى الذي اي الذي حرف وغير بصيغة المعلوم يعني فان الشخص الذي
حرف وغير اللفظ الاول وهو لفظ المشيوم عن اللفظ الثاني وهو لفظ المشئوم
او الذي نطق بمشيوم بدل مشئوم لم يقصد خبران اي لم يقصد ذلك المحرف
بكسر الراء المشددة يعني لم يقصد ذلك المغير جعله اي جعل الاول والجعل مصدر
مضاف الى مفعوله لمعنى متعلق بالجعل اي لم يقصد وضعه بازاء معنى بل قصده
اي بل قصد المحرف ذلك المعنى به اي بالاول بتوهم انه اي بسبب توهمه ان الاول
مجعول له اي موضوع لذلك المعنى قال عبد الغفور ولا يدخل في الموضوع اللفظ
المحرف بالفتح لان المحرف الاول لم يقصد جعله بل قصد اي وضعه المعنى به لتوهم انه
مجعول له وبقي الحرف اي وبقي بهذا القيد الحرف في تعريف الكلمة ولو قال
ودخل بهذا القيد الحرف لكان اولى وانسب قال امام الايوب قوله وبقي الحرف
اي داخلا في تعريف الكلمة غير خارج عنه كما توهم انتهى قال بعض الكتب قوله وبقي الحرف
الخ جواب سؤال مقدر فكأنه قيل الحرف لم يتعين لمعنى ولم يجعل بازائه بل جعل الحرف
آلة لفهم معنى متعلقه ومحتاجا اليه وتعريف الوضع الشخصي المتبادر عند الاطلاق
هو تعيين لفظ لمعنى وجعله بازائه كما سبق فلما ذكر الوضع في تعريف الكلمة لزم
كون الحرف خارجا عن تعريفها مع انه من افرادها وحاصل الجواب الذي جوابه
الشارح ان الحرف بقي ولم يخرج عن تعريفها انتهى قال بعض محشي هذا الكتاب قوله
وبقي الحرف لان احتياج الخ اقول هذا باجمعه مأخوذ من الامتحان ومن العجب كل العجب

بعد تسليم هذا القول زيادة قوله ولو بغيره في تعريف الوضع لئلا يخرج الحرف عن تعريف الوضع
وبيان فائدتها في حاشية هنا وفي حاشية الامتحان بقوله فلا يرد ان الحرف متى ادرك
لا يفهم معناه بل اذا ادرك مع ضميمة وقد عرفت عدم خروجه بلا زيادة هذا القيد
فيما سبق فلا تغفل انتهى قال بعض الافاضل قوله وبقي الحرف جواب سؤال مقدر كأنه قيل
يخرج من تعريف الوضع وضع الحرف بحيث لا يفهم معناه متى ادرك بل بغيره واعلم
ان حاصل هذا السؤال تعريف الوضع غير جامع لافراده لخروج وضع الحرف منه ويلزم منه
عدم جامعية تعريف الكلمة ايضا لخروج الحرف عنه بقيد الموضوع وعدم صحة تقسيم الكلمة
ايضا الى الاقسام الثلثة اذ الحرف ليس قسما منها بسبب عدم تحقق الوضع بهذا المعنى
فيه كذا قاله عصمة الله فاجابه بقوله وبقي الحرف في التعريف انتهى قال الاستاد قوله
وبقي الحرف الخ دفع توهم المتوهم فكأنه توهم ان وضع الحرف خرج بقوله بنفسه
من تعريف الوضع الشخصي فدفعه بقوله وبقي الحرف اي وبقي وضع الحرف بحذف المضاف
يعني وبقي داخلا في تعريف الوضع الشخصي وضع الحرف انتهى وقال الاخر قوله
وبقي الحرف الخ جواب سؤال مقدر على تعريف الوضع بانه غير جامع لافراده لانه يخرج عنه
وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى ادرك بل اذا ادرك مع ضميمة واجاب عنه بقوله
وبقي الحرف داخلا في تعريف الوضع غير خارج عنه انتهى وقيل قوله وبقي الحرف الخ دفع رد
على صاحب الامتحان بان تعريف الوضع غير جامع لخروج وضع الحرف اذ لا يصدق عليه
متى ادرك الاول فهم الثاني العالم به انتهى قال صاحب منافع الاحيا ر قوله وبقي
الحرف الخ لا موضع حسنا له هنا لانه لا يدفع الاعتراض الوارد على تعريف الوضع المطلق
وتعريف الوضع الشخصي بان وضع الحرف خارج عن هذين التعريفين مع انه من افراد المعرفين
ويلزم منه خروج الحرف عن تعريف الكلمة بقيد الموضوع مع انه من افرادها اما كونه
من الافراد فظاهر واما خروجه عنهما لان تعيين الحرف لمعنى ليس بحيث متى ادرك
الاول فهم معناه بل اذا ادرك مع ضميمة ولا تعيينه تعيين لفظ معين بنفسه لمعنى ولم يجعل
بازائه لانه لو عين بنفسه لمعنى وجعل بازائه لفهم السامع معناه بلا احتياج الى ضميمة
ولم يحتج المستعمل والشارح مقر باحتياجه اليها ولا فائدة في عدم احتياج الواضع
وهو ظاهر بل الدفع بزيادة قوله ولو بغيره في التعريف الاول واما الدفع عن التعريف الثاني
بمنع ملازمة السائل بان فهم المعنى كما يحتاج الى التعيين يحتاج الى حصول المعنى في الذهن
ومعاني الحروف لكونها جزئية بيانية وآلات لفهم غيرها لا تحصل فيه الا بذكر الضميمة
فعدم فهمها لا لعدم التعيين المذكور بل لعدم الحصول في الذهن واما خروج الحرف
عن

من تعريف الكلمة لكون وضعه خارجا عن تعريف جزئه اي جزء تعريف الكلمة
انتهى كلامه قال احمد حنفي قوله وبقي الحرف جواب سؤال مقدر كأنه قيل
تعريف الوضع وهو تعيين شيء لشيء متى ادرك الاول فهم الثاني
فاسد لانه غير جامع لافراده كيف يصح والحال ان الحرف مع كونه من افراده
قد خرج عنه لانه متى ادرك لفظ الحرف كمن مثلا لم يفهم المعنى ما لم يفهم
المتعلق اليه فاجاب عنه الشارح بقوله وبقي الحرف اي بقي الحرف
[redacted]
في تعريف الوضع ولم يخرج عنه انتهى كلامه [redacted]
[redacted] وقوله [redacted] وبقي الحرف اي بقي وضع الحرف بحذف المضاف
[redacted] والله اعلم بمراده قوله لان احتياجه اي لان احتياج الحرف الى متعلقه
بكسر اللام المشددة اي الى متعلقه المخصوص وهو مدخوله وهو البصرة
في قولك سرت من البصرة الى الكوفة كذا قاله المصنف في شرحه على الكافية
في الدلالة اي في دلالته على معناه الجزئي والافرادي بكسر الهمزة كذا قاله
المصنف في شرحه على الكافية قال امام الايوب قوله لان احتياج اي
الحرف الى متعلقه لكونه غير مستقل بنفسه في الدلالة خبر ان اي كائن في الدلالة
على معناه الموضوع له وفهم معناه اي وفي فهم معناه الجزئي قال
امام الايوب قوله وفهم معناه اي وفي فهم السامع لذلك المعنى الموضوع له
بعد علمه بانه موضوع لذلك المعنى انتهى قال قره دبهوي ان ذكر متعلق الحرف
انما وجب ليتحصل معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه
وهو آلة لملاحظة لا لان الواضع اشترط في دلالته على معناه الافرادي
ذكر متعلقه ولو لم يشترط ذلك لامكن فهم معناه والحكم عليه وبه فانه لا يرجع
الى طائل وايضا بحث لا دليل على هذا الاشتراط في الحروف سوى التزام
ذكر المتعلق في الاستعمال وذكر المتعلق في الحروف للعلامة لا في التعيين اي
ليس احتياجه الى متعلقه في تعيين اللفظ لذلك المعنى قال احمد حنفي قوله لا في التعيين

عطف على في الدلالة واللام عوض عن المضاف اليه اي بتعيين لفظ الحرف
لمعنى وحاصل المعنى ليس احتياجه الى متعلقه في تعيين لفظ الحرف لمعنى
من المعاني اقول الاحسن جعل في في كلا الموضعين بمعنى اللام للتعليل اي
احتياج الحرف الى متعلقه لاجل هذا لا لاجل ذلك والجعل اي ولا في جعله
بازائه قال احمد حنفي قوله والجعل عطف على التعيين اي لان الحرف الى متعلقه
ليس بجعل الحرف بازاء معنى من المعاني فلو كان احتياج الحرف الى متعلقه لتعيينه
لمعنى من المعاني وجعل الحرف بازاء معنى من المعاني لصح انه يخرج عن تعريف الوضع
المذكورين بصيغة التثنية صفة التعيين والجعل اي المذكورين في تعريف الوضع
الشخصي فان الحرف معين لمعناه ومجعول بازائه قال احمد حنفي قوله المذكورين
نعت للجعل والتعيين اي التعيين والجعل المذكورين في تعريف الوضع الشخصي
بقوله تعيين لفظ معين بنفسه اي بمادته وجوهره وجعله بازائه انتهى قال
امام الايوب قوله لا في التعيين والجعل المذكورين في تعريف الوضع فيحتاج اليه
اي الى ذكر المتعلق المستعمل بالرفع فاعل يحتاج اي يحتاج اليه من استعمله من المتكلم
لان الاستعمال من صفات المتكلم كذا قاله حسين كفوي في كلياته ثم قال البعض
قوله المستعمل بكسر الميم الثانية فاعل يحتاج لا الواضع اي لا من وضعه فيصدق
تعريف الكلمة على الحرف ويمكن ان يقال فيصدق تعريف الوضع الشخصي
على وضع الحرف ويلزم منه صدق تعريف الكلمة على الحرف لكون الوضع جزءا
من تعريفها وايضا يمكن ان يقال فيصدق تعريف الوضع المطلق وتعريف الوضع
الشخصي على وضع الحرف ويلزم منه صدق تعريف الكلمة على الحرف لكون الوضع جزءا من تعريفها
واما المجاز فلا وضع فيه اي فانه ليس بداخل في تعريف الكلمة لانه لا وضع فيه فان استعمال
لفظ الاسد مثلا في الرجل الشجاع ليس لكونه معينا موضوعا لذلك المعنى ومجعولا بازائه
بل لكونه مذكورا للتفهيم بانه يراد به معنى يناسب المعنى الموضوع له كذا قاله امام الايوب
اقول قوله واما المجاز فلا وضع فيه اي واما المجاز فيخرج عن تعريف الكلمة بقيد الموضوع
لانه لا وضع فيه قال الاستاد قوله واما المجاز فلا وضع فيه فيخرج عن تعريف الكلمة بقيد الموضوع
لانه لا وضع فيه قال بعض [illegible] قوله واما المجاز فلا وضع فيه جواب سؤال مقدر كانه قيل
ان تعريف الوضع المذكور غير مانع لاغياره لانه يدخل فيه وضع المجاز لانه معين للمعنى المجازي
ويلزم منه عدم مانعية تعريف الكلمة لكون الوضع جزءا من تعريفها فاجاب بقوله واما المجاز
فلا وضع فيه لان المراد

لان المراد بوضع اللفظ تعيينه للمعنى بحيث يدل عليه من غير قرينة اي يكون
العلم بالتعيين كافيا في ذلك فالمعتبر في الحقيقة هو الوضع وفي المجاز
عدم الوضع وتعيين المجاز للمعنى المجازي ليس من افراد الوضع بل
من افراد الاستعمال انتهى قال التفتازاني في التلويح في بحث المجاز
والمراد بوضع اللفظ تعيينه للمعنى بحيث يدل عليه من غير قرينة اي
يكون العلم بالتعيين كافيا في ذلك فان كان ذلك التعيين من جهة واضع اللغة
فوضع لغوي والا فان كان من الشارع فوضع شرعي والا فان كان
من قوم مخصوص كاهل الصناعات من العلماء وغيرهم فوضع عرفي خاص
ويسمى اصطلاحيا والا فوضع عرفي عام فالمعتبر في الحقيقة هو الوضع
بشيء من الاوضاع المذكورة وفي المجاز عدم الوضع في الجملة ولا يشترط
في الحقيقة ان يكون موضوعا لذلك المعنى في جميع الاوضاع ولا في المجاز
ان لا يكون موضوعا لمعناه في شيء من الاوضاع انتهى وقال علي قوشجي
في شرحه على الوضعية ان اللفظ الموضوع لمعنى يكفي في صحة استعماله في معناه
كونه موضوعا لذلك المعنى ولا يحتاج الى القرينة بخلاف المجاز فانه يحتاج
الى القرينة بمجرد الاستعمال لتصرف القرينة عن ارادة المعنى الحقيقي الذي
وضع اللفظ للاستعمال فيه انتهى وقال بعض الكملين قوله واما المجاز فلا وضع فيه
جواب سؤال مقدر كانه قيل يصدق تعريف الوضع على تعيين المجاز
للمعنى المجازي مع ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع فلا يكون مانعا
لاغياره فاجاب بقوله واما المجاز فلا وضع فيه لعدم تعيين الجوهر والهيئة
للمعنى المجازي فيه انتهى قال الشارح في حاشية الامتحان قوله واما المجاز
فلا وضع فيه اصلا اي لا بجوهره ولا بهيئته والتعيين المعتبر فيه عبارة عن الاستعمال
لا الوضع انتهى لا شخصيا اي لا وضعا شخصيا لعدم التعيين بالجوهر
ولا نوعيا اي ولا وضعا نوعيا لعدم التعيين بالهيئة قال امام الايوب قوله
لا شخصيا اي لا وضعا شخصيا بان يكون بجوهره موضوعا ولا نوعيا اي ولا وضعا نوعيا

لهيئة مخصوصة كذا ذكره الشريف في حاشية المطول قال الشريف في الحاشية وليس في المجاز وضع شخصي ولا نوعي وان وجب فيه علاقة معتبرة بحسب نوعها انتهى كلامه بعينه وقوله نعم قد يقال بيان لتوجيه كلام القائل بموضوعية المجاز يعني كلام من قال ان المجاز موضوع بالنوع صادق صحيح لكن ليس بمعنى انه موضوع بل بمعنى ان كل لفظ موضوع لمعنى اي من الالفاظ الحقيقية يجوز استعماله اي استعمال ذلك اللفظ الموضوع في غيره اي في غير ذلك المعنى يعني في غير معناه الموضوع له اذا وجد علاقة اي عند وجود مناسبة بين المعنى الموضوع له وبين ذلك المعنى المراد الغير الموضوع له من العلاقات المعتبرة اي من العلاقات المخصوصة التي اعتبرها اهل البيان كالمشابهة والسببية وغيرهما لا انه يجوز استعماله فيه عند وجود مناسبة بعيدة غير العلاقات المعتبرة فانه يكون معمى ولغزا لكن هذا اي القول بان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره اذا وجد علاقة استعمال فيه نظر انه قد مر ان الاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبه فلا يكون القول بان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره اذا وجد علاقة استعمالا بل بيانا لجواز الاستعمال اللهم الا ان يقال مراده بقوله هذا استعمال هذا بيان جواز استعمال قوله لا وضع فيه نظر انه وان لم يكن وضعا بصريح لفظ الوضع والتعيين لكنه وضع بحسب المعنى والمآل وكلام القائل يشعر بكفاية هذا المقدار في الوضع كذا قاله صاحب منافع الاخيار قال بعض المحشين قوله نعم قد يقال جواب سؤال مقدر كأنه قيل ان بيان صاحب الامتحان هو نفي الوضع عن المجاز مخالف لبيان اثبات العصام ذلك حيث قال تعيين المجاز للمعنى المجازي من افراد الوضع بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع قرينة فاجاب بقوله نعم قد يقال اي قد يجوز ان يقال اراد بالقائل المولى العصام ان المجاز موضوع بالنوع

بمعنى

بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة لكن هذا اي هذا القول او هذا المعنى وهو ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره استعمال لا وضع فلا يكون مجازا انتهى وقال الآخر قوله نعم قد يقال جواب سؤال مقدر كأنه قيل ان المجاز موضوع بالنوع عند التفتازاني بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره الخ فلم نفى صاحب الامتحان الوضع مطلقا عن المجاز فاجاب بقوله نعم قد يقال فاراد بالقائل العلامة التفتازاني ان المجاز موضوع بالنوع اي بالوضع النوعي بمعنى ان كل موضوع اي لفظ موضوع لمعنى يجوز استعماله اي ذلك اللفظ الموضوع في غيره اي في غير ذلك المعنى لكن هذا اي هذا المعنى وهو ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره استعمال لا وضع اي ليس بوضع انتهى وقال بعض الكمل قوله نعم قد يقال جواب سؤال مقدر كأنه قيل ان المجاز موضوع بالنوع عند التفتازاني بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره فلم انكر صاحب الامتحان الوضع مطلقا في المجاز فاجاب على طريق التسليم اولا والرد ثانيا حيث قال اولا قد يقال الخ وقال ثانيا لكن هذا استعمال لا وضع فاراد بالقائل العلامة التفتازاني انتهى قال الاستاد قوله نعم قد يقال الخ جواب سؤال مقدر كأنه قيل ان هذا البيان اي بيان عدم الوضع مطلقا في المجاز مخالف لبيان مولى الفاضل العصام حيث قال تعيين المجاز للمعنى المجازي من افراد الوضع بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع قرينة فاشار الى جوابه بقوله نعم قد يقال اي قد يوجد من يقول ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله اي الموضوع في غيره اي في غير ذلك المعنى اذا وجد علاقة اي وقت وجود علاقة من العلاقات المعتبرة عند اهل البيان وهي ثمانية وعشرون اراد بالقائل المولى العصام كما فهم ظاهرا لكن هذا اي كون المجاز موضوعا بالنوع بذلك المعنى استعمال لا وضع اي ليس بوضع

انتهى قال امام الاديب قوله لكن هذا استعمال لا وضع استدراك من قوله نعم
قد يقال يعنى ان القول بانه موضوع بالنوع صحيح صادق بالمعنى الذى ذكرناه
لكن هذا القول بهذا المعنى من قبيل الاستعمال لا من قبيل الوضع فانه ليس فيه
تعيين لذلك المعنى بل فيه تجويز الواضع عند وجود العلاقة استعماله فى معنى
يناسب للموضوع له فكأن واضع لفظ الاسد للحيوان المفترس جوز استعماله
فى معنى آخر وقت اعتبار علاقة انتهى وقال البعض قوله نعم قد يقال
الخ رد على من قال ان المجاز موضوع بالنوع واشار الى رده بقوله لكن هذا
استعمال لا وضع فكلمة نعم بفتح النون والعين وبسكون الميم محققة
لمضمون ما سبقها ومصدقة له انتهى قال بعض الافاضل قوله نعم قد يقال
ان المجاز موضوع بالنوع الخ جواب سؤال مقدر بطريق التسليم
كأنه قيل ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله
فى غيره الخ فيدخل فى التعريف جواز استعمال المجاز فى المعنى المجازى
مع انه ليس من افراد الوضع فاجاب بقوله نعم يعنى سلمنا قد يقال ان المجاز
موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله اى ذلك الموضوع فى غيره
اى فى غير ذلك المعنى اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة عند اهل البيان
لكن هذا اى هذا الجواز يعنى جواز استعمال الموضوع فى غير ذلك المعنى استعمال لا وضع
لان المراد بالوضع التعيين الذى يكون منشأ للدلالة والفهم كما يشعر به قوله للعالم به
وهذا الجواز ليس كذلك قال العلامة ان المعنى المجازى يفهم منه بواسطة القرينة
لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ فى المعنى المجازى
لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها انتهى قال دده افندى والوضع
النوعى قد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين
للدلالة بنفسه على معنى يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بان كل اسم آخره
الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لفردين من مدلول ما الحق بآخره
هذه العلامة وكل اسم غيّر الى نحو رجال ومسلمين ومسلمات فهو
لجمع من مسميات ذلك الاسم وكل جمع عرّف باللام فهو لجميع تلك المسميات
الى

الى غير ذلك ومثل هذا من باب الحقيقة بل اكثر الحقايق من هذا القبيل
كالمصغر والمنسوب وعامة الافعال والمشتقات والمركبات وبالجملة
كل ما يكون دلالته على المعنى بالهيئة وقد يكون بثبوت قاعدة دالة
على ان كل لفظ متعين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة
عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه
بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت
من الواضع جواز استعمال اللفظ فى المعنى المجازى لكانت دلالته عليه وفهمه منه
عند قيام القرينة بحالها ومثله مجاز لتجاوزه المعنى الاصلى انتهى قال
العصام فى شرح الوضعية ان الوضع مشترك بين معنيين احدهما تعيين الشئ
بازاء المعنى وعلى هذا فالمجاز موضوع لمعناه المجازى وثانيهما تعيين الشئ
للدلالة على معنى بنفسه وعلى هذا لا وضع للمجاز فان تعيينه للدلالة عليه
بقرينة كما افاده العلامة الثانى المحقق التفتازانى فى شرح التلخيص لكن يستفاد
من التلويح ان خروج تعيين المجاز عن هذا التعريف يجب ان يكون
بقيد الدلالة وان قيد بنفسه لغو اذ احقق فيه ان تعيين المجاز لمعناه
ليس للدلالة اذ الدلالة فى المجاز حاصلة بالقرينة سواء وجد هذا التعيين
اولا فبين كلاميه تناف ويمكن التفصى عنه بانه لا مانع من تعدد اسباب دلالة شئ
على شئ ألا يرى ان الدال بالالتزام له وضع لمدلوله الالتزامى كان له سببا
دلالة ولا ينافى كون هذا الوضع للدلالة حصولها بدونه فلا مانع عن كون
هذا التعيين لذلك الدلالة فمعنى كلامه فى التلويح ان تعيين المجاز ليس
لتحصيل اصل الدلالة فان اصل الدلالة من غير تعيين فهو لتحصيل نوع
من الدلالة وهو الدلالة المعتبرة فى طريق الافادة والاستفادة وهى
الحاصلة بالتعيين لاجل ذلك المدلول بخلاف تعيين الحقيقة فانه لتحصيل
اصل الدلالة غالبا وقد يكون لتحصيل الدلالة المعتبرة دون اصلها
كما اذا عين لفظ للازم الموضوع له او لجزئه فان الدلالة كانت حاصلة بدون التعيين
ومما ينبغى ان ينبه عليه انه اثبت العلامة الثانى قدس سره فى التلويح الوضع

للمجاز وسماها فائدة جليلة وانكره في شرح المفتاح حيث قال لم يثبت
ممن يوثق به القول بكون المجاز موضوعا وانما قالوا انه لابد فيه من اعتبار
نوع العلاقة فهم منه البعض ان هذا معنى الوضع الحقيقي ولم ينتبه لاشتراط
عدم القرينة ولا يبعد كل البعد ان يوفق بين كلاميه بوقوعهما في العلمين
انتهى حاصله انه يخالف كلاميه لتخالف اصطلاح العلمين فان التعيين
في المجاز في اصطلاح الاصول وضع وفي اصطلاح المعاني ليس بوضع
وقال العصام والوضع بهذا المعنى الثاني هو المشهور ويرد عليه
تقسيم الدلالة الوضعية واعتبار اشتراط اللفظ وانفراده وترادف الالفاظ
وتباينها الى غير ذلك وما ذكر موافق لما ذكره سيد المحققين في حاشية شرح المطالع
ان الوضع مشترك بين معنيين تعيين اللفظ بازاء المعنى وتعيين اللفظ
بازاء المعنى بنفسه انتهى كلامه قال العصام في حاشية الجامي ان تعيين المجاز
للمعنى المجازي ليس من افراد الوضع بالمعنى الاخص له وهو ان تعيين اللفظ
للدلالة على معنى بنفسه وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ
للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع قرينة انتهى كلام
قال الرمزي في حاشية العصام قد صرح السيد الشريف في شرح المفتاح
ان من لم يجعل المجاز موضوعا بالنوع زاد في التعريف قيد بنفسه
فيكون مرادا هنا وذلك لان الوضع تعيين شيء لشيء وحده والمجاز
يعتبر مع القرينة انتهى كلامه قال قره داود ومما يجب ان يعلم ههنا
ان للوضع معنيين احدهما جعل الشيء بازاء المعنى ليدل عليه بنفسه وهو
الاخص المتبادر الفارق بين الحقايق والمجازات المعتبر في اصطلاحاتهم
من نحو الترادف والاشتراك ومن الدلالة الثلث الوضعية ان دل على تمام
ما وضع والعقلية ان دل على جزئه او على خارج اللازم الذهني وعند المنطقيين
الاول مطابقة والثاني تضمن والثالث التزام واعلم ان الدلالة اما لفظية او غير لفظية والاول

والاول اما وضعية او عقلية او طبعية وكذا الثاني والمقسم عند الفريقين
اللفظية الوضعية وثانيهما جعل الشيء بازاء المعنى ليدل عليه ولو بمعونة
قرينة وهو المعنى الاعم الشامل للحقيقة والمجاز وينقسم كل من المعنيين
الى الوضع الشخصي وهو وضع اللفظ الملحوظ بخصوصه لمعنى كلي او جزئي
والى الوضع النوعي وهو وضع اللفظ الملحوظ بنوعه بثبوت قاعدة دالة
على تعيين اللفظ للمعنى للدلالة بنفسه كقولنا كل صيغة فاعل فهو لمن قام به
مصدره وكل ما يدل بالهيئة من هذا القبيل او بثبوت قاعدة دالة على ان اللفظ
الموضوع لمعنى فهو متعين لمتعلقه عند القرينة والمجازات كلها من هذا القبيل
وما حققه الشريف ان المجاز لا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا مبني على المعنى
الاول للوضع وعلى الوضع الشخصي وما قاله التفتازاني ان فيه وضعا
نوعيا فعلى المعنى الثاني له وعلى النوعي فعلم عدم المنافاة بين اثباته
في التلويح للمجاز وضعا وانكاره في شرح المفتاح واعلم ان هذين القسمين
ان الوضع الشخصي والنوعي باعتبار الموضوع وان الاقسام الاربعة
الباقية التي عرفتها سابقا باعتبار الموضوع له وقد يجتمع بهما فلا يناسب
تخصيص العصام بهما الى الوضع الشخصي وبالوضع العام للموضوع له الخاص
الى النوعي ولا يرد ما قاله انه لا يحتاج الى النوعي مثبتا الى زيد قلنا بل
انتهى لعل وجهه ان في المشتقات تعددين احدهما باعتبار المادة والآخر
باعتبار التلفظ قياس مع الفارق وقد يقال ان تعدد زيد معلوم بالعقل
وتعدد الهيئات معلوم بالحس والمعلوم بالعقل من العلوم الفلسفية
والمعلوم بالحس من العلوم العربية والمعتبر علوم العربية لا الفلسفية انتهى
قال صاحب الافصاح في شرح الكافية والوضع تعيين اللفظ للمعنى بحيث يدل عليه
بغير قرينة سواء كان التعيين من جهة واضع اللغة او غيره فيشمل الحقيقة اللغوية
والشرعية والاصطلاحية والعرفية كالاسد والصلوة واللفظ والدابة وذلك
لان الاسد وضع في اللغة للحيوان المفترس فهو حقيقة لغوية والصلوة في الاصل
الدعاء ثم نقلها الشرع الى الاركان المعروفة والافعال المشهورة فصار حقيقة شرعية

واللفظ في اللغة الرمي ثم نقل في اصطلاح النحاة الى ما يتلفظ به الانسان الخ
فصار حقيقة اصطلاحية والدابة في اصل اللغة ما يدب في الارض ثم نقلها
العرف الى ذات القوائم الاربع من الخيل والبغال والحمير فصارت حقيقة
عرفية فعلى هذا يلزم ان لا تكون المجازات والالفاظ المشتركة كلمات
لاحتياجها الى القرينة قلنا المجاز موضوع باعتبار وضعه الاصلي الحقيقي
واما المشترك فهو يدل بنفسه على معنى واحتياجه الى القرينة لتعيين المراد
منه للسامع لا لاجل الدلالة انتهى كلامه قال عبد الوهاب في شرح الولدية
والقرينة المطلقة ما يفصح عن المعنى المراد لا بالوضع وهي اما مانعة او معينة
اما المانعة فهي ما يمتنع عند ارادة المعنى الحقيقي حسا او عقلا او شرعا
او عادة واما المعينة فهي ما يعين المراد ويوضحه فالمجاز لابد له من قرينتين
مانعة ومعينة والكناية لابد لها ايضا من قرينتين قرينة للانتقال
وقرينة معينة للمراد والمشترك لابد له من قرينة معينة له واما الحقيقة
فلا يلزم ان يكون لها قرينة انتهى والنفي في تعريف الكناية وهو الكلمة
المستعملة في لازم ما وضعت له بلا قرينة مانعة راجع الى القيد وهو
مانعة والمقيد مدخول لا والمعنى بقرينة غير مانعة فلا يلزم من نفي القرينة
المانعة نفي القرينة مطلقا وانما يلزم لو كان النفي راجعا الى المقيد
انتهى قال قره حبروي في شرح العلاقة والنفي راجع الى القيد فلا يرد على المصنف
بقول المفتاح ولا بد لهما من دلالة حال للمراد انتهى ونقل عنه في عبارته
المفتاح اشعار بان قرينة الكناية لا تكون لفظية والا لكون مجازا انتهى
ومما ينبغي ان ينبه عليه في هذا المقام بان القرينة المعينة غير مختصة بالكناية
بان يوجد في كل من المجاز والكناية بخلاف القرينة المانعة فانها مختصة
بالمجاز اذ هي ما به الامتياز بينهما كما صرح به مفتي زاده في حاشية العصام قال
السيد حافظ في حاشيته على قوشجي اعلم ان القرينة مع العلاقة مصححة الاستعمال
والقرينة المجردة مرجحة في المجاز والقرينة مع الوضع مصححة الاستعمال في الحقيقة
والقرينة المجردة مرجحة فيها واعلم ان الاحتياج الى القرينة المثبتة في

في المجاز لمجرد صحة الاستعمال والمنفي عندهم في الحقيقة لصحة الاستعمال
لانها حاصلة بالوضع دون القرينة واعلم ان مصحح الاستعمال قسمان
وضع في الحقيقة وعلاقة في المجاز انتهى ولو قيل اي ولو اجيب من جانب من قال
ان المجاز موضوع بالنوع نسميه اي القول بان كل موضوع لمعنى يجوز
استعماله في غيره اذا وجد علاقة وضعا وان لم يكن وضعا عندكم قال بعض المحشين
قوله وقيل نسميه اي هذا المعنى او هذا القول وهو ان كل موضوع لمعنى
يجوز استعماله في غيره اذا وجد علاقة انتهى فعلم منه ان الوضع النوعي
قسمان الاول تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى وهو في غير المجاز والثاني
ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره اذا وجد علاقة وهو في المجاز قال
بعض الافاضل قوله ولو قيل نسميه اي هذا الجواز وضعا مفعول ثان لنسمي
وهو من ملحقات افعال القلوب اي ولو قيل نسميه وضعا كما سماه العلامة
التفتازاني لكن قال بعده ما حاصله ان الوضع عند الاطلاق يراد به تعيين المادة
او الهيئة وهو المراد بالوضع المأخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز انتهى قال الوضع المطلق
امام الايوب قوله ولو قيل اي ولو اجيب من جانب من قال ان المجاز موضوع بالنوع
وادعى انه ليس بمعنى ما قلت بل بناء على انا نسميه اي نسمي ذلك القسم المخصوص
وضعا وان لم يكن وضعا بالمعنى الذي ذكرتم فلا مشاحة اي فيصح هذا القول لانه
لا مشاحة اي لا مناقشة ولا منازعة في الاصطلاح اي في تسمية قوم واتفاقهم
في اطلاق لفظ على معنى خاص والمشاحة بتشديد الحاء من الشح بمعنى البخل
والمنع ولكن قد نقل عن ابن الكمال ان قولهم لا مشاحة في الاصطلاح لم يريدوا به
الرخصة العامة بل ارادوا به الرخصة في الجملة يعني انهم جوزوا للاحداث احداث
مصطلحات غير مصطلحات القدماء ولا منع فيه والله اعلم قال حسين كفوي في كلياته
قوله فلا مشاحة في الاصطلاح اي لا مضايقة فيه بل لكل احد ان يصطلح على ما شاء

الا ان رعاية الموافقة في الامور المشهورة بين الجمهور اولى واحب انتهى
او قوله فلا مشاحة في الاصطلاح اى لا مضايقة ولا منازعة فيه كذا في شرح
المواقف قال صاحب منافع الاخيار قوله فلا مشاحة في الاصطلاح
اى لا محنة ولا منع فيه انتهى قال عبد العزيز البيروى قوله فلا مشاحة
في الاصطلاح ونحن نسميه استعمالا ولا نسمي وضعا وتعيينا الا ما ذكرنا
انتهى فظهر اى فاذا تمهد هذا فقد ظهر ان الوضع قال البعض قوله فظهر
ان الوضع الخ تفريع على قوله واما المجاز ونتيجة له انتهى قال امام الايوب
الانصارى عليه رحمة الربانى قوله فظهر ان الوضع الخ نتيجة لما سبق
من بيان تعريف الوضع والاستعمال وبان كل واحد منهما مباين للآخر
بحسب المفهوم اى اذا كان كذلك ظهر ان الوضع يخص الحقيقة ولا يوجد
في غيرها من المجاز والكناية لانه لا تعيين فيها قال صاحب منافع الاخيار
لا يخفى عليك انه مبنى على انه لا تعيين في المجاز كما اجاب به في حاشية
الامتحان عن الاعتراض بنقض تعريف الوضع لعدم كونه مانعا عن دخول
المجاز فيه وقد عرفت ما في المبنى عليه والاستعمال اى وان الاستعمال يعمهما
اى يعم الحقيقة والمجاز والكناية يعنى ان بين الوضع والاستعمال عموم وخصوص
مطلق بحسب الحقيقة فان الحقيقة لما كانت عبارة عن الكلمة المستعملة فيما وضعت له
وجد فيها الوضع والاستعمال بخلاف المجاز والكناية فانهما لما كانتا عبارتين عن الكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له يوجد فيهما الاستعمال لا الوضع واعلم ان ما ذكره
الشارح ههنا هو بعينه عبارة الامتحان كذا قاله امام الايوب وقوله لمعنى متعلق
بالوضع المفهوم من الموضوع الذى ذكر معرفا يعنى ان اللام متعلقة في الحقيقة
بالوضع لان الجار والمجرور يتعلق في الحقيقة بالمصدر لكونه اصلا وفي الظاهر
بالفعل الاصطلاحى كما يقال الجار والمجرور في قولك زيد في الدار خبر في الظاهر
والخبر في الحقيقة ما تعلق به وقيل ان الموضوع لكونه بمعنى الماضى لا يجوز ان يعمل فيجب ان يقدر قصد
و

ويتعلق قوله لمعنى اليه كما اشرنا اليه قال بعض الافاضل قوله لمعنى متعلق
بالموضوع على انه مفعول به غير صريح له لا انه مفعول له لعدم كون اللام هنا
للتعليل بل صلة الموضوع واعلم ان الصلة تطلق في هذا الفن على ثلثة معان
الاول صلة الموصول او حشوه لما قال ابن يعيش رحمه الله اكثر النحويين
سمى صلة الموصول صلة وسيبويه حشوا بمعنى انها ليست اصلا وانما هو
زيادة تتم الاسم وتوضح معناه والثانى الزائد والثالث حرف الجر الذى
يتعدى به الفعل الى المفعول مثل مررت بزيد فالباء صلة اى وصلة كما في الاشباه
والنظائر النحوية للسيوطى نقلا عن الاندلسى والمراد هنا بها المعنى الاخير
فاحفظ فانه من الحور المقصورات كما في حاشية انوار التنزيل للشهاب
بخلاف اللام في قولهم حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب فانه مسموعة
للتعليل كما يدل عليه الغرض لا للصلة كما زعمه بعض ارباب الحواشى وبخلاف اللام
في مفهوم حروف الجر وهو ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى الاسم
او المأول به او حمل عليه فانه يحتمل الوجهين كما صرح به في مثله وهو في الاصطلاح
ما يقصد بشئ وهو ههنا ما يقصد بلفظ كما سيجئ ولما كان هذا اللفظ منقولا
اراد الشارح بيانه فقال هو اى لفظ المعنى في الاصل اى في اصل اللغة
مصدر ميمى لكونه على وزن مفعل من عنى يعنى معناه اى قصد قصدا قال
بعض المحشين قوله هو ان المعنى في الاصل اى في اللغة مصدر ميمى بمعنى المقصد
ثم نقل اى ذلك اللفظ ابتداء اى قبل جعله بمعنى المفعول مع بقائه على معناه المصدرى
فيكون هذا النقل من قبيل نقل اسم السبب الى المسبب او اسم اللازم الى الملزوم
او اسم المتعلق بالكسر الى المتعلق بالفتح او بعد جعله اى او نقل بعد جعل ذلك اللفظ
بمعنى المفعول فيكون هذا النقل من قبيل نقل اسم العام الى الخاص لان اللفظ المذكور
بمعنى المقصود سواء قصد بشئ اولا واما المصطلح فهو المقصود بشئ قال الكتاد
قوله هو اى المعنى في الاصل اى في اصل الوضع مصدر ميمى ثم نقل اى المعنى ابتداء

اي قبل جعله بمعنى المفعول او نقل بعد جعله اي المعنى بمعنى المفعول الى مايقصد
متعلق بالنقل اي الى شيء يقصد تفهيمه بشيء وهذا هو معناه الاصطلاحي
فيكون هذا المعنى الاصطلاحي هو الحاصل بالمصدر بمعنى مايتعلق به القصد
بشيء اي بلفظ او غيره قال بعض المحشي قوله الى مايقصد متعلق بنقل بشيء
وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره اي الى مايقصد بشيء صريحا او ضمنا او تبعا
فدخل فيه المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي كذا قاله الافصاح قال
صاحب منافع الاخيار قوله الى مايقصد بشيء ويراد به صريحا او ضمنا او تبعا
سواء كان بحسب الوضع اولا فدخل فيه المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي
وغيرها كما اذا اسئلت واردت به حضورك قال دده افندي اعلم ان اللفظ
اذا وضع بازاء الشيء فذلك الشيء من حيث انه يدل عليه اللفظ يسمى مدلولا
ومن حيث يقصد باللفظ يسمى معنى ومن حيث يحصل منه يسمى مفهوما
ومن حيث كونه الموضوع له اسما يسمى مسمى والمسمى اعم من المعنى في الاحتمال
لتناوله الافراد والمعنى قد يختص بنفس المفهوم مثلا يقال لكل من زيد وبكر
وعمرو مسمى للفظ الرجل ولا يقال انه معناه والمدلول قد يعم من المسمى
لتناوله المدلول التضمني والالتزامي دون المسمى او اسم زمان معطوف
على قوله مصدر ميمي اي او هو في الاصل اسم زمان كما دل عليه الوزن بمعنى
زمان القصد او مكان اي او اسم مكان بمعنى مكان القصد ثم نقل اي
ذلك اللفظ من احدهما اليه اي الى مايقصد بشيء لوجود المناسبة بين المنقول
والمنقول اليه ولا شك في وجود المناسبة بين المقصود بشيء
وبين الزمان او المكان بحيث يصح ان ينقل اسم احدهما الى الآخر فلا يرد
بانه لم يكن من قبيل نقل اسم العام الى الخاص كما هو الشايع في المنقولات
لانه غير واجب بل الواجب وجود المناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه
وههنا قد وجد كذا قاله الاستاد قال امام الايدب قوله ثم نقل اي
من احد المعنيين اليه اي الى معنى مايقصد بشيء لمناسبة معنى المفعول بالظرف زمانا
او مكانا فيكون هذا النقل من قبيل نقل اسم المحل الى الحال انتهى قال بعض المحشي
قوله

قوله ثم نقل اي المعنى من احدهما اليه اي الى مايقصد بشيء لوجود المناسبة
بين المعنى المنقول عنه والمنقول اليه ولا شك في وجود المناسبة بين المفعول
والظرف بحيث يصح ان ينقل اسم احدهما الى الآخر انتهى وقال الآخر
قوله ثم نقل اي لفظ المعنى من احدهما اليه اي الى مايقصد بشيء لمناسبة
بين المقصود بشيء وبين زمانه او مكانه بحيث يصح ان ينقل اسم احدهما
الى الآخر لا يقال ان زمان الحدث ومكانه يباين مفعوله فليس مايقصد
باللفظ تحت المقصد حتى يصح نقله اليه لانا نقول ان بين المفعول
والظرف مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الآخر او اسم مفعول
بالرفع على انه معطوف على ما قبله اي او هو في الاصل اسم مفعول
لفظا او معنى وفي الاصل اي وهو في اصله القريب حين كونه اسم مفعول
معني بتشديد الياء كمرمي وفي اصله البعيد معنوي كمرموي اجتمعت
الواو والياء وسبقت احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو
ياء وكسر ما قبل الياء لصحة بناء الياء وادغمت فصار معني كمرمي
قال امام الايدب وفي اصله البعيد معنوي كمرموي فقلبت الواو ياء
لاجتماع الواو والياء في كلمة مع تقدم الساكن منهما ثم ادغمت الياء
في الياء ثم كسرت الضمة لصحة بناء الياء ثم خفف اي ذلك اللفظ
على غير القياس بحذف احد اليائين وتبديل الكسرة فتحة وقلب الياء
الاخرى الفا كذا في الافصاح ونقل اي وثم نقل ذلك اللفظ الى مايقصد بشيء
فيكون هذا النقل من قبيل نقل العام الى الخاص يعني من قبيل نقل اسم العام
الى الخاص وقال الفاضل العصام في حاشية الجامي وهو ان كون لفظ المعنى
اسم مفعول اقرب الوجوه في لفظ المعنى اربع احتمال مصدر ميمي او اسم زمان
او اسم مكان او اسم مفعول لكن الاقرب الى الطبع كون لفظ المعنى اسم مفعول
لانه المقصود من اللفظ واسم التفضيل اذا اضيف يضاف الى الجمع حقيقة كالرجال

او معنى كالقوم كما يقال زيد افضل الرجال او زيد افضل القوم
انتهى قال امام الايوب قوله وهو اى هذا الوجه يعنى كون اصله
اسم مفعول او كونه فى الاصل اسم مفعول او كونه فى الاصل بمعنى كمرمى
اقرب الوجوه اى اقرب الوجوه الثلثة الى المنقول اليه بحسب المعنى
لعدم الاحتياج الى ارتكاب النقل من اصل معناه لاتفاق المنقول
والمنقول اليه فى كونهما بمعنى المفعول كذا قاله امام الايوب قال البعض قوله
وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لقرب وجه المناسبة الى الفهم لكن لا نظير
لتخفيفه اى ذلك اللفظ لانه تخفيف غير قياسى ولذا كان ابعدها بحسب
اللفظ قال امام الايوب قوله لا نظير لتخفيفه اى لجعله مخففا من مشدد
ولذا قال وهو ابعدها لفظا لعدم النظير انتهى قال الرمزى فى حاشية العصام
قوله وهو اقرب الوجوه معنى الخ لا يذهب عليك انه لا بد ان ينقل
من هذا المعنى الى المعنى الاصطلاحى اعنى القصد بالشىء فان المعنى اسم مفعول
اعم منه فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص لكنه اقرب من النقل من حيث كونه
مصدرا ميميا فانه يحتاج الى جعله بمعنى المفعول ثم نقل الى المعنى الاصطلاحى
وكذا اقرب منه من حيث كونه اسم مكان فان مناسبة العام للخاص اشد من مناسبة
الظرف لمظروفه فيكون اقرب الوجوه معنى قوله وابعدها لفظا لان تخفيفه
غير قياسى انتهى قال بعض الافاضل قوله وهو اى وهذا الوجه يعنى كونه
فى الاصل اسم مفعول بمعنى المقصود مطلقا ثم نقل الى المقصود فى اقرب
الوجوه بحسب المعنى لان فيه نقل اسم العام الى الخاص كما هو الشايع فى المنقولات
لكن لا نظير فى قواعد العرب لتخفيفه ولذا اخره وقيل لكن لا نظير ولا قياس
فى كلام العرب لتخفيفه ولذا اخره وخرج به اى خرج بذكر لمعنى فى تعريف الكلمة
او خرج بقوله لمعنى عن تعريف الكلمة حروف الهجاء اى حروف ركب منها
اللفظ فاضافة الحروف الى الهجاء اضافة السبب الى المسبب قال عبد الغفور
قوله

[illegible]

١٥٢

قوله حروف الهجاء اى حروف تعدد باساميها كالف وبا وهى حروف المبانى
المقابلة لحروف المعانى انتهى قال العارف فى قوله وخرج به حروف الهجاء
اى بعض حروف الهجاء لان هذه القضية مهملة والمهملة فى قوة الجزئية
فلا يرد ما يرد الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى احترازا عن الحروف
الموضوعة بازاء المعنى كهمزة ولام الجر ولام الابتداء وحروف العاطفة
قال الكشى فى حاشية العصام اقول لا يخفى على ذى فطرة سليمة
ان همزة الاستفهام ولام الجر ولام الابتداء وواو العطف وفاؤه
وامثالها ليست من حروف الهجاء وانما هى كلمات فى هيئات الحروف
ولا يجوز اخراجها لكونها كلمات وحروف الهجاء وهى التى تعدد باساميها
ويركب منها الكلمات وهى التى بقيت على حالها من غير ان تكون كلمات
وهى خارجة بقوله لمعنى بلا شبهة لعدم كونها موضوعة لمعنى فالحكم
بجميع حروف الهجاء صحيح انتهى قال امام الايوب وقوله الموضوعة
لغرض التركيب بالرفع على انه صفة الحروف احترازا عن الحروف الموضوعة
لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجر وجواب القسم والعاطفة فان كلا منها
من حروف الهجاء لكنها لا تخرج عن تعريف الكلمة لانها موضوعة لا لغرض
التركيب بل موضوعة بازاء المعنى فقوله الموضوعة لغرض التركيب
لا بازاء المعنى احترازا عن امثالها من الحروف المفردة الموضوعة بازاء المعنى
كذا فى العصام انتهى لعل مراده بقوله فان كلا منها من حروف الهجاء
بحسب الصورة لان كلا منها غير موضوعة لغرض التركيب بل موضوعة بازاء المعنى
قوله ثم ان ذكره الخ جواب عن اعتراض المعترض بان الوضع يغنى عن ذكر المعنى
لانه داخل فى مفهومه فلا حاجة الى ذكر المعنى بعد ذكر الوضع فى تعريف الكلمة
واجاب عنه بقوله ثم ان ذكره الخ قال بعض المحشين قوله ثم ان ذكره الخ جواب سؤال
مقدر كأنه قيل ان المعنى داخل فى مفهوم الوضع فذكر المعنى بعده فى تعريف الكلمة
مستدرك فاجاب عنه بقوله ثم ان ذكره الخ وبعبارة اخرى قيل ان ذكر المعنى

بعد الوضع مستدرك لان الوضع يغني عن ذكره لان المعنى داخل في مفهومه واجاب
عنه بقوله ثم ان ذكره الخ وقال الآخر قوله ثم ان ذكره جواب سؤال مقدر
فكأنه قيل ان المعنى داخل في مفهوم الوضع اذ الوضع تعيين شيء لشيء والشيء
الثاني هو المعنى فلا حاجة الى ذكر المعنى بعد ذكر الوضع ههنا فاجاب بقوله
ثم ان ذكره الخ او كأنه قيل ان المعنى داخل في مفهوم الوضع فيكون الوضع
مغنيا عن المعنى ويكون المعنى مستدركا فالاولى القصر على الوضع وعدم ذكر المعنى
بعده فاجاب بقوله ثم ان ذكره الخ او كأنه قيل ان قيد الوضع مغن عن المعنى
لانه داخل في مفهومه فيكون ذكره بعد الوضع مستدركا فيلزم اشتمال التعريف
على المستدرك حاصل الجواب لا نسلم كون ذكر المعنى بعده مستدركا ولزوم
اشتمال التعريف عليه وانما يكون ذكره مستدركا ويلزم اشتمال التعريف عليه
لو لم يكن ذكره بعده تصريحا بما علم التزاما انتهى قال امام الايوب وقوله
ثم ان ذكره اشارة الى دفع توهم الاستدراك في التعريف بذكر المعنى
فقال ان ذكر المعنى وزيادته بعد الوضع اي بعد ذكر الوضع في ضمن قوله
الموضوع مع كونه اي مع كون المعنى داخلا في مفهومه اي في مفهوم الوضع
وتعريفه لكون الوضع عبارة عن تعيين شيء لشيء وهو من الاسماء الاضافية
فلابد في تحققه تحقق الشيئين اللفظ والمعنى ولان الوضع لا يكون الا لمعنى
فان قيل ان المعنى لو كان داخلا في مفهومه لكان معنى تضمنيا لا التزاميا
هذا باطل فالاولى ان يقول مع كونه مأخوذا في مفهومه قلنا ان المعنى
في تعريف الوضع كالبصر في تعريف العمى فيكون خارجا فان البصر مضاف اليه
في تعريف العمى وهو عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا والمضاف اليه خارج
عن المضاف وكذا فيما نحن فيه فان المعنى مضاف اليه بواسطة اللام وما قيل
ان الاضافة بلفظ حرف الجر مختص بالفعل واما بتقديره فمختص بالاسم
ليس بشيء تصريح خبر ان اي ذكر المعنى وزيادته تصريح بما اي بالمعنى الذي
علم اي ذلك المعنى التزاما اي لا تصريحا يعني ان لفظ المعنى وان علم التزاما
بدلالة الوضع عليه دلالة التزامية لكنه لم يعلم بذكره صريحا ومثل هذه الزيادة

ومثل هذه الزيادة لا يكون مستدركا كذا قاله امام الايوب فان قيل هذا
اي قوله التزاما لا يصح لان شرط الالتزام ان يكون المدلول الالتزامي
خارجا عن الموضوع له وههنا جزء لا خارج بشهادة قوله مع كونه داخلا
في مفهومه فبين كلاميه تناف قلنا التركيب الاضافي يشتمل على ثلثة اوجه
لان المضاف اذا اخذ من حيث ذاته يكون المضاف والاضافة خارجيه
واذا اخذ من حيث هو مضاف فالاضافة داخلة والمضاف اليه خارج
فعلى هذين التقديرين يصح هذا القول لكن المراد ههنا الثاني لا الاول
فتكون الاضافة الى المعنى داخلة في مفهوم الوضع ويكون المعنى الذي
كان مضافا اليه بواسطة اللام خارجا عنه فلا يكون بين كلاميه تناف
ويصح قوله التزاما واذا اخذ من حيث المجموع يكون الاضافة والمضاف اليه
داخلين وح لا يصح هذا القول لكنه ليس بمراد ههنا قال بعض المحشين
الاولى ان يقول ضمنا اذ المعنى جزء داخل في مفهوم الوضع بشهادة قوله
مع كونه داخلا في مفهومه الا ان يقال مجرد دخول الشيء في المفهوم لا يوجب
كونه جزأ منه ثم التصريح بما علم التزاما لابد فيه من نكتة فهي لان دلالة الالتزام
لم تكن معتبرة بل كانت مهجورة اي متروكة في التعريف عندهم لعدم انضباطها
لانها غير متناه واما في الاشعار والمراسلات فمعتبرة غير مهجورة ولذا
قال في التعريف قال بعض المحشين قوله لان دلالة الالتزام مهجورة في التعريف
وكذا مهجورة في العلوم عند الجمهور واما في الاشعار والمراسلات فغير مهجورة
فالاولى للشارح ان يقول في التعريف والعلوم ومعنى قولهم دلالة الالتزام
مهجورة ان استعمالها مهجورة لا ان نفسها مهجورة فلو ترك المعنى في التعريف
لدلالة الوضع عليه لزم ارتكاب ما كان متروكة ومهجورة في التعريف
هذا غير لائق فتامل انتهى وجه التامل ان الغرض من التعريف التبيين وهو
لا يحصل اذا ارتكبت دلالة الالتزام في التعريف فيفوت الغرض او وجه التامل ان الغرض
من التعريف تبيين ماهية المعرف بالنح وهو لا يحصل اذا ارتكبت دلالة الالتزام
في التعريف لعدم تناهيها فيفوت الغرض قال الاستاد واما كون دلالة الالتزام

مهجورة فى التعريف فانما هو بالنظر الى مطلق اللزوم وهو غير متناه
او بالنظر الى مطلق البين وهو غير منضبط بل مختلف باختلاف الاشخاص
والكلام ههنا فيما هو بين بالنسبة الى كل الاشخاص على ان قولهم
دلالة الالتزام مهجورة معناه ان استعمالها مهجورة لا ان نفس الدلالة
مهجورة والكلام فى الثانى انتهى وقال الاخر قوله لان دلالة الالتزام مهجورة
فى التعريف لان فيها خفاء ينافى الايضاح المقصود من التعريف اذ دلالة الالتزام
عسيرة الضبط لاحتياج الى القرينة انتهى قال صاحب الافتتاح وللمعترض
ان يعترض بان الوضع يغنى عن ذكر المعنى لانه لا يحكى الا المعنى ويمكن ان يجاب عنه
بان يقال نعم الا ان دلالته عليه بالالتزام والدلالة الالتزامية مهجورة
فى التعريفات فقوله فعلى هذا اى فعلى ذكر المعنى لذلك التصريح متعلق
بقوله يرد عليه اى على المص انه اى الى يلزم منه قال بعض المحشين
ولما كان ذكره بعده تصريحا بما علم التزاما توجه عليه سؤال قرره
بقوله فعلى هذا يرد الخ والفاء فى فعلى فصيحة والجار متعلق بقوله
يرد ولهم الاشارة اشارة الى ان ذكره تصريحا بما علم التزاما
يعنى اذا كان ذكره تصريحا بما علم التزاما فيلزم على هذا الرد عليه بانه
الخ انتهى وقيل الفاء فى قوله فعلى هذا منشائية اى نشأ من هذا ورود السؤال
بانه يلزم انتهى قال امام الاديب وقوله فعلى هذا يرد عليه انه يلزم
اى اذا اندفع الايراد بزيادة لفظ المعنى بانه تصريح بما علم التزاما
لانه تصريح بعد تصريح حتى يرد سؤال الاستدراك يرد عليه سؤال
اخر بانه اذا كان الذكر صريحا فيما علم التزاما امر مستهجن فى التعريفات
يلزم منه ان يذكر اى المص فى تعريفا الكلمة الدلالة جزئيا اى يلزم ذكر لفظ
الدلالة وزيادته ايضا اى كما يلزم ذكر المعنى وزيادته لان دلالة الوضع عليها
متعلق بقوله يلزم وعلة له اى لان دلالة لفظ الوضع المذكور ضمنا على وجود
الدلالة التزامية لان فهم الشئ من ادراك الشئ يلزم ان يكون الشئ الاول
بحالة

بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر ايضا اى كما ان دلالة الوضع
على وجود المعنى التزامية بل دلالة الوضع ترق على لزوم ذكر المعنى
وزيادته بلزوم ذكر الدلالة وزيادتها لان الشئ فى التعريف
كلما كان اخفى كان ذكره وزيادته اوجب واذا اقتضى خفاء فهم المعنى
ذكره صريحا يكون اقتضاؤه ذكر الدلالة اولى لان دلالة الوضع
على المعنى اى على وجود المعنى اوضح منها اى من دلالة الوضع عليها
اى على وجود الدلالة قال عبد العزيز الشيروى اوضح منها عليها
الضمير الاول راجع الى دلالة الوضع والثانى راجع الى الدلالة المأخوذة
لدلالة الوضع عليها انتهى قال بعض المحشين المصرى والضمير المجرور
بمن وهو المفضل عليه يرجع لنفس دلالة الوضع والضمير المجرور بعلى يعود
للدلالة التى كان يلزم ذكرها يعنى ان كلا من الدلالة والمعنى يدل عليه
الوضع التزامية لكن دلالة الوضع على المعنى اوضح من دلالته على الدلالة
لذكره متعلق باوضح اى لكون المعنى مذكورا فى مفهومه اى فى مفهوم الوضع
وهو تعيين الشئ الثانى المذكور فى قوله تعيين شئ لشئ الخ وذلك
لان الشئ الثانى فيه عبارة عن المعنى قال بعض المحشين المصرى وقوله
لذكره فى مفهومه اى ذكر المعنى فى مفهوم الوضع تعليل للاوضحية اى بخلاف
الدلالة فانها لم تذكر فى مفهومه وهى لازمة للوضع مرتبة عليه انتهى
قال عبد العزيز الشيروى قوله لذكره فى مفهومه اقول علة للاوضحية
والضمير الاول راجع الى المعنى والثانى راجع الى الوضع الشخصى
بقرينة تبادره فان قلت حين كونه مذكورا فى مفهومه يكون المعنى
جزأ من مفهوم الوضع فيكون دلالته عليه تضمنية والشارح جعلها التزامية
كما تذكر دلالة العمى على البصر انتهى قال الشارح فى حاشية الامتحان
فان قيل فان ذكر فى مفهومه كان جزء معناه فيكون تضمنية قلنا تذكر دلالة العمى
على البصر تتوقف على الجواب انتهى وفى الحاشى وجهه ان البصر فى تعريف العمى

اى عدم البصر الخ ليس جزء معناه فانه مضاف اليه والمضاف اليه خارج
عن المضاف فكذا المعنى في تعريف الوضع مضاف اليه بواسطة اللام انتهى
ويمكن ان يقال في الجواب بمجرد ذكر الشئ في المفهوم لايوجب كونه جزأ منه
كما سبق من ان دلالة الوضع على وجود المعنى التزامية والحاصل ان وجوب
الذكر اذا كان مبنيا على اخفائية دلالة المذكور عليه واوضحيته ومتفاوتا
في الوجوب بتفاوتهما يكون ذكر الدلالة الزم من ذكر المعنى لان دلالة
المذكور وهو الوضع على وجود الدلالة اخفى من دلالته على وجود المعنى
فان المعنى لازم قريب للوضع بخلاف الدلالة فانه لازم بعيد واذا كان التصريح
بما علم التزاما باللازم القريب اوجب يكون التصريح بما علم باللازم البعيد
اولى بوجوب الذكر كذا قاله امام الايوب قال بعض المحشين قوله فعلى هذا
يرد عليه اى فيرد على المصنف بناء على هذا اى على ذكر المعنى للتصريح بما علم
التزاما او على هذا الجواب انه اى الشأن يلزم من ذكر المعنى لذلك التصريح
او من هذا الجواب ان يذكر اى المص الدلالة في تعريف الكلمة ايضا
اى كما ذكر المعنى لان دلالة الوضع عليها اى على الدلالة التزامية خبر ان
ايضا اى كما ان دلالة لفظ الوضع على المعنى التزامية بل دلالة الوضع
على المعنى يعني ان كلا من الدلالة والمعنى يدل عليه الوضع التزامية لكن
دلالة الوضع على المعنى اوضح منها اى من دلالة الوضع عليها اى على الدلالة
لذكره اى المعنى في مفهومه اى في تعريف الاصطلاحي للوضع كما سبق
قوله تعيين شئ لشئ فان الشئ الثاني هو المعنى الذي مذكور
في مفهوم الوضع بخلاف الدلالة انتهى قال البعض قوله كما سبق اى كما سبق
مفهومه او كما سبق ذكره في مفهومه او كما سبق المعنى في مفهومه فمير سميتها
عن سقيمها واختر ما شئت وقال بعض الكمل قوله لذكره في مفهومه اى دون الدلالة
ويحتمل ان يكون المراد لذكر المعنى قيداً في مفهومه لاجزأ منه كما يوهمه قوله
فيما سبق مع كونه داخلا في مفهومه كما سبق من كونه داخلا في مفهومه لايقال
كونه داخلا في مفهومه يوجب كونه جزأ منه مع انه ذكر المعنى في مفهومه قيداً
لاجزاء

لاجزاء لانا نقول ان مجرد دخول الشئ في المفهوم لايوجب كونه جزأ منه
بل يوهم انتهى قال الاستاد قوله كما سبق اى مثل المعنى الذي سبق ذكره
في مفهوم الوضع وللمص في هذا المقام اى في مقام تعريف الكلمة
او في تعريف الكلمة وفي اختلافهم في ذكر بعض القيود وتركه قوله
وللمص ظرف مستقر خبر مقدم بتقدير المتعلق نكرة قدم للحصر اى ان التحقيق
المذكور للمصنف لالغيره ولئلا يذهل في اول النظر عن كون التحقيق
المذكور له وقوله في هذا المقام ظرف مستقر خبر بعد الخبر بتقدير المتعلق
نكرة ايضا والتقديم للحصر ايضا اى ان التحقيق المذكور في هذا المقام
لافي غيره قوله تحقيق مبتدء مؤخر والجملة استينافية والتخصيص بتقديم الخبر
وقوله مذكور صفة موضحة وكاشفة لا مخصصة لما عرفت آنفا في الامتحان
متعلق بالمذكور وهذا جواب سؤال مقدر كأنه قيل أكان للمصنف
في هذا المقام تحقيق مذكور في الامتحان حتى راجعناه وطالعناه ليتضح لنا
المقام حق الاتضاح فاجاب بقوله وللمص في هذا المقام تحقيق مذكور
في الكتاب المسمى باسم الامتحان قوله ومن اراد التفصيل الخ جواب عن سؤال
مقدر وكأنه قيل ومن اراد التفصيل والتحقيق فالى اى كتاب رجع
واجاب بقوله ومن اراد التفصيل والتحقيق فليرجع بسكون اللام
امر غائب لان لام الامر تسكن للتخفيف بعد الفاء والواو وثم نحو
ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا اى ومن اراد التفصيل
والتحقيق فوجب عليه الرجوع اليه اى الى الامتحان يعني الى الكتاب المسمى
باسم الامتحان فانه ذكر فيه اختلافهم في تعريف الكلمة بزيادة القيود
وتركها وذكر بعضها بدل بعض فقال فالزمخشري والمطرزي ذكرا خمس قيود
اللفظ والدلالة والمعنى والمفرد والوضع وابن الحاجب ومن تبعه حذفوا
الدلالة واكتفوا بذكر الاربعة اللفظ والوضع والمعنى والمفرد والمص يعني به

البيضاوي صاحب كتاب اللب وهو متن الامتحان فقال الكلمة ما وضع
لمفرد وذكر وجه ترك المعنى والدلالة ان دلالة الوضع على المعنى اوضح
من دلالة على الدلالة ثم بعد ما ذكره اختار تعريف الزمخشري والمطرزي فقال
الزائد مقدم لكن تبع ابن الحاجب المصنف تبع بعد ما التحق الزائد في هذه
الرسالة [illegible] الاظهار او في رسالة الاظهار ابن الحاجب في ترك الدلالة
وذكر المعنى فقال هو اللفظ الموضوع لمعنى مفرد والجار الاول والثاني
هما متعلقان بيتبع لكن الاول متعلق بالمطلق والثاني بالمقيد بابن الحاجب
فلا يرد انه لا يجوز تعلق الجارين بمعنى واحد بدون العطف بفعل
واحد فلم تعلق هذان الجاران بيتبع مع انهما بمعنى واحد فقال
البعض والجار الاول متعلق بيتبع المطلق والثاني بيتبع المقيد بابن الحاجب
فلا يرد تعلق الجارين بمعنى واحد بفعل واحد لا يجوز فلم تعلق هذان
الجاران بيتبع مع انهما بمعنى واحد وهو الظرفية لانه متعلق بيتبع
ان يتبع في هذه الرسالة لان الشان لكل مقام مقال ولعل موافقته
للمقام ان فوائد قيد الوضع والمعنى والمفرد في جمع الافراد ومنع الاغيار
ازيد من غيرها فان الدلالة ليست كذلك بل ليس لها فائدة في الادخال
والاخراج والله اعلم كذا قاله امام الايوب قال بعض محشي هذا الكتاب
قوله ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه داخلا في مفهومه تصريح بما علم التزاما
لان دلالة الالتزام مهجورة فعلى هذا يرد عليه الخ اقول هذا يحتاج الى تمهيد
مقدمة هي ان للوضع معنى عرفي وهو المشهور ومعنى لغوي وهو الابداع
لما يدل عليه توصيف حروف التهجي بالموضوعة اذ لم يوجد فيها العرفي
واذا ثبت هذا فنقول ليس المراد منه ههنا العرفي لاحتياجه في تعلق المعنى به
الى التجريد او التضمين وهما خلاف المتبادر الذي وجب الحمل عليه فتعين
ان المراد المعنى اللغوي فان قلت المتبادر هو العرفي قلت ليس كذلك
اذ تعلق المعنى به صارفة عن ارادة العرفي فعلى هذا قول الشارح ههنا

ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه داخلا في مفهومه تصريح بما علم
التزاما الخ ليس على ما ينبغي ولا يرد قوله فعلى هذا يرد عليه انه يلزم
ان يذكر الدلالة ايضا الخ اذ لا مدخل للوضع ح في ذكر المعنى وترك الدلالة
اصلا بل هي اما لاختياره اصطلاح ابن الحاجب ولذا ذكر المعنى وترك الدلالة
اتباعا له او لارادته تجديد الاصطلاح اذ لا مشاحة فيه ومقبول ان كان لداع
خذ هذا المقال فانه سالم عن القيل والقال انتهى قال صاحب منافع الاخيار
قوله لكن تبع في هذه الرسالة ابن الحاجب في ترك الدلالة يفهم منه ان المص
جزم في الامتحان بان التحقيق ان ذكر الدلالة لازم وتركها ههنا للتبعية
لابن الحاجب وليس الامر كذلك بل حاصل ما ذكره فيه ان الاولى
اما ذكر الدلالة والمعنى جميعا او تركهما معا والاقتصار على ان الكلمة
لفظ مفرد او موضوع كما لا يخفى على من رجع اليه ولولا مخافة الاملال
لنقلت ما فيه وذكرت ماله وما عليه والمناسب ذكر المعنى لدخله في الاخراج
وترك الدلالة لعدم دخلها فيه ولا في الادخال انتهى وقيل قوله لكن تبع
في هذه الرسالة ابن الحاجب في ترك الدلالة جواب عن الايراد بقوله
فعلى هذا يرد عليه بعد التسليم بطريق الاستدراك وحاصل الجواب التبعية
لابن الحاجب كذا استغنيه مفرد ولسائل ان يسأل بان التنوين القائم
في معنى يغني عن ذكر المفرد لان التنوين فيه للوحدة فلما قال لمعنى علم
ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا الجواب عنه ان التنوين انما يغني اذا كان الواحد
دالا على المعنى المفرد وليس كذلك لان الواحد عام والمفرد خاص ولا دلالة
للعام على الخاص باحدى الدلالات المعتبرة وانما قلنا ان الواحد عام والمفرد
خاص لان الواحد قد يكون مركبا والمفرد لا يكون مركبا صفة لمعنى لا للفظ المفرد
مجرور على انه صفة المعنى لكونهما نكرتين فلا احتمال في كونه صفة للفظ في هذه
الرسالة لكون اللفظ ههنا معرف بخلاف عبارة الكافية فان اللفظ لكونه
نكرة فيها يصلح ان يكون موصوفا للمفرد بناء على ان الافراد والتركيب يتصف بهما

اللفظ والمعنى بعد الوضع كذا قاله امام الايوب قال شارح الارشاد
فالعلامة التفتازاني عليه رحمة الرباني جعله صفة للفظ كالمنطقيين
فانهم جعلوا المفرد والمركب صفة للفظ وابن الحاجب جعله
صفة للمعنى ولكلٍ وجهٌ لانه كما لايدل جزء اللفظ المفرد
على جزء معناه لايدل جزء المعنى على جزء المعنى فاللفظ المفرد
ما لايدل جزؤه على جزء معناه المقصود وهو اى معنى المفرد
ما اى المعنى الذى لايدل جزء لفظه اى ذلك المعنى على جزئه
اى على جزء المعنى وذلك المعنى يقال له المعنى المفرد كمعنى زيد
فان جزئه ثلثة الحيوان والناطق والتشخص ولفظه ايضا
ثلثة الزاى والياء والدال ومعلوم ان الزاى لايدل على الحيوان
والياء على الناطق والدال على التشخص بل مجموع لفظ زيد
يدل على مجموع قوله الحيوان الناطق مع التشخص ويقال
لهذا المعنى المعنى المفرد قال امام الايوب عليه رحمة علام الغيوب
قوله وهو اى المعنى المفرد ما اى المعنى الذى لايدل جزء لفظه
اى لايقصد دلالة جزء اللفظ الذى وضع لذلك المعنى على جزئه
اى على جزء المعنى الذى هو الموضوع له فيدخل فى النفى بلايدل
اقسام منها ما لاجزء للفظ والمعنى كلفظ قِ بكسر القاف اذا فرض
كونه علما لنهاية الخط الذى لاجزء له بان كان المضاف اليه خارجا عن المضاف
ومنها ما للفظ جزء لكن لاجزء لمعناه كلفظ النقطة الموضوعة لنهاية الخط الذى لاجزء له
بذلك ومنها ما لاجزء للفظ لكن لمعناه جزء كهمزة الاستفهام اذا كان علما لشخص
ومنها لكل من اللفظ والمعنى جزء لكن لا دلالة لجزء اللفظ على جزء معناه مثل زيد
علما لشخص ومنها ما لجزء للطرفين مع دلالة جزء لفظه على جزء معناه لكن لايقصد
تلك الدلالة كالحيوان الناطق اذا كان علما لشخص من الانسان فبقى
فى المركب ما يقصد الدلالة بعد وجود الجزء والدلالة مثل رامى الحجارة انتهى

انتهى قال الشارح فى حاشية الامتحان قوله ما لايدل جزء لفظه على جزء معناه
الضميران راجعان الى ما العبارة عن الشئ المراد منه مجموع الحروف والهيئات
والحركات فيكون اضافة اللفظ من قبيل اضافة الجزء الى الكل اذ اللفظ
عنده هو الحروف فقط انتهى كلامه قال صاحب الافتتاح وهو اى المفرد
فى اللغة الواحد وفى الاصطلاح عبارة عما لا يدل جزء لفظه المرتب المسموع
على جزء معناه انتهى قوله المرتب المسموع صفة الجزء قال البعض الجزء
ما كان مرتبا فى السمع انتهى قال دده افندى الواحد فاعل بمعنى المتوحد
وقد يطلق الواحد على الذى هو مبدأ العدد والفرق بين الواحد والاحد
ان الواحد اسم لمن لايشاركه شئ فى صفاته والاحد اسم لمن لايشاركه فى ذاته
واصل احد وحد حذفت الواو وابدلت منها الهمزة انتهى قال صاحب الافصاح
اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع اعنى الواحد فيقال هذا مفرد
اى ليس بمثنى ولا مجموع وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد
اى ليس بمضاف وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة فيقال هذا مفرد اى
ليس بجملة وقد يطلق ويراد به ما يقابل المركب فيقال هذا مفرد اى ليس
بمركب انتهى والمراد بالمفرد هنا ما يقابل المركب بقرينة وقوعه فى تعريف
الكلمة تأمل فان قيل فى السؤال قائله الفاضل الجامى قال بعض المحشى
قوله فان قيل اى فان سئل والسائل الفاضل الجامى انتهى مورد السؤال
قوله الموضوع لمعنى مفرد ومنشؤه اتصاف المعنى بصفة الافراد او مورده
تعريف الكلمة ومنشؤه كون المفرد صفة للمعنى او توصيف المعنى بالمفرد
والمآل واحد كذا قيل اقول منشؤه كون الصفة قيدا لموصوفه فاذا قلت
جاء زيد العالم يكون زيد متصفا بالعلم قبل المجئ او منشؤه كون الوضع مقدما
ذاتا على الافراد تأمل قال بعض المحشى اعلم ان السؤال اذا كان قويا يسئل السائل
بقوله ولقائل ان يقول واما اذا كان متوسطا يسئل السائل بقوله فان قلت
واما اذا كان ضعيفا يسئل السائل بقوله فان قيل واما اذا كان اضعف يسئل
السائل بقوله لايقال انتهى هذا اى اتصاف المعنى بصفة الافراد قال امام الايوب
قوله هذا اى كون المفرد صفة للمعنى انتهى وقال محرم افندى قوله هذا اى توصيف المعنى

بالافراد انتهى قال بعض محشي هذا الكتاب قوله هذا اي توصيف المعنى بالافراد
في تعريف الكلمة انتهى قال البعض قوله هذا اي لمعنى مفرد وقال الآخر
قوله هذا اي تعريف الكلمة على تقدير كون المفرد صفة للمعنى
او قوله هذا اي هذا التركيب الوصفي فميز سمينها عن سقيمها واختر
ما شئت يوهم اي يوقع الوهم وهو الطرف المرجوح من الحكم وقيل
هو احتمال وقوع النسبة على سبيل المرجوحية ان اللفظ اي
بان اللفظ لان الجار يحذف من ان لتخفيف الثقل الحاصل بالطول
لكونها مع الجملة التي بعدها في تقدير الاسم الواحد يعني ان الجار لا يدخل
الا على الاسم ليس بها ولا بمدخولها فاذا ذكر الجار حصل الطول فحذف
للتخفيف موضوع للمعنى المتصف اي للمعنى الذي اتصف بالافراد اي بصفة الافراد
قبل وضع ذلك اللفظ وانه يوهم ان الشيء يكون معنى ومفردا قبل وجود لفظه
كذا قاله امام الايوب قال محرم افندي قوله يوهم ان اللفظ موضوع
للمعنى المتصف بالافراد يعني يوهم هذا التوصيف ان المعنى متصف بالافراد
قبل وضع اللفظ له ثم يوضع اللفظ لذلك المعنى المتصف به قبل وضعه
انتهى كلامه قال طاشكندي قوله يوهم ان اللفظ الى آخره وهذا
مبني على ما يقال من ان الفعل او شبهه اذا اعتبر بصفة يستفاد منه حقيقة
ان ذات المتعلق بالفتح متصف بمفهوم الصفة قبل تعلق الفعل او شبهه به
فاذا قلت ضربت شخصا قائما يفهم منه ان هذا الشخص متصف بالقيام
قبل تعلق الضرب به فقولنا الموضوع لمعنى مفرد يدل على ان الوضع بعد اتصاف
ذلك المعنى بصفة الافراد حينئذ لا يصدق تعريف الكلمة على شيء من افراده
اذ لا توجد كلمة يكون اتصافها بالوضع بعد اتصاف معناها بالافراد
انتهى كلامه الشريف المفيد الموضح للمقام قال عصمة الله عليه رحمة الله
في حاشية الجامي عليه رحمة الباري قوله يتوهم ان اللفظ الخ وذلك

وذلك لان الوضع تعلق بالمعنى المقيد بصفة الافراد والفعل او شبهه اذا تعلق
بشيء مقيد بصفة يستفاد منه في عرف اللغة ان تقييد هذا الشيء بصفة مقدم
على تعلق الفعل عليه ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز وانما سمى
هذا المعنى توهما معنى انه معنى حقيقي ولا يصرف عنه الا بالتجوز كما يصرح به
للاشارة الى صحة رد الى ظهور ارادة التجوز بحسب المقام وقال بعض المحققين
ان مثل هذا الايهام لازم في هذا المقام من تعلق الوضع بالمعنى لان المعنى
هو المتصف بالمقصودية بشيء فيكون الوضع بالمتصف بالمقصودية بشيء
مع ان هذا الوصف بعد الوضع بل بعد الاستعمال وكأنه لم يتعرض له لانه
بصدد تزييف جعل المفرد صفة للمعنى ليتأتى له ان يقطعه عن المفرد ويجعله
صفة للفظ مع انه غير ظاهر من العبارة سيما اذا ثبت ما قاله الشيخ الرضي
ان الافراد صفة للمعنى عند النحاة وانما هو صفة للفظ عند المنطقيين ولا مدخل
لتوجه ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى في ذلك الغرض وليس الامر كذلك اي
والحال ليس الحكم كذلك يعني ليس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد
بل يوضع اللفظ بازاء المعنى اولا ثم ينظر ان دل جزء اللفظ على جزء معناه
فذلك المعنى قد اتصف بالتركيب وان لم يدل جزء لفظه على جزء معناه فذلك
يكون متصفا بالافراد قال الاستاد قوله وليس الامر كذلك اي ليس اللفظ موضوعا
للمعنى المتصف بالافراد قبل الوصف بل الامر ان يوضع اللفظ بازاء المعنى اولا
ثم ينظر ان دل جزء اللفظ على جزء المعنى فذلك المعنى متصف بالتركيب وان لم يدل
جزء لفظه على جزء معناه فذلك المعنى متصف بالافراد انتهى وقال الآخر قوله
وليس الامر كذلك اي والحال ليس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد
بل يوضع اللفظ بازاء المعنى اولا ثم يتصف المعنى بالافراد على ما اقتضاه التركيب
على ما بين واريد المعنى المتصف بالافراد بعد الوضع وهو المراد بقوله فان اتصاف المعنى
بالافراد انما هو بعد الوضع انتهى قال بعض المحشي قوله وليس الامر كذلك الخ
فيه نظر لتصريح ابن الحاجب والفاضل الجامي والشيخ الرضي باتصاف المعنى العقلي
بالافراد وكذا الطيبي ولعل مراد القائل ان الافراد الذي باعتبار المعنى الوضعي
انما هو بعد الوضع واليه اشار بقوله فان اتصافه اي لان اتصاف المعنى به اي بالافراد

بل بالمعنوية بل حرف عطف للاضراب على سبيل الانتقال من اتصافه به الى اتصافه
بالمعنوية اى بل اتصافه بالمعنوية انما هو اى ذلك الاتصاف فان حرف مشبه
بالفعل ملغى عن العمل وما كافة عن العمل قال الرضى فاذا الغيت فى الكافة
يكون حرفا عند الجمهور ونكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان عند ابن درستويه
فيكون اسمها والجملة بعدها خبرها واذا اهملت فزائدة حرفية انتهى
والفرق بين ما الكافة وما المزيدة ان ما الكافة لها معنى وهو
حصر الحكم فى المذكور ونفيه عن غير المذكور نحو انما العالم زيد حصرت العلم
فى زيد ونفيه عن غير زيد اى ليس العالم الا زيد وليس ما زائدة معنى فاذا قلت
انما زيدا عالم بنصب زيد فما زائدة لانه لم يغير ان ولا معناه لانه ليس
معنى هذا الكلام حصر العلم فى زيد ونفى العلم عن غير زيد بل اخرت بحصوله
به مظهر كذا قيل واعلم انه تلحق ما الكافة بالحروف المشبهة بالفعل فتبطل
عملها وتدخل هذه الحروف حينئذ على الافعال كما تدخل على الاسماء
لان لزوم دخولها على الاسماء لاجل العمل فعند ابطال العمل يستوى
دخولها على الافعال والاسماء نحو انما ضرب زيد ونحو انما ضارب زيد
ولفظ هو ضمير مرفوع محلا مبتدأ بعد الوضع ظاهر كلام سيبويه ان بعد مبنى
على الفتح مجرور محلا بفى مقدر والجار مع المجرور ظرف مستقر والضمير المنتقل
من متعلقه المحذوف فيه راجع الى المبتدأ مبنى على الفتح مرفوع محلا
فاعله وهو مع جملة فعلية او مركب مرفوع محلا خبر المبتدأ وهو مع
جملة اسمية صغرى مرفوعة محلا خبر ان واسمه وخبره جملة اسمية كبرى
لا محل لها تعليلية وكذا ظاهر كلام ذينى زاده نال الله بما اراده فى اعراب
كلام ابن الحاجب فى بحث وجوب تقديم الفاعل على المفعول وهو او وقع
مفعوله بعد الا اوجب تقديمه حيث قال بعد ظرف مستقر منصوب المحل خبر لو وقع ان تضمن
معنى صار كما فى حاشية المطول للمولى حسن چلبى وفى اعراب كلامه فى بحث المبتدأ اى
وهو او الصفة الواقعة بعد حرف النفى الخ حيث قال بعد ظرف مستقر منصوب المحل
خبر الواقعة ان كانت بمعنى الصائرة والوضع مضاف اليه لبعد اى انما هو

اى انما هو كائن بعد الوضع يعنى انما هو مقصور على كونه بعد الوضع لان المفرد
ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه بالوضع فيكون مجازا باعتبار ما يؤول اليه
نحو انى ارانى اعصر خمرا كذا قاله وجيه الدين وقال عصمة الله قوله انما هو بعد الوضع
رتبة وان كان معا بحسب الزمان انتهى قال السيلكوتى فحاصل كلام القائل
ان لو وجد مفردا صفة للمعنى لفهم منه ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد زمان تعلق الوضع لا بسبب الوضع وليس كذلك فان اتصافه به بسبب الوضع
فالمراد بقوله بعد الوضع البعدية الذاتية انتهى قال امام الايوب قوله بل بالمعنوية
اى بل اتصافه بكونه معنى وصحة اطلاق المعنى عليه انما هو اى ذلك الاتصاف
بعد الوضع اى بعد وجود اللفظ وبعد وضعه له فان العلم بكون المعنى مفردا
يتوقف على العلم بلفظه فلا يتصور ان يكون مفردا ومركبا قبل كونه موضوعا
للفظ وكذا كونه متصفا بكونه معنى فان المعنى ما يقصد باللفظ وهذا ايضا
موقوف على وجود اللفظ قبله انتهى قال بعض المحققين قوله بل بالمعنوية
انما هو بعد الوضع اى بل اتصاف ما وضع اللفظ له بالمعنوية وكون الموضوع له
معنى انما هو بعد الوضع اذ المراد بالمعنى هو المقصود باللفظ وهذا لا يكون
الا بعد وضع اللفظ له ووجه كون اتصاف المعنى بالافراد منحصرا بما بعد الوضع
لان افراد المعنى عدم كون جزئه مدلولا لجزء اللفظ الموضوع فذا موقوف
على الوضع بالضرورة انتهى وقال الآخر قوله بعد الوضع اى مقصور على ان يكون
بعد وضع الواضع اللفظ بازاء المعنى فيحتاج على صيغة المجهول الى ان يرتكب
فالى حرف جر مبنى على السكون متعلق بيحتاج وان بفتح الهمزة وسكون النون
ناصبة ويرتكب على صيغة المجهول منصوب بها فيه متعلق بيرتكب ومفعول فيه له
والضمير راجع الى اتصاف المعنى بصفة الافراد او الى توصيف المعنى بالمفرد او
الى كون المفرد صفة للمعنى او الى قوله لمعنى مفرد او الى جعل الافراد وصفا للمعنى
او الى وصف المعنى بالمفرد او الى تعريف الكلمة على تقدير كون المفرد صفة للمعنى او
فيمز بينها عن سقيمها واختر ما شئت تجوز بتشديد الواو من التفعل وبالرفع
نائب فاعل يرتكب وجملته فى تأويل المفرد محلها القريب مجرور بالى ومحلها البعيد
مرفوع نائب فاعل يحتاج وهو مع تفريع اى اذا كان هذا يوهم ذلك فيحتاج
الى ان يرتكب فيه المجاز باعتبار الاول كذا قاله امام الايوب وقال محرم افندى

واذا كان في هذا التوصيف حصول الايهام المذكور فيحتاج الى ان يرتكب
فيه اي في دفع الايهام تجوز اي تكلم بالمجاز يقال تجوز زيد اذا تكلم
بالمجاز والتجوز ههنا ان يجعل الافراد وصفا للمعنى قبل وضع اللفظ
بازائه مجازا باعتبار اتصافه به بعد الوضع حقيقة انتهى كلامه قال
بعض محشي هذا الكتاب قوله فيحتاج الى ان ترتكب فيه اي في تعريف الكلمة
تجوز اي مجاز اولي بحيث اطلق على شيء لم يكن موصوفا به الآن باعتبار
ان من شانه ان يتصف في الاستقبال انتهى كلامه وقال الآخر قوله فيحتاج
الى ان يرتكب فيه اي في هذا التركيب الوصفي تجوز اي التكلم بالمجاز
وذلك باعتبار مايؤل اليه فيكون مجازا مرسلا كما يرتكب اي هذا التجوز
في قتيلا في مثل قوله عليه السلام يوم بدر او في غزوة حنين وقت القتال
تحريضا للمؤمنين عليه واغراء للغزاة وللعمل بقوله يا ايها النبي حرض المؤمنين
على القتال من قتل قتيلا فله سلبه بفتحتين اي من قتل شخصا من اهل الحرب
فله سلاحه وغيره فعبر عن الشخص الذي يقتل في الزمان الآتي بالقتيل
بسبب المشارفة للقتل والاستشهاد في قوله قتيلا سمي به مجازا لقربه بالقتل
باعتبار مايؤل اليه او باعتبار ان من شانه ان يقتل اي بالقوة وسمي
هذا مجازا اوليا ومثل قوله اني اراني اعصر خمرا اي اني اراني في المنام
عصيرا يصير خمرا والمعصور العنب كذا في بعض الكتب وفي رواية من قتل
قتيلا وعليه بينة فله سلبه قال عصمة الله فعبر عن الشخص المقتول في الآتي
بالقتيل مجازا بسبب المشارفة انتهى قال عيسى الصفوي قوله في مثل
من قتل قتيلا فان المعنى من اراد قتله او من اشرف على المقتولية ويصير
مقتولا فافهم انتهى قال بعض الافاضل قوله في مثل من قتل قتيلا فان هذا
التركيب يوهم ان يكون الشخص مقتولا قبل القتل ويمكن ارتكاب التجوز
فيه على ثلثة اوجه الاول ان يراد بالقتيل مجرد الذات لا الذات مع وصف المقتولية والثاني
ان يراد بالقتيل القتيل بالقوة اي من شانه ان يكون قتيلا والثالث ان يراد
بالقتيل الذات المتصفة بالقوة الناشئة من هذا القتيل والوجهان الاخيران
جائزان في المعنى المفرد لا الاول هذا المفرد بالقوة او الشيء المتصف بالافراد
الناشئ من وضع اللفظ انتهى قال بعض المحشين قوله كما يرتكب التجوز في مثل
قوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه اذ المراد بالقتيل الرجل الحي الذي اطلق عليه
باعتبار ان من شانه ان يتصف بالقتل في المستقبل اي باعتبار ان من حاله و

واستعداده ان يتصف به في المستقبل انتهى وقال الآخر قوله كما يرتكب
في مثل من قتل قتيلا وهو مجاز باعتبار مايؤل ويسمى هذا المجاز مجازا
مرسلا انتهى قال صاحب فتح الاسرار قوله عليه السلام من قتل قتيلا
اذ القتيل كيف يقتل فهو مجاز الاول وهو ظاهر ويصح كونه حقيقة باعتبار انه
قتيلا بهذا القتل لا بقتل سابق ونظيره جواب المتكلمين عن المغالطة المشهورة
ان ايجاد المعدوم محال لان الايجاد ان كان حال المعدوم فهو جمع بين النقيضين
او حال الموجود فهو تحصيل الحاصل بانا نختار الثاني والايجاد للموجود
انما هو معنى ليس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد والتركيب بل يوضع
اللفظ بازاء المعنى اولا ثم ينظر ان دل جزء اللفظ على جزء المعنى فذلك المعنى
قد اتصف بالتركيب وان لم يدل جزء معناه فذلك يكون متصفا بالافراد
انتهى وذا اي ارتكاب التجوز مما لا يجوز في التعريف لان التعريف لتبيين
ماهية المعرف بالفتح وقيل لتفهيم ماهية المعرف وقيل لاعلام المعرف للمبتدي
لا للمنتهي وقيل لتصوير مفهوم المعرف وتعيينه في ذهن السامع فلا حكم فيه
وحين الارتكاب لا يوجد كل منها قال بعض الافاضل قوله وذا مما لا يجوز
في التعريف لان التعريف يبين الحقيقة لا المجاز ويجب صونه عن المجاز
انتهى وقال بعض الكمل وذا مما لا يجوز في التعريف لانه يخل فهم المقصود
من التعريف وهو التبيين وهو تفتيش المجهول في الذهن وتصويره
انتهى قوله تفتيش المجهول اي المجهول التصوري وهو المعرف بالفتح
قلت في جوابه لا نجوز بتشديد الواو من التفعل فيه اي في اتصاف المعنى
بصفة الافراد او في توصيف المعنى بالمفرد او في كون المفرد صفة للمعنى
او في جعل الافراد وصفا للمعنى قال امام الايوبي قوله لا تجوز فيه اي
في تعريف الكلمة على تقدير كون المفرد صفة للمعنى او في قوله لمعنى مفرد
او في هذا التركيب الوصفي انتهى قال الاستاد قوله قلت لا تجوز فيه
اي لا يلزم ارتكاب التجوز في هذا التركيب او لا يجوز حمله على المجاز باعتبار الاول

ابطال لارتكاب التجوز قوله لان زمان وقوع نسبة الوضع الى اللفظ
بثلث اضافات تعليل لعدم التجوز فيه اي لان زمان وقوع نسبة وضع الواضع
واتصاف المعنى اي وزمان اتصاف المعنى بالافراد بكسر الهمزة اي بصفة الافراد
بل بالمعنوية اي بل اتصافه بالمعنوية يعني بل زمان اتصاف المعنى بالمعنوية واحد
خبران يعني فزمان هذه الامور الثلثة واحد يعني زمان واحد فان اتصاف المعنى
بالافراد موجود عند الوضع فلا يكون في المستقبل فيكون اي ذلك الاتصاف
حقيقة لا مجازاً وانما يكون اي ذلك الاتصاف مجازاً لو كان اي لو فرض
حصول الافراد بعد زمان الوضع اي بعد زمان وضع الواضع بل في زمان الوضع
قال الاستاد قوله وليس كذلك اي والحال ليس الامر كذلك يعني ليس حصول الافراد
بعد زمان الوضع بل في زمان الوضع قوله نعم الخ جواب سؤال مقدر وهو
ان يقال ان للوضع تقدم ذاتي على الافراد كتقدم العلة على المعلول وهو
ينافي حصول الافراد في زمان الوضع فيلزم ان يكون ذلك الاتصاف
مجازاً اجاب بقوله نعم يعني سلمنا ان للوضع تقدم ذاتي على الافراد
اي على افراد المعنى بل على المعنوية اي بل تقدم ذاتي على معنوية المعنى
والمراد بالتقدم الذاتي هو كون الشيء محتاجا اليه والمتاخر الذاتي
هو كون الشيء محتاجا الى آخر وذا اي ولكن ذلك يعني التقدم الذاتي
غير معتبر في المجازية بل المعتبر فيها التقدم الزماني وهو مفقود ههنا
فيلزم ان يكون ذلك الاتصاف حقيقة قال بعض محشي هذا الكتاب
اقول وهذا الجواب باطل لانه يشعر لو كان التقدم الذاتي معتبراً فيها
لينافي حصول الافراد في زمان الوضع وليس الامر كذلك الا ترى ان
للعلة التامة تقدم ذاتي على المعلول وذا غير معتبر مع كونها
مقارن له في الزمان نحو ضربت زيداً تاديباً لان التاديب مقدم على الضرب
بالذات وذا معتبر ويوجدان في زمان بل الجواب الصواب ان يقال وذا غير مناف
لحصوله فيه كما في العلة التامة انتهى قال الاستاد قوله نعم الخ جواب سؤال
مقدر وهو ان للوضع تقدم ذاتي على الافراد بل على المعنوية ولو كان هذا معتبراً

ولو كان حصول الافراد كذلك اي بعد زمان الوضع بل في زمان الوضع

معتبراً في المجازية يكون ذلك الاتصاف مجازاً اجاب بقوله نعم ان للوضع
تقدم ذاتي الخ وقال الاخر قوله نعم جواب سؤال مقدر فكانه قيل
لما كان للوضع تقدم ذاتي على افراد المعنى بل على معنوية لزم ان يكون
افراد المعنى بل معنوية بعد الوضع فيحتاج الى ارتكاب التجوز فاجاب
بقوله نعم ان للوضع تقدم ذاتي على الافراد بل على المعنوية ولكن ذلك غير معتبر
في المجازية فلا يحتاج الى ارتكاب التجوز في هذا التركيب الوصفي انتهى
قال المفتي زاده نال الله ما اراده في حاشية التصورات كلمة نعم بفتح النون
والعين وبسكون الميم من حروف الايجاب والاثبات موضوع لتقرير ما سبق
انتهى فكانه قيل وان لم يورد على هذا التركيب بناء على هذا التقرير
لكن ان للوضع تقدم ذاتي على الافراد كتقدم العلة على معلولها وهو
ينافي المقصود الذي هو حصول الافراد في زمان الوضع فيكون مجازاً
فاجاب عن هذا بتسليم التقدم الذاتي للوضع على الافراد حيث قال
ان للوضع تقدم ذاتي على الافراد بل على المعنوية وذلك غير معتبر في المجازية
فلا يضر ذلك بالمقصود فلا يكون مجازاً او كانه قيل وان لم يورد على تعريف الكلمة
للمصنف بناء على هذا التقرير لكن ان للوضع تقدم ذاتي على الافراد بل على المعنوية
فلا يخلو عن الاضطراب الذي هو الاحتياج الى ارتكاب التجوز في هذا
التعريف فاجاب عنه بتسليم التقدم الذاتي للوضع على الافراد حيث قال
ان للوضع تقدم ذاتي على الافراد بل على المعنوية وذا غير معتبر في المجازية
فلا يحتاج الى ارتكاب التجوز فيه وقال السيلكوتي قوله نعم تقرير لما قبله
اي الامر كذلك او تقرير لما بعده والجملة على التقديرين متعلقة انتهى فعلى الاول
كانه قيل سلمنا حصول الافراد في زمان الوضع وعلى الثاني كانه قيل سلمنا
ان للوضع تقدم ذاتي على الافراد بل على المعنوية وذا غير معتبر في المجازية وقال
في حاشية عبد الغفور قوله نعم الخ تقرير لما تقدم وبيان لمنشأ اشتباه السائل
انتهى وهذا ظهر منه ان التقدم الذاتي معتبر في المجازية فيكون ذلك الاتصاف
مجازاً فاجاب بقوله نعم ان للوضع تقدم ذاتي على الافراد بل على المعنوية وقال في موضع آخر

قوله نعم بيان لمنشأ غلط القائل انتهى يعني ان للوضع تقدم ذاتي على الافراد
بل على المعنوية وهو احق لاقتضاء التجوز فيه فاجاب بقوله نعم ان للوضع
الخ قال بعض الافاضل قوله نعم ان للوضع تقدم ذاتي على الافراد الخ بيان
لمنشأ غلط القائل يعني ان للوضع تقدم ذاتي على الافراد بل على المعنوية وهو
يقتضي ان يكون مجازا فاجاب بقوله نعم ان للوضع تقدم ذاتي على الافراد
بل على المعنوية ولكن ذلك غير معتبر في المجازية فلا يقتضي كونه مجازا انتهى
وقال الآخر قوله نعم ان للوضع تقدم ذاتي على الافراد الخ وهي جملة مستأنفة
جواب سؤال مقدر نشأ من قوله انما هو بعد الوضع لما عرفت ان المراد
بقوله بعد الوضع البعدية الذاتية فكأنه قيل ان كونه بعد الوضع يقتضي
ان للوضع تقدم ذاتي على الافراد بل على المعنوية ولو اعتبر ذلك
في المجازية لكان ذلك الاتصاف مجازا فاجاب بقوله نعم ان للوضع تقدم
ذاتي على الافراد بل على المعنوية ولكن ذلك غير معتبر في المجازية فلا يكون
ذلك الاتصاف مجازا انتهى قال بعض محشي هذا الكتاب قوله نعم ان للوضع
تقدم ذاتي على وصف الافراد بجميع ان الوضع مقدم ذاتا على الافراد
مقارن له زمانا يعني ان الافراد يتوقف على الوضع ويحتاج اليه بحيث
لا يحصل بدون الوضع وهذا معنى التقدم الذاتي الا انه مقارن له بحسب الزمان
يحصل حين الوضع لانه اذا وضع لمعنى مفرد يحصل الافراد بحيث لا يتأخر منه
وكذا على المعنوية فهذا اي التقدم الذاتي غير معتبر في المجازية الاولية
بل يلزم فيها التقدم الزماني والتأخر الزماني انتهى قال صاحب الاسرار
ولما كان للوضع تقدم ذاتي على معنوية المعنى وافراده كتقدم العلة على معلولها لزم
ان يكون معنوية وافراده بهذا الوضع فكان تحصيل الحاصل بهذا التحصيل
وذا جائز والمحال تحصيل الحاصل بغير هذا التحصيل فلا يحتاج الى ارتكاب التجوز
بما يؤول اليه لان زمان الوضع ومعنوية المعنى وافراده واحد ولو كان
حصول المعنوية والافراد بعد الوضع لاحتيج اليه وليس فليس انتهى وقوله
كما ان زمان القتل الى قوله لقتيل حقيقة نظير لقوله ان زمان وقوع
نسبة الوضع الى قوله فيكون حقيقة والكاف بمعنى المثل ولفظ ما زائد لدفع

لدفع المشابهة بكأن من الحروف المشبهة بالفعل اي كما لا تجوز في مثل من قتل
قتيلا لان زمان القتل من القاتل والمقتولية اي وزمان المقتولية للمقتول
واحد خبر ان اي واحد في مثل من قتل قتيلا او زمان واحديته زمان هذه الامور الثلثة
مثل زمان هذه الامرية في الكون واحد او في الكون زمانا واحدا وذلك
الاتصاف مثل القتيل في الكون حقيقة لان القتل علة لواحد لا يقع اي
القتل يعني لا يمكن وقوع القتل على الحي حين هو اي الحي قوله هو مبتدأ وخبره
قوله حي اي مشخص بحي فلا يلزم حمل الشيء على نفسه بل يقع على المقتول بذلك
القتل لا بقتل سابق فزمانه في القتيل في مثل من قتل قتيلا حقيقة اي فيكون
الوقوع والمقتولية واحد
القتل فيه حقيقة لا مجازا وذلك كما اي كالتنظير الذي او كالتمثيل الذي
او كالتشبيه الذي او كالكلام الذي حققه اي حقق المصنف رح ذلك التنظير
فيما اي في حاشية علقه اي علق المصنف ذلك الحاشية على الامتحان
اي على الكتاب المسمى باسم الامتحان في بحث المعطوف حيث قال عند قوله
ويعطف المعطوف مثل من قتل قتيلا فان القتل لا يقع على الحي حين هو حي
بل على المقتول بذلك القتل فزمان الوقوع والمقتولية واحد فالقتيل
حقيقة بخلاف من قتل حيا فان الحي مجاز باعتبار الكون فان لم تفهم هذه الدقة
فاجعل القتيل مجازا باعتبار الاول كما فعله شراح الحديث وقس على هذا المعطوف
انتهى قال بعض المحشين هنا وانت خبير بان عدم استعانة المعنى المتوهم
لا يستدعي ارتكاب التجوز لجواز ان يكون معنى التعريف هكذا اللفظ
الموضوع لمعنى متصف بالافراد باعتبار هذا الوضع وكان هذا المعنى معنى حقيقيا
للتعريف عند المصنف كما اذا قلت اوجد الله تعالى هذا الموجود واردت ان الله
اوجد هذا الشخص المتصف بالموجود باعتبار هذا الايجاد الصادر عنه تعالى
المتعلق به كان معنى حقيقيا على مذهب بعض الافاضل فعلى هذا معنى الحديث الشريف
من قتل شخصا قتل باعتبار هذا القتل الصادر عنه المتعلق بهذا الشخص فله
سلبه اي سلاحه وثوبه وما يفهم منه من ارتكاب التجوز في الحديث ممنوع
لجواز كون المعنى المذكور حقيقيا كما في اوجد الله الموجود على مذهب انتهى وقال
الآخر وتمام الحديث قال النبي عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه معناه من قتل شخصا

قتل باعتبار هذا القتل الصادر عنه المتعلق بهذا الشخص فله سلبه اى سلاحه
ونحوه وما يفهم منه الخ وخرج عن تعريف الكلمة وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفرد
بهذا القيد اى بسبب اعتبار هذا القيد او بسبب هذا القيد او باعتبار هذا
القيد او بملاحظة هذا القيد يعنى قيد المفرد قال الفاضل الجامى وقيد الافراد
لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية مثل زيد قائم وقام زيد او غير كلامية
كما فى المركبات الخمسة الباقية من الكلامية وهى تركيب اضافى نحو غلام زيد
وتركيب تعدادى نحو خمسة عشر وتركيب توصيفى نحو الحيوان الناطق وتركيب
مزجى نحو بعلبك وتركيب صوتى نحو سيبويه قال بعض المحشين قوله وخرج بهذا
القيد اى بقيد المفرد المركبات بجميعها كلامية كانت تلك المركبات نحو زيد قائم
او غيرها اى او كانت غير كلامية نحو غلام زيد فان قلت الواضع قد عين المفردات
لا المركبات فيخرج المركبات بقيد الوضع قلت تعيين المفردات التى هى اجزاؤها
يستلزم تعيين المركبات فاذا عين لفظ زيد وقائم لمعنى فقد عين المجموع للمجموع
لا محالة ومثل قائمة التى هى مركبة من اسم وتاء التانيث فى الآخر ومثل بصرى
الذى هو مركب من اسم وياء النسبة فى الآخر اى وخرج بهذا القيد مثل قائمة
وبصرى مما بيان لمثل قائمة وبصرى وقيل بيان لمثل وكلمة ما عبارة عن الالفاظ المركبة
وحال منه له الضمير راجع الى ما باعتبار لفظه تامل معنى اى معنى مركب يدل جزء لفظه
اى ذلك المعنى على جزئه اى ذلك المعنى وذلك المعنى يقال له معنى مركب فان القائم
فى الاول يدل على من له القيام والتاء تدل على التانيث والبصرة فى الثانى تدل
على البلدة المعروفة او على المحل المعروف والياء تدل على النسبة لكن
اى الآن مثل قائمة وبصرى لشدة امتزاجه متعلق بقوله يعد الآتى
والضمير راجع الى ما او الى مثل قائمة وبصرى اى لشدة امتزاج جزئى مثل قائمة
وبصرى قال الاستاذ قوله مما بيان لمثل فى قوله مثل قائمة وبصرى
وقوله لكن لشدة امتزاجه واللام يتعلق بيعد بعده قدم للحصر
والضمير يرجع الى المثل فى قوله مثل قائمة وبصرى اى الآن وذلك المثل
لشدة امتزاج احد جزئيه بالآخر يعد فعل مضارع مجهول نائب فاعله
ما استكن فيه راجع الى ما او الى مثل قائمة وبصرى يعنى راجع الى المثل المذكور

وياء التانيث نسخه

الى المثل المذكور لفظا واحدا منصوب على انه مفعول ثان لقوله يعد
لان العد قد يتعدى الى مفعولين يقال عد الاغنام مائة فان قيل
فى السؤال والاعتراض يخرج عن تعريف الكلمة بقيد المفرد ايضا اى كما يخرج
المركبات وما يعد لفظا واحدا لشدة الامتزاج عن تعريف الكلمة
مثل ضرب وضارب ومضروب فاعل يخرج قوله لان صيغة كل منها متعلق
بيخرج وعلة له اى لان صيغة كل واحد من هذه الثلثة كمادته اى كما تدل
مادة كل منها على معنى تدل اى صيغة كل منها على معنى فان مادة كل منها
تدل على الحدث وصيغة الاول على الزمان وصيغة الثانى والثالث
على الذات المنسوب اليها الحدث اطرادا اذا كان الامر كذلك فلا يكون
اى معنى مثل ضرب وضارب ومضروب او معنى مثل هذه الصيغ او
معنى كل منها مفردا مع انه اى مثل ضرب وضارب ومضروب او مثل هذه
الصيغ او كل منها كلمة اتفاقا عند النحاة قال البعض قوله فلا يكون
اى مثل ضرب وضارب ومضروب مفردا مع انه اى مثل ضرب وضارب
ومضروب كلمة اتفاقا اى باتفاق النحاة انتهى قال صاحب منافع الاخيار
قوله فلا يكون مفردا لدلالة جزئه وهو كل من الهيئة والمادة على جزء معناه
وهو كل من النسبة الى الفاعل والحدث اذا كان الامر كذلك فينتقض
اى تعريف الكلمة بمثل ضرب وضارب ومضروب جمعا اى حال كونه جامعا
لافراد المعرف يعنى لا يكون جامعا لافراده اقول حاصل الاعتراض ان تعريف الكلمة
لا يصدق على مثل ضرب وضارب ومضروب مع انه كلمة لكون معناه غير مفرد
لدلالته على الحدث والزمان كذا قاله عبد العزيز الشيروى قلت فى جوابه
ان الصيغة ليست بلفظ لا حقيقة ولا حكما عند المصنف رحمه الله اقول
حاصل الجواب ان لفظ ضرب مثلا يدل على معنى واحد وهو الحدث
واما الزمان فيدل عليه بصيغته وهيئته التى غير لفظ وفى هذا الجواب
ايهام اخراج ما هو متعدد المعنى عن تعريف الكلمة كذا قال عبد العزيز
الشيروى قال صاحب منافع الاخيار قوله قلت ان الصيغة ليست بلفظ فيكون

كل منها مفرداً لانه يصدق عليه انه لفظ لايدل جزؤه على جزء معناه
لان جزء الشيء يكون من جنسه والصيغة ليست من جنس اللفظ فلاتكون
جزأ من اللفظ كالحركات اي كما لاتكون الحركات لفظا رد للرضي
حيث جعل الحركات الاعرابية حروف معان قال المصنف في الامتحان
والحركات كيفيات للصوت والحرف فلايصدق عليها اللفظ وكذا الصيغة
وكلامنا على مذهب من يجعل الحرف نفس الصوت المكيف لاكيفية له وهو
القول الاحق بالقبول انتهى قال العبد العزيز البيروي قوله والحركات
كيفيات للصوت اقول جواب مقدر وهو ان الحركات الاعرابية حروف معان
كما قال به بعض الفضلاء والحروف نفس الصوت على ما اختاره المص
فيلزم ان يكون تلك الحركات الفاظا والجواب واضح فاعلم ان جعل الحركات
كيفيات للصوت لانفسه بعد ان يختار مذهب من جعل الحرف نفس الصوت
مما لاينبغي فان اللايق بهذا المذهب جعلها جزأ من ذلك الصوت فتأمل
قوله لان المختار متعلق بليست وعلة له عنده اي عند المصنف مذهب ما
وهو الجمهور اي ذلك المن جمهور العلماء قال البعض قوله مذهب من
وهو مذهب الجمهور اي ذلك المذهب مذهب جمهور العلماء يجعل صفة من
اي يجعل ذلك المن اللفظ مفعول اول ليجعل ومفعوله الثاني قوله نفس الصوت
فمن هذا قالوا اللفظ صوت من شانه ان يخرج من الفم معتمداً على المخرج المكيف
صفة الصوت اي الموصوف بالحركات والسكنات او المكيف بكيفية وهيئة
مخصوصة عارضة لذلك الصوت واللفظ هو ذلك الصوت المعروض لتلك الهيئة
التي بها يمتاز اللفظ عن سائر الاصوات اي اللفظ انما هو الصوت المعروض
للكيفية لاكيفية له اي ليس اللفظ كيفية قائمة بالهواء تعرض للصوت
او ليس المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ كيفية قائمة بالهواء تعرض
للصوت وذلك المذهب كما اي مثل المذهب الذي هو من ذلك المذهب مذهب
الشيخ ابن سينا حيث قال ان اللفظ كيفية قائمة بالهواء تعرض للصوت بها يمتاز
عن مثله في الحدة والثقل تميزاً في المسموع انتهى قوله كيفية قائمة بالهواء
اي

انتهى قال الاستاذ قوله قلت ان الصوت ليس بلفظ وانما اللفظ عرض يعرض للفظ الذي [illegible]

اي هيئة وصفة قائمة بالهواء قوله تعرض اي تلك الكيفية قوله للصوت
متعلق بتعرض قوله بها اي بسبب تلك الكيفية يمتاز اي الصوت قوله
عن مثله اي عن الصوت الآخر مثله قوله في الحدة اي في الخفة والثقل عطف
على الحدة قوله تميزاً مفعول مطلق ليمتاز قوله في المسموع متعلق بالتميز
قال بعض المحشين قوله لاكيفية له اي لايكون اللفظ كيفية عارضة للصوت
قوله كما هو اي كشيء هو كون اللفظ عبارة عن تلك الكيفية العارضة للصوت
لانفس الصوت انتهى وقال الآخر قوله لاكيفية له اي لا اللفظ هيئة
وصفة للصوت هذا اي كون اللفظ كيفية له كما اي كشيء هو اي ذلك الشيء
مذهب الشيخ ابن سينا انتهى قال البعض قوله لاكيفية له اي لا اللفظ
كيفية لذلك الصوت كما اي كشيء من ان اللفظ هو كيفية للصوت وهو اي
ذلك الشيء مذهب الشيخ ابن سينا فيصدق اي اذا كان كذلك يصدق على مثل ضرب
وضارب ومضروب يعني اذا لم تكن الصيغة لفظا يصدق على مثل ضرب وضارب
ومضروب تعريف المفرد وتعريف الكلمة فلا ينتقض تعريفهما به ولا يخرج
ايضا عن تعريف المفرد والكلمة بقيد المفرد مثل عبد الله حال كونه علما
لشخص انساني قال العلامة التفتازاني في شرحه للمختصر الاصول ان عبد الله
اسم باتفاق النحاة وكل اسم كذلك فهو كلمة لانه متعلق بلايخرج وعلة له
اي لان مثل عبد الله ما له الضمير راجع الى ما العبارة عن الشيء المراد منه
الالفاظ معنى مرتفع تقديراً فاعل للظرف وهو له لاعتماده على الموصول
او الموصوف ويجوز في هذا الموضع كون الظرف خبراً مقدما وما بعده مبتدأ
مؤخراً كما في مثل اقائم زيد اي من الالفاظ التي كائنة لكل منها معنى قال البعض
قوله مما بيان لمثل وحال منه له اي كائنة له والضمير راجع الى ما العبارة عن الشيء
وقيل راجع الى ما العبارة عن الالفاظ فيكون تذكير الضمير باعتبار لفظ لايدل
جزء لفظه صفة لمعنى وضمير لفظه راجع الى ذلك المعنى اي لايدل جزء لفظه المرتب
المسموع على جزئه اي المعنى وذلك المعنى معنى مفرد فان الجزء الاول من مثل عبد الله

حين العلمية لايدل على العبودية والثاني على الألوهية بل المجموع يدل على الشخص
الذي سمي به قال فاضل امير اعلم ان عبد الله اذا جعل علما كان مجموعه
اسما واحداً تحقيقا باعتبار المعنى لان مسماه لايدرك باحد جزئيه واسمين
تقديراً باعتبار اللفظ لانه في اللفظ بمنزلة غلام زيد انتهى قال بعض الشراح
كان لعبد الله جزء دال على معنى لكن لا على جزء المعنى المراد اذ ليس شيء
من العبودية والألوهية جزء للشخص المعين لان المراد ذاته المشخصة
انتهى وقال الآخر كان للفظه ولمعناه جزء لكن لا دلالة لجزء لفظه على جزء معناه
قوله وفي هذا المقام الخ اي مقام تعريف الكلمة جواب سؤال مقدر فكأنه
قيل أفي هذا المقام تحقيق وتفصيل واذا كان في هذا المقام تحقيق وتفصيل
ففي اي كتاب يطلب هذا التحقيق والتفصيل فاجاب بقوله وفي هذا المقام
تحقيق وتفصيل يطلب ذلك التحقيق والتفصيل من الامتحان اي من الكتاب
المسمى باسم الامتحان قوله وفي هذا المقام خبر مقدم وقوله تحقيق
مبتدأ مؤخر والجملة استينافية معانية والتخصص بتقديم الخبر تأمل قال صاحب
منافع الاخيار قوله في هذا المقام تحقيق الخ وحاصل تحقيقه اجمالا ان بعض النحاة قال
ان مثل عبد الله علما كلمة لعدم دلالة جزئه على جزء معناه العلمي ولعدهم مثل هذا
من اقسام العلم المعدود وقال بعض آخر منهم انه كلمتان لكونه معربا باعرابين
وقولهم المركب كل اسم مركب من كلمتين والحق عندي هو الاول اعترفوا بانه
لا دلالة لجزء العلم على معنى اصلا فصار كجزئي زيد فكما لايجوز ان يجعل كلمة لا يجوز
هذا ايضا ولو كفى دلالة قبل العلمية لكان بعلبك كلمتين وهو كلمة باتفاق
من الفريقين وايضا يدل عليه منع صرف مثل ابي هريرة وشهر رمضان مع كون العلم
مجموع المضاف والمضاف اليه صرح به الزمخشري لانه لو كان كلمتين لبقي الجزء الثاني
بعلة واحدة وهي التأنيث في الاول والالف والنون الزائدتان في الثاني بل
بلا علة لان شرطها العلمية وحينئذ لاتوجد لان جزء العلم ليس بعلم وقولهم
معرب باعرابين ممنوع لان اعرابه حين العلمية واحد في الحقيقة وهو ما ظهر في

في الجزء الاول لكون الثاني مشغولا باعراب الحكاية وقولهم المركب كل كلم
مركب من كلمتين مجازاً باعتبار الكون انتهى ثلاثة اي ثلاثة اقسام منحصرة فيها
حصر استقرائي وهو الذي لم يوجد مع الاستقراء قسم اخر وههنا كذلك
لا عقليا وهو الذي يمكن له قسم آخر في العقل على ما اختاره الرضي
واحتمال قسم آخر وهو ما دل على معنى بسبب غيره لايكون لفظا بل شيئا اخر
من الاشارة الحسية او غيرها يمكن عقلا يدفعه الاستقراء كذا ذكره العصام
ولا جعليا وهو الذي يجعله الجاعل منحصراً مع احتمال آخر كحصر المصنف
اجزاء الرسالة في الابواب الثلثة وبيانهم الانحصار بدليل دائر بين النفي
والاثبات ليس لانه عقلي بل للتقريب الى الفهم ولكون ثلاثة مذكراً اثبت
تاؤه ويجوز حذف المعدود لتخفيف لا لكماله كذا ذكروا في حديث الناس شركاء
في الثلاث الماء والكلاء والنار كذا قال صاحب فتح الاسرار قوله منحصرة فيها
لما كان الغالب في التقسيم قصد الحصر فيما يذكر من الاقسام وقد يختلف عنه
ايضا صرح بان المراد ههنا الحصر وارادة الحصر اما مفهوم من كون المسند اليه
معرفا باللام واما من السكوت في معرض بيان الاقسام لان السكوت ههنا
من ذكر غيرها يفهم منه الانحصار قال السيلكوتي لان السكوت عن ذكر قسم آخر
في محل بيان الاقسام يفهم منه الانحصار انتهى قال محرم افندي وهذا الحصر
يعني حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة حصر عقلي اعلم ان الحصر على ثلاثة اقسام
حصر عقلي وهو الحصر الدائر بين النفي والاثبات كحصر الكلمة في الاقسام الثلاثة
وحصر استقرائي وهو الذي لم يوجد مع الاستقراء والتتبع قسم آخر كحصر الاضافة
المعنوية في الانواع الثلاثة اللامية والبيانية والظرفية وحصر جعلي وهو
الذي يكون بجعل الجاعل كانحصار خلق الانسان في الأناصر الاربعة وكانحصار الكل
في اجزائه انتهى قال عبد الوهاب في شرحه على الولدية قيل اعلم ان الحصر اربعة اقسام
حصر عقلي كحصر العدد في الزوج والفرد وحصر قطعي كحصر الكلمة في الثلثة وحصر جعلي
كحصر الرسالة في المقدمة والمقالات الثلث والخاتمة وحصر استقرائي كحصر الابواب
والفصول انتهى قال السيلكوتي في حاشية عبد الغفور ان كان الجزم بالانحصار حاصلا

بمجرد ملاحظة مفهوم الاقسام من غير استعانة بامر آخر بان يكون دائراً
بين النفي و الاثبات فعقلي وان كان مستفاداً من دليل يدل على امتناع
قسم آخر فقطعي اي يقيني وان كان مستفاداً من تتبع فاستقرائي وان حصل
من ملاحظة تمايز وتخالف اعتبرها القاسم فجعلي انتهى قال طاشكندي
والحصر منحصر في الاستقرائي والعقلي لانه ان لم يوجد العقل قسم آخر بمجرد
ملاحظة الاقسام فعقلي والا فاستقرائي وقد قيل حصر الحصر في الحصرين
استقرائي لاحتمال ان يدفع الامر الثالث الذي جوّزه العقل بدليل ويكون
لا بالاستقراء لكنه لم يوجد ورد بانه موجود وهو حصر المفهوم في الواجب
والممكن والممتنع لان مايقتضي الوجود والعدم قسم رابع لكنه باطل لاستلزام
اجتماع النقيضين ورد الرد بانه مضمحل بادنى توجه فكانه بمجرد ملاحظة الاقسام
الثلثة بجزم العقل الانحصار ثم ان الحصر ههنا عقلي ام استقرائي فذهب
صاحب الرضي الى انه عقلي دائر بين النفي و الاثبات ولايمكن الزيادة
فيها ويرد عليه ان تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلثة تقسيم واحد ولايتصور
في التقسيم الواحد الى الاقسام كون المقسم دائراً بين النفي و الاثبات
واجيب بان الكلمة منقسمة الى المستقل وغير المستقل و المستقل الى المقترن
وغير المقترن فههنا تقسيمان بحسب الحقيقة لا تقسيم واحد ورد بان الكلام
في تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلثة لا في تقسيم ذلك التقسيمين وذهب
بعضهم انه استقرائي يحتاج الى بيان انتهى قال عصمة الله فان قيل مورد القسمة
كلمة وكل كلمة اما اسم او فعل او حرف فان كان اسما لم يكن فعلا او حرفا
وان كان فعلا لم يكن اسما او حرفا وان كان حرفا لم يكن غيره فلم يصح التقسيم
الى هذه الاقسام فالجواب ان حد الاوسط لم يتكرر في هذا الشكل
او يقال ان الصغرى طبيعية وهي غير منتجة انتهى قال عبد الوهاب وههنا
مغالطة مشهورة ترد على كل تقسيم مثلا لو قسمنا الكلمة الى الاسم والفعل
والحرف فيقول السائل هذا التقسيم باطل لانه تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره
لان مورد القسمة كلمة وكل كلمة اما اسم او فعل او حرف فمورد القسمة
اما

اما اسم او فعل او حرف واياما كان يكون تقسيمها الى الاسم والفعل والحرف
تقسيما للشيء الى نفسه والى غيره وجوابها ان الكلمة التي هي مورد القسمة
اعم من الاسم والفعل والحرف فان المراد بها مطلق الكلمة انتهى فثلاثة
بالرفع خبرات بتأويل ثلاثية بالحاق الياء المصدرية اي اعلم ثلاثية الكلمة
لان الخبر ان كان جامداً يؤول بالحاق الياء المصدرية كذا قاله الرضي
او بتأويل كونها ثلاثة بتقدير الكون اي اعلم كون الكلمة ثلاثة لان الخبر
ان كان جامداً يؤول بتقدير الكون لان كل خبر جامد يصح نسبته الى المبتدأ
بلفظ الكون كذا قاله ابن هشام وتنوينها للتمكن او عوض عن المميز المحذوف
وهو الاقسام بقرينة المقام لان المقام مقام التقسيم دون مقام الحكم
لو قدم بعد التعريف او لان السلف بعد تعريف الكلمة قسمها ولم يحكم
عليها بشيء تقديره ثلاثة اقسام ومميز ثلاثة الى عشرة لاينتصب بل هو
مجرور بالاضافة ومجموع وفعل بالرفع بدل منها بدل البعض من الكل
او خبر مبتدأ محذوف تقديره القسم الاول منها فعل اصطلاحي والاول راجح
لعدم ارتكاب التكلف الفرق بين الفعل واسم الفعل فهو ان الفعل موضوع
لحدث ولمن تقوم به ذلك الحدث على وجه الابهام في زمان معين ونسبة تامة
بينهما على وجه كونها مرآة لملاحظتها وكل من هذه الامور جزء من مفهوم الفعل
ملحوظا فيه على وجه التفصيل واسم الفعل موضوع لهذه الامور ملحوظا على وجه الاجمال
وتعلق الحدث بالمنسوب اليه على وجه الابهام معتبر في مفهومه ايضا ولذا يقتضي
الفاعل والمفعول وتعيينهما كذا قال دده افندي قال الشيخ الرضي فان قيل
ان حكمت على الفعل والحرف ان كل واحد منها كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا
اسمين قلت ان اردت بقولك ان الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء
كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى
ولفظ الكلمة اسم وهذا لاينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وان اردت به
ان معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار
عنه ولو بانه دال على معنى كما تقول ضرب دال على معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض
فنقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل

لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد
وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا
لاينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط فان قيل فاذا كان نحو من ضرب
في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول
حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت لم ترد ان من في هذا
التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له
اولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل ماض في نحو ضرب زيد
ومثله اذا قلت مدلول الفعل لايخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل
بقولك لايخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل
لايخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذلك وكذا قولك الفعل لايسند اليه
اي الفعل اذا كان بلفظ نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له
وكذا قولهم المجهول مطلقا لايحكم عليه اي الشيء الذي لاشعور به
اصلا لايحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به وبمعناه اذ هو
ما لاتعرفه ففي جميع ذلك مبدأان احدهما محكوم عليه بشيء وهو المذكور
في لفظك والآخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكنى بلفظك عنه
فلا يلزم التناقض لان التناقض لايكون الا مع اتحاد الموضوع انتهى
سمي صيغة فعل على طريق مزج الشرح بالمتن اي سمي الفعل باسم مدلوله
والاسم الفعل وما اضيف المدلول وهو الفعل اي باسم معناه التضمني
صفة المدلول اي سمي الفعل باسم مدلوله التضمني لدلالته عليه
يعني التسمية به مجاز من قبيل تسمية الدال باسم المدلول قال بعض المحشين
قوله سمي باسم مدلوله التضمني اقول ليس كذلك بل باسم مدلوله المطابقي
كما سيجيء انتهى وهو اي مدلوله التضمني الحدث اي الحدث الذي هو
جزء مدلول ذلك الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف او الحدث الذي
هو جزء المعنى الموضوع له او الحدث الذي هو المدلول عليه بالمادة
او الحدث الذي هو المعنى القائم بالغير كالضرب او الحدث المسمى لغة

لغة بالفعل الذي سمي به الفعل الاصطلاحي لتضمنه اياه او الحدث المسمى
بالمصدر او الحدث الذي هو فعل يقوم بالفاعل او الحدث الذي هو الفعل اللغوي
لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف او الحدث الذي هو الفعل الحقيقي
او الحدث الذي هو المعنى المقيد به في الفعل حتى يراد عند الاطلاق هذا المعنى
وهو معنى في نفسه مستقل بالمفهومية لايحتاج في الفعل عن لفظ الفعل الى امر آخر
فاعترض عليه بان الذي للحدث هو الفعل بفتح الفاء والفعل بالكسر اسم لقسم
من الكلمة وهو الفعل الاصطلاحي واجيب بان هذا انما يرد لو كان المراد
بالحدث هو مدلول مصدر فعل يفعل وانما المراد الضرب مثلا فتدبر اي
الضرب الذي هو عبارة عن الكيفية المخصوصة وتم الشارح بيان معناه التضمني
الى الحدث مع ان الظاهر ان الزمان المعين من الازمنة الثلثة ايضا معناه
التضمني وذلك لان في كون الزمان مدلولا للفعل ترددا اذ الظاهر انه مدلول الهيئة
التي هي ليست بلفظ على الاصح او لان في كونه مستقلا بالمفهومية اختلافا
والمشهور ان الزمان ايضا مدلول الفعل تضمنا كذا قاله عصمة الله وقال
الكازروني في حاشية الهندي ان الزمان ليس بجزء من مدلول الفعل
بل الجزء هو نسبة الحدث الى الزمان انتهى وقال الكردي وليس نفس الزمان
جزأ من مفهوم الفعل اصلا فتدبر انتهى وقال الشارح في حاشية الامتحان
ولما كان الزمان مدلول الهيئة التي ليست بلفظ لم يتعرض لكونه مدلولا
تضمنيا للفعل وجعلهم اياه تضمنا باعتبار ان الهيئة كالجزء منه فالتعبير
بالتضمني بطريق التشبيه فالمطابقي هو مجموع الحدث والنسبة فقط على ما هو
الظاهر من كلامه انتهى وقال بعض الكمل والحق ان اللفظ اعني المادة مع الهيئة
المخصوصة دال على حدث مخصوص وهو المقيد بزمان مخصوص انتهى اقول
المشهور في كتب العصام ان الفعل موضوع بالمادة للحدث وبالهيئة للزمان
وباقتضاء الحدث للفاعل فيكون اقتضاء مفهوم الفعل ثلثة لامحالة الحدث
والزمان والنسبة الى فاعل ما وقال عبد العزيز الفيروزي قوله فعل سمي به
باسم مدلوله التضمني اقول الفعل صيغة الفعل والاسم الفعل والمدلول الحدث

وهو الفعل اى فعل دل على الحدث فقط يعنى ان الفعل يدل على ثلثة معان
الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما فدلالته على الاول والثانى بنفسه
وعلى الثالث بذكر الفاعل وكذا على المجموع فالمراد بالفعل ههنا هو الدال
على الاول كما عرفت دون الثانى لئلا يلغى بعد التعريف ولا الثالث كما عرفت
انتهى قال الكردى فى حاشية العصام ودلالة الفعل على معنى فى نفسه
انما هى باعتبار جزء مدلوله الذى هو الحدث ويسمى هذا المعنى تضمنا
لكونه جزأ من مجموع مفهوم الفعل من حيث انه مجموع لا من حيث انه مفهوم الفعل
فلا يرد ما قيل ان التضمن لا يوجد بدون المطابقى لكونه جزأ منه وحيث
لا مطابقة لمعنى الفعل بدون انضمام ذكر الفاعل المخصوص الى الفعل
فلا تضمن هذا اذا كان المراد بالنسبة فى مفهوم الفعل وهو مجموع الحدث
والزمان والنسبة النسبة الى كل فاعل معين واما اذا كان المراد بها
النسبة الى فاعل ما كما هو المشهور فلا يرد اصلا لكون المعنى المطابقى
للفعل مستقلا بالمفهومية حينئذ انتهى قال الهندى وسمى الفعل
فعلا لتضمنه معنى الفعل وهو المصدر انتهى قال قصب زاده انما سمى فعلا
لدلالته على الفعل اللغوى وهو الحدث انتهى وقال الفاضل الجامى
سمى به لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر قال البعض قوله سمى
باسم مدلوله التضمنى وهو الحدث فيكون من قبيل تسمية الكل باسم الجزء
وفيه اشارة الى ان فعل بفتح الفاء مصدر بمعنى الحدث وبكسرها اسم على وزن
جذع صرح به التفتازانى والجوهرى اى اسم لكلمة مخصوصة بل لنوع
مخصوص من الكلمة وهى الماضى والمضارع والامر والنهى وغير ذلك فيكون
المراد من الحدث المعنى المصدرى كالضرب فلا يرد عليه ان الذى يجئ للحدث هو الفعل
بالفتح والفعل بالكسر اسم انتهى والفعل يدل بجوهر حروفه على الحدث وبوزنه على الزمان
ونظر المص الى الثانى فقال ما دل بهيئته على احد الازمنة ونظر ابن الحاجب الى الاول
فقال فى الكافية الفعل ما دل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة ولكل وجهة هو موليها
قال صاحب منافع الاخيار قوله سمى به باسم مدلوله التضمنى اقول دلالة اللفظ
على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج اللازم التزام قدمه اى قدم
المصنف الفعل على الاسم حال كونه بانيا بذلك التقديم على عكس ما اى على عكس التقديم
الذى كان فى الكافية اى فى الكتاب المسمى باسم الكافية من تقديم الاسم على الفعل

على الفعل لحصول الكلام من نوعيه دون احدهما نحو زيد قائم والمقصود
من معرفة الكلم الكلام والاحوال التى تعرض له من الاعراب وغيره
كذا قاله الرضى ولكونه محتاجا اليه ولكونه مستغنى عنه ومستقلا بالافادة
بخلاف غيره ولكونه اصلا فى الاعراب لان الكلام فى العامل علة للتقديم
فى الظاهر وفى المآل والمعنى علة لمناسبة التقديم بحمل التقديم
على معنى مناسبة التقديم فيكون مجازا مرسلا من قبيل ذكر المسبب
وارادة السبب فقرينة المانعة هى كون نفس التقديم بديهيا جليا
معلوما بحس السمع او بحس البصر مع امتناع الاستدلال على البديهى الجلى
لان الغرض من الاستدلال تحصيل العلم بالمدعى وهو حاصل قبل الاستدلال
فيكون الاستدلال تحصيلا للحاصل وهو محال وقرينة المعينة هى انه لما امتنع
حمل التقديم على حقيقته فاما ان يصرف الى وجوب التقديم او الى مناسبة
ورجحانه لكن كون الكلام فى العامل انما يفيد المناسبة والرجحان
لا الوجوب لجواز التأخير الذكرى بعد واما دعوى صحة التقديم فهى
بديهية كدعوى نفس التقديم فيمتنع حمله عليها ايضا اى ناسب تقديم
على الاسم لان كلام المصنف فى بيان العامل وهو اى والحال ان الفعل
اصل فى العمل بخلاف الاسم فانه اصل فى الاعراب وتابع له فى العمل قال
بعض المحشين فاما كون الفعل اصلا فى العمل فلكون النسبة الى المرفوع
مأخوذة فى مفهوم كله واما كون الاسم اصلا فى الاعراب فلكون النسبة
الى المرفوع مأخوذة فى مفهوم بعضه كاسم الفاعل والمفعول وغير مأخوذة
فى مفهوم بعضه كانا وانت والذى الا تنظر انت الى قولهم لمن قام به الفعل
او لمن وقع عليه الفعل كيف والمرفوع عينهما قال الشارح فيما سيأتى
فى بحث المصدر ردا للرضى والسيد عبد الله النسبة الى المرفوع مأخوذة
فى وضع غير المصدر من الفعل والصفة انتهى فانهما جعلا طلب الصيغة للمرفوع
عقليا لا وضعيا وهذا سهو اذ هى مأخوذة فى مفهومها الا ترى الى قولهم
لمن قام به الفعل او لمن وقع عليه الفعل كيف والمرفوع عينهما غاية ان النسبة
المأخوذة فى وضع الفعل الجزئى والانشائى تامة فيكون جملة وفى وضع الصفة تقييدية

غير تامة فلا تكون جملة قال السيلكوتي نقلا عن الرضي والنسبة الى المرفوع
غير مأخوذة في مفهوم المشتقات بل عرضت لها في الاستعمال انتهى قال
عصمة الله ان النسبة الى الفاعل المعين داخلة في مفهوم الاسماء المشتقة
انتهى قال بعض الافاضل اما كون الفعل اصلا في العمل فلكون النسبة الى الفاعل
تامة فيه لدخولها في وضعه واما كون الاسم اصلا في الاعراب فلكون النسبة
ناقصة اذا وجدت فيه لعدم دخولها في وضعه وما لم توجد النسبة فيه فلكونه
اصلا في الاعراب بالطريق الاولى فلذلك قيل الفعل كله عامل والاسم بعضه
عامل انتهى قال بعض الكمل اما كون الفعل اصلا في العمل فلكون كله عاملا
فذلك يوجب الاصالة في العمل واما كون الاسم اصلا في الاعراب فلكون بعضه
عاملا وبعضه غير عامل وذلك يوجب الاصالة في الاعراب والتبعية في العمل
انتهى قال الاستاد اما كون الفعل اصلا في العمل فلكون النسبة الى المرفوع
مأخوذة في مفهوم الفعل واما كون الاسم اصلا في الاعراب فلكون النسبة
الى المرفوع غير مأخوذة في مفهوم الاسم بل عرضت له في الاستعمال فميز
بينهما عن سقيمها واختر ما شئت قوله ولان كله اي الفعل عامل علة
ثانية للتقديم معطوف على قوله لان الكلام لا على ان الكلام فقط اي حكم
بعمل حرف الجر الزائد المكرر لئلا يرد توارد الجاري على المجرور الواحد
وهو ان كله ولئلا يلزم العطف على ما هو كالجزء من الكلمة لشدة الاتصال
بين الجار والمجرور وفائدة الزائد التنبيه على تجديد التقديم هنا او التنبيه
على الاستقلال في العلية هنا وان كانت بالتبعية او التنبيه على كون العلية
بالتبعية قال بعض المحشين انما زاد الجار مع ان ما كان في صدر المعطوف عليه
يعتبر في صدر المعطوف للتنبيه على الاستقلال في العلية وان كانت بالتبعية يعني ان ذلك
علة مستقلة للتقديم كما قبله نعم يلزم منه توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد
لكنه غير باطل هنا لكون العلة الثانية مصدرة بالواو العاطفة وانما يكون باطلا لو لم تصدر
بالواو العاطفة قال البعض قوله ولان كله عامل معطوف على قوله لان الكلام في العامل وعلة
ثانية للتقديم والمراد من العلة في امثاله النكتة فلا يلزم توارد العلتين على معلول واحد انتهى
وذكر دليلا ثانيا للتقديم لورود السؤال على الدليل الاول بان كون الكلام في العامل لا يوجب
تقديمه على الاسم انتهى قال صاحب منافع الاخيار قوله ولان كله عامل واعاد اللام في المعطوف
يشعر باستقلاله في العلية مع انه ليس كذلك لانه لو لم يكن الكلام في العامل لا يستلزم كون كله
عاملا تقديمه فالاولى ترك اللام وجعلهما علة واحدة انتهى اي وايضا قدمه لان كله عامل ما لم يعرض له

قل فعل ماض وما حرف كافة وكالالغاء في باب افعال القلوب قال بعض الافاضل
وكالالغاء في باب افعال التحقيق والظن بخلاف الاسم لان بعضه عامل وبعضه
غير عامل فالفعل مطرد والاسم غير مطرد لا خفاء ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد
لان ما لا يطرد في كلامهم يجري مجرى الشاذ النادر عن القياس الخارج عن الاصل
ولان المطرد بمثابة الكلي وغيره بمثابة الجزئي والكلي مقدم على الجزئي
كما سيصرح به والكاف للقران والعينية او بمعنى المثل او بمعنى اللام وما عبارة
عن الشيء المراد منه كون كله عاملا والسين للاستقبال ويصرح فعل مضارع
من التصريح وضميره المستتر راجع الى المصنف وضمير به راجع الى ما قال البعض
قوله كما اي وذلك الشيء كشيء سيصرح اي المصنف به اي بذلك الشيء من ان كله
عامل وقال الاخر قوله كما سيصرح به اي وذلك مثل الشيء الذي سيصرح المصنف
بذلك الشيء بقوله والفعل كله عامل على ما سيجيء من ان كل فعل يرفع وينصب
معمولات كثيرة وانما قال سيصرح لما مول لحوقك الى هذا قريبا ومعناه التعل
تغيير لمرجع الضمير لبعده بتوسط التحشية البين ولما كان فصله اي تمييز الفعل
وتفريقه قال محرم افندي في موضع آخر قوله ولما كان فصله اي فرقه
لان الفصل في اللغة القطع فلازم الفرق انتهى كلامه وهو تمهيد
لوجه عدول المصنف عن تعريف القوم للفعل واخذ تعريف اهل الميزان
او جواب سؤال مقدر وهو لم عدل المصنف عن تعريف القوم واخذ
تعريف اهل الميزان مع ان القوم من النحويين والمصنف منهم لان الميزانيين
والمنطقيين ومخالفة المصنف اليها من قبيل المخالفة الى جمهورها وهي
في قوة الخطاء فاجاب بقوله ولما كان فصله من الاسم متعلق بالفصل
بالدلالة خبر كان على احد الازمنة الثلاثة متعلق بالدلالة بالهيئة اي بهيئته
الكلية متعلق بالدلالة ايضا واما فصله من الحرف فهو باستقلال المعنى
قوله وكان ظاهر عبارة القوم عطف على قوله كان فصله من الاسم بالدلالة
على احد الازمنة والالف واللام في القوم عوض عن المضاف اليه اي ولما كان

ظاهر عبارة القوم النحاة وهي الواو اعتراضية والضمير راجع الى عبارة القوم
الاقتران اى اقتران الفعل خبر لقوله هي باحد الازمنة الثلثة متعلق بالاقتران
غير مفيد خبر كان الثاني لذلك اى لذلك الفصل الذي هو الدلالة بالهيئة
قال البعض قوله لذلك والمشار اليه الدلالة بالهيئة باعتبار كونه فصلا
فلا يرد بان المشار اليه هنا مؤنث بحسب الصورة وسلم الاشارة هنا مذكر
فكيف يكون المؤنث مشارا اليه للمذكر او المشار اليه هنا من حقير المصدر
وتانيث المصدر وتذكيره سواء فلا يرد الخ او التاء جزء من المشار اليه لا عارض
له فلا يرد الخ تامل بل مفيدا عطف على غير مفيد واضراب منه فيكون قوله
مفيدا خبر كان الثالث المنفهم والمستفاد من العطف والاضراب اى بل كان
ظاهر عبارة القوم مفيدا اقتران لفظه اى الفعل كعبارة ابن الحاجب
والبيضاوي في وجه الحصر مع انه اى الشان والحال ليس كذلك اى
ليس اقتران لفظه بل اقتران معناه قال البعض قوله ليس كذلك
اى ليس المراد اقتران لفظه بل المراد اقتران معناه وقال الآخر
قوله بل مفيدا اقتران لفظه مع انه ليس كذلك اى ليس كان ظاهر
عبارة القوم مفيدا فصل الفعل من الاسم اقتران لفظه باحد الازمنة
لان عبارتهم الفعل ما وضع مفردا لو اقترن وضعا باحد الازمنة
مع انه ليس كذلك اى ليس فصل الفعل اقتران لفظه باحد الازمنة بل فصله
دلالة لفظه على احدها انتهى كلامه ولذا اى ولكون ظاهر عبارة القوم
مفيدا اقتران لفظه احتيج فعل ماض مجهول من باب الافتعال اى احتيج
في عبارة القوم الى التاويلات اى الى ارتكاب التاويلات والتغييرات التي
اى التاويلات التي ذكرت هي فعل ماض مجهول مفرد مؤنث ونائبه
المستتر تحته هي راجع الى الموصول وهو التي وهو عبارة من التاويلات
اى ذكرت تلك التاويلات في الامتحان اى في الكتاب المسمى باسم الامتحان قال

قال المصنف فيه بعد ما ذكر ما نقله الشارح هنا لا بد من التاويلات اى لو دل
على اقتران معناه التضمني وهذا للشريف او ولو اقترن في الفهم والذهن
بمعنى احد الازمنة وهذا للجامي ومن تبعه او لو اقترن بنفسه بدلالة
احد الازمنة او دالة بان اشتمل بعد الهيئة على هيئة دالة عليه وهذا لي وهو
اظهرها واقل تكلفا واقرب للمراد انتهى قال بعض المحشين قوله ولذا
اى ولكون فصل الفعل من الاسم بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة وكان
ظاهر عبارة القوم غير مفيد لذلك بل مفيدا اقتران لفظه مع انه ليس كذلك
احتيج في عبارة القوم الى التاويلات اى الى ارتكاب التاويلات والتغييرات
التي اى التاويلات التي ذكرت هي اى تلك التاويلات في الامتحان
اى في الكتاب المسمى باسم الامتحان قال المصنف فيه ولما كان فصل الفعل
من الاسم بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة وظاهر هذا لا يفيده بل يقتضي
اقتران لفظه وليس كذلك لا بد من التاويل اى لو دل على اقتران معناه
التضمني وهذا للشريف او لو اقترن معناه في الفهم والذهن بمعنى احد الازمنة
وهذا للجامي ومن تبعه او لو اقترن بنفسه بدلالة احد الازمنة او داله
بان اشتمل على هيئة دالة عليه وهذا لي وهو اظهر فيها واقل تكلفا واقرب
للمراد او مفيدا عطف على قوله بل مفيدا اى او كان ظاهر عبارة القوم
مفيدا اقتران المعنى باحد الازمنة الثلثة كعبارة ابن الحاجب في تعريفه الفعل
وهو الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة اذا كان
ظاهر عبارة القوم مفيدا اقتران المعنى فوجب حينئذ اى حين كان ظاهر
عبارة القوم مفيدا اقتران المعنى او حين اريد افادة اقتران المعنى
او حين اريد اقتران المعنى او حين مفيدية اقتران المعنى او حين كونه مفيدا
اقتران المعنى فيتعين سميتها عن سقيمها واختر ما شئت قال صاحب منافع الاخيار
قوله فوجب حينئذ تفريع على ما قبله لا جواب لما كان بل جوابه قوله الآتي وهو
عدل عنها ان يراد به اى بالمعنى في تعريف القوم الفعل المعنى التضمني لانه المعنى المستقل
بالمفهومية المقارن باحد الازمنة الثلثة مع ان الظاهر المعنى المطابقي قال
بعض المحشين قوله فوجب ح اى حين وصف المعنى بالاقتران ان يراد به اى بالمعنى

قوله وهذا اى الوجهان الاخيران لا الاخير فقط كما ذكره عبد العزيز التبريزي سلمه

في عبارة القوم المعنى التضمني لا المعنى المطابقي مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى
كما صرح به المحقق الرازي في موجهات شرح الرسالة الشمسية لنجم الدين
المعروف بعمر كاتبي قال بعض الافاضل والمعنى المطابقي غير مراد هنا لان المعتبر هو الحدث والزمان والنسبة
هو المعنى التضمني دون المطابقي لانه لا اقتران بالزمان لتمام معنى الفعل
و الا لزم اقتران الشيء بنفسه وذلك لان الزمان مدلول الفعل فلو اقترن
تمام معنى الفعل بالزمان لزم اقتران الزمان بالزمان وهو اقتران الشيء
بنفسه وهو غير جائز لانه يؤدي الى المحال عقلا وتعدد الشيء الواحد وتكرره
ويمكن ان يقال المعنى المطابقي للفعل مقترن بالزمان الخارج عن مدلوله لان الحال
يقترن باخويه اي الماضي والاستقبال ويرد عليه انه ليس مدلول لفظ الفعل
والمعتبر ذلك هنا انتهى وقال الاخر ولما وصف القوم المعنى بالاقتران
بالزمان وجب ان يراد به المعنى التضمني لانه اذا اريد المعنى المطابقي وهو
مجموع الحدث والزمان والنسبة يلزم اقتران الزمان بالزمان ودخول الفعل
في حد الحرف لعدم استقلال المعنى المطابقي لاقتضاء النسبة ذاتا منتسبة
الى الحدث والفاعل انتهى والفعل باعتبار معناه المطابقي لا يدل على معنى
مستقل بالفهم لدخول النسبة الى الفاعل المعين فيه وهي غير مستقل بالمفهومية
قال الفاضل العصام والفعل لا يدل على المعنى المطابقي بنفسه بناء على ما زعموا
ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين فما لم يذكر
الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابقي بدون
ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون الجزء فدلالة الفعل بنفسه ليس الا
على الحدث على ما قالوا او الزمان ايضا على ما هو الظاهر واورد عليه
انه بعد توقف الدلالة المطابقية على التضمنية لا معنى للدلالة التضمنية بنفس اللفظ
كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة
التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها بدون المطابقة المتوقفة على التضمنية
لان معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية والحدث معنى مستقل بالمفهومية
وانما توقف فهمه على التضمنية بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية
منه اعني المطابقي بقي انه لا شك في انه يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان
مع انه لم يفهم معنى المطابقي فكيف يتم ما اتفقوا عليه من ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة
وهذا

وهذا مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد بذلنا فيه جهداً لطفا من الله وعون
في شرح الرسالة الوضعية انتهى كلامه الذي هو ان المعنى التضمني الحدث
المسمى لغة بالفعل وهو ان ارادة المعنى التضمني او ان يراد به المعنى
التضمني او كون المعنى التضمني مراداً به او كون المعنى الحدثي المعنى التضمني او هذا
المراد تكلف محض لان المتبادر من معنى الفعل المعنى المطابقي وهو
عبارة عن الحدث والزمان والنسبة وحمل الفاظ التعريف على المتبادر
واجب فارادة المعنى التضمني هو الحدث تكلف محض لا يرتكب في التعريف
قال بعض المحشين قوله وهو تكلف لانه خلاف المتبادر اذ المتبادر من المعنى
عند الاطلاق المعنى المطابقي وقال الاخر فقد حمل المعنى في التعريف
على المعنى التضمني على خلاف المتبادر اذ المتبادر من المعنى عند الاطلاق
المعنى المطابقي مع انه لا يحمل اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر
لا يشعر به اي بارادة المعنى التضمني او بالمراد الذي هو المعنى التضمني او بذلك
المراد الذي هو بالتكلف جملة صفة التكلف او لا يدل على ذلك المراد اللفظ ان
لفظ تعريف القوم فاعل لا يشعر عدل عنها جواب لما ان اعرض عن عبارة القوم
لان عدل اذا عدي بعن يكون بمعنى اعرض قال بعض محشي هذا الكتاب قوله
ولما كان فصله من الاسم بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة وكان ظاهر
عبارة القوم وهي الاقتران باحد الازمنة غير مفيد لذلك بل مفيداً اقتران لفظ
مع انه ليس كذلك الخ اقول هذه مزلة زلت فيها الاقدام وتحيرت
افهام الاقوام وعجزت عن كتب حلها الاقلام وتميز الحق فيها يستدعي
مقدمة هي ان للفعل لفظا ومادة هي موضوعة للحدث بوضع شخصي وهيئة
افرادية هي موضوعة لاحد الازمنة بوضع نوعي وهيئة تركيبية هي موضوعة
للنسبة ايضا بوضع نوعي فههنا مدلولات ثلثة متغايرة هي ودوالها واوضاعها
والمسمى بالفعل انما هو الاول واما الاخيران فليسا فعلا ولا اجزاء منه لعدم كونهما
من قبيل اللفظ بل هما مقارنتان له وضعا فلا ينفكان عنه اصلا ولذا اخذ القوم
الاقتران باحد الازمنة في تعريفهم وجعلوه فصلا من الاسم لكن توهم كثير من المتاخرين
بسبب هذه المقارنة ان النسبة والزمان جزآن من معنى الفعل فاشكل عليهم

ظاهر تعريف القوم حيث لا استقلال في معناه ولا مقارنة باحد الازمنة
او لا يقال في العرف اقتران الشيء بجزئه فانتقض التعريفات الثلثة للاقسام
الثلثة واحتجوا الى التأويل فاول بعضهم بحمل الاستقلال في التعريف
الى استقلال معناه التضمني الذي هو الحدث على زعمهم وتبعه الفاضل الجامي
مع انه على تقدير التسليم لا يصدق عليه التضمن لانه انما هو جزء مدلول مطابقي
للفظ وههنا ليس كذلك واول المص في الامتحان باقتران نفسه
بدلالة احد الازمنة الثلثة او دالة بان يشتمل على هيئة دالة وقال قبل هذا
التأويل ما قاله الشارح ههنا وهو ولما كان فصله من الاسم الخ معترضا
على قول البيضاوي ولو اقترن وضعا باحد الازمنة الخ واخذ الشارح منه وقال
لما كان الخ معللا بعدول المص عن تعريف القوم الفعل واخذ تعريف اهل
الميزان فاذا عرفت ما ذكرناه من عدم كون النسبة والزمان جزأ من معنى الفعل
علمت ان فصل الفعل من الاسم باقتران معناه المطابقي وظاهر تعريف القوم
مفيدا به وان معناه المطابقي مستقل فلا يرد الاشكال على تعريف القوم
ولا يحتاج الى التأويلات والتغييرات خذ هذا مني فانظر بنظر انصاف لعلك
ترضى لان الحق احق ان يتبع ومن تفرعات هذا الغلط انتقاض تعريف الحرف
بالفعل كما هو المشهور وتسمية الحدث معنى تضمنيا وغير ذلك فاحفظ
فانه ينفعك في مواضع كثيرة من مصنفات المتأخرين فانها مشحونة بهذا
الغلط انتهى قال صاحب فتح الاسرار ولما كان المقصود تمييز كل قسم عن الآخر
فايراد جنس مشترك بينه وبينه تميز كلا واذا يسمى حدا عند الادباء
لان الحد عندهم ليس الا المعرف الجامع المانع وكان تميز الفعل بدلالته
على احد الازمنة الثلثة وكان عبارة القوم غير ظاهرة فيه محتاجة الى تأويل
ذكره الشراح عدل عنها فقال ما دل الخ وقال الجامي والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل
بعدم الاقتران فقال ما دل الفاء للتعقيب الزماني ومدخولها معطوف على عدل
من باب عطف المسبب على السبب فالمعنى اراد المصنف العدول فقال في تعريف الفعل
ما دل الخ وانما قدرنا الارادة في نظم الكلام لان العدول عنها انما يحصل بان يقال

بان يقال في اول الامر ما دل الخ فليس قوله ما دل الخ عقيب العدول
بل عقيب الارادة وقد جوز بعضهم ان يكون الفاء للتفسير يعني ان العدول
عنها هو القول في اول الامر ما دل الخ وقيل يجوز كونها جوابا لشرط
محذوف اي اذا كان الامر كذلك فقال ما دل قال بعض المحشين قوله
عدل عنها فقال اي اراد المصنف العدول عنها فقال بذكر السبب وارادة
المسبب لان الارادة سبب للعدول وانما قدرنا الارادة في نظم الكلام
لان الفعل الاختياري لا يوجد بدون الارادة وقيل لان فعل العبد
مسبوق بالارادة الزمانية قال صاحب مناخ الاخيار قوله عدل عنها
فقال الفاء عاطفة اي اول عدل بارادة العدول وتعبيره ان لم يأول
لان العدول بالقول لا غير وما اي لفظ ما في ما دل عبارة اي معبر به
عما اي عن معنى كانت الكلمة عبارة اي معبرا عنه اي عن ذلك المعنى
وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفرد وهذا بناء على مذهب البعض ان التقسيم
للافراد لا للماهية اذا كان الامر كذلك فتذكير الضمير الراجع الى ما
في لفظ دل باعتبار لفظه اي باعتبار لفظها ومعناه اي وباعتبار معناه
او مع اعتبار معناه وذلك كما اي كالكلام الذي حققه اي ذلك الكلام
الفاضل العصام بالرفع فاعل حقق لان المفعول اذا اتصل بالفعل حقه
التقديم على الفاعل قال الفاضل العصام لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما يكون
الكلمة عبارة عنه فتذكير الضمير الراجع الى ما دل ليس لمجرد داعي اللفظ
بل لداعي اللفظ والمعنى انتهى حاصله ان لفظه مذكر لفظا ومعنى اما لفظا
فظاهر واما معنى فما عبارة عما كانت الكلمة عبارة عنه وهو لفظ وضع
لمعنى مفرد فكان كلمة ما مذكرا معنى ايضا فتذكير الضمير الراجع الى ما
باعتبار لفظه ومعناه معا قال بعض الافاضل قوله كما حققه الفاضل العصام
حيث قال اقول تذكيره بناء على لفظ الموصول لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما يكون
الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتأنيث مفهوم الكلمة ليس لذاته كتأنيث
معنى هند بل لو انث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التأنيث لرعاية لفظ الكلمة
فتذكير الضمير الراجع الى ما دل ليس لمجرد داعي اللفظ بل لداعي اللفظ والمعنى

[illegible]

كذا في فتح الاسرار قال الكردي في حاشية العصام وهذا سهو منه لان لفظها
عبارة عن الكلمة نفسها لا عن مفهوم الكلمة الذي هو لفظ وضع لمعنى مفرد
والا لكان واجب التذكير فيكون توجيه الشارح لغواً انتهى قال صاحب فتح الاسرار
قوله دل وتذكير الضمير باعتبار لفظها لان الشيء اذا كان ذا اعتبارين يجوز
اعتبار كل منهما وههنا كذلك لان لفظها مذكر ومعناه مؤنث وهو الكلمة
وهي مؤنث لفظي يعتبر تأنيثه في امر الضمير وان كان معناه مذكراً وهو
اللفظ الموضوع لمعنى مفرد كلفظ العين يعتبر تأنيث لفظه وتذكير معناه فلا يرد
رد الفاضل العصام على الفاضل الجامي وان كان ما قاله ممكنا في نفسه وذاته
انتهى لا عن لفظها معطوف على قوله عنها اي ليس عبارة عن لفظ الكلمة بل
عن معناها فالتذكير كما يجوز باعتبار لفظها يجوز باعتبار معناه فلا وجه
لبناء التذكير على لفظه ففيه انه ان اراد ليس عبارة عن مجرد لفظ الكلمة
فمسلم ولا يضره وان اراد انه ليس عبارة عنه من حيث دلالته على معناه
فممنوع اذ لو كان عبارة عن مجرد المعنى يلزم ترك الجنس في التعريف لانه
قسم الكلي الذي هو قسيم المفرد حتى يكون التذكير اي تذكير الضمير في دل
تفريع على قوله لا عن لفظها باعتبار لفظه اي باعتبار لفظها فقط يعني
لا يكون التذكير باعتبار لفظه فقط بل باعتبار لفظه ومعناه معا كما اي
كالكلام الذي زعم اي زعمه الفاضل الجامي حيث قال فتذكير الضمير بناء
على لفظ الموصول قال الفاضل العصام جعل ما في التعاريف عبارة عن المقسم
كالسنة المؤكدة وجعلها موصوفة اولى من جعلها موصولة لسهولة امتزاج الشرح
بالمتن ويجوز ان تكون موصولة اي الكلمة التي ذكرت قال عصمة الله فان لفظها
عبارة عما يراد به من لفظ الكلمة لا عن لفظ الكلمة المشتملة على تاء التأنيث
وما يراد به من لفظ الكلمة ليس فيه تأنيث كتأنيث معنى هند مثلا بل تأنيثه
باعتبار لفظ الدال عليه وهو لفظ الكلمة فاذا عبر عنه بلفظ ما لم يكن فيه تأنيث
لا في اللفظ ولا في المعنى فتذكير الضمير الراجع الى ما باعتبار اللفظ والمعنى انتهى
زعم يقال زعم زعما [?]
قال بعض شراح قواعد الاعراب والزعم يستعمل في القول الباطل كما قال شريح
لكل شيء كنية وكنية الكذب زعموا انتهى قال قره خليل في حاشية الفناري قالوا

قالوا ان الزعم مطية الكذب انتهى قال السيد في كتاب التعريفات الزعم هو القول بلا دليل
انتهى قال بعض المحشين قوله كما زعم الفاضل الجامي و اثبات الزعم مع اقرار الفضل
في حق الزكي الرشيد ابرد من برد الكوانين ومن غب المطر وليس هذا الا اقتفاء واتباع
لاثر العصام المدخال في كثير من عبارات الجامي ودل فعل ماض اريد به الاستمرار
والدلالة في اللغة الارشاد وهو الدلالة الى المقصود المهم وفي الاصطلاح كون الشيء
بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ويسمى الشيء الاول دالا والثاني مدلولا والدال
ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما اما وضعية او عقلية او طبيعية لان دلالة
اللفظ على المعنى اما بواسطة وضع اللفظ بازاء المعنى او بواسطة العقل او بواسطة اقتضاء الطبع
فان كانت الاولى فالدلالة لفظية وضعية كدلالة لفظ الانسان على الحيوان الناطق وان كانت الثانية
فالدلالة لفظية عقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان كانت الثالثة
فالدلالة لفظية طبيعية كدلالة اخ بفتح الهمزة والخاء المعجمة على الوجع مطلقا وكدلالة اح
بفتح الهمزة او ضمها والحاء المهملة على وجع الصدر وهو السعال بضم السين او كسرها
وكذلك الدلالة الغير اللفظية اما ان يكون بواسطة الوضع او بواسطة العقل فان كانت الاولى
فالدلالة غير لفظية وضعية كدلالة الدوال الاربع على ما وضعت هي له وان كانت الثانية
فالدلالة غير لفظية عقلية كدلالة الاثر على المؤثر وان كانت الثالثة فالدلالة غير لفظية
طبيعية كدلالة تغير وجه العاشق عند رؤية المعشوق على العشق والمقصود الاصلي بالنظر
الى المنطقي الدلالة اللفظية الوضعية لان غيرها غير منضبطة لاختلافه باختلاف الطبايع
والعقول بخلاف اللفظية الوضعية فانها منضبطة كذا في مغني الطلاب شرح ايساغوجي
ومقصود المصنف من الدلالة هنا الدلالة اللفظية الوضعية لانه اخذ تعريف اهل المنطق
ومقصودهم هذه فلزم مقصود المصنف هذه واعلم ان الفرق بين الدال والدليل عموم
وخصوص مطلق لان الدليل لا يستعمل الا في التصديقات والدال يستعمل في التصديق والتصور
ذكره عمر القادي في شرحه على متن ايساغوجي بهيئته اي بصيغته لا بمادته وبها على الحدث
القائم بالفاعل او المتعلق بالزمان الهيئة والصيغة والبناء والوزن والصورة والصيغة
بمعنى واحد وهو الحروف المرتبة مع حركاتها وسكونها فضرب هيئة فعل وهيئة يضرب
يفعل قال التفتازاني في شرح الرسالة الشمسية لنجم الدين المعروف بعمر كاتبي قوله بهيئته
اي بمجرد الهيئة الحاصلة للحروف باعتبار تقدمها وتأخرها وحركاتها وسكناتها وقال
في المختصر فان هيئة الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات فنحو ضرب وقتل
على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب وضرب مبني للفاعل والمفعول فانهما على هيئتين
مع اتحاد الحروف انتهى قال السيلكوتي وهيئة الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار عدد حروفها
المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها واعتبار الحروف الاصلية والزائدة كل في موضعه انتهى
قال بعض المحشين والمراد بالهيئة الحركات مع الترتيب والحروف الزائدة انتهى قال القطب
في شرح الرسالة الشمسية والمراد بالهيئة الهيئة الحاصلة للحروف باعتبار تقديمها وتأخيرها
وحركاتها وسكناتها وهي صورة الكلمة والحروف مادتها انتهى قيل انهم اتفقوا ان الهيئة

هي كيفية حاصلة مع ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها وح اما ان يراد بالمادة
التي هي محلها ما يتبادر منها اعني مجموع الحروف الاصلية والزائد واما ان يراد بها
الحروف الاصلية فقط بناء على ثبوتها في تصاريف الكلمة فيكون الهيئة على هذا التقدير
هي العارضة لها انتهى قال المفتي زاده ان الفعل دال بمادته على الحدث وبهيئته
على الزمان على من قال بوضع الهيئة وكون الهيئة جزأ من اللفظ انتهى وذلك
الى كالقطب اقول الهيئة ليست جزأ من اللفظ لانها عارضة عليه والعارض يستحيل
ان يكون جزأ كما سيجيء تحقيقه اعلم ان دلالة الفعل على الزمان بسبب هيئته
بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة وان اتحد المادة كضرب
ويضرب واتحاد الزمان عند اتحاد الهيئة وان اختلفت المادة كضرب
كضرب وطلب كذا قاله القطب والسعد في شرح الرسالة الشمسية
لنجم الدين المعروف بعمر الكاتبي وقال الكردي في حاشية العصام اختلف
في معنى الفعل قال ابو حيان في تذكرته اختلفوا على ثلثة مذاهب احدها
انه يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته اي بكونه على شكل
مخصوص ولذلك يختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ ولا يختلف
الدلالة على الحدث باختلافها وثانيها انه يدل على الحدث بالصيغة
واختلافها من كونها واقعا وغير واقع ويجر مع ذلك فيدل عليه الفعل
باللزوم كدلالة السقف على الحائط وثالثها عكسه وهو ان يدل
على الزمان بذاته لان صيغته تدل على الزمان الماضي والمستقبل
بالذات ودلالته على الحدث بالانجرار واللزوم انتهى كلامه
فاحفظ وتأمل فيه فانه لا يوجد في الكتب انتهى كلامه قال السيلكوتي
ان في هيئة الفعل امور ثلثة نفس الحدث والفاعل ونسبة الحدث
الى الفاعل وقد يترتب الحكم باعتبار المجموع وقد يترتب باحد الاجزاء
فينسب الى المجموع قال السيد قدس سره ان هيئة الفعل مستقلة
في الدلالة على الزمان قطعا انتهى كلامه يعني ليس للمادة دخل في تلك
الدلالة بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة في صورة يتحد المادة
فلوكان

فلوكان للمادة دخل لما تحقق اختلاف الزمان عند اتحادها لا يتحقق
في بعض الصور انتهى قال المفتي زاده يمكن ان يقال ان استقلال الهيئة
في الدلالة غير مسلم لان الدلالة بالوضع والهيئة ليست بملفوظة اصالة
حتى وضعت وذلك بالاستقلال وان قيل وضعت بمتابعة المادة فيكون
مدخل للمادة فيها اي في الدلالة فكيف تستقل في الدلالة الا ان يقال
ان مدار الدلالة هي الهيئة وان كانت للمادة مدخل في الجملة وكذا مدار الدلالة
في الاسم مثل الآن وغدا وامس مادته وان كان مدخل للهيئة في الجملة فتأمل
انتهى وقال في موضع آخر ان الفعل موضوع بملاحظة هيئته في الوضع
لمعنى في زمان معين من الازمنة الثلثة فيدل بهيئته على زمان معين فيها
لا ان هيئة الفعل موضوعة مستقلا لزمان معين وتدل عليه اذ الهيئة
الفعلية قد توجد في الاسم مع انها لم تدل على شيء منها ولو وضعت لما لم تدل
فلهذا قال ما دل بهيئته دون اسناد الدلالة الى الهيئة انتهى قال السيد
والهيئة ليست بلفظ اصالة بل بتبعية المادة وهي موضوعة للزمان
المخصوص وهو الزمان الواقع فيه مدلول المصدر وهو الحدث
لا المطلق الزمان انتهى واعلم ان العلماء اختلفوا في ان الهيئة جزء
من الفعل ام لا فذهب البعض الى انها جزء من الفعل ففيه نظر لان فيه
جعل المحدود جزأ من الحد فيلزم كون الشيء جزأ لنفسه وجوابه ان المراد
بالهيئة الاولى الاصطلاحي اي الخاص وهو الصيغة وبالثانية اللغوي
اي العام وذهب الآخرون الى انها ليست جزأ من الفعل لانها عارضة عليه
والعارض يستحيل ان يكون جزأ تأمل وضعا منصوب على الحالية من بهيئته
لانه المفعول به بواسطة حرف الجر اي حال كونها موضوعة وذكر الشارح
الاحتمال الآخر بقوله اي دلالة وضع اشارة الى احتمال ان قوله وضعا
منصوب على المفعولية المطلقة المجازية لدل بتقدير المضاف او زمانه
اي او زمان وضع اشارة الى احتمال انه منصوب على المفعول فيه
لدل بتقدير المضاف ايضا او دلالة وضعية لا عقلية اشارة ايضا
الى احتمال انه منصوب على المفعولية المطلقة المجازية لدل لكن بتقدير الموصوف
اوحال كونه اي الفعل موضوعا او وضعيا اي او حال كونه وضعيا اشارة
الى احتمال انه منصوب على الحالية من فاعل دل والى ان المصدر وان وقع

والوصف لا يكون حالا كما لا يكون
حالا يؤوّل بالمشتق لانه وصف في المعنى والوصف لا يكون حالا كما لا يكون
خبراً لعدم الاسناد فيه مع ان الاسناد لازم فيهما كما كان لازما في الخبر
لكونها كالخبر في الحال والله اعلم حقيقة الحال قال ابن الحاجب وكل ما دل
على هيئة صح ان يقع حالا انتهى قوله ما دل على هيئة اي على صفة سواء كان
الدال مشتقا او جامداً وقوله صح ان يقع حالا من غير ان يؤوّل الجامد بالمشتق
لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور
النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا تأويل الجامد بالمشتق
ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق ذكره الفاضل الجامي
قوله او وضعيا لم يرد ان ياء النسبة محذوفة اذ لم يثبت حذفها بل اراد
انه بمعنى الوضع تجوّزاً بحذف المضاف اي ذا وضع كذا قاله المولى عصام الدين
في حاشية الفوائد الضيائية في بحث المصدر قال زيني زاده قوله وضعا
منصوب مفعول مطلق لدل اي دلالة وضعية او دلالة وضع بتقدير الموصوف
او المضاف او مفعول فيه له اي زمان وضع بتقدير المضاف عند الجمهور
وبتنزيل المصدر منزلة الظرف عند ابي علي او حال من فاعل دل بمعنى موضوعا
او وضعيا انتهى ويجوز كونه حالا من الخبر وهو ما هنا لكونه شبيها بالفاعل
في كونه جزءاً ثانيا وهذا مذهب الفاضل الجامي ومن تبعه قال بعض محشي
هذا الكتاب قوله اي دلالة وضع او زمانه الخ اقول ذكر فيه وجوها اربعة
من الاعراب مضاف اليه لمفعول مطلق حذف واقيم هو مقامه ومضاف اليه
لمفعول فيه حذف مع في واقيم هو ايضا وصفة مؤوّلة باسم منسوب حذف موصوفه
المفعول المطلق ايضا وحال من فاعل او مفعول وفيه وجه خامس
لم يذكره مع انه اظهر واقوى منها لعدم احتياجه الى الحذف والتأويل
وهو ان يكون تمييزاً من نسبة دل الى الهيئة ولو قيل اراد اظهار ما خفي
واخفاء ما ظهر يأبى عنه قوله الآتي ولكن لم يذكر دلالته عليه بنفس
هذا الوضع على احد الازمنة الثلثة اي على احد من الازمنة الثلثة
زاد لفظ الاحد لانه لا يدل على جميع الازمنة الثلثة بل على احدها وقد عرفت
الفرق بين الاحد والواحد سابقا الازمنة جمع الزمان وهو عند الحكماء
عبارة

عبارة عن مقدار حركة الفلك الاعظم وعند المتكلمين عبارة عن متجدد معلوم
يقدّر به متجدد آخر كما يقال آتيك عند طلوع الشمس فان طلوع الشمس معلوم
ومجيئه موهوم فاذا قرن ذلك الموهوم بذلك المعلوم زال الابهام فان قيل
ان الزمان الذي هو عبارة عن مقدار حركة الفلك الاعظم وبه الليل والنهار
لا يمكن انقسامه لكونه واحداً متصلا سيالاً كالماء الجاري فكيف انقسم هنا
الى الثلثة قلنا الانقسام بالنسبة الى مبدأ معيّن فالمقدار الذي انت فيه
من ذلك السيال هو زمان الحال وهو في الحقيقة آن واحد كلمح البصر
او هو اقرب ونظيره الجزء الذي لا يتجزّى بالنسبة الى الاجسام
وفي العرف نهاية الماضي وبداية المستقبل اي المقدار الذي يعبّر منهما
حالا في العرف اللغوي المقدار الذي يقدم عليه هو الماضي والذي تأخر عنه
هو المستقبل وفي الاصطلاح وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل
متعاقبة من غير مهلة وتراخ والاستقبال في العرف هو الزمان الذي
يترقب وجوده بعد هذا الزمان ان قيل الثلثة مذكر لان تذكير العدد
من الثلثة الى العشرة بالتاء والازمنة لكونها بمعنى التأنيث مؤنثة
فلا مطابقة بين العدد والمعدود بل بين الصفة والموصوف فيجاب
بوجوه الاول ان العدد تابع لمفرد معدوده زمان زمنة والثاني ان الثلثة جمع
في المعنى لان اقله ثلثة عند العربية وعند المنطقية اثنان والثالث
ان الازمنة مؤنثة في المعنى والثلثة مؤنثة في اللفظ فتحقق المطابقة
بهذه الوجوه قال زيني زاده نال الله بما اراده لا يقال الازمنة مؤنثة
والثلثة مذكرة فكيف يقع المذكر صفة للمؤنث لانا نقول الثلثة عدد
والازمنة معدود والعدد يتبع مفرد معدوده وهو الزمان انتهى
قال صاحب الافصاح الثلثة مخفوضة لانها صفة الازمنة فان الثلاثة
وان لم تكن جمعا لانها تدل على التعيين ولا تعيين في الجموع لكنها تشبه الجمع
حيث تدل على الافراد كالجمع فكانت صفة للجمع كما كانت موصوفة في قوله تعالى
وعلى الثلاثة الذين خُلِّفوا ويحتمل ان يكون عطف بيان لها وان يكون
بدلا منها انتهى فعلى تقدير جعلها صفة من الازمنة يلزم ان يكون الزمان تسعة
لان اقل الجمع ثلثة فاذا كان الثلاثة صفة من الازمنة فيوجد الجمع الثلاث منها

[illegible]

تحصل ستة ازمان فلذا جعلوها صفة مفرد الازمنة الذي هو الزمان فعلى هذا
قالوا العدد يتبع مفرد معدوده وهو الصواب قوله اي مطلق الماضي
والحال والاستقبال تفسير للازمنة الثلثة الحال ما انت فيه في زمان التكلم
بالدلالة على الزمان والماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخر عنه كذا قاله
العصام قال السيد فالماضي حدث له العدم بعد الوجود والمستقبل حدث
معدوم له انتظار الوجود وليس في مدلول الشيء منها زمان معين
بل الزمان المعين من لوازم مدلولها انتهى كلامه قال الكردي قوله الحال
ما انت فيه يريد ان الزمان هو حركة الفلك ودورانه وبه قصد به الليل والنهار
لكونه امرا واحدا متصلا سيالا كالماء الجاري لا يمكن انقسامه الى الامور
الثلثة الا بالنسبة الى مبدا معين فالمقدار الذي انت فيه من السيال
هو زمان الحال وهو الحقيقة الآن واحدا منه كلمح البصر وهو اقرب انتهى
قال التفتازاني في المختصر الماضي وهو الزمان قبل زمانك الذي
انت فيه والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة
من غير مهلة وتراخ والاستقبال وهو الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان
وذلك لان الفعل دال بصيغته على احد الازمنة الثلثة من غير احتياج الى قرينة
تدل على ذلك بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه بقرينة خارجية كقولنا زيد قائم
الآن او امس او غدا انتهى كلامه قوله قبل زمانك الذي انت فيه اي قبل زمانك
الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون باجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء
الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون
للزمان زمان كذا قاله الفاضل الجامي عليه رحمة الباري قوله قبلية ذاتية
مفعول مطلق من قوله قبل وفيه اشارة الى ان قبل بمعنى التقدم قال صاحب
منافع الاخيار قوله اي الماضي والحال والاستقبال والحال زمان انت فيه
وقت التكلم والماضي زمان قبل زمان انت والاستقبال زمان بعد زمان فيه
ولم يفسرها لشهرة امرها انتهى قال بعض الشراح قوله ما دل بالدلالة
الاولية بهيئته ووزنه وضعا اي بحسب اصل الوضع اي الاصل الذي
هو الوضع فان الاستعمال الشايع يقال له الوضع لكنه وضع طار وههنا بحث
لا بد من التنبيه له وهو ان القوم يقصدون في تعريفات هذا الفن امرين احدهما
اصل الوضع اي الامر كذلك بحسب اصل الوضع وثانيهما يريدون بالدلالة الدلالة

الدلالة الاولية اي الوضعية انتهى وقال الآخر قوله بهيئته اي بصيغته لا بواسطة
غيرها قوله وضعا اي بحسب الوضع الاول على احد الازمنة الثلثة المعهودة
عندهم وهي الماضي والحال والاستقبال كضرب ويضرب انتهى كلامه اقول الاول
مثال لما يدل بهيئته على الزمان الماضي والثاني مثال لما يدل بهيئته على الزمان
الحال وعلى الزمان الاستقبال ايضا لكونه مشتركا بينهما قوله بان وضع هيئته
الافرادية لم بوضع نوعي اشار به الى احتمال كون قوله وضعا حالا من بهيئته
وان لم يذكره الشارح لظهوره والى ان قوله وضعا موصوف وصفته محذوف
وهي قوله نوعيا مع بيان طريق وضعه بهيئته قال البعض وهذا بيان لطريق
وضع الفعل بهيئته فالباء للطرق متعلق بقوله وضعا واشار صاحب فتح الاسرار
الى بيان طريق دلالته بهيئته والى انه متعلق بدل على طريق مزج الشرح بالمتن حيث قال
بان دل بهيئته الافرادية عليه بوضع نوعي كما دل بمادته وهي الحروف على الحدث بوضع
شخصي ولم يذكر هذه الدلالة كما ذكرها القوم لانه لا حاجة اليه في تمييز المذكور
فالفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان واما النسبة فمعناه ايضا عند الجمهور فمعناه
المطابقي مجموع هذه الثلثة والتضمني كل واحد منها ومن اراد التحقيق والتفصيل
فليرجع اليه الباء في بان وضع متعلق بوضعا وان مصدرية ووضع فعل ماض مجهول
مفرد مذكر منصوب محلا بها لوقوعه موقع بوضع قوله هيئته اي مع قطع النظر
عن مادته نائب فاعله والضمير راجع الى الفعل وقوله افرادية بكسر الهمزة وسكون الفاء
صفة للهيئة واحتراز عن التركيبية قوله بوضع نوعي متعلق بوضع اي بطريق
وضع هيئته الافرادية لاحد الازمنة الثلثة بوضع نوعي كمادته اي كما وضع
مادة الفعل مع قطع النظر عن هيئته ومادته نائب فاعل وضع المفهوم من كمادته
المادة ما يكون الشيء بها بالقوة للحدث الزماني متعلق بوضع المفهوم بوضع
شخصي متعلق بوضع المفهوم اي بوضع معين كضرب فان مادته موضوعة وضعا
شخصيا لحدث مخصوص ولا دخل للهيئة في ذلك الوضع كما لا دخل لها في وضع هيئته
والمراد بعدم الدخل عدم كون احدهما جزءا للآخر كذا قال الشارح في حاشية الامتحان
قوله ولكن لم يذكر الخ جواب سؤال مقدر كأنه قيل لم لم يذكر المصنف دلالة الفعل
على الحدث بنفسه بالوضع الشخصي كما ذكرها القوم مع انها من جمهور النحاة
والمخالفة لجمهور النحاة في قوة الخطاء اي ولكنه اي الا انه لم يذكر المصنف دلالته
اي دلالة الفعل عليه اي على الحدث بنفسه اي الفعل بان يقول ما دل على معنى في نفسه

لاخراج الحرف لانه لايدل على معنى بنفسه بل بانضمام غيره بهذا الوضع اي
بالوضع الشخصي قال بعض محشي هذا الكتاب قوله ولكن لم يذكر دلالة عليه
بنفس هذا الوضع يعني وضع الهيئة وهو مذكور بجعل وضعا تمييز اعني نسبة دل الى الهيئة
كما ذكرناه آنفا والشارح لم يطلع به قال لم يذكر انتهى قال صاحب منافع الاخيار
قوله بهذا الوضع اي بوضع الهيئة كما ذكرها اي هذه الدلالة يعني الدلالة بنفسه وهنا
مفعول ذكروا على قوله القوم اي قوم النحاة كابن الحاجب ومن تبعه حيث قالوا الفعل
ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة والمراد بدلالة الفعل على معنى في نفسه
اي دلالته عليه باستقلاله يعني دلالته عليه من غير احتياج الى انضمام كلمة اخرى اليه لاستقلاله
والمراد بالمعنى الحدث وفي نفسه ظرف لغو متعلق بدل بجعل في بمعنى الباء واليه اشار الشارح
بقوله لم يذكر دلالة عليه بنفسه قال صاحب منافع الاخيار قوله كما ذكرها القوم اي
كما ذكروا الدلالة بنفسه لكن هذا الكلام يوهم ان القوم ذكروها مع ذكر وضع الهيئة
وهم لم يذكروا وضع الهيئة فالاولى ترك بهذا الوضع انتهى اقول لا حاجة الى تركه
لانه مذكور بجعل وضعا تمييز اعني نسبة دل الى الهيئة كما قال بعض محشي هذا الكتاب آنفا
قوله لعدم الاحتياج متعلق بلم يذكر اليه متعلق بالاحتياج فالضمير الى الذكر الدال عليه
ذكرها وفي بعض النسخ اليها فالضمير راجع الى تلك الدلالة لانه تعليل لعدم الاحتياج اليه
والضمير لك ان اي لان الثاني والحال بما ذكره اي بقيد الهيئة الذي ذكره المصنف
في تعريف الفعل او بسبب قيد الهيئة الذي ذكره المصنف في تعريفه او بقيد الاحد الازمنة الذي
ذكره في تعريفه او بقوله وضعا الذي ذكره المص في تعريفه او بقوله بهيئته وضعا على احد الازمنة
الثلاثة الذي ذكره المصنف في تعريفه وهو اولى قوله بما ذكره متعلق بقوله يخرج الحرف
عن تعريف الفعل قدم المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح للقصر قوله لعدم دلالة الى الحرف
علة لقوله يخرج ومتعلق به على الزمان اي على معنى الزمان اصلا قيد النفي وتعميم عدم الدلالة
اي بالكلية يعني لا بمادته ولا بهيئته ولا وضعا ولا عقلا ولا التزاما قال صاحب
زبدة الانظار تخرج بقوله بهيئته عن تعريف الفعل مالم يدل على الزمان اصلا كالحروف
قال الاستاد قوله اصلا منصوب مفعول مطلق لاصل المقدر اي قطع قطعا يعني
قطع عدم دلالة قطعا وهو ماض مجهول نائب فاعل فيه عائد الى عدم الدلالة
المفهوم من لايدل او حال من المستكن في لايدل اي مقطوعة او تمييز من النسبة المقدرة
في الجملة اي يجب القطع كما يخرج الاسم عن تعريف الفعل به وانما يخرج الاسم عنه به لان منه
اي من الاسم معنى لان بعضه تعليل وبيان لخروج الاسم عن تعريف الفعل ما اي الاسم الذي لايدل
اي ذلك الاسم على الزمان متعلق بلايدل اصلا اي دلالة قطعية يعني لا بمادته ولا بهيئته
ولا وضعا ولا عقلا ولا التزاما ايضا اي آض ايضا اي عاد ثم غلب في معنى مثل ما سبق
اي مثل الحرف في عدم الدلالة على الزمان اصلا قال بعض الافاضل واعراب ايضا

واعراب ايضا نصب بتقدير آض حكم المذكور وهو عدم الدلالة على الزمان
اصلا فقد حكم المذكور يستلزم كون اللاحق وهو بعض الاسم مثل السابق
في الحكم فيكون مجازا من ذكر سابق العرف العام جعله مثل السابق بطريق
ذكر الملزوم وارادة اللازم وهو لا يستعمل الا بين الشيئين لاقتضاء
معنى المثل والمشابهة لهما ولا يلزم ان يكون بينهما توافق وتناسب
وههنا الشيئان الحرف وبعض الاسم والتوافق في عدم الدلالة على الزمان
اصلا وعدم الاستغناء لعدم استلزام عدم الدلالة في احدهما عدم
الدلالة في الاخر وقال الاخر قوله ايضا اقول كلمة ايضا لا تستعمل
الا مع الشيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الاخر فخرج بالشيئين
نحو جاءني ايضا مقتصرا عليه لفظا او تقديرا وبالتوافق خرج جاءني ومات
ايضا وبامكان الاستغناء خرج نحو اختصم زيد وعمرو ايضا فلا يقال شيء من ذلك
ثم هو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا او حال حذف عاملها
وصاحبها انتهى وقال بعض المحشي كلمة ايضا مصدر من آض يئيض ايضا
بمعنى رجع منصوب على المصدرية بفعل وجب الحذف سماعا مثل سقيا
والمعنى رجع بعض الاسم الى الحرف رجوعا والجملة حال كرجل وضرب وانما مثل
بمثالين اشارة الى عدم الفرق في عدم الدلالة على الزمان بين اسم عين
واسم معنى فان الاول اسم عين والثاني اسم معنى او انما مثل بمثالين مع انه
لا فرق بينهما في عدم الدلالة على الزمان اصلا قلنا ليعم المثال كلا من قسمي الاسم
من اسم عين واسم معنى قال بعض المحشي قوله كرجل وضرب مصدر انما اتى مثالين ليعم
المثال على كل من قسمي الاسم من الجامد وغير الجامد تأمل وقال ابن كمال الكامل
في حاشية التلويح ان لفظا من الالفاظ لا يدل على تمام معناه الا بوضع المادة
سواء كان بوضع واحد كما في الحروف او بوضعين شخصيين كما في الاسماء الجامدة
او احدهما شخصي والآخر نوعي كما في الافعال ونحوها من الاسماء المشتقة
ثم قال الكامل المذكور ان وضع الهيئة قد يكون مشروطا بمقارنة مادة مخصوصة
فيكون شخصيا كوضع مادتها كما في الاسماء فان هيئة رجل مثلا موضوعة
لكونه مكبرا غير مصغر وكونه واحدا غير تثنية وجمع بشرط مقارنتها للمادة المخصوصة
ولذلك لا تدل تلك الهيئة على ما ذكر في اسد وتمر وكذلك لا تدل هيئته على ما عليه

في رجل وقد لا يكون لكل من المادة والهيئة وضع مستقل بل يكون لمجموعهما
وضع واحد شخصي لمعنى مخصوص كما في الحروف انتهى اقول هذا غير مسلم
عند المص لجواز ان يقال انه لما لم يكن لهيئات الاسماء والحروف دلالة
على معانيها عند تجردها عن مادتها المخصوصة كان الانسب ان تحصل
موضوعا لها للمادة لكونها معروضة ولكن بشرط مقارنتها لها فيكون هيئة رجل
مثلا موضوعة لذكر من بني آدم جاوز حد البلوغ وبكونه واحدا ومكبرا
بشرط مقارنتها لهيئتها المخصوصة ذكره الشارح في حاشية الامتحان وكذا
مادة الضرب موضوعة لحدث بشرط مقارنتها لهيئتها المخصوصة قال البعض
فان الاول يدل بمادته وهيئته على ما يتجاوز حد البلوغ والثاني على الحدث
تأمل ولان منه اي من الاسم يعني بعض ما اي الاسم الذي يدل اي ذلك الاسم
عليه اي على الزمان لكن دلالته عليه اي الآن دلالة ذلك الاسم على الزمان
بمادته اي ذلك الاسم يعني بمادته وجوهره لا دلالته عليه بهيئته اي ذلك الاسم
يعني ليس دلالته عليه بهيئته قال بعض المحشين قوله لكن بمادته اي لكن يدل
ذلك الاسم عليه بمادته لا بهيئته اي لا يدل بهيئته كامس فانه يدل بمادته
على الزمان السابق كالماضي وغدا اي وكغدا فانه يدل بمادته على الزمان الاستقبال
والآن اي وكالآن فانه يدل بمادته على الزمان الحال قال دده افندي
قوله والآن مبني على الفتح دائما في الاصل آن على وزن قال معناه حان
ثم جعلوه اسما لزمان التكلم وعرف بالالف واللام تنبيها على تعيينه
وتقييده بزمان التكلم فبقي على ما كان عليه من الفتحة انتهى وقال بعض المحشين
فان امس يدل بمادته التي هي الالف والميم والسين على يوم قبل يومك الذي
كنت فيه حالا ولا مدخل لهيئته في هذه الدلالة وكذلك غدا فانه يدل بمادته
على يوم بعد يوم هذا وكذلك الآن فانه يدل بمادته على الزمان الذي كنت فيه
حالا ولا مدخل لهيئتها في الدلالة فلما ذكر في تعريف دلالة الزمان بالهيئة
خرج منه القسمان للاسم قال السيد في حاشية قطب الدين لم يرد الشارح
ان المادة وحدها دالة على تلك الازمنة حتى يلزم ان يكون مقابلها باسرها
دالة على ما يدل عليه لفظ الزمان وهو باطل قطعا بل اراد ان المادة لها دخل في الدلالة
على الزمان بخلاف الفعل لان الهيئة هنا مستقلة بالدلالة على الزمان وكذا اي وكما

اي وكما يخرج عن تعريف الفعل بما ذكره امس وغدا والآن يخرج الصبوح
والغبوق فان الاول يدل بمادته على الزمان الذي هو اول النهار والثاني
يدل بمادته على الزمان الذي هو آخره كذا ذكره عبد العزيز الهيزوي قال
بعض المحشين قوله وكذا يخرج الصبوح والغبوق فان الصبوح يدل بمادته
على المشروب في اول النهار والغبوق يدل بمادته على المشروب في آخر النهار
فالمراد بالزمان في التعريف ما هو مدلول الهيئة والصيغة لا المادة والجوهر
اعني احد الازمنة الثلثة ولهذه النكتة قيد الزمان ههنا بكونه احد الازمنة
الثلثة وبهذا الاعتبار خرج مثل الصبوح والغبوق عن تعريف الفعل ايضا
لان زمان الاول اول النهار والثاني آخره وليس شيء منهما من الازمنة الثلثة
وضعا انتهى وقيل قوله وكذا يخرج الصبوح اي المشروب اول النهار والغبوق
اي المشروب آخر النهار فانهما وان كانا دالين وضعا على زمان لكن ليس هذا
الزمان باحد الازمنة الثلثة على التعيين بل يحتمل كلا منهما انتهى قال بعض الشراح
اعلم ان مثل الصبوح والغبوق لو كان دلالته على الزمان بالهيئة فقط لكان
كل ما يكون على وزن فعل يدل على ما يدل عليه وليس كذلك ولو كان دلالته بالمادة
فقط لكان الصبوح يدل على ما يدل عليه الصبح في دلالته على الزمان لا بالمادة
فقط بل بالمادة بشرط الهيئة وقال الآخر وانما قيد حد الفعل بهيئته لاخراج ما يدل
على زمان لا بمجرد هيئته بل يكون لمادته مدخل في الدلالة كامس وغدا والآن والصبح
والغبوق انتهى قال بعض الكمل ان ما يصلح لان يخبر به اي دل بالتضمن بمقارنة الهيئة
العارضة له على زمان معين من الازمنة الثلثة فهو الفعل فخرج عن الحد ما لا يدل على الزمان
كرجل وضرب وقتل بفتح الضاد والقاف وسكون الراء والتاء وما يدل بمقارنة الهيئة
~~على مطلق الزمان كالزمان وما يدل على زمان غير معين من الازمنة الثلثة كالصبوح~~
على مطلق الزمان كالزمان وما يدل على زمان غير معين من الازمنة الثلثة كالصبوح والغبوق وما يدل
~~والغبوق~~ وما يدل على زمان غير معين من الازمنة الثلثة كالمطابقة كامس وغدا والآن ويمكن ان يقال
على زمان معين من الازمنة الثلثة كالمطابقة كامس وغدا والآن ويمكن ان يقال
مثل امس وغدا لا يدلان على زمان من الازمنة الثلثة فان المراد بالزمان المعين المعتبر
في التعريف مطلق الماضي والحال والاستقبال والمضارع انتهى وفسر السعد قوله من الازمنة
الثلثة اي مطلق الزمان والحال والمستقبل تأمل قال الاستاد وانما قيد حد الفعل بهيئته
لاخراج ما يدل على الزمان لا بهيئته بل بحسب مادته وجوهره كامس وغدا والآن والصبوح
والغبوق فان دلالتها على الزمان بموادها وجواهرها لا بهيئاتها بخلاف الفعل فان دلالته
على الزمان بحسب هيئته بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة وفرق الشارح
مثل الصبوح والغبوق بكذا عن هذه الثلثة اعني امس وغدا والآن مع ان الكل يدل بمادته

على الزمان قلنا ان هذه الثلثة ظروف دونها قال بعض الاستاد ويخرج عن حد الفعل
نحو الصبوح والغبوق لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلثة
اى الماضى والحال والمستقبل وقال المص فى الامتحان وبأحد الازمنة الثلثة خرج نحو الصبوح
والغبوق وقيل ان مثل الصبوح والغبوق يخرج بقوله على احد الازمنة الثلثة لانه لايدل
على زمن من الازمنة الثلثة وانما يدل على الزمان الذى هو اول النهار وآخره وقد فسر
الشارح الازمنة الثلثة بالماضى والحال والاستقبال فيجب خروجه عن حد الفعل وكذا
اى وكما يخرج الحرف والاسم عن تعريف الفعل بما ذكر يخرج اسماء الافعال وكذا يخرج
اسما الفاعل والمفعول اسما تثنية اسم اصله اسمان سقط نونه بالاضافة الى الفاعل
والمفعول وانما يخرج اسماء الافعال واسما الفاعل والمفعول عن تعريف الفعل
لان هيئة كل واحد منها اى من هذه الثلثة من اسماء الافعال واسما الفاعل والمفعول
غير موضوعة خبر ان للزمان اى لمعنى الزمان حتى يدل كل منها عليه اى على الزمان وضعا
اى بحسب الوضع يعنى لايدل كل منها عليه وضعا بل انما يدل كل واحد منها اى من هذه الثلثة
عليه اى على الزمان عقلا اى بحسب العقل او يدل كل منها بغلبة الاستعمال والحال
هذه اى هذه الدلالة يعنى الدلالة عقلا او بغلبة الاستعمال غير معتبرة اى غير مقبولة
فى التعريفات قال بعض المحشى قوله وهذه اى الدلالة عقلا او بغلبة الاستعمال
غير معتبرة فى الفعل لان الدلالة على هذا المنوال كثير فى الاسم وقال بعض الاستاد وزيادة وضعا
ليخرج اسماء الافعال لكونها منقولة عن المصادر فى الاستعمال الى معانى الافعال
لانه لايفهم منها الالفاظ بل معان هى معانى الافعال فحذف المضاف ايجازا وقال
بعض الكمل وزيادة وضعا ليخرج اسماء الافعال لكونها منقولة الى الفاظها والدال
على احد الازمنة الثلثة مسمياتها لا هى واجاب عن عدم انفهام الالفاظ منها بانه
يجوز ان يكون ذلك بطريق التوسع بترك ملاحظة الواسطة والانتقال الى معنى الفعل
هذا الكلام يفهم منه الجواب عن الرد بان نزال معدول عن انزل والمعدول والمعدول عنه
لابد وان يتحد فى المعنى وهما غير متحدين فيه على هذا التقدير اذ معنى نزال حينئذ
لفظ انزل وليس هذا معنى انزل وقال بعض المحشى وزيادة وضعا ليخرج الاسماء
الدالة على الزمان بسبق لا كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل
واما اسم الزمان وان دل على الزمان لكن على الاطلاق لا على احد الازمنة الثلثة
فيخرج بقوله على احد الازمنة الثلثة وقال الآخر وزيادة وضعا ليخرج اسماء الافعال لانها لاتدل
وضعا على احد الازمنة الثلثة لدلالتها فى الاصل على المصادر المنصوبة بل بسبق لا لانهم يستعملونها
على الفعل الاصطلاحى مجازا اقتصارا للمسافة فزيادة وضعا لما لابد منه صريحا او ارادة تأمل كذا ذكره
عبد العزيز الشيروى وليخرج اسما الفاعل والمفعول لان دلالتهما على الحال المتبادر منهما بغلبة الاستعمال

بغلبة الاستعمال بحيث يحتاج ارادة غيره الى القرينة وعلى الماضى والاستقبال بالقرائن
لا بالوضع فخرجا عن التعريف بقيد الوضع انتهى فان قيل اى قولهم الخ اى النحاة
وهو نقض اجمالى على التعريف فى الظاهر المتبادر لكن منع لقوله لان هيئة كل منها
غير موضوعة للزمان فى الحقيقة مستندا لاستعار قولهم ولكن لما كان انتهاء
عاقبة هذا المنوال انتقاضا للتعريف منعا قال فى آخر السؤال فينتقض التعريف
منعا تأمل كذا قاله العارف سلمه البارى ان كلا اى ان كل واحد من اسمى الفاعل
والمفعول اسمى تثنية اسم اصله اسمين سقط نونه بالاضافة الى الفاعل والمفعول
حقيقة خبر ان فى ان كلا فى زمان الحال لاقتضاء مفهومه الوقوع فيها ومجاز
فى زمان الاستقبال باعتبار الاول لكونه معدوما قال الاستاد قوله ان كلا
من اسمى الفاعل والمفعول حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال لاقتضاء مفهوم
الوقوع فى الحال وانتهى لانه فى الاستقبال مجاز باعتبار الاول لكونه معدوما
وبعلاقة الجزئية لان الحال اجزاء من اواخر الماضى واوائل المستقبل متعاقبة
من غير مهلة وتراخ انتهى قال السعد فى شرح العزى والمراد بالحال الاجزاء
من طرفى الماضى والمستقبل يعقب بعضها بعضا من غير فرط مهلة وتراخ والحاكم
فى ذلك هو العرف لا غير انتهى فكان مقدار الاجزاء التى هى من طرفى الماضى
والمضارع المسمى بالحال مفوضا الى العرف قال ده ده افندى والحاكم
فى ذلك الخ يريد ان تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال فلا يتعين
مقدار مخصوص فانه يأكل ويمشى ويحج ويكتب القرآن ويجاهد الكفار ويعد
كل ذلك حالا ولاشك فى اختلاف مقادير ازمنتها وهذا على مذهب المتكلمين
القائلين بان الزمان موهوم محض مركب من آنات موهومة لا من اجزاء موجودة
فالآن عندهم جزء موهوم لموهوم آخر هو الزمان واما عند الحكماء القائلين
بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم هو الآن عرض حال فى الزمان
لا جزء منه فالآن بحسب ظاهر مقالاتهم عرض حال فى زمان موجود ثم ان ماذكره
الشارح من تغير الحال لايستقيم فى ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة
الى الامور الآتية الآن يقال الوقوع فى الاجزاء المذكورة ولو فى واحد منها
وقوع فى الحال وقد يقال ان الحاكم فى ان الحال هى ما هو قاله هو العرف والا
فلا وجود لها فى الحقيقة كما ليس لها صيغة خاصة لانه اذا مضى آخر جزء من الماضى
لحقه اول جزء من المستقبل من غير ان يعتبر بينهما شئ يسمى حالا انتهى قال السعد

المذكور والمراد بالاستقبال ما يترقب وجوده بعد زمانك الذي انت فيه
انتهى قال ده ده افندي قوله والمراد بالاستقبال ما يترقب وجوده الخ اي المراد به
الزمان الذي يترقب وجوده انتهى بالاتفاق اي باتفاق النحاة قوله يشعر اي
يخبر قولهم خبران في اي قولهم وقوله كونه هيئته اي هيئة كل من اسمي الفاعل
والمفعول مفعول يشعر والهيئة مجرور لفظا مضاف اليه للكون ومرفوع محلا
اسمه وخبره قوله موضوعة للزمان اي لمعنى الزمان فلا يخرج كل منهما عن تعريف
الفعل بقيد الهيئة اذا كان الامر كذلك فينتقض التعريف اي تعريف الفعل
به اي بكل من اسمي الفاعل والمفعول او بدخول كل منهما في تعريف الفعل منعا
اي حال كونه غير مانع لاغيار المعرف او حال كونه مانعا عن دخول غير الافراد
بان لم يكن مانعا لاغياره لدخول ما ليس من افراد المعرف في التعريف او حال كونه
مانعا عن دخول غيره او حال كونه مانعا لدخول غيره في التعريف بان لم يكن مانعا
لاغياره لدخول بعض الاسماء فيه او حال كونه مانعا لاغياره يعني لا يكون مانعا
لاغياره فكل تعريف شانه كذا باطل فهذا التعريف باطل قال بعض المحشي
قوله فينتقض التعريف للفعل به اي بكل منهما منعا بان لا يمنع التعريف من دخول
الاغيار التي هي اسما الفاعل والمفعول انتهى قال صاحب الامتحان وزيادة وضعا
ليخرج اسما الفاعل والمفعول لكون دلالتهما على الحال المتبادر منهما بغلبة الاستعمال
وعلى الاخيرين اي الماضي والاستقبال بالقرائن لا بالوضع كذا قيل وهذا مشكل لقولهم
انهما في الحال حقيقة والاستقبال مجاز بالاتفاق والمتبادر من امارتها انتهى
يعني تبادر الحال منهما بلا قرينة من امارات الحقيقة فيكونان دالين بحسب الوضع
لا بحسب الاستعمال فلا يخرجان بزيادة وضعا فينتقض بهما التعريف منعا كذا قاله
الاستاد فتأمل تدركه قلت في جوابه بتحرير المراد معنى قولهم اي النحاة انه
مقول قولهم الى قوله في الاستقبال اي ان كلا من اسمي الفاعل والمفعول حقيقة
خبران في الحال متعلق بحقيقة ومجاز عطف على حقيقة في الاستقبال متعلق بمجاز
قوله معنى قولهم مبتدأ انه اي ان كلا من اسمي الفاعل والمفعول والضمير فيه مبني على الضم
منصوب محلا اسم ان وخبرها قوله حقيقة والجملة مرفوعة المحل خبر للمبتدأ في المعنى
المعنى الحدث الكائن في الحال لان الدلالة عليها ومجاز في المعنى اي في الحدث الكائن
في الاستقبال باعتبار الاول لكونه معدوما لان الدلالة عليه فيكون في الحال
وفي الاستقبال من قبيل ذكر المحل وارادة الحال فيلزم من هذا كون كل منهما موضوعا
لمعنى غير الزمان فغاية ما في الباب ان ذلك المعنى الموضوع له كائن في الزماني قال

قال عبد العزيز البروي حاصل التحقيق المذكور في الشرح ان الواضع
قد وضع لفظ الضارب والمضروب مثلا لمن قام به الضرب ولمن وقع عليه الضرب
من غير اشتراط الحال والاستقبال والماضي لكن لما لم يصدق هذان المفهومان
الا على الموجود اشترط العقل الحال فظهر بقولهم هذا ليس انه في الدلالة
على الحال حقيقة وفي الدلالة على الاستقبال مجاز بل مرادهم انه حقيقة
في المعنى الكائن في الحال ومجاز في المعنى الكائن في الاستقبال مثلا ان كلا
من الضارب والمضروب ليس في الدلالة على الحال حقيقة وفي الدلالة
على الاستقبال مجاز بل انه حقيقة في الضرب الواقع في الحال ومجاز في الضرب
الواقع في الاستقبال باعتبار الاول لانه معدوم كذا قيل اذا كان الامر كذلك
فلا يلزم من هذا كونه اي كون كل من اسمي الفاعل والمفعول موضوعا للزمان
اي لمعنى الزمان حتى يشعر قولهم كون هيئته موضوعة للزمان والاولى
ان يقول كونها بتأنيث الضمير الراجع الى الهيئة ويقول موضوعة بتأنيث الموضوع
رعاية للتناسب بما سبق فيكون المعنى فلا يلزم من هذا كون هيئة كل منهما
موضوعة لزمان الحال في الامتحان لا دلالة للاسماء بحسب الوضع على الزمان
وان فهم في بعضها عند فهم معانيها عقلا والاستعمال في الاستقبال او نحو ذا غير معتبر ولا يخرج
عن تعريف الفعل بقيد الهيئة الافعال المنسلخة في الحال اي المجردة عن الزمان
اي عن معنى الزمان نحو عسى وامثاله قال بعض محشي هذا الكتاب قوله
ولا يخرج الافعال المنسلخة عن الزمان اقول وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث
نحو ليس لدلالتها عليه في الاصل فان قيل كيف يتصور الخروج قلت لان الكلام
في الفعل الدال بهيئته على احد الازمنة الثلثة بعد وجود الدلالة بالمادة
على الحدث ثم اعلم ان في الافعال الناقصة مذهبين الاول انسلاخها
من الحدث وتمحضها للزمان ولهذا سميت ناقصة والثاني عدم الانسلاخ
وكلاهما مبني على الاول واما الكون على الاول فمصدر من التام لان الناقص
ونقصانها على الثاني لعدم تمامه بمرفوعه قوله بحسب الاستعمال اي بحسب استعمال
المستعمل وقدره ووفقه لكونه سببا له وفي القاموس هذا بحسب ذا اي بعدده
وقدره متعلق بالمنسلخة وانما لم يخرج عن تعريف الفعل هذه الافعال اي الافعال
المنسلخة عن الزمان قوله لدلالة هيئة كل واحد منها اي من هذه الافعال
علة لقوله لا يخرج ومتعلق به في الاصل اي في اصل الهيئة او قبل الانسلاخ

عليه اى على الزمان متعلق بالدلالة وضعا اى بحسب الوضع وفى بعض النسخ
ترك وضعا فيكون المراد من الاصل اصل الوضع اذ هى فى اصل الوضع للزمان
قال المص فى الامتحان وزيادة وضعا ليدخل الافعال الانشائية المنسلخة
عن الزمان نحو عسى وكاد لدلالتها على الزمان بحسب الوضع وقال الاستاد ولا
ولا يخرج عن التعريف الافعال المنسلخة عن الزمان لان الانسلاخ عنه
بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع ويخرج عن تعريف الفعل بقيد الهيئة نحو يزيد
ما نقل من الفعل وجعل علما للشخص المعلم او لشخص انسانى او لرجل
وانما يخرج عنه حال كونه علما لانه فى الوضع الاول وهو الوضع الفعلى
يدل بهيئته على الزمان فلا يخرج عن التعريف وانما يخرج عنه حال كونه
علما لان واضع العلم علة لقوله يخرج ومتعلق به لم يضع اى واضع العلم
حين لم يضع فعل مضارع مجرد مطلق من باب فعل يفعل بفتح العينين
فى الماضى والمضارع واصله لم يوضع بكسر الضاد فحذف الواو لوقوعها
بين ياء وكسرة ثم يفتح الضاد لاجل حرف الحلق وقيل لوجود حرف الحلق
فان حرف الحلق ثقيل وبفتح الضاد ليكون الخفة الحاصلة من الفتحة او
من الضاد بسبب الفتحة معادلا للثقلة الحاصلة من حرف الحلق وقيل
حذف الواو للثقلة الحاصلة من حرف الحلق هيئته اى هيئة العلم
مفعول لم يضع للزمان متعلق بلم يضع وصلة له قال المص فى الامتحان
ولا يعتبر وضع الواضع الاول للزمان صفة الواضع لان تعدد الوضع لا يعتبر فى مختلفى الحقيقة
بل الوضع الاخير مستقلا انتهى قال السيلكوتى ان نحو يزيد موضوع لكل واحد
من المعنيين بالوضع التحقيقى فباعتبار وضع فعل وباعتبار وضع آخر
اسم ففى المنقول يعتبر الوضع التحقيقى وفى المشترك يعتبر الوضعان انتهى
قال المص فى الامتحان بقى ان يقال لم صار يزيد بالنقل والوضع الجديد
اسما ولم يصر اسماء الافعال فعلا ونحو نعم وبئس اسما مع تحقق النقلية والوضعية
فى الكل ويمكن ان يقال لما لم يبق بين المعنيين فى نحو يزيد مناسبة ولا اشتراك
فى شيء اعتبر المعنى الثانى مستقلا فصدق عليه حد الاسم بخلاف الاخيرين
فلم يقطع ملاحظة المعنى الاول فيها بسبب المناسبة والشركة فلم يغير
حكمهما انتهى قال بعض الافاضل فان قلت لم اعتبر الوضع الثانى فى يزيد ولم يعتبر

ولم يعتبر الوضع الاول قلت لما لم يعتبر تعدد الوضع فى مختلفى الحقيقة اعتبر الوضع الثانى
مستقلا دون الاول او فان قلت لم اعتبر الوضع الجديد فيه ولم يعتبر الوضع القديم
قلت لما لم يعتبر تعدد الوضع فى مختلفى الحقيقة اعتبر الوضع الجديد مستقلا دون الوضع
القديم او فان قلت لم اعتبر الوضع العلمى والاسمى فيه ولم يعتبر المعنى الفعلى فيه
قلت لما لم يبق بين المعنيين فيه مناسبة واشتراك فى شيء اعتبر المعنى العلمى مستقلا
فخرج عن تعريف الفعل ودخل فى تعريف الاسم او فان قلت لم صار نحو يزيد بالنقل
والوضع الجديد اسما مع تحقق النقل والوضعية فيه قلت لما لم يبق بين المعنيين
فيه مناسبة واشتراك فى شيء اعتبر المعنى الثانى مستقلا فصدق عليه تعريف الاسم
ولم يصدق عليه تعريف الفعل انتهى وقال الاخ ويخرج بقوله وضعا عن تعريف الفعل
نحو يزيد علما لان المراد من الوضع فى تعريف الفعل الوضع الاصلى لا العارضى
والمعتبر فى نحو يزيد علما بعد النقل الوضع العارضى فيخرج عن تعريف الفعل
ويدخل فى تعريف الاسم انتهى وقال بعض الكمل ويخرج بقوله وضعا عن تعريف
نحو يزيد علما لانه بحسب الوضع العلمى لا يدل على احد الازمنة الثلاثة فيخرج
عن تعريف الفعل واما بحسب الوضع الاصلى فلا يخرج عن تعريف الفعل
لانه بحسب الوضع الاصلى يدل على احد الازمنة الثلاثة كما لا يخفى عدم وضعه
للزمان على من كان له ادنى الاذعان بكسر الهمزة وسكون الذال
المعجمة بمعنى الادراك اى كما لا يخفى على من له الادراك بعلم الوضع قال الاستاد
الاذعان بكسر الهمزة وسكون الذال المعجمة بمعنى الاعتقاد كما قال قره خليل
فى حاشية الفنارى اذعان عنوان يعتقدان المعنى الذى حاضر فى الذهن مطابق
اولا لان الاعتقاد بالمطابقة ان يكون الشيء المعتقد مطابقا اى كما لا يخفى
على من له الاعتقاد بعلم الوضع بلا انقصار انتهى قال بعض المحشين قوله كما لا يخفى
على من له الاذعان اى كما لا يخفى خروجه عن تعريف الفعل على من له الادراك بهذا التعريف
فان قيل اى فان سئل ان المضارع لكونه متعلق بيخرج المؤخر قدم للحصر او لكون
الضمير اقرب الى المرجع والضمير راجع الى المضارع اى لكون المضارع دال الآخر لكون
اصله دال لا حذف حركة اللام الاولى ثم ادغمت فى الثانية فصار دالا على الزمانين
اعنى الحال والاستقبال فيكون مشتركا بينهما على الصحيح فعلى هذا يكون حقيقة فى الحال
والاستقبال كذا قاله الشيخ رضى اعلم ان العلماء اختلفوا فى الفعل المضارع قال بعضهم

قوله [illegible] مشتركا بين الحال والاستقبال [illegible]

انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وقال بعضهم انه حقيقة في الاستقبال ومجاز في الحال وقال المحققون انه مشترك بين الحال والاستقبال لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا كاطلاق المشترك اى مشترك لفظى بينهما فيخرج المضارع عن تعريف الفعل بقوله اى المصنف على احد الازمنة اذا كان الامر كذلك فينتقض التعريف اى تعريف الفعل به اى بالمضارع او بخروجه جمعا اى حال كونه جامعا لافراد المعرف يعنى لا يكون جامعا لافراده لكون بعض الافعال كالمضارع خارجا عنه وكل تعريف شانه كذا باطل فهذا التعريف باطل فان قيل هكذا قلت في جواب هذا السؤال ذلك اى كون المضارع دالا على الزمانين اوخروجه عن تعريف الفعل بالدلالة على الزمانين ممنوع لانه اى المضارع لاحد الازمنة الثلثة واللام بمعنى على اى لانه دال على احد الازمنة الثلثة في اصل الوضع لا في الاستعمال والاشتراك اى اشتراك المضارع بين الحال والاستقبال انما نشا في الاستعمال لا في الوضع يعنى ليس اشتراك المضارع بينهما في اصل الوضع بل هو عارض في الاستعمال فيدل على احد الازمنة الثلثة في اصل الوضع صريحا ولو سلم يعنى لا نسلم ولو سلم الاشتراك اى اشتراك المضارع بين الحال والاستقبال حينئذ اى في اصل الوضع فالخروج اى خروج المضارع عن تعريف الفعل ممنوع لان الدال على الاثنين من المعانى دال ايضا على الواحد منهما ضمنا اذ الواحد جزء داخل في الاثنين ولفظ الدال هنا كناية عن المضارع والاثنين كناية عن الزمانين والواحد كناية عن الزمان الواحد قال بعض الافاضل ويدخل فيه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة انتهى كلامه اقول قوله فانه يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها الخ لان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا يدل الا على زمان واحد قال الرضى ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلثة بالوضع ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلثة معينا وكذا

وكذا في الاستقبال والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدها معينا انتهى وقال بعض الافاضل في موضع اخر ويصدق على المضارع انه دال على احد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه دال بحسب كل وضع على واحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع انتهى اذا كان الامر كذلك فالدلالة اى دلالة الفعل عليه اى على احد الازمنة الثلثة اعم منه اى من الدال على الزمان الواحد ضمنا ومن الدال عليه صريحا على حدة اقول لا ورود لهذا السؤال هنا اذ المتبادر بالدلالة هنا ما هى بوضع واحد لانه ان كان مشتركا بينهما كما هو الاصح كان لكل دلالة على كل واحد من الزمانين وضع على حدة وان كان حقيقة فى احدهما ومجازا في الاخر ولا وضع في المجاز فعلى كلا التقديرين لا يوجد له الدلالة على الزمانين بوضع واحد واما الجواب الذى ذكره الشارح فالظاهر منه تسليم ورود الاعتراض مع انه ليس بشئ يعتد به لان حاصله اما منع الاشتراك الذى هو اصح الاقوال فيه او عدم اعتبار صفة الوحدة المفهومة من احد التى هى مدار السؤال وكلاهما مع كونهما اضعف من بيت العنكبوت لا يدفع السؤال لان فيهما تسليم الدلالة على الزمانين وان كان بالاستقبال او بالتضمن اذ الظاهر المتبادر اعتبار الصفة الوحدة المفهومة من احد في التعريف فلا اندفاع ح قال بعض المحشين قوله فان قيل اعتراض على التعريف ان المضارع لكونه اى المضارع دالا على الزمانين اعنى زمان الحال وزمان الاستقبال يخرج المضارع عن تعريف الفعل بقوله في التعريف باحد الازمنة الثلثة اذ المضارع لا يدل على زمان واحد فيخرج عنه بقوله باحد الازمنة الثلثة فينتقض التعريف اى التعريف المعهود للفعل به اى بالمضارع جمعا اى جامعا بافراده بان لم يكن جامعا بافراده لخروج المضارع عن تعريف الفعل مع انه من افراده اى افراد التعريف الذى صدق عليها قلت في جوابه ذلك اى خروج المضارع عن التعريف ممنوع لانه اى المضارع دال لاحد الازمنة الثلثة وضعا حيث وضع المضارع عند تلفظه بزمان الحال فقط والاستقبال كما قيل في الوضع في حق الحروف فيدل وضعا على احدها فغاية ما في الباب ان اصل الوضع وضع هيئة المضارع للدلالة على سبيل الاشتراك على الزمانين لكن لا مطلقا بل وضع بحيث تدل تارة على الحال فقط وتارة على الاستقبال فقط بحسب الاستعمال اى عند تلفظ المتكلم والاشتراك انما نشا في الاستعمال لا في الوضع وايضا اراد الجواب بوجه اخر على سبيل تسليم الاشتراك في الوضع فقال ولو سلم

يعني لا نسلم الاشتراك فيه ولو سلم الاشتراك فيه اي في اصل الوضع فالخروج
اي خروج المضارع عن تعريف الفعل ممنوع لان اللفظ الدال على الاثنين من الزمان
دال على الواحد منه ضمنا اي في ضمن الاثنين اذ الواحد جزء داخل في الاثنين فالدلالة
عليه اي على الواحد اعم منه اي من التضمني والمطابقي واما اذا لم يكن اي المضارع
مشتركا اصلا اي لا وضعا ولا استعمالا لا لفظا ولا معنى هذا ناظر الى مذهب
من قال انه موضوع لاحدهما بل كان اي المضارع عطف على قوله لم يكن واثبات
لا حقيقة بعد النفي في احدهما اي الحال والاستقبال وفي الآخر اي وكان في الآخر مجازا
بان يكون موضوعا لاحدهما دون الآخر فدلالته على الموضوع له حقيقة وعلى الآخر
مجاز لعلاقة بينهما قال بعض المحشي قوله واما اذا لم يكن مشتركا اصلا الخ هذا
اشارة الى جواب ثالث وهو ان المضارع لم يوضع صيغته للزمانين بالاشتراك
بل كان في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا فيدل بهيئته على احد الازمنة الثلاثة
فقط واما دلالته على الزمان الآخر فليست وضعا بل مجازا اذا كان الامر كذلك
فلا اشكال اي فلا اشتباه موجود اصلا اي قطعا واعلم ان المضارع يدل تارة
على الاستقبال وتارة على الحال اما بالاشتراك اللفظي بان المضارع موضوع لهما
او بالحقيقة وبالمجاز بان يكون موضوعا لاحدهما دون الآخر فدلالته
على الموضوع له حقيقة وعلى الآخر مجاز لعلاقة بينهما والثاني اولى لان المعتبر
هو الحال لانها المتبادر واما الاستقبال فانما اعتبر بقرائن المقال كذا قيل
قال مصنفه فيه ثلث مذاهب الاول الاشتراك الذي معناه انه حقيقة
في كل منهما الثاني انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال الثالث عكسه يعني هو
حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال والمحققون من النحاة يرجحون الثاني
على القولين الباقيين اذ هو ينصرف الى الحال اذا عري عن قرائن الاستقبال
ولا ينصرف اليه الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز انتهى قال بعض المحشي
المتبادر من قولهم انه مشترك بين الزمانين ومن قول المص الآتي والمضارع
عند تجرده عن حرف الاستقبال والحال يحتمل الحال والاستقبال انه حقيقة في الحال
والاستقبال يعني انه من الالفاظ المشتركة ثم قال وقال بعضهم هو حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف
الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وقيل هو حقيقة في الاستقبال
مجاز

مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود
بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التنصيف تثليثا والحال عند النحاة
غير الآن المختلف في كونه زمانا بل هو ما على جنبي الآن من الزمان مع الآن سواء كان ايضا زمانا
او الحد المشترك بين الزمانين وقيل ان المضارع موضوع للحال واستعماله في الاستقبال
مجاز وقيل بالعكس والصحيح انه مشترك على افراد هذا ولكن يتبادر الفهم الى الحال
عند الاطلاق من غير قرينة ينبئ عن كونه اصلا في الحال وايضا المناسب ان يكون لهما
صيغة خاصة كالماضي والمستقبل قال ده ده افندي قوله والصحيح انه مشترك بينهما
الخ اعترض بعضهم ان الفعل في عرفهم ما دل على احد الازمنة الثلاثة فيلزم
من هذا ان لا يكون مشتركا بين الحال والاستقبال ويمكن ان يقال ان المضارع
يصدق عليه انه دل على احد الازمنة الثلاثة لوجود الواحد في الاثنين والمراد
الدلالة لا بقيد فقط ولانه دال بحسب كل وضع واحد تأمل قوله هذا ولكن يتبادر
الفهم الى الحال يؤكد كونه حقيقة فيها كما ذهب اليه ابن جني وكثير من المحققين لانه
من اقوى امارات الحقيقة على ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك والمجاز فالمجاز
راجح كما قرر في اصول الفقه قوله وايضا المناسب ان يكون لهما صيغة خاصة
قد يقال انهم خصوا الماضي بفعل والمستقبل بافعل فتعين ان يكون المضارع
للحال انتهى لكن بدلت بعض عباراته ليكون مناسبا للمقام قال صاحب الفلاح
فقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لانه اذا خالف القرائن لم يحمل
الا على الحال وهذا شان الحقيقة والمجاز وقال بعضهم هو حقيقة في الاستقبال
مجاز في الحال لخفاء الحال والاول هو المختار كذا ذكره الرضي ومنهم من زعم
انه ظاهر في الحال ومجاز في الاستقبال ومنهم من عكس والصحيح انه مشترك
لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا كاطلاق المشترك ولما كان الخ تمهيد لوجه
ذكر المصنف خاصة الفعل بعد تعريفه تمييز الافراد اي تمييز افراد المحدود الذي
هو الفعل عن غيرها بالخاصة متعلق بتمييز اي بما يختص بالمحدود اوضح بالنسبة
خبر كان منه اي من التمييز متعلق باوضح بالحد متعلق بالتمييز والتمييز بالخاصة
مفضل وبالحد مفضل عليه فان قلت ما وجه الاوضحية قلت لعل وجهه ان الحد
اذا ذكر لا يكون محسوسا بالبصر بل يحتاج الى التعقل في الذهن والخاصة كثيرا ما
ذكرت محسوسة بالبصر كقد ضرب ولم يضرب ولما يضرب وان يضرب وغير ذلك ومن البين
ان تمييز المحسوس اوضح من تمييز غيره قوله وانتفاع المبتدي اي انتفاع من يبتدئ في شيء
من العلوم عطف على قوله تمييز الافراد من قبيل عطف اللازم على الملزوم او من قبيل عطف المسبب
على السبب او هو كان انتفاع المبتدي بها اي بالخاصة اكثر اي ازيد منه اي من الانتفاع

متعلق بالكثير بالحد متعلق بالانتفاع و لذا عبر صاحب الامتحان الفعل بالخاصة
حيث قال الفعل ما دخله قد والسين الخ والانتفاع بالخاصة مفضل
وبالحد مفضل عليه قال صاحب فتح الاسرار و لما كان تمييز افراد المحدود بالحد
عما سواها من خواص الخواص و كان اصعب على المتعلم لم يكتف
بذكر الحد وعقبه بذكر اشيا معدودة من الخواص التي لها مزيدة
شهرة في الاختصاص لتميز به بسهولة عنده انتهى كلامه وان كان الحد
وان للوصلية اي و لو كان الحد اشرف اي اكثر شرفا من الخاصة لكونه اي الحد
متعلقا باشرف من الذاتيات اي مركبا من مجرد الذاتيات سواء كان تمامها او بعضها
ولو قال الشارح لكونه دالا على الذاتيات او لكونه مشتملا على الذاتيات لكان
اولى وبالمقام احرى قال الاستاد الحد قول دال على مجرد ذاتيات الشئ
سواء كان تمامها او بعضها فكونه حدا لانه مانع عن دخول الاغيار فيه والحد
في اللغة المنع وتمامه ونقصانه باعتبار الذاتيات اي باعتبار اشتماله
على تمام الذاتيات وعدمه قال بعض الافاضل الحد في اللغة المنع ومنه
الحداد للبواب لمنع الناس وفي العرف هو ما يبين هيئة الشئ يعني الحد
قول دال على ماهية كحد الفعل ههنا لانه دال على ماهية وكذا غيره انتهى
قال بعض المحشين قوله لكونه اي لاجل كون الحد من الذاتيات اي يعلم
منه ذات المحدود بخلاف الخاصة فانها من العرضيات والخاصة هي
ما يختص بحقيقة واحدة وانفع عطف على اشرف اي وان كان الحد اكثر
منفعة من الخاصة في نفسه اي الحد يعني في ذاته متعلق بانفع قوله
لافادته متعلق بانفع وصلته له و الافادة مصدر مضاف الى فاعله
الذي هو الضمير الراجع الى الحد وذلك بان يؤول المصدر باسم الفاعل
او بالمضارع المعلوم اما ان اضيف الى المفعول فبان يؤول المصدر باسم المفعول
او بالمضارع المجهول وقد سبق التحقيق مناسبة بحث المصدر ومن اراد التحقيق
والتفصيل فليرجع اليه اي لكونه مفيدا او ليفيد لتمييز الذاتي مفعول الافادة
اي تمييز افراد المحدود عن غيرها تمييزا منسوبا الى الذات لكن يختص بانتفاعه
خواص الخواص وكذا اي لاجل كون الحد اشرف وانفع من الخاصة قوله

قوله ولذا متعلق بقوله قدم قدم الحصر و ليكون الاهم الاشارة اقرب
الى المتن قدم المصنف حد الفعل على خاصته لذلك كان بعض
هذا الكتاب قوله و لما كان تمييز الافراد بالخاصة اوضح منه بالحد وانتفاع
المبتدى بها اكثر منه بالحد وان كان الحد اشرف لكونه من الذاتيات وانفع في نفسه
لافادته التمييز الذاتي ولذا يرد قول فيبحث من وجهين الاول انه مبني على كون
تعريف الفعل هنا بالذات وليس كذلك بل بالخاصة والثاني ان مفاده مغاير
للمراد اذ المراد بيان وجه ايراد الخاصة عقيب التعريف والمفاد اولوية البيان
بالخاصة على البيان بالتعريف فيقتضي تقديم الخاصة على التعريف فالصواب ان يقال
و لما كان مراد المصنف في هذه الرسالة زيادة الايضاح لينتفع بها كل من اراد
معرفة الاعراب عرفه اولا بالمعقول وثانيا بالمحسوس قال جواب لما اي
قال المصنف لا يخفى ان قوله قال لا يصلح لان يجعل جوابا لقوله لما كان تمييز الافراد
لان القول وحده سبب و سببه غير موجود ولا يصلح المسبب بدون السبب
جوابا فلا يصلح كونه قال جوابا لقوله لما كان تمييز الافراد فالاولى ان يقول
ذكر خواص الفعل ايضا فقال وقيل لان لما اذا كان ظرفا يختص بالماضي
فيقتضي جملتين يكون وجود المضمون الاولى سببا لوجود مضمون الثانية
و يكون وجود مضمون الثانية مسببا لوجود مضمون الاولى وههنا ليس كذلك
بل ان وجود مضمون الثانية سبب وسببه غير موجود ولا يصلح المسبب
بدون السبب جوابا فلا يصلح قوله قال لان يجعل جوابا لقوله لما كان تمييز الافراد
فالاولى ان يقول ذكر خواص الفعل فقال و يمكن الجواب بان يقول ان المعطوف عليه
الذي هو سبب هنا محذوف مع حذف الفاء في المعطوف بدلالة المعطوف الذي
هو مسبب فيكون السبب موجودا حكما فيصح قوله قال لان يجعل جوابا مع ملاحظة
المحذوف وهو قوله ذكر فيكون المعنى ذكر خواص الفعل فقال او بان يقول
ان المفسر بالفتح الذي هو سبب هنا محذوف مع حذف الفاء التفسيرية في المفسر
بدلالة المفسر الذي هو سبب فيكون السبب موجودا حكما اي او بان يقول
ان الجواب محذوف بدلالة القول عليه اي ذكر خواص الفعل فقال والله اعلم
بالصواب و من خواصه و انما قال ومن خواصه ولم يقل ومن علاماته كما قال صاحب اللباب
لان العلامة لازمة لا تنفك عن الشئ كالرفع للفاعل لانه لا يوجد الفاعل الا مرفوعا
اما بالحركة او بالحروف والخاصة قد تنفك كالضحك للانسان فلذا كان قد مثلا

[illegible]

علامة للفعل يلزم من وجود الفعل وجود قد كما يلزم من وجود الفاعل
وجود الرفع لانه علامة له قال الاستاد الفرق بين الحد والخاصة ان الحد
مطرد ومنعكس والخاصة مطرد غير منعكس والمراد بالاطراد ان يضيف لفظ كل
الى الحد فتجعله موضوعا وتجعل المحدود محمولا كقولك فى قولنا الفعل ما دل
بهيئته وضعا على احد الازمنة الثلثة وكل ما دل بهيئته وضعا على احد الازمنة
الثلثة فهو فعل وكذا تقول فى الخاصة كل ما دخل قد فهو فعل والمراد بالعكس
ان يجعل مكان هذين نقيضهما فتقول كل ما لم يدل بهيئته وضعا على احد الازمنة
الثلثة فليس بفعل ولا يصح ان يقول فى الخاصة كل ما لم يدخل قد فليس
بفعل وقد يقال بالعكس جعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الايجاب
والسلب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود كلية
مع جعل المحدود موضوعا نحو كل فعل دال بهيئته وضعا على احد الازمنة الثلثة
وينعكس كلية نحو كل ما دل بهيئته وضعا على احد الازمنة الثلثة فعل وقضية الخاصة
تنعكس كلية ولا تطرد وكذا كل ما دخله قد فعل فلا يقال كل فعل يدخله قد قال
بعض الافاضل واعلم ان معرفة الفعل قد يكون بالحد وقد يكون بالخاصة والفرق
بين الحد والخاصة ان الحد مطرد بمعنى انه كلما صدق الحد صدق المحدود مثلا
اى كلمة صدق عليها انها دلت بهيئتها وضعا على احد الازمنة الثلثة صدق عليها
انها فعل ومنعكس بمعنى انه كلما صدق المحدود صدق الحد بمعنى انه كلما صدق على
انه فعل صدق عليه انه كلمة دلت بهيئتها على احد الازمنة الثلثة وان الخاصة
مطرد بمعنى انه كلما وجد خاصة الشئ وجد ذلك الشئ مثلا اى كلمة وجد فيها
قد صدق عليها انها فعل وغير منعكسة لانه لا يمكن ان يقال كل فعل صح دخول قد
عليه فان بعضا من الافعال لم يصح دخول قد عليه كالماضى المنفى لاستمرار النفى
بلا قاطع وانما لم ينعكس الخاصة لجواز كونها غير شاملة لجميع افراد ما هى خاصة له
انتهى قال السيلكوتى فى حاشية عبد الغفور فرق ابن الحاجب رحمه الله فى الايضاح
بين الحد والخاصة بان الحد مطرد ومنعكس دون الخاصة فانه لا يلزم انعكاسه
لجواز عدم شموله خبر مقدم على المبتدأ اى قوله ومن خواصه خبر مقدم على المبتدا
وهو انه المبتدا دخول قد اى قوله دخول قد وقدم الخبر للتنبيه من اول الامر
على ان ما ذكره بعض منها وليس التقديم لحصره فى الفعل على معنى انه يوجد فى الفعل
ولا يوجد

ولا يوجد فى غيره ولو كان التقديم للحصر للغا الحصر المستفاد من تقديم الخبر على المبتدأ
بذكر لفظ الخواص لان خاصة الشئ ما يوجد فيه ولا يوجد فى غيره وهذا بعينه معنى الحصر
لانه اثبات للحكم المذكور ونفيه عما عداه قال بعض الافاضل وليس التقديم ههنا للحصر
كما ظن فقيل ومن خواصه مشتمل على حصر ما ذكره من الاشياء الثمانية الآتية فى الفعل بناء
على تقديم الخبر على المبتدأ بل الحصر مبنى على المستفاد من لفظ الخواص لان خاصة الشئ
ما يوجد فيه ولا يوجد فى غيره فانه يفيد حصر ما ذكره فى الفعل فيلزم عليه اما التزام التكرار
او بيان الفرق بين الحصرين ان كان المستفاد من التقديم غير المستفاد من لفظ الخواص
والفرق هو ان التقديم يفيد حصر ما ذكره فى الفعل ولفظ الخواص يفيد حصر ما ذكره
فى اختصاصه به وبين الحصرين تلازم فيقع احدهما تاكيدا للآخر وقال الآخر وليس التقديم
ههنا للحصر كما ظن فقيل ومن خواصه مشتمل على حصر خواص الفعل فيما ذكره بناء على تقديم
الخبر على المبتدأ بل الحصر مبنى على المستفاد من الخواص لان خاصة الشئ ما يوجد فيه
ولا يوجد فى غيره فانه يفيد حصر ما ذكره فى الفعل فبين الحصرين فرق عظيم وقال بعض
محشى الفاضل الجامى قدم الخبر على المبتدأ للتنبيه من اول الامر على البعضية وليس التقديم
للحصر والا للغا الحصر المستفاد من التقديم وذلك لان قوله خواصه مغن عنه لافادته
ذلك الحصر فلو كان التقديم للحصر لكان تحصيلا للحاصل الا ان يحمل على التوكيد او على اختصاصه
الحصر من اول الامر وبما ذكرنا لم يتجه ان التنبيه على البعضية لا يستدعى ذكر من لحصوله
من مشاهدة ما ذكره بل لابد من ذكر من ليصح ربط صيغة الجمع الدال على الكثرة بما ذكره
من غير ارتكاب تجوز فلو لم يذكر من لم يصح الربط والحكم على المبتدأ لان الخواص جمع كثرة
لا تستعمل فيما دون العشرة من غير تجوز فلم يصح الحمل على المبتدأ واعلم ان التنبيه المذكور
مبنى على ان ملاحظة الربط متاخرة عن ملاحظة العطف والا لم تعد كلمة من الا
ان كل واحد مما ذكره بعض من الخواص وليس التنبيه المذكور امرا خفيا لازم التعرض
حتى يتعرض له بالبيان وقد يذكر وان كان تقدم ملاحظة الربط اشنع لان افادة ان كل واحد
مما ذكره بعض من الخواص من توضيح الواضحات بل من توضيح ما هو اوضح من ان يخفى
فلا حاجة الى البيان فالعاقل لا يرضى بحمل العبارة على ما تفيده لان ذلك تحصيل الحاصل
وقال الاستاد لا يقال ان التبعيض المفهوم من كلمة من متعلق بكل واحد من المعطوف
والمعطوف عليه فلم يكن تنبيها على ان ما ذكره بعض من الخواص لانا نقول ان ذكر هذا التبعيض
بعبارة مدخولها تنبيه على ان ما ذكره بعض منها وان التبعيض متعلق بكل واحد من المعطوف

لان مدخول كلمة من يدل على ان خاصة الفعل عشرة وما فوقها وما ذكره اقل منها فيكون
تنبيها على البعضية وليس التقديم لحصر الخواص فيما ذكره بدليل لفظ الخواص لانه جمع الكثرة
لانه غير الاوزان الاربع وجمع الكثرة يطلق على ما فوق العشرة وجمع القلة على ما دونها هذا
بحسب الوضع وقد يستعار احدهما مكان الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود الاقراء
وبدليل دخول من على الجمع فانه يدل على ان ما ذكره ههنا بعض خواص الفعل وذلك
التنبيه مبني على ان يكون العطف فيما ذكره مقدما على ربطه بقوله ومن خواصه وانما لم على
وخواصه لان خواص الفعل غير منحصرة فيما ذكره بل ما ذكره بعض منها ولذا اتى بمن
التبعيضية ولم يقل ومن خاصته اشارة الى كثرة الخواص وقال صاحب المنافع قوله ومن
مقدم على المبتدأ وهو دخول قد قال الشارح في حاشيته على الامتحان وقدم
الخبر للتنبيه من اول الامر على البعضية وليس التقديم للحصر كما توهم البعض وما لا
للغا الحصر ذكره الفاضل العصام انتهى واراد بالبعض عبد الغفور فيه انه ذكر
التوجيه المذكور في بيان خواص الاسم لا الفعل ذكره في خواص الاسم لا يستلزم اعتباره
في خواص الفعل لان خواص الاسم محل تردد لانه يتوهم وجود الخواص المذكورة للاسم
سوى الاضافة في الفعل والحرف على ما بين في محله كذا حققه السيلكوتي بخلاف
خواص الفعل لعدم توهم وجودها في الاسم والحرف فيجوز كون التقديم في ذكر خواص الاسم
للحصر لتأكيد الحصر المستفاد من لفظ الخواص المضاف الى ضمير الاسم ازالة للتردد
المذكور فلا يكون الحصر المستفاد من التقديم لغوا كما قال به الفاضل العصام
والالغا التأكيدات واما التقديم ههنا فهو اما للاهتمام بالخبر ليكون افادة الاختصاص
المستفاد من لفظ الخواص نصب العين فلا يرد ان الاهتمام لا يصير سببا ما لم يبين
وجهه على ما ذكره السيلكوتي في حاشيته على عبد الغفور او للتنبيه على البعضية
من اول الامر على ما ذكره الشارح رح وقال بعض المحشين وليس التقديم ههنا للحصر
لان المخاطب ليس بمنكر ولا بمتردد حتى يكون للحصر وقال الآخر قدم الخبر على المبتدأ
ليكون افادة التخصيص المستفاد من لفظ الخواص نصب عين المتكلم لكونه
مقصودا بالبيان او قدم الخبر على المبتدأ للتشويق الى المبتدأ قوله اى بعض
خواص الفعل الى آخره وفيه اشارة الى ان مضمون الظرف مبتدأ على هذا المعنى
وضمير خواصه عائد الى الفعل ولا استبعاد في وقوع الظرف مبتدأ بتأويل معناه كما

على ما صرحوه في قوله تعالى ومن الناس من يقول اى بعض الناس من يقول
كذا قاله صاحب الافصاح قوله لا كلها تأكيد لقوله بعض خواص الفعل وفائدة
هذا التأكيد دفع ان يراد الكل من البعض بعلاقة الجزئية قال بعض المحشين
قوله لا كلها مأخوذ من الحصر الذي يستفاد من تقديم الخبر على المبتدأ عند عبد الغفور
او من لفظ الخواص عند العصام وقيل قوله لا كلها تفسير لقوله بعض خواص الفعل
اى ليس كل خواص الفعل دخول مجموع هذه الاشياء الثمانية الآتية
المذكورة في هذا المتن لا دخول كل منها اى مجموع هذه الاشياء الثمانية
باعتبار دخوله يعني ما صدق عليه المجموع وهو قد والسين وسوف الى
وهذا مبتدأ مقدم عليه خبره اذ لو قدمنا المبتدأ ههنا على الخبر المقدم فتقديمنا
مجموع هذه الاشياء الثمانية لا واحد منها وهذا هو المعنى من قوله او على ان حق
التقديم مع ما يتعلق به كذا ذكره عبد العزيز الثيروي وهذا اى التفسير المذكور
بقوله اى بعض خواص الفعل دخول مجموع هذه الاشياء الثمانية او وهذا التفسير
كذا قاله الشارح في حاشية الامتحان او تفسيرنا هذا كذا قاله بعض المحشين او
كون مجموع هذه الاشياء الثمانية بعضا من خواص الفعل باعتبار دخوله كذا
فهم من كلام عبد العزيز الثيروي او جعل المجموع بعض الخواص كذا فهم من كلام
صاحب فتح الاسرار مبني على ان يكون الواو المفيدة لمطلق الجمع في المعطوفات
اى في اول المعطوفات وهي السين وسوف وغيرها لعطف الجزء اى جزء المضاف اليه
للدخول وهو المجموع تأمل على الجزء اى على الجزء الآخر كقولهم السكنجبين
خل وعسل وشونيز لا لعطف الجزئي على الجزئي كقولهم الكلمة اسم وفعل
وحرف فان قلت ما الفرق بين الجزء والجزئي قلت ان الجزئي ما يحمل عليه الكلي
والجزء ما لا يحمل عليه الكل قال صاحب منافع الاخيار قوله لعطف الجزء على الجزء
يعني ان الواو في قوله والسين وسوف الخ لعطف جزء المضاف اليه على جزئه
لان المضاف اليه لدخول لفظ قد وما عطف عليه فيلاحظ العطف اولا ثم يجعل المعطوف
والمعطوف عليه مضافا اليه ثم يجعل المضاف وهو الدخول هنا مبتدأ للخبر المقدم
فيحصل المعنى المذكور المقصود ويكون العطف قبل الحكم ويرد عليه اذا كان المجموع
مضافا اليه يستحق المجموع اعرابا واحدا مع انه لكل واحد اعراب على حدة بحكم العطف

قال صاحب المنافع قوله اى بعض خواص الفعل الى آخره وفيه اشارة الى ما قال بعض المحققين من انه لا منع من جعل الظرف المستقر مبتدأ بالتأويل الى المعنى

الموجب لتعدد الاعراب ويجاب بانه لما كان كل جزء منه بحيث لم يخل اخلاؤه عن الاعراب فاظهر الاعراب الذى يستحقه المجموع فى كل جزء رعاية لكونه اسما واحدا وفقا للتحكم فيكون مجموع ماظهر فى كل جزء اعرابا واحدا فى الحقيقة انتهى كلامه قال الاستاد

قوله لعطف الجزء اى لعطف جزء المضاف على الجزء اى على جزئه الاخر يعنى لعطف ما هو بمنزلة جزء المضاف على ما هو بمنزلة جزئه الآخر لان المضاف اليه بمنزلة جزء المضاف واما عده المضاف اليه جزأ منه فلشدة احتياج المضاف الى المضاف اليه او للتشبيه بان شبه المضاف اليه بالجزء لشدة احتياج المضاف الى المضاف اليه كاحتياج الجزء الى الكل وقيل المضاف اليه جزء منه على ما هو المشهور عند الجمهور فهو مسامحة بناء على شدة الاتصال والارتباط فالعطف قبل الحكم

اى قبل اسناد الخبر الى المبتدأ قال البعض قوله فالعطف قبل الحكم اى عطف اجزاء المضاف اليه قبل الحكم والحكم بعد الربط انتهى ولو قال وهذا مبنى على ان يكون الواو فى المعطوفات لعطف الجزء على الجزء قبل الحكم لكان اخصر واوفى قال صاحب الاسرار قوله ومن خواصه اى بعض خواصه كل من تلك الامور الثمانية ولاحاجة لجعل المجموع بعض الخواص بطريق عطف الجزء على الجزء قبل الحكم لان المقصود كما عرفت تمييز افراد الفعل عن افراد الاسم وذا يحصل بكل واحد منها قوله او على ان حق المبتدأ التقديم عطف على قوله على ان يكون الواو لعطف الجزء على الجزء اى او مبنى على ان حق المبتدأ التقديم على الخبر اى تقديمه على الخبر وان تأخر فى الذكر لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها مع ما و ماعبارة عن الشئ المراد منه جملة المعطوفات على ما ذهب اليه الشارح من ان المبتدأ عنده دخول قد حيث قال ههنا وهو دخول قد فيكون ماعبارة عن جملة المعطوفات او المراد منه مجموع هذه الاشياء الثمانية او المراد منه مجموع المعطوف والمعطوف عليه او المراد منه المعطوف عليه وماعطف عليه او المراد منه المضاف اليه وماعطف عليه على ما ذهب اليه النحاة من ان المبتدأ عندهم هو الدخول فى دخول قد وعلى هذا يكون فى قول الشارح وهو دخول قد مسامحة اى وهو الدخول فى دخول قد فيكون ماعبارة عن مجموع هذه الاشياء الثمانية او عن مجموع المعطوف والمعطوف عليه او عن المعطوف عليه وماعطف عليه

وماعطف عليه اوعن المضاف اليه وما عطف عليه يتعلق اى ذلك الشئ به اى بالمبتدأ واعلم ان الضمير المستتر فى يتعلق يحتمل ان يكون راجعا الى ما والضمير البارز فى به الى المبتدأ ويحتمل ان يكون الضمير المستتر فى يتعلق راجعا الى المبتدأ والضمير البارز فى به الى ما اما اذا كان الضمير المستتر فى يتعلق راجعا الى ما والضمير البارز فى به الى المبتدأ وكان المبتدأ عبارة عن الدخول فقط فيكون التعلق من جانب المعمول لان التعلق هو التشبث وطلب القوة وهذا انما يكون من جانب المعمول الضعيف واما اذا كان الضمير المستتر فى يتعلق راجعا الى المبتدأ والضمير البارز فى به الى ما وكان المبتدأ ايضا عبارة عن الدخول فقط فيكون التعلق من جانب العامل لان العامل حدث والمعمول ذات فاعتبار التعلق من جانب الحدث اولى من اعتباره من جانب الذات لعروضه بها اى دال عليه قال صاحب الهادى ان العامل يتعلق بالمعمول وقال المصنف فيما سيأتى بسبب تعلق حرف بهما وقال المحققون ان المعمول يتعلق بالعامل وان صح ان يتعلق العامل بالمعمول ايضا لان المراد به معمول العامل والمتعارف ان المعمول يتعلق بالعامل فالمناسب ان يسند التعلق الى المعمول لضعفه وقوة العامل فيقدر اى المبتدأ معه اى مع ما يتعلق به ويمكن ان يرجع الضمير المستتر فى يقدر الى ما يتعلق به والضمير البارز فى معه الى المبتدأ مقدما على الخبر فيقال دخول قد والسين وسوف الخ من خواصه فيكون الخبر اى قوله من خواصه للمجموع اى لمجموع هذه الاشياء الثمانية او لمجموع المعطوف والمعطوف عليه فيكون المجموع مبتدأ وفيه اختيار قول الميزانيين حيث قالوا ان الموضوع يعنى المبتدأ المضاف اليه والمضاف خارج عن المضاف اليه لا يقال هذا مخالف لقول العربية وهو ان المضاف مبتدأ لانا نقول ان التحقيق عندهم ان المضاف خارج وان المبتدأ المضاف اليه وقولهم ان المضاف مبتدأ قول ظاهرى مبنى على المسامحة لا تحقيق قال البعض قوله للمجموع اى لمجموع المضاف والمضاف اليه الذى هو مجموع هذه الاشياء الثمانية وذلك كى اى مثل المبتدأ الذى اذا كان اى ذلك المبتدأ معه اى مع ما يتعلق به مقدما على الخبر لفظا تمييز من قوله مقدما كزيد وعمرو وبكر فى الدار وزيد مبتدأ مع ما يتعلق به وفى الدار خبره وان من للتبعيض اى يكون الواو فى المعطوفات لعطف الجزء على الجزء مع كون من للتبعيض كذا فهم من حاشية عبد العزيز على الامتحان او يراد احد الامرين السابقين مع كون من للتبعيض كذا فهم من حاشية الشارح على الامتحان

او يراد احد التقديرين مع تقدير كون من للتبعيض كذا فهم من حاشية الشارح هنا
قال بعض المحشين قوله وان من للتبعيض عطف على ان حق المبتدا التقديم الخ
اي وايضا هذا التفسير مبني على ان من في اول خواصه للتبعيض وهو باطل
لانه يحتمل على هذا انفكاكه عن احد الامرين على تقدير ارادة بعضية المجموع لعدم
مقارنته باحد الامرين بسبب وجود العطف لاستقلال المعطوف لكونه جملة
مع انه لا ينفك عنه على تقدير تلك الارادة انتهى قال صاحب منافع الاخيار
قوله وان من للتبعيض معطوف على ان يكون الواو الخ يعني ان حصول المعنى
المقصود هنا مبني على امرين احدهما ان يكون الواو لعطف الجزء على الجزء
وثانيهما ان يكون من للتبعيض انتهى قال صاحب زبدة الاعراب لفظ من اسم
بمعنى البعض قاله العصام في الاطول في بحث البيان مرفوع محلا مبتدأ مضاف
الى الخواص وهي مضاف الى الضمير او لفظ من مع المجرور خبر مقدم والدخول
مرفوع مبتدأ مؤخر والجملة استينافية او اعتراضية انتهى قال صاحب فتح الاسرار
ويجوز ان يكون من اسما بمعنى البعض مضافا الى الخواص فيكون قوله من خواصه
مبتدأ والدخول خبره ذكره السيد السند في مثله في حاشية المطول وقال
المصنف في شرحه على اللباب هناك وجه سهل وهو جعل من تبعيضية وجعل الظرف
مبتدأ وما بعده خبرا على ما اشير اليه في قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا
وقال صاحب الافصاح والظرف اعني ومن خواصه خبر المبتدأ الآتي قدم عليه
للاهتمام رافع لما بعده ولك ان تجعل مضمون الظرف مبتدأ على معنى وبعض
خواص الفعل ما ذكره في هذا المقام اعني دخول قد الى آخر الكلام
ولا استبعاد في وقوع الظرف مبتدأ بتأويل معناه على ما صرحوه في قوله تعالى
ومن الناس من يقول اي بعض الناس من يقول انتهى فعلى هذا يكون ما ذكره
خبره ولا بد من ذكر من ليصح ربط صيغة الجمع الدال على الكثرة بالامور الثمانية
من غير ارتكاب تجوز فلو لم يذكر من لم يصح الربط والحكم على المبتدأ لان الخواص
جمع كثرة لا يستعمل فيما دون العشرة من غير تجوز فلم يصح الحمل على المبتدأ فلا يرد
ان التنبيه على البعضية لا يستدعي ذكر من لحصوله من مشاهدة ما ذكر والآ...
اي وان لم يكن الواو في المعطوفات لعطف الجزء على الجزء بان كان لعطف الجزئي
على الجزئي مع كون من للتبعيض كذا ذكره عبد العزيز البشر وي في حاشية الامتحان او وان لم يكن
احد الامرين مرادا ولم يكن من للتبعيض كذا ذكره الشارح في حاشية الامتحان او وان لم يكن

او وان لم يكن احد الامرين مرادا ولم يكن تقدير كون من للتبعيض كذا فهم
من حاشية الشارح هنا او وان لم يوجد مجموع الامرين على طريق رفع الايجاب
الكلي وذلك اما بانتفائهما جميعا او بانتفاء واحد منهما فيكون هذا الكلام
مشتملا على ثلث صور فاشار الى بعضها بقوله بل على بعضية كل منه الى آخره كذا ذكره
صاحب منافع الاخيار فلا دليل على بعضية المجموع اي فلا يوجد دليل يدل على افادة
بعضية مجموع هذه الاشياء الثمانية يعني فلا يوجد دليل يدل على افادة كون مجموع
هذه الاشياء الثمانية بعضا من خواص الفعل او فلا دليل موجود على بعضية
مجموع هذه الاشياء الثمانية لان كلمة من لم تفد هذه البعضية اذا لم تكن هذه
التقديرات السابقة مرادة فلزم بعضية افراد المجموع لا هو مع انه بعض
الخ اي البعضية التي هي اي تلك البعضية المقصودة من عبارة المص
بل انما يوجد دليل يدل على بعضية كل منه اي على افادة بعضية كل واحد من المجموع
يعني على افادة كون كل واحد من المجموع بعضا من خواص الفعل قال الاستاد
قوله بل على بعضية كل منه اي بل الدليل موجود على بعضية كل فرد من افراد المجموع
يعني على كل فرد من افراد المجموع بعضا من خواص الفعل قوله على تقدير الخ مفعول له
للفعل المحذوف بتقدير بناء اي بل يوجد الدليل على بعضية كل منه بناء على تقدير
او خبر مبتدأ محذوف بتقدير المبني اي هذا يعني وجود الدليل على بعضية كل منه
او هذه البعضية مبنية على تقدير يعني كون كل واحد من المجموع بعضا من خواص الفعل
مبني على تقدير وفي بعض النسخ بل على بعضية كل منها بتأنيث الضمير المجرور
اي بل الدليل موجود على بعضية كل واحد من هذه الاشياء الثمانية يعني بل الدليل
موجود على كون كل واحد من هذه الاشياء الثمانية بعضا من خواص الفعل بناء
على تقدير كون من في اول خواصه كائنا للتبعيض اي لمعنى التبعيض قوله وحده
حال من التبعيض لكونه بمعنى منفردا اي حال كون التبعيض منفردا عن معنى الابتداء
قال البعض قوله وحده حال من لفظ من لكونه بمعنى منفردا اي حال كون من في اول خواصه
منفردا في معنى التبعيض فلا يرد ان الاصل في الحال كونها نكرة لانها في المعنى خبر والاصل
في الخبر كونه نكرة لكونه عمدة للافادة فالاصل في الحال كونها نكرة مع ان الوحد معرفة
بالاضافة الى الضمير فكيف تصح حاليته انتهى وقال الآخر قوله وحده حال من تقدير كون من

اي فلا دليل على بعضية مجموع المعطوف والمعطوف عليه

للتبعيض اي حال كون ذلك التقدير متعقدا اي بعد تقدير آخر من كون الواو لعطف الجزء
على الجزء وكون معنا البعضية التقدير متى ما يتعلق به انتهى قال صاحب مناهج الافكار
قوله للتبعيض وحده اي فقط يعني لكانه من للتبعيض ولم يكن الواو لعطف الجزء
على الجزء الى آخره لكانه في هذا الكلام دليل على بعضية كل منها والحال حتى اي
بعضية كل منه لبيسة اي تلك البعضية بمرادة من عبارة المصنف التي هي قوله
ومن خواصه الخ لكونهما اي بعضية كل منه متعلق بقوله لبيسة وعلة له من اوضح الاوضح
لحصولهما بالمشاهدة فلا حاجة الى بيانها وذكرها بل بعضية المجموع مرادة لكونها
اخفى الخفيات فيحتاج الى بيانها وذكرها وعلى تقدير عدمه اي عدم كون من للتبعيض
متعلق بقوله فلا دليل عليها المؤخر ايضا اي على تقدير كونها للتبعيض فلا دليل عليها
اي على بعضية كل منه ايضا اي كما لا دليل على بعضية المجموع قال صاحب مناهج الافكار
قوله ايضا اي كما لم يكن دليل على بعضية المجموع في اللفظ والعبارة اصلا قيد
لقوله فلا دليل عليها وان للوصلية حصلت هي اي ولو حصلت بعضية كل منه
بالمشاهدة اي بمشاهدة ما ذكر بحس البصر من خواص الفعل يعني بمحاضرة الطلاب
ما ذكر من خواص الفعل ومن ارجع الضمير المستتر في حصلت الى بعضية المجموع فقد
نقص في التتبع والربط والله اعلم بما تتبع وما قلنا انما قلنا ان دخول المجموع
اي مجموع هذه الاشياء الثمانية بعض منها اي من خواص الفعل لان منها اي من خواص
الفعل متعلق بقلنا باعتبار معموله قال البعض قوله لان منها متعلق بقوله
دخول بقوله دخول المجموع باعتبار تقييده الآتية وعلة له كذلك انتهى اي لان بعضها
ما اي الخواص التي لم يذكر اي لم يذكر المصنف تلك الخواص هنا اي في بيان
خواص الفعل كتاء التأنيث الساكنة اي الملحق بالماضي لتأنيث المسند اليه
اي الساكنة في الاصل كضربت وضربتا لان التاء في ضربتا ساكنة في الاصل
فحركت لالف التثنية فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم واما المتحركة
ففي الآخر تخص الاسم كمسلمة وفي الاول تخص المضارع كذا في شرح
ميزان الادب قال صاحب الافتتاح واحترز بالساكنة عن المتحركة
لان المتحركة لا تدخل على الفعل بل تخص بالاسم وانما اختص الساكنة بالفعل
والمتحركة بالاسم للتعادل باعطاء الخفيف وهو الساكنة على الثقيل وهو الفعل

او المجموع المعطوف والمعطوف عليه ١٤

وهو الفعل لدلالته على الحدث والزمان والنسبة الى الفاعل وباعطاء الثقيل
وهو المتحركة على الخفيف وهو الاسم انتهى قال صاحب المتوسط وانما اختص
تاء التأنيث الساكنة بالفعل لان وضعها للدلالة على ان فاعل الفعل مؤنث
وانما قيد التاء بالساكنة لان المتحركة دلالتها على الاسم انتهى والضمير المرفوع
اي وكالضمير المرفوع البارز المتصل نحو ضربت بضم التاء ويضربون واما المرفوع
المستتر والبارز المنفصل فيعم الاسم والفعل والمجرور يعم الاسم والحرف والمنصوب
المتصل يعم الثلاثة كضربه والضاربه وانه كذا في شرح ميزان الادب قال
المصنف في الامتحان احترز بالمرفوع عن المنصوب ليعم الثلاثة نحو ضربه والضاربه
اي الاسم والفعل والحرف
على رأي عبد القاهر وانه وعن المجرور فانه لا يوجد في الفعل وبالبارز
عن المستكن فانه يعم الفعل والاسم نحو زيد ضرب وضارب وبالمتصل عن المنفصل
فانه يعمهما ووجه الاختصاص وقصد الاختصار وفيما يكثر استعماله انتهى
قال المصنف والبارز احتراز عن المستتر فانه يلحق الاسم والمتصل احتراز
عن المنفصل فانه يلحق الاسم ايضا نحو زيد هند ضاربه هي والمرفوع احتراز
عن المجرور والمنصوب اذ هما يلحقان الاسم والحرف نحو ضاربك وضاربه
وبك وبه وقد يتوهم ان الاحتراز غير مستقيم لانه انما يحترز عن شيء له شائع
فيما يحترز فيه عن ذلك الشيء وليس بشيء اذ لو اريد بما فيه وصدقه عليه
في الرافع فهو فاسد وان اريد ان له ما يا بالنظر الى ظاهر اللفظ بحيث
يتحقق الشمول له هناك لولا التقييد فمسلم ولا ينفعه للقطع بالشمول لولا التقييد
وقال صاحب الافتتاح واحترز بالمرفوع عن المنصوب والمجرور فان الضمير المنصوب
ليس بمختص به بل يتصل به وبالحرف نحو ضربك وانني وانه وبالاسم ايضا
عند الشيخ عبد القاهر نحو الضاربك والضاربه والمجرور لا يتصل بالفعل اصلا
وانما يتصل بالحرف والاسم نحو مررت بك وغلامك واحترز بالبارز عن الضمير المرفوع
المستكن فانه يعم الفعل والاسم وبالمتصل عن الضمير المرفوع المنفصل فانه يعمهما ايضا
وانما اختص اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل لامتناع ثبوته في الاسم والحرف
اما في الحرف فظاهر واما في الاسم فلانه لو اتصل بالاسم يلزم اجتماع الفرعين في المثنية

والواوين في الجمع ولم يتصل به في الواحد ايضا اجراء للباب على وتيرة الاطراد
ونون التأكيد اي وكنون التأكيد مطلقة لانها تلحق الفعل بغير الماضي والحال
لتأكيد الطلب ولا تلحق الماضي والحال لعدم استدعائها الطلب اي الطالب انما يطلب
في العادة ما هو مراد له فكان ذلك مقتضيا للتأكيد لان غرضه في تحصيله والطلب
انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود وقيل لان الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل
التأكيد واما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتأكيد بان يخبر المتكلم
بان الحاصل في الحال متصف بالمبالغة والتأكيد لكنه لما كان موجودا او امكن
للمخاطب في الاغلب الاطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التأكيد بغير الموجود
الاولى بالتأكيد الاستقبال ولا يتوجه جواز الحاقها بالمستقبل الصرف
من نحو سيضرب وسوف يضرب فانها لا تلحق في السعة الا ما فيه معنى الطلب
او يشبهه وعليه جميع المحققين حيث قالوا لا تلحق الا مستقبلا فيه معنى الطلب
كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم لكونه غالبا على ما هو
مطلوب ويشبه بالقسم نحو اما تفعلن في ان ما للتأكيد ككلام القسم ولانه
لما اكد حرف الشرط بما كان تأكيد الشرط اولى وتلحق بالنفي تشبيها له بالنهي
ومعه قليل منه قول الشاعر يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه
معمما اي لم يعلمن قلبت النون الفا للوقف قال الله تعالى لنسفعن
فان قلت لم الحقت الصرف في قوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات
قلت لانه يشبه بالنفي من حيث ان ربما للقلة والقلة تناسب النفي والعدم
والنفي يشبه بالنهي وهو مع ذلك خلاف القياس لا يعتد به وقال سيبويه
يجوز في الضرورة انت تفعلن كذا قاله التفتازاني في شرحه على العزي قال
صاحب المراح وزيدت في آخر الامر لتأكيد الطلب وتدخل في سبعة مواضع
لوجود معنى الطلب فيها الامر نحو ليضربن والنهي نحو لا تضربن والاستفهام
نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تضربن والقسم نحو والله
لاضربن والنفي قليل مشابه بالنهي نحو لا تضربن والنهي مثل الامر في جميع الوجوه
الا انه معرب بالاجماع قال الاستاد قوله ونون التأكيد اي وكنون التأكيد وهو مختص
بالفعل الذي فيه معنى الطلب فلا يوجد في الماضي والحال ولا في الاسم والحرف لعدم وجود معنى الطلب فيهما وقال

وقال الآخر قوله نحو نون التأكيد اي وكنون التأكيد وهو مختص بالفعل لوجود معنى الطلب
في بعضه دون الاسم والحرف فلا يوجد نون التأكيد فيهما لعدم وجود معنى الطلب فيهما
مع انه يستدعي الطلب لكونه موضوعا لتأكيد معنى الطلب وقال بعض الافاضل
قوله ونون التأكيد اي وكنون التأكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة تختص
بالفعل المستقبل في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي
نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو
الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد وانما اختص
هذه النون بهذه المذكورات للدلالة على الطلب دون الماضي والحال لانه
لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت نون التأكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن
الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت
نون التأكيد في جواب القسم لمثبت وكثرت في مثل اما تفعلن كذا في الكافية
والجامي في بحث الحروف قال بعض المحشي قوله ونون التأكيد اي وكنون التأكيد
ويؤكد بها الامر مطلقا ولا يؤكد بها الماضي مطلقا لانها تخص مدخولها وذلك
ينافي المعنى كذا في التصريح وصحح اي الخواص جمع خاصة اي جمع كثرة للخاصة
كالخصايص للخصيصة اختير على الخصايص مع انهما بمعنى لكونه اكثر استعمالا
بين المباحثين ونبه بصيغة الكثرة على كثرتها كذا في ... الاسرار وخاصة الشيء
مبتدأ وخبره قوله ما يختص به والضمير المستتر في يختص راجع الى ما والبارز
في به الى الشيء ولا يوجد في غيره والضمير المستتر في لا يوجد راجع الى ما
والبارز في قوله في غيره الى الشيء اي الخاصة التي تختص به ولا توجد في غيره
فارجاع الضمير المستتر في يختص وفي لا يوجد الى ما باعتبار لفظه والنفي
راجع الى القيد اي الغير في لا يوجد في غيره فيكون مآله ما يوجد فيه ولا يوجد
في غيره فيكون تفسيرا لكلا معنيي الاختصاص اعني الايجابي والسلبي لا للجزء السلبي
فقط كما توهمه البعض كذا ذكره الفاضل العصام قال عصمة الله قوله ما يختص به
ولا يوجد في غيره الظاهر ان قوله ولا يوجد في غيره عطف تفسير لما يتضمنه قوله يختص به
من الجزء السلبي لان معنى يختص به ان يوجد فيه ولا يوجد في غيره وانما فسر الجزء السلبي
ولم يكتف بقوله ما يختص به ولم يقل ما يوجد به ولا يوجد في غيره اكتفاء الاول فللاهتمام

بالجزء السلبي واما الثاني فللاشارة الى وجه تسميتها بالخاصة في تعريفها
قال بعض المحققين يجوز ان يكون قوله ولا يوجد في غيره تفسيراً لكلا الجزئين
في قوله يختص به لان النفي في قوله ولا يوجد في غيره متوجه الى القيد وهو الغير
كما هو القاعدة فالمراد اثبات الوجود ونفيه في الغير يراد الاثبات فيه
فيكون معنى ولا يوجد في غيره ان يأخذ في غيره وقال عزمي الدين قوله مايختص به
ولا يوجد في غيره وانت خبير بان قوله ولا يوجد في غيره مستدرك لاعتباره
في معنى الخاصة الا ان يقال ذكره تصريحا بما علم ضمنا او لتجريد الخاصة
عن معناه اعترض عليه بان هذا التعريف تعريف الشيء بنفسه اجيب
عنه بان المعرف بالفتح خاصة اصطلاحية وما وقع في التعريف خاصة لغوية
وقال طاشكندي قوله مايختص به يعني مايوجد فيه على طريق ذكر الاخص
وارادة الاعم ولو حمل على الاخص لاستدرك قوله ولا يوجد في غيره
لاعتبار ذلك في مفهوم الخاصة ولك فيه شائبة من الدور ولاحتياج
في دفعه الى انه تفسير لفظي قصد به تحصيل التصديق في انه لماذا وضع له
وهذا التصديق يتوقف على العلم بالمختص وهذا العلم لا يتوقف الا
على ماهية المختص فلا دور وقال بعض المحققين فان قلت تعريف الخاصة
بما يختص به يستلزم الدور اذ معرفة الخاصة تتوقف على معرفة الاختصاص
المذكور في التعريف ومعرفة الاختصاص تتوقف على الخاصة فذا دور
قلت قوله ولا يوجد في غيره عطف تفسير لمعنى الاختصاص فحاصل كلامه خاصة الشيء
ما يوجد في ذلك الشيء ولا يوجد في غيره فلا دور وقيل قوله ولا يوجد في غيره تفسير
لقوله يختص به على ان يعتبر النفي راجعا الى القيد كما هو الظاهر والاكثر الشايع
وقال بوسنوي قوله ولا يوجد في غيره انما اتى به ايذاناً بان المطلوب بالخاصة في هذا المقام
ليس ما يصح اطلاق الحد عليه لانه ليس بمنعكس اذ لا يصدق على قولنا كل ما لم يدخله قد فليس
بفعل وقال الاستاد قوله ولا يوجد في غيره النفي راجع الى القيد اي وجد ما يختص لم يكن
في غيره وقال دده افندي النفي في الكلام كثيراً ما يتوجه الى القيد فلهم ياتي القوم اجمعون

وقد يتوجه الى الفعل فقط بلا اعتبار لنفي القيد او اثباته كقوله تعالى ولم يصروا
على ما فعلوا وهم يعلمون اي لم يصروا عالمين يعني ان عدم الاصرار متحقق البتة
مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه وقد يتوجه الى القيد والمقيد جميعا
كقوله تعالى وما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا اطاعة
ولا غير ذلك وقال مفتي زاده في حاشيته على الحسينية اعلم ان النفي الداخل
على المقيد يحتمل على ثلثة وجوه نفي القيد وابقاء المقيد ونفي القيد
والسكوت عن المقيد ونفي القيد والمقيد جميعا والمتبادر الوجه الاول انتهى
كلامه والتسمية بالقيد لانه خارج من الكلام لانه لا مسند ولا مسند اليه هذا
وهي اي الخاصة اما شاملة لجميع افراده اي لجميع افراد ذلك الشيء
قال الاستاد قوله وهي اي الخاصة اما شاملة لجميع افراده اي افراد ما هي
خاصة له ويقال لها عرض لازم لانه يمتنع انفكاكه عن الماهية كالكاتب
بالقوة للانسان يعني ان الكتابة خاصة لازمة له حيث وضعت في قوته
واستعداده وكتبت في طبيعته ولذلك كانت شاملة لجميع افراده او غير شاملة
اي او هي غير شاملة لجميع افراد ذلك الشيء قال الاستاد قوله او غير شاملة
اي او هي غير شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له بل تكون مخصوصة ببعضها ويقال لها
عرض مفارق حيث لا يمتنع انفكاكه عن الماهية كالكاتب بالفعل للانسان يعني
ان الكتابة بالفعل لا توجد في جميع الافراد بل تختص ببعض افراده وتسمى
هذه بنوعيها خاصة لاختصاصها بماهية واحدة كالانسان والفعل وترسم
بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا لا ذاتيا وما ذكرت من الخواص
هنا اي في بيان خواص الفعل قوله وما ذكر مبتدأ وخبره قوله من القسم الثاني
اي من قبيل القسم الثاني يعني من قبيل الخاصة الغير الشاملة لان قد لا توجد
في جميع افراد الفعل لانها لا تدخل الجامد ولا المتصرف الانشائي ولا الخبر المنفي
ولا ما دخله جازم او ناصب او حرف تنفيس وقال ابن هشام وكلمة قد
تختص بالفعل الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس وقال ابن جني
وكلمة قد تختص بالفعل وقد تدخل على الماضي بشرط ان يكون متصرفا وعلى المضارع
بشرط تجرده من جازم وناصب وحرف تنفيس انتهى وكذلك حرف التنفيس

لانه لايدخل الماضي مطلقا ولا المضارع الذي دخله جازم وناصب وتنفس حال التبولع
بانها على ان فعل تدخل وان فعل لاتدخل على الاستفا و قوله وماذكر من الخواص
التي ذكرت او وهذه المذكورة هنا اي في بيان خواص الفعل من القسم الثاني
اي من قبيل الخاصة الغير الشاملة لان ماذكر لايوجد في جميع افراد الفعل بل يوجد
في بعضها و قيل لان ماذكر لايكون شاملا لجميع افراد الفعل بل يكون مخصوصا ببعضها
ويقال له عرض مفارق حيث لايمتنع انفكاكه عن ماهية الفعل والحد اي التعريف
لايكون شيئا من الاشياء الاشاملا اي الاشيئا شاملا لافراد ما هو حده لم
لكونه من الذاتيات دخول قد التي ليست بمعنى حسب فانها اسم لازم الظرفية
اي صحة دخول قد الحرفية يعني كلمة قد الحرفية باعتبار صحة دخولها على الفعل من خواصه
او كلمة قد باعتبار دخولها على الفعل من خواصه او دخول قد من خواصه وهذه
الاحتمالات مبنية على تقدير كون كل واحد من هذه الاشياء الثمانية بعضا من خواصه
وهذا لايمنع كون المجموع بعضا من خواصه قال ابن جني قد لفظ مشترك يكون اسما
وحرفا فاما قد الاسمية فلها معنيان الاول ان تكون بمعنى حسب نحو قدني
بمعنى حسبني و الياء المتصلة بها مجرورة المحل بالاضافة ويجوز فيها اثبات
نون الوقاية وحذفها والياء في الحالين مجرورة المحل هذا مذهب سيبويه
و اكثر البصريين الثاني ان تكون اسم فعل بمعنى كفى ويلزمها نون الوقاية
مع ياء المتكلم كما تلزم مع سائر اسماء الافعال و الياء المتصلة بها مجرورة المحل
وهذا القسم نقله الكوفيون عن العرب واما قد الحرفية فحرف تختص بالفعل
وقال ابن هشام قد على وجهين اسمية وحرفية واما قد الاسمية فهي ايضا
على وجهين اسم فعل واسم مرادف لحسب واما الحرفية فمختصة بالفعل
ومن اراد التفصيل فليراجع الى مغني اللبيب الاولى للمصنف حذف الدخول
في دخول قد لعدم الاحتياج تعليل لكونه اولى اليه متعلق بعدم الاحتياج
اي لعدم احتياج المصنف في افادة مراده الى ذكر الدخول الاولى يستعمل في مقام
الراجح ويكون خلافه جائزا على سبيل المرجوحية فهذه الاولوية راجع
الى اختلاف المصنفين في ذكر الدخول وقد ذكر صاحب الكافية وصاحب اللباب
الدخول ولم يكتفيا على قول قد لان المتبادر من الحكم باختصاص شيء بشيء ان يكون

[illegible] ودخولها على الفعل من خواصه

اي يكون المختص وصفا للمختص به مقابلا له وليس قد والسين وسوف الخ مما يتصف به
الفعل وان كان حاصلة فيه وقد حذف صاحب اللب متن الامتحان وصاحب
لب الالباب لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعليل لعدم الاحتياج اي لانه يصدق
تعريف الخاصة فاعل يصدق اي تعريف الخاصة النحوية عليها اي على كلمة قد
فان قلت تعريفها لايصدق عليها لانها من الامور المقارنة للفعل لامن الامور
الموجودة في الفعل فلا بد من الدخول ليأمن من الالتباس ويل المذكور الذي
ذكره في الحاشية الآتية في بحث الاسم في الامتحان قلت لا امن منه بذكره
ايضا لان الدخول لكونه صفة الداخل لايوجد في الفعل بل يوجد فيه
لازم الدخول وهو كون الفعل مدخولا عليه واحد الثاني وليس
احدهما اولى من الآخر فافهم قال بعض محشي هذا الكتاب قوله اذ يصدق
تعريف الخاصة عليها تعليل لاولوية حذف الدخول اقول لايكفي في اولوية
حذف صدق تعريف الخاصة عليها بل تحتاج الى صدقه على كل واحد من اشيائها الثمانية
معطوف عليها وهو غير مسلم اذ السين منها اعم من سين الاستفعال
وغيره من حروف المباني كما اعترف به في حاشيته هنا فلا يصدق عليها
تعريف الخاصة فلا يجوز الحذف وتعليل المص في الامتحان بهذا الصدق لحذف
صاحب اللب لايكون سندا للشارح هنا لان لكل مقام مقال انتهى قال العارفي
سلمه الباري وانما قال الاولى ولم يقل الصواب لصدق تعريف الخاصة على الدخول
كما اشار بقوله كما يصدق اي تعريف الخاصة عليه اي على الدخول ثم صدق
تعريف الخاصة على قد ممنوع لجواز ان يقال اذا وجد قد عاريا عن الفعل مستقلا
برأسها في موضع ما انها وجدت في غير الفعل ولذا لايقال انها قد توجد
في الفعل ولا توجد في غيره واما دخول قد فليس كذلك لانه لايوجد عاريا
عن الفعل بل اذا وجد وجد في الفعل فقط ولهذا احتاج الى ذكر الدخول
تأمل وانصف انتهى قال بعض الافاضل الفائق على الاقران والاماثل قوله
اذ يصدق تعريف الخاصة عليها اي على قد اذ يقال ان قد هي ما يختص بالفعل
ولا توجد في غيره وقوله كما يصدق عليه اي على دخولها اذ يقال ان دخول قد

هو ما يختص بالفعل ولا يوجد في غيره وقال الآخر قوله اذ يصدق تعريف الخاصة
عليها اي على قد بانها توجد في الفعل ولا توجد في غيره وقوله كما يصدق اي
تعريف الخاصة عليه اي على دخول قد بانه يوجد في الفعل ولا يوجد في غيره والايجاز
اي والحال ان الاختصار في العبارة مطلوب اي مطلوب المصنفين او
مطلوب المصنف والمراد بالخاصة ههنا الخاصة النحوية لا المنطقية لان الخاصة
المنطقية وهي المحمول على الشيء الخارج عنه او الامر الخارج المحمول وتحد بانها
كلية تقال اي تحمل على افراد تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا لا تصدق اي
الخاصة المنطقية عليهما اي على قد والدخول لاشتراط الحمل علة للنفي اي
لكون الحمل شرطا او لاشتراط المنطقيين الحمل فيها اي في الخاصة المنطقية
بخلاف الخاصة النحوية لعدم اشتراط الحمل فيها ولذا قال بعض المحشين
وههنا الشرط ليس بموجود فضلا عن المشروط اذ لا يقال الفعل قد
ولا الفعل دخول قد كما يقال الانسان ضاحك وقال بعض الكمل قوله اذ يصدق
تعريف الخاصة عليها اي على كلمة قد تعليل لاولوية حذف الدخول اي لانه
يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه اي على الدخول والخاصة المنطقية
لا تصدق عليهما اي على الدخول وقد لاشتراط الحمل فيها اي في الخاصة المنطقية
تعليل لئلا تصدق او لعدم الصدق يعني لكونها مشروطا بالحمل على ما هي
خاصة له فيكون المراد بالخاصة ههنا الخاصة النحوية لا المنطقية ولو قال فيما سبق
اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه لعدم اشتراط الحمل فيها اي
في الخاصة النحوية ولو قال ههنا وتعريف الخاصة المنطقية لا يصدق عليهما
لاشتراط الحمل فيها لحسن المقابلة انتهى قال صاحب منافع الاحياب
قوله لاشتراط الحمل فيها لانها عند المنطقيين الامر المختص بالشيء الخارج عنه
المحمول عليه وتعرف بانها كلية تقال على افراد تحت حقيقة واحدة فقط قولا
عرضيا سواء وجد في جميع افراده كالكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان او في افراده
كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه والفرق بين المعنيين عموم وخصوص مطلق فان الاول
عام لكل ما يختص بالشيء سواء كان داخلا فيه كالناطق بالنسبة اليه او خارجا عنه
كالضاحك

194

كالضاحك بالنسبة اليه وسواء كان محمولا عليه كالامثلة السابقة او غير محمول
كامثلة المتن والثاني خاص بالامر المختص بالشيء الخارج عنه المحمول عليه كما سبق
ذكره اي ذكر المصنف ما ذكرنا من حذف الدخول الى هنا او ذكر المصنف
عدم صدق الخاصة المنطقية عليها في الامتحان اي في الكتاب المسمى باسم الامتحان
حيث قال فيه قد حذف المصنف اي البيضاوي الدخول الواقع في الكافية
لعدم الاحتياج اليه الخ وجه الاختصاص اي سبب اختصاص كلمة قد بالفعل
باعتبار الدخول يعني سبب كون كلمة قد مختصا بالفعل باعتبار دخولها عليه
قوله وجه الاختصاص مبتدأ وخبره قوله كونها اي كلمة قد موضوعة لتحقيق
الحدث الفعلي اي لافادة ثبوت الحدث الفعلي في الماضي والمضارع نحو قد قام زيد
وقد يعلم ما انتم او تقليله اي او موضوعة لتقليل الحدث الفعلي يعني لافادة
تقليل الحدث الفعلي في المضارع نحو قد يجود البخيل او توقعه اي او موضوعة
لتوقع الحدث الفعلي يعني لافادة انتظار وقوع الحدث الفعلي في الماضي والمضارع
لكنه مع المضارع اوضح نحو قد يخرج زيد او تقريب الحدث الماضي اي او موضوعة
لتقريب الحدث الماضي يعني لافادة تقريب الحدث الماضي الى الحال اي الى زمان الحال
نحو قد قامت الصلوة اي قد قرب قيام الصلوة المفروضة وقد تكون لتكثير الحدث
الفعلي في موضع التمدح نحو ان الكريم قد يجود اي يكثر جوده وانما تركه لكونه معنى غريبا
قال الاستاد قوله وجه الاختصاص اي علة اختصاص دخول قد بالفعل
كونها اي قد موضوعة لتحقيق الحدث الفعلي في الماضي والمستقبل نحو قد افلح
المؤمنون وقد نعلم انه ليحزنك الذي يقولون وقال ابن عادل في تفسير قوله تعالى
ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم قد حرف تحقيق وتوقع وتفيد في المضارع التقليل
الا في افعال الله تعالى فانها للتحقيق فيها او تقليله اي او موضوع لتقليل الحدث الفعلي
كقولهم قد يصدق الكذوب او توقعه اي او موضوعة لتوقع الحدث الفعلي
نحو قد فعل في جواب هل فعل لان الانسان ينتظر الجواب او تقريب الحدث الماضي
الى الحال اي او موضوعة لتقريب الحدث الماضي الى زمن الحال نحو قول المؤذن
قد قامت الصلوة اي حان وقتها وكقولهم رأيت زيدا قد عزم على الخروج
اي عازما عليه وقال بعض الفضلاء النحام قوله وجه الاختصاص اي اختصاص قد
بالفعل كونها اي قد موضوعة لتحقيق الحدث الفعلي في الحال نحو قد نرى تقلب وجهك

في السماء وقال الفاضل الجامي وقد تستعمل للتحقيق مجرداً عن معنى التقليل نحو
قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك او تقليله اي او لتقليل الحدث الفعلي في الاستقبال
مع الدلالة على التحقيق نحو ان الكذوب قد يصدق او توقعه اي او لتوقع الحدث
الفعلي في الاستقبال ايضا نحو قد يقدم الغائب اذا كنت تتوقع قدومه
او تقريب الحدث الماضي الى الحال اي او لتقريب الحدث الماضي الى زمن
الحال نحو قد قام زيد انتهى وقال البعض قوله وجه الاختصاص اي اختصاصها
بالفعل كونها اي قد لتحقيق الحدث الفعلي في الحال كقوله تعالى قد يعلم المعوقين
منكم او تقليله في المستقبل مع افادتها التحقيق نحو ان الكذوب قد يصدق
اي بالحقيقة يصدر منه الصدق وان كان قليلا او توقعه في الماضي قيل لا يتوقع
الا المنتظر والماضي قد وقع فلا ينتظر قلنا اراد بالتوقع انه كان متوقعا
ثم صار ماضيا نحو قد قامت الصلوة لقوم كانوا قد قاموا خلف الامام
انه يتوقع منه المخاطب او لتقريب الحدث الماضي الى الحال مع افادتها
التحقيق انتهى واختلف عبارات النحويين في معنى قد فقيل هي حرف توقع
وقيل حرف تقريب وهي تقرب الماضي الى الحال اذا قلت قد فعل ومنه قول المؤذن
قد قامت الصلوة ولا بد فيه من معنى التوقع قال سيبويه واما قد فجواب هل فعل
وقال ايضا جواب لما يفعل وقيل حرف تقريب مع الماضي وتقليل مع المستقبل
وقال بعضهم اذا دخلت على المضارع لفظا ومعنى فهي للتوقع وان دخلت
على الماضي لفظا ومعنى او معنى فهي للتحقيق نحو قد قام زيد وقد يعلم ما انتم
عليه قال الشيخ ابو حيان والذي تلقناه من افواه الشيوخ بالاندلس
انها حرف تحقيق اذا دخلت على الماضي وحرف توقع اذا دخلت على المستقبل
وقال بعضهم قد حرف اخبار تكون مع الماضي للتحقيق ومع المضارع للتوقع تارة
وهو الكثير فيها وقد تكون معه للتحقيق وهو قليل وقد تكون للتقليل وهو
ايضا قليل والاخبار في جميع ذلك لا تخالفها فهو الخاص بها الذي تسمى به
قلت وجملة ما ذكره النحويون لقد خمسة معان الاول التوقع وقد ترد
للدلالة على التوقع مع الماضي والمضارع وذلك مع المضارع واضح نحو قد يخرج
زيد فقد هنا تدل على ان الخروج متوقع اي منتظر واما مع الماضي فيدل على انه
كان متوقعا منتظرا ولذلك تستعمل في الاشياء المرتقبة وقال الخليل ان قول القائل

ان قول القائل قد فعل كلام لقوم ينتظرون ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة
لان الجماعة منتظرون لذلك الثاني التقريب ولا ترد للدلالة عليه
الا مع الماضي ولذلك تلزم غالبا مع الماضي اذا وقع حالا نحو وقد فصّل لكم
وان ورد دون قد فقيل هي معه مقدرة وهو مذهب المبرد والفراء
وقوم من البصريين وقيل لا حاجة الى تقديرها وهو الاظهر وكلام الزمخشري
يدل على ان التقريب لا ينفك عن معنى التوقع وكذلك قال ابن مالك
في التسهيل وقد تدخل على فعل ماض متوقع لا يشبه الحرف لتقربه من الحال
وقال ابن الخباز اذا دخل قد على الماضي اثر فيه معنيين تقريبه من زمن الحال
وجعله خبرا منتظرا فاذا قلت قد ركب الامير فهو كلام لقوم ينتظرون حديثك
هذا تفسير الخليل الثالث التقليل وترد للدلالة عليه مع المضارع نحو ان البخيل
قد يجود وقال ابن اياز تفيد مع المستقبل التقليل في وقوعه او في متعلقه فالاول
كقولك قد يفعل زيد كذا اي ليس ذلك منه بالكثير والثاني كقوله تعالى قد يعلم ما انتم
عليه والمعنى والله عز اسمه اعلم اقل معلوماته سبحانه ما انتم عليه والظاهر ان قد
في هذه الآية للتحقيق كما ذكره غيره ونازع بعضهم في افادة قد لمعنى التقليل
فقال قد تدل على توقع الفعل مما اسند اليه وتقليل المعنى لم يستفد من قد بل لو قيل
البخيل يجود فهم منه التقليل لان الحكم على من شأنه بالجود ان لم يحمل على صدور ذلك
منه قليلا كان الكلام كذبا لان آخره يدفع اوله الرابع التكثير وهو معنى غريب
وقد ذكره جماعة من النحويين وانشدوا عليه قول الشاعر قد اشهد الغارة
الشعواء تحملني جرداء معروقة اللحيين سرحوب الخامس التحقيق وترد للدلالة
عليه مع الماضي والمضارع فمع الماضي نحو قد افلح المؤمنون ومع المضارع
نحو قد تعلم ليحزنك الذي يقولون والحاصل انها تفيد مع الماضي احد ثلاثة معان
التوقع والتقريب والتحقيق ومع المضارع احد اربعة معان التوقع والتقليل
والتكثير والتحقيق كذا في الجنى الداني في حروف المعاني وقال ابن هشام وتقليل المعنى
لم يستفد من قد بل لو قيل البخيل يجود فهم منه التقليل فانه لو لم يحمل هذا القول
على ان صدور ذلك من البخيل قليل بل لو حمل على ان صدوره منه كثير كان ذلك الكلام كذبا

لان آخر الكلام يدفع ويرد اوله منه شئ من المعاني ای من المعاني الاربعة لها
من التحقيق و التقليل و التوقع و التقريب وشئ مبتدأ و الظرف صفة مخصصة
ليصح الابتداء لا يتحقق بناء للفاعل وفاعله راجع الى شئ والجملة مرفوعة
محلا خبره الا في الفعل ای لا يتحقق في شئ من الاشياء الا يتحقق في الفعل
يعني لا يوجد في شئ من الاشياء الا يوجد في الفعل الاصطلاحي قال البعض
قوله لا يتحقق الا في الفعل ای لا يتحقق في شئ من الاسم والحرف الا يتحقق
في الفعل الاصطلاحي انتهى قوله كونها لتحقيق الحدث الفعلي الخ اشارة الى الصغرى
وقوله وشئ منها الخ اشارة الى الكبرى فترتيب القياس هكذا كلمة قد
مختصة بالفعل لان مدلولها لتحقيق الحدث الفعلي الخ وشئ منها الخ ينتج
مدلول كلمة قد لا يتحقق الا في الفعل وكل شئ لا يتحقق الا في الفعل فهو
مختص بالفعل فكلمة قد مختصة بالفعل هذا على تقدير كون الوجه بمعنى الدليل
واذا كان بمعنى المناسبة فلا قياس فيه كذا قيل فان قيل ای فان سئل بان ذلك
ای كونه قد لتلك المعاني او كونه قد للمذكورات او كونه قد لتحقيق الحدث
الماضي او كونه قد لتحقيق المدلول الفعلي
او تقليله او توقعه او تقريب المدلول الفعلي في الماضي او ذلك الكون او
ذلك الوجه ای كونها لتلك المعاني فميز سميتها عن سقيمها واختر ما شئت
قوله ذلك مبتدأ وخبره قوله معلوم من الاختصاص ای اختصاصها بالفعل لا من الوضع
اذ لم يخبر ای لانه لم يخبر به ای بكونه قد لتلك المعاني او بذلك يعني بكونها
لتلك المعاني به مفعول لم يخبر وقوله الواضع فاعله قدم ليكون الضمير
اقرب الى مرجعه او للقصر ای لم يخبر الواضع به يعني ان الواضع لم يخبر به
لتلك المعاني او لو عرف على صيغة المجهول الاختصاص نائب فاعل عرف ای اختصاصها
به ای بكونه قد لتلك المعاني او بذلك يعني بكونها لتلك المعاني او بكونه قد
لتحقيق الحدث الفعلي او غيره قوله به متعلق بقوله عرف لزم الدور جواب لو
ای فلو علم الاختصاص من كونها لذلك التحقيق او غيره للزم الدور يعني
ان معرفة ذلك يتوقف على معرفة الاختصاص فلو علم الاختصاص به لزم
توقف

توقف معرفة الاختصاص على معرفة وتوقف معرفة على معرفة الاختصاص
فيلزم توقف معرفة الاختصاص على نفسها لانه اذا توقف معرفة الاختصاص
على معرفة وتوقف معرفة على معرفة الاختصاص كان معرفة متقدمة على معرفة
الاختصاص ومعرفة الاختصاص متقدمة على معرفة والمتقدمة على المتقدمة
على الشئ متقدمة على ذلك الشئ فيكون معرفة الاختصاص متقدمة على نفسها
وانه محال لان الموقوف عليه يعلم اولا بدون معلوم الموقوف ولانه يلزم
اجتماع معرفة الشئ مع عدمها لان قبل معرفة زمان العدم او يلزم تعقل
القبلية من غير تحقق الطرفين اذ لا يوجد هناك الا نفس الشئ او يلزم
اجتماع تقدم الشئ وتأخره بالنسبة الى شئ واحد او يعني معرفة الاختصاص
متقدمة على معرفة ذلك فلو عرف الاختصاص به لزم تأخر معرفة الاختصاص
عن معرفة المتأخرة عنها لتأخر معرفة الاختصاص عن معرفة الاختصاص
فيلزم تقدم الشئ اعني معرفة الاختصاص على نفسها وهو محال باطل لوجوب
تقدم معرفة المبادي على المقاصد والله اعلم قال الاستاد قوله فان قيل ذلك
ای ذلك الوجه وهو كون قد لتحقيق الحدث الفعلي او غير ذلك معلوم من الاختصاص
فكيف يعرف الاختصاص به اذ لم يخبر به ای بذلك الواضع فاعل لم يخبر ولو عرف
الاختصاص به ای ولو فرض علم الاختصاص منه لزم الدور وهو توقف الشئ
على ما يتوقف عليه بمرتبة او بمراتب و الاول يسمى مصرحا والثاني مضمرا
وهنا من قبيل الاول وقال الاخر قوله فان قيل ذلك ای ذلك الكون
وهو كون قد لتحقيق الحدث الفعلي او غيره معلوم من الاختصاص ای
يتوقف علمه على علم الاختصاص اذ لم يخبر به ای بذلك الواضع بالرفع
فاعل لم يخبر ولو عرف الاختصاص به ای ولو فرض توقف علم الاختصاص به
لزم الدور ای لزم الدور المصرح وهو توقف الشئ على ما يتوقف عليه
بمرتبة واما توقف الشئ على ما يتوقف عليه بمراتب فيسمى الدور المضمر
وقال بعض الكمل قوله فان قيل ذلك ای كونه قد لتحقيق الحدث الفعلي او
غير ذلك معلوم من الاختصاص ای من اختصاص قد بالفعل اذ لم يخبر به ای بذلك
الواضع ای واضع قد ولو عرف الاختصاص به فعرف بمعنى علم والباء في به بمعنى من

متعلق به والضمير في به راجع الى ذلك الذي اشير به الى كون قد لتحقيق
الحدث الفعلي او غيره او راجع الى كون قد لتحقيق الحدث الفعلي او غيره
اي ولو علم اختصاص قد بالفعل بذلك لزم الدور التقدمي وهو
توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة او بمراتب توقفا تقدميا وهو محال
لانه يلزم تقدم الشيء على نفسه واما الدور المعي وهو توقف الشيء
على ما يتوقف عليه في آن واحد وهو جائز كما في تطابق القبتين قال العارف
سلمه الباري قوله فان قيل ذلك اي كون قد لتلك المعاني الاربعة معلوم
من الاختصاص اي من اختصاصها به فكيف يعلم الاختصاص منه او لم يخبر به
اي بذلك الواضع اي واضع قد ولو عرف الاختصاص به اي ولو فرض الا بعلم منه
علم الاختصاص منه لزم الدور لانه اذا عرفت يلزم توقف ان يعلم
الاختصاص الى ان يعلم ذلك وذلك لا يعلم الا من الاختصاص ولهذا
توقف علمه علمه اقول فيه نظر لانه يجوز ان يضع الواضع لفظ قد الى ذلك
ويخبر ذلك لكن لا يفهم ذلك من لفظ قد بل يحتاج في الفهم والدلالة
الى ضم ضميمة وهذا ليس بمضر لان يعلم من الوضع ولهذا عرف الاختصاص
به لم يلزم الدور ويصح وجه الاختصاص لعل وجه الامر بالفهم في الآتي
لهذا اعلم ايها الطالب ان ما قررت لك يتقرر ايضا في ذيل كل ما ذكر
من السين وغيره تفكر وتأمل وقال بعض الكمل قوله فان قيل ذلك اي
ما ذكر من وجه اختصاص قد بالفعل وهو كون قد لتحقيق الحدث الفعلي
او غير ذلك معلوم اي معروف من الاختصاص اي من اختصاص قد
بالفعل فكيف يعرف الاختصاص منه اذا الواضع لم يخبر به ولو عرف الاختصاص
به اي من ذلك لزم الدور اي لزم الدور المهروب عنه وهو الدور
التقدمي لا الدور المعي وقال البعض قوله فان قيل الخ فلو قيل ذلك اي
كون قد للمذكورات معلوم من الاختصاص اذ لم يخبر به اي بكون قد
للمذكورات الواضع حتى يكون ذلك معلوما من الوضع ولم يلزم الدور
ولو عرف اي ولو علم الاختصاص به اي بكون قد لتحقيق الحدث الفعلي
الى اخر المذكورات لزم الدور وقال صاحب منافع الاخيار قوله

قوله فان قيل الى آخره هذا معارضة تقديرية تقديرها هكذا ان كان لك
دليل على ان يكون كون قد لتحقيق الحدث الفعلي او غيره وجها للاختصاص فعندي
دليل على خلافه وهو لما كان كونها لتحقيق الحدث الفعلي او غيره معلوما
من الاختصاص فلو عرف الاختصاص به اي بكونها لتحقيق الحدث الفعلي
او غيره لزم الدور لكن المقدم حق فالتالي مثله واجاب بمنع المقدمة
الاستثنائية وهي حقية لكن التحقيق في الجواب ان اللازم من الدليل
فلو عرف الاختصاص به اي لو كان كونها لتحقيق الحدث الفعلي او غيره
للاختصاص وجها ودليلا لزم الدور وليس هذا خلاف المدعى لانه
ان كونها لتحقيق الحدث الفعلي او غيره وجه وعلة لوجود الاختصاص
في الخارج لا ان كونها له دليل له قلت انا ذلك اي كون قد لتلك المعاني
الاربعة او كون قد للمذكورات او الوجه المذكور معلوم ومعروف
بالاستقراء وتتبع موارد الاستعمال اي كلام العرب وكلام البلغاء
لا من الاختصاص اي لا يكون معلوما من الاختصاص فلا دور اي اذا كان
معلوما بالاستقراء لا من الاختصاص فلا يوجد الدور المحذور منه او الدور
المهروب منه وهو الدور التقدمي فافهم الحق وجه الفهم ان ذلك معلوم
من الاختصاص وهو من الاستقراء لان كون قد لتحقيق الحدث الفعلي
او غيره ليس علة لعلم الاختصاص بل لنفسه حاصل الكلام ان كونها
لتحقيق الحدث الفعلي او غيره علة لنفس الاختصاص وهو علة لعلم كونها
لتحقيق الحدث الفعلي او غيره فلا دور او وجه الفهم ما ذكره العارف فيما سبق
آنفا قال البعض وجهه يعرف بمطالعة الامتحان او هذا البحث مفصل فيه
ومن اراد التفصيل والتحقيق فارجع اليه ودخول السين اي سين الاستقبال
القريب والسين مفيدة للاستقبال اذ الاستمرار انما يكون في المستقبل احترز به
عن سين الاستفعال لان سين الاستفعال يوجد في الفعل وغيره نحو مستخرج
بخلاف سين الاستقبال فانه تختص بالفعل نحو قوله تعالى فسيكفيكهم الله الآية
وانما فسرنا السين بسين الاستقبال بقرينة سوف لانه للدلالة على الاستقبال
ايضا لانه يدل على الاستقبال لا بقرينة اقول ان كون اللاحق قرينة للسابق
ليس بمستحسن ولو قدم سوف على السين لكان احسن لكن قدم وارتكب القبح

وقال الامام ان هذا اللفظ [illegible]

لاجراء ضابطة مشهورة الاقرب فالاقرب تدبر قال بعض الافاضل قوله
اى سين الاستقبال وكون المراد به سين الاستقبال بقرينة سوف ولذا
عرف بلام العهد انتهى قال صاحب المقاليد انما ذكر السين معرفا لكونه
اسم جنس كلام لانه يجئ للاستقبال والطلب والتحول والسؤال
والاعتقاد والوجدان فادخل عليه اللام للاشارة الى السين المعهود
وهو سين الاستقبال انتهى كلامه قال بعض الافاضل وانما ذكر السين
معرفا باللام لانه يجئ للاستقبال والطلب واصابة الشئ على صفته
والتحول والوقف بعد كاف المؤنث ويسمى السين الكشكشة
نحو سيخرج واستعجله واستجاده واستنسر البغاث واكرمتكس فلابد
من ذكره بقرينة عهد لتعيين سين الاستقبال تم كلامه قوله ودخول سوف
وهو مبني على الفتح لعدم مغير الصورة الحرفية بخلاف السين فان صورة
حرفيته قد تغيرت الى الاسم وجعل اسما وصار متصرفا بدخول اللام
فاعرف كذا في شرح الارشاد قال في مغني اللبيب وسوف مرادف للسين
واوسع منها على الخلاف كأنه نظر هذا القائل الى كثرة حروفه لكنه غير مطرد
كذا في فتح الاسرار وانما لم يقل وحرف الاستقبال وهي السين وسوف
كما قال غيره بل قال دخول قد الى اخره للاختصار ذكره شارح الارشاد
ولو قال وحرفي الاستقبال كما قال صاحب اللباب لكان اوضح ويسميان
اى السين وسوف حرفي التنفيس حرفي تثنية حرف سقط نونه بالاضافة
الى التنفيس اى ويسميان حرفي التنفيس لانهما تقلبان المضارع من الزمن
الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال او لانهما ينقلان
الفعل من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو المستقبل
والاحسن ان يقول حرفي الاستقبال لانه اوضح منه قال الاستاد قوله ويسميان
حرفي التنفيس اى التأخير وهذه التسمية لانهما تدلان على تأخير الفعل
من الحال الى الاستقبال وعدم الضيق في الحال انتهى كلامه وقال الاخر
قوله ويسميان حرفي التنفيس اى التوسيع وقال بعض الافاضل
التنفيس بمعنى التفريج يقال نفس الله تعالى اى فرج فيلزمه التوسيع
انتهى كلامه وقال الزمخشري وغيره ويسميان حرفي الاستقبال والشارح
اخذ قول المعربين

قول المعربين مع ان الاحسن اخذ قول الزمخشري وغيره لان قولهما اوضح
من عبارتهم ذكره ابن هشام في مغني اللبيب قال بعض الافاضل قوله ويسميان
حرفي التنفيس والاوضح حرفي الاستقبال ومعنى التنفيس التوسيع وهذه
التسمية لانهما تقلبان المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع
وهو الاستقبال ذكره ابن هشام وقال الاخر قوله ويسميان حرفي التنفيس
والاحسن حرفي الاستقبال لانه اوضح ومعنى التنفيس التوسيع وهذه التسمية
لانهما ينقلان الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع
وهو المستقبل وقال بعض الكمل قوله ويسميان حرفي التنفيس والاحسن
ان يقول حرفي الاستقبال لانه اوضح منه ومعنى التنفيس تأخير الفعل
الى الزمن المستقبل وعدم التضييق في الحال وهذه التسمية لدلالتهما
على تأخير الفعل من الحال الى الاستقبال ذكره شارح الارشاد قال
بعض المحشين قوله والسين وسوف يسميان حرفي التنفيس اى التأخير
لانهما للاستقبال ففي الزمان الاستقبال تأخير بالنسبة الى الحال ثم
اشار الشارح الى الفرق بينهما بقوله لكنه دفع توهم يتولد من قوله
ويسميان حرفي التنفيس فكأنه توهم الطالب منه ان التنفيس فيهما
ساوٍ فدفعه بقوله لكنه اى الا ان التنفيس في الثاني اى سوف زائد
على التنفيس الذي في الاول بناء على ان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى
قلت هذا دعوى مجرد عن الدليل لان العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل
عن معنى واحد في وقت واحد فصح ذلك توافقهما وعدم تخالفهما ومن ذلك
قوله تعالى وسوف يؤت الله المؤمنين اجرا عظيما وقوله تعالى فاما الذين امنوا بالله
واعتصموا به فسيدخلهم ربهم في رحمة منه فانهما في الآيتين استعملا بمعنى واحد
في وقت واحد وهو يوم الحشر لكن الفرق هو ان يقال السين فرع سوف
فمن استعمل سوف نظر الى الاصل ومن استعمل السين نظر الى الجواز لا يقال ان السين
لو كان فرعا لها لكانت قليلة الاستعمال بالنسبة اليها لانا نقول ان من الفرع
ما تفوق الاصل بكثرة الاستعمال نحو نعم وبئس فانهما فرعا نَعِم وبَئِس بكسر العين

فيهما وهي اكثر منهما لا منهما كذا قاله شهاب الدين في شرح المزينة اقول لا نسلم
هذا دعوى مجرد عن دليل بل دعوى مع دليل لانه قال الله تعالى وسوف يسئلون فطال
الامر والزمن وقال الله تعالى سيقول السفهاء من الناس ما وليهم عن قبلتهم التي
كانوا عليها فتخل العقول قال بعض المحشين قوله لكنه اي التنفيس في الثاني
اي سوف ازيد لان سوف للاستقبال البعيد كما عرفت وجه الاختصاص اي
سبب اختصاص السين وسوف بالفعل يعني سبب كون السين وسوف
مختصين بالفعل باعتبار دخولهما على الفعل قوله وجه الاختصاص مبتدأ
وخبره قوله كونهما اي السين وسوف موضوعين لتخصيص الحدث الفعلي اي
لتخصيص المدلول الفعلي بالاستقبال لدلالتهما على الاستقبال متعلق بالتخصيص
والاحسن ان يقول لتخصيص الحدث المضارع بالاستقبال لكونه اوضح منه
لكنه اراد المناسبة بما قبله فتأمل المعلوم صفة الكون بالاستقراء اي
بحسب التتبع والاستقراء وفي ذلك القول اشارة الى ان معلومية كونهما
لتخصيص الحدث الفعلي بالاستقبال ليست بعقلي ولا جعلي بل بحكم الاستقراء
وبتتبع موارد الاستعمال وكلام العرب وبهذا اندفع السؤال السابق
فلا تغفل قال بعض المحشين قوله وجه الاختصاص اي وجه اختصاصهما بالفعل
كونهما اي السين وسوف لتخصيص الحدث الفعلي اي دلالتهما على تخصيص الحدث
الفعلي بالاستقبال متعلق بالتخصيص فهذا انما يوجد في الفعل لا في غيره واما كونهما
لتخصيص الحدث الفعلي فلم يعلم باختصاصهما وانما هو المعلوم بالاستقراء كما فيما سبق
فاندفع الدور ايضا وقال البعض قوله المعلوم صفة التخصيص بالاستقراء وبهذا
اندفع السؤال السابق وكذا حال كل الآتي فلا تغفل انتهى قال صاحب
منافع الاحيا وقوله المعلوم بالاستقراء صفة لتخصيص الحدث الفعلي يعني ان اختصاص
السين وسوف معلوم بكونهما لتخصيص الحدث الفعلي وكونهما له معلوم
بالاستقراء لا بالاختصاص حتى يلزم الدور انتهى يعني لا يلزم الدور وقد علمت
ان كونهما لتخصيص الحدث الفعلي معلوم بالاختصاص وهو معلوم بالاستقراء
ولا ينافي ان كونهما لتخصيص الحدث الفعلي معلوم بالاختصاص ان يكون
كونهما له وجها وعلة ودليلا وسببا للاختصاص ودخول ان بكسر الهمزة
وسكون النون وهي للشرط لانه شرط لتحقق الثاني اي كلمة ان ايضا

اي كلمة ان ايضا من خواص الفعل باعتبار دخوله على الفعل او دخول ان ايضا
من خواص الفعل وانما اختص به لانه اي لفظ ان موضوع لتعليق الشيء اي
لتعليق مضمون جملة فعلية جزائية بالحدث الفعلي اي بمضمون جملة فعلية شرطية
وذلك بالدخول على الفعل ودخول لم ولما اي لم ولما ايضا من خواص الفعل باعتبار
دخولهما او دخول لم ولما ايضا من خواص الفعل وانما اختصا به لانهما اي
لم ولما موضوعان لنفي الحدث الفعلي اي لنفي المدلول المنسوب الى الفعل
ودخول لام الامر واللام مضاف الى الامر فهو مجرور بالاضافة لان اللام
نكرة قابلة للاضافة اي لام الامر او لام مستعمل في معنى الامر احترز باضافة لا
الى الامر عن لام الجر ولام الابتداء ولام التأكيد يعني لام الامر ايضا من خواص
الفعل باعتبار دخوله عليه او دخول لام الامر من خواص الفعل وانما اختص به
لانه اي لام الامر موضوع لطلب الحدث الفعلي اي لطلب المدلول المنسوب الى الفعل
ودخول لاء النهي اي لا للنهي او لا المستعمل في معنى النهي او لا الكائن في النهي
او لا الذي في النهي او لا الدال على النهي او لا صاحب النهي فيه سمينها عن سقيمها
واختر ما شئت احترز بالاضافة عن لاء النفي وانما اختص به لانه اي لاء النهي
موضوع لطلب تركه اي ترك الحدث الفعلي ولا يتصور على صيغة المجهول اي
ولا يتعقل كل منها نائب فاعل لا يتصور اي كل واحد من تلك المعاني الخمسة
من تخصيص الحدث الفعلي وتعليق الشيء به ونفي الحدث الفعلي وطلب تركه
الا يتصور في الفعل اي لا يتصور كل واحد منها في شيء من الاشياء
الا في الفعل ولا ترى اثرها وهو الجزم يختص بالفعل فلو دخلت على غير الفعل
لزم تخلف الاثر عن المؤثر كذا قاله صاحب الاسرار ثم انه اي لاء النهي
اما ملابس بالاضافة اي باضافة لا الى النهي بتنكير المضاف متعلق بالاضافة
اي بارادة واحد من افراد لا بلا تعيين كذا في ديني زاده اي بطريق جعل المضاف
وهو لا نكرة بارادة واحد من افراد لا بلا تعيين وذلك لئلا يلزم تعريف المعرفة
والا اي وان لم يجعل المضاف نكرة يلزم تعريف المعرفة فهو تحصيل الحاصل
وتحصيل الحاصل باطل فتعريف المعرفة باطل قال بعض المحشين قوله ثم انه
اي النهي اما مجرور بالاضافة اي باضافة لا فيقدر حينئذ الاضافة بتنكير المضاف
قبل الاضافة ضبطا لامر الاضافة اي بان يقدر المضاف وهو لا نكرة بان اريد
بلا المسمى بلا والا اي وان لم يقدر المضاف نكرة يلزم تعريف المعرفة وهو محال

يعني وان لم يقدر المضاف نكرة واضيف المعرفة الى المعرفة يلزم تحصيل الحاصل
لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون
تحصيلا للحاصل ولا يخفى ان تحصيل الحاصل محال ينتج استحالة اضافة المعرفة
الى المعرفة ولذا يقدر هذه الاضافة بتنكير المضاف على طريق الوجوب وقال
الآخر قوله ثم انه اي النهي في قوله لاء النهي اما مجرور بالاضافة اي بكونه مضافا اليه
للاء انما فسر بالاضافة به تنصيصا على ان المراد بها كون الشيء مضافا اليه حال كونها
ملابسة بتنكير المضاف الذي هو لاء في لاء النهي والا اي وان لم تكن الاضافة
بتنكير المضاف يلزم تعريف المعرفة او المحال انتهى قال بعض الافاضل قوله
ثم انه اي النهي اما بالاضافة اي اما من صفته ان يكون مجرورا باضافة لا
بتنكير المضاف لئلا يلزم تعريف المعرفة والا اي وان لم يتنكر المضاف يلزم
تعريف المعرفة وهو محال انتهى وقال الآخر قوله ثم انه اي النهي في لاء النهي
اما مخفوض بالاضافة اي باضافة لا اليه وتلك الاضافة ملابسة بتنكير المضاف
اي بتقدير تنكيره لئلا يلزم تعريف المعرفة والا اي وان لم يقدر تنكيره يلزم
تعريف المعرفة وهو باطل انتهى قال بعض الكمل ثم انه اي لاء النهي
اما ملابس بالاضافة اي باضافة لا الى النهي بتنكير المضاف الخ جواب سؤال
مقدر وهو ان لا معرفة لكونه علما والعلم من المعارف فاضافته الى المعرف
باللام الذي هو النهي اكتسب المعرفة التي حصلت قبل فيلزم تحصيل الحاصل
فاجاب الشارح من طرف المصنف بقوله بتنكير المضاف الخ اي بتأويل المضاف
بنكرة بان يجعل واحدا من جملة ما يسمى بلا لانه اي المضاف تعليل
لقوله يلزم ومتعلق به علم بفتح اللام والعين لنفسه اي المضاف
اذ المقصود به لفظه والقاعدة ان اللفظ اذا قصد به نفسه صار علما
لنفسه ولما كان علما لنفسه كان موضوعا لنفسه كسائر الالفاظ وضعا
غير قصدي فيكون من قبيل علم الشخص لكونه موضوعا لشيء بعينه
غير متناول غيره قال البعض قوله لانه علم لنفسه اثبات للملازمة والعلم
بمعنى العلامة والنفس بمعنى الذات اي لانه علامة لذاته وهذا عند الجمهور
ومنهم البيضاوي قوله او بتجويز نحو زيد الشجاعة عطف على قوله بتنكير المضاف ان

اي او ملابس بالاضافة بتجويز نحو زيد الشجاعة من غير تنكير المضاف بناء على انه
لا مانع من اجتماع التعريفين المتغايرين قال الشارح رح في حاشية الامتحان
قوله نحو زيد الشجاعة مما كان العلم مضافا الى ما هو متصف به معنى
اذ لا مانع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا ورده الفاضل العصام بان المستفيض
اي المشهور في هذا الغرض هو الوصف دون الاضافة فيفيد هذه الاضافة
بتنكير المضاف ضبطا لامر الاضافة انتهى قال البعض قوله نحو زيد الشجاعة
من اضافة اسم الذات المعينة الى ما يقوم به انتهى وقال الآخر قوله بتجويز
نحو زيد الشجاعة يعني قوم يجوزون اضافة العلم بلا تأويل وهذا الرأي
كما اي عين الرأي الذي او مثل الرأي الذي هو اي ذلك الرأي قال البعض
قوله كما هو والكاف بمعنى اللام وما عبارة عن الشيء المراد منه القول وضمير هو
راجع الى ما اي القول هو رأي الرضي اي رأي الشيخ الرضي في شرح الكافية
قال في بحث الاضافة وعندي يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا مانع
من اجتماع التعريفين اذا اختلفا وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به
معنى نحو زيد الصدق وقال في باب النداء قلنا وليس المحذور اجتماع التعريفين
المتغايرين واي محذور في اجتماع هذين التعريفين بل الممتنع اجتماع التعريفين
مع حصول الاستغناء باحدهما قال العصام في شرح الكافية في بحث الاضافة
لا يضاف العلم فالاولى وشرطها اي الاضافة الى العلم تنكير المضاف وزعم الرضي
انه يجوز اضافة العلم لانه لا مانع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا ومنه
زيد الخيل والآخر صاحب الغنم فاضيفوا مع تعينهم لافادة انهم مالكوا
الشيء وفيه ان المستفيض في هذا الغرض هو الوصف دون الاضافة
وقد ينكر العلم قليلا قال المبرد وفي الاعلام انها تنكر ثم تعرف بالاضافة الى المعرف
باللام وقال في بحث الاضافة فمن المعارف ما يقبل التنكير فينكر ثم يضاف وما لا يقبل
من المبهمات والمضمرات فلا يضاف اصلا وقال الفاضل العصام في حاشية الجامي
في بحث الاضافة قوله وان كان المضاف علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى
بذلك الاسم اي يجعل مدلوله واحدا من جملة من يسمى به بان يراد بهذا الاسم مفهوم
يصدق على جملة يكون مدلول العلم واحدا منها واقله المسمى بهذا الاسم وقد يخص

في بعض الاعلام بمفهوم خاص لاشتهار مسماه بمفهوم فيستعمل العلم في هذا المفهوم
فيصير نكرة كما يراد بالحاتم الجواد وبهذا اندفع ان طريق تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكره
فانه قد يكون بارادة اشهر اوصافه فبيانه لتنكير العلم تضييق للطريق الواسع
ولا يذهب عليك ان ما يستفاد من قولهم ان العلم يصير نكرة بالطريق
المذكور ينافي ما يستفاد من تعريف النكرة بما وضع لغير معين فان العلم
بهذا الطريق لا يخرج عن كونه موضوعا للمعين ولا يدخل فيما وضع لغير معين
فلابد من ان يراد بتنكير العلم جعله في حكم النكرة وقال في بحث الجوازم
لا يصح اضافة العلم او الوصف عطف على بالاضافة اى او ملابس بكون النهي
وصفا للا او مجرور بكونه وصفا للا او البيان عطف على القريب او البعيد
اى او ملابس بكون النهي عطف بيان للا او مجرور بكونه عطف بيان له
قال العصام في بحث عطف البيان فلا يجعل عطف بيان ما يحتمل كونه وصفا
انتهى بتأويل الدال على النهي لان النهي مصدر فلا يدل على ذات لا فيحتاج
الى تأويل الدال على النهي ولان لا علم والنهي مصدر حدث لا يقع الوصف
وعطف البيان بل بتأويل الدال على النهي مثلا يقال لا الدال على النهي
اى هذان الوجهان الاخيران يعني كونه بالوصف وكونه بالبيان ملابسين
بتأويل الدال على النهي فيكون قوله بتأويل الدال على النهي قيدا للاخيرين
والاحسن ان يقول بتأويل النهي بالناهي لكون لا بمعنى الناهي قال ده ده
افندى واسناد النهي الى لا مجاز عقلي لان الناهي هو المتكلم بواسطة لا
ويسمى مجازا حكميا ايضا انتهى قال الاستاد قوله بتأويل الدال على النهي
قيد للاخيرين اى بتأويل لا الدال على النهي كذا في الامتحان اى مثل ذلك
وقع او ذكر في كتاب الامتحان للمصنف او مثل ذلك قاله المصنف
في كتاب امتحان الاذكياء او مثل ذلك وقع او ذكر في الكتاب المسمى
باسم الامتحان قال السيد بالرفع فاعل قال السند صفة السيد اى
سيد العلماء المتأخرين وسنده هنا في حاشية الكشاف مفعول فيه
لقال ان امثالها اسم ان والضمير راجع الى كلمة لا اى امثال كلمة لا مما كان
على حرفين كما وبا وتا وفا اذا اريد بها اى بتلك الامثال انفسها اى تلك الامثال
نائب فاعل اريد وبها مفعوله قدم للحصر قوله اذا اريد انفسها مفعول فيه
لتزاد

لتزاد المؤخر قدم عليه للحصر يعني اذا اريد بها ذواتها بدون جعلها اسماء واعلام
قد تزاد في آخرها اى آخر تلك الامثال الهمزة بالرفع نائب فاعل تزاد وهو
مع جملة فعلية مرفوعة محلا خبران وهي مع اسمها وخبرها جملة اسمية منصوبة
محلا معقول قال اى ان امثالها قد تزاد في آخرها الهمزة اذا اريد نفسها بها مثلا
يقال ماء النفي وماء الموصول وماء الموصوف وماء الاستفهام وباء الالصاق
وباء الاستعانة وباء الملابسة وباء الظرف وتاء التأنيث وتاء الكثرة
وتاء الطويل وفاء الجزائية وفاء الجوابية وفاء الفصيحة كما يقال لاء النهي
واصله ما ذكره الرضي في بحث العلم ان اللفظ الثنائي كمذ ولو اذا جعل علما
ضعف آخره فاذا ضعف لام لا يزاد الف فيجب قلبها همزة فيقال لاء وكذلك ماء
وصرح بانه يستوي فيه كونه علما لنفسه ولغيره فالمفهوم منه وجوب الهمزة
لا جوازها فاحفظه امر من حفظ يحفظ اى فاحفظ ايها الطالب ما قاله السيد
السند فانه ينادي في مواضع كثيرة وقوله كله مبتدأ والضمير راجع الى الفعل
وقوله عامل خبره والجملة اعتراضية او استينافية اى كله عامل باعتبار وضعه
فلا يرد قلتما وطالما ما الكافة كذا قاله صاحب الاسرار قوله على ما سيجيء والجار
مع المجرور متعلق بنسبة حكمية بين المبتدأ والخبر والتقدير حكمنا هكذا على ما سيجيء
مشيرا الى هذا الحكم او خبر مبتدأ محذوف اى هذا الحكم مبني على ما سيجيء قال صاحب
زبدة الاعراب قوله على ما سيجيء والجار مع المجرور متعلق بنسبة حكمية بين المبتدأ
والخبر والتصوير حكمنا هكذا على ما سيجيء انتهى قال البعض قوله على ما سيجيء
والجار مع المجرور متعلق بالنسبة الحكمية بين المبتدأ والخبر اى حكمت عليه اى على كل فعل
بانه عامل على ما سيجيء او مفعول له لمفهوم الكلام بتقدير بناء اى حكمت عليه
اى على كل فعل بانه عامل بناء على ما سيجيء او حكمت بذلك او حكمت هكذا او حكمنا
هكذا بناء على ما سيجيء والسين في سيجيء حرف استقبال وفاعل يجيء راجع الى ما
والجملة صفة ما او صلته في بحث العامل القياسي اى في البحث الذي يتعلق بالعامل
القياسي وما سيجيء فيه قوله فكل فعل يرفع معمولا واحدا وينصب معمولات كثيرة
واسم عطف على فعل اى والقسم الثاني من الاقسام الثلاثة للكلمة اسم اصطلاحي
قوله مأخوذ خبر مبتدأ محذوف اى هو مأخوذ يعني مشتق من السمو يشير الى انه منقول
لا مرتجل والسمو بكسر السين او ضمها بضم الميم وتشديد الواو وقيل بلا تشديدها
ولا يخفى ان الاشتقاق لا يختص بالمشتق بل يجري في الجوامد وهو المراد هنا
اى مأخوذ بنوع من التصرف فيه قال محرم افندى قوله مأخوذ من السمو بكسر السين

اوضحها عند البصريين من سما يسمو مثل غزا يغزو وسمو اً على وزن قنو اً
حذفت الواو احتياطاً ونقل سكون الميم الى السين وحركتها الى الميم لعوض
عن الواو المحذوفة همزة الوصل فيجئ بالهمزة ليمكن الابتداء بها فصار
اسماً كذا في شرح الشافية قال عبد الحكيم السيلكوتي قوله مأخوذ من السمو
بضمتين وتشديد مصدر سما يسمو كعلا يعلو علواً انتهى قال بعض المحشين
قوله مأخوذ من السمو بكسر الميم وتخفيف الواو او بفتح الميم وتشديد الواو
وكذا العلو في الاعتبارين وقال الاخر قوله مأخوذ من السمو يؤيده كونه
جمعه اسماء وتصغيره سمي وقيل مأخوذ من الوسم لكنه يأباه التعبيرين المذكورين
اي التعبير من جمعه بالاسماء لا بالاوسام والتعبير من تصغيره بالسمي لا بالوسيم
وقال دده افندي والاسم في الاصل سمو بدليل جمعه على اسماء وتصغيره
على سمي وتكلمه على سميت ولا وسماء ووسيم ووسمت ولو كان اصله
كما قاله الكوفيون وسما كان كل منها على العكس وقال الاستاد
قوله مأخوذ اي مشتق خبر مبتدأ محذوف اي وهو مأخوذ من السمو
كما قاله البصريون لا من الوسم كما قاله الكوفيون اما حجة البصريين
فقد قالوا ان تصغيره سمي وجمعه اسماء والجمع والتصغير يردان الاشياء
الى اصولها فلا يقال وسيم ولا اوسام واما حجة الكوفيين فقد قالوا
الاسم علامة على المسمى والعلامة يؤذن بانه من الوسم وهو العلامة
وهذا وان كان صحيحا من حيث المعنى لكنه فاسد من حيث التصرف ويدل
عليه فائدة الخلاف فان من قال الاسم مأخوذ من السمو يقول لم يزل الله تعالى
سبحانه موصوفا قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وعند فنائهم ولا تأثير لهم
في اسمائه ولا صفاته وهذا قول اهل السنة ومن قال الاسم مشتق من الوسم
كان الله تعالى في الازل بلا اسم ولا صفة فلما خلق الخلق جعلوا له اسماء وصفاتاً
فاذا افناهم بقي بلا اسم ولا صفة وهذا قول المعتزلة وهو ما اجتمعت عليه
الامة وهو اعظم في الخطأ من قولهم ان كلامه مخلوقة تعالى عن ذلك
وقال المرشدي وثمرة الخلاف بينهما انه على تقدير كونه من السمو بمعنى الرفعة
يلزم ان يكون علوه اي اسمه تعالى ثابتا في الازل لا بتأثير الخلق وانه على تقدير كونه

من الوسم بمعنى العلامة يلزم ان لا يكون ثابتا في الازل بل بجعل الخلق اسما فاحفظ
وههنا كلام لا يحتمله المقام وهو اي الاسم العلو اي بمعنى العلو والارتفاع
في اللغة لان العرب تقول لكل ما علاك فهو سماك وانما سمي الاسم
الذي هو قسم من اقسام الكلمة او سمي هذا القسم من اقسام الكلمة
به اي بالاسم الذي هو بمعنى العلو والارتفاع في اللغة قوله لاستعلائه
اي لاستعلاء هذا الاسم او هذا القسم متعلق بمحذوف وهو ناسب
وتعليل لذلك المحذوف لا للمسمى فان التسمية بديهي جلي لا تحتاج
الى التعليل اي ناسب تسميته به لاستعلائه على اخويه اي هذا الاسم
او هذا القسم اي على نظيريه لان الاخ يستعمل في ذوي العقول وهو
تثنية اخ فاصله اخوين سقط نونه بالاضافة الى الضمير والمراد من اخويه الفعل
والحرف والحاصل ان هذا القسم شبه بالاسم الذي معناه العلو فاستعير
لفظ الاسم لهذا القسم كما في الحرف قوله من جهة كونه متعلق بالاستعلاء
وقيل ظرف مستقر حال منه او صفة موضحة له مسنداً اليه نحو ضرب زيد
والتركب مصدر من باب التفعل
وتركب الكلام عطف على كونه مسنداً اليه
مضاف الى الكلام اي ومن جهة تركب الكلام منه اي من الاسم نحو زيد ضارب
وحده حال مع الضمير المجرور في منه لانه مفعول به بواسطة الجار اي حال كون الاسم
منفرداً عن اخويه قوله بخلافهما ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف
والضمير راجع الى اخويه اي وهو ملابس بخلاف اخويه يعني لا يكون ان مسنداً اليه
ولا يتركب الكلام منهما لان الاسناد داخل في مفهومه وهو ما تضمن كلمتين
بالاسناد وهو يقتضي المسند اليه والمسند فالحرف لا يكون مسنداً اليه ومسنداً
لانهما لا يكونان الا في اللفظ الدال على معنى مستقل في الفهم والفعل لا يكون
مسنداً اليه لانه عرض لا يقوم بنفسه فكيف يقوم غيره به ولكنه لما كان له
دلالة على معنى مستقل في الفهم كان مسنداً دائما ولا يكون مسنداً اليه ابداً قال
الشارح فيما سيأتي ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم مصدره الى شيء
والمسند اليه لا يكون الا ذاتا فلو كان مسنداً اليه يلزم الخروج عن وضعه اذ اللفظ
الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معاً في حالة واحدة والحرف لا يصلح ان يكون

ای هذا الاسم او هذا القسم

مسنداً اليه ومسنداً لعدم دلالته على معنى مستقل في الفهم لان معناه
غير مستقل ولما كان الاسناد الداخل في مفهوم الكلام يقتضي المسند اليه والمسند
وهما لا يوجدان الا في اسمين او في اسم وفعل لزم عدم تركب الكلام منهما وتفصيله
ان المسند اليه والمسند كلاهما مفقودان في الحرف والحرف لما عرفت
ان الحرف لا يدل على معنى مستقل في الفهم فضلا عن ان يكون مسنداً اليه
ومسنداً لانهما لا يكونان الا في اللفظ الدال على معنى مستقل في الفهم
والمسند اليه في الفعل والفعل وفي الفعل والحرف مفقود اما في الفعل
والحرف فلما عرفت ان الحرف لا يدل على معنى مستقل في الفهم يعني
ليس له دلالة على معنى مستقل في الفهم واما في الفعل والفعل فلان الفعل
عرض لا يقوم بنفسه فكيف يقوم غيره به ولكنه لما كان له دلالة على معنى مستقل
في الفهم كان مسنداً دائما ولا يكون مسنداً اليه ابدا ولا يتركب الكلام
الا من اسمين احدهما مسند اليه والآخر مسند او من اسم مسند اليه وفعل
مسند لان الكلام المصطلح لا يصح بدون اسناد والاسناد المأخوذ
في تعريفه لا بد له من مسند اليه ومسند وهما لا يحصلان الا في اسمين
او في اسم وفعل فالكلام موقوف على الاسناد وهو موقوف على المسند اليه
والمسند وهما لا يوجدان الا في اسمين او في اسم وفعل فالكلام موقوف
على اسمين مسند اليه ومسند وعلى اسم مسند اليه وفعل مسند فلا يتركب الكلام
من الحرف لا جزءاً ولا كلا ولا يتركب الكلام من الفعل كلا بل جزءاً وهو الاسم
الاسم ما اي كلمة تغيير لما واشارة الى انها موصوفة عبارة عن الكلمة
قال الاستاد قوله اي كلمة تغيير للفظة ما واشارة الى انها موصوفة لا موصولة
لان الموصوفة نكرة والموصولة معرفة والقرينة على كونها موصوفة وقوعها في التعريف
جنسا وخبرا وقال بعض المحشين انما فسرها بالنكرة لا بالمعرفة لتكون كلمة ما موصوفة
لا موصولة ردا للفاضل الهندي لان الاصل في الخبر ان يكون نكرة لكونه عمدة للافادة وهي
انما تحصل بالاخبار بما لم يعرف كان المبتدأ عمدة للبيان ولذا كان اصله التعريف وانما فسرها
بالكلمة بقرينة جعله يجوز ان يعود الضمير الى المصنف فيكون من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل
وذكر المفعول متروك اي بقرينة جعله اياه اي الاسم ويجوز ان يعود الى الاسم فيكون
من قبيل اضافة المصدر الى المفعول وذكر الفاعل متروك قال البعض قوله اي كلمة

اي كلمة بقرينة جعله اي جعل المصنف الاسم قال صاحب منافع الاخيار قوله
اي كلمة تغيير لما واشارة الى انه عبارة عن الكلمة
اي كلمة اي اشارة الى ان كلمة ما ليست على معناه الحقيقي بل هو من قبيل
ذكر العام وارادة الخاص لان معناه الحقيقي شيء او الشيء وفائدة التفسير
كون التعريف مشتملا على الجنس القريب وقال البعض وانما اختير في تعريف الاسم
الكلمة يعني جعل ما عبارة عن الكلمة دون اللفظ والشيء لان الكلمة جنس
قريب واللفظ جنس بعيد والشيء جنس ابعد فلو اريد من كلمة ما احد الاخيرين
لكان جنس التعريف اما جنسا بعيداً او جنسا ابعد والحال ان الاولى
ان يذكر في التعريف جنسا القريب كذا استفيد من بعض حواشي الفوائد الضيائية
قسما منها اي من اقسام الكلمة قوله بقرينة جعله قسما منها بيان للعلاقة
المصححة للتفسير يعني ان المقسم الكلمة والمقسم معتبر في الاقسام الا انه عبر بما
اختصاراً وقوله قسما منها مفعول ثان للجعل كذا قيل دل والضمير المستتر فيه
راجع الى ما باعتبار لفظه لانه وان كان مؤنثا باعتبار معناه لكنه مذكر
باعتبار لفظه فتذكير الضمير باعتبار لفظه قال الهندي اعلم ان الماضي
الواقع في الحد وهو هنا قوله دل يراد به الاستمرار على معنى متعلق بدل
والمراد بالمعنى المعنى المطابقي لانه المتبادر عند الاطلاق والمتعين بالارادة
عند عدم صارف عنه كذا قاله صاحب الاسرار وضعا اي دلالة وضع
او زمانه او دلالة وضعية او حال كونه موضوعا او وضعيا اذ المتبادر
لفظا اذ بمعنى لام التعليل متعلق بترك المحذوف والمتبادر اسم مفعول من تبادر
بمعنى تسارع واللام فيه عند الجمهور اسم موصول بمعنى الذي فاصله الذي تبادر
لانه حين دخول اللام عليه فعل معنى فيكون تقدير الكلام انما ترك المصنف
قيد وضعا للذي تبادر وتسارع الى الفهم اولا اولما تبادر الى الفهم اولا
يعني لان المفهوم اولا من الدلالة المفهومة من دل في تعريف الاسم بيان للمتبادر
ومتعلق به التي صفة الدلالة اي الدلالة التي وصف على صيغة الماضي المجهول بها
معنى الدلالة اي بتلك الدلالة الكلمة بالرفع نائب فاعل وصف والجملة الفعلية لا محل لها
من الاعراب صلة الموصول قال الاستاد قوله التي اسم موصول مبني على السكون
مجرور محلا صفة الدلالة اعلم انهم اختلفوا في ان الموصول وحده محل يقبل اعرابا
او مع الصلة فالجمهور على الاول بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول اذا كان معربا
نحو ليقم ايهم في الدار على ما في مغني اللبيب واختاره المص في الامتحان ويؤيده

ما قال السيد في حاشية التصورات من ان الموصولات صالحة لان يخبر بها في ذاتها لكنها
لابهامها يحتاج الى الصلة تبيينها فالمحكوم به او المحكوم عليه هو الموصول والصلة
خارجة عنه مبينة له وقوله المتبادر في قوله اذ المتبادر بحسب الصورة واللفظ
مبتدأ وخبره قوله ما تكون الكلمة وهو بحسب المعنى فعل وفاعله قوله ما تكون
الكلمة والكلمة بالرفع اسم تكون وكلمة بالنصب خبره والجملة مرفوعة محلا
صفة ما الموصوفة التي هي عبارة عن الدلالة اي دلالة تكون الكلمة كلمة باعتبارها
والضمير راجع الى ما المعبر به عن الدلالة وتأنيثه باعتبار معناه اي باعتبار
تلك الدلالة وقوله والضمير ايضا راجع الى ما باعتبار معناه اي تلك الدلالة
وهو مبتدأ وخبره قوله الدلالة اللفظية الوضعية لما عرفت ان غيرها غير منضبطة
لاختلافها باختلاف الطبايع والعقول بخلاف الدلالة اللفظية الوضعية فانها
منضبطة قال الاستاد قوله وهي اي تلك الدلالة الدلالة الوضعية لا غيرها
من العقلية والطبعية لان غيرها غير معتبر في العلوم لعدم انضباطه وقيل
لان غيرها غير مستعمل في العلوم لعدم انضباطه قوله او اكتفى معطوف على مدخول
اللام وهو متبادر بحسب المعنى فيكون التقدير او ترك قيد وضعا للذي
اكتفى او لما اكتفى قال البعض قوله او اكتفى معطوف على المحذوف وهو ترك المفهوم
مما سبق اي ترك المصنف قيد وضعا بالمتبادر او اكتفى وقال الآخر قوله
او اكتفى معطوف على مقدر وهو اكتفى اي اكتفى المصنف بالمتبادر
او اكتفى انتهى لكن يأبى عنهما قوله الآتي وهو اكتفاء لانه مفعول له لترك
تأمل بما ذكره وما موصولة عبارة عن لفظ وضعا وضمير المستتر تحت ذكر
راجع الى المصنف وضمير البارز راجع الى ما اي بالوضع الذي ذكر المصنف
ذلك الوضع في تعريف الفعل حيث قال في تعريفه ما دل بهيئته وضعا قوله
ولما كان الخ تمهيد لوجه عدول المصنف عن قولهم في نفسه الى قوله مستقل بالفهم
قال البعض قوله ولما كان الخ توطئة لعدول المصنف عن عبارة القوم وتوجيه
وتأويل لكلام القوم على التقدير به كون المعنى في نفسه هذا مبني على تقدير
رجوع ضمير نفسه في قولهم في نفسه الى المعنى كما ذكره ابن الحاجب في ايضاح المفصل اخذ الكون
من كائن مقدر اي كون المعنى باعتباره وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار تعلقه بالغير
يعني كون المعنى باعتباره وبالنظر اليه من غير احتياج الى اعتبار امر خارج عنه فيكون

فيكون باعتباره مستقلا كما يقال العقل في نفسه عزيز اي لا باعتبار امر خارج
من انه يزيل البرودة ونحوها قال الاستاد قوله كون المعنى في نفسه اخذ الكون
من متعلق في نفسه في قولهم الاسم ما دل على معنى في نفسه لان في نفسه متعلق
بكائن محذوف وصفة للمعنى اي الكلم ما دل على معنى كائن في العقل لا في الخارج
والمراد منه ان يكون ملحوظا بذاته لا بتبعية الغير كما في الحرف فان معناه آلة
للملاحظة متعلقه ملحوظة بتبعيته وهذا مبني على تقدير رجوع ضمير نفسه
في قولهم الاسم ما دل على معنى في نفسه الى المعنى او في نفس الكلمة اي او كون المعنى
في نفس الكلمة الدالة عليه من غير احتياج الى ضميمة في دلالة الافرادية وهذا
مبني على تقدير رجوع ضمير نفسه الى ما دل كما اختاره الفاضل الجامي في تعريف الاسم
حيث قال في هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى لفظ ما
التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر
ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين وقال في تعريف الفعل
لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر في اول الكتاب ارجاع الضمير الى ما دل لما لا يخفى
والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى
اليها لاستقلاله بالمفهومية قال الاستاد قوله او في نفس الكلمة اي او كون المعنى
المستعمل فيه لغة او مجازا في ذات الكلمة وانفرادها والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة
ان تكون الكلمة دالة على المعنى المستعمل بذاتها وانفرادها بلا احتياج في الدلالة
على ذلك المعنى الى انضمام كلمة اخرى اي بلا اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة
هذه الكلمة من تلك الكلمة والحاصل ان تكون مستقلة في الدلالة على ذلك المعنى
لكونه مستقلا في الفهم عن الكلمة الدالة عليه بحيث لا يحتاج في الفهم عنها الى كلمة اخرى
كما ان الكلمة لا تحتاج في الدلالة عليه الى كلمة اخرى ولذا كان راجعا خبر كان واسمه
قوله كون المعنى في نفسه الخ الى كونه اي كون المعنى مستقلا بالمفهومية اي مستقلا
في الفهم عن الكلمة الدالة عليه بحيث لا يحتاج في الفهم عنها الى كلمة اخرى
وايضا لما كان هذا اي كون المعنى مستقلا بالمفهومية قال البعض قوله وكان هذا
عطف على قوله كان كون المعنى اي ولما كان هذا اي الرجوع الى كونه مستقلا بالمفهومية
غير ظاهر خبر كان الثاني من ظاهر قولهم اي القوم متعلق بعدم الظهور او بيان له
في نفسه بدل من قولهم وقيل مقول قولهم قوله وكان هذا غير ظاهر الخ ذكر
هذا العقل في جانب الشرطية ليترتب عليه قوله عدل عنه الى قوله مستقل بالفهم فان سابق هذا
القول وان كان يترتب عليه قوله عدل عنه لكنه لا يترتب عليه العدول الى قوله مستقل بالفهم

كما لايخفى عمل جوابهما اى اعرض المصنف عنه اى عن قولهم فى نفسه ومال الى قوله
اى المصنف مستقل بالفهم اى بالمفهومية من تلك الكلمة وفيه اشارة الى ان الفهم
بمعنى المصدر من المبنى للمفعول فيكون صفة المعنى قال التفتازانى فى المطول فى الفن
الثانى والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبنى للفاعل اعنى الفاهمية فهو صفة السامع
وان كان من المبنى للمفعول اعنى المفهومية فهو صفة المعنى واعترض بانا لانسلم
انه ليس صفة اللفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ
هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما فى الباب ان اللفظ متصف بانفهام المعنى
منه قال صاحب الاصطلاح اعلم ان ياء النسبة مع تاء التانيث اذا الحقتا آخر الكلم
افادت معنى المصدرية وقال البعض واعلم ان الفهم بالمفهومية لان الفهم صفة المتكلم
دون المعنى او لان الفهم بمعنى المفهوم وقوله تصريحا مفعول له لقوله عدل اى المتصرع
وقيل قوله تصريحا علة للعدول بالمقصود وقوله وايضاحا عطف على قوله تصريحا
اى وانما عدل عنه للايضاح للمراد بكون المعنى فى نفسه وهو كونه مستقلا بالمفهومية
وهو متعلق بايضاحا او بايضاحا وتصريحا على طريق التنازع قال بعض المحشى
قوله وايضاحا للمراد بقولهم فى نفسه وهو كونه مستقلا بالمفهومية وقال الآخر
وايضاحا للمراد بالمعنى وهو المعنى المستقل بالمفهومية قوله يعنى يفهم ذلك المعنى الخ
تفسير وايضاح لقوله مستقل بالفهم على الاعتبارين في ارجاع الضمير الى المعنى وارجاعه
الى ما فهذا ناظر الى ارجاع الضمير الى المعنى من غير حاجة اى من غير احتياج الى تعقل متعلقه
والتعقل مصدر من باب التفعل والمتعلق بفتح اللام اسم مفعول والضمير راجع الى المعنى
اى الى تعقل السامع متعلق ذلك المعنى بخصوصه ظرف مستقر صفة المتعلق او حال منه
او مفعول مطلق للفعل المدلول عليه بالمتعلق والضمير راجع الى المتعلق اى يفهم
ذلك المعنى من غير حاجة الى ادراك السامع حال ما يتعلق به معنى الكلام الملابس
بخصوصه او حال كونه ملابسا بخصوصه او تعلقا مخصوصا او يفهم منه ذلك المعنى
من غير حاجة الى ملاحظة السامع حال معنى يتعلق بالمعنى المقصود او حال المعنى المتعلق
بالمعنى المقصود والمهدى التغيير بين قيل المتعلق هنا بفتح اللام ويجوز بكسرها يعنى يفهم ذلك
المعنى من ذلك اللفظ بلا احتياج الى ملاحظة حال متعلقه بما يعينه او بفرده
وشخصه قال الاستاد قوله يعنى يفهم ذلك المعنى من غير حاجة الى تعقل متعلقه
بخصوصه اى يريد المصنف بقوله مستقل بالفهم انه يفهم ذلك المعنى منه من غير حاجة
الى تعقل متعلق مخصوص له لكونه مستقلا فى الفهم عنه او يريد به انه يفهم ذلك المعنى
منه من غير حاجة الى تعقل متعلقه المخصوص له من حيث الوضع علم ذلك بالاستقراء
مثلا معنى زيد هو الحيوان الناطق المتشخص بالتشخص المخصوص له يفهم منه ذلك المعنى

[illegible]

ذلك المعنى من غير حاجة الى تعقل متعلقه المخصوص له وهو فعله مثل جاءنى زيد او خبره
مثل زيد قائم او مصدرهما ومعنى رجل هو من يتجاوز حد البلوغ يفهم
ذلك المعنى منه من غير حاجة الى تعقل متعلقه وهو فعله فقط مثل جاءنى رجل
او فعله وصفته مثل جاءنى رجل عالم او مصدرهما ومعنى ضارب من له الضرب
او ذات له الضرب يفهم ذلك المعنى منه من غير حاجة الى تعقل متعلقه وهو فاعله
ومفعوله مثل جاءنى رجل ضارب غلامه عمرا او مفعوله وموصوفه مثل مررت
برجل ضارب زيدا او فعله مثل جاءنى ضارب او كل من المتشخصات له او كل
من افراده المتشخصة او معناه الحدث المدلول عليه بمادته يفهم ذلك المعنى
منه من غير حاجة الى تعقل متعلقه المخصوص له وهو فاعله وقال الاستاد
ان الضارب انما يفهم منه الذات اولا والحدث ثانيا بطريق الالتزام انتهى
قال بعض الافاضل الا ترى اذا قلت اعجبنى الابتداء مثلا ومعنى الابتداء هو البدء
يفهم ذلك المعنى منه من غير احتياج الى تعقل متعلقه الذى هو المضاف اليه له
مثل ابتداء السير او ابتداء الكتاب او ابتداء القراءة او غير ذلك وقال
بعض شراح الكافية فى الابتداء مثلا اذا لاحظ السامع معقود الاسم لفظه
بالاستقلال كان معنى مستقلا بالمفهومية منه به يعنى يفهم المعنى من لفظ الابتداء
بالاستقلال من غير حاجة الى تعقل متعلقه بكسر اللام فحينئذ يكون المعنى مستقلا
بالمفهومية ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا للمعنى المستقل بالمفهومية
من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار معنى لفظ الابتداء فقط فلا حاجة
فى الدلالة عليه الى ذكر اللفظ الدال عليه واذا لاحظ السامع من حيث هو حالة
بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية
ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه
كالسير والبصرة ولان يدل عليه الا بذكر لفظ دال على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء
موضوع لمعنى كلى يمكن ان يتعقل مقصودا وملحوظا بالاستقلال فيستقل بالمفهومية
ويصلح ايضا ان يكون محكوما عليه وبه او يعنى يفهم اى ذلك المعنى من لفظ اى المعنى
الدال صفة اللفظ عليه اى على ذلك المعنى هذا ناظر الى ارجاع الضمير الى ما
من غير حاجة اى من غير احتياج الى ذكر اللفظ الآخر الدال صفة اللفظ الثانى

على المتعلق معه قال الاستاد قوله او يفهم من لفظه من غير حاجة الى ذكر اللفظ
الدال على المتعلق اى او يريد المصنف بقوله مستقل بالفهم انه يفهم من لفظ الدال عليه
من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال على المتعلق معه لكونه مستقلا في الدلالة على معناه
المقصود منه وقيل لاستقلاله في الدلالة على المعنى المقصود منه او يريد به انه يفهم
من لفظ الدال عليه من غير احتياج الى ذكر اللفظ الدال على متعلقه المخصوص من حيث الوضع
علم ذلك بالاستقراء قال بعض الافاضل الاكبرى اذا قلت اعجبني الابتداء مثلا فالابتداء
مستقل في الدلالة على معناه باعتبار نفسه وقال صاحب فتح الاسرار قوله مستقل بالفهم
يعني يفهم منها ذلك المعنى من تلك الكلمة بلا احتياج الى انضمام شيء آخر كضارب فان معناه
ذات له الضرب وهو يفهم منه من غير احتياج الى انضمام كلمة اخرى اليه فحينئذ
يكون مستقلا بالمفهومية منه ملحوظا في حد ذاته لا في حد غيره او معناه الحدث المدلول
عليه بمادته يفهم ذلك المعنى منه من غير احتياج الى انضمام كلمة اخرى اليه كفاعله
وكرجل فان معناه من يتجاوز حد البلوغ وهو يفهم منه من غير احتياج الى الانضمام شيء
اليه فيكون مستقلا بالمفهومية لكونه مقصودا بالملاحظة او لكونه ملحوظا قصدا
او لكون تعقل ذلك المعنى مقصودا بالذات وملحوظا في الواقع وخرج عن تعريف الاسم
قوله بهذا القيد اى بقيد مستقل اى بسبب هذا القيد مفعول خرج وفاعله
قوله الحرف قدم المفعول للقصر قال البعض قوله بهذا القيد اى بقيد كون معناه
مستقل بالفهم الحرف فان معناه تعليل لخرج اى لان معنى الحرف غير مستقل بالفهم
كما سيجيء اى لما سيجيء او بناء على ما سيجيء او هذا مبني على ما سيجيء او هذا
عين ما سيجيء او هذا مثل ما سيجيء في بحث الحرف او في القسم الثالث او
تعريفه غير مقترن وهو من الاتصاف او المقارنة اى غير متصف ذلك المعنى او
غير مقارنه والمراد بعدم الاقتران بحسب الوضع ولذا قال وضعا اى من جهة
الوضع الاول او بحسب الوضع الاول وهو وضع اهل اللغة لا بحسب الوضع
الثاني وهو وضع النحاة فدخل فيه اسماء الافعال قال عصمة الله في حاشية الفوائد
الضيائية ههنا مظنة سؤال وهو ان حد الاسم غير جامع لخروج اسماء الافعال عنه
بقيد عدم الاقتران فان معانيها مقترنة باحد الازمنة وغير مانع ايضا لدخول الافعال
المنسلخة عن الزمان فيه اذ معانيها المستعملة فيها بعد الانسلاخ مستقلة غير مقترنة
باحد الازمنة فان اريد الدفع فيدفع بتحرير ان المراد بعدم الاقتران بحسب الوضع الاول
انتهى

انتهى وانما تركه اى ترك المص قوله وضعا اكتفاء مفعول له لاجله لتركه
اى لاجل الاكتفاء بما اى بالوضع الذى ذكره اى ذكر المص ذلك الوضع
قال البعض قوله بما اى بلفظ وضعا ذكره اى ذكر المصنف لفظ وضعا
في تعريف الفعل حيث قال وهو ما دل بهيئته وضعا على احد الازمنة
الثلثة فيه اى في الفهم اى في فهم السامع ذلك المعنى او في كون المعنى مفهوما
او في فهم المعنى لا في الواقع ونفس الامر قوله عما متعلق بالفهم اى
عن لفظ الذى دل اى ذلك المعنى عليه اى على ذلك المعنى قال البعض قوله
عما دل عليه متعلق بالفهم اى عن اللفظ الدال على ذلك المعنى كذا قاله
صاحب فتح الاسرار باحد الازمنة الثلثة اى غير مقترن مع احد الازمنة
الثلثة لان الباء اذا وقعت صلة للاقتران تكون بمعنى مع يعني تكون للمصاحبة
وهي التي تكون بمعنى مع او التي تصح وضع مع موضعها الازمنة جمع الزمان
على وزن الامثلة والثلثة صفة الازمنة اورده بصيغة التذكير وان كان
الموصوف مؤنثا لان العدد يتبع موصوفه في الافراد ان كان جمعا
يعني ان كان مفرده مذكرا كما فيما نحن فيه لان الازمنة جمع زمان وان كان
مؤنثا يورد مؤنثا نحو جاءتني النسوة الثلاثة وكما في قوله تعالى سخرها
عليها سبع ليال وثمانية ايام قال صاحب فتح الاسرار قوله باحد الازمنة
الثلثة اى يفهم احدها يعني لا يفهم ذلك المعنى من ذلك اللفظ الا مع احد الازمنة
الثلثة وان كان ذلك المعنى واقعا في احدها في نفس الامر والظاهر
المناسب لما سبق اى لتعريف الفعل الذى سبق في كتاب المص هذا او
في كتاب الاظهار او في هذا المتن او لقوله الذى سبق في هذا المتن وهو
ما دل بهيئته وضعا على احد الازمنة الثلثة قوله والظاهر المناسب
مبتدأ خبره قوله ان يقول اى ان يقول المص هنا بدل غير مقترن او
بزيادة هيئته وتبديل مقترن بدال غير دال بهيئته على احد الازمنة الثلثة
بل الاظهر الانسب وبل للترقي اى بل الاظهر الانسب لما سبق ان يقول
اى المص في تعريف الاسم بزيادة قول بمادته ما دل بمادته على معنى مستقل بالفهم
غير دال بهيئته وضعا على احد الازمنة الثلثة ليحسن المقابلة بتعريف الفعل

وقيل ليحسن المقابلة بين الاسم والفعل وقال صاحب منافع الاخيار
قوله بل الاظهر الخ لان تمام المقابلة به فيه انه يدفعه ان الاسم لا يدل
بهيئته على معنى مستقل مع ان ما يدل عليه الاسم بهيئته معنى مستقل
ايضا مثلا لفظ ضارب يدل بهيئته على ذات و نسبة الضرب اليه لكن
مجموع المعنى مستقل لعدم احتياجه الى خارج منه لكنه اى الا ان المصنف
اراد بترك الظاهر اختيار بعض عبارات القوم التنبيه بالنصب
مفعول اراد على انه اى ان يمكن اصلاح عبارة القوم في تعريف الاسم
والمراد بالقوم ابن الحاجب والبيضاوى ومن تبعهما في الجملة اى
اصلاحا كائنا في الجملة بذكر قيد اى بسبب ذكر قيد وهو قيد في الفهم
عن لفظ الدال عليه وانما قلنا قيد في الفهم عن لفظ الدال عليه ولم نقل
قيد فيه لان الضمير عائد مرجعه فيؤول الى في الفهم قوله اهملوه اى ترك القوم
ذكر ذلك القيد جملة صفة قيد كما اصلح الكاف متعلق بمحذوف وهو
خبر لمبتدأ محذوف ايضا تقديره وهذا اى اصلاح عبارة القوم كائن
كما اصلح لفظة ما زائدة والكاف للتشبيه والمشبه به مدخولها والمشبه
الكلام المرتب عليه من اصلاح عبارة القوم الفاضل الجامى ومن تبعه
فاعل اصلح ومفعوله قوله عبارة ابن الحاجب في تعريف الاسم به اى بذكر ذلك
القيد او بذلك القيد حيث قال اى غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة
في الفهم عن لفظ الدال عليه او حيث زاد الفاضل الجامى ذلك القيد
على تعريفهما اى الفعل والاسم الصريح وعلى تعريفهما في ضمن دليل الحصر قوله به متعلق باصلح وقوله
يعني الخ دفع للسؤال الوارد على تعريف الاسم وجواب بتحرير المراد تقرير السؤال
هكذا تعريف الاسم باطل لانه غير جامع لافراد المعرف لانه يخرج عن تعريفه مثل الضرب
والضارب ويخرج ايضا مثل ضارب في قولنا زيد ضارب امس او في الماضى
زيد ضارب لكون معناهما مقترن باحد الازمنة الثلثة مع انهما من الافراد فكل تعريف
شانه كذا باطل فتعريف المص باطل فلما سئل هكذا اراد الشارح الجواب منه بتحرير
مراد المص فقال يعني اى يقصد المص قال البعض قوله يعني دفع لما يرد على تعريف المص من خروج
مثل الضرب والضارب عنه مع انه من اقسام المعرف وجواب من طرف المص بتحرير المراد
من عدم الاقتران قال الاستاد قوله يعني الخ لما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان حد الاسم
غير جامع لافراد المعرف لخروج مثل الضرب والضارب وخروج مثل ضارب في قولنا
زيد ضارب امس وفي الماضى زيد ضارب عنه بقيد عدم الاقتران فان معناهما مقترن

مقترن باحد الازمنة الثلثة اراد ان يدفع ذلك فقال يعني الخ ويعني فعل تفسيرى فاعله
ضمير مستتر تحته راجع الى المتكلم الذى هو عبارة عن المصنف اى يقصد المصنف قصدا
زمانيا ان المراد اى مراده قال البعض قوله يعني ان المراد اى مراد المصنف او مراد
صاحب التعريف بعدم الاقتران المستفاد من قوله غير مقترن في تعريف الاسم او الذى
هو محصل قوله غير مقترن وقال بعض المحشين قوله يعني ان المراد بعدم الاقتران
الخ اشارة الى جواب اعتراض ورد على تعريف الاسم بانه اذا دل اسم على حدث مستقل
فذلك الحدث لا يكون الا في الزمان ومقترن به كلفظ الضرب فكيف يصح قوله
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فجوابه ان في التعريف قيدا متروكا اذ المراد بعدم الاقتران
عدم الاقتران خبران واسمها قوله المراد عند فهم ذلك المعنى اى المعنى المستقل بالفهم
قوله من لفظ اى ذلك المعنى متعلق بالفهم وقوله الدال بصيغة اسم الفاعل صفة اللفظ
لان اصله دالل على وزن ناصر حذفت حركة اللام الاولى فادغمت في الثانية ثم ادخل
الالف واللام فصار الدال عليه اى على ذلك المعنى فلا يقدح اى اذا كان المراد به ذلك
فلا يضر قال البعض قوله فلا يقدح تفريع على تحرير المراد اى لا يضر ولا يمنع في عدم الاقتران
اى عدم اقتران الاسم هذا ناظر الى قوله غير مقترن في تعريف الاسم كون المعنى فاعل لا يقدح
قوله المعنى اسم الكون وقوله مقارنا خبره بالزمان متعلق بمقارنا في الواقع اى
في التحقيق ونفس الامر اذا كان الامر كذلك فلا يخرج عن تعريف الاسم قال البعض
قوله فلا يخرج معطوف على قوله لا يقدح من قبيل عطف اللازم على الملزوم او المسبب
على السبب مثل الضرب والضارب مع ان الضرب لا يقع انما يقع اى الضرب
في احد الازمنة الثلثة اذا كان الامر كذلك فيقترن اى فيحصل الوقوع فيه يقترن
ذلك الضرب به اى باحد الازمنة يعني مع ان معنى الضرب انما يقع في احد الازمنة
فيقترن به في الواقع اى في التحقيق ونفس الامر قال البعض قوله فيقترن عطف على يقع
من قبيل عطف المسبب على السبب قوله لكونه متعلق بلا يخرج وعلة له ولا يبعد
كل البعد ان يكون علة لقوله فلا يقدح فحينئذ الضمير في قوله لكونه راجع الى المعنى الذى
سبق هنا فافهم وتفطن غير مقترن باحد الازمنة في الفهم اى في فهم ذلك المعنى
من لفظ الدال عليه وان اقترن في الواقع قوله ولا كونه عطف على قوله كون المعنى
اى فاعل لا يقدح المفهوم من العطف
فهو فاعل لا يقدح بواسطة العطف اى ولا يقدح ايضا كون المعنى مفهوما مما دل عليه

قبل فهم الزمان من لفظ آخر كامس في تركيب زيد ضارب امس قال البعض
هذا ناظر الى قوله زيد ضارب امس قوله او بعده معطوف على قوله
قبل فهم الزمان اي او لا كونه مفهوما بعد فهم الزمان من لفظ آخر
يعني او ولا يقدح كونه مفهوما بعد فهم الزمان من لفظ آخر كالماضي
في تركيب في الماضي زيد ضارب قال البعض هذا ناظر الى قوله في الماضي
زيد ضارب فلا يخرج اي اذا لم يقدح كونه مفهوما قبل فهم الزمان من لفظ
آخر او بعده فلا يخرج عن حد الاسم قال البعض قوله فلا يخرج اي اذا لم يقدح
فهم الزمان من لفظ آخر فلا يخرج عن حد الاسم مثل ضارب في قولنا زيد ضارب
امس فان معنى ضارب هنا مفهوم قبل فهم الزمان من لفظ امس قوله او في الماضي
زيد ضارب معطوف على قوله زيد ضارب امس اي او فلا يخرج مثل ضارب في قولنا
في الزمان الماضي زيد ضارب فان معنى ضارب هنا مفهوم بعد فهم الزمان
من لفظ الماضي قال الفاضل العصام قوله في الفهم عنها [اي عن الكلمة] لا في التحقيق حتى يكون
المصادر مثلا افعالا انتهى قال الكردي في حاشية العصام قوله في الفهم عنها
لا في التحقيق اي لا في الواقع ونفس الامر فلا يلزم ان المصادر افعالا لان دلالتها
على الازمنة بالالتزام دون المطابقة والتضمن بخلاف الافعال فان دلالتها على الازمنة
بالتضمن الحاصل في ضمن المطابقة لانها تدل بمادتها على الحدث وبصيغتها
على الازمنة فالحدث والزمان كلاهما يفهمان من لفظ الفعل لان كل واحد منهما
جزء مدلوله بخلاف المصدر فان المفهوم منه الحدث فقط وانما يدل على الزمان بالالتزام
فيكون مدلوله مقارنا للزمان في الواقع ونفس الامر لا في الفهم من اللفظ
حتى يلزم ان يكون المصادر والصفات والجمل وغيرها داخلا في قسم الافعال [في تعريف الفعل …]
وقال عصمة الله قوله في الفهم عنها متعلق بيقترن في قولنا اعتبر الاقتران في الفهم
عن الكلمة خرج [عن حد الفعل] ما يقترن باحد الازمنة في الواقع لا في الفهم كالمصادر وما اقترن
بحسب الفهم لكن لا بفهم المعنى والزمان من كلمتين على الترتيب او معا كيف ما اتفق كضارب امس
في قولنا زيد ضارب امس انتهى كلامه في حاشية الفاضل الجامي عليه رحمة الباري قال

وقال وجيه الدين قوله في الفهم عنها انما قيد به لئلا يرد اسم الفاعل
في مثل زيد ضارب عمرا الآن وامثاله لانه يدل على معنى في نفسه مقترن
باحد الازمنة الثلثة لا في الفهم عنها وقال ان الاقتران المنفي
في حد الاسم والمثبت في حد الفعل هو الاقتران عند فهم ذلك المعنى عن لفظه
الدال عليه فلا يقدح في عدم الاقتران كون الزمان مقارنا بالمعنى وكونه
مفهوما قبل فهم ذلك المعنى او بعده من لفظ آخر فلا يخرج عن حد الاسم
مثل الضارب في قولنا في الماضي زيد ضارب او زيد ضارب امس وقال
عبد الغفور قوله ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها [اي الكلمة] عنها في الفهم
لما اعتبر المقارنة في الفهم عن كلمة خرج عن حد الفعل ما يقترن باحد الازمنة
الثلثة بحسب التحقيق كضرب مصدرا وما يكون بينه وبين الزمان ترتيب
في الفهم كضارب امس وما يكون مقارنا له في الفهم لكن لا يكون فهمهما
عن كلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان انتهى قال السيلكوتي
في حاشية عبد الغفور قوله لما اعتبر الخ فبالمقارنة المظروفة للفهم
خرج الثاني وبالفهم الذي هو ظرف المقارنة خرج الاول وبتقييد الفهم
بكونه عنها خرج الثالث ولو اخر الاول عن الثاني لكان اظهر ليكون النشر
على ترتيب اللف انتهى وقال بعض الغربين قوله غير مقترن فيه اي في الفهم
من الكلمة لما اعتبر عدم المقارنة في الفهم عنها دخل في حد الاسم ما يقترن باحد الازمنة
بحسب التحقيق كضرب مصدرا وما يكون بينه وبين الزمان ترتيب في الفهم
كضارب امس وما يكون مقارنا له في الفهم لكن لا يكون فهمهما من كلمة
كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان فبعدم الاقتران المظروف دخل الثاني
وبالفهم الذي هو ظرف عدم الاقتران دخل الاول وبتقييد الفهم بكونه عنها
دخل الثالث يعني فبعدم الاقتران المظروف لا يخرج الثاني عن حد الاسم
وبالفهم الذي هو ظرف عدم الاقتران لا يخرج الاول عنه وبتقييد الفهم
بكونه عنها لا يخرج الثالث عنه وخرج عن حد الاسم بهذا القيد اي بتقييد غير مقترن
باحد الازمنة او بتقييد عدم الاقتران به الفعل بالرفع فاعل خرج اي وخرج

عن حد الاسم بهذا القيد الفعل لان معناه مقترن باحد الازمنة الثلثة
فيه بحث وهو ان الزمان ايضا مدلول الفعل تضمنا كما هو المشهور وهو
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لان الشيء لا يقارن بنفسه اذ المقارنة
يقتضي المغايرة فيصدق على الفعل انه ما دل على معنى مستقل بالفهم غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة فلم يخرج عن حد الاسم بهذا القيد وايضا قد تقرر
فيما بينهم ان معاني الافعال الناقصة من النسبة الجزئية بين الاسم والخبر
مع احد الازمنة الثلثة ولا شك ان المعنى التضمني المستقل بالمفهومية فيها
ليس الا الزمان والزمان غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فيصدق عليها
تعريف الاسم ولم يخرج بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والجواب
ان عدم اقتران المعنى باحد الازمنة الثلثة في حد الاسم معتبر بطريق السلب
الكلي يعني لم يكن شيء من معانيه لا المطابقي ولا التضمني مقترنا باحد الازمنة
الثلثة في خروج الفعل عن حد الاسم او بعض من معانيه التضمنية مقترن
باحد الازمنة الثلثة وهو الحدث واما الافعال الناقصة فهي ايضا
خارجة عن حد الاسم بهذا الاعتبار لان بعضا من معانيه وهو النسبة
بين الاسم والخبر مقترن باحد الازمنة الثلثة ومعناه التضمني وهو الزمان
مستقل بالمفهومية ويكون حاصل تعريف الاسم انه ما دل على معنى مستقل
بالفهم سواء كان ذلك المعنى مطابقيا او تضمنيا ولم يكن شيء من معانيه
مقترنا باحد الازمنة الثلثة سواء كان معنى مطابقيا او تضمنيا مستقلا
بالفهم او لم يكن كذا قاله عصمة الله قال بعض الافاضل وخرج ايضا
الافعال المنسلخة عن الزمان عنه كنعم وبئس وغيرهما فان معانيها
الحالية بحسب الوضع الاول مقترنة باحد الازمنة فانها في الوضع الاول
موضوعة لهذه المعاني المقترنة باحد الازمنة ودخل في حد الفعل
به اي بهذا القيد ما لا علم دخل اي الاسم الذي خرج عن حد الفعل
مثل رجل مثال لما لا يدل على الزمان اصلا وزمان وامس مثالان لما لا يدل
على الزمان بهيئته بل يدل عليه بمادته وجوهره قال الاستاد قوله وزمان
وامس

وامس اي ودخل ايضا مثل زمان وامس فان هيئة كل منهما لا تدل وضعا
على الزمان وانما دل عليه بمادته وجوهره ورويد مثال لما لا يقترن
باحد الازمنة في الفهم عنه بحسب الوضع الاول قال الاستاد قوله ورويد
اي ودخل ايضا مثل رويد فان معناه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
في الفهم عنه بحسب الوضع الاول وكذا دخل نظائره من سائر اسماء الافعال
فان معانيها غير مقترنة باحد الازمنة الثلثة في الفهم عنها بحسب الوضع الاول
فانها في الوضع الاول موضوعة لهذه المعاني الغير المقترنة باحد الازمنة
الثلثة ودخل ايضا مثل يزيد ويشكر علمين فان كلا من معانيهما العلمي
مستقل غير مقترن باحد الازمنة بحسب الوضع الاول الذي بازاء المعنى
العلمي قال بعض المحشين قوله وخرج عن حد الاسم بهذا القيد اي بقيد غير مقترن
باحد الازمنة الفعل لانه مقترن به ودخل في حد الاسم به اي بهذا القيد
سائر ما اي اسم خرج عن حد الفعل مثل رجل فانه لا يدل على الزمان لا بمادته
ولا بهيئته وزمان وامس اي ودخل ايضا مثل زمان وامس فان دلالتهما
على الزمان بمادتهما وجوهرهما لا بهيئتهما كذا قاله القطب في شرح
الشمسية قال بعض الافاضل قوله وزمان يعني انه دخل في حد الاسم
به لان الزمان فيه معناه الموضوع له وفي فهم هذا المعنى لا يحتاج الى الاقتران
الى الزمان لكون الزمان على هذا المعنى ولا يتصور في الشيء ان يقارن
نفسه تأمل وقوله امس يعني انه دخل ايضا في حد الاسم لان دلالة امس
على الزمان الماضي بمادته لا بهيئته ورويد يعني انه دخل ايضا في حد الاسم
لان معناه مقترن باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني لا بحسب الوضع الاول
اي الوضع الغير المسبوق فان معناه الحالي بحسب الوضع الاول غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة فانه في الوضع الاول موضوع لهذا المعنى الغير المقترن
باحد الازمنة الثلثة والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول
فدخل بهذا الاعتبار اسماء الافعال في حد الاسم ومثل يزيد ويشكر علمين
فان معناهما العلمي غير مقترن باحد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج الافعال المنسلخة

عن الزمان عنه فان معانيها الحالية بحسب الوضع الاول مقترنة باحد الازمنة
وقال صاحب منافع الاخيار قوله و زمان وامس لعدم اقتران معناهما
وهو الزمان مطلقا في الاول و الزمان المخصوص في الثاني باحد الازمنة
لانه ليس في معناهما زمان آخر حتى يقترن به قوله ورويد فان اقترانه معناه
باحد الازمنة ليس باعتبار الوضع بل بالاستعمال الشايع ثم نقول قوله ومن خواصه
اشارة الى كثرة خواص الاسم من للتبعيض و لفظ الخواص للكثرة فعلم ان المذكور
بعض الخواص و خواصه كثيرة فمنها التثنية والجمع والتصغير والنسبة والفاعلية
والمفعولية وعود الضمير اليه والابتدائية والنداء والوصف والتأكيد المعنوي
ولحوق تاء التأنيث المتحركة وما يتفرع عليها ودليل اختصاص هذه الاشياء
مذكور في المطولات وانما اختار المذكور لا غيره لكونه من معظم الخواص
لتضمن كل واحد منه خواصا كثيرة اذ اختصاص التنوين يتضمن افراد التنوين
ومعانيها ويتضمن لام التعريف انواع التعريفات من العهد الخارجي والجنس
وغيرهما تذكر امر من التفعل قال البعض قوله تذكر من الذكر بضم الذال وهو
الاحضار الى الخاطر ما ذكر في الفعل اي البحث الذي ذكر في خواص الفعل دخول التنوين
اي للاسم خواص كثيرة بحيث يوجد فيه ولا يوجد في غيره وبعض تلك الخواص دخول التنوين
وهو في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي ما به ينون الشيء اعني
النون تنوينا اشعارا لحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدث ولهذا
سمى سيبويه المصدر حدثا فان قلت الاولى لحوق التنوين لان الدخول يكون
في الاول واللحوق في الآخر قلت انما قال كذلك لصحة الدخول في المعطوفين الاخيرين
والحكم للاغلب او قال كذلك لجواز استعمال احدهما مقام الآخر كذا في العارفي
شكله البارع اقول اي الدخول فيه مجاز من اللحوق بعلاقة العروض وهو
اي التنوين في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا تضرها الحركة العارضة
مثل قمت ذاالاولى وهي شاملة لنون من ولدن ولم يكن وامثالها
فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة فان هذه النونات
او آخر تلك الكلمات لا تتابع حركات او آخرها وانما قال تتبع حركة الآخر و

ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير
تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت
فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر
الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم والغالي في الفعل
لا للتأكيد اي لا لتأكيد الفعل يعني ان النون الساكنة الواقعة في الآخر
انما سميت تنوينا اذا كانت داخلة عليه لا لتأكيد الفعل فخرج به
نون التأكيد المخففة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق
فان المراد بتبعيتها حركة الآخر ليس مجرد وجودها بعدها بل تطفلها
لها في الوجود تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا
لحركة لام الرجل بهذا المعنى قال بعض المحققين قوله وهو ان التنوين
نون ساكنة اصالة تتبع حركة الاخر اي تلحق حركة الآخر لفظا لا خطا
لا للتأكيد اي لا يكون لتأكيد الفعل نحو ليسجنن وليكونن جملة هذه
صفة ثالثة للنون او معطوف على مقدر كذا قاله صاحب الافصاح
فخرج بقيد السكون وبقيد تتبع الاخر وبقيد عدم الخط ايضا النون الاولى
في ضيفن للطفيلي وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلا قاله في القاموس قال
البعض قوله لا للتأكيد اي لا تتبع للتأكيد على ما فهم من السوق وقال
صاحب منافع الاخيار قوله لا للتأكيد احتراز عن نون التأكيد
المخففة كنون لنسفعا وهي كالتنوين قراءة وكتابة لكن لا تحرك
لالتقاء الساكنين كما يحرك التنوين بل يحذف كما في قوله لا تهين الفقير علك
ان تركع يوما والدهر قد رفعه بابقاء فتحة ما قبلها ليدل عليها والاصل
لا تهين الفقير والمراد اي مراد المصنف بالتنوين ههنا ما اي التنوين الذي
هو سوى الترنم فكأنه قال ومن خواصه دخول التنوين سوى الترنم كما قاله
البيضاوي في لبه او كأنه قال ومن خواصه دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم
كما قاله الفاضل الجامي فيكون الاستثناء متصلا لانه في كلام موجب تام فينتصب المستثنى

وهو ما يلحق القافية المطلقة اى المتحركة التى تولدت من حركتها احدى حروف المد
بدلا عنها لان حرف العلة مدة فى الحلق فاذا ابدلت منها التنوين يحصل الترنم
لان التنوين غنة فى الخيشوم قال الشيخ رضى سمى به لان حرف الاطلاق يصلح
للترنم بما فيها من المد فيبدل منها التنوين اشعارا بترك الترنم لخلو التنوين
من المد وقال الفاضل الجامى وهو ما يلحق القافية المطلقة وهى ما كان رويها
متحركا مشبعا باشباع حركته لواحد من الالف والواو والياء وسميت هذه
الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق التنوين بهذه القافية
انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما فى قول الشاعر اقلى اللوم عاذل
والعتابن فقولى ان اصبت فقد اصابن فروى هذا البيت الباء
وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن هذا الالف عند التغنى تنوين الترنم
انتهى فقوله اقلى امر حاضر مؤنث من الاقلال وعاذل منادى حذف منه حرف النداء
اى يا عاذل بمعنى لائمة ثم رخم بحذف التاء من آخره فبقى عاذل بفتح اللام
والمعنى اقلى لومك وعتابك على ما افعله وتأملى فيه فان كنت مصيبا بينى
كذا قاله محرم افندى قال الاستاد قوله والمراد اى مراد المصنف بالتنوين هنا
ما اى التنوين الذى هو سوى الترنم اى غير تنوين الترنم وهو ما يلحق واخر
الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد وقال صاحب الافتتاح وهو ما ينوب
مناب حرف الاطلاق اى حرف المد واللين الذى يقع فى آخر الابيات
لحسن الانشاد وترك التغنى اذ النون وان كانت فيها الغنة لكنه ليس فيها
من امتداد الصوت بخلاف ما فى الالف واختيها وذلك نحو قول الشاعر اقلى اللوم
عاذل والعتابن فقولى ان اصبت لقد اصابن والاصل عتابا واصابا والغالى
اى وما سوى التنوين الغالى وهو ما يلحق القافية المقيدة بالسكون وانما سمى
هذا التنوين غاليا لخروج الشعر بواسطته عن الوزن قال الفاضل الجامى
وهو ما يلحق القافية المقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد به لانه
ليس فيها حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت
كونه

كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوى المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن
فان روى القافية فى هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها
فحركت عند التغنى بالفتح والكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن
ويسمى هذا القسم من التنوين الغالى لان الغلو هو التجاوز عند المد
وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن انتهى فقوله وقاتم الاعماق
مجرور بواو رب وجوابه محذوف اى قطعته او سلكته والقاتم المكان المظلم
المغبر من القتام وهو الغبار والاعماق جمع عمق بفتح العين وهو ما بعد من اطراف
المفازة والخاوى من خوى البيت اذا كان خاليا والمخترق بضم الميم وفتح الراء
والقاف وبكسرها ايضا المحل الذى تخترق الريح وتمر فيه بسهولة يعنى مهب الريح
بحيث لا شئ فيه يمنع الريح من المرور والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به
فى الطريق واللماع مبالغة اللامع واراد بالخفق السراب الخافق اى المضطرب
من خفق اذا اضطرب رب مهمه مظلم الجوانب فى المفازة اى بعيد الاطراف
خالى الطريق عن الاستخبار ومشتبه الاعلام اى ملتبس غير متميز لماع السراب
قطعته كذا قاله محرم افندى قال صاحب الافتتاح وهو ما يلحق القافية المقيدة بالسكون
فى قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوى المخترقن فان الاصل المخترق ساكنا ثم لحقه
التنوين واراد المصنف بالتنوين الذى هو من خواص الاسم ما سوى تنوين الترنم
والغالى فانهما اى فان تنوينى الترنم والغالى غير مختصين بالاسم بل يدخله والفعل
والباء داخلة على المقصور عليه اى على ماله الخاصة وهو الاسم اى غير مقصورين
بالاسم قال بعض المحشين قوله والمراد اى مراد المصنف بالتنوين ههنا ما سوى الترنم
والغالى اى ما سوى تنوينى الترنم والغالى فانهما اى تنوينى الترنم والغالى غير مختصين
اى غير مقصورين بالاسم لانهما يدخلان الفعل ايضا ولان المقصود من وضعهما
هو ترك الترنم فى الاول والدلالة على الوقف فى الثانى وهذا المعنى ليس مخصوصا به
وقال الاخر قوله والمراد به اى والتنوين الذى ذكر ههنا اراد المصنف به ما سوى الترنم
والغالى اى ما عدا تنوين الترنم والغالى فانهما تعليل لكون المراد ذلك اى لان تنوين الترنم
والغالى غير مختصين بالاسم اى غير مقصورين به لانهما يوجدان تارة فى الفعل وتارة
اخرى فى الاسم فلا يكونان من خواص الاسم قوله ولم يستثنهما اى لم يستثن المصنف تنوين الترنم

و الغالي جواب سؤال ناش من قوله والمراد الخ كأنه قيل اذا كان المراد بالتنوين
ماسوى تنوين الترنم والغالي كان اللايق ان يستثنيهما كما استثنى البيضاوي
واجاب بقوله ولم يستثنهما كما استثنى البيضاوي في لبه حيث قال والتنوين
سوى الترنم والغالي لانهما اي لان تنوين الترنم والغالي متعلق بلم يستثنهما
وتعليل له لكونهما متعلق بلا ايرادان بعده قدم عليه للحصر اي لكون تنوين
الترنم والغالي في غاية الندرة اي كائنان في غاية الندرة فهو خبر
لان الثانية - والندرة على وزن الكدرة من خفير المصدر اي في غاية الندرة
والقلة لا يرادان اي تنوين الترنم والغالي جملة خبر ان الاولى عند الاطلاق
اي عند ذكر التنوين غير مقيد بالترنم والغالي والتمكن والتنكير والعوض
والمقابلة مثلا صرح اي صرح المصنف به اي بعدم ارادتهما عند الاطلاق
لكونهما في غاية الندرة اوصرح بهذا الجواب لكن بعنوان آخر وتقريره وقع
في الامتحان حيث قال والجواب انهما في غاية الندرة فلا يرادان عند الاطلاق
فافهم اقول يمكن ايضا ان يقال ان تعريف التنوين للعهد الخارجي
بارادة التنوين المذكور غالبا على السنة النحاة وهو ما سوى الترنم
والغالي ولهذا لا حاجة الى الاستثناء هذا مما تفردت بعناية الله تعالى
وباقي التنوينات يختص بالاسم اما اختصاص تنوين التمكن بالاسم وهو
ما يكون لتمكن مدخوله في الاعراب او ما يدل على تمكن مدخوله في الاعراب
فلانه اي فلانه ثابت وواقع لان تنوين التمكن يكون لتمكن مدخوله او يدل على تمكن
مدخوله والضمير راجع الى تنوين التمكن قوله اي لتقرره اي لتقرر مدخوله
وثباته وقوته هذا تفسير باللازم لان التمكن يلزمه التقرر فيكون من قبيل ذكر الملزوم
وارادة اللازم قال البعض قوله اي لتقرره تفسير للتمكن وقوله واصالته
عطف تفسير للتقرر اي ولاصالة مدخوله وكماله في الاعراب حيث لم يشبه الفعل
والحرف فيكون منصرفا مثل زيد وعمرو ورجل قال صاحب منافع الاحباب
قوله اي لتقرره واصالته في الاعراب فلا يوجد في غير المنصرف لعدم تقرره لشبهه
بالفعل ولا في الاسم المبني لشبهه بالحرف او الفعل فيكون خاصة غير شاملة كما
ما ذكر انتهى قال بعض المحشين اقول هذا التفسير يغاير لتفسير المصنف في الامتحان
في آخر اللب

في آخر اللب بالدلالة على امكنية الاسم في الاسمية لعدم المشابهة للفعل فيكون
علامة الانصراف فيختص بالمنصرف انتهى ولا يمكن الجمع بينهما لكن يرجح ما في آخر الامتحان
باتفاق الشراح فلا يكون تفسير الشارح ثابتا ولا وجها لاختصاص تنوين التمكن
بل الوجه فيه وفي غيره من التنوين ما سنذكره ان شاء الله ويغاير لتفسير الفاضل الجامي
بالدلالة على امكنية الكلمة اي كون الاسم بحيث لم يشبه الفعل بالعلتين المعتبرتين
في منع الصرف وحينئذ لا يتصور معناه في غير المنصرف وليس المراد بالاعراب
هنا اثر العامل بل المراد به استعداد في الآخر للحركات العاملية وعدم الامتناع
عنها لفظا او تقديرا او يقابله البناء الذي اي الاعراب الذي لا يوجد
اي الاعراب في الحرف اصلا اي لا اصالة ولا تبعا ولا في الفعل اصالة
اي ولا يوجد الاعراب في الفعل اصالة - بل تبعا كما في الفعل المضارع
فلزم كونه خاصا بالاسم قال صاحب الافتتاح اما اختصاص تنوين التمكن
بالاسم فلانه فارق بين المنصرف وغير المنصرف وذلك غير متصور الا في الاسم
لان الصرف ومنعه لا يكونان الا في الاسم واما اختصاص تنوين التنكير
بالاسم وهو ما يكون لتنكير المعنى المطابق المستقل الكائن في مدخوله
او ما يدل على تنكير المعنى المطابق المستقل الكائن فيه قال الفاضل الجامي
وهو الفارق بين المعرفة - والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين
فلانه اي فلانه ثابت وواقع لان تنوين التنكير يكون لتنكير المعنى المطابق المستقل
الكائن في مدخوله او يدل على تنكير المعنى المطابق المستقل الكائن في مدخوله
نحو صه بالتنوين [redacted] اي اسكت سكوتا ما في وقت ما يعني ان السكوت
مطلوب في اي سكوت كان وفي اي وقت كان فلا اطلب منك سكوتا معينا في وقت
معين واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن يعني اطلب منك
سكوتا خاصا في هذا الآن فلا ينافي سكوتك في غير هذا الآن واما التنوين
في احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى
منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل
يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والحال هو اي المعنى المطابق
المستقل لا يوجد في شيء من الاشياء الا يوجد في الاسم قال بعض المحشين قوله
واما اختصاص تنوين التنكير فلانه لتنكير المعنى المطابق المستقل وهو لا يوجد الا في الاسم

اقول فيه بحث من وجهين الاول تنوين صه للتنكير ولو اقتضى المعنى المطابقي
المستقل لم يكن للتنكير لان معناه غير مستقل على زعمهم وهو معنى اسكت
سكوتاً ما مع ان المص صرح به في آخر الامتحان والثاني ان عدم وجود
معنى مطابقي مستقل في الفعل مبني على توهم كون النسبة جزءاً من معنى الفعل
وقد ذكرنا بطلانه تفصيلا في تعريف الفعل فلا يصح الحصر المستفاد من قوله
وهو لا يوجد الا في الاسم فلا يتم وجه اختصاص تنوين التنكير ايضا انتهى
قال صاحب الافتتاح واما اختصاص تنوين التنكير فلانه يدخل على الكلمة
ليدل على تنكيره وصالح للتعريف وذلك لا يكون الا اسما لدوام نكارة الفعل
وعدم صلاحيته له وهذا التنوين لا يوجد الا في الاصوات واسماء الافعال
وقد عرفت اي علم لك مما سبق من بيان خواص الفعل ان ذلك اي
كونه لتنكير المعنى المطابقي المستقل او ذلك الوجه وهو كونه لتنكير المطابقي
المستقل معلوم بالاستقراء اي بسبب التتبع والاستقراء وبهذا اندفع سؤال
الدور ثم لو قال وذلك معلوم بالاستقراء لكان اصوب لانك لما تعرف
ان كونه لتنكير المعنى المطابقي المستقل معلوم بالاستقراء وكذلك لما تعرف ان الاختصاص
معلوم بالاستقراء بل علم لك مما سبق ان ذلك معلوم بالاستقراء او اما اختصاص
تنوين العوض بالاسم عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة يعني يحذف المضاف اليه
ويعوض عنه هذا التنوين نحو يومئذ وحينئذ اصلهما يوم اذ كان كذا وحين اذ كان
كذا فحذف المضاف اليه فاعطى التنوين عوضا عنه لعدم ما يجعل المحذوف كالمذكور
وقيل فحذف كان كذا منهما لطول الاسم فبقيا يومئذ وحينئذ وقال الفاضل الجامي
عليه رحمة الباري تنوين العوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه
لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ
واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذف الجملة للتخفيف
الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذا حينئذ
وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم فلاختصاص الاضافة اي فثابت
لاختصاص الاضافة به اي بالاسم وسيجيء بعد قريبا في تفسير قوله ومضافا
وجهه اي وجه اختصاص الاضافة بالاسم قال بعض المحشين قوله واما اختصاص

قوله واما اختصاص تنوين العوض عن المضاف اليه فلاختصاص الاضافة به
وسيجيء وجهه اقول هذا الوجه ايضا مبني على عدم وجود معنى مطابقي
مستقل في الفعل فلا يتم واذا لم يتم هذا لم يتم وجه اختصاص تنوين العوض
والحاصل ان هذه الوجوه المذكورة في اختصاص التنوينات الثلث
لا تدل على عدم وجودها في الفعل بل تدل عليه في الحرف فقط بل الاول منها
وهو وجه تنوين التمكن لم يصح اصلا واما عدم وجودها في الفعل فلمنافاتها
لشرطه في وضعه وهو المقارنة بهيئة مخصوصة من الهيئات المعتبرة فيه
لان التنوين مطلقا يغير الهيئة فلا تدخل عليه خذ هذا فاحفظ فانه مما تفردت به
فالصواب ان يقال اختصاص التنوين مطلقا بالنسبة الى الحرف عدم استقلال معناه
وبالنسبة الى الفعل منافات التنوين مطلقا لشرطه في وضعه وهو المقارنة
بهيئة مخصوصة بل هذه الهيئة ايضا مانعة في الحروف اذ هي معتبرة في حروف المعاني
لكن لا وضع لها على حدة كما في الفعل واما حروف المباني فهي خارجة عن البحث
اذ الكلام في الكلمة وهي ليست بكلمة فعلى هذا يكون وجه اختصاص التنوين
مطلقا بالنسبة الى الحرف اثنين الاول عدم استقلال معناها والثاني
المقارنة بهيئة مخصوصة لها اذ هي شرط فيها والتنوين يغيرها فلا توجد
واما اختصاص تنوين المقابلة بالاسم وهو ما يكون لمقابلة نون جمع المذكر السالم
او ما يقابل ويعوض عن النون الذي في الجمع السالم قال الفاضل الجامي
وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء فيه علامة الجمع
كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك
فزيد التنوين في آخره ليقابله فلانه اي فثابت لان تنوين المقابلة يكون
لمقابلة نون جمع المذكر السالم اي في مقابلة نون جمع المذكر السالم الذي
اسم موصول مبني على السكون مجرور محلا صفة جمع المذكر السالم اي جمع المذكر
السالم الذي هو لا يوجد في شيء من الاشياء الا يوجد في الاسم اقول لا يقال
ان يفعلون جمع مذكر سالم وهو فعل كيف يقال لا يوجد الا في الاسم
لانا نقول ان التثنية والجمع من خواص الاسم وما يوجد في الفعل باعتبار فاعله
الذي هو الاسم وسبب ذلك ان الفعل يدل على ماهية الحدث ولا تعدد فيها حتى يثنى
او يجمع قال بعض المحشين وسبب ذلك ان الفعل مدلوله جنس وهو واقع على القليل والكثير

الاترى انك تقول ضرب زيد عمرا يمكن ان يكون ضرب مرة واحدة ويمكن ان يكون
ضرب مرات فهو اذن دليل على القليل والكثير والمثنى والمجموع انما يكون مدلولهما
مفردا نحو رجل الاترى ان لفظ رجل لايدل الا على واحد فكما ان الفعل على شيء واحد
بعينه لم يكن لتثنيته وجمعه فائدة فان قيل ان الفعل يثنى ويجمع في قولك يفعلان
ويفعلون في الجواب ان ذلك باطل لانه لوكان يثنى ويجمع لجاز ان يقول
زيد قاما وقاموا اذا وقع منه القيام مرة واحدة والعرب لم تقل ذلك
فبطل ان يكون مثنى وجمعا في ذلك فانه علة لنكون المقدر اي نكون
المقابلة نون جمع المذكر السالم لان جمع المذكر السالم لما وجد فيه اي
في الجمع المذكر السالم حرف وهو النون قوله يسقط اي ذلك الحرف صفة الحرف
بالاضافة اي باضافته الى شيء آخر كما في صالحي القوم اصله صالحين سقطت
نونه للاضافة جعل على صيغة المجهول جواب لما في مقابلة اي في مقابلة
الحرف الساقط بالاضافة في جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم قوله حرف
نائب فاعل لجعل والمراد بالحرف الثاني هو التنوين يسقط صفة الحرف
اي يسقط ذلك الحرف بها اي بالاضافة يعني باضافة جمع المؤنث السالم
الى شيء آخر تقول مررت بمسلماتهم بالتنوين فاذا اضيفت كمسلمات القوم
يسقط التنوين قوله ليكون الفرع وهو جمع المؤنث السالم علة لقوله جعل
ومتعلق به على وتيرة الاصل اي على طريقة الاصل واسلوبه وهو جمع المذكر
السالم اذا كان الامر كذلك فلا يوجد اي تنوين المقابلة في شيء من الاشياء
الا يوجد في جمع المؤنث السالم الذي اي جمع المؤنث السالم الذي لايوجد
اي جمع المؤنث السالم في شيء من الاشياء يعني لايوجد في الفعل والحرف
الا يوجد في الاسم فلزم اختصاص تنوين المقابلة بالاسم بشهادة الاستقراء
الا عدم وجود جمع المؤنث السالم الا في الاسم معلوم بشهادة الاستقراء والتتبع
بموارد الاستعمالات هذا اي جعل تنوين جمع المؤنث السالم للمقابلة بناء
على رأي ابن الحاجب ومن تبعه فهو جعل نحو عرفات غير منصرف للتأنيث
والعلمية ولما جعله غير منصرف جعل تنوينه للمقابلة لا للتمكن ولما جعل
تنوينه للمقابلة لزم جعل تنوين جميع جمع المؤنث السالم للمقابلة وانكر الزمخشري

لما عرفت ان علامة التثنية ... دالة ... موضوع لمعنى التثنية وعلامة الجمع ... [illegible]

وانكر الزمخشري اي وانكر الكشاف المنسوب بزمخشر بكسر الزاي وفتحها
قرية كبيرة من قرى خوارزم وهو ابو القاسم محمود بن عمرو بن محمد
بن عمر الخوارزمي المعتزلي وقال العلامة اكمل الدين في شرح الكشاف
انه قد تاب من مذهب الاعتزال وكان حنفيا وسقطت احدى رجليه من ثلج
اصابه في بعض الاسفار فكان يمشي بها في خشب وقيل انه كان اخذ في صباه
عصفورا وشد في رجله حبلا فانفلت من يده ودخل في ثقب وبقي بعضه
في خارجه فجره به فانكسرت رجله فقالت له امه هناك قطعت رجلك
فوقع كذلك ولد بزمخشر سنة سبع وستين واربعمائة وتوفي
بجرجانية خوارزم سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وزمخشر بكسر الزاي
وفتحها قرية كبيرة من قرى خوارزم وجرجانية قصبة خوارزم تنوينه المقابلة
فجعله من امثلة للتمكن ومن اراد التفصيل فليرجع الى الامتحان وللمحص
في هذا المقام تفصيل مذكور في الامتحان ومن اراد ذلك فليرجع اليه كي يحصل
البشع من الفياض المنان قال المصنف فيه والمقابلة لنون الجمع المذكر السالم
كمسلمات وهذا عند ابن الحاجب وانما لم يجعله تنوين التمكن لوجوده في نحو عرفات
مع منع الصرف للتأنيث والعلمية وعند الزمخشري نحو عرفات منصرف وتنوينه
للتمكن ولا وجود عنده للمقابلة لان تاءه غير متمحض للتأنيث لدلالته على الجمعية
فلذا يكتب بالتاء فضعفت عن المنع ومنعت لتقدير اخرى فصارت كالنعامة
انتهى كلامه قال شارح ميزان الادب ولم يذكر تنوين المقابلة كما في نحو مسلمات
فانها في مقابلة نون مسلمون عند ابن الحاجب لان التحقيق انها للتمكن كما قال
غيره لا يقال لو كان للتمكن لسقط من نحو عرفات لكونه غير منصرف للعلمية والتأنيث
لانا نقول بل هو منصرف كما قال الزمخشري لان تاءه ليست لمحض التأنيث
لدلالتها على الجمعية ايضا فضعفت عن منع الصرف ولو سلم فيجوز ان يكون
عدم سقوطها ضروريا لئلا يلزم ان يصير الكسر المتبوع في جمع المؤنث السالم تابعا
فان نصبه تابع لجره وغير المنصرف بالعكس كما ستعرف انتهى قال شارح لب الالباب
ان عرفات منصرف لانه وان كان علما الا انه ليس معه علة اخرى حتى يكون ممنوعا
عن الصرف ولا يجوز ان يكون السبب الآخر تأنيثا اذ التأنيث ان كان بالتاء الظاهرة

فهذا فاسد لان تائها ليست للتأنيث اذ تقرر ان تاء التأنيث عبارة عن تاء زائدة
في آخر الكلمة منقلبة في الوقف هاءً وهذه التاء ليست بهذه المثابة وان كان
بتاء مقدرة فهذا ايضا فاسد لان هذه التاء مختصة بجمع المؤنث فاثبت تقدير تاء
اخر لما فيه من الجمع بين علامتي التأنيث وهذا هو الموافق لما صرح به صاحب
من ان عرفات منصرفة وليس فيها سببان التعريف والتأنيث اذ التأنيث
لا يخلو من ان يكون بالتاء التي في لفظها او بتاء مقدرة فالتي في لفظها ليست
للتأنيث وانما هي مع الالف التي قبلها علامة جمع المؤنث فلا يصح تقدير التاء فيها
لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث كما لا تقدر تاء التأنيث في بنت
لان التاء التي هي بدل من الواو لاختصها بالمؤنث كتاء التأنيث في ابت
تقديرها هذا كلام وهو مصرح بان عرفات علم للموقف سمي بجمع كاذرعات
يريد انه جمع لا واحد له من لفظه اذ لم يوجد عرفة ولا اذرعة وههنا مباحث
الاول ان القول بان جمع المؤنث لا تقدير فيه التاء مسلم اما عرفات فليس بجمع
الا ترى الى ما صرح به الشيخ في الايضاح من ان عرفة وعرفات كلاهما هكذا
علمان لمكان مخصوص ولو كان عرفات جمعا لوجب ان يكون له آحاد كل واحد
منها اسم عرفة وليس له ثمة امكنة متعددة ولا مواضع مختلفة اسم كل واحد منها
عرفة بل عرفة وعرفات مدلولهما واحد قال الجوهري وعرفات موضع بمنى وهو
اسم في لفظ الجمع فلا يجمع قال الفراء لا واحد له بصحة وقال الاخفش انما صرفت
عرفات اذ التاء صارت بمنزلة الياء والواو من مسلمين ومسلمون لانه تذكيره
وصار التنوين بمنزلة النون فلما سمي به ترك على حاله وكذا القول في اذرعات
كذا في الصحاح وهذا الكلام مبني على ان عرفات ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث
وان التنوين بهذا تنوين المقابلة لا للتمكن من الصرف للعلمية بمنزلة يجيء به ليكون
في جمع المؤنث مقابلا للنون في جمع المذكر السالم كمسلمون وهذا ضعيف لان الظاهر
ان القائلين يجعلون عرفات مؤنثا وقد اوضحنا بالبرهان النيل بطلانه اللهم الا ان يبنى
الامر على المشابهة لا على الحقيقة في لا اجود ما ذهب اليه جار الله وتبعه المصنف رحمه الله
من انه منصرف وان تنوينه للتمكن لا للتقابل قال الزجاج نحو عرفات يجوز فيه وجهان
الصرف وتركه الا انه قال لا يكون الا مكسورا في موضع الجر وان سقط التنوين انتهى

انتهى كلام شارح اللباب قال داماد افندي في شرح الملتقى قوله بعرفات
بالكسر والتنوين فانها منصرفة بالاجماع ويجوز منع صرفه للعلمية والتأنيث
لان تنوين الجمع تنوين المقابلة لا التمكن حضار بهما لموضع واحد يقال له عرفة
وقيل انها من الاسماء المرتجلة فان عرفة لا تعرف في اسماء الاجناس
كما في القهستاني وقال الفاضل الجامي وتوهم بعضهم ان تنوين جمع المؤنث السالم
للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة يثبت فيها التنوين
ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتأنيث وظاهر انه ليس تنوين التنكير
لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى
ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون
للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه ومنها دخول حرف الجر والتقييد
بالحرف دون الاكتفاء بالجر مبني على ان الكلام فيه لا غير او على الرد على من زعم
ان حرف الجر يدخل الفعل كما يقال زيد في ضرب زيد مرفوع بضرب والحرف
كما يقال البصرة في خرجت من البصرة الى الكوفة مجرورة بمن ووجه الرد
اي بلفظ من او بكلمة من مثلا
ان هذا اسم بتقدير اللفظ او الكلمة كذا في شرح اللباب للشاهد وردى
قال العارف في سلمه البارئ انما قال وحرف الجر ولم يقل والجر تزييفا لقول من قال
في عبارة ابن الحاجب وهو انما قال دخول الجر ولم يقل حرف الجر لان حرف الجر
يدخل على الفعل كما يقال زيد مرفوع بقام انتهى بان يقال ان حرف الجر
لا يدخل على الفعل من حيث هو بل يدخل من حيث هو مؤول بالاسم وهو ليس بفعل
وهذا يفهم من قول الشارح فلا يدخل الا اياهما واستمانا لما قاله الجامي
في حاشيته ههنا وهو قوله دخول الجر يفهم منه ان يكون الجر موجودا مع انه
ليس كذلك فلو لم يقل دخول الجر لكان انسب انتهى ولا تلتفت الى القيل
والقال وخذ ما اتيك وكن من الشاكرين وقال بعض المحشين قوله وحرف الجر
اقول كان الخاصة عند القوم الجر فقط لكن لما جعلوا وجه اختصاصه الافضاء
الذي هو معنى الحرف كما ذكره في الامتحان عدل الى حرف الجر وان لم يتم بل احتاجوا
الى التمسك بالاستقراء لكن عندي وجه وجيه وهو وجود التنافي بين الجر
ولازم الفعل والحرف وهو المقارنة بهيئة مخصوصة من الهيئات المعتبرة
اذ هو مغير لها فلا يوجد فيها فاذا اخذت ما اعطيناك علمت عدم الاحتياج

الى العدول ولا آلى التمسك بالاستقراء والافضاء و انما اختص حرف الجر
بالاسم او وانما اختص دخول حرف الجر بالاسم لانه اى حرف الجر موضوع
لافضاء معنى الفعل اى لايصال معناه الذى هو الحدث او لافضاء معنى شبهه
اى شبه الفعل وهو ما دل على الحدث من الاسماء المتصفة بالفعل والظرف
كاسم الفاعل واسم المفعول وصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر الى الاسم
متعلق بافضاء اى الى الاسم الصريح او الى المؤول به اى بالاسم نحو سرت الى ان تطلع
الشمس اى سرت الى طلوع الشمس لافضاء اما بحصول قوة التاثير للعامل
بواسطة حرف الجر كما اذا كان العامل متعديا او بحصول قابلية التاثير للمعمول
وتعلق معنى العامل به كما اذا كان العامل لازما وايا ما كان من قوة التاثير
وقابلية التاثير فهو من تتمة العامل والمؤثر كما صرح فى محله قال الفاضل
الجامى و دخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل
الى الاسم فينبغى ان يدخل الاسم ليفضى معنى الفعل اليه وقال صاحب الافتتاح
وانما اختص دخول حرف الجر بالاسم لان اثره وهو الجر اختص به
اذ المجرور مخبر عنه فى المعنى لان المعنى فى نحو قولك مررت بزيد زيد ممرور به
والفعل لا يكون مخبرا عنه اذ وضعه الواضع لان يخبر به دائما فلو لم يختص
دخول حرف الجر به كالاسم تخلف الاثر اى الجر عن المؤثر بكسر الثاء المثلثة
اى حرف الجر وهو محال وقال شارح اللباب للشاهرودى وجه اختصاص
حرف الجر بالاسم ان اثره الجر وقد تقرر انه مختص به او لان حروف الجر
موضوعة لايصال معانى الافعال وما فى معانيها الى الاسماء فلا تدخل اذن
الا على الاسم وقد يقال لان الجر علم المضاف اليه والفعل والحرف لا يقع
مضافا اليه وقال شارح اللباب للسيرافى فى وجه اختصاص حرف الجر
بالاسم ان الجر علم للمضاف اليه والفعل لا يقع مضافا اليه وكذا الحرف انتهى
كلامه فان قلت لم لم يقل او معناه قلت وانه كثيرا ما يكتفى بذكر الفعل
وههنا كذلك ولك ان تجعل تدرج معنى الفعل فى شبه الفعل فلا يدخل اى
واذا كان معنى حرف الجر افضاء المعنى الى الاسم او المؤول به فلا يدخل او اذا كان
الافضاء الى الاسم او المؤول به فلا يدخل حرف الجر شيئا من الاشياء الا يدخل
اياهما اى الاسم او المؤول به عدل عن قول الجامى فينبغى ان يدخل الاسم اليه

لانه يفيد الاولوية لا الاختصاص ورد يعنى وقع الرد على دليل اختصاص
حرف الجر بالاسم بانه هذا اى دليل اختصاص حرف الجر بالاسم او دليل اختصاص
دخول حرف الجر بالاسم او دليل كونه مختصا بالاسم او هذا الدليل وهو
افضاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم او المؤول به او هو كونه لافضاء معنى الفعل
او شبهه الى الاسم او المؤول به او هو قوله لانه لافضاء معنى الفعل او شبهه
الى الاسم او المؤول به او هذا التعليل او هذا العلة وهو قوله لانه لافضاء
معنى الفعل او شبهه الى الاسم او المؤول به فميز سميتها من سقيمها واختر
ما شئت قال البعض قوله ورد اى جعل الافضاء وجها للاختصاص
بانه هذا اى جعل الافضاء وجها للاختصاص قال الآخر قوله ورد
اى كون الافضاء وجها للاختصاص بان هذا اى كون الافضاء وجها للاختصاص
منقوض اى مستلزم للنقض والابطال لان النقض يلزم الابطال بالهمزة
اى بالهمزة فى باب الافعال وتضعيف العين اى وبتضعيف العين فى باب التفعيل
اللذين بفتح ما قبل الياء تثنية الذى صفة الهمزة والتضعيف معا دخلتا
للتعدية اى لتعدية معنى الفعل اللازم الى المفعول به او لتعدية فعل الفاعل
الى المفعول به فان الهمزة فى باب الافعال لتعدية معنى الفعل اللازم الى المفعول به
وفى غير هذا الباب ليست من اسباب التعدية والتضعيف فى باب التفعيل
لتعدية معنى الفعل اللازم الى المفعول به وفى غير هذا الباب ليس من اسباب التعدية
قوله فانهما اى لان الهمزة والتضعيف تعليل لمنقوض او تعليل للنقض بهما وقوله مع انهما
اى الهمزة والتضعيف ظرف ليدخلان الآتى للافضاء اى موضوعان لافضاء معنى الفعل
الى الاسم الذى هو المفعول به ليدخلان اى الهمزة والتضعيف جزء الفعل منصوب على انه
مفعول يدخل وفاعله الف التثنية اى يدخلان على الفعل اذ كلمة يدخل اللازم لا ينصب المفعول به
بدون حرف الجر قال صاحب منافع الاخيار قوله ورد اى هذا الكلام بان هذا اى هذا الكلام منقوض
بالمعنى الاصطلاحى وهو ابطال الدليل باستلزامه خصوص الفساد او بتخلف الحكم عنه كما فيما نحن فيه
لان مآل هذا الدليل جار فى الهمزة والتضعيف مع انهما غير مختصين بالاسم وكل دليل شانه هذا باطل
فهذا الدليل باطل ويدل عليه قوله فلا يصح الخ وقوله ولو سلم ذلك فالحمل على النقض التفصيلى
وهو المنع كما فعله بعض المحشين تعسف لا يخفى على اهله قوله فلا يصح تفريع على كونه منقوضا
بهما اى اذا كان منقوضا بهما فلا يصح او تفريع على انهما يدخلان الفعل مع كونهما

بكلا هو المنفلد من الاطلاق النقض كما تقرر بنزيه سيد ١هـ

للافضاء و هو الاوجه اى اذا دخلا الفعل مع انهما للافضاء فلا يصح جعل الافضاء والجعل
بمعنى التصيير مصدر مضاف الى مفعوله الاول و مفعوله الثانى قوله وجها اى دليلا وعلة
وسببا للاختصاص اى لاختصاص حرف الجر بالاسم قوله وكونهما اى الهمزة والتضعيف
يعنى والجواب من النقض المذكور بكونهما جزءا من حروف المبانى وهى الالفاظ التى بنيت
الكلمة عليها وركبت منها يعنى حروف الهجاء قال السيد فى حاشية الكشاف وهى الالفاظ
المبسوطة التى تركبت منها الكلمات انتهى وحروف المعانى هى الالفاظ الموضوعة لمعنى
يقابل الاسم والفعل كذا قاله السعد قوله وحرف الجر عطف على ضميرهما فى كونهما اى
وكون حرف الجر كلمة بالنصب خبر الكون المستفاد من العطف قوله و كونهما مبتدأ
و قوله لا يدفع خبره اى لا يدفع هذا الجواب هذا اى النقض المذكور قال بعض المحشين
قوله و كونهما الخ يعنى والجواب من الرد المذكور بكونهما جزءا من حروف المبانى وحرف الجر
كلمة لا يدفع هذا الجواب قوله هذا اى الرد المذكور وقال الآخر قوله وكونهما الخ دفع
لجواب مقدر من الرد المذكور تقريره هكذا ان الهمزة والتضعيف جزء من حروف المبانى
و حرف الجر كلمة فبينهما تفاوت فدفعه بقوله و كونهما الخ كما لا يخفى اى لا يخفى عدم دفعه
على صاحب لب كامل وان كان خفيا على غيره ولذا علله بقوله لوجود الافضاء متعلق
بلا يدفع وعلة وتعليل لعدم الدفع قال بعض المحشين قوله كما لا يخفى والمراد بعدم الخفاء
هو البديهى الخفى لا الجلى ولذا علله بقوله لوجود الافضاء متعلق بلا يدفع قال البعض
قوله لوجود الافضاء متعلق بلا يخفى وعلة لعدم الخفاء فى كل واحد منهما اى الهمزة والتضعيف
وحرف الجر وفى بعض النسخ فى كل منهما بضمير التثنية اى الهمزة والتضعيف وحده
الظاهر ولما كان جعل الافضاء وجها للاختصاص متفاوتا بالصحة اراد رده ثانيا
وقال ولو سلم يعنى لا نسلم ولو سلم ذلك اى صحة جعل الافضاء وجها للاختصاص
فى حرف الجر قال بعض المحشين لما كان الجواب بكونهما جزءا من حروف المبانى وحرف الجر
كلمة صالحا للدفع للرد المذكور اراد رده ثانيا فقال ولو سلم ذلك اى دفع الجواب المذكور
الرد المذكور او النقض المذكور ولما كان كون الافضاء وجها للاختصاص ممكنا
اراد رده ثانيا وقال ولو سلم ذلك اى كون الافضاء وجها للاختصاص فى حرف الجر
قال صاحب منافع الاخيار قوله ولو سلم ذلك اى دفع الجواب المذكور النقض المذكور
ومدار التسليم ان الجواب بتقييد صغرى دليل الاختصاص اى لا نرى كونه كلمة للافضاء
بمعنى الفعل الخ فلا يجرى هذا الدليل فى الهمزة والتضعيف فلا ينتقض وحاصل الجواب
بمنع

اى النقض المذكور

بسند تحرير صغرى
بمنع صغرى دليل النقض وهى ان هذا الدليل جار الخ
دليل الاختصاص فالافضاء اى فلا يفيد المطلوب وهو اختصاص جميع حروف الجر
كى يثبته لان الافضاء بحذف الجواب واقيم دليله مقامه اى لان افضاء معنى الفعل
الى الاسم انما يوجد اى ما يوجد انما يوجد فى البعض اى فى بعض حروف الجر
دون الكل اى حال كونه متجاوزا عن كل حروف الجر لان الافضاء لا يوجد
فى جميع حروف الجر كما يجىء فى بحث حروف الجر والمقصود اى والحال ان مقصود المصنف
بيان اختصاص الكل اى كل حروف الجر فان من حروف الجر ما لا يتعلق بشىء
كالزائد و رب وحاشا فلا يوجد فيها الافضاء لعدم التعلق اذا كان الامر كذلك
فلا يتم التقريب وهو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب فاذا كان المطلوب
غير لازم و اللازم غير مطلوب فلا يتم التقريب كذا قال السيد اقول هو ايراد الدليل
على طريق يستلزم المدعى وبعبارة اخرى ايراد الدليل على طريق يوافق المدعى وبعبارة اخرى
ايراد الدليل موافقا للمدعى على طريق يستلزم النتيجة وبعبارة اخرى كون المدعى
لازما من الدليل وبعبارة اخرى كون النتيجة لازمة للمدعى قال البعض
قوله فلا يتم التقريب اى تقريب الدليل الذى هو الافضاء الى المدعى الذى هو
اختصاص حرف الجر انتهى اى فلا يتم تقريب هذا الدليل لانه لما كان دليل الاختصاص جميعها
الذى هو الافضاء موجودا فى بعض حروف الجر دون جميعها والمقصود اختصاص
لا بعضها كان الدليل غير مثبت للمقصود فجعل الافضاء وجها للاختصاص غير مختار
عند المصنف والمختار عند المصنف فى وجه الاختصاص ما قيل انه فى حرف الجر
وفى امثاله اى امثال حرف الجر كقد والسين وسوف و غيرها وكما لتعريف
ولام التعريف وغيرها قوله والمختار مبتدأ وخبره قوله الاستقراء ليس الا
اى ليس وجه الاختصاص الا الاستقراء اى كان المراد بالوجه ما يعرف به الاختصاص
فالاستدلال على الاختصاص انما يكون بطريق الاستقراء السالم عما ذكر كما صح اى
صرح المصنف به اى بكون وجه الاختصاص فيه وفى امثاله الاستقراء ليس الا
وتصريحه وقع فى الامتحان اى فى امتحان الاذكياء فى بيان خواص الفعل حيث قال
فالصواب فيه وفى امثاله الاستقراء ليس الا و من خواص الاسم لام التعريف اى
دخول لام التعريف وهذا اى قول المصنف لام التعريف اظهر من قولهم

اى المتقدم او النحاة اللام لان التعبير باللام يشمل لام التعريف وغيرها
مع ان المقصود لام التعريف لان غيرها كلام الابتداء ولام جواب لو ولام الامر
ولام جواب القسم لايختص بالاسم وان قولهم اللام ظاهر لانهم اى المتقدم
متعلق باظهر وعلة له او متعلق بمظاهر مقدر وعلة له كما اشرنا اليه انفا
ارادوا به اى بقولهم اللام او باللام لام التعريف بجعل الالف واللام عوضا
عن المضاف اليه واعتمدوا اى المتقدم فى ذلك اى فى اللام على الاشتهار
لان اللام اشتهرت فيما بينهم فى هذا القسم بحيث ينصرف الذهن اليه
عند الاطلاق قال المصنف فى الامتحان وانما فسرنا اللام بلام التعريف
لتبادر الذهن اليها لغلبتها وشهرتها وما عداها كلام الابتداء ولام
جواب لو لايختص بالاسم والحال قد نبه من التنبيه اى قد نبه المصنف
فى الامتحان اى فى الكتاب المسمى باسم الامتحان على انه اى الاشتهار
والضمير اسم ان وخبرها قوله لايكون والجملة منصوبة المحل مفعول نبه اى
على انه لايصلح ان يكون قرينة قال الفاضل العصام فى شرح الفريدة
والقرينة ما يفصح عن المراد لا بالوضع اى هى عبارة عما يدل على المعنى المراد
بالدلالة العقلية لامدخل للوضع سواء كانت حالية او مقالية وقال فى موضع
اخر قبله ان القرينة ما نصبه المتكلم للدلالة على قصده وقال الفاضل الجامى
والقرينة هى الامر الدال على المراد لا بالوضع اذ لايبعد ان يطلق على ما وضع
بازاء شئ انه قرينة عليه للمبتدى من اصحاب التحصيل لامن اصحاب الحرف
والصنايع وهو من ابتدأ فى كل شئ يقال له فى ابتدائه مبتدى فيكون
من الفاظ العموم يعنى ان الاشتهار لايكون مفصحا عن المراد لمن يبتدى
فى شئ من العلوم فذكره لازم لاجله ولو قال المصنف حرف التعريف لكان
اشمل لدخول الميم فى قوله عليه السلام فى جواب قول شخص من قبيلة حمير
او من قبيلة طى امن امبر امصيام فى امسفر ليس من امبر امصيام فى امسفر
لكنه لم يتعرض له لكونه فرعا للام وكثيرا ما يذكر حال الاصل ويترك حال الفرع
ثم اعلم ان فى هذا اى فى قول المصنف ولام التعريف قولهم فى هذا ظرف
مستقر مرفوع محلا خبر ان وقوله اشارة بالنصب اسم ان قدم خبرها الظرف على اسمها
لتوسعهم

لتوسعهم فى الظرف ما لايتوسع فى غيره كالقريب المحرم للشخص فيدخل فيما لايدخله
الاجانب قال عبد الغفور وذلك لتوسعهم فيه لان كل حدث لابد ان يكون فى زمان
او مكان فصار الظرف مع الشئ كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لايدخل غيره
من الاجنبى واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف اذ كل ظرف فى التقدير
جار ومجرور الى ان المختار متعلق باشارة عنده اى عند المصنف ما اى الكلام
الذى ذهب اليه اى الى ذلك الكلام سيبويه لانه مقتدى به فى هذا الفن ومذهبه
يكون اقوى المذاهب ولان الحق فى هذه المسئلة معه وان كان الخليل اعلى
مرتبة فى العلم من سيبويه من ان حرف التعريف بيان لما فى قوله ما ذهب اليه
هو اى حرف التعريف اللام وحده اى اللام يعنى حال كونه منفردا ومستقلا
فى التعريف حيث لايشاركه شئ من الحروف كالهمزة فيكون معنى وحده لامع الهمزة
زيد عليه اى على اللام همزة الوصل نائب فاعل زيد لتعذر الابتداء متعلق بزيد
بالساكن لان اللام زيد اولا ساكنا ولم يحرك وان كان الاصل فى الكلمات الموضوعة
على حرف واحد الحركة لانه لو حرك بالضم لزم الثقل ولو بالفتح لالتبس بلام الابتداء
وبالكسر لالتبس باللام الجارة فزيد همزة الوصل لانه كثيرا ما تزاد عند عدم امكان الابتداء
بالساكن ليمكن الابتداء وقال الفاضل العصام فان قلت ما فائدة وضع اللفظ ساكنا
اولا حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل فى ابتداء الكلام قلت حصول الخفة
فى اثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الاعلام ونصر مذهب سيبويه بان التعريف
نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله حرفا ساكنا قلت بل الانسب
ان يكون دليله متصفا بنقيض ما اتصف به دليل نقيضه لاما اى ليس المختار
عند المصنف الكلام الذى ذهب اليه اى الى ذلك الكلام المبرد بالرفع فاعل ذهب
قوله من انه اى من ان حرف التعريف بيان لما ذهب اليه المبرد الهمزة المفتوحة
لما من ان الاصل فى الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة والفتحة لما كانت
اخف اختيرت وحدها اى حال كونها منفردة ومستقلة فى التعريف بحيث لايشاركها
شئ من الحروف كاللام فيكون معنى وحدها لامع اللام لانه لما راى انه كثيرا ما
تستعمل بنفسها موضوعة لمعنى من المعانى كالاستفهام والنداء وغيرهما قال هى تكون
للتعريف وحدها زيد عليها اى على الهمزة يعنى زيد بعد الهمزة اللام بالرفع
نائب فاعل زيد وانما زيد اللام بعدها للفرق بينها اى بين الهمزة من حرف التعريف او

بين الهمزة للتعريف وبين همزة الاستفهام اى وبين الهمزة للاستفهام
ولا ما ذهب اليه الخليل اى وليس المختار عنده ما ذهب اليه الخليل
ابن احمد استاد سيبويه قوله من انه اى حرف التعريف بيان لما كلاهما اى
الهمزة واللام معا يعنى أل كهل اى كما ان هل مع الحرفين مفتوح الاول ساكن الآخر
حرف الاستفهام كذلك أل مجموعهما ايضا حرف التعريف لانه لما رأى فى جميع الاستعمالات
ان الهمزة لا تنفك عن اللام فى الكتابة درجا وابتداء ولو كانت زائدة
لجاز حذفها فى بعض الاستعمالات كما هو حال حروف الزوائد ذهب الى انها اصلية
غير زائدة كاللام وجه الاختصاص اى دليل اختصاص لام التعريف بالاسم
او علة اختصاص لام التعريف بالاسم او سبب اختصاص لام التعريف بالاسم
انه اى ان لام التعريف قوله لتعيين المعنى المطابقى المستقل بالمفهومية متعلق
بموضوع مقدر اى انه موضوع لتعيين اه وليس للتعليل بل صلة له وكذا
الكلام فى امثال هذه العبارة فلا يرد ما قاله بعض المحشين من ان هذا التعليل
ضعيف جدا لانتقاضه بمثل عندى الاسد الرامى وبمثل الحسن الوجه فان اللام
فى الاول لتعيين المعنى الالتزامى لانه لتعيين المعنى المجازى اللازم للمعنى المطابقى وهو الشجاع
وفى الثانى لتعيين المعنى التضمنى الذى هو جزء مدلول الصفة اعنى الذات الاولى
ان يقال التعريف والتنكير يتعاقبان على الاسم وكذا علامتاهما فلما لم يكن فى الفعل علامة
التنكير لم يدخل عليه اللام ولا يرد ايضا ما قاله الفاضل العصام فى حاشية الجامى من ان لام التعريف
قد يكون لتعيين المدلول الالتزامى نحو عندى الاسد الرامى وقد يكون للتضمنى كما فى الصفات
فانها تدل على الحدث والنسبة والذات ولاحظ للاولين من التعريف وان اجاب المص
عنه فى الامتحان بان دلالة الاسد على الشجاع انما تكون التزامية ان لو اريد به الموضوع له
وقد صرحوا بان الدلالة على المعنى المجازى مطابقية وان التعريف فى الصفات ليس للذات المجردة
بل للذات المنسوبة اليه الصفات بشهادة الاستقراء اى وذلك التعيين ملابس بحكم التتبع والاستقراء
لا بحكم العقل والجعل او بشهادة التتبع والاستقراء وذلك التعيين معلوم بشهادة الاستقراء والتتبع
لا من الاختصاص فلا دور فافهم وهو اى المعنى المطابقى المستقل لا يوجد فى شئ
من الاشياء الا يوجد فى الاسم وذلك انه لا يوجد فى الحرف معنى مستقلا اصلا واما فى الفعل
فانما يوجد المعنى المستقل تضمنا لا مطابقا لان معنى الفعل مركب من الحدث والزمان قوله

قوله ولما كان المراد تمهيد لوجه عدول المصنف عن قولهم الاسناد اليه الى قوله
وكونه مبتدأ او فاعلا اى ولما كان مراده بقولهم اى القوم او النحاة فى تعداد
خواص الاسم او فى بيان خواص الاسم الاسناد اليه مقول قولهم او بدل منه قوله المراد
اسم كان وخبره قوله كونه والضمير راجع الى الاسم باعتبار جنس الاسم وهو الشئ
لا باعتبار خصوص النوعى فالمعنى كون الشئ مسندا اليه خبر لكونه وذلك لكون
همزة الاسناد للصيرورة وهو اى كونه مسندا اليه معنى التزامى مجازى له اى
لقولهم الاسناد اليه او للاسناد اليه لان الاسناد الى الشئ يستلزم كون ذلك
الشئ مسندا اليه فاذا اريد بالاسناد اليه كونه مسندا اليه يكون من قبيل ذكر الملزوم
وارادة اللازم فيكون مجازا مرسلا والحال ان الحقيقة اولى من المجاز لان الحقيقة
اصل والمجاز فرع واظهر منه فى الدلالة على المعنى المراد لان دلالتها عليه معلومة
بخلاف دلالة المجاز فانها غير معلومة فكأنه لا دلالة له قال بعض الافاضل قوله
والحقيقة اولى من المجاز لان دلالتها على المعنى المراد صراحة بخلاف دلالة المجاز
واظهر منه كذلك وقال الآخر قوله والحقيقة اولى من المجاز فى بيان المعنى المراد
واظهر منه كذلك وقال بعض الكبار قوله والحقيقة اولى من المجاز لانها مثبتة
فى مقامها بخلاف المجاز فانه مثبت فى غير مقام فكأنه غير مثبت فالمثبت فى الاول
كامل وفى الثانى غير كامل كما قال القطب فى شرح الشمسية واذا كان اللفظ مستعملا
فى موضعه الاصلى فهو شئ مثبت فى مقامه معلوم الدلالة وقال السيلكوتى قال
فهو مثبت فى مقامه فهو مثبت الكامل بخلاف المجاز فهو مثبت فى غير مقامه فكأنه
غير مثبت وكذا فى معلوم الدلالة قوله واظهر منه لان دلالتها معلومة بخلاف دلالة المجاز
عدل جواب لما عنه اى عن قولهم الاسناد اليه اى اعرض المصنف عنه لان عدل
اذا عدى بعن يكون بمعنى اعرض الى قوله اى المصنف يعنى عدل عنه ومال الى قوله
ومن خواصه كونه مبتدأ او فاعلا اى عدل عنه الى قوله وكونه مبتدأ وفاعلا لكون المراد
بقولهم الاسناد اليه كونه مسندا اليه وهو معنى التزامى مجازى له والحقيقة اولى واظهر
قال بعض المحشين قوله ولما كان المراد بقولهم الاسناد اليه كونه مسندا اليه وهو معنى
التزامى مجازى له والحقيقة اولى واظهر عدل عنه الى قوله وكونه مبتدأ او فاعلا اقول
لا يخفى عليك ان هذا المعنى معنى حاصل من الاسناد للمسند اليه ولا يقال للحاصل بالمصدر
معنى مجازى للمصدر ولو سلم فهو حقيقة عرفية لاتفاق القوم على ارادة هذا المعنى من قولهم
الاسناد اليه فلا يكون وجها للعدول وايضا ان المفاد يغاير المراد اذ الظاهر

اى المفاد كون العدول الى كونه المسند اليه لا الى كونه مبتدأ وفاعلا والمراد هو
الثانى فالوجه فيه انه لما كان هذا التعبير اى الاسناد واليه من اصطلاح المعانى
لم يكن مفيدا للمبتدى مع قصد المصنف فى هذه الرسالة زيادة الايضاح
وكان التعبير فى هذا الفن عن المسند اليه منحصرا فى المبتدأ والفاعل عدل الى اصطلاح
فنه ليكون افيد وانما لم يقل اى المصنف كونه مسندا اليه بدل كونه مبتدأ
وفاعلا مع كونه والضمير مع كونه راجع الى كونه مسندا اليه او الى ذلك القول
وهو كونه مسندا اليه اشمل منه اشد شمولا لشموله على نائب الفاعل واسم باب ان
واسم باب كان واسم ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الاول لافعال القلوب
المتعدية الى مفعولين والمفعول الثانى لافعال القلوب المتعدية الى ثلثة
مفاعيل ومفعوله الاول بمنزلة الفاعل لانه العالم ومفعوله الثانى والثالث
بمنزلة المفعول لانهما معلومان كذا قاله العصام او الحمل لكل من المبتدأ
والفاعل لان الاصل فى المسند اليه المبتدأ والفاعل او لكون التعبير فى هذا الفن
عن المسند اليه منحصرا فى المبتدأ والفاعل واخصر منه لفظا وكتابة قوله تنبيها
مفعول له لقوله لم يقل اى لاجل التنبيه على ان الاصل فى المسند اليه اى اللائق
والواجب فيه المبتدأ والفاعل والبواقى منها كنائب الفاعل واسم باب ان
واسم باب كان واسم ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الاول لافعال القلوب
المتعدية الى مفعولين والمفعول الثانى لافعال القلوب المتعدية الى ثلثة
مفاعيل فروع لهما بعضها فرع للفاعل كنائب الفاعل وبعضها فرع للمبتدأ
كاسم باب ان واسم باب كان واسم ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الاول
لافعال القلوب المتعدية الى مفعولين والمفعول الثانى لافعال القلوب
المتعدية الى ثلثة مفاعيل والمبتدأ والفاعل اصلان لهما فلاصالتهما ذكرهما وادخل تحتهما
الفروع قدم اى المصنف الاول اى المبتدأ مع اصالة الثانى على القول الارجح لان عامل الاول معنوى
وعامل الثانى لفظى اشارة مفعول له لقوله قدم اى لاجل قصد الاشارة الى ان حقه اى الاول التقديم
على المسند غالبا لانه يجب تأخيره فى بعض المواضع لامر عارض وحق الثانى اى الفاعل التأخير
عن المسند ابدا والايلزم الالتباس بالمبتدأ قال الاستاد قوله قدم اى ناسب تقديم المصنف الاول
اى المبتدأ اشارة مفعول للاجله لقدم اى لاجل الاشارة الى ان حقه اى الاول التقديم لانه باق
على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم على المسند غالبا لئلا ينتقض بقولهم اذا تضمن الخبر
ماله صدر الكلام مثل

[illegible]

مثل اين زيد وجب تقديم الخبر على المبتدأ وحق الثانى اى الفاعل التأخير عن المسند
وقال بعض الافاضل قوله قدم اى قدم المصنف الاول اى المبتدأ واخر الثانى
فى الذكر عكس ما ذكر فى المرفوع اشارة اى لاجل الاشارة الى ان حقه اى الاول
يعنى نفسه وحقه ولايقه وما وجب عليه التقديم على الثانى عند سيبويه والاخفش
وابو الفضل لانه باق غالبا على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم وحق الثانى
اى الفاعل التأخير عن الاول لانه ليس بمقدم على المسند ثم الظاهر اى الراجح
ان الضمير اى ضمير كونه او الضمير فى كونه راجع الى الاسم اذ المقصود بيان خواص الاسم
قال البعض وجه الظهور ان هذا الضمير غائب والاصل فى ضمير الغائب رجوعه الى ما تقدم
ذكره لفظا او معنى وما تقدم ذكره معنى الاسم فرجوعه الى الاسم ظاهر وانما قال الظاهر
لاحتمال رجوعه الى شئ فى ضمن الاسم كما وجهوا فاذا رجع الضمير الى الاسم فيتقدم مرجعه
لفظا واذا رجع الى الشئ لكمال ظهوره فيكون كالمذكور ويتقدم مرجعه معنى فالاول
اختيار عبد الغفور والثانى اختيار الفاضل الجامى والشارح سلك مسلك عبد الغفور
واختار ما اختاره عبد الغفور فقال ثم الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه
اى اذا رجع الضمير الى الاسم فيرد على المصنف الاشكال والاعتراض او فيقع الرد
على المصنف اى الاختصاص اى بيان اختصاص كونه مبتدأ وفاعلا بالاسم حينئذ اى
حين رجوع الضمير الى الاسم او حين اذ رجع الضمير الى الاسم معلوم جزأن عقلا اى فى العقل
او من جهة العقل او بملاحظة العقل او بسبب العقل او بسبب الاضطرار يعنى معلوم عقلا لاضطرار
من الاضافة الى الضمير الراجع الى الاسم لان كون الاسم مبتدأ وفاعلا لا يوجد الا فى الاسم
اولان كونه مبتدأ وفاعلا لا يكون خاصة للغير فيكون الاختصاص معلوما عقلا اولان كون الاسم
مبتدأ وفاعلا مخصوص بالاسم اذ لا يجرى ولا يتحقق فى الفعل والحرف كون الاسم مبتدأ
وفاعلا بالضرورة اولان كونه مبتدأ وفاعلا لا يوجد فى غيره ضرورة فالحكم باختصاص
كونه مبتدأ وفاعلا بالاسم لغو فلذلك قال فلا يفيد الخبر اى الحكم او فلا يفيد الخبر
عن كونه مبتدأ وفاعلا او فلا يفيد الاخبار بانه متعلق بالخبر اى بطريق هو ان كون الاسم
مبتدأ وفاعلا من خواصه اى من خواص الاسم او فلا يكون الخبر بانه من خواصه مفيدا
فلا حاجة الى الخبر عنه اى عن كونه مبتدأ وفاعلا لكونه لغوا لانه فى غاية الظهور او فلا يكون
الخبر بانه من خواصه مستلزما للفائدة اذ انه من خواصه معلوم قبل الخبر به بالبداهة
فالخبر بانه من خواصه عبث لا يعطى له فائدة او فلا يفيد الخبر بانه من خواصه لبداهته
او فلا يكون الكلام الخبرى بانه من خواصه مفيدا فعلى هذا فالخبر بانه من خواصه صفة
للخبر الذى هو بمعنى الكلام الخبرى بتقدير متعلق الباء معرفة اى الملابس بكونه والضمير

راجع الى كونه مبتدأ وفاعلا فيز سمينها عن سقيمها واختر ما شئت قوله وان معرفة
بعد معرفة الاسم عطف على قوله ان الاختصاص الخ اى وايضا يرد عليه بان معرفة
الاختصاص يعنى بان معرفة اختصاص كونه مبتدأ وفاعلا اوبان معرفة اختصاص
المبتدائية والفاعلية انما تحصل بعد معرفة الاسم قال عبد العزيز التبريزى
فى حاشية الامتحان قوله وان معرفة بعد معرفة الاسم عطف على الورود الاول
اى معرفة كونه مبتدأ وفاعلا يتوقف على معرفة الاسم فيلزم معرفة الخاصة بالمخصوص
انتهى قال البعض قوله وان معرفته بعد معرفة الاسم عطف على قوله ان الاختصاص
اى وايضا يرد عليه ان معرفة كونه مبتدأ وفاعلا بعد معرفة الاسم قوله والحال الغرض
والمقصود ههنا معرفة الاسم بالخاصة كما سبق الاشارة منا اليه اى الى ذلك الغرض
حيث قال ولما كان تمييز الافراد بالخاصة اوضح منه بالحد وانتفاع المبتدى بها
اكثر منه بالحد ولذا قال ومن خواصه قال البعض قوله كما سبق الاشارة اى كما سبق
الاشارة قبل بيان خواص الفعل قوله اليه اى الى ذلك الغرض انتهى كلامه
اى والحال ان الغرض والمقصود ههنا معرفة الاسم باختصاص الخاصة بالاسم
واذا كان معرفة اختصاص كونه مبتدأ وفاعلا بعد معرفة الاسم وانما الغرض معرفة الاسم
باختصاص الخاصة فيلزم الدور المحال وهو الدور التقدمى لتوقف معرفة
اختصاص كونه مبتدأ وفاعلا على معرفة الاسم وبالعكس قال العارف فى سلمه البارى
قوله فيلزم الدور المحال لانه اذا عرفته يلزم توقف ان يعلم الاختصاص الى ان يعلم
الاسم والاسم لا يعلم الا من الاختصاص ولهذا توقف علم الاسم على علم الاختصاص
انتهى كلامه قال بعض الاساتيذ واذا كان معرفة الاختصاص موقوفة على معرفة
الاسم وبالعكس فيلزم الدور اى توقف الشئ على ما يتوقف عليه لتوقف
معرفة كل منهما على معرفة الاخر وقال الآخر قوله فيلزم الدور المردود والمهروب
وهو توقف الشئ على ما يتوقف عليه توقفا تقدميا اى واذا كان معرفة الاختصاص
موقوفة على معرفة الاسم وبالعكس فيلزم الدور التقدمى المستلزم للمحال وقال
بعض المحشين قوله فيلزم الدور اى واذا كان معرفة خاصة الاسم موقوفة
على معرفة الاسم بالخاصة وبالعكس فيلزم الدور لتوقف معرفة كل منهما على معرفة الاخر
وقال الآخر قوله فيلزم الدور التقدمى وهو توقف الشئ على ما يتوقف عليه
بمرتبة او بمراتب لتوقف معرفة كونه مبتدأ وفاعلا على معرفة الاسم وبالعكس يعنى لتوقف

يعنى لتوقف معرفة الاسم على معرفة كونه مبتدأ وفاعلا ولذا قيل قوله فيلزم الدور
التقدمى لتوقف معرفة الخاصة على معرفة الاسم وبالعكس فميز سمينها
عن سقيمها واختر ما شئت قوله ويدفع على صيغة المجهول اى ويدفع هذا الرد
او هذا الايراد او هذا الاعتراض او هذا الاشكال او يدفع الرد المذكور
او الايراد المذكور او الاعتراض المذكور او الاشكال المذكور او يدفع ذلك
الايراد بانه اى بطريق هو انه اى ضمير كونه او الضمير فى كونه راجع الى الاسم
باعتبار جنسه اى الاسم يعنى باعتبار ملاحظة جنس الاسم صفة الجنس
كما اشار اليه الفاضل الجامى بقوله اى كون الشئ مسندا اليه لا باعتبار خصوصه
النوعى يعنى لا باعتبار ملاحظة خصوصه النوعى وهو اى جنس الاسم او
جنس الاسم للاسم الشئ لا بد من معرفة المعرف بالفتح بهذا القدر وهو
الشيئية قبل التعريف لئلا يلزم طلب المجهول ثم يحصل به التمييز عن ما عداه
اى الاسم فيفيد الخبر ويحصل الغرض بلا اشكال فافهم فان قلت ان اللفظ
والكلمة ايضا من جنس الاسم فالقصر على الشئ قصور قلت ان عبارة الشارح
مبنى على التمثيل اى وهو الشئ مثلا فتأمل قال الاستاد اقتصر الشارح على الشئ
مع ان جنس الاسم يعم اللفظ والكلمة اللهم الا ان يقال ان عبارة الشارح مبنيه
على التمثيل اى وهو الشئ مثلا وقال بعض الكملاء الاولى ان يقول راجع
الى الاسم باعتبار جنس الاسم كالشئ واللفظ والكلمة اللهم الا ان يقال
ان قوله وهو الشئ فى تقدير وهو كالشئ انتهى فان قلت اذا رجع الضمير
الى الشئ يلزم الاضمار قبل الذكر لان الشئ لم يسبق قلت ان الشئ وان لم يسبق
صراحة لكن لكمال ظهوره كان كالمذكور صراحة كما اشار اليه الفاضل العصام
او انه محمول على الاستخدام فى الضمير كذا قاله البعض والاستخدام هو ان يراد
بلفظ معنيان فيراد به احدهما ثم يراد بضميره الراجع الى ذلك معناه الاخر
فيكون المراد بالاسم الاسمية وبالضمير الراجع اليه الشيئية او فيكون المراد
بالاسم خصوصه النوعى وبالضمير الراجع اليه جنس الاسم او يعتبر بالاسم
ملاحظة خصوصه النوعى وبالضمير الراجع اليه ملاحظة جنس الاسم فميز سمينها
عن سقيمها واختر ما شئت حينئذ اى حين رجوع الضمير فى كونه الى الاسم
باعتبار جنس الاسم او حين اذ رجع الضمير فى كونه الى الاسم باعتبار جنس الاسم
لا يلزم المحذوران الاول عدم افادة الخبر والثانى لزوم الدور اذ حاصل

عبارة المصنف حينئذ كون الشيء مبتدأ او فاعلا مختص بالاسم فلا يكون الاختصاص
معلوما عقلا فلا يلزم عدم افادة الخبر وايضا اذا لم يذكر الاسم في الخاصة لم يتوقف
معرفة الخاصة على معرفة الاسم فلا يلزم الدور ايضا قال بعض المحققين لا يدفع
هذا الاشكال بكون الضمير راجعا الى الاسم باعتبار جنسه الاسم لانه ان اريد بجنس الاسم
وهو الشيء الاسم فالاشكال باق على حاله وان اريد الاعم منه اي من الاسم فلا يكون
قوله كونه مبتدأ او فاعلا خاصة له فالاشكال باق والصواب في قول المصنف
ان يقول والكون مبتدأ او فاعلا بلا ضمير خذ هذا المقال فانه حقيقة الحال ومن ملكه
البال بلطف كريم المقال وانما يلزمان اي المحذوران اي ولا يلزمان وانما يلزمان
لو رجع اي ضمير كونه او الضمير في كونه اي لو فرض رجوعه اليه اي الى الاسم
باعتبار خصوصه اي الاسم اي باعتبار ملاحظة خصوصه النوعي وهو الاسمية
لان الاسم نوع من الكلمة فالمعنى اي اذا رجع الضمير الى الاسم باعتبار جنسه الاعم
فاصل معنى عبارة المتن وهو قول المصنف كونه مبتدأ او فاعلا قال الاستاد
قوله فالمعنى اي معنى كونه مبتدأ او فاعلا على تقدير رجوع الضمير الى الاسم باعتبار
جنسه الاعم قوله فالمعنى مبتداء وخبر قوله كون الشيء مبتدأ او فاعلا قال بعض المحققين
اقول هذا ليس بشيء اذ لا معنى لكون الشيء مبتدأ او فاعلا من خواصه كما لا يخفى
على اهل البصيرة بل الضمير راجع الى الاسم قطعا والمعنى كون الاسم مبتدأ
او فاعلا من خواصه ولا شك ان هذا كلام مفيد ودعوى بداهة هذا الحكم
وعدم افادته ذهول عن معنى الخاصة اذ لا يلزم من وقوع كون الاسم مبتدأ
او فاعلا كونه خاصة له البتة اذ الاختصاص امر زائد على وجود الشيء للشيء
فتأمل حق التأمل وجه الاختصاص اي وجه اختصاص كون الاسم مبتدأ او فاعلا
بالاسم ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم مصدره اي الفعل يعني موضوع
لغرض اسناد مفهوم مصدره وهو الحدث الى الشيء وهو الفاعل والمسند اليه
اي والحال المسند اليه مبتدأ او فاعلا اي حال كونه مبتدأ او فاعلا قوله والمسند اليه
مبتدأ وخبره قوله لا يكون الا ذاتا لا مفهوما اي لا يكون دالا على شيء من الاشياء
الا لكونه دالا على ذات تحقيقا او تأويلا والفعل لكونه عرضا لا يدل عليها لا تحقيقا
ولا تأويلا فلا يكون مسندا اليه ابدا بل يجب ان يكون مسندا دائما فلو كان اي
فلو فرض كون الفعل مسندا اليه بان كان اي الفعل يعني بطريق كونه مبتدأ
او فاعلا

او فاعلا خبر الكون يلزم الخروج جواب لو اي لكان يلزم خروج الفعل عن وضعه
اي الفعل يعني عن الغرض من وضعه وهذا غير جائز اذ اللفظ الواحد اي لان اللفظ
الواحد قال الاستاد قوله اذ اللفظ الواحد تعليل للزوم الخروج وقال البعض قوله
اذ اللفظ الواحد تعليل للخروج لا يراد منه اي من اللفظ الواحد الذات على تقدير كونه
مسندا اليه والمفهوم اي وايضا لا يراد منه المفهوم على تقدير كونه مسندا معا منصوب
على الحالية اذ كلمة مع اذا استعملت مفردة تنون وتكون من الاحوال
المؤكدة للاجتماع المستفاد من الواو اي حال كونهما مجتمعين فيه
~~اي في استعمال واحد~~
في حالة واحدة ظرف للايراد اي في استعمال واحد
وفي زمان واحد بحسب وضع واحد وهو الوضع الذي يدل اللفظ
باعتباره على المعنى المطابقي لان بين الذات والمفهوم تضادا لا يجوز
جمعهما في لفظ واحد ولانه لا يجوز ارادة المعنيين بلفظ واحد في ذكر واحد
فثبت ان الفعل لا يقع مبتدأ او فاعلا ايضا قال بعض المحققين اقول ليس
الموضوع لاسناد مفهوم الفعل بل هو الهيئة التركيبية المقارنة له
في وضعه للحدث وهي ليست بفعل ولا جزأ منه بل لازمه المقارن في اصل وضعه
فلا يلزم الخروج عن وضعه لو كان مسندا اليه لعدم وضعه للاسناد
ولا ارادة الذات والمفهوم معا من لفظ واحد لان دال المفهوم وهو
الهيئة يغاير دال الذات فلا يكون وجها للاختصاص بل الوجه فيه كون لازم
المقارن للفعل موضوعا للاسناد التام وهو الهيئة الموضوعة لاسناد
مفهوم مادته فلو كان الفعل مسندا اليه كان منافيا لوضع لازمه المقارن
ومنافي اللازم مناف للملزوم قوله والحرف منصوب بانه معطوف على اسم ان
وهو الفعل اي وان الحرف لا يصلح ان يكون مسندا وايضا لا يصلح ان يكون
مسندا اليه لانه لا يدل على معنى مستقل في الفهم يعني ليس له دلالة مستقلة او ليس له
استقلال في الدلالة فكيف يكون مسندا ومسندا اليه كما سيجيء اي لما سيجيء في بحثه
فالكاف بمعنى اللام فهو علة لعدم صلاحيته فثبت اي فاذا لم يكن الفعل مسندا اليه
والحرف لا مسندا ولا مسندا اليه ثبت الاختصاص اي اختصاص كونه مبتدأ او فاعلا
بالاسم او ثبت اختصاص المبتدائية والفاعلية به ضرورة مفعول له لثبت اي لاجل الضرورة
والبداهة اقول هذا تكرار بعين الدعوى والكلام في دليله فلم يثبت به الاختصاص

فالاولى ان يقال و اما وجه عدم كون الطرف مسنداً اليه فسيجئ كذا قاله بعض المحشين
فان قلت الثبوت والاثبات انما يكون بالدليل و الدليل انما يقع على النظرى لا الضرورى
اى انما يقع على الكسبى لا البديهى فلا يصح قوله فثبت الاختصاص باللام ضرورة
قلت الثبوت ههنا بمعنى الظهور او العلم لكن بقى شئ وهو انه استدل فى هذا المقام
على الاختصاص فثبت الاختصاص بالنظر والاكتساب لا بالضرورة فتأمل حتى يأتيك
الجواب ومن خواصه كونه مضافا اى كون الشئ مضافا اقول اشار بذلك
الى مرجع الضمير للتخلص عن الاشكالات الواردين على رجوعه الى الاسم
كما ذكره آنفا وقد عرفت عدم اندفاعها بهذا الارجاع هنالك بل الصواب
ان يفسر بالكون مضافا بلا ضمير وانه لم يساعده عبارة المصنف لانه
محل صحيح كذا قاله بعض المحشين و انما قال كون الشئ مضافا ولم يقل كون الاسم
مضافا لما مر من المحذورين وانما لم يقل فى قوله كونه مبتدأ وفاعلا كذلك لا يضاح
ما اجمله الجامى وتسهيل الفهم للمبتدى كذا قاله العارف سلمه البارى وجه الاختصاص
اى دليل اختصاص كون الشئ مضافا باللام او دليل اختصاص الاضافة باللام
كون الاضافة المعنوية خبر لوجه الاختصاص مفيدة خبر الكون للتعريف
اللام حرف جر متعلق بمفيدة والتعريف مجرور به لفظا و منصوب محلا
مفعول به غير صريح لا مفعول له لعدم كون اللام هنا للتعليل كما توهمه
فى مثله بعض اصحاب التحصيل بل صلة لمفيدة بلا مرية والصلة تطلق فى هذا
الفن على ثلثة معان الاول صلة الموصول والثانى الزائد والثالث حرف الجر
الذى يتعدى به الفعل الى المفعول مثل مررت بزيد فالباء صلة او وصلة
كما فى الاشباه والنظائر نقلا عن الاندلسى والمراد ههنا بها المعنى الاخير فاحفظه
فانه من الجوز المقصورات والمستورات كما فى حاشية انوار التنزيل للشهاب بخلاف
اللام فى قولهم حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب فانه للتعليل كما يدل
عليه الغرض لا للصلة كما زعمه بعض ارباب الحواشى وبخلاف اللام فى قولهم
فى تعريف الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل فانه يحتمل الوجهين كما صرح به
الفاضل الجامى قدس سره السامى اى مفيدة بتعريف المضاف مع المضاف اليه
المعرفة نحو غلام زيد او التخصيص اى او مفيدة للتخصيص يعنى مفيدة بتخصيص المضاف
مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل وقوله اللذين يستدعيان صفة التعريف
والتخصيص معا لا استقلال المعنى ومطابقته اى المعنى يعنى و موافقته للفظ
وذلك يعنى قولهم طابقة الفعل بالفعل اذا توافقتا اى قالوا ذلك اذا توافقتا
بشهادة

بشهادة الاستقراء اى كون الاضافة المعنوية مفيدة للتعريف او التخصيص
معلوم بشهادة الاستقراء لا بحكم العقل والجعل او ذلك معلوم بشهادة
الاستقراء والتتبع لا من الاختصاص فلا دور خلافا لما قال البعض فقوله
بشهادة الاستقراء اى ذلك الاستدعاء معلوم بشهادة الاستقراء
وليس ذلك معلوما من الاختصاص حتى يلزم الدور والحال كما ان
استقلال المعنى ومطابقته لا يوجدان فى شئ من الاشياء الا يوجدان
فى الاسم قال بعض المحشين اقول قد عرفت وجودهما فى معانى الفعل فلا يتم
وجه اختصاص الاضافة فالوجه فى عدم وجودهما فيه منافاة الاضافة
للازم المقارن له وهو هيئته اذ هى مفسرة لها فالقول بعدم استقلال معنى الفعل
توهم يشهد على بطلانه بعد شهادة تصريح القوم فى تعريفاتهم وتقسيماتهم
كرارا اعتراف المتوهمين انفسهم بان النسبة والزمان مدلولان للهيئة
وانها ليست من قبيل اللفظ و الفعل لفظ اتفاقا وان المركب من اللفظ
وغيره غير لفظ وبان وضعيهما مختلفان بان وضع المادة للحدث بوضع شخصى
والنسبة والزمان ليا جزان والزمان بوضع نوعى فثبت من هذا ان
من معنى الفعل وهو الحدث فقط فيكون مستقلا فى نفسه فيكون القول بعدم توهما
مناقضا لاقوال انفسهم وقال بعض المحشين الناظر الى المقام بنظر دقيق من تبحر
عميق فى الجنة قوله وجه الاختصاص اى وجه اختصاص الاضافة باللام ان الاضافة
اما معنوية او لفظية فى الاضافة المعنوية لا تخلو اما ان تقتضى التعريف اى
كون المضاف معرفة او تقتضى التخصيص اى كون المضاف العام مختصا فالذى
يوجب اختصاص الاضافة باللام كون الاضافة المعنوية مفيدة للتعريف
او التخصيص فقوله مفيدة خبر منصوب لكون اللذين بصيغة التثنية صفة
للتعريف و التخصيص يستدعيان استقلال المعنى فى الملاحظة لان التعريف
و التخصيص صفتان و الصفة لابد لها من موصوف والموصوف لابد ان يكون
ذاتا و الذات لابد ان يكون مستقلا بالملاحظة فلزم استقلال المعنى الذى يقع
موصوف التخصيص و التعريف ومطابقته اى مطابقة المعنى بالتعريف والتخصيص
لانهما صفتا المعنى فيلزم المطابقة بين الصفة والموصوف بشهادة الاستقراء
وهما اى الاستقلال والمطابقة لا يوجدان معا الا فى الاسم لان الفعل وان وجد فيه
الاستقلال لكنه لم يوجد فيه المطابقة اذ المطابقة صفة قائمة بالمعنى الذى هو الذات
ولا ذات فى الفعل لان مدلوله هو الحدث واما الحرف فلم يوجد فيه الاستقلال والمطابقة

فاحتاج الاستقلال والمطابقة انما هو في الاسم لا غير فتأمل وقال بعض الافاضل
والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وقال الاخر
قوله وجه الاختصاص اى علة اختصاص الاضافة بالاسم كون الاضافة المعنوية
مفيدة للتعريف اى لتعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة لان وضعها
لمعهودية المضاف فيما امكنت وذا في المعرفة دون النكرة او التخصيص اى
او مفيدة لتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه نكرة لان التخصيص
تقليل الشركاء اللذين بفتح ما قبل الياء الساكنة تثنية الذى وصفة للتعريف
والتخصيص معا يستدعيان استقلال المعنى ومطابقته اى مطابقة المعنى المدلول
للمعنى الموضوع له بشهادة الاستقراء اى استقلال المعنى ومطابقته معلومان
بشهادة التتبع والاستقراء والحال هما اى استقلال المعنى ومطابقته لا يوجدان
الا يوجدان في الاسم وقال بعض الكملة قوله وجه الاختصاص اى سبب اختصاص
الاضافة بالاسم كون الاضافة المعنوية مفيدة للتعريف اى لتعريف المضاف
ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد او التخصيص اى او مفيدة لتخصيص المضاف
ان كان المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل اللذين تثنية الذى وصفة التعريف
والتخصيص يستدعيان اى يقتضيان استقلال المعنى بالمفهومية ومطابقته اى
المعنى المراد للمعنى الموضوع له بشهادة الاستقراء اى استدعائهما استقلال المعنى
ومطابقته معلوم بشهادة الاستقراء والتتبع وهى اى استقلال المعنى ومطابقته
لا يوجدان في شئ من الاشياء الا يوجدان في الاسم المقابل للفعل والحرف وقال
الاخر قوله وجه الاختصاص اى باعث اختصاص الاضافة بالاسم كون الاضافة
المعنوية وهى ما كان بتقدير حرف الجر مفيدة للتعريف اى تعريف المضاف
مع المضاف اليه المعرفة نحو غلام زيد او التخصيص اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه
النكرة نحو غلام رجل قوله اللذين يستدعيان صفة التعريف والتخصيص
استقلال المعنى وايضا يستدعيان مطابقته اى مطابقة المعنى للفظه بحسب الصدق
وشئ منهما اى التعريف والتخصيص لا يكون ولا يوجد الا في الاسم لاستدعائهما
استقلال المعنى ومطابقته لا يوجدان في الفعل والحرف الا يوجدان في الاسم الذى
يقابل الفعل والحرف وقال بعض الاساتذة قوله وجه الاختصاص اى وجه اختصاص
الاضافة بالاسم كون الاضافة المعنوية مفيدة للتعريف اى لتعريف المضاف
وتعيينه قوله او التخصيص عطف على التعريف اى او مفيدة لتخصيص المضاف
بالمضاف اليه يعنى مفيدة لكون المضاف مخصوصا بالمضاف اليه والفرق بين التخصيص
والتعريف ان التخصيص تعيين لم يبلغ درجة التعريف وكمال التخصيص التعريف
اذ

اذ النكرة وان جاز تخصيصها بحيث لا يبقى ركها فيه غيرها كقوله اعبدوا الها خلق السماء
الا انه لا يبلغ درجة التعريف اذ هى وضعى بخلاف التخصيص فعطف التخصيص
على التعريف عطف مطلق على مقيد اللذين صفة التعريف والتخصيص معا يستدعيان
صلة اللذين استقلال المعنى مفعول يستدعى وفاعله الف التثنية ومطابقته للمعنى
ولو قال استقلال المعنى المطابق لكان اخصر واظهر بشهادة الاستقراء اى
كون اضافة المعنوية مفيدة للتعريف او التخصيص معلوم بشهادة الاستقراء
لا من الاختصاص فلا دور وهما اى التعريف والتخصيص لا يوجدان الا في الاسم
لاستدعائهما واقتضائهما استقلال المعنى ومطابقته وقال بعض الافاضل
قوله وهما اى التعريف والتخصيص لا يوجدان الا في الاسم لانهما من خواص الاسم
لما عرفت ان خاصة الشئ ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره فحينئذ سميناهما خاصتيهما
واخترنا شئت قوله واللفظية الى جواب سؤال مقدر فكأنه قيل ان ما ذكره
في وجه الاختصاص لا يشمل الاضافة اللفظية اذ لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا بل تفيد
التخفيف فقط فاجاب بانها فرع المعنوية اى فرع للمعنوية بناء على ان اللفظية
تفيد التخفيف فقط والمعنوية تفيد التعريف والتخصيص معا والتخصيص
والتخفيف فتكون اللفظية من حيث الافادة جزء المعنوية وجزء الشئ يكون فرعه
لانه يحتاج اليه كاحتياج الابن والام فحينئذ لو لم تكن اللفظية مختصة بالاسم بل تكون
عامة للفعل والاسم لزم زيادة الفرع على الاصل وهو ممتنع واذا ثبت الاختصاص
للاصل فيثبت للفرع ضرورة ولذا قال الشارح فتختص اى اذا كان الامر كذلك
فتختص الاضافة اللفظية بها اى بالاسم كما تختص هى اى الاضافة المعنوية
ولفظ هى فاعل تختص الثانى به اى بالاسم لان مخالفة الفرع الاصل باطلة وقال
بعض المحققين قوله واللفظية فرع المعنوية الى يعنى ان الاضافة اما لفظية واما
معنوية والاولى فرع الثانية فلا تخالفها وفي هذا اغناء للسامع عن السؤال
وهو ان اللفظية لا تفيد التعريف والتخصيص فلا وجه لاختصاصها بالاسم فاجاب
بقوله واللفظية فرع المعنوية اى والاضافة اللفظية فرع الاضافة المعنوية
فتختص اى اذا كانت فرعها فتختص اى الاضافة اللفظية بها اى بالاسم كما تختص
قوله هى اى الاضافة المعنوية فاعل لتختص الثانى وانما ابرزه للاشارة الى رجوعه
للبعيد اى كما تختص الاضافة المعنوية به اى بالاسم وبعضه اى بعض افراد الاسم
عامل اى بشابهته بالفعل الذى هو الاصل في العمل كاسم الفاعل سيجئ تحقيقه

~~فاعل لتحقق وانما ابرزه للاشارة الى رجوعه للبعيد اى لما تحقق الافعال المنفردة~~
~~به من بالاسم وبعضه اى بعض افراد الاسم عامل اى بسبب شبهه بالفعل الذى هو الاصل~~
~~فى العمل كاسم الفاعل~~ يجئ تحقيقه فى بحث العامل القياسى وهو اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وغيرها تعمل عمل الفعل وبعضه اى وبعض افراد الاسم
غير عامل لعدم مشابهته بالفعل كانا اى كلفظ انا يعنى الضمير الموضوع للمتكلم وحده
وانت اى وكلفظ انت يعنى الضمير الموضوع للمخاطب والذى اى وكلفظ الذى
يعنى اللفظ الموضوع للموصول فان كلا منها وان كان من افراد الاسم لكنه غير عامل
لعدم المشابهة فيها كذا قاله امام ايوب الانصارى عليه رحمة الربانى قال بعض الشراح
قوله وبعضه غير عامل كالاسماء الضمائر كانا وانت وكالاسماء الموصولة كما والذى
وكلها على قول من لم يجعل المبتدأ عاملا فى الخبر واما من جعله عاملا فلا يصح التمثيل انتهى
قال بعض شروح عوامل الجديد والرافع بهما هو الابتداء وهو تجرد الاسم الفارغ
او المأول به عن العوامل اللفظية للاسناد غير الزائدة هذا عند البصريين واما
عند غيرهم فالابتداء عامل فى المبتدأ والمبتدأ عامل فى الخبر وقيل احدهما عامل فى الآخر
وقيل الابتداء مع المبتدأ عامل فى الخبر والاول اصح فلذلك اختار المصنف به انتهى
وقال بعض شروح المصنف قوله وبعضه غير عامل كانا وانت والذى فان شيئا
منها لا يكون عاملا فى شىء من المعمولات والقسم الثالث حرف مطلقا اى سواء كان
حرف جر وغيره والمراد بالحرف هنا ما كان بعضا من الحروف المعانى لا المبانى مثل
وهو اى لفظ الحرف فى اللغة اى عند اهل اللغة يعنى الطرف وهو وجه لاطراد
وعدم وجوده فى غيره اولى مما ذكره الفاضل الجامى من انه فى طرف اى فى جانب
مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة فى الكلام وهو لا يقع فانه يوجد فيها ايضا
لكونهما فى جانب مقابل له وفيها لا يقع عمدة من الاسماء مثل زيدا فى ضربت زيدا
نعم الاطراد فى وجه التسمية ليس بواجب لكن وجوده اعجب واعذب قوله الجانب
عطف تفسير له ثم نقل اى لفظ الحرف الى ما اى الى اللفظ الذى كان فى طرف الكلام
فى طرف الخاص
اى فى طرف منه فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص ومن قبيل تسمية الخاص باسم العام
ومن قبيل تسمية الحال باسم المحل اى تسمية الخاص باسم العام يعنى شبه القسم الثالث
بطرف الشىء فى الطرفية والجانبية فاستعير لفظ المشبه به للمشبه وهو هذا القسم
كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فى قولك رأيت اسدا فى الحمام فاطلاق الحرف
على

على هذا القسم مجاز بعلاقة التشبيه قال بعض الافاضل لما كان القسم الثالث عاجزا
عن الافادة بغير ضميمة شبه بالحرف وهى الناقة التى تعجز عن طى المهالك وقطع المسالك
على ما قاله الحريرى وقال الاصمعى الحرف الناقة الضعيفة التى ليس فيها لحم وشحم
قوله غير جزء منه اى من طرف الكلام حال من الضمير المستتر تحت نقل الراجع الى الحرف
اى حال كونه غير جزء منه غالبا وانما قيدنا بغالبا لان الحرف قد يكون جزءا من طرف الكلام
نحو زيد لا حجر فان لا فيه جزء من المخبر به وهو لا حجر قال القطب فى شرح الشمسية
ان المخبر به فى قولنا زيد لا حجر هو لا حجر وقال السيد فى حاشيته عليه ان لا فى زيد لا حجر
جزء من المخبر به قال بعض الافاضل قوله غير جزء منه حال من الضمير المستتر تحت نقل
والضمير فى منه راجع الى طرف الكلام ولهذا قال غالبا بعد قوله غير جزء منه لكان اصوب
لان الحرف قد يكون جزءا من طرف الكلام نحو زيد لا حجر فان لا فيه جزء من المحكوم به
وهو لا حجر وقال الآخر قوله غير جزء منه حال من ما لانه مفعول بواسطة حرف الجر
الذى هو الى اى حال كونه غير جزء من طرف الكلام او من الكلام وقال الشارح
فى حاشية الامتحان قوله غير جزء منه حال من الحرف او من ضميره اى من الضمير الراجع
اليه تحت نقل احترز به عن المسند والمسند اليه فان كلا منهما جزء منه وداخل فيه
وليس فى جانبه وقال بعض المشايخ قوله غير جزء منه محمول على الاغلب فلا يرد ان قوله
غير جزء منه اى من الكلام مخالف لما ذكره المصنف فى بحث الكلام من جزئية الحرف من الكلام
ولما ذكره ابن الحاجب والفاضل الهندى فى آخر الكافية من جزئية الحرف من الكلام
لكن يرد انه ليس المنقول اليه هذا بل هو ما ذكره المصنف كما اعترف به فالصواب
ان يقال ثم نقل الى ما دل وايضا الظاهر كون النقل فى الاصطلاح فحينئذ لا يصح
عطف و فى الاصطلاح قال الشيخ الرضى فالاسم يصح ان يكون جزء الكلام من دون شىء
آخر وكذا الفعل فى نحو قام زيد اما الحرف فلا بد فى كونه جزء الكلام من فعل او اسم
وقال البعض قوله غير جزء منه هذا محمول على الاغلب يرشدك اليه قول المصنف فى الامتحان
الا الحرف قد يكون جزءا منه ولا مستقل بنفسه اى الحرف او ذلك اللفظ يعنى جوهره
وما دته لا بهيئته قال بعض المحققين قوله ولا مستقل بنفسه اى ولا مستقل فى الدلالة
بدون المتعلق بخلاف اخويه او ولا مستقل فى الدلالة على معناه بذاته بل يحتاج
فى الدلالة عليه الى انضمام لفظ آخر لعدم استقلاله فى الدلالة عليه وقال الشارح فى حاشية
الامتحان وقوله مستقل عطف على جزء ولا تأكيد للنفى احترز بقوله ولا مستقل بنفسه
عن مثل زيدا فى ضربت زيدا فانه وان كان فى طرف الكلام لكنه لاستقلاله كأنه ليس فى جانبه
ومستقلا به وهو فى الاصطلاح اى فى اصطلاح النحاة ما اى كلمة او الكلمة التى دل

اى الكلمة التى دلت فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول كذا قاله الجامى فى مثله قال
الفاضل العصام جعل ما فى التعاريف عبارة عن المقسم كالسنة المؤكدة وجعلها
موصوفة اولى من جعلها موصولة لسهولة امتزاج الشرح بالمتن ويجوز ان تكون
موصولة اى الكلمة التى دلت وقال امام الايهب اعلم ان لفظ ما فى التعريفات
الثلثة يحتمل ان يكون موصولا وان يكون موصوفا فان كان موصولا يكون معرفة
لكونه بمعنى الذى فيكون الجملة التى بعده لا محل لها من الاعراب صلة وان كان
موصوفا يكون نكرة ومعربا لكونه بمعنى شئ فيكون الجملة التى بعده معرب محلا لكونها
صفة له ولكن لما وقع ههنا فى مقام التعريف يحمل على الموصول لكون المقصود منه
التعريف وقال شارح لب الالباب فى مثله قوله ما دل اى لفظ دل على معنى
شامل للفعل والاسم ويخرجان بقوله غير مستقل بالفهم اى بالمفهومية [illegible]
عن الدال عليه بل يحتاج فى انفهامه منه الى ضم معنى آخر اليه وهو المتعلق فذكر المتعلق
فى الحرف ليحصل الدلالة لا ليحصل الغرض من وضعه كما فى الاسماء اللازمة للاضافة [illegible]
مستقل بالمفهومية لفظا ذو معناها مستقل لكن الغرض من وضعه ان توصل به الى جعل
الجنس صفة لشئ فلا يحصل الغرض الا بذكره بعده فذكره ليحصل الغرض لا لحصول الدلالة
كذا قال صاحب [illegible] الاسرار يعنى ما دل على معنى ملتفتة بالتبع قوله ولا مقصود منه اى من لفظ
بالملاحظة اى بملاحظة العقل اياه بل ملحوظ من حيث هو حالة بين شيئين وآلة
لمعرفتهما كذا فى الامتحان قوله مقصود عطف على مستقل ولا تاكيد للنفى المستفاد من الغير
قال البعض قوله ولا مقصود بالملاحظة عطف على قوله غير مستقل بالفهم من قبيل
عطف اللازم على الملزوم او عطف تفسير له او عطف عليه بطريق التفسير او عطف عليه
وتفسير له وعلى تقدير كونه عطف تفسير باعث التفسير ان لعدم الاستقلال بالفهم
معنيان احدهما احتياجه فى فهمه مما دل عليه الى كلمة اخرى او عدم دلالة الحرف
عليه بغير ضميمة او عدم تحصيله ذهنا ولا خارجا الا بالمتعلق والثانى عدم القصد
بالملاحظة وهو يحتمل ارادته وصحة اطلاقه ومرجحه عدم صحة غيره هنا لان المعنى
المطابقى للفعل غير مستقل بالفهم بحيث يحتاج فى فهمه منه الى الفاعل لكنه مقصود
بالملاحظة وفائدته دفع لايهام المعنى الاول والله اعلم بالصواب قوله بل هو
اى ذلك المعنى او فهمه آلة الخ على ان بل للترقى من قبيل زيد عالم بل نحرير وتابع
عطف تفسير لآلة قال الاستاد وعطف التابع على الآلة للتفسير لشهرته فى المعنى المراد
انتهى باعث التفسير ابهام مطلق الآلة وصحة اطلاقها لان المطلع قد يذكر و

ويصح ارادته ومرجحه ما بعدها وفائدته رفع الابهام قال بعض الافاضل قوله وتابع
عطف تفسير للآلة وباعثه الخاص ورود السؤال بانه اما ان يراد بها الواسطة
بين الشيئين على ما هو المتبادر من الاطلاق واما ان يراد بها التابع الظاهر
ما بعدها لان معناه لا يكون واسطة لفهم غيره لان الواسطة تقتضى البينية
بل تابعا لفهم غيره فاينهما اريد ههنا وفائدته الخاصة دفعه بان المراد بها
التابع او باعث التفسير ان للآلة معنيان احدهما الواسطة والثانى التابع
وهو يحتمل ارادته وصحة اطلاقه ومرجحه تفسيرها بالتابع او عدم صحة غيره
بقرينة ما بعدها لان اللام لا يتعلق بالآلة لانها اسم جنس بل يتعلق اذا كانت
بمعنى التابع وفائدته دفع احتمال ارادة الاول قال بعض الافاضل قوله
بل هو اى ذلك المعنى آلة اى رابطة بين الفعل والاسم قال المفتى زاده
فى حاشية التصورات معنى فى الظرفية المخصوصة التى هى آلة بين المتعلق والمتعلق
فهذا معنى قوله بل آلة بل هى آلة وتابع عطف على آلة لتصحيح تعلق الجار
بعدها لان الجار الذى بعدها لا يصح تعلقه بها بل بالتابع المقدر الذى هو
لازمها وقال بعض المحققين وقوله تابع اشارة الى ان اللام فى قوله لفهم
حرف جر متعلق بآلة لفهم معنى التابع منه كذا قاله فيض زاده لانها اسم جنس
والجار لا يتعلق باسم الجنس ما لم يفهم معنى المشتق منه لعدم دلالته على معنى الفعل
حتى يقتضى الجار معناه الى المجرور كذا قيل حال غيره اى ذلك المعنى وقدر المضاف
تنبيها على ان معنى الحرف او فهمه تابع لفهم حال غيره لا لفهم غيره حتى ان فهم المعنى
الجزئى للحرف منه تابع لفهم حال معنى غيره او ان فهم حال المعنى الجزئى تابع لفهم
حال معنى غيره قال بعض الافاضل قوله لفهم غيره اى المعنى يعنى لفهم السامع حال معنى
غيره اى لفهم عقله حال معنى غيره والتفاته اليه بتبعيته وانما قدرنا المضاف
اعنى المعنى تنبيها على ان معنى الحرف تابع لفهم حال معنى غيره لا لفهم حال غيره اعلم
ان معنى التبعية اما التأخير فى الفهم عن فهم معنى الغير زمانا واما ان يراد بها
ان فهم المتبوع لا يكون بدون التابع سواء كان فهم التابع قبل فهم المتبوع او معه او بعده
واما ان يراد بها ان فهم التابع محتاج الى فهم المتبوع والمراد هنا الاول فيحتمل
مع الثانى وقال صاحب منافع الاخبار قوله لفهم حال غيره قدر الحال لعدم كون معنى الحرف
آلة لمعرفة نفس المتعلق لكنه يرد عليه ان معنى الحرف عبارة عن حال المتعلق فيلزم
ان يكون معنى الحرف آلة لمعرفة نفسه ويجاب نعم لكن اللازم ملتزم لا محذور فيه
لان معنى الحرف له اعتباران احدهما ان العقل يلاحظه ويحصله وثانيهما

انه حال للمتعلق فهو من حيث ملاحظة العقل اياه وحصوله فيه آلة لمعرفة نفسه من حيث
كونه للمتعلق وموجبا لانكشافه فيكون بينهما تغاير اعتباري به يلتئام المعنى وهو
اى ذلك الغير المتعلق بفتح اللام اى ما يتعلق به معنى الحرف ويوجد معه كالبصرة
في سرت من البصرة لمعنى الابتداء وقيام زيد في ان زيداً قائم لمعنى التحقيق لانه
وبيانه ان وضع الحرف على المذهب المنصور من قبيل وضع العام والموضوع له
الخاص وذلك بان يلاحظ ويتعقل امر عام مشترك بين الجزئيات المشخصة
ثم يوضع اللفظ لكل واحد من هذه الجزئيات المشخصة بخصوصه مثلا اذا وضع
الواضع لفظ ان لاحظ اولاً معنى التحقيق الكلى العام لكل واحد من افراده
من تحقيق قيام زيد في ان زيداً قائم وعالمية زيد في ان زيداً عالم وغير ذلك
ثم وضع ذلك اللفظ بازاء كل واحد بخصوصه وتشخصه بوقوعه في تراكيب مخصوصة
وكونه في هذه التراكيب فدلالة ان على تحقيق قيام زيد مثلا لا على التحقيق الكلى
الذى له افراد بل ذلك معنى لفظ التحقيق مصدر صريح فملاحظة ذلك الكلى عند الوضع
ليكون آلة للوضع للجزئيات المشخصة لا لانه الموضوع له وكذا لفظ من وضعه الواضع
بملاحظة الابتداء الكلى لكل واحد من جزئيات المشخصة مثل ابتداء السير من البصرة
في سرت من البصرة وابتداء الدرس من اول الكتاب في درست من اول الكتاب
فمعنى ان تحقيق مضمون جملة دخلت عليها فهو غير مستقل بالمفهم بل يحتاج في انفهامه
عنه الى ضم ذلك المضمون اليه بضم تلك الجملة اليه وآلة لفهم حال ذلك المضمون
من كونه محققا ثابتا عند المتكلم وكذا معنى من الذى هو الابتداء الجزئى لا يفهم منه
مالم ينضم اليه المتعلق مثل البصرة فهو آلة لفهم حال البصرة وهو المبتدئية منه فلاحظته
بعد ملاحظة البصرة وتابعة لملاحظتها والابتداء الكلى معنى لفظ الابتداء ملحوظ قصداً
والمتعلق تابع لملاحظته فمعنى الاسم ملحوظ اصالة ومعنى الحرف تبعا فمعنى الاول محكوما عليه
وبه دون الثانى كذا قاله صاحب فتح الاقفال المصنف في شرحه على الكافية ان الحرف
وضع لمعنى متعلق بمتعلق مذكور لا يعقل بدون ذكره من حيث الوضع علم ذلك
باستقراء انه لم يستعمل الا بذكر متعلق له معه وذكره معه دائما يدل على انه لا يدل ولا يعقل
معناه بدون المتعلق المذكور معه بخلاف اخويه فمعنى من وهو الابتداء مثلا انما يتحقق
اذا ذكر متعلقه المخصوص وهو البصرة في قولك سرت من البصرة وقال في موضع آخر
وهو مدخوله وقال المفتى زاده في حاشية استعارة العصام فمعنى الحرف لكونه معنى جزئيا
وغير مستقل بالمفهومية له تعلق بالمدخول لحصول معناه الجزئى فيه وقال في موضع آخر

وقال في موضع آخر ان الحرف يحتاج معناه الى ذكر المجرور قال المفتى زاده
في حاشية التصورات فقد علم ان عدم الاستقلال في معنى الحرف ليس من كل متعلق
لمعناه بل مدخوله المخصوص فقط واقول قوله وهو اى ذلك الغير المتعلق
اى متعلق معنى الحرف يجوز بفتح اللام وكسرها وهو السير والبصرة في قولك
سرت من البصرة كذا قاله محرم افندى قال صاحب الهوادى المتعلق بكسر اللام
لان العامل متعلق بالكسر والمعمول متعلق بالفتح وهذا هو المصطلح اذ الحدث
يتعلق بالمعمول لانه ذات فاعتبار التعلق من جانب الحدث اولى من اعتباره
من جانب المعمول لدلالته على الذات وفي حاشية المطول المحققون على كسر اللام
في المتعلق وان صح الفتح ايضا لان المراد به معمول العامل والمتعارف ان المعمول
متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح قال صاحب نتائج الافكار قوله وهو
المتعلق والمراد به ما يلزم لفهم معنى الحرف كمتعلق حرف الجر ومجروره والمعطوف
والمعطوف عليه لحروف العطف والاسم والخبر لحروف المشبهة ونحوها وقال
الاستاد قوله وهو المتعلق اى والمراد بالغير هو المتعلق يعنى ليس المراد بالغير
ما يغايره مطلقا بل ما يكون له تعلق به ويكون حالا من احواله فلا يرد ان الشئ
كيف يكون آلة لملاحظة امر يغايره قوله حتى اذا قصد ذلك المعنى بالملاحظة
تعليل لقوله ولا مقصودا بالملاحظة اى المعنى ليس معناه مقصودا بالملاحظة
لانه اذا قصد معنى الحرف بالملاحظة او المعنى انما لم يقصد معناه بالملاحظة
لانه وقت قصده بالملاحظة هذا اذا كان حتى تعليلية او فالمعنى ليس معناه مقصودا
بالملاحظة بسبب انه اذا قصد معناه اى معنى الحرف بالملاحظة او المعنى انما لم يقصد
معناه بالملاحظة بسبب انه وقت قصده بالملاحظة مع قطع النظر عن كونه
حالة بين شيئين وآلة لمعرفتهما هذا اذا كان حتى سببية كى وقيل هذا اذا كان
ابتدائية ورجح بعض السببية قال بعض الحواشى قوله حتى اذا قصد بالملاحظة متعلق
لعدم القصد بالملاحظة وغاية متفرع عليه وقال الآخر قوله حتى اذا قصد
معنى الحرف بالملاحظة اى بملاحظة العقل تفريع على قوله ولا مقصود بالملاحظة
وعلى كون معناه غير مقصود بالملاحظة والمآل واحد وقال البعض قوله حتى اذا قصد
ذلك المعنى بالملاحظة مع قطع النظر عن كونه حالة بين شيئين وآلة لمعرفتهما وهذا
مقابل قوله ولا مقصود بالملاحظة صار اى معنى الحرف جواب اذا معنى مستقلا بالمفهومية
قوله ومعنى الاسم بالتركيب الاضافى عطف على قوله معنى مستقلا عطف تفسير لان في المعنى المستقل
ابهام لانه يحتمل معنى فعل واسم فرفعه بذلك اى ويكون معنى الاسم لانه صار مستقلا بالمفهومية

قوله مثلا الخ تمثيل لمعنى غير مستقل بالفهم واله لفهم غيره او لكونه غير مقصود
بالملاحظة او تمثيل لغير مستقل بالفهم قال بعض الحواشي قوله مثلا الخ تفريع على قول
المصنف غير مستقل بالفهم بل اله لفهم غيره وقال الاخر قوله مثلا الخ تفريع
على قول الشارح ولا مقصود بالملاحظة قال شارح الاسرار قوله مثلا بمعنى
مفعول به لفعل مقدر اى اذكر مثالا او مفعول مطلق لامثل لكم مثالا اى تمثيل
لانه اسم بمعنى التمثيل ففي الاول جعل بمعنى المفعول وفي الثاني بمعناه وقال الاستاد
قوله مثلا بمعنى مثالا منصوب مفعولا به لاذكر المقدر او بمعنى التمثيل مفعول مطلق
لامثل المقدر فعلى الاول ما بعده بدل وعلى الثاني عطف بيان كذا في البهوادى
فليت شعري ما المانع على الاول لكون ما بعده عطف بيان ثم وجدت في تفسير المولى
ابو السعود خلده الله تعالى في دار الخلود انه قال ان اضرب في قوله تعالى واضرب لهم
مثلا اصحاب القرية اذا كان بمعنى اذكر يكون اصحاب القرية بدلا من مثلا او بيانا له
واقتصر القاضي على كون ما بعده عطف بيان في قوله تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب
مثلا ما بعوضة حيث قال ما بعوضة عطف بيان لمثلا وجعله ابو حيان بدلا منه
وقال بعض الافاضل قوله مثلا نصب بمقدر اى اضرب مثلا او امثل لك تمثيلا فعلى الاول
ما بعده بدل وعلى الثاني عطف بيان كذا في البهوادى قال محرم افندي قوله مثلا منصوب
على المصدرية اى يمثل مثلا من غير لفظه معنى من اى معنى لفظ من في قولك سرت من البصرة
ولو قال بمعنى من مثلا في قولك سرت من البصرة لكان اولى قوله معنى من مبتدأ وخبره
قوله ابتداء مخصوص اى ابتداء معين مخصوص باعتبار الخصوصية بيان للواقع لا دخل له
في عدم الاستقلال بالمفهومية بل المدار كونه ملحوظا تبعا لا بالذات فان الابتداء المخصوص
يصح الحكم به وعليه بانه ابتداء ملحوظ قصدا قيد لمتعلق مخصوص وليس مرادا لتعرف
حال شيء ومعنى كونه مخصوصا انه اعتبر فيه خصوصية الطرفين سواء كانا جزئيا حقيقيا
كما طرفاه جزئيان حقيقيان او كليا كما طرفاه كليا كذا قال السيلكوتي في حاشية
التصورات قال المنلا زاده في حاشية التصورات والخصوصية بملاحظة الطرفين
والطرفان اذا كانا كليين يكون المخصوص كليا وان كانا جزئيين يكون جزئيا انتهى
او ابتداء مخصوص من الابتدائيات الجزئيات او من العام او من الابتداء الكلي او
ابتداء مخصوص لمن ملحوظ صفة بعد صفة لقوله ابتداء اى ملحوظ من غير قصد بمعنى ملحوظ
تبعا للمتعلق واشار الشارح اليه بقوله من حيث هو اى الابتداء المخصوص حالة
بين السير والبصرة مثلا لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة
فانه بهذا الاعتبار معنى اسمي ملحوظ في ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظة تبعا اى

اى باعتبار انه رابطة بينهما ملحوظ تبعا لهما كما في قياس النسبة بين المحكوم عليه
والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين ملحوظة بتبعيتهما لا يمكن حصولها
في الذهن بدونهما مدلولة للرابط وتعقل الابتداء من هذه الحيثية لا يمكن الا
بتعقل الطرفين قصدا وذا لا يمكن الا بذكر الطرفين صريحا او لا يمكن الا بتعقل
متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور
بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا
لكونه متعينا بالالات وبعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص
بدون ضميمة وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغائب والتكلم
في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف
بمنزلة تلك القرائن وان الابتداء من هذه الحيثية مدلول حرفي مع كونه جزئيا
اضافيا له واعلم ان الحروف لما كانت روابط بين الافعال والاسماء فمعانيها
تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة غائبة عن الالتفات اليها قصدا لان النسب
والتعلقات من حيث انها تعلقات بين الاطراف لا يمكن ملاحظتها قصدا وما يعبر بها
من الابتداء والانتهاء والظرفية والتعليل والتاكيد والتقرير والاستفهام
فهي من لوازم تلك المعاني فمن موضوعة لتعلق الخاص بين السير والبصرة بطريق
ابتدائه منه وفي للتعلق بين الشيئين بطريق الظرفية وان موضوعة للربط
الخاص بين المسند والمسند اليه بطريق يفيد تاكيد الحكم قال بعض الكملين قوله
مثلا معنى من الخ تمثيل لعدم استقلال معنى الحرف مطلقا من الجزئيات ومعنى من
مخصوص ملحوظ بمعنى انه بملاحظة المتعلقين ولم يكن ملحوظا قصدا والمحكوم عليه
يقتضى ان يكون ملحوظا قصدا فقد علم ان منع الاستقلال هو المخصوص الذي
لم يكن ملحوظا قصدا بل تبعا للمتعلق واما المخصوص الملحوظ قصدا فلا مانع له وكذا
اذا لوحظ هذا المعنى المخصوص بعنوان الاسم يكون ملحوظا قصدا فيصلح لان يحكم عليه وبه
وقال الاخر قوله من حيث هو حالة بين السير والبصرة اى من حيث هو رابطة بينهما
ملحوظة تبعا لهما موجب انك في احدهما بالقياس الى الاخر او من حيث هو متعلق
بهما بان يكون الابتداء ابتداء السير ومن البصرة وقال البعض قوله من حيث هو حالة
بين السير والبصرة يعني من حيث كون السير متصلا بالبصرة وحالا فيها والبصرة محلا له
وكون ابتداء السير منها وقال الاستاد قوله من حيث هو اى الابتداء المخصوص حالة اى نسبة
بين السير والبصرة واله عطف على حالة اى ومن حيث هو اله وتابع لمعرفة حالهما
اى السير والبصرة اى لملاحظة حالهما فعلى هذا يمكن ان يكون قوله واله لمعرفة حالهما
عطف تفسير لقوله حالة بين السير والبصرة فافهم قال الاستاد قوله واله لمعرفة حالهما

اى من حيث هو آلة لملاحظتهما ومرآة لمعرفة حالهما لكونه نسبة والنسبة
كالآلة بالنسبة الى المنتسبين فى المعرفة والتحقق وكالمرآة فى كونها مقصودًا
بالنسبة وقال الاخر قوله وآلة لمعرفة حالهما اى ومن حيث هو آلة ومرآة
بين المتعلق بالفتح والمتعلق بالكسر وغير مستقل بالمفهومية لكونه آلة لمعرفة حالهما
فلا يصح لان يخبر به وعنه وقال بعض الحواشى قوله وآلة لمعرفة حالهما اى ومن حيث
هو آلة ومرآة لمعرفة حال السير بالنسبة الى البصرة لا لمعرفة حال مجموعهما واطلاق
الآلة والمرآة عليه باعتبار التشابه بينهما فى كون كل منهما غير ملحوظ قصدًا وقال
الاخر قوله وآلة ووسيلة لمعرفة مصدر على وزن مَحْمَدَةٍ ومضاف الى المفعول وهو
قوله حالهما اى حال السير والبصرة يعنى ومن حيث هو آلة ووسيلة لمعرفة
ان السير حال ومبتدأ منها وهى محل له فيكون ذلك الابتداء بهذا الاعتبار
معنى غير مستقل بالمفهومية من لفظ من بل يحتاج فى استقلال المفهومية من لفظ من
الى انضمام السير والبصرة اليه ليكون معناه بانضمامهما اليه مستقلا بالمفهومية
فهو مع انضمامهما وان كان مستقلا بالمفهومية لكنه مع انضمام احدهما فقط لا يستقل
وكذا قيل ان ذلك الابتداء نسبة مخصوصة بين السير والبصرة على وجه يكون مرآة
لملاحظتهما وآلة لمعرفة حالهما فهو مع طرفيه وان كان مستقلا بالملاحظة لكنها
مع احد طرفيه فقط لا يستقل وههنا كذلك ومن البين ان فى وضع الحرف
على الاطلاق يكون الموضوع له مخصوصا البتة لعدم استقلاله بالمفهومية المطلق
يعنى يلاحظ فى المعنى الحرفية خصوص المعنى المستقل فى مقام مخصوص لكن المعنى
لهذا المعنى المخصوص قد يحتاج الى شئ او الى شيئين كالفعل اللازم والمتعدى
مثلا وكالنفى والظرفية والاستعلاء لان النفى يقتضى المنفى والمنفى عنه والظرفية
يقتضى الظرف والمظروف والاستعلاء يقتضى المستعلى والمستعلى عنه وهذا
اقتضاء لمعانى الاسمية ولا يكون بسببه غير مستقل فلا يكون سببا لعدم الاستقلال
فقد علم ان عدم الاستقلال فى معنى الحرف ليس من كل متعلق لمعناه
بل مدخوله المخصوص فقط قال عبد الغفور قوله وآلة لمعرفة حاليهما
اى لمعرفة نفسه لا من حيث هو هو بل من حيث انه حال للطرفين ومن منسوبا بهما
وقال بعض الافاضل قوله وآلة لمعرفة حالهما اى السير والبصرة حال السير
كونه مبتدأ به وحال البصرة كونها مبتدأ منها السير كذا فى حاشية على قوشجى
وقيل قوله وآلة لمعرفة حالهما مرتبطا احدهما بالاخر اذ حال السير كونه

قوله فيه بحث لان الظاهر من العبارة ان حال الابتداء كونه مضافا الى المفعول
وليس كذلك اذ ليس الابتداء صادرا من السير بالنسبة الى البصرة

كونه مبتدأ من البصرة وحال البصرة كونه مبتدأ للسير وتلك الحالان فهمتا
بسبب معنى من او بسبب من ولذا اى ولكون ذلك الابتداء ملحوظا من حيث
هو حالة بين السير والبصرة لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة
لما عرفت انه بهذا الاعتبار معنى اسمى ملحوظ فى ذاته ونسبة الى السير والبصرة
ملحوظ تبعا وهو متعلق بقوله لا يصلح ان يحكم قدم عليه مع ان حقه التأخير
لكونه ظرفا لغوا للحصر لان عدم الصلاحية منحصر لكون ذلك الابتداء ملحوظا
من حيث هو حالة بينهما والحاصل ان تقديمه عليه للحصر او ليكون اسم الاشارة
اقرب الى المشار اليه لا للاهتمام بشأنه لا يصلح اى ذلك الابتداء ان يحكم عليه
اى لان يحكم عليه حتى يكون مسندا اليه ولا يصلح ان يحكم به حتى يكون مسندا
اى لا يصلح لان يكون محكوما عليه ومحكوما به لعدم كونه مستقلا بالمفهومية
ولعدم كونه مقصودا بالملاحظة ولعدم كونه ملحوظا قصدا وكذا لا يصلح
لفظ من ان يحكم عليه وبه لعدم كونه مستقلا فى الدلالة على معناه بدون المتعلق
قال المفتى زاده فى حاشية التصورات ان الحرف لما لم يدل الا على معنى غير مستقل
بالمفهومية لم يقع محكوما عليه ومحكوما به اذ لا بد فى كل واحد منهما ان يكون ملحوظا
بالذات ليتمكن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره واحتاج الى ذلك المتعلق رعاية
بمحاذات الالفاظ بالصورة الذهنية وقال فى موضع آخر ان الحروف الموضوعة
بوضع عام لموضوع له خاص وان الموضوع له فيها جزئيا مخصوصا لا يصلح ان يخبر عنه
وبه لعدم استقلاله بالمفهومية وقال فى حاشية استعارة العصام اعلم ان الحرف
لما عرف النحاة بانه ما دل على معنى غير مستقل الى علم انه لا يكون ملحوظا قصدا وبالذات
بل يكون ملحوظا تبعا وعلى انه وسيلة الى ملاحظة غيره اذ المعانى قد تكون ملحوظة قصدًا
وبالذات وقد تكون ملحوظة تبعا غير مقصودة بذواتها بل على انها آلة لملاحظة غيرها
ومرآة لتعرف ما سواها وهى باعتبار الاول يصلح لان يحكم عليها وبها
وبالاعتبار الثانى لا يصلح لان يحكم عليها وبها فاختلف فى وضعها ذهب الجمهور
الى انها موضوعة للمفهوم الكلى بشرط الاستعمال فى الجزئيات تحرزا عن لزوم الاشتراك
فى كل حرف مع انه لم يقل به احد وذهب المحققون الى انها موضوعة بوضع عام
لكل جزئى بان يتعقل الواضع مثلا معنى الابتداء مطلقا وهو امر مشترك بين الابتدائيات
المشخصة الى كل منها ملحوظا تبعا ووضع لفظ من لكل منها وكذا سائر الحروف تحرزا

عن لزوم كون الحروف مجازات لاحقايق لها قال البعض قوله ولذا
اى ولاجل عدم كون معنى الحرف مقصوداً بالملاحظة ولا مستقلا بالمفهومية
لايصلح ان معنى الحرف ان يحكم عليه اى معنى الحرف وبه اى ولايصلح ايضا
ان يحكم به وكذا الحرف يعنى ولاجل عدم دلالته على معنى مقصود بالملاحظة
وعلى معنى مستقل بالمفهومية لايصلح ان يحكم عليه وبه ومن ارجع الضمير المستتر
تحت لايصلح والضمير البارز فى عليه وبه الى الحرف فقد خرج عن طريق الجادة
وان امكن قوله واذا لوحظ ذلك الابتداء اى الابتداء المخصوص الذى
هو معنى من يعنى اذا لاحظ العقل عطف على المفهوم من قوله معنى من فى قولك
سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السير
والبصرة وآلة لمعرفة حالهما اى اذا لوحظ ذلك الابتداء من حيث هو حالة
بين السير والبصرة وآلة لمعرفة حالهما صار معنى غير مستقل بالمفهومية
ومعنى حرف واذا لوحظ ذلك الابتداء قال البعض قوله واذا لوحظ
ذلك الابتداء الخ تمثيل لقوله اذا قصد بالملاحظة صار معنى مستقلا ومعنى اسم
قوله قصداً منصوب على الحالية من نائب فاعل لوحظ وهو ذلك الابتداء اى
حال كونه مقصوداً من لفظ من من غير احتياج الى ضم كلمة اخرى اليه صار اى
ذلك الابتداء معنى بالتنوين مستقلا صفة معنى بالمفهومية من لفظ ومعنى اسم
اى ملتفتا اليه بالذات وبالاصالة يعنى معنى ملحوظ فى ذاته ولزمه تعقل متعلقه
اجمالا وتبعا لذلك المعنى من غير احتياج الى ذكره قال البعض قوله قصداً حال
من نائب فاعل لوحظ وهو ذلك الابتداء اى حال كونه مقصوداً بالذات لا من حيث
هو حالة بين شيئين صار جواب اذا معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا فى ذاته ولزمه
تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء
فعلا فلا حاجة فى الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه كذا فى الفوائد
الضيائية قال بعض المحشين قوله قصداً حال من ذلك الابتداء الذى هو نائب فاعل لوحظ
وهو مجهول لاحظ صار اى الابتداء الملحوظ قصداً وبالذات معنى مستقلا بالمفهومية
ملحوظا فى ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا لذلك المعنى المستقل بالمفهومية من غير حاجة
الى ذكره قوله بلا جر بعد خبر لصار ويجوز تعدده لفظا بلا عاطف وهو اولى لشدة الاتصال
لان المجموع بمنزلة مفرد فلو استعمل العطف لكان عطف كلمة على بعض تلك الكلمة اى مستقلا
للحكم

للحكم عليه اى على ذلك الابتداء وبه اى به ذلك الابتداء يعنى قابلا لان يكون
محكوما عليه ومحكوما به ومن ارجع الضمير فى عليه وبه الى الحرف فقد خرج
عن طريق الجادة وان امكن قوله ومعنى لفظ الابتداء عطف على قوله معنى
مستقلا بالمفهومية من قبيل عطف لازم على ملزوم او عطف تفسير له فان قلت
يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء وبين مفهوم من
الا بالملاحظة الاول قصداً والثانى تبعا مع ان مدلول الابتداء كلى ومدلول من جزئى
كما قال المفتى زاده فى حاشية التصورات ان لفظ من موضوعة لمعنى الابتداء
الا ان الواضع شرط فى دلالتها عليه ذكر متعلقها ولم يشترط ذلك فى لفظ الابتداء
فى يكون معناه كليا لكونه معقولا على كثيرين فيخرج من المعنى الشخصى ومن ادخل فيه
قال انما يكون كليا لو كان معقولا على كثيرين بمعنى واحد وليس كذلك قلت مدلول من
الابتداء من حيث اضيف الى السير والبصرة وليس افراد الابتداء الا خصصا
وليس له افراد حقيقة واشار الشارح الى هذا بقوله تقول ابتداء سيرى من البصرة
وقع فى يوم كذا اى فى يوم الجمعة مثلا تقول فعل مضارع مخاطب فاعله ضمير مستتر تحته
وهو انت عبارة عن المخاطب المفرد المذكر والجملة لا محل لها من الاعراب لاستينافيه
وابتداء مرفوع لفظا على انه مبتداء وسيرى مجرور تقديرا على انه مضاف اليه للابتداء
ومن البصرة ظرف مستقر مرفوع المحل صفة الابتداء بتقدير المتعلق معرفة ووقع
فعل ماض مبنى على الفتح وفاعله المستتر راجع الى الابتداء والجملة مرفوعة المحل
على انها خبر المبتداء وهو مع خبره منصوب المحل مفعول تقول وفى يوم متعلق بوقع
وكذا كناية قال صاحب عوامل العتيق ويعرف المعنى الاول لمن صحة وضع الابتداء
فى موضعه وفسره الشارح رحه بقوله اى الكلام الذى ذكر فيه من سواء حذفت بعد ذكر مدلوله
نحو ابتداء سيرى البصرة اولم تحذف كما مر فى تفسير المصنف انتهى وهنا مرفى هذا
القول هذا مثال كونه محكوما عليه وفيه مثال كونه محكوما به تقول معنى من ابتداء مخصوص
جزئى من جزئيات المفهوم الكلى وهو ابتداء الغاية فلما لزم كون معنى الحرف
والكون مصدر كان مضاف الى اسمه وهو معنى الحرف وخبره قوله ملحوظا فى ضمن
معنى الاسم والفعل اى الحدث والذات كالسير والبصرة وقس عليه غيره كذا قيل
من غير قصد متعلق بقوله ملحوظا لزم جواب لما ذكر المتعلق بالفتح والكسر وهو السير
والبصرة قوله ليلاحظ معناه اى لان يلاحظ معنى المتعلق متعلق بلزم وعلة له

وهو اثبات للملازمة قصداً حال من معناه لانه فاعل يلاحظ اى
حال كونه مقصوداً من لفظه او وقت قصد المتكلم قال البعض قوله
من غير قصد لكون معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية ولا مقصوداً بالملاحظة
لزم جواب لما ذكرا لمتعلق بالفتح وهو البصرة والذكر مصدر
مضاف الى مفعوله وفاعله متروك اى ذكر المتكلم متعلق معنى الحرف قوله
ليلاحظ معناه اى معنى المتعلق متعلق بالذكر قوله قصداً حال من فاعل يلاحظ
اى حال كونه مقصوداً بالذات لا بالتبع ومعنى الحرف اى وليلاحظ معنى الحرف
ضمنا اى فى ضمن معنى الفعل والاسم اذا كان الامر كذلك فيحصل الدلالة
اى دلالة الحرف على معناه الملحوظ فى ضمن معنى الاسم والفعل قال الاستاد قوله
فيحصل الدلالة عطف على ليلاحظ معناه اى فليحصل الدلالة يعنى فلان يحصل
الدلالة على معناه فى ضمن معنى الاسم والفعل قوله وان كان هذا الخ جواب
سؤال مقدر فكأنه قيل ان ما ذكره المصنف من قوله على معنى غير مستقل بالفهم
هو المراد بقولهم على معنى فى غيره فلم عدل عن قولهم على معنى فى غيره الى ما ذكره
مع انه اخصر مما ذكره فاجاب بقوله وهذا اى ما ذكره فقط اى ما ذكره المراد اى
مراد قوم النحاة بقولهم اى القوم على معنى فى غيره قال بعض الافاضل قوله
وهذا الخ جواب سؤال مقدر فكأنه قيل ان كون معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية
هو المراد بقولهم على معنى فى غيره فلم عدل عن قولهم على معنى فى غيره الى ما ذكر مع انه
اخصر مما ذكر فاجاب بقوله وهذا اى كون معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية
هو اى كون معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية المراد بقولهم اى القوم على معنى فى غيره
وقال الاخر ولما كان كون معنى الحرف ملحوظا فى ضمن معنى الاسم والفعل هو المراد
بقولهم على معنى فى غيره كما يكون مراداً بما ذكره من قوله على معنى غير مستقل بالفهم قيل
عليه لم عدل عن قولهم على معنى فى غيره الى ما ذكر مع انه اخصر مما ذكر او ولما افاده
قولهم على معنى فى غيره كما افاده ما ذكر مع انه اخصر ما ذكر قيل عليه بان يقال لم عدل
عن قولهم على معنى فى غيره الى ما ذكر مع انه اخصر مما ذكر فاجاب بقوله وهذا اى
كون معنى الحرف ملحوظا فى ضمن معنى الاسم والفعل هو اى كون معنى الحرف ملحوظا فى ضمن معنى الاسم
والفعل المراد بقولهم اى النحاة او القوم على معنى فى غيره فى تعريف الحرف وقال الاستاد قوله وهذا
الخ جواب سؤال مقدر فكأنه قيل ما لوحظ من معنى الابتداء من حيث هو حالة بين السير والبصرة والة لمعرفة حالهما هو

هو المراد بقولهم على معنى فى غيره كما يكون مراداً بما ذكره مع انه اخصر مما ذكره فلم عدل
عن قولهم على معنى فى غيره الى ما ذكره فاجاب بقوله وهذا اى ما لوحظ من معنى الابتداء
من حيث هو حالة بين السير والبصرة والة لمعرفة حالهما هو اى ما لوحظ من معنى
الابتداء من هذه الحيثية المراد اى مراد النحاة بقولهم اى النحاة على معنى فى غيره
وقال صاحب منافع الاخيار قوله وهذا اى فهم المعنى تبعا لفهم الغير المعبر عنه
بغير مستقل بالفهم فقوله بل الة لفهم غيره كشف وايضاح لغير مستقل بالفهم
وليس قيداً زائداً فى التعريف مخرجا او مدخلا لكن لما لم يكن هذا اى ما ذكره
المصنف من قوله على معنى غير مستقل بالفهم هذا بيان لسبب عدوله عن قولهم
على معنى فى غيره الى ما ذكره من قوله على معنى غير مستقل بالفهم او هذا المراد
ظاهراً بالنصب خبر لم يكن من ظاهره اى من ظاهر قولهم على معنى فى غيره عدل
جواب لما عنه اى عن قولهم على معنى فى غيره الى ما ذكره متعلق بعدل فى الظاهر
وفى المعنى متعلق باعرض المفهوم من عدل لما عرفت ان العدول اذا عدى بعن يكون
بمعنى الاعراض كذا بينوا وفى التحقيق متعلق بمال المقدر اى اعرض المصنف عنه
ومال الى ما ذكره اى الى شئ ذكر المصنف ذلك الشئ من قوله على معنى غير مستقل
مع ان قولهم اخصر من قوله قال بعض الافاضل قوله لكن لما لم يكن هذا اى كون
معنى الحرف غير مستقل بالفهم ظاهراً من ظاهره اى من ظاهر قولهم على معنى فى غيره
عدل جواب لما عنه اى عن قولهم على معنى فى غيره اى اعرض المصنف عنه ومال الى ما ذكره
من قوله على معنى غير مستقل بالفهم وقال الاخر قوله لكن لما لم يكن هذا اى كون معنى الحرف
ملحوظا فى ضمن معنى الاسم والفعل ظاهراً من ظاهره اى من ظاهر قولهم عدل جواب لما
اى اعرض المصنف عنه اى عن قولهم هذا ومال الى ما ذكره من قوله على معنى غير مستقل
بالفهم بل آلة لفهم غيره وقال الاستاد قوله لكن لما لم يكن هذا اى ما لوحظ
من معنى الابتداء من حيث هو حالة بين السير والبصرة والة لمعرفة حالهما ظاهراً
من ظاهره اى من ظاهر قولهم عدل جواب لما عنه اى عن قولهم الى ما ذكره من قوله
على معنى غير مستقل لانه اى ما لوحظ ظاهر من ظاهره ايضاحا مفعول له لعدل اى
لاجل الايضاح واظهاراً عطف تفسير لايضاحا او معطوف عليه اى وايضاحا عدل عنه الى ما ذكره

اظهارا أى لاجل الاظهار للمراد أى مراد القوم بقولهم على معنى فى غيره وهو كون
معنى الحرف غير مستقل بالفهم او هو كون معنى الحرف ملحوظا فى ضمن معنى الاسم والفعل
او هو ما لوحظ من معنى الابتداء من حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة لمعرفة
حالهما قال البعض قوله للمراد اى مراد القوم بكون معنى الحرف فى غيره وهو
كونه غير مستقل بالفهم واللام فيه حرف جر متعلق بايضاحا واظهارا على سبيل التبادل
او التنازع والمراد مجرور به لفظا مفعول به غير صريح لمتعلقه لا مفعول له لعدم
كون اللام هنا للتعليل كما توهمه بعض الاخوان من ارباب التحصيل بل صلة لمتعلقه
بلا مرية وصرح به اى بقوله غير مستقل بالفهم او بما ذكره المصنف من قوله غير مستقل
بالفهم حتى دخل فى تعريف الحرف بقوله ما دل على معنى الفعل والاسم وخرج بقوله غير مستقل
بالفهم عن التعريف اى عن تعريف الحرف او عن التعريف للحرف الفعل والاسم فاعل
خرج فان قلت انه ان اريد اى لو اريد بالدلالة المدلولة عليها بدلالة فى تعريف الحرف
الحرف او المفهومة من دل فى تعريف الحرف او المستفادة من قوله دل فى تعريف الحرف
اى ان اراد المصنف بالدلالة المطابقية اى الدلالة المطابقية فيكون حاصل
التعريف ما دل دلالة مطابقية على معنى غير مستقل بالفهم واعلم ان اللفظ الدال
بالوضع اما دلالة مطابقية واما دلالة تضمنية واما دلالة التزامية لانه اما ان يدل
على مجموع ما وضع له واما ان يدل على جزء ما وضع له واما ان يدل على لازم ما وضع
له وكل ما يدل على مجموع ما وضع له فهو دلالة مطابقية وكل ما يدل على جزء ما وضع له
فهو دلالة تضمنية وكل ما يدل على لازم ما وضع له فهو دلالة التزامية فاللفظ
الدال بالوضع اما دلالة مطابقية واما دلالة تضمنية واما دلالة التزامية كالانسان
فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة
الكتابة بالالتزام لزم دخول الفعل فى التعريف اى فى تعريف الحرف فلا يكون مانعا
لاغياره وكل تعريف شأنه هذا باطل فهذا التعريف باطل قوله لدلالة متعلق بلزم
وعلة له وهو اثبات للملازمة على الحدث المستقل اى على الحدث الذى هو معنى مصدره
وعلى النسبة الغير المستقلة اى النسبة الى فاعل معين كما هو المشهور واما النسبة
الى فاعل ما كما هو رأى البعض فهى مستقلة لانها تتعقل بتعقل فاعل ما وهو
منفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معناه المطابقى مستقلا كذا ذكره الفاضل العصام

كذا ذكره الفاضل العصام قال الكردى فى حاشيته هذا اذا كان المراد بالنسبة النسبة
الى فاعل معين واما اذا كان المراد بها النسبة الى فاعل ما كما هو المشهور فلا ايراد
اصلا لكون المعنى المطابقى للفعل مستقلا بالمفهومية حينئذ انتهى وقال الفاضل
الجامى فى بحث الفعل اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث
الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك
ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى لانه آلة لملاحظة طرفيها فلا تستقل بالمفهومية
وقال عبد العزيز الثيروى ان الفعل يدل على ثلثة معان الحدث والزمان والنسبة
الى فاعل ما فدلالته على الاول والثانى بنفسه وعلى الثالث بذكر الفاعل وكذا
على المجموع فالمجموع اى مجموع معناه المركب من الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة
او المجموع من الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة غير مستقل لان المجموع
مركب من المستقل وغير المستقل والحال المركب من المستقل وغير المستقل
غير مستقل لانه تابع للاخس فدخل فى تعريف الحرف الفعل فلا يكون مانعا لاغياره
قال بعض المحشين اقول لا ورود له اصلا اذ لا دلالة للفعل على النسبة بل الدال
عليها الهيئة المقارنة له وهى ليست بفعل ولا جزء منه كما حققنا فى تعريف الفعل
ان اردت التفصيل فارجع اليه انتهى قال الاستاد قوله لدلالة على الحدث
المستقل اى لدلالة الفعل على مجموع مدلوله المطابقى الذى وضع له وهو الحدث
المستقل بالمفهومية والنسبة الغير المستقلة فالمجموع اى مجموع مدلوله المطابقى
غير مستقل اى ناقص غير مستقل بالمفهومية لدخول النسبة الى فاعل معين فيه
وهو معنى حرفى ناقص لتوقفه على ذكر المنتسبين اعنى الحدث والفاعل ودلالته
على معنى مستقل بالمفهومية انما هو باعتبار جزء مدلوله الذى هو الحدث ويسمى
هذا المعنى تضمنا لكونه جزأ من مجموع مفهوم الفعل من حيث انه مجموع لا من حيث
انه مفهوم الفعل فلا يردها قيل ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة لكونه جزأ منها
وحيث لا مطابقة لمعنى الفعل بدون الضميمة ولا تضمن هذا اذا كان المراد بالنسبة
النسبة الى فاعل معين واما اذا كان المراد بها النسبة الى فاعل ما كما هو المشهور
فلا ايراد اصلا لكون المعنى المطابقى للفعل مستقلا بالمفهومية كذا قاله الكردى
فى حاشية العصام قال بعض المحشين قوله فالمجموع اى المجموع المركب من الحدث

والنسبة غير مستقل لعدم استقلال الجزء الذي هو النسبة فالمركب من المستقل
وغير المستقل غير مستقل كما كان المركب من الداخل والخارج خارجا فان قيل لا نسلم
ان المركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل كيف ان المعرف باللام مركب من المستقل
وهو اسم الجنس وغير المستقل وهو حرف التعريف مع ان تمامه مستقل لوقوعه
محكوما عليه وبه قلت المركب من المستقل وغير المستقل على قسمين قسم يكون ما يحتاج اليه
غير المستقل داخلا في المركب ولا يحتاج الى الخارج وقسم ما يحتاج اليه غير المستقل
خارجا عن المركب والقسم الاول كالمعرف باللام والمحتاج اليه مدخول اللام
وهو داخل في المركب فلذلك كان ذلك المركب من المستقل وغير المستقل مستقلا
والقسم الثاني كالفعل والمحتاج اليه فاعل ذلك الفعل وهو خارج عنه اذ الفاعل
ليس جزءا من الفعل فلذلك كان ذلك المركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل
فلذلك لا يصلح لان يحكم عليه وبه قال السيد قدس سره في حاشية التصورات
والفعل التام كضرب مثلا يشتمل على حدث كالضرب وعلى نسبة مخصوصة بينه
وبين الفاعل وتلك النسبة ملحوظة بينهما على انها آلة لملاحظتهما ومرآة لمعرفة
حالهما على قياس معنى الحرف وهذا المجموع اعني الحدث مع النسبة الملحوظة بذلك
الاعتبار معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يحكم عليه بشيء نعم جزؤه اعني الحدث
وحده مأخوذ في معنى الفعل على انه مسند الى شيء آخر فصار الفعل باعتبار جزء معناه
محكوما به واما باعتبار مجموع معناه فلا يكون محكوما عليه ولا محكوما به اصلا فالفعل
انما امتاز عن الحرف باعتبار اشتمال معناه على ما هو مسند الى غيره بخلاف الحرف
اذ ليس له معنى ولا جزء معنى يصلح لان يكون مسندا او مسندا اليه وقال السيلكوتي
في حاشية عبد الغفور فان مدار امتياز الحرف عن اخويه انما هو على كون المعنى
الحرفي ملحوظا بالتبع والمعنى الاسمي والفعلي ملحوظا بالذات والامتياز باحتياجه
الى الضميمة وبعدم احتياج اخويه متفرع على ذلك وقال الاخر قوله لزم
دخول الفعل لزوما بينا بالمعنى الاخص في التعريف اي في تعريف الحرف يعني
لزم كون الفعل حرفا لدلالته اي الفعل على الحدث المستقل اي على مصدره والنسبة
الغير المستقلة وهي النسبة الى الفاعل فالمجموع اي مجموع المعنيين من الحدث والنسبة
غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يحكم عليه وبه اقول الجواب عنه ان المفهم يفهم منه
النسبة تفصيلا بدلالة الهيئة المقارنة عليها لا بدلالة الفعل عليها وهي ليست بفعل

وهي ليست بفعل ولا جزء منه فلا ورود له اصلا وقال بعض الكمل قوله
لزم دخول الفعل في تعريف الحرف فلا يكون مانعا لاغياره لدلالته اي الفعل
على الحدث المستقل بالفهم والنسبة الغير المستقلة اي ولدلالته على النسبة الغير
المستقلة بالفهم مثلا اذا قلنا علم زيد فلفظ علم دل على المستقل بالفهم وهو
العلم وايضا دل على النسبة اي نسبة العلم الى زيد فتلك النسبة هي النسبة
الغير المستقلة اذ النسبة لا تفهم الا بذكر المسند والمسند اليه فبذكر المسند
الذي هو الفعل لا يفهم مدلوله الذي هو النسبة بل يحتاج فيه الى ذكر المسند اليه
الذي هو الفاعل يعني لا تفهم تلك النسبة الا بذكر المنتسبين اعني الحدث
والفاعل فالمجموع اي مجموع معنيي الفعل اللذين هما الحدث والنسبة
غير مستقل لان المجموع مركب من المستقل وغير المستقل والحال المركب من المستقل
وغير المستقل غير مستقل لانه تابع للاخس فدخل الفعل في تعريف الحرف فلا يكون
مانعا لاغياره لابد اي لافراق حاصل في دلالته اي الفعل عليه اي على المجموع
او على المعنى المطابقي الذي هو المجموع من ذكر الفاعل يعني لا ينفك منه ومن متعلق
بلا لفهم معنى الانتفاء منه لانه من معنى الفعل وفي متعلق بمحذوف كما اشرنا اليه
فعلى الاول يكون الظرف لغوا وعلى الثاني مستقرا او في متعلق بلا ومن بمحذوف او
من متعلق بلا ينتفي البد المفهوم من السياق وفي متعلق بمحذوف او بالعكس او
من متعلق بلا بد لفهم معنى لا ينفك منه كما اشرنا اليه ايضا فيكون في متعلقا بمحذوف
وهو حاصل او بالعكس او من بيد وفي بمحذوف او بالعكس او هما متعلقان
ببد فان قلت ان بد مبني والمبني اسم لا فعل ولا شبهه ولا معناه فكيف يتعلق حرف الجر به
قلت ان مثل هذا معرب انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف قال بعض المحققين قوله من ذكر الفاعل
متعلق بالنفي لانه من معنى الفعل فيكون مثل ما انت بنعمة ربك بمجنون وما انت بذي علم
كامل فكان حاصل قوله لا بد في دلالته عليه من ذكر الفاعل الفراق معدوم في دلالته عليه
من ذكر الفاعل وقال امام الايعب في مثله ولما كان معنى النفي الفراق هو معنى عدم الانفكاك
كان معناه ان ذكر الفاعل لازم وواجب في دلالته عليه انتهى لكون النسبة التي هي جزء
مدلوله المطابقي الذي هو المجموع لا تحصل الا بالفاعل كما بينه آنفا يعني ذلك الشيء
من لزوم ذكر الفاعل ووجوبه في دلالته عليه الشريف اي السيد الشريف الجرجاني
في حاشية المطول في آخره قدس على صيغة المجهول من التقديس بمعنى التطهير وترك
فاعل التقديس لان هذا الفعل لا يصلح الا له تعالى ونائبه قوله سره اي الشريف الجرجاني

والسر بكسر السين وتشديد الراء ما يكتم ويخفى في النفس من الشيء اي ازال الله
شكه المكتوم في النفس لو كان له شيء او طهّر الله وبرّئ وجهه وذاته المكتوم
وا المخفي في القبر عن المعايب ككون وجهه وذاته مسودًّا ومبدّلًا بصورة الغير
او برّأه الله تعالى عن عذابه المكتوم لو فرض ذلك او برّأه الله تعالى عن ذنبه المكتوم
لو فرض ذلك ايضا او ازال الله ذنب ابيه وامّه المكتوم في نفسهما ببركته قال
السيد السند قدس سره في حاشية المطول فنقول ان الفعل ماعدا الافعال الناقصة
كضرب مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل وهو
النسبة الحكمية الملحوظة من حيث انها حالة بين طرفيها وآلة لتعرف حالهما مرتبطا
احدهما بالآخر ولما كانت هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا تتحصل الا بالفاعل
وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف فكما ان لفظة من موضوعة وضعا عاما
لكل ابتداء معيّن مخصوص كذلك لفظة ضرب موضوعة وضعا عاما لكل نسبة الحدث
الذى دلّ عليه الى فاعل بخصوصها الا ان الحرف لما لم يدل الا على معنى غير مستقل
بالمفهومية لم يقع محكوما عليه وبه اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا بالذات ليتمكن
من اعتبار النسبة بينه وبين غيره واحتاج الى ذكر المتعلق رعاية لمجازات الالفاظ
بالصورة الذهنية والفعل لما اعتبر الحدث فيه وضم اليه انتسابه الى غيره نسبة تامة
من حيث انها حالة بينهما وجب ذكر الفاعل لتلك المجازات ووجب ايضا ان يكون
مسندًا باعتبار الحدث اذ قد اعتبر ذلك في مفهومه وضعا ولا يمكن جعل ذلك الحدث
مسندًا اليه لانه على خلاف وضعه واما مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة المخصوصة
هي غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يقع محكوما به فضلا عن ان يقع محكوما عليه
كما يشهد به التأمل الصادق واما الاسم فلما كان موضوعا لمعنى مستقل ولم يعتبر معه
نسبة تامة لا على انه منسوب الى غيره ولا بالعكس صح الحكم عليه وبه فان قلت كما ان الفعل
يدل على حدث ونسبة الى فاعل ما على ما قررته كذلك اسم الفاعل مثلا يدل على حدث
ونسبة الى ذات ما فلم صح كون اسم الفاعل محكوما عليه دون الفعل قلت لان المعتبر
في اسم الفاعل ذات ما من حيث نسب اليه الحدث فالذات المبهمة ملحوظة بالذات وكذلك
الحدث واما النسبة فهي ملحوظة لا بالذات الا انها تقييدية غير تامة وغير مقصودة اصالة
من العبارات فتقيدت بها الذات المبهمة وصار المجموع كشيء واحد فجاز ان يلاحظ
فيه تارة جانب الذات اصالة فيجعل محكوما عليه وتارة جانب الوصف اي الحدث
اصالة فيجعل محكوما به واما النسبة التي فيه فلا يصلح للحكم عليها ولا بها وحدها لعدم استقلالها
والمعتبر في الفعل نسبة تامة تقتضي انفرادها مع طرفيها عن غيرها وعدم ارتباطها به وتلك

لان وضع الحرف [illegible]

وتلك النسبة هي المقصودة الاصلية من العبارة فلا يتصور ان يجري في الفعل
ما جرى في اسم الفاعل بل يتعين له وقوعه مسندا باعتبار جزء معناه الذى هو
الحدث وان اريد اى ولو اريد بالدلالة في تعريف الحرف التضمنية اى الدلالة
التضمنية هي في اللغة ملاحظة الجزء في ضمن الكل فيكون حاصل التعريف
ما دل بالتضمن على معنى غير مستقل بالفهم زاد الفساد اى لزم زيادة الفساد
في تعريف الحرف يعني لزم فساد عدم دخول الحرف في تعريفه وفساد دخول الفعل
في تعريف الحرف او لزم فساد عدم جامعيته وعدم مانعيته قال الاستاذ
قوله زاد الفساد اى لزم زيادة الفساد في تعريف الحرف يعني لزم عدم دخول الحرف
في تعريفه ودخول الفعل في تعريف الحرف وهو زيادة الفساد لكونه من الطرفين
وقال البعض قوله زاد الفساد وهو كون التعريف تعريفا بالمباين قوله لعدم صدقه
اى تعريف الحرف متعلق لزاد وعلة له على الحرف اى على الحرف الذى هو المعرف
وعلى افراده قوله لعدم دلالته اى الحرف تعليل لعدم صدقه على الحرف على معنى تضمني
غير مستقل بالمفهومية فلزم فساد عدم دخول الحرف في تعريفه وفساد عدم
جامعية التعريف مع صدقه اى تعريف الحرف على الفعل مع انه من الاغيار لدلالته
اى الفعل علة لصدق التعريف على الفعل على معنى تضمني غير مستقل بالمفهومية وهو
اى المعنى التضمني الغير المستقل للفعل النسبة الى فاعل معين كما دل على معنى تضمني
مستقل وهو الحدث يعني لزم على هذا التقدير اى على تقدير ارادة التضمنية فساد
دخول الفعل في تعريف الحرف وفساد عدم مانعية التعريف اى عدم كونه مانعا
للاغيار قال بعض الحواشي يعني لزم على تعريف الحرف ايضا فساد عدم كونه مانعا
للاغيار اذ على هذا التقدير دخل في التعريف الفعل لان الفعل يدل بالتضمن على معنى
غير مستقل وهو النسبة الى فاعل معين اذ الفعل يدل على تلك النسبة في ضمن
مجموع معناه الفعل وقيل يدل عليها في ضمن الدلالة على المجموع قال العارف سلمه الباري
والفاعل المعين عند الشريف جزء المعنى الموضوع له للفعل والكل لا يفهم ما لم يفهم
الجزء وان اريد اى ولو اريد بالدلالة في تعريف الحرف الاعم اى الدلالة الاعم من المطابقية
والتضمنية او ما يعم المطابقية والتضمنية لزم ما اى الفساد وما فاعل لزم لزم
اى ذلك الفساد في المطابقية اى في ارادة الدلالة المطابقية من دخول الفعل في تعريف الحرف
اذ يصدق عليه انه دل على معنى غير مستقل باعتبار معناه المطابقي ومن كون التعريف غير مانع

لاغياره ولا يلزم ما لزم فى التضمنية من عدم دخول الحرف فى تعريفه وعدم صدق
التعريف على الحرف لعموم الدلالة و المحذور عين المحذور فى المطابقية ولهذا قال
ما لزم فى المطابقية ولم يقل ما لزم فى التضمنية قال بعض الحواشى قوله لزم ما
اى شئ وما فاعل لزم قوله لزم اى ذلك الشئ من فساد دخول الفعل فى تعريف
الحرف قال البعض وما عبارة عن دخول الفعل فى التعريف انتهى ولا مجال هنا
لارادة الالتزامية التى هى الدلالة على الخارج اللازم لان المراد هنا الدلالة المعتبرة
فى مفهوم المقسم وهى دلالة اللفظ على معناه الموضوع له و الدلالة الالتزامية
ليست بهذه المثابة حتى ذهب بعضهم الى ان دلالة اللفظ عليها عقلية فلا يرد
ان حصر الاعتراض على الشقوق الثلثة غير صحيح اذ هنا شق رابع وهو الارادة
بالدلالة الدلالة الالتزامية ولو قال وان اريد مطلق الدلالة اعم من المطابقية
والتضمنية لزم ما لزم فى المطابقية لكان افيد واظهر فلتتبع جوابه المراد اى
مراد المصنف او المعرف بالدلالة فى تعريف الحرف الاعم اى الدلالة الاعم
من المطابقية والتضمنية بقرينة اشارة المصنف اليه فى تفسير قول البيضاوى
لو دل بقوله اى لو وجد جنس الدلالة قال الشارح يشير الى ان المراد مطلق
الدلالة اعم من المطابقية ولا مجال للالتزامية ولو قال المراد مطلق الدلالة
اعم من المطابقية والتضمنية لكان اظهر ايضا ولو لفظ فقط مقدر جواب سؤال
مقدر فكأنه قيل وقد عرفت انه اذا اريد الاعم لزم ما لزم فى المطابقية فكيف
يراد الاعم فاجاب بقوله ولفظ فقط مقدر فيندفع ما لزم فى المطابقية بر قال بعض الافاضل
قوله ولفظ فقط مقدر جواب سؤال مقدر فكأنه قيل واذا اريد الاعم يلزم ما لزم
فى المطابقية فاجاب بقوله ولفظ فقط مقدر اى ولكن يندفع ما لزم فى المطابقية
بتقدير لفظ فقط او بلفظ فقط المقدر وقال بعض الكمل قوله فكذا المراد الاعم
من المطابقية والتضمنية ولا مجال للالتزامية جواب باختيار الشق الثالث
و دفع لمحذوره بقوله ولفظ فقط مقدر فاندفع ما لزم فى المطابقية بقوله فقط
وقال الآخر قوله قلت انا المراد من الدلالة مطلق الدلالة الاعم من المطابقية
والتضمنية ولفظ فقط مقدر اى ولكن لفظ فقط مقدر فيندفع ما لزم فى المطابقية
بقوله فقط قال الشارح فى حاشية الامتحان المراد الاعم ولكن يندفع ما لزم فى المطابقية
بقوله فقط انتهى قال بعض الافاضل قوله ولفظ فقط مقدر جواب سؤال مقدر
فكأنه قيل واذا كان المراد الاعم يلزم ما لزم فى المطابقية فاجاب بقوله ولفظ فقط مقدر
اى ولكن يندفع ما لزم فى المطابقية بان يقال ان لفظ فقط مقدر فى يكون حاصل التعريف

حاصل التعريف ما دل على معنى غير مستقل فقط اى بغير علاقة غير والفعل ليس كذلك
بل فيه علاقة الحدث المستقل تدبر كذا قاله العارف فى سلم البارى قال بعض المحشين
فعلى هذا حاصل التعريف ما دل على معنى غير مستقل فقط غير دال على معنى آخر
فخرج الفعل فدخل جميع الحروف انتهى كلامه قال عبد العزيز الثروى والحاصل
ان الفرق بين مفهوم الحرف والفعل راجع الى قيد فقط فى مفهوم الحرف
لانهما يدلان على معنى غير مستقل لكن الحرف يدل عليه فقط والفعل عليه وعلى مستقل
بنفسه فيخرج به الافعال قوله ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه اى على تقدير
لفظ فقط يعنى على كونه مقدرا استدراك من قوله يندفع المقدر كما اشرنا اليه
اى يندفع ما لزم فى المطابقية بتقدير لفظ فقط ولكن الخ اومن قوله اندفع المقدر
كما اشار اليه ايضا بعض الكمل اى اندفع ما لزم فى المطابقية بتقدير لفظ فقط
قال بعض الحواشى ولكن لا قرينة موجودة ههنا ظاهرة اى لفظية ومعنوية صفة
لقرينة تدل اى تلك القرينة صفة بعد صفة لها عليه اى على تقدير فقط او على فقط
او على ذلك المقدر واذا لم توجد قرينة لا يصح التقدير لان المقدر لا بد له من قرينة
وهذا القول مشعر ببقاء الاعتراض وضعف الجواب كما صرح المصنف ذلك اى بعدم
ظهور القرينة على التقدير او نفى القرينة على التقدير او عدم وجود قرينة ظاهرة
تدل عليه فى الامتحان اى فى الكتاب المسمى باسم الامتحان او فى كتاب الامتحان
حيث قال ولكن فى قرينة الحصر خفاء فان المراد بقرينة الحصر قيد فقط قال الشارح
قوله ولكن فى قرينة الحصر بقوله فقط خفاء لا يطلع عليها قوله وصرح الخ جواب
سؤال مقدر وهو انه كيف يصح نفى القرينة على التقدير وقد ورد الاعتراض
على محله وهو قرينة فاجاب بانه صرح اى المصنف فيما اى فى منهواته وحاشيته
علقه اى علق المصنف تلك المنهوات عليه اى على الامتحان من ان مجرد
ورود الاعتراض لا يكون اى مجرد ورود الاعتراض قرينة خبر لا يكون وهو مع اسمه
وخبره خبر ان فالحق فى الجواب ان يقال ان المراد بالمعنى فى تعريف الحرف المعنى المطابق
ولا يرد بالفعل لان دلالته على المعنى المطابقى الغير المستقل انما يكون حيث يذكر الفاعل
وبدون ذكره انما يدل على المعنى التضمنى اى الحدث وهو مستقل فلم يدخل فى تعريف الحرف
لانا بصدد دلالة اللفظ المفرد و دلالة الفعل حيث يذكر الفاعل من قبيل دلالة المركب
فاستقام الكلام واضمحلت الاوهام قال العارف فى سلم البارى واختلف العلماء فى وضع الفعل

قال بعضهم الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما ففي هذا القول
لا يرد ما قاله الشارح لدلالة الفعل على المجموع بلا ضميمة ولكن يلزم ح
ان يخالف المشهور وهو ان يدل الفعل على المعنى التضمني مستقلا وعلى المطابقي
بغير ضميمة كما قرر في محله وبعضه اى الحرف عامل كحرف الجر فانه يعمل في الاسم لكونه
مشابها بالاضافة وبعضه اى الحرف غير عامل كهل وقد فانهما لا يعملان في شيء
من الاسم والفعل لعدم المشابهة فيهما ولما كان المقصود بيان احوال العامل
وبيانها موقوفا على بيان ذاته لان الشيء ما لم يعرف لا يبحث عن احواله
اراد ان يبينه فقال ثم اعلم يشير الى ان العامل معطوف على اسم ان وعلى الكلمة [illegible]
ان اعلم اذا استعمل بالفاء يكون جوابا واذا استعمل بالواو يكون سؤالا وان كان
عاريا عنهما يكون تنبيها اى بعد ما علمت وما مصدرية اى بعد علمك الكلمة
بانها اللفظ الموضوع لمعنى مفرد واقسامها الخ وبعد ما علمت اقسام الكلمة
بان بعضها فعل وبعضها اسم وبعضها حرف وما يتعلق بها الخ وبعد ما علمت ما يتعلق
باقسام الكلمة والمراد بما يتعلق بها تحديد كل قسم منها ثم ان تعلق التحديد
به تعلق توضيح فان تحديد الشيء بالشيء توضيح لذلك الشيء ووجه تعلق التحديد
باعتبار الكلية والجزئية لان التحديد اخص والمحدود اعم والاخص مركب
من الاعم وغيره لتحقيق الاخصية ولذلك يقال الاعم جزء الاخص والكلي جزء الجزئي
والجزئي كل الكلي وذلك فيما كان الاعم او الكلي داخلا في ماهية الجزئي وهذا
الوجه في التحديد باعتبار الدلالة قال البعض قوله وما يتعلق بها اى بالاقسام
من بعض خواصها وتحديدها ثم ان جهة التعلق مختلفة فتعلق الخواص
بالاقسام تعلق تتميم فان الاقسام لا تتم حقيقتها الا بالخاصة لانها علامة لها
كما ان القرينة علامة للاستعارة فكما ان الاستعارة لا تتم حقيقتها الا بالقرينة
لا تتم حقيقة الاقسام الا بالخاصة ان كانت صاحب الخاصة ويتعلق التحديد
بها تعلق توضيح فان تحديد الشيء بالشيء توضيح لذلك الشيء وقال بعض الافاضل
قوله وما اى شيء يتعلق اى ذلك الشيء بها اى بالاقسام من خواص بعض قسم منها
كالفعل والاسم فعلى هذا يقدر قبل الضمير مضاف اى وما يتعلق ببعضها او يحمل
الجمع على جمع المنطق او يحمل على الاكثر لان اكثرها صاحب الخاصة ومن المعلوم ان للاكثر
حكم الكل وقال الاخر قوله وما يتعلق بها من خواص كل قسم ويكون كل قسم عاملا
كلا او بعضا ووجه تعلق الخواص بها العارضية والمعروضية لان الخواص عارض والاقسام

ثم قال قطب زاده في حاشيته [illegible] هذا التقسيم [illegible] الحروف [illegible]

والاقسام معروض وقال الاستاد قوله وما يتعلق بها والمراد بما يتعلق بها
تحديدها فتعلق التحديد بها تعلق توضيح فان تحديد الشيء توضيح لذلك الشيء
وتعلق تتميم ايضا فان الاقسام لا تتم حقيقتها الا بالتحديد وقيل قوله
وما يتعلق بها عطف تفسير للاقسام والضمير في بها يعود الى الكلمة فيكون
المراد بما يتعلق بها اقسامها ثم ان تعلق الاقسام بها تعلق توضيح
فان تقسيم الشيء الى اقسام توضيح لذلك الشيء ولذا جعل بعض المناطقة التقسيم
من جملة التعريف وقال بعض شراح السلم من المغاربة انه من قبيل الرسم
لانه تعريف بالخاصة اذ تقسيم الشيء الى كذا خاصة من خواصه وهو كلام وجيه
فميز سمينها عن سقيمها واختر ما شئت ان مفهوم العامل قدر المضاف تنبيها
على ان المراد بالعامل هنا مفهومه لا ما صدق عليه لان المقام مقام التعريف
قوله ان مفهوم العامل مفعول به لاعلم الذي اى العامل الذي هو اى العامل
المقصود من هذه الرسالة او في هذه الرسالة اصالة اذ المعمول والاعراب
مقصودان تبعا قال بعض المحشين قوله ان مفهوم العامل اى مفهوم لفظ العامل
الذي هو اى العامل المقصود في الباب الاول وقال بعض الناظرين الى المقام
قوله ان مفهوم العامل الذي هو اى مفهوم العامل المقصود هنا فثم
اى لفظ ثم هنا او في قوله ثم اعلم للتراخي الزماني لان معرفة مفهوم العامل
بعد معرفة ما ذكرنا زمانا اى اذا فسرنا بعد لنا بعد ما علمت الخ فثم للتراخي الزماني
او الرتبي لان معرفة مفهوم العامل بعد معرفة ما ذكر رتبة يعني ان كان
للتراخي الزماني لا يكون للتراخي الرتبي وان كان للتراخي الرتبي لا يكون للتراخي
الزماني قال بعض الافاضل قوله فثم للتراخي الزماني او الرتبي يعني ان زمان
معرفة مفهوم العامل مؤخر عن زمان معرفة الكلمة واقسامها وما يتعلق بها
او رتبة معرفة مفهوم العامل مؤخرة عن رتبة معرفة الكلمة واقسامها وما يتعلق بها
اذ لا شك في تأخر رتبة الموقوف وزمانه وقال الاخر قوله فثم للتراخي الزماني
او الرتبي فان معرفة العامل موقوفة على معرفة اقسام وهما موقوفان على معرفة
اقسام الكلمة وهي موقوفة على معرفة الكلمة فالموقوف على الموقوف على الشيء موقوف
على ذلك الشيء فزمان معرفة الموقوف مؤخر عن زمان معرفة الموقوف عليه وكذا

رتبة معرفة الموقوف متأخرة عن رتبة معرفة الموقوف عليه وقال الآخر قوله ثم
للتراخي الزماني او الرتبي يعني ان زمان معرفة العامل متأخر عن زمان معرفة
الكلمة واقسامها وما يتعلق بها او رتبة معرفته متأخرة عن رتبة معرفتها
اذ لا شك في تأخر رتبة الموقوف وزمانه فثم للتراخي الزماني او الرتبي
لا الذاتي لان ذات العامل لكونه مقصودا من هذه الرسالة مقدم على ذات
الكلمة فافهم وقيل قوله فثم في قوله ثم اعلم للتراخي الزماني فالمعنى اعلم
بعد علمك الكلمة واقسامها وما يتعلق بها او يكون ثم للتراخي الرتبي والمعنى
اعلم ان العامل وما يتعلقه موقوف على الكلمة واقسامها وما يتعلق بها اذ العامل
من جنس الكلمة فعلمه يترتب على علمها فاعلم في الرتبة الاولى الكلمة ثم اعلم
العامل وقال بعض المحشين قوله الذي هو اي العامل المقصود في هذه
الرسالة اصالة و المعمول والاعراب مقصودان فيها تبعا فثم اي لفظ ثم
ههنا يكون للتراخي الزماني او الرتبي لان زمان معرفة الكلمة واقسامها
وما يتعلق بها مقدم على زمان معرفة العامل لتوقف معرفته على معرفتها
او رتبة معرفتها مقدمة على رتبة معرفته اذ لا شك في تقدم رتبة الموقوف عليه
وزمانه فلذلك قال الشارح فثم للتراخي الزماني او الرتبي لا الذاتي لان ذات العامل
لكونه مقصودا في هذه الرسالة مقدم على ذات الكلمة بل ذكرها وسيلة وتوطئة
الى بيانه وبيانه اصل مقصود لذاته وانما قدم الزماني على الرتبي لانه موضوع له
فاذا استعمل في التراخي الرتبي يكون مجازا على سبيل الاستعارة التبعية حيث شبه
التراخي الرتبي المطلق بالتراخي الزماني المطلق في مطلق التراخي ثم ادعى دخول
التراخي الرتبي المطلق في جنس التراخي الزماني المطلق ثم استعير التراخي الزماني
المطلق للتراخي الرتبي المطلق فصارت استعارة اصلية وبتبعية هذه الاستعارة
شبه التراخي الرتبي الجزئي بالتراخي الزماني الجزئي في التراخي الجزئي ثم ادعى
دخول التراخي الرتبي الجزئي في جنس التراخي الزماني الجزئي ثم استعمل لفظ ثم
في التراخي الرتبي الجزئي فصار استعارة تبعية انتهى كلامه قيل ليس التقديم
لكونه موضوعا له بل لكونه اشهر معناه ولغلبته وشهرته والمعنى فثم اما يكون
للتراخي الزماني او الرتبي او المعنى فثم اما موضوع للتراخي الزماني او الرتبي
قال الفاضل العصام في شرح الكافية وكلمة ثم كما تكون للتراخي في الزمان تكون للتراخي
في الرتبة

في الرتبة فيعطف بها الاعلى على الادنى وقد جمعهما الشاعر في قوله ثم جمع ثم تركيب
لان الجمع اعلى رتبة من جارية ومن لم يتنبه لهذا جعل استعمال ثم موضع الواو لضرورة
الشعر انتهى وقال العصام في حاشية الجامي ثم للتراخي في الزمان ويستعار للتراخي
في الرتبة فيكون ما بعده اعلى مرتبة مما قبله او ادنى ولا يخفى ان الجمع اعلى مرتبة
مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة انتهى ولا يخفى ان العامل
اعلى مرتبة مما قبله لان العامل هو المقصود الاصلي وما قبله هو الوسيلة اليه
ومن المعلوم ان مرتبة المقصود الاصلي اعلى مما هو الوسيلة اليه قال اسمعيل
الايدالي قوله للتراخي الزماني لان معرفة مفهوم العامل بعد معرفة ما ذكر
كما بين الشارح فيما سبق او الرتبي لان مرتبة ما هو المقصود الاصلي اعلى
مما هو الوسيلة اليه وقال بعض الشراح اتى العامل بكلمة ثم الدالة على الزماني
او الرتبي لان بيان الكلمة واقسامها وما يتعلق بها بيان الموقوف عليه
او لان بيانها وسيلة وتوطئة الى بيانه وبيانه اصلي مقصود لذاته وقال ده ده
افندي وثم للترتيب مع التراخي وهو مختص بعطف المفرد على المفرد صرح به
الامام المرزوقي وقد يجعل تغاير البحثين والكلامين بمنزلة التراخي في الزمان
فيستعمل له لفظ ثم ذكره في حاشية الضوء قال بعض الكمل قوله فثم للتراخي
الزماني او الرتبي لان معرفة العامل واقسامه موقوفة على معرفة الكلمة واقسامها
فزمان معرفة الموقوف عليه متقدم على زمان الموقوف اذ لا يمكن المعرفة
في زمان واحد وكذا معرفة الموقوف عليه متقدمة على معرفة الموقوف رتبة كما لا يخفى
قال امام الايوب ولما فرغ المصنف من بيان ما يتوقف عليه المقصود وهو
مسائل العامل شرع في بيان المقصود الذي هو العامل فقال ثم العامل
وانما صدره بثم لان ثم للتراخي الزماني نحو جاءني زيد ثم عمرو اي جاء عمرو بعد زمان
مجيء زيد ويستعمل في التراخي الرتبي اي لبيان انحطاط رتبة مدخوله عما قبله ويحتمل
المعنيان ههنا اما الزماني فلكون المقصود بعيدا بتوسيط المقدمة بذكرها اولا
واما الرتبي فلكون هذا المقام مقام تعريف العامل يكون مغايرا لما قبله في الغرض
اظهر اي اخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر حيث اتى بالمظهر موقع الضمير
ولذا عدل عن قوله ثانيا وهو مقابل لقوله اولا قال البعض قوله اظهر اي المصنف
بان قال ثم العامل مع ان الظاهر اي مع ان مقتضى الظاهر الاضمار اي اتيان العامل
مضمرا بان يقول ثم هو ما اوجب الخ فلو قال مع ان الظاهر الاكتفاء بالاضمار

بترك الاظهار اى بترك اظهار العامل فكان اولى قال بعض المحشين قوله
اظهر اى اختار المصنف الاظهار و ذكرههنا لفظ العامل مع ان الظاهر
اى الراجح الاضمار اى اختيار الاضمار بان يقول ثم اعلم انه ما اوجب
الخ قوله لسبق المرجع علة لقوله مع ان الظاهر الاضمار او علة للاضمار
اى لسبق مرجع الضمير الذى هو العامل فى قوله الباب الاول فى العامل
قوله لبعده علة لقوله اظهر او علة للاظهار المفهوم من اظهر لفظا لا معنى
لجواز كون ثم عاطفة و هو يخرج عن البعد معنى او لاحتمال كون ما بعد ثم معطوفا
على اسم ان او على اعلم او على الباب الاول فى العامل او على العامل فى الباب الاول
فى العامل و هو يخرج عن البعد معنى وقيل لاحتمال عطفه على اعلم وهو يخرج
عن البعد معنى قوله او للتنبيه معطوف على قوله لبعده و علة ثانية للاظهار
او لاظهر على المغايرة بين المعطوف و المعطوف عليه لاحتمال كون ما بعد ثم
معطوفا على العامل فى الباب الاول فى العامل وقيل لاحتمال عطفه على العامل
فى الباب الاول فى العامل وقال بعض المحشين قوله وايضا للتنبيه على المغايرة
بين العامل المذكور سابقا و بين العامل ههنا وقال البعض قوله وللتنبيه
على المغايرة بين العاملين لان ثم يقتضى مغايرة مدخوله لما قبله قوله اذ المراد
اى لان مراد المصنف علة لكون الاظهار للتنبيه على المغايرة او علة وتعليل
للمغايرة بالاول اى بالعامل المذكور سابقا عند قوله الباب الاول فى العامل
او المذكور عند قوله و هو ثلثة اشياء العامل الخ او بالعامل الاول الذى
سبق فى قوله الباب الاول فى العامل ما صدق عليه لكونه مجموعا اى الافراد التى
حملت عليها مفهوم لفظ العامل فان معنى الصدق الحمل اذا استعمل بعلى فتذكير
بناء على لفظ الموصول قال البعض اراد بها افراد العامل اى صدق مفهوم العامل
عليها و بالثانى اى و المراد بالعامل الثانى المذكور ههنا اى عند قوله ثم العامل
هو ما اوجب الخ المفهوم اى الماهية لا الافراد لان التعريف انما يكون للماهية
وبالماهية لا للافراد اى انما يكون للجنس و بالجنس لا للافراد و بالافراد لان التعريف لا يكون
الا بذكر الجنس والفصل و الافراد لا يكون لها جنس ولا فصل فلا يكون التعريف بها
او لان الافراد من حيث هى لا تحتاج الى التعريف قال المحققون ان كل ماهية
لها فصل فلها جنس البتة يقال ان مفهوم الانسان الحيوان الناطق وقد يقال
ان ماهية الانسان وحقيقته الحيوان الناطق وقد يقال ان تعريف الانسان
الحيوان

الحيوان الناطق والمال واحد قال بعض المحشين ولا مانع لارادة ما صدق من الاول
اذ المقام فيهما واحد وهو بيان العامل وهو لا يكون الا بتعريفه ولان ارادة ما صدق
بعد البيان بتعريفه فالآن لم يبق فليس الاظهار للتنبيه بل للبعد فقط ولا حاجة
الى صرف القاعدة عن اطلاقها قوله وما قيل الخ دفع للسؤال الوارد على قوله اذ المراد الخ
فكانه قيل كيف يستقيم القول بان المراد بالاول ما صدق عليه وبالثانى المفهوم مع ان المعرفة
اذا اعيدت معرفة فتكون الثانية عين الاولى دفعه بقوله وما قيل من ان المعرفة اذا اعيدت
اى اذا ذكر مثلها مرة بعد اخرى فهى اى فتكون المعرفة الثانية وهى المعرفة المعيدة
عين الاولى اى عين المعرفة الاولى وهى المعرفة المعادة قوله وما قيل مبتدأ
وخبره قوله فليس على الاطلاق اى فليس ما قيل مطلقا اى سواء وجد صارف اولا
فهذا الاطلاق ليس على اطلاقه يعنى لا مطلقا وانما دخل الفاء عليه لما سيجيء ان المبتدأ
وان كان اسما موصولا بفعل جاز دخول الفاء على خبره بل ما قيل او هذا القول
اذا لم يوجد صارف اى مانع يعنى اذا لم يوجد قرينة مانعة مما قيل فيه او
عن ارادة الاول و ههنا اى فى مقام التعريف قد وجد صارف وهو كون التعريف
للماهية قال صاحب فتح الاسرار وما قيل الشيء اذا اعيد معرفة فهو عين الاول
المراد منه اذا لم يوجد صارف و ههنا كون المقام مقام التعريف صارف انتهى
قال بعض الشراح فان قلت هذا لا يجوز بناء على القاعدة المقررة فى الاصول
من ان الشيء اذا اعيد معرفة يكون عين الاول والعامل المذكور اعيد معرفة
فكيف يكون غير الاول قلت هذه القاعدة قاعدة يعدل عنها كثيرا انتهى
اقول ان هذه القاعدة انما تكون فى مقام ضمير لا يعدل عنه الى الظاهر
واما فى مقام ضمير يعدل عنه الى الظاهر فالثانى غير الاول كذا فى الدر الناجى
على متن ايساغوجى فاين السؤال واين الجواب قال بعض المحشين قوله وما
اى القاعدة التى قيل فى الاصول من ان المعرفة اذا اعيدت معرفة اى اذا ذكرت
معرفة بعد اخرى فهى اى المعرفة الثانية عين المعرفة الاولى لا غير فلما ذكر العامل
سابقا معرفا باللام و ذكر ههنا ايضا معرفا لزم ان لا يكون بينهما مغايرة اجاب بقوله
فليس خبر لما قيل اى ليس ثبوت تلك القاعدة فتذكير الضمير بناء على تقدير الثبوت

او ليس تلك القاعدة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول على الاطلاق
اى على طريق الكلى بل بثبوت تلك القاعدة اذا لم يوجد صارف ومانع عنها
اى بل بثبوتها على طريق الاغلبى فانه اذا وجد صارف عنها يعدل عنها والحال
ههنا اى فى مقام التعريف قد وجد صارف وهو كون التعريف للماهية وانما لم اذكر
ذلك الصارف لما عرفته اى لما عرفت فى تعريف الكلمة فى قوله اذا التقسيم كالتعريف
للماهية من ان التعريف للماهية وكون التعريف للماهية صارف من ان يكون
عين الاول يمكن ان يقال لما عرفت فى حاشيتنا لقوله و بالثانى المفهوم
ههنا لكنه بعيد كذا قاله العارفى سلمه البارى وقال عمر التفتازانى الشيخ
اذا ذكر معرفة واعيد معرفة فالثانى عين الاول واذا ذكر نكرة واعيد نكرة
فالثانى غير الاول مثل قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا فلذا
قال ابن عباس رضى الله عنهما لن يغلب عسر يسرين واذا ذكر
معرفة واعيد نكرة فهو غير الاول مثل صحفنا عن بنى ذهل وقلنا القوم اخوان
* عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى كانوا * واذا ذكر نكرة واعيد معرفة
فالثانى عين الاول كقوله تعالى انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول
انتهى قال السيد واليسر الثانى غير الاول والعسر الثانى عين الاول لان العسر
واحد واليسر اثنان فى الدنيا والاخرة قال صاحب منافع الاخيار قوله لما عرفت
وهو ان التعريف للماهية والمراد من المتقدم الافراد هو ضمير فصل راجع الى مفهوم
العامل كذا قيل ففيه ان شرط ضمير الفصل كون ما بعده معرفا باللام او افعل من كذا
كما فى الرضى وارتضاه الفاضل المفصل الكلبى الا ان يقال ان كون ما بعده معرفا
باللام مبنى على اطلاقه سواء كان معرفا باللام حقيقة او حكما وان ما بعده هنا وان لم يكن معرفا
باللام حقيقة لكنه معرف باللام حكما على تقدير كون ما موصولا لان الموصول والمعرف باللام
سواء فى مرتبة التعريف قال السيلكوتى فى حاشية الخيالى ان ضمير الفصل يفيد قصر المسند
على المسند اليه انتهى وهو ما يقع بين المبتدأ والخبر اذا كان الخبر معرفة او افعل من ولو دخل
عليهما عامل سمى به لفصله بين كون ما بعده نعتا وخبرا فى بعض المواضع كما ههنا بتلبس
كون ما بعده نعتا فتثبت كون ما بعده ههنا خبرا لما قبله لا غير ما اى شىء فيه اشارة الى ان ما موصوفة
انما اختار كونها

كونها موصوفة لوقوعها جنسا فى التعريف قال صاحب منافع الاخيار
قوله اى شىء فسره بالنكرة لكونه خبرا والاصل فيه ان يكون نكرة وابقى
على عمومه ليشمل التعريف على العامل المعنوى سواء كان ذلك الشىء لفظا اى
عاملا لفظيا او غيره اى غير اللفظ اى او عاملا معنويا قال الاستاذ وذلك
التعميم ليدخل العامل المعنوى فى التعريف قال صاحب زبدة الانظار قوله
هو ما اى شىء لان التعريف لمطلق العامل فيشمل اللفظى وغيره ولذا لم يقل
لفظ وسيجىء تعريفها خاصة وقال صاحب الافتتاح وانما قال هو ما ولم يقل
هو لفظ ليعم العامل المعنوى اوجب اى اقتضى بواسطة فى العروض اى
بسبب واسطة ملابسة بالتنوين او بالاضافة قوله بواسطة بالتنوين لا بالاضافة
الى ما بعدها اى بالتنوين اى بتنوين اخيرها وقيد الواسطة زيادة
او قوله بواسطة زيادة على قول الجمهور من البصريين فانهم عرفوا العامل
المطلق بما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص كذا قاله الفاضل العصام
او من الكوفيين فانهم عرفوا العامل بما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص
كذا نقله عصمة الله فى حاشية الجامى او من النحاة قال صاحب المصباح
والعامل عند النحاة ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص ولا بد اى
والحال لا فراق حاصل منها اى من زيادة قيد الواسطة على قول الجمهور
اى من زيادة قيد الواسطة والا ينتقض التعريف اى وان لم يرد ينتقض
تعريف العامل بها اى بسبب دخول الواسطة فى تعريف العامل قوله لانها
اى الواسطة تعليل لقوله ينتقض او تعليل للانتقاض موجبة اى مقتضية
للاعراب او مقتضية كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب اذ الفاعلية
والمفعولية والاضافة موجبة ومقتضية كون آخر الكلمة على وجه مخصوص
من الاعراب ايضا اى كالعامل يعنى ان العامل موجبة فلا يكون تعريف العامل
مانعا لاغياره كما سيظهر من كلامه اى من كلام المصنف الآتى حيث قال والمراد
بالواسطة مقتضى الاعراب الاولى ان يقول كما سيظهر من كلامه لكن ايجابها اى الا
ان ايجاب الواسطة للاعراب ليس اى هذا الايجاب بسبب الواسطة بل بالذات
بلا واسطة العروض فخرجت الواسطة عن تعريف العامل بقيد الواسطة لان ايجاب العامل
ليس لذاته بل بسبب الواسطة قال بعض المحشين قوله بالتنوين اى بالتنوين فى آخر الواسطة

غير مضاف الى ما بعدها قوله بواسطة زيادة على قول الجمهور غير مذكورة في تعريفهم
ولابد منها اي من ذكر الواسطة في تعريف العامل قوله والا اي وان لم تكن الواسطة
مذكورة فيه ينتقض التعريف اي تعريف العامل بها اي بالواسطة منعا اي لا يمنع
اغياره لدخول الواسطة فيه قوله لانها علة ينتقض اي لان الواسطة موجبة
اي مقتضية كون اخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب ايضا اي كما ان العامل
موجبة وهي ليست منه اي من العامل فينتقض التعريف بها منعا كما يظهر
من كلامه اي المصنف حيث قال فيما سيأتي والمراد بالواسطة مقتضي الاعراب لكن ايجابها
اي الواسطة استدراك من قوله لانها موجبة ليس اي ذلك الايجاب بسبب الواسطة
في العروض بل ذاتي لها انتهى قال البعض قوله ليس بسبب الواسطة بل هي
قرينة والعامل موجب بعيد بين هنا شيء وجواب الواسطة على ثلثة اقسام
الواسطة في الثبوت وهي ما بسببه اتصف شيء بعرض حقيقة سواء كان تلك الواسطة
متصفة بذلك العرض حقيقة ايضا كالنار في ثبوت الحرارة للماء اولا
كالسكين في القطع والقلم في الكتابة او لا تكون متصفة اصلا كالبارى تعالى
في ثبوت البياض للعاج والثلج وقال بعض الكمل الواسطة في الثبوت وهي
ما يكون واسطة في ثبوت العارض للمعروض وعروضه له سواء اتصف تلك
الواسطة بذلك العرض اولا تكون اداة النقاش واسطة في لحوق اللون
للجدار او اللوح او لم يتصف به اولا كالنقاش في ذلك انتهى والواسطة في العروض
وهي ما بسببه اتصف شيء بعرض مجازا لكن يتصف تلك الواسطة بذلك العرض
حقيقة فيكون اتصاف تلك الواسطة بذلك العرض اولا وبالذات وذي الواسطة
ثانيا وبالعرض كالسفينة في لحوق الحركة للجالس والراكب فعلى هذا تباين الواسطة في
الثبوت الواسطة في العروض فان اتصاف ذي الواسطة بالعرض ان كان حقيقة فهي واسطة
في الثبوت وان كان مجازا فهي واسطة في العروض والواسطة في الاثبات هي ما يحصل
به التصديق بالشيء كالدليل فانه واسطة في لحوق العلم بالنتيجة والمراد بالواسطة
ههنا الواسطة في العروض لان العامل اتصف بالايجاب مجازا بسبب الواسطة واتصف الواسطة
به حقيقة اقول كون بالنصب لانه مفعول لقوله اوجبه قال صاحب المصباح
ومفعول اوجب قوله كون وفاعله ضمير الموصول لانه حمل ما على الموصول على خلاف
حمل الشارح لو قدم في مقام التعريف لكون المقصود منه التعريف فعلى هذا يشعر
بالشيء اخر الكلمة القابلة للاعراب سواء كانت تلك الكلمة فعلا

فعلا او اسما وسواء كانت تلك الكلمة حقيقة او حكما مثل زيد ابوه قائم او
قائم ابوه او قام ابوه فان الاخبار في هذه المركبات مع انها مركبات
في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب كذا قاله الفاضل الجامي في تعريف الكلام
وقال بعض الافاضل قوله حقيقة او حكما مثل ابوه قائم في زيد ابوه قائم ومثل
قائم ابوه في زيد قائم ابوه ومثل قام ابوه في زيد قام ابوه فانها في هذه الجمل
مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب وقال صاحب زبدة الانظار
قوله حقيقة او حكما مثل زيد قائم ابوه وابوه قائم اي قائم الاب وسواء كانت تلك الكلمة
معربة او مبنية عارضية فان مبني الاصل وان كان كلمة لكن العامل لا يقتضي كون اخره
على وجه مخصوص من الاعراب لانه ليس محلا للاعراب فلا يكون معمولا لكن الماضي منه
يكون معمولا اذا وقع بعد ان المصدرية وبعد الجازم شرطا وجزاء وهو قليل بالنسبة
الى ما يكون معمولا دائما والقليل كالنادر والنادر كالمعدوم ومبني الاصل هو الحرف
والماضي والامر بغير اللام عند الجمهور والجملة من حيث هي هي لا من حيث وقوعها
موقع المفرد فانها بهذا الاعتبار معربة محلا فضلا عن ان يكون مبني الاصل بهذا الاعتبار
قال بعض الافاضل قوله فعلا او اسما هما حالان من الكلمة وقوله حقيقيا او حكميا هما
حالان ايضا من الكلمة وكذا قوله معربة او مبنية لان تعدد الحال يجوز كالخبر لانها
في المعنى خبر وقال بعض المحشين قوله فعلا او اسما هما حالان من الكلمة اي حال كونها
فعلا او اسما وانما لم يقل او حرفا مع ان الكلمة شاملة عليها لعدم كون الحرف معمولا
اصلا من حيث هي هي كما يجيء في الباب الثاني بل يكون معمولا من حيث هو اسم حكما
تدبر كذا قاله العارف في شرحه البارى وقوله حقيقيا او حكميا هما حالان من الاسم
اي حال كون الاسم حقيقيا كزيد وعمرو او حكميا كتضرب في قولك عجبت ان تضرب
فانه في حكم الاسم بتأويل عجبت ضربك وكتصوموا في قوله تعالى وان تصوموا خير لكم
فانه في حكم الاسم ايضا بتأويل صيامكم خير لكم وكالجملة الواقعة موقع المفردات
بدليل ان لها محلا من الاعراب فتكون متأثرة بالعامل والفعل لا يكون حكميا بل حقيقي
دائما وقوله معربة او مبنية هما حالان من الكلمة كفعلا واسما على وجه اي طرز وطريق
لفظي او تقديري او محل مخصوص للمعنى المقتضي او مشخص معين كائن من الاعراب
او التقدير من وجوه الاعراب رفع ونصب وجر وجزم في تعيينه كذا قاله صاحب [illegible]

قال صاحب زبدة الانظار عليه رحمة الغفار قوله على وجه مخصوص
لفظا او تقديرا او محلا حقيقة او حكما فالمراد به اثر يحدث في الاخر
يقال له الاعراب ولذا فسره وبينه بقوله من الاعراب قال الاستاد
وذكر الوجه ايهام فان الوجه يستعمل في المعنيين وجه الانسان وهو
المعنى القريب والطريق وهو المعنى البعيد واريد هنا البعيد بقرينة قوله
من الاعراب وقال بعض الكمل الوجه اما من الوجه بمعنى الطريق فاطلاق الوجه
على الاعراب لانه يوصل لسامع ماله الاعراب الى مقتضى الاعراب اعني الفاعلية
والمفعولية والاضافة كما ان الطريق يوصل لسالكه الى المقصود والحاصل
وجه الشبه الايصال الى المقصود واما من الوجه بمعنى العضو المعين فوجه الشبه
كون المعاني المذكورة معلومة بالاعراب كما ان الانسان يعرف بوجهه كذا في الامتحان
في الفصل الاول وهنا وجوه الاول شبه الوجه بالطريق في الكون سببا للمعرفة
فكما يعرف المقصود بالطريق كذلك يعرف الانسان بوجهه وادعى الوجه من جنس
الطريق ثم استعير الوجه في الطريق وذكر الوجه وقصد واريد مفهوم الطريق
فصارت استعارة مكنية والثاني شبه الاعراب بالوجه في الكون سببا للمعرفة
فكما يعرف الانسان بوجهه كذلك يعرف المعنى المقتضى بالاعراب وادعى الاعراب
من جنس الوجه ثم استعير الوجه في الاعراب وذكر الوجه وقصد واريد
معنى الاعراب فصارت استعارة اصلية والثالث شبه الاعراب بالطريق
في الكون موصلا فكما يوصل الطريق سالكه الى المقصود كذلك يوصل
الاعراب لسامعه او لسامع ماله الاعراب الى المعنى المقتضى الذي
هو الفاعلية والمفعولية والاضافة وادعى الاعراب من جنس الطريق
ثم استعير الطريق في الاعراب وذكر الاعراب وقصد واريد معنى الطريق
فصارت استعارة مكنية والرابع شبه الطريق المخصوص الى الوجه المعروف
في الكون سببا للمعرفة فكما يعرف الانسان بوجهه كذلك يعرف المقصود
بالطريق وادعى الطريق من جنس الوجه ثم استعير الوجه في الطريق المخصوص
وذكر الوجه وقصد واريد مفهوم الطريق المخصوص فصارت استعارة اصلية
والخامس شبه المعنى المقتضى بالعروس في الخفاء بوجه لطيف والرغبة والاطلاع واثبات الوجه

واثبات الوجه للمعنى المقتضى فالتشبيه استعارة بالكناية واثبات الوجه استعارة
تخييلية والسادس شبه المعنى المقتضى بالمرأة الجميلة في مفيد الفائدة البليغة
وغليان المحبة والاشتياق وفي عسرة الدخول عليه والاطلاع عليه بلا واسطة
فكما يدخل الرجل على المرأة الجميلة بالنكاح ويطلع على جماله والدخول ورفع النقاب
كذلك يدخل الطالب السامع على المعنى المقتضى ويطلع عليه بالاعراب لانه مخفي
في اللفظ فيعرف به لانه علامة له كما ان المرأة الجميلة مخفية في النقاب
فيعرف بالنكاح والدخول ورفع النقاب ثم استعيرت المرأة الجميلة في المعنى المقتضى
فصارت استعارة مكنية فاثبات لازم المشبه به اعني الوجه للمشبه فصار استعارة
تخييلية والسابع شبه الوجه المخيل اي الاعراب بالوجه المحقق اي وجه الانسان
في الكون سببا للمعرفة وادعى الوجه المخيل من جنس الوجه المحقق ثم استعير
الوجه المحقق في مفهوم الوجه المخيل وذكر الوجه المحقق وقصد واريد
معنى الوجه المخيل فصارت استعارة اصلية قوله من الاعراب بيان للوجه
المخصوص او عطف بيان له وفيه اشارة الى ان من للتبيين وعلامته صحة
وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت
فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن لاستقام المعنى وكذلك لو قلت هنا الوجه
المخصوص الذي هو الاعراب بدل قوله من الاعراب لاستقام المعنى قوله وزيادة
عطف على قوله بيان اي وهذا زيادة على قولهم اي قول الجمهور من البصريين
قال الفاضل العصام عرف البصريون العامل المطلق بما اوجب كون آخر الكلمة
على وجه مخصوص يرد عليه انه لو اريد وجه مخصوص مطلقا لورد مثل غلامي ولو اريد
وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور من اخذ العامل في تعريف الاعراب وان اريد
وجه مخصوص من المقتضى يأباه ذكر آخر الكلمة انتهى او من الكوفيين فانهم عرفوا
العامل بما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص كما نقله رحمه الله في حاشية الجامي
او من النحاة قال صاحب المصباح والعامل عند النحاة ما اوجب كون آخر الكلمة
على وجه مخصوص انتهى وفي بعض النسخ على قول بعضهم فهذا خطأ بل الصواب
المطابق والموافق لما سبق ان يقول على قولهم بدون ذكر البعض لان هذه الزيادة
على قول كلهم لا على قول بعضهم اللهم الا ان يقال هذه النسخة سهو من قلم الناسخ
قوله لئلا ينتقض علة لزيادة قال البعض قوله لئلا ينتقض علة للبيان والزيادة

على سبيل التبادل اي لأن لا ينتقض فقوله لئلا مركب من ان المصدرية ولا النافية
اي انما زاده لئلا ينتقض تعريف العامل المطلق بياء المتكلم في مثل غلامي اي كلما
اضيف الى ياء المتكلم في آخر كلمة ينتقض الذي هو المنفي اي لان ياء المتكلم فيه
يوجب بواسطة المجانسة اي بواسطة مجانسته للكسرة لان الياء حصل من الكسرتين
بسبب الشبعة او بعض الكسرة على الكسرة والاتصال اي وبواسطة اتصاله
بآخر الغلام كون آخر الغلام مفعول يوجب وقوله مكسورا خبر للكون لكون الكسر
اي الان ليس باعراب بل هو حركة مناسبة لا يطلق عليها الاعراب لكونها
ليست اثر العامل قال بعض المحشي وقوله من الاعراب زيادة على قول بعضهم
اي النحاة انما زاده المصنف لئلا ينتقض التعريف اي لئلا يرد الانتقاض
على تعريف العامل بياء المتكلم في مثل غلامي اي الاسم المضاف الى ياء المتكلم
فانه اي ياء المتكلم فيه يوجب اي يقتضي بواسطة المجانسة اي بواسطة كونه
من جنس الكسرة والاتصال اي وبواسطة اتصاله بآخر الغلام كون آخر الغلام
مفعول يوجب وفاعله ضمير ياء المتكلم اي الضمير الراجع الى ياء المتكلم مكسورا
خبر الكون لكن الكسر في آخر الغلام المتصل به ياء المتكلم ليس ذلك الكسر باعراب
بل هي حركة مناسبة فليس ايجاب الياء كون آخر الغلام مكسورا
بواسطة المعاني الخفية او الشبهة التامة بل بواسطة المجانسة فلا ينتقض
تعريف العامل منعا بدخول ياء المتكلم فيه مع انه من الاغيار فاذا لم يكن
الكسر في آخر الغلام باعرابه فيخرج ياء المتكلم عن تعريف العامل به اي بقوله
من الاعراب او بقيد من الاعراب اعترض عليه بان الكلام في تعريف العامل
فلا يكون ذلك الياء داخلا في المعرف فضلا عن ان يكون داخلا في التعريف فكيف
يخرج عن التعريف بقيد من الاعراب لانه يلزم اخراج الخارج قوله فانه قيل
قائله الشارح الاول وهو صاحب كشف الاسرار اي فان سئل ما مورده
ذكر قيد من الاعراب ومنشؤه خروج ياء المتكلم به وقيل مورده قوله
من الاعراب ومنشؤه قوله فيخرج قال العارف سلمه الباري ومحصل هذا
السؤال قول المصنف من الاعراب زائد وياء غلامي يخرج بقوله بواسطة
والاشبه ان مورد هذا السؤال قول الشارح لئلا ينتقض بياء المتكلم
تفكر المراد اي مراد المصنف بالواسطة في تعريف العامل المعاني الخفية في الاسماء
اي الفاعلية والمفعولية والاضافة قوله المراد مبتدأ وقوله المعاني الخفية خبره
او المراد بها الشبهة التامة في الافعال وهي في المضارع فقط قال بعض المحشي

لا ينتقض

قال بعض المحشي قوله المراد بالواسطة اي مراد المصنف بها المعاني الخفية كما في الاسماء
او الشبهة التامة اي او المراد بها الشبهة التامة كما في المضارع المقتضية
صفة لكل من المعاني الخفية والشبهة التامة على سبيل التبادل وقيل صفة للواسطة
للاعراب متعلق بالمقتضية وهذا بناء على ما ترى المراد الذي سيبينه اي سيبين المص
ذلك المراد بقوله والمراد بالواسطة الى فيخرج ياء المتكلم اي واذا كان المراد
بالواسطة المعاني الخفية او الشبهة التامة فيخرج ياء المتكلم بقيد الواسطة
عن التعريف فلا حاجة الى ذكر قيد من الاعراب فانه اي ياء المتكلم وان كان
اي ولو كان لأن ان للوصلية موجبا اي مقتضيا للكسرة بالواسطة لكنه اي الضمير
راجع الى مصدر موجبا اي لكن ايجابه ليس بهذه الواسطة اي بواسطة المعاني الخفية
او الشبهة التامة بل بواسطة المجانسة والاتصال اقول سلمنا الخروج لكن
ليس بمحض بل لا بد ان يخرج لانه من الاغيار لاقتضائه ليس باعراب ولا بنائه
والتسمية به حركة مجاز فلا وورود له كذا قاله بعض المحشي وكذلك في جوابه
كون المراد بها اي بالواسطة قوله ما ذكر من المعاني الخفية او الشبهة التامة
المقتضية للاعراب قوله المراد سلم الكون وخبره وقوله ما ذكر وقوله كون المراد مبتدأ وخبره
قوله انما فهم مجهول فهم من الاعراب اي من قول المصنف من الاعراب الذي حكمته
بزائد ولولاه اي الاعراب لم يفهم اي كون المراد بها ما ذكر بعينه لم يفهم من اول الامر
والا يفهم بعد بيان المصنف فافهم لعل وجه الامر بالفهم ان كون المراد بها ما ذكر
لم يفهم من الاعراب اللغوي بل يفهم من الاصطلاحي ولهذا بقي السؤال فيكون
قول المصنف من الاعراب زائدا كما لا طائل تحته ومن ثمة اقول مستعينا بالله انه
وان خرج ياء غلامي من التعريف بتحرير المراد بها لكن المصنف اراد بقوله من الاعراب
ان يخرج قبل تحرير المراد بها لئلا ينتقض ظاهر التعريف به قبل التحرير كما هو
دأبه في هذه الرسالة ويمكن ان يكون مراده بقوله فافهم هذا مع الاول او بدونه
كذا قاله الفاضل في سلمه الباري قال بعض المحشي قوله قلت كون المراد بها ما ذكر
انما فهم من الاعراب ولولاه لم يفهم اقول هذا الجواب مع انه مستغنى عنه بما ذكرناه
لا صحة له لان حاصله ان فهم المراد من الواسطة موقوف على ذكر من الاعراب وذكره مستلزم
للفهم وهو الدور ومستلزم الفساد فذكر من الاعراب فاسد انتهى اذ لا توقف للفهم
المذكور على الذكر المذكور وهو ظاهر وايضا لو سلم جميع ذلك لا يجدي نفعا في دفع السؤال
وقيل قوله ولولاه اي ولو لم يذكر قوله من الاعراب لم يفهم كون المراد بها ما ذكر

قوله فى فهم المراد بوجه الامر ما لفهم كون الواسطة نكرة وبه يظهر فساد من قال
وتقدير قوله من الاعراب من وجوه الاعراب رفع ونصب وجر وجزم لتبعيضية
وقيل قوله كون المراد بها ما ذكر انما فهم من الاعراب اى كون المراد بالواسطة
المعانى الخفية او المشابهة التامة المقتضية للاعراب مقصورعلى الفهم من الاعراب
لايفهم من غير واما الارادة من وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضى او الشبه التام
فبعيد غاية البعد وقيل قوله انما فهم من الاعراب اى من لفظ الاعراب الذى ذكره
المصنف فى التعريف او الذى زاده المصنف قوله فى فهم المراد بوجه الامر بالفهم
كون الواسطة نكرة فيكون الواسطة اعم من المعانى الخفية والمشابهة التامة
ومن المجانسة والاتصال فيحتاج الى ذكره ليخرج ياء المتكلم فى مثل غلامى
وقيل قوله ولولاه اى لولم يكن الاعراب مذكوراً او لم يذكر الاعراب لم يفهم
كون المراد بها ما ذكر قوله فافهم لعله اشارة الى رد هذا الجواب بانه مادام
اريد بالواسطة المعنى المذكور لم يدخل ياء المتكلم فى نفس الامر فى التعريف
والكلام انما هو باعتبار نفس الامر وقيل قوله فافهم اشارة الى التنبيه
على دقة ما ذكر وقال صاحب منافع الاخيار قوله فافهم وجهه ان المصنف
فسر الواسطة صريحا فلو لم يذكر الاعراب لعلم ان المراد ما ذكر وخرج ياء المتكلم
بغير ذكر الاعراب فلا يلزم ذكره لكن لزم اى الاتيان لزم بذكره اى بذكر المصنف
الاعراب فى التعريف او بذكر قيد من الاعراب او بذكر المصنف قوله من الاعراب
او بذكر لفظ الاعراب الدور المردود وهو توقف الشئ على ما يتوقف عليه
توقفاً تقدمياً لذكره متعلق بقوله لزم الدور وعلة له العامل فى تعريفه
اى الاعراب وهو شئ جاء من العامل يختلف به آخر المعرب فيما بعد اى فى الباب
الثالث فذكر الاعراب فى تعريف العامل يستلزم الدور اذ العامل مذكور
فى تعريف الاعراب كما يجئ فيما بعد فيتوقف معرفة العامل على معرفة الاعراب
ومعرفة الاعراب على معرفة العامل فيلزم تقدم الشئ على نفسه لحصوله
قبل حصوله او فذكر الاعراب فى تعريف العامل يوجب الدور لان العامل مذكور
فى تعريف الاعراب فيتوقف علمه على علم العامل فلو علم العامل به لزم توقف علم العامل
فيلزم تقدم الشئ على نفسه قال بعض المحشى قوله لكن لزم بذكره الدور وجهه ان الاعراب
لما جعل قيداً فى تعريف العامل توقف معرفته العامل عليه وقد اخذ العامل فى تعريف الاعراب
فلزم التوقف من الجانبين الآن يقال اى ولكن يجوز ان يقال فى الجواب ان هذا

اى هذا اى تعريف العامل ههنا بما اوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص
لفظى اى منسوب الى اللفظ يعنى تعريف لفظى يقصد به اى بالتعريف اللفظى
تعيين صورة حاصلة اى تعيين الصورة من بين الصور الحاصلة فى الذهن ليعلم
ان اللفظ موضوع بازائها لاتحصيل صورة غير حاصلة كما فى التعريف الحقيقى والتنبيهى
وتمييزها اى ويقصد ايضا تمييز هذه الصورة الحاصلة عما اى عن افرادها الحاصلة
التى عداها اى جاوزت تلك الافراد هذه الصورة الحاصلة التى عينت من بين
افرادها الحاصلة فتذكير الضمير فى عدا باعتبار لفظ ما قال عمر التوقادى
على متن ايساغوجى فالتعريف اللفظى ما انبأ عن الشئ بلفظ اظهر عند السامع
من اللفظ المسؤل عنه مرادف له كقولنا الغضنفر الاسد لمن يكون الاسد
عنده اظهر من الغضنفر فهو من قبيل التصديقات لان المقصود منه تعيين الصورة
من بين الصور الحاصلة فى الذهن ليعلم ان اللفظ موضوع بازائها لاتحصيل
صورة غير حاصلة كما فى التعريف الحقيقى والتعريف التنبيهى فهو احضار صورة
حاصلة فى الخزانة بازالة الغفلة عن المبنى هذا ناسب مبنى الاصل لمن عرف
المبنى قبله والتعريف لازالة الغفلة وقال الكردى فى حاشية العصام التعريف
ثلثة اقسام لفظى ورسمى وحقيقى فاللفظى ما يكون بلفظ اوضح من المعرف
عند السامع وان كان الامر بالعكس عند غيره مثل ان يقول القعود القصاص
ونظير تعريف اللفظ فقط دون المعنى ولذا سمى لفظيا وهذا هو الذى يستعمله
اهل اللغة والرسمى يكون بالعوارض واللوازم كقولك الانسان الحيوان
الضاحك والغرض منه تعيين المفهومات وتمييزها عن الاغيار والحقيقى
ما يكون بجميع الذاتيات مثل قولك الانسان الحيوان الناطق والكلمة اللفظ
الموضوع للمعنى المفرد والغرض منه معرفة الحقايق الموجودة بقدر الطاقة
البشرية انتهى كلامه ملخصا قال البعض قوله يقصد به تعيين صورة حاصلة فى الذهن
لاتحصيل صورة غير حاصلة وتمييزها اى ويقصد ايضا تمييز الصورة الحاصلة
عما اى عن الافراد التى عدا اى جاوزت تلك الافراد ها اى الصورة الحاصلة فيجوز فيه
اى فى التعريف اللفظى التعاكس اى ذكر احدهما فى تعريف الآخر والآخر فى الآخر
نحو القصاص القود والقود القصاص القود والقصاص قتل قتل بدل من قتله

والفرس الحيوان الصاهل

عمداً من غير خطأ فلما جاز ذكر العقود في تعريف العقاص والعقاص في تعريف العقود
يجوز ذكر الاعراب في تعريف العامل والعامل في تعريف الاعراب اذا كان الامر كذلك
فلا دور اي فلا يلزم الدور وانما يلزم اي وانما يلزم الدور ان اي والحال
والشان لو كان هذا اي تعريف العامل بما ذكر تعريفا اسميا اي منسوبا
الى الاسم كتعريف الماهية الاعتبارية التي يجوز اجزاؤها باعتبار تركيبها
ثم وضعنا لهذا المركب اسما كالحرف والنحو كذا قاله عزالدين الواقدي يقصد به
اي بالتعريف الاسمي صفة لقوله تعريفا اسميا تحصيل الصورة اي الصورة الغير
الحاصلة قال صاحب الايضاح فالتعريف الاسمي هو ما لا يكون افراد المعرف
موجوداً في الخارج كتعريف الكلمة والتعريف الحقيقي هو ما يكون افراد المعرف
موجوداً في الخارج كتعريف الانسان وقال السيد السند والتعريف اللفظي
جار في الفعل والحرف ايضا كقولك ضربت في الارض اي سافرت وصليت المسجد
اي فيه واما التعريف بحسب الاسم فهو كالتعريف بحسب الحقيقة في انهما لا يجريان
الا في معاني الاسماء اذ لا بد فيهما من ملاحظة المعنى اجمالا ثم يتوجه الى الصورة
تفصيلا وذلك انما يكون في المعاني المستقلة بالمفهومية دون معنى الحرف لعدم استقلاله
بالكلية دون معنى الفعل لاشتماله على ما يستقل في النسبة المخصوصة والفرق
بينهما ان التعريف بحسب الحقيقة تحصيل صورة ما علم وجوده في الخارج اما بالكنه
او بوجهه والتعريف بحسب الاسم تحصيل صورة ما يعلم وجوده سواء عدمه اولا
انتهى كلامه اقول الاول يكون للماهية الحقيقية والثاني للماهية الاعتبارية
كذا قاله دده افندي قال بعض المحشين قوله الا ان يقال في الجواب ان هذا
التعريف للعامل تعريف لفظي يقصد به اي بالتعريف اللفظي تعيين صورة
حاصلة في الذهن قبل التعريف وتمييزها اي الصورة الحاصلة عما عداها
اي عن غيرها فيكون المعرف معلوما قبل التعريف اللفظي وحاصلا وانما التعريف
لاحضاره وتمييزه عن غيره فلما كان معلوما قبل التعريف لا يلزم من ذكره
في التعريف دور اذ لم يتوقف معرفته على التعريف فيجوز فيه اي في التعريف اللفظي
التعاكس بان يجعل المعرف تعريفا والتعريف معرفا نحو ان يقال العقاص العقود
وان يقال العقود العقاص ولهذا قال الجوهري في مكتب العقاص العقود وفي مكتب العقود
العقاص

العقاص فلا دور اي فلا يلزم الدور وانما يلزم الدور لو كان هذا اي
تعريف العامل هنا تعريفا اسميا يقصد على صيغة المجهول به اي بالتعريف الاسمي
تحصيل الصورة ومعرفتها ابتداء بذلك التعريف وقال البعض قوله نحو العقاص
والعقود والعقود العقاص تمثيل للتعاكس وفي ضمنه تمثيل التعريف اللفظي فلا دور
اي فلا يلزم الدور وانما يلزم الدور اي وانما يلزم الدور ان لو كان لفظ ان مخفف
من قبيل وضع ان المخففة على حرف الشرط عند قوله تعالى ان لو كانوا يعلمون بلمه
ضمير الشان اي ان الشان لو كان هذا اي تعريف العامل تعريفا اسميا يقصد به
تحصيل الصورة الغير الحاصلة وقال بعض الاساتذة قوله فلا دور اي فلا يلزم
لزوم الدور وانما يلزم الدور اي وانما يلزم لزوم الدور الخ ولا يخفى ان هذا
اي تعريف العامل بما ذكر او هذا التعريف للعامل لا يصلح له اي للتعريف الاسمي
او لان يكون تعريفا اسميا لان معرفة العامل علة لقوله لا يصلح او لعدم الصلاح
قال البعض قوله لان معرفة العامل متعلق بقوله لا يصلح وعلة لعدم صلاحية
تعريف العامل للتعريف الاسمي لا تحصل اي لا تحصل معرفة العامل بشيء من الاشياء
الا تحصل بمعرفة جميع اقسامه اي العامل وكيفية اعمالها اي وبمعرفة كيفية
اعمال اقسامه من الرفع والنصب والجر والجزم وشرائطها اي وبمعرفة شرائط
اعمالها لان المبتدي اذا اراد ان يعرف ان ضاربا مثلا من افراد العامل
وعرض على هذا التعريف لم يتيسر له معرفة لعامليته ما لم يعلم انه اسم فاعل
من المتعدي يرفع الفاعل وينصب المفعول اذا اعتمد على احد الاشياء الستة
واريد به الحال او الاستقبال اذ ليس له تقديم بالفعل بل انما يحصل معرفة والمقتضى
في معموله بعد وجوده عليه في الاستقبال وهو خلاف المقصود لانه هو المعرفة
بالتعريف والاذعان ثم الاستقبال والاعمال على وفق اهل اللسان وقس عليه
سائر الافراد كذا قاله الشارح في حاشية الامتحان كما صرح به اي بان معرفة
العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها
او بعدم حصول معرفة العامل بشيء من الاشياء الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية
اعمالها وشرائطها او بحصول معرفة العامل بمعرفة جميع اقسامه وكيفية
اعمالها وشرائطها او بهذا الدليل وهو لان معرفة العامل الخ اي كما صرح المصنف
به في الامتحان اي في كتابه الامتحان حيث قال ونقض تعريف العامل
لان معرفة العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها

اقول ليس هذا تعريفا لفظيا الذي يشتغله ارباب اللغة والمقصود منه
تعريف اللفظ فقط دون المعنى لظهور كونه مفهوما اصطلاحيا اتفق النحاة
عليه فيكون تعريفا اسميا يقصد به تحصيل الصورة ويصلح له اذ لا يلزم في
معرفة جميع اقسام المعرف على التفصيل كما هو ظاهر المنقول من الامتحان
كيف ولو لزم ذلك لم يمكن تعريف الشيء اصلا لعدم امكانه بل اللازم فيه
العلم الاجمالي يعني يؤخذ للعامل بالقياس الى افراده مفهوم كلي محمول
على كل افراد العامل فيعرف به وهذا هو المراد بما ذكره في الامتحان لا ظاهره
فالسؤال باق على حاله بل الجواب فيه ان يقال ان هذا القيد الاخير ليس
جزءا من التعريف لتمامه بدونه بل زيد لقصد زيادة الايضاح واما تعليل المص
بظاهر هذا القول لترك البيضاوي تعريف العامل فاقناعي لا تحقيقي
لان لكل مقام مقالا فلا يكون سندا للشارح كذا قاله بعض [illegible]
وقال الآخر اقول لا يلزم الدور ولا يحتاج الى هذا الجواب لان معرفة ان
من الاعراب خارج عن التعريف بحيث لو لم يذكر يتم التعريف بلا نقص لا انه
جزء لو ذكر تم والا فلا قوله وتفصيل الفرق الخ جواب سؤال مقدر
كأنه قيل في اي كتاب ذكر تفصيل الفرق بين التعريف الاسمي والتعريف
اللفظي فاجاب عنه بقوله وتفصيل الفرق بين التعريف الاسمي وبين التعريف
اللفظي قوله وتفصيل الفرق مبتدأ وخبره قوله مذكور فيه اي في الامتحان
في بحث تعريف الكلمة وقوله ايضا اي كما ذكر ان معرفة العامل لا تحصل
الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها والحال ذكر عدم حصول
معرفة العامل بشيء من الاشياء الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها
وشرائطها قال المصنف في الامتحان فالتعريف اللفظي ما يقصد به تمييز صورة
حاصلة حتى ذلك التعريف ان يكون بمرادف اوضح من المعرف عند المخاطب
فيجوز التعاكس نحو العقاص القود قال لم يوجد ذكر مركب لا يقصد به تفصيل
بل تعيين المعنى فهو في حكم المفرد فيوصف بالترادف تبعا وهذا هو تعريف اللفظ
فقط فلذا سمي لفظيا ويستعمله ارباب اللغة والتعريف الاسمي ما يقصد به
تحصيل صورة حتى ذلك التعريف ان يكون في المفهومات اللغوية والاصطلاحية
فامرها سهل فان اللفظ اذا وضع في اللغة او الاصطلاح لمفهوم مركب فما
كان داخلا فيه كان ذاتيا فتعريفه به يسمى حدا اسميا وما كان خارجا عنه كان

كان عرضيا وتعريفه به رسميا اسميا فتعريفهما في غاية السهولة انتهى كلامه
ملخصا وهذا غاية تفصيل الفرق بينهما وفقك الله ووفق من التوفيق
وهو جعل الله فعل عباده موافقا لما يحبه ويرضاه بمطالعة اي
بمطالعة الامتحان او بمطالعة تفصيل الفرق بينهما وهذه الجملة خبرية مستعملة
في معنى الانشاء ومجاز في النسبة على طريق الاستعارة المصرحة الاصلية والتبعية
بان يشبه النسبة الانشائية الكائنة في ليوفقك بالنسبة الاخبارية الكائنة
في وفقك الله في تحقق الوقوع فهذا التشبيه استعارة اصلية عند المحققين
ثم استعملت الصيغة الموضوعة للنسبة الاخبارية اعني وفقك الله في النسبة
الانشائية اعني ليوفقك فهذه الاستعارة تبعية والنكتة في العدول عن الحقيقة
الى المجاز والاستعارة اما التفاؤل كأنه دعي واستجيب وتحقق وقوعه ومضى
واما اظهار الرغبة والحرص على وقوعه كأنه لكمال حرصه تخيل وقوعه فعبر
بالماضي واما الاحتراز عن صورة الامر لانها اساءة الادب مع الله تعالى
كذا قاله عمر التوقادي في مثله قال بعض الافاضل نال الله مراده الكامل شبه
النسبة الغير المتصفة بالمطابقة واللامطابقة بالنسبة الاخبارية في المطابقة
ادعاء للتفاؤل او لاظهار الحرص ثم استعير الفعل وهو وفقك الله باعتبار النسبة
في ليوفقك استعارة مصرحة تبعية فان قيل ما يقول السيد السند لمثل هذه
الاستعارة قلنا ان مثل هذه الاستعارة عنده تشبيه الغير الكامل بالحاصل
في تحقق الوقوع تفاؤلا وحرصا ولما كان المراد بالواسطة غير ظاهر خصوصا للمبتدي
الذي التصنيف له اراد ان يبينه فقال والمراد بالواسطة او لما كان علم المعرف
يتوقف على علم تعريفه وعلم التعريف يتوقف على علم كل جزء من اجزائه اراد المصنف
ان يبين بعض الاجزاء فقال والمراد بالواسطة الخ قوله مقتضي بالكسر
اي بكسر ما قبل الياء على صيغة اسم الفاعل من باب الافتعال الاعراب اي
موجبه وطالبه واضافة المقتضي الى الاعراب من قبيل اضافة الصفة الى مفعولها
قال صاحب الافتتاح اعلم ان العامل غير مقتضي الاعراب لان المقتضي له ما به يصير
المعرب قابلا له وثبت له صلاحية لقبول الاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة
والعامل ما اوجب الاعراب كنصر في نصر زيد فان نصر هو الموجب لكون آخر زيد على هذه الحركة
قال امام الايوب قوله والمراد مبتدأ وقوله بالواسطة متعلق به وقوله مقتضي الاعراب بصيغة الفاعل

مضاف الى مفعوله خبر للمبتدأ والجملة استينافية جواب سؤال مقدر نشأ من قوله
بواسطة فكأنه قيل ما المراد بالواسطة فاجاب بقوله والمراد بها مقتضى الاعراب
اى معد المعنى القائم بالمعمول حاصلا من ورود العامل عليه ومن تعلقه به ويقتضى
ذلك المعنى كون آخر الكلمة المعمولة معربا باعراب دال على ذلك المعنى فيخرج اى
اذا كان المراد بالواسطة مقتضى الاعراب فيخرج بها اى بقيد الواسطة عن التعريف اى
عن تعريف العامل ما فى محل يخرج اى العوامل التى لا يعمل تلك العوامل فتذكير الضمير
فى لا يعمل باعتبار لفظها بالاصالة بل يعمل بالحمل على الاصلى اى بواسطة الحمل على العامل
الاصلى لا بواسطة مقتضى الاعراب فعلى هذا لا يرد ما قيل ان تفريع قوله فيخرج اه
على والمراد بالواسطة مقتضى الاعراب لا يصح ومن ادعى انه يصح فيلحق بالمجانين
المطبق انتهى ولو قال والمراد بالعامل ههنا ما يعمل بالاصالة فيخرج عن التعريف
ما لا يعمل بالاصالة بل بالحمل على الاصلى ولم يقدم هذا على قوله والمراد بالواسطة
مقتضى الاعراب لكان احسن قال قصب زاده والمراد بالعامل ههنا لذاته فلا يرد
السؤال بالحروف الجارة التى لا تعلق لها لانها لا تعمل لذاتها بل لامر عارض
كالحمل كما سنبينه ان شاء الله تعالى انتهى كلامه قال البعض قوله بالحمل على الاصلى
اى بطريق الحمل على العامل الاصلى قوله من الحروف الجارة الزائدة بيان لما فى قوله
ما لا يعمل او بيان لما لا يعمل بالاصالة وحملت الزوائد فى العمل على الاصلى للاشتراك
فى الصورة وتقوية معانيها فيها بضرب من التأويل ومثل رب اى ومن مثل رب
وحمل رب على الزوائد للاشتراك فى عدم الافضاء او على الاصلى للاشتراك فى افادة
المعنى واتفاق مثل رب ليعلم ان له نظيرا فى عدم التعلق وعدم الافضاء كى شا وخلا
وعدا ولولا ولعل ومن المضاف بالاضافة اللفظية وحمل المضاف بالاضافة
اللفظية فى العمل على المضاف بالاضافة المعنوية لان المضاف بالاضافة اللفظية فرع
بالاضافة المعنوية فيحمل الفرع فى العمل على الاصل ومن ان بكسر الهمزة وسكون النون
حرف شرط جازم حقه الدخول على المضارع اذ الجازم من خصوصياته فان دخل على الماضى
عمل فى محله نحو ان ضربت وتقتل ضربتك واقتل ومن ان بفتح الهمزة وسكون النون
حرف مصدرى حقه الدخول على المضارع ايضا اذ الناصب من خصوصياته ايضا فان دخل
على الماضى عمل فى محله النصب نحو اعجبنى ان ضربت وتقتل الداخلتين صفة ان وان على الماضى
الواقع موقع المضارع وحملا فى العمل على ان وان الداخلتين على المضارع للاشتراك فى الصورة والحرفية
قال المصنف فى الباب الثانى ان الماضى اذا وقع بعد الجازم شرطا وجزاء يحكم على محله بالجزم لظهور ذلك الاثر
فى

ولو ان وان [illegible]

فى المعطوف نحو ان ضربت وتقتل ضربتك واقتل واذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله
بالنصب لظهور ذلك الاعراب فى المعطوف ايضا نحو اعجبنى ان ضربت وتقتل فان ضربت
فى المثال الاول مجزوم محلا لوقوعه موقع تضرب المجزوم شرطا وضربتك مجزوم محلا
لوقوعه موقع اضربك المجزوم جزاء وضربت فى المثال الثانى منصوب محلا لوقوعه موقع تضرب
المنصوب لفظه قوله فيكون تفريع على خروج ما ذكر قال البعض قوله فيكون تفريع
على يخرج المذكور اى فيكون تعريف العامل تعريفا جنسيا يكون للعامل الاصلى
وقوله فيلزم تفريع على التفريع وهو جعل شئ عقيب شئ لاحتياج اللاحق
الى السابق قوله كون ذكرها فاعل يلزم والذكر مصدر مضاف الى المفعول وفى عليه
متروك اى ذكر المصنف المذكورات ما يعمل بالحمل او ذكر المصنف المحمولات المذكورة
او ذكر المصنف الامور المذكورة مما يعمل بالحمل فيما ظرف لذكرها اى فى الموضع الذى
سيأتى اى ذلك الموضع قوله استطرادا اى تبعا للاصلى جر الكون والاستطراد
هو ان يكون المتكلم فى صدد فن من الكلام فيسنح له فن آخر يناسبه خارج عما هو
بصدده كما اذا كنت فى وصف زيد بانه رجل شانه كذا وكذا ثم سنح لك حديث
من شان عمرو فتقول وعلى ذكر عمرو فانه رجل من شانه كيت وكيت ثم ترجع
كلامك الاول كذا قاله دده افندى قال السيد فى تعريفاته الاستطراد وهو
الانتقال من معنى الى معنى آخر متصل به لم يقصد بذكر الاول التوصل الى ذكر الثانى
وقال السيلكوتى فى حاشية التصورات ان الاستطراد ما لا يكون مقصودا فى ذكره
اى فيلزم ذكرها فيما سيأتى لا عن قصد بل بتبعية الاصلى مع كونه اى مع كون ذكرها
من مقاصد الفن متعلق بالاستطراد او علاوة عليه قال البعض قوله مع كونه
وهو تقوية للسؤال على التعريف اى مع كون ما ذكر مما يعمل بالحمل من مقاصد الفن
اى فن النحو ولو زاد اى المصنف فى تعريف العامل بعد قوله اى المصنف طرف لزاد
من الاعراب بدل من قوله او مقول القول او حمل عليه مراد لفظه مفعول لزاد
اى ولو زاد لفظ او حمل عليه بان يقول هكذا على وجه مخصوص من الاعراب او حمل عليه
فيكون او حمل عليه معطوفا على اوجب والضمير فى عليه راجع الى ما فى قوله ما اوجب
لاصاب جواب لو اصله لاصوب نقلت فتحة الواو الى الصاد ثم قلبت الواو
الفا لكون سكون ما قبلها غير اصلى فصار لاصاب اى لاختار المصنف التعريف
الصواب اى التعريف الصحيح لان الصواب يأتى بمعنى الصحيح كما يأتى الخطا بمعنى السقيم

كذا قاله العصام اوليلزم الاصابة الى المطلوب الصحيح وهو عدم خروجها
عن التعريف قال الاستاد قوله ولو زاد اي المصنف بعد قوله اي المصنف
من الاعراب او حمل عليه لاصاب لانها حينئذ لا تخرج عن التعريف كذا اي الحكم
كذا يعني مثل ذلك الاعتراض اعترض اي المصنف يعني سئل فاطلاق السؤال
على الاعتراض صريحا او كناية باعتبار ان فيه معنى الاستفسار كذا قاله دده افندي
في الامتحان اي في الكتاب المسمى باسم الامتحان قال البعض قوله كذا اعترض
في الامتحان اي اعترض المصنف فيه والغرض منه تقوية للسؤال على تعريف
البيضاوي متعلق باعترض لحرف الجر الجار مع المجرور ظرف مستقر حال
من التعريف لان الجار والمجرور اذا كان ما قبله معرفة يكون حالا واذا كان
نكرة يكون صفة كذا قاله عمر التوقادي وقيل خبر مبتدأ محذوف اي هو اعني به
تعريف البيضاوي او صفة للتعريف بتقدير المتعلق معرفة اي الكائن لحرف الجر
قال البعض قوله لحرف الجر متعلق بالتعريف قال المصنف فيه وهذا التعريف
اي تعريف حرف الجر بما وضع لافضاء الفعل او معناه الى الاسم ولو تقديرا
لا يتناول الزائد ولا مثل رب فيكون حدا للشيء الاخص فيلزم كون ذكر غير الاخص
استطرادا مع كونه من مقاصد الفن ولو زاد او حمل عليه لاصاب انتهى كلامه
قوله وهذا التعريف مبتدأ وقوله لا يتناول الزائد خبره ويمكن ان يقال جواب
من طرف المصنف اي ويمكن الجواب بان يقال انه اي المصنف اشار بعدم زيادته
الى انحطاط رتبتها اي المذكورات مما يعمل بالحمل او المحمولات المذكورة او الاصدر
المذكورة مما يعمل بالحمل بان اخراجها بيان لطريق تلك الاشارة اي بان اخرج
اي المصنف لتلك المذكورات عن التعريف اي عن تعريف العامل وفيه نظر
لانه لابد ان يكون جامعا وبالاخراج ينتقض والارتكاب للاشارة المذكورة تكلف
غير معهود ولو زاد او حمل عليه لاصاب قرب بان ادخلها اي المذكورات في التقسيم
اي في تقسيم العامل كما اي التقسيم الذي يجيء اي ذلك التقسيم الجار والمجرور
ظرف مستقر خبر لمبتدأ محذوف اي هو كما او الكاف اسم بمعنى المثل خبر مبتدأ محذوف
اي هو مثل ما ويجيء فعل مضارع فاعله مستتر تحته راجع الى ما الذي هو عبارة
عن التقسيم كما اشرنا اليه آنفا والجملة صفة ما او صلة وهذا اي الجواب
بقوله

بقوله ويمكن او الجواب المذكور مفهوم من كلامه اي من كلام المصنف في الامتحان
في بحث المجرورات في اوله عند الكلام على تعريف الاضافة ومفاد كلامه ولما انتفت
الاصالة في اللفظية ذكرها البيضاوي على وجه يشعر بانحطاط رتبتها عن المعنوية
بان اخرجها عن التعريف وادخلها في التقسيم انتهى كلامه فتأمل الجار مع المجرور
ظرف مستقر حال من الكلام وقيل خبر مبتدأ محذوف اي هو اعني به كلام المصنف
في الامتحان او صفة للكلام بتقدير المتعلق معرفة اي الكائن في بحث المجرورات
وهو قوله اي مقتضى الاعراب تفسير لمرجع ضمير هو قوله في الاسماء ظرف مستقر
حال من المبتدأ لانه فاعل حكما لاشتماله على علامة الفاعل او لكونه مشابها
بالفاعل في كونه مسندا اليه مرفوعا قال امام الايوب وقوله في الاسماء
ظرف مستقر حال مع المبتدأ لكونه عبارة عن التوارد وقال سيد المحققين في حواشي
شرح المفتاح وقد جوز جماعة من النحاة الحال من المبتدأ وقد قال سيد المحققين
في قول التلخيص فالفصاحة في المفرد خلوصه ولا يحسن جعل الظرف حالا المفرد
من المبتدأ بناء على جوازها منه على تأويل لان المقصود تفسير فصاحة المفرد
لا الفصاحة حال كونها في المفردات وان كان المآل واحدا انتهى والمقصود ههنا
تبيين مقتضى الاعراب في الاسماء والافعال لا المقتضى حال كونه في الاسماء والافعال
وان كان المآل واحدا قال صاحب فتح الاسرار قوله في الاسماء حال من المبتدأ
على ما ذهب اليه ابن مالك من جواز الحال من المبتدأ او بعد تأويله بما هو
مفهوم من الكلام اي حكمت عليه اي على المقتضى حال كونه في الاسماء والعامل
حال كونه في الحال معنى الفعل اي معنى التضمن للفعل وهو ثبوت الخبر للمبتدأ
وهو معنى ثبت لا معنى الفعل الذي هو تابع عامل القيل المفهوم صفة لمعنى
لانه اكتسب التعريف من المضاف اليه المعرف باللام فيكون صفة له من نسبة الخبر
وهو التوارد متعلق بالمفهوم اليه اي الى المبتدأ لا عامل ذي الحال لان كون العامل
المعنوي الذي يعمل في المبتدأ والخبر عاملا في الحال لا يقوله احد من المتقدمين والمتأخرين
وما يقال من ان العامل في ذي الحال هو العامل في الحال ليس بكلي بل اكثري
واختلاف عامل الحال وذيها جائز عند من جوز الحال من المبتدأ فلا يرد ان العامل
في ذي الحال العامل المعنوي وهو الابتداء والعامل في الحال معنى الفعل وهو الثبوت
المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ فلا يكون العامل فيه عاملا فيها فلا يكون موافقا لقول النحاة

من ان العامل في ذي الحال عامل فيها لكن يرد ان معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر
الى المبتدأ لا يصلح ان يكون عاملا لعدم وجود لفظ يدل عليه في الذكر
او التقدير فيلزم حينئذ جعل الظرف معمولا من غير عامل ولو سلم كونه عاملا
فيلزم ح كون العامل المعنوي ثلثة ثالثها المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ
مع ان العامل المعنوي منحصر في الابتداء في المبتدأ والخبر والتجرد في المضارع
او ظرف له عطف على حال من المبتدأ اي او ظرف لغو متعلق لذلك المعنى ومفعول فيه
له وهو اي كون قوله في الاسماء ظرفا لذلك المعنى اظهر من كونه حالا لان فيه
جزالة المعنى وسلامته عن السؤال الذي يرد على كونه حالا من المبتدأ
قال بعض المحققين قوله او ظرف عطف على حاله له اي لذلك المعنى المفهوم
من نسبة الخبر الى المبتدأ وهو اي كونه ظرفا له اظهر من كونه حالا لان المقصود
ههنا تبيين مقتضى الاعراب في الاسماء والافعال لا المقتضي حال كونه في الاسماء
والافعال فيكون في كونه ظرفا جزالة المعنى لا في كونه حالا انتهى قال بعض الكمل
قوله في الاسماء حال من المبتدأ عند من جوز الحال من المبتدأ وهو سيبويه
واتباعه والعامل في الحال معنى الفعل وهو الثبوت الذي هو النسبة الحكمية
بين المبتدأ والخبر المفهوم صفة المعنى من نسبة الخبر اليه اي الى المبتدأ قوله
او ظرف له عطف على حال من المبتدأ اي او ظرف لذلك المعنى المفهوم من نسبة الخبر
الى المبتدأ وههنا احتمال ثالث وهو كونه ظرفا مستقرا خبر المبتدأ محذوف اي هذا
في الاسماء لكن الشارح لم يتعرض له لعدم سلامته عن الحذف والسلامة عن الحذف اولى
وهو اي كونه ظرفا له اظهر من كونه حالا لعدم الاحتياج الى التأويل ولسلامته
عن السؤال الذي يرد على كونه حالا وقال البعض قوله او ظرف له عطف
على حال من المبتدأ اي او ظرف لذلك المبتدأ وهو اي كونه ظرفا لذلك المبتدأ
اظهر من كونه حالا منه لان القول بالحال من المبتدأ قول بعض النحاة منهم ابن مالك
ولان الضمير تحت الظرف راجع الى المبتدأ وهو الى المقتضي والضمير عين مرجعه
فكأن المبتدأ هو المقتضي وهو اسم فاعل يعمل في الظرف بلا شرط لكونه معمولا ضعيفا
يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون
كما لحميم الفاضل قال امام الاديب وقوله في الاسماء ظرف مستقر حال من المبتدأ او ظرف لغو

[illegible]

وقال بعض الشراح
او ظرف لغو متعلق بالنسبة التي بين المبتدأ والخبر انتهى
قوله في الاسماء حال من المبتدأ او ظرف لغو متعلق بالنسبة الحكمية والكلامية
بين المبتدأ والخبر انتهى قال السيلكوتي في حاشية عبد الغفور ان النسبة عبارة
عن الثبوت في المثبت والانتفاء في المنفي وهي صفة المدلول قوله وهو مبتدأ وخبره
قوله توارد المعاني والمعاني مجرورة تقديرا مضاف اليها للتوارد ومرفوعة محلا
فاعله المختلفة مجرورة صفة المعاني بتأويلها بالجماعة فتكون المعاني بذلك التأويل
مفرد تحصل المطابقة بين الصفة والموصوف اي توارد جماعة المعاني المختلفة
عليها اي على الاسماء قوله اي كل واحد منها تفسير لتوارد المعاني المختلفة عليها
واشارة الى ان جمع المعنى باعتبار الانواع كما يشعر به التوصيف بالمختلفة
لا الافراد قوله من الفاعلية والمفعولية والاضافة بيان لكل واحد وقيد له
واراد بالفاعلية والمفعولية كون الشيء فاعلا ومفعولا لان حرف النسبة
تجعل اسم العين بمعنى المصدر قال عبد الغفور فالاولى ان يقول والاضافة
اليه لان الاضافة شاملة للطرفين ومقتضى الجر كون الاسم مضافا اليه لا مضافا
قوله حقيقة او حكما قيد لكل واحد من الفاعلية والمفعولية والاضافة فتوجيه
التقييد بان يقال كل واحد من الفاعلية اي كون الشيء فاعلا حقيقة كالفاعل
الاصلي او حكما كالملحقات اليه والمفعولية اي كون الشيء مفعولا حقيقة
كالمفاعيل الخمسة الاصلية او حكما كالملحقات اليه والاضافة اي كون الشيء
مضافا اليه حقيقة كالاضافة المعنوية او حكما كالاضافة اللفظية فانها فرع المعنوية
كذا قاله العارف في سلم الباري قال بعض محشي الجامي قوله حقيقة او حكما تعميم
لكل واحد من الفاعلية والمفعولية والاضافة اي سواء كانت الفاعلية حقيقة
كالفاعل الاصلي او حكما كنائب الفاعل فان زيدا في ضرب زيدا حين كون ضرب معلوما
مفعول به حقيقة واذا كان الفعل مجهولا وقيل ضرب زيد خرج عن كونه مفعولا به
وصار في حكم الفاعل ومفعول باب اعطيت فانه فاعل حكما لان فيه معنى الفاعلية
لانه عاط اي آخذ واذا كان الفعل مجهولا وقيل اعطي زيد درهما بقي على ما كان عليه
وقال بعض الافاضل قوله حقيقة او حكما تعميم لكل من الثلثة اي سواء كانت الفاعلية
حقيقة كالفاعل مطلقا اي سواء كان فاعلا اصليا او نائبا عنه او حكما كالمبتدأ والخبر
وغيرهما وسواء كانت المفعولية حقيقة كالمفاعيل الخمسة او حكما كالحال والتمييز وغيرهما

[illegible]

وسواء كانت الاضافة حقيقية كالاضافة مطلقا اي سواء كانت لفظية او
معنوية او حكما كالاضافة بشبه المضاف وشبه المضاف وهو كل اسم لا يتم معناه
الا بانضمام امر آخر اليه مثاله في باب المنادى نحو يا خيرا من زيد وجه المناسبة
بينهما من حيث ان الاول عامل في الثاني لان معنى لا يخلو اما ان يجعل متصلا
لزيد او بخير فان كان الاول كان زيد مع الجار في موضع المفعول به مثله
في مررت بزيد وان كان الثاني كان اظهر لان الثاني قد انجر بالاول
انجرار المضاف اليه بالمضاف ومن حيث ان الاول قد تخصص بالثاني كما تخصص
المضاف بالمضاف اليه كذا قال صاحب الافتتاح وقال المصنف في الامتحان
اراد البيضاوي بشبه المضاف ما اتصل به شيء من تمامه معمول له نحو يا حسنا
وجهه ويا خيرا من زيد او نعت له نحو يا حليما لا يعجل او ظرف نحو الا يا نخلة
ذات عرق انتهى كلامه قال الفاضل العصام في حاشية الجامي فاعرف ان شبه المضاف
في باب المنادى العامل فيما بعده وقال الاستاد قوله حقيقة او حكما تعميم
لكل واحد من الفاعلية والمفعولية والاضافة فتوجيه التعميم بان يقال
كل واحد من الفاعلية اي كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات
بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا
التي لنفي الجنس وغيرها والمفعولية اي كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل
الملحقات به ايضا كالحال والتمييز والمستثنى وغيرها والاضافة اي كون الشيء
مضافا اليه حقيقة او حكما ليشمل نحو زيد في مررت بزيد كي يشمل نحو زيد
في غلام زيد قال الفاضل الجامي فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر
لفظا انتهى فيكون زيد مجرورا مضافا اليه لمررت حكما واذا كانت الاضافة
بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية بها كما في الفاعلية والمفعولية
واصلها اضيافا بكسر الهمزة وسكون الضاد نقلت فتحة الياء الى ما قبلها
ولما انفتح ما قبلها وكانت في الاصل متحركة قلبت الفا فاجتمع الفان اوليهما منقلبة
عن الياء وهي عين المصدر وثانيهما زائدة وهي الف افعال فحذفت الالف الاولى
التي هي العين فبقيت الالف الزائدة فيلزم التاء كالعوض عن الياء وقيل ان المحذوف
الالف الزائدة كما قاله الفلاح في مثله وفهم من شراح المقصود انه حذف الف الاجوف
عند الاخفش لان تغييرها مطرد بخلاف تغيير الف الزائدة والف المصدر عند سيبويه
لانها زائدة فحذفها اولى من حذف الاصلي وعوض عنها التاء وقال عز الملة والدين
في نظيره

في نظيره والمحذوف عين الفعل عند ابي الحسن الاخفش لان تغييره مطرد
بخلاف تغيير الف الزائدة وحق العلامة ان تبقى والف المصدر عند سيبويه
لانها زائدة فحذفها اولى من حذف الاصلي وبنو تميم يثبتون الياء فيقولون
اضيافا وعوض عنها التاء ثم ادخل الالف واللام وقال بعض المحشين
قوله حقيقة او حكما اي سواء كانت الفاعلية حقيقة او حكما كالمبتدأ
والخبر وغيرهما وسواء كانت المفعولية حقيقة او حكما كاسم ان واسم لا التبرئة
وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها وسواء كانت الاضافة حقيقة او حكما
كمررت بزيد فان المجرور فيه مضاف اليه حكما وقيل قوله حقيقة او حكما
تعميم للاضافة اي اضافة حقيقية كغلام زيد او حكمية كمررت بزيد فان المجرور
مضاف اليه حكما قال ابن الحاجب والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة
حرف الجر لفظا نحو مررت بزيد او تقديرا نحو غلام زيد وقال بعض الكمل قوله
اي كل واحد الخ تغيير للمعاني المختلفة او لقوله المعاني المختلفة ثم قيده بكونه
من الفاعلية والمفعولية والاضافة سواء كانت من تبعيضية او ابتدائية اي حال كونه
بعضا منها او ناشيا منها وذلك التقييد للاشارة الى ان المعتبر ورود كل واحد منها
على اسم واحد لا مجموعها لانه باطل كما لا يخفى وقال مصنفك في شرح الكافية والمعاني
اما الفاعلية اي الفاعل وشبهه واما المفعولية اي المفعول وشبهه واما الاضافة
اليه ولم يجر شيء بشبهه ولم يقل انه لم يوجد شيء بشبهه لان قولنا طالعا وابا
في يا طالعا جبلا ويا ابا لزيد لما شبها بالمضاف حتى نصبا يكون جبلا ولزيد مشبهين
بالمضاف اليه لا محالة لكن لم يجر اشبه المضاف اليه لامكان ان يعربا بالاصالة
اذ جبلا مفعول به ولزيد مضاف اليه قوله كل واحد مبتدأ وخبره قوله وارد اي متداول
يشير الى ان التوارد مصدر بمعنى اسم الفاعل فيكون مجازا مرسلا من قبيل اطلاق
اسم المشتق منه على المشتق على مذهب البصريين وقيل فيكون في التوارد مجازان احدهما
ذكر المشتق منه واريد المشتق وثانيهما ذكر الجزء وارادة الكل ولو قال متوارد لكان
اصوب لان اسم فاعل التوارد متوارد لا وارد على اسم واحد متعلق بوارد قوله
من الاسماء بيان لاسم واحد ومعنى تداوله عليه كل واحد تعاقبه له متناوبا او مجيئه عليه متعاقبا
على طريق البدلية غير مجتمع لتضاده تقول جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فتعاقب
لزيد مرة الفاعلية واخرى المفعولية وبعد اخرى الاضافة وتقول ضرب زيد وضربت زيدا
وضرب غلام زيد فتعاقب لزيد مرة الفاعلية واخرى المفعولية وبعد اخرى الاضافة

وكذا في سائر الاسماء قوله بناء بالرفع والنصب اي هذا التغيير او فسرناه كذلك
بناء قال الاستاد قوله بناء علة مصححة للتغيير فلا يلزم التفريع عليه اي وانما فسرناه
كذلك بناء على ان الجمع وهو ههنا الاسماء اذا قوبل بالجمع وهو ههنا المعاني قوله
يقتضي ضرب اي يقتضي كون الجمع مقابلا بالجمع انقسام الآحاد اي آحاد الجمع الى الآحاد
اي الى آحاد الجمع قال صاحب فتح الاسرار وظاهر ان هذه العبارة ليست
من انقسام احاد الجمع الى آحاد الجمع كما في فامسحوا برؤسكم اي ليمسح واحد منكم
برأسه على ان يكون لكل واحد من المخاطبين رأس واحد من الرؤس وليس المعاني
مع الاسماء مثله حتى يكون لكل اسم من الاسماء معنى واحد من المعاني بل يكون
لاسم واحد معان ثلثة متعاقبة مثل ضرب زيد وضربت زيدا وضرب غلام زيد ولكل اسماء
كثيرة معنى واحد منها نحو ضرب زيد واكرم عمرو واهان بكر انتهى وفي حاشية المطول
وينبغي ان يعلم ان ما ذكروا من ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد الى الاحاد
لا يقتضي ان يلزم في كل مقابلة مقارنة الواحد للواحد لان انقسام الاحاد كما يجوز
ان يكون على السواء يجوز ان يكون على التفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم
يفهم منه ان كل واحد منهم باع ماله من الدواب فيجوز ان يكون لواحد دواب متعددة
ولواحد دابة فقط ولذا قيل في قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم ان غسل
يد كل شخص ثابت بالكتاب قوله فالمقتضي الخ تفريع على تفسير توارد المعاني المختلفة
عليها قال البعض قوله فالمقتضي الخ تفريع على قوله من الفاعلية والمفعولية
والاضافة حيث بين بها البيانية المعاني وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة
ولم يقل من توارد الفاعلية والمفعولية والاضافة في التحقيق اي في الواقع ونفس الامر
او في الحقيقة لا في الظاهر قوله هو اي المقتضي ضمير فصل المعاني المختلفة يشير الى ان اضافة
التوارد الى المعاني من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف فيكون التقدير اي المعاني
المختلفة الواردة اي المتداولة عليها والمراد من المعاني المختلفة الفاعلية والمفعولية
والاضافة ومعنى تداولها عليها تعاقبها لها متناوبة غير مجتمعة لتضادها كذا قاله
صاحب زبدة الانظار وقال صاحب فتح الاسرار ثم لفظ التوارد مصدر اما بمعنى اسم الفاعل
واضافته من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف لان المقتضي هو المعاني لا تواردها كما سيظهر
او بمعناه والنسبة مجازية باعتبار ان اقتضاء المعاني الاعراب عند تواردها عليها ومعنى تواردها
عليها مجيئها عليها متعاقبة على طريق البدلية وقال الاستاد قوله فالمقتضي في التحقيق اي

اي في الواقع ونفس الامر هو المعاني بسبب تواردها عليها فيشير الى ان اضافة
التوارد الى المعاني من قبيل اضافة السبب الى المسبب فيكون التقدير
اي المعاني المختلفة بسبب تواردها عليها واشار اليه الشارح فيما بعد
كما يشعر به اي بكون المقتضي المعاني قوله اي المصنف فاعل يشعر اي كما يخبر به
او يدل عليه قوله فانها الى آخره وكما يشعر به قوله اي المصنف اي وايضا
يشعر به قوله وهي تقتضي الى آخره قوله لا تواردها عطف على المعاني اي
ليس المقتضي في التحقيق هو تواردها قال البعض قوله لا تواردها معطوف
على قوله هو المعاني قال بعض المحشين قوله فالمقتضي في التحقيق هو المعاني
كما يشعر به قوله فانها الخ اقول هو صرف المقتضي عن مقتضاه مع عدم المقتضي
لان اقتضاء التوارد بالذات واقتضاء المعاني بالواسطة اذ هي في حد ذاتها
لا تقتضي وهو ظاهر غني عن البيان ورجوع الضميرين الى المعاني لكونها مقتضية
بالواسطة بعد تصريح المراد كرارا لا يشعر خلافه انتهى قوله بعد تصريح المراد كرارا
وهو قوله بواسطة ورود الفاعلية وقوله بواسطة ورود الاضافة بعد قوله وهو
في الاسماء لكن اضافه اي الا ان المصنف اضاف التوارد اليها اي الى المعاني
قوله اشارة مفعول له لاجله لقوله اضافه اي لاجل الاشارة حذف اللام
من قوله اشارة لكون زمان الاضافة والاشارة وفاعلهما واحد الى ان اقتضائها
اي المعاني له اي للاعراب بسبب تواردها اي المعاني عليها اي على الاسماء
يشير بذلك الى ان النسبة في زيد باعتبار ان اقتضائها الاعراب بسبب تواردها
عليها قال الاستاد يشير به الى ان اضافة التوارد الى المعاني من قبيل اضافة
السبب الى المسبب وقال العارف في سلمه البارى انه لما كان اقتضائها له بسبب تواردها
عليها فقط انتقض تعريف العامل بالمعاني المختلفة لكونها موجبة بواسطة تواردها
عليها كون آخر الكلمة الخ ولهذا يكون قوله فيما سبق ولا بد منها والا انتقض التعريف
لغوا كما [illegible] والاصوب ان يقال انما قال كذلك ولم يقل المعاني اشارة الى ان المعاني
ليست من ذاتيات الاسماء بل من التوارد والعارضات عليها ثم الاصوب ان يقال
ان اضافة قوله توارد المعاني من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف والتقدير
هكذا المعاني المختلفة الواردة كما يشير الى هذا في تفسير قول المصنف ورود الفاعلية
اي بواسطة الفاعلية الواردة والنكتة في جعل الاضافة هذه من قبيل ما سبق
من قولنا والاصوب ان يقال الخ تفكر التهم الا ان يفرق بين السبب والواسطة
وهو ليس بشيء قوله فانها تفصيل للمعاني المختلفة فالضمير لها واشار اليه بقوله

اى المعانى المختلفة قال الاستاد وهو تفسير لمرجع ضميرها وقال ذينى زاده الفاء
للتفصيل والضمير راجع الى المعانى بتأويل الجماعة وقال امام الايدب والفاء
فى فانها عاطفة لعطف المعلول على العلة لان توارد المعانى تكون علة للاقتضاء
امور خفية غير ظاهرة حساً بل امور مدركة عقلا كذا قاله صاحب زبدة الانظار
وقال صاحب فتح الاسرار قوله امور خفية لانها لاتدرك الا بالعقول انتهى اى
اشياء منسوبة الى الخفاء عارضة للاسماء تستدعى علايم اى تقتضى المعانى
علايم على طريق انقسام الآحاد الى الآحاد كذا قاله صاحب زبدة الانظار
وقال قصب زاده والعلايم جمع علامة وهو ما يعرف به وجود الشئ ويمتنع انفكاكه
وقال الرشدى فى اساس البناء والعلامة وهى ما يوجد فى الشئ وفى غيره
ويمتنع انفكاكه وتكون شاملة انتهى قال صاحب فتح الاسرار قوله تستدعى علايم
اى يقتضى كل واحد منها علامة على حدة من العلامات التى هى انواع الاعراب على ما يجئ
وهذا مبنى على انقسام الآحاد الى الآحاد وهو ظاهر اى كل امر منها اى من الامور
الخفية يستدعى علامة اى علامة منصوبة من العلامات التى هى انواع الاعراب
على ما يجئ على حدة اى على استقلال وهذا مبنى على انقسام الاحاد الى الاحاد
وهو ظاهر قال البعض قوله اى كل امر منها يستدعى علامة على حدة اشار بهذا التفسير
الى ان الجمع وهو علايم قوبل بالجمع وهو امور فاقتضى الانقسام السابق
ظاهرة اذا لم يوجد مانع من ظهورها لكن قد يمنع من ظهورها اى من ظهور العلامة
او من ظهور العلايم مانع فاعل يمنع فان كان اى المانع حالا اى امراً عارضا
فى آخر الكلمة غير الاعراب الحقيقى كالف عصاً وحبلى ويا قاضى وداعى فتقديرية
اى فتلك العلامة تقديرية اى منسوبة الى المقدر فيشمل المقدر للتعذر والاستثقال
او فى نفسها اى وان كان المانع فى نفس الكلمة لكونها مبنية لاتقبل الاعراب
او كان المانع الاعراب الحقيقى فمحلية اى فتلك العلامة محلية اى منسوبة
الى المحل كما يجئ فى الباب الثالث فى بحث صفة الاعراب لتعرف اى لان تعرف
تلك الامور لان الخفيات تدرك بعلاماتها كذا قال صاحب فتح الاسرار وقال
صاحب زبدة الانظار قوله لتعرف اى تكون تلك المعانى المختلفة بسبب
هذه العلايم معرفة واللام علة للاستدعاء انتهى والحاصل ان توارد المعانى المختلفة
على الاسماء مقتضى الاعراب فان تلك المعانى امور خفية وكل امور خفية تقتضى علايم ظاهرة
فتوارد المعانى تقتضى علايم ظاهرة والعلامة عليها هو الاعراب ثم اراد ايضاح ما ذكر
فقال

فقال مثلا نصب بمقدر اى اضرب لك مثلا او امثل تمثيلا فعلى الاول ما بعده
بدل منه وعلى الثانى بيان له كقوله تعالى فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم
كذا فى الهوادى قال صاحب زبدة الاعراب قوله مثلا اسم مصدر وهو التمثيل
بمعنى الممثل به منصوب بالمفعولية والتقدير اضرب له مثلا فيكون ما بعده بدلا او بمعنى نفسه
فيكون مفعولا مطلقا فالتقدير امثل تمثيلا فيكون ما بعده عطف بيان اذا قلنا ضرب زيد
غلام عمرو فضرب عامل لانه اوجب كون آخر زيد بمنزلة الكلمة فى التعريف مخصوصا
بمنزلة وجه مخصوص فيه ايضا وآخر غلام باعراب تحكى مفتوحا وانما لم يقل مرفوعا
ومنصوبا جريا على ما تأنس به المبتدى واشارة بجواز القاب البناء فى المعربات
كذا قاله صاحب زبدة الانظار وقال بعض الشراح ويطلق المضموم والمفتوح
والمكسور ايضا على المبنى بخلاف المرفوع والمنصوب والمجرور فانها لا يطلق
الا على المعرب ويطلق الضمة والكسرة ايضا على الحركة البنائية بخلاف الرفع والنصب
والجر فانها لا تطلق الا على الحركة الاعرابية نحو جاءنى زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد
وقال الفاضل المحقق الاولى ان يقال مرفوعا او منصوبا او مجرورا الا ان المصنف
اختار مذهب الكوفيين لانهم يذكرون القاب البناء فى المعرب وبالعكس انتهى
فيه نظر لانا نقول ان المصنف اختار مذهب البصريين لا مذهب الكوفيين لان البصريين
يطلقون الضم والفتح والكسر مطلقا اى بناء اولا على غير الاعراب بلا قرينة وبها تطلق عليها
كذلك كما حققه فى الامتحان نعم ان هذا التوجيه عند عدم القرينة وهى موجودة هنا
فتأمل فهذا التوجيه مبنى على الذهول والغفلة قررناه بواسطة ورود الفاعلية
قوله اى بواسطة هى الفاعلية الواردة اشارة الى ان اضافة ورود على وزن دخول
من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف كجرد قطيفة واضافة الواسطة بيانية من قبيل
اضافة العام الى الخاص كشجر الاراك كما اشرنا اليه آنفا قال صاحب فتح الاسرار
قوله بواسطة ورود الفاعلية اى بواسطة الفاعلية الواردة التى هى الواسطة على ان يكون
اضافة الواسطة بيانية من قبيل شجر الاراك واضافة ورود من قبيل جرد قطيفة
على زيد وبواسطة ورود اشارة الى ان قوله المفعولية معطوف على قوله الفاعلية على غلام
بسبب تعلق ضربهما اى بزيد وغلام اى تعلق القيام اى قيام الضرب بالاول اى بزيد
وتعلق الوقوع اى وقوع الضرب بالثانى اى على غلام قال البيضاوى الضرب ايقاع على آخر
قال البعض قوله تعلق القيام اى قيام الضرب بالاول وهو زيد او ما يقوم به الفاعلية والثانى اولى
لما فيه من التعميم وان كان الاول اليق للمقام وتعلق الوقوع بالثانى وهو غلام او ما يقع عليه المفعولية

و الثاني اولى انتهى اعلم ان ضرب اذا كان معموله خاصا كان بمعنى الالم واذا كان معموله عاما
كان بمعنى الاهانة نحو ضربت زيدا تقديره المته زيدا مثال الاهانة نحو ضربت النصارى
تقديره اهنت النصارى لان ضرب جميع النصارى غير ممكن و الاهانة بجميع النصارى
ممكن كذا في فروق حقي و اوجب غلام جملة معطوفة على جملة فضرب اوجب لا على جملة
اوجب لعدم العائد الى المبتدأ وهو مما لابد منه ايضا اي كما اوجب ضرب كون اخر زيد
مضموما واخر غلام مفتوحا كذا قاله صاحب زبدة الانظار وقال صاحب فتح الاسرار
قوله ايضا مصدر آض الواجب الحذف سماعا بمعنى عاد اي عاد الحكم المذكور الذي
هو الايجاب ههنا عودا وقال مقصب زاده قوله ايضا نصب على المصدرية فانه من المفاعيل
التي يجب حذف فعلها مثل سقيا ورعيا من آض يئيض ايضا اي عاد ويقال آض الى اصله
ايضا اي رجع رجوعا وغلب في معنى مثل ما سبق وقال شيخ زاده قوله ايضا نصب
على المصدرية فانها من المصادر التي حذف فعلها مثل سقيا ورعيا قال الجوهري
آض يئيض ايضا اذا عاد ورجع كون آخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة
اي بواسطة الاضافة الواردة عليه اي على عمرو ولما كان للاضافة معنيان كونه
مضافا وكونه مضافا اليه وكان المراد ههنا الثاني اراد ان ينبه عليه فقال
اي كونه اي العمرو منسوبا اليه اي مضافا اليه لغلام او لما وقع في عباراتهم عند بيان
المعاني المقتضية الاضافة وذكروها على وفق كلامهم وكان المتبادر منها كون الشيء
مضافا وليس بمراد لانه ليس مما يقتضي الجر بل المراد كونه مضافا اليه وهو ليس بظاهر
منها لعدم الصلة فقال اختلاف اللفظ يدل على اختلاف المعنى ويجيء ان حذف الجر
في غير المواضع الثلاثة ليس بقياس ففسرها بقوله اي كونه الخ بيانا للمراد وتصريحا
للمقصود على انه لو ذكر الصلة لم يظهر المراد منها ايضا بلا قرينة لكونه معنى مجازيا
التزاميا لها كما ذكرنا في بعض الخواص ولا قرينة ظاهرة ههنا فيحتاج الى التفسير ايضا
فافهم كذا قاله الشارح في هامشه ههنا بسبب تعلقه اي الغلام متعلق بورود به اي بعمرو
فالعامل يحصل من التحصيل اي يوجب ويوجد المعاني الخفية ظاهرا اي يحصل معنى الفاعلية
والمفعولية والاضافة فالفاء جزاء شرط محذوف مفهوم من الكلام السابق تقديره
اذا علمت الايجاب المذكور وعلته فالعامل يحصل المعاني الخفية المذكورة آنفا في الاسماء
حال من مفعول يحصل وهو قوله المعاني الخفية اي حال كونها في الاسماء وقال ذيني زاده
هو مفعول فيه ليحصل وقال امام الاديب هو متعلق بقوله يحصل بسبب تعلقه اي العامل
متعلق بيحصل بها اي بالاسماء وهي اي المعاني الخفية تفسير لمرجع ضمير هي تقتضي اي

اي المعاني الخفية نصب علايم اي علايم منصوبة على نهج جرد وقطيفة يعني تقتضي
وضع علايم هي اي العلايم الاعراب الذي هو اثر العامل في المعمول لا المعنى المصدري
الذي هو كون الشيء معربا وهو احد معنييه ايضا كما سيظهر وقيل الاعراب في اللغة
البيان وانما سمي اعرابا لكونه مبينا للمعاني الخفية قوله فالعامل الخ تفريع على التفريع
الذي هو قوله فالعامل يحصل من التحصيل اي يوجد ويوجب بكسر الجيم فيهما
الاعراب مفعول يحصل بالواسطة اي بواسطة المعاني الخفية قال بعض المحشين
قوله فالعامل يحصل الاعراب بالواسطة هذه الجملة فذلكة ماسبق من كلام المصنف
انتهى اي محصله ومحصوله وقال الاخر قوله فالعامل الى آخره نتيجة ما سبق من كلام المصنف
وجعل العامل والجعل مصدر مضاف الى مفعوله الاول ومفعوله الثاني قوله محصلا
اسم فاعل من التحصيل وموجبا عطف على محصلا من قبيل عطف لازم على ملزوم
او عطف تفسير لمحصلا اي وموجبا ومقتضيا للمعاني الخفية بالذات وعلايمها اي وموجبا
لعلايم المعاني بالواسطة قوله وجعل العامل مبتدأ وخبره قوله انما هو اي ذلك الجعل
اعتبار النحويين قال بعض المحشين قوله وجعل العامل فالواو للاستيناف والجعل
مبتدأ اول والعامل مضاف اليه لجعل محله القريب مجرور مضاف اليه لجعل ومحله البعيد
منصوب مفعول اول له وقوله محصلا مفعول ثان له وقوله وموجبا عطف
على قوله محصلا قوله للمعاني صلة محصلا وموجبا على سبيل التبادل وعلايمها
عطف على المعاني والضمير راجع اليها قوله انما هو فان حرف مشبه بالفعل ملغى عن العمل
وما كافة عن العمل ولفظ هو ضمير مرفوع محلا مبتدأ ثان وقوله اعتبار النحويين
خبر المبتدأ الثاني وهو مع جملة اسمية صغرى مرفوعة محلا خبر المبتدأ الاول
وهو مع جملة اسمية كبرى لا محل لها استينافية واما في التحقيق اي في الواقع
وفي نفس الامر او في الحقيقة لا في الظاهر فالمحصل والموجب هو المتكلم
لان الفاعل المؤثر في اخر الكلمة هو اي الفاعل المؤثر المتكلم قال صاحب
زبدة الانظار فالعامل يحصل ويوجب الاعراب بواسطة المعاني الخفية ظاهرا
واما في التحقيق فالموجب له هو المتكلم واللسان والعامل هو اي العامل
الآلة للتاثير اي الواسطة لتاثير المتكلم قال بعض المحشين قوله واما في التحقيق
اي اما المحصل والموجب في التحقيق والحقيقة لا في الظاهر الفاعل المؤثر مبتدأ اول
وقوله هو اي الفاعل المؤثر ضمير الفصل مرفوع محلا مبتدأ ثان لانه حكم على ضمير الفصل
بانه مرفوع المحل على الابتداء وقوله المتكلم خبر مبتدأ ثان وهو مع جملة اسمية صغرى

مرفوعة محلا خبر المبتدا الاول وهو مع جملة اسمية كبرى لا محل لها جواب اما
وقوله في التحقيق مفعول فيه للنسبة الحكمية بين المبتدا والخبر واصل العبارة
واما الفاعل المؤثر فهو المتكلم في التحقيق قدم الظرف ليعلم من اول وهلة
انه في التحقيق انتهى لكن عندي جواب اما مقدر وقوله الفاعل المؤثر الى دليله
كما اشرنا اليه آنفا والعامل فهو اي العامل الآلة اي الوسيلة للتأثير اي لتأثير
المتكلم في آخر الكلمة قال الفاضل العصام في شرح الكافية ولا يخفى ان تعريف العامل
المطلق وهو ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص مبني على ان الفاعل
المؤثر في آخر الكلمة هو العامل وهذا اعتبار النحويين وتعريف ابن الحاجب
اعني ما به العامل يتقوم المعنى المقتضي للاعراب مبني على ان العامل هو الآلة اذ دخول الباء
شايع في الآلة دون الفاعل وهذا هو التحقيق اذ الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل
هو الآلة لكن النحويين جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها على ما ذكر
الرضي وجعلها اي الآلة بمعنى العامل النحويين فاعل جعل كأنها اي الآلة هي
اي الآلة الموجدة للاعراب بواسطة المعاني الخفية اي نزلت منزلة المتكلم
في كونها موجدة كالمتكلم وهذا بناء على ما اي على الكلام الذي او الرأي الذي
هو اي ذلك الكلام او ذلك الرأي رأي الرضي اي رأي الشيخ الرضي في شرح
الكافية قال الرضي وان كان الفاعل المؤثر في الحقيقة هو المتكلم الا ان النحويين
جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان عاملة لا علة مؤثرة ولهذا سموا عاملا
ويمكن الاعتذار لابن الحاجب بناء على اصطلاحهم ان العامل كالعلة الموجدة
بان يقال باء الاستعانة وهو لها في الآلة اكثر منه في الموجد فالموجد لهذه المعاني
هو المتكلم والآلة العامل ومحلها المعمول وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو
المتكلم لكن النحويين جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم
فلهذا سميت الآلات عوامل انتهى كلامه وقال الفاضل العصام في شرح الكافية
بل الآلة في ايجاد الاعراب واحداثه هو اي الآلة وتذكير الضمير باعتبار ان التاء
جزء من الآلة لان الآلة بذلك الاعتبار مذكر واما باعتبار ان التاء في الاصل للتأنيث
فتكون بذلك الاعتبار مؤنثة فيلزم تأنيث الضمير وقيل وتذكير الضمير بتأويل المذكور
او باعتبار الخبر وقيل وتذكير الضمير الغائب مع انه راجع الى الآلة بتأويل المذكور وقال
الاستاد واعلم ان الضمير اذا وقع بين التذكير والتأنيث يجوز تذكيره وتأنيثه وقال
بعض الافاضل والتذكير مع ان المرجع مؤنث لعدم الاعتداد بتأنيث ما لا معنى له هو التاء
فانه يجوز

فانه يجوز تذكير ما يتعلق به التاء اي انسان المتكلم وقوله وجعل العامل مبتدأ
وخبره قوله مبني ومضاف الى مفعوله الاول وقوله الآلة مفعوله الثاني مبني
على التنزيل اي نزلت منزلة المتكلم في كونها موجدة كالمتكلم ايضا اي لجعل الآلة
بمعنى العامل موجدة مبني على التنزيل او لجعل الآلة موجدة مبني على التنزيل او لجعل
العامل موجدا مبني على التنزيل او لجعل الآلة عاملا مبني على التنزيل فيه تسميتها
عن تسميتها واختيارها يثبت واعلم ان قوله للاعراب خبر مقدم لان وقوله معنيين
اسم مؤخر لان اي مفهومين عام اي احدهما عام للاعراب اللفظي والتقديري
والمحلي وهو اي المعنى العام للاعراب ما اي الاثر الذي اقتضاه اي ذلك الاثر
عروض معنى فاعل اقتضاه من اضافة الصفة الى موصوفها ومراده به الفاعلية
والمفعولية والاضافة والمشابهة التامة قال البعض قوله وهو اي المعنى العام
ما اي الاعراب الذي اقتضاه اي ذلك الاعراب عروض معنى من المعاني الخفية
والمشابهة التامة بتعلق العامل متعلق باقتضاه اي بسبب تعلق العامل
بالمعمول قال البعض قوله بتعلق العامل متعلق باقتضاه او حال من فاعله لا بعروض
قوله المتكلم به متعلق باقتضاه ايضا اي ضمير مستتر يعود الى اقتضاه اي لان يكون
ذلك المقتضي بفتح الضاد وهو الاثر الذي هو الاعراب دليلا عليه اي على ذلك
المعنى العارض وهو المقتضي بكسر الضاد فالمعنى العارض مثلا الفاعلية مقتضاه
الرفع وذلك الرفع دليل على الفاعلية وقس عليه غيره وهو اي ما اقتضاه
اي المقتضي بفتح الضاد الذي هو الاعراب تابع لمقتضيه بكسر الضاد الذي هو
الفاعلية والمفعولية والاضافة قال البعض قوله تابع لمقتضيه بكسر الضاد وهو
المعاني الخفية والضمير راجع الى ما اقتضاه فقوله فيوجد تفريع على قوله وهو ما اقتضاه
عروض معنى اي فيوجد ما اقتضاه في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام
عند البصريين وذلك الغير اي المغاير هو الاسم والمضارع والمراد اي مراد
المصنف هنا اي في قوله وهي تقتضي نصب علايم هي الاعراب او في قوله والمراد
بالواسطة مقتضى الاعراب او في قوله على وجه مخصوص من الاعراب قال البعض
قوله والمراد اي مراد المصنف او المعرف به اي بالاعراب هنا اي في تعريف العامل
هذا المعنى اي المعنى العام للعموم لانه لا يخرج بهذا المعنى فرد من افراد الاعراب وخاص
اي وثانيهما خاص عطف على قوله عام ومراده بهذا المعنى ما يطلق عليه اعراب اصطلاحا
وهو ما اختلف آخر الكلمة به اعني الحركات وما ينوب عنها بالاعراب اللفظي والتقديري
وهو اي المعنى الخاص للاعراب ليس بمراد هنا لخروج ما كان المحلي كما لا يخفى

اي مراده بالاعراب هنا

على من تتبع كلام اى كلام المصنف فى الامتحان فى بحث المرفوعات حيث قال
فالوجه فى تعميم انواع الاعراب بالمبنى العارضى ان يجعل للاعراب معنيان عام
وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه فان لم يمنع
من ظهوره شيء فلفظى وان منع حال فى آخره فتقديرى او فى نفسه فمحلى وهو هنا
تابع لمقتضيه فيوجد فى غير الحرف والماضى والامر بغير اللام وخاص بالاولين
والانواع للعام اى انواع الاعراب وكذا ما يأتيها واقسامها اى للمعنى العام للاعراب والمعرب فى الاصطلاح ما يشتمل على الخاص
انتهى كلامه قال فى الحاشية قالوا التقديرى انما يكون فيما يستحق الاعراب فى نفسه
لكن فى آخره مانع والمحلى فيما لا يستحق فالمانع فى نفسه واقول معنى كون الاعراب
محليا ومقدرا فى النفس ان نفس اللفظ محل للاعراب لتوارد المعانى المقتضية
عليه لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة لكن فى نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب
مطلقا او مخصوصا لكونه مبنيا او مضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه
ذلك الاعراب اصلا ما دام ذلك المانع باقيا وبقى مجرد المحلية والاستحقاق فله
فيسمى محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا نحو يا زيد وادعو زيدا
وزيد ضارب عمرو ومررت بزيد وجعله تعالى واختاره قوم بخلاف
مبنى الاصل فانه ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارد المعانى عليه لعدم دلالته
على المعنى المستقل بالمطابقة وهذا التحقيق مما تفردت به بتوفيق الله تعالى
والجمهور قصروا المانع على البناء وقالوا معنى كونه محليا انه فى محل لو وقع فيه معرب
فظهر الاعراب فيرد عليهم ان المحل قد يكون فى المعرب لانهم اتفقوا على ان يقولوا
ان زيدا فى مررت بزيد وضرب زيد سعيدا وعمرو ضارب زيد منصوب المحل واما حكى
تأبط شرا علما فالمختار انه معرب اعرابه تقديرى لكون المانع فى الآخر فقط
وهو الاشتغال بالحكاية والمفعولية زالت بالعلمية بخلاف المانع فى نحو يا زيد
ومررت برجل ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار ومضافا اليه
مانع فى نفس اللفظ لا فى الآخر يمنع من ظهور النصب قال بعض المحشين قوله اعلم
ان بفتح الهمزة وتشديد النون حرف من الحروف المشبهة بالفعل للاعراب
ظرف مستقر خبر مقدم لان قوله معنيين اسم مؤخر لان عام اى الاول معنى عام ما
اى الاعراب اقتضاه اى ذلك الاعراب عروض معنى فاعل اقتضى والمراد به الفاعلية
والمفعولية والاضافة والمشابهة التامة بتعلق العامل متعلق باقتضى
وانما اقتضى ذلك ليكون اى الاعراب دليلا فى الظاهر عليه اى على ذلك المعنى العارضى
وهو

[illegible]

وهو اى الاعراب تابع لمقتضيه اى الاعراب والمقتضى بكسر الضاد الذى هو الفاعلية والمفعولية
والاضافة والمشابهة التامة اذا كان الامر كذلك فيوجد اى الاعراب فى غير الحرف والماضى
والامر بغير اللام عند البصريين وذلك الغير الاسم والمضارع والمراد به اى الاعراب هنا
اى فى قوله وهى تقتضى نصب علايم هى الاعراب هذا المعنى اى المعنى العارضى وخاص اى
والثانى معنى خاص بالاعراب اللفظى والتقديرى وهو اى المعنى الخاص للاعراب ليس
بمراد هنا اى فى قوله وهى تقتضى نصب علايم هى الاعراب لخروج الاعراب المحلى كما لا يخفى
على من تتبع كلامه اى كلام المصنف فى الامتحان فى بحث المرفوعات وهو فى الافعال
قوله اى مقتضى الاعراب يشير الى ان قوله المشابهة خبر لمبتدأ محذوف بقرينة السابق
والجملة معطوفة على جملة وهو فى الاسماء وتغيير لمرجع ذلك المبتدأ واشرنا
الى ذلك المحذوف انها التامة للاسم وهى المشابهة لفظا ومعنى والتقا لا بقوله اى
لاسم الفاعل اى لاسم الفاعل يشير الى ان الالف واللام فيه عوض عن المضاف اليه
اى انما يحدث الفعل فى الفعل اذا كان ذلك الفعل مشابها لاسم الفاعل مشابهة
تامة كما سيجئ التصريح اى تصريح المصنف او التصريح من المصنف به اى بكون المشابهة
التامة لاسم الفاعل حيث قال فانه مشابه لاسم الفاعل لفظا ومعنى والتقى لا ولا توجد
هى الا فى المضارع ولذا قال وهى اى المشابهة التامة للاسم كائنة فى الفعل المضارع
اى وهى مقصورة على الكينونة فى المضارع لان تعريف المسند اليه بايراده ضميرا
يفيد قصر المسند اليه بالمسند والقصر المفهوم من قوله فقط تأكيد له وفائدة التأكيد
دفع توهم كون المشابهة التامة فى سائر الافعال بحسب الظاهر ومنشأ التوهم
عدم وجود طرق القصر المبينة فى علم المعانى قال بعض الكمل قوله فقط تأكيد
للقصر المستفاد من تعريف المسند اليه انتهى الفاء فيه جزاء شرط محذوف وقط
بفتح القاف وسكون الطاء اسم فعل بمعنى انته بكسر الهمزة وسكون النون وفتح التاء
وكسر الهاء على صيغة الامر من انتهى سقط ياؤه للوقف كما ذكره سعد الدين
حيث قال وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء
تزيينا للفظ وكأنه جزاء شرط محذوف انتهى اى اذا قصرت المشابهة على الكينونة
فى المضارع فانته عن قصرها على الكينونة فى سائر الافعال واليه اشار بقوله لا فى سائر
الافعال اى ليس المشابهة التامة للاسم مقصورة على الكينونة فى الافعال السائرة
والباقية بل لا توجد فيها قال بعض المحشين قوله لا فى سائر الافعال اى ليس المشابهة
التامة للاسم مقصورة على الكينونة فى الافعال السائرة والباقية بل لا توجد فيها وقال
بعض الكمل قوله لا فى سائر الافعال تفسير لقوله فقط اى ليس المشابهة التام كائنة

[illegible]

وموجودة في الافعال السائرة والباقية على ان يكون اضافة السائرة من قبيل
اضافة الصفة الى الموصوف وعلى ان السائر بمعنى الباقي انتهى وقال الاستاد
قوله فقط فاء زائدة لتحسين اللفظ كما زعمه ابن هشام ولا جزائية
كما اختاره سعد الدين في شرح التلخيص فعلى هذا يكون حاصل ذلك القول
اذا وصف بها المضارع فانته عن وصف سائر الافعال وانما قدرنا الشرط
تصحيحا للفاء ذكره ابن كمال پاشا في حاشية شرح المفتاح والمذكور في شرح
قوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه
جزاء شرط محذوف وانما لم يقل اي المصنف وفي المضارع مفعول القول اي
وانما لم يقل وفي المضارع مكان قوله وفي الافعال او بدل قوله وفي الافعال
اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل ومعدى منصرف لا وصفية له ولذا دخله التنوين
مع انه افعل التفضيل في الاصل بدليل الأولى والاوائل كالفضلى والفضائل اي
قبل ان يقول وفي الافعال او قبل ان يذكر وفي الافعال او قبل الشروع
في المشابهة التامة قال بعض المحشين قوله وانما لم يقل اولا بيان النكتة
لذكر قوله وفي المضارع ثم البيان بوهي في المضارع فقط مع ان الظاهر
ان يذكر وفي المضارع حتى لا يحتاج الى البيان اي لا يحتاج بسبب ذكره
الى بيان المراد بقوله وهي في المضارع فقط قال البعض قوله حتى لا يحتاج
الى بيان بقوله وهي في المضارع ثانيا فانه لو قال وفي المضارع لم يحتج الى البيان
ثانيا قال الاستاد قوله وانما لم يقل وفي المضارع اولا الخ جواب سؤال
مقدر فكأنه قيل الانسب ان يقول وفي المضارع بدل قوله وفي الافعال
حتى لا يحتاج الى بيان بقوله وهي في المضارع فاجاب بقوله وانما لم يقل وفي المضارع
اولا قوله حتى لا يحتاج الى البيان تفريع على المنفي يعني لو قال وفي المضارع لما
احتاج الى بيان وقال بعض الكمل قوله حتى لا يحتاج الى بيان وحتى للسببية
ولا يحتاج معطوف على جملة لم يقل وهو داخل في المنفي قوله لتحسين المقابلة
بالاسماء علة لقوله لم يقل ومتعلق به اي لم يقل ذلك لتحسين مقابلة لفظ الافعال
بلفظ الاسماء في قوله وهو في الاسماء قال الاستاد قوله لتحسين المقابلة
بالاسماء علة لقوله لم يقل فالتعليل للنفي اي انتفى ان يقول وفي المضارع لاجل
تحسين المقابلة بالاسماء يعني انه قال وفي الافعال لتحسين مقابلة الافعال
بالاسماء قال صاحب زبدة الانظار ولم يقل اولا وفي المضارع المشابهة التامة
للاسم حتى يكون اخصر لانه يفوت نكتة حصر تلك المشابهة للمضارع وحسن المقابلة
و

والمضارع ما في اوله احدى الزوائد الاربع المشهورة ويدل على الحال والاستقبال
اما بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز وانما سمي المضارع به لان المضارعة
هي المشابهة مشتقة من الضرع فكان كلا الشبيهين ضارعا من ضرع واحد
فهما اخوان رضاعا بسبب تلك المشابهة فاقتدى احدهما الى الآخر الاعراب
والآخر الى الآخر العمل فكل منهما اصل فيما اقتدى له انتهى كلام قال صاحب
الفلاح ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين
ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فيكون المناسبة بين المعنى اللغوي
والاصطلاحي مرعية انتها وقيل المضارع ما اشبه باسم فاعل في الحركات والسكنات
وفي وقوعه صفة للنكرة وفي دخول لام الابتداء وباسم الجنس في العموم والخصوص
يعني الجنس يختص بلام العهد كما يختص يضرب بسوف او بالسين وبالعين
في الاشتراك بين الحال والاستقبال يعني كما ان العين يشترك بين المعاني
مثل الذهب والباصرة والجارية كذلك المستقبل يشترك بين الاستقبال
والحال وانما اتى اي اتى المصنف الفعل بصيغة الجمع القلة حيث قال
وفي الافعال مع ان المناسب للمضارع اي لقوله المضارع الافراد بكسر الهمزة
وسكون الفاء اي الاتيان بصيغة الافراد بان يقول وفي الفعل المشابهة اه
وقوله للمشاكلة تعليل للاتيان اي للمشابهة والموافقة بالاسماء بحسب اللفظ
قال السيلكوتي المشاكلة هي التعبير عن الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته
وقال دده افندي المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره في صحبته او صحبة ضده
وقال الحقي في كتاب الفروق الفرق بين المشاكلة والمشابهة الاولى الموافقة
لفظا والثانية الموافقة لفظا ومعنى انتهى قال عبد الوهاب في شرح الولدية
والمشابهة اتفاق في الكيفية انتهى والمشاكلة اتفاق في الشكلية قال البعض
المشابهة هي الاتحاد في الكيف بين الشيئين والمشاكلة هي الاتحاد في الشكل
بين الشيئين قوله او للتنبيه عطف على قوله للمشاكلة اي اواتى بصيغة الجمع
للتنبيه يعني ان اتيان المصنف بصيغة الجمع لاجل حصول التنبيه على تنوع المضارع
اي على تكثير المضارع باعتبار نوعه كالجحد المطلق والمستغرق الى غير ذلك
كمعنى الحال والاستقبال الى غير ذلك قوله او للنظر عطف على قوله للتنبيه او على قوله
للمشاكلة اي اواتى بصيغة الجمع للنظر قال البعض قوله او للنظر اللام ايضا متعلق
باتى على طريق المناوبة كما يدل عليه كلمة او وعلة ثالثة لقوله اتى بصيغة الجمع

اى اولاجل النظر الى الافراد اى الى افراد المضارع سواء كان ثلاثيا اوغيره
قال وقبب زاده ولا يرد الاشكال بايراد الفعل على صيغة الجمع اذ الكلام
كما لا ستثناء بعد التعميم او ليدل على انواع المضارع لان كل جمع اذا عرف
باللام فهو لجمع تلك المسميات هذا اذا لم يكن التعريف للجنس واما اذا كان
للجنس فيصح اطلاقه على الواحد من ذلك الجنس وايراده حينئذ بصيغة الجمع
ليناسب المعطوف عليه فانه مشابه لاسم الفاعل اى فان المضارع المعلوم
مشابه لاسم الفاعل لان المضارع المجهول لاسم المفعول والمحدث عنه قال
امام الايوبي قوله فانه مشابه لاسم الفاعل اى انما كان المضارع مشابها به
مشابهة تامة لان المضارع مشابه لاسم الفاعل ولو للوصل صورة اى
ولو كان اسم الفاعل صورة قال البعض قوله ولو صورة اى ولو كان اسم الفاعل
اسم فاعل صورة كلمة لو وصلية لكون نقيض شرطه اليق بجزائه المحذوف
وجوبا ونقيضه عدم كون اسم الفاعل اسم فاعل صورة بل حقيقة والجزاء
المحذوف وجوبا قولنا فالمضارع مشابه لاسم الفاعل فهذا الجزاء اليق
لعدم كون اسم الفاعل صورة كما فى صورة دخول اللام اى لام التعريف
ولو صورة عليه اى على اسم الفاعل فانه اى اسم الفاعل حينئذ اى حين دخول اللام
عليه فعل معنى وحقيقة واسم لفظا وصورة قال البعض قوله فعل معنى اذا كان
اسم الفاعل بمعنى الحدوث واما اذا كان بمعنى الثبوت فاللام واسم الفاعل بمعناهما
الاصلى كالمؤمن والكافر كما يجئ فى الباب الثانى قال البعض قوله كما يجئ فى اوائل
الباب الثانى قال بعض المحشى قوله ولو صورة اى ولو كانت المشابهة صورة
قوله كما فى صورة دخول اللام عليه اى على اسم الفاعل تمثيل للمشابهة صورة
اقول عد هذه الصورة من المشابهة الصورية ليس على ما ينبغى لاقتضائها
عدم المشابهة لكون اللام من خاصة الاسم وايضا ان دليله يعنى لا يدل على المشابهة
الصورية بل على المعنوية فانه اى اسم الفاعل حينئذ اى حين دخول اللام عليه فعل
معنى واسم صورة كما يجئ فى الباب الثانى اى وانما وجد تلك المشابهة التامة
فى المضارع فقط لا فى غيره من الافعال لانه مشابه له او ويقال للمضارع مضارع
لانه مشابه له او وانما سمى المضارع مضارعا لان المضارعة المشابهة وهو
مشابه له لفظا ومعنى واستعمالا اى من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال فكانهما
اخوان رضاعا اما وضعت لمزيد تقرير لا يفهم هو لولاها الا ترى الى قولك
زيد

زيد منطلق حيث يفهم منه خبر الانطلاق ساذجا واذا اردت فى اوله اما
يفهم منه الانطلاق لا محالة وهى حرف وضع لتفصيل المجمل وقطع ما قبله عما بعده
عن العمل واتيب عن جملة الشرط وحرفه فى ستحق بذلك جوابا وجوابه جملة
يلزمها الفاء ولا بد ان يفصل بين اما وبين الفاء فى صل مبتدأ او مفعول
او جار ومجرور ولتضمنها معنى الابتداء لم يأت عقيبها الا الاسم لاختصاصها به
يعنى تدخل على الاسم لا الفعل لانها قائمة مقام كلمة الشرط وفعله ولا يدخل فعل
على فعل ولتضمنها معنى الشرط لزم الفاء فى جوابها كذا فى كتاب الكلية لحسين كفوى
قال صاحب زبدة الانظار اما كلمة متضمنة لمعنى الشرط عند الزمخشرى
تفصيل لما اجمله المتكلم اولا ويلزمها الفاء اكثريا وقد يحذف لوجود ما يدل عليه
او موضوعة للشرط كما ذهب اليه ابن الحاجب وقيل يمكن ان يكون النزاع بينهما
لفظيا لا حقيقيا ثم اختلفوا فيها فقال البعض انها اسم والآخر انها حرف
وقيل اتفق النحاة على انه حرف والاختلاف فى كونها موضوعة للشرط او متضمنة له
وعلى كلا التقديرين يلزم الفاء فى جوابها وقال البعض اما بفتح الهمزة وتشديد الميم
حرف شرط او حرف فيه معنى الشرط على الاختلاف واياً ما كان فهو لتفصيل
ما اجمله المتكلم فى الذكر قوله الشبه اشارة الى ان قوله الاول صفة موصوفها
محذوف والى ان المبتدأ محذوف والاول صفة القائم مقامه اى اما الشبه الاول
وهو مشابهته من جهة اللفظ فكائن وثابت لموازنته اى لمساوية المضارع
وموافقته ومشابهته له وقوله اى لاسم الفاعل تفسير لمرجع ضميره فى الحركات
اى فى مطلقها اى فى مطلق الحركات باى حركة كانت قال البعض قوله فى مطلقها
اى فى جنسها لا لكل واحد بخصوصه وشخصه مثل الضمة والفتحة والكسرة
انتهى قال مولانا العارف سلمه البارى هذا التفسير لادخال مضموم العين
مثل يقتل ومفتوح العين مثل يعلم فانهما يشبهان له لا فى نوعها كما لا يخفى على ذوى الافهام
وافق اى سواء وافق المضارع لاسم الفاعل فى نوعها اى فى نوع الحركات كيضرب
وضارب اولا اى اولم يوافق فى نوعها كينصر وناصر ومنه يقدم وقادم
لان الاصل يقدم بسكون القاف والسكنات اى فى عددها اى فى عدد الحركات
والسكنات وايضا فى عدد الحروف ولم يذكر الشارح كلمة اى بفتح الهمزة وسكون الياء
تبعا لاثر البيضاوى بيض الله وجهه ومن لم يطلع عليه قال قوله فى عددها متعلق
بالموازنة المقيدة بالحركات والسكنات قال البعض قوله فى عددها اى فى عدد الحركات
والسكنات فيه اشارة الى ان موازنة الفعل للاسم فى تعدد الحركة والسكون مستلزم

لموازنته في الحروف بالضرورة ولذلك لم يقل المصنف وعدد الحروف بعد قوله
في الحركات والسكنات وترتيبهما اي وفي ترتيب الحركات والسكنات وفي بعض
النسخ وفي عددهما وترتيبهما اي وايضا في عددهما وترتيبهما ولو قال
وفي عددهما وترتيبهما وعدد الحروف لكان اصوب تامل قال مولانا السروري
في شرح المراح اذا عرفت هذا فاعلم انه لما سمي المضارع مضارعا لان المضارعة
المشابهة وهو شابه بالاسم من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال فكانهما اخوان
رضاعا اما اللفظ فلمشابهته اسم الفاعل في الحركات والسكنات وفي ترتيبهما
وعدد الحروف وقال صاحب الدنقوز قوله ويقال له مضارع لانه مشابه
بالاسم في الحركات والسكنات وفي ترتيبهما فان عدد الحركة والسكون في المضارع
على عدد الحركة والسكون في اسم الفاعل وعلى ترتيبهما فيه انتهى كلامه والمراد
بالوزن هنا الوزن العروضي لا التصريفي فان الوزن العروضي وهو ما يعتبر فيه
مجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن بدون التعبير عن الاصول
بالفاء والعين وعن الزائد بلفظه والوزن التصريفي وهو ما يعتبر فيه مقابلة المتحرك
بالمتحرك والساكن بالساكن مع التعبير عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزائد
بلفظه قوله وصيغة الجمع هنا يعني السكنات جواب سؤال مقدر كانه قيل السكنات
جمع واقله ثلاثة فيلزم ان يكون في كل واحد من المضارع واسم الفاعل ثلاث سواكن
مع انه ليس كذلك فاجاب بقوله وصيغة الجمع او كانه قيل ان السكنات جمع واقله
ثلاثة فيلزم ان يكون في المضارع ثلث سواكن وكذا في اسم الفاعل مع انه ليس كذلك
او كانه قيل وانما اتى السكون بصيغة الجمع مع انه واحد في الثلاثي واثنان في السداسي
غالبا فاجاب بقوله وصيغة الجمع او كانه قيل وانما جمع السكون مع انه واحد
في الثلاثي واثنان في السداسي غالبا فاجاب بقوله وصيغة الجمع قال مولانا سروري
فان قيل ان السكنات جمع واقله ثلاثة فيلزم ان يكون في اسم الفاعل ثلث سواكن
قلنا وصيغة الجمع وقال عبد الرحمن اذا عرفت هذا فاعلم ان للسائل ان يقول اما الاول
فلموازنته في الحركات والسكنات يقتضي في اسم الفاعل ثلث سواكن مع انه ليس كذلك
فكيف يصح صيغة الجمع المحلى بلام الاستغراق والجواب عنه ان صيغة الجمع المحلى
بلام الاستغراق الخ وقال بعض شراح المصباح فان قيل ان قوله في الحركات والسكنات
يقتضي ان يكون في اسم الفاعل ثلث سواكن مع انه ليس كذلك قلت وصيغة الجمع المحلى
بلام الاستغراق اما بكسر الهمزة وتشديد الميم للترديد بالنظر اي بالقياس

اي بالقياس الى الافراد بفتح الهمزة وسكون الفاء جمع الفرد والالف واللام
عوض عن المضاف اليه اي الى افراد كل من المضارع واسم الفاعل او الى افراد المضارع
واسم الفاعل فان لكل فرد من افرادهما سكونا وبجمعه يحصل السكنات او
الى افراد السكون الحاصل في افراد كل من المضارع واسم الفاعل ومن قصر
الى افراد المضارع فبنى على التمثيل يرد عليه ان الجمع بالنظر الى الافراد
الغير المتناهية في مقام التقسيم وضبط الاقسام بعيد عن اذهان ذوي الافهام
او للمشاكلة عطف على بالنظر اي للموافقة والاطراد بالحركات او للحركات
قال البعض قوله او للمشاكلة بالحركات او لتعدد السكون في بعضها او
لارادة ما فوق الواحد من الجمع فيكون المراد من الجمع الجمع المنطقي قال
بعض المحشي قوله وصيغة الجمع اي السكنات اما بالنظر الى الافراد
اي الى افراد المضارع مثلا او الى افراد اسم الفاعل مثلا او الى افراد كل من اسم الفاعل
والمضارع او للمشاكلة والاطراد بقوله في الحركات يعني ان الاتيان بصيغة الجمع
للمناسبة بين قوله في الحركات وبين قوله في السكنات في الوزن قال ده ده
افندي لما قال في الحركات بلفظ الجمع لوجودها في كل منهما قال والسكنات
باعتبار الافراد او للمشاكلة وقال بعض الافاضل قوله وصيغة الجمع الخ
جواب سؤال مقدر كانه قيل ان الحركات في كل مضارع وكل اسم فاعل
اقلها ثلثة بحسب الاصل والسكنات اكثرها في كل مضارع وكل اسم فاعل
كيتخرج ومستخرج فالظاهر اتيان السكون المراد به الجنس في موضع
السكنات فاجاب بقوله وصيغة الجمع اي واتيان السكون بصيغة الجمع
وهي السكنات بالنظر الى الافراد اي الى افراد السكون او افراد المضارع
او للمشاكلة بالحركات فيكون السكنات بمعنى السكون مجازا والمشاكلة فاللام
فيكون لام الجنس على تقدير اتيانه بصيغة الجمع للمشاكلة وعلى تقدير اتيانه
بصيغة الجمع بالنظر الى الافراد يكون للاستغراق بمعنى كل الافرادي واما لام الحركات
للاستغراق بمعنى الكل المجموعي كما هو المناسب للمقام وان كان قليل الاستعمال
والشايع كون لام الاستغراق بمعنى الكل الافرادي ويمكن الحمل على الشايع
لامكان اعتبار الموافقة في كل واحد من الحركات كذا قاله صاحب منافع الاخيار
قال المصنف رحمه الله في الامتحان في بحث المجرورات واما التفسير اي تفسير الجمع المحلى

بلام الاستغراق وهو ههنا السكنات بالمفرد اى بالسكون ههنا والمغفرة بالكسر
هو الشارح الاول للب للبيضاوى لاضمحلال الجمعية ظرف مستقر حال هل هو خبر المبتدأ
وهو التعبير باللام والتقدير بمسئلة اليمين نحو والله لا اتزوج النساء من حيث
يحنث بتزوج الواحدة وقال عبد الرحمن فى شرح المراح ان الالف واللام اذا دخل
على الجمع يتناول ذلك الجمع على الواحد ايضا كما اذا حلف رجل بان يقول والله
لا اشترى العبيد يحنث باشتراء عبد واحد انتهى والمراد بها لام الاستغراق
لانها اذا دخلت على اسم لا يحتمل التعريف بمعنى العهد ولا يمتنع الحمل اوجبت العموم
حتى يسقط اعتبار الجمعية اذا دخلت على الجمع كذا قاله المصنف فى امعان الانظار
قال الشارح فى حاشية الامتحان قوله باللام اى باللام الاستغراقية حيث لا عهد
انتهى قال بعض الافاضل وفيهم من امعان الانظار انه لما دخل لام التعريف امتنع
الاستغراق اذ يكون معناها حينئذ كل فرد من افراد السكون وهذا يبين الفساد
واضمحل معنى الجمعية واراد بها طبيعة العامة ممعناها مفهوم السكون وهو
ما ليس له حركة وقال صدر الشريعة اعلم ان اللام اذا دخل على الجمع ولا يمكن
حملها على العهد والاستغراق يراد به الجنس وتبطل معنى الجمعية كما فى قوله تعالى لا يحل لك
النساء من بعد انتهى اى من بعد التسع فهو كالاربع فى حقنا ومن بعد اليوم
حتى لو ماتت واحدة لم يحل له نكاح اخرى كذا فى القاضى قال السروري فى شرح
المراح ان الالف واللام اذا دخل على الجمع يضمحل عنه معنى الجمعية ويتناول ذلك الجمع
على الواحد لانه يراد به الجنس وقال قطب زاده الالف واللام يخرج السكنات
من معنى الجمعية فيصح اطلاقها على الواحد والاثنين وقال بعض المحشين لا يقال لام التعريف
يبطل الجمعية فهذا الجمع والمفرد سواء لانا نقول هذا عند امتناع الاستغراق وعدم العهد
وانتفاء الامرين ممنوع ولو سلم فاستواء هذا الجمع والمفرد ممنوع لما فى لفظ الجمع
من الاشعار بالتعدد وان بطل معنى الجمعية كيف وهذا الجمع لا يكاد يستعمل فيما لا يتعدد
غايته انه يصدق على الواحد والكثير فان قيل بطلان الجمعية باللام اذا لم يكن للاستغراق
والعهد اذا كان فى موضع النفى واما اذا كان فى موضع الاثبات فلا كما ذهب اليه البعض
ونص عليه المحقق ابن كمال باشا زاده فى اوائل شرح الهداية لما قالوا فى مسئلة الخلع
والاقرار والوصية فى قولها اخلعنى على ما فى يدى من الدراهم وقوله اوصيت لفلان
بالدراهم مع انه ينصرف الى ثلثة دراهم فى هذه الصور الثلاث لانها اقل الجمع قلت

قلت ما ذكره فى الاصول من الدليل على بطلان معنى الجمعية باللام لا يفرق بين ان يكون
فى موضع النفى والاثبات نص عليه فى الهداية والنهاية والمبسوط فى كتاب الشهادة
انتهى ولك ان تقول السكون فى الاصل مصدر فيحتمل القليل والكثير كالمصدر
فانهم قالوا فى قوله تعالى وجعل لكم السمع والابصار وفى قوله تعالى كانتا رتقا
لم يجمع السمع ويثن رتقا وان كانتا مرتوقتين لكونه فى الاصل مصدر قال
صاحب منافع الاخيار قوله واما التعبير بالمفرد الخ يعنى ان تعبير السكنات
بالمفرد بناء على اضمحلال الجمعية باللام انتهى وفيه اشارة الى ان اللام الجارة
فى الاضمحلال بمعنى على البنائية قوله فليس بمفيد اى فذلك التعبير ليس بمفيد
وكذا التقدية ههنا اى فيما نحن فيه من تصحيح ايراد صيغة الجمع او المشابهة اللفظية
بين المضارع واسم الفاعل وفيه نظر لانه يجوز ان يراد من الجمع الذى دخل عليه
اللام الواحدة مجازا كما حققه الاصوليون فى كتبهم حيث قالوا ان اللام الداخلة
على الجمع حقيقة فى العهد والاستغراق مجاز فى الجنس فيبطل حينئذ معنى الجمعية
ويراد به الواحد كما فى قوله تعالى لا يحل لك النساء وقوله تعالى انما الصدقات
للفقراء فمن عرف معنى الاية وذاق معناها علم هل يجوز غير الواحد ام لا
فقول الشارح ليس بمفيد ههنا ليس بمفيد ويمكن ان يكون صيغة الجمع باعتبار النوع
غير ما ذكر من الافراد والمشاكلة قال صاحب منافع الاخيار قوله فليس بمفيد ههنا
لانه باللام التى للاستغراق وهى تستلزم التعدد وهو ليس بموجود فى سكون كل
من المضارع واسم الفاعل ما لم ينظر الى الافراد كما سبق واما التعبير بالمفرد بناء
على ان جعل الجمع بمعنى المفرد مجازا وجعل اللام للجنس كما فى قوله تعالى لا يحل لك النساء
من بعد فمفيد كما كان فى صورة المشاكلة وقال بعض المحشين قوله فليس بمفيد ههنا
اى فى بيان المشابهة الاولى بين المضارع واسم الفاعل اى فذلك التعبير ليس بمفيد
ههنا بل فاسد كما افاده فى نحو والله لا اتزوج النساء وانما دخل الفاء عليه لان المبتدأ
اذا كان بعد اما يجب دخول الفاء على خبره رعاية لمعنى الشرط فيها وهو سببية الاول
للثانى او للحكم به ولو بجعل المتكلم وفسره الرضى بلزوم الثانى للاول قوله اذ ليس
تعليل لعدم المفيد او علة لعدم كونه مفيدا كذا قاله البعض قوله معنى الاضمحلال
اسم ليس اى لانه ليس معنى اضمحلال جمعية الجمع المحلى بلام الاستغراق وسقوط اعتبارها
وقوله بطلان التعدد اى بطلان اعتبار التعدد وسقوطه خبر ليس اصلا اى بالكلية
قال الاستاذ قوله اصلا منصوب مفعول مطلق لاصل المقدر اى قطع قطعا وهو ما يجهول

نائب فاعله فيه عائد الى بطلان التعدد قوله حتى يجوز الخ اى ليس معنى الاضمحلال بطلان التعدد
ولا يجوز ان يقال الخ فحتى يجوز قيد للمنفى فالنفى راجع الى القيد والمقيد جميعا قال بعض الافاضل
قوله حتى يجوز الخ تفريع على المنفى يعنى لو كان معنى الاضمحلال بطلان التعدد لجاز ان يقال لانه
بسبب البطلان وقال الاخران حتى هنا ابتدائية وشرطها كون ما قبلها سببا مؤديا
الى ما بعدها وقيل شرطها كون ما بعدها مسببا عما قبلها وغاية لما قبلها فتأمل
وقال بعض الكمل قوله حتى يجوز الخ وحتى للسببية ويجوز ان يقال الخ معطوف على جملة
ليس معنى الاضمحلال بطلان التعدد وهو داخل فى المنفى اى ليس معنى الاضمحلال بطلان
التعدد يكون ذلك البطلان سببا لجواز ان يقال الخ وقال البعض قوله حتى يجوز
ان يقال الخ تفريع على المنفى اى بناء على بطلان التعدد يجوز ان يقال الخ لكن التعدد
لم يبطل فلم يجز ان يقال الخ وقال الآخر قوله حتى يجوز الخ تفريع على المنفى اى لم يكن
معنى الاضمحلال بطلان التعدد ولو كان معناه بطلان التعدد لجاز ان يقال جاء الرجال
اذا جاء واحد انتهى ويمكن ان يقال قوله حتى يجوز الخ تفريع على النفى اى بناء
على عدم معناه بطلان التعدد لا يجوز او فلا يجوز ان يقال جاء الرجال اذا جاء واحد قال
الاستاد قوله حتى يجوز ان يقال الخ تفريع على النفى اى بناء على ان معناه ليس بطلان
التعدد لا يجوز ان يقال الخ وقال الاخر قوله حتى يجوز ان يقال الخ تفريع على النفى
اى لم يكن معنى الاضمحلال بطلان التعدد ولم يجز ان يقال جاء الرجال اذا جاء واحد
انتهى تميز سمينها عن سقيمها واختر ما شئت قوله بل معناه اى بل معنى الاضمحلال
عطف على قوله ليس معنى الاضمحلال واثبات بعد النفى قوله بل معناه مبتدأ وخبره قوله
بطلان معنى الجمع المحلى بلام الاستغراق فيما اى فى موضع وتركيب نسب على صيغة ماضى المجهول
ونائبه المستتر عبارة عن الفعل اى شبه الفعل فيه اليه اى الى ذلك الجمع نحو قولنا
جاء الرجال ونسبت المجيئية الى الرجال قوله وكونه اى الجمع عطف على بطلان معنى الجمع
او الواو بمعنى مع اى بل معناه كونه بمعنى الكل الافرادى اى للاحاطة الافراد
على سبيل الافراد لا الاجتماع على الصحيح فى التلويح الصحيح ان الحكم فى الجمع المعرف
الغير المحصور انما هو على الآحاد دون المجموع بشهادة الاستقراء والاستعمال انتهى
فاذا عرفت معنى الاضمحلال ههنا عرفت ان تفسير الجمع ههنا بالمفرد ليس بعتيد بل فاسد
وكذا التعقدية بمسئلة اليمين اذ اللام فيها للجنس لا للاستغراق لان اليمين للمنع وتزوج
كل من نساء الدنيا ليس بممكن حتى يمتنع الحالف عنه به ولا عهد خارجيا فحمل الجمع على الجنس
فى نحو هذا حتى صدق على الواحد كالكثير فمعنى الاضمحلال فيها ليس معناه فيما نحن فيه فلا تعقدية

فلا تعقدية فضلا عن الاف دة قال بعض المحشين قوله بمعنى الكل الافرادى بكسر الهمزة
وسكون الف وكقولنا كل نار حارة اى كل واحد واحد من افراد النار حارة
لا المجموعى كقولنا كل النار حارة اى مجموعها قال بعض الافاضل اعلم ان الكل المجموعى
يدل على المجموع اى على جملة الافراد من حيث كونها مجموعة بحيث لا يستقل فرد منها
بالحكم كقولنا كل بنى تميم يحملون الصخرة العظيمة اى بهيئتهم المجتمعة من الافراد
لا كل فرد منهم على حدته ومنه قوله تعالى ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية
فانه حكم بالحمل على هيئة المركبة من كل من ثمانية مجتمعين لا على كل منهم باستقلاله
وقال مفتى زاده فى حاشية التصورات ان لفظ كل اذا اضيف الى النكرة فهو
لعموم افرادها واذا اضيف الى المعرفة فلعموم اجزائها فيصح كل رجل يشبعه هذا
الرغيف بخلاف كل الرجال ويصح كل الرجال يحمل هذا الحجر بخلاف كل رجل
فحينئذ يكون مآل الكل المجموعى جزئيا حقيقيا لمنعه عن وقوع الشركة فيه فيكون
مثل كل الرجال يحمل هذا الحجر قضية شخصية فلا يتصور الكلية فى الموضوع
حتى يكون سورا محيطا لافراد الموضوع ويصح الحكم عليها انتهى قال ديوركى
فى شرح العوامل الجديد اعلم ان لفظ كل اذا اضيف الى النكرة يكون لاحاطة الافراد
واذا اضيف الى المعرفة وان كانت الاضافة للعهد الخارجى يكون لاحاطة الاجزاء
والا فلا فان قلت ما تقول فى كل الطعام كان حلا لبنى اسرائيل مع انه فيه لاحاطة الافراد
اقول انها قاعدة يعدل عنها يعنى قاعدة اكثرية لا كلية انتهى بقى ههنا شئ وهو
ان كون اللام للاستغراق يعلم بوضع لفظ كل موضعها مع صحة المعنى قوله فان يعتبر
حال من كونه بمعنى الكل الافرادى لانه خبر بواسطة العطف والحال من الخبر جائز
عند الفاضل الجامى لانه مشابه بالفاعل فى كونه جزءا ثانيا من الكلام فيكون فى حكم الفاعل
اى حال كونه كائنا فى ان يعتبر كلمة ان حرف ناصب ويعتبر فعل مضارع مجهول
من الافتعال منصوب به قوله كل فرد نائب فاعل ليعتبر منه اى من الجمع كأن
بفتح الهمزة وسكون النون مخفف من كأن بفتح الهمزة وتشديد النون واسمه ضمير شان
مقدر اى كأنه اى الشان والحال ثم ان الظاهر ان لا يقدر بعده ضمير الشان لعدم الداعى اليه
وقال ابن مالك انه يعمل فى اسم مقدر الا انه لا يلزم ان يكون ضمير شان ويؤيده
لزوم لم وقد لما بعده اذا كان فعلا على ما صرح به الرضى مثل قوله تعالى كأن لم تغن بالامس
ومثل كأن وردت الاظعان ليس معه اى مع الفرد غيره اى غير الفرد قال المصنف

في الامعان الانظار وههنا قد ذكر بلام الاستغراق التي بمعنى كل وهو للاحاطة على سبيل
الافراد ومعنى الافراد ان يعتبر كل شيء بانفراده كانه ليس معه غيره انتهى قال صاحب
منافع الاخيار قوله وكونه بمعنى الكل الافرادي كما هو الشايع وقد يكون بمعنى الكل المجموعي كما سبق
قوله في ان يعتبر الى آخره متعلق بكونه بمعنى الكل الافرادي يعني ان الجمع المحلى باللام الاستغراق
يكون بمعنى كل فرد ويتعلق الحكم به على الافراد كما في استغراق المفرد وهو التحقيق
وقيل استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع واما ما قال المحشي المصري وبما ذكر يعلم
ان تغيير الجمع بالمفرد ليس بمفيد بل فاسد وكذا التقوية بمسئلة اليمين فيّ عدم
فهم كلام المص والمقام لان نفي الافادة ناظر الى علة التغيير بالمفرد لا الى اصل
التغيير بالمفرد كما مر في الحكم بالفساد من فساد التفكر نحو ضارب ويضرب ومضروب
ويدخرج نحو مصر ينتقض بالماضي غير الثلاثي نحو ضارب وضارب وبالماضي الثلاثي
نحو طلب طلبا وهرب هربا وامثال ذلك كثيرة كذا قال صاحب الافتتاح في شرح المصباح
مثل بفتح الميم وتشديد الثاء وفتح اللام فعل ماض من التمثيل اي مثل المصنف ههنا
بمثالين من الاصليين لان اصول الافعال اثنان ثلاثي ورباعي فاورد لكل منهما
مثالا واحدا واما المزيدات فتعلم من الاصول نحو تجمع ويجتمع ومستفعل
ويستفعل او لان اصول الافعال اثنان واحكام فروعهما كاصولهما في الشبه
المذكور فلا يرد ما قال صاحب فتح الاسرار من انه لو مثل بمثالين احدهما
من الثلاثي والاخر من السداسي اشارة الى تعدد السكون في بعض الافراد الذي
هو السداسي لكان اوجه وقال صاحب منافع الاخيار قوله من الاصليين اي من الاصل الثلاثي
والاصل الرباعي وقال البعض قوله من الاصليين اي الثلاثي والرباعي المجردين
ولا يذهب عليك ان هذه المشابهة مخصوصة بهما بل جارية في المزيدات ايضا
وانما ذكرهما لاختصاره قال امام الايوب قوله مثل اي مثل المصنف بمثالين
اصليين اي الثلاثي والرباعي المجردين وهما اصلان في الابواب واشار به الى ان الزوائد
من الابواب كذلك واما الشبه الثاني وهو اي الشبه الثاني الشبه معنى اي شبه المضارع
لاسم الفاعل من جهة المعنى او من حيث المعنى فثابت لقبول كل واحد منهما اي
من المضارع واسم الفاعل فقوله لقبول مصدر مضاف الى فاعله وقوله الشيوع
اي الشمول منصوب لفظا مفعول لقوله قبول قوله والانتشار عطف على الشيوع
وتفسير له من قبيل عطف اللازم على الملزوم لان الشيوع يلزم الانتشار بين المعاني

بين المعاني اراد بها الحال والاستقبال في المضارع لانه يقبل الشيوع والانتشار
بين هذين المعنيين عند التجرد عن قرينة دالة على احدهما فيكون المراد بالجمع
الجمع المنطقي بالنظر الى هذين المعنيين وهو ما فوق الواحد واراد بها الحال
والاستقبال والماضي في اسم الفاعل فانه يقبل الشيوع والانتشار بين هذه المعاني
عند التجرد عن قرينة دالة على احدها ايضا فيكون المراد بالجمع الجمع العرفي بالنظر
الى هذه المعاني واقله ثلاثة قال الشارح فيما سيأتي والقرينة حرف الاستقبال
في المضارع وامس في الاسم وحرف الحال والآن وغدا فيهما كذا قيل او اراد بها
الفاعلية والمفعولية والاضافة في اسم الفاعل فانه يقبل الشيوع والانتشار
بين هذه المعاني عند التجرد عن احد من العوامل ويتخصص بواحد منها عند دخوله
كذلك المضارع فانه يقبل الشيوع بين الحال والاستقبال والتقليل والتكثير
عند التجرد عن القرائن وعندها يتخصص بواحد منها كذا فهم من بعض الشروح
اقول اراد بها الحال والاستقبال والتقليل والتكثير في المضارع كذا قال صاحب الافتتاح
لانه يقبل الشيوع والشمول بين هذه المعاني عند التجرد عن قرينة دالة على احدها
فيكون المراد بالجمع الجمع العرفي بالنظر الى هذه المعاني واراد بها الحال والاستقبال
والماضي في اسم الفاعل فانه يقبل الشيوع بين هذه المعاني عند التجرد عن قرينة
دالة على احدها ايضا فيكون المراد بالجمع الجمع العرفي بالنظر الى هذه المعاني ايضا
فلا يرد ما قال بعض المحشين من ان الاولى ان يقول بين المعاني والافراد
حتى يشمل المضارع واسم الفاعل اذ لا شمول في اسم الفاعل بين المعاني بل بين الافراد
فقط انتهى اقول ولو سلم ذلك فذكر الشيء لا ينافي ما عداه فيكون المعطوف
وحرف العطف ههنا محذوفان بقرينة قوله فيما سيأتي حيث قال فيه بين الافراد
اي بين المعاني والافراد فيكون المراد من المعاني معاني المضارع فقط فهو رأى ذلك
البعض ومنشأ غلط ذلك البعض قول الشارح فيما سيأتي وهو بين الافراد ولو قال
بين الافراد والمعاني لكان اولى وقيل قوله الشيوع اي الشمول والتغيير بالعطف
بقوله والانتشار في معنى الشيوع ليس الا الانتشار عقل الشارح واختلاله بسراية البرد
الى رأسه قوله والاحتمال لهما اي للمعاني عطف على الانتشار عطف لازم على ملزوم ايضا
قال البعض قوله والاحتمال لهما عطف تفسير للانتشار قوله على سبيل البدل متعلق بالانتشار
والاحتمال على سبيل البدل قال امام الايوب والمراد من الشيوع هو الانتشار والاحتمال للمعاني

على سبيل البدل انتهى اي لا يحتمل كل منهما الا معنى واحداً لكن ذلك المعنى لا يتعين فيه الا بقرينة فاذا لم يوجد قرينة احتمله وغيره من بقية المعاني لا دفعة واحدة كالعام بل على سبيل التناوب لان النكرة في مقام الاثبات تعم عموماً بدلياً نعم لو وقعا في حيز نفي عمّا عموماً شمولياً قال بعض الافاضل ان النكرة اذا وقعت في حيز نفي قصد بها عموم الافراد وشمولها وكذا اذا وقعت في الاثبات وقال الفاضل الجامي ان النكرة اذا وقعت في حيز النفي افادت عموم الافراد وشمولها وكذا كل نكرة وقعت في الاثبات وقصد بها العموم وقال صاحب فتح الاسرار قوله الشيوع اي الانتشار والاحتمال لما صدق عليه انتهى اي للافراد التي صدق عليها اسم الفاعل عدل اي اعرض المصنف عن العموم اي عن التعبير بالعموم فعبّر بالشيوع بدله قوله الشائع صفة العموم وقوله في كلامهم اي النحاة ظرف للشائع وقوله اليه اي الى لفظ الشيوع متعلق بعدل اي عدل عنه ومال اليه ولو قال عدل عن التعبير بالعموم مع انه شائع في كلامهم لكان اولى قوله اذ لا عموم حقيقة في كل منهما تعليل للعدول او لعدل وعلة له اي لانه لا عموم في كل واحد من اسم الفاعل والمضارع اذ العموم احاطة الافراد وليس فيهما تلك الاحاطة وهذا التعليل ليس بصواب لان هذا العموم يتصور في كل من اسم الفاعل والمضارع اذا تجرد عن الادوات المذكورة في المتن ويرد على هذا كون الشيوع بمعنى العموم حيث جعل المصنف لفظ الخصوص مقابلا بلفظ الشيوع ويرد على هذا ايضا ما قال في الصحاح من قوله والعامة ضد الخاصة وعم الشيء يعم بالضم عموما اي شمل الجماعة يقال عمهم العطية ومن قولهم شاع الخبر يشيع شيوعاً اذا ذاع وانتشر انتهى والحاصل ان معنى العموم في اسم الفاعل والمضارع عند تجردهما عن الادوات محقق وموجود لغة واصطلاحا فالصواب في التعليل مع عدول المصنف عن ايراد لفظ العموم ان يقال عدل عن العموم الشائع في كلام النحاة تفنناً في العبارة واعلام كون صلاحية هذا اللفظ مثل هذا المقام والمعدول في صدد التعليل اذ لا عموم حقيقة في كل منهما ناشٍ من قلة التتبع وعدم تفهم المراد والله اعلم بالصواب كذا في احمد نازلي قال بعض المحققين قوله اذ لا عموم حقيقة في كل منهما اقول لان العموم انما يكون بين الافراد وهو لا يوجد في الفعل المضارع والشيوع اعم منه فيشمل الفعل المضارع واسم الفاعل وقال صاحب منافع الاخيار قوله اذ لا عموم حقيقة في كل منهما برفع الايجاب الكلي والا فالسلب الكلي ليس بصحيح اذ العموم حقيقة موجود في اسم الفاعل وانما لم يوجد في المضارع لان العموم يصدق المفهوم على الافراد ولا افراد في الافعال فلا عموم فيها وقال البعض الفرق بين العموم والشيوع ان الشيوع ما يتناول الافراد على سبيل البدل والعموم ما يتناول الافراد على سبيل الجمع والحمل اي حمل العموم في كلامهم على الشيوع كما حمله صاحب فتح الاسرار حيث قال ولعلهم ارادوا بالعموم معنى الشيوع قوله

والحمل مبتدأ وخبره قوله بعيد كل البعد وهذا جواب سؤال مقدر تقديره ان العموم في كلامهم يحمل على الشيوع فكان الاولى موافقتهم في التعبير فاجاب بقوله بان هذا الحمل بعيد وجه البعد ان ذكر العموم وارادة الشيوع مجاز بلا قرينة وهو غير جائز فالتصريح من اول الامر به اي بلفظ الشيوع اولى من التصريح بلفظ العموم ومن حمله على الشيوع قال البعض قوله اولى اي من الحمل على الشيوع وقال صاحب زبدة الانظار قوله الشيوع اي الشمول الى الافراد على سبيل البدل والى الحال والاستقبال لكن المراد به العموم بقرينة قوله والخصوص وارادة العموم من الشيوع بقرينة غير مستبعد والعدول للنكتة فتفكر انتهى قال في حاشيته وجه الاشارة الى انه يمكن ارادة العموم من الشيوع ليحسن المقابلة الا انه لا عموم حقيقة في كل منهما فيلزم ارادة العموم اولاً ثم الشمول منه ثانيا مجازاً فيلزم ارتكاب المجازين ليحصل نكتة واحدة تدبر قوله فان الاسم تفصيل الشيوع والخصوص فيه قال امام الايوبي قوله فان الاسم والفاء في فان تفصيلية يعني لعطف التفصيل على الاجمال قوله اي اسم الفاعل اشارة الى ان الالف واللام في الاسم للعهد الخارجي بقرينة سبق ذكره وهو اسم الفاعل كذا قاله امام الايوبي والى انه عوض عن المضاف اليه المحذوف قوله عند تجرده اي الاسم وعند ظرف متعلق بيفيد المؤخر ومضاف الى تجرد المضاف الى الضمير قوله يفيد الشيوع خبر انه يعني عند تجرده عن اللام اي لام التعريف ولام الموصول قوله يفيد الشيوع بين الافراد اي بين افراده يعني ان اسم الفاعل نحو ضارب اذا استعمل نكرة بغير لام التعريف وبغير لام الموصول يكون شاملا لافراد كل من هو متصف بالضاربية ولا يكون مختصا بضارب معين من الافراد وعند دخول حرف التعريف عليه اي على الاسم قوله عند متعلق بقوله يتخصص وظرف له وجملة يتخصص مرفوعة محلا على انها معطوفة على جملة يفيد اي يفيد التخصص يعني يصير خاصّا للبعض الآخر الذي اقتضاه الظاهر كذا قاله صاحب فتح الاسرار وقال صاحب زبدة الانظار قوله يتخصص اي يتخصص بواحد من الافراد انتهى وهذا ينتقض ايضا بالماضي فانه يشارك الاسم في الشيوع اذا كان مجرداً عن قد لانه يحتمل القريب والبعيد واذا دخل عليه قد يختص بالقرب كذا في الافتتاح وانما قال اي ما قال انما قال المصنف حرف التعريف قوله ولم يقل معطوف على قوله وانما قال اي وانما لم يقل المصنف عند دخوله بحذف الاسم الظاهر اعني حرف التعريف قوله

قوله بالضمير مع ان المقام له لسبق المرجع متعلق بلم يقل وقوله الراجع صفة الضمير
الى اللام مع كونه اى الضمير اخصر من الاسم الظاهر فى الاسناد وقوله مع كونه
اى القول بعند دخوله وقوله اخصر اى اخصر من قوله عند دخول حرف التعريف
وهو ظاهر قوله وعلى مقتضى الظاهر اى ومع كونه على مقتضى ظاهر حال المتكلم
وهو المصنف او مقتضى ظاهر عبارة المصنف وهو ان يقول عند دخوله
لسبق المرجع قوله للتنبيه علة لقول المصنف حرف التعريف او تعليل للنفى
اى انتفى التعبير بالضمير الذى المقام له بان يقول عند دخوله بدلا عن الاسم الظاهر
اعنى حرف التعريف لاجل التنبيه او انتفى ان يقول عند دخوله بدلا عن عند
دخول حرف التعريف لاجل التنبيه اولم يقل عند دخوله لاجل التنبيه او
تعليل للتعبير بالاسم الظاهر اعنى حرف التعريف بدلا عن الضمير الذى
المقام له وقال البعض قوله للتنبيه الظاهر ان اللام متعلق بقوله انما قال
حرف التعريف وعلة له ويمكن تعلقه بلم يقل اى لتنبيه المصنف على ان اعتبار
المشابهة اى مشابهة المضارع لاسم الفاعل مفعول به للمشابهة واللام
زائدة لتقوية عملها قوله عند دخوله اى اللام لان تذكير ضمير اللام
يجوز كما فعله ال مع فى خواص الاسم او حرف التعريف ظرف للمشابهة
او للاعتبار عليه اى على اسم الفاعل وقوله مبنى خبران على اعتبار كون اللام
متعلق بقوله مبنى قوله حرف تعريف خبر الكون ولو صورة ولو للوصلية
اى ولو كانت اللام على صورة حرف التعريف او ولو كان اللام حرف تعريف فى الصورة دون المعنى
او ولو كان حرف التعريف صورة لانه موصول فى الحقيقة قال بعض المحشين يرد عليه ان اعتبار المشابهة
هنا ليس مبنيا على اعتبار كون اللام حرف تعريف لانها معتبرة سواء كانت حرف تعريف او اسم موصول
كما اعتبر به نفسه فى بعيد حيث قال فانه يختص بمعين سواء كان اللام حرف تعريف او اسم موصول
فانه معرفة يجب ان يكون فى صلته معلومة عند المخاطب وايضا كون اللام على صورة حرف التعريف
لا يحتاج الى اعتبار المعتبر لحصوله بدون اعتباره فلا معنى للتنبيه عليه فلا يكون هذا وجها
لقول المص حرف التعريف بل الوجه فيه للتنبيه على اختياره مذهب المازنى فى اللام
الداخلة على الصفات وهو كونها حرف تعريف كغيرها لا مذهب الجمهور وهو كونها
اسم موصول كما اشار اليه بتقديمه فى بيان الاختلاف فى الباب الثانى قوله المستلزم بالجر
صفة اللام وجه الاستلزام كون اللام من جملة خواص الاسم او بالنصب صفة
حرف التعريف وجه الاستلزام كون حرف التعريف من جملة خواص الاسم او وصفه لا لاعتبار المشابهة
كذا

كذا قاله المحقق او صفة لاعتبار كون اللام حرف تعريف كذا قاله صاحب منافع الاخيار
قوله اعتبار كون المدخول عليه وهو اسم الفاعل مفعول المستلزم ولو للوصل
صورة اى ولو كان اسما صورة لانه فعل فى الحقيقة يعنى ولو كان المدخول عليه
اسما بحسب الصورة واللفظ لانه فعل بحسب الحقيقة والمعنى والا اى
وان لم يستلزم اعتبار كون المدخول عليه اسما او وان لم يعتبر كون اللام
حرف تعريف او وان لم يكن اعتبار المشابهة مبنيا على اعتبار كون اللام
حرف تعريف اختر ايهما شئت لكن مرجع الاخيرين واحد قوله فالمدخول عليه مبتدأ
وخبره قوله ليس باسم فاعل فضلا عن المشابهة اى عن مشابهة المضارع له اى
لاسم الفاعل بل هو اى المدخول عليه فعل فى المعنى والتحقيق اى وفى الحقيقة
ونفس الامر وقيل قوله والتحقيق بمعنى الحقيقة عطف تفسير للمعنى ويمكن
ان يكون المراد بالتحقيق المذهب التحقيق هذا مبنى على ما اى الكلام الذى
او على الرأى الذى هو اى ذلك الكلام او ذلك الرأى رأى الجمهور اى
جمهور النحاة او جمهور النحويين او جمهور العلماء النحويين كما سيجئ
فى الباب الثانى وانما لم يقل اولا اى قبل الشروع فى قوله يفيد الشيوع
او قبل ان يقول اللام او قبل ان يذكر قوله اللام يعنى لم يقل اولا حرف التعريف
بدل اللام وثانيا عند دخوله بالضمير بدل حرف التعريف الذى وقع بعد قوله
عند دخول او بوضع حرف التعريف عن هذا الموضع ووضعه موضع اللام
او بدون ذكره بعد قوله عند دخول مع ذكره فى موضع اللام لعدم الحاجة علة للنفى
اى انتفى قول المص لا حرف التعريف لاجل عدم الحاجة او علة للنفى اى
عدم القول لعدم الحاجة قوله الى هذا التنبيه متعلق لعدم الحاجة اى التنبيه
على كون اعتبار المشابهة لاسم الفاعل عند دخوله عليه مبنيا على اعتبار كونه اللام
حرف تعريف عند التجرد اى عند تجرده عن اللام يعنى عند تجرد اسم الفاعل عنه
ثم اعلم ان فى اختيار اللام على حرف التعريف قوله فى اختيار اللام خبر مقدم بلان .
وقوله اشارة اسم مؤخر لها الى ان الاختلاف الجارى بمعنى الواقع مجاز لان الجريان
بمعنى السيلان ملايم الماء لا الاختلاف لانه بمعنى المخالفة وملايم التباعد والتفارق
ففى الكلام استعارة مكنية وتخييلية حيث شبه الاختلاف بالماء فى الكثرة والمنفعة
فهذا التشبيه استعارة مكنية ثم اسند ملايم المشبه به اعنى الماء الى المشبه اعنى الاختلاف
فهذا الاسناد استعارة تخييلية فى حرف التعريف متعلق بالجارى قوله انه اى ما انه

بتقدير من البيانية المبينة للاختلاف الالف عند المبرد خبران في انه او اللام
عند سيبويه عطف على الالف او كلاهما اي الالف واللام عند الخليل عطف على القريب
او البعيد قوله جار جزاء في ان الاختلاف الجاري الخ قوله في الموصول اي
في اسم الموصول ايضا اي كما كان جاريا في حرف التعريف او مثل جريانه في حرف التعريف
قال صاحب مناهج الانبا بقوله جار في الموصول ايضا لكن المفهوم من كلام ابن الحاجب
والمولى الجامي ان الموصول مجموع الالف واللام والاختلاف انما هو في حرف التعريف
وسيجيء ان شاء الله تعالى من الشارح في بيان احوال الصفة الكلام عليه فانتظر الموعود
كما وما عبارة عن الشيء في المراد منه الاختلاف الجارية في الموصول ايضا اي كشيء
صرح به اي ذلك الشيء الفاضل العصام في شرحه للكافية في بحث الموصول
قال البعض قوله كما وما عبارة عن جريان الاختلاف في الموصول ايضا صرح به والضمير راجع
الى ما الفاضل العصام فاعل صرح حيث قال على ما نقله الشارح في حاشية الامتحان
لم ينقل اختلاف في ان الموصول هل هو الالف او اللام او كليهما كما اختلف في حرف التعريف
والظاهر ان لا فرق بينهما وتخصيص الاحتمالات بحرف التعريف تحكم انتهى كلامه
وقال في الامتحان ان الموصول بمجموع الالف واللام كما في شرح المفتاح للشريف
والتفتازاني لا اللام وحده على ما هو المختار انتهى كلام المصنف ايضا فيه
قوله وان المختار عطف على قوله ان الاختلاف الجاري اي وايضا في اختياره
اشارة الى ان المختار من الاقوال الثلثة عنده اي عند المصنف مذهب سيبويه
كما اختاره في حرف التعريف قال البعض قوله كما في حرف التعريف اي مثل اختياره
مذهب سيبويه في حرف التعريف او كلمة ما عبارة عن دليل يرجح مذهب سيبويه
الكاف بمعنى لام التعليل كما في قوله تعالى كما هديكم اي لما هديكم انتهى قال الشارح
في بحث خواص الاسم ثم ان في هذا اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه
من ان حرف التعريف هو اللام وحده انتهى قال بعض المحشين اقول انما يوجد
الاشارة الى جريان الاختلاف في الموصول واختياره فيه مذهب سيبويه لو اختار
المصنف في هذا اللام مذهب الجمهور وهو كونه موصولا واما اذا اختار مذهب المازني
وهو كونه حرف تعريف كما هو الظاهر مما تركه هنا وتقديمه في بيان الاختلاف فيه
في الباب الثاني فلا يوجد الاشارتان المذكورتان بل يوجد الاشارة الى اختياره
مذهب سيبويه في حرف التعريف فقط انتهى نحو جاءني ضارب هذا المثال مطابق للممثل له
او

او صالح لان يكون مثالا للممثل له او لما نحن فيه فانه اي لان ضارب يحتمل زيدا
وعمرا وغيرهما اي غير زيد وعمرو من ذات يتصف بالضاربية كبكر وخالد وغيرهما
قال صاحب زبدة الانظار قوله نحو ضارب فانه يحتمل ويشمل جميع الافراد
ما صدق عليه ضارب على سبيل البدل واحاد وموحد لا بطريق الاستغراق
ولا اثناء ومثنى وهكذا كما لا يخفى ونحو الضارب هذا المثال صالح لان يكون مثالا
لما نحن فيه فانه اي لان الضارب يختص بمعين اي بواحد من الافراد على التعيين
يعني بواحد معين من افراد كل من اتصف بالضاربية قال البعض قوله يختص بمعين
اي بضارب معين سواء كان اللام فيه حرف تعريف او اسما موصولا لكونهما
متساويين في افادة التعيين فان قلت ما الفرق بين الموصولات وبين النكرة
الموصوفة المختصة بواحد قلت ان تخصيص الموصولات بحسب الوضع وتخصيص النكرة
الموصوفة ليس بحسب الوضع فيتخصص الاولى بحسب الوضع بمضمون الصلة
وتكون معرفة بها اشار الشارح بهذا التعميم الى الاختلاف في اللام الداخلة
على الصفات قال صاحب منافع الاخيار قوله سواء كان اللام حرف تعريف وهو
عند المازني والاخفش او اسما موصولا وهو عند الجمهور الا اذا كان اسم الفاعل
بمعنى الثبوت كالعالم والمؤمن في كون اللام حرف تعريف بالاتفاق كما كان في سائر
الصفة المشبهة انتهى اما كون الضارب مختصا بمعين اذا كان اللام حرف التعريف
فظاهر واما كون الضارب مختصا بمعين اذا كان اسما موصولا فبسبب انه اي
لان الموصول معرفة يجب ان يكون صلته اي صلة الموصول معلومة عند المخاطب
وهذا تحقيق المشبه به ثم شرع في تحقيق المشبه وفي تحقيق وجه الشبه في ضمنه
فقال كذلك المضارع فقوله كذلك اما ظرف مستقر مرفوع محلا خبر مقدم والمضارع
مبتدأ مؤخر هذا اذا كان الكاف حرفية ويحتمل ان يكون اسما بمعنى مثل فحينئذ يكون
بالعكس اي مثل الاسم المضارع في هذه الاحوال كذا في امام الايمه قال صاحب الافصاح
قوله كذلك اي مثل ذلك او كائن كذلك فالكاف على الوجه الاول اسم بمعنى المثل مضاف الى اسم الاشارة
فيجوز ان يكون مبتدأ او خبرا وعلى الوجه الثاني حرف جر متعلق مع مجروره ان يكون خبرا انتهى
اي يفيد الشيوع والخصوص كاسم الفاعل فانه عند تجرده اي المضارع عن حرف الاستقبال كالسين
وسوف ولا ولن في النفي والحال اي وحرف الحال كما ولام الابتداء عند الكوفيين والزمخشري
وابن مالك وغيرهم وفي التنزيل اني ليحزنني ان تذهبوا به اي قصد تذهبوا به هذا اذا لم يدخل
على سوف واذا دخلت عليها تمحضت للتأكيد مثل ولسوف يعطيك تقدم اي المصنف

الاول اي حرف الاستقبال على حرف الحال قوله لاختصاصه اي الاول علة للتقديم
او متعلق لقدم وعلة له به اي بالمضارع بخلاف الثاني اي حرف الحال فانه اي الثاني
تعليل للمنفي لغة يوجد في الاسم نحو ما ضارب انا وما قائم انت وغيرهما ايضا اي كما يوجد
في المضارع نحو ما يضرب قوله ولان الاحتياج عطف على قوله لاختصاصه به وعلة ثانية
للتقديم اي وايضا قدم الاول لان احتياج المضارع الى الاول اي الى حرف الاستقبال
اشد من الاحتياج الى الثاني اي الى حرف الحال قوله لعدم تبادر الاستقبال علة للاشد
او علة لشدة الاحتياج الى الاول اي لعدم تفاهم الاستقبال اولاً او لعدم تبادر
فهم السامع الى الاستقبال ولعدم سرعته اليه لان التبادر صفة الفهم لا الاستقبال
قال البعض قوله لعدم تبادر الاستقبال اي لعدم تبادر الاستقبال الى ذهن السامع قوله
عند التجرد اي عند تجرد المضارع عنهما اي عن حرف الحال وحرف الاستقبال بخلاف الحال قوله
فانه اي الحال علة للمنفي لغة اي لان الحال المتبادر اي المفهوم اولاً او الذي تبادر فهم السامع
اليه قال البعض قوله فانه المتبادر اي المتبادر الى ذهن السامع اذا كان الامر كذلك فلا يشتد
الحاجة اي فلا يشتد الحاجة الى حرف الحال متعلق بلا يشتد قوله يحتمل وهو وما عطف عليه بدل
او عطف بيان لجملة كذلك المضارع ويحتمل ان يكون بينهما في الحال والاستقبال من الزمانين فانهما
اما معناه الموضوع له بان يكون موضوعا لكل منهما بالاشتراك او بان يكون احدهما معناه الموضوع له
والاخر غير الموضوع له يدل عليه مجازاً والمراد بالحال اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل يعقب
بعضها بعضا من غير مهلة وتراخ والحاكم في ذلك العرف والمراد بالاستقبال ما يترقب وجوده
بعد زمانك الذي انت فيه كذا قال سعد الدين قيل الاسلم ان المضارع يحتمل للحال والاستقبال
عند تجرده اذا المضارع اذا استعمل في مقام الدعاء مجرداً عنهما متعين للاستقبال ولا يحتمل الحال اصلا
حينئذ وكذا الحال اذا استعمل في التعاريف فيقال المراد باحتمال الحال والاستقبال احتماله لهما مع قطع النظر
عن العوارض فوقوعه في هذين الموضعين بعارض له فلا يضره قوله قدم اي المصنف الاول اي الحال
على الاستقبال على خلاف البيان السابق وهو يقتضي خلاف هذا قوله لان الاحتمال علة للتقديم
او لقوله قدم اليه اي الى الاول ارجح اي اشد راجحا من الاول قوله لتبادره علة للارجح اي
لتبادر الحال عند التجرد عنهما بخلاف الثاني اي الاستقبال فانه لا يتبادر عند التجرد
نحو يضرب الآن او غداً فانه لما تجرد عن حرف الاستقبال والحال يحتمل ان يكون المراد
انه يضرب في الحال او في الاستقبال وعند دخولهما اي دخول احدهما اي حرف الاستقبال
والحال وانما احتاج الى هذا التفسير لان حرف الاستقبال والحال لا يدخلان معا على المضارع
بل يدخل احدهما لانهما لو دخلا معا على المضارع لزم دخول الضدين على شيء واحد وهو
غير جائز او او بمعنى او لفظ الاحد لان الخ وفي هذا التفسير اشارة الى حذف المضاف والمضاف اليه
لان الاحد مضاف من وجه ومضاف اليه من وجه تدبر قال البعض قوله اي دخول احدهما

[illegible]

اي دخول احدهما اي حرف الحال والاستقبال بتقدير المضاف ولو لم يقدر المضاف
لزم دخول الضدين على شيء واحد وهو غير جائز عليه اي على المضارع يختص
اي المضارع ينبغي ان يكون مختصا بالاستقبال ان دخل عليه حرف الاستقبال او الحال
اي يختص بالحال ان دخل عليه حرف الحال نحو سيضرب مثال لما اختص بالاستقبال
وما يضرب مثال لما اختص بالحال قوله ولمبادرة الفهم معطوف على قوله لقبول
اي والشبه المعنوي لمبادرة فهم السامع في الانتقال عند سمعهما اي لمسارعة
فهمه او لمسابقته فيه قال البعض قوله ولمبادرة الفهم اي والشبه المعنوي
لمبادرة فهم العالم بوضعهما عند سمعهما او لمبادرة فهم الطالب في الانتقال
عند المطالعة فيهما اي في المضارع واسم الفاعل عند التجرد اي عند تجردهما عن القرائن
المطلقة الدالة على احد الازمنة الثلثة والقرائن جمع قرينة وهي في العرف
الامر الدال على الشيء بلا وضع على ما هو المشهور واما على اختيار العصام
فهي الامر الدال على الشيء بلا استعمال قال عبد الوهاب في شرح الولدية القرينة
المطلقة ما يفصح عن المراد لا بالوضع وهي اما مانعة او معينة اما المانعة فهي
ما يمتنع عنده ارادة المعنى الحقيقي حسا او عقلا او شرعا او عادة واما المعينة
فهو ما يعين المراد ويوضحه ولعل المصنف اراد القرينة المعينة سواء كانت حالية
تفهم من سياق الكلام وسباقه وتظهر لدى المحاورة او مقالية لها حظ من اللسان
وقيد بالقلم قال بعض الحواشي قوله حالية اي معنوية حال من القرائن لانها
مفعول له بواسطة عن او خبر لكلمة كان المحذوف مع اسمها او مقالية اي لفظية
عطف على حالية انتهى وقال البعض قوله حالية او مقالية اي حالية كانت القرائن
او مقالية فكان مع اسمه محذوف وهذا الحذف جائز لما تعلم فيما سيأتي وهي
اي القرينة المقالية قال ابن مالك في التسهيل اذا دار الضمير بين الاقرب والابعد
فهو للاقرب لكن هذا الكلام ليس على الاطلاق بل اذا لم يكن المانع للاقرب وان كان
مانع فللابعد وهنا لم يكن المانع للاقرب حرف الاستقبال في المضارع اي في الفعل
المضارع نحو سيضرب وسوف يضرب ولا يضرب ولن يضرب في النفي وامس في الاسم
اي في اسم الفاعل نحو ضارب امس وحرف الحال نحو ما يضرب والآن نحو ضارب الآن
وغدا اي ضارب غدا فيهما اي في المضارع واسم الفاعل قوله الى الحال نحو زيد ضارب
وزيد يضرب متعلق بالمبادرة قوله لاقتضاء معلوميهما اي مفهومي المضارع واسم الفاعل

[illegible]

تعليل للمبادرة او متعلق لقوله لمبادرة وعلة له قوله الوقوع مفعول به للاقتضاء
وفاعله مفهوم منهما لانه مجرور لفظا مضاف اليه له ومرفوع محلا فاعله في الحال
ظرف للوقوع لان المفهوم من المضارع اخبار وقوع الضرب وكذلك من اسم الفاعل
والوقوع يحمل على الوقوع في الحال عند سماعهما كذا قاله امام الايوبي قال
صاحب زبدة الانظار وغيره فان الاسم له صلاحية الفاعلية والمفعولية والاضافة
قبل دخول احد من العوامل واختصاص بواحد منها عند دخوله كذلك المضارع فان له
صلاحية للحال والاستقبال والتقليل والتكثير عند التجرد عن القرائن وعندها يتخصص
بواحد منها لكن هاتان المشابهتان لكونهما غير تامتين لانهما من المشابهات المعنوية
وقد عرفت ان التامة هي المشابهة لفظا ومعنى وحينئذ لا ثم شرع في بيان مشابهتهما
من جهة الاستعمال فقال واما الثالث اى واما الشبه الثالث وهو اى الشبه الثالث
الشبه اى شبه المضارع لاسم الفاعل استعمالا اى من جهة الاستعمال فثابت لوقوع كل منهما
اى لوقوع كل واحد من المضارع واسم الفاعل مع فاعلهما صفة حال من كل فانه وان كان
مضاف اليه لفظا لكنه فاعل في الحقيقة او خبر لوقوع بتضمنه معنى الصيرورة على ما صرح به
المولى حسن چلبي في حاشية المطول ولا يجوز كونها مفعولا به لوقوع لانه لازم كما في القاموس
قال امام الايوبي قوله واما الثالث مبتدأ وقوله فلوقوع كل ظرف مستقر مرفوع محلا
على انه خبر اى فحاصل لوقوع كل منها والوقوع مصدر مضاف الى فاعله وقوله صفة
منصوب لفظا على انه مفعول له وقال الشيخزاده في شرح قواعد الاعراب اى وقع يتعدى بنفسه
كقولك وقعت السكين وقد يستعمل بالادوات كقولك وقعت عن كذا ومن كذا ذكره الجوهري
في الصحاح انتهى كلامه فعلى هذا قوله صفة مفعول به له وان انكره دنيز زاده اعتمادا على القاموس انتهى
لنكرة متعلق بصفة وكذا قوله بجنب الظاهر متعلق بصفة واما في التحقيق وهو بيانه حقيقة
على وجه الحق كذا في الاختري قال البعض قوله واما في التحقيق اى في الحقيقة والمعنى او في نفس الامر
بجزء اى فكل منهما جزء اول صفة لجزء منها اى من الصفة يعني ان كلا من المضارع واسم الفاعل
جزء اول من الصفة لان الصفة في كل منها هو اسم الفاعل مع ضميره المستتر الذي هو فاعله
وكذا الفعل المضارع مع فاعله هو الصفة قال بعض الحواشي قوله بجنب الظاهر اما
في التحقيق بجزء اول منها اقول يعني ان مراد المصنف من وقوعهما صفة لنكرة وقوعهما
مع ضميرهما وهو ليس بتحقيق بل التحقيق وقوع الجزء الاول منهما نحو جاءني رجل ضارب
او جاءني رجل يضرب فان كل واحد منهما يصح ان يقع صفة لرجل بجنب الظاهر واما في التحقيق
بجزء اول منها كذا في شرح المفتاح وانما قلنا واما في التحقيقة بجزء اول منها فانها اى

اى الصفة قال البعض قد لم فانها تعليل لقوله واما في التحقيق بجزء اول منها
في الاول اى في المثال الاول وهو جاءني رجل ضارب مركبة من اسم الفاعل
وفاعله وفي الثاني اى وانها في المثال الثاني وهو جاءني رجل يضرب جملة
اى مركبة من المضارع ومن فاعله قال الكشي في حاشية العصام ينبغي ان يخص
اسم الفاعل مع فاعله بما ليس جملة وهو الذي لم يقع بعد كلمة الاستفهام او النفي
رافعا لظاهر ولا صلة للموصول وكونه جملة فيما اذا وقع اسم الفاعل بعد كلمة الاستفهام
او النفي رافعا لظاهر او وقع اسم الفاعل صلة للموصول وقال حسن چلبي في بحث التقوي
التحقيق ان يقال الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات والجملة ما اشتمل
على نسبة اصلية مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة الا اذا وقع صلة اللام فانه ح
مقدر بالفعل فيكون له نسبة اصلية او وقع في مثل اقائم الزيدان فانه مع كونه جملة كلام
واما ما عداهما فليس له نسبة اصلية بل على سبيل التشبيه بالفعل لاشتماله على معناه
وقال في منهواته المراد بالاسناد الاصلي اسناد الخبر الى المبتدأ واسناد شيء الى ما قبله
بحيث لو اسند الى ضميره لتغير في التكلم والخطاب والغيبة فانه اذا لم يتغير فيها
فقد اشبه الخالي عن الضمير فلا يعتبر كانه لم يوضع لان يسند بل انما يحصل بسبب العارض
فيكون اسناده عارضا لا اصليا انتهى فان قلت لم لم يكن اسم الفاعل مع فاعله جملة
قلت لان اسم الفاعل اشبه بالخالي عن الضمير من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب
والغيبة نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم كما لم يتغير الخالي عن الضمير نحو انا رجل
وانت رجل وهو رجل بخلاف الفعل كذا في شرح اللباب قال بعض المحشي قوله فانها
في الاول مركبة وفي الثاني جملة اقول لا تركيب في الاول لعدم دلالة جزئه على جزء معناه
فلا يوجد التركيب اذا كان الامر كذلك فاطلاق الصفة اى اذا كانت في الاول مركبة
وفي الثاني جملة فاطلاق المصنف الصفة عليهما اى على اسم الفاعل والمضارع
مع قطع النظر عن الفاعل فقوله فاطلاق الصفة مبتدأ وخبره قوله مبني على المسامحة
هي استعمال اللفظ في غير حقيقته بلا قصد علاقة معتبرة ولا نصب قرينة دالة عليه
اعتمادا على ظهوره للفهم في المقام فوجود العلاقة يدفع المسامحة قال احمد نازلي
المسامحة استعمال اللفظ في غير معناه المتبادر ولو بلا علاقة اعتمادا على فهم السامع
انتهى قال السيد في كتاب التعريفات التسامح هو ان لا يعلم الغرض من الكلام
ويحتاج في فهمه الى تقدير لفظ آخر وقال حسن چلبي المراد من المسامحة استعمال اللفظ
في غير ما وضع له حقيقة من غير قصد علاقة اعتمادا على ظهور المراد في ذلك المقام

لظهور المراد وهو كونهما صفة مع فاعلها لعدم جواز انفكاك العامل
عن فاعله في الاحوال العارضة له وان كان الفاعل اعتباريا قوله لظهور المراد
علة المسامحة او متعلق بمبني وعلة له او مبني على التجوز اي التكلم بالمجاز
مرسلا قوله باطلاق اسم الكل اي المراد بالاسم الصفة وبالكل الفعل والفاعل
او اسم الفاعل والفاعل قوله على الجزء متعلق باطلاق والمراد بالجزء الفعل او اسم الفاعل
فقط قال البعض قوله باطلاق اسم الكل على الجزء الاسم لفظ الصفة والكل الفعل
مع فاعله او اسم الفاعل مع فاعله والجزء الفعل او اسم الفاعل فقط وهذا بيان لنوع المجاز
وعلاقته وقال الاخر قوله باطلاق اسم الكل اي الفعل والفاعل او اسم الفاعل
والفاعل والمراد بالاسم لفظ الصفة قوله على الجزء اي الفعل فقط او اسم الفاعل فقط
انتهى وشرط اطلاق اسم الكل على الجزء كونه الدال على الجزء دالا عليه اجمالا قوله
ولدخول ظرف مستقر مرفوع المحل عطف على لوقوع يعني واما الثالث لجواز دخول
لام الابتداء للتاكيد عليهما اي على كل واحد من المضارع واسم الفاعل نحو ان زيدا
لضارب او ليضرب فان قيل اللام الابتدائية حقها ان يتقدم اول الكلام
وهنا ليس كذلك قلنا كراهة اجتماع حرفي التاكيد من ان واللام وتواردهما
بلا فاصلة فلذلك لا يقال ان لزيدا ضارب وكذا لا يقال ان لزيدا يضرب
ثم اراد ان ينبه على الحاصل من السابق فقال فهذه المشابهة الثلثة
والفاء في فهذه فذلكة وهو ما يدخل على الاجمال بعد التفصيل قوله اي المشابهة
اي مشابهة المضارع لاسم الفاعل خاصة لفظا او معنى او استعمالا
اي من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال تقتضي اي توجب تلك المشابهة قوله تطفل
المضارع مفعول تقتضي والتطفل مصدر من باب التفعل وهو كون الشيء
طفلا اي تابعا ولذلك يقال للصبي طفلا لانه يتبع والده في الشيء اي تبعيته
اي تبعية المضارع هذا تعبير باللازم لان الطفل يلزمه التبعية فيكون من قبيل
ذكر الملزوم وارادة اللازم للاسم اي لاسم الفاعل لان الالف واللام للعهد
الخارجي بقرينة سبق ذكره وهو اسم الفاعل فيما تفرع له التبعية قوله
اي في شيء اشارة الى ان ما موصوفة عبارة عن الشيء الذي هو الاعراب
هو اي الاسم اي اسم الفاعل هذا هو الملايم للسباق والموافق لكلامه في الامتحان
في بيان وجه اختصاص التنوين بالاسم ومن عكس فقد عكس كذا في الحاشية
قال اي الشارح الاول فيه

قال بعض الحواشي قوله اي الاسم اقول هذا التفسير مع كونه خلاف المتعارف
لانه يقال الاصل في الاسم الاعراب وفي الفعل البناء يقتضي ان يجعل الحال محلا
وهو الاعراب بسببه دخول كلمة في على ضمير ما الذي هو عبارة عن الاعراب
على ذلك التقدير والمحل حالا وهو الاسم وهذا وان جاز في الظرفية
والمظروفية المجازيتين لكن لا يحسن بلا داع واما ما ذكره المصنف في الامتحان
في بيان وجه اختصاص التنوين واستند به الشارح في حاشيته هنا فلا داعي فيه
اذ لكل مقام مقال فالاولى ان يرجع هذا الضمير الى كلمة ما وضمير فيه الى الاسم
كما جعل الشارح الاول اصل فيه اي في ذلك الشيء وفيه متعلق بالاصل
لانه لتضمنه معنى الراجح لان الشيء اذا كان اصلا في شيء يكون اعتباره راجحا
وتركه مرجوحا قوله اي ذلك الشيء تفسير لمرجع ضمير هو يعني راجع الى ما
الاعراب ولما كان للاعراب معنيين احدهما بالفعل وثانيهما بالقوة قيل
اي معنى اراد به هنا فاجاب بقوله والمراد اي مراد المصنف به اي بالاعراب
هنا اي في قوله وهو الاعراب قال البعض قوله هنا اي في بيان مقتضي الاعراب
في الفعل استعداد الاخر اي قابلية اخر الكلمة للحركات العاملية اي المنسوبة الى العامل
لفظا او تقديرا قوله وعدم الامتناع عطف على استعداد الاخر وتفسير له
من قبيل عطف اللازم على الملزوم اي والمراد به هنا عدم امتناع اخر الكلمة
عنها اي عن الحركات العاملية سواء كان استعداد الاخر لها وعدم الامتناع عنها
لفظا اي لفظيا يعني من جهة اللفظ او تقديرا اي تقديريا يعني من جهة التقدير
والمراد به هنا ايضا ما اي الاعراب الذي يقابله اي ذلك الاعراب والضمير البارز
مفعول يقابل وفاعله قوله البناء اي كونه مبنيا لا المراد به هنا اثر العامل
يعني المراد بالاعراب هنا الاعراب بالقوة لا بالفعل فهي الاستعداد وهو
عبارة عن قوة قريبة بالفعل متوسط بين الامكان الذاتي وبين الفعل
وامر موجود والمراد هنا القوة القريبة الى الفعل التي لا توجد قوة اقرب منها
اليه ولو قال استعداد الاخر للحركات والحروف العاملية وعدم الامتناع عنها
لكان اكمل الا انه يقال انه اكتفى بالحركات عن الحروف لظهوره قال صاحب فتح الاسرار
والمراد بالاعراب هنا المعنى المصدري بمعنى كونه معربا قابلا للحركات والحروف العاملية لفظا
او تقديرا او يقابله البناء والاسم في البناء متطفل وتابع للفعل والحرف ليس باصل فيه لا اثر العامل
كما فيما سبق وقال بعض الحواشي قوله والمراد به هنا استعداد الاخر للحركات العاملية وعدم الامتناع

عنها لفظا او تقديراً و يقابله البناء لا اثر العامل اقول هذا هو المعنى الخاص للاعراب
والارادة به هنا لا يجوز لان المقام بيان مقتضى الاعراب وهو اثر العامل وايضا
هذه الارادة مناف لقوله آنفا وخاص بالاعراب اللفظي والتقديري وهو ليس
بمراد هنا انتهى لان المقام فيهما واحد وهو بيان مقتضى الاعراب فما كان مرادا
هنالك وهو مراد هنا وما لم يكن مرادا هنالك لم يكن مرادا هنا فليس المراد فيهما
الا المعنى العام الذي هو اثر العامل فلا يجوز ارادة الخاص كما لا يخفى على ذوي الافهام
قال صاحب منافع الاخيار قوله لا اثر العامل كما لا يخفى لعل وجهه ان اثر العامل
في الاسم حركة او حرف و المضارع لا يتبع الاسم في حركة الاعرابية وحروفه الاعرابية
بل في استعداد الاخر للحركات الاعرابية لكن مجيء الاعراب بمعنى استعداد الآخر للحركات
العاملية الخ محل نظر لان الاعراب اختلاف الآخر باختلاف العوامل عند بعض
النحاة ونفس الحركات والحروف العاملية عند اكثر المحققين ومنهم المصنف
والشارح معترف بهذا البيان اللهم الا ان يقال ان استعداد الآخر الخ
بمعنى مجازي له ويشعر به قوله والمراد به هنا قوله كما تقتضي مفعول مطلق لقوله
تقتضي في قوله تقتضي تطفل المضارع اي فهذه المشابهة تقتضي تطفل المضارع
للاسم اقتضاء كائنا كما تقتضي الكاف حرف جر وما مصدرية اي كاقتضائها او كافة
على ما هو الشائع في مثل هذه العبارة وجعل ما موصولة او موصوفة بالجملة الفعلية المذكورة
لا يرضى به الشارح لايهامه خلاف المقصود لكون ما حينئذ عبارة عن المشابهة
فيكون معناه فهذه المشابهة كالمشابهة التي تقتضي والمقصود جعل هذا القول
مشبها به لاقتضائها لا جعله مشبها به لها او حال من فاعله وهذان الوجهان
في امثاله مشهوران والمختار عند ابن هشام هو الاخير لسلامته عن الحذف
قال البعض قوله كما تقتضي يعني اقتضاء المشابهة تطفل المضارع لاسم الفاعل
كاقتضائها تطفل اسم الفاعل يريد ان التطفل من الجانبين كما ان للمضارع تطفل لاسم الفاعل
في الاعراب فلاسم الفاعل تطفل للمضارع اي للفعل المضارع متعلق لتطفل
قوله فيما اي في شيء تصريح لما به التطفل هو اي المضارع اصل فيه اي في ذلك الشيء
قوله وهو بيان لما اي ذلك الشيء العمل ولذا لا يعمل في المفعول اذا كان بمعنى الماضي
قوله ولهذا متعلق باعتبر المؤخر قدم للحصر واصل العبارة واعتبر لهذا اي لاقتضاء
هذه المشابهة هذين التطفلين معا او لاقتضاء هذه المشابهة تطفل اسم الفاعل
للمضارع اعتبر اي المصنف هذه المشابهة اي المشابهة الثلثة بينهما اي

اي بين اسم الفاعل والمضارع والقدم اعتبروا الشبه الثاني وهو الشبه معنى
قوله بينه اي بين المضارع ظرف لاعتبروا وبين اسم الجنس فقط دون بينه
وبين اسم الفاعل قال صاحب المراح وايضا يقال له مضارع لانه مشابه
باسم الجنس في العموم والخصوص يعني ان اسم الجنس يختص بلام العهد
كما ان المضارع يختص بسوف او بالسين انتهى اي يختص بواحد
بلام العهد بعد ان كان شايعا في جماعة كما ان المضارع يختص بسوف
او بالسين بالاستقبال فانك اذا قلت جاءني رجل يكون شاملا
لكل ذكر من بني آدم جاء وزهد البلوغ على سبيل البدل واذا قلت فعل
الرجل مشيرا الى ذلك الرجل الجائي يختص بواحد منهم وانك اذا قلت
يضرب يصلح للحال والاستقبال واذا قلت سيضرب او سوف يضرب يختص
بالاستقبال واذا قلت ليضرب يختص بالحال هذا كلام صاحب الدنقوز
ملخصا قال سعد الدين في شرح العزي وايضا يسمى المضارع مضارعا
لانه مشابه بمطلق الاسم في وقوعه مشتركا وتخصصه بالسين وسوف
واللام كما ان رجلا يحتمل ان يكون زيدا وعمرا وغيرهما فاذا قلت الرجل
اختص بواحد هذا كلامه ملخصا قوله ونظر المصنف مبتدأ وقوله ادق خبر
وايضا نظر المصنف بالقبول متعلق بقوله احق اي اليق قدم للحصر والقصر
اي ونظر المصنف ادق واحق واللام متعلق بهما على سبيل التنازع
لو كانت اي لو فرض المشابهة كما اعتبروا اي القوم لم يكن جواب لو
قوله مشابهة اي المضارع اسم لم يكن قوله لكل واحد منهما اي من اسم الفاعل
واسم الجنس متعلق بالمشابهة وقوله تامة خبر لم يكن فيلزم عدم اعطائها
الاعراب كما اعترفوا اي القوم يعني كما اقروا في بيان وجه اشتراط احد الزمانين
اي الحال والاستقبال وهذا ملابس بانواع اضافات في عمل اسم الفاعل
متعلق باشتراط اي في عمله في الفاعل الظاهر و في المفعول به واما رفعه
للفاعل المستكن فلا يشترط فيه لانه لاعتباريته لا يكاد يأبى عن عمل عامل
هو مستتر تحته داخل تحت تصرفه وانه اعتباري محض لا يظهر فيه اثر العامل
بل هو ايضا اعتباري محض فلا يتوقف عمله فيه على وجود ما يقوى فيه حيث قالوا
اي القوم لو كان اي اسم الفاعل بمعنى الماضي واسم الفاعل الذي بمعنى الماضي

فهو مضاف الى ما بعده ابداً ولا يجوز اعماله اصلا نحو هذا ضارب زيد امس لا يقال
ضارب زيداً كذا في الضوء لم يكن جواب لو المشابهة اى مشابهة اسم الفاعل
للمضارع لفظا ومعنى اى من جانب اللفظ والمعنى تامة خبر لم يكن واسمه
المشابهة بل سقطت قوتها اى قوة المشابهة لعدم وجود كمال المشابهة
وهى المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا فيه لكونه بمعنى الماضى قوله وضعفت اى
قوتها عطف على قوله سقطت وتغيير له من قبيل عطف اللازم على الملزوم في كلا
الجانبين اى جانب اللفظ وجانب المعنى وسره ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى
لم يكن موافقا للمضارع فى المعنى لما كان موافقا له فى اللفظ ولا يكون موافقا
للماضى فى اللفظ لما كان موافقا فى المعنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل اسم الفاعل
واما عمل باسط فى ذراعيه فى قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد بمعنى انه
بمعنى الماضى فلانه وان كان بمعنى الماضى فى الظاهر الا ان المعنى على الحال
بدليل انك لو اوقعت يبسط موقع باسط نحو كلبهم يبسط ذراعيه لصح وذلك
لان الحال الماضية يحكى على صورة الحاضرة بان الكلام يقدر المتكلم بهذا
كأنه موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن وليس
المراد به ان اللفظ الذى فى ذلك الزمان يحكى الآن على ما يلفظ به لجواز ان لا يلفظ
فى ذلك الوقت بلفظ قال السرورى فى شرح المراح ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى المضارع
يعمل واذا كان بمعنى الماضى لم يعمل لان عمله مشروط بكونه بمعنى الحال والاستقبال
وسره اى وجه عمل اسم الفاعل اذا كان بمعنى المضارع دون الماضى ان اسم الفاعل
اذا كان بمعنى المضارع يشبه لفظا كما يشبه معنى واذا كان بمعنى الماضى لم يكن موافقا
للمضارع فى المعنى ولا للماضى فى اللفظ يعنى لا يكون موافقا فى المعنى لما كان موافقا
فى اللفظ ولا يكون موافقا فى اللفظ لما كان موافقا فى المعنى فسقطت قوة المشابهة
وضعف فى كلا الجانبين حاله اى اسم الفاعل على ضعف ولما لم يعمل اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى
لم يعط الاعراب بخلاف المضارع فانه اعرب وان لم يعمل يوجد موجب الاعراب فيه
لان اسم الفاعل يعمل اذا كان بمعناه فاعطى له الاعراب عوضا منه اى من العمل قال فاضل
الحاصل انه اذا كان بمعنى الحال والاستقبال يتم المشابهة بينهما حيث يكون صورة ومعنى فاخذ
كل واحد منهما حكم الآخر معاوضة اما اذا كان بمعنى الماضى فلا اذ لا مشابهة بينهما لتلك المشابهة
لانه ح لا يوافق المضارع فى المعنى والماضى فى اللفظ فلا يلزم من اعمالهم ما قوى شبهه بالفعل
اعمالهم ما ضعف شبهه به وقال صاحب فتح الاسرار ولقد احسن المصنف اعتبار المشابهات
الثلاث بين المضارع واسم الفاعل والقوم اعتبروا المشابهة الثانية بينه وبين اسم الجنس كلفظ الرجل
فلم يتم

فلم يتم المشابهة من الجانبين فلما اعتبرها بين المضارع واسم الفاعل
تم المشابهة من الجانبين انتهى اى من جانب اللفظ والمعنى قوله فى كلا الجانبين
ظرف لقوله لم يكن قوله ولانه اى الشان والحال عطف على قوله لانها وعلة ثانية
لكون نظر المصنف ادق واحق حينئذ اى حين اذ اعتبر الشبه الثانى بين المضارع
وبين اسم الجنس او حين اعتبر الشبه الثانى بين المضارع واسم الجنس
لا يظهر من هذا الشبه اى من الشبه الثانى اثر فاعل لا يظهر والجملة مرفوعة محلا
خبر ان فى لانه واسمها ضمير الشان ويقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان
يفسر بالجملة بعده اى لا يظهر عمل فى اسم الجنس يعنى لا يعمل اسم الجنس الرفع
والنصب لعدم اخذه العمل من المضارع حين اعتبر الشبه الثانى بينهما ومن المعلوم
ان رجلا لا يعمل الرفع والنصب ولو قال ولانه حينئذ لا يعمل اسم الجنس لعدم
اخذه العمل من المضارع حينئذ لكان اظهر بخلاف اسم الفاعل لانه حين اذ اعتبر
الشبه الثانى بين المضارع وبين اسم الفاعل كما اعتبره المصنف يظهر من هذا
الشبه اثر فى اسم الفاعل يعنى يعمل الرفع والنصب لاخذه العمل بواسطة المشابهة
قوله والمقصود الواو فيه للحال والمقصود مبتدأ والجمع خبره اى والحال ان المقصود المتكلم
اوعن ان مقصود المتكلم من هذا التشبيه اى التشبيه الثانى يعنى التشابه معنى الجمع
الجمع بين الشيئين اى المشبه والمشبه به فى امر اى فى وجه الشبه يعنى مجرد جمع
بين شيئين متشاركين فى امر والمراد من ذلك الامر القدر الذى اشتركا فيه
واستويا فيه كالمضارع واسم الفاعل المتساويين فى العمل او الاعراب او
مجرد الجمع بين شيئين فى امر وانهما متساويان فى وجه الشبه كالمضارع واسم الفاعل
المتساويين فى العمل او الاعراب من غير قصد الى الحاق الناقص فى وجه الشبه
وهو المشبه بالكامل اى الزائد فى وجه الشبه وهو المشبه به يعنى من غير قصد
الى كون احدهما ناقصا فى ذلك الامر والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة فى احدهما
والنقصان فى الآخر او لم توجد يعنى بل قصد استواؤهما فى ذلك الامر من غير التفات
الى القدر الذى زاد به احدهما على الآخر ان كان فى احدهما زيادة فى الواقع
انما لاقتضاء المقام المبالغة فى ادعاء التساوى واما لان الغرض افادة اصل الاشتراك
فيلغى الزائد ان وجد والصواب ان يحذف قوله من غير قصد الى الحاق الناقص بالكامل

فان الجمع بين الشيئين منفي عنه وحيث كان المقصود الجمع المذكور فيجوز اي
واذا كان المقصود من هذا التشبيه الجمع بين الشيئين في امر فيجوز
في التشابه التشبيه ايضا لان الشيئين وان تساويا في وجه الشبه يجب
قصد المتكلم الا انه يجوز له ان يجعل احدهما مشبها والاخر مشبها به
لغرض من الاغراض ولسبب من الاسباب مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه
ويجوز في مثله اي في مثل هذا التشبيه الذي وقع في باب التشابه التعاكس اي العكس
بخلاف التشبيه الذي وقع في غير باب التشابه فانه لا يجوز فيه التعاكس
يعني فيجوز في مثله تشبيه ما كان مشبها به بما كان مشبها كتشبيه المضارع
باسم الفاعل في الاعراب ويجوز عكسه كتشبيه اسم الفاعل بالمضارع في العمل
او كتشبيه اسم الفاعل بالمضارع في العمل ويجوز عكسه كتشبيه المضارع
باسم الفاعل في الاعراب فيقال المضارع كاسم الفاعل في الاعراب ويجوز عكسه
فيقال اسم الفاعل كالمضارع في العمل او يقال اسم الفاعل كالمضارع في العمل
ويجوز عكسه فيقال المضارع كاسم الفاعل في الاعراب وهذا القول كناية
عن جواز التعاكس في هذا التشبيه يعني كني بجواز التعاكس في مثله عن جواز
التعاكس في هذا التشبيه فهو مسوق لاثبات التعاكس في هذا التشبيه
على طريق الابلغية يعني يريد جواز التعاكس في هذا التشبيه وقصد المبالغة
في هذا الجواز فسلك بهذا القول طريق الكناية لانه اذا جاز التعاكس في مثله
فقد جاز التعاكس في هذا التشبيه قال بعض الافاضل هذا القول كناية
عن جواز التعاكس في هذا التشبيه اي كني بجواز التعاكس في مثله عن جواز التعاكس
في هذا التشبيه كما في مثلك يكرم حيث اثبتوا الاكرام لمثل المخاطب وهم يريدون
اثباته لذاته وقصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا طريق الكناية لانهم اذا اثبتوه
لمن يسد مسده فقد اثبتوه له وقال الاخر والاحسن ان يكون هذا القول من باب
الكناية وفيه وجهان احدهما انه جواز الشيء بجواز ملزومه لان وجود الملزوم
الذي هو جواز التعاكس في مثله يستلزم وجود اللازم الذي هو جواز التعاكس
في هذا التشبيه والثاني ان الغرض من جواز التعاكس في مثله هو جواز التعاكس
في هذا التشبيه

في هذا التشبيه قال بعض الكمل قوله والمقصود من هذا التشبيه اي
التشابه الذي هو التشبيه الغير المعروف الجمع اي جمع المتكلم بين الشيئين
هما المشبه والمشبه به في امر هو وجه الشبه وقصد من ذلك الامر ما ازداد به
احدهما على الاخر في ذلك الامر وان كانت تلك الزيادة موجودة في نفس الامر
اما لاقتضاء المقام المبالغة في ادعاء التساوي واما لان الغرض وجود
اصل الاشتراك فيلغي الزائد ان وجد فيتحقق التساوي في المراد بين الطرفين
من غير قصد الى الحاق الناقص في وجه الشبه الى الكامل فيه فيجوز في التشابه
التشبيه ايضا لان اداة التشبيه قد تستعمل لمجرد قصد الاشتراك كما في الاطول
كتشبيه غرة الفرس بالصبح لاجل وقوع منير في مظلم لا لاجل المبالغة في الضياء
فانه ح لا يكون من باب التشابه ولا يصح العكس فيه ويصح في مثله اي في مثل هذا
التشبيه التعاكس اي العكس كتشبيه الصبح بغرة الفرس فالاحسن ترك
التشبيه المعروف ذاهبا الى الحكم بالتشابه الذي هو تشبيه غير معروف
فترك التشبيه بان يعدل عن صيغته واداته والحكم بالتشابه بان يؤتى بما يدل
على التشابه والتساوي وذلك بان يعبر بالتفاعل المقتضي لحصول مدلوله
من الجانبين فيكون من التشبيه المقتضي لتعين المشبه من المشبه به وذلك
الترك للاحتراز من ترجيح احد المتساويين في ذلك الامر المشترك فيه
حتى صار كل منهما مشبها ومشبها به فلا مرجح وهو باطل والاحتراز عن الترجيح
الباطل يقتضي ترك صيغة التشبيه اذ لو اتى بصيغته ادى الى ترجيح احدهما
فيه وهو ينافي المدعى المقصود فلذلك يعدل الى ما يدل على التساوي
والتشابه قيل وذلك الترك للاحتراز من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه
على الاخر لان في التشبيه ترجيحا وفي التشابه تساويا كقول الشاعر
تشابه دمعي اذا جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله
ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني ام من عبرتي كنت اشرب فان الشاعر اراد
جمع الدمع والمدامة في الحمرة وانه لا يترجح احدهما على الاخر فيجوز اي
اذا قصد الجمع بين الشيئين في امر فالاحسن العدول الى التشابه
ويجوز التشبيه ايضا لكن اذا وقع التشبيه في باب التشابه صح في مثله
اي في مثل هذا التشبيه التعاكس اي العكس بخلافه فيما عداه كتشبيه غرة الفرس

بالصبح وعكسه فيقال بدا الصبح كغرة الفرس وبدت غرة الفرس كالصبح
وقال الاخر قوله والمقصود اي مقصود المتكلم من هذا التشبيه
اي التشبيه الغير المعروف او التشبيه الغير المتعارف وهو التشابه
الجمع اي مجرد جمع المتكلم بين الشيئين المتساويين في امر قصد تساويهما
فيه بان لا ايراد الزائد منه في احدهما ان وجد بل اريد نفس القدر الذي
اشترك فيه ويحصل كل منهما فالاحسن ترك التشبيه ذاهبا الى الحكم
بالتشابه والتساوي بينهما احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه
على الاخر لان الغرض ان الطرفين متساويان في وجه الشبه كما في قول الشاعر
قيل فالاحسن ان يترك التشبيه ويصار الى التشابه ليكون كل واحد من ذينك
الامرين مشبها من وجه ومشبها به من وجه وذلك لانه لو شبه احدهما بالاخر لزم
الترجيح لا لمرجح لان في التشبيه اشعارا بان المشبه به كامل في وجه الشبه
ومثال التشابه قول ابي اسحق الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل
ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني ام من عبرتي
كنت اشرب فانه يريد ان يتساوى دمعه ومدامته من غير تفاوت وتشابهنا لما اعتقد
التساوي بين دمعه ومدامته ترك التشبيه ذاهبا الى الحكم بالتشابه
لانه اراد الجمع بين دمعه ومدامته في لون الحمرة من غير تفاوت في الزيادة والنقصان
فيجوز اي واذا كان المقصود من هذا التشبيه الجمع بين الشيئين فيجوز في التشابه
كما يجوز الحكم بالتشابه مثله
التشبيه ايضا ويصح في مثله اي في مثل هذا التشبيه التعاكس اي العكس
بخلاف التشبيه الذي وقع في غير باب التشابه فانه لا يصح فيه العكس وقال البعض
قوله والمقصود اي مقصود المتكلم من هذا التشبيه اي التشبيه لفظا ومعنى
والتشابه لا يعني التشابه لفظا ومعنى والتي لا الجمع اي جمع المتكلم بين الشيئين
هما المشبه والمشبه به في امر هو وجه الشبه من غير قصد الى الحاق الناقص
اي المشبه بالكامل اي المشبه به يعني من غير قصد الى كون احدهما ناقصا
والاخر زائدا ومثال وجود الزيادة في احدهما والنقصان في الاخر
قوله تشابه وجه الخليفة والصبح ومثال عدم وجود المذكور من الزيادة
والنقصان وكان الاوضح ام لم يوجد قوله تشابه دمعي ومدامتي وحيث كان
القصد الجمع المذكور فالاحسن ترك المتكلم التشبيه المعروف ذاهبا الى الحكم
على

على الشيئين بالتشابه الذي هو تشبيه غير معروف فلا يأتي بما قيل من ان تشابه
من ادوات التشبيه والتشبيه المعروف هو ما قصد فيه التساوي بين الطرفين
وقوله الترك للاحتراز من ترجيح احد المتساويين في قصده على الاخر في وجه الشبه
يعني من غير مرجح وذلك لان السابق الى الذهن في التشبيه ترجيح المشبه به
في وجه الشبه على المشبه ولا ترجيح هنا لان الغرض ان الطرفين متساويان
في وجه الشبه فحكم هنا بالتشابه ليكون كل واحد من الطرفين مشبها ومشبها به
فيجوز عند قصد الجمع بين الشيئين في امر في مثله اي في مثل هذا التشبيه يعني يجوز
في مثل هذا التشابه التشبيه ايضا لانهما وان تساويا في وجه الشبه بحسب قصد المتكلم
الا انه يجوز له ان يجعل احدهما مشبها والاخر مشبها به فيصح في مثله التعاكس
اي العكس كتشبيه الصبح بغرة الفرس وقال بعض المحشين لما احتمل المقصود
من هذا التشبيه الى قسمين الاول الحاق الناقص بالكامل كتشبيه زيد بالاسد
في الشجاعة والثاني الجمع بين الشيئين من غير قصد الى الحاق الناقص
بالكامل كتشبيه غرة الفرس بالصبح في الضياء وتبادر الفهم الى الاول
اراد ان المقصود خلاف التبادر فقال والمقصود قال بعض الافاضل
والحكم ان المتبادر من التشبيه الحاق الناقص بالكامل مطلقا وهو
في كما صليت مأول بان يجعل وجه الشبه في كون كل من الصلوتين افضل
من الصلوة على السابقين ومنهم ابراهيم عليه السلام كما ان الصلوة
على ابراهيم عليه السلام افضل من الصلوة على جميع من سبقه من الانبياء و
فيلزم من التشبيه المذكور كون الصلوة على سيدنا افضل من الصلوة
على ابراهيم عليه السلام واما اذا اريد مجرد الجمع بين الشيئين في امر من الامور
من غير قصد الى كون احدهما ناقصا والاخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان
ام لم توجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه وان جاز الغرض
وقال الاستاد لما احتمل المقصود من هذا التشبيه الى قسمين الاول الجمع
بين الشيئين في امر مع قصد الى الحاق الناقص بالكامل وهو المتبادر
كتشبيه زيد بالاسد في الشجاعة والثاني الجمع بين الشيئين في امر من غير قصد
الى الحاق الناقص بالكامل كتشبيه غرة الفرس بالصبح في الضياء ولم يعلم مقصود المتكلم
من هذا التشبيه اراد بيان المقصود منه فقال والمقصود من هذا التشبيه اي المشابهة

لفظا ومعنى وسيتمّى لا وهي التشبيه الغير المعروف الجمع اي مجرد الجمع بين الشيئين اللذين قصدت تساويهما في امر من الامور من غير قصد الى الحاق الناقص بالكامل في ذلك الامر اذا قصد الجمع بين الشيئين في امر فيجوز في ذلك الامر في مثله اي في مثل هذا التشبيه التعاكس حيث يقال كما تقتضي وقال بعض المحشيين الاخر قوله والمقصود من هذا التشبيه الجمع بين الشيئين اي المشبه والمشبه به فههنا اقتضا هذه المشابهة تطفل المضارع لاسم الفاعل وتطفل اسم الفاعل للمضارع في امر اي في وجه الشبه يعني كون كل واحد منهما اي الاقتضائين نسبة بين المتشبهين اي المقتضي بالكسر والمقتضى بالفتح من غير قصد الى الحاق الناقص اي المشبه بالكامل اي المشبه به فيجوز في مثله اي في مثل هذا التشبيه التعاكس اي العكس يعني تشبيه اقتضاء هذه المشابهة تطفل اسم الفاعل للمضارع باقتضاء هذه المشابهة تطفل المضارع لاسم الفاعل بان يقال فهذه المشابهة تقتضي تطفل اسم الفاعل للمضارع في العمل كما تقتضي تطفل المضارع لاسم الفاعل في الاعراب والله اعلم بالصواب وقال البعض قوله والمقصود من هذا التشبيه مبتدأ وخبره قوله الجمع بين الشيئين اي المشبه والمشبه به فههنا المضارع واسم الفاعل جمعا في امر فهو الاعراب او العمل من غير قصد الى الحاق الناقص اي المشبه نظرا الى اعتباريهما بالكامل اي المشبه به وهو المضارع او اسم الفاعل فيجوز في مثله اي في مثل عدم الحاق الناقص بالكامل التعاكس بان تقول هذه المشابهة تقتضي تطفل المضارع وهذه المشابهة تقتضي تطفل اسم الفاعل وقال الآخر قوله والمقصود من هذا التشبيه اي الشبه يعني الجمع بين الشيئين اي المشبه والمشبه به في امر اي في وجه الشبه من غير قصد الى الحاق الناقص اي المشبه بالكامل اي المشبه به فيجوز في مثله اي في مثل هذا التشبيه التعاكس حيث يقال كما يقتضي وقال بعض الناظرين الى المقام قوله والمقصود من هذا التشبيه اي هذه المشابهة الجمع بين الشيئين اي المضارع واسم الفاعل هنا في امر اي في امر واحد وهو العمل او الاعراب من غير قصد الى الحاق الناقص وهو اسم الفاعل ههنا اذ الكامل في الامر كذلك فيجوز في مثله اي عدم الحاق الناقص بالكامل لكون المشبه به والمشبه كاملا في كلا الطرفين التعاكس اي يجوز تشبيه اسم الفاعل بالمضارع وبالعكس وتبعية المضارع للاسم في الاعراب

و

وتبعية للاسم للمضارع في العمل انتهى وانا متحير في هذا البحث بل الناظرون اليه لكن اظن ان تحقيقه هي كما يظهر ذلك اي ذلك الجواز من بفتح الميم وسكون النون اسم موصول منصوب محلا مفعول به ليظهر ويجوز كونه حرف جر متعلقا بيظهر فيكون مكسورا تتبع فعل ماض من باب التفعل مبني على الفتح وفاعله المستتر راجع الى من وموضع فاعله جملة فعلية لا محل لها صلة للموصول ويجوز كونه مصدرا على تقدير كون من حرف جر فيكون التتبع مجرورا به كلامهم اي البيانيين لا النحويين كما ظن فاعرابه الفاء فصيحة داخلة على جواب شرط مقدر تقديره اذا علمت ان تلك المشابهة اقتضت تطفل المضارع لاسم الفاعل فيما هو اصل فيه فاعرابه اي المضارع ليس بالاصالة بل بالتبع لاسم الفاعل بسبب المشابهة المذكورة ثم اراد المصنف ان يمثله بمثال فقال فاذا قلنا مثلا لن يضرب وكذا لم يضرب ويضرب فعل اي لفظا وكذا لم والعامل المعنوي اوجب كون آخر يضرب بمنزلة الكلمة في تعريف العامل مفتوحا اي منصوبا او مجزوما او مرفوعا بمنزلة على وجه مخصوص من الاعراب فيه بواسطة المشابهة متعلق باوجب اي بالمشابهة التي هي الواسطة فالاضافة بيانية ومن قبيل اضافة الصفة الى موصوفها لاسم الفاعل اللام تقوية للعمل فلا ع ان تقول بتعلقه وعدم تعلقه بالمشابهة والاسم مجرور به لفظا ومنصوب محلا مفعول به غير صريح او صريح للمشابهة لما وصل النوبة الى بيان ما هو المقصود وهي احوال افراد العامل قال ثم اعلم الخ فيه اشارة الى ان العامل معطوف على اسم ان وهو الكلمة وعلى ضربين مرفوع المحل عطف على ثلثة فيكون من قبيل عطف الشيئين على معمولي عامل واحد قال الاستاد فيه اشارة الى ان العامل منصوب عطف على المعطوف عليه للعامل السابق وهو اي المعطوف عليه الكلمة ثلثة وقال فتكون جملة على ضربين معطوفة على المعطوف عليه لقوله هوما وهو صاحب منافع الاخيار فيه اشارة الى ان العامل منصوب على انه معطوف على اسم ان وهو الكلمة والجملة التي بعده منصوبة محلا عطف على خبرها بطريق عطف الشيئين على معمولي عامل واحد اي بعد ما علمت وما مصدرية اي بعد علمك مفهوم العامل اي تعريف العامل الاصلي وبعد ما علمت ما يتعلق وما عبارة

عن الواسطة فتذكير الضمير في يتعلق باعتبار لفظ ما به اى بالعامل فتكون
الواسطة من متعلقات العامل لانها جعلت لتأثير العامل في المعمول كالنكاح
او بمفهوم العامل فتكون الواسطة من متعلقات مفهومه لانها جزء من مفهومه
وهو كل لها ومن البين ان الجزء من متعلقات الكل قال بعض المحشين قوله
وما يتعلق به اى وبعد ما علمت الواسطة التى تتعلق بمفهوم العامل بكونها جزءا منه
لان الواسطة جزء من مفهومه وقال البعض قوله وما يتعلق به اى بمفهوم العامل
عطف على قوله مفهوم العامل من قبيل عطف الخاص على العام والمراد بما قوله
والمراد بالواسطة الخ ان العامل المراد به اى بالعامل ما اى العامل
الذى يعم الاصلى اى العامل الاصلى وهو الباء في الحروف الجارة وان في الحروف
المشبهة بالفعل وان في الجوازم هذه في العامل السماعي وفي القياسى
الفعل مطلقا كذا قاله البعض ويعم ايضا ما اى العامل الذى يلحق به
اى بالاصلى بطريق عموم المجاز اى ما يطلق عليه لفظ العامل سواء كان اصليا
او ملحقا به قوله لذكره قيد لتعميمه الى الملحق اى بتريبة ذكر المصنف الملحق
في الاقسام اى في اقسام العامل قال البعض قوله لذكره في الاقسام علة لتعميمه
بما يلحق به اى لذكر المصنف ما يلحق به في الاقسام قوله ولذا اى ولاجل
ان المراد تعميمه علة لقوله اعاده قدم عليه للحصر اى اعاد المصنف العامل
والاعادة ذكر الشئ مرة بعد اخرى قال البعض قوله ولذا اعاده اى لكون
المراد ما يعم الاصلى وما يلحق به اعاده مظهرا اى حال كونه مظهرا مع سبق
المرجع قوله ولانه اى الشان عطف على ولذا وعلة ثانية للاعادة يراد به
اى العامل فيما سبق اى في مقام التعريف او في بحث العامل ما اوجب الخ قال
البعض قوله فيما سبق اى في التعريف المفهوم ويراد به هنا اى في مقام التقسيم
او في بحث العامل على ضربين قال البعض قوله هنا اى في التقسيم الافراد بفتح الهمزة
وسكون الفاء جمع الفرد اى افراد العامل اذ التقسيم للافراد على ما هو رأى البعض
كما سبق في الكافية وقيل لام التعريف هنا للاستغراق فيكون معناه كل فرد من افراد العامل
واستغراق المفرد اشمل من استغراق المثنى والمجموع بمعنى انه يتناول كل واحد
واحد من الافراد وينافى خروج الواحد والاثنين والمثنى يتناول كل اثنين ولا ينافى
خروج الواحد والجمع يتناول كل جماعة ولا ينافى خروج الواحد والاثنين بدليل

بدليل صحة لا رجلين في الدار اذا كان فيها رجل وبدليل صحة لا رجال في الدار
اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان
اقول هذا في النكرة المنفية مسلم واما في المعرف باللام فلا بل الجمع المعرف
بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الافراد على ما ذكره اكثر ائمة الاصول
والنحو ودل عليه الاستقراء قال صاحب زبدة الانظار ولما فرغ من بيان
حد العامل وما يتعلق به شرع في بيان تقسيمه فقال ثم العامل اى افراده بناء
على ان التقسيم للافراد على رأى ولذا اظهر مع سبق المرجع او مفهومه وذاته
بناء على ان التقسيم كالتعريف للماهية والحقيقة على رأى آخر والاظهار رح
دون الاضمار لبعد المرجع انتهى قال عبد الوهاب في شرح الولدية
وما قيل ان التعريف للماهية والتقسيم للافراد فمبنى على المسامحة والمراد
ان التقسيم لتحصيل ماهية الافراد فلا ينافى كون التقسيم للماهية كما هو
التحقيق انتهى اقول التحقيق عند الفاضل العصام ان يكون التقسيم كالتعريف
للماهية لا للافراد ذكره في اوائل شرحه للكافية فعلى هذا يكون المراد هنا
ايضا المفهوم لا الافراد قال صاحب فتح الاسرار والمراد بالعامل هنا المفهوم
لان التقسيم للماهية كما عرفت وصرح به المص في بعض تصانيفه اظهر العامل
لبعد المرجع وقال بعض الافاضل اظهره تنبيها على المغايرة لان التقسيم
للافراد على ما هو المشهور والتعريف للماهية وحديث اعادة الشئ
معرفة يراد به عين الاول فقاعدة يعدل عنها كثيرا اما وقال الاخر اخرج
الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر الاتيان بالضمير واتى
بالظاهر لان المقام مقام التقسيم والتقسيم للافراد لا لتحصيل الماهية
والاصل في الضمير ان يكون عين المرجع وهو ههنا يراد به في مقام التعريف الماهية فلذا
اتى بالظاهر للتنبيه على التغاير في الجملة وقاعدة اعادة الشئ معرفة
تفيد ان يكون عين الاولى مشروطة بارتفاع الموانع وههنا مانع وهو
كون المقام مقام التقسيم وقال عقب زاده لما فرغ المصنف عن بيان حد الكلمة
ومن الوسائط التى هى مقتضيات الاعراب شرع فيما هو سبب له فقال ثم العامل
عطف على اسم ان انتهى والعامل سبب للاعراب كما ان المقتضى سبب له قال

امام الايوب ولما فرغ عن تحقيق تعريف العامل بحسب مفهومه شرع في تقسيم
الذي هو بحسب وجوده في الخارج فقال ثم العامل وهو مبتدأ وخبره قوله
على ضربين اى على نوعين لان الضرب والنوع والقسم من الترادف كذا في التحفة
قال صاحب زبدة الانظار قوله على ضربين اى نوعين يقال هذا ضرب من التاويل
اى نوع منه وقال صاحب الافصاح قوله على ضربين اى على صنفين في القاموس
الضرب الصنف من الشئ احدهما لفظي اى منسوب الى اللفظ نسبة الخاص
وهو العامل الى العام وهو اللفظ فلا يلزم نسبة الشئ الى نفسه كذا قاله
الديوركي وثانيهما معنوي اى منسوب الى المعنى وقال بعض شروح عوامل العتيق
فان قلت ان اللفظي هو المنسوب الى اللفظ فلا يجوز ان يكون لفظيا
والا لزم نسبة الشئ الى نفسه وهو ممنوع وكذلك المعنوي قلت التحقيق
في الجواب ان العامل اللفظي لفظ والمنسوب اليه يراد به معناه المصدري
اعني اللفظ فالمغايرة حاصلة بين المنسوب والمنسوب اليه واما في المعنوي
فالمنسوب هو المعنى الخاص والمنسوب اليه العام فلا يلزم نسبة الشئ الى نفسه
وقيل في جوابه ان هذه التسمية ليست بلغوية حتى يلزم ذلك بل هي اصطلاحية
فلا يلزم ذلك المحذور انتهى كلامه قال الاستاد قوله لفظي من نسبة الخاص
الى العام الذي هو اللفظ مع قطع النظر عن موصوفه الذي هو العامل
والا يلزم نسبة الشئ الى نفسه في الخارج واعلم انه قد يذكر المقسم الكلي
في الاقسام صريحا كقولك الانسان اما انسان ابيض واما انسان اسود
وقد يحذف وهو مراد كقولك الانسان اما ابيض او اسود اى اما انسان
ابيض او انسان اسود وهنا حذف مرادا اى ثم العامل اما عامل لفظي
او عامل معنوي فيكون الواو في ومعنوي بمعنى او فاللفظي الفاء فيه تفصيلية
اى فالعامل اللفظي قدمه لان مفهومه وجودي او لانه اقسامه اكثر او لكثرة
انواعه فيهم تحصيله فانه يجر ويجزم وينصب ويرفع والمعنوي يرفع فقط
او لتقدم اللفظ على المعنى بالنسبة الى السامع ما اى العامل الذي يكون للسان
اى للسان المتكلم فيه اى في ذلك العامل حظ يعني ما يمكن ان يتلفظ باللسان فيدخل
فيه العامل المقدر والمحذوف فالحاصل ان العامل اللفظي ما يكون ان يتلفظ باللسان

قوله

قوله لا يكون معنى يعرف بالقلب عطف على قوله يكون فيه للسان حظ وتفسير له
يعني عطف تفسير للتعريف اى ما لا يكون معنى يدرك بالعقل وهو اى العامل
اللفظي ايضا على ضربين اى على صنفين سماعي اى الاول عامل سماعي
اى منسوب الى السماع من العرب وقياسي اى والثاني عامل قياسي اى المنسوب
منسوب الى القياس الى غيره فالسماعي اى العامل السماعي اى العامل
الى السماع من العرب وهو في اللغة ما نسب الى السماع وفي الاصطلاح
اى في اصطلاح النحاة قوله هو اى العامل السماعي ضمير فصل لدفع احتمال
ان يكون قوله الذي صفة للعامل السماعي يتوقف اعماله بكسر الهمزة وسكون العين
مصدر اعمل من باب الافعال مضاف الى مفعوله الذي هو ضمير الموصول
اى الضمير الراجع الى الموصول وهو الذي بخصوصه بفتح الخاء صفة مشبهة
وبعضها مصدر كذا قاله الخطائي في شرح المختصر والضمير للموصول اى بمفرده
وشخصه او على وجه الخصوص لا العموم قال بعض شراح الجامي قوله بخصوصه
احتراز عما يتوقف بعمومه وبه لا يتوقف وقال البعض قوله بخصوصه احتراز
عما يتوقف اعماله بعمومه على السماع كالفعل مطلقا فان اعماله بعمومه يتوقف
على السماع وبخصوصه لا يتوقف وقال الاستاد قوله بخصوصه ظرف مستقر
حال من الضمير في اعماله فيكون الضمير في بخصوصه راجعا الى الموصول او مفعول
مطلق ليتوقف فيكون الضمير في بخصوصه راجعا الى اعماله اى حال كونه
ملابسا بخصوص مادته او توقفا مخصوصا او جعله عاملا ومؤثرا بجعل
خاص به على السماع مطلقا سواء سمع من العرب او غيره والمراد به
اى بالسماع في التعريف اللغوي اى معناه اللغوي وهو السماع مطلقا
كما اشرنا اليه آنفا وفي المعرف بالفتح الاصطلاحي وهو السماع من العرب
كما اشرنا اليه ايضا فلا دور بان يتوقف السماع في التعريف على السماع
في المعرف بالفتح وبالعكس وعدم لزوم الدور هنا ثابت لاختلاف
جهتي التوقف لا يقال انه لا يصح تعريف الاصطلاحي باللغوي لانه تعريف بالاعم
والتعريف بالاعم غير جائز لان مساواة التعريف للمعرف في الصدق شرط
لانا نقول هذا مذهب المتاخرين والمصنف اختار مذهب المتقدمين فانهم جوزوا

التعريف بالاعم قال صاحب منافع الاخيار والمراد به اللفظي وبما سبق
من السماعي الاصطلاحي قوله فلا دور وجه توهم الدور اخذ
بعض المعرف وهو السماعي في التعريف فيتوقف المعرف على التعريف
المتوقف على بعض المعرف قوله ولا يمكن ان يذكر في عمله الخ اي في عمل
العامل السماعي عطف على قوله يتوقف اعماله الخ وتفسير له يعني عطف تفسير
للتعريف اي الذي لا يمكن ان يذكر في عمله قاعدة نائب فاعل ليذكر
لانه مضارع مجهول كلية صفة القاعدة قوله موضوعها اي موضوع تلك
القاعدة الكلية مبتدأ وخبره قوله غير محصور في عدد معلوم بل يقال
هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا وليس لك ان تتجاوزه كما تقول الباء تجر
ولم تجزم بخلاف القياسي فانه يمكن ان يذكر في عمله قاعدة كلية موضوعها
غير محصور كما تقول ضرب يرفع وينصب لانه فعل متعد وكل فعل متعد
يرفع وينصب فضرب يرفع وينصب فقولك وكل فعل متعد يرفع وينصب
قاعدة كلية موضوعها غير محصور فلا يقال يمكن ان يقال الباء تجر لانه حرف
من الحروف الجارة وكل حرف من الحروف الجارة تجر فالباء تجر فلا فرق
في امكان ذكر القاعدة الكلية في حق عملها لان المراد من القاعدة الكلية
قاعدة كلية موضوعها غير محصور فلا شك في حصر موضوع القاعدة الكلية
في السماعي بخلاف موضوعها في القياسي فانه غير محصور كما لا يخفى قال بعض المحشين
قوله ولا يمكن الخ عطف تفسير للتعريف ان يذكر مضارع مجهول في عمله اي في عمل
العامل السماعي يعني في حق عمله قاعدة نائب فاعل يذكر كلية صفة احترازية
للقاعدة قوله موضوعها اي موضوع تلك القاعدة مبتدأ وخبره قوله غير محصور
في عدد معلوم بل يقال في حق عمله هذا العامل يعمل كذا وهذا العامل ايضا يعمل كذا
وليس لك ان تتجاوز عن ذلك القول كقولنا ان الباء تعمل الجر ولم تعمل
الجزم قال بعض شراح عوامل العتيق والسماعي في العرف ما لم يذكر فيه قاعدة
كلية موضوعها غير محصور بل يقال هذا يعمل وليس لك ان تتجاوز الى ما سمعته
من العرب مثلا قولنا الباء تجر ولن تنصب منحصر فيما سمع من العرب والقياسي
خلاف السماعي مثلا قولنا الافعال اللازمة ترفع الاسم الواحد على الفاعلية
والافعال المتعدية ترفع اسما واحدا على الفاعلية وتنصب اسما واحدا على المفعولية
قياسا مطردا فلك ان تجري هذا الحكم في كل فعل سواء سمع من العرب اولا
وقال

وقال بعض شراح عوامل الجديد والسماعي ما لا يمكن ان يذكر في حق عمله
قاعدة كلية موضوعها غير محصور بل يقال هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا
كقولهم الباء تجر اسما واحدا فلا يتجاوز غيره وكذا غيرها من السماعية
بخلاف القياسي اذ هو ما يمكن ان يذكر في حق عمله قاعدة كلية موضوعها
غير محصور كقولهم جلس يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول الا بواسطة
لانه فعل لازم وكل فعل لازم يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول وقس عليه
غيره من القياسية وقال البعض قوله ولا يمكن ان يذكر في عمله قاعدة كلية
موضوعها غير محصور من تتمة تعريف العامل السماعي يعني عطف تفسير لهذا
التعريف وقال صاحب منافع الاخيار قوله غير محصور اي غير منحصر افراده
في عدد نحو كل فعل يرفع وينصب واما قولنا كل حرف جر يجر اسما واحدا
فليس موضوعه غير محصور بل هو محصور لانه عشرون ولهذا لم يكن
قياسيا واما صحة هذا القول فلا شبهة فيها وليس المراد به اي بالعامل السماعي
ما اي شيء يتبادر اي يتفاهم ذلك الشيء اولا يعني يتسارع الى الفهم
اولا من ظاهره اي العامل السماعي متعلق بيتبادر بحسب اللغة
متعلق ايضا بيتبادر قوله من سماعية صيغة اي العامل السماعي
حال من الضمير المستتر في يتبادر وقيل بيان لما يتبادر وقيل بيان لما
والمآل واحد قوله اذ قد يكون تعليل لعدم كون المراد به ما يتبادر
من ظاهره او تعليل لقوله وليس المراد به الخ كذا قاله البعض ما
موصوف مبني على السكون مرفوع محلا اسم يكون عبارة عن عامل
قوله صيغته مبتدأ والضمير راجع الى ما سماعية خبر المبتدأ والجملة
مرفوعة محلا صفة ما قياسيا خبر يكون قوله بذكر القاعدة الكلية
متعلق بقياسيا قوله في عمله اي في حق عمله متعلق بذكر والضمير راجع الى ما
كالصفة المشبهة بيان لما صيغته سماعية فان صيغتها سماعية لانها
سبعة عشر لكن يذكر في عملها قاعدة كلية مثلا حسن يرفع الفاعل اذا وجد
شرط لانه صفة مشبهة وكل صفة مشبهة ترفع الفاعل اذا وجدت شرطها
فحسن يرفع الفاعل اذا وجد شرطه وهو المطلوب كما سيجيء اي على ما يجيء
او مثل ما سيجيء في بحث العامل القياسي من ولا يضره كون صيغته سماعية

نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل كذا قيل اقول قوله كما سيجيء والكاف
بمعنى المثل وما عبارة عن ذكر القاعدة الكلية في عمل الصفة المشبهة وقوله سيجيء
والسين للاستقبال ويجيء فعل مضارع من جاء يجيء وضميره المستتر تحته راجع
الى ما حيث قال المصنف فيما سيجيء كل صفة مشبهة ترفع الفاعل وانما قدم
اي وانما قدم السماعي الاقدم على القياسي يعني قدم المصنف العامل السماعي
على العامل القياسي عكس ما حال من فاعل قدم اي حال كونه عاكسا الشيء
الذي هو تقديم القياسي على السماعي في المصباح صفة ما اي الكائن
في المصباح حيث قال صاحب المصباح قدمنا القياسي على السماعي لاطراده
قال بعض شراحه لاخفاء ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد
في كلامهم يجري مجرى الشاذ النادر عن القياس الخارج عن القاعدة
ولان المطرد بمثابة الكلي وغيره بمثابة الجزئي والكلي مقدم على الجزئي
وقال صاحب زبدة الانظار ومن قدم القياسي نظرا الى اطراده ولكل
وجهة هو موليها ومعنى الاطراد الدخول تحت القاعدة الكلية قوله لسهولة
ضبط افراده اي افراد السماعي علة للتقديم او تعليل له او تعليل لقوله
قال البعض قوله لسهولة ضبط افراده اي السماعي متعلق لقدمه وعلة له فافهم
قوله المقصود صفة الافراد وهذه الصفة من قبيل صفة جرت على غير
من هي له فالمطابقة فيها في التعريف والتنكير فقط لا في غيرهما كما ستقف
قوله معرفتها اي افراد السماعي نائب فاعل للمقصود وقوله ليجري اي لان يجري
علة لضبط افراده او علة المقصود معرفة افراده قال البعض قوله ليجري
علة لكون الافراد مقصودة معرفتها يعني لاجراء الاحكام والاثار المترتبة
عليها اي على افراد السماعي وتلك الاحكام كونها رافعا وناصبا وجارا
وجازما قوله لقلتها اي افراد السماعي علة لسهولة ضبط افراده قال
صاحب منافع الاخيار قوله لقلتها متعلق بسهولة والضمير راجع الى الافراد
قوله وانحصارها عطف على لقلتها اي ولانحصار افراده من قبيل عطف اللازم
على الملزوم لان القلة يلزمها الانحصار بخلاف افراد القياسي اي افراد العامل
القياسي فانها اي لان افراد القياسي علة للمخالفة قال البعض قوله فانها اي افراده
تعليل

تعليل للحكم المستفاد من قوله بخلاف اكثر خبر ان من ان يحصى متعلق ببعيد
تقديره اكثر من افراد السماعي بعيد من ان يحصى وبعيد حال
من فاعل اكثر قال دده افندي في حاشية شرح السعد على الزنجاني
قوله من اكثر من ان يحصى قيل عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه
اذ ليس مشاركا لما قبلها في المعنى اعني الكثرة واجيب ان كلمة من متعلقة
لما يتضمنه اسم التفضيل بدون الاشياء الثلثة ولا شك ان التفضيل مراد
في المعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه تسامح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد
اظهر هذا الكلام المعنى المقصود وان اريد تصوير التقدير اكثر
من متعلق الاحصى انتهى وما يتعلق به الاحصى مشارك للكثرة قوله
ولان من اقسام القياسي عطف على قوله لسهولة ضبط افراده وعلة ثانية
للتقديم ومن اسم بمعنى التبعيض اي ولان بعض اقسام القياسي فيكون
الظرف المستقر اسم ان بالميل الى المعنى وما بعده خبرها او حرف فيكون
الظرف المستقر خبرا مقدما لان واسمها المؤخر ما بعده وهو قوله ما اي القسم
الذي يتوقف معرفته اي ذلك القسم على معرفة بعض اقسامه اي السماعي
ولذا ناسب تقديم السماعي على القياسي وهو اي بعض اقسام السماعي
المتوقف عليه لمعرفة ذلك القسم من اقسام القياسي يعني بعض اقسامه المتوقف عليه
لمعنى ذلك القسم حرف الجر خبر لهو قوله كالظرف المستقر بيان لما وهو
المجموع من الجار والمجرور المحذوف متعلقه العام ووجه توقف معرفة الظرف
المستقر على معرفة حرف الجر ان الجار وقع جزءا من مفهوم ذلك الظرف قال
البعض قوله كالظرف المستقر اي هو كالظرف المستقر فضمير هو راجع الى ما
فيما يتوقف والحاصل انه تمثيل لكون بعض افراد القياسي موقوفا وبعض اسماء الافعال
اي وكبعض اسماء الافعال وهو المنقول عن الجار والمجرور نحو عليك او ظرف
نحو امامك ووجه توقف معرفة بعض اسماء الافعال على معرفة حرف الجر
ان الجار ايضا وقع جزءا من مفهوم بعض اسماء الافعال والمضاف معنى اي
وكالمضاف معنى نحو غلام زيد وهو ما نسب اسم الى اسم آخر بتقدير حرف الجر
ووجه توقف معرفة المضاف معنى على معرفة حرف الجر ان حرف الجر جزء من مفهومه
ايضا والاسم التام بالاضافة اي وكالاسم المبهم التام بالاضافة المعنوية نحو ملؤه عسلا

هذا جواب التفتازاني ورده السيد بان التفضيل حاصل من الاشياء الثلاثة في الحاصل [illegible]

ونحو مثلها زبدة في قولك على التمرة مثلها زبداً وهو ما تم بالنسبة
الى الضمير بتقدير حرف الجر ووجه توقف معرفة الاسم التام بالاضافة والمفعول
على معرفة حرف الجر ان حرف الجر جزء مفهومه ايضاً قوله ولان الفعل
اما معطوف على القريب وهو قوله لان من اقسام القياس واما على البعيد
وهو قوله لسهولة ومتعلق لقدمه وعلة ثالثة للتقديم فافهم وشبهه
عطف على الفعل اى ولان شبه الفعل وهو ما دل على الحدث من الاسماء المتصلة
بالفعل بسبب الاشتقاق وتلك الاسماء كاسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر ومعناه اما عطف على القريب
واما على البعيد اى ولان معنى الفعل وهو كل لفظ يفهم منه معنى الفعل
كاسماء الافعال والظرف المستقر والمنسوب واسم المستعار ونحوها
قد تحتاج فعل مضارع مفرد مؤنث من باب الافتعال وفاعله المستتر
تحته هي راجع الى الفعل وشبهه ومعناه يعني راجع الى هذه الثلثة وهو
جملة فعلية ... محلا ... في العمل متعلق بتحتاج في بعض المعمولات
متعلق بالعمل وقوله الى حرف الجر متعلق بتحتاج والحال هو اى حرف الجر
من تمام العامل لامن تمام المعمول كما سيجئ اى على ما سيجئ او مثل ما سيجئ
او لما سيجئ في بيان اسناد المتعلق الى الجار والمجرور او في شرح قول المص
وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور اذا كان الامر كذلك فلابد اى
لافراق حاصل من معرفته اى حرف الجر قبلها اى قبل معرفة الفعل وشبهه
ومعناه يعني حرف الجر قد يحتاج اليه الفعل وشبهه ومعناه في العمل في بعض
المعمولات وكل ما يحتاج اليه الشيء في العمل لابد من معرفته قبل معرفة ينتج
حرف الجر لابد من معرفته قبل معرفتها ومن اراد الدعوى فليجعل النتيجة دعوى
بان يقول حرف الجر لابد من معرفته قبل معرفتها لان حرف الجر قد يحتاج اليه
الفعل وشبهه ومعناه في العمل وكل ما يحتاج اليه في العمل لابد من معرفته
قبل معرفة حرف الجر لابد من معرفته قبل معرفتها قال البعض قوله من معرفته
قبلها اى معرفة حرف الجر قبل الفعل وشبهه ومعناه فقوله فلابد تفريع على قوله
ولان الفعل وعلى قوله لان من اقسام الخ انتهى يعني تفريع على ما قبله من الدليلين
وقيل قوله فلابد من معرفته قبلها وناسب تقديم السماعي على القياسي قوله
فان قيل الى فان قيل ان حرف الجر يحتاج اليها اى الفعل وشبهه ومعناه

ومعناه دائماً اى مستمراً اذ لابد له اى لحرف الجر علة لقوله يحتاج
من متعلق بفتح اللام بناء على ما سيجئ في بحثه قال البعض قوله على ما سيجئ
اى هذا مبني على ما سيجئ في المتن بقوله ولابد لهذه الحروف من متعلق
كما تحتاج اى احتياجاً كائناً كما تحتاج هذه الثلثة يعني الفعل وشبهه ومعناه
اليه اى الى حرف الجر اذا كان الامر كذلك فلابد اى لا افتراق حاصل
من معرفتها اى هذه الثلثة قبله اى قبل معرفة حرف الجر لاحتياج حرف الجر
الى هذه الثلثة في الاقتضاء وهذا معارضة للدليل المنتج تقدم حرف الجر
على الفعل وشبهه ومعناه واعلم ان تقرير الدليل الاول هكذا حرف الجر
قد يحتاج اليه الفعل وشبهه ومعناه في العمل في بعض المعمولات وكل ما يحتاج اليه
في العمل لابد من معرفته قبلها فحرف الجر لابد من معرفته قبلها فالصغرى
والنتيجة مذكورتان والكبرى مطوية ثم ان الصغرى مسلمة فاما الكبرى
فيتوجه عليها المنع بانا لا نسلم ان ما يحتاج اليه في العمل لابد من معرفته قبلها
اذ لا يتوقف اليه العامل الا اذا كان جزءاً منه والجواب عن المنع تصحيح كون حرف الجر
جزءاً وقوله وهو من تمام العامل قيد في الكبرى المطوية به لا يتوجه عليها
المنع المذكور واما دليل المعارضة فتقريره هكذا الفعل وشبهه ومعناه
يحتاج اليها حرف الجر دائماً وكل ما يحتاج اليه الشيء لابد من معرفته قبله
ينتج الفعل وشبهه ومعناه لابد من معرفتها قبله كذا في بعض الشروح
والمراد بالدليل مجموع الصغرى والكبرى ويسمى ايضاً القياس لان القياس
عبارة عن مجموع الصغرى والكبرى ومن المعلوم انه لا يلزم من صغرى القياس
النتيجة لان صغرى القياس قضية واحدة والحال ان النتيجة تلزم من القضيتين
كما قال الكلنبوي في رسالته الآدابية والدليل عند المنطقيين هو المركب
من قضيتين يستلزم لذاته هيئته العلم المتعلق بهما علماً بقضية اخرى
اعني يلزم العلم بالنتيجة من العلمين السابقين لزوماً عادياً عند الاشعري
بمعنى ان عادة الله جرت على خلق العلم بالنتيجة عقيب العلمين السابقين
وان لم يجب خلقه عليه ولزوماً اعدادياً عند الحكماء بمعنى انه يجب عليه تعالى

خلق العلم بالنتيجة عقيب العلمين السابقين لانهما يعدان الذهن
اعدادا تاما تهيئا تاما لخلق النتيجة بلزوم التخلف وهو من مبدأ الفياض محال
ولزوما توليديا عند المعتزلة بمعنى ان العلمين السابقين يولدان العلم
بالنتيجة فى المخلوق بالمباشرة ليس الا العلمان السابقان وهما يولدان
ويوجبان العلم بالنتيجة فهو مخلوق للعبد بواسطة العلمين السابقين
لا بغير واسطة عندهم ولزوما عقليا عند الامام الرازى بمعنى ان انفكاك
العلم بالنتيجة عند العلمين السابقين محال فى نفس الامر وان كان كل
من العلوم مخلوقا لله تعالى من غير واسطة بناء على تحقق اللزوم بين بعض
افعاله تعالى وبعض آخر ولا يلزم ان يجب على الله تعالى شئ لعدم وجوب خلق
العلمين السابقين انتهى كلامه قلت فى جوابه وحاصل الجواب بمنع الكبرى
المطوية بان يقول لا نسلم كل ما يحتاج اليه الشئ لابد من معرفته قبله وانما
لابد لذلك نعلم المحتاج اليه من امر ان الفعل من حيث الماهية اى من حيث
المفهوم والحقيقة معلوم ضرورة مما سبق اى من التعريف الذى سبق
وهو ما دل بهيئته وضعا على احد الازمنة الثلثة ومن حيث الصيغة
معلوم من الصرف اى من علم الصرف الذى يتعلم صيغة الصرف ويتعلم فعل
مضارع مجهول من باب التفعل عادة اى تعلمه عادة والعادة هى
ما استمر الناس على حكم المعقول وعادوا اليه مرة بعد اخرى قبل النحو
فلا يلزم معرفة بعض اقسام القياسى قبل معرفة بعض اقسام السماعى لانه
معلوم اولا فلا يلزم تقديم القياسى على السماعى وكذا شبهه اى شبه الفعل
يعنى كالفعل شبهه فى كونه معلوما من حيث الصيغة من الصرف بخلاف حرف الجر
فانه اى حرف الجر غير معلوم قبله اى ما قبله اصلا اى قطعا لان ما قبله تعريف
لمطلق الحرف سواء كان حرف جر او لا يعنى غير معلوم مما سبق من تعريف الحرف
قطعا لانه تعريف لمطلق الحرف قال حسن المصرى هذا كذب بلا شبهة لانه علم
بوجه عام فيما سبق من تعريف الحرف واما خصوصية كونه جارا او غير ذلك
فلم يعلم وذلك لا يستدعى نفى العلم بحرف الجر اصلا انتهى قال الاستاد قوله
غير معلوم اى غير معلوم بوجه خاص قبله اى مما سبق اصلا اى قطعا واما بوجه عام

[illegible]

واما بوجه عام فمعلوم مما سبق لان العام يستلزم الخاص انتهى كلامه قال البعض
قوله غير معلوم قبله اى قبل النحو اصلا اى لا من حيث المادة ولا من حيث الصيغة
لانه ليس بصيغة بل كلمة وهى من اصطلاح النحو لا غيره انتهى وقال الآخر قوله
غير معلوم اصلا اى غير معلوم مما سبق من حيث الماهية ومن الصرف من حيث الصيغة
فلابد من معرفته قبل معرفتها انتهى قال الحق فى كتابه الفروق قوله اصلا
اى فى زمان من الازمنة بمعنى قطعا فنصبه على المصدرية انتهى اى قطع قطعا
وقيل قوله غير معلوم قبله اى قبل الفعل اصلا اى لا من حيث الماهية ولا من حيث
الصيغة ومعنى الفعل والمراد به كل لفظ يفهم منه معنى الفعل وان للوصلية
كان اى ولو كان غير معلوم منهما اى مما سبق ومن الصرف الا انه اى لكن
معنى الفعل آخر فعل ماض مجهول من باب التفعيل اى اخر من حرف الجر
ويجوز كونه معلوما فح يعود الضمير فى انه الى المصنف اى اخر المصنف
معنى الفعل من حرف الجر فحذف مفعول اخر لظهوره للاطراد
بكسر الهمزة وبكسر الطاء المشددة على وزن الافتعال بمعنى التابع يقال
اطرد الامر اذا تبع بعضه بعضا اى لكونه مطردا وتابعا للفعل وشبهه فى العمل
لانه قياسى كالفعل وشبهه فكما اخرجها اخره اطرادا قال بعض المحشين قوله للاطراد
اى للموافقة للفعل وشبهه فى الكون نوعا من القياسى والاطراد مصدر من باب الافتعال
اى والاطراد قال امام الاعظم فى كتابه المقصود فاذا كان فاء الفعل من افتعل
حرفا من حروف الاطباق يصير تاء افتعل طاء انتهى لان مخرج كل منها واحد وهو
ما بين طرف اللسان واصول الثنايا والتاء من الحرف المنخفضة وهذه من المستعلية
واما تقديم المصنف سائر السماعى اى باقى العامل السماعى من ما عدا حرف الجر
على القياسى قال البعض قوله واما تقديم سائر السماعى من الحروف المشبهة
بالفعل والجوازم وغيرهما من السماعى اى واما تقديم سائر السماعى
على القياسى فللاطراد لحرف الجر اى فهو للموافقة لحرف الجر ومعتمد له
ومستند له قال بعض المحشين قوله واما تقديم سائر السماعى الخ جواب عن السؤال
بعدم تمامية الدليل للتقديم حيث علل بان العامل القياسى يتوقف على العامل السماعى
والمراد منه الحرف الجر فلم قدم سائر السماعى فاجاب بقوله واما تقديم الخ انتهى
اقول ليس المراد منه الحرف الجر لما عرفت انه بعض اقسام وهو اى العامل السماعى

[illegible]

ايضا منصوب على المصدرية وهو من المفاعيل المطلقة التي يجب حذف فعلها مثل سقيا
ورعيا فالتقدير آض ايضا بمعنى رجع رجوعا او عاد حكم ماسبق الى المذكور
وبعبارة اخرى عاد قيد المتقدم في المتاخر عودا على الهيئة المذكورة او احمله
حملا على ماسبق كذا قاله الحق في كتابه الفروق اي كالعامل اللفظي في التقسيم
اي كما كان العامل اللفظي منقسما على ضربين منقسم على نوعين تفنن في العبارة
لئلا يتضجر ويتنفر عن سماعه وينبعث منه الشوق الاول عامل في الاسم
والثاني عامل في الفعل المضارع الذي لم يكن مبنيا بنون جماعة النساء
ونون التأكيد قدم العامل في الاسم لكونه اكثر بخلاف العامل في المضارع لانه
اقل قال صاحب الضوء قدم العامل في الاسم على العامل في الفعل لكثرة هذه
وقلة ذلك والعامل في الاسم والافعال والعامل في الاسم دون وهو بالضمير لاحتمال
عود الضمير الى القريب اعني العامل في المضارع لقربه ايضا اي كالعامل السماعي
في الانقسام اي كما كان العامل السماعي منقسما على نوعين منقسم على قسمين
احدهما عامل في اسم واحد فقط الواحد مشتق من الوحدة بمعنى الانفراد
واصله وحد على انه صفة مشبهة بمعنى وحيد ومنفرد قلبت واوه همزة على خلاف
القياس وهو اول العدد ولكنه لايدل على المرتبة بخلاف الاول الفرق بين الاحد
والواحد ان الاحد اسم لمن لايشاركه شيء في ذاته والواحد اسم لمن لايشاركه
شيء في صفاته والفرق بين الواحد والمفرد ان المفرد قد يكون حقيقيا وقد يكون
اعتباريا كاسم الجنس وقد يقع على جميع افراد الجنس والواحد لايكون الا حقيقيا
كذا قاله الحق في كتابه الفروق وبناء على ما قاله قال المصنف في اسم واحد
ولم يقل في اسم احد وايضا لم يقل في اسم مفرد وثانيهما عامل في اسمين اعني اي اريد
بالاسمين المعمولين المبتدأ والخبر في الاصل الجار والمجرور حال من مفعول اعني
لان الجار والمجرور الذي كان ظرفا مستقرا اذا وقع بعد المعرفة المحضة يكون
حالا واذا وقع بعد النكرة المحضة يكون صفة واذا وقع بعد النكرة الغير المحضة
او المعرفة الغير المحضة يجوز الوجهان كذا في شرح قواعد الاعراب قوله
اي قبل دخول العامل اللفظي الذي يقال له نواسخ المبتدأ والخبر تغيير لعمله في الاصل
ودفع للاحتمال الذي هو في اصل اللغة ويسميان اي المبتدأ والخبر بعد دخول
العامل اي بعد دخول العامل اللفظي السماعي عليهما اسما وخبرا له اي لذلك
العامل الداخل عليهما او يسمى الاول اي يسمى المبتدأ بعد دخول العامل عليه

عليه اسما لذلك العامل ويسمى الثاني اي ويسمى الخبر بعد دخول العامل
عليه خبرا له اي لذلك العامل يعني يسمى المبتدأ في الاصل اسما لذلك العامل
ويسمى الخبر في الاصل خبرا لذلك العامل الداخل عليهما نحو العامل في اسم واحد
من السماعي قدمه اي قدم المصنف العامل في اسم واحد على العامل
في اسمين لكونه معموله اي العامل في اسم واحد علة للتقديم واحدا بالنصب
خبر الكون قدم هذه العلة لكونها مناسبة للسياق اذ المقصود بيان العامل
موصوفا بصفة العاملية وذلك لايتحقق الا بالنظر الى المعمول قوله ولكونه
اي العامل في اسم واحد علة ثانية اكثر من العامل في اسمين استعمالا اي
من جهة الاستعمال واوفر فائدة عطف على اكثر استعمالا من قبيل عطف اللازم
على الملزوم اي ولكونه اكثر من جهة الفائدة فيكون علة ثالثة للتقديم
وقوله ولما مر بكسر اللام على انه حرف جر علة رابعة للتقديم قوله من ان تقديم
غيره اي غير العامل في اسم واحد بيان لما مر على القياس اي على العامل القياسي
متعلق لتقديم في قوله من ان تقديم غيره وقوله ان تقديم غيره على القياسي
للاطراده مرادف لما مر لان ما مر وهو واما تقديم سائر السماعي
فللاطراد لحرف الجر قال صاحب الضوء قدم العامل في اسم واحد على العامل
في اسمين لتقدم الواحد على الاثنين حروف بصيغة الكثرة اي كلمات لاتدل
على معنى مستقل بالفهم تجره يعني تجر كل واحدة منها لا مجموعها من حيث هو
مجموع اي لاتعمل الا عمل الجر صفة احترازية للحروف فان قلت ان قوله حروف
جمع وقوله تجر مفرد فكيف يصح ان يكون صفة قلنا اذا اسند العامل الى الضمير
الجمع المذكر المكسر الغير العاقل يجب كون عامله مفردا مؤنثا ايذانا بتأنيث الضمير
المسند اليه الراجع الى الجمع المذكور بتأويل الجماعة فيه وايذانا لكون المرجع
مفردا بتأويل الجماعة او جمعا مؤنثا للايذان بان الضمير المستتر فيه ضمير جمع
المذكر المكسر الغير العاقل اجراء له مجرى المؤنث لعدم اصالته في التذكير
فتكون تجر صفة الحروف وقيل انما ساغ توصيف الجمع بالمفرد لان كل جمع غير جمع المذكر السالم

وهذا التقسيم مبني على الاستقراء ح

مؤنث لكونه بمعنى الجماعة فتكون تجر صفة الحروف بهذا التأويل فيكون المعنى
جماعة الحروف فان قيل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع فكيف يجمع ههنا فالجواب ان المراد
منه هو المصدر الذى لا يقصد به الانواع المختلفة واما اذا قصدت فيجوز ان يثنى
ويجمع والمراد منه ههنا الانواع المختلفة فتأمل قوله اى اسما واحدا اى لا حرفا
ولا فعلا ولا اسمين بل تجر اسما واحدا تفسير لمرجع الضمير البارز وتعيين
لمرجع الضمير المضمر سماعا اى بجب السماع من العرب قال البعض قوله سماعا
يعنى تعمل عمل الجر فى اسم واحد للسماع وانما تعمل الجر لينا سب اى لان يناسب
قال البعض قوله لينا سب اى وانما تعمل هذه الحروف عمل الجر لاجل ان يناسب
يعنى لمناسبة عملها اى الحروف فاعل لينا سب اللفظى الذى هو جر المدخول
اعنى ما بعدها صفة العمل قوله عملها اى الحروف مفعول لينا سب وقوله
المعنوى الذى هو جر معنى المتعلق وافضاؤه الى مدخولها صفة العمل
الثانى وعمل الجر لاجل المناسبة قال البعض قوله لينا سب عملها اللفظى
يعنى بالعمل اللفظى احداث الجر وايجاده لفظا فى مدخولها عملها المعنوى
وهو الافضاء انتهى اى لينا سب اثرها اللفظى اثرها المعنوى الذى
هو جر معنى المتعلق وافضائه الى مدخوله قوله فى الاصل متعلق لينا سب
اى فى حرف الجر الاصلى الذى لا بد له من متعلق قوله وللحمل عليه اى على الاصلى
عطف على لينا سب فى غيره اى فى غير الاصلى وهو الحروف الجارة الغير المتعلقة
بشئ قال الاستاد قوله فى الاصلى اى وعمل الجر لاجل المناسبة حاصل
فى حرف الجر وحصول عمل الجر للحمل اى لاجل الحمل عليه اى على الاصلى فى غيره
اى فى غير الاصلى مما لا يقتضى وهو رب ولعل والزائد وغيرها ووجه الحمل
مشابهته للاصلى فى الصورة والحرفية وتقدير معانيه فيه بضرب من التأويل
تسمى اى هذه الحروف حروف الجر من قبيل اضافة السبب الى المسبب مثل قرينة
المجاز التسمية عندهم تطلق على تعيين اللفظ بازاء معنى بخصوصه لا يتناول غيره
وعلى اطلاق الشئ ومنه قولهم سمى زيدا انسانا اى يطلق عليه لفظ الانسان
وعلى ذكر الشئ باسمه يقال سميت زيدا باسمه اذا ذكرته به والمسمى يطلق ويراد به

ويراد به المفهوم الاجمالى الحاصل فى الذهن عند وضع الاسم ويطلق ويراد به
ما صدق عليه هذا المفهوم فاذا اضيف الى الاسم ويراد به الاول والاضافة
بمعنى اللام واذا اضيف الى العلم يراد به الثانى والاضافة بيانية قال البعض
قوله حروف الجر من قبيل اضافة المؤثر الى الاثر او من قبيل اضافة السبب
الى المسبب وحروف الاضافة اى وايضا تسمى حروف الاضافة من قبيل
اضافة السبب الى المسبب ايضا وانما تسمى حروف الجر وحروف الاضافة
لوجودهما اى الاضافة والجر فى مفهومها اى فى تعريف هذه الحروف قال
الرضى ويسميها بعضهم والمراد من البعض الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الافعال الى الاسماء اى
توصل اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر
كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب وقال شارح الارشاد
وحروف الجر تجر وتعدى معانى الافعال الى الاسماء ولذا سميت بهذا الاسم ولعلها
الجر وقال شارح تحفة الحموية ويسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها
تضيف الفعل الى الاسم اى تربط بينهما وقال صاحب منافع الاخيار قوله
لوجودهما اى لوجود الجر والاضافة اى معناهما فى مفهومها اى هذه الحروف
وهو اى حرف الجر الدال عليه حروف الجر لان التعريف انما يكون للماهية
لا للافراد قال الاستاد والضمير راجع الى حرف الجر الدال عليه حروف الجر
ولا يصح رجوعه الى حروف الجر باعتبار الخبر لان التعريف للماهية لا للافراد
التى تدل عليها صيغة الجمع ولا يمكن ادعاء العلمية اذ لا يقال الباء حروف الجر
بل يقال انه حرف الجر وقال الآخر والضمير راجع الى حرف الجر المدلول عليه
بحروف الجر وقال بعض المحشى قوله وهو افرد الضمير المذكر مع ان المرجع
فى الظاهر حروف الجر وذلك باعتبار مفرده قصدا الى المرجع لفظ حروف الجر حروف للاحاطة الجمع
مفرده ولا يبعد ان يرجع الى المفهوم فى قوله لوجودهما فى مفهومها لقربه
انتهى وقال الآخر قوله وهو اى مفهومها وقال البعض قوله وهو اى حرف الجر
الذى سبق فى ضمن حروف الجر او عائد الى مفهومها ما وضع اى حرف وضع
او حروف وضع كل واحد منها لافضاء الفعل متعلق بوضع وعلة له او للوضع
اى لغرض ايصال الفعل وشبهه او لافضاء معناه اى معنى الفعل والفرق بين شبه الفعل
ومعناه ان شبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول
ومعنى الفعل كل لفظ يفهم منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته قال الرضى فى بحث الحال

شبه الفعل ما يعمل عمله وهو من تركيبه ومعناه ما يعمل عمله وليس من تركيبه
انتهى كلامه وانه كثيراً ما يكتفى بذكر الفعل عن ذكر شبهه وذلك ان تدرج
شبه الفعل في معناه وانما جعلنا تعليلا للاصلة الوضع لان الايصال ليس
ما وضع له حرف الجر كما يظهر من بيان معانيها كذا قال العصام في شرحه
على الكافية وقال مصنفك في شرحه عليها واراد بالفعل الفعل ومتعلقاته
ظاهراً نحو مررت بزيد وانا مار به ومروري بزيد حسن او مقدراً ومنه
زيد في الدار اذ تقديره حصل في الدار واراد بمعنى الفعل الظرف المستقر
واسم الاشارة على ما مر في الحال نحو زيد في الدار لاكرامك وهذا في الدار
ابوك والمفضى به الى اكرامك بواسطة اللام في الدار من حيث انه معنى المستقر
يعنى العامل في اكرامك في الدار من جهة انه بمعنى استقر وصار عوضا منه لفظا
وبطنه وكذا المفضى به والعامل للدار هذا في هذا في الدار ابوك لانه
في معنى اشير تحمل ذلك اى الفعل ومعناه فيما يلى حرف الجر كعملهما في الظرف
والحال في قولك سرت يوما وزيد في الدار يوما وهذا زيد قائما
قال الاستاد قوله ما اى حرف وضع اى ذلك الحرف لافضاء الفعل اى لاجل
ايصال معناه وكذا في معناه في الاضافة لادنى ملابسة او بالتسامح او التجوز
او معناه عطف على الفعل اى او لافضاء معناه وهو كل لفظ يفهم منه معنى الفعل
كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار
والمجرور وحرف النداء وهاء التنبيه واسم الاشارة والنفى وقال الآخر وهو
ما دل على الحدث كالاسماء المتصلة بالفعل والظرف وقال بعض المحشى قوله ما اى
حرف وضع فعل ماض على صيغة المجهول اى عين ذلك الحرف لافضاء الفعل او لافضاء معناه
اى معنى الفعل والمراد به كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة وغير ذلك الى الاسم متعلق بافضاء الافضاء الوصول اى لايصال الفعل
الى الاسم والمراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل
فيكون منصوب المحل ولهذا اجاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى وارجلكم كذا قاله
الشيخ رضى قوله الى المدخول به اى بالاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت
اى برحبها يعنى بسعتها قوله او حمل عطف على وضع اى او ما حمل عليه اى على ما وضع
فيتناول الزائد ومثل رب ووجه الحمل سيجيء ثم اراد ان يبين عددها فقال وهى اى

اى تلك الحروف التى هى حروف تجر بها واحد وعشرون عاملا بالاستقراء اى بالتتبع
التام ولما كان هذا العدد نحو الاعلى تمييزه معنى لم يذكر تمييزه لفظا هربا عن التكرار
الاول من هذه الحروف الباء ذكره باسمه لوجوده وهو يذكر باعتبار لفظه
ويؤنث باعتبار الحرفية وتأويل الكلمة قال بعض الافاضل ان كل حرف على حرف واحد
مثل ب ول في بزيد ولزيد يعبر عنه عند التعداد باسمه المعروف بينهم كالباء واللام
وان كل لفظ ثنائى اذا كان آخره الفا واذا اضيف الى شيء يجوز ان يزاد بعدها
همزة نحو ما والنفى ولا النهى فاحفظ قوله تحقيقه اى الباء كائن للالصاق اى
للاتصال ولم يجعل اللام صلة للوضع لعدم الجزم بوضع الباء والمراد من تقدير
هو وفى امثاله اعلام ان الالصاق وغيره خبر لمبتدأ محذوف لا صفة للباء وغيره
لان المحل محل التعداد لا بيان محل بيان معانيه كما سيصرح الشارح قال البعض
والمراد من زيادة لفظ هو فيه وفى امثاله اعلام ان الالصاق وغيره مما يأتى
خبر لمبتدأ محذوف لا للباء وغيره لان المحل محل التعداد لا محل بيان المعانى تعداد الحروف كذا سمع
انتهى قال احمد زانى اعلم ان قوله الباء ومن الى ثلث احتمالات اما كونه المجموع
خبر لمبتدأ مضمر هو هى الراجع الى عشرين او كونه بدلا من العشرين بدل الكل من الكل
او كونه عطف بيان له وعلى جميع التقادير الاعراب الثلاثة اعراب للمجموع لان المعنى المقتضى
للاعراب قائم بالمجموع لا بكل جزء من اجزائه على ما لا يخفى على من تأمل انتهى كلامه الفرق
بين كون الباء للتعدية وبين كونها للالصاق من حيث تكميل الفعل وعدم تكميله وذلك لانك
اذا قلت مررت بزيد ومعنى المرور هو المجاوزة يقتضى متعلقا فالباء مكمل لذلك المعنى
بخلاف ما اذا قلت خرجت بزيد فمعنى الخروج بنفسه ما يقتضى متعلقا انما يتعلق المقتضى
بالباء فتلك هى للتعدية كذا في شرح لب الالباب ولما كان الالصاق عبارة عن جعل شيء ملصقا
بشيء اراد ان يبين ما هو ملاصق فقال اى لافادة لصوق امر الملصوق مصدر لصق اى
لافادة اتصال متعلق او فعل لغوى قال البعض قوله اى لافادة لصوق امر الى مجروره توضيح
وتفسير لمعنى الالصاق الكائن في الباء وبيان لمعنى اللام وقال بعض المحشى لما كان المراد بالالصاق
اتصال معنى الفعل الى مجرور الباء قال اى لافادة لصوق امر يعنى لافادة اتصال معنى الفعل
الى مجروره اى مجرور الباء قوله وهو الخ جواب سؤال مقدر وهو انتم قلتم ان الباء للالصاق
والباء في مررت بزيد لا تفيد الالصاق فاجاب عنه بقوله وهو اى الالصاق وبعبارة اخرى
قوله وهو الخ جواب سؤال مقدر وهو ما تقول في نحو مررت بزيد فان الباء لا يمكن ان يفيد الالصاق
وهو ظاهر واجاب بقوله وهو اى الالصاق اما حقيقى نحو به داء اى اتصل به الم او ملاصق
بزيد مرض ونحو امسكت الحبل بيدى اى قبضت الحبل بيدى اصله يدين بصيغة التثنية
فلما اضيف الى ياء المتكلم سقط نون التثنية لكونها نائبا عن التنوين ويحتمل ان يكون

[illegible]

على صيغة المفرد كذا قاله البعض لم يكتف بمثال واحد للالصاق الحقيقي اشارة
الى ان الاول مثال لما كان الفعل فيه مقدرا و الثاني مثال لما كان ملفوظا او اشارة
الى تعدد المثال وكثرته له او مجازي عطف على اما حقيقي اي او هو مجازي نحو مررت
بزيد فان الباء فيه تفيد الصاق مرورك بزيد مجازا اي الصق مرورك بمكان
اي بموضع يقرب منه اي الى ذلك المكان لان كلمة من اذا استعملت بكلمة القرب تكون
بمعنى الى زيد بالرفع فاعل يقرب وهذا تفسير لمررت بزيد لان الصاق المرور
في الحقيقة بمكان لا بزيد وقيل تفسير لحقيقة المعنى قال مصنفه في شرح اللباب
تحقيقة المعنى الصق مروري بمكان يقرب منه زيد بخلاف نحو به داء فان الالصاق معتبر
فيه ومنه اي من الالصاق المجازي القسم فان معنى اقسمت بالله الصاق القسم
باسم الله اذ لا يتصور الصاقه بذات الله بخلاف به داء كذا قال مصنفه في شرح اللباب
ولذا متعلق بقوله لم يذكر المؤخر قدم للحصر اي ولاجل كون القسم داخلا تحت الالصاق
المجازي لم يذكر اي لم يذكر المص بائه اي باء القسم قال البعض قوله ولذا اي ولكون
القسم داخلا في الالصاق لم يذكر المص بائه اي باء القسم قال الشارح فيما سيأتي
ولم يذكر باء القسم لانه داخل في الالصاق قال بعض المحشي قوله ومنه اي
ومن كون الباء للالصاق القسم اي كونها للقسم فان معنى اقسمت بالله الصقت قسمي
بلفظ الله كذا قاله صاحب المشكاة وقال صاحب خلاصة الافكار والاسم الذي
يلصق به القسم ليعظم به هو المقسم به وهو لفظ الله في اقسمت بالله قوله
ولذا اي ولاجل كونها للقسم داخلا تحت كونها للالصاق متعلق بقوله لم يذكر
قدم للحصر اي لم يذكر المص بائه اي باء القسم وقال الآخر قوله ومنه اي من الالصاق
المجازي القسم فان الباء في نحو اقسمت بالله يلصق معنى القسم الى الاسم المقسم به
وهو لفظ الله مجازا فيكون المعنى الصقت قسمي باسم الله اذ لا يتصور الصاق القسم
بذات الله ولذا اي ولاجل كون القسم بعضا من الالصاق المجازي وداخلا فيه لم يذكر اي المص
بائه اي باء القسم وقيل قوله ومنه اي من الالصاق القسم في قولك اقسمت
بالله فلفظ اقسمت هو القسم ولفظ الله هو المقسم به وهو الاسم الذي
يلصق به القسم ليعظم به قوله ولذا متعلق بلم يذكر بعده لقصد الحصر بالواو
اي ولاجل كون القسم بعضا من الالصاق لم يذكر المصنف بائه اي باء القسم
وقيل قوله ومنه اي من الالصاق القسم في قولك احلف بالله لافعلن
فالجملة الاولى اعني احلف هي القسم ولفظة الله هي المقسم به

ولفظة الله هي المقسم به والجملة الثانية اعني لافعلن هي المقسم عليها وقيل
قوله ومنه اي من الالصاق القسم نحو اقسمت بالله اي الصقت قسمي
بلفظ الله وقيل قوله ومنه اي من الالصاق القسم نحو احلف بالله اي
الصقت حلفي بلفظ الله ولذا اي ولكون القسم بعضا وداخلا في الالصاق
علة لقوله لم يذكر اي لم يذكر المص في هذا الكتاب بائه اي باء القسم وقيل
قوله ومنه اي باء الالصاق القسم اي باء القسم ولذا اي ولاجل كون باء القسم
داخلا في باء الالصاق لم يذكر المص بائه اي باء القسم كما قاله الشارح فيما سيأتي
قال بعض شراح عوامل الجديد المسمى بتحفة الاخوان ولم يذكر بائه لدخوله
في باء الالصاق لما اراد الشارح بيان الفرق بين المصاحبة وبين الالصاق
فقال وتحقيقه اي الالصاق يستلزم المصاحبة فان كل ملصق شيء فهو
مصاحب به بلا عكس يعني ان المصاحبة لا تستلزم الالصاق فيكون بينهما
عموم وخصوص مطلقا والعام المصاحبة والخاص الالصاق قال بعض المحشي
قوله وهو اي كونها للالصاق يستلزم المصاحبة اي يستلزم كونها للمصاحبة
بلا عكس يعني ان كونها للمصاحبة لا يستلزم كونها للالصاق وقال الاستاد قوله
بلا عكس اي حال كون ذلك الاستلزام ملابسا بلا عكس يعني ان المصاحبة لا تستلزم
الالصاق وقال الآخر قوله بلا عكس اي بدون استلزام المصاحبة الالصاق وقيل
قوله بلا عكس اي بلا عكس الاستلزام وقال البعض قوله بلا عكس لغوي وهو
عدم استلزام المصاحبة الالصاق فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه
فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الشراء فان الباء فيه للمصاحبة
وهي التي تكون بمعنى مع والفرق بين الباء التي بمعنى المصاحبة وهي المعية وبين مع
ان مع لابتداء المصاحبة لا لبقاء والباء لدوامها فوجود الثابت لازم حين التكلم
بالباء دون مع قال الاستاد قوله فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه الى تفسير
لقوله بلا عكس لان الفاء تفسيرية بقرينة قوله لا يلزم ان يكون الى
ولما كان بين المصاحبة وبين الالصاق عموم وخصوص مطلقا اجتمعا في مادة
وافترقا في مادة اشار الى افتراق المصاحبة في تلك المادة بقوله لا يلزم
ان يكون السرج ملصقا به اي بالفرس حال الشراء اي حال شراء الفرس

يعني وقت صدور شراء الفرس بل يجوز ان يكون في مكان آخر فيه بحث لجواز ان يكون
اشتراء الفرس في مكان يقرب مع السنح ولا يصاحب السنح والفرس
في الاشتراء كذا قاله عصام الدين ذكرنا اي ذكر المصنف التحقيق المذكور من قوله
للافادة الى هنا او ذكر المصنف عدم الاستلزام في الامتحان اي في الكتاب المسمى
بامتحان الاذكياء قوله ولما كان الالصاق اصلا وغالبا في الباء بيان
لوجه اكتفاء المص بذكر الالصاق وعدم ذكر سائر معانيه وقيل تمهيد
لوجه اكتفاء المص الخ كما ذكره اي كما ذكر المص كون الالصاق اصلا
وغالبا في الباء قوله فيه اي في الامتحان متعلق بذكر حيث قال الالصاق
اصل وغالب في الباء قوله لذا اي ولكون الالصاق اصلا وغالبا
متعلق بقوله اقتصر وعلة للاقتصار قدم عليه للحصر والقصر وسيبويه
فاعل اقتصر معناه قبل العلمية الراغب في الطيب وهو التفاح او الرائح
اياه اي الواجد ريحه سمي به امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي
لكمال رغبته فيه او لكثرة شمه اياه قوله عليه اي على الالصاق متعلق باقتصر
قوله اكتفى جواب لما اي اكتفى المص به اي بذكر الالصاق ولم يذكر المص
عطف على قوله اكتفى من قبيل عطف اللازم على الملزوم او العكس واعلم ان لما
اذا كان ظرفا حقيقيا بمعنى حين يقتضي جملتين ماضيتين يكون وجود مضمون الاولى
سببا لوجود مضمون الثانية فيكون المعنى اكتفى المص به لكونه اصلا وغالبا
في الباء قوله ولان مقصوده اي مقصود المص ومراده عطف على قوله ولذا
وعلة ثانية للاقتصار الاصلي صفة المقصود قوله مقصوده الاصلي اسم ان
وخبرها قوله بيان العامل اي بيان عامليته لا بيان معانيه اي ليس
مقصوده الاصلي بيان معاني الباء ثم اراد بيان وجه تقديمه على غيره فقال
قدمه اي قدم المصنف الباء على غيره قال بعض شراح عوامل الجديد
قدمه على الغير لبساطته اي الباء باعتبار دخوله على الاسم وباعتبار سماه
واعلم ان البسيط على ثلثة اقسام بسيط حقيقي وهو ما لا جزء له اصلا
كالباري تعالى وعرفي وهو ما لا يكون اجزاؤه مركبا من الاجسام المختلفة
الطبايع واضافي وهو ما يكون اجزاؤه اقل بالنسبة الى الآخر كذا في الحق

في تعريفاته وهذا من قبيل الاول قال صاحب منافع الاخيار قوله لبساطته
الخ اي لعدم انجزائه وعدم اعادة اللام في المعطوفين للاشارة الى ان علة
التقديم هي المجموع وكثرته عطف على لبساطته اي ولكثرة الباء في الاستعمال
اي في استعمال المستعمل وعدم خروجه عطف على القريب او البعيد اي ولعدم
خروج الباء عن كونه اي الباء حرف الجر خبر الكون واسمه ضمير البارز قوله ولذا
اي ولاجل عدم خروجه عن كونه حرف الجر او ولعدم خروجه عن كونه حرف الجر
متعلق بقوله يكسر على صيغة مضارع مجهول اي يكون اللام مكسورا دائما
اي مستمرا اذا اتصل بالاسم سواء كان داخلا على المظهر او غيره قوله ليوافق
متعلق بقوله يكسر وعلة لكونه مكسورا والضمير المستتر تحته راجع
الى مصدر يكسر وهو الكسر من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى
وضمير هو في الآية راجع الى مصدر اعدلوا وهو العدل اي لان يوافق
الكسر قوله عمله اي الباء مفعول يوافق اي ليكون الكسر على وفق اثره
اللفظي بخلاف اللام وان كان بسيطا فانه اي لان اللام يخرج عنه
اي عن كونه حرف الجر قوله ويكون اي اللام عطف على يخرج للابتداء
والامر اي وللامر قوله ولذا اي لاجل خروج اللام عن كونه حرف الجر
او لخروجه عن كونه حرف الجر علة لقوله لا يكسر اي لا يكون مكسورا
في المظهر اي عند دخوله على المظهر نحو له الا في ياء المتكلم اي يكون مكسورا
عند دخوله على ياء المتكلم نحو لي قال ابن هشام في مغني اللبيب وشارحه
مثلا هي العاملة للجر مكسورة فرقا بينها ولام الابتداء ومفتوحة مع كل مضمر
رجوعا بها معه الى الاصل فان شان المضمرات يرد الاشياء الى اصولها
الا مع ياء المتكلم فمكسورة لاجل الياء هذا هو الفصيح ولغة خزاعة
كسر اللام مع ضمير غير المتكلم ايضا انتهى وقال بعض الكمل في حواشي البيضاوي
ان الاصل في البناء سيما بناء الحروف هو السكون لخفته ولكونه عدما والعدم

هو الاصل في الحادث ولما تعذر ذلك في الحروف المبنية على حرف واحد
لتعذر الابتداء بالساكن كان من حقها ان تبنى على الفتح لكونها اخت السكون
في الخفة وان كانت باعتبار المخرج هو الكسرة وانما بنيت لام الجر
وباؤه على الكسر اما اللام فلئلا يلتبس بلام الابتداء في مثل لهؤلاء
ولهؤلاء فابقيت لام الابتداء على الاصل اعني الفتح وكسرت لام الجر
ليكون حركتها على وفق اثرها واما الباء فلانها لازم للحرفية والجر
اي ملاصقة لهما غير منفكة عنهما بمعنى انها لا توجد بدونهما على ما هو
معنى اللزوم في اصطلاح الحكماء وكلا الامرين يناسب الكسر اما الحرفية
فلانها تقتضي عدم الحركة والكسر يناسب العدم لقلته اذ لا يوجد
في الفعل او في غير المنصرف من الاسماء وفي الحروف الا نادرا كجير واما الجر
فللموافقة وهذا الجواب عن المعارضة بخلاف كاف التشبيه فانها لا تلازم
الحرفية وان لزمت الجر بخلاف الواو فانها لا تلازم الجر وان لزمت الحرفية
اذ قد يكون عاطفة انتهى والثاني منها كلمة من ذكرها على سبيل الحكاية
لانه ليس لها اسم خاص يعبر عنها في اي كلمة من كائنة للابتداء اي لابتداء
الغاية والمراد بالغاية المسافة والغاية جزء المسافة فاطلق اسم الجزء
على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء ولا انتهاء وقيل
المراد بالغاية المسافة المغيا قال البعض قوله للابتداء اي لافادة كون مجروره
مبتدأ قوله في المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة متعلق بالابتداء او صفة له
بتقدير المتعلق معرفة بلا خلاف اي بين البصرية والكوفية قال البعض
قوله بلا خلاف اي بلا خلاف من طرفي البصرية والكوفية و للابتداء في الزمان
اي لابتداء الغاية في الزمان ايضا اي كما في المكان عند الكوفية ظرف
للابتداء المستفاد من العطف كقوله اي الله تعالى من اول يوم استدلال
لمذهب الكوفية من مجيء من للابتداء في الزمان قيل قائله الفاضل الجامي
علامته اي علامة كون من للابتداء يعني القرينة على كونها للابتداء صحة

صحة ايراد الى في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة او صحة ايراد ما اي
حرف جر يفيد فعل مضارع من باب الافعال وغيره المشترك راجع الى ما فائدتها
اي فائدة الى وهي افادة الانتهاء وقوله في مقابلتها متعلق بالايراد اي ايراد ذلك
في مقابلة من قال الاستاد قوله قيل القائل الفاضل الجامي وقوله علامته اي تعريف
من الابتدائية بعلامته ورسمه صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها اي او صحة ايراد حرف جر
يفيد ذلك الحرف فائدة الى وهي الانتهاء وقوله في مقابلتها متعلق بالايراد المذكور
والايراد المحذوف المستفاد من العطف على سبيل التنازع اي ايراد الى او ما يفيد فائدتها
فائدتها في مقابلة من وقال احمد نازلي قوله قيل علامته صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها
في مقابلتها يعني كانه قيل ان من الابتدائية ما يصح في مقابلته ايراد الى او ما يفيد
فهو تعريف نحو اعوذ بالله منه اي من الشيطان الرجيم هذا مثال لايراد ما يفيد
فائدتها وهو الباء في بالله وايضا مثال للابتداء في غير المكان والزمان اي
وانما افاد ذلك فائدة معنى الى لان معنى اعوذ لله التجيء اليه اي الى الله فمنه
يفيد ان ابتداء التجائي وفراري هو الشيطان وانتهاءه الى ربي فعقله فيه
الى اخره نقض اجمالي اي في قول القائل او فيما قاله القائل نظر او في كون علامة من
للابتداء صحة ايراد الى الخ نظر انه اي لان هذا القول او ما قاله القائل او
كون علامة من للابتداء او صحة ايراد الى في مقابلتها لا يتمشى اي لا يجري في نحو
من التفضيلية ذكره اي ذكر المصنف التحقيق المذكور الى هنا او ذكر المصنف النظر
عدم التمشي في الامتحان اي في كتابه الامتحان واجاب عنه اي عن هذا النظر
او عن عدم التمشي قوله بعض الكمل فاعل اجاب مراده به عبد العزيز الشيروس
ويقال له عيسى الشيروي وهو المحشي الاول للامتحان والشارح هو المحشي الثاني له
اي واجاب عنه بعض الكمل في حاشية الامتحان بان اي بطريق هو ان عدم التمشي
اسم ان وخبرها قوله ممنوع قال البعض قوله بان عدم التمشي ممنوع بيان
لطريق الجواب اذ مثل زيد افضل من عمرو تعليل للممنوع اي لان مثل زيد افضل
من عمرو قوله اذ مثل زيد افضل من عمرو مبتدأ وخبره قوله في تقدير ترقي الفضل
منه اي من عمرو اليه اي الى زيد اقول المنع اي منعه او منع عدم التمشي او المنع
بعدم التمشي مكابرة والمنع في اللغة وهو الرد من الاثبات او الثبوت وهذا المنع
اما ان يتعلق بالمقدمة اولا وان تعلق بالمقدمة اما ان يتعلق المعينة واحدة او كثيرة
واما ان يتعلق بالمقدمة الغير المعينة فان تعلق بالمقدمة المعينة يسمى منعا ومناقضة
ونقضا تفصيليا سواء كان بالسند اولا وان تعلق بالمقدمة الغير المعينة يسمى نقضا
اجماليا وقد يطلق النقض بلا قيد اجمال وان لم يتعلق بالمقدمة بل مدلول الدليل فيسمى

[illegible]

بالمعارضة والمكابرة هي المنازعة في المسئلة العلمية لا لاظهار الصواب بل لالزام
الخصم واظهاراً للفضل قيل منع السائل نفس الدليل بلا شاهد من الشاهدين
المذكورين فهو مكابرة غير مسموعة اتفاقاً قال عبد الوهاب في شرح على الولدية
وهي المنازعة في المسئلة العلمية لا لاظهار الصواب بل لاسكات الخصم واظهار
الفضل وقال صاحب جامع الكنوز هي الاعتراض بما لا ينفع في اظهار الصواب
انتهى قال البعض اعلم ان الفرق بين المكابرة والمعاندة والمجادلة والمناظرة
والمشاغبة والمغالطة ان المكابرة هي انكار الحق بعد العلم به والمعاندة
هي النزاع في المسئلة العلمية مع عدم العلم بكلامه وكلام صاحبه والمجادلة
هي الفكر في النسبة بين الشيئين من الجانبين اظهاراً للصواب وان المناظرة
كذلك الا ان المناظرة قد يكون مع نفسه وفي المجادلة بلفظ من الالفاظ
والحاصل هي اعم من المجادلة والمعاندة مطلقاً وفي المناظرة قد يكون
مع الغير وهي مع نفسه والمشاغبة هي المنازعة في المسئلة العلمية لا لالزام
الخصم ولا لاظهار الصواب والمغالطة عكس هذا اي لالزام الخصم
ولاظهار الصواب والحاصل الجواب من طرف القيل غير صحيح وما قاله ليس
بسديد قال الاستاد قوله فيه اي في تعريف من الابتدائية برسم او في تعريف
من الابتدائية بقوله صحة ايراد الى اوما يفيد فانه تهافي مقابلتها نظر وبحث اي
اي لان هذا التعريف لا يتمشى في نحو من التفضيلية اي لا يصدق على نحو
من التفضيلية مع انه من الافراد ولا يجمع افراد المعرف لعدم شموله بنحو
من التفضيلية وسبب ذلك كون التعريف اخص منه مطلقا كتعريف الانسان
بالزنجي مع انه يشترطها واه التعريف للمعرف في الصدق على الافراد
على مذهب المتأخرين اعني كل افراد صدق عليها المعرف صدق عليها التعريف
وكل افراد صدق عليها التعريف صدق عليها المعرف وقيل مع انه يشترط
مساواة التعريف للمعرف في العموم والخصوص على مذهب المتأخرين اعني كل افراد
صدق عليها المعرف صدق عليها التعريف وكل افراد صدق التعريف
صدق عليها المعرف وقال حسن باشا ثم المراد بالمساواة في العموم والخصوص
يعني ان كل ما صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف بفتح الراء وهو معنى الاطراد
اي اذا وجد الحد وجد المحدود ويلزم ان يكون مانعا عن دخول غير الافراد
فيه وكل ما صدق المعرف صدق عليه المعرف بكسر الراء وهو معنى الانعكاس
اي

[illegible]

اي اذا انتفى الحد انتفى المحدود ويلزمه ان يكون جامعا لافراد الماهية المعرفة
كما في شرح الشمسية للتحرير التفتازاني قال القطب في شرح الشمسية ثم المعرف
بكسر الراء اما ان يكون نفس المعرف او غيره لا جائز ان نفس المعرف
لوجوب ان يكون معلوما قبل المعرف والشيء لا يعلم قبل نفسه فتعين ان يكون
غير المعرف ولا يخلو اما ان يكون مساويا له او اعم منه او اخص منه او مباينا له
لا سبيل الى انه اعم من المعرف لانه قاصر عن افادة التعريف فان المقصود
من التعريف اما تصور حقيقة المعرف واما امتيازه عن جميع ما عداه فالاعم
من الشيء لا يفيد شيئا منهما ولا الى انه اخص لكونه اخفى والمعرف بالكسر
اي بكسر الراء لابد ان يكون اجلى من المعرف ولا الى انه مباين له لان الاعم والاخص
لما لم يصلحا للتعريف مع قربهما الى الشيء فالمباين بطريق الاولى لانه في غاية البعد
عنه فيجب ان يكون المعرف بكسر الراء مساويا للمعرف في العموم والخصوص
فكل ما صدق عليه المعرف بكسر الراء صدق عليه المعرف وبالعكس وقال
عمر التوقادي واعلم ان التعريف الحقيقي المقابل اللفظي والتنبيهي يجب ان يكون
مساويا للمعرف عند المتأخرين على معنى انه يجب ان يصدق المعرف على كل ما
صدق عليه المعرف بكسر الراء وهو الاطراد والمنع وبالعكس اي يجب ان يصدق
المعرف على ما صدق عليه المعرف بفتح الراء وهو الجمع والانعكاس واما عند المتقدمين
فلم يجب بل يجوز ان يكون اعم واخص لكن لا على اطلاقه والحد التام والرسم التام
لا يجوز ان يكونا اعم واخص بل يجب ان يكونا مساويين للمعرف واما الحد الناقص
فيجوز ان يكون اعم ولا يجب ان يكون اخص والا لزم ان يوجد الشيء قبل وجوده
واما الرسم الناقص فيجوز ان يكون اعم واخص فلا يجب الاطراد والانعكاس فيه
عندهم فاحفظ فانه ينفعك صرح به السيد السند الجرجاني وسعد الدين التفتازاني
في حاشية المفتاح انتهى كلامه هذا نقض اجمالي شبيهي بناء على ان متعلق النقض
هو الدليل فقط على ما هو المشهور وتحقيق بناء على انه مشترك لفظي بين نقض الدليل
ونقض التعريف كما صرح به بعض المحققين انتهى قوله ذكره اي ذكر المصنف هذا البيان
من قوله في المكان الى هنا في الامتحان اي في كتاب الامتحان واجاب عنه اي عن هذا
النقض بعض الكمل وهو العبد العزيز الشيروي في حاشية الامتحان بان عدم التخلي
لمتعلق باجاب اي بطريق هو ان عدم التخلي ممنوع خبر ان اذ مثل زيد افضل من عمرو

كائن في تقدير ترقي الفضل منه اي من عمرو اليه اي الى زيد واقول المنع مكابرة
فالمنع في اللغة وهو الرد من الاثبات او الثبوت وفي الاصطلاح هو طلب الدليل
على مقدمة الدليل واعلم انه فرق بين المنع والنقض اذ المنع طلب الصحيح
باعتراف جهله عن مطلوبه وذلك لا يقتضي ان هذ واما اذا كان المطلوب
بديهيا فلا يسمع جهله فيحتاج الى ان هذ المزيل لبداهة مطلوبه والنقض
الحكم بالبطلان وان لم يتحقق المادة بمنع مقدمات دليل النقض فلابد من التحقق
وفرق بين النقض الاجمالي والمكابرة والمكابرة ان منع الدليل ان كان مقرونا
بشاهد يدل على المقدمة الممنوعة يكون نقضا اجماليا والا فمكابرة فتأمل فتدبر
واعلم ان المنع والممانعة والمناقضة والنقض التفصيلي الفاظ مترادفة
عند الآدابيين معناها طلب الدليل على مقدمة الدليل وقد يطلق لفظ المنع
على طلب البيان مجازا وهو اعم من جهة انه مشترك بين منع النقل ومنع المدعي
ومن جهة ان البيان مشترك بين الدليل المنطقي في فن البيانيين وبين تصحيح النقل
باحضار الكتاب وبلفظ المنع عندهم معنى آخر يعم المناقضة والنقض والمعارضة
وهو الدخل في مقابلة الدليل بطريق المطالبة او الابطال وقيل المكابرة
بضم الميم وفتح الباء وهي ما لا ينفع في اظهار الصواب وقال بعض الكمل قوله
فيه اي في تعريف من الابتدائية بعلامته ورسمه نظر وبحث انه اي لان هذا
التعريف لا يتمشى اي لا يحصل له مشي وجريان في نحو من التفضيلية مع انه من الافراد
ذكره اي ما ذكر هنا من قوله في المكان الى هنا في الامتحان اي في امتحان الاذكياء
واجاب عنه اي عن هذا البحث اي عن عدم التمشي بعض الكمل في حاشية الامتحان
قوله بان عدم التمشي متعلق باجابه ممنوع اي مردود اذ مثل زيد اي لان مثل زيد
افضل من عمرو في تقدير ترقي الفضل منه اي من عمرو اليه اي الى زيد اقول المنع اي
اي رد بعض الكمل اياه مكابرة اي ناش من كبره وتفاخره وقال الآخر قوله فيه
اي في تعريف من الابتدائية نظر انه اي لان هذا التعريف لا يتمشى في نحو من التفضيلية اي
لا يجمع افراد المعرف لعدم شموله بنحو من التفضيلية ذكره اي ذكر المص عدم التمشي
في الامتحان اي في كتاب الامتحان واجاب عنه اي عن هذا النقض بعض الكمل مراده به
عيسى الشروي في الامتحان اي في شرح اللب المسمى باسم الامتحان بان عدم التمشي ممنوع
اي مردود اذ مثل زيد اي لان مثل زيد افضل من عمرو كائن في تقدير ترقي الفضل منه

منه اي من عمرو اليه اي الى زيد اقول المنع مكابرة اي المنع بعدم تمشي
تعريف من الابتدائية في نحو من التفضيلية مكابرة اي محض منازعة ومجرد
مجادلة لغرض الزام الخصم لا لغرض اظهار الصواب وقيل قوله فيه اي
في تعريف القائل بمن الابتدائية نظر اعني به التعريف الرسمي لان التعريف
بالعلامة رسمي انه اي لان هذا التعريف لا يتمشى اي لا يجري في نحو من التفضيلية
كناية عن عدم التمشي في من التفضيلية مع انها من الافراد اقول المنع اي
منع بعض الكمل اياه مكابرة وهي غير مسموعة عند اهل التوجيه وقيل
قوله فيه اي فيما قاله القائل نظر انه اي لان ما قاله القائل لا يتمشى في نحو من التفضيلية
اي لا يشتمل على نحو من التفضيلية وكذا لا يشتمل على من المنشئية مع انهما من الافراد
او لا يصدق على نحو من التفضيلية وكذا لا يصدق على من المنشئية مع انهما
من الافراد واجاب عنه اي عن هذا النظر بعض الكمل وهو عيسى الشروي
الملقب بعبد العزيز الشروي بان عدم التمشي ممنوع اذ مثل زيد افضل من عمرو
كائن في تقدير ترقي الفضل منه اي من عمرو اليه اي الى زيد اقول المنع اي
منعه به مكابرة اي منازعة لغرض الزام الخصم والتقدير المذكور اي التقدير
الذي ذكره بعض الكمل هنا او آنفا وهو كون مثل زيد افضل من عمرو في تقدير
ترقي الفضل منه اليه قال البعض قوله والتقدير المذكور اي الذي ذكره بقوله
في تقدير ترقي الفضل منه اليه فاسد بالكلية لا يمكن اصلاحه اذ لا يستفاد من هذا التقدير
ازيدية الفضل في زيد منه في عمرو بل يستفاد ان عمرا مبدأ الفضل وزيدا
منتهاه وذا خلاف المقصود وايضا يلزم من هذا التقدير ان عمرا مبدأ
ومنشأ لفضل زيد وليس كذلك وايضا ان اريد بترقي الفضل منه اليه
انفصاله عنه ووصوله اليه ففاسد اذ ح لا يكون الفضل مشتركا بينهما
مع انه لابد منه وان اريد انه ترقى منه من غير انفصاله عنه وتصعد
وانتهى اليه طرفه الاعلى فهذا يفيد اعلويته فضل زيد لا ازيديته وان اريد
ان التقدير ترقي الفضل وزاد من فضل عمرو فان كان المراد بالفضل المترقي فضل زيد
يكون المعنى فضل زيد ترقى الى زيد وان كان المراد فضل غيره يكون المعنى فضل غيره ترقى

الى زيد وفاد وهذا اظهر من ان يخفى كما لا يخفى كذا قاله الشارح في حاشيته قال
صاحب منائح الاخيار قوله والتقدير المذكور فاسد لكون المعنى فاسدا لانه يخالف
ما افاده هذه العبارة اذ مفادها اتصاف زيد بالفضل الزائد على فضل عمرو
والتقدير المذكور يفيد انتقال الفضل من عمرو الى زيد بطريق الصعود
ويمكن الجواب عن اصل الايراد بان العلامة لا تقتضي المساواة كما في التعاريف
ولا يضرها التخلف في بعض الصور انتهى واقول هذا التعريف اى تعريف القائل
بمن الابتدائية مبني على مذهب المتقدمين لانهم يجوزون التعريف بالاعم فلا يلزم
من صدق المعرف صدق التعريف لجميع افراده واما التمييز عما عداه في الجملة
كاف في التعريف عندهم فلا يضر عدم جمعه قوله ولما كان الخ توطئة وتمهيد
لوجه اكتفاء المصنف بذكر ذلك المعنى من بين المعاني وترجيحه وعدم ذكر
سائر معانيه قال البعض قوله ولما كان الخ شروع لبيان الاعتذار من طرف
على ترك سائر معاني من هذا المعنى وهو الابتداء قال البعض قوله هذا المعنى
اى معنى الابتداء في من غالبا فيها اى في كلمة من حتى قال العلماء المحققون
كالمبرد وابن السراج والاخفش الاصغر وطائفة من الحذاق وغير ذلك
انه اى هذا المعنى الاصل فيها والبواقي من معاني من راجعة اليه اى الى الاصل
او الى هذا المعنى ذكره اى ما قاله المحققون ابن كمال الكامل فاعل ذكر قوله
في الاصول اى في علم الاصول ظرف لذكر قوله التي اى المصنف جواب لما بذكره
اى بذكر هذا المعنى او بذكر معنى الابتداء او بذكر الاصل وقد عرفت انه والحال
قد عرفت انه آنفا وقريبا قال البعض قوله وقد عرفت اى والحال انك قد عرفت
قبيل هذه الصحيفة في الاكتفاء والمصير على معنى واحد للباء تاييد للاكتفاء اى مقصوده
اى المص بيان العامل اى بيان ذات العامل لا استيفاء المعاني اى ليس مقصوده
بيان معاني العامل كاملا فالاستيفاء البيان كذا قاله البعض اوليس مقصوده
استكمال المعاني او اتمام المعاني او استيعاب المعاني او قبض المعاني وكل ذلك صحيح
هنا قدمها اى قدم المصنف كلمة من على ما ياتي من الحروف او على الى ليناسب علة
للتقديم والضمير المستتر راجع اليه من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى اى لان يناسب التقديم
او لان يناسب تقديمها معناها اى معنى من وهو الابتداء قال بعض الشراح قدمها
لان معناها

هذا المعنى ١٤

لان معناها الابتداء فيناسب تقديمها في الجملة اى مناسبة كائنة في الجملة فيكون
ظرفا مستقرا مفعولا مطلقا مجازيا ليناسب وفيه اشارة الى جزئية المناسبة
لان كلية المناسبة غير موجودة لتقدم الباء وقيل فيه اشارة الى ادنى المناسبة
لان كمال المناسبة غير موجودة لتقدم الباء فافهم قال البعض قوله في الجملة
لتقدم الباء على من ولو لم يتقدم لكان المناسبة كلية كذا سمع اعلم ان في الجملة
يستعمل في القلة وبالجملة يستعمل في الكثرة والثالث منها كلمة الى وهي اى كلمة الى
كائنة للانتهاء اى لانتهاء الغاية قوله في المكان متعلق بالانتهاء نحو خرجت
الى السوق وفي الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل اى اتموا الصيام
من اول اليوم الى اول الليل بالاطلاق اى كون الانتهاء في الزمان والمكان
بلا مخالفة بين البصرية والكوفية او كونها للانتهاء في الزمان والمكان
بلا مخالفة بينهما وفي غيرهما اى في غير الزمان والمكان نحو قلبي اليك فان الانتهاء
فيه ليس في الزمان ولا في المكان بل هي لانتهاء المطلق فالمعنى اى منتهي
اسم فاعل من انتهى اصله منتهي على وزن مفتعل حذف ضم الياء لاستثقالها عليها
ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين فنقل التنوين الى الهاء فصار منته قوله
ميله وشوقه فاعل منته اى منته ميل قلب المتكلم وشوقه الى قلب المخاطب فيكون
قلب المخاطب منتهى اليه قال السيرافي في شرح الكتاب قوله قلبي اليك اى
مائل اليك والمخاطب كانه منتهى اليه باعتبار الشوق والميل اليه لم يذكر
اى المصنف كونها اى كلمة الى بمعنى مع كما ذكر القدوم كقوله اى الله تعالى
ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم استدلال على كون الى بمعنى مع اى لا تاكلوا
اموال اليتامى مع اموالكم لقلة المبالاة بما لا يحل لكم قوله لان ذلك اى كونها
بمعنى مع في هذه الاية علة للنفي اى لم يذكر ومتعلق به او علة لعدم الذكر
وهو الاوجه ممنوع اى غير مسلم خبر ان لان ذلك استعمال الحرف بمعنى الاسم وهو بعيد
والاسم هنا مع بل الحق عنده اى عند المصنف كونها اى كون الى في هذه الاية على معناها
اى معنى الى وهو الانتهاء بتضمين معنى الضم يعني ولا تاكلوا اموالهم مضمومة الى اموالكم
قال ابو السعود في التفسير اى لا تاكلوا اموالهم مضمومة الى اموالكم انتهى فاختار
جعل المضمن بفتح الميم حالا وابقى الاصل على معناه وترك الوجه الآخر قال مصنف

ذكرها على سبيل الكلام في الانتهاء ايضا ١٤

في شرح عوامل العتيق فتقدير هذه الآية لا تضموا اموالهم في الاكل الى اموالكم وقال السيرافي
في شرح اللباب ذكر بعضهم ان الى بمعنى مع في هذه الآية والتحقيق انها بمعنى انتهاء الغاية باعتبار التضمين
اى لا تضموا اكل اموالهم الى اموالكم فالى باقية على موضعه كما ذكره اى ذكر المصنف
كونها على معناها بتضمين الضم حقا في الامتحان اى في كتاب الامتحان حيث قال
والحق انها بمعنى الانتهاء بتضمين الضم انتهى يعني ولا تأكلوا اموالهم مضمومة الى اموالكم
اى مخلوطة بها ولو سلم يعني لا نسلم كونها بمعنى مع ولو سلم فلقلة اى فلقلة كونها
بمعنى مع لم يذكر كونها بمعنى مع يعني فانه لم يذكر لقلته قال صاحب مناهج الاخيار
قوله ولو سلم فلقلة اى ولو سلم كون الى بمعنى مع في الآية الكريمة فلم يذكر
لقلته فحذف الجزاء واقيم علته مقامه كما هو الشايع وقال البعض قوله ولو سلم
فلقلة اى ولو سلم كون الى بمعنى مع لكن عدم ذكره لقلته ومدار التسليم جواز
استعمال الحرف بدل الاسم اقول وقد استدلوا على كونها بمعنى مع ايضا بقوله تعالى
ويزدكم قوة الى قوتكم وبقوله تع من انصارى الى الله وبقوله تع واذا خلوا
الى شياطينهم وبقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق [...]ها وبكلام العرب
الذود الى الذود اى اذا اجتمعت القليل مع القليل صار كثيرا فالاولى للشارح
ان يقول فلفرعيته لمعنى الابتداء بدل قوله فلمقابلة قدمها اى الى بمعنى مع على لفظ عن لمقابلتها
اى الى حال كونها بمعنى الانتهاء لمن اى لكلمة من التي هي للابتداء يعني لمقابلة الى بالنظر
الى مفهومها لمن بالنظر الى مفهومها ايضا او لمقابلة مفهومها لمفهوم من فيكون
بينهما مناسبة المقابلة بالنظر الى مفهوميهما فكما قدم كلمة من على عن لزم تقديم كلمة الى
عليها فلذلك قدمها عليها والحاصل قدم المصنف كلمة الى على كلمة عن كما قدم كلمة من
عليها لرعاية مناسبة المقابلة بينهما بالنظر الى مفهوميهما لان مفهوم الى الانتهاء
ومفهوم من الابتداء ومن البديهيات ان الانتهاء مقابل للابتداء فسرى مقابلة المفهوم
الى اللفظ والحاصل يعني لمقابلة مفهومها لمفهوم من اشارة الى ان نظر النحويين
الى الالفاظ لا الى المعاني وان كانت المقابلة بينهما بالنظر الى مفهوميهما ولم يذكر
حتى اى كلمة حتى معها اى مع كلمة الى كما ذكر القوم مع انها اى كلمة حتى بمعناها
اى بمعنى كلمة الى لانهما مشتركان في انتهاء الغاية قوله للكثرة مجيئها اى كلمة حتى علة
لعدم الذكر ومتعلق بلم يذكر بمعنى مع بخلاف الى كنمت البارحة حتى الصباح اى مع
ولو قال

ولو قال لكثرة مجيئها بمعنى مع لكان انسب بقوله فلقلة لكن تفنن في العبارة
تنشيطا للقلوب قال البعض قوله لكثرة مجيئها بمعنى مع وهذا ابهام وقد علمت
مجيء الحروف بمعنى الاسم ليس بجيد قوله ولانها اى كلمة حتى عطف على قوله لكثرة مجيئها
وعلة ثانية لعدم الذكر لا تدخل الا تدخل على المظهر اى على الاسم المظهر فلا يقال حتاه
كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما
بعدها اى بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخول حتى على المضمر مستدلا بما وقع
في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة وهو قوله فلا والله لا يبقى اناس فتى
حتاك يا ابن يزيد والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا قال بعض الافاضل
وانما لم يدخل حتى على المضمر لئلا يؤدي الى اختلاط الضمائر وذلك لان ما بعد حتى
كما يقع مجرورا يقع منصوبا ومرفوعا ففي اكلت السمكة حتى رأسها يجوز الوجوه
الثلاثة الجر بحتى والنصب على ان يكون حتى للعطف على السمكة والرفع على تقدير
الخبر المحذوف كانه قيل حتى رأسها مأكول ولو دخل يمتنع لادائه الى الالتباس كذا قالوا
فلا يستحق اى اذا كان الامر كذلك فلا يستحق كلمة حتى قوله التقديم اى كونها مقدما
مفعول لا يستحق قال بعض المحشين فلا يستحق على صيغة المفرد المذكر الغائب
وفاعله قوله التقديم اى فلا يكون تقديمها لائقا على ما يتعلق بالتقديم
اى على الشيء الذي هو عن وعلى وغيرهما قال البعض وما عبارة عن الحروف
التي هي عن وعلى والى حتى قدم على صيغة الماضي المجهول من التقديم ونائبه المستتر
راجع الى ما او على صيغة الماضي المعلوم وفاعله المستتر راجع الى المصنف
ومفعوله محذوف اى قدم اياه اى ذلك الشيء فيكون ضمير المفعول المحذوف
راجعا الى ما لكن الاول ارجح عليها اى على كلمة حتى قال صاحب مناهج الاخيار قوله
على ما قدم عليها والضمير المستتر راجع الى ما والضمير المجرور الى حتى وما قدم عليها
عن وعلى واللام وفي والكاف وهي تدخل الظاهر والمضمر وان كان يقل في
الكاف والرابع منها كلمة عن ذكرها على سبيل الحكاية ايضا هي اى كلمة عن
كائنة للبعد اى لبعد شيء عن المجرور بها لم يذكر البصريون لها اى لكلمة عن
معنى بالتغير سواه اى غير البعد صفة لمعنى ذكره اى المعنى الذي غير البعد القاضي
فاعل ذكر في شرح التسهيل بل ذكره ابن مالك في التسهيل حيث قال ومنها عن
للمجاوزة والبدل وللاستعانة وللتعليل ولموافقة بعد وفي والمجاوزة اى للمجاوزة

مصدر من باب المفاعلة قوله اي كائنة لتعديته عن شيء آخر تفسير للمجاوزة
اي المجاوزة مفعول الفعل وبعده عن المجرور بها قال الدماميني والمراد بالمجاوزة
بعد شيء عن المجرور بها وقيل ومعناها بعد شيء عن المجرور بها بسبب ايجاد
مصدر الفعل المتعدي بها وقال الفاضل العصام في تفسير قول ابن الحاجب للمجاوزة
اي لمجاوزة شيء وبعديته عن شيء آخر وهي اي المجاوزة عن الشيء انما تكون اي
ما تكون الا تكون حقيقة تمييز من نسبة تكون الى الضمير المستتر اي بجنب الحقيقة
لا بجنب التوسع قوله بزوال الاول خبر تكون بتقدير المتعلق والمصدر مضاف
الى فاعله اي انما تكون بجنب الحقيقة ملابسة بزوال الشيء الاول وهو مفعول الفعل
عن الثاني اي عن الشيء الثاني وهو المجرور بعن كرميت السهم عن القوس
الى الصيد اي تجاوزه عنه ووصوله اليه فان السهم زال عن الشيء الثاني الذي
هو القوس ووصل الى الشيء الثالث الذي هو الصيد والاول اي البعد عام
وشامل لهما اي للمجاوزة التي تكون بالزوال والوصول و ايضا عام لما كان اي
للمجاوزة التي كانت فتذكير الضمير المستتر بناء على لفظ الموصول وقيل والضمير المستتر
راجع الى ما باعتبار لفظه قال البعض قوله ولما كان عطف على مجرور اللام في لهما
لانه اذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض والتقدير وعام لما كان اي الشيء كما قال
الحضر قوله ولما كان وما عبارة عن الشيء المراد به المجاوزة فيكون التذكير باعتبار لفظه
ومعناه بالوصول اي بوصول الاول الى الثالث بلا زوال الاول عن الثاني كما اخذت انا
عنه اي عن الاستاذ العلم فان العلم وصل الى الشيء الثالث الذي هو الآخذ بلا زوال عن الشيء
الذي هو المأخوذ او بالزوال وحده عطف على بالوصول بلا زوال اي او بالزوال حال كونه
منفردا يعني او بزوال الاول عن الثاني بلا وصول كما اديت انا عنه اي عن المديون الدين فان الدين
زال عن الشيء الثاني الذي هو المديون بلا وصول الى الشيء الثالث الذي هو الداين لانه اخذ
ماله قال بعض شراح عوامل الجديد والبعد والمجاوزة ثلثة الاول زوال الشيء الاول عن الثاني
والوصول الى الشيء الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد فقد زال السهم وهو الاول
عن القوس وهو الثاني ووصل الى الصيد وهو الثالث والثاني عدم زوال الاول عن الثاني
ووصوله الى الثالث نحو اخذت عنه العلم لان العلم هو الاول لم يزل عن الثاني وهو الاستاذ ووصل
الى الثالث وهو الطالب والثالث بزوال الاول عن الثاني وعدم وصوله الى الثالث نحو اديت عنه
الدين لان الدين وهو الاول قد زال عن المديون وهو الثاني ولم يصل الى الثالث وهو الداين لانه اخذ ماله
انتهى وقال بعض شراح المصباح فالبعد والمجاوزة اما بسبب الزوال عن الشيء الثاني والوصول الى الشيء الثالث
الى الثالث وذلك في مثل رميت السهم عن القوس الى الصيد فان السهم قد تجاوز وبعد عن الشيء الثاني
ووصل الى الشيء الاخر او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم فان العلم وصل الى الآخذ مع ثبوته

مع ثبوته في المأخوذ او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين اي بعد عن الدين
بسبب التأدية انتهى كلامه المفيد وقال الاخر والبعد والمجاوزة عن الشيء
اما بسبب الزوال عن الشيء الثاني مع الوصول الى الشيء الاخر وذلك في مثل
رميت السهم عن القوس الى الصيد لان السهم قد تجاوز عن الشيء الثاني
مع الوصول الى الشيء الآخر او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم اذ العلم
وصل الى الشيء الثالث مع ثبوته في الثاني او بزوال عن الشيء الثاني وحده نحو
اديت عنه الدين فان الدين زال عن ذمة المديون مع عدم الوصول الى الشيء الاخر
قال بعض المحشين قوله وهي اي المجاوزة انما تكون حقيقة اي انما توجد
حال كونها حقيقية يعني منسوبة الى الحقيقة او انما توجد من جهة الحقيقة
او انما توجد بجنب الحقيقة بزوال الاول اي بسبب زوال الشيء الاول عن الثاني
اي عن الشيء الثاني وهو المجرور بعن ووصوله اي وبوصول الشيء الاول الى الثالث
اي الى الشيء الثالث كرميت السهم عن القوس الى الصيد فان السهم تجاوز
وبعد عن القوس بسبب زواله عنه ووصل الى الصيد وقيل قوله كرميت السهم عن القوس
الى الصيد اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي ووصل الى الصيد والاول
اي البعد او معنى البعد عام اي شامل لهما اي للمجاوزة اي للمجاوزة التي كانت
بالوصول وبالزوال و ايضا عام لما كان اي للمجاوزة التي كانت بالوصول بلا زوال
اي بلا زوال الشيء عن الشيء الثاني كما اخذت عنه اي عن معلمي او استاذي العلم سواء كان
عربيا او لا فان العلم تجاوز عن المعلم بسبب الاخذ ووصل الى المتعلم لكن لم يزل
عن المعلم يعني ان العلم كما حصل فيك من معلمك وقد تعدى اليك تحصل بهذا المعنى المجاوزة
او بالزوال اي بزوال الشيء الاول عن الشيء الثاني وحده اي حال كون الزوال منفردا
عن الوصول يعني بزوال الشيء الاول عن الشيء الثاني بلا وصول الى الشيء الثالث
كما اديت عنه اي عن المديون الدين فان الدين زال عن المديون بلا وصول الى الداين يعني
ان الدين تجاوز وبعد عن المديون بسبب زوال الدين عن المديون وقيل بسبب التأدية
ولم يصل الدين الى الداين فانه اخذ ماله كما ذكره الكاف بمعنى المثل او للتشبيه او بمعنى على
او بمعنى اللام اي مثل الشيء الذي ذكر المصنف رحمه الله ذلك الشيء وهو كون الاول
عاما لما كان بالوصول بلا زوال او بالزوال وحده او ذكر كون الاول عاما للاخيرين
او ذكر كون الاول عاما للمجاوزة التي في المثالين الاخيرين او ذكر كون الاول عاما لنحو
اديت عنه الدين او ذكر كون الاول عاما لما كان بالزوال وحده في الامتحان حيث قال
بعد قول البيضاوي في كتبه [illegible] للبعد آثره على المجاوزة [illegible] لنحو اديت عنه الدين

انتهى كلامه قال صاحب منافع الاخيار قوله كما ذكره في الامتحان وماذكره فيه
وهو للبعد آثره على المجاوزة لعمومه كما ذكره أديت عنه الدين انتهى كلامه وقولك
اخذت عنه العلم مثله في كون المجاوزة فيه بحسب التوهم قوله فذكرها الفاء
فيه جوابية لشرط محذوف والذكر مصدر مضاف الى المفعول وفاعله متروك
والضمير راجع الى المجاوزة اى اذا كان الامر كذلك فذكر المصنف المجاوزة بعده
اى بعد البعد او بعد معنى الاول قوله للاظهار ظرف مستقر مرفوع محلا خبر لقوله
فذكرها اى كائن للاعلام بان المجاوزة قسم منه قال البعض قوله للاظهار
اى للتصريح بما علم ضمنا وقال صاحب منافع الاخيار قوله فذكرها بعده للاظهار
اى ذكر المجاوزة بعد ذكر البعد لاظهار بعض صور البعد بالتخصيص بعد التعميم
وماذكروه اى الشيء الذى ذكر القدم ذلك الشيء قوله من عمومها بيان لما ذكروه
او بيان لما اى من عموم المجاوزة قوله للاخيرين متعلق بالعموم اى لما كان بالوصول
بلا زوال او بالزوال وحده او لما كان بالوصول بلا زوال ولما كان بالزوال وحده
او للمجاوزة التى كانت في المثالين الاخيرين قال الاستاد اللام في للاخيرين
حرف جر متعلق بالعموم والاخيرين مجرور به لفظا ومنصوب محلا مفعول به غير صريح
للعموم لامفعول له لعدم كون اللام هنا للتعليل كما توهمه بعض المحشين بل صلة العموم
بلا مرية فانما هو اى ما ذكروه ملابس بالتعميم اى بتعميم المجاوزة قوله وما ذكروا
الواو فيه استينافية معانية وما موصول مرفوع المحل مبتدأ اول وذكروا
ماض جمع مذكر غائب مبني على الضم لامحل له من الاعراب والواو مرفوع محلا
فاعله راجع الى القدم والضمير مبني على الضم منصوب محلا مفعوله راجع
الى الموصول وجملة لامحل لها من الاعراب صلة الموصول او ذكر ماض مبني
على الضم لامحل له من الاعراب والواو مرفوع محلا فاعله راجع الى القدم
والضمير مبني على الضم منصوب محلا مفعوله راجع الى الموصول وجملة لامحل لها من الاعراب
صلة الموصول وقوله فانما هو الفاء جوابية وان بكسر الهمزة وتشديد النون حرف مشبه بالفعل
ملغى عن العمل وما كافة عن العمل وهو ضمير مرفوع محلا مبتدأ ثان وبالتعميم ظرف مستقر
مرفوع محلا خبر المبتداء الثاني وهو مع جملة اسمية صغرى مرفوعة محلا خبر المبتداء الاول
وهو

وهو مع جملة اسمية كبرى لامحل لها استينافية معانية قال البعض قوله وما ذكروا
من عمومها للاخيرين الخ جواب سؤال مقدر نشأ من قوله فذكرها الخ فعليك
بتقديره ان اردت وايضا قال قوله وما ذكروا مبتدأ وخبره قوله فانما هو
بالتعميم قوله لما هو اللام حرف جر متعلق بالتعميم وما عبارة عن الشيء المراد
به المجاوزة فيكون تذكير الضمير باعتبار لفظه ومعناه قال الاستاد قوله لما
اى للمجاوزة التى هو اى تلك المجاوزة وتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول
بحسب التوهم اى بحسب المجاز لا بالتعميم لما هو بحسب الحقيقة قال
صاحب منافع الاخيار قوله لما هو بحسب التوهم اى لمعنى هو حاصل
بحسب التجوز يدل عليه قوله لا بحسب الحقيقة وقوله السابق وهي انما تكون
حقيقة الخ يعني لما لم يذكروا في بيان معنى عن البعد وذكروا في موقعه
المجاوزة ارادوا بها معنى البعد مجازا بذكر الخاص وارادة العام
وقال البعض قوله لا بحسب الحقيقة تصريح للجزء السلبي من الحصر في قوله
فانما هو بالتعميم كما صرح به اى بالتعميم لما هو بحسب الحقيقة الفاضل العصام
في شرحه على الكافية لابن الحاجب حيث قال بعد قول ابن الحاجب وعن
للمجاوزة اما حقيقة نحو رميت السهم عن القوس فانه يفيد مجاوزة السهم
عن القوس واما توهما نحو اخذت عنه العلم فانه يتوهم مجاوزة العلم
عن المعلم ووصوله الى المتعلم ونحو اديت عنه الدين فانه يتوهم مجاوزة الدين
عن المديون ووصوله الى الدائن بتوهم ان ما يأخذه الدائن من مثل الدين
الذى بعد الدين قال الاستاد قوله كما صرح به اى بالتعميم لما هو بحسب الحقيقة
ايضا الفاضل العصام فاعل صرح اى كما صرح به الفاضل العصام في شرحه على الكافية
قدمها اى قدم المصنف كلمة عن على كلمة على لمناسبتها اى كلمة عن علة للتقديم
ومتعلق بيقدم قوله اذ قد يجوز تعليل للمناسبة اى لانه يجوز استعمال كل منهما
اى من وعن في محل الآخر ولو للوصلية اى ولو كان ذلك الاستعمال بالاعتبارين اى باعتبار انه
مبدء وباعتبار انه مبعد قال الاستاد قوله ولو بالاعتبارين جواب سؤال مقدر فكانه قيل
ان استعمال من في محل عن باعتبار المبدء واستعمال عن في محل من باعتبار المبعد فلا يخرج
من بالاستعمال في محل عن عن المبدئية وايضا لا يخرج عن بالاستعمال في محل من عن المبعدية فكيف

اى ليس ما ذكر [illegible] بالتعميم لما هو بالحقيقة

تناسب عن بمعنى فاجاب بقوله ولو بالاعتبارين يعني يكفي في المناسبة جواز استعمال
كل منهما في محل الآخر قليلاً ولو بالاعتبارين وقال بعض المحشي قوله اذ قد يجوز
استعمالهما اي من وعن علة للمناسبة اي لانه يجوز استعمالهما في محل واحد متعلق
بالاستعمال ولو بالاعتبارين اي ولو كان ذلك الاستعمال باعتبار المبدء وباعتبار المبعد
وقال بعض الافاضل قوله ولو بالاعتبارين جواب سؤال مقدر وهو ان استعمال من
في محل باعتبار المبدء واستعمال عن في ذلك المحل باعتبار المبعد فكيف تناسب
عن لمن واجاب عنه بقوله ولو بالاعتبارين يعني يكفي في المناسبة جواز استعمالهما
في محل واحد قليلا ولو بالاعتبارين وقال الآخر قوله اذ قد يجوز استعمالهما
اي استعمال كل منهما في محل الآخر يعني يجوز استعمال من في محل عن وبالعكس قال
صاحب فتح الاسرار قوله وعن قدمه على على لمناسبته لمن من حيث يجوز استعمال
كل منهما في محل باعتبار انه مبدء ومبعد وقال بعض الشراح يعني ان كل واحد منهما
قد يقع موقع الآخر اي من يقع موقع عن وبالعكس وقال الشارح في حاشيته ولا يجوز
استعمال من في موضع لا يصلح الا لمعنى التعدية كما لا يجوز استعمال عن في موضع لا يصلح
الا لمعنى الابتداء وقال عبد القاهر كل موضع لم يصلح الا بمعنى التعدية كان مخصوصا
بعن فلا يجوز ان تقول اديت الدين من زيد لان هذا موضع التعدي فقد
واذا كان موضع لا يجب ان يكون مختصا للتعدية جاز ان يقع فيه ايهما شئت
وان كان موضع لا ينافي معنى المجاوزة لم يجز ان يقع فيه عن فلا تقول زيد افضل
عن عمرو لانك لا تقصد ان احدهما قد انفصل عن صاحبه وقال الشيخ رضي
واذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا لكونه مبدءا
لشيء ممتد جاز ان يقع موقعه عن لانها لمجرد التجاوز تقول انفصلت منه وعنه
ونهيت من كذا وعنه وسقاه من الغيمة وعن الغيمة اي بعده عنها واما من التفضيلية
فهي وان كان لمجرد المجاوزة لكنها لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل
وكبعض حروف افعل التفضيل فلا يتغير نحو سقاه اي سقى فلان شخصا غائبا اي
سقى زيد عمرا مثلا عن الغيمة بالغين المعجمة العطش وحرارة الجوف اي سقاه
عن العطش وحرارة الجوف والمعنى اي بعده بتشديد العين المهملة ماض من التبعيد
و

في نسخة الفرق بين عن ومن اهـ

والضمير المستتر راجع الى الفلان الساقي والبارز راجع الى الشخص الغائب
او المستتر راجع الى زيد والبارز الى عمرو عنها اي عن الغيمة بالارواء
بكسر الهمزة وسكون الراء مصدر من باب الافعال وهو بالتركي صويه
قاندرمق يعني صويه قاندرمسي سببيله حرارتدن اوزاق ايلدي ويجوز
اي الاستعمال في هذا المحل بمعنى سقاه من جهة الغيمة قال مولانا السروري
في شرح المصباح خرجت من البلد اذا اريد الرجوع اليه اي الى البلد
ويقال خرجت عن البلد اذا لم يرد الرجوع اليه قال حاجي بابا في شرح
قواعد الاعراب فان قيل ما الفرق بين عن ومن في مثل خرجت عن البلد
ومن البلد قيل ان عن تدل على الانقطاع ومن لا تدل عليه كقولك خرجت
عن البلد اذا لم ترجع اليه ومن البلد اذا رجعت اليه والحاصل منها
كلمة على ذكرها على سبيل الحكاية ايضا كائنة للاستعلاء اي لاستعلاء شيء على شيء
اي لافادة كون الشيء عاليا على شيء يعني لافادة كون ماقبلها عاليا على مابعدها
قوله حقيقة منصوب على انها مفعول مطلق مجازي للاستعلاء بتقدير المضاف
اي استعلاء حقيقة او منصوب على انها تمييز من الاستعلاء اي من جهة الحقيقة
كزيد على السطح وهو بفتح السين في التركي آواوشه قوله او مجازا عطف
على حقيقة كعليه دين اي كان على فلان دين كان ثقله فكأنه بفتح الهمزة
وتشديد النون حرف من الحروف المشبهة بالفعل يقتضي اسما منصوبا وخبرا
مرفوعا مبني على الفتح لا محل له من الاعراب وثقله منصوب لفظا اسمه والضمير
راجع الى الدين والثقل بكسر الثاء وفتح القاف خلاف الخفة وقوله يحمل
فعل مضارع مجهول مرفوع محلا بعامل معنوي وتحته ضمير هو راجع الى اسم كأن
مبني على الفتح مرفوع محلا نائب الفاعل ليحمل وهو مع جملة فعلية مرفوعة محلا
خبره واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب ابتدائية وقوله عليه متعلق
بيحمل والضمير راجع الى الفلان الغائب اي يحمل على عنقه او على ظهره كذا قاله
قره يحيى في شرح عوامل العتيق وفي مشكاة المصباح كأن الدين شيء ركب على ظهر
المديون قال الفاضل العصام بعد قول ابن الحاجب وعلى للاستعلاء حقيقة نحو زيد
على السطح او تقديرا نحو عليه دين كأنه ركبه الدين وهو يتحمل ثقله ومنه كأن

على ربك حتماً مقضيا وقال صاحب فتح الاسرار بعد قول المص وعلى للاستعلاء
اى لاستعلاء شئ على شئ حقيقة نحو زيد على السطح او توهما نحو عليه دين
كانه ركبه الدين وهو يحمل ثقله وقال البعض قوله كان ثقله يحمل عليه اشار
بلفظ كان المفيدة للتشبيه الى ان المجاز من قبيل الاستعارة على طريق التشبيه
قدمها اى قدم المصنف كلمة على على اللام مع كونها اى اللام من البسائط
اى من جملة البسائط قوله لمنا سبتها اى كلمة على علة للتقديم ومتعلق بتقدم
لعن اى لكلمة عن قوله في انهما اى عن وعلى ظرف للمناسبة وبيان لوجهها
قد يكونان اى عن وعلى يعني قد لا يكونان حرفين بل يكونان اسمين بدخول
حرف الجر عليهما فان دخول حرف الجر من خواص الاسم وبقوله قد يكونان
اسمين اشار الى ان كونهما حرفين اكثر من كونهما اسمين قال بعض الشراح
وقد يكونان اسمين بدخول من عليهما ولو كانا حرفي جر لما دخل عليهما
من لامتناع دخول حرف الجر على حرف آخر اللهم الا ان يكون على طريق الحكاية
نحو قول الشاعر وهو قطرى الخارجي ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني
مرة واماما من البحر الكامل الاستشهاد في هذا البيت اتى عن اسم بمعنى جانب
الواو في ولقد ابتدائية واللام حالية وقيل الواو عاطفة واللام موطئة
للقسم واراني فعل ومفعول وفاعله مستتر وهو انا وللرماح متعلق
باراني ودريئة منصوب لانه مفعول ثان لاري والدريئة بفتح الدال المهملة
وكسر الراء وسكون الياء وفتح الهمزة على وزن الخطيئة وهي الحلقة التي
يتعلم عليها الطعن والرمي ومرة ظرف لاراني واماما معطوف على يميني وجملة
اراني لا محل لها من الاعراب لانها جملة مبتدأة قال بعض المحشين نحو ولقد اراني
للرماح دريئة من عن يميني مرة واماما الواو في ولقد للقسم واللام للتاكيد
وقد للتحقيق واري فعل مضارع مرفوع تقديراً بعامل معنوي وفاعله ضمير مستتر
يعود الى يوم الوعاد المذكور في البيت قبله والنون وقاية والياء منصوب المحل
مفعوله وللرماح متعلق باراني ودريئة مفعول ثان لاري والدريئة هي الحلقة
التي يتعلم عليها الطعن ومن عن يميني اى من جانب يميني فعن اسم بمعنى جانب بدليل
دخول من عليها ومرة مصدر منصوب على المصدرية واماما معطوف على يميني
وانما

وانما اقتصر على ذكر اليمين للعلم بان اليسار كاليمين واما اظهر فان الفارس
لم يتمكن من اخذه ومعنى البيت والله لقد رأيت نفسي مراراً كثيرة للرماح
بمنزلة الحلقة التي يتعلم عليها الطعن فتأتيني من الجوانب كلها ورجعت
ونحو قول الشاعر وهو مزاحم بن عمرو العقيلي عند ابن يعقوب ومزاحم
بن الحارث عند البطليوسي والترمذي وهو شاعر جاهلي عند ابن سيدة
واسلامي عند ابن حاتم يصف القطاة غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها تصل
وعن قيض ببيداء مجهل من البحر الطويل الاستشهاد في هذا البيت ان على اسم
بمعنى فوق غدت بفتح الغين المعجمة وتشديد الدال وسكون التاء فعل ماض
مفرد مؤنث من الافعال الناقصة اسمه مستتر فيه يعود الى القطاة ومن عليه
متعلق بتصل بعده والضمير البارز يعود الى الفرخ المذكور في البيت قبله
وبعد ظرف لتصل وما في ماتم مصدرية وتم فعل ماض اصله تمم اعل اعلال مد
اصله مدد وظمؤها فاعله والضمير في ظمؤها يعود الى القطاة وجملة تم
صلة ما المصدرية وما المصدرية مع صلتها مضاف اليها لقوله بعد والظمؤ
بكسر الضاد المعجمة وسكون الميم بعدها همزة اما اسم الظمؤ بمعنى العطش
واما الظمؤ الذي وهو اسم ما بين الوردين وهو هنا مدة صبرها على الماء
الى غاية الورد قال صاحب القاموس والظمؤ بكسر الضاد ما بين الشربين
والوردين وهو ما خوذ من الظمأ وهو مثل العطش وزنا ومعنى او اشد العطش
او اخفه او اخفه وقال بعض شراح مغني اللبيب والظمؤ بكسر الضاد ما بين الوردين
يستعمل في الابل وقد تستعمل هنا في القطاة وقال بعض شراح ابيات المفصل واستعارتها
الظمؤ وهو للابل خاصة وقال الجلال مدة بقاء الابل والطير بلا شرب وقال
الصحاح الظمؤ ما بين الوردين وهو حبس الابل عن الماء الى غاية الورد وتصل
بفتح المضارعة وكسر المهملة وتشديد اللام بمعنى تصوت وفاعله المستتر
يعود الى القطاة وجملته خبر غدت وغدت مع اسمه وخبره جملة فعلية لا محل لها
من الاعراب لانها جملة مبتدأة اى صارت تقصد الماء وتصوت جوفها من العطش
بعد تمام عطشها او بعد تمام مدة صبرها على الماء فاذا ذهبت الى الماء تسرع
غاية السرعة لترجع الى فرخها وعن قيض معطوف على من عليه اى وتصل
عن قيض والقيض بفتح القاف المثناة التحتية بعدها ضاد معجمة واراد به الفرخ

مطهما وبيداء صفة لقيض والبيداء بفتح الموحدة وسكون المثناة التحتية
والمد المفازة التي تبيد وتهلك من سلكها يعني المفازة التي تهلك من دخلها
ومجهل صفة لبيداء او بدل منه والمجهل بفتح الميم وسكون الجيم المعجمة مصدر ميمي
او اسم مكان اي الموضع الذي يجهل الناس فيه الطريق ويخاف عن الضياع
في ذلك الموضع اي وتصوت من جانب فرخ ملابس بصحراء مجهل وقال
بعض الكمل ونحو قول الشاعر وهو مزاحم بن الحرث العقيلي شاعر اسلامي
معاصر للجرير والفرزدق والبيت في وصف القطاة غدت من عليه بعد ما تم
ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء مجهل وغدت بمعنى سارت فعل من الافعال التامة
والضمير المستتر راجع الى القطاة ومن عليه متعلق بغدت والضمير راجع
الى الفرخ وبعد ظرف لغدت وما مصدرية وتم فعل ماض وظمؤها فاعله
والضمير راجع الى القطاة وجملة تم صلة ما المصدرية اي بعد ما تم
ظمؤها وهو مدة صبرها على الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب وتصل
بفتح التاء المضارعة وكسر الصاد المهملة وتشديد اللام فعل مضارع مفرد
مؤنث وفاعله المستتر راجع الى القطاة والجملة منصوبة محلا حال من فاعل غدت
اي تصوت من شدة العطش جوفها لان الصليل في الاصل صوت الشيء
اليابس من الصلال والصلصال وهو كل شيء جاف يصوت اذا قرع كالفخار
وعن قيض عطف على من عليه اي وسارت من جانب قيض والقيض بفتح القاف
وسكون الياء المثناة وبالضاد المعجمة القشرة العليا اليابسة على البيض
او هي التي خرج ما فيها من الفرخ ففي البيت شاهد على اسمية على وعن فقوله
ببيداء صفة قيض والبيداء بفتح الباء الموحدة وسكون الياء المثناة والمد الفلاة
والمفازة التي يهلك من يدخلها ومجهل صفة بيداء والمجهل بفتح اوله المفازة
لا اعلام فيها يهتدى بها وقال الاستاد ونحو اذلك ام كدرية ظل فرخها
لقى ببشروى كاليتيم المعيل غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض
ببيداء مجهل قائله مزاحم بن الحرث العقيلي قال ابن يسعون اظنه ادرك الجاهلية
والاسلامية اذلك مبتدأ والخبر محذوف كأنه قال اذلك الحاجب جمل ام كدرية
فقوله كدرية فيه نظر لانه نسبة الى الكدر كالحمر لغلبة الكدرة على الوان القطاة
فالوجه فيه

فالوجه فيه ان يكون منسوبا الى الكدرة والكدرية بضم الكاف نوع من القطاة
ولونها متقرب الى السواد ثم وصف القطاة وقال ظل الخ وظل فعل من الافعال
الناقصة وفرخها اسم ظل ولقى بفتح اللام وتنوين القاف خبره والجملة صفة الكدرية
وبشروى الباء فيه يتعلق بلقى لانه في تأويل ملقى وشروى اسم موضع وكاليتيم
ظرف مستقر منصوب محلا حال من الضمير في لقى او حال من الفرخ او مرفوع محلا
خبر مبتدأ محذوف اي وهو كاليتيم والمعيل بصيغة اسم المفعول الفقير ساعيا لا يعيل
عيلة وقيل من التعييل وهو تقليل الغذاء اي صارت فرخها مطروحا مهملا
بشروى كاليتيم المعيل وشبه الفرخ باليتيم حين افرده القطاة فقوله غدت
من عليه جملة اخرى صفة لكدرة فغدت ان جعل بمعنى صارت ففيه ضمير اسمه راجع
الى القطاة ومن عليه بمعنى من فوقه خبره وتصل خبر آخر او حال من فاعل غدت
او تصل خبر ومن عليه متعلق به او متعلق بغدت وبعد ما ظرف له او لغدت ويجوز
ان يكون خبرا لغدت وان جعل تاما ومن عليه متعلق به وبعد ظرف له وما مصدرية
وتم ظمؤها صلتها وتصل حال من فاعل غدت والصليل صوت كل شيء يابس اي تصوت
من شدة العطش جوفها وقيل للاصمعي كيف قال غدت من عليه والقطاة تذهب
للماء ليلا فقال لم يرد الغدو الحقيقي وانما ذكره مثلا للتعجيل والقرب بكرا والعشية
وعن قيض معطوف على من عليه والقيض بالقاف والضاد المعجمة القشر الاعلى
من البيض فقوله ببيداء صفة قيض والبيداء القفر الذي يبيد ويهلك
من دخله ومجهل بفتح الميم وسكون الجيم صفة بيداء على وزن فعلاء من باد
يبيد لا ينصرف للتأنيث ولزومه ووصفه بالمذكر وهو قوله مجهل لان تأنيثه غير حقيقي
فكأن المجهل في الاصل مصدرا وصف به او فيقال من بدا يبدا وعلى هذا الوجه
صرف ان جعل علما على برية معلومة فيكون مجهل بدلا منه قال مصنفك في شرح اللباب
ثم ان المشهور ان قوله غدت من عليه من بيت مزاحم العقيلي والبيت هكذا
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء مجهل وانه في وصف القطاة
واليها يرجع ضمير غدت ومن عليه قال ابن السكيت معناه من فوقه وفي الديوان
الظمء بالكسر مدة ما بين الوردين وتصل بالصاد المهملة يقال جاءت الخيل
تصل عطشا اذا سمعت لجوفها صليلا اي صوتا فقوله وعن قيض عطف على قوله من عليه
والقيض قشر البيضة الاعلى والمعنى غدت القطاة وطارت غدوة الى الماء

من فوق فرخها اكتنفته بعد تمام مدة ما بين الوردين وتركت ولدها لشدة حاجتها
الى الماء صائرة عطشى ومصوتا جوفها لفرط عطشها وغدت وطارت عن قشر
بيضها التي انكسرت وخرج منها الفرخ ببيداء مجهل وقال مصنفه في شرح الكافية
وكقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء مجهل يصف
قطاة تركت فرخها واسرعت في طلب الماء للعطش واستعار الظمء لها
اذ هو للابل خاصة وتصل اي تصوت من شدة العطش والقيض قشر البيض
ومجهل صفة بيداء وقال بعض الافاضل الاكابر نحو قول الشاعر وهو المزاحم
العقيلي بضم العين غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء مجهل
قوله غدت اي القطاة قال ابن السكيت في قوله من عليه اي من فوقه يعني
من فوق الفرخ والظمأ ما بين الوردين كذا في ديوان الادب ومعنى تصل اي يابسة
من العطش بالصاد المهملة يقال جاءت الخيل تصل عطاشا اذا سمعت
لجوفها صليلا اي صوتا والقيض قشرة البيضة الاعلى تقول غدت القطاة
وطارت غدوة الى الماء من فوق فرخها الذي اكتنفته بعد تمام مدة ما بين الوردين
وتركت ولدها لشدة حاجتها الى الماء صائرة عطشى ومصوتا جوفها لفرط
عطشها وغدت وطارت من قشر بيضتها التي انكسرت وخرجت منها الفرخ ببيداء
مجهل ومفازة لاعلم فيها ولامنارة يهتدى بها الباء في ببيداء متعلق بغدت
ومجهل صفة بيداء وقد جعل على اسما فدخل عليه حرف الجر وهو من وقبله أما لكم
فدرية بجل فرخها لقىً بتنوفة كاليتيم المعيل انها عجبينها اي تجي على عطف على انها
تنوفة
اي وفي مجيئها بمعنى عن الباء متعلق بالمجيء اي بمعنى لفظ عن كقوله اي الشاعر
وهو نحيف العامري اذا رضيت علي بنو قشير فاذا ظرف مستقبل خافض لشرطه
منصوب بجوابه هذا عند الجمهور وقيل ان عامل اذا شرطه كمتى وحيثما فلا يكون
مضافا الى شرطه لئلا يلزم اعمال المضاف اليه في المضاف وقيل ان عامل اذا
شرطه مع كونه مضافا اليه ولا مانع في كون المعمول عاملا في عامل كما في اسماء الشرط
نحو متى تضرب اضرب فان من عامل في تضرب وهو عامل في من واختاره مكي
كما في منهوات حاشية انوار التنزيل لسعدي چلبي فعلى الاول اذا مبني على السكون
منصوب المحل مفعول لاعجبني وجملة رضيت مجرورة المحل مضاف اليها لاذا وعلى غيره
مفعول فيه لفظا وجملة رضيت حينئذ لا محل لها من الاعراب فعل الشرط او مجرورة المحل
مضاف اليها

مضاف اليها لاذا واعجب فعل ماض والنون وقاية والياء مبني على السكون منصوب محلا
مفعول له ورضاها فاعله والجملة لا محل لها من الاعراب لكونها جواب الشرط غير جازم
وفعل الشرط مع جوابه جملة شرطية او فعلية مجرورة تقديرا بدل الكل من القول
او عطف بيان له او مرفوعة تقديرا خبر مبتدأ محذوف اي هو او منصوبة تقديرا
باعني المقدر والجملة الاسمية او الفعلية لا محل لها ابتدائية ولا يجوز ان يقال
انها منصوبة تقديرا مقول القول كما يفعله بعض القاصرين من المتعلمين
والمعلمين لان المصدر هنا ليس على معناه بل بمعنى المفعول لعدم صحة المعنى
اذ المعنى المصدري لا يصح ان يكون مثالا قطعا وقال الاستاذ ولا يقال انها
منصوبة تقديرا مقول القول كما توهم اذ القول هنا بمعنى المقول لا بمعناه
المصدري فلا يحتاج الى المقول وذكر في بعض حواشي التلويح ان افعل في تعريف الامر
وهو قول القائل لمن دونه افعل عطف بيان او بدل من القول انتهى كلامه ورضيت
فعل ماض مفرد مؤنث غائبة وعلي بفتح الياء المشددة وعلى فيه حرف جر بمعنى عن
مبني على السكون لا محل له من الاعراب ومتعلق برضيت والياء الثانية
للمتكلم مبنية على الفتح فمحلها القريب مجرور بعلى ومحلها البعيد منصوب بمفعول به
غير صريح لرضيت وبنو مرفوع بالواو فاعله اصله بنون جمع ابن حذف نونه
لاجل الاضافة الى قشير وهو بضم القاف وفتح الشين المعجمة بن كعب
بن ربيعة اي اتفق بغير لعلي واشار الى ان على بمعنى عن اي اذا رضيت
عني وقوله لعمر الله اللام فيه للابتداء وعمر الله مبتدأ خبره محذوف وجوبا
لسد جواب القسم مسده تقديره لعمر الله قسمي والعمر بفتح العين وضمها
ولا يستعمل في القسم الا بالفتح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
قال حسن چلبي في حاشية المطول قوله لعمر الله اللام للابتداء وعمر الله مبتدأ
حذف خبره وجوبا لسد جواب القسم مسده تقديره لعمر الله قسمي والعمر
بفتح العين وضمها البقاء ولا يستعمل في القسم الا بالفتح وقال بعض الافاضل
قوله لعمر الله مرفوع على الابتداء اي على كونه مبتدأ واللام فيه لتوكيد الابتداء
اي لتوكيد مضمون الابتداء الذي هو القسم والخبر محذوف والتقدير لعمر الله قسمي
والجملة معترضة بين اذا وجوابها ومعناه اقسم ببقاء الله تعالى ودوامه والبقاء
والدوام صفة الله وعلى صفة الله يقسم فقسم الشاعر بقوله لعمر الله قوله اعجبني

رضاها جواب اذا والضمير في رضاها يرجع الى بني قشير قال الاستاد قول
كقوله اي الشاعر وهو نحيف العامري اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها
من البحر الوافر فاذا ظرفية ورضيت ماض مفرد مؤنث وعلي بفتح الياء المشددة
بمعنى عني بكسر النون المشددة وبنو جمع بن ومرفوع لفظا بالواو فاعل رضيت
وقشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة وجماعة فيكون مفردا للفظ
مجموع المعنى واعجبني رضاها جواب اذا والضمير في رضاها عائد الى بني قشير
والسادس منها اللام ذكرها باسمها لوجوده ومعنى ان اللام كائنة للتعليل
اي لبيان علة شيء اي لبيان كون الشيء علة للشيء يعني لبيان كون ما بعدها
علة لما تعلقت به والمراد من العلة ما لاجله الشيء وهنا منصوب على التمييز
من العلة اي من جهة الذهن او يجب الذهن او منصوب على التوسع
اي في الذهن كضربت زيدا للتاديب فان المتكلم لاحظ اولا في ذهنه
التاديب ثم شرع في الضرب والعلة الذهنية ما يكون علة في الذهن
معلولا في الخارج كالتاديب مع الضرب قوله او خارجا عطف على ذهنا
كخرجت لمخافتك فان المخافة وقعت في الخارج ثم شرع في الخروج والعلة
الخارجية ما يكون علة في الخارج قال بعض الشراح بعد قوله واللام للتعليل
وهو بيان كون الشيء علة للشيء فان كان المدخول علة لمتعلقه في الذهن
والمتعلق علة للمدخول خارجا يسمى لام التحصيل نحو ضربت زيدا للتاديب
وان كان المدخول علة لمتعلقه في الذهن والخارج يسمى لام الحصول
نحو قعدت عن الحرب جبنا ونحو خرجت لمخافتك وقال بعض المحشين قوله
اي لبيان علة شيء يشير الى ان كينونة اللام للتعليل باعتبار بيانه ودلالته
على كون مجروره علة قوله ذهنا تمييز من العلة كضربت زيدا للتاديب
فان التاديب علة غائية للضرب متقدمة عليه في الذهن متاخرة عنه في الخارج
مترتبة عليه والفرق بين الضرب والتاديب بالاعتبار فانه من حيث انه
فعل يؤلم ضرب ومن حيث انه يترتب عليه الاثر عند ما لا ينبغي تاديب
كقولهم رماه فقتله قوله او خارجا عطف على قوله ذهنا كخرجت لمخافتك
فان المخافة متقدمة في الوجود على الخروج حاملة عليه وقال الاخر قوله اي لبيان
علة شيء تفسير للتعليل وذهنا نصب على التمييز من العلة كضربت للتاديب
اي

اي كالتاديب في ضربت زيدا للتاديب فان التاديب علة للضرب في الذهن
لانه باعث عليه فيه وان كان في الخارج معلولا له قوله او خارجا عطف على ذهنا
كخرجت لمخافتك اي لمخافتي في خرجت لمخافتك فان المخافة علة للخروج
في الخارج لانها حاملة عليه واعلم ان العلل الذهنية تسمى بالبواعث
والعلل الخارجية تسمى بالحوامل على البواعث كما يقال اللام
الداخلة على الاولى لام تحصيلي والداخلة على الثانية لام حصولي قال
بعض الافاضل والعلة قد تكون باعثة الى الحاملة يستلزم وجودها
وجود المعلول وقد تكون حاملة على الباعثة ولم يذكر المصنف هنا كونها
اي اللام للعاقبة الفرق بين لام العاقبة ولام الغرض ان لام العاقبة واجب الترتب
بخلاف لام الغرض كقوله اي الله تعالى فالتقطه آل فرعون اي فرفعه آل فرعون
جواري فرعون من بين الماء والشجر اخذته به الى امراة فرعون ليكون
فاللام للعاقبة والضمير المستتر راجع الى موسى عم اي لان يكون قال ابن جني
وهذه اللام عند اكثر البصريين صنف من اصناف لام كي نحو جئتك لتكرمني
وهي عند الكوفيين ناصبة نفسها وعند ثعلب ناصبة لقيامها مقام ان
وعند البصريين جارة والناصب مقدر بعدها وهو ان المضمرة لهم
وضمير الجمع راجع الى آل فرعون لان الآل اسم بمعنى الجمع كالقوم والرهط
فيكون رجوعه اليه باعتبار معناه عدوا من بعد ما يجيء اليهم رسالة
وحزنا بذهاب ملكهم فان ذلك الكون ليس علة للالتقاط ولكن صار
عاقبة ومثل قول القائل الا يا ايها القصر المعلى ستدفن عن قريب في التراب
له ملك ينادي كل يوم لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير الى ذهاب
فان الموت ليس علة للولد والخراب ليس علة للبناء ولكن صار عاقبتهما
ومالهما الى ذلك فالا بفتح الهمزة وتخفيف اللام حرف افتتاح مبني على السكون
لا محل له من الاعراب ويا حرف نداء مبني على السكون لا محل لها من الاعراب وساكن
مبني على الضم لكونها ذي مفرد معرفة منصوب المحل لادعو المقدر وجوبا والقصر
مجرور مضاف اليه لساكن وهو بالتركة كوش وبابه نصر والمعلى بضم الميم وفتح اللام
المشددة بمعنى المرفوع صفة القصر وستدفن السين فيه حرف استقبال مبني على الفتح
لا محل له من الاعراب وتدفن فعل مضارع مجهول مفرد مذكر مخاطب ونائب فاعله انت

وسميت اللام لام العاقبة لانها تفيد ما يقتضيه الترتب مع التعليل

المبتدأ مع الكاف الخطاب القائم مقام الفاعل الذي هو الناس والخطاب
لذلك الساكن اي سيد قبلة الناس وعن قريب متعلق بتدفن وقوله في التراب
ففي حرف جر متعلق بتدفن والتراب مجرور به لفظا منصوب محلا مفعولا به
غير صريح لتدفن لا مفعول فيه لعدم كون في ههنا للظرفية كما توهم بعض اصحاب
التحصيل بل صلة تدفن بلا مرية وله ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مقدم والضمير
البارز راجع الى الله تعالى والمستتر في الظرف المستقر راجع الى المبتدأ المؤخر
وهو قوله ملك بفتح الميم واللام وينادي فعل مضارع معلوم من نادى
وفاعله المستتر راجع الى الملك والجملة مرفوعة محلا صفة ملك وكل يوم
مفعول فيه لينادي ولدوا امر من ولد يلد من باب ضرب يضرب مثل عدوا وابنوا
ايضا امر من بنى يبني بالياء من باب ضرب يضرب مثل بقوا قوله لان المحققين
اي محققي الكوفيين واكثر البصريين متعلق بقوله لم يذكر كونها وعلة لعدم الذكر
اي لان المحققين ذهبوا على انها اي لام العاقبة اي واللام التي اوردها الامام
العاقبة كائنة للتعليل في الآية والبيت مجازا لا حقيقة لعدم صلاحية
مجرورها لان يكون علة حقيقة وبيانه في الآية انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط
ان يكون لهم عدوا وحزنا بل انما هو المحبة والتبني غير ان ذلك الكون لما كان
نتيجة التقاطهم له وثمرته حيث لم يترتب عليه سواه شبه بالداعي الذي يفعل
الفعل لاجله بجامع الترتب فاللام مستعار لما يشبه التعليل كما استعير الاسد
لمن يشبه الاسد فتكون استعارة تبعية لان الاستعارة باعتبار لفظ المستعار
تنقسم الى قسمين اصلية ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات من غير
اعتبار وصف سواء كان اسم عين او اسم معنى وتبعية ان كان فعلا او ما يشتق منه
او حرفا وانما كانت في ذلك تبعية لان المقصود الاهم في الافعال معانيها المصدرية
وفي الاسماء المشتقة المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهو المعنى المصدرية
ايضا وفي الحروف متعلق معانيها اعني ما يعبر بها عند تفسير معانيها فيقال من معناها
ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فان هذه المعاني ليست
نفس معاني الحروف والا لكانت اسماء وانما يرجع اليها معانيها بنوع استلزام
فيقع التشبيه الذي تعتمده الاستعارة في الاولى في المعنى المصدري اولا ثم في الفعل
او المشتق تبعا وفي الثاني في المتعلق اولا ثم في الحروف تبعا وتحقيقها في الآية انه

انه شبه ترتيب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه
اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه به على معلولها فجرت
الاستعارة اولا وبالاصالة في العلية والغرضية ثم في اللام ثانيا وبالتبعية لها واما
اعتبار صاحب التلخيص متعلق معنى الحرف في الآية المجرور فهو غير صحيح على مذهبه
من وجوه ترد المشبهة في الاستعارة المصرحة اصلية كانت او تبعية غاية ما فيه
ان التشبيه في التبعية في نفس مفهوم اللفظ قال المولى سعد الدين وانما يتوجه على ان تكون
استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلية الغائية
ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل وقد اختار
السكاكي جعل ذلك من باب الاستعارة بالكناية على مذهبه من انها ذكر المشبه وارادة
المشبه به ادعاء والفعل وما اشتق منه والحرف قرينة كذا في ملا جلبي شرح المغني
وبيانه في البيت انه لم يكن داعيهم الى الولد الموت بل انما هو التناسل وبقاء
النوع الانساني غير ان الموت لما كان نتيجة ولدهم وثمرته حيث لم يترتب عليه
سواه شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله بجامع الترتب فاللام مستعار لما يشبه التعليل
فتكون استعارة تبعية وانه لم يكن داعيهم الى البناء والخراب بل انما هو الانتفاع والاسكان
غير ان الخراب لما كان نتيجة بنائهم وثمرته حيث لم يترتب عليه سواه شبه بالداعي الذي
يفعل الفعل لاجله بجامع الترتب فاللام مستعار لما يشبه التعليل فتكون استعارة تبعية
وتحقيقها في البيت انه شبه ترتب الموت على الولادة بترتب العلة الغائية عليها
ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه
على معلولها فجرت الاستعارة اولا بالاصالة في العلية والغرضية ثم في اللام ثانيا
وبالتبعية لها وانه شبه ترتب الخراب على البناء بترتب العلة الغائية عليه
ثم استعمل في المشبه اللام قال الاستاذ فتكون مجازا بطريق الاستعارة التبعية بان يشبه
اولا ترتب ما ليس مطلوبا على الفعل عليه بالعلية والغرضية في مطلق الترتب
والحصول بعد طلب النفع فيه فدخل في جنس المشبه به حتى كأنه صار لفظ العلية والغرضية
مستعارا له فبتبعية ذلك يصير الترتب المحض الذي هو ترتب كون موسى عدوا
وحزنا لهم على الالتقاط بمنزلة العلية والغرضية المخصوصة فاستعير اللام منها له
وبان يشبه اولا ترتب ما ليس مطلوبا من الفعل على الولادة بالعلية والغرضية
في مطلق الترتب والحصول بعد طلب التناسل وبقاء النوع الانساني فيدخل
في جنس المشبه به حتى كأنه صار لفظ العلية والغرضية مستعارا له فبتبعية ذلك

يصير الترتب المحض الذي هو ترتب الموت على الولد بمنزلة العلية والغرضية المخصوصة
فيستعير اللام منها له وبان يشبه اولا ترتب ما ليس مطلوبا من الفعل على البناء
بالعلية والغرضية في مطلق الترتب والحصول بعد طلب الانتفاع والاستكان فيدخل
في جنس المشبه به حتى كأنه صار لفظ العلية الغرضية مستعارا له فبتبعية ذلك يصير
الترتب المحض الذي هو ترتب الخراب على البناء بمنزلة العلية والغرضية
المخصوصة فاستعير اللام منها له فعلم ان كون البقاء علة للولادة والانتفاع علة
للبناء في الذهن واما في الخارج فمعلولان وكذا التبني في الاية فانه علة للالتقاط
في الذهن واما في الخارج فمعلول فافهم التحقيق فانه دقيق كما ذكره اي
كما ذكر المصنف كونها للعاقبة في الامتحان بل كما ذكره البيضاوي في متن الامتحان
او التخصيص اي او هي كائنة للتخصيص اي كائنة لبيان اختصاص شئ للمجرور
والبيان مصدر مضاف الى مفعوله اي لبيان المتكلم اختصاص شئ لمقربه
وارتباطه عطف تفسير لاختصاص شئ والضمير راجع الى شئ اي مناسبته للمجرور
متعلق بالارتباط وعلة له او متعلق بالاختصاص والارتباط على سبيل التبادل او التنازع
اي لبيان اختصاص ما قبل اللام وارتباطه لما بعدها وهو مجرورها والاختصاص
ثلثة اقسام لانه اما ان يكون باعتبار الملكية نحو المال لزيد اي المال ملك
مختص لزيد او باعتبار التمليك نحو وهبت لزيد دينارا اي هبتي دينارا
مختصة لزيد او باعتبار الاستحقاق نحو الجل للفرس الجل بضم الجيم وتشديد اللام
في التركي طواره اوردكلري جوله دينور قال صاحب القاموس الجل جمعه جلال
دابة جولله دينور اي الجل مختص للفرس فتبرز الكلام في صورة تؤهم ان الجل
مقصور على الفرس لا يتجاوز عنه لكمال استحقاقه الجل او باعتبار النسب
بفتح النون والسين في التركي خصلفه دينور قرابت معناسنه در على قول پدر طرفندن
اولان قرابة مخصوصدر يقال نسب في بني فلان او في الآباء خاصة كذا في القاموس
نحو الابن لزيد اي الابن مختص لزيد فيدخل في لام الاختصاص لام الملك والتمليك
والاستحقاق والنسب قال بعض المحشين والاختصاص ثلثة اقسام لانه لا يخلو
اما ان يكون باعتبار الملكية نحو المال لزيد يعني المال مختص لزيد لكونه مالكه او
باعتبار التمليك نحو وهبت لزيد يعني هبة مختصة لزيد او باعتبار الاستحقاق نحو الجل للفرس يعني الجل مختص
للفرس او

او باعتبار النسب نحو الابن لزيد يعني الابن مختص لزيد قال ابن جني التحقيق
ان معنى اللام في الاصل هو الاختصاص وهو معنى لا يفارقها واذا تأملت
سائر المعاني وجدت راجعة الى الاختصاص وانواع الاختصاص متعددة
الا ترى ان معانيها المشهورة التعليل قال بعضهم وهو راجع الى معنى الاختصاص
لانك اذا قلت جئتك لاكرامك دلت اللام على ان مجيئك مختص بالاكرام
اذ كان الاكرام سببه دون غيره فتأمل ذلك والله اعلم وقد جعل بعضهم الاستحقاق
اصل معانيها والاظهر ان اصل معانيها الاختصاص واما الملك فهو نوع
من انواع الاختصاص وهو اقوى انواعه وكذا التمليك والاستحقاق
والنسب وقال الاستاد والاختصاص ثلثة اقسام لانه اما ان يكون
باعتبار الملكية بكسر الميم وسكون اللام وبكسر الكاف وفتح الياء المشددة
كون الشئ مملوكا لشخص او كون الشئ منسوبا الى الملك نحو المال لزيد اي المال
ملك مختص لزيد او باعتبار التمليك نحو وهبت لزيد دينارا اي هبتي دينارا
مختص لزيد او باعتبار الاستحقاق نحو الجل للفرس اي الجل مختص للفرس هذا
عند من يفرق بين لام الاستحقاق وبين لام الاختصاص بان يعتبر الاولى بين الذات
والصفة نحو الحمد لله والعزة لله والملك لله والامر لله والجل للفرس والثانية بين الذاتين
نحو الجنة للمؤمنين والنار للكافرين وللاختصاص عند من يفرق بينهما والاختصاص
اعم من الاستحقاق لان في كل استحقاق اختصاصا ولا ينعكس قال بعض شراح المغني
ولام الاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله والعزة لله والملك لله والامر
لله ولام الاختصاص هي الواقعة بين الذاتين نحو الجنة للمؤمنين وهذا الحصير للمسجد
والمنبر للخطيب والسرج للدابة والقميص للعبد انتهى وقيل والاختصاص المعدود
من جملة معاني اللام اما باعتبار الملكية اي اما يكون باعتبار الملكية نحو المال لزيد
او التمليك اي او يكون باعتبار التمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق
نحو الجل للفرس او النسب اي او يكون باعتبار النسب فيكون الاختصاص اعم
من الملك والتمليك والاستحقاق والنسب لان في كل ملك اختصاصا ولا ينعكس
وكذا الثلثة الباقية وقال بعض الكمل والتخصيص اما باعتبار الملكية نحو
المال لزيد او باعتبار التمليك نحو وهبت انا لزيد او باعتبار الاستحقاق نحو الجل
للفرس هذا عند من يفرق بين لام الاستحقاق وبين لام الاختصاص واما عند من لم يفرق
بينهما فاللام في نحو الجل للفرس للاختصاص او باعتبار النسب نحو الابن لزيد اشارة

الى ان ما ذكروه من معانى اللام من الملك والتمليك والاستحقاق والنسب كلها
داخلة فى الاختصاص قوله فليس معنى الاختصاص تفريع على التفسير اى اذا كان
لام الاختصاص لبيان اختصاص شئ وارتباطه للمجرور فليس معنى الاختصاص
المفهوم من التخصيص او اذا بينّا المراد من قوله او التخصيص بقولنا لبيان اختصاص شئ
وارتباطه فليس معنى الاختصاص المعدود من جملة معانى اللام او واذا فسرنا
قوله او التخصيص بقولنا لبيان اختصاص شئ وارتباطه فليس معنى الاختصاص
الحصر بل مجرد الارتباط والمناسبة كما ظن بضم الظاء المعجمة وفتح النون المشددة
فعل ماض مجهول من باب نصر اى ظن كون معنى الاختصاص الحصر قال المصنف
فى شرح اللباب والمراد بالاختصاص الحصر نحو الجنة للمؤمنين وهذا الحصر
للمسجد والمنبر للخطيب والسرج للدابة ونحو ذلك وقال الاستاد قوله فليس
معنى الاختصاص الحصر الذى هو اثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه او نفى الحكم
عن المذكور واثباته لما عداه لان ذلك يتوقف على وجود الادوات والشروط
كما هو المعروف فى علم المعانى نعم لا يبعد ان يكون له مدخل فى ذلك والاختصاص
الذى هو غير مراد ايضا فتعين ان يكون بمعنى الارتباط والمناسبة وعلى هذا يكون
للاختصاص ثلثة معان اختصاص بمعنى الحصر واختصاص بمعنى التخصيص
واختصاص بمعنى الارتباط كما ظن ذلك الحصر قوله فقيل الفاء للعطف وقيل
معطوف على ظن او الفاء للتعقيب اى كما ظن البعض وذهب اليه قوله الحمد لله
مبتدأ وخبره قوله مشتمل على حصر الحمد فيه اى فى الله تعالى قال بعض الافاضل قوله
فليس معنى الاختصاص الحصر وان كان ظاهر الاختصاص الحصر الذى هو
الاثبات لشئ والنفى عن غيره بل هو الارتباط والمناسبة كما ظن اى الحصر
فقيل عطف على ظن قوله الحمد لله اى لفظ الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه اى
الله تعالى وهذا مقول القول قوله بناء مفعول له لقيل او لمشتمل اى لاجل البناء
او البناء بمعنى المبنى خبر مبتدأ محذوف اى هذا الحصر مبنى على لام الاختصاص
اى على كون اللام الجارة فى لله للاختصاص لانها تفيد حصر الحمد فى الله تعالى او على افادة
لام الاختصاص فى لله الحصر او على لام الاختصاص فى قوله لله كما ذكره الفاضل
العصام وما عبارة عن شئ المراد منه الدخل المذكور من قوله ليس معنى الاختصاص
الى هنا وضمير المفعول راجع الى ما قال البعض قوله كما ذكره الفاضل العصام فى

وهو الاختصاص الحقيقى بالنسبة الى البعض [illegible]

فى شرح الكافية المراد من الموصول عدم كون معنى الاختصاص الحصر يعنى
ان قوله كما ذكره قيد للنفى لا للمنفى بليس قال فى حاشية الجامى بعد قول
ابن الحاجب واللام للاختصاص ظاهره انه للاثبات للشئ ونفيه عن غيره
يعنى انه للحصر وجرى عليه الفحول وذكر بعض العلماء المتأخرين ان معنى الاختصاص
مجرد المناسبة لا الحصر اذ لا يصح فى زيد اخ لعمرو اذا كان اخا بكر ايضا وفيه
انه لا ينتفى الاختصاص الاضافى فى موارد يأتى لها فلا داعى الى صرف الاختصاص
عن الظاهر انتهى ومن المعلوم ان ما ذكره الفاضل العصام فى الحاشية مخالف
لما ذكره فى الشرح وقال السيلكوتى قوله للاختصاص اى الحصر كما ذهب
اليه البعض والارتباط والمناسبة كما هو التحقيق قوله بل الحصر
مبنى عطف على قوله بناء لان تقديره هذا الحصر مبنى فيكون تقديره بل الحصر
مبنى بل هذا الحصر مبنى على تعريف المسند اليه اى لا على لام الاختصاص
كما قيل قال صاحب منافع الاحياء قوله بل الحصر مبنى على تعريف المسند اليه
وهو لا ينافى افادة اللام ايضا قوله فانه علة لبناء الحصر على تعريف المسند اليه
اى لان تعريف المسند اليه يفيد اختصاصه اى المسند اليه بالمسند اى
يفيد حصره بالمسند كما فى التوكل على الله استشهاد على ان تعريف المسند اليه
يفيد اختصاصه بالمسند قوله فيلزم عليه اى اذا افاد تعريف المسند اليه
اختصاص المسند اليه بالمسند فيلزم على هذا القائل قال البعض قوله
فيلزم عليه اى اذا كان ذلك الاشتمال مبنيا على لام الاختصاص فيلزم على ذلك
القائل وقال صاحب منافع الاحياء قوله فيلزم عليه اى على القائل بان اشتمال
الحمد لله على الحصر بناء على لام الاختصاص اما التزام التكرار اى تكرار الحصر
ان كان المستفاد من لام الاختصاص وتعريف المسند اليه حصرا راجعا الى شئ
واحد كذا قاله احمد نازلى او تكرار الاختصاص احدهما الاختصاص الذى افاده
تعريف المسند اليه كما هو الحق وثانيهما الذى افاده اللام الجارة او يلزم عليه
بيان الفرق بين الحصرين ان كان الحصر المستفاد من لام الاختصاص غير الحصر
المستفاد من تعريف المسند اليه والفرق هو ان اللام الجارة تفيد حصر الحمد
فى لله تعالى وتعريف المسند اليه يفيد حصر الحمد فى اختصاصه به تعالى وبين الحصرين
تلازم فيقع احدهما تأكيدا للاخر وفائدة ذلك التأكيد دفع حصر بعض الحمد فيه تعالى

بجعل لام التعريف على الجنس والجنس يحتمل البعض والكل والتنبيه على حصر كل الحمد
فيه تعالى بحمل لام التعريف على الاستغراق الحقيقي كذا قيل اقول ما يفيد
ان حصر الحمد فيه تعالى مستفاد من مجموع لام الاختصاص وتعريف المسند اليه
حيث قيل دل بلام الاختصاص وتعريف المسند اليه على حصر الحمد فيه تعالى
فكيف يبين الفرق بين الحصرين وكيف يوجد الفرق بينهما فثبت ان معنى الاختصاص
الارتباط والمناسبة لا الحصر قال بعض المحشين قوله فيلزم عليه اى اذا كان الامر كذلك
فيلزم على هذا القائل اما التزام التكرار او تكرار الاختصاص احدهما الاختصاص
الذى افاده تعريف المسند اليه كما هو الحق وثانيهما الذى افاده اللام الجارة
على ما قيل ان كان المرجع واحداً والتكرار بالفتح او الكسر والاول مصدر
والثاني اسم فى القاموس التكرير والتكرار والتكرة اعادة الشئ مرة بعد اخرى
قيل التكرار ذكر الشئ مرة بعد اخرى او يلزم عليه بيان الفرق بين الاختصاصين
ان كان المرجع متعدداً والحال لم يبين الفرق قوله وفى تخصيص هذين المعنيين
ظرف مستقر مرفوع محلا خبر مقدم وقوله تنبيه مبتدأ مؤخر قدم للحصر او ليكون
المتعلق بالكسر وهو على اقرب الى المتعلق بالفتح وهو تنبيه او ليصح المبتدأ
وهو الاقرب والمراد من المعنيين التعليل والتخصيص كذا قيل والتخصيص
مصدر مضاف الى مفعوله وفاعله متروك اى وكائن فى تخصيص المصنف
هذين المعنيين للام قوله بالذكر من بين معانى اللام متعلق بالتخصيص تنبيه
مصدر بمعناه من باب التفعيل على انهما اى على ان هذين المعنيين الاصل
ضران والغالب عطف تفسير للاصل افاد به دفع ما يتوهم من كونهما الاصل
انهما لازم فى جميع الصور وليس كذلك بل اغلبى اذ قد تحقق العاقبة بدونهما
كذا قيل فيهما اى فى اللام قال صاحب زبدة الانظار وخص الذكر بهما بين معانيها
اشعاراً بكثرة ستى لها فيهما فقدمهما اى قدم المصنف اللام على فى اى على لفظ فى
لبساطتها اى اللام بخلاف فى علة للتقديم والسابع منها فى ذكرها على سبيل الحكاية
لعدم وجود اسمها يعبر به عنها فى اى كلمة فى كائنة للظرف اى كائنة للظرفية
مدخولها اى فى يعنى ان المراد بكونها للظرفية كون مدخولها ظرفا ومحلا لشئ وهو المتعلق
وانما فسر الظرف بالظرفية لان الظرف لغة الوعاء واصطلاحا اسم دال على ما يحل فيه شئ
من الزمان والمكان ولا يصح ارادة كل منهما لان الحروف موضوعة لنسبة جزئية كذا قاله
احمد نازلى

احمد نازلى حقيقة منصوب على التمييز من الظرفية اى من جهة الحقيقة
او بحسب الحقيقة او خبر كانت المحذوف اى سواء كانت ظرفية المدخول له
حقيقة بان يكون زمانا او مكانا يدخل فيه المظروف كالماء فى الكوز
قال مفتى زاده نال الله مرامه فى حاشية الحسينية ان مدخول فى لا يخلو
من ان يكون ظرف زمان او ظرف مكان لتصحيح المعنى الحقيقى للكلمة فى لان فى وضع
بوضع علم وهو الظرفية المطلقة لظرفية مخصوصة زمانية او مكانية فيقتضى
ان يكون مدخوله ظرف زمان او ظرف مكان انتهى وان لم يكن مدخولها
ظرف زمان او ظرف مكان فيصار الى المجاز ثم اعلم ان الحقيقة فى اللغة
من حق فلان الامر اى اثبته او من حققته اذا كنت فيه على يقين واذا كان
اللفظ مستعملا فى موضوعه الاصلى فهو شئ مثبت فى مقامه معلوم الدلالة
وفى الاصطلاح لفظ مستعمل فيما وضع له من حيث انه ما وضع له وتاؤها للنقل
من الوصفية الى الاسمية قال حسن چلبى ومعنى تاء النقل من الوصفية الى الاسمية
ان اللفظ اذا صار بنفسه اسما لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفا كانت اسميته
فرعا لوصفيته فيشبه المؤنث لان المؤنث فرع فيجعل التاء علامة للفرعية
كما جعل علامة لكثرة العلم بناء على ان كثرة الشئ فرع تحقق اصله وقال صاحب
المراح جعلت التاء علامة للمؤنث لان التاء من المخرج الثانى من المخارج الكلية
وهو الوسط والمؤنث ايضا ثان فى التخلق او كانت مجازا بان يكون زمانا
او مكانا كالنجاة فى الصدق لان الصدق فى الحقيقة ليس بزمان ولا مكان حتى تكون
ظرفية حقيقية بل هى مجاز بطريق الاستعارة بان يجعل الصدق كالظرف فى الاشتمال
لكونه سببا للنجاة ومشتملا لها والمجاز فى اللغة من جاز الشئ يجوزه اذا تعداه
واذا استعمل اللفظ فى المعنى المجازى فقد جاز مكانه الاول وموضوعه الاصلى وفى الاصطلاح
لفظ مستعمل فى غير ما وضع له من حيث انه غيره قال قره داود فى شرح العلاقة
ثم اعلم ان الحقيقة فى اللغة اما من حق بمعنى ثبت فيكون فعيلا بمعنى الفاعل او بمعنى علم
او من حققته اذا اثبته فحينئذ بمعنى المفعول ثم نقل الى الكلمة الثابتة او المعلومة او المثبتة
فيما وضعت له وقيل نقلت اولاً الى الاعتقاد المطابق للواقع ثم الى القول المطابق
ثم الى المعنى المصطلح وفى الاصطلاح ما ذكر وتاؤها للنقل عند الجمهور وللتأنيث

عند السكاكي والمجاز في اللغة مصدر بمعنى فاعل او مفعول من جاز المكان اذا تعداه
ثم نقل الى اللفظ الجائز عن مكانه الاصلي او الى المجوز به ومنهم من استبعد هذا فجعله
اسم مكان من جاز المكان اذا سلكه ولكن الاول اولى لانه لم يرد النقض
على الثاني بالحقيقة اذ لا يلزم الاطراد والانعكاس في التسمية بل لتناسب المقابلة
وقال في المطول وسمي المجاز بالمصدر الميمي مبالغة في جوازه عن مكانه الاصلي
حتى كأنه عين المجاز بخلاف الكناية وفي الاصطلاح ما ذكر ومنه اي من المجاز او من كونها
للظرفية مجازا قوله تعالى حكاية عن فرعون حين اوعد السحرة المؤمنين بموسى
وقال ولاصلبنكم في جذوع النخل والجذوع جمع الجذع بالكسر وسكون الذال
قوله فان التحقيق تعليل للحكم المستفاد من قوله ومنه كذا قاله البعض اي فان التحقيق
عند المفسرين او عند المعانيين او عند النحويين او عند المحققين قال المصنف
في الامتحان قال المحققون انها اي كلمة في للظرفية فيه اي في قوله تعالى ولاصلبنكم
في جذوع النخل على ضرب اي بناء على نوع او كون التحقيق ذلك مبني على ضرب
من الاستعارة قوله على ضرب من الاستعارة جواب عما يقال ان فعل الصلب يتعدى
الى المفعول الثاني بعلى فلم عدي هنا بكلمة في وتقرير الجواب ان هذا مبني
على ضرب من الاستعارة لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف اي
لتمكن المصلوب في الجذع كتمكن المظروف في الظرف والاولى ان يجعل من باب الاستعارة
التبعية بان شبه متعلق كلمة على وهو التمكن بطريق الاستعلاء بمتعلق كلمة في
وهو التمكن بطريق الظرفية ثم استعير التمكن المشبه به للتمكن المشبه بالاستعارة
الاصلية فاعتبر واستعمل في التمكن المشبه بكلمة في الموضوعة للدلالة على تمكن الظرفية
الذي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا واصالة في تمكني الظرفية وبتبعية كلمة في
في الدلالة عليه كذا قاله الشيخ زاده او بيان لوجه استعارة كلمة في لمعنى على قال
منلا جلبي في شرح مغني اللبيب والاولى ان يجعل من باب الاستعارة التبعية
وذلك بان يشبه المصلوب لتمكنه في الجذوع بالمظروف المتمكن بظرفه فاستعمل معه
اداة الظرفية وقال مصنفك في شرح اللباب فقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع
النخل شبه فيه الجذوع بالظروف الاوعية واستعمل فيها كلمة في والجامع تمكن
المصلوب هناك كتمكن الماء في الكوز وقال سعد الدين في شرح التلخيص يجعل
الجذوع في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل استعارة بالكناية عن الظروف
والامكنة

والامكنة ويجعل استعمال في قرينة على ذلك وقيل قائله الفاضل الجامي
قال البعض قوله وقيل الخ مقابل للتحقيق قائله ابن الحاجب والبيضاوي
انها اي ان كلمة في فيه اي في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل
بمعنى على قال بعض الكمل وهو عبد العزيز التيروي ويقال له عيسى
التيروي قال البعض وهو عيسى التيروي ومولانا السيد عبد الله
اعلم ان كل موضع قوله فيه ظرف مستقر وقوله معنى الاشتمال والاستعلاء
فاعله والجملة مجرورة محلا صفة لموضع ويجوز ان يكون الظرف المستقر
خبرا مقدما ومعنى الاشتمال والاستعلاء مبتدأ مؤخرا اي كائن في ذلك الموضع
معنى الاشتمال والاستعلاء يصلح خبر ان اي يصلح ذلك الموضع لفي
اي لاستعمال في وعلى اي ولاستعمال على قال البعض قوله يصلح اي ذلك الموضع
لفي اي للفظ في وعلى اي وللفظ على منه اي من ذلك الموضع قوله منه ظرف
مستقر مرفوع محلا خبر مقدم ومبتداؤه المؤخر هو قوله اي الله تعالى حتى اذا كنتم
في الفلك هذا ناظر الى الاشتمال وقوله تعالى فاذا استويت انت اي اذا ركبت
انت كذا في تفسير ابن العباس او اعتدلت انت كذا في تفسير معالم التنزيل
ومن معك اي من اهلك واشياعك كذا في تفسير ابي السعود او من المؤمنين
كذا في تفسير ابن العباس على الفلك وهذا ناظر الى الاستعلاء قال ملا جلبي
واعلم ان الكلام ليس فيما يصلح فيه استعمال في نحو جلست في الارض وعلى الارض
لانه على ما يقصده المتكلم من الظرفية او الاستعلاء واما نحو جلست في الدار
فالموضع فيه ان لفي دون على نحو ان ركبت على الفرس الموضع فيه لعلى دون في والذي
يمتاز بين موقعيهما ان كل ما كان فيه معنى الاحتواء او ما نزل منزلته فهو موضع في
وكل ما كان فيه معنى الاستعلاء حقيقة فهو موضع على وكل ما كان فيه معنى الاستقرار
والاستعلاء فهو صالح لهما وقال مصنفك في شرح اللباب وضبط الكلام هاهنا
ان كل ما فيه معنى الاحتواء والاشتمال والاحاطة فهو مقام في وكل ما فيه معنى الاستعلاء
دون الظرفية فهو مقام على وكل ما فيه معنى الاستقرار فهو صالح للامرين قال تعالى
حتى اذا كنتم في الفلك وقال فاذا استويت انت ومن معك على الفلك وفي جذوع النخل
من هذا القبيل وقال سيد عبد الله في شرح لب الالباب وقد يجيء في بمعنى على كقوله تعالى

ولاصلبنكم في جذوع النخل ويجوز ان يكون في الآية للظرفية ايضا على ضرب
من الاستعارة لتمكث المصلوب في الجذوع والتحقيق ان كل موضع فيه معنى الاستواد
فهو موضع في نحو جلست في الدار وكل موضع فيه معنى الاستعلاء فهو موضع على
نحو زيد على السطح وكل موضع يحتمل الاستقرار والاستعلاء فهو صالح لهما منه
قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وقوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك على الفلك
وقال صاحب المفصل ان جعلها في الآية بمعنى على تحمل على الظاهر والحقيقة انها
على اصلها بتمكن المصلوب تمكن الكائن في الظرف وقال ابن الحاجب كلها فيه
معنى الاستقرار او ما نزل منزلته فهو موضع في وكل ما فيه معنى الاستعلاء
دون الاستقرار وهو موضع على وكل ما فيه معناهما فهو موضع الحرفين
نظرا الى معنيين نحو جلست على الارض وفي الارض قدمها اي قدم المصنف كلمة في
على الكاف مع بساطته اي الكاف قوله لانه اي الكاف علة للتقديم ومتعلق بتقدم
لا يدخل على المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخله لادى الى اجتماع الكافين
اذا اشتبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل وقد دخل في الشعر على المنصوب المنفصل
قال فاجمل واحسن في اسيرك انه ضعيف ولم يأسر كاياك آسر وهو
من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض وعلى المجرور ايضا قال فلا ارى بعلا
ولا حلائل كه ولا كهن الا حلائلا وقال وام اوعال كها او اقربا كذا في الرضي
الا يدخل في السعة دخولا كائنا على قلة فيكون ظرفا مستقرا مفعولا مطلقا مجازا
ليدخل المفهوم من الاستثناء قوله في الضمير المرفوع فهي بمعنى على متعلق بيدخل
اي على الضمير المرفوع فيكون مفعولا به غير الصريح ليدخل ولا يقال انه يلزم
تعلق الجاري بمعنى واحد بفعل واحد وذا لا يجوز فكيف يكون في بمعنى على ويتعلق به
لانا نقول ان على في على قلة متعلق بمقدر لا بيدخل كما اشرنا اليه آنفا حتى يلزم
تعلق الجاري بمعنى واحد بفعل واحد ولو سلم ان الجاري الذي هنا بمعنى واحد تعلق
هنا بفعل احد وهو يجوز هنا بان يكون الاول متعلقا بالمطلق والثاني بالمقيد قال الاستاد
قوله لا يدخل اي الكاف على المضمر بل يدخل على المظهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه
بمثله ونحوه وشبهه يعني اذا اريد تشبيه شيء معبر بالضمير يورد بنحو مثله ونحوه وشبهه فلا يحتاج
الى التعبير عنه بكه الا يدخل في سعة الكلام دخولا كائنا على قلة فيكون ظرفا مستقرا مفعولا مطلقا مجازا
ليدخل قوله في المرفوع اي في الضمير المرفوع ظرف ليدخل اي مفعولا فيه له وانما

وانما استعمل الدخول بفي مع ان الاصل في الدخول ان يستعمل بعلى دون في اشارة
الى ان الدخول اذا استعمل بفي على خلاف الاصل يفيد الجزئية وبعلى يفيد الكلية
فاحترز بالاستعمال بفي عن الدخول على سبيل الكلية ورعى المناسبة بعلى فكذا استعمل
المصنف الدخول بفي فيما يأتي حيث قال وان كان المبتدأ بعد اما وجب
دخول الفاء في خبره قال بعض [illegible] قوله لا يدخل اي الكاف على المضمر
في سعة الكلام عند الجمهور لكراهة اجتماع الكافين في المخاطب الا يدخل على قلة
في الضمير المرفوع خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على المنصوب المنفصل قال
الفاضل الجامي فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعار العرب
وقال بعض الافاضل قوله لا يدخل اي الكاف على المضمر بل يدخل على المظهر
عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحو الا يدخل في السعة على قلة
في الضمير المرفوع اي على الضمير المرفوع نحو ما انا كانت وقد يكون اي الكاف
اسما بمعنى المثل اي يكون الكاف حرفا كثيرا وقد يكون اسما بمعنى المثل
ودليل حرفيته وقوعه صلة في نحو جاءني الذي كزيد فهو مثل الذي
في الدار ٨ واستعمال نحو الذي كزيد شايع ويتعين اسميتها اذا انجرت كما في قوله
يضحكن عن كالبرد المنهم واذا ارتفعت كما في قوله اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط
كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة
واما الاخفش فيجوز اسميتها بلا ضرورة وتبعه الجزولي كذا في الرضي قال صاحب
المهذب والاسمية بمعنى المثل لا تقع عند سيبويه والمحققين الا في الضرورة
نحو يضحكن عن كالبرد المنهم ووسعها الكثيرون منهم الاخفش الفارابي حتى يجوزوا
في زيد كالاسد كون الكاف مرفوع المحل على الخبرية والمجرور الاسد بالاضافة وقال
صاحب المغني واما الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لمثل ولا تقع كذلك عند سيبويه
والمحققين الا في الضرورة وقال الفاضل الجامي وقد يكون الكاف اسما بمعنى المثل
نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته انتهى فالكاف
بمعنى مثل بقرينة دخول حرف الجر لان حرف الجر لا يدخل على مثله والمصراع الاول قوله
ثلاث بيض كنعاج جم قوله بيض جمع بيضاء صفة محذوف اي نساء بيض قوله نعاج
بكسر النون جمع نعجة وهي بقر الوحش قوله جم بضم الجيم جمع جماء وهي التي لا قرن لها
والمنهم الذائب وقوله ثلاث مبتدأ خبره يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب في الرقة
واللطافة كذا قاله امام ايوب الانصاري في حاشية الجامي وقال السيلكوتي في حاشية

قوله نحو يضحكن عن كالبرد المنهم وقبله بيض ثلاث كنعاج جم بيض صفة محذوف اى نساء بيض جمع بيضاء والمراد بالنعاج ههنا بقرات الوحش وكثيراً ما يشبه بها النساء في العيون والاعناق والجم جمع جماء وهي التي لا قرن لها قوله للطافة متعلق بمثل انتهى قال بعض الافاضل قوله ويكون اسما بمعنى المثل كقول الشاعر وهو العجاج بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم الاستشهاد في هذا البيت ان الكاف يكون اسما بمعنى مثل بيض مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف وثلاث صفته الكاف حرف جر نعاج جم كلام اضافي مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ او صفة بعد صفة يضحكن فعل وفاعل عن كالبرد المنهم متعلق بيضحكن وهو صفة وموصوف محذوف تقديره اسنان مثل البرد وجملة يضحكن خبر مبتدأ او حال من المستكن في الجار والمجرور كذا في العيني شرح ابيات المفصل قوله ولذا متعلق بقوله لم يكسر ابدا اى ولاجل انه يكون اسما لم يكسر ابدا بخلاف في فانه يدخل على المضمر كما يدخل على المظهر ولا يكون اسما بل يكون حرفا دائما والثامن منها الكاف ذكرها باسمها لوجوده قوله حتى اى الكاف اشارة الى ان قوله للتشبيه ظرف مستقر مرفوع محلا خبر مبتدأ محذوف اى كائنة للتشبيه وهو في اللغة الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى وجه الشبه وفي اصطلاح علماء البيان هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية ولا على وجه الاستعارة بالكناية ولا على وجه التجريد مثال الاول رأيت اسداً في الحمام ومثال الثاني انشبت المنية اظفارها ومثال الثالث لقيت بزيد اسداً وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والكناية لان الاستعارة التحقيقية كاثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه شيء من الدلالة على مشاركة امر لآخر على رأي البعض اذ المراد بالاظفار معناها الحقيقي وتفصيل هذا البحث مذكور في كتب البيان فليطلب ثمة كذا قاله قره يحيى في شرح عوامل العتيق نحو زيد كالاسد اى زيد مشبه بالاسد في الشجاعة قدمه اى قدم المصنف الكاف على حتى اى على لفظ حتى متعلق بقدم لبساطته اى الكاف علة للتقديم قوله ولان حتى عطف على لبساطته وعلة ثانية للتقديم بواسطة العطف لا يدخل على المضمر اصلا فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانه لو دخل على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة وهو قوله فلا والله لا يبقى اناسٌ

فتى

فتىً حتاك يا ابن يزيد والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا قال الشيخ الرضي اذا كان حتى عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى ابيك والتاسع منها حتى ذكره على سبيل الحكاية لما مر غير مرة قوله حتى اى لفظ حتى كائن للغاية اى للانتهاء يعني لانتهاء الغاية مكانية او زمانية ومثالها في المكان نحو اكلت السمكة حتى رأسها بالجر ومثالها في الزمان نحو نمت البارحة حتى الصباح بالجر وانما يجر في الغالب آخر نحو حتى رأسها او متصل بآخر نحو حتى الصباح قال صاحب اللباب وحتى لانتهاء مكانية او زمانية ومثالها في المكان نحو اكلت السمكة حتى رأسها ومثالها في الزمان نحو نمت البارحة حتى الصباح وانما يجب نحو الخ والعلم ان الاكثرين على تجويز كون ما بعد حتى متصلا بآخر اجزاء ما قبلها نحو نمت البارحة حتى الصباح كما يكون جزءاً منه نحو اكلت السمكة حتى رأسها بالجر قال الاستاذ قوله وحتى للغاية اى للدلالة على ان ما بعده غاية ونهاية لما قبله سواء كان جزءاً منه او غير جزء وقال صاحب المرأة قوله وحتى للغاية اى للدلالة على ان ما بعدها غاية لما قبلها سواء كان جزءاً منه اولا والاول نحو اكلت السمكة حتى رأسها والثاني نحو حتى مطلع الفجر اما عند الاطلاق فالاكثر ان ما بعدها داخل فيما قبلها وقال صاحب الضوء ان مجرور حتى اما ان يكون آخر جزء من الشيء نحو اكلت السمكة حتى رأسها او ما يلاقي آخر جزء منه نحو نمت البارحة حتى الصباح بخلاف الى فانه لا يجب ان يكون مجرورها كذلك ومن ثمة جاز نمت البارحة الى نصفها او ثلثها ولم يجز نمت البارحة حتى نصفها او ثلثها وان مجرورها داخل في حكم ما قبلها وان الى تدخل على المضمر والمظهر جميعا نحو الى زيد واليه وحتى لا يدخل الا على المظهر فتكون عاطفة ومبتدأ ما بعدها بخلاف الى اما العاطفة فنحو جاءني القوم حتى زيد بالرفع وكذا النصب والجر نحو رأيت القوم حتى زيداً بالنصب ومررت بالقوم حتى زيد بالجر واما الابتدائية فنحو قولك خرجت النساء حتى هند خارجة او حتى خرجت هند وقال سيد علي ان حتى يجيء على ثلثة معان الاول للجر نحو اكلت السمكة حتى رأسها او للعطف نحو جاءني القوم حتى زيد او للابتداء نحو خرجت النساء

حتى منه خارجة فعلى تقدير كونه حرف جر ان المجرور اما ان ينتهي به المذكور قبلها كالرأس في اكلت السمكة حتى رأسها فان الرأس ما ينتهي به السمكة لانه الجزء الأخير منها او ينتهي المذكور قبل حتى عند ذلك المجرور نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح شيء ينتهي الليلة عنده لانه ليس بجزء منها لان الصباح من اجزاء النهار بل ملاق بها وقال صاحب المشكاة وحتى في معنى الى في كونها للانتهاء الا ان مجرورها اما شيء ينتهي المذكور قبلها به نحو اكلت السمكة حتى رأسها فان رأس السمكة شيء ينتهي السمكة به اذا اكل من جانب الذنب او شيء ينتهي المذكور قبلها عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح فالرأس ينتهي به السمكة لان الرأس جزؤها والصباح عنده ينتهي الليلة لان الصباح ليس جزء من الليلة بل مقارن لآخر جزء منها ومن اجل ان حتى لانتهاء الغاية لو قلت حتى نصفها او ثلثها لم يجز لان حتى في قولك حتى نصفها او ثلثها ليست لانتهاء الغاية لان نصف الشيء او ثلثه لا يكون غاية لذلك الشيء وحق حتى واللائق بها ان يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها فان ما بعد حتى وهو الرأس في قولك اكلت السمكة حتى رأسها داخل في حكم ما قبلها وهو الاكل وقال قره يحيى وحتى لانتهاء الغاية كالى الا ان مجرورها اما شيء ينتهي المذكور قبلها به نحو اكلت السمكة اي الحوت الواحدة حتى رأسها اي انتهى اكلي حتى رأسها او شيء ينتهي المذكور قبلها عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح ولو قلت نمت الليلة حتى نصفها او ثلثها لم يجز ولو قلت نمت البارحة الى نصفها او ثلثها يجوز لان ذلك ليس بشرط في الى واعلم ان النحاة اختلفوا في ان ما بعدها هل يدخل فيما قبلها كالأكل السمكة وكذا النوم الصباح في المثالين المذكورين وكذا عند ابن الحاجب وجار الله العلامة صاحب الكشاف وعند اكثر النحاة لا يدخل وهكذا قال ابن جني وابو النصر الفارابي الآن هذا الاختلاف لا يستقيم مطلقا بل الوجه ان يقال ان كان المذكور بعدها بعضا مما قبلها يدخل كالرأس مثلا وعلى هذا اشارة في كلام المبرد في المقتضب وفي كلام ابن الدراك في الفصول وقال صاحب فتح الاسرار قوله وحتى للغاية اي لكون مجرورها غاية لحكم ما قبله يعني انه لا يتجاوزه نحو اكلت السمكة حتى رأسها فالرأس مأكول وينتهي عنده ولا يصل اليه نحو نمت البارحة حتى الصباح فالنوم ينتهي عند الصباح ولا يصل اليه والاصل فيه

والاصل فيه ان مدخوله اما جزء أخير مما قبلها او شيء يلاقي الجزء الاخير ففي الاول يدخل المجرور بها في حكم ما قبلها وفي الثاني لا هذا هو الحق وقال عبد القاهر ومن تبعه يدخل مطلقا وعند الاكثر لا يدخل مطلقا فلا يجوز كون مدخولها الجزء الوسط بخلاف الى فان المجرور به يجوز ان يكون جزءًا وغيره والجزء ان يكون الوسط وغيره وفيها لا يدخل المجرور في حكم ما قبلها الا بالقرينة وقال صاحب المصباح وحتى في معنى الى الا ان مجرورها اما شيء ينتهي المذكور قبلها به او عنده انتهى وهذا معنى قولهم ان مجرورها اما ان يكون آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخر جزء منه وقال صاحب اللباب ولا يكون مجرورها الا آخر جزء مما قبلها او ما يلاقي آخر جزء منه اي مما قبلها قال بعض المحشين قدر نحو اكلت السمكة اي الحوت الواحدة حتى رأسها بالجر مثال لما كان ما بعده آخر جزء مما قبله فان الرأس آخر جزء من السمكة اذا اكل من جانب الذنب ومثال لما كان ما بعده يدخل فيما قبله فان ما بعد حتى وهو الرأس في مسئلة السمكة داخل فيما قبله وهو الاكل فيها كذا في المفتاح ومثال لما كان ما بعده يدخل في حكم ما قبله فان ما بعد حتى وهو الرأس في مسئلة السمكة داخل في حكم ما قبله وهو الاكل كذا في المشكاة او مثال لما كان المذكور بعده بعضا مما قبله او مثال لما ينتهي المذكور قبله بمجروره فان الرأس في مسئلة السمكة ما ينتهي به السمكة لانه الجزء الاخير منها وقد جازت في مسئلة السمكة الوجوه الثلثة الجر بحتى لكونه جارة والنصب على كونه عاطفا والرفع على كونه ابتدائيا والخبر محذوف اي حتى رأسها مأكول ونحو نمت البارحة اي الليلة حتى الصباح بالجر مثال لما كان ما بعده ملاقيا لآخر جزء مما قبله وليس آخر فان الصباح ليس آخر جزء من البارحة بل ملاق لآخر جزء منها وانما يدخل اذا كان المذكور بعده بعضا مما قبله كالرأس مثلا او مثال لما لم يكن ما بعده داخلا في حكم ما قبله فان ما بعد حتى وهو الصباح في مسئلة البارحة لا يدخل في حكم ما قبله وهو النوم او مثال لما لم يكن المذكور بعده بعضا مما قبله او مثال لما ينتهي المذكور قبله عند مجروره وقال الآخر قوله نحو اكلت السمكة حتى رأسها مثال لما كان ما بعده داخلا فيما قبله اذ الرأس مأكول او مثال لما كان مجروره آخر جزء مما قبله او مثال لما ينتهي المذكور قبله بمجروره ونحو نمت البارحة

حتى الصباح مثال لما كان ما بعده لم يدخل فيما قبله اذ الصباح ليس بآخر النوم اى
ليس بمخلوق للنوم فنوم بعض الاشخاص به لا يضر اومثال لما لم يكن مجروره
آخر جزء مما قبله اومثال لما ينتهى المذكور قبله عند مجروره فان الصباح شئ
ينتهى البارحة عنده لا بها لانه ليس بجزء منها لان الصباح من اجزاء النهار بلا خلاف
بها لكن جعل بعض الافاضل هذين المثالين مما يدخل ما بعده فيما قبله حيث قال
ان ما بعد حتى يدخل فيما قبله كأكل الرأس وكذا نيم الصباح في المثالين المذكورين
نحو في عدم اكتفائه بمثال واحد اشارة الى تعدد مثاله وقوله لكونه اى لفظ حتى
متعلق بتقدم المفخر بعده قدم للحصر عاملا خبر الكون وقوله اصليا في الجارية
صفة عاملا قدم اى قدم المصنف لفظ حتى على لفظ رب فان رب ليس بعامل
اصلى بل عمله للحمل على الغير كما تقدم والعاشر منها رب بضم الراء وفتح الباء
المشددة في المشهور ذكره على سبيل الحكاية لما مر غير مرة حقه اى لفظ رب كائن
للتقليل ولما احتمل كونه للتقليل للاخبار عنه وللانشاء فسره بقوله اى لانشاء
التقليل اى كائن لانشاء التقليل لا للاخبار عنه نحو رب رجل كريم لقيته نحو مرفوع
بانه خبر مبتدأ محذوف اى مثاله نحو رب حرف جر رجل مجرور بها كريم مجرور
بانه صفة لرجل والجار مع المجرور يتعلق بلقيته منصوب المحل بانه مفعول به غير صريح
للقيت لكن اخر لقيته الذى هو المتعلق بفتح اللام لان لرب صدر الكلام يستعمل
رب قليلا للتقليل ويستعمل غالبا اى يستعمل زمانا غالبا او استعمالا غالبا فيكون
قوله غالبا ظرفا او مفعولا مطلقا ليستعمل للتكثير اللام بمعنى في متعلق بيستعمل
والتكثير مجرور به لفظا ومنصوب محلا ظرف لمتعلقه لان معنى التكثير مصحح لا باعتبار
اى ويستعمل غالبا في معنى التكثير هذا المعنى وان كان مجازيا الا انه صار بالشيوع
كالحقيقة العرفية قال الشيخ مصطفى وهذا التقليل اصله ثم يستعمل في معنى التكثير
كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وقال الفاضل الجامى وهذا الذى ذكره
من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج
الى القرينة انتهى قال امام الاديب وانما قال كالحقيقة وكالمجاز ولم يقل حقيقة
ومجازا لعدم الاطلاع على معناها الحقيقى ولكن الاستعمال الاول مشبه بالحقيقة في عدم
الاحتياج الى القرينة والثانى مشبه بالمجاز في الاحتياج اليها كما في مقام المدح اى
في موضع المدح وعد المآثر اى المناقب الذى لا يناسب معنى التقليل اصلا نحو قول الشاعر

نحو قول الشاعر وهو امرؤ القيس الا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما
يوم بدارة جلجل الا بفتح الهمزة وتخفيف اللام للتنبيه ورب للتكثير وصالح
صفة يوم والتقدير الا رب يوم صالح لك منهن ولا في لا سيما لنفى الجنس
وسى بمعنى مثل يقال هما سيان اى مثلان في محل النصب على انه اسم لا وما اما موصولة
او موصوفة او زائدة ويوم بالجر على زيادة ما واضافة سى اليها وعلى انه بدل
من ما وروى فيه الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ويجوز نصبها في الضرورة
على الموصولية او صفة سى على الموصوفية او النصب على الاستثناء لان لا سيما
بمنزلة الا وهو اخراج الشئ عن حكم دخل فيه ولا سيما هذا المعنى حاصل فيه
لانك اذا قلت اكرمنى القوم لا سيما زيدا فقد اخرجت زيدا من جملتهم بانه ابتدأ له
او على اوصل ما اثبت لهم اذ المعنى اكرمونى وزيد وان اشار له فيه او معنى الكرام
عظيم ليس فيهم فيكون مستثنى غير بزيادتها ودخول الواو عليه لا ينافى كونه
بمعنى الا لان معنى لا سيما خصوصا فكأنه قال مخصوص هذا اليوم ان واختص
هذا اليوم من بين سائر الايام خصوصا لكونه ابلغ في الطيب فاندفع الاشكالان
احدهما بان المراد تفضيل هذا اليوم على سائر الايام الصالحة والاستثناء يدفعه
فيؤدى الى خلاف المقصود وبايراد الواو في اوله ودارة جلجل اسم موضع خاطب
امرؤ القيس نفسه فيقول كم يوم طيب لك كنت مع اولئك النساء ولكن لا مثل
اليوم الذى كنت معهن فيه بهذا الموضع يعنى كان عيشك معهن اطيب واكثر منه
في غيره فهذا يدل على ان رب للتكثير لانه يخبر بكثرة الايام الصالحة المشتملة على فضائل
وخصايص كثيرة تحصل من اولئك النساء الحسنة الناعمة المتنعمة الكريمة الحسنة
كذا في حاشية المصنف على المصباح قال الاستاد قوله كما في مقام المدح وعد المآثر مثاله
نحو قول الشاعر وهو امرؤ القيس الا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل
الا بفتح الهمزة والتخفيف للتنبيه ورب للتكثير وصالح صفة يوم والتقدير الا رب يوم صالح
لك منهن والواو للحال ولا لنفى الجنس وسى بمعنى المثل اسمها مضاف الى المستثنى وهو
هنا يوم فحينئذ ما زائدة او الى ما وهى نكرة غير موصوفة وما بعدها بدل منها وعلى كلا
التقديرين خبر محذوف وبدارة جلجل ظرف مستقر مجرور المحل صفة يوم ودارة جلجل اسم موضع
خاطب امرؤ القيس نفسه وقال الاخر معنى البيت الا رب يوم طيب صالح في مباشرة
هذه النسوة لكن لا مثل يوم مضى معهن في هذا الموضع فانه كان اطيب لنا ومعناه كم يوم
صالح طيب لك كنت مع اولئك النساء ولكن لا مثل اليوم الذى كنت معهن بهذا الموضع

يعني كان عيشي في هذا الموضع اطيب من سائر الايام ومقام التدم مثاله
مخذرب تال اي قاري وهو اسم فاعل من المنقوص الواوي حذف لامه للثقل يلعنه
اي يخاصم ذلك التالي لان اللعنة تلزمها المخاصمة القرآن فاعل يلعن والجملة
صفة لتال وفعل رب محذوف مؤخر اي رب تال يلعنه القرآن لقيته وانما ارتكبنا
حذف فعله ولم نجعل قوله يلعنه فعله لان مجرور رب يلزم ان يكون موصوفا على الاصح
ولان فعلها يلزم ان يكون ماضيا على ما هو المشهور وذلك الحذف لدلالة القرينة
الحالية عليه وهي كونه جوابا لسؤال تقدم ذكره كأن قائلا قال هل من تال يلعنه
القرآن لقيت فحذف هذا الفعل الخاص هو لقيته بقرينة ما تقدم كما حذف الفعل
الخاص في بسم الله هو ابتدأت لدلالة القرينة الحالية وذلك لان التسمية لا تقع
الا في ابتداء الكلام اي رب تال يلعنه القرآن لقيته وتلك اللعنة لعدم رعاية
التجويد والحروف ولعدم تعظيمه ولنسيانه لانه من الكبائر فتذكر وانصف وانما لم يذكر
مثال التكثير الذي في مقام المدح لاحتمال كونه مثال التقليل مثاله قوله اي قدم المصنف
لفظ رب على واو القسم وعلى تائه اي تاء القسم لان الواو علة للتقديم بدل من الباء
في والله لافعلن وانما ابدل الواو منه اذ الجمعية والالصاق من واد واحد فانهما
يتقاربان معنى ولان كلا منهما حرف شفوي قال قره يحيى وانما ابدل الواو من الباء
لتقاربهما في المخرج لانهما شفويتان وفي المعنى لان معنى الجمع والالصاق متقاربان
واعلم ان ذكر الواو مقام الباء مخصوص بحذف الفعل فلا يجوز اقسمت والله لكثرة
استعمالها في القسم والتاء اي ولان التاء لانه معطوف على الواو بدل من الواو
لما بينهما من التناسب في المخرج نحو تجاه وتراث والاصل وجاه ووراث
بخلاف رب فانه لا يبدل من شيء فيستحق التقديم وقوله لوجوب انحطاط رتبة
الفرع بتتابع الاضافة متعلق باختص المؤخر قدم للحصر قوله عن رتبة الاصل متعلق
بانحطاط اي عن رتبة اصله والمراد بالفرع التاء وبالاصل الباء قال الاستاد
قوله لوجوب انحطاط رتبة الفرع وهو التاء علة للتقديم المؤخر ومتعلق
بتقدم المؤخر قوله عن رتبة الاصل وهو الباء متعلق بانحطاط اي لوجوب
انحطاط درجة الفرع عن درجة الاصل اختص الواو اي واو القسم بالظاهر
اي بالاسم الظاهر بان تكون داخلة عليه لا على المضمر فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال
والله لافعلن بخلاف الباء فانه يدخل عليهما وذلك الظاهر سواء كان لفظة الله او غيرها
و اختص التاء بلفظة الله بخلاف الاصل اذ لا اختصاص فيه بواحد منهما فحصل

تحصل الفرق بينهما عموما وخصوصا قال الفاضل الجامي وواو القسم مختص
بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره والتاء مختص باسم الله
والباء اعم منهما قوله ولذا متعلق بقوله لم يكسر ابدا اي لانحطاط رتبته واختصاصه
بلفظة الله لم يكسر ابدا كما كسرت الباء واللام تبعا لعملهما ولم تكسر كاف التشبيه
لكونه ترجيحا لهما قال الاستاد قوله ولذا لم يكسر ابدا اي ولانحطاط رتبته واختصاصه
بلفظة الله لم يدخل عليه الكسر بل فتح على الاصل في الموضوع على حرف واحد
وانما كسرت الباء موافقة لعملها كما تقدم فكأن التاء لما انحطت رتبته واختصت
بلفظة الله دون غيرها كان عملها قليلا ليس كالباء فكأنها لم تعمل ففتحت
على الاصل لعدم تحقق علة الكسر الموجود في الباء فيها بناء على الاعتبار الذي
قلنا وقال بعض المحشين قوله ولوجوب انحطاط رتبة الفرع وهو الواو
والتاء لان الواو فرع الباء والتاء فرع الواو فيكونان فرعا الباء متعلق
باختص المؤخر عن رتبة الاصل وهو الباء اختص الواو بالظاهر اي بالاسم الظاهر
والتاء بلفظة الله اي واختص التاء ببعض الظاهر وهو لفظة الله وتكل الاخر
قوله ولوجوب انحطاط رتبة الفرع وهو الواو والتاء اختص الواو بالظاهر اي
باسم الظاهر والتاء بلفظة الله اي واختص التاء بلفظة الله قوله ولذا لم يكسر ابدا
اي ولوجوب انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل لم يجعل كل واحد منهما مكسورا
ابدا بل يجعل مفتوحا ولم يجعل التاء مكسورا كما لم يجعل الواو مكسورا او لم يكسر
التاء كما لم يكسر الواو وقال صاحب منافع الاخيار قوله ولذا لم يكسر ابدا لفظ التثنية
وهي راجعة الى الواو والتاء اي ولوجوب انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل
لم يكسروا واو القسم وتائه ابدا وابدا قيد للنفي لا للمنفي فيكون سلبا كليا
لا رفع ايجاب كلي والحادي عشر منها واو القسم قدم على تائه لكونه اصلا له ولدخوله
على اسم الله وغيره بخلاف التاء لما عرفت والثاني عشر منها تاؤه اي تاء القسم قوله
ولم يذكر بائه الخ جواب سؤال مقدر كأنه قيل ان القوم ذكروا باء القسم في مثل هذا
المقام فلم لم يتبعهم المصنف فقال جوابا ولم يذكر بائه اي باء القسم قال الاستاد
قوله ولم يذكر بائه الخ جواب سؤال مقدر كأنه قيل ان ابن الحاجب وغيره ذكرا بائه
ولم لم يذكر المصنف بائه تبعا لهما فاجاب بقوله ولم يذكر بائه لما عرفته متعلق بلم يذكر

وعلة لعدم الذكر اي لاجل ما عرفت انت قال البعض قوله لما عرفت متعلق بلم يذكر
وجواب بتسليم عدم الذكر بناء على البيان الاول واما على البيان الثاني جواب
بعد التسليم قوله من ان مقصوده اي مقصود المصنف في هذا الكتاب بيان لما عرفت
بيان العامل لا بيان المعنى اي ليس مقصود المصنف بيان معنى العامل قوله
وانه معطوف على مدخول من وبيان لقوله لما عرفت اي ولما عرفت من ان الباء والقسم
داخل في الالصاق اي في باء الالصاق قال الشيخ مصطفى في شرح عوامل الجديد
ولم يذكر باء القسم لدخوله في باء الالصاق قال بعض المحشين قوله وانه عطف
على مدخول من وبيان لما عرفت اي ومن ان القسم داخل في الالصاق قدمهما اي
اي قدم المصنف واوا القسم وتاءه على حاشا اي على لفظ حاشا لانه اي
لفظ حاشا علة للتقديم ومتعلق بقدم قد يخرج عن الجارية اي لانه لا يخرج عن الجارية
كثيرا وقد يخرج عن الجارية اي عن كونه حرف جر بخلافهما اي واو القسم وتاءه
لانهما لا يخرجان عن الجارية والثالث عشر حاشا عند سيبويه ويقوي حرفيته نحو حاشاي
بلا نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك الا بالحاق النون لانه لا يقال رماي بل يقال
رماني فكان يلزم ان يقال حاشاني وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها مثل ما عدا
وما خلا وعند المبرد تكون تارة فعلا متعديا وتارة تكون حرف جر ويؤيد فعليتها
مجيء اللام بعدها نحو حاشا لله قال صاحب الافتتاح واختلف في كونها حرف جر
وعند سيبويه انها حرف جر ويدل على ذلك قوله حاشا ابي ثوبان ان له ضنا عن الملحاة
والشتم وعند المبرد انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاء في القوم حاشا زيد اي
جانب مجيئهم زيدا وقال قره يحيى وهي حرف جر عند سيبويه وهو الاصح وفعل ماض
بمعنى جانب عند المبرد نحو جاء في القوم حاشا زيدا اي جانب مجيئهم او الجائي منهم
او بعض منهم زيد وقال ملا حلبي في شرح المغني حاشا على ثلثة اوجه احدها ان تكون
فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنيته الثاني ان تكون تنزيهية
نحو حاشا لله ما علمنا عليه من سوء وهي التي يراد بها معنى التنزيه وحده والا
ففي الوجهين الاخيرين معنى التنزيه ايضا قال نجم الائمة واذا استعمل حاشا في التنزيه
وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى به الا
في هذا المعنى الثالث ان تكون للاستثناء وذلك حيث يتعلق الاستثناء بما فيه
تنزيه

تنزيه لما عرفت من ان التنزيه معنى لا يفارقها فذهب سيبويه واكثر البصريين
الى انها حرف دائما بمنزلة الا لكنها تجر المستثنى وتنصبه وما ذاع الا ان سيبويه
انما حفظ فيها الجر دون النصب وذهب الجرمي والمازني والمبرد والاخفش
وابو زيد والفراء وابو عمرو الشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرف جر وقليلا
فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا فينتصب المستثنى بعدها وقال السيلكوتي
في حاشية الجامي واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه التنزيه تنزيه الاسم الذي
بعده من سوء ذكر فيه او في غيره فلا يستثنى به الا في هذا المعنى كذا في الرضي انتهى
قال وحيي زاده في شرح المغني وربما اراد تنزيه شخص من سوء فيبتدؤن
بتنزيه الله سبحانه من سوء ثم يبرؤن من ارادوا تبرئته على معنى ان الله منزه
عن ان لا يطهر ذلك الشخص عما يصمه ويعيبه فيكون اكد وابلغ قال الله تعالى
قلن حاش لله ما علمنا من سوء وقال شارح ميزان الادب وحاشا للتنزيه
مجرورها عن مكروه ذكر قبلها نحو اساء القوم حاشا زيد فهي ليست
لمطلق الاستثناء وكثيرا ما يبدأ بتنزيه الله تعالى ثم بذكر من اريد تنزيهه على معنى
ان الله تعالى منزه عن ان لا ينزه من اريد تنزيهه فيكون ابلغ نحو لكن حاش لله
ما علمنا عليه من سوء وقال صاحب المشكاة وحاشا موضوعة للتنزيه اي
للحكم بالطهارة عن القبح نحو اساء القوم حاشا زيد بمعنى ان زيدا منزه عن الاساءة
ما بين القوم انتهى وقال في الكشاف حاشا كلمة تفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء
تقول اساء القوم حاشا زيد وهي حروف من حروف الجر فوضعت موضع التنزيه
والبراءة فمعنى حاشا الله براءة الله وتنزيه الله انتهى وفي الاشباه والنظائر
وحاشا يكون حرف استثناء واسما مصدرا بمعنى التنزيه نحو حاشا الله ولهذا
قرئ تنوينه وفعلا ماضيا بمعنى استثنى يقال حاشا يحاشي وفي شرح المغني
انما تكون حرف جر في الاستثناء فقط اي لفظ حاشا كائن للاستثناء اي كائن
للاستثناء ما اي الاسم الواقع قبله اي قبل حاشا قال الفاضل الجامي وحاشا
لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تكون حرفا جارة وبهذا
الاعتبار ذكرت ههنا في بحث حروف الجر نحو جاء في القوم حاشا زيد واذا نصبت بها تكون فعلا
وكذا عدا وخلا وقال منى زاده اعلم ان الاستثناء لمنع دخول المستثنى في حكم الوارد
على المستثنى منه فيكون حاصل الاستثناء رفعا للايجاب الكلي لان الاستثناء ايجاب
بعد النفي ونفي بعد الاثبات وقال بعض الشراح وهو في اللغة الصرف سمي به لان المستثنى

مصروفا عن الحكم الاول وفي الاصطلاح اخراج الشيء من الشيء لولا الاخراج
لوجب دخوله فيه وهذا يتناول المتصل حقيقة وحكما ويتناول المنفصل
حكما فقط ومعناه اي معنى حاشا تنزيه المستثنى اي تبعيد المستثنى
الذي هو مجروره عما اي عن الفعل الذي نسب فعل ماض مجهول ونائبه المستتر
راجع الى ما الى المستثنى منه الذي ذكر قبله قال الاستاد ومعناه اي معنى
حاشا تنزيه المستثنى اي تبرئة المستثنى عما اي عن حكم نسب الى المستثنى منه
وقال الاخر ومعناه اي معنى لفظ حاشا تنزيه المستثنى اي تطهير المستثنى
عما اي عن مكروه وقبيح نسب الى المستثنى منه سواء كان النسبة اليه
اسنادية نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيد بالجر والمعنى اي هو اي زيد
منزه اي مطهر عن ضرب عمرو مضاف الى مفعوله قال البعض قوله هو منزه عن ضرب عمرو
الغرض منه بيان لمعنى الاستثناء هنا او ايقاعية نحو ضرب القوم حاشا زيد
اي منزه من ان يكون مضروبا وهو اي لفظ حاشا فعل اصطلاحي جامد لتضمنه
معنى الا في الاقل اي في اقل الاستعمال عند اكثر النحويين اي وهو حرف جر في الاكثر
وهو فعل في الاقل قال البعض قوله وهو فعل في الاقل اي في الاستعمال الاقل
كما يشير اي في باب المستثنى بقوله وهو مخفوض بعد غير وسوى وسواء وحاشا في الاكثر
قال البعض قوله كما يشير اي كما يشير اليه المصنف في بحث الاستثناء بقوله والمستثنى
مجرور بعد حاشا في الاكثر وقال الاستاد قوله كما يشير اي كما يشير المصنف اليه
اي الى كونه فعلا في الاقل في بحث المستثنى عبر به لعدم ذكره صريحا قدمه اي قدم المص
لفظ حاشا على مذ ومنذ متعلق بقدم او بالتقديم قوله لانه اي حاشا متعلق بقدم
وعلة للتقديم وان بكسر الهمزة وسكون النون للوصلية شاركهما اي ولو شارك حاشا
مذ ومنذ في الخروج اي في خروجه عن كونه جارا او عن كونه حرف جر لكنه اي الا ان حاشا
لا يخرج عن العاملية اي عن كونه عاملا بخلافهما اي مذ ومنذ فانهما يخرجان عن العاملية
ويكونان اسمين بمعنى اول المدة او جميعها فيكون كل منهما مبتدا وما بعدهما خبرا قال البعض
قوله بخلافهما اي مذ ومنذ فانهما كما يخرجان عن الجارية يخرجان عن العاملية وقال
بعض المحشين قوله بخلافهما اي مذ ومنذ كما سيجيء بقوله وقد يكونان اسمين بمعنى اول المدة
او جميعها فثبت عدم المشاركة فيها لانه انما يكون بينهما مشاركة لو خرج حاشا عن العاملية
لكنه

لكنه لم يخرج عنها يرد عليه بان كلا منها لا يخرج عن العاملية حين هو حرف الجر
واما الخروج بالاسمية والدخول في الفعلية فكلام آخر والوجه في تقديمه
كثرة استعماله واما القول بالوجودية والعدمية والمركبية والبسيطة فمدفوع
كما لا يخفى على فحول والرابع عشر من حروف الجر مذ بضم الميم وسكون الذال المعجمة
قال عبد الحكيم السيالكوتي في حاشيته مذ بسيط مبني على الضم وقد يبنى على السكون
قيل هو مخفف منذ لرجوعهم الى ضم الذال في مذ اليوم ولولاه لكثر وتصغيرهم
اياه على منيذ وجمعه على امناذ وفيه انه لم يشبع في استعمال الفصحاء وانه يجوز ان
ان يكون الضم للاتباع وقيل انه كلمة برأسها وهو الحق لان الاصل عدم التصرف
وقال صاحب المغني واصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقاة الساكن
نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم
مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما اصلان لانه لا يتصرف في الحرف ولا شبهه
ويرده تخفيفهم ان وكأن ولكن ورب وقط وقال المالقي اذا كانت مذ اسما
فاصلها منذ او حرفا فهي اصل وقال الرضي واما تحريك ذال مذ في نحو مذ اليوم
بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا بد على ان اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع
وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن اولا لغة عنزية فعلى هذا يجوز ان يكون
اصله الضم خفف فلما احتيج الى التحريك للساكنين رد الى اصله انتهى
والله اعلم قال صاحب جنى الداني على حروف المعاني مذ لفظ مشترك يكون
اسما وحرفا هذا مذهب الجمهور وذهب بعض النحويين الى انه اسم في كل موضع
واذا انجر ما بعده فهو ظرف منصوب بالفعل قبله ورد بانه لو كان ظرفا لجاز
ان يستغني الفعل الواقع بعده عن العمل فيه باعماله في ضمير يعود اليه فكنت تقول
مذ كم سرت فيه كما تقول يوم الجمعة سرت فيه وان تعدت تعدى في الضمير قلت
سرته وامتناع العرب من التكلم بذلك دليل على انه حرف جر وقد استدل على حرفية
بايصاله الفعل الى كم وفي نحو مذ كم سرت كما تقول بم سرت وهذا الخلاف جار
في منذ ايضا ومذهب الجمهور ان مذ محذوفة النون واصلها منذ واستدلوا على ذلك
باوجه الاول ان مذ اذا صغرت يقال فيها منيذ برد النون والثاني ان ذال مذ
يجوز فيها الضم والكسر عند ملاقاة ساكن نحو مذ اليوم والضم اعرف وليس ذلك الا
لان اصلها منذ والثالث ان بني غنم يضمون ذال مذ قبل متحرك باعتبار النون المحذوفة

لفظا لانية وذهب ابن ملكون الى ان مذ ليست محذوفة من منذ قال لان الحذف
والتصريف لا يكونان في الحروف ورده الشلوبين بتخفيف ان واخواتها وقال
صاحب وصف المباني الصحيح انه اذا كان اسما فهو مقتطع من منذ واما اذا كان
حرفا فهو لفظ قائم بنفسه قدمه اي قدم المصنف لفظ مذ على منذ مع انهم اي النحاة
قالوا ان اصله اي اصل مذ منذ فحذف نونه تخفيفا فصار مذ لان مذ تخفيف منذ
بدليل تصغيره اي مذ قوله بعد التسمية للتصغير وقيد له والالف واللام عوض
عن المضاف اليه وبه متعلق بالتسمية والضمير راجع الى مذ اي بعد تسمية الشيء
بمذ قال البعض قوله بعد التسمية به ظرف للتصغير اي بعد جعله اسما بان يخرجه
عن الحرفية لان الحرف لا يصغر وقال صاحب منائح الاخيار قوله بعد التسمية به
اشارة الى ان الحروف لا تصغر ما دامت حروفا لان التصغير من خواص الاسم
وقوله على منيذ فعلى فيه متعلق بالتصغير ومنيذ بضم الميم وفتح النون وسكون
الياء وبتحريك الذال مجرور به لفظا ومنصوب محلا مفعول به غير صريح للتصغير
وبدليل جمعه اي مذ على امناذ لان كلا من التصغير والجمع يرد الاشياء الى اصولها
وفي النهاية قالوا مذ حرف وفي هذا نظر اذ قالوا اصل مذ منذ ويلزم على قولهم
ان يكون ان المخففة من ان وان حرفا انتهى قلت الذي يظهر ان مرادهم ان مذ كان
اصلها منذ كاختها فحذفت نونها وتركت اختها على اصلها الا ترى انهم قالوا ان الاغلب
على مذ الاسمية والاغلب على منذ الحرفية فلو كان مذ فرع منذ لساوتها في هذا الحكم
وتحقيق هذا ما قاله الجد الداني وقال مصنف في شرح اللباب انهم قالوا ان كلا منهما اي حكموا اي
اصل اذ الاصل هو ان لا يتصرف في الحروف وذكر المالقي ان مذ ان كان اسما فاصله منذ
وان كان حرفا فهو اصل بنفسه وقال في شرح المصباح وقول الحاجبي ان مذ لو ضعه وضع
الحرف ثم حمل منذ عليه ضعيف لان اصله منذ فحذف وسطه بدليل ضمه اذا لقيه ساكن
نحو مذ الجمعة رجوعا الى اصله واذا كان اصله ثلاثيا لا يكون وضعه وضع الحرف وهو
اولى بالاسمية اذ الحذف والتصريف لا يلحق الحروف الا المضاعفة قوله لخفته تعليل
للتقديم ومتعلق بقدم والضمير راجع الى مذ اي لخفة مذ لانه اقل حروفا من منذ
قوله ولانه عطف على لخفته وتعليل ثان للتقديم اي ولان مذ لغة عامة العرب
بخلاف منذ فانه اي منذ مختص بلغة الحجازيين اي المنسوبين الى الحجاز وهو

وهو المكة والمدينة واليمامة وقراها والطائف مع واديها وملهم وفدك من قرى المكة
وخيبر من قرى المدينة وسمي الحجاز حجازا لانه حجز بين التهامة والنجد فبسبب كونه
لغة عامة العرب يستحق التقديم قوله على ما فعل فيه علاوية ويجوز كونها بنائية
وسببية اي ذكرنا هذا الكلام حال كونه مقارنا بالكلام الذي صح به اي
ذلك الكلام وهو كون مذ لغة عامة العرب بخلاف منذ لاختصاصه بالحجازيين
او هو قوله قدمه الى هنا الفاضل العصام في شرح الكافية في بحث الظروف المبنية
او في بحث الظروف في المبنيات حيث قال قدمه على منذ مع ان النحاة زعموا ان اصله منذ
خفف فصار مذ بدليل تصغيره بعد التسمية به على منيذ وجمعه على امناذ
لانه لغة عامة العرب بخلاف منذ لاختصاصه بالحجازيين قوله على ان قولهم اي
النحاة علاوة لقوله لانه لغة عامة العرب بقوله المذكور صفة القول وهو ان اصل مذ منذ
بدليل تصغيره الخ غير موثوق به اي غير معتمد عليه فبسبب عدم موثوقية هذا القول يجوز التقديم
ولو وثق به لوجب تقديم منذ على مذ لان تقديم الاصل على الفرع اليق قاله
العصام قدمه على منذ اما لانه لغة عامة العرب بخلاف منذ لاختصاصه بالحجازيين
واما لان قول النحاة غير موثوق به قوله لما اي لشيء قال صاحب المغني اي
لما قاله صاحب مغني اللبيب وهو ابن هشام قوله انه بيان لما اي من ان قولهم
منيذ وامناذ غير منقول عن العرب قال الرضي قال صاحب المغني قولهم منيذ
وامناذ غير منقول عن العرب انتهى قال صاحب منائح الاخيار قوله انه غير منقول
اي ان تصغيره على منيذ وجمعه على امناذ غير منقول عن العرب لان قولهم ان اصله
منذ غير منقول عن العرب لان هذا القول ليس من وظيفتهم حتى يستدل بعدمه
انتهى قال الفاضل العصام ونحن نقول تغيير قول النحاة انه لو سمي بمذ ولم يكن اصله منذ
لشدد آخره لان القاعدة في التسمية بثنائي آخره غير المدة واذا صغر مذ مشدد دال
لقيل مذيذ واذا جمع لقيل امداد فلما قيل منيذ وامناذ رد الى الاصل في التسمية ولا يخفى
ان فيه تطويلا اذ لو ثبت انهم جعلوا عند التسمية به منذ لثبت ان اصله منذ بلا حاجة
الى التمسك بتصغيره وجمعه ثم مذ مبني على السكون واذا التقى الساكن يضم اخره فيقال مذ اليوم
ولك ان تقول قدم مذ على منذ فقال مذ ومنذ لما قال ان بناء مذ لكونه على وضع الحرف
ومنذ محمول عليه ولو ثبت هذا ثبت انه ليس اصل مذ منذ والا كيف يكون اصلا في البناء
وسابقا على منذ انتهى وهذا المقام مما زل فيه اقدام اولي الافهام وفقنا الله بتحقيق هذا
بالكلام المنتظم والخامس عشر منها منذ بضم الميم والذال المعجمة وسكون النون

وهو لفظ مشترك يكون حرف جر ويكون اسما كما تقدم في مذ والمشهور انهما حرفا جر
اذا انجر ما بعدهما واسمان اذا ارتفع ما بعدهما وقيل هما اسمان مطلقا وعامة العرب
على الجر بهما ان كان ما بعدهما حالا نحو مذ الساعة وان كان ماضيا والكلمة مذ
فالرفع وقبل الجر ومنذ فالجر وقبل الرفع واختلف في منذ فقال الفراء اصلهما من ذو
من الجارة وذو الطائية وقال غيره منهم اصلهما من اذ من الجارة واذ الظرفية
وقال محمد ابن مسعود الغزني اصلهما من ذا من الجارة وكذا اسم الاشارة كذا
في الجنى الداني قوله هما اي مذ ومنذ اشارة الى ان قوله للابتداء او الابتداء الغاية
اي لتعيين ابتداء الغاية ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف اي هما كائنان للابتداء
والجملة الاسمية لا محل لها استئنافية او اعتراضية اي كائنان لابتداء زمان الفعل اي لابتداء
زمان فعلهما الذي تعلقا به قوله حال كونهما اي مذ ومنذ اشارة الى ان قوله في الزمان
ظرف مستقر منصوب المحل حال من مذ ومنذ او من ضميرهما المستكن في قوله للابتداء
اي حال كونهما كائنين في الزمان وقوله الماضي مجرور تقديرا صفة الزمان قال
مصنفه في شرح المصباح وكلاهما بمعنى واحد الا ان مذ تخفيف منذ وكل منهما اذا كان
حرفا فمعناه معنى من لا افتراق بينهما الا ان من لابتداء الغاية في المكان وهذا لابتداء
الغاية في الزمان انتهى فيكون كل منهما عديلا لمن قال صاحب مغني اللبيب هما
حرفا جر بمعنى من ان كان الزمان ماضيا بان كان ظرفا معدلا لفعل ويكون معرفة
لا على وقت معلوم وبمعنى في ان كان حاضرا ولا يكون الا معرفة والحالة الثانية
ان يليهما اسم مرفوع وقال الاخفش فان كان ما بعدهما مرفوعا فكل منهما مبتدأ
ما بعده خبره وان كان ما بعدهما مجرورا فكل منهما مضاف الى ما بعده وما بعده مجرور
على الاضافة لكنا نذكر ههنا كلاما وجيزا وضبطا مفيدا وهو ان لكل منهما بملاحظة
ما بعدهما حالتان الاولى ان يكون ما بعدهما مجرورا واختلف كلمة القوم في شأنهما
في هذه الحالة فقال بعضهم هما اسمان مضافان الى ما بعدهما وقد ذكرنا هذا القول
آنفا وقد نص بعض المحققين على ان كلا منهما في هذه الحالة حرف جر لكن فيه تفصيل
وهو ان حرف الجر هذا بمعنى من ان كان الزمان ماضيا وبمعنى في ان كان الزمان
حاضرا الحالة الثانية ان يكون ما بعدهما اسما مجرورا وقال الشيخ الرضي قلنا اذا انجر
ما بعدهما ففيهما مذهبان الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين على انهما اسمان
واذا لم ينجر فلا خلاف في كونهما اسمين وقال احد تلامذته قوله في الزمان الماضي
اي حال كونهما داخلين على اسم دال على زمان هو ماض في الواقع متعلق بمعنى اي يقصد المص
انه

انه اي ان الشان اذا اريد يشير بلفظ اريد الى ان كون الزمان ماضيا موقوف
على ارادة المتكلم بما بعدهما اي بمدخولهما ومجرورهما اي مذ ومنذ قال البعض
قوله بما اي بالاسم كائن بعدهما اي مذ ومنذ الزمان الماضي بان يكون زمانا ماضيا
لم يبق منه جزء قوله فمعناهما اي مذ ومنذ جواب اذا قال الاستاذ قوله فمعناهما
جواب اذا او اما المقدر على سبيل التبادل اي اما اذا اريد بما بعدهما الزمان الماضي
فمعناهما وقال البعض قوله فمعناهما تفريع على الارادة ان مبدأ زمان الفعل
اي ان مبتدأ زمان فعلهما الذي قبلهما والذي تعلقا به قال الاخترى والمبدأ
بفتح الميم بمعنى الابتداء اي ان ابتداء زمان الفعل مثبتا او منفيا اي مثبتا كان
ذلك الفعل او منفيا او سواء كان ذلك الفعل مثبتا او منفيا فقط اي ذلك المبدأ
ذلك الزمان الماضي الذي اريد بما بعدهما قوله لا جميعه عطف على ان مبدأ الخ
والضمير راجع الى زمان الفعل اي ليس معناهما جميع زمان الفعل كما اذا اريد
بما بعدهما الزمان الحاضر كما اذا قلت انت سافرت انا من البلد مذ سنة كذا
او اذا قلت ما رأيته اي فلانا مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية
ولفظ كذا كناية عن غير العدد لا عن العدد اي سنة وقع فيها الحرب مثلا
او سنة وقع فيها القحط مثلا والحال لم تكن انت لانه بصيغة الخطاب في تلك
السنة اي السنة الماضية فانه ان كان المراد بالسنة المذكورة السنة التي يصدر
هذان الكلامان فيها يكون داخلا في الزمان الحاضر فح يكون للظرف المختصة
بمعنى في واذا قلت بشرط ان تكون هذه السنة ماضية يكون مذ للابتداء يكون المعنى
جواب اذا اي معنى سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رأيته مذ سنة كذا
او معنى هذين المثالين او معنى هذين الكلامين او معنى هذين القولين قال البعض
قوله يكون المعنى اي حين ما قلته من المثالين يكون معنى هذين المثالين مبدأ مسافرتي
كان هذه السنة اي ابتداء مسافرتي كان هذه السنة كما في المثال الاول او مبدأ عدم رؤيتي
كان اي ذلك المبدأ او كل واحد من هذين المبدئين هذه السنة اي السنة الماضية
قوله وامتد عطف على كان اي وامتد ذلك المبدأ او كل واحد من هذين المبدئين
قال الاستاذ قوله وامتد اي زمان الفعل بقرينة ما بعده وهو لم يمتد زمان الفعل
الى الآن اي الى زمان التكلم او الى وقت القول او الى وقت التكلم والامتداد في الترك
او زامن قوله واما اذا اريد بما بعدهما اي بمجرورهما اي مذ ومنذ معطوف على اما

اذا اريد لما عرفت ان عديل اما هذه مقدر الزمان الحاضر اى زمان لم يمتد بتمامه
وانت في بعض اجزائه ولو للوصلية باعتبار البعض اى ولو كان حضور الزمان
باعتبار بعض اجزائه او ولو كان الزمان حاضراً باعتبار بعض اجزائه وقوله بان مضى البعض
اى بعض اجزاء الزمان او بعض الزمان بتقدير لما بعد لو واشارة الى ان كون الزمان
ماضيا لا يضر تلك الارادة قال البعض قوله بان مضى البعض بيان لطريق اعتبار البعض
فيكون الباء للطرق قوله فمعناها جواب اذا او جواب اذا واما على سبيل التبادل
ظرفية لفعلهما المذكور قبلهما اى مذ ومنذ قال بعض الافاضل نال الله مراده
الكامل قوله ظرفية لفعلهما الذى تعلقا به من غير اعتبار معنى الابتداء مع التساوى
اى لم يزدوا الفعل على الزمان الذى اريد بما بعدهما ولم يزدوا هذا الزمان على ذلك
الفعل كذا قاله احمد نازلى قال بعض المحشين قوله مع التساوى اى بين زمان الفعل
وهذا الزمان بان يكون جميع زمان الفعل هذا الزمان بلا زيادة ولا نقصان
مثلا ان زمان عدم الرؤية في ما رأيته مذ شهرنا هذا وبالشهر وفى ما رأيته
مذ سنة كذا غير متساو بل زمان الفعل اوسع من السنة المعهودة لامتداده
وقال الآخر قوله مع التساوى اى بين الظرف والمظروف او مع المطابقة
بين الظرف والمظروف جميعا مثلا ان عدم الرؤية فى ما رأيته مذ شهرنا
هذا وبالشهر وفى ما رأيته مذ سنة كذا غير هذا وبل الفعل اوسع من السنة
المعهودة لامتداده ولا يدخلان على المستقبل لوضعهما للماضى والحال
الذى هو المعبر بالحاضر قال البعض وانما بين المصنف رحمه الله كون
مدخول مذ ومنذ ماضيا وبين الشارح رحمه الله كونه ماضيا ولم يتعرضا
لكون مدخولهما مستقبلا لعدم دخولهما على المستقبل لكون وضعهما
للماضى او الحال كذا استفيد من الهندى وهو بعض شراح الكافية
لابن الحاجب عليه رحمة البارى كما اذا قلت انت لانه على صيغة الخطاب
ما رأيته اى فلانا مذ شهرنا اى فى شهرنا او ما رأيته مذ يومنا
اى فى يومنا والحال كنت انت لانه بصيغة الخطاب ايضا فى ذلك الشهر
او فى ذلك اليوم هذا مقابل لقوله ولم تكن فى تلك السنة قوله يكون

يكون المعنى اى معنى هذا القول او معنى هذين القولين لانه وان كان
فى الظاهر قول واحد لكنه فى الحقيقة قولين جميع زمان عدم رؤيتى
بتلك الاضافات هو اى جميع زمان عدم رؤيتى وهو ضمير فصل قوله
جميع زمان عدم رؤيتى مبتدأ خبره قوله هذا الشهر الذى انت فيه والجملة منصوبة المحل
خبر منصوب ليكون او جميع زمان عدم رؤيتى هو هذا اليوم قوله الحاضران
عندنا اى ما كان المتكلم والمخاطب فيه صفة لمجموع الشهر واليوم قوله
لانهما اى الشهر واليوم علة لكون المعنى ذلك واشارة الى تحقيق معنى الظرفية
المحضة يعنى ان الظرفية المحضة فى المثالين انما تتحقق اذا كان الزمانان
المذكوران اى الشهر واليوم لم ينقضيا بل لم يمضيا بعد ظرف من الظروف
المكانية لكن يستعير هنا لزمان الحال بعلاقة الظرفية اى الآن يعنى فى زمان
التكلم او بعد هذه الحالة قال البعض قوله لانهما متعلق بمحذوف تقديره
انما يتحقق الظرفية لانهما لم ينقضيا اى لم يمضيا بعد اى الآن قوله ولم يمتد
زمان الفعل عطف على لم ينقضيا الى ما وراءهما اى الى الزمان الذى كان فيهما
بعد الشهر واليوم فانهما لو كانا كذا لم يصح ان يكونا مثالين للظرفية المحضة
فالمثالان المذكوران كلاهما اى الظاهر انهما مثالان للظرفية لكن هل يمكن
ان يجعل الاول مثالا للاول والثانى للثانى بحكم صاحب الوافية على الامتناع
حيث قال ولا يحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول فى الكتاب ابتداء الغاية
وبالمثال الثانى الظرفية لان العرب لا تريد بهما اذا دخلا على اللفظ الدال
على زمان انت فيه الا الظرفية انتهى واليه اشار الفاضل الجامى بقوله ويمكن
ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف
اى ما رأيته مذ دخول شهرنا بان يجعل الابتداء من الدخول يعنى لكون الشهر
عن زمان ممتد له اول وآخر يصلح ان يكون دخول ابتداء للزمان فيكون المراد
منه الزمان الماضى فلا يصح اى اذا لم ينقضيا ولم يمتد زمان الفعل فلا يصح
اعتبارهما اى الشهر واليوم مبدأ له اى لزمان الفعل والحاصل انه اذا كان
بعد مذ ومنذ الزمان الماضى يصح الابتداء الى الآن وان كان بعدهما الوقت الحاضر
فلا يصح الابتداء فيراد جميع زمان الحاضر يكونان حرفين كثيرا وقد يخرجان عن الجارية

ويكونان اسمين قال بعض الافاضل قوله وقد يكونان اسمين معطوف على مقدر
تقديره كثيرا ما يكونان حرفين وقد يكونان اسمين او مستأنف اي جواب سؤال مقدر
تقديره يفهم بقرينة البحث انهما لا يكونان الا حرفين وهل يكونان اسمين
ام لا فاجاب بقوله وقد يكونان اسمين بمعنى اول المدة اذا اريد بما بعدهما
الزمان الماضي كما في المثال الاول اي بمعنى اول مدة زمان الفعل الذي
قبلهما او بمعنى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليها فيكون معنى ما رأيته
مذ سنة كذا اول زمان عدم رؤيتي هذه السنة قال بعض المحشين قوله
بمعنى اول المدة بان يراد بما بعدهما الزمان الماضي وقال الآخر قوله بمعنى اول
المدة على تقدير ان يراد بما بعدهما الزمان الماضي او بمعنى جميعها اي جميع المدة
اذا اريد بما بعدهما الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض كما في المثال الثاني
اي بمعنى جميع مدة زمان الفعل الذي قبلها او بمعنى جميع مدة زمان الفعل
المتقدم عليها فيكون معنى ما رأيته مذ شهرنا او يومنا جميع اجزاء مدة
زمان عدم رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم الحاضران عندنا لا ازيد ولا انقص
والفرق بين المدة والوقت والزمان مع تقارب معانيها ان المدة المطلقة
اوسع من هذه الالفاظ من حيث انها عبارة عن امتداد حركة الفلك واتصالها
من مبدئها الى منتهاها والزمان امر ممتد يطلق على كل جزء من اجزاء المدة
المطلقة والوقت عبارة عن الزمان الذي يقع فيها عمل من الاعمال الزمانية
كذا قاله الشيخ زاده وقال دده افندي وقد يفرق بين الوقت والمدة والزمان
بان المدة المطلقة امتداد حركة الفلك من مبدئها الى منتهاها والزمان مدة
مقسومة والوقت الزمان المفروض لامر وقال بعض المحشين قوله او جميعها بان يراد
بما بعدهما الزمان الحاضر وقال الآخر قوله او جميعها على تقدير ان يراد بما بعدهما
الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض قوله فيكون كل واحد منهما اي مذ ومنذ
تفريع على قول المصنف وقد يكونان اسمين مبتدأ قوله وما بعدهما عطف على كل منهما
اي ويكون ما بعد مذ ومنذ خبرا هذا الجمهور البصريين فهذا البيان اي بيان كونهما
اسمين استطرادي اي تبعي لبيان كونهما حرفين قال البعض قوله فهذا البيان
من قوله وقد يكونان اسمين استطرادي اي تبعي انتهى والاستطراد هو ان يكون في

في صدد فن من الكلام فيسنح فن آخر يناسبه خارج عما هو بصدده كذا قاله
دده افندي وقال السيلكوتي في حاشية التصورات ان الاستطراد ما لا يكون مقصودا
ذكره اي فيذكر ذكره هنا لا عن قصد بل بتبعية ذكر كونهما حرفين قدمهما اي قدم المص
مذ ومنذ على خلا وعدا متعلق بقدم قوله لان خروجهما اي مذ ومنذ علة للتقديم ومتعلق
بقدم عن الجارية متعلق بالخروج الذي هو اسم ان وخبرها قوله اقل من عدم خروجهما
كما اشار اليه بقوله وقد يكونان اسمين قال البعض قوله اقل اي من خروج خلا وعدا وكون الخروج
اقل مستفاد من كلمة قد ومن قوله الآتي في مقابله وهو الاكثر بخلاف عدا وخلا فان خروجهما
عن الجارية اكثر كما قال المص في ما سيأتي ويكونان فعلين وهو الاكثر قال البعض قوله
بخلاف عدا وخلا وانما لم يقل بخلافهما بارجاع الضمير اليهما لاحتمال الارجاع الى مذ ومنذ
والسادس عشر منها خلا قدمه اي قدم المصنف لفظ خلا على عدا لتقدم الخاء علة للتقديم
اي لتقدم الخاء على العين في الهجاء او في المخرج فان الخاء من ادنى المخارج والعين
من اوسطها فالترقي من الادنى الى الاعلى اولى من عكسه كما سبق على بعض الاوهام قال
البعض قوله لتقدم الخاء اي لتقدم مخرج الخاء على مخرج العين والسابع عشر منها عدا قوله
هما اي خلا وعدا اشارة الى ان قوله للاستثناء اي كائنان للاستثناء ما بعدهما عما قبلهما
ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف ويكونان فعلين وهو الاكثر كونهما فعلين
الاكثر من كونهما حرفين يجيء التفصيل اي يجيء تمام تفصيلهما في بحث المستثنى قدمهما
اي قدم المصنف خلا وعدا على لولا اي على كلمة لولا قوله لان فيهما اي كلمة لولا علة
للتقديم حرفي جر جر الكلمة وجهان وقوله مختلف بفتح اللام اسم مفعول من باب الافتعال
اي مختلف بين سيبويه والاخفش فيه اي في كون لولا حرف جر قوله مع قلتها اي كلمة لولا
قيد للتقديم في الاستعمال اي مع قلتها في الاستعمال بالنسبة اليهما والثامن عشر منها لولا قوله
هي اي كلمة لولا اشارة بتقدير هي الى ان قوله لامتناع شيء ظرف مستقر خبر مبتدأ محذوف
اي كائنة للدلالة بامتناع شيء وهو جوابها لوجود غيره اي غير ذلك الشيء وهو المبتدأ الواقع
بعدها وحاصل معناها ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها بحصول مضمون الجملة
الاولى كذا قاله السيد عبد الله قال امام الادب قوله لوجود متعلق بالامتناع اي كون الشيء
ممتنعا لوجود غيره اي غير ذلك الشيء يعني ان ههنا شيئين احدهما ممتنع والآخر موجود وكان
وجود ذلك الموجود علة لامتناع الممتنع نحو لولاك لهلك زيد فعدم هلاك زيد وامتناعه
لوجودك لولا حرف جر فانها اي لان كلمة لولا يجر على صيغة المجهول اي يقع الجر بها
اي كلمة لولا قال صاحب منافع الاخيار قوله فانها يجر بها اشارة الى ان اذا المجرد الظرفية
ومتعلق بالفعل المقدر بقرينة بعدها من الحروف الجارة وان الجملة المقدرة مربوطة بها

من الحكم المستفاد من العقد المذكور وهو لولا حرف جر فانها يجر بها اذا اتصل قال
امام الادب وهو متعلق وخلاف للمفهوم مما سبق وهو انه لما حكم بان لولا حرف جر فهم
منه انها تجر ولما لم يكن جره على اطلاقه بل بشرط شئ اراد ان يقيد عمل الجر بانه انما يجر
اذا اتصل بها اى بكلمة لولا ضمير مطلقا اى سواء كان غائبا او مخاطبا او متكلما كما اشار
اليه بتنكير الضمير واما مع المظهر فهى حرف الابتداء فيكون ذلك المظهر مرفوعا
على انه مبتدأ وخبره يكون محذوفا وجوبا فاذا قلت لولا زيد لهلك عمرو فزيد مبتدأ
وخبره موجود فحذف الخبر وقام لهلك مقامه فلا جر فيه واما مع المضمر فهى حرف الجر
لانه لا مجال لحمل الضمير على كونه منصوبا لانه لا ناصب له فتعين مجروريته كما اى مثل
الاتصال الذى ورد فى بعض اللغات وهو غير الاكثر وانما قال فى بعض اللغات لان الشائع
الكثير ان يقع بعدها صيغة ضمير منفصل نحو لولا انت لولا هو بتمامها لكون ما بعدها
مبتدأ والاصل فيه الرفع والانفصال نحو قوله تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين وقد جاء
بعدها صيغة ضمير مجرور متصل على خلاف المشهور نحو لولاى ولولاك ولولاه بتمامها
فمذهب سيبويه ان لولا فى ذلك الاستعمال متغير عن بابه وحال اى جارة للضمير وقال
ابو الحسن الاخفش انها غير متغير عن بابها لان تغير الشئ عن بابه قليل ولكن الضمير مرفوع
بطريق استعارة ضمير المجرور مكان المرفوع كما عكسوا فى قولهم ما انا كانت كقولهم
فى عساى وعساك ورد هذا التأويل بان نيابة ضمير عن ضمير يخالفه فى الاعراب انما تثبت
فى الكلام اذا كان منفصلا واما فى المتصل فانما جاءت بثلثة شروط كون المنوب عنه
منفصلا وتوافقهما فى الاعراب وكون ذلك فى الضرورة كما فى قول ثعلب الا يجاورنا الاك
ناديا والاستشهاد به جاء بعد الا بالمضمر المتصل مكان المنفصل للضرورة وحقه ان يقال
الا اياك مكان الاك والاكثر ان يقال لولا انا ولولا انت ولولا هو باتيان الضمير
المرفوع المنفصل بعدها فالظاهر بعدها فى محل الرفع على الابتداء محذوف الخبر كما فى قوله
تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين تقديره لولا انتم موجود لكنا مؤمنين الاية كذا فى شرح
قواعد الاعراب قال الشمنى فى شرح مغنى اللبيب واذا ولى لولا مضمر فحقه ان يكون
ضمير رفع لانه حال محل ظاهر مرفوع وان لا يكون الا ضميرا منفصلا وسمع قليلا لولاى
ولولاك ولولاه بالاتصال خلافا للمبرد فى انكار سماعه قال الشلوبين اتفق ائمة
البصريين والكوفيين على انهم يقولون لولاى ولولاك ولولاه فانكار المبرد هذيان
قال سيبويه والجمهور فى تخريج ذلك هى جارة للضمير مختصة به دون الظاهر فلا تجره كما
اختصت حتى والكاف بالظاهر تجرانه دون الضمير قال سيبويه ولا يبعد ان يكون لبعض الكلمات
مع بعضها حال ليس لها مع غيره انهما مع غيره غير عاملة بل

بل حرف يبتدأ بعدها ولا يتعلق بشئ عند سيبويه وان كان حرف جر قال الرضى
وفيه نظر فان الجار اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فى نحو لولاك ظاهر ولا يصح
تقديره واعرب ابن الخضرية فقال يمكن ان يتعلق لولا بفعل الجواب ويفيد هذا ذلك
معنى الامتناع ومحل المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال السيرافى الجار
والمجرور اى لولاك فى محل الرفع بالابتداء كما فى بحسبك زيد قال الرضى وفيه نظر
لان ذلك انما يكون اذا كان الجار زائدا واما اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق
فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدأ والحق ان الحرف الزائد ايضا لا دخل له فى المحلية
وانما المحل لمدخوله فقط وما اوهم خلاف ذلك من كلامهم فمبنى على المسامحة وقال
الاخفش الضمير مبتدأ فهو مرفوع المحل ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المجرور
عن المرفوع كما عكسوا اذ انابوا المرفوع عن المجرور اذ قالوا ما انا كانت ولا انا
كانت فان قيل ان مذهب سيبويه يترجح بان فيه تغييرا واحدا بجعل لولا حرف جر
بخلاف الاخفش فانه يلزمه تغيير اثنى عشر ضميرا قلنا ويترجح مذهبه بان تغيير الضمائر
بقيام بعضها مقام بعض ثابت فى غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر
وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل
غير المستعمل وان قل ويرد على الاخفش ان النيابة انما وقعت فى الضمائر المنفصلة
لشبهها بالاسماء الظاهرة فى الاستقلال بالتلفظ بها بخلاف الضمائر المتصلة فانها
لاتصالها كالجزء مما قبلها فى عدم الاستقلال فلا تستقيم فيها الانابة ويرد ايضا على سيبويه
بان الضمير فرع عن الظاهر واذا لم يجر الاصل فكيف يجر الفرع وقال الرضى وان رجح
مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر
بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغيير اثنى عشر ضميرا يرجح مذهب الاخفش بان تغيير
الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت فى غير هذا الباب الخ وقال الفاضل الجامى
وقد جاء فى بعض اللغات لولاك لولاكما لولاكم لولاك لولاكما لولاكن لولاه لولاهما
لولاهم لولاها لولاهما لولاهن لولاى لولانا فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا
ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت
فان فى هذا المقام مع انه ضمير مرفوع واقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام
حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقع المرفوع فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه
فى نفسه نحو لولاك لهلك عمرو فانه لو لم تكن حرف جر لم يورد بلفظ الضمير المجرور ولا يحتمل
المنصوب بل اورد بلفظ المنفصل وقيل لولا انت كما فى الاكثر فسيبويه تصرف فى العامل اى
تصرف فى لولا حيث جعل غير العامل عاملا كذا قال صاحب فتح الاسرار او تصرف فى نفس لولا
كذا قاله الفاضل الجامى قال البعض قوله تصرف فى العامل اى فى نفس لولا فى كونه حرف جر
باتصال الضمير به

وقال الاستاد قوله تصرف في العامل بان غير لولا من حالة الاولى التي هي عدم عامليتها
الى العاملية مثل لولاك لولاكما لولاكم لولاك لولاكما لولاكن لولاه لولاهما
لولاهم لولاها لولاهما لولاهن لولاي لولانا وقال بعض المحشين قوله تصرف في العامل
حيث الحقه بالحروف الجارة فالضمائر على حالها ضمائر مجرور متصل اذ لو كان منفصلا
لجاز ان يلحق نون الوقاية مع الياء ولو كان مرفوعا لكان من صيغ ضمائر الرفع وقال
الاخر قوله تصرف في العامل حيث جعله حرف جر وقال صاحب منافع الاخيار قوله
تصرف في العامل اي في عامل الضمير قوله لئلا يلزم التاويل تعليل للتصرف في العامل
ودليل له اي لئلا يلزم التصرف كذا قاله صاحب فتح الاسرار او لئلا يلزم التغيير
كذا فهم من الرضي والشمني في الفاظ كثيرة وهي انواع الضمير كذا قاله صاحب
فتح الاسرار قال بعض المحشين قوله في الفاظ كثيرة وهي انواع الضمير المجرور
مع الغيبة والتكلم والخطاب وذلك باستعارة بعضها للبعض الاخر او باستعارة
بعضها مكان الاخر او بقيام بعضها مقام بعض او بوقوع بعضها موقع بعض
والمآل واحد قوله فجعل لولا الخ تغيير للتصرف في العامل اذ الفاء الفاء هنا
للتفسيرية او تصوير للتصرف في العامل ومعطوف على قوله تصرف في العامل
اذا كان الفاء للعطف اي فجعل سيبويه لفظ لولا حرف جر يعني نزل من التنزيل
اي نزل سيبويه لفظ لولا منزلته اي منزلة حرف الجر في اللفظ والعمل والمعنى
لا في معنى الافضاء لانه غير متعلق بشيء عند سيبويه قال الرضي وفيه نظر فان الجار اذا لم يكن
زائدا فلا بد له من متعلق قال البعض قوله نزل منزلته اي منزلة حرف الجر من حيث اللفظ
والعمل لا من حيث المعنى وقال صاحب منافع الاخيار قوله يعني نزل منزلته اي منزلة
حرف جر يشير الى ان لولا ليس عاملا بحسب الاصل ولذلك استعمل في الاكثر غير عامل
لكن قد ينزل منزلة حرف جر لافادته ما افاده اللام ويجعل حرف جر وليس مراده من هذا
التفسير ان لولا ليس حرف جر في مثل لولاك بل نزل منزلته فقط لانه مخالف للمنقول
قوله لانه اي لفظ لولا تعليل للتنزيل ومتعلق بنزل في المآل اي في المعنى واقع خبران
موقع لام التعليل اي واقع موضع لام للتعليل او واقع موضع اللام الذي يفيد
التعليل قوله فان المعنى تعليل لوقوعه موقع لام التعليل اي لان معنى نحو لولاك لهلك
عمرو او معنى المثال السابق لم يهلك عمرو لوجودك فاللام بدل لولا قال الرضي والضمير
عند سيبويه مجرور ولولا عنده حرف جر ههنا خاصة قوله والاخفش عطف على سيبويه
ابو ابو الحسن الاخفش تصرف في الضمير اي في الضمير المجرور المتصل بعدها حيث جعله
بدلا من الضمير المرفوع وابقى لولا على حاله وهو عدم العاملية او حيث جعله مستعارا للمرفوع
او حيث جعله مستعارا مكان المرفوع او حيث جعله مستعارا مقام المرفوع قوله

قوله لان الاشكال بكسر الهمزة وسكون الشين بمعنى الاشتباه والشبهة تعليل للتصرف
في الضمير اي لان الاشكال في عاملية لولا جاء من قبله بكسر القاف وفتح الباء بمعنى الطرف
والجانب اي من طرف الضمير وذلك بان يقال هل يجوز كون لولا عاملا في الضمير ام لا
قال سيبويه يجوز وقال الاخفش لا يجوز فهو اي اذا جاء من قبله فذلك الضمير
احق اسم تفضيل اصله احقق وادغم فصار احق اي اقوى واليق واولى
بالتاويل من التاويل في لولا وجعله عاملا يقول جامع هذه السطور او قبله
الى دار السرور الاولى ان يقدم الشارح مذهب الاخفش تنبيها على انه هو
المذهب المنصور كما قال المحشي العصام ان التصرف فيما بعد لولا اولى من التصرف
في نفسه لانه معمول والمعمول محل تصرف الاعراب وايضا انه متاخر والمتاخر اولى
في التصرف قوله فجعله اي فجعل الاخفش ذلك الضمير تفسير للتصرف في الضمير او تصوير
للتصرف في الضمير ومعطوف على قوله تصرف في الضمير مستعارا للمرفوع اي للضمير المرفوع
بناء على ان بعض الضمائر استعير لبعض قال بعض الشراح على غير جارة عند الاخفش
والضمير المجرور مستعار للمرفوع فان الضمائر مطلقا قد يستعار بعضها للبعض الاخر
كما في قولهم اي كما عكسوا واستعاروا المرفوع للمجرور في قولهم اي الجمهور
ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع منفصل مستعار للضمير المجرور المتصل
وكذلك الضمير في لولاك كان في صورة المجرور المتصل ثم استعير للمرفوع المنفصل
على عكس قوله كانت قال الاستاد فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع مستعار للمجرور
وقال البعض قوله ما انا كانت اصله ما انا مثلك فحذف المثل تخفيفا ووضع الكاف
موضعه فصار ما انا كك فاجتمع المثلان فحذف الضمير المجرور ووضع موضعه انت فصار
ما انا كانت وقال صاحب منافع الاخيار قوله كما في قولهم ما انا كانت تنظير لا تمثيل
يعني استعير المجرور للمرفوع في لولاك كما استعير المرفوع للمجرور في ما انا كانت
واما على مذهب سيبويه فلا استعارة في لولاك ثم شرع المصنف في بيان مسئلة اخرى
فقال والاكثر في الاستعمال وما انفهم منه ان الضمير الذي بعد لولا يجوز فيه الانفصال
والاتصال لكن الاكثر الاستعمال هو الانفصال اراد الشارح ان يذكر دليل الانفصال
بقوله لولا انتم بانفصال الضمير اي وجه كون الضمير المرفوع الذي بعد لولا منفصلا
في اكثر الاستعمال ثابت لكونه اي لكون الضمير الذي بعد لولا او لكون ما بعد لولا اي لكون
الاسم الذي وقع بعد لولا قال بعض الافاضل قوله والاكثر لولا انت بانفصال الضمير
لكونه يعني ان الاولى ان يجيء بعد لولا غير التحضيضية ضمير مرفوع منفصل لكونه مبتدأ
حذف خبره اي خبر المبتدأ وهو موجود لكون الوجود مدلولها وداخلا في مفهومها لانه لامتناع الشيء

لوجود غيره قال الاستاد قوله حذف خبره لحصول القرينة المعلومة من معناه
المذكور ولحصول القائم مقام الخبر وهو الجزاء لانه للشرط قوله وجوبا اي
حذفا واجبا او حذفا وجوبيا لان قوله وجوبا يحتمل ان يكون منصوبا على المفعولية المطلقة
المجازية كقوله حذف بتقدير مضاف ويحتمل ان يكون منصوبا على المفعولية المطلقة
المجازية لقوله حذف لكن بتقدير الموصوف قال البعض قوله والاكثر لولاك الخ
جواب سؤال مقدر ناش من قوله كما ورد في بعض اللغات وهو مقابل لقوله كما ورد
في بعض اللغات ولولاك بدل لولا انت في المثال السابق قوله بانفصال الضمير اي
ذلك القول ملابس بانفصال الضمير قوله لكونه اي الضمير علة لكونه بانفصال الضمير
مبتدأ حذف خبره وجوبا وانما وجب حذف الخبر لحصول القرينة المعلومة من معناه المذكور
ولحصول القائم مقام الخبر وهو الجزاء لانه للشرط قوله ولكثرتها اي لكثرة استعمال كلمة لولا
متعلق بتقدم المؤخر وعلة للتقديم المأخر وتقديم العلة على المعلول هنا للمهم قال البعض قوله
ولكثرتها متعلق بتقدم الآتي وعلة له فافهم اي ولكثرة لولا في الاستعمال وكثرة محله في الفاظ كثيرة
بالنسبة الى كي اي الى لفظ كي قدمها اي قدم المص كلمة لولا عليه اي على لفظ كي وقوله لان كونها
اي كلمة لولا علة للكثرة قال البعض قوله لان كونها اي لولا تعليل لكثرة لولا بالنسبة اليه حرف جر
وان للاصلية كما في اي كونها حرف جر مشروطا باتصال الضمير بها اي بلولا لما قال المص اذا اتصلتها
ضمير لكن للضمير اي كائنة للضمير الفاظ كثيرة من الغيبة والتكلم والخطاب والافراد والتثنية والجمع
قال بعض المحشين لكن للضمير الفاظ كثيرة من حيث الافراد والتثنية والجمع فثبت ان ما يوجد بالكثير كثير
ومناسب للتقديم وما يوجد بالقليل قليل ومناسب للتأخير بخلاف ما الاستفهامية لعدم تصرفها بالتثنية
وبغيرها قال صاحب منافع الاخيار بخلاف ما الاستفهامية فانها لفظ واحد لا تصرف فيها بالتثنية والجمع
والتأنيث واما دخول كي حرف جر على ان وما المصدريتين وصلتهما فمختلف فيه وسيجيء ان شاء الله تع
فلذلك لم يتعرض لهما المص واشار اليه هنا وقال البعض قوله بخلاف ما الاستفهامية اذ هي قليلة
وعمل كي مشروطها فلذا قدم قوله كي في الاستعمال فناسب التأخير والتاسع عشر منها كي وكونه حرف جر
ثابتة فانه اي لفظ كي يجر على صيغة المجهول اي يقع الجر به اي بلفظ كي اذا دخل على ما الاستفهامية
اي وقت دخوله على ما الاستفهامية لا مطلقا قوله كيمه اي لفظ كي اشار به الى ان قوله للتعليل
ظرف مستقر خبر مبتدأ محذوف اي كائن لبيان علة شيء نحو كيمه اصله كيما حذف الالف كما حذف مع سائر
حروف الجر نحو لم وعم وبم الحقت هاء السكت وابدل الهاء من الالف فقيل كيمه فعلت اي قوله
اي بفتح الالف وسكون الياء حرف تفسير قوله لامي بكسر اللام وفتح الالف مع تشديد الياء غرض
من الاغراض فعلته هذا اشارة الى ان كي بمعنى لام التعليل وما استفهامية ويدخل على كي ما اي لفظ كي الاستفهامية
حرف جر خبر لكونه وفاعل يدل قوله حذف الف ما الاستفهامية يعني حذف الفها على القاعدة في حذف الف
عند دخول حرف الجر عليها وعوض عن الفها هاء السكتة في الوقف وهذا الحذف واجب اذا كانت مجرورة
بحرف الجر ووجهه ان الاستفهام لما كان لها صدر الكلام لكونها استفهام لزم تقديمها ولم يمكن تأخير الجار
عنها فقدم عليها وركب معها حتى تكون ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام لئلا يسقط الاستفهام
عن مرتبة التصدر وحذف الفها ليكون دليلا على تركبها مع الجارة ولاجل وجب حذف الفها
الاستفهامية

٢١٤

الاستفهامية المركبة بحرف الجر وفي حاشية الجامي والقول ان الوجه في هاء السكت
هنا انه لما حذف الف ما الاستفهامية جعلت فتحة الميم دليلا عليها فلو وقف على الفتحة
وهو لا اثر له لزم الوقف على الحركة فزيد بالهاء لحفظ ذلك الفتحة لا بناء لكونه وصلا
جاريا مجرى الوقف وانما جاء نحو لما اذا فعلت لان الفها صارت وسطا بالتركيب مع ذا
فيكون في وسط الكلمة والحذف في الوسط المختصة من الحوادث فاشتبهت ما الاستفهامية بالاصلية
في اثبات الالف كما اي كحذف الفها في لم بكسر اللام وفتح الميم اصله لما بادخال اللام الجارة
للتعليل في ما الاستفهامية ثم حذف الفها لكثرة الاستعمال في الاستفهام او للفرق بين ما الاستفهامية لها
والخبرية ولم يعكس بان تحذف في الخبرية دون الاستفهامية مع حصول الفرقة به ايضا اذ ليس
تلك الكثرة والاكثر احق بالتخفيف وانباء عن شدة اتصالها بحرف الجر حتى صارت كالجزء منه
فيبرز بالحذف في صورة المفرد مثل ثم او لان ما الاستفهامية تامة فيقع الفها طرفا فالفها في حكم الوسط
ثم عوض عنها هاء السكتة فصار لمه وحتام اي وكما في حتام اصله حتى ما ادغم النون في الميم لاشتراكهما
في الغنة اذ لا تقارب بينهما في المخرج في لغة جعلتهما كالمتقاربين فيه فصار حتم ما قد وقع فيه
حرفان من جنس واحد وهما الميمان الاول ساكن والثاني متحرك وادغامه واجب فادغم الميم الاول
في الثانية واعطي التشديد بدلا من المدغم فيه فصار حتم ثم حذف الف ما الاستفهامية وهو حذف كثير
فصار حتام قال الدماميني في شرح التسهيل لعل المراد مع نقل كلامه بياء واثبات لكونها كي حرف جر
او في كلا القولين اتفاقي في كونه حرف جر ان فيه اي كائن في لفظ كي ثلثة اقوال اي الاقوال الثلثة
احدها اي الاقوال الثلثة انه اي لفظ كي حرف نصب دائما ودائما مفعول مطلق لفعل محذوف
اي دام دائما وثانيها اي كونه حرف نصب دائما اي هذا القول قول الكوفيين والقول الثاني منها انه اي
لفظ كي حرف جر دائما وثالثها اي كونه حرف جر دائما او هذا القول منقول عن الاخفش والقول الثالث
منها انه اي لفظ كي يكون حرف جر تارة اي مرة وذكر في الصحاح يقال فعل تارة اي مرة بعد مرة والجمع
تارات وتير كعنب وربما قالوا تارا بعد تار بحذف التاء وفي الكليات التارة الحين والمرة وتارة
اتارة اعادة مرة بعد مرة والجمع تير وتارات والفها يحتمل ان تكون عن واو او ياء وتارة اما ظرف
او مصدر على قياس ما قيل في مرة في ضربته مرة وفي شيخ زاده وانتصابه على الظرفية او على المصدرية
على قياس ما قيل في قولك ضربته مرة والمرة واحدة المر الذي هو مصدر قولك مر يمر مرا او مرورا
اي ذهب فسمي مرة اخرى في وقت ذكره مرة ذهاب قال في الارشاد عن قوله تعالى في سورة طه ولقد مننا
عليك مرة اخرى اي وقتا غير هذا الوقت والمرة في الاصل اسم لمرور الواحد ثم اطلق على فعله من الفعلات
متعدية كانت او لازمة ثم شاع في كل فرد واحد من افراده ما له افراد متجددة فصار علما في ذلك حتى جعل
معيارا لما في معناه مع سائر الاشياء فقيل هذا بناء المرة ويقرب منها الكرة والتارة والدفعة كما في حواشيه
ابه الشيخ وفي الارشاد ويكون ناصبا للفعل المضارع تارة اخرى يعني مرة غير مرة اولى وتعلقه اي كونه
ناصبا للفعل تارة او وهذا القول قول اكثر البصريين والعشرون من حروف الجر لعل اي لفظ لعل
قوله تعلق اي لفظ لعل اشار به الى ان قوله للترجي ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف اي
كائن لانشائه وكونه حرف جر ثابت فانه اي لفظ لعل يجر اي يقع الجر به اي بلفظ لعل اي فانه يجر به
الاسم وفي هذا اشارة الى ان قوله في لغة ظرف لما فهم من السياق وعقيل مجرور مضاف اليه للغة
اي في اللغة التي تنسب لقبيلة عقيل لا في جميع اللغات او في لغة قبيلة عقيل قوله لذا اي ولكونه حرف جر

في لغة عقيل قال البعض قوله ولذا اي ولكونه حرف جر مقيدا بلغة عقيل وقال صاحب
منافع الاخيار قوله ولذا اي ولاجل وقوع الجر به في لغة عقيل دون غيرها او ولاجل
جر الاسم به في لغة عقيل دون غيرها قوله ولذا متعلق بقوله اخره اي اخر المصنف
لفظ لعل عن غيره تقديم للحصر قوله بضم العين ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف
اي هو كائن او ملابس بضم العين او مجرور المحل صفة لعقيل اي كائن بضم العين المهملة
وفتح القاف قال البعض قوله بضم العين اي لفظ عقيل كائن بضم العين وفتح القاف
انتهى وقال الاستاد قوله بضم العين اي اقرأ لفظ عقيل بضم العين وقوله مصغرا
حال من الضمير المستكن في الظرف المستقر اي حال كونه مصغرا اسم قبيلة ثم صار
علما لتلك القبيلة بالغلبة ذكره اي ذكر وقوع الجر وثبوته بلعل في لغة عقيل
او ذكر الجر بلعل في لغة عقيل او ذكر كونه حرف جر في لغة عقيل الدماميني فاعل ذكر
اي ذكره الدماميني في شرح التسهيل قال الدماميني ويجر بلعل في لغة عقيل
وقد قال ابو موسى الجزولي وقد جروا بلعل منبهة على الاصل وروى ابو زيد
ان بني عقيل يجرون بلعل وروى الفراء الجر بلعل في لغة عقيل كقوله اي قول الشاعر
من قبيلة عقيل وهو كعب بن سعد الغنوي يرثي اخاه ويقول في مرثية اخيه
وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى
وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب فقوله وداع يحتمل ان يكون
مرفوعا تقديرا على انه مبتدأ وان يكون مجرورا بواو رب فقوله دعا خبر
على الاول وصفة على الثاني والندى بفتح النون وابي المغوار لما وقع بالياء
علم ان لعل مستعملة ههنا جارة والمغوار بكسر الميم فلم يستجبه مجيب
عند ذاك وهذا كناية عن كثرة فقراء اهل تلك البلدة فقلت
للمنادي ادع دعوة اخرى وارفع الصوت بها اكثر من صوت النداء
الاول لاني ارجو ان يكون ابو المغوار قريبا منك فيسمع صوتك
ويجيبك كما في حاشية الفاضل الجامي وفي شرح الابيات الواو
في وداع بمعنى رب وداع مجرور بها ودعا فعل ماض فاعله مستتر فيه
ويا حرف النداء والمنادى محذوف والتقدير يا قوم ومن استفهامية
ويجيب فعل مضارع فاعله ضمير عائد الى من والى الندى متعلق بما قبله فلم يستجب
فعل

فعل جحد والضمير البارز مفعوله وفاعله قوله مجيب واخرى صفة مصدر محذوف
والتقدير دعوة اخرى ودعوة منصوب تمييز لقوله وارفع الصوت وقوله
ابي المغوار مجرور بلعل وقريب مرفوع بقوله منك اونقول قريب مبتدأ
على تقدير حذف المضاف اي جواب قريب ومنك متعلق بقريب وابي المغوار
خبر والجملة خبر لعل فافهم وفي المغني قوله لعل ابي المغوار منك قريب قاله كعب
بن سعد الغنوي وصدره فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة من البحر الطويل
والشاهد في لعل حيث جر ابي المغوار بكسر الميم وسكون الغين المعجمة كنية رجل
وروى ابا المغوار على اصله اسم لعل وقريب خبره وفي الجنى الداني وقوله فقلت
ادع اخرى وارفع الصوت جهرة لعل ابي المغوار منك قريب فهذا البيت
بالجر على هذه اللغة وانكر بعضهم هذه اللغة وتأول قول الشاعر لعل ابي المغوار
منك قريب فقيل لعل في البيت مخففة واسمها ضمير الشان واللام المفتوحة
لام الجر وابي المغوار منك قريب جملة في موضع خبرها وهذا ضعيف من اوجه
احدها ان تخفيف لعل لم يسمع في هذا البيت والثاني انها لا تعمل في ضمير الشان
والثالث ان فتح لام الجر مع الظاهر وفي شرح التسهيل للدماميني
وروى الفراء الجر بلعل ومنع ذلك قوم فتكلفوا تأويل ما ورد كقوله
لعل ابي المغوار منك قريب على حذف مضاف اي جواب ابي المغوار وتأوله
الفارسي على تخفيف لعل وان فيها ضمير الشان ووليها في اللفظ لام الجر
مفتوحة ومكسورة فالجر باللام ولعل على اصلها وتأوله بعض المغاربة
على ان في لعل ضمير الشان والجر بعدها بلام محذوفة وهو محجوجون بنقل
ابي زيد والفراء فان قيل ما وجه رفع الخبر على هذه اللغة فالجواب
قال في البسيط ويكون موضعها رفعا ولها محل فنقول لعل زيد قائم
كما تقول بحسبك لانك قلت زيد قائم فتكون زائدة وان لم تكن زائدة فيشكل
قبيلة عقيل منه
وفي الرضي وعقيل يجرون بلعل مفتوحة اللام الاخيرة ومكسورتها قال
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة لعل ابي المغوار منك قريب وهو مشكلة
لان جرها عمل مختص بالحروف ورفعها لمشابهة الافعال وكون حرف عاملة عمل الحروف

و الافعال في حالة واحدة مما لم يثبت وايضا الجار لابد له من متعلق ولا متعلق لها
هٰهنا لا ظاهرا ولا مقدرا فهي مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه
جارة لا متعلق لها وفي البيت الذي انشدناه اي روي بفتح اللام الاخيرة
يحتمل ان يقال هو لعل وهو ضمير الشان مقدر و ابي المغوار مجرور بلام مقدرة
حذفت لتوالي اللامات اي لعله لابي المغوار منك جواب قريب ويجوز
ان يقال ثاني لامي لعل محذوف واللام المفتوحة جارة للمظهر كما نقل
عن الاخفش انه سمع من العرب فتح لام الجارة الداخلة على المظهر ونقل ايضا
ذلك عن يونس و ابي عبيدة والاحمر وان روي بكسر اللام فضمير الشان ايضا
مقدر مع حذف ثاني لامي لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاولى في لام الجر
واللام الاولى في لعل زائدة عند البصريين اصلية عند الكوفيين لان الاصل
عدم التصرف في الحروف بالزيادة اذ مبناها على الخفة والبصرية نظروا
الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمي بها
لم تنصرف عند البصريين للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة
والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم ولما فرغ من بيان حروف الجر
شرع في بيان احكامها من لزوم المتعلق وعدم جواز الحذف وغير ذلك فقال
ولابد قوله اي لا فراق تفسير للمعنى المفهوم من لابد وقوله حاصل اشارة الى ان قوله
لهذه الحروف ظرف مستقر لكون المقدر من الافعال العامة على انه خبر المبتدأ
او الى المتعلق المحذوف له قال بعض المحشي قوله اي حاصل لهذه الحروف
اشارة الى ان خبر لا محذوف لان الخبر حقيقة متعلق الظرف لا الظرف
والتعبير له بالخبر لقيامه مقام الخبر المحذوف وقال بعض الافاضل قوله حاصل اشارة
الى ان قوله لهذه الحروف ظرف مستقر مرفوع محلا خبر لا بتقدير المتعلق وقال الاخر
قوله اي لا فراق حاصل لهذه الحروف بيان لحاصل المعنى من متعلق يعمل في مجرورها
بواسطتها قوله بفتح اللام ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف اي هو كائن او ملابس
بفتح اللام او مجرور المحل صفة لمتعلق اي كائن بفتح اللام وقال الاستاد قوله
قوله بفتح العين اي اقرأ قوله متعلق بفتح العين ولو كلمة وصلية محذوفا
اي ولو كان المتعلق محذوفا والنظائر الاولى والراجح ان يقول لابد بالنصب
و

والتنوين لظهور تعلق الجار به اي ببدا بالتنوين لانه المنفي المعرب
وتعلق الجار ببد بلا تنوين غير ظاهر لانه المنفي المبني ولانه مبني والمبني
سهم لا فعل او شبهه او معناه وقال بعض الكمل قوله والظاهر لابدا
اي كونه منونا معربا منصوبا لفظا لظهور تعلق الجار به اي ببدا بالتنوين
ولو لم يكن منونا لم يظهر تعلق الجار به لانه ح مبني على الفتح والمبني ثم لا فعل
ولا شبهه ولا معناه وقال الاخر ان بد بلا تنوين مبني على الفتح فلا يجوز تعلق الجار به
عند الجمهور وقال ذيني زاده ولا يجوز تعلق الجار ببد على مذهب الجمهور
لانه ح يجب ان ينون اسم لا لكونه مشابها بالمضاف وقال في كتاب آخر
ويتعلق الجار باسم لا مع كونه مبنيا على الفتح وان لم يجوزه الجمهور
انتهى اقول الاولى لظهور تعلق الجار به فتامل قال البعض قوله
لظهور تعلق الجار في قوله لهذه وفي قوله من متعلق به اي ببدا بالتنوين
ولظهور كونه اي بدا بالتنوين شبه المضاف لان شبه المضاف يجب كونه
منصوبا منونا عند الجمهور وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه او هو
كل اسم تعلق به شيء هو من تمام معناه او هو ما اتصل به شيء من تمام
معناه به بعده قال صاحب منافع الاخيار قوله وكونه شبه مضاف
نحو لا خيرا من زيد عندنا قال الاستاد قوله وكونه شبه مضاف لمجي ما يتم
عطف على تعلق الجار عطف المعلول على العلة قال بعض محشي هذا الكتاب
اقول انما يظهر هذا التعلق وكونه شبه المضاف لو لزم تعلقه بالمنفي
كما توهمه القائل وليس كذلك بل هو متعلق بالنفي لانه من معنى الفعل
فيكون مثل ما انت بنعمة ربك بمجنون وما انت بذي علم كامل فح لا يظهر كونه
شبه المضاف ولا كونه لا بدا بل يكون مفردا نكرة متصلة فيجب كونه مبنيا
على ما ينصب به فكان حاصله الفراق معدوم لهذه الحروف من متعلق فلا يرد
السؤال ولا يحتاج الى التكلفات التي ذكرها الشارح خذ هذا فاحفظ فانه
مما تفردت بلطفه تعالى قال الشارح في قوله المصوم من معنى الفعل النفي
اي ومن معنى الفعل حرف النفي كما ولا نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون وما انت

[illegible]

بذى علم كامل فمعنى المثال الاول انتفى منك الجنون ملابسا انت بنعمته وكرمه
ومعنى المثال الثانى انتفى منك العلم الكامل لانك لست ملابسا بذى علم
كامل قال ذينى زاده ويجوز ان يكون الجار متعلقا بلا لفهم معنى الانتفاء
منه او بلا ينتفى البد المفهوم من السباق كما فى انوار التنزيل وهو
تفسير البيضاوى بيض الله وجهه ورضى الله عنه قوله قال الرضى الخ
فى شرح الكافية فى بحث المنصوب بلا التى لنفى الجنس والغرض من نقل كلام الرضى
تقوية ما فعله من جعل الظرف مستقرا بقوله اى لافراق حاصل يجب صرف مثله
اى مثل بد فى لابد عن الظاهر اى عن ظاهره الذى هو تعلق الجار به
والتفصيل فيه ان الظاهر لابدا بالتنوين لظهور تعلق الجار به وكونه
شبه مضاف وان لم يوجد بالتنوين فيجب صرف مثله عن الظاهر
لئلا يلزم هدم القاعدة وهى ان يكون اسم لا منصوبا منونا اذا كان
شبه مضاف قال صاحب منافع الاخيار فنقول انه لو تعلق لام لهذه
او من فى من متعلق ببد لكونه مصدرا بمعنى الفراق وهو الظاهر
لكان اسم لا مشبها بالمضاف لذكر معموله بواسطة حرف الجر ولزم
ان يكون منصوبا مع التنوين لاستجماع شروط عملها هنا وهى كون اسم لا
نكرة وكونه مضافا او مشبها به وكونه غير مفصول عنها فلما كان الرواية
فى اسم لا هنا وامثاله الفتح بلا تنوين لزم الصرف عن ظاهره وقال الاستاد
قوله يجب صرف مثله اى يجب تغيير مثل هذا التركيب تقول صرفت الشئ
اى غيرته قوله عن الظاهر اى عن ظاهره الذى هو الظرف اللغو
وذلك بتعلق الجار ببد بلا تنوين وقال بعض المحشين قوله يجب صرف مثله
اى مثل هذا التركيب قوله عن الظاهر اى عن ظاهره وهو كونه ظرفا لغوا
متعلقا ببد المبنى يعنى باسم لا المبنى وهو بد هنا وقال الاخر قوله يجب
صرف مثله اى مثل هذا المقام عن الظاهر اى عن ظاهره وهو كون الظرف
ظرفا لغوا متعلقا ببد بلا تنوين انتهى ويجوز ان يقول فى ربط قوله ويجب صرف مثله
اى مثل بد فى لابد وقوله عن الظاهر اى عن ظاهره الذى هو كونه منونا وجعل الظرف
مستقرا متعلقا ببد الا بالتنوين فيكون الظرف لغوا ايضا وهو اشتباه بيان الشارح
قوله

قوله بجعل الظرف اى الجار مع المجرور بيان للصرف عن الظاهر كما فعله الشارح
بقوله اى لافراق حاصل قال صاحب منافع الاخيار قوله بجعل الظرف اى
بفصل الجار عن اسم لا وجعل الجار مع المجرور ظرفا مستقرا خبرا لها فيكون
اسم لا مبنيا لكونه نكرة مفردة اى غير مضافة ولا مشابهة بها ومتصلة بلا وهذا
التوجيه ما اختاره الجمهور وقال البعض قوله بجعل الظرف اعنى به قوله لهذه
وقوله من متعلق مستقرا متعلقا بكسر اللام بمحذوف مثل حاصل كما قدره الشارح
قال بعض المحشين قوله بجعل الظرف اى بطريق هو جعل الظرف وهو لهذه
الحروف هنا مستقرا متعلقا بمحذوف لانه اذا كان الظرف لغوا متعلقا بمذكور
يكون مفعولا له وح يلزم ان يقدر خبر محذوف للمصدر واما اذا كان الظرف
مستقرا يكون خبرا للمصدر ولا يلزم حين اذا كان كذا ان يرتكب الحذف
وقال الاخر قوله بجعل الظرف اى بجعل الجار والمجرور اعنى لهذه مستقرا
متعلقا بمحذوف كما اشار اليه الشارح وكما فعله الشارح فيكون من
متعلقا ببد واللام بمحذوف قال بعض شراح عوامل الجديد واللام ومن متعلقان
ببد ويجوز ان يتعلق اللام ببد ومن بحاصل او بالعكس انتهى والشارح عكس
قال ذينى زاده قوله من متعلق ظرف مستقر مرفوع محلا خبر بعد خبر لا كما ذكره
الشريف فى شرح المفتاح فى امثاله او خبر مبتدأ محذوف اى هذا يعنى البد
المنفى كائن من متعلق كما فى حاشية المطول للمولى حسن چلبى وفيه احتمال اخر
فرجع اليه وقال الاستاد قوله بجعل الظرف اى الجار مع المجرور والباء للطرق
اى بطريق هو جعل الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف يعنى ان المصدر اذا كان
مبتدأ وجئ بعده بما يصلح ان يكون متعلقا به وكان خبره عاما محذوفا كما فى هذا
المقام يجوز ان يجعل الجار متعلقا به ويقدر خبره بعد الجار والمجرور وان يجعل
مع مجروره ظرفا مستقرا خبرا له لان هذين التقديرين مآلهما واحد كذا قاله
صاحب منافع الاخيار وكل مصدر وهو بد هنا يتعدى بحرف وهو لام لهذه
او من فى من متعلق من الحروف الجارة ظرف مستقر مجرور محلا صفة لحرف اى كائن
من الحروف الجارة قوله وكل مصدر مبتدأ خبره قوله يجوز جعل هذا الجار

الذی کائن واسطة لحمل المصدر مع مجروره ای هذا الجار والجعل مصدر
مضاف الی مفعوله الاول ومفعوله الثانی قوله خبراً وفاعله متروک
وهو الجاعل وهو ههنا المصنف ای یجوز جعل الجاعل هذا الجار حال کونه
مقارنا بمجروره خبراً عن ذلک المصدر لوجود الاتحاد الخارجی بینهما
وهو متعلق بقوله خبراً قال البعض قوله عن ذلک المصدر الذی یتعدی
بحرف من الحروف الجارة قوله لان فیه ای فی هذا الجار مع مجروره علة
لجواز جعل هذا الجار مع مجروره خبراً عن ذلک المصدر او علة للجواز ومتعلق
بیجوز قال البعض قوله لان فیه متعلق بقوله یجوز وعلة للجواز وقال
صاحب منائح الاخیار قوله لان فیه معنی المصدر وهو الحدث دلیل للجواز
المذکور بتصحیح حمل الظرف المستقر علی المصدر قوله لتضمنه ای هذا الجار
مع مجروره تعلیل لقوله فیه معنی المصدر ضمیره ای ضمیر المصدر یعنی ضمیراً
راجعا الی المصدر قال صاحب منائح الاخیار قوله لتضمنه ضمیره دلیل
لکون الظرف مشتملا علی معنی المصدر کما فی قوله تعالی لا تثریب علیکم ای لا لوم
ولا هلاک حاصل علیکم فالتثریب مصدر یتعدی بعلی فصح جعله مع المجرور
خبراً عنه وقدر له متعلق عام علی قاعدة الظرف المستقر ولا یصح جعل الجار
متعلقا بالمصدر لاقتضائه التنوین مع ترکه فهذا استشهاد علی قوله کل مصدر
یتعدی الخ قال بعض المحشین هذا استشهاد علی صرف مثله علی الظاهر
بجعل الظرف مستقراً متعلقا بمحذوف لان الظرف بعد المنفی لا یتعلق بالمنفی
عند الجمهور والا کان مشابها للمضاف فانتصب کما فی لا خیراً من زید قوله
قوله وحکی ابو علی عن البغدادیین رد للفاضل العصام حیث قال ذلک الفاضل
عن بعض البغدادیین جواز تعلق الظرف بالمنفی المبنی وان لم یجوزه الجمهور
قال دینی زاده فی حاشیته واما ما نقل عن بعض البغدادیین من جواز التعلق
باسم لا مع کونه مبنیا فلم یستحسنه الرضی انتهی بل استحسن ما قاله من ان کل مصدر
الخ قوله وفیه ای فیما حکی ابو علی عن البغدادیین من جواز تعلق الظرف
بالمنفی

[illegible]

بالمنفی المبنی او فی ذلک الجواز نظر ای بحث قوله لوجود اعراب المشابه بالمضاف
علة للنظر یعنی ان المشابه بالمضاف لا یبنی قال البعض حاصله ان المشابه
بالمضاف لیس بمبنی حتی یجوز التعلق بلا خلاف بین النحاة قال الاستاد
قوله بلا خلاف متعلق بوجود او ظرف مستقر خبر مبتدأ محذوف ای وهذا الوجود
ملابس بلا خلاف ای ملابس بعدم المخالفة بین النحاة والخالی لعدم ظهور
تعلق الجار به وجعله مع مجروره خبراً عنه وذهب ابن مالک الی ان مثل هذا
ای مثل به فی لا بد معرب منصوب لفظا اسم لا لتعلق الجار به بلا مانع وخبره محذوف
ای موجود لکنه ای الا انه ای الشان انتزع علی صیغة الماضی المجهول من باب
الافتعال ای ترک قوله تنوینه ای مثل هذا نائب فاعل انتزع قوله تشبیها مفعول له
لقوله انتزع یعنی ان الانتزاع لقصد تشبیه مثل هذا بالمضاف فی انتزاع التنوین
وفی مجیء ما یتم معناه به بعده قال صاحب منائح الاخیار قوله تشبیها بالمضاف ای
تنزیلا له منزلة المضاف لمشارکته له فی اصل المعنی لکون الجار للام وهذا المعنی هو
الاختصاص ولیس المراد بقوله تشبیها بالمضاف التشبیه بالمعنی المصطلح فتأمل
هذا ای المذکور او ما ذکر کلامه ای کلام الرضی ملخصا ای حال کونه مبینا
علی طریق الخلاصة قوله نحو ای المتعلق اشارة الی ان قوله اما فعل خبر مبتدأ محذوف
او شبهه بکسر الشین عطف علی فعل وهو ای شبه الفعل ما ای اسم دل علی الحدث
ای ما دل علی الفعل الذی هو الحدث قوله من الاسماء المتصلة بیان لما قوله بالفعل
متعلق بالمتصلة ای المتصلة بالفعل بسبب الاشتقاق وتلک الاسماء کاسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضیل والمصدر قال صاحب منائح الاخیار
قوله من الاسماء المتصلة بالفعل هذا من تمام تعریف شبه الفعل یخرج به الفعل ومعنی الفعل
وهی المصدر والصفات من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضیل
وانما سمیت هذه اسماء متصلة بالفعل لاتصالها ومناسبتها له لفظا ومعنی
اما باشتقاق الفعل منها کما فی المصدر واما باشتقاقها من الفعل کما فی الباقیة والفعل
وشبهه المتعلقان لحرف الجر اعم من ان یکون ملفوظا او مقدرا قوله او معناه ای معنی الفعل
عطف علی القریب لقربه او علی البعید لسبقه واصالته ولما کان الظاهر من اضافة المعنی
الی ضمیر الفعل کونه مفهوما منه ومدلولا له وهو لیس بمراد هنا اظهر المراد بانه مجاز
تسمیة للدال باسم المدلول ثم صار حقیقة عرفیة بحیث لا یحتاج الی القرینة بقوله والمراد

منه اى من معنى الفعل ما اى المعنى الفعل الذى سيذكره اى سيذكر المصنف
ذلك عند قول المصنف التاسع معنى الفعل الذى هو آخر العامل القياسى قوله
من انه اى معنى الفعل بيان لما او بيان لما سيذكره كل لفظ غير مشتق ولا مشتق منه فى الحال
بقرينة انه جعل المصنف ذلك قسيما لكل منهما وقد يراد به ما يشملهما كما فى تعريف الفاعل
يفهم منه معنى المفعول صفة اى من ذلك اللفظ قوله معنى الفعل الاصطلاحى نائب الفاعل
ليفهم كاسماء الافعال والظرف المستقر والمنسوب واسم المستعار واسم الاشارة
وغير ذلك وسيجئ تحقيقه اى وسيجئ تحقيق معنى الفعل فى آخر العامل القياسى قوله
الا الزائد بالجر بدل من هذه الحروف او النصب اى او بالنصب استثناء من هذه الحروف
يعنى ان الكلام غير موجب والمستثنى منه مذكور فيجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار
البدل وليس كذلك لان نفى النفى اثبات فيكون الكلام موجبا تاما والمستثنى
بعد الا غير الصفة فيجب فيه النصب ولا يجوز الجر فالمعنى لزم لهذه الحروف المتعلق
الا الزائد قال احمد نازلى قوله بالجر على البدل او النصب على الاستثناء وقوله
استثناد ولو على الجر او مصروف الى النصب فافهم وقال الاستاد قوله بالجر
اى قوله الزائد ملابس بالجر او اقرأ قوله الزائد بالجر او هو ملابس بالجر
لانه بدل بعض من هذه الحروف وهو المختار وما قاله بعضهم من انه لو كان
بدل بعض وجب الضمير مع المبدل منه كما فى ضربت زيدا رأسه فالجواب انه
لم يحتج الى الضمير هنا لقرب الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه
كذا فى الرضى وقال البعض قوله بالجر على البدلية من هذه بدل البعض من الكل والحاجة
الى الضمير لكون الاستثناء متصلا كذا استفيد قوله او النصب عطف على الجر او
بالنصب حر قوله استثناء ناظرا الى الثانى على ما فهم من فتح الاسرار قال امام الايف
قوله الا الزائد بالجر بدل من لهذه واستثناء منها اى الا الحرف الذى يكون زائدا
منها اى من هذه الحروف بمعنى انه ليس له دلالة على معناه الموضوع له بل له فائدة اخرى
من التأكيد ومع الموافقة لاستعمال العرب وغير ذلك نحو كفى بالله لان باء بالله ليس مستعملا
ههنا فى معناه لان مجروره فاعل كفى بل الباء فيه زائد بمعنى انه ليس المراد به معناه الموضوع له
بل المراد به اما التأكيد او تحسين اللفظ او الموافقة لاستعمال العرب لان عادتهم انهم
يدخلون الباء فى فاعل كفى هذا مثال للفاعل اى لزيادة الباء فيه قال صاحب منافع الاخيار
قوله مثال للفاعل فيه مسامحة والمقصود مثال للزائد فى الفاعل ويحتمل ان يكون
على حقيقته اى مثال للفاعل الذى زيد فيه حرف الجر نحو بحسبك درهم وهذا
مثال للمبتدأ اى لزيادة الباء فيه قال صاحب منافع الاخيار قوله مثال للمبتدأ

قوله مثال للمبتدأ فيه مسامحة ايضا والمقصود مثال للزائد فى المبتدأ ويحتمل
ان يكون على حقيقته اى مثال للمبتدأ الذى فيه حرف الجر وقال امام الايف قوله
مثال للمبتدأ اى وهذا مثال لزيادة الباء فى المبتدأ لان حسبك مجرور
لفظا بالباء ومرفوع محلا على انه مبتدأ ودرهم خبره وقال محرم افندى
فى بحث المجرورات الاصل فى مثل بحسبك درهم وكفى بالله حسبك درهم وكفى الله
مرفوع بالابتدائية والفاعلية ثم زيد الباء لتاكيد معنى الكفاية فيهما انتهى
قوله والارب اشارة الى ان رب مع ما عطف عليه عطف على الزائد قال
البعض قوله والارب اشارة الى تعيين المعطوف عليه وهو قوله الزائد
وقال صاحب منافع الاخيار قوله والارب الى آخره اشار الشارح
باعادة الا الى ان رب الى آخره معطوف على الزائد لا على المثال والا يلزم
ان يكون رب الى آخره زائدة وهو باطل واستثناء المصنف هذه المستثنيات
عما قبلها صحيح فان لها اى لهذه المستثنيات بدا اى فراقا قوله من المتعلق
متعلق ببدا قال الاستاد قوله فان لها بدا من المتعلق فالفاء فيه للتعليل بمعنى اللام
وقوله لها ظرف مستقر خبر مقدم لان والضمير راجع الى هذه المستثنيات
وبدا اسم لها وقوله من المتعلق متعلق ببدا وقال البعض قوله فان لها بدا
من المتعلق تعليل للحكم المستفاد من استثناء هذه الحروف بقوله الا الزائد
يعنى واستثناء هذه الحروف عما قبلها صحيح فان لهذه الحروف بدا من المتعلق
والمراد من هذه الحروف الحرف الزائد ورب وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل
لا رب وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل فقط كما ظن والفراق من المتعلق
موجود او لازم لها فانها اى فان هذه المستثنيات تفسير لمرجع الضمير
لبعده قال ذينى زاده نال الله مراده الفاء هنا للتفصيل لا تتعلق اى
هذه المستثنيات اصلا اى قطعا يعنى لا فى الحال ولا فى الاصل قال البعض
قوله اصلا اى لا مذكورا ولا محذوفا بشئ اى بعامل وكل شئ شانه كذا استثناؤه
صحيح فاستثناء المصنف هذه المستثنيات عما قبلها صحيح قوله من الفعل او شبهه او معناه
بيان لعموم المستفاد من شئ لانه نكرة قوله اى لا تتوصل اى لا تقتضى تفسير باللازم
لان عدم التعلق يلزمه عدم الايصال قال البعض قوله اى لا تتوصل تفسير لقول المصنف
لا تتعلق وبيان للمعنى عدمه اى لا تتوصل تلك المستثنيات ذلك الشئ الذى هو الفعل وشبهه

او معناه الى ما ار اى الى اسم متعلق بقوله لا تتوصل يليها اى يلي ذلك الاسم تلك المستثنيات
يعني يذكر بعدها متصلا بها بل يتعدى ذلك الشيء بنفسه لا بواسطة الحرف و ذلك
الشيء فاعل يتعدى والضمير في بنفسه راجع الى ذلك الشيء قوله اليه اى الى ما يليها
متعلق بيتعدى وهذا دليل عدم ايصالها ذلك الشيء الى ما يليها او هذا دليل على عدم
ايصالها ذلك الشيء الى ما يليها اى لان هذه المستثنيات يتعدى الشيء بنفسه
الى ما يليها او لانه يتعدى الشيء بنفسه اليه قال بعض الكمل قوله بل يتعدى
ذلك الشيء بنفسه اليه عطف على قوله لا تتوصل ذلك الشيء الى ما يليها لا اضراب
منه وقال صاحب منافع الاخيار قوله بل يتعدى ذلك الشيء اى الفعل او شبهه
او معناه بنفسه في بعضها وهو رب والزائد واما فيما بقي مما لا يتعلق بالشيء
فلا يتعدى الشيء بنفسه ولا بالواسطة الى المجرور عند المصنف لان حاشا
وخلا وعدا لا يتعدى افعالها بانفسها الى المجرور اتما وهو ظاهر وان لولا
ولعل لا فعل لهما ولا تعدى فعلى الشارح تقييد قوله بل يتعدى ذلك الشيء
بنفسه اليه كيلا يقع الطلبة في الغلط فقائدة الزائد اى ففائدة الحرف الزائد
او الجار الزائد اما التاكيد اى تاكيد انتساب شيء الى مجروره او تاكيد ما
ورد على انتساب المجرور الى شيء كما زيد بقائم وما جاءني من احد فان من
في هذا المثال لتاكيد النفي كذا قاله احد نازلي او تحسين اللفظ وهو امر ذوقي يعرفه
اهل السليقة او غير ذلك كتحسين السجع وكاستقامة الوزن وكتعيين المعطوف عليه
وكتقوية عمل العامل الضعيف وغير ذلك قال صاحب المنافع قوله او غير ذلك
ككون الكلمة او الكلام بسببها متهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع
او لغير ذلك ولفظ او في هذه المواضع لمنع الخلو فقط لانه قد يجتمع الفائدة المعنوية
وهي التاكيد والفائدة اللفظية وهي تحسين اللفظ الخ ولا يجوز خلوه عن الفائدتين
معا والا لكان عبثا وهو لا يجري في كلام فصيح فمعنى كون الكلمة حرفا كانت او اسما
زائدة في التركيب اى لا يخل اصل المعنى بدونها لا ان لا يكون لها فائدة اصلا انتهى قال
صاحب فتح الاسرار والزائد ما لا يخل اسقاطه باصل المعنى انتهى قال البعض ولا منافاة
بين كون الزائد زائدا وبين كونه مفيدا فان زيادته بالنظر الى اصل المعنى الذي ورد عليه التاكيد
فان اصل المعنى لا يحصل من نفس الزائد ولا يتغير بازالة الزائد فهو زائد بالنسبة
اليه وافادته بالنظر الى التاكيد الوارد على اصل المعنى انتهى كلامه المفيد
قوله وفائدة رب عطف على قوله فائدة الزائد قوله وفائدة رب مبتدأ
وخبره قوله التقليل تقليلا او التكثير كثيرا لان التكثير مصحح لا باعث كما قاله بعض الكمل

لان ليس فائدة رب تعدية العامل الى المجرور اى ليس فائدتها تعدية العامل الذي
يذكر بعدها لايجاب الصدارة قوله ومحل الزائد جواب لسؤال مقدر كانه قيل
اذا لم يكن للزائد افضاء ذلك الشيء الى ما يليه فكيف يحل محل الجر فيه فاجاب
بان الزائد مجعول في التحمل اى في محل الجر بيان لوجه الشبه قال الاستاد قوله ومحل
الزائد اى الحرف الزائد او الجار الزائد جواب سؤال مقدر تقديره اذا كان
الزائد لا افضاء فيه فلاى شيء عمل عمل الجر فاجاب بان عمله عمل الجر لا بطريق
الاصالة بل بطريق الحمل في التحمل اى في محل الجر متعلق بحمل وهو على صيغة
المجهول وقوله الزائد نائب الفاعل له قوله على غيره اى غير الزائد متعلق بحمل
وقوله مما بيان للغير اى من الاصلي الذي وضع للافضاء اى لافضاء معنى المتعلق
الى المجرور قوله للاشتراك تعليل للحمل ومتعلق بحمل قوله في الصورة بيان
لوجه الاشتراك قوله والحرفية عطف على الصورة قوله ولتصور معانيه
اى الغير عطف على الاشتراك وتعليل ثان للحمل لا على الصورة ولا على الحرفية
لعدم صحة كونهما وجه الاشتراك اى ولتصور معانيه فيه اى في الزائد قوله
بضرب متعلق بتصور اى بنوع من التاويل ظرف مستقر صفة لضرب اى كائن
من تاويل مدخول الزائد وتوضيحه ان الباء في هل زيد بقائم زائدة لصحة الحمل
بدونها فان اول بقائم بالمصدر لا تكون زائدة لعدم صحة الابهار اى هل زيد
موصوف بقيام وكذا زائدة في بحسبك درهم على ان الحسب بمعنى المحسب
لعدم الاحتياج اليها فان اول بحسابه على اصل معناه لا تكون زائدة للاحتياج
اليها في تصحيح الحمل اى موصوف بحسبك درهم قال الاستاد وتوضيحه ان الباء
في هل زيد بقائم زائدة لصحة الحمل بدونها فان لوحظ معنى المصدر فيه لا تكون
زائدة لعدم صحة الابهار اى هل زيد موصوف بقيام وكذا زائدة في بحسبك درهم
على ان الحسب بمعنى المحسب لعدم الاحتياج اليها فان لوحظ المعنى المصدري
لا تكون زائدة للاحتياج اليها في تصحيح الحمل اى موصوف بحسبك درهم ورب
اى ومحل رب [illegible] بضم الراء وتشديد الباء [illegible] متعلق بمحل المستفاد
من العطف قوله للاشتراك متعلق بالحمل المستفاد وقوله لعدم الافضاء متعلق ثان اى لعدم افضاء
ذلك الشيء الى المجرور اقول لا يناسب هذا التقليل لعمل رب لكون الافضاء علة
للعمل الاصلي فيلزم ان يكون عدم الافضاء ايضا علة للعمل فلا يظهر علية الافضاء

[illegible]

[illegible]

قال الاستاد قوله في عدم الافضاء اي في عدم افضاء العامل الى مجرورها او
حمل رب على غيره اي غير الزائد وهو الاصلي للاشتراك اي لاشتراك رب مع غيره
في افادة المعنى وهو التقليل او التكثير او حمل رب على من بكسر الميم وسكون
النون الاستغراقية صفة من للاشتراك في افادة التاكيد اي التقرير فان من
الاستغراقية من الزائدة الداخلة على اسم من الاسماء الغير المقصودة
على العموم مثل رجل فاذا قيل ما جاءني رجل يحتمل الاستغراق وعدمه واذا قيل
ما جاءني من رجل زال الاحتمال وقرر كلمة من على الاستغراق فكذا كل كلمة
فانه اذا قيل رجل صالح لقيته يحتمل القلة والكثرة واذا قيل رب رجل قرر رب
على القلة وزال احتمال الكثرة هذا ما فهمته كذا في احمد نا زلي قال صاحب منافع
الاخيار قوله للاشتراك في افادة التاكيد لان رب لكونها لانشاء التكثير كثيرا
تفيد التاكيد في ضمن التكثير ذهب الى هذا اي الى انها لا تتعلق بشيء كذا قاله
وحيى زاده في شرحه على مغني اللبيب قال البعض قوله ذهب الى هذا اي الى عدم
تعلق رب بعامل وقال صاحب منافع الاخيار قوله ذهب الى هذا اي الى عدم
كون رب لتعدية العامل انتهى قال الاستاد قوله ذهب الى هذا اي الى عدم كونها
معدية لعاملها او الى عدم تعدية رب او الى عدم كون رب للافضاء الرماني بتشديد
الياء هو العلامة شمس الدين ابو عبد الله بن يوسف بن علي الكرماني ثم البغدادي
شارح صحيح البخاري مولوده في جمادى الآخرة سنة ٧١٩ اخذه من والده وجماعة
بكرماني كذا قاله ملا جلبي وقال في موضع آخر هو احمد بن علي ابن محمد ابو عبد الله
النحوي المعروف بالشاشي الدمشقي وقال ملا زاده هو ابو الحسن علي
ابن عيسى النحوي شيخ العربية ولد ببغداد سنة ستة وتسعين ومائتين واحد
والرماني فاعل ذهب وابن طاهر عطف على الرماني اي وذهب ابن طاهر
وتبعهما اي الرماني وابن طاهر المصنف فاعل تبع رحمه اي المصنف الله فاعل رحم اي
ليرحمه الله قال البعض قوله وتبعهما المصنف رح في هذا المقام حيث عدها مما لا يتعلق
بشيء قال صاحب منافع الاخيار قوله الرماني وابن طاهر وتبعهما المص يعني ان هؤلاء
ذهبوا الى ان رب لا تتعلق بشيء لان شرط التعلق عدم تعدي العامل بنفسه الى المجرور
وفعل رب متعد بنفسه كما تقدم وذهب الجمهور الى انها اي كلمة رب معدية
بضم الميم

بضم الميم وفتح العين وتشديد الدال المكسورة اسم فاعل لعاملها الذي تعلقت به
والضمير راجع الى كلمة رب قال صاحب منافع الاخيار قوله وذهب الجمهور
الى انها معدية لعاملها اي ان رب معدية وموصلة لعامل مدخولها وهو
فعل رب الى مجرورها والشارح ساكت عن بيان وجه عدم تعلق حاشا
وخلا وعدا ولولا ولعل بشيء من المذكورات وذكر المصنف في حاشيته على هذا
المتن على ما نقله الشارح في حواشي الامتحان ما حاصله ان حاشا وخلا وعدا
لا تتعلق لانها لا توصل العامل الى مجرورها بل تزيله منها وهي ضد معنى التعلق
والايصال وان لولا ولعل ايضا لا تتعلقان بشيء لان معناهما جاريين كمعناهما
غير جاريين فكما ان لولا في لولا زيد لهلك عمرو لا تتعلق بالشيء ولا توصله الى مدخولها
كذلك لا تتعلق بالشيء في لولاك لهلك عمرو وكما ان لعل في لعل الله يغفر ذنبي
بنصب الجلالة لا تتعلق كذلك لا تتعلق عند جر الجلالة وفي ذلك الهامش فوائد اخرى
من ارادها فليرجع الى حواشي الامتحان كسائر الحروف الجارة المعدية لعاملها
اي كما كان سائر الحروف الجارة معدية لعاملها اي اشبهت كلمة رب سائر الحروف
الجارة في الكون معدية للعامل قوله ورد بضم الراء وتشديد الدال المفتوحة
على صيغة الماضي المجهول يعني وقع الرد على الجمهور او على قولها اورد ما قاله الجمهور
صاحب الرد ابن هشام في مغني اللبيب في الباب الثالث في ذكر ما لا يتعلق من الحروف
بانه اي بطريق هو انه اي الشان والحال ان بكسر الهمزة وسكون النون
للشرطية ارادوا اي الجمهور به اي بمعدي رب كذا قاله وحيى زاده او بعاملها
الذي هو معدي رب بفتح الدال المشددة قال البعض قوله به اي بعامل رب العامل المذكور
اي العامل الملفوظ لا المقدر او العامل المذكور لا المحذوف يعني ان ارادوا
انها عدت العامل المذكور قال البعض قوله العامل المذكور وهو فعل او شبهه
او معناه وهنا لقيت فهو اي العامل المذكور متعد اسم فاعل من باب التفعل
اصله متعدي بنفسه لا بواسطة رب اي فهو خطأ لان العامل المذكور متعد
بنفسه لا بواسطة رب والضمير بنفسه راجع الى العامل المذكور قال صاحب منافع
الاخيار قوله فهو متعد بنفسه فلا يتعدى بحرف الجر وايضا اي كما يكون العامل المذكور
متعديا بنفسه قد يستوفي فعل مضارع مبني للفاعل من باب الاستفعال اي قد يستكمل
العامل المذكور معموله بالنصب مفعول لقوله يستوفي اي يطلب العامل المذكور
معموله كاملا قال الاستاد قوله قد يستوفي معموله اي يأخذ العامل المذكور معموله كاملا لان الاستيفاء

قال ملا جلبي نعم ان الفعل الذي مجرورها مفعوله انتهى اي و ذهب الجمهور الى انها تتعلق فهي حرف جر معدية لعاملها ع

الاخذ كاملا وقال الاخر قوله قد يستوفي معموله اي يأخذ العامل المذكور معموله
تماما اذ الاستيفاء الاخذ تماما وقال بعض الافاضل قوله قد يستغني معموله اي يأخذ
العامل المذكور معموله الذي هو حقه والضمير في معموله راجع الى العامل المذكور وقوله
كما في رب رجل لقيته اي ذلك الرجل تمثيل لاستيفائه معموله اذا كان الامر كذلك
فلا حاجة الى التعدية اي الى تعدية العامل المذكور بواسطة رب قوله وان ارادوا
اي الجمهور عطف على قوله ان ارادوا به اي بمعدى رب كذا في وجيه زاده او بعاملها
المحذوف اي العامل المحذوف والمقدر يعني ان ارادوا انها عدت العامل المحذوف
وهو اي العامل المحذوف حصل او مثله اي مثل حصل من استقر او كان كما صرح به
اي بكون عاملها المحذوف او بكونه معديها المحذوف او بكونها معدية للعامل المحذوف
جماعة فاعل صرح منهم اي من الجمهور فهو اي المحذوف يعني فهو خطأ لان المحذوف
تقديرها بالاضافة اي تقدير شيء يستغني على صيغة المضارع المجهول من الاستغناء
عنه اي عن ذلك الشيء يعني الكلام نائب فاعل يستغني قوله ولم ينطق على صيغة
المضارع المجهول عطف على قوله يستغني قط مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة
اي ابدا يعني في وقت من الاوقات حتى كانت معدية به ورد ايضا اي كالرد الاول
يعني وقع الرد على الجمهور كما وقع الرد عليهم بالترديد بانه لو كان المراد كما ذكروا
اي الجمهور من ان رب معدية لعاملها كسائر الحروف الجارة قال صاحب منافع
الاخيار قوله لو كان كما ذكروا يعني تعلق رب كسائر الحروف الجر لم يجز العطف
اي عطف شيء جواب لو على محل مجرورها اي كلمة رب رفعا ونصبا منصوب
على طريق الحذف والايصال اي لم يجز العطف بالرفع والنصب او على طريق
التمييز من الشيء اي من جهة انه رفع ونصب او من جهة الرفع والنصب
او على طريق الحالية منه يعني مرفوعا ومنصوبا ويجوز كونه منصوبا على طريق الحالية
من محل مجرورها وان كان ابعد والحال قد جاز العطف على محل مجرورها
في الفصيح اي في الكلام الفصيح كما جاز ان يقال رب رجل صالح واخاه اكرمت
او رب رجل صالح واخوه اكرمتهما اي الرجل والاخ وانما قال اكرمتهما بالضمير
لان الجملة اذا كانت خبرا يلزم لها الرابطة لما قبلها مجرورها مفعول في الاول
وقوله واخاه بالنصب معطوف على محل مجرورها ومبتدأ في الثاني وقوله واخوه
بالرفع معطوف على محل مجرورها قال الحقي قوله واخاه نصب بالالف على انه معطوف
على محل مجرور رب وهو رجل ومحله النصب على المفعولية وبقوله واخوه رفعه بالواو

بالواو على انه معطوف على محل مجرور رب وهو رجل ايضا ومحله الرفع على المبتدائية
وللجمهور على تقدير فصاحتهما ان اخاه في الاول مفعول اكرمت المذكور لا عطف
على محل رجل ومتعلق رب محذوف كما حذف غالبا والواو لعطف جملة اخاه اكرمت
على ما قبله من الجملة وان اخوه في المثال الثاني معطوف على مبتدأ محذوف لا على محل
مجرور رب وتقدير المثال رب رجل صالح اكرمت هو واخوه اكرمتهما ولا يجوز العطف
في الفصيح في مثل بزيد واخاه مررت لانه يلزم العطف على محل مجرور الباء قبل ذكر العامل
وهو لا يجوز بل يجوز بعد ذكر العامل قال صاحب منافع الاخيار اما عدم جواز العطف
على محل مجرور حرف الجر المتعلق بالنصب في مثل بزيد واخاه مررت فلا اعلم له وجها
منقولا من النحاة وغاية ما يمكن عندي ان العطف على محل مجرور حرف المتعلق لا يجوز
قبل ذكر العامل المتعلق فلا يجوز مثل بزيد واخاه مررت بل يجوز بعد ذكر العامل
فيجوز مثل مررت بزيد واخاه بنصب اخاه بالالف ونظيره ان العطف على محل اسم ان
بالرفع قبل ربط الخبر لا يجوز وبعده يجوز وقال البعض قوله ولا يجوز بزيد واخاه مررت
اي ولا يجوز العطف على محل مجرور الباء في مثل بزيد واخاه مررت اذ بالعطف على محل مجرورها
يلزم ان يكون محل المتعلق نصبا في المعطوف بلا واسطة الجار وهو لا يجوز لانه فعل لازم
وهو لا يعمل الا بواسطة الجار وقال الاخر اما عدم جواز اخاه بالنصب فلان مررت
لازم لا يعمل في المتبوع وهو زيد بلا حرف جر فكيف يعمل في التابع وهو بلا حرف جر
وقال بعض الكمل قوله ولا يجوز بزيد واخاه مررت اي لا يجوز العطف من غير اعادة الجار
على محل زيد وقال بعض المحشين فان قلت لم لا يعطف عليه بالنصب باعتبار محله وهو
النصب لانه مفعول به قلت يمنع من ذلك كون العامل لازما لانه لا يتعدى والنصب
في المفعول يقتضي تعديه بنفسه واذا لم يتعد للمتبوع بنفسه فاولى ان لا يتعدى للتابع
فان قلت اليس هذا ينتقض بمثل لولاك وزيد بالرفع فانه روعي فيه المحل فعطف عليه
عطفا مستمرا عند سيبويه قلت ليس هذا من فرض المسئلة لان العطف على المحل المرفوع
هنا عند القائل به واجب لا جائز فانه عطف على المحل المجرور فان لم يعد الجار لزم خلاف
قاعدة مقررة عندهم وهي ان لا بد في العطف على الضمير المجرور من اعادة الجار وان اعيد لزم
عمل لولا في الاسم الظاهر وهي لا تعمل فيه او ولا يجوز ايضا بزيد واخوه مررت بعطف اخوه
على محل زيد لان محله منصوب لا مرفوع قال البعض واما عدم جواز اخوه بالرفع فلعدم الحكم
على زيد بالمبتدائية فانه مفعول لمررت قوله بهما متعلق بلا يجوز والضمير راجع الى الرفع والنصب

اي لا يجوز العطف في مثله بالرفع والنصب بل يجوز بالجر قال بعض المحشين قوله بهما اي بالرفع والنصب بل يتعين الجر وما قاله البعض من ان قوله بهما متعلق بمررت والضمير راجع الى زيد واخاه خطأ وخطؤه ظاهر لان متعلق مررت في الظاهر قوله بزيد في الاول والثاني لا قوله بهما ولو صح ذلك لزم استدراك قوله بهما لانه تكرار فتأمل قوله مجرورا لزائد ورب الخ تفصيل لاحوال مجرورات المستثنيات انما قدم بيان هذا مع ان العكس انسب للاصالة اخراجا له من البين لقلة ذيله وكثرة ذيل عكسه ولئلا يلزم الفصل بين الشيئين فافهم قال البعض اعلم انما قدم بحث مجرورات المستثنيات مع انها مؤخرة في الذكر على بحث مجرور ما بعد الاستثناء لبساطة بحث مجروراتها بالنسبة الى بحث مجروره واسناد المتعلق اليه وحذف المتعلق من توابع هذا البحث وقيل وهذا البيان ما يقتضيه سوق الكلام فيكون بيان احوال مجرورات ما عدها تبعا والتفاتا منها ويمكن ان يكون المراد تفصيلا لاحوال المجرورات كلها وقال امام الايجاب قوله مجرور الزائد ورب الخ تفصيل لاحوال كل من المستثنيات قوله باق فيه ان عل من بقي يبقى اصله باقي استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى الساكنان من الياء والتنوين فحذف الياء دون التنوين لكون التنوين علامة التمكن بخلاف الياء ونقلت التنوين الى القاف فصار باق على ما اي على حال كان المجرور عليه اي على ذلك الحال قبل دخولهما اي الزائد ورب قوله من كونه بيان لما باعتبار احد شقيه اذ هو مشتمل على حال مجرور الزائد وحال مجرور رب بقرينة قوله ومثل رب اي كون مجرور الزائد بقرينة بيان مجرور رب بقوله ومثل رب كذا قال البعض قال صاحب منافع الاخيار قوله من كونه اي كون المجرور الى قوله تعالى الى التهلكة ناظر الى مجرور الزائد فقط وحاصله ان مجرور الزائد اما مرفوع على انه فاعل او مبتدأ او خبر واما منصوب على انه مفعول به فاعلا او مبتدأ كما مر في كفى بالله وبحسبك درهم او خبرا اي او من كونه خبرا كما زيد بقائم اي كما في ما زيد بقائم وما انا فيه او مفعولا اي او من كونه مفعولا الا ان زيادتها في المنصوب اقيس منها في المرفوع لكون الجار موضوعا لمعنى المفعولية كذا في الحدائق كقوله تعالى اي كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اي ولا تلقوا انفسكم الى التهلكة خلافا لبعض النحاة فانهم قالوا ان الباء في هذه الآية ليست بزائدة في المفعول بل الباء للآلة والسببية والتعدية ولا تلقوا الى التهلكة بايديكم بحذف المفعول كما في النكت للسيوطي وقيل الباء زائدة اذا اريد بالايدي الانفس واذا اريد الجوارح فالباء ليست بزائدة بل للاستعانة والمفعول محذوف اي الانفس والتقدير ولا تلقوا انفسكم باستعانة ايديكم الى التهلكة ومثل رب رجل صالح لقيته او رب رجل صالح لقيت مجرور رب مفعوله في الثاني اي في المثال الثاني و

وهو رب رجل صالح لقيت بدون الضمير وجعل الشارح على خلاف اللف اخذا عن التقريب ولان الفصل الواحد اسهل من الفصلين ومبتدأ في الاول اي في المثال الاول وهو رب رجل صالح لقيته قوله او مفعول عطف على مبتدأ اي او مفعول في الاول يعني يجوز الاعراب في الاول قال بعض المحشين قوله ومثل رب رجل الخ بيان لمجرور رب على اختيار المصنف قوله فمجرورها تفصيل لاحوال مجرور رب في الظاهر وتعليل لعدم تعلق رب في الباطن قوله او مفعول في الثاني اي منصوب المحل مفعول مقدم في المثال الثاني ومبتدأ في الاول اي ومجرورها مرفوع المحل في المثال الاول وجملة لقيته خبره لان العامل في الاول يطلبه على جهة المبتدائية وفي الثاني على جهة المفعولية قوله او مفعول معطوف على قوله ومبتدأ آنفا اي او منصوب المحل مفعول لفعل مقدر بعد المجرور يفسره الفعل المذكور تقديره رب رجل صالح لقيت لقيته اي او مجرورها مفعول مقدم في الاول يعني يجوز الاعرابان في الاول كما في مثل زيدا ضربته فانه يجوز في زيد الاعرابان يعني يجوز كونه مبتدأ وضربته خبره وكونه مفعولا لفعل مقدر يفسره المذكور تقديره ضربت زيدا ضربته لكن يقدر العامل الناصب اي ناصب رجل في صورة التقليل والتكثير فانه لو ذكر يلزم الجمع بين المفسر بالفتح والمفسر بالكسر وهو غير جائز لانه لم يبق المفسر مفسرا بالكسر بعد المجرور لا قبل الجار والمجرور لان لرب صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير والتقليل اي لتشعر من اول وهلة بالمعنى المراد الذي هو التقليل والتكثير ومجرور حرف الاستثناء قوله وهي اي حروف الاستثناء حاشا وخلا وعدا اشارة الى ان اضافة الحروف الى الاستثناء عهدية قال احمد نازلي اضافة الحروف الى الاستثناء عهدية وفي قوله وهي حاشا وخلا وعدا اشارة اليها كالمستثنى بالا بناء على ما سيجيء وهذا مبني على قاعدة سيجيء فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول في بحث المجرور متعلق بيجيء شبه مجرور حروف الاستثناء بالمستثنى بالا في وجوب النصب بيان لوجه التشبيه ولو للوصلية اي ولو كان النصب في مجرور حروف الاستثناء محلا لكونه مجرورا لفظا في كلام موجب بفتح الميم وسكون الواو وبفتح الجيم اسم مفعول بمعنى مثبت اي في كلام مثبت لا نفي ولا نهي ولا استفهام فيه اذ لا يجب النصب في غيره بل يجوز هو والمختار البدل تام اي مذكور فيه المستثنى منه اذ لولاه لكان مفرغا وهو لا يصح في الموجب الا قليلا كما يجيء واقول هذا ظاهر البطلان لانه يقتضي انحصار وجوب النصب في كلام موجب

تام وليس الامر كذلك قال بعض الافاضل قوله في وجوب النصب بيان لوجه
تشبيه مجرور حروف الاستثناء بالمستثنى بالا ولو للوصلية اي ولو كان النصب
في مجرورها محلا لكونه مجرورا لفظا في كلام موجب اي في كلام مثبت تام اي
مذكور فيه المستثنى منه نحو هلك الناس حاشا العالم ونحو اساء القوم
حاشا زيد قوله وفي جواز النصب عطف على قوله وفي وجوب النصب اي
وفي جواز النصب على الاستثناء قوله واختيار البدل عطف على جواز النصب
وذلك لان المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البدل ولو للوصلية اي ولو كان النصب
في مجرور حروف الاستثناء محلا لكونه مجرورا لفظا في كلام غير موجب
بعد حروف الاستثناء اذ في الموجب يجب النصب كما مر والمستثنى منه مذكور
اي والحال المستثنى منه مذكور اذ لو لم يذكر يكون على مقتضى العامل قال بعض الافاضل
وفي جواز النصب واختيار البدل ولو كان النصب في مجرورها محلا لكونه مجرورا
لفظا في كلام غير موجب اي في كلام غير مثبت والحال المستثنى منه مذكور نحو ما صلى
القوم حاشا زيد وقال صاحب منافع الاخيار قوله في كلام موجب تام
نحو هلك الناس حاشا او خلا او عدا زيد فزيد منصوب المحل وجوبا على الاستثنائية
قوله والمستثنى منه مذكور وهو المراد بتام نحو ما فاز الناس حاشا العالم فالعالم
مرفوع المحل على انه بدل من الناس او منصوب المحل على الاستثنائية وقال البعض
قوله في كلام غير موجب متعلق لكل واحد من جواز واختيار على سبيل التنازع
مثال الموجب التام اي ضربت القوم حاشا زيد ومثال الغير الموجب التام
ما احسن القوم عالما حاشا زيد ومثال الغير الموجب الغير التام ما احسن عالما
حاشا زيد قوله وغير ذلك عطف على ما قبله وهم الاشارة الى وجوب النصب
في كلام موجب وجواز النصب واختيار البدل في كلام غير موجب بتاويل ما ذكر
او ما تقدم قال البعض قوله وغير ذلك معطوف على وجوب النصب او على جواز النصب
اي غير ما ذكر وقال صاحب منافع الاخيار قوله وغير ذلك بالجر عطف على وجوب النصب
قوله مما اي من الشيء بيان للغير يذكر مضارع مجهول ونائب فاعله المستتر راجع
الى ما او مضارع معلوم ففاعله المستتر راجع الى المصنف ومفعوله محذوف اي يذكر
المصنف اياه اي ذلك الشيء من انه يعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه
غير مذكور نحو ما صلى حاشا زيد ونحو ما احسن عالما حاشا زيد في بحثه اي في بحث المستثنى
قال صاحب منافع الاخيار قوله مما يذكر في بحثه وهو ان يعرب على حسب العوامل ان لم يذكر

ان لم يذكر المستثنى منه نحو ما فاز حاشا العالم فالعالم مرفوع المحل على انه فاعل فاز
ونحو ما اكرمت عدا زيد فزيد مجرور لفظا ومنصوب محلا على انه مفعول اكرمت ذهب
بعض النحاة الى انها اي الى ان حروف الاستثناء غير متعلقة بشيء من الفعل وشبهه
ومعناه كرب اي كما لا تتعلق رب بشيء وتبعه اي بعض النحاة في هذه الرسالة
حيث بين عدم تعلقها المصنف فاعل تبع رحمه الله اي البرجمه واستصوبه اي اعتقد
ان ما ذهب اليه النحاة صواب او وجده صوابا او ادخله في الصواب او جعله
صوابا او ادخل قول بعض النحاة في الصواب او جعله صوابا فترجمها واختار ترجمها
قال البعض قوله واستصوبه اي كونها غير متعلقة بشيء ابن هشام في مغني اللبيب
فاعل استصوب قوله وقال عطف على استصوب اي قال ابن هشام في وجه عدم تعلقها
بشيء لانها اي حروف الاستثناء لا توصل معناه اي معنى ذلك الشيء الى الاسم
او المؤول به بل تزيله اي تزيل تلك الحروف معنى ذلك الشيء عن الاسم وهو ضد
معنى التعلق والايصال كالا اي كما ان الا تزيله قال بعض الافاضل قوله كالا
اي هي كالا في عدم التعلق وعدم الايصال وفي الازالة فحملت اي اذا لم توصل معناه
الى الاسم المجرور بها فحملت حروف الاستثناء المعدودة من حروف الجر على الزائد
اي على الحرف الزائد في العمل بيان لوجه الحمل قوله للاشتراك اللام فيه للاجل تعليل
للحمل قال البعض قوله للاشتراك علة للحمل ومتعلق بحملت اي لاشتراك تلك الحروف
مع الزائد في عدم التعدية بيان لوجه الاشتراك اي في عدم الايصال يعني في عدم
ايصال معنى ذلك الشيء من الفعل وشبهه ومعناه الى الاسم المجرور وقال الدماميني
في بحث خلا كون معنى التعدية والكون مصدر مضاف الى اسمه الذي هو معنى التعدية
وخبره قوله ما ذكره اي المعنى الذي ذكر ابن هشام ذلك المعنى وهو ايصال معناه
الى الاسم المجرور قال الحقق البصائي قوله ما ذكره اي ذكر ابن هشام واستصوبه
من ان التعدية ايصال معناه الى الاسم فعبارة ما ذكرنا لا عن حررته نا قلا
عن منهواته فان ذلك تحريف انتهى قوله كون معنى التعدية مبتدأ وخبره قوله ممنوع
بل معناها اي معنى التعدية جعل مجرورها اي حروف الاستثناء والجعل مصدر
مضاف الى مفعوله الاول ومفعوله الثاني قوله مفعولا به لذلك الشيء والحال لا يلزم منه
اثبات ذلك المعنى اي معنى ذلك الشيء للمجرور قوله بل ايصاله اليه عطف على قوله
اثبات ذلك المعنى اي بل يلزم ايصال ذلك المعنى الى المجرور بناء على الوجه الذي اي
على الطريق الذي يقتضيه اي ذلك الوجه من الالصاق والاستعلاء وغير ذلك الحرف اي حرف الجر

بان تركبت من الفعل والفاعل واما القضية التي يكون محمولها اجزاء ضمنية والسبعة فالرابطة فيها جزء محمولها كما سيأتي لانها محمولها مشتملة على الضمير

التنكير الراجع الموضوع بالضرورة

س ما مراد الشارح العلامة بقوله ج مراده بيان مرجع الضمير الذي تحت جاء س اي شيء يكون هو من جهة الاعراب ج بدل الكل من الكل او عطف بيان س لا يبعد لماهو
من ظهر فكيف يكون هو بدلا منه ج نعم لو لم يكن الضمير غائبا فرضيا غائب س هل لا يكون صفة لذلك الضمير مع ان كلا منهما مطابق في التعريف والافراد والتذكير والاعراب
ج لا يجوز لانه لو كان صفة يلزم توضيح الواضح لان الضمائر اوضح الواضحات لكونها اعرف المعارف س القضية باعتبار الطرف كم قسما لها ج اثنان ثلاثية وثنائية س ما هذه القضية
من اي منهما ج ثلاثية لانه اشتمل على ~~الهيئة~~ الرابطة لان نفس محموله مرتبط بنفسه الى موضوعه لا يحتاج في ارتباطه الى شيء آخر س كم شيئا يكون الرابطة ج ثلثة واحد نفس المحمول
نحو قام زيد كما في هذه القضية يعني القضية التي يكون محمولها فعلا او مشتقا نفس محمولها واما جزء محمولها كما في القضايا التي يكون محمولها جملة نحو زيد ابوه قائم وامثاله واما خارج عنه
مثل زيد هو القائم وكالقضايا التي يدخل عليها ادات النفي لان الرابطة فيها ادات النفي مثل لم يقم زيد وليس زيد قائما كما س اي في شيء هذه القضايا الرابطة قبل دخول
النفي غير النفي لان في الاولى نفس المحمول وفي الثاني الضمير المحذوف بين الموضوع والمحمول فكيف يكون النفي رابطة بعدها ج الرابطة الاصلية فيها يدل على ثبوت النسبة وادات
النفي انما تنفي هذه النسبة فيكون مجموعهما يدل على النسبة السلبية وبرهان المحمول للموضوع بهذه النسبة والافعال الناقصة التي اورد في القضايا فهي رابطة هذه القضية
خارجة عن المحمول وتسمى هي رابطة زمانية ~~هذه~~ س هذه في الحمليات وما هي في الشرطيات ج ادوات الاتصال والانفصال في موجباتها وسلب الاتصال
والانفصال في سوالبها الحاصل القضية ان اشتملت على الرابطة اي رابطة كانت بعين نفس المحمول او جزئه او خارجه فثلاثية كما في الامثلة السابقة والا فثنائية
نحو زيد جسم وهذا اذا كان المحمول اسم جامد لانه حينئذ لا يوجد في القضية شيء يدل على النسبة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

تام وليس الامر كذلك قال بعض الافاضل قوله في وجوب النصب بيان لوجه تشبيه مجرورحروف الاستثناء بالمستثنى بالا قوله ولو للوصلية اي ولو كان النصب في مجرورها محلا لكونه مجرورا لفظا في كلام موجب اي في كلام مثبت تام اي مذكور فيه المستثنى منه نحو هلك الناس حاشا العالم ونحو اساء القوم حاشا زيد قوله وفي جواز النصب عطف على قوله وفي وجوب النصب اي وفي جواز النصب على الاستثناء قوله واختيار البدل عطف على جواز النصب وذلك لان المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البدل ولو للوصلية اي ولو كان النصب في مجرورحروف الاستثناء محلا لكونه مجرورا لفظا في كلام غير موجب بعد حروف الاستثناء اذ في الموجب يجب النصب كما مر والمستثنى منه مذكور اي والحال المستثنى منه مذكور اذ لو لم يذكر يكون على مقتضى العامل قال بعض الافاضل وفي جواز النصب واختيار البدل ولو كان النصب في مجرورها محلا لكونه مجرورا لفظا في كلام غير موجب اي في كلام غير مثبت والحال المستثنى منه مذكور نحو ما صلى القوم حاشا زيد وقال صاحب منافع الاخيار قوله في كلام موجب تام نحو هلك الناس حاشا او خلا او عدا زيد فزيد منصوب المحل وجوبا على الاستثنائية قوله والمستثنى منه مذكور وهو المراد بتام نحو ما فاز الناس حاشا العالم فالعالم مرفوع المحل على انه بدل من الناس او منصوب المحل على الاستثنائية وقال البعض قوله في كلام غير موجب متعلق لكل واحد من جواز واختيار على سبيل التنازع مثال الموجب التام اي ضربت القوم حاشا زيد ومثال الغير الموجب التام ما احسن عالما ما احسن القوم عالما حاشا زيد ومثال الغير الموجب الغير التام ما احسن عالما حاشا زيد قوله وغير ذلك عطف على ما قبله وهم الاشارة الى وجوب النصب في كلام موجب وجواز النصب واختيار البدل في كلام غير موجب بتاويل ما ذكر او ما تقدم قال البعض قوله وغير ذلك معطوف على وجوب النصب او على جواز النصب اي غير ما ذكر وقال صاحب منافع الاخيار قوله وغير ذلك بالجر عطف على وجوب النصب قوله مما اي من الشئ بيان للغير يذكر مضارع مجهول ونائب فاعله المستتر راجع الى ما او مضارع معلوم ففاعله المستتر راجع الى المصنف ومفعوله محذوف اي يذكر المصنف اياه اي ذلك الشئ من انه يعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور نحو ما صلى حاشا زيد ونحو ما احسن عالما حاشا زيد في بحثه اي في بحث المستثنى قال صاحب منافع الاخيار قوله مما يذكر في بحثه وهو انه يعرب على حسب العوامل ان لم يذكر

ان لم يذكر المستثنى منه نحو ما فاز حاشا العالم فالعالم مرفوع المحل على انه فاعل فاز ونحو ما اكرمت عدا زيد فزيد مجرور لفظا ومنصوب محلا على انه مفعول اكرمت ذهب بعض النحاة الى انها اي الى ان حروف الاستثناء غير متعلقة بشئ من الفعل وشبهه ومعناه كرب اي كما لا تتعلق رب بشئ وتبعه اي بعض النحاة في هذه الرسالة حيث بين عدم تعلقها المصنف فاعل تبع رحمه الله اي البركوي محمد واستصوبه اي اعتقد ان ما ذهب اليه النحاة صواب او وجده صوابا او ادخله في الصواب او جعله صوابا او ادخل قول بعض النحاة في الصواب او جعله صوابا فرجحها واختار رجحها قال البعض قوله واستصوبه اي كونها غير متعلقة بشئ ابن هشام في مغني اللبيب فاعل استصوب قوله وقال عطف على استصوب اي قال ابن هشام في وجه عدم تعلقها بشئ لانها اي حروف الاستثناء لا توصل معناه اي معنى ذلك الشئ الى الاسم او المؤول به بل تزيله اي تزيل تلك الحروف معنى ذلك الشئ عن الاسم وهو ضد معنى التعلق والايصال كالا اي كما ان الا تزيله قال بعض الافاضل قوله كالا اي هي كالا في عدم التعلق وعدم الايصال وفي الازالة فحملت اي اذا لم توصل معناه الى الاسم المجرور بها فحملت حروف الاستثناء المعدودة من حروف الجر على الزائد اي على الحرف الزائد في الحمل بيان لوجه الحمل قوله للاشتراك اللام فيه للاجل تعليل للحمل قال البعض قوله للاشتراك علة للحمل ومتعلق بحملت اي لاشتراك تلك الحروف مع الزائد في عدم التعدية بيان لوجه الاشتراك اي في عدم الايصال يعني عدم ايصال معنى ذلك الشئ من الفعل وشبهه ومعناه الى الاسم المجرور وقال الدماميني في بحث خلا كون معنى التعدية والكون مصدر مضاف الى اسمه الذي هو معنى التعدية وخبره قوله ما ذكره اي المعنى الذي ذكر ابن هشام ذلك المعنى وهو ايصال معناه الى الاسم المجرور قال الحفي البصاني قوله ما ذكره اي ذكر ابن هشام واستصوبه من ان التعدية ايصال معناه الى الاسم فما عبارة عما ذكرنا لا عما حررته نا قلا عن منهواته فان ذلك تحريف انتهى قوله كون معنى التعدية مبتدأ وخبره قوله ممنوع بل معناها اي معنى التعدية جعل مجرورها اي حروف الاستثناء والجعل مصدر مضاف الى مفعوله الاول ومفعوله الثاني قوله مفعولا به لذلك الشئ والحال لا يلزم منه اثبات ذلك المعنى اي معنى ذلك الشئ للمجرور قوله بل ايصاله اليه عطف على قوله اثبات ذلك المعنى اي بل يلزم ايصال ذلك المعنى الى المجرور بناء على الوجه الذي اي على الطريق الذي يقتضيه اي ذلك الوجه من الالصاق والاستعلاء وغير ذلك الحرف اي حرف الجر

او عدم تعلقها [illegible]

و فاعل ضمير راجع الى الجعل الكلم مجرورا حروف الاستثناء مفعولا به لذلك الشئ

فاعل يتنفي ههنا اي في مقام الاستثناء يفيد اي ذلك الحرف انتفاءه اي ذلك المعنى
يعني يفيد ازالته عنه اي عن المجرور لان حرف الاستثناء موضوع للاستثناء الذي
هو اخراج الشيء عن حكم دخل فيه غيره ولا يلزم من عدم تعلق الا عدم تعلقها
لان كون حرف بمعنى حرف لا يستلزم مساواته له في جميع الاحوال الا ترى ان الا
لا تعمل الجر وهذه تعمل كذا قاله صاحب فتح الاسرار قوله واقول رد على دماميني
المنع اي منع الدماميني ورده كون معنى التعدية ما ذكره قال البعض قوله المنع
اي منع الدماميني ان معنى التعدية ايصال الفعل الى الاسم مكابرة بضم الميم
وفتح الباء مصدر من المفاعلة اي خارج عن الصواب والحق قال الاستاد
والمكابرة هي المنازعة في المسئلة العلمية لا لاظهار الصواب بل لالزام
الخصم واظهارا للفضل قيل منع السائل نفس الدليل بلا شاهد من احد هذين
المذكورين فهو مكابرة غير مسموعة اتفاقا والا ينتقض اي وان لم يكن المنع
مكابرة بل في موقعه ينتقض تعريف حرف الجر منعا اي حال كونه غير مانع
لاغيار المعرف بفتح الراء المشددة قوله باداة الاستثناء متعلق بينتقض
اي بالاداة التي ليست من حروف الجر كالا او باداة الاستثناء التي ليست
من حروف الجر وقوله لوجود التعدية متعلق بينتقض اي لوجود تعدية معنى
ذلك الشيء الى الاسم ولوجود الافضاء اي افضاء معنى ذلك الشيء اليه بناء
على هذا المعنى اي المعنى الذي ذكره الدماميني وهو جعل المجرور مفعولا به
قال البعض قوله على هذا المعنى الذي ذكره الدماميني من قوله بل معناه جعل
مجرورها مفعولا به قوله فيهما اي في اداة الاستثناء متعلق بقوله لوجود
وذهب بعضهم اي بعض النحاة من جمهور البصريين او من جمهور الكوفيين
قال البعض قوله وذهب بعضهم اي بعض النحاة عطف على قوله الى انها اي ان حرف الاستثناء
متعلقة بشيء من الفعل او شبهه او معناه كسائر حروف الجر غير الزائد
اي كما كان سائر حروف الجر متعلقة بشيء ومجرور لولا ولعل مبتدأ مرفوع المحل
اي محلها البعيد لان محلهما القريب مجرور بهما كذا قاله امام الايوب وما اي مرفوع
وقع بعده اي بعد مجرورهما ظاهر كلام سيبويه ان بعد مبني على الفتح مجرور محلا بفي
مقدر والجار مع المجرور ظرف مستقر والجملة مرفوعة محلا صفة ما او لا محل لها صلة
لفظا اي سواء كان ما بعده ملفوظا كما اي كالمرفوع الذي وقع في الثاني اي في المثال الثاني

وهو لعل زيد قائم او تقديرا اي او سواء كان ما بعده مقدرا كما اي كالمرفوع الذي
وقع في الاول اي في المثال الاول وهو لولاك لهلك زيد اي لولاك موجود
لهلك زيد خبره اي خبر المبتدأ فهما بفتح الفاء وضم الهاء وبفتح الميم
لوقوعها قبل الالف وبغير التنوين وضمير التثنية راجع الى لولا ولعل قال
قوله فهما تفريع على كون مجرورهما مبتدأ يفيد عدم تعلقهما اذ لو تعلق لكان المجرور
مفعولا به غير صريح غير متعلقين بشيء من الفعل وشبهه ومعناه وهما محمولان
في العمل اي في عمل الجر اما على الزائد اي اما محمولان على الحرف الزائد
للاشتراك في عدم الافضاء واما على غيره اي غير الزائد وهو الاصلي
للاشتراك في افادة المعنى فان لولا يفيد الامتناع ولعل يفيد الترجي كما ان عن
يفيد البعد والمجاوزة في رميت السهم عن القوس الى الصيد وكذا في البواقي
لما سبق اي للشيء الذي سبق من الاشتراك في عدم الافضاء وافادة المعنى
الاول للاول والثاني للثاني فافهم قال الشارح في حاشيته ان حروف الاستثناء
لا تتعلق بشيء لانها لا توصل العامل الى المجرور بها بل تزيله عنها وهي ضد
معنى التعلق والايصال وان لولا ولعل ايضا لا تتعلقان بشيء لان معناهما
جاريين كمعناها غير جاريين فكما ان لولا في لولا زيد لهلك عمرو لا تتعلق بشيء
ولا يوصله الى مدخوله كذلك لا تتعلق بشيء في لولاك لهلك عمرو وكما ان لعل
في لعل الله يغفر ذنبي بنصب الجلالة لا تتعلق كذلك لا تتعلق عند جر الجلالة وقال
امام الايوب وحروف الاستثناء محمولة على الزائد كرب للاشتراك في عدم التعدية
وكذا لولا ولعل محمولان على الزائد نحو لولا موجود اشارة الى الخبر المقدر
لهلك زيد ونحو لعل زيد قائم ومجرورها اي حرف جر عدا اي تجاوز
ذلك الحرف هذه السبعة المذكورة بنصب السبعة على انه صفة هذه
المنصوبة محلا على انه مفعول عدا اعلم ان كلمة ما اذا دخلت على عدا
وخلا تجعلهما فعلا وجوبا لان كلمة ما هذه مصدرية وهي لا تدخل الا على الجملة
الفعلية عند سيبويه ومن تبعه وهو المذهب المنصور وعلى الصحة المقصور
كذا قيل منصوب المحل على انه اي ذلك المجرور مفعول فيه اي بواسطة انه
مفعول فيه لمتعلقه بفتح اللام فسر الشارح الضمير المجرور بقوله اي لمتعلق ما

عدا هذه السبعة اشارة الى ان الضمير المجرور في لمتعلقه راجع [illegible]
لا الى المفعول فيه ولا الى الجار المفهوم من المجرور ان كان الجار في اى لفظ في
للظرفية او كان الجار ما اى حرف جر كان اشارة الى المتعلق المحذوف
في قوله بمعناه والى انه ظرف مستقر لكون المقدر من الافعال العامة على انه
صفة ما او صلته والضمير الراجع الى في مضاف اليه كالباء بيان لما نحو صليت
المسجد مثال لما كان الجار فيه لفظ في ربما او نحو صليت بالمسجد مثال لما كان
الجار وهو الباء بمعنى في وهو الظرفية وهذا اى كونه مجرور ما عدا هذه
السبعة منصوب المحل على انه مفعول فيه ان كان الجار في او ما بمعناه مبنى
على رأى ابن الحاجب ومن تبعه قال البعض قوله هذا اى كون المجرور بلفظ في
او ما بمعناه مفعولا فيه مبنى على رأى ابن الحاجب حيث قال وشرط نصبه تقدير في
ولم يقل وشرطه كما قيل كذا سمع واما على رأى الجمهور فمفعول به غير صريح
اى فهو مفعول به غير صريح لكونه مفعولا بواسطة حرف الجر قال صاحب فتح الاسرار
واما رأى الجمهور فكل ما دخله حرف جر يتعلق بشئ فهو مفعول به غير صريح
سواء كان الجار في او اللام او غيرهما اذ المفعول فيه اى لان المفعول فيه عندهم
مشروط بتقدير في والحاصل ان المفعول فيه على ضربين الاول ما يظهر
فيه في وهو مجرور بها والثانى ما لا يظهر فيه في بل يقدر وهو منصوب
بتقديرها لكن شرط نصبه تقدير في لا كونه مفعولا فيه وهذا عند ابن الحاجب
ومن تبعه والمصنف ذهب الى مذهبه في هذا الكتاب خلافا للجمهور فان المفعول فيه
عندهم لا يكون الا بتقدير في واما المجرور بها فمفعول به غير صريح بواسطة
حرف الجر لا مفعولا فيه وتقدير في في المفعول فيه ان كان ظرف زمان مبهما
كان او محدودا وان كان ظرف مكان فان كان مبهما فتقدر والا فلا كما سيجئ
او منصوب على انه اى ذلك المجرور اشارة الى ان قوله مفعول له عطف
على قوله مفعول فيه بمعنى تعيين للمعطوف عليه قال البعض اعاد الشارح
ما قبل المعطوف عليه لتعيينه لمتعلقه بمعنى اللام اى ما عدا هذه السبعة
ان كان الجار لاما للتعليل او ان كان الجار ما اى حرف جر كان بمعناه اى
بمعنى اللام وهو التعليل ككيمه اى كما ان كيمه بمعنى اللام وفيه تسامح او تجوز

او تجوز معه فيبين ذكر الكل وارادة الجزء لان الجار لفظ كى بلا ما الاستفهامية
لكن في ايراده هكذا نكتة لطيفة وهى ان كونها جارة مشروطة بدخولها
على ما الاستفهامية بحيث حرف الجر فالياء مل قال البعض قوله ككيمه اى كى
في كيمه لانه بمعنى لام التعليل نحو ضربت زيدا للتاديب وهذا مثال لما كان الجار
فيه لاما صريحا ونحو كيمه عصيت وهذا مثال لما كان الجار فيه بمعنى اللام وهو كى
اى لم عصيت وهذا اى المفعول له كالمفعول فيه في الاختلاف بين ابن الحاجب
والجمهور تامل او منصوب على انه اى المجرور مفعول به غير صريح لكونه مفعولا
بواسطة حرف الجر ان كان الجار ما عداهما اى ما عدا في واللام من الحروف
الجارة الباقية بعد السبعة السابقة والا فالواجب ما عداهما بافراد الضمير
فتدبر نحو مررت بزيد فان الباء في بزيد متعلق بمررت لانه ليس بزائد
وزيد مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب على انه مفعول به غير صريح
لمررت لان الباء ليس بمعنى في ولا بمعنى اللام هذا كله اذا لم يسند المتعلق
الى الجار والمجرور وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور عطف على مقدر
تقديره والاصل في المتعلق ان يسند الى غير الجار والمجرور كثيرا
وقد يسند الى الجار والمجرور الاسناد نسبة احد الشيئين الى الآخر بحيث يفيد
المخاطب فائدة تامة وقد يطلق ويراد به نسبة احدهما اليه مطلقا وهو المراد هنا
اذ نحو بمرور به من قبيل اسناد المتعلق الى الجار والمجرور ولا يتناوله المعنى الاول
فلا يسند بتجريد والباعث عليه اعلام ان الشئ الاول والثانى ليس على اطلاقه
بل على كونه متعلقا في الاول وعلى كونه جارا ومجرورا في الثانى تامل فانه ادق
ينفعك في مواضع شتى كذا في احمد نازلى وبيانه انه ذكر للاسناد معنيين اراد الثانى
منهما بناء على عدم صحة ارادة الاول وهو ممنوع بل المراد الاول اذ زيد ممرور به
يصدق عليه الاول لتحقق الفائدة وتعليله بقوله اذ نحو زيد الخ لا ينتج تعين
ارادة الثانى وقوله ولا يتناوله المعنى الاول ممنوع والقول بعدم التناول مكابرة
وارتكاب التجريد مما لا داعى اليه اذ معنى قول المصنف وقد يسند المتعلق الى الجار
والمجرور ينسب احدهما الى الآخر بحيث يتحقق بينهما ربط واسناد ينتظم منه
الفائدة وكون احد الشيئين هنا متعلقا والثانى جارا ومجرورا لا يستلزم التجريد
فانه من افراد احد الشيئين والآخر فالحق ان المراد بالاسناد هنا المعنى الاول ولا تجريد
فتدبر ولا تكن من اسرى التقليد والمعنى اى يسند المتعلق الى المجرور بواسطة الجار

لعله الذي ... الجار والمجرور

قوله فني العبارة الخ تفريع على التفسير بقوله اي يسند الخ اي اذا اسند
المتعلق الى المجرور بواسطة الجار ففي عبارة المصنف مسامحة اصطلاحا
وهي ذكر الشيء وارادة الغير قال احمد نازلي هي استعمال اللفظ في غير معناه
المتبادر ولو بلا علاقة اعتمادا على فهم السامع وقال السيد في كتاب
التعريفات التسامح هو ان لا يعلم الغرض من الكلام ويحتاج في فهمه الى تقدير
لفظ آخر انتهى نكتة التسامح هي التنبيه الى ان الجار والمجرور لشدة اتصالهما
بمنزلة شيء واحد على ما في شرح اللباب ولم يتعرض الى التوجيه بان يقال ان قوله
الى الجار والمجرور من قبيل تسمية الجزء باسم الكل لان الشرط فيه كون الدال
على الكل دال عليه اجمالا ولم يوجد لان الدال عليه دال عليه تفصيلا كما قاله احمد ناظ
قال بعض محشي هذا الكتاب قوله اي يسند المتعلق الى المجرور بواسطة الجار
ففي العبارة مسامحة الخ اقول هذا التفسير مخالف لتنصيصه في بحث الفاعل
والنائب بقوله ولا يكون نائب الا اسما او ما في تأويله الا ان النائب قد يكون جارا
ومجرورا فلو كان المراد كما قال كيف يجوز استثناء هذا النائب عن الاسم او المؤول به
فعلى هذا كان المناسب ان يقال المسامح ولعل الشارح نظر الى ما وقع
مفعول به غير صريح واخذ ما حققه في الامتحان هنا والا كيف يقول المصنف
في الامتحان خلاف ما نص عليه في هذه الرسالة قوله اذ الجار تعليل وبيان
لكونه مسامحة اي لان الجار آلة الفرق بين الآلة والواسطة ان كل آلة واسطة
وليس كل واسطة آلة لان الآلة لا يكون موجدة ولا يتوقف ايجاد الموجد للشيء
على توسطها واما الواسطة فقد يكون مؤثرة كالعلة القريبة فانها تكون متوسطة
بين المعلول وبين العلة البعيدة كذا قاله ابو البقاء قوله ووسيلة عطف تفسير
للآلة قوله في افضاء معنى المتعلق بالاضافة متعلق بوسيلة الى المجرور متعلق
بافضاء قوله فيكون تفريع على قوله آلة ووسيلة اي اذا كان الجار آلة ووسيلة
فيكون الجار من جملة المتعلق بفتح اللام اي من توابعه الذي اي المتعلق الذي هو
اي المتعلق العامل فكيف استفهام انكاري يكون اي الجار من جملة المسند اليه
اي لا يكون من جملة المسند اليه الذي اي المسند اليه الذي هو اي المسند اليه من قبيل
المعمول مع ان الحرف لا يكون معمولا اصلا كما سيجيء كما حققه اي حقق المصنف
ما ذكر في الامتحان اي في الكتاب المسمى باسم الامتحان من قوله في بحث المبني واما
النصب المحلي في مررت بزيد فللمجرور فقط اذ الجار آلة ووسيلة في افضاء معنى الفعل

معنى العامل اليه فهو اذن من جملة العامل فكيف يكون من جملة المعمول فقول بعض المعربين
الجار والمجرور منصوب المحل مسامحة او تجوز تسمية الكل باسم الجزء انتهى قال
صاحب اللباب والمنصوب هو المجرور فقط انتهى قال مصنفك يعني ان القوم
وان جعلوا المجموع منصوبا محلا الا ان التحقيق هو ان المجرور منصوب محلا
اذ الجار هو الواسطة في الوصول والايصال كالهمزة والتضعيف فالمفعول
في الحقيقة هو المجرور وحده لا مجموع الجار والمجرور فقول صاحب الكشاف
والارحام عطف على محل الجار والمجرور تسامح وكذا قوله عليهم في انعمت عليهم
محله النصب على المفعولية ونكتة التسامح هي التنبيه على ان الجار والمجرور
لشدة اتصالهما بمنزلة شيء واحد وهذا هو السر في انهم يمنعون العطف
على المجرور بدون اعادة الجار لانه ذلك عطف على جزء الكلمة فان قيل الجار
والمجرور قد يكون مسندا اليه كالمسند اليه والمشترك فيه وفي الكشاف
عليهم في غير المغضوب عليهم محله الرفع على الفاعلية وعنه في كان مسؤلا عنه
فاعل الصفة قلنا كما يكون المجرور منصوبا بتوسط الجار كذلك يكون مرفوعا
بتوسطه واعتبار النصب في المجرور انما هو عند انتفاء الاسناد كالاطلاق
مصروف من الظاهر بقرينة ان الكلام في الفضلة والمسند اليه ليس بفضلة
بل هو عمدة مع ان التحقيق يأبى ان يكون المجرور فاعلا اذا لم يكن الجار زائدا
بل التحقيق قاض بانه مفعول البتة فتأمل فارجع الى احاطتك بما سبق انتهى
وقال السيرافي يعني اذا قلنا مررت بزيد فلفظ زيد الذي هو مجرور لفظا منصوب
محلا فان الجار هو المعدية للفعل فهو يتمم معنى الفعل حتى يصير بمعنى جاوزت
وحينئذ فالمنصوب محلا هو لفظ زيد لا الجار والمجرور فقول النحاة الجار
والمجرور في محل النصب فيه تسامح والتحقيق ما ذكره انتهى قال شريف الدين
المجرور بحروف الجر اداة توصل معنى الفعل الى مجروره ومنصوب المحل ومجرور المحل
ومرفوع المحل هو المجرور وحده لا مجموع الجار والمجرور في محل النصب او الرفع
والقول بهما مساهلة في العبارة اتكالا على تقريره من القواعد وقال عصام الدين
وما اشتهر ان الجار والمجرور في محل النصب مساهلة بجعل الجار والمجرور لشيء واحد
لكمال اتصالهما فيكون اي مجموع الجار والمجرور في اللفظ لانه في المعنى هو المجرور

فقط هذا تفسير لمرجع الضمير المستتر تحته يكون قوله على ما هو المناسب
متعلق بمحذوف اى وانما فسرنا مرجع الضمير بهذا بناء على ما هو او وانما ارجعنا
ضمير يكون الى الجار والمجرور بناء على الشئ الذى هو المناسب او وانما
ارجعنا ضمير المستتر فى يكون الى مجموع الجار والمجرور بناء على ما هو المناسب
للسباق اى للكلام السابق وهو قوله وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور
قال البعض قوله للسباق وهو قول المصنف الى الجار والمجرور وقال
ده ده افندى والسباق بالباء الموحدة ما قبل الشئ وبالمثناة التحتية اعم وقيل
قرينة السباق امر يؤخذ من الكلام المسبوق لبيان المقصود سواء كان
سابقا على اللفظ الدال على خصوص المقصود او متأخرا عنه وقد يعبر عنهما بدلالة
السياق ايضا وقيل استعمال السياق بالمثناة فى المتأخر اكثر واما دلالة السباق
بالموحدة فهى دلالة التركيب على معنى يسبق الى الفهم منه مع احتمال ارادة غيره
ذكره فى حاشية جمع الجوامع انتهى قال محرم افندى فى بحث المضمر وسياق الكلام
بالياء التحتية يطلق على المتأخر من الكلام كما ان السباق بالموحدة يطلق
على المتقدم لكن الاول يعم المعنيين فى بعض المواضع انتهى الاولى ان يتعرض
الى التوجيه بان يقال ان قوله فيكون نظرا الى المنوى فيه من قبيل تسمية الكل
باسم الجزء لان الشرط فيه كون الدال على الجزء دال عليه اجمالا موجود لان المنوى
دال عليه اجمالا فيكون التسامح فى قوله فيكون نظرا الى المنوى فيه فتأمل فعلى هذا
اى فعلى هذا التفسير او فعلى ضمير يكون راجعا الى مجموع الجار والمجرور او فعلى
ارجاع الضمير الى مجموع الجار والمجرور او الى جميع الجار والمجرور قوله فعلى هذا
متعلق بقوله يكون مؤخرا قدم المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح للقصر وقوله فى قوله
اى المصنف خبر مقدم ليكون ان اعتبرته ناقصا او مفعول فيه له عند ابن الحاجب
ان اعتبرته تاما بمعنى يوجد قوله مرفوع المحل على طريق مزج المتن بالشرح
مراد لفظ مجرور تقديرا بدل الكل او عطف بيان لقوله لا صفة له كما توهم
لان ما اريد لفظه علم او كالعلم وهما لا يقعان صفتين او مرفوعا تقديرا خبر مبتدأ
محذوف اى هو او تقديرا مفعول لعنى المقدر ولا يجوز كونه منصوبا مقول القول
لانه ليس على معناه المصدرى لعدم صحة المعنى بل بمعنى المقول فى حفظ فان اكثر الناس
عنه

عنه غافلون قوله تسامح اسم مؤخر ليكون او فاعله قوله او تجوز عطف على قوله
تسامح اى او ارتكاب مجاز وهو ملابس بتسمية الكل الذى هو الجار والمجرور
والتسمية مصدر مضاف الى مفعولها باسم الجزء الذى هو المجرور قال بعض محشى
هذا الكتاب اقول قد عرفت ان لا تسامح ولا تجوز لكون المراد المجموع فيكون
المجموع مرفوع المحل لا المجرور فقط ولا محذور فيه او الضمير المستتر والمنوى
فى يكون راجع الى المجرور فقط دون الجار يعنى الضمير راجع الى مجموع الجار والمجرور
او الضمير راجع الى المجرور فقط قال البعض قوله او الضمير راجع الى المجرور فقط
عطف على قوله مجموع الجار والمجرور وقال الاستاد قوله او الضمير فى فيكون
راجع الى المجرور فقط لا الى مجموع الجار والمجرور او دون الجار معه وقال
بعض محشى هذا الكتاب قوله او الضمير راجع الى المجرور فقط اقول من العجب
من الشارح قال هذا هنا واستند به فى بحث الفاعل فى استثناء النائب الجار
والمجرور عن الاسم والمؤول به حيث قال وقد سبق ان المتعلق قد يسند اليهما
فيكون المجرور مرفوع المحل ولعل منشأه الاكتفاء بالنظرة الاولى قوله
لقربه متعلق براجع وعلة للرجوع الى المجرور فقط اى لقرب المجرور بالنسبة
الى الجار لان الضمير اذا دار بين القريب والبعيد فالاولى ان يرجع الى القريب
اذا لم يمنع مانع فحينئذ اى حين اذ كان رجع الى المجرور او حين رجع الى المجرور
او حين رجوعه الى المجرور او حين ذلك الرجوع او حين ذلك الارجاع لا تسامح
ولا تجوز مصدر من باب التفعل فيه اى فى قوله مرفوع المحل على انه اى
مجموع الجار والمجرور قال امام الايوب قوله على انه اى بواسطة ان ذلك المجرور
مع جاره نائب الفاعل لمتعلقه نحو مر بزيد فانه مر فعل مجهول وهو حين كونه
فعلا معلوما مسندا الى فاعله وكان بزيد متعلقا به ومفعولا به غير صريح له ولما بدل
فعل مر الى صيغة المجهول بدل اسناده الى فاعله فاحتاج الى الاسناد الى شئ فوجد
فى التركيب ذلك المفعول فاسند اليه فتحول محله من النصب الى الرفع لتحول
واسطة فان الواسطة فى الاول كان مفعوليته وبعد التحول كان نائبية الفاعل ثم شرع
فى مسائل الجار والمجرور من حيث جواز تقديمه على عامله وتأخيره فقال ويجوز
تقديم ما اى يجوز تقديم الجار والمجرور الذى عدا اى تجاوز هذا ذلك الجار والمجرور
اى ما يكون نائب الفاعل اى الشئ الذى يكون نائب الفاعل تفسير للمشار اليه

اي العامل عن زمان ومكان ما في الاغلب انتهى قوله في الاغلب احتراز عن فعل الله تعالى
لانه منزه عنهما اذا كان كالحميم فيدخل اي الظرف فيما اي الى موضع لا يدخل فيه
اي الى ذلك الموضع الاجانب بفتح الهمزة وكسر النون جمع تكسير للاجنبي وفاعل
لقوله لا يدخل اي فكما يدخل الظرف فيما لا يدخل فيه الاجانب يدخل ما كان من قبيله
فيما لا يدخل فيه الاجانب كالفعل وغيره قال الاستاد قوله فيدخل اي اذا كان من قبيله
فيدخل ما عدا هذا فيما اي في موضع لا يدخل فيه اي في ذلك الموضع الاجانب كالفاعل
وغيره والاجانب على وزن المساجد جمع اجنبي فاعل لا يدخل قوله واما نائب الفاعل
فكالفاعل عطف على مقدر تقديره اما عدم جواز تقديم الفاعل على عامله لئلا يقع
اللبس بالمبتدأ واما عدم جواز تقديم نائب الفاعل اذا كان جارا ومجرورا او
بشرط كونه جارا او مجرورا على عامله فلانه كالفاعل في الحكم فلا يجوز بزيد مر كما لا يجوز
زيد قام على ان زيد فاعل قام وايضا لا يجوز تقديم تابعهما على عاملهما والا لم يكن
التابع تابعا قال بعض المحشين قوله واما نائب الفاعل فكالفاعل عطف على مقدر
تقديره اما الفاعل حكمه كذا واما نائب الفاعل الذي هو جار ومجرور فكالفاعل
في الحكم فلا يجوز تقديم نائب الفاعل الذي هو جار ومجرور على عامله كما لا يجوز
تقديم الفاعل على عامله وقال بعض الافاضل قوله واما نائب الفاعل فكالفاعل
في عدم جواز التقديم يعني لا يجوز تقديم نائب الفاعل الذي هو جار ومجرور
على العامل كما لا يجوز تقديم الفاعل عليه وقال البعض قوله واما نائب الفاعل
فكالفاعل في عدم جواز التقديم على العامل اما في الفاعل والنائب ظاهر لانه باستقرائه
فيهما ولانه في الفاعل لئلا يلتبس بالمبتدأ وقيل لانه كالجزء الثاني من عامله وعدم جوازه
في النائب لاخذه حكم المنوب وقال الآخر قوله واما نائب الفاعل فكالفاعل في الحكم
فلما اخذ نائب الفاعل حكم الفاعل امتنع تقديمه كالفاعل وقال بعض الكمل قوله
واما نائب الفاعل فكالفاعل جواب سؤال مقدر فكأنه قيل ان الفاعل لا يجوز تقديمه
على عامله لئلا يقع اللبس بالمبتدأ وهل يجوز تقديم نائب الفاعل على عامله فاجاب
بقوله واما نائب الفاعل فكالفاعل في الحكم فكما لا يجوز تقديم الفاعل على عامله لا يجوز
تقديم نائب الفاعل على عامله كما يجيء في بحث المرفوع قال الشارح رح في شرح قول المصنف
ولا يجوز تقديمهما على عاملهما اي لا يجوز تقديم الفاعل ونائبه على عاملهما بالاستقراء
وقيل في الفاعل لئلا يلتبس بالمبتدأ وقيل لانه كالجزء الثاني من عامله ولا يجوز في النائب
لاخذه حكم المنوب وقال العلامة التفتازاني ردا على المصنف قال البعض والغرض

[illegible]

لهذا قال البعض والغرض من التفسير تعيين للمشار اليه قوله من الجار والمجرور بيان
في قوله اي ما الخ قال امام الايوب قوله هذا اي الجار والمجرور الذي كان نائب
فاعل قوله على متعلقه بفتح اللام والضمير راجع الى ما اي على عامله الذي هو متعلقه
قال امام الايوب قوله على متعلقه بفتح اللام متعلق بالتقديم يعني يجوز تقديم كل جار
ومجرور مما ذكر من كونه مفعولا فيه ومفعولا له ومفعولا به غير صريح على متعلقه
الا جارا ومجرورا يكون نائب فاعل فانه لا يجوز تقديمه على فعله فلا يقال بزيد مر
لانه كالفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على فعله فكذا نائبه نحو بزيد مررت مثال لما جاز
تقديم الجار والمجرور على متعلقه قوله لانه اي ما عدا هذا علة لجواز تقديم ما عدا هذا
على متعلقه قال بعض الكمل قوله لانه متعلق بيجوز وعلة للجواز وقال الآخر قوله لانه
متعلق بالتقديم معمول ضعيف لكونه فضلة في الكلام بواسطة حرف الجر او لكونه
معمولا بواسطة حرف الجر بحسب المحل اي لان ما عدا هذا معمول ضعيف يعمل فيه
اي في المعمول الضعيف العامل بالرفع فاعل يعمل والجملة صفة للمعمول الضعيف
اينما وجد على صيغة المجهول الشرطية اي مكان وجد ذلك المعمول من مقدم العامل
ومؤخره او على صيغة المعلوم اي اي مكان وجد العامل ذلك المعمول سواء وجد
في مقدمه او في مؤخره قال الاستاد قوله اينما وجد على صيغة المجهول اي اي مكان
وجد العامل سواء قدم او اخر انتهى قال بعض المحشين قوله لانه علة للجواز اي
لان ما عدا هذا معمول ضعيف صفة لمعمول يعمل فيه اي في المعمول الضعيف العامل
بالرفع فاعل لقوله يعمل اينما وجد ذلك المعمول وقال البعض قوله يجوز وعلة له اي
لان ما عدا هذا معمول ضعيف يعمل فيه اي فيما عدا هذا العامل اينما وجد على صيغة المعلوم
اي اينما وجد العامل وقال بعض الافاضل قوله لانه علة لجواز التقديم اي لان الجار
والمجرور الذي عدا هذا معمول ضعيف جبران يعمل فيه اي في ذلك الجار والمجرور العامل
فاعل يعمل اينما وجد ذلك العامل قوله ولانه عطف على قوله لانه وعلة ثانية لجواز
تقديم ما عدا هذا على متعلقه من قبيل الظرف اي شبيه بالظرف الحقيقي الذي هو
الزمان والمكان من حيث ان كلا منهما مفتقر الى فعل او معنى فعل ليتعلق به كذا قاله
شارح الارشاد وهو اي الظرف كالحميم له اي كالقريب للعامل الملابس اليه
في الاغلب وذلك لعدم خلو هذا اي معمول عامله عن زمان ومكان ما في الاغلب
قال الشارح في بيان عدم احتياج اسم الفاعل والمفعول في العمل الى الاعتماد في الظرف
اما عدم احتياجهما في العمل الى الشرط في الظرف فلانه كالحميم للعامل لعدم خلوه عنه له
اي
عدا هذا

[illegible]

من نقل كلامه بيان جواز تقديم نائب الفاعل بشرط كونه جاراً أو مجروراً قوله في شرح
مختصر عز الدين ظرف لقال يعني مفعول فيه له او متعلق به قوله ظاهر كلام صاحب
الكشاف بثلث اضافات مبتدأ وخبره قوله ان النائب اي نائب الفاعل يجوز تقديمه
والجملة مقول القول او مقول قال قال الاستاد قوله ظاهر مراد اللفظ منصوب
تقديراً مقول له و مرفوع لفظاً مبتدأ وخبره قوله ان النائب يجوز تقديمه والجملة
مقول القول وهو الى كلام وهو مضاف الى صاحب وهو مضاف الى الكشاف
اذا كان اي النائب جاراً و مجروراً يجوز تقديمه اي النائب على عامله اي النائب
فيقال اي اذا جاز تقديم النائب بشرط كونه جاراً او مجروراً فيجوز ان يقال او
فيصح ان يقال زيد به اي بزيد ممرور فزيد مبتدأ وممرور خبره وبه نائب فاعل
قدم على عامله الذي هو ممرور والقول بان ظاهر كلام صاحب الكشاف هذا صحيح
او ان ظاهر كلام صاحب الكشاف هذا ثابت او هو ظاهر كلام صاحب الكشاف فيه لانه
اي صاحب الكشاف ذكر في قوله اي الله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك
علة لجواز تقديم على عامله
اي كل هذه الاعضاء فاجراها مجرى العقلاء لما كانت مسؤلة عن احوالها شاهدة
على صاحبها هذا كان عنه مسؤلا اي كان كل واحد منها مسؤلا عن نفسه يعني عما فعل به
صاحبه ان بالفتح لوقوعه مع جملة مفعولا لذكر ثم ان حرف من حروف المشبهة
بالفعل يقتضي اسما وخبراً وعنه مراد اللفظ منصوب تقديراً اسمه وخبره قوله فاعل مسؤلا
واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها صلة لان وهي في تاويل المفرد منصوبة محلا مفعول به
لقوله ذكر وما يقال اسم ان مع خبره في تاويل المفرد مسامحة اي ان لفظ عنه نائب فاعل
مسؤلا واطلاق الفاعل على نائبه اصطلاح صاحب الكشاف وامثاله من المتقدمين
قوله قدم على صيغة المجهول اي قدم قوله عنه عليه اي على قوله مسؤلا قال صاحب التقريب
وانما جاز تقديمه اعتباراً لاصالة ظرفيته لا العروض فاعليته لان الفاعل لا يتقدم لالتباسه
بالمبتدأ ولا التباس هنا ولانه ليس بفاعل حقيقة بل مفعول انتهى لكن قال ابو حيان
حكى الاتفاق من النحويين على انه لا يجوز تقديم الجار والمجرور الذي يقام مقام الفاعل
على الفعل يذكر المتعلق كثيراً وقد يحذف اي ان الاصل في المتعلق الذكر وقد يحذف
المتعلق اي متعلق الجار من اللفظ لا نسيا بل منويا فان كان المتعلق المحذوف
فعلا اصطلاحيا والفرق بين المحذوف والمضمر والمتروك ان المحذوف ما بقي معناه ولا بقي
اثره والمضمر ما بقي اثره ومعناه والمتروك ما لا بقي اثره ولا معناه فاكتفى اي المصنف
به اي بالفعل عما اي عن الاسم الذي يشابهه اي يشابه ذلك الاسم الفعل كاسم الفاعل
ونحوه

ونحوه من الصفات واما الاكتفاء به فلانه الاصل في العمل قوله او المراد به عطف
على قوله اصطلاحيا بحسب المعنى اي مراد المصنف بقوله فعلا الدال اي الفعل الدال
على الحدث فيفسر بالفعل اللغوي اذا كان المراد به الدال على الحدث فيعمهما اي
فيعم قوله فعلا الفعل الاصطلاحي وما يشابهه كما في حد الفاعل واما معنى الفعل
فلا يحذف فضلا عن العموم فلا يتصور كون المتعلق به ظرفا مستقرا عاما وهو ما يوجد
في ضمن كل شيء اي فعلا دالا على الحدث العام وانما سمي به لعمومه وشموله
لكل الموجودات مثل الفعل العام بقوله كالكائن وللقائل ان يقول ان كل متعلق
لابد له ان يكون مما وجد فيه الحدث ولذا قوله كالكائن لا يصلح ان يكون مثالا له
فانه من الافعال الناقصة وفي الافعال الناقصة مذهبان الاول انسلاخها عن الحدث
وتمحضها للزمان فلذا سميت ناقصة والثاني عدم الانسلاخ وكلام الشارح
مبني على الثاني واما الكون فمصدر من التام لا من الناقص وهذا مبني على الثاني ايضا
ونقصانها لعدم تمامها بالفاعل كذا ذكره المصنف في تعليقه على الامتحان والحاصل
اسم كالحاصل والموجود والمستقر فان هذه الاربعة عام لكل الموجودات
ففي العبارة مسامحة في التمثيل حيث ذكر المشتق واريد المأخذ يعني ذكر الكائن
والحاصل والموجود والمستقر واريد الكون والحصول والوجود والاستقرار
لانه بصدد التمثيل للفعل لا لما يشابهه قال بعض المحشين قوله كالكائن والحاصل
والموجود والمستقر تمثيل للفعل العام لا لما يشابهه وقد يقال انه جرى في التمثيل
على الاحتمال الثاني وان المراد بالفعل ما دل على الحدث وقيل ففي العبارة مسامحة
في التمثيل حيث ذكر المشتق واريد المأخذ فافهم ادخل كاف التشبيه على الكائن
والحاصل والموجود والمستقر مع ان العام منحصر بها اعتبارا الى افرادها نفسها
او انه من قبيل تشبيه بالجزئي وقال بعض الافاضل والمستقر من الافعال العامة
اذا كان بمعنى الموجود واما اذا كان بمعنى القادر والثابت فليس منها اذ قالوا في قوله
تعالى مستقرا عنده انه لغو فليس بمستقر متضمنا بضم الميم الاولى وفتح الميم الثانية
المشددة اسم مفعول من باب التفعل في الجار والمجرور اي مفهوما معناه اي الفعل
منهما اي من الجار والمجرور عرفا وانه لم يعلم بالفاظ العربية تعبير متضمنا قال
صاحب المنافع قوله اي مفهوما معناه منهما عرفا اشار الى ان متضمنا بصيغة المفعول
مأخوذ من التضمن بمعنى الاشتمال وان دلالة الجار والمجرور على معنى عاملهما ليست
بحسب الوضع بل بالاستعمال وفيه كلام في حواشي الفوائد الضيائية انتهى كلامه وقال
البعض قوله عرفا اي بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع يسميان اي الجار والمجرور

في الاصطلاح اي في اصطلاح النحاة ظرفا اي يطلق عليهما اسم الظرف لان الظرف
اسم لهما على وجه الخصوص ووجه تسميتهما بالظرف لانهما شبيهان بالظرف
الحقيقي الذي هو الزمان والمكان من حيث ان كلا منهما مفتقر الى فعل او
معناه ليتعلق به كما تقدم في ويجوز تقديم ما عداها على متعلقه وقال
صاحب فتح الاسرار والظرف عند النحاة اسم لظرف الزمان او المكان
ثم تسامحوا واطلقوا على الجار والمجرور ايضا فوجه تسميتهما ظرفا لهذا انتهى
وقيل لكونهما جاريا مجرى الظرف في الاحتياج الى الفعل والمناسبة له لان الظرف
في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في فافهم وقال الحقيقي في كتابه الفروق
الظرف حقيقي كاسم الزمان والمكان ومجازي كالجار والمجرور ولما ثبت لفي
بين حروف الجر مشابهة للظرف الحقيقي نظرا الى دلالتها على الظرفية غلبت
على سائر حروف الجر فكانت كلها مايعه الظرف الحقيقي على وجه التغليب
فجعلت كلها ظروفا على طريق المجاز والا فالظرف حقيقة هو الزمان والمكان
مبهما كان او محدودا ذكر شيخنا العلامة ابقاه الله بالسلامة في حواشي
المختصر مستقرا فيه يشير الى انه من الحذف والايصال وقال سيد علي زاده
اعلم ان قولهم الظرف مستقر بفتح القاف على الحذف والايصال اي مستقر فيه فهو
من قبيل الحال مشترك كما يشعر به كلام الشريف في وجه التسمية بالمستقر وقال
الحقيقي في كتابه الفروق المستقر المشهور بين الناس استعمال المستقر على صيغة
اسم المفعول بفتح القاف والظاهر انه خطأ لان استقر وقر بمعنى واحد فالظرف
قار اي قائم مقام عامله لا مقرور لانه لازم لا يجيء منه اسم المفعول واما ما جاء
في التنزيل فمستقر ومستودع اسم مكان لا اسم مفعول كذا ذكره شهاب الدين في حواشي شرح
الهندي وقال الجاربردي المستقر بفتح القاف اي مستقر فيه فحذف فيه اختصارا وقال شارح
ميزان الادب والمستقر بفتح القاف اصله مستقر فيه حذف الجار فانقلب الضمير المجرور
البارز مرفوعا مستترا كقولهم مشترك بمعنى مشترك فيه واما وجه تسميتهما مستقرا
فلاستقرار معنى العامل اي فهو ثابت لاستقرار معنى العامل قال البعض قوله
فلاستقرار معنى العامل فيتعلق بسميان وعلة لتسميتهما مستقرا وعمله اي
اي ولاستقرار عمل العامل واعرابه اي ولاستقرار اعراب العامل اي الاعراب الذي جاء من العامل
وغيره اي

اي ولاستقرار ضمير العامل قوله فيهما اي في الجار والمجرور متعلق باستقرار
اما الاول اي اما استقرار معنى العامل فيهما فظاهر اي فهو ظاهر
لان المظروف يستقر في الظرف البتة قال البعض قوله اما الاول اي
اما استقرار معنى العامل في الجار والمجرور فظاهر لانفهام معناه
منهما عرفا حتى يقوم الجار والمجرور مقامه اولا مكان فهمه من نفسهما
حتى يقوم منهما مقامه واما البواقي اي واما استقرار البواقي فيهما من عمل العامل
واعرابه وضميره فبانتقال كل منها اي فهو بسبب انتقال كل واحد
من البواقي قال البعض قوله واما البواقي اي اما استقرار البواقي
من العمل والاعراب والضمير فبانتقال كل منها اي فثابت لانتقال كل
من العمل والاعراب والضمير وقوله منها صفة للفظ كل قوله منه متعلق بانتقال
اي من العامل قوله اليهما متعلق بانتقال ايضا اي الى الجار والمجرور
قوله لقيامهما متعلق بانتقال ايضا اي لقيام الجار والمجرور مقامه اي
مقام العامل قال بعض الافاضل وجه تسميتهما مستقرا لكونهما محلا لاستقرار
معنى المتعلق فيهما وينتقل اليهما ضميره واعرابه وعمله فقد يقع اي اذا قاما مقام العامل
بالوجه المذكور فقد يقع الظرف المستقر ركنا اي جزء الكلام كوقوعه
خبرا للمبتدأ نحو زيد في الدار وكوقوعه مبتدأ بحسب المعنى ولا مانع من جعل
الظرف المستقر مبتدأ بحسب المعنى على ما قاله بعض المحققين واليه اشار
الشارح في تحريره ومن خواصه حيث قال اي بعض خواص الفعل الخ ولا استبعاد
في وقوع الظرف مبتدأ بتأويل معناه على ما صرحوه في قوله تعالى ومن الناس
من يقول اي بعض الناس من يقول وعلى ما صرح الشارح في قوله ومن خواصه
اي بعض خواص الفعل الخ قال بعض المحققين قوله فقد يقع اي اذا قاما مقام العامل
فقد يقع الجار مع المجرور او فقد يقع الظرف اي الجار والمجرور او فقد يقع
المجرور بواسطة الجار ركنا بان يكون خبرا نحو في الدار زيد وقد لا اي وقد لا يقع
ركنا بل فضلة كوقوعه حالا وتمييزا نحو عز من قائل وهو يحتمل ان يكون حالا او تمييزا
فالمعنى على الاول عز حال كونه قائلا وعلى الثاني عز باري تعالى من جهة قائليته كما قال الشارح

في حاشية الامتحان ونحو عزمن قائل تمييز من البيانية قال بعض المحققين
قوله وقد لا اي وقد لا يقع ركنا بل فضلة كوقوعه حالا نحو زيد في الدار راكب
ويجوز حذفه فعل قد فلذلك حذفه الشارح نحو زيد في الدار اي حصل او حاصل
اشارة الى الاختلاف بين البصرية والكوفية الاول للاول والثاني للثاني لكن
اختار الاول لما سبق آنفا انه الاصل في العمل هذا امثال للظرف الذي يكون
متعلقه المحذوف فعلا عاما متضمنا فيهما وان لم يكن كذلك اي مثل ذلك قوله
اي ان لم يكن المتعلق المحذوف فعلا عاما متضمنا فيهما اي في الجار والمجرور
تعيين للمشار اليه قال البعض قوله اي ان لم يكن المحذوف عاما متضمنا فيهما تعيين
للمشار اليه اي ان لم يكن المتعلق المحذوف فعلا عاما مفهوما معناه منهما عرفا
بان لم يفهم معنى العامل منهما عرفا بل يحتاج في انفهامه منهما الى قرينة يسميان
اي الجار والمجرور قال امام الادب وقوله يسميان اي ذلك الجار والمجرور
جواب وان لم يكن يعني انه ان لم يكن المتعلق الذي حذف فعلا عاما او لم يكن
المتعلق محذوفا بل كان مذكورا يسمى ذلك الجار والمجرور ظرفا لغوا اي فضلة
في الكلام يعني غير ركن من الكلام هذا تفسير باللازم لان اللغو يلزمه الفضلة
فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم قوله مستغنى عنه اي عن الظرف اللغو
صفة للغوا وتفسير له باعتبار تركيبه مع ظرف ابدا في الكلام لعدم وقوعه ركنا من الكلام
اصلا بخلاف الظرف المستقر فانه قد يقع ركنا وقد يقع فضلة كما تقدم قوله لعدم انفهام
معنى العامل متعلق بقوله يسميان وعلة للتسمية باللغو فانفهم منهما اي لعدم انفهام
معنى العامل من الجار والمجرور عرفا بل احتاج في انفهامه منهما الى القرينة
وعدم انتقال شيء اي ولعدم انتقال شيء قوله من الامور الثلاثة بيان
لعدم المستفاد من شيء لانه نكرة اي من الامور الثلاثة المذكورة من عمل العامل
واعرابه وضميره قال الاستاد قوله من الامور الثلاثة بيان لشيء منه اي من العامل
متعلق بانتقال وقوله اليهما متعلق بانتقال ايضا اي الى الجار والمجرور
قال سيد علي زاده التسمية باللغو فهو ان الظرف هذا لغو بالنظر الى ظاهر الكلام
لانه فضلة يتم الكلام بدونها ولانه ملغى من جهة العمل حيث لا يعمل اصلا
لا في المستقر ولا في المضمر قال بعض المحققين من شراح اللب وهو تسمية خالية
عن المناسبة يعني انه اصطلاح مجرد ثم قال واما انا فلا احب تسميته باللغو لوقوعه

لوقوعه في التنزيل والحديث ففيه اذا له اخلال بالادب فسمينا ظرفا خاصا
عاملة وسمينا المستقر ظرفا عاما اذ الملحوظ في الاول خصوص العامل
وفي الثاني عموم ولا يمنع ليس قوله لهما ظرف مستقر منصوب المحل اخبر مقدم
لليس وليهما المؤخر قوله اعراب اي ليس كائنا للجار والمجرور اعراب يعني انتفى
الاعراب لهما معا في انفسهما اي في ذات الجار والمجرور واما الاعراب المحلي
فللمجرور فقط اي اما الاعراب المحلي في الظرف المستقر للجار والمجرور
معا لكونه جزء الكلام واما الاعراب المحلي في الظرف اللغو فللمجرور فقط
لا للجار والمجرور معا لكونه غير جزء الكلام فعلى هذا لا يكون قوله ولا لهما
اعراب في انفسهما الى هنا كلاما مستقلا بل دخل فيما قبله لما سبق اي لشيء سبق
في قوله وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور من ان الجار من جملة العامل فتأمل
نحو زيد في الدار اي اكل على صيغة الماضي المعلوم اشارة الى مذهب البصرية
هذا امثال للظرف الذي لم يكن متعلقه المحذوف فعلا عاما بقرينة دالة على الاكل
مثل تعار الاكلين بكسر اللام وسكون الياء وحضورهم لاكل الطعام في صيغة البيت
مثلا قال الاستاد هذا امثال لما يكون المتعلق فعل خاص لان المتعلق المحذوف
هو اكل وهو فعل خاص لان الاكل انما يعتبر فيما له نطق كالانسان والجن يعني
خاصة لهما تأمل او آكل على صيغة اسم الفاعل اشارة الى مذهب الكوفية سواء
حذف متعلقه بقرينة حالية اي بسبب قرينة حالية كما في المتن او بقرينة مقالية
كما اذا قيل اين اكل زيد فقلت في الدار اي اكل وما اي المتعلق الذي حذف اي
ذلك المتعلق بها اي بسبب القرينة هي ما يوضح المراد لا بالوضع تؤخذ من لاحق الكلام
الدال على خصوص المقصود او سابقه فكالمذكور اي فهو كالمتعلق المذكور عاما او خاصا
اي سواء كان من الافعال العامة او الخاصة والظرف اي الجار والمجرور مع المذكور
اي مع المتعلق المذكور عاما او خاصا يكون اي الظرف فضلة قوله ولغوا
عطف تفسير لقوله فضلة اي عطف وتفسير له يعني عطف على قوله فضلة وتفسير له
هذا من قبيل عطف الملزوم على اللازم فتبدر بلا شبهة اي بلا ريب وشك فكذا
مع الخاص المحذوف بها اي مثل كون الظرف مع المذكور عاما او خاصا لغوا وفضلة

كذلك الظرف مع الخاص المحذوف بالقرينة يكون لغواً وفضلة - قال بعض المحققين

قوله فكذا اي مثل الظرف مع المذكور عاماً او خاصاً مع الخاص المحذوف
يعني يكون الظرف مع الخاص المحذوف فضلة ولغواً كما يكون مع المذكور عاماً
او خاصاً فضلة ولغواً - هذا اي كون الظرف مع الخاص المحذوف بها ظرفاً لغواً
مسلك الجمهور اي مسلك جمهور علماء البصرية والكوفية - والمسلك الطريق
المسلوك كذا قاله صدر جوي في حاشيته على الهوادي وقيل قائله السيد الشريف
انه اي الظرف مع الخاص المحذوف بها اي بالقرينة - يكون اي الظرف مستقراً
لا لغواً اي لا يكون لغواً ولا فضلة - هذا هو التحقيق وان عبّر بقيل قال
مير ابو الفتح واعلم ان السيد الشريف قال في حواشي الكشاف ان الظرف
المستقر ما كان متعلقه مقدراً سواء كان عاماً كقولنا زيد في الدار اي حصل
او خاصاً كقولنا زيد في البصرة اي مقيم واللغو ما يقابله واما على المشهور
بين النحاة ان الظرف المستقر ما كان متعلقه مقدراً خاصاً واللغو يقابله ونحو
مررت بزيد وهذا مثال للظرف الذي لم يحذف متعلقه فان المتعلق هو المرور
والمرور ليس متضمناً في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف ونحو
وجد بضم الواو وكسر الجيم بمعنى علم نقيض فقد وعدم كما يجيء زيد في الدار
وهذا مثال للظرف الذي لم يحذف متعلقه العام فلا يقال وفيه اشارة
الى تعدد المثال قال بعض الافاضل قوله مررت بزيد مثال للخاص المذكور
وهذا مثال للعام المذكور والظرف اي تعلق بمحذوف عام فمستقر والا
فلغو سواء تعلق بمذكور خاص او عام او بمحذوف خاص ومنهم من صرح بهذا
التفصيل فقال الظرف المستقر ما يتعلق بفعل عام محذوف منسي والظرف
اللغو ما يتعلق بمذكور او محذوف منوي وهذا هو المشهور في السنة الجمهور
وبه قال العلامة التفتازاني والشريف الجرجاني في شرح المفتاح وغيره لكن قال
الشريف في شرح الكشاف تقييد بعض الشارحين بان خصوص المتعلق لا يخرج
الظرف عن كونه مستقراً فان معنى المستقر ما استقر معنى متعلقه سواء المتعلق فيه
معنى فعل عام او خاص فليتأمل وقال بعض شراح المصباح فان قلت ما الفرق

[illegible]

ما الفرق بين اللغو والمستقر قلنا ان المستقر انما يكون مستقراً اذا اجتمع فيه
امور ثلثة - الاول ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول والكون والوجود
والاستقرار والثاني ان يكون المتعلق متضمناً فيه والثالث ان يكون المتعلق
~~ان يكون المتعلق~~ مقدراً غير مذكور فاحترزنا بالشرط الاول عن مثل زيد في الدار
اذا قدر متعلقه آكل بقرينة دالة عليه فيكون ههنا ان يكون المتعلق مقدراً
في الظرف لكنه ليس من الافعال العامة فلذلك احتاج ذلك المتعلق الى قرينة - وان كان
عاماً لما احتاج اليها واحترزنا بالثاني عن مثل مررت بزيد فان المتعلق وهو
المرور ليس متضمناً فيه بل هو امر خارج عن الظرف واحترزنا بالثالث عما
اذا كان المتعلق متضمناً في الظرف ومن الافعال العامة لكنه مذكور لفظاً
نحو زيد حاصل في الدار واذا لم يوجد هذه الشروط الثلثة يكون لغواً مثال
المستقر زيد في الدار اذا قدر المتعلق حاصل او مستقر او موجود في الدار
ومثال اللغو زيد حاصل في الدار ومررت بزيد وماله حظ من الاعراب هو المستقر
ولا يتم الكلام بدونه بل هو جزء الكلام وليس اللغو كذلك لانه متعلق للعامل
المذكور والاعراب لذلك العامل ويتم الكلام بدونه تأمل ولا تغفل فانه
بحث شريف وقال بعض شراح اللباب قسم الظرف اي الجار والمجرور
الى لغو ومستقر فالمستقر ما كان متعلقه حاصلاً فيه مقدراً معه غير خارج عنه
كقولك زيد في الدار فان معنى الاستقرار متضح للظرف لا لغيره بخلاف قولك
جلست على البساط فان متعلق الظرف هو الفعل الخارج عن الظرف وهو جلست
الظرف الذي يتضمن متعلقه يسمى مستقراً بشرطين احدهما ان يكون المتعلق من الافعال
العامة كالحصول والاستقرار والكون ونظائرها والثاني ان يكون ذلك المتعلق
مقدراً في الظرف غير مذكور في اللفظ فالحاصل ان المستقر انما يطلق اذا اجتمع فيه امور
ثلثة - احدها كون المتعلق متضمناً فيه والثاني ان يكون من الافعال العامة - والثالث ان يكون
مقدراً غير مذكور فاحترزنا بالاول عن مثل مررت بزيد فان المتعلق وهو المرور ليس متضمناً
في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف واحترزنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار
اي اكل في الدار اذا وجد قرينة معينة للمقدر فههنا المتعلق متضمن مقدر في الظرف ولكنه
ليس من الافعال العامة ولذلك احتاج الى قرينة معينة واحترزنا بالثالث عما اذا كان

المتعلق متضمنا للظرف ومن الافعال العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد حاصل
في الدار ولما فرغ من مسائل المتعلق المحذوف والمذكور شرع في مسائل حذف الجار
فقال وقد يحذف الجار بان يذكر الجار كثيرا وقد يحذف الجار الحرفي وهو اي حذف الجار
الحرفي فيه اشارة الى ان الضمير راجع الى مصدر يحذف مع فاعله كما في قوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى قال بعض الافاضل ان مرجع الضمير في المتن وفي الاية سابق ذكره ضمنا
ففي المتن سابق ذكره في ضمن يحذف وفي هذه الاية سابق ذكره في ضمن اعدلوا فضمير هو
في الاية راجع الى العدل المذكور في ضمن اعدلوا قال امام الاديب ان الضمير في قوله وهو
راجع الى الحذف المذكور في ضمن يحذف وفي قوله تعالى هو راجع الى العدل المذكور في ضمن
اعدلوا قال بعض المحشي قوله اي حذف الجار ولو قال اي الحذف لكان اخصر واكفى
ولافادة المقصود اوفق وهو المطلوب في التراكيب اذ ح يصير اللام للعهد والحذف المعهود
ليس الا حذف الجار قوله على نوعين اي متنوع على نوعين النوع الاول قياسي اي
منسوب الى القياس الذي هو القضية الكلية التي موضوعها امر كلي هو مجرور الجار المحذوف
ومحمولها مفهوم حذف جار المطلق في بعض اخر ونسبة الحذف الجزئي الى القياس نسبة
المستنبط الى المستنبط منه وطريق الاستنباط ان يجعل الاسم الذي وقع فيه حذف الجار
موضوعا ويجعل موضوع القضية المذكورة محمولا على ذلك الاسم ويجعل القضية المجتمعة
منهما صغرى ويجعل تلك القضية المذكورة كبرى مثلا تقول في حينا في سرت حينا اسم
وقع فيه الفعل من الزمان وكل اسم وقع فيه الفعل من الزمان يحذف في منه والمستنبط
من هذا القياس الاقتراني فحينئذ يحذف في منه كذا قال احمد نازي قال صاحب فتح الاسرار قوله قياسي
اي يمكن لبيانه قاعدة كلية بحيث يرجع اليها لمعرفة جزئي من جزئياتها ولا احتياج الى السماع
فيه بخصوصه مثل كل ظرف زمان يجوز فيه حذف في بعرف منه حذفه من سرت يوم الجمعة وصمت
شهرا اي مضبوط اي محفوظ بضابط كلي يقاس كل جزئي يوجد في هذا الكلي الى اخر اي
مضبوط بقاعدة كلية بحيث اذا وجد ان الضابط ووجد على صيغة الماضي المجهول في جزئي
من الجزئيات اي من جزئيات الكلي قوله لم يحتج بصيغة المجهول جواب اذا قوله الى السماع
نائب الفاعل اي لم يحتج الى السماع من العرب العرباء فيه اي في علم ذلك الجزئي بخصوصه اي
بفرده وشخصه او على وجه الخصوص والضمير راجع الى الجزئي والنفي في لم يحتج متوجه الى هذا
القيد والاحتياج الى السماع بنوعه واجب كذا قاله احمد نازي وسماعي اي والنوع الثاني
سماعي يعني ان الحذف دائر بخصوصه ان وجد وجد وان عدم عدم كذا قاله احمد نازي اي غير مضبوط
اي غير محفوظ بضابط كلي اي بقاعدة كلية بل يحتاج على صيغة المجهول الى السماع
من عرب العرباء في كل جزئي اي في علم كل جزئي من الجزئيات بخصوصه قيد للاحتياج اي ٢٢٣
بفرده وشخصه والضمير راجع الى جزئي فالقياسي من الحذف الفاء للتفصيل واللام
للعهد لسبقه في التقسيم انما عرف باللام لكونه عينا للاول قدم لانه مضبوط و

وضبط السماعي لا يمكن الا به فافهم قال بعض الشراح قوله فالقياسي اي
فالحذف القياسي وهو مبتدأ وخبره قوله في ثلثة مواضع وليس بقياسي
في غير هذه المواضع الثلثة فلا تقول في مررت بزيد وقمت الى عمرو مررت زيدا
وقمت عمرا وهو مواضع غير منصرف كما جد الموضع الاول منها هو المفعول فيه
اي الذي وقع فيه مضمون عامله قال احمد نازي وهو الاسم الذي وقع فيه مضمون
عامله قوله فان حذف في الفاء تعليل للنسبة الحكمية اي لان حذف لفظ في
الذي للظرفية لا حذف ما اي حرف الجر الذي كان بمعناه اي بمعنى في كالباء
مثلا وانما لم يلتفت اليه المصنف اذ لا يقدر قال البعض قوله اذ لا يقدر تعليل
للنفي بقوله لا بمعناه اي لانه لا يقدر في المفعول فيه شيء من حروف الجر الا يقدر
ما هو الشايع وهو في لانه شايع في الظرفية كما ان الشايع في التعليل اللام
دون الباء ومن وفي ولا يقدر في المفعول له ايضا ما سوى اللام قال صاحب
فتح الاسرار والشايع في الظرفية في كما ان الشايع في التعليل اللام وانما قلنا
لا يقدر الا الشايع لتبادره اي لاجل شايع الفهم في اول الوهلة اليه
اي الى الشايع في الضمير راجع الى الشايع وجوز من التجويز الفاضل العصام
في شرحه على الكافية قوله تقديره مفعول جوز اي تقدير ما بمعناه ايضا اي
كما جوز تقدير في فيه حيث قال فالمراد بفي وما هو بمنزلته منه اي من المفعول فيه
وقوله حذف في اسم ان وقوله قياسي خبره وفسره الشارح بقوله اي قياسي لتصحيح
الحمل لان القياس بدون حرف النسبة لا يتحد باسم ان فاحتاج الى التصحيح اما
بالتزام حذف حرف حتى يكون معناه ان حذف منه منسوب الى القياس او بتقدير
ذو اي كونه كذلك ذو قياس قال البعض انما فسر الشارح قوله قياسي بقياسي
لعدم صحة الحمل لان قياسي خبران ولفظ الحذف اسم وبينهما تباين فلا بد منه تأمل
وقال بعض المحشي قوله اي قياسي يرد عليه انه حذف ياء النسبة لم يثبت اصلا فلم فسره
بالقياسي والتفسير الصواب ان يقول اي ذو قياس او بقياس اقول اراد به
معنى القياسي تجوزا وقال الاخر قوله اي قياسي لم يرد ان ياء النسبة محذوفة
اذ لم يثبت حذفها بل اراد انه بمعنى القياسي تجوزا صرح به الفاضل العصام وقال
بعض الشراح قوله قياس اي ذو قياس بتقدير المضاف لا بمعنى قياسي بتقدير ياء النسبة

[illegible]

اذ لا يجوز حذفهما كما صرح به الفاضل العصام وقال الاخر قوله قياس ففيه
لطافة بديعة اتى بغير ياء نسبي اراد به هنا معناه اللغوي واراد بالسابق
معناه الاصطلاحي فلذا الحق الياء النسبية في السابق حين التقسيم وحذف
الياء حين الشروع في التفصيل فلم يبق محل للتغيير الا لمن فهمه قصير فتبصر
وقال احمد نازلي قوله اي قياسي اذ المحمول على الحذف قياسي لا قياس اذ القياس
قانون والحذف مستنبط منه فلا اتحاد او يصح الحمل بتقدير المضاف كما صرح به
الفاضل العصام وقال زبدة الانظار قوله قياس اي مضبوط بقاعدة كلية
ان كان اي المفعول فيه ظرف زمان اي بشرط كونه ظرف زمان كقولنا هذا
لفظ يجوز حذف في منه لانه مفعول فيه وكل مفعول فيه يجوز حذف في منه
بشرط كونه ظرف زمان ينتج ان هذا اللفظ يجوز حذف في منه واضافة الظرف
الى الزمان من قبيل اضافة الدال الى مدلوله فهي لامية لا بيانية كما توهم
صرح به الفاضل العصام ثم المراد بظرف الزمان مظهره كما هو المتبادر
لا مضمره فانه لابد فيه من اظهار في واما نحو يوم الجمعة صمته فليس الضمير
ظرفا بل هو مفعول به على سبيل التوسع مبهما كان يجوز رجوع ضمير كان الى الظرف
فابهامه بابهام مدلوله الذي هو الزمان والى الزمان كما في قوله تعالى كمثل الحمار
يحمل اسفارا كذا قاله صاحب فتح الاسرار او محدودا كان والمبهم من الزمان
ما لا يتعين له مقدار مخصوص نكرة كان او معرفة كحين والحين والمحدود منه
ما يتعين له مقدار مخصوص نكرة كان او معرفة كاليوم والليل ويوم وليل
اذ كل منهما اثني عشر ساعة او عشر ساعات الآن اليوم من الطلوع الى الغروب
والليل بالعكس فالمبهم يقابل المحدود ولا المعرفة بل هما يتصادقان نحو سرت
الحين فانه مبهم ومعرفة ايضا وقد يصدق المبهم بدون المعرفة نحو سرت
حينا فانه مبهم وليس بمعرفة وقد يصدق المعرفة بدون المبهم نحو صمت
يوم الجمعة فانه معرفة وليس بمبهم واما المبهم والمحدود فهما متباينان
قطعا تباين النكرة والمعرفة كذا في الحدائق اذ الاول اي الظرف الزمان المبهم
اي مدلوله جزء مفهوم الفعل لان مفهوم الفعل اثنان الحدث والزمان
لدلالته بحسب الوضع عليهما قال عبد العزيز البيروي ان الفعل يدل على ثلثة معان
الحدث

قال [illegible] والرجوع الى المضاف [illegible]

الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما فدلالته على الاول والثاني بنفسه
وعلى الثالث بذكر الفاعل وقال الفاضل الجامي في بحث الفاعل اعلم ان الفعل
مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان
وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو
آلة لملاحظة طرفيها فلا تستقل بالمفهومية انتهى فتأمل قال البعض قوله
اذ الاول اي مدلول الاول وهو الزمان الظرف المبهم ففيه مسامحة فافهم
جزء مفهوم الفعل لان مفهوم الفعل ثلثة احدها الحدث وثانيها الزمان
وثالثها النسبة الى فاعل ما انتهى فيكون الزمان المبهم جزءا من مفهوم الفعل
قال بعض محشي هذا الكتاب بقوله اذ الاول جزء مفهوم الفعل اقول ليس
كذلك بل هو مفهوم لهيئة الافرادية له وهي ليست بفعل ولا جزء منه بل هي
مقارنة له في وضعه ولذا كان كالجزء منه فانتصب به بلا واسطة ومنشأ هذا
القول الغلط المشهور المذكور سابقا في تعريف الفعل فتبصر وقال احمد نازلي
قوله اذ الاول جزء مفهوم الفعل اذ المطلق جزء من المقيد والجزء من الجزء
من الشيء جزء من ذلك الشيء تأمل اذا كان الامر كذلك فيصح انتصابه اي الاول
به اي بالفعل بلا واسطة اي بلا واسطة حرف الجر او بلا واسطة حرف بينهما
كالمصدر اي كما ان المصدر جزء مفهوم الفعل فينصب به بلا واسطة فكما يتعدى
الفعل الى جميع ضروب المصادر بلا واسطة لكونها جزءا من مفهومه فكذلك
يتعدى الى جميع ضروب الزمان المبهم بلا واسطة لكونها جزءا من مفهومه
ايضا والشيء لا يحتاج الى الواسطة للعمل في جزئه كذا اتى له محرم افندي
قال البعض قوله كالمصدر اي مثل انتصاب المصدر بدونها فانه جزء
من مفهوم الفعل فلا يكون اجنبيا فيصح انتصابه بلا واسطة واما انتصابه
اي الاول بشبهه اي بشبه الفعل او معناه اي معنى الفعل وان للوصلية
لم يكن ذلك اي الاول جزءا من مفهومهما اي شبه الفعل ومعناه فقوله
واما انتصابه مبتدأ وخبره قوله فبالحمل لان المبتدأ اذا كان بعد اما وجب دخول الفاء
في خبره رعاية لمعنى الشرط فيها وهو سببية الاول للثاني او للحكم به ولو جعل المتكلم وفرضه
الرضي بلزوم الثاني للاول اي فانتصابه بهما بالحمل على الانتصاب بالفعل الاصطلاحي

قال بعض المحققين قوله فبالحمل عليه اى فهو بحملهما على الفعل لاشتراكهما معه فى العمل
او لان الفعل اصل فيه قوله والثانى اى الظرف الزمان المحدود او الزمان
المحدود من الظروف الزمانية عطف على الاول محمول على الاول اى الظرف الزمان
المبهم او الزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل فيصح ان ينصبه الفعل
بلا واسطة كما يصح ان ينصب الزمان المبهم لكنه انما ينصب بالحمل والتبع
قال البعض قوله والثانى محمول على الاول اى الزمان المحدود فى حذف فى منه
قياسا محمول على الزمان المبهم قوله لاشتراكهما متعلق بمحمول وعلة له
اى لكون الزمان المبهم والزمان المحدود مشتركين فى الزمانية وكونهما
جزء مفهوم الفعل وامتياز احدهما من الاخر ليس الا بالصفة لان صفة
احدهما الابهام وصفة الاخر التحديد اى كونه محدودا نحو سرت حينا
اى فى وقت ما قال الشارح الاول قوله نحو سرت حينا الدفحى او نحو سرت
زمانا او نحو صمت شهرا اى فى شهر من الشهور القمرية الشهر القمرى
فى الامور الشرعية زمان ما بين الغرتين فهو ثلثون يوما وقد ينتقص منه
بيوم واما الشهر القمرى عند الحساب هو زمان مفارقة القمر اى وضع
يفرض له من الشمس الى عوده اليه واما الشهر الشمسى فهو حلولها
اول برج الى اخر يتلوه وعلى جميع التقادير يكون الشهر محدودا ثم الزمان
عبارة عن متجدد كيوم وليلة يقدر به متجدد اخر كشهر وسنة وغيرهما
وعن مقدار حركة المعدل بحركة الفلك الاعظم عند اهل الهيئة واليوم
عبارة عن الذى بين طلوع الفجر المستطير وبين غروب الشمس واما عند المنجمين
واهل الفرس والروم وهو ما بين طلوع الشمس وغروبها كذا فى زبدة
الانظار على الاظهار او يوما اى او نحو صمت يوما الاول اى المثال الاول
للاول اى مثال للزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل والثانى اى
المثال الثانى وهو صمت شهرا للثانى اى مثال للزمان المحدود قوله او زمانا
وقوله او يوما اشارة الى كثرة الامثلة كذا قاله صاحب المنافع قال بعض المحققين
قوله نحو سرت حينا مثال لحذف فى من الزمان المبهم ونحو سرت زمانا مثال للتقدير
فى الزمان المبهم وكذا قوله نحو صمت شهرا مثال لحذف فى من الزمان المحدود ونحو صمت
يوما مثال لتقدير فى فى الزمان المحدود انتهى فعلى هذا لا يكون قوله او زمانا او

او يوما اشارة الى كثرة الامثلة انتهى فتامل قال البعض قوله الاول اى
المثال الاول الذى هو سرت حينا للاول اى للممثل الاول الذى هو
الزمان المبهم والثانى اى المثال الثانى الذى هو صمت شهرا للثانى
اى للممثل الثانى الذى هو الزمان المحدود وقال امام الايجاب وقوله
نحو سرت حينا مثال لظرف الزمان المبهم وقوله وصمت شهرا مثال
لظرف الزمان المحدود لان الحين يطلق على زمان ليس له ابتداء وانتهاء وليس له
ايام معدودة وساعة معدودة واما الشهر فله ابتداء وانتهاء وايام
معدودة يطلق على مجموعها شهر واحد وكذا اليوم فان له ابتداء وانتهاء
معتبر وهو طلوع الشمس وغروبها انتهى قال صاحب المنافع قوله الاول اى
حينا وكذا زمانا قوله للاول اى مثال لظرف الزمان المبهم قوله والثانى
اى شهرا وكذا يوما قوله للثانى اى مثال لظرف الزمان المحدود قوله
او مكانا اشارة الى ان قوله ظرف مكان عطف على قوله ظرف زمان قال البعض
قوله او مكانا اى المفعول فيه وهو تعيين للمعطوف عليه وقوله مبهما منصوب
صفة ظرف مكان وينصبه الفعل للحمل على الزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل
قال البعض قوله للحمل على الزمان المبهم اى لحمل الظرف المكان المحدود
على الظرف الزمان المبهم فقوله للحمل علة لحذف فى من الظرف المكان المبهم
قوله لاشتراكهما تعليل للحمل لا للحذف وان كان له بالواسطة اى لكون الزمان
المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل والمكان المبهم مشتركين فى صفة الابهام
فيصح ان ينصب الفعل المكان المبهم كما يصح ان ينصب الزمان المبهم بلا واسطة
حرف لكن ينصب الثانى اصالة لكونه جزء مفهومه والاول تبعا لاشتراكه به
فى الابهام قال البعض قوله لاشتراكهما تعليل للحمل اى لكون الظرف الزمان المبهم
والظرف المكان المبهم مشتركين فى صفة الابهام فيصح حذف فى من المكان المبهم
كما يصح من الزمان المبهم لكن حذف فى من الثانى بالاصالة ومن الاول تبعا
لاشتراكه به فى صفة الابهام انتهى فتامل وهو مرفوع محلا مبتدأ راجع الى الظرف مكان مبهم
ولما لم يصح الحمل احتيج الى تقدير المضاف فى جانب المبتدأ او فى الخبر والاول اولى اشار
الى الاول بقوله اى مدلوله اى ظرف المكان المبهم والثانى بقوله او كلمة ما اى مكان

قال البعض والغرض من التغيير تصحيح الحمل بتقدير المضاف اما في جانب المبتدأ
كما قدره الشارح اولاً او في جانب الخبر كما قدره ثانياً او على تقدير ارجاع الضمير
الى ظرف المكان وهو عبارة عن اللفظ والتعريف عبارة عن المعنى بقرينة قول
المصنف في التعريف اسم لم يتحد المبتدأ والخبر فاحتيج الى اتحادهما فدفعه الشارح
بما ترى وقال زيني زاده وضمير هو مرفوع محلاً مبتدأ راجع الى ظرف مكان
فحينئذ يقدر المضاف في جانب الخبر اي اسم ما او في المبتدأ اي ومعناه على ما هو
الشايع بين ارباب رحلي وقال الاستاد الفاضل هو راجع الى المكان المبهم
فحينئذ لا حاجة الى التقدير وتمامه في شرحه على هذا المتن وقال صاحب المنافع
قوله اي مدلوله او اسم ما الخ يعني ان الضمير راجع الى ظرف مكان مبهما وهو عبارة
عن اسم دال على مكان فلذلك كان خبراً منصوباً بالكان وحمل بلا تقدير على اسم الراجع
الى المفعول فيه الذي هو عبارة عن الاسم وما ثبت له اسم عن المكان المسمى والمدلول
وهو ظاهر فلا يصح حمل ما ثبت له الخ على الضمير المرفوع بلا تقدير فان الى تصحيح الحمل
وهو اتحاد المتغايرين بحسب المفهوم ذاتاً على المشهور بتقدير المضاف اما
في طرف المبتدأ وهو المدلول واذا حذف المبتدأ المضاف واقيم الضمير المجرور
المضاف اليه مقامه صار الضمير المجرور ضميراً مرفوعاً واما في طرف الخبر وهو
اسم فعلى الاول يكون التقدير هكذا ومدلوله ما ثبت له الخ وعلى التقدير الثاني
هكذا وهو اسم ما ثبت الخ وقيل الضمير راجع الى المكان المبهم فلا حاجة الى التقدير
فيه نظر اي ان المبهم صفة الظرف لا المكان فلذا كان لفظ مبهما منصوباً بثبت له اي لذلك
المكان اسم وهو ظرف المكان المبهم اي لان المبهم مثل امام وقدام وخلف ووراء وتحت وفوق ويمين ويسار ونحوها
وفوق وتحت بسبب امر المراد من الامر هنا وجه الانسان وظهره وجنبه ورأسه
ورجليه غير داخل اي ذلك الامر في مسماه اي غير جزء من مسمى ذلك الاسم
والمراد من مسمى ذلك الاسم هو المكان المعبر عنه بلفظ ما هنا قال بعض الافاضل
والمراد من مسمى ذلك الاسم هو التراب وغيره المعبر عنهما بلفظ ما هنا قال احمد ناري
الضمير في مسماه اما عائد الى الاسم فالاضافة لامية او الى ما فالاضافة بيانية قال امام الايوب
وهو اي ظرف المكان المبهم ما اي اسم المعنى الذي ثبت له اي ثبت لذلك المعنى اسم اي لفظ
موضوع له لغة او عرفا يدل على ذلك المعنى حين ذكره بسبب امر متعلق بثبت اي ثبت له

اي ثبت له ذلك الاسم بسبب امر غير داخل في مسماه اي مسمى ذلك الاسم بل بسبب التسمية
امر خارج عنه فذلك المكان الذي سمي له باسم خاص مبهم في ذاته وانما يتعين بوقوع
امر خارج عنه وقال البعض قوله ما اي شيء هو ظرف مكان مبهم ثبت له اي لذلك
الشيء اسم مثل لفظ الامام او القدام بسبب امر كوجه الانسان غير داخل في مسماه
اي مسمى ذلك الاسم بل خارج عنه اي بل ذلك الامر خارج عن مسمى ذلك الاسم يعني
بل ذلك الامر ليس بجزء من مسماه فهو اي ظرف المكان المبهم مبهم في ذاته
والضمير راجع الى ظرف المكان المبهم اي مبهم بالنظر الى ذاته يتعين الاسم بذلك الخارج
اي جاء التعيين من الخارج فلا تنافي بينهما او هو اصطلاح كذا قال احمد ناري قال
البعض قوله يتعين الاسم اي اسم الامام او القدام مثلا بذلك الخارج وجه الانسان مثلا
وقال بعض المحشين قوله فهو اي ذلك المكان مبهم في ذاته اي في حد ذاته لكنه يتعين
على صيغة المعلوم من باب التفعل الاسم له فاعل يتعين بذلك الخارج اي بسبب ذلك
الخارج فلا تنافي بينهما او هو اصطلاح قال صاحب المنافع قوله يتعين الاسم اي يخصص
الاسم لذلك المكان بذلك الخارج اي بسبب ذلك الخارج قوله ومنهم اي من قدماء
النحاة خبر مقدم ومبتدأه قوله من فسره من التغيير اي من عرّف المكان المبهم
او من عرف المبهم من المكان بالنكرة حيث قال المكان المبهم هو النكرة او المبهم
من المكان هو النكرة فيكون من قبيل تغيير الاخص بالاعم لان المبهم خاص والنكرة
عام فاذا وجد الاول وجد الثاني نحو ضربته ضربا ووجد العكس مثل ضربته ضربة فانه
نكرة لا مبهم لان المبهم لا يدل على التعدد ولا دلالة للعام على الخاص قال الشيخ
ابن الحاجب في شرح المفصل فمنهم من ظن ان المبهم هو النكرة والموقت هو
المعرفة وهذا فاسد وجه ذلك قولنا باتفاق ضربته مكانك وهو معرفة ولو قال
موقتا لم يصح ان يقع ظرفا ومنهم من ظن ان الموقت هو المحدود والمبهم غيره
وهو مستقيم لان الفرسخ والبريد ونحوهما من الظروف محدود بقياس مخصوص
وهو ينتصب انتصاب الظرف بخلاف ولو كان الظرف الموقت هو المحدود
لامتنع نصب هذه على الظروف ومنهم من قال بان الموقت هو الذي له اسم باعتبار ما
هو داخل في مسماه والمبهم ماله اسم باعتبار ما ليس داخل في مسماه وهذا
هو الذي يطرد فالدار على هذا موقت والفرسخ مبهم لان الدار لها اسم من جهة ما دخل في مسماه
من البناء والسقف والفرسخ له اسم باعتبار قياس داخل في مسماه قوله موجود بضم الراء

وتشديد الدال على صيغة ماضي المجهول ونائبه المستتر راجع الى مصدر فسر
اى ورد التفسير بالنكرة يعني وقع الرد على هذا التفسير بانه اى بطريق هو انه
اى ان التفسير بالنكرة غير مانع لاغيار المعرف لدخول نحو بيت ومسجد مما
لاينتصب على الظرفية اى لايقبل النصب بتقدير في فيه اى في التفسير بالنكرة
لانه نكرة مع انه اى نحو بيت ومسجد من المحدود لا من المبهم يعني من المكان
المحدود لا من المكان المبهم وقيل قائله الرضي وغيره انه غير جامع لافراده ايضا
اى كما انه غير مانع لاغياره اوكما لم يكن مانعا لاغياره لخروج نحو خلفك في قولهم
جلست خلفك عنه اى عن التفسير بالنكرة فان خلفك ينتصب على الظرفية
بلا خلاف مع انه ليس بنكرة قال بعض المحشين قوله لخروج نحو خلفك معرفة عنه
اى عن التفسير بالنكرة مع انه منصوب بتقدير في ورد على صيغة الماضي المجهول
ونائب فاعله المستتر راجع الى مصدر قيل او الى ما قاله القائل اى رد قول القائل او ورد ما قاله القائل يعني وقع الرد على قول القائل او على ما قاله القائل
من انه غير جامع صاحب الرد الهندي وغيره بان الجهات الست اى بطريق هو
ان الجهات الست المشهورة قوله مثل غير ومثل خبران سبه الجهات الست
بغير ومثل في عدم التعرف بالاضافة اى في عدم اكتساب التعريف بالاضافة
الى المعرفة لتوغلها في الابهام يرد عليه قولهم عليك بالحركة غير السكون ونحوه
ولو نادرا قال بعض المحشين قوله بان الجهات الست مثل غير ومثل في عدم التعرف
بالاضافة اى ان الجهات الست المشهورة لاتكتسب التعريف بالاضافة الى المعرفة
كما لاتكتسب التعريف اضافة لفظي غير ومثل الى المعرفة وفيه نظر لان غير يصير معرفة
بالاضافة الى المعرفة كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين لانه وقع
صفة لقوله تعالى الذين انعمت عليهم مع انه من اعرف المعارف والمطابقة بينهما
لازمة فيكون غير معرفة بالاضافة ليكون صفة لقوله تعالى الذين انعمت عليهم اللهم
الا ان يقال ان هذا ليس بمطلق بل اذا اشتهر موصوف المضاف بمغايرة المضاف اليه
كما في الآية المذكورة لان النبي عم واصحابه المرادين من الذين انعمت مشهورون
بمغايرة اليهود المراد من المغضوب عليهم وبمغايرة النصارى المراد من الضالين فعرف
بالاضافة وكقوله عليك بالحركة غير السكون ومنهم اى من قدماء النحاة من فسره
اى من عرف المكان المبهم اومن عرف المبهم من المكان بما لم يعتبر له اى بمكان لم يعتبر

ثم صاحب الرد الرضي ومن تبعه كالعصام في ... وقال البعض قوله لخروج نحو خلفك فانه نكرة معرف بالاضافة الى ... عن التفسير المذكور

لم يعتبر لذلك المكان حد ونهاية كالمبهم من الزمان قوله ونهاية عطف تفسير
لحد يقال حد الشئ نهايته ويخرج منه اى من هذا التفسير المقادير الممسوحة
مع انها اى المقادير الممسوحة مما اى من المكان المبهم الذى يحذف
على صيغة المجهول منه اى من ذلك المكان المبهم في اى لفظ في وهو
نائب فاعل ليحذف قال بعض المحشين قوله مما اى من المقدار الذى يحذف فيه
اى من ذلك المقدار في اى لفظ في قوله ويجب عطف على يخرج اى وينبغي ان يستثنى
على صيغة المجهول منصوب بان المصدرية منه اى من المكان المبهم المفسر
بهذا التفسير اومن حكم المكان المبهم المفسر بما لم يعتبر له حد ونهاية مثل جانب
بالرفع نائب فاعل يستثنى والجملة لامحل لها صلة لان وهي مع ما في تأويل المفرد
مرفوعة محلا نائب فاعل يجب اى ويجب استثناء مثل جانب منه مما لاينتصب على الظرفية
اى لايقبل النصب بتقدير في لكون ذلك المفسر لم يستثن منه مثل جانب قال
البعض قوله ويجب عطف على يخرج وقوله ان يستثنى على صيغة المجهول منه اى
من التفسير بما لم يعتبر له حد ونهاية مثل جانب كي استثنى المصنف هنا بقوله
الا جانبا وقال صاحب المنافع قوله ويجب ان يستثنى منه اى من التفسير
بما لم يعتبر له حد ونهاية كما يجب ان يستثنى من تفسير المص فلا فضل له من هذه
الجهة مع خروج الجهات منه فالفضل لتفسير المصنف قوله ولذا منعلق
بلم يسلك المؤخر اى لانتقاض كل من التفسيرين بما ذكر لم يسلك المصنف
رحمه الله اى لم يرحمه مسلكهما اى مسلك ذينك المفسرين كذا قاله احمد نازلي قال
بعض المحشين قوله ولذا اى ولكون كل من هذين التفسيرين مردودا بالمانعية والجامعية
يعني لكون التفسير الاول مردودا بالمانعية والثاني بالجامعية لم يسلك المصنف مسلكهما
وقال الآخر قوله ولذا اى ولكون كل من التفسيرين مردودا بالمانعية والجامعية لم يسلك
المص مسلكهم اى مسلك القدماء من النحاة قوله واختار عطف على لم يسلك اى
ولذا اختار المصنف في هذا الكتاب ما اى التفسير الذى المرضي اى التفسير المرضي
عند ابن الحاجب بعد ما ذكره في الايضاح وما ذكره في الكافية فليس بمرضي عنده ولذا
اسنده الى غيره حيث قال وفسر المبهم من المكان بالجهات الست الخ وانما ذكره فيها
لكونه اقرب الى فهم المبتدي وهذا مبني على ما ذكره الفاضل العصام في شرحه على الكافية

من قوله والمرضي عند ابن الحاجب تغييره بحاله اسم بالاضافة الى خارج من مسماه
انتهى وقال السيد عبد الله في شرح لب الالباب وفسره ابن الحاجب المكان المبهم
بانه ما يثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه انتهى فعلى هذا لو قال على ما ذكره
السيد عبد الله لقد اظهر واحسن بل لقد اصاب ولقد اصاب اى والله لقد اصاب
المصنف الاصابة في التركي براپشي يرپخه اشلمك في استثناء ما من مثل جانبا او جهة ووجها
الى استثنى اى استثنى المصنف ذلك بكلمة الا وابن الحاجب سكت عنه اى استثناء مثل
جانبا او عن استثنائه مع انه اى ذلك الاستثنى لابد اى لا فراق حاصل منه اى من ذلك
الاستثناء وهذا اى مثل الاستثناء الذى ذكره اى ذلك الاستثناء في شرح الكافية
الرضي حيث قال اى يستثنى من المبهم جانب وما بمعناه فانه لا يقال زيد جانب عمرو
والى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل من خارجها
كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه وينبغي ان يستثنى
من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار
وداخلها وكذا بعض ما في اوله ميم زائدة من اسم مكان لانه انما يثبت مثل هذا الاسم
للمكان باعتبار حدث الواقع فيه والحدث شئ خارج عن مسمى المكان مع انه لا ينتصب
كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال نمت مضروب زيد وقمت مصرعه بل هذا النوع
من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار
والكون في مكان اولا والثاني لا ينتصب على الظرفية الا بالفعل الذى ينتصب به
على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل
والمأكل والمشرب والاول ينصبه على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان
نحو المجلس والمقعد والمأوى والمسد والمقتل والمبيت تقول قمت مقامه وجلست مجلسه
واويت مأواه وسددت مسده وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق
مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعه
ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال الله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد
وكذا نمت مبيته وجلست ممشاه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب
مكانك ورميته بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمتك منزل فلان انتهى
كلامه كالجهات الست وهي تسمية بالمسمى والجهات جمع جهة وهي الجانب اى ذلك
المكان المبهم كالجهات الست للاجسام وهي اى الجهات الست امام بفتح الهمزة
مقابل وجهك الى انقطاع الارض وقدام بضم القاف وتشديد الدال مع مدة
مرادف للامام وخلف بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام ضد الامام ويمين ضد اليسار
والشمال ويسار وشمال والشمال بكسر الشين مرادف لليسار لا جانب الشمال

لا جانب الشمال المقابل للجنوب وفوق سميت رأسك الى فوق العلى وتحت
سميت قدمك الى تحت الثرى فكلها مبهمات الحكم فيها بعد الربط مثل قوله
السكنجبين خل وعسل وماء وشونيز والحاصل ان هذا تقسيم الكل الى الاجزاء
لا تقسيم الى الجزئيات كالكلمة وهي اسم وفعل وحرف فعرف من هذا ان المجموع
خبر المبتدأ وليس الخبر امام بلا ضم خلف ويمين ويسار وفوق وتحت فتدبر
والا يلزم كل مما ذكر جهات الست وليس كذلك لكن في هذا العطف نوع اشكال
معه ان المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة هنا ولا تبعية في هذا الاعراب
لان المعنى المقتضي للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق اعرابا واحدا
الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجرى اعراب الكل
على كل واحد دفعا للتحكم وبعبارة اخرى كيف يعطف لفظ خلف وغيره على لفظ امام
الذى هو من قبيل العطف قبل الربط لان الجهات الست مجموع ما ذكر لا كل واحد
منه فالخبر ليس لفظ امام فقط بل مجموع المعطوف والمعطوف عليه فالمجموع يستحق
اعرابا واحدا في المعطوف عليه لا يستحق الاعراب حتى يتبعه المعطوف فيه اجيب
بان الاعراب في المعطوف عليه ضروري دفعا للترجيح بلا مرجح لقابلية كل واحد
منها لذلك الاعراب الذى يستحقه المجموع والمعطوف تابع له في ذلك الاعراب
الضروري فلا محذور كجلست امامه اى الغلام هذا المثال صحيح لانه مطابق
بالممثل او هذا المثال مطابق بالممثل فان تسمية المكان قال البعض قوله فان تسمية المكان
تعليل واثبات لحكم تطبيق المثال بالممثل كانه قال الشارح مثالي هذا مطابق بالممثل
فعلل بذلك انتهى اى لان تسمية المكان والتسمية مصدر مضاف الى مفعوله الاول
ومفعوله الثاني قوله اماما مثلا اى امثل لك تمثيلا وقوله بوقوعه ظرف مستقر
مرفوع المحل خبر ان والباء للسببية والضمير المجرور راجع الى المكان اى مكاني
بسببه وقوع المكان ازاء وجه الانسان باضافتي او غيره اى او بوقوعه ازاء
وجه غير الانسان حال وجه من البقر والغنم وغيرهما قال صاحب المنافع
قوله او غيره عطف على الانسان وقال بعض المحشين قوله او غيره عطف على الانسان
فالضمير راجع اليه او على الوجه فالضمير راجع اليه واذا حول من التحويل اى اذا حول الانسان
او غيره قال بعض الحواشي قوله واذا حول اى اذا حول الانسان او اذا حول غيره قوله وجهه

كما بعض اى العطف الذى

مفعول حول والضمير راجع الى الانسان او غيره قال صاحب المنائح قوله واذا حول وجهه
الضمير راجع الى احد الامرين المستفاد من او قوله الى جانب آخر متعلق بحول زال
جواب اذا عنه اى عن ذلك المكان اسم الامام اسم زال فعلى والوجه مبتدأ وخبره
قوله غير داخل في ذلك المكان اى ليس بجزء منه كما تقدم قال صاحب المنائح والمناسب
لما تقدم من قوله بوقوعه الخ ان يقول هنا والوقوع ازاء وجه الانسان غير داخل
في ذلك المكان انتهى لانه سبب التسمية وسبب التسمية غير داخل في مسمى الاسم فالوقوع
غير داخل في ذلك المكان وقس امر من قاس يقيس عليه اى على الامام غيره اى
غير الامام من خلف ويمين الخ قال قصبه زاده اذا كنت في مكان مثبت للموضع
الذى كان امامك اسم امام بسببك واذا ذهبت من هذا المكان زال اسم امام
من هذا الموضع وانت غير داخل في هذا الموضع وكذا البواقى وكعنده وهو اسم للحضور
الحسى نحو فلما رآه مستقرا عنده والمعنوى نحو قال الذى عنده علم من الكتاب والقرب كذلك
نحو عنده سدرة المنتهى عندها جنة المأوى ونحو وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار وكسر فاؤها
اكثر من ضمها وفتحها ولا يقع الا ظرفا او مجرورا بمن وقول العامة ذهبت الى عنده لحن وقال
بعض المولدين كل عند لك عندى لا يساوى نصف عندى قال الحريرى لحن وليس كذلك بل كلمة
ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ ان يتصرف تصرف الاسماء وان يعرب ويحكى اصلها تنبيهان
الاول قولنا اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك والصواب اسم لمكان الحضور فانها
ظرف لا مصدر وتأتى ايضا لزمانه نحو الصبر عند الصدمة الاولى وجئتك عند طلوع الشمس
الثانى يعاقب عند كلمة لدى نحو لدى الحناجر لدى الباب وما كنت لديهم اذ يلقون اقلامهم ايهم
يكفل مريم وما كنت لديهم اذ يختصمون وكلمة لدن اذا كان المحل ابتداء غاية نحو جئت من لدنه
وقد اجتمعا في قوله تعالى آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جئ بعند فيهما او بلدن
لصح ولكن ترك دفعا للتكرار وانما حسن تكرار لديهم في وما كنت الآية لتباعد ما بينهما كذا
في مغنى اللبيب لابن هشام قال قصبه زاده قوله وكعند قال صاحب الضوء وهو من الظروف
المكانية وقد يستعار للزمان نحو عند الليل وعند النهار وفيه لغات تثليث عند بكسر العين
وضمها وفتحها ولا يستعمل الا ظرفا ولا يقال عندك واسع وقد يدخل عليها من الحروف الجارة من
وحدها ولا يقع في تصاريف الكلام مجرورة الا بها كما قال سبحانه وتعالى قل كل من عند الله وقال
الحق في كتابه الفروق وعند تستعمل على عدة معان فتكون بمعنى الحضرة كقولك عندى زيد وبمعنى الملك
نحو عندى مال وبمعنى الحكم كقولك زيد عندى افضل من عمرو اى في حكمى وبمعنى الفضل
والاحسان كما قال سبحانه وتعالى اخبارا عن خطاب شعيب لموسى عليهما السلام فان اتممت
عشرا فمن عندك اى من فضلك واحسانك كذا في درة الغواص نحو جلست عندك

عندك اى فيما حولك او فيما حاذيك اى في مكان وقع في جانبك او في مكان وقع
في حفظك هذا المثال مطابق بالممثل فان تسمية المكان بعند قال البعض قوله
فان تسمية المكان بعند تعليل واثبات لحكم تطبيق المثال بالممثل انتهى اى لان تسمية المكان
بعند بوقوعه اى بسبب وقوع المكان في حول المخاطب او في طرف المخاطب
وجانبه او بوقوعه في حمايته اى في حماية المخاطب وحفظه كداره ومملكته اى
كدار المخاطب ومملكته وحماهما لان المكان الذى سمى بعند بوقوعه في حماية المخاطب
اعاد الجار اى اعاد المصنف الكاف هنا يعنى قال وكعند ولم يقل وعند قوله
ليتعين العطف على الجهات متعلق بقوله اعاد وعلة للاعادة اى ليتعين عطف عند
على الجهات اى لم يحكم بعمل حرف الجر الزائد ويجوز عطفه على كالجهات اى حكم
بعمل حرف الجر الزائد لئلا يلزم توارد الجارين على المجرور الواحد وهو عند
وعلى هذا لا يرد ما قيل ولا يجوز ان يكون عطفا على الجهات لما يلزم من اجتماع
اداتى التشبيه فيلغو احدهما كما بين مثله في شرح العصام ولا يحتاج الى الجواب
بان فيه فائدة وهى الاشارة الى كثرة الامثلة فلا يلزم اللغو كما بين مثله في شرح
المفتاح للسيد الشريف للمولى الشهير وفى قوله ليتحقق العطف وفيما بعده
اشارة الى فائدة الزائد قال بعض المحشى قوله اعاد الجار ليتعين العطف
على الجهات وليتبين ان مدخول الكاف وما بعده ليس مثل الجهات الست
فضلا عن ان يكون منها لان لفظ عند في الاصل موضوع للمكان ثم شاع
استعماله في الزمان مثل قولهم عند الصبح وعند المساء وعند السحر وشاع
ايضا استعماله فيما ليس بمكان ولا زمان قال الله تعالى ان الدين عند الله الاسلام
ولما كان اصل وضعه للمكان عدوه من المكان المبهم وهو من الظروف اللازمة
الظرفية يجب انتصابه على الظرفية دائما الا اذا كان مجرورا بمن فقط فلا يجوز رفعه
ولا يقال عندك واقع برفع الدال بخلاف الجهات الست فانها تستعمل تارة
اسما تقول امامك خير من ورائك ويمينك خير من شمالك قوله ولا يتوهم
مجهول نفى الاستقبال عطف على ليتعين العطف نائب فاعل للا يتوهم اى ولئلا يتوهم
عطف عند على امام متعلق بالعطف قوله فانه علة لعدم التوهم ومتعلق بلا يتوهم
اى لان العطف على امام او لان ذلك التوهم ليس بصحيح اى ليس بمقارن بالصحة

فضلا عن كونه صحيحا قوله اذ يلزم تعليل لعدم الصحة اى لانه يلزم حينئذ اى
حين اذا عطف عند على امام او حين عطف عند على امام قوله كونه فى على يلزم اى
كون عند من الجهات الست متعلق بالكون وليس اى والحال ليس الامر كذلك اى
لفظ عند وغيره من الجهات الست قال البعض قوله وليس كذلك اى ليس عند
من الجهات الست ولدى بفتح اللام والدال المهملة والالف المقصورة بمعنى عند
اى هو ملابس بمعنى عند الا انه اى لكن ان لدى مختص اى ممتاز عن عند بالحضرة اى
اى باختصاصه بالحضرة فان عند غير مختص بالحضرة بل يعمها وما فى الحماية كالدار
وقيل يعمها والغيبة تقول عندى مال مطلقا ولدى مال ان حضر توضيحه انه اذا كان
لزيد اموال من الدنانير بعضها فى الكيس معه وبعضها فى الصندوقة المقفلة وبعضها
فى الخزانة مدفونة يصح ان تقول هذه الاموال عند زيد ولا يقال لدى زيد الا ما فى الكيس
الذى معه لان الحضور شرط فى لدى دون عند قال شارح قصيدة البردة قوله الا انه مختص
بالحضرة اى لكن يفرق بينهما بان لدى مختص بالحضرة دون عند مثلا يقال المال عند زيد
فيما يحضر عنده وفيما فى خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد الا فيما يحضر
عنده انتهى كلامه فيكون بينهما عموم وخصوص مطلقا قوله عطف عليه اى معطوف
على عند خبر بعد خبر لمبتدأ محذوف اى هو بمعنى عند او عطف عليه او قوله لدى بمعنى عند او
عطف عليه وكذا اى الحكم كحكم لدى من جهة العطف قال البعض قوله وكذا اى مثل لدى
من جهة العطف فى نحوه اى فى نحو لدى بين يعطف نحو لدى على عند كما عطف لدى على عند
ووسط قوله بسكون السين ظرف مستقر صفة وسط او خبر مبتدأ محذوف اى هو وقيل
حال من وسط لكونه مفعول الكاف فى المعنى لانه بمعنى امثل داخل على وسط بسبب العطف
اى وامثل المكان المبهم بوسط حال كونه ملابسا بسكون السين لانه اسم مبهم لداخل
الدائرة وينتصب بالظرفية واحترز بالسكون من الوسط بالتحريك لانه من المكان المحدود
لانه اسم معين مما بين طرفى الشىء ومن هذا علم الفرق بينهما كذا فى الافتتاح قال الشيخ
جار الله علامة رحمه الله الفرق بين وسط بالسكون وبين وسط بالتحريك ان وسط
بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك يكون اسما لو قلت ضربت وسط رأسه بالسكون
اى اوقعت الضرب وسط رأسه ولو قلت ضربت وسط رأسه بالتحريك اى ضربت
جرم رأسه لان الوسط بالتحريك الجرم والوسط بالسكون كون الضرب
فى ذلك الجرم لا على التعيين فذلك مبهم من المكان وقال الجوهرى

وقال الجوهرى يقال جلست وسط القوم بالتسكين وفى وسط الدار
بالتحريك وقال الحقى فى كتابه الفروق الفرق بين الوسط بالسكون
والوسط بالتحريك بوجهين الاول قال جار الله ان الوسط بالسكون
ظرف والوسط بالتحريك اسم معرب تقول ضربت وسط رأسه بالسكون
اى اوجدت الضرب وسط رأسه او ضربت وسط رأسه بالتحريك
اى ضربت جثة رأسه فهو مفعول به وح لا يعتبر فيه كون ما بالسكون
مستعملا فى داخل الدائرة وبالحركة فى مركزها كما هو المشهور والثانى
ما قاله الجوهرى ان الوسط والوسط بالسكون والتحريك كلاهما
ظرف لكن الاول مكان مبهم والثانى مكان محدود وح يعتبر فيه ما لم يعتبر
فى الوجه الاول يقال جلست وسط القوم بالسكون اى بينهم فيستعمل
فيما يجوز ان يقع فيه بين وجلست وسط الدار بالتحريك اى فى المكان الذى
هو مركز الاطراف قال بعضهم انه بالسكون يقال فى منفرد الاجزاء وبالتحريك
فى متصلها كالدار والرأس قيل فى قوله عليه السلام لن تهلك امة انا اولها
والمهدى وسطها والمسيح بن مريم آخرها ان فيه اطلاق الوسط على ما قبل الاخر
لانه لم يفرق بين الوسط بسكون السين وبين الوسط بتحريكها الا يرى انه
قيل فى فرقهما المتحرك ساكن والساكن يتحرك كذا افاده بعض الفضلاء
انتهى كلامه ملخصا وفى الاخترى الوسط بسكون السين اسم مكان مبهم
من داخل دار يطلق بكل واحد يقال وسط القوم من باب وعد والوسط
بفتحتين ما بين طرفى الشىء تأمل بمعنى بين اى هو ملابس بمعنى بين قوله قال
الجوهرى فى مختار الصحاح الخ استشهاد على كونه بمعنى بين قال البعض
والغرض من نقل كلامه اثبات لقوله بمعنى بين كل موضع يصح فيه اى فى ذلك الموضع
ايراد لفظ بين فهو اى ذلك الموضع وسط بالسكون اى بسكون السين
وان لم يصح فيه بين فهو وسط بالتحريك قال البعض قوله كل موضع يصح فيه
اى فى ذلك الموضع بين اى استعمال لفظ بين فهو اى ذلك الموضع وسط بالسكون
اى بسكون السين وان لم يصح فهو وسط بالتحريك تقول جلست وسط القوم
كما تقول جلست بين القوم وبين وهو من الظروف اللازمة الاضافة بخوبية

وبين الله وقد يحذف المضاف اليه ويراد نحو بين بين اي بين هذا وبين ذلك
قال قطب زاده قوله وبين وهو من الظروف اللازمة ولا يضاف الا الى اثنين فصاعدا
او ما قام مقام كقوله تعالى عوان بين ذلك وقد يحذف المضاف ويعوض عنه ما
او الالف فيقال بينما نحن كذا وبينا نحن كذا كذا في مغرب اللغة اعلم ان بينا بالف الاشباع
وبينما بما زائدة من الظروف الزمانية اللازمة الاضافة الى الجملة الاسمية وفيهما
معنى المفاجأة فلابد لهما من جواب فان تجردا عن كلمة المفاجأة فهو العامل والا فالعامل
معنى المفاجأة في تلك الكلمتين وازاء بكسر الهمزة وفتح الزاء ممدودة وحذاء بكسر الحاء
المهملة وفتح الذال المعجمة ممدودة ايضا وتلقاء بكسر التاء وسكون اللام وفتح القاف
ممدودة ايضا والثلثة الاخيرة وهي ازاء وحذاء وتلقاء مكسورة الاوائل
ممدودة الاواخر بمعنى الجهة والجانب وتطبيقها اي الثلثة الاخيرة بالممثل اي
بالمبهم من المكان او بالمكان المبهم او بالظرف المكان المبهم ظاهر اي بديهي
فانها مبهمات من الامكنة قال صاحب المنافع قوله وتطبيقها بالممثل ظاهر اما الاول
فلان تسمية المكان ببين بوقوع الشيئين او الاشياء في طرفيه او اطرافه واذا زال
ذلك الوقوع زال عنه اسم البين وهذا الوقوع غير داخل فيه وليس بجزء منه واما
الثلثة الاخيرة فلان تسمية المكان باحدها بوقوعه في مقابلة شيء وهذا الوقوع
ليس بداخل في ذلك المكان وجزء منه بل صفة له فاذا زالت هذه الصفة زال عنه ذلك
الاسم وكالمقادير اي كدوال المقادير او تسمية الدال باسم المدلول كذا قال احمد نازلي
والمقادير جمع المقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء وبيانه سواء كان المقدر كيلا
وهو ما يعرف به المكيل نحو قفيزان برا ووزنا وهو ما يعرف به قدر الموزون قال صاحب
فتح الاسرار المقادير جمع مقدار وهو المقدر وقدر الشيء مبلغه ثم اطلق على ما يدل
على ذلك القدر الممسوحة اي المعلومة هذا تفسير باللازم تدبر بالمساحة بكسر الميم
وهو ما يعرف به قدر الممسوح من مسحت الارض اذا ذرعتها نحو ما في السماء موضع كف
سحابا او عددا صريحا نحو عشرون درهما او كناية نحو درهما لك وعندي سهم درهما
قال صاحب زبدة الانظار المساحة وهي استعلام في الكم المتصل القار
من شبر ونصف شبر او خطوة وخطوات اعاد اي المصنف الجار اي الكاف يعني
قال وكالمقادير ولم يقل والمقادير اشارة مفعول له لقوله اعاد اي لاجل الاشارة
الى انها اي المقادير الممسوحة نوع اخر من المكان المبهم حتى ظن البعض من النحاة وهو

وهو بما لم يعتبر له حد ونهاية وهو الجزوي على ما فهم من الرضي انها اي المقادير
الممسوحة خارجة عنه اي عن المكان المبهم كما كان خارجة عن حده حيث للتعليل
قال ذلك البعض ان كان اي ظرف مكان او الظرف المكان مبهما كالجهات الست
الخ او محدودا كالمقادير الممسوحة نحو فرسخ فان قلت كيف يصح ان يكون مثل فرسخ
ظرف مكان مبهم لان اوله واخره معين قلت ان كونه محدودا انما هو في اللغة
وكلامنا في الاصطلاح وهو فيه مبهم هذا المثال مطابق بالممثل فانه مقدار اي
فان مدلول فرسخ مقدار او فان فرسخا اسم مقدار ليصح الحمل وانما لم يصح الحمل
اذ الفرسخ من قبيل الالفاظ والمقدار ليس بلفظ فلم يتحد كذا امثال هذا المثال
من المسافة اي من المكان البعيد يعرف على صيغة المجهول اي يعرف ذلك المقدار
بالمساحة اي بسبب المساحة والزراعة انما يطلق على ذلك المقدار الفرسخ
باعتبار كونه مقدارا باثني عشر الف خطوة الخطوة بضم الخاء المعجمة وهي ما بين القدمين
واما الخطوة وهي المرة الواحدة والجمع خطوات بفتحتين كذا في شرح الشرعة
قال صاحب الاخترى الخطوة بالضم ما بين القدمين وبالفتح مصدر وبناء مرة
بمعنى خطوة واحدة والجمع خطوات وهي اي الخطوة امر اي شيء غير داخل فيه
اي في المقدار يعني امر خارج عن المقدار وامر عارض عليه فلا ينافي كونه مبهما
في حد ذاته وهو سماها فان تسمية المسمى بلفظ الفرسخ بملاحظة تقديره
باثني عشر الف خطوة ولا شك في خروج هذه الخطوة عن ماهية المسمى وكذا
الحال في البواقي قال بعض الافاضل قوله وهي اي الخطوة امر اي شيء غير داخل فيه
اي في المقدار اي في مسمى الفرسخ فيصدق عليه تعريف المصنف فيكون مبهما
وقال الاخر في تعليل مطابقة المثال بالممثل لانك اذا قلت سرت فرسخا ثبت له
اسم المكان بسبب اثني عشر الف خطوة وهي غير داخل فيه قال صاحب المنافع
قوله فانه مقدار من المسافة الخ بيان لكون فرسخ من المكان المبهم على تفسير المصنف
قوله يعرف بالمساحة باثني عشر الف خطوة ويسمى فرسخا بسببها قوله وهي امر
اي المساحة امر غير داخل فيه وغير جزء منه ونحو ميل بكسر الميم ومدتها هذا المثال
مطابق بالممثل فانه اي الميل ايضا اي كالفرسخ مقدار اي فان مدلول ميل مقدار
او فان ميلا اسم مقدار ليصح الحمل وانما لم يصح الحمل اذ الميل من قبيل الالفاظ والمقدار

ليس بلفظ فلم يتحد من المسافة اي من المكان البعيد يعرف اي ذلك المقدار
بالمساحة اي بالزراعة باربعة آلاف خطوة فيكون اثنى عشر الف قدم فهو اي
ثلث الفرسخ الثلث بضم الثاء واللام بالتركي اوجده بر يعني فرسخك اوجده
بريد رلان الفرسخ ثلث اميال هاشم جد رسول الله الذي قدر اميال البادية
قال البعض قوله فانه اي الميل ايضا اي مثل الفرسخ مقدار من المسافة يعرف
اي ذلك المقدار باربعة آلاف خطوة فهو ثلث الفرسخ اي اذا عرف بالمساحة
باربعة الاف خطوة ثبت ان الميل ثلث الفرسخ ونحو بريد بفتح الباء الموحدة
وضمها وكسر الراء المهملة وسكون الياء والدال وهو اي البريد ايضا
اي كالميل والفرسخ مقدار اي مدلوله مقدار او هو اسم مقدار مثل ما سبق
من المسافة اي من المكان البعيد انما يطلق اي ما يطلق انما يطلق عليه
اي على ذلك المقدار البريد نائب فاعل يطلق لانه مضارع مجهول باعتبار
امر عارض وهو كونه اي البريد او ذلك المقدار مقدرا اسم مفعول من التقدير
باثني عشر ميلا فيكون البريد اربعة فراسخ واثني عشر ميلا اي ثمان واربعين
آلاف خطوة اما قول ابن كمال كون البريد فرسخين فهو قال شرح لب الالباب
نحو فرسخ فانه مقدار من المسافة مقدر باثني عشر الف خطوة وبريد فانه انما يطلق
عليه باعتبار كونه مقدرا باثني عشر ميلا وقال الآخر نحو فرسخ وبريد فانهما يطلقان
على امكنة باعتبار امر عارض وهو كونه مقدرا باثني عشر الف خطوة وباثني عشر ميلا
ونحوه وهي امور اعتبارية لا تدخل في مفهوم المكان انتهى وقال السيلكوتي
واللغويين شرحوا الميل والبريد والفرسخ بالخطى فيكون سرت ميلا بمعنى خطوت
هذه الخطوات انتهى وهي امر خارج عن المقدار فلا ينافي كونه مبهما في حد ذاته
كذا قيل قوله الا جانبا اما مستثنى من ظرف مكان مبهما كما قال الرضي والعامل فيه بواسطة الا
والمعنى اي حذف في منه اي من المفعول فيه قياسا ان كان اي المفعول فيه ظرف مكان مبهما
الا ان يكون المفعول فيه جانبا اه او مستثنى من ضمير منه والعامل حذف فيه بواسطة الا
والمعنى حذف في منه اي من المفعول فيه مقيدا بكون الظرف مكانا مبهما الا حذف في من جانبا
قياسا والنصب على كلا التقديرين واجب على الاستثناء اذ الكلام موجب تام
فقول الشارح يعني يحذف في قياسا من المكان المبهم بيان لحاصل المعنى والا لم يوجد
في الكلام لفظ يحذف قياسا من المكان المبهم كذا في احمد نازلي قال بعض المحشين

وفي بعض النسخ والا لم يوجد في الكلام لفظ يحذف ولفظ من المكان المبهم
[illegible] للملاحظة الى التقدير في نظم الكلام

قال بعض المحشين قوله الا جانبا مستثنى من الالفاظ الموضوعة للمكان المبهم قال
الرضي ما ملخصه انهم اختلفوا اختلافا كثيرا في عامل النصب في عامل النصب
في المستثنى قال البصرية العامل فيه الفعل المتقدم او معناه بتوسط الا وقال المبرد
والزجاج العامل فيه الا وقال الكسائي منصوب بان المشددة المقدرة
بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم
وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت النون الثانية وادغم النون
الاولى في لام لا وقال بعضهم باستثنى على صيغة المتكلم من المضارع
وقال ابن الحاجب العامل هو المستثنى منه بواسطة الا هذا كله في المستثنى
المتصل وجهة ووجها بمعنى الجهة كما في قوله تعالى ولكل وجهة هو موليها كلها اي
كل واحد من هذه الثلثة بمعنى اي بمعنى واحد وهو الطرف ووسطا بفتح السين
وهو اي وسطا محدود على التفسير الثاني في الشرح وهو ما لم يعتبر له حد ونهاية
لان ما لم يعتبر له حد ونهاية اسم لغير معين ووسطا بفتح السين اسم لمعين ما بين
طرفي الشيء قال بعض المحشين قوله على التفسير الثاني اي بناء على التفسير الثاني
وهو التفسير بالنكرة لانه النكرة اسم لغير معين ووسطا بالفتح اسم لمعين
ما بين طرفي الشيء وهذا التفسير ثان بالنظر الى تفسير المصنف وهو اول وقال
البعض قوله على التفسير الثاني نظرا الى الشرح وهو الذي بينه الشارح رح
بقوله ومنهم من فسره بالنكرة وقال صاحب المنافع قوله محدود على التفسير الثاني
بالنظر الى بيان الشرح وهو ما لم يعتبر له حد ونهاية يعني انه يستفاد
من تفسير المبهم تفسير للمحدود وهو ظرف مكان اعتبر له حد ونهاية وهذا التفسير
صادق على الوسط بالفتح وفيه انه امر بسيط لم يكن ان يعتبر له حد ونهاية
ولو سلم امكان الاعتبار فلم يوجد فلا صدق عليه بل يصدق عليه تفسير المبهم
كما صدق عليه تفسير المص له قوله لانه اي الوسط بالفتح تعليل لكونه محدودا
على التفسير الثاني اسم لمعين اي اسم المكان معين قوله كما بيان لمعين اي من المكان
الذي وقع بين طرفي الشيء اي جانبي الشيء فهو خاص بما فيه طول فخرج المربع والمدور
وغيرهما التي لها الاوساط على انه لا حاجة لقوله وهو محدود على التفسير الثاني
حتى احتاج الى ذكر مثل هذا الوجه المعوج وما هذا الا التزام بما لا يلزم بل انصراف
وانحراف عما ذكره المصنف وارادته لان المستثنى والمستثنى منه كلاهما مبهمان على ذكره
وقد صرح به الشارح الطارح بقوله وجهاتهم على تفسير المصنف رحمه الله اي لم يرجحه وهو ما ثبت له

اسم بسبب امر غير داخل في مسماه فيكون مبهما وهو معطوف على قوله محدود
اي وهو مبهم على تفسير المصنف لكنه اي الا انه اي وسطا تخرج عن حكمه اي حكم المبهم
وهو حذف في متنه قاله البعض فقوله لانه تعليل لكونه محدودا على التفسير الثاني
اي لان وسطا بفتح السين اسم لمعين اي لمعنى معين مما بين طرفي الشيء بيان لمعين
لما فيه من نوع خفاء اي من المعنى الذي وقع بين طرفي الشيء ومبهم عطف على محدود
اي وهو مبهم على تفسير المصنف رحمه الله اي ارحمه لكنه اي وسطا تخرج بالا
المستفاد من العطف عن حكمه اي اثره المترتب عليه وهو حذف في متنه انتهى قال
بعض الشراح الوسط بالفتح هو المكان الذي يستوي اليه المساحة من الجوانب
وقيل وسط الدائرة بالحركة مركزها وهو نقطة مفروضة في حاق وسطها
بحيث يكون البعد بينها وبين محيطها واحدا من جميع الجهات وبالسكون داخلها
فيكون المتحرك ويتحرك الساكن ثم انه المحدود بالحركة كالساكن يصدق عليه ما ثبت له
اسم بسبب امر غير داخل في مسماه فيكون مبهما قوله وخارج الدار معطوف
على الاجانبا اي الاخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت قال بعض الشراح
الفرق بين البيت والدار البيت اسم لما يبات فيه المسقف وجمعه بيوت
وجمع الجمع بيوتات والدار اسم لما أدير عليه الحدود وهي اسم للعرصة
والبناء من اوصاف الكمال لان الدار اسم لموضع اعد للسكنى واصل السكنى
يكون بالعرصة وكماله بالبناء اذ السكنى في بعض الاوقات يتحقق بدون البناء
فكان البناء من اوصاف الكمال والكل مبهم من الامكنة الا انه مستثنى من الحكم
السابق لما سيأتي بعيد هذا فقوله والا اشارة الى ان قوله كل منصوب عطف
على جانبا اسم مجرور مضاف اليه لمكان مجرور لفظا مضاف اليه للاسم قال البعض
قوله والا انه يشير الى تعيين المعطوف عليه والى ان الواو للعطف هو اي اسم المكان
في العرف وهو ما تستقر النفوس بشهادة العقول وتلقيه الطبايع بالقبول
وهو حجة ايضا لكنه اسرع الى الفهم وكذا العادة وهي ما استمر الناس على حكم
المعقول وعادوا اليه مرة بعد اخرى قيل العرف يستعمل في الاقوال والعادة في الافعال
اي هو في عرف النحاة ظرف غير زمان مشتق من المصدر موضوع لمكان وقع
فيه الفعل بزيادة الميم المفتوحة في اوله اي في اول مصدره اي اسم المكان فيكون
الضمير راجعا الى اسم المكان بتقدير المضاف وهو المصدر قال البعض قوله
هو اي اسم المكان في العرف اي في عرف النحاة ظرف مشتق من حدث وهو المصدر بزيادة

بزيادة الميم في اوله اي اسم المكان لا يكون ملتبسا اشارة الى المتعلق المحذوف
في قوله بمعنى الاستقرار والى انه ظرف مستقر والباء للملابسة ومعنى الاستقرار كون الشيء
ذا قرار او الكون في مكان مع القرار اشار الى الثاني في قوله بان لا يكون قيد للمنفي
وهو لا يكون اي بطريق هو ان لا يكون اسم المكان مشتقا من حدث وهو المصدر
سواء كان الحدث مشتقا منه الفعل الناصب لذلك الاسم نحو جلست مجلس فلان
اولا نحو قوله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد قوله بمعنى الاستقرار اي الاستقرار في مكان
ينتصب بالدال على ذلك الحدث سواء كان فعلا او اسما نحو جلوس زيد مجلس فلان
يوم الجمعة وسواء كان ذلك الدال مذكورا او لا نحو هو مني مناط الثريا ومقعد الازار
ومزجر الكلب بلزوم كلمة في غير المكان يقال دخلت في الامر ولا يقال دخلت
الامر كذا قاله السيلكوتي اقول قوله بمعنى الاستقرار ظرف مستقر صفة لحدث
اي ملابس بمعنى الاستقرار او خبر مبتدأ محذوف اي هو ملابس بمعنى الاستقرار
وقيل حال من حدث لكونه مفعول مشتقا بواسطة الجار اي حال كونه ملابسا
بمعنى الاستقرار قوله والكون في مكان مع القرار عطف تفسير للاستقرار
وقوله مع القرار قيد للكون في مكان اي وهو الكون في مكان مع القرار
والثبوت ولو للوصلية في الجملة اي ولو كان القرار في الجملة كالقيام والكون
فانهما يستلزمان القرار في الجملة قال البعض قوله والكون في مكان مع القرار
عطف تفسير للاستقرار ومع القرار قيد للكون في مكان اي بان يكون مشتقا
من حدث بمعنى الكون في مكان مع القرار ولو في الجملة اي ولو كان القرار
في الجملة نحو المقتل والمضرب بفتح الميم فيهما وفتح التاء في الاول وكسر الراء في الثاني
لانه من يفعل بكسر العين قال امام الاعظم في المقصود والمكان منه مفعل بكسر العين
انتهى قال صاحب المنافع قوله المقتل والمضرب بفتح العين في الاول وكسرها في الثاني
هذان المثالان مطابقان بالممثل اعني اسم المكان الذي لا يكون مصدره الذي
اشتق اسم المكان منه بمعنى الاستقرار والقرار فان كلا اي لان كل واحد
فالتنوين عوض عن المضاف اليه قوله من القتل والضرب بيان لكل وقوله اللذين
بفتح ما قبل الياء الساكنة تثنية الذي صفة القتل والضرب معا اشتق على صيغة
الماضي المجهول من باب الافتعال منهما اي من القتل والضرب نائب فاعل اشتق

قوله عرض جزائه غير قار الذات اى ذاته صفة احترازية لعرض لان العرض
عام وشامل على القرار وغير القرار والقتل والضرب من قبيل الغير القرار
يسمى بالاعراض السيالة قال مفتى زاده في حاشيته على الحسينية الاعراض عام وشامل على القرار
وغير القرار والكلمة من قبيل الغير القرار يسمى بالاعراض السيالة انتهى اعلم
ان قار الذات ما يكون مجتمع الاجزاء في الوجود وغير قار الذات ما لا يكون
كذلك كذا في منهوات مفتى زاده قوله فلا يظهر تفريع على قوله فان كلا اه اى
اذا كان كل منهما عرضا غير قار الذات فلا يظهر كونهما اى المقتل والمضرب ظرفا
لمضمونيهما اى المقتل والمضرب والمراد بالمضمون المصدر وهو المشتق منه لهما
فمضمون الاول القتل والثاني الضرب فضلا مصدر فعل محذوف من قولك
انفقت الدراهم والذهب فضل منه كذا اى بقي يتوسط بين كلامين متغايرين
نفيا واثباتا لفظا مثل فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن اعطائه او معنى
مثل تقاصرت افكار الاكثرين من حل هذا التركيب اى لم تبلغه فضلا عن ان يصلوا
الى كنهه وفي محل الفعل ضمير يعود الى مضمون النفي والمعنى استبعاد المنفي
مع انه اولى بالوقوع واستحالة ما فوقه اعني ما وقع بعد فضلا والمعنى في النفي
المعنوي بقي عدم بلوغ الافكار الى حله عن الوصول الى كنه معناه كذا
في حواشي المفتاح وههنا الفضل متوسط بين كلامين نفيا واثباتا لا معنى
كي لا يخفى على الغبي فضلا عن الفطن الذكي عن كونهما اى المقتل والمضرب
ظرفا لعاملهما اى المقتل والمضرب يعني فضل كونهما ظرف لمضمونيهما في الواقع
على كونهما ظرفا لعاملهما وبعد عنه فضلا فلزم من عدم ظهور كونهما ظرفا
لمضمونيهما مع انه اكثر وقوعا عدم ظهور كونهما ظرف لعاملهما اذ نفي العام
يستلزم نفي الخاص تأمل فانه ادق كذا قيل قال البعض قوله فضلا عن كونهما
اى المقتل والمضرب اى فضلا عن كونهما ظرفا لخبر الكون محذوف وهو مضاف الى اسمه قوله
لعاملهما متعلق بخبر محذوف اى لعامل المقتل والمضرب قوله اذ معنى الظرفية
علة لعدم ظهور كونهما ظرفا لمضمونيهما وعاملهما قال البعض قوله اذ معنى الظرفية
تعليل لعدم كونهما ظرف لمضمونيهما كون الشيء اى الظرف مستقرا اى مستقرا فيه
يعني متمكنا بفتح الكاف قال بعض المحشين قوله مستقرا اى مقرا او محلا لآخر
اى

اى لشيء آخر وهو المظروف قال البعض قوله كون الشيء مستقرا اى مستقرا فيه
لآخر اى لشيء آخر وهو المظروف والشيء الاول الظرف اى كون الشيء
مستقرا فيه للمظروف ويمكن العكس قوله فلا بد تفريع على لا يظهر كونهما ظرفا
لمضمونيهما الخ قال البعض قوله فلا بد تفريع على التفريع انتهى قال بعض الحواشي
قوله فلا بد اى فلما لم يظهر كونهما ظرفا لمضمونيهما ضعفا لظرفية فحينئذ لا بد
اى لا فراق حاصل من في اى من ذكر لفظ في للتنصيص اى للتعيين او للدلالة
او للتصريح على الظرفية اى على ظرفيتهما لعاملهما قال البعض قوله من في اى من لفظ في
في كل اسم مكان لا يكون بمعنى الاستقرار للتنصيص اى للتصريح على الظرفية اى ظرفيته
مثل المقتل والمضرب لعامله وقال صاحب فتح الاسرار قوله نحو المقتل والمضرب
والمأكل فانها ظرف مكان مبهم لان المكان سمي مقتلا ومضربا ومأكلا وغير ذلك
بوقوع الحدث وهو القتل والضرب والاكل وغير ذلك وكل واحد منها غير داخل فيه
قوله وكذا خبر مبتدأ مضمر والجملة اما جزاء او دال عليه فقول الشارح بيان للحاصل
اى كما يستثنى على صيغة المضارع المجهول من باب الاستفعال كل اسم مكان نائب فاعل
لقوله يستثنى ان لم يكن اى اسم المكان بمعنى الاستقرار والقرار يستثنى على صيغة
المضارع المجهول ايضا اى يستثنى اسم المكان ايضا اى كما يستثنى اسم المكان الذي
لم يكن بمعنى الاستقرار او كما يستثنى كل اسم مكان ان لم يكن بمعنى الاستقرار ق ل
صاحب المنافع قوله كما يستثنى كل اسم مكان الخ يعني ان الكاف بالتشبيه متعلق بالفعل
المقدر بقرينة السباق وهو يستثنى وان ذا اشارة الى الاستثناء المفهوم من قوله
الاجانبا لا الى معنى الا بعينه لانه معنى حرفي لا يصح الاشارة اليه بالاسم كما لا يصح ارجاع
الضمير اليه وما في قول الشارح كما يستثنى مصدرية ويجوز ان يكون كذا ظرفا مستقرا
خبر لمبتدأ محذوف اى الحكم كذا كما قاله ذيني زاده ونقل وجها آخر غير مرضي وقال صاحب
فتح الاسرار قوله وكذا اى كما لا يكون حذف في قياسا في كل اسم مكان لا يكون بمعنى الاستقرار
لا يكون قياسا ان كان اى اسم المكان ملتبسا بمعناه اى بمعنى الاستقرار والقرار
ولم يكن متعلقه بفتح اللام اى ولم يكن عامل اسم المكان ملتبسا بمعناه اى بمعنى اسم المكان
فالحكم كذا قال البعض والجزاء محذوف وجوبا بقرينة ما قبله اى فالحكم كذا نحو مقام ومكان
بفتح الميم في الاول والثاني هذان المثالان مطابقان بالممثل اعني اسم المكان الذي بمعناه

فانه ای الشان وان للوصلیة ظهر کونهما ای المقام والمکان ظرفا لمضمونهما ای المقام
والمکان ومضمون الاول القیام ومضمون الثانی الکون اذ القیام والکون یستلزمان القرار
ولو فی الجملة لکن لم یظهر کونهما ای المقام والمکان ظرفا لعاملهما ای المقام والمکان
ولما لم یظهر کونهما ظرفا لعاملهما فلابد من فی مع انه المقصود بالذات ای مع ان کونهما
ظرفا لعاملهما المقصود لکونه مدارا لحذف فی منهما قوله لعدم کونه ای عاملهما علة
لعدم الظهور ومتعلق بلم یظهر بمعنی الاستقرار والقرار والثبوت قوله فلابد ای لافتراق حاصل
تفریع علی لم یظهر کونهما ظرف لعاملهما اذا کان الامر کذلک فلابد من فی ای من ذکر لفظ فی
للتنصیص ای للدلالة علی ظرفیتهما ای المقام والمکان له ای لعاملهما قال البعض
قوله للتنصیص ای لیکون لفظ فی نصا ودلیلا علی ظرفیتهما ای المقام والمکان له
ای لعاملهما ای علی کونهما ظرف لعاملهما والفاء فی فان لتفصیل حال المستثنیات
یعنی ان هذه المستثنیات من قوله الاجانبا الی ههنا کذا فی اه امام الایب قال
بعض المحشیة قوله فان هذه المستثنیات من الجانب والجهة والوجه والوسط
بالفتح وخارج الدار وداخلها وجوف البیت والمقتل والمضرب والمقام والمکان
فکلها من المبهمات المکانیة لان السبع الاولیة تخرج من المبهمة بالاضافة الی المحدود
والاربعة الاخیرة بالاضافة الی المعرفة خرجت منها فلذلک لم یحذف فی منها
لایجوز حذف فی منها ای لا یمکن حذف فی من کل من هذه المستثنیات لعدم ظهور
ظرفیته بلا واسطة لفظ فی مع کون کل واحد منها ای من هذه المستثنیات مبهما ای
ظرف مکان مبهما لصدق تعریفه علیه اما بفتح الهمزة وتشدید المیم تفصیل
لکون مثل جانب مبهما یعنی اما کون مثل جانب مبهما فلانه ای فثابت لان مثل الجانب
مما ای من المکان الذی ثبت له ای لذلک المکان اسم ای اسم الجانب مثلا بسبب الاضافة
الی شیء وهو الدار مثلا اذا قلت اکلت فی جانب الدار خارج صفة شیء عن المسمی
ای عن المکان متعلق بخارج یعنی لیس بجزء من المسمی قال البعض قوله خارج عن المسمی
وهو مفهوم الجانب مثلا واما اسم المکان ای واما کون اسم المکان مبهما فلانه ای
فثابت لانه ای الشان انما ثبت مثل هذا الاسم ای اسم المقتل والمضرب للمکان علة
لشیء بسبب اعتبار الحدث ای القتل والضرب الواقع صفة الحدث فیه ای فی ذلک المکان
متعلق بالواقع الخارج صفة بعد صفة عنه ای عن ذلک المکان ای لیس بجزء منه وذلک
ای عدم حذف فی من هذه المستثنیات معلوم بالاستقراء نص علیه سیبویه لا

لا بالعلة الموجبة له وقد عرفت انت سره ای وجه عدم جواز حذف فی فی اسم المکان ای
فی کلا قسمیه اما سره فی الاول فلعدم ظهور کونه ظرف لمضمونه ولعامله واما سره فی الثانی
فلعدم ظهور کونه ظرفا لعامله قال الاستاد قوله وقد عرفت سره ای وجه عدم حذف فی
فی اسم المکان ای فی کلا قسمیه یعنی اسم المکان الذی لم یکن بمعنی الاستقرار واسم المکان الذی
یکون بمعناه ولم یکن متعلقه بمعناه فسره فی الاول عدم ظهوره کونه ظرف لمضمونه ولعامله
وسره فی الثانی عدم ظهور کونه ظرف لعامله وقال الآخر قوله وقد عرفت سره ای
عدم حذف فی فی اسم المکان سواء لم یکن بمعنی الاستقرار او کان بمعناه ولم یکن متعلقه
بمعناه وقال بعض الافاضل قوله قد عرفت سره فی اسم المکان ای وقد عرفت وجه
عدم جواز حذف فی فی اسم المکان وهو عدم ظهور کونه ظرفا لمضمونه ولعامله اذا لم یکن
بمعنی الاستقرار وعدم ظهور کونه ظرف لعامله اذا کان بمعناه ولم یکن متعلقه بمعناه
وقال صاحب المنافع قوله وقد عرفت سره فی اسم المکان وهو عدم ظهور کون اسم المکان
الذی لم یکن بمعنی الاستقرار او کان بمعناه ولم یکن متعلقه بمعناه ظرف لعامله جز الکون
والسر فی اللغة بمعنی الاصل والمبنی علیه للشیء ویجیء فیها لمعان اخر لیست مما نحن فیه
وفی العرف العلة المعلومة بعد العلم بوقوع المعلول بالاستقراء لا العلة الموجبة
للعلم به ویقال للتعلیل بها تعلیل بعد الوقوع وقال صاحب فتح الاسرار والسر
فی عدم جواز حذف فی فی اسم المکان عدم الدلالة علی القرار او ظرفیة الشیء لکونه
مقرا للآخر فلما لم یدل علی القرار ضعف الظرفیة فاحتیج الی فی وما یدل علیه منه وان ظهر
ظرفیته الا انه لما لم یکن متعلقه بمعناه لم یظهر ظرفیته له ولعل سره ای وجه عدم جواز
حذف فی فی مثل جانب والمراد بمثل جانب ههنا لیس کالمراد مثل جانب فیما سبق لانه
المراد به جهة ووجها وفیما سبق هما مع ما بعدهما انه ای مثل جانب کمثل خارج
خبر لان وهو مع اسمه خبر للعل لیس باصل خبر بعد خبر لان فی الظرفیة ای فی کونه ظرفا
متعلق باصل بل للشرف ظرفیته ای مثل جانب انما حصلت ای ظرفیة مثل جانب ای ما حصلت
انما حصلت بالاضافة الی المحدود ای الی الاسم المکان المحدود ویرشد فعل مضارع
معلوم من باب الافعال من الارشاد وهو الدلالة الی المقصود المبهم الیه ای
الی حصول ظرفیة مثل جانب بالاضافة الی المحدود قوله ای قول المصنف فاعل یرشد
جانب الدار فی قوله لایقال اکلت جانب الدار مفعول القول قوله ویؤیده من باب التفعیل
ای یؤیده ویقوی حصول ظرفیة مثل جانب بالاضافة الی المحدود قول بعض الکمل ای

مقول بعض الكمل وهو عيسى الشروى فاعل يؤيد ويستثنى فعل مضارع مجهول من باب
الاستفعال عن حكم المبهم متعلق بيستثنى اى عن الاثر المترتب عليه وهو حذف فى قياسا
قال بعض المحشين نور الله مرقده وحكمه حذف فى وما موصول او موصوف عبارة عن المكان
المبهم مبنى على السكون مرفوع محلا نائب فاعل يستثنى اضيف اى ذلك المكان المبهم الى المحدود
اى الى مكان محدود كجانب المصر وخارج الدار وجوف البيت اى كجانب وخارج وجوف
فى جانب المصر وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار وجهة البيت اى مثل جانب
وغيره فى الكون مضافا الى المحدود وجه وجهة فى وجه الدار وجهة البيت قال الاستاد
قوله كجانب المصر وخارج الدار وجوف البيت اى كجانب وخارج وجوف فى جانب المصر
وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار وجهة البيت اى كما يستثنى عن حكم المبهم
ما اضيف الى محدود من جانب وخارج وجوف فى جانب الدار وخارج الدار وجوف البيت
يستثنى ايضا وجه الدار وجهة البيت اى وجه وجهة فى وجه الدار وجهة البيت
وهما بمعنى الجانب وقال الاخر قوله وكذا اى مثل جانب المصر وخارج الدار وجوف البيت
فى الكون مما اضيف الى المحدود وجه الدار وجهة البيت وقال بعض الافاضل قوله
وكذا اى كما يستثنى عن حكم المبهم ما اضيف الى المحدود يستثنى ايضا وجه الدار
وجهة البيت وقال بعض المحشين قوله وكذا اى مثل الجانب وغيره وجه الدار
وجهة البيت وقال البعض قوله وكذا اى مثل الجانب وجه الدار وجهة الباب
انتهى فميز سمينها من سقيمها واختر ما شئت هذا اى ما ذكر من قوله ويستثنى الى هنا
كلامه اى كلام بعض الكمل قوله فيكون اى اذا حصل ظرفيته بالاضافة الى المحدود
فيكون مثل جانب فى حكم المحدود اى فى حكم مكان المحدود وبسبب الاضافة اليه وحكمه
عدم حذف فى يعنى فكما لم يحذف فى من الظرف المكان المحدود كذلك لم يحذف مما فى حكمه
قال الاستاد قوله فى حكم المحدود اى فى حكم مكان المحدود وبسبب الاضافة اليه وهو حذف فى
منه قوله ولو سلم الخ جواب سؤال مقدر كانه قيل وجد عدم الاضافة الى المحدود
فى مثل جانب فكيف يكون مثل جانب فى حكم المحدود بالاضافة اليه ولذا قيل وجه
التسليم مبنى على وجود مثل جانب بلا اضافة يعنى لا نسلم ولو سلم ان الاضافة الى المحدود
ليست اى تلك الاضافة بلازمة فى مثل الجانب لانه قد يستعمل بالاضافة وقد بلا اضافة
قال الاستاد قوله ولو سلم ان الاضافة الى المحدود وليست بلازمة فى مثل الجانب لانه

ويستثنى عن حكم المبهم [illegible]

ووجه فان المحدود ايضا [illegible]

لانه قد يستعمل بالاضافة وقد لا يستعمل بها ولذا قيل وجه التسليم مبنى
على وجود جلست جانبا بلا اضافة كما يدل والكاف بمعنى على اى وذلك مبنى
على الشىء الذى وهو عدم اللزوم يدل عليه اى على ذلك الشىء قال البعض
قوله كما يدل عليه اى على عدم اللزوم بالاضافة الى المحدود ذكره اى ذكر المص
مثل جانب فيما سبق والذكر مصدر مضاف الى فاعله ومفعوله محذوف
كما اشرنا اليه انفا قال البعض قوله ذكره اى ذكر المص مثل الجانب فى قوله
الا جانبا بلا اضافة الى المحدود حيث قال فيما سبق الا جانبا وجهة ووجها
بخلاف مثل الخارج فان الاضافة الى المحدود لازمة فيه كما يدل عليه ذكره باضافة
حيث قال وخارج الدار اذا كان الامر كذلك فالكشر جواب لو والشر بمعنى الوجه
اى وجه عدم جواز حذف فى فيه اى فى مثل الجانب قوله فالسر مبتدأ وخبره
قوله انه اى مثل الجانب ليس باصل فى الظرفية اى فى كونه ظرفا بل يستعمل
كثيرا فى غيرها اى فى غير الاضافة اذا كان الامر كذلك فلابد تفريع على انه
ليس باصل فيها قال البعض قوله فلابد اى اذا لم يكن اصلا فى الظرفية
ويستعمل كثيرا فى غيرها فلابد من فى اى من ذكر لفظ فى للتنصيص اى للتعيين
على الظرفية لا يقال الكلت ليس بمعنى الاستقرار جانب الدار اى لا يجوز
ان يقال الكلت جانب الدار بحذف فى وكذا لا يقال جهة البيت ووجه الحائط
ووسط الدكان بالفتح اى بفتح السين كما نص اى برهن عليه اى على عدم جواز
حذف فى من هذه الامثلة او على كون فى مذكورا فى هذه الامثلة قال البعض
قوله كما نص عليه اى على عدم القول بهذه المذكورات المستفاد من لا يقال
سيبويه فاعل نص او لا يقال الكلت مضرب بكسر الراء زيد او مقامه اى مقام زيد
صفة عدم القول
والمقام بفتح الميم اسم مكان بمعنى محل القيام فان قلت ما الفرق بين المقام بفتح الميم
والمقام بضم الميم قلت الفرق بينهما مختلف فيه قال بعضهم اذا قرئ من الثلاثى
يقرأ بالفتح نحو قام زيد مقام عمرو واذا قرئ من المزيد يقرأ بالضم نحو اقيم
فلان مقام عمرو ورده مولانا السعود حين سأل سائل بقوله
يا وحيد الدهر يا شيخ الانام افتنا فرق المقام والمقام فقال الفرق
بينهما انه اذا قيل اقيم فلان او قام فلان مقام فلان نظرا الى الفلان
الثانى ان كان المقام له يقال مقام بفتح الميم سواء قرئ الفعل اقيم او قام
وان كان المقام لغير الفلان الثانى فى نفس الامر يقال مقام بضم الميم سواء

قرئ الفعل اقيم اوقام كالباء من حروف القسم لانها اصل في القسم والواو
بدل منها والتاء بدل من الواو فاذا قيل التاء اقيم مقام الواو يقال المقام
بضم الميم لان المقام ليس للواو بل للباء واذا قيل الواو اقيم مقام الباء
يقال المقام بفتح الميم لان المقام للباء في نفس الامر لانها اصل
في القسم وما وقع في هذا المقام بفتح الميم لان المقام لزيد كما لا يخفى
على ذوي فهم قديم كذا في شرح قصيدة البردة قال السيد عبد الله
في شرحه على الشافية ومقام بفتح الميم اسم مكان او زمان او مصدر من قام
واصله مقوم نقلت فتحة الواو الى القاف وقلبت الواو الفا حملا له
على مقام ومقام بضم الميم اسم مفعول او زمان او مكان او مصدر
من اقام واصله مقوم قلبت الواو الفا حملا له على اقام انتهى اتى نور الله
مرقده امثلة ثلثة لاحدى عشر مستثنيات لانها في الحقيقة على ثلثة انواع
النوع الاول من قوله لا اجانبا الى قوله وكل اسم مكان والنوع الثاني منه
الى قوله وكذا ان كان والنوع الثالث منه الى قوله واما ان كان قوله
بل يقال اكلت اشارة الى ان قوله في جانب الدار الخ مع المحذوف اي
اكلت عطف على قوله اكلت جانب الدار على طريق الاضراب وما قيل بل
حرف عطف وقوله في جانب الدار نائب الفاعل ليقال والتقدير بل يقال
في جانب الدار وفيه مخالفة لمذهب المصنف والجمهور من ان عامل المعطوف
عامل المعطوف عليه لا المقدر خلافا للبعض ولا الواو خلافا للبعض قال البعض
قوله بل يقال اكلت الخ تعيين للمعطوف عليه انتهى قال الحق في كتاب الفروق بل
قال الله تعالى في سورة الانعام بل اياه تدعون فيه حرف اضراب وانتقال الى قصة اخرى
لا ابطال ما تقدم لما تقرر من انها لا يكون في كلام الله تعالى الا كذلك ذكره ابن الشيخ
ويستعمل على ثلثة اوجه احدها الاضراب اذا كان ما قبلها غلطا والثاني الترقي اذا كان
ما بعدها اولى والثالث مجرد الانتقال اذا انتفى الاولان فعليك بالتمييز في مواضع
الاشتباه فانه كثيرا ما يقع فيها الغلط انتهى قال صاحب التحفة وهي للاضراب
مع الايجاب وهي بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه نحو جاءني زيد بل جاءني عمرو
وبعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو وفيه خلاف فقال بعضهم لصرف حكم النفي من المعطوف عليه
الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والاول في حكم المسكوت عنه وبعضهم انها تثبت الحكم المنفي عن الاول

عن الاول للثاني والاول في حكم المسكوت عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني
عمرو فتدبر انتهى وههنا من هذا القبيل قال الشارح فيما يأتي وهي للاضراب
مع الايجاب كجاءني زيد بل عمرو واما مع النفي فلصرف حكم النفي عن الاول
وجعله كالمسكوت عنه على قول وللاثبات لما بعده على آخر انتهى وقال في حاشية
الامتحان واما مع النفي ففيه خلاف بينه في المطولات بانه لاثبات الحكم
المنفي عن الاول لما بعده عند الجمهور فيصرف عن الحكم عليه الى غيره فمعنى ما جاءني زيد
بل عمرو بل جاءني عمرو فلذا امتنع ما بعده في نحو ما زيد قائما بل قاعد ولصرف
حكم المنفي عن الاول الى الثاني وجعل الاول كالمسكوت عنه عند المبرد في المثال المذكور
بل ما جاءني عمرو ويرده ما مر من وجوب رفع قاعد وعدم جواز نصبه او في مضرب زيد
او في مقامه مثل ما سبق بفتح الميم الاول قوله اما حرف شرط لتفصيل ما اجمله
المتكلم في الذهن وعديله ما تقدم ذهنا فكأنه قيل اما ان لم يكن عامل القسم الاخير
بمعنى الاستقرار فلا يجوز حذف في منه او لمجرد الاستيناف في لا احتياج الى تقدير العديل
والمبتدأ ما بعدها اما مقدر على القول بلزوم الاسم بعدها ان واما الحذف
او غير مقدر على القول بعدمه كذا في زبدة الانظار على الاظهار ان كان عامل
القسم الاخير اعلم ان النحاة اختلفوا في مثل قوله تعالى فاما ان كان من المقربين
فروح وريحان فقال الرضي وصاحب التسهيل وصاحب المغني جواب اما
ما دخلت عليه الفاء وجملة الشرط فاصل بينهما فيكون جواب الشرط محذوف
مدلولا عليه والمعنى مهما يكن من شيء ان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه
روح الخ وقال الآخرون ان الجواب جواب الشرط والشرط مع جوابه جواب اما
والتقدير فاما المتوفى فان كان الآية فلما حذف المتوفى حذف الفاء لئلا يلزم
اجتماع اداتي الشرط والجزاء واذا عرفت هذا فقد عرفت ان عبارة المصنف
هذه تميل الى القول الاخير لانه لم يأت الفاء في الجواب والتقدير واما عامل القسم الاخير
فان كان الخ فلما حذف اظهر بعد كان ويمكن ان تحمل على القول الاول بان يقال
الفاء محذوف مع مدخوله اي فاقوله يجوز حذف في وهو اي القسم الاخير ما يكون
بمعنى الاستقرار والقرار قوله من اسم المكان بيان لما او بيان لما يكون بمعنى الاستقرار

بعد الحكى اى القسم الاخير كان نفسه اى القسم الاخير والنفس بمعنى الذات اى
كما كان ذاته بمعناه اى بمعنى الاستقرار سواء كان اى عامل القسم الاخير مشتقا
من الحدث اى من المصدر الواقع صفة الحدث فيه اى فى القسم الاخير او فى الاسم
المكان الذى يكون بمعنى الاستقرار والمآل واحد اولا اى اولا يكون مشتقا من الحدث
الواقع فيه قال بعض المحشى قوله كما كان نفسه بمعناه اى كما كان نفس ذلك القسم الاخير
الذى هو قسم مقام ومكان بمعنى الاستقرار والقرار سواء كان ذلك العامل
مشتقا من الحدث الواقع فيه اى فى ذلك القسم الاخير نحو قمت مقامه اولا اى اولم يكن
مشتقا من ذلك نحو قعدت مكانه فيكون العاملين فى المثالين بمعنى الاستقرار
كما كان معمولهما من المفعول فيه كذلك جاز حذف فى منه وقال البعض قوله
كما كلمة ما مصدرية ههنا نفسه اى نفس القسم الاخير بمعناه اى ملتبسا
بمعنى الاستقرار سواء كان اى العامل مشتقا من الحدث اى من المصدر المشتق منه
اسم المكان الواقع فيه اى فى ذلك القسم الاخير وهو اسم المكان اولا اى
اولم يكن عامل القسم الاخير مشتقا من الحدث الواقع فيه يجوز حذف فى منه اى
من القسم الاخير قوله لانه اى لان القسم الاخير علة لجواز حذف فى منه ومتعلق
بقوله يجوز فى يجوز حذف فى وقوله لكونه اى القسم الاخير متعلق بيشعر
المؤخر وعلة للاشعار بكونه ظرفا لحدث بمعناه متضمنا بكسر الميم الثانية
اسم فاعل من باب التفعل لمصدر اى لمضمون ملابس بمعناه اى بمعنى الاستقرار
قوله يشعر جزاء اى يدل ذلك المصدر به لانه حقيقة فى العلم بكونه اى القسم الاخير
ظرفا لحدث اى لمصدر ومضمون للعامل بمعناه اى بمعنى الاستقرار قال الاستاذ
قوله لانه متعلق بيجوز وعلة لجواز حذف فى منه وقوله لكونه متعلق بيشعر المؤخر
اى لكون القسم الاخير متضمنا بصيغة اسم الفاعل من باب التفعل لمصدر بمعناه اى بمعنى الاستقرار
قوله يشعر جزاء فى لانه بكونه اى يدل كونه متضمنا لمصدر بمعناه على كونه ظرفا لحدث اى لمصدر عامله
قوله بمعناه ظرف مستقر صفة لحدث اى بمعنى الاستقرار قال البعض قوله لانه علة لجواز
حذف فى منه وقوله لكونه علة لكون العامل مشعرا ومتعلق بيشعر وتوسط بين اسم ان
وخبره اى لكون القسم الاخير متضمنا بضم الميم الاولى وبكسر الميم الثانية المشددة
على صيغة اسم الفاعل من التضمن قوله لمصدر متعلق بمتضمنا وصلة له قوله بمعناه اى بمعنى الاستقرار

اى بمعنى الاستقرار بكون اسم المكان مشتقا من المصدر الذى بمعناه يشعر اى
ذلك العامل بكونه اى بكون القسم الاخير ظرف لحدث اى لحدثه بمعناه اى بمعنى الاستقرار
وقال الاخر قوله لانه علة لجواز حذف فى منه اى لان القسم الاخير قوله لكونه علة
لاشعاره المؤخر ومتعلق بيشعر المؤخر متضمنا بصيغة اسم الفاعل من التضمن
لمصدر بمعناه اى بمعنى الاستقرار يشعر اى يشعر القسم الاخير بسبب كونه متضمنا
لمصدر بمعناه بكونه اى القسم الاخير ظرفا لحدث اى لحدث عامله بمعناه اى بمعنى الاستقرار
وذلك الحدث فى مثال المصنف القيام المفهوم من قمت والقعود المفهوم من قعدت
فان كلا من القيام والقعود وان كان عرضا لكن يمكن استقراره وليس كالقتل والضرب
وقال بعض الاستاد قوله لانه علة لجواز حذف فى منه اى لان القسم الاخير قوله لكونه
متعلق بيشعر المؤخر اى لكون القسم الاخير متضمنا لمصدر بمعناه اى بمعنى الاستقرار
يشعر اى ذلك التضمن بكونه اى القسم الاخير ظرفا لحدث بمعناه اى لعامل بمعنى الاستقرار
فالمراد بذلك الحدث فى تركيب المصنف عامل المقام والمكان وهو القيام او القعود
الذى بمعنى الاستقرار كذا المستفيد من قول امام الايوب فيز سمينها عن سقيمها
واختر ما شئت اذا كان الامر كذلك فلا حاجة الى ذكر فى اى اذا كان القسم الاخير
متضمنا لمصدر بمعناه فلا حاجة الى ذكر لفظ فى للتنصيص على الظرفية قال صاحب
فتح الاسرار قوله يجوز حذف فى لوضوح ظرفيته لمعنى اى القسم الاخير لكونه دالة على القرار فلا حاجة
الى تنصيص الظرفية بادخال فى عليه مأخوذين من حدث او كل واحد من حدث وقال
امام الايوب وقوله يجوز حذف فى منه جواب الشرط لانه حينئذ يكون متضمنا
لمصدر بمعناه فيكون مشعرا بكونه ظرفا للحدث الذى فيه فيستغنى حينئذ من ذكر لفظ فى
نحو قمت مقامه اى الفلان فان القيام فيه بمعنى الاستقرار ونحو قعدت مكانه اى الفلان
فان القعود فيه بمعنى الاستقرار الاول اى المثال الاول وهو قمت مقامه للاول
اى للممثل له الذى هو كون العامل مشتقا من الحدث الواقع فيه فان لفظ قمت مشتق
من القيام الواقع فى مقام والثانى اى المثال الثانى وهو قعدت مكانه للثانى اى
للممثل له الذى هو لم يكن مشتقا من الحدث الواقع فيه فان لفظ قعدت ليس مشتقا
من الكون فى مكانه لانه غيرجنسه تأمل قال بعض المحشى قوله الاول اى مثال الاول للاول
اى لكون العامل مشتقا من الحدث الواقع فيه والثانى اى مثال الثانى للثانى اى لكون العامل
غير مشتق من الحدث الواقع فيه وقال البعض قوله الاول اى المثال الاول وهو قمت مقام
للاول اى للممثل له الاول وهو قوله سواء كان مشتقا من الحدث الواقع فيه والثانى اى المثال الثانى

وهو قعدت مكانه للثاني اي للممثل له الثاني وهو قوله اولا وقال صاحب
المنافع قوله الاول اي المقام في تحت مقامه للاول اي مثال لاسم المكان الذي
بمعنى الاستقرار وكان ظرفا للعامل الذي اشتق مما يشتق ذلك الاسم منه والثاني
اي المكان في قعدت مكانه للثاني اي مثال لاسم المكان الذي بمعناه وكان عامله
ايضا بمعناه ولكن لم يشتق مما اشتق منه ذلك الاسم وقال امام الايوب قوله
نحو تحت مقامه وقعدت مكانه فان عامل المقام والمكان في هذا التركيب
هو القيام او القعود الذي بمعنى الاستقرار ولما فرغ من حكم ظرف المكان
المبهم شرع في حكم المحدود وتعريفه فقال وان كان اي المفعول فيه ظرف مكان
محدودا غير الاسلوب السابق وعدل من او الى الواو تنبيها على ان ما يلي
عليه ليس معطوفا لسابقه في حكم حذف في وان هذا ابتداء كلام فلذلك اتى
بالواو الابتدائية وهو اي المحدود ما اي موضع ثبت له اي لذلك الموضع اسم
بسبب امر داخل في مسماه اي ذلك الاسم قال البعض قوله وهو اي مدلوله
او اسم ما تذكر ما سبق ثبت له والضمير راجع الى ما بسبب امر داخل في مسماه
اي ذلك الاسم قوله اي غير خارج عنه اي عن مسماه تغيير الداخل بلزمه عدم الخروج
قال صاحب المنافع قوله غير خارج عنه لمجرد زيادة الكشف نحو دار وبيت وبلد
بيان ظرف مكان محدود على طريق التمثيل هذه الامثلة مطابق للممثل له فانها اي لان هذه
الامثلة اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها اي في تلك المواضع
لكنها ليست اجزاء لها وفيه اشارة الى ان علة التعريف عبارة عن الموضع وامر عن الشيء
قوله كالدار داخل في البلد والبيت داخل في الدار والجدران والسقف داخلان
في البيت بيان للاشياء الداخلة فيها على طريق التمثيل قال بعض المحققين كالدار
في البلد الخ اي سمي البلد بلدا بسبب دار داخل في مسماه لان البلد ما له دور
يسكنون الاهالي فيها ودكاكين يتجرون فيها وحمامات يتطهرون فيها وجوامع
يصلون فيها وغير ذلك وكذا البيت داخل في الدار لان الدار هي التي لها
بيوت او جدران احاطت وباب مقفل وكذا الجدران والسقف داخلان
في البيت لان البيت هو الذي له جدران اربع وسقف عليه الآجر
والتراب الحافظات له عن الامطار وغيرها وله باب

وله باب يسدونه ليلا ان اقتضاه فهذا كله ما ثبت له اسم بسبب امر داخل في مسماه
فصارت امكنة محدودة وقال المصنف فان الدار اسم لكل الموضع باعتبار بيوت
داخلة وقال ده ده افندي والدار اسم لما يشتمل على بيوت ومنازل وصحن
غير مسقف وقال امام الايوب قوله نحو دار وكذا البيت والبلد لان البلد
انما يسمى به اذا اشتمل الدور الداخلة فيها والدور انما سميت بها لاشتمالها
البيوت والبيوت انما سميت لاشتمالها الجدار والسقف وكل من المذكورات
انما ثبت لها من الاسم للشيء الداخل في مسماها قوله فلا يجوز حذف في جزاء
للشرط المحذوف اي اذا كان لفظ الدار من المكان المحدود فلا يجوز حذف في
منه كذا قاله امام الايوب وقال احمدنا زي قوله فلا يجوز حذف في منه اي
لا يجوز حذف في من كل ظرف مكان محدود وهو في قوة لا يحذف في من كل ظرف مكان
محدود وقال الاستاد قوله فلا يجوز حذف في منه اي من الظرف المكان المحدود
لعدم وجود سببه قوله اذ لا يحمل اي المكان المحدود علة لقوله لا يجوز حذف في منه
اي لانه لا يحمل على الزمان المبهم الذي هو جزء مفهوم الفعل قوله لاختلافهما
علة للا يحمل او علة لعدم الحمل او علة للنفي والمال واحد اي لاختلاف الزمان المبهم
والمكان المحدود ذاتا وصفة اي من جهة الذات والصفة او بحسب الذات
والصفة لان ذات الاول الزمان والثاني المكان وصفة الاول المبهم والثاني
المحدود قوله ولا على المحدود اي ولا يحمل ايضا على الزمان المحدود ولا على المبهم
اي ولا يحمل ايضا على المكان المبهم وان لم يخالف المكان المحدود بالاول صفة
والثاني ذاتا قوله لعدم اصالتهما علة لعدم الحمل المستفاد من العطف
اي لعدم اصالة الزمان المحدود والمكان المبهم ووجه عدم الاصالة كونهما
منصوبا تبعا وحملا على الزمان المبهم فالحمل عليهما يكون كالاستعارة من المستعير
والسؤال من المحتاج الفقير لانهما محمولان على الغير فلا يحمل عليهما الغير
اذا كان الامر كذلك فلا يقال صليت دارا اي فلا يجوز ان يقال صليت دارا بل يجوز
ان يقال صليت فيه اشارة الى ان قوله في دار مع المحذوف اي صليت عطف
على لفظ صليت دارا الا ما اي لا يجوز حذف في من جميع مكان محدود الا من مكان
محدود وانما فسر الشارح الموصول بمكان محدود لانه لا بد من اظهار في في غيره
نحو دخلت في الامر او في مذهب ابي حنيفة قال البعض قوله الا ما استثناء من قوله
فلا يجوز حذف في منه وقال امام الايوب قوله الا ما استثناء مفرغ من قوله فلا يجوز

اى لا يجوز حذفه من كل مكان محدود الا ما وقع اشارة الى ان ما موصول وصلته
محذوف والى متعلق بعد فتدبر قال البعض قوله وقع تقدير لعامل الظرف اعنى به
بعد دخل ونزل وسكن قال احمد نا زلى فقوله الا ما بعد دخل ونزل وسكن
معرب على حسب العوامل لان اشتراط عدم ايجاب الكلام ثابت وعدم ذكر المستثنى منه
ثابت ايضا قوله فانه تعليل للحكم المستفاد من الاستثناء والضمير للشان اى لان الشان
والحال يجوز حذف فى اى لفظ فى منه اى من مكان محدود بعد دخل ونزل وسكن وهذا
مبنى على الحذف والايصال لوجودهما فيه قال المصنف وجه التسمية ظاهر لان ذلك
حذف للحرف وايصال للفعل بنفسه او وصل الفعل الى المجرور ونصبه قوله بطريق التوسع
متعلق بيجوز ومعنى التوسع جعل المفعول فيه بمنزلة المفعول به او معنى التوسع اجراء غير المتعدى
مجرى المتعدى او معنى التوسع تنزيل المفعول فيه بمنزلة المفعول به قال صاحب المنافع
قوله بطريق التوسع اى بطريق تنزيل المفعول فيه بمنزلة المفعول به وقال البعض معنى التوسع
جعل الظرف مفعولا به على طريق المجاز بتغيير سميتها عن سمتها واختر ما شئت قوله لكثرة استعمالها
علة للحذف اى لكثرة استعمال هذه الافعال مع المكان المحدود ولا ابهام مما لان ما بعدها معين
ويجوز اى يكون الحذف للابهام ايضا لان الكثرة تورث الابهام قال البعض قوله لكثرة استعمالها
علة لجواز حذف فى من بعد دخل ونزل وسكن اى لكثرة استعمال هذه الافعال والكثرة فى الاستعمال
يستلزم تخفيف ذلك الالفاظ ولذا حذف فى من مكان محدود بعد هذه الثلثة او لكمال اشتباهها
اى المكان المحدود الذى وقع بعدها اى بعد هذه الافعال الثلثة بالمفعول به متعلق بالمشابهة
قوله لشدة اقتضائها اى هذه الثلثة علة لكمال المشابهة والاقتضاء مصدر مضاف الى فاعله
الذى هو الضمير ومفعوله قوله اياه اى ما بعدها حتى ظن الجرمى بكسر الميم وسكون الراء احد
الجرمى من النحاة انه اى ما بعدها مفعول به لا مفعول فيه لان هذه الافعال عنده متعدية فى المتعدى
لابد له من مفعول لالتصاق معنى الفعل به ووقوعه عليه فقول الجرمى يدل على ان ما بعدها لم يستعمل
بفى قال الاستاد قوله حتى ظن الجرمى انه اى ما بعدها مفعول به واستدل بانه لا يعقل معناه
بدون التعلق والحال ليس كذلك اى ليس الامر كذلك يعنى ان ما بعدها ليس مفعولا به بل انه
مفعول فيه بفى استعماله اى ما بعدها بفى اى بلفظ فى قال البعض قوله بفى استعماله بفى علة للنفى اى عدم كونه
مفعولا به بفى استعماله بفى وقال الآخر قوله بفى استعماله بفى علة لقوله ليس كذلك قوله على ان مصدرها
على فعول اى مع ان مصدر هذه الثلثة على وزن فعول علاوة لعلة النفى ورد على قول الجرمى
قال الاستاد قوله على ان مصدرها على فعول الخ علاوة لاستبانه فيكون علاوة لمجئ استعماله
بفى اى مع ان مصدر هذه الالفاظ الثلثة على وزن فعول وقال الاستاد قوله ومما يؤيده
كون ما بعدها مفعولا فيه كون مصدرها على وزن فعول ومعه اى وزن فعول فى الاغلب
اى فى غلبة الاستعمال او فى الاستعمال الاغلب مصدر اللازم اى مصدر الفعل اللازم كالخروج
اى كما ان الخروج مصدر اللازم قوله وما قيل قائله الفاضل الجامى وغيره مؤيد لقول الجرمى
ومعقول القول

ومعقول القول قوله ان الفعل مطلقا لا يطلب المفعول فيه الا يطلب بعد تمام معناه
اى الفعل ومعنى الدخول والاضافة بيانية اى ولا شك ان المعنى الذى هو
الدخول المفهوم من دخلت فى نحو دخلت الدار مثلا وكذا السكون والنزول
لا يتم بفاعله الا يتم بنحو الدار وبعد تمامه به يطلب المفعول فيه كما ان معنى الضرب
فى قولك ضربت زيدا لا يتم الا بزيد وبعد تمامه به يطلب المفعول فيه فيكون
الدخول متعديا والدار بعده مفعولا به كما كان الضرب متعديا وزيدا بعده
مفعولا به قال بعض المحشين قوله ومعنى الدخول مثلا اى امثلك تمثيلا لا يتم
بشئ من الاشياء الا يتم بنحو الدار يعنى لا يتم بفاعله بل لابد له من دخوله فى الدار
كما ان الضرب فى قولك ضربت زيدا لا يتم الا بزيد وبعد تمام معناه بهما يطلب
المفعول فيه فيكون الدخول متعديا والدار بعده مفعولا به كما فى قولك
ضربت زيدا فانه الضرب متعد وزيدا مفعول به قوله وما قيل مبتدأ اول وقوله
فجوابه اى ما قيل مبتدأ ثان وقوله منع ان تمامه اى معنى الدخول بالاضافة خبر
للمبتدأ الثانى والجملة خبر للمبتدأ الاول بالمحدود اى بالمكان المحدود كالدار قال
البعض قوله منع ان تمامه اى منع تمام معنى الدخول بالمحدود اى بالظرف
المكان المحدود بل انما يتم معنى الدخول عقلا تمييز من نسبة يتم الى فاعله المستتر
قوله بمدخل ما متعلق بيتم والمدخل مصدر ميمى كما يتم جلست بمجلس ما عقلا اى
كما يتم معنى الجلوس بمجلس ما عقلا ولا يعد اى معنى الدخول بذلك اى بكون تمامه
عقلا بمدخل ما عرفا اى اصطلاحا قال بعض المحشين قوله ولا يعد فعل مضارع
مجهول نائب فاعله ما استكن فيه راجع الى الفعل الذى هو معنى الدخول او متعديا
هو الدخول بذلك اى بكون تمامه عقلا بمدخل ما متعديا منصوب على انه مفعول ثان
لقوله يعد لان العد قد يتعدى الى مفعولين يقال عد الاغنام مائة عرفا تمييز من متعديا
اى ولا يعد بذلك متعديا اصطلاحا ولذلك الدار فى دخلت الدار مفعول فيه
لا مفعول به كما زعمه الجامى وقال الاخر قوله ولا يعد اى الفعل بذلك اى بكون
تمامه عقلا بمدخل ما وبمجلس ما متعديا عرفا اى فى عرف النحاة بقرينة الفن انتهى
قال البعض حاصل ما قيل اثبات كون ما بعدها مفعولا به وحاصل الجواب منع تقريب الدليل
نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت البلد والبلدة اخوان وجمعها بلاد وبلدان

ولما فرغ المصنف من بيان الموضع الاول الذي جاز فيه حذف الجار قياسا شرع
في الموضع الثاني من المواضع الثلاثة فقال والموضع وفيه اشارة الى ان قوله
الثاني منها المفعول له عطف على قوله الاول المفعول فيه قال البعض قوله والموضع
الثاني من المواضع الثلاثة التي يحذف الجار منها قياسا يشير الى ان الالف واللام
في الثاني للعهد الخارجي والى انه صفة موصوفه محذوف وهو الموضع المفعول له
فانه اي الشان يحذف منه اي من المفعول له اللام اي الجار الذي هو اللام قوله
قياسا اي حذفا قياسيا لا سماعيا يشير الشارح بقوله يحذف منه اللام الى ان اذا
في اذا كان لمجرد الظرفية ومنصوب المحل بفعل مفهوم من السباق اي اذا كان
المفعول له فعلا وهو بفتح الفاء فان للفعل معنيين لغوي واصطلاحي فاللغوي
مفرد وهو الحدث والمصدر والاصطلاحي مركب من الحدث والزمان والنسبة
واذا استعمل في المعنى الاول يفتح فاؤه واذا استعمل في الثاني يكسر فاؤه وههنا استعمل المص
في المعنى الاول واليه اشار الشارح بقوله اي حدثا ومصدرا اي دالا على الحدث
ولم يقل مصدرا كما هو عادة السلف لان قوله فعلا يغني عنه لان المراد منه الحدث
وهو المصدر لكون تصور ذلك المعنى حاصلا للشخص على الفعل قال الاستاد
قوله اي حدثا وفيه اشارة الى ان المراد بالفعل معناه اللغوي وهو المصدر
ولم يقل مصدرا كما هو عادة السلف لان قوله فعلا يغني عنه لان المراد منه الحدث
وهو المصدر لكون تصور ذلك المعنى حاصلا للشخص على الفعل لا عينا اي لا قائما
بذاته ان كان معنى قائما بغيره لان اللام اذا كان ما دخل هي عليه عينا لازم لعدم دخوله
تحت الفعل فلم يدل الفعل عليه فيكون اجنبيا فيلزم الواسطة وهي اللام واعلم
ان الاسم على نوعين اسم عين وهو ما يقوم بنفسه واسم معنى وهو ما يقوم بغيره
كجئتك للسمن فان السمن وان كان باعثا للمجيء في الظاهر وعلة له الا انه لما كان
قائما بذاته لم يدخل تحت المجيء فلزم اللام فان قلت هل يجوز اثبات اللام في المفعول له
عند وجود الشرائط الثلث المعتبرة فيه قلت يجوز اذا كان مضافا او معرفا باللام واما اذا كان
منكرا فقد اختلف فيه قيل يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز لانه يشبه الحال والتمييز
لما فيه من البيان وكونه نكرة نحو فلا ضربته للتأديب قال البعض قوله كجئتك للسمن
تمثيل للمنفي فان السمن ليس بمصدر فلا يدخل في الفعل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن
مصدرا لم يكن من جنس الفعل المعلل فكيف يندرج فيه كذا قاله السيد علي زاده قال محرم افندي
والسمن

والسمن بفتح السين المهملة وسكون الميم ما يستخرج من اللبن لفاعل الفعل
الاصطلاحي فاكتفى به عن شبه الفعل او المراد به الدال على الحدث فيشمله ايضا
مثل انا خارج من الدار خوفا كذا في فتح الاسرار المعلل به اي بالحدث فكلمة
معلل اسم مفعول قال امام الاديب قوله الفعل المعلل اي الفعل الذي يكون
عاملا للمفعول له اي اتحد فاعلهما اي فاعل المفعول له وفاعل الفعل المعلل يعني
يقوم المفعول له والفعل المعلل في الوجود بشيء واحد حيث يكون فاعلهما شخصا
واحدا حيث يكون فاعلهما شخصا واحدا كقيام الضرب والتأديب بالمتكلم
في قولك ضربته تأديبا وكذا الجبن والقعود في قولك قعدت عن الحرب جبنا
قائمان بالمتكلم لا يقال انه منقوض بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا اي خوفا
وطمعا مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف
والطمع لانا نقول لا نسلم انه مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم تقديره يريكم
البرق حال كونكم خائفين وطامعين سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف
اي ارادة خوفكم وطمعكم او لكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع ح يكون
الاخافة والاطماع فعلا له قال صاحب المنافع قوله اي اتحد فاعلهما هذا تفسير باللازم
وقال بعض المحشي قوله اي اتحد فاعلهما اي اتحد فاعل علته وفاعل عامله ومقارنا له اي للفعل
المعلل في الوجود لان الاصل في التعليلات ان تقارن العلة المعلول اي لما جعلت
علة له وذلك بان يتحد زمان وجودهما اي وجود المفعول له والفعل المعلل يعني
يكون زمان المفعول له وزمان الفعل المعلل فيه في الوجود واحدا لان الفعل الواقع امس لا يدخل
تحت الفعل الواقع اليوم فيلزم اللام مثل اليوم للخافتك زيدا امس قال البعض
قوله بان يتحد زمان وجودهما بيان لطريق المقارنة في الوجود كما وقع في مثال المتن
وهو ضربت زيدا تأديبا له قوله او يكون عطف على ان يتحد اي او بان يكون زمان وجود
احدهما اي زمان وجود احد من الفعل او المفعول له بعضا من زمان وجود الاخر
بان يكون زمان احدهما شاملا ومحيطا لزمان وجود الاخر لا حاجة الى هذا التقليل
لتصحيح المثال الآتي لان علة القعود هو الجبن الموجود مع القعود لا الجبن السابق
عليه الا ان يعد الجبن من اوله الى آخره جبنا واحدا لا اجبنا متعددا سواء كان الزمان
الشامل زمان المفعول له كقعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل المعلل به العامل
في المفعول له اعني القعود الصادر عن المتكلم بعض زمان المفعول له اعني الجبن القائم
بالمتكلم ايضا لان زمان وجود الجبن فيه احاط بزمان وجود القعود لان الزمان الثاني

جزء من الزمان الاول فان قيل ان الجبن ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل به لانه
لا اختيار له فيه وجوابه انا لا نسلم ذلك لان الجبن فعل واثر لنفسه ومزاجه ولا يلزم
من عدم اختيار فاعله فيه ان لا يكون فعلاله لان الفعل قسمان اختياري وطبيعي
فان الثاني متحقق ههنا والجبن بالضم والسكون مصدر صفة الجبان والجبن
بضمتين لغة فيها وبعضهم يقول جبن وجبنة بالضم والتشديد وقد جبن الرجل
يجبن بالضم جبنا فهو جبان وجبين ايضا من باب ظرف وامرأة جبان وجبين
كذا في الصحاح قال صاحب الوافية فان قيل ان الجبن ليس بفعل لفاعل الفعل المعلل
لان الفاعل مختار وفعل المختار لا يكون الا اختياريا والجبن ليس باختياري فينبغي
ان لا يكون الشرط الاول شرطا قلنا الحصر ممنوع لان الفعل اما اختياري او طبيعي
انتهى او زمان الفعل كشهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له
اعني ايقاع الصلح بينهما بعض زمان الفعل اعني شهدت الحرب لان زمان ايقاع
الصلح بعض من زمان شهدت الحرب لكونه حاصلا في اثنائه وجزء من اجزائه وقال
البعض قوله كقعدت عن الحرب جبنا فان زمان الجبن غير منفك عن زمان القعود
وان لم يطابقه في الابتداء والانتهاء ثم اعلم ان المراد اي مراد المصنف
بالوجود اي بالمقارنة في الوجود اعم مما اي من المقارنة الكائنة في الواقع اي
في الخارج ونفس الامر او اعم مما في قصد الفاعل اي المتكلم اذا كان الامر كذلك
فلا يرد السؤال بمثل شهدت الحرب ايقاعا للصلح بانه صحيح وان لم يوقعه الشاهد
فلا مقارنة في الخارج فيجب ان لا يكون الشرط الثالث شرطا لانا نقول الحصر
ممنوع لان المقارنة قسمان خارجية وقصدية فان الثاني متحقق ههنا فثبت
ان مثل شهدت الحرب ايقاعا للصلح صحيح خبران وان للوصلية لم يوقعه اي الصلح
الشاهد اي الفاعل اذا كان الامر كذلك فالمقارنة اي المقارنة الخارجية ليست
مما لا بد منه والضمير راجع الى ما قوله لوجودها علة لعدم اللزوم اي لكفاية وجود
المقارنة في قصده اي في قصد الشاهد اذ المقارنة مما لا بد منه هنا قال صاحب
فتح الاسرار قوله فالمقارنة اي فالمقارنة الخارجية ليست مما لا بد منه لوجودها
في قصده اي بل يكفي وجودها في قصده وقال بعض المحشين لهذا الكتاب قوله فالمقارنة
ليست مما لا بد منه لوجودها في قصده اقول هذا سهو من قلم الناسخ فالصواب
ان يقول فالمقارنة في الخارج ليست مما لا بد منها لكفاية وجودها في القصد اذ المقارنة
مما لا بد منها هنا وقال الفاضل العصام لا يخفى انه يصح هذا التركيب وان لم يوقعه الشاهد
فلم يجب كونه مقارنا له في الوجود فضلا عن المقارنة في الوجود الآن يقال ان المراد
بالمقارنة

بالمقارنة في الوجود اعم من المقارنة في الواقع او في قصد الفاعل وقال صاحب
المنافع قوله فالمقارنة ليست مما لا بد منه تفريع على صحة المثال مع عدم ايقاع الصلح
وداخل في الايراد يعني ان هذا المثال اذا صح مع عدم الصلح المستلزم لانتفاء المقارنة
في الوجود فلا تكون شرطا للحذف وهو مذهب ابو علي قوله لوجودها في قصده متعلق
بالنفي في لا يرد يعني لا يرد على المصنف هذا السؤال لوجود المقارنة في قصد الفاعل انتهى
قال البعض قوله ثم ان المراد اي مراد المصنف بالوجود في قوله في الوجود اعم مما اي
من الوجود الذي هو كائن في الواقع ونفس الامر او اعم مما في قصد الفاعل فلا يرد
ان مثل شهدت الحرب ايقاعا للصلح صحيح وان لم يوقعه اي الصلح الشاهد فالمقارنة
بالفعل ليست مما لا بد منه انتهى الايراد قوله لوجودها اي المقارنة علة للا يرد
في قصده اي في قصد الفاعل قوله وجه الاشتراط اي سبب اشتراط الشروط الثلاثة
جواب سؤال مقدر تقديره ما وجه اشتراط المصنف هذه الشرائط الثلاثة
فاجاب بقوله وجه الاشتراط حصول المشابهة اي حصول
لانتصابه باللام فاجاب بقوله وجه الاشتراط الذي لم يحتج في نصبه الى الواسطة
مشابهة المفعول له للمصدر اي للمفعول المطلق الذي لم يحتج في نصبه الى الواسطة
قال البعض قوله للمصدر فان المصدر فعل للفاعل مقارن للفعل في الوجود وكذا
المفعول له اي للمصدر الذي هو مفعول مطلق قوله بسببها اي بسبب وجود هذه
الشرائط باسرها فيه قال البعض قوله بسببها اي بسبب الشروط الثلاثة اذا كان
الامر كذلك فيتعلق الفاعل اي اذا حصل المشابهة فيتعلق عامل المفعول له وهو
الفعل المعلل به اي بالمفعول له بلا واسطة حرف بينهما تعلق المصدر به يعني فكما يشتمل
الفعل على مصدره لكونه جزءا من مفهومه فينصبه بلا واسطة كذلك يشتمل على المفعول له
الذي وجدت هذه الشرائط فيه فينصبه من غير واسطة ايضا كما في حواشي الجامي قال
احمد نائلي قوله تعلق المصدر لانه اذا وجد الشروط المذكورة يكون كالمفعول المطلق
في الكون حدثا وكون فاعل العامل والمعمول واحدا وكون المستفاد من العامل
والمستفاد من المعمول متقارنين في الوجود فيجري حكم المفعول المطلق او المشبه به
وهو كونه منصوبا بلا واسطة في المفعول له المشبه قال البعض قوله تعلق المصدر
منصوب اما على انه مفعول مطلق ليتعلق او بنزع الخافض اي كتعلق المصدر
وهو مضاف الى مفعوله نحو ضربت زيدا تأديبا له اي ايقاعا للادب عليه اي على زيد
هذا المثال مطابق بالممثل او هذا المثال صحيح ومطابق بالممثل فان زمان وجود الضرب
الصادر عن المتكلم قال البعض قوله فان زمان وجود الضرب باضافتين تعليل
لمطابقة المثال للممثل والتأديب اي وزمان وجود التأديب الصادر منه ايضا

بيان مراده ... اي نفعل الفعل المعلل به ... [illegible]

واحد وهو زمان الماضي اذ لا مغايرة بين زمان الفعل وزمان المفعول له الا بان نعتبر ان زمان الفعل مقدم على زمان المفعول له وان اتحدا في الواقع والحقيقة . وقال علي الحدادي قوله واحد اي واحد باعتبار وجود التأديب في قصد الفاعل لا باعتبار وجوده الخارجي اذ قد يوقع الفاعل التأديب فلا يوجد الايقاع فيتحد زمانهما لكن التأديب الخ دفع للسؤال الوارد من كونهما واحد تفكر تنل يحصل بالضرب ويترتب عليه اي على الضرب ذاتا لا صفة فقط كما قال به الفاضل الجامي فان قيل اذا كان التأديب حاصلا بالضرب ومرتبا عليه كان الضرب علة للتأديب مع ان الفعل معلل بالمفعول له قلت هذا ناشئ من الغفلة من العلة الغائية لكن بقي الكلام في ان العلة الغائية هل يحصل بالمفعول ام لا فليتأمل قيل قائله عبد الغفور في حاشية الفاضل الجامي التأديب عين الضرب في الوجود لانه لم يصدر ههنا عن المتكلم حدثان احدهما الضرب والثاني التأديب بل الصادر منه حدث واحد فلا يجوز ان يكون الشيء علة لنفسه قال بعض الحواشي قوله التأديب عين الضرب فيكون مفعولا مطلقا لا مفعولا له فكيف يحصل التأديب به اي بالضرب يعني لا يحصل به فان التأديب عند الزجاج في قولنا ضربته تأديبا له مصدر من غير لفظ الفعل كأنه قال ضربته ضربا او ادبته تأديبا له وهو ضعيف لان المفهوم منه عند العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم منه العلية التي هي شرط المفعول له فيكون عنده من قبيل المفعول المطلق لا المفعول له كما في شراح الكافية واجاب عنه اي عن قول القائل او عن ما قاله القائل الفاضل العصام بان هذا اي ما قاله القائل من كون التأديب عين الضرب اي بطريق هو ان هذا ممنوع بل هو اي التأديب احداث الادب قوله وما يليق بالشخص عطف تفسير للادب اي احداث ما يليق به لان الادب ما يليق بالشخص لا غيره والضرب سبب ووسيلة له اي للادب والسبب غير المسبب بالبداهة فتبصر كالشتم والنصيحة اي كما ان كلا واحد منهما سببا لاحداث الادب وغير ذلك كالتعريض بخلاف اكرمتك لاكرامك هذا المثال غير مطابق بالممثل اذ وانما كان اكرمتك لاكرامك مخالفا لقولنا ضربت زيدا تأديبا له لعدم الاتحاد في الفاعل فان المفعول له ههنا وهو الاكرام وان كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به الا انه لم يتحد في الفاعل على التفصيل المذكور فان الاكرام الاول قائم بالمتكلم والثاني بالمخاطب فلم يتحدا قال بعض الحواشي قوله لعدم الاتحاد في الفاعل لان الاكرام ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لان فاعل الفعل متكلم وفاعل المفعول له كاف الخطاب وجئتك اليوم لوعدي بذلك اي بالمجيء المستفاد من جئتك

او

[illegible]

او بالمجيئية . اياك هذا المثال غير مطابق بالممثل اذ وانما كان جئتك اليوم لوعدي امس مخالفا لقوله ضربت زيدا تأديبا له لعدم المقارنة في الوجود فان المفعول له ههنا وهو الوعد وان كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به الا انه لم يقارنه في الوجود على التفصيل المذكور لان زمان وجود المجيئية اليوم وزمان وجود الوعد امس فلم يقترنا قال البعض قوله لعدم المقارنة في الوجود متعلق بمحذوف وهو المخالفة . ثم شرع في بيان احوال المجرور في المفعول فيه والمفعول له فقال وفي هذين الموضعين متعلق بينتصب الآتي اي المفعول فيه زمانا كان او مكانا مبهما والمفعول له المشروط بهذه الشروط الثلث المذكورين صفة المفعول فيه والمفعول له معا اي المذكورين آنفا اذا حذف الجار وهو لفظ في واللام ينتصب المجرور على انه مفعول فيه او مفعول له لانهما كانا منصوبي المحل لعمل الجار في لفظه فلما حذف الجار اظهر النصب الذي في المحل يعم هذا النصب اللفظي وغيره كما في لدى لانه معرب عند الرضي فنصبه تقديري وكمتى واذا فنصبهما محلي لكن انتقل من المحل البعيد الى المحل القريب لزوال الجر عنه ان لم يكن اي المجرور نائب الفاعل ويرفع ان كان نائبه اي نائب الفاعل يعني لا يبقى مجرورا لا قياسا ولا شذوذا يعني لا يبقى المجرور في هذين الموضعين مجرورا لا قياسا ولا شذوذا بالاتفاق بين سيبويه والخليل والكسائي قال سليمان افندي قوله ان لم يكن الخ اي ان لم يكن المجرور نائب الفاعل في الاول ويرفع ان كان نائبه فيه وفائدة قيد في الاول لان الموضع الثاني لا يكون نائب الفاعل فقوله ان لم يكن الى قوله بالاتفاق مصروف الى الموضع الاول فقط دون الثاني ولا فائدة لفرض نائبيته ثم نفيها انتهى كما فعله الشارح قال صاحب فتح الاسرار وظاهر عبارته انهما يقعان نائب الفاعل وقد حقق الرضي ان المفعول له لا يقع مطلقا وعليه ظاهر كلام ابن الحاجب فعلى هذا ظاهر كلام المصنف فرضي لا وقوعي ثم ان الرفع اي رفع المجرور بعد حذف الجار بناء على تقدير النيابة اي على تقدير كونه نائب الفاعل قوله وقوعي جزاء في الاول وهو المفعول فيه اي منسوب الى الواقع والوجود في الاول وفرضي في الثاني اي منسوب الى فرض وحكم ليس بواقع بالقاعدة في الثاني وهو المفعول له قوله لما تقرر متعلق متعلق لفرضي وعلة لكون الرفع في الثاني فرضيا او علة للفرضية عندهم اي عند النحاة انه اي الثاني الذي هو المفعول له لا ينوب مناب الفاعل يعني لا يكون

[illegible]

نائب الفاعل بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار
بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتأديب فقوله انه لاينوب مناب الفاعل
للزوم زوال مشعر العلية وهذا يحتاج الى الجواب في الظرف كذا في الامتحان قال الاستاد
قوله لاينوب مناب الفاعل لان نائب الفاعل يجب ان يكون كالفاعل من ضروريات الفعل
وكثيرا ما يكون الفعل بلا غرض نقله العصام من الرضي انتهى قال بعض المحققين هذا
الكتاب فعلم انما تقرر عندهم انه لاينوب مناب الفاعل انه اذا حول الضمير راجع الى ما حذف
لاجله ويبقى اللام فينوب منابه لوجه عدم النيابة لزوم زوال مشعر العلية وهو
النصب يرد عليه ان نصب المفعول ايضا مشعر بالظرفية وزواله يستلزم زوالها مع انه
يجوز نيابته واجاب عنه الفاضل العصام ان ذات المفعول فيه يقتضي الظرفية
والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لايقتضي العلية والله اعلم بالنصب
كقصدها وهذا الجواب ظاهر وان نوقش فيه والموضع الثالث من المواضع الثلثة
التي يجوز حذف الجار منها قياسا وفيه اشارة الى ان الالف واللام في الثالث
للعهد الخارجي اقرأ مادة ان بالسكون اي بسكون النون وهي مصدرية لا مفسرة
لانها لا تجعل بعدها في تقدير الاسم بخلاف الاولى واقرأ مادة ان بالتشديد
اي بتشديد النون وفتح الهمزة فيهما اي في ان وان ووجه تخصيص الاول بالسكون
والثاني بالتشديد ان تقديم الاقل على الاكثر اولى اذ البساطة على هذا التقدير
في الاول كذا قاله احمد نازلي فالجار اي الجار مطلقا ولولاما كما في مثال المتن
كذا قاله احمد نازلي قال امام الايوب قوله فالجار الفاء تفصيلية يعني ان الحرف الجار
يحذف منهما اي ان وان قياسا اي حذفا قياسيا مستمرا لثلثة اوجه احدها
لتخفيف الثقل الحاصل بالطول علة لقوله فالجار يحذف منهما قياسا قوله لكونهما
اي ان وان مع الجملة التي بعدهما اي ان وان في تقدير الاسم الواحد يعني ان الجار
وارد عليهما مع مدخولهما لا عليهما فقط ولا على مدخولهما فقط فاذا لم يحذف
حصل الثقل فحذف لدفعه كذا قاله احمد نازلي والثاني كثرة دور الكلام يناسب التخفيف
والثالث انهما يطلبان ما بعدهما طلب العامل للمعمول والصلة للموصول ويطلبان
ما قبلهما طلب المعمول للعامل فلكثرة طلبهما ناسب ذلك التخفيف بالحذف تدبر
قال صاحب المنافع قوله في تقدير الاسم اي تأويله لاقتضائهما تأويل الجملة بالمصدر انتهى
قال بعض شراح قواعد الاعراب قوله فالجار يحذف منها قياسا وذلك لانهما لما كانتا
موصولتين طويلتين بصلتها لكونهما مع الجملة التي بعدها في تقدير اسم واحد
صار

صار حذف حرف الجر معهما قياسا للتخفيف قال الرضي وذلك لان انّ وانْ حرفان
موصولتان طويلتان بصلتهما لكونهما مع الجملة التي بعدهما بتأويل اسم واحد
فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا
بحذف حرف الجر الذي هو مع المجرور كشيء واحد وقال شارح لب الالباب
والسر في ذلك ان كلا منهما موصول حرفي وفي ذكر صلتهما طويل والموصول
والصلة كلاهما بتأويل اسم واحد فلما كان في جانب المعنى وفي جانب اللفظ طول
اجازوا فيهما التخفيف قياسا بحذف الجار نحو عبس وتولى ان جاءه الاعمى
روي ان ام مكتوم اتى رسول الله عليه الصلوة والسلام وعنده صناديد قريش
يدعوهم الى الاسلام فقال يا رسول الله علمني مما علمك الله وكرر ذلك ولم يعلم
شغله بالقوم فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم قطعه لكلامه وعبس
واعرض فنزلت وكان عليه السلام يكرمه ويقول اذا جاءه مرحبا بمن عاتبني
فيه ربي واستخلفه على المدينة مرتين كذا في القاضي قال الرضي وان جاءه الاعمى
علة للتولي او عبس على اختلاف المذهبين اي اللام مقدرة وحذفها قياسي
في مثله والعلة حصولية وكونه علة لهما بحسب الظاهر والا فعلة الفعلين قوله علمني
وتكراره لان مجيئه سبب له فقوله على اختلاف المذهبين البصري والكوفي في اعمال
الفعل الاول او الثاني اذ الاولى اعمال الثاني عند البصريين وهو المختار ولذا
قال الرضي علة للمتعلق اشارة الى رجحانه فانهما تعلق بتقدير العلة اي لان جاءه
الاعمى حذف اللام منه لقياس المستمر لا لكونه مفعولا له لانه ليس فعلا لفاعل الفعل
المعلل وكذا الحال في الاية الثانية وهو قوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا
قيل ان المراد بالمساجد الارض كلها لانها جعلت للنبي عليه السلام مسجدا وقيل المسجد
الحرام لانه قبلة المساجد ومواضع السجود على ان المراد النهي عن السجود لغير الله تعالى
كذا في القاضي قوله اي لان المساجد لله على ان اللام متعلقة بلا تدعوا اي فلا تدعوا
مع الله احدا في المساجد لانها لله خاصة ولعبادته قال السيد علي زاده قوله
اي لان المساجد لله يعني ان اصل الكلام لان المساجد بتقدير اللام متعلقة
بلا تدعوا وهذا اشارة الى دخل مقدر وهو ان يقال لو كان اللام مقدرة فلابد له من متعلق
يتعلق به ولا متعلق ههنا فان قلت اللام المحذوفة لايخلو اما ان يكون من القرآن اولا
ولا سبيل الى الاول لان القرآن لايزيد ولاينقص لان الزيادة والنقصان
من امارات الحدوث وكلام الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا ولا الى الثاني لانه اذا لم يكن
من القرآن فلا يستشهد بحذف اللام بما لايكون من القرآن قلت لا مخلص من هذا السؤال
الا بحمل ما قاله النحاة على المجاز لانهم يقولون حذفت اللام الجارة من المثاليين

وغيرها مجازاً حفظاً للقواعد العربية لا على سبيل الحقيقة حتى يلزم ما ذكرتم فاحفظه
فانه بحث لطيف كذا في احمد نازلي قال بعض شراح البسملة ثم انه اشكل بما وقع
في التنزيل من هذه المحذوفات فان المحذوف ان كان من القرآن يلزم حدوثه
وزيادته ونقصانه والا يلزم تصرف العبد في كلام القديم ومخلوطاً بكلامه وشيئاً
وتبديلا واجيب بان المخلص من هذا بان يحمل مثله على المجاز صيانة للقواعد العربية
لا يخفى ان هذا الحمل لا يدفع الاشكال لان لصاحب الاشكال ان يجري كلامه على هذا
المجاز ايضاً لعل الدفع الصحيح بان يقال انه من القرآن لكن التزامه فتكون
قديماً كما كان المذكور قديماً واما الحدوث الموجود بعد العدم وليس كذلك
ولا يلزم الزيادة والنقصان ايضاً على ان بطلان ذلك ليس بمسلم بناء
على حدوث الكلام اللفظي المحرر تفصيله في علم الكلام انتهى كلامه وقيل ان معناها
منه بخلاف لفظها قال السيوطي في الاتقان واعلم انه يجتنب اطلاق لفظ الزائد
في كتاب الله فان الزائد قد يفهم منه انه لا معنى له وكتاب الله منزه عن ذلك ولهذا
فر بعضهم الى التعبير بدله بالتأكيد والصلة المقحم وقال ابن الخشاب اختلفوا
في اطلاق جواز لفظ الزائد في القرآن فالاكثرون على جوازه نظراً الى انه نزل
بلسان القوم ومتعارفهم ولان الزيادة بازاء الحذف هذا للاختصار
والتخفيف وهذا للتوكيد والتوطئة ومنهم من ابى ذلك وقال هذه الالفاظ
المحمولة على الزيادة جاءت لفوائد ومعان تخصها فلا اقضي عليها بالزيادة
والتحقيق انه ان اريد بالزيادة اثبات معنى لا حاجة اليه فباطل لانه عبث فتعين
ان الينا به حاجة لكن الحاجة الى الاشياء قد تختلف بحسب المقاصد فليست
الحاجة الى اللفظ الذي عده هؤلاء زيادة كالحاجة الى اللفظ المزيد عليه انتهى
والحذف السماعي فيما اي في موضع عدا اي تجاوز ذلك الموضع هذه المواضع
الثلاثة المفعول فيه والمفعول له المذكورين وان وانّ كائنا ما بيانية
لما في قوله فيما عدا اي من موضع سمع من العرب في القرآن او غيره اي
يلزم فيه السماع فيحفظ ما سمع ولا يقاس عليه اي ولا يجري قياس عليه ثم
اي بعد بيان مواضع حذف الجار اشارة الى ان ثم هنا للتراخي الزماني القياسي
اي مقتضى القياس على الاولين او القاعدة الكلية او القاعدة المضبوطة
في السماعي والثالث من القياسي الايصال والاظهار لا الابقاء مجروراً على الشذوذ
كما

كما ذهب اليه الخليل والكسائي الا انه لم يظهر الاعراب المحلي في القسم الثالث
من القياسي لمانع كما في بعض شراح هذا الكتاب بعد الحذف اي بعد حذف الجار
قياساً او سماعاً اي حذفاً قياسياً او سماعياً يعني سواء كان حذفه قياسياً
او سماعياً كما في المواضع الثلاثة او سماعياً كما في عداها في غير الاولين المراد بالاولين
المفعول فيه والمفعول له قوله من السماعي بيان للغير ومن الثالث وهو ان وانّ
من القياسي بيان للثالث وقال صاحب المنافع قوله من السماعي والثالث
من القياسي تفسير للغير وقال صاحب فتح الاسرار وغير الاولين الثالث
من القياسي والسماعي وانما قال في غير الاولين اذ في الاولين اي المفعول فيه
والمفعول له قال البعض قوله اذ في الاولين علة لتقييد المصنف بالغير
لا يبقى المجرور حال كونه مجروراً اصلاً اي لا قياساً ولا شذوذاً بالاتفاق
بين سيبويه والخليل كما مر آنفاً بخلاف السماعي والثالث من القياسي اذ فيهما
يبقى على الشذوذ ان توصل انه متعلقه بفتح اللام اي متعلق الجار الى المجرور
والمراد بالايصال هنا تعدية المتعلق بالفتح الى المتعلق بلا واسطة الجار لا اتصال المعمول
الى المتعلق لفظاً فلا يرد قوله تعالى واختار موسى قومه لان القوم ليس متصلاً
باختار قوله فانه اشارة الى ان قوله تظهر عطف على توصل قال البعض قوله فان تظهر
انه يريد بذكر انه تعيين المعطوف عليه الاعراب المحلي فيه اي في لفظ المجرور ان لم يمنع
مانع من الظهور كما في ان وان مع صلتها وبعض السماعي وهو شغل لفظه بالاعراب
المحلي قوله لزوال كونه مدخول الجار علة للاظهار الاعراب المحلي في لفظ المجرور
اي لزوال كون المجرور مدخول الجار بعد حذفه قال البعض قوله لزوال كونه مدخول الجار
علة لكون القياس فيه ذلك وقال الاستاد قوله لزوال كونه مدخول الجار
علة لكون القياس فيه ايصال المتعلق الى المجرور واظهار الاعراب المحلي وهذا اي
كونه مدخول الجار المانع من الوصول اي وصول المتعلق الى المجرور ومن الظهور
اي ظهور الاعراب المحلي في لفظ وان للوصلية لم يظهر اي الاعراب المحلي في الثالث وهو
انّ وان من القياسي قوله لمانع آخر في نفسه وهو البناء او هو الحرفية علة لعدم الظهور
فيه منه اي من الظهور قال الاستاد قوله لمانع آخر منه علة لعدم الظهور اي
لمانع آخر من الظهور والمانع الآخر هو البناء فيه في الثالث لانه حرف والحرف من المبني ثم ما

[illegible]

اى بعد حذف الجار ان كون القياس اى القاعدة المضبوطة قوله ذلك خبر الكون
اى اظهار الاعراب المحلى او ايصال المتعلق الى المجرور او اظهار الاعراب المحلى
ما جائز و المراد منه اظهار الاعراب المحلى او ايصال المتعلق واظهار الاعراب
قال البعض و المراد منه الوصول والظهور وقال الاخر و المراد منه ظهور الاعراب
اعنى النصب او الرفع ذهب اليه و الضمير راجع الى ما سيبويه فاعل ذهب
قال الاستاد قوله ثم ان القياس اى القاعدة الكلية فيه اى فى الثالث
ذلك اى اظهار الاعراب المحلى مذهب سيبويه كذا قاله صاحب فتح الاسرار
قوله لانه علة لذهب اى لان ذلك القياس اولان ايصال المتعلق و اظهار الاعراب
اولان اظهار الاعراب المحلى كما فهم من فتح الاسرار وقال بعض الافاضل قوله
ثم ان كون القياس اى القاعدة فيه اى فى الثالث وقوله ذلك خبر الكون والمشار اليه
الوصول و الظهور او الظهور فقط ما مبنى على السكون مرفوع محلا جائز والمراد
منه الوصول و الظهور او الظهور فقط ذهب اليه والضمير راجع الى ما و سيبويه
فاعل ذهب قوله لانه علة لذهاب سيبويه و الضمير راجع الى اسم الاشارة اعنى
خبر الكون فيه سيبويه عن سيتيهما واخترنا شئت الغالب فى حذف الجار كما فى المفعول فيه
وله لانه تعيق فيهما ذلك فينبغى ان يحمل على صيغة المجهول عليه اى على الغالب ما و ما
عبارة عن الشئ المراد منه المجرور مثل انّ وانّه ابهم على صيغة الماضى المجهول من باب
الافعال و نائب فاعله قوله حاله والضمير راجع الى ما ان غير معلوم حاله انها ظهور الاعراب
المحلى ام بقاؤه على ما كان عليه من الجر قال صاحب المنافع ما ابهم حاله وهو ان وان
لانه لما لم يكن فى لفظها اعراب اصلا لم يعلم انها بعد الحذف بقيا مجرورين او نصبا
لكن الغالب فى امثالها النصب او الرفع فحملا عليها وقال البعض قوله ما ابهم
حاله وهو مجرور مثل انّ وانّ وبعض السماعى و ذهب الخليل والكسائى فيه اى فى الثالث
المراد ان القياس اى القاعدة الكلية بعده اى بعد حذف الجار منه الابقاء اى ابقاء الثالث
على ما اى على اعراب كان الثالث عليه من الجر بيانه لما قال الاستاد قوله و ذهب الخليل
والكسائى الى ان القياس اى القاعدة الكلية فى بعض السماعى و الثالث من القياسى
بعده اى بعد حذف الجار الابقاء اى ابقاء المجرور مجرورا على ما اى على اعراب
كان اى ذلك المجرور عليه قبل حذف الجار قوله من الجر بيانه لما قوله لان ما ابهم حاله
علة لمذهب الثانى و دليل الخليل والكسائى ينبغى ان يبقى اى ما ابهم حاله على ما كان بالاصحاب
اى

قال صاحب [illegible] الاولى [illegible]

اى على اعراب كان المجرور عليه قبل حذف الجار وهو ابقاء الشئ على ما كان عليه
فى عرف الاصوليين قال السيد الشريف فى كتاب التعريفات وهو عبارة عن ابقاء ما كان
على ما كان عليه لانعدام المغير فان قلت اى المذهبين اولى ههنا قلت المذهب الاول
اولى لضعف عمل حرف المحذوف وان للوصلية كان الابقاء اى ابقاء المجرور مجرورا
فيما اى فى مجرور ظهر الاعراب المحلى اى امكن ظهور الاعراب المحلى فيه اى فى ذلك
المجرور شاذا قليلا كما فى مثال المتن وهو الله لافعلن ولفظ الجلال مجرور بحرف القسم
المحذوف اى والله متعلق باقسم المحذوف و منصوب محلا مفعول به غير صريح لمتعلقه
وابقى لفظ الجلال فى هذا المثال بعد حذف حرف القسم مجرورا على الشذوذ بدون
اظهار الاعراب المحلى وهو النصب وان امكن ذلك و قرينة الحذف والمحذوف هو
جواب القسم قال الاستاد قوله وان كان الابقاء وان للوصلية اى ابقاء المجرور
مجرورا فيما اى فى مجرور ظهر اى الاعراب المحلى فيه اى فى ذلك المجرور بعد حذف الجار
شاذا قليلا لان الاكثر فيما ظهر فيه الاعراب المحلى بعد حذف الجار عدم الابقاء على ما كان
من الجر بل الانتقال من الجر الى النصب او الرفع وقال الاخر قوله وان كان الابقاء اى
ولو كان ابقاء المجرور مجرورا فيما اى فى اسم مجرور ظهر اى الجر فيه اى فى ذلك الاسم
قوله الابقاء اسم كان وخبره قوله شاذا قليلا و المراد بالشاذ ههنا القليل ولذا عقبه به
لا ما يخالف القياس كذا قاله صاحب المنافع قوله وقس عليه الخ جواب سؤال مقدر
كانه قيل انك بينت الثالث من القياسى على كلا التقديرين اى على توجيه سيبويه
وتوجيه الكسائى والخليل فلم لم يبين ما لم يظهر فيه مع ان حاله مبهم ايضا اجاب بقوله
وقس عليه اى على الثالث الموجه بوجهين ما لم يظهر اى مجرور لم يظهر الاعراب المحلى فيه
اى فى ذلك المجرور وقال بعض الحواشى قوله وقس عليه الخ هذا الكلام من الشارح لامن تتمة
المحكى وجواب لسؤال مقدر اى اذا علمت اعراب الثالث على كلا التقديرين اى
على توجيه سيبويه و توجيه الكسائى والخليل فقس عليه اى على الثالث الموجه بوجهين
ما لم يظهر وقال الاستاد قوله و قس امر من قاس يقيس عليه اى على الثالث من القياسى
اى على ما ظهر فيه قوله المانع اى علة لعدم الظهور ومتعلق بقوله لم يظهر
ويقال على الحداوى قوله عليه
وهو البناء ايضا كما فى الضمير المستتر فى مشترك ومستقر والاخر بعد الهمزة وفتح الحاء
المهملة بمعنى المغاير اى المانع مغاير للمانع فى الثالث لان المانع فى الضمير وان كان البناء ايضا
لكن بناؤه عارضى و بناء الثالث اصلى لكونه حرفا فيكون المانع فيه مغايرا للمانع فى الثالث

قال البعض قوله لمانع آخر وهو كون المجرور ضميرا مثلا وقال على الحدادى قوله كما اى
اسم مجرور لم يظهر الاعراب فيه اى فى ذلك الاسم لمانع اخر فى نفسه وهو كون ذلك الاسم
المجرور مبنيا مثلا قوله من بعض السماعى بيان لما فى مالم يظهر اى مما وقع فى بعض السماعى
وهو قولهم مال مشترك وظرف مستقر قال البعض قوله من بعض السماعى كما فى قولهم
مال مشترك وظرف مستقر وقال صاحب المنافع قوله من بعض السماعى وهو مثل الضمير
المستتر فى مشترك ومستقر لبنائه انتهى وجه القياس على الثالث فيما لم يظهر الايصال
والاظهار بعد حذف الجار على ما ذهب اليه سيبويه لانه الغالب فى حذف الجار فينبغى ان يحمل عليه مالم يظهر
وعلى ما ذهب اليه الخليل والكسائى الابقاء على ما كان من الجر لان مالم يظهر فيه
ينبغى ان يبقى بعد حذف الجار على ما كان بالاستصحاب وهو ان الاعراب المحلى بعد الحذف
النصب على المفعولية اى نصب المجرور على كونه مفعولا او الرفع على النائبية اى
رفع المجرور على كونه نائب فاعل ويسمى اى ما ذكر يشير الى ان ضمير يسمى راجع
الى الامور الثلثة بتأويل ما ذكر قال ذيخ زاده قوله يسمى فعل مضارع مجهول
نائب الفاعل فيه عائد الى ما ذكر من حذف الجار بيان لما او بيان لما ذكر ومن ايصال
متعلقه بمعنى اللام اى متعلق الجار قوله الى المجرور متعلق بالايصال ومن اظهار
الاعراب المحلى قوله فيه اى فى المجرور متعلق بالاظهار قال البعض قوله اى
ما ذكر من المفهوم المركب من الامور الثلثة وهذا لبيان الشارح تأمل قوله
من حذف الجار قياسا بيان لما قوله وايصال متعلقه عطف على حذف الجار اى
ومن ايصال متعلق المجرور فعلا او شبهه او معناه قوله او اظهار الاعراب المحلى عطف
على القريب لقربه وعلى البعيد لبقيته واصالته وقوله فيه متعلق للاظهار
والضمير راجع الى المجرور حذفا وايصالا والمراد بالايصال تعدية المتعلق
الى المتعلق بلا واسطة الجار لا اتصال المعمول اليه لفظا فلا يرد مثل قوله تعالى
واختار موسى قومه لان القوم ليس متصلا لفظا باختار قال المصنف رحمه الله
ويسمى حذفا وايصالا ولم يقل ويسمى حذفا وايصالا واظهارا بناء على اندراجه
تحت نائب فاعل يسمى لان اظهار الاعراب المحلى فرع وسبب للحذف والايصال كما يشعر به
قول المصنف فتظهر الاعراب المحلى فيه بالفاء او لنقل الكلمات الثلث فى تكلم
واحد اذ هو اصطلاحات لحذف الجار وايصال متعلقه واظهار الاعراب المحلى
كذا قاله على الحدادى وجه التسمية اى سبب تسمية ما ذكر حذفا وايصالا ظاهر

قوله ظاهر اى بديهى لان ذلك حذف الجار وايصال المتعلق الى المجرور او
لان ذلك جعل الجار محذوفا وجعل المتعلق واصلا الى المجرور قال الاستاد
قوله وجه التسمية اى علة تسمية ما ذكر حذفا وايصالا ظاهر اى بديهى خفى
يحتاج الى التنبيه والدليل وهو وجودهما فيه فيكون المعنى ويسمى ما ذكر حذفا
وايصالا لوجودهما فيه لان ذلك حذف الجار وايصال المتعلق الى المجرور
مثال النصب اى نصب المجرور من السماعى اى من حذف الجار السماعى نحو قوله
فى قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه حذف الجار واوصل متعلقه الى المجرور
لان اختار فعل لازم لا يتعدى الى المفعول به بدون الجار ولما حذف الجار
الذى هو لفظ من واوصل متعلقه الذى هو اختار الى قوم اظهر الاعراب المحلى
لزوال المانع وهو كونه مدخول الجار وحذف من من القوم فى هذا النظم
سماعى ولا يقاس عليه اسم يقع بعد اختار قال بعض الشراح قوله نحو قوله تعالى
واختار موسى قومه والمحل هنا لا يظهر فى الفصيح اذ حذف الجار من مثل هذا
ونصب المجرور بعد حذفه مقصور على السماع ومثال الرفع اى رفع المجرور
بعد حذف الجار عنه اى من السماعى نحو الضمير المستتر فى قولهم اى العرب
مال مشترك ونحو الضمير المستتر فى قولهم ظرف مستقر فمال خبر مبتدأ محذوف
اى هذا او مبتدأ خبره محذوف اى عندى ظرف ومستقر صفة ظرف اى مشترك فيه
ومستقر فيه فان المشترك اسم مفعول من اشترك وبناؤه للمطاوعة يقال
اشتركت زيدا فى هذا المال فاشترك اى قبل زيد الشركة فحينئذ يكون نائب فاعل
هو الشريك ولما اسند ههنا الى الضمير الراجع الى المال والمال ليس بمشترك
بل هو مشترك فيه علم منه ان فيه حذفا وهو فى والضمير المجرور راجع الى المال والمجرور
مرفوع محلا على انه نائب فاعل المشترك وكذا قولهم ظرف مستقر فان معناه ان المتعلق
المحذوف استقر فى الظرف الذى هو الجار والمجرور فالمستقر هو المتعلق والظرف
هو المستقر فيه فلما اسند المستقر الى الضمير الراجع الى الظرف علم منه ان فيه حذفا
وهو فى والضمير المجرور راجع الى الظرف والمجرور مرفوع محلا على انه نائب فاعل المستقر
حذف الجار من الضمير البارز المجرور فى هذين المثالين ورفع المجرور اى ورفع الضمير
البارز المجرور محلا بعد حذف الجار وانيب ذلك المجرور بعد كونه مرفوعا منابا بالفاعل

قال صاحب فتح الاسرار انتقل رفعه بعد حذف الجار من المحل البعيد الى المحل
القريب الذي هو محل الجر قبل حذف الجار وقال شارح ميزان الادب انقلب
الضمير المجرور بعد حذف الجار مرفوعا مستترا واستتر اي واستتر ذلك الضمير
المجرور بعد كونه مرفوعا تحت المتعلق في هذين المثالين واوصل المتعلق الى ذلك
الضمير قال الاستاد قوله حذف الجار من الضمير المجرور ورفع المجرور اي الضمير المجرور
وانيب ذلك المجرور مناب الفاعل واستتر ذلك الضمير المجرور تحت المتعلق في هذين
المثالين واوصل المتعلق الى ذلك الضمير وقال البعض قوله حذف الجار من الضمير
المجرور في نحو قولهم مال مشترك فيه ونحو قولهم ظرف مستقر فيه ورفع المجرور محلا
وهو الضمير وانيب ذلك المجرور مناب الفاعل اي اقيم ذلك المجرور مقام الفاعل
واستتر اي الضمير المجرور تحت المتعلق الذي هو مشترك او مستقر او استتر ذلك الضمير
المجرور تحت مشترك او مستقر او استتر ذلك الضمير المجرور تحت كل منها فتميز
سمينها من سقيمها واختر ما شئت ومثال النصب اي نصب المجرور من ثالث القياس
اي من ثالث حذف القياسي وهو الحذف من ان وان قال الاستاد قوله ومثال النصب
من ثالث القياسي اي ان وان مر في المتن والشرح وهو قوله تعالى عبس وتولى
ان جاءه الاعمى وقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا قال صاحب المنافع
قوله مر اي في المتن من الآيتين ومثال الرفع اي رفع المجرور بعد حذف الجار
منه اي من ثالث القياس نحو اعجب من الاعجاب على صيغة الماضي المجهول ان ضربت
انت اي من ان ضربت مرفوع على انه نائب فاعل لاعجب او نحو اعجب انك ضارب
اي من انك ضارب مرفوع على انه نائب الفاعل لاعجب المفهوم من العطف قال
بعض المحشين قوله نحو اعجب ان ضربت فقوله اعجب على صيغة مجهول الماضي
من باب الافعال وكلمة ان من النواصب وضربت معلوم مخاطب الماضي
والجملة في تأويل المصدر فالمعنى اعجب ضربك كما ان معنى قوله او انك ضارب
اعجب ضاربيتك فكلا المصدرين مرفوع بنائبية الفاعل ولما بين المصنف
رحمه الله رحمة واسعة مقام ما اوصل المتعلق بعد حذف الجار وما لا يجوز
ابقاؤه مجرورا اراد ان يبين مقام ما ابقي مجرورا ولا يوصل متعلقه اليه فقال

فقال وقد يبقى عطف على ما قبله من حيث المعنى فكانه قيل لايبقى المجرور مجرورا كثيرا
وقد يبقى المجرور مجرورا بعد حذف الجار بلا عوض عن الجار اذ لو كان الحذف
بالعوض فلا يكون شاذا كما في قول الشاعر فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
فالهيتها عن ذي تمايم محول اذ الفاء عوض عن رب فلذا عمل عمله وهو الجر فتقديره
فرب مثلك بكسر الكاف وجر اللام اي رب امرأة حبلى وهو مجرور تقديرا على انه
صفة مثلك لان المثل لايتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام قوله طرقت انا اي
اتيتها ليلا ومرضع بضم الميم وسكون الراء وبكسر الضاد المعجمة اسم فاعل من باب الافعال
عطف على حبلى يقال رضع الصبي امه رضاعا وارضعته امه وامرأة مرضع اي لها
ولد ترضعه فان وصفتها بارضاع الولد قلت مرضعة ويجمع على مراضع كذا
في الاختري قال بعض المحشين قوله مرضع اي ذات مرضع قوله فالهيتها الضمير
راجع الى حبلى والى مرضع باعتبار كل واحد منهما اي فاشتغلتها قوله عن ذي تمايم
التمايم جمع تميمة وهي التعويذ الذي يعلق عنق الصبي حفظا من اصابة العين اي
عن ولد ذي تمايم اوعن حبيبي ذي تمايم محول اي مضى عليه حول كامل او اتى عليه
حول كامل فحاصل المعنى رب امرأة مثلك حبلى قد اتيتها ليلا وذات مرضع فاشتغلتها
عن ولدها الذي علق عليه التعويذ وقد مضى عليه حول كامل كذا قاله حسن پاشا
قال بعض المحشين وقوله بلا عوض احتراز عن العوض كما في قول الشاعر فمثلك الخ
تقديره فرب مثلك فحذف رب واعطى للفاء عمله وهو الجر عوضا عنها اي عن رب
اذ الفاء عوض عنها وقال صاحب المنافع قوله بلا عوض احتراز عن المجرور الباقي
على الجر بعد حذف رب وابقاء الواو مقامه نحو بلدة ليس لها انيس وقال
صاحب فتح الاسرار قوله بلا عوض وان كان معه يلزم الجر مجرورا اي حال كونه
مجرورا على الشذوذ لضعف حرف الجر عن العمل مقدرا ولعدم القرينة اللفظية
الدالة على حذفه والشذوذ بضم الشين المعجمة مصدر شذ كالدخول والفرق بين الشاذ
والنادر والضعيف ان الشاذ هو الذي يكون في كلام العرب كثيرا لكن يخالف
القياس والنادر هو الذي يكون وقوعه قليلا لكن يكون على القياس والضعيف هو الذي
لم يصر حكمه على الثبوت والشاذ يطلق كثيرا على النادر وهو المراد هنا كما يشعر به كلمة قد
كذا في قصب زاده قال صاحب الافتتاح قوله وقد يبقى مجرورا على الشذوذ لعدم شيء

يدل على حذف حرف الجر وان نصبت المجرور على حذف الجار وايصال المتعلق اليه
يكون حسنا انتهى اقول هذا الوجه ليس بصواب لان جواب القسم في مثال المتن
قرينة عليه وستطلع عليه قال السيلكوتي قوله على الشذوذ اي على الاستعمال
الغير الفصيح لما صرح بقبحه وان للوصلية كان الكثير الموافق للقياس على مذهب سيبويه
النصب اي نصب المجرور بعد حذف الجار او الرفع اي رفع المجرور بعده وهذا
اي ابقاء المجرور مجرورا مختص اي مقصور عند سيبويه بلفظة الله حال كونها
قسما اي مقسما بها والكوفيون قاسوا عليها اي حملوا على لفظة الله سائر المقسم به
كالرب اي يجوزون الجر في كل مقسم به حذف جاره وان كان بلا عوض نحو رب الكعبة
لافعلن اي ورب الكعبة ومن اراد التحقيق والتفصيل اي ومن اراد تحقيق هذا المقام
وتفصيله فليرجع بسكون اللام امر غائب لان لام الامر تسكن للتخفيف بعد الفاء والواو
وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا الى شرح التسهيل للدماميني
نحو الله ملابس بالجر لافعلن اي والله لافعلن هذا على وفق ما في شرح التسهيل وقال الرضي
وتبعه عصام الدين لا يحذف من ادوات القسم الا الباء لاصالتها قال امام الاديب
قوله نحو الله بالجر لافعلن اي والله لافعلن فحذف حرف الجر الذي هو حرف القسم وابقى
لفظة الله مجرورا وقرينة الحذف والمحذوف هو جواب القسم وقال ايوم المالي
وقد تحذف جار القسم كالله لان حذف الحرف من عادة العرب ايجازا كما قال مولانا خسرو
في درره في بحث اليمين وكثيرا ما يحذف الفعل طلبا للاختصار مع كثرة الاستعمال وللاختصاص
ودفع الالتباس اذ لو قلت اقسمت بالله جاز ان يكون مخبرا لا مقسما وقد اوقعوا موقعه الواو
بعد حذف الفعل لذلك نحو والله لافعلن ولا يجوز اقسمت والله قوله ولا يجوز تعلق الجارين
جواب سؤال مقدر كانه قيل هل يجوز تعلق الجارين الخ ام لا فقال المصنف ولا يجوز
تعلق الجارين سواء كانا ملفوظين او محذوفين او مختلفين اي احدهما ملفوظا والاخر محذوفا
ولو قال او مختلفين لكان شاملا لمثل قولنا ضربت يوم الجمعة في يوم الاربعاء تامل قال بعض محشي
هذا الكتاب قوله ملفوظين او محذوفين اقول لا مقتضى لتعميم الجارين الى المحذوفين
بل المراد منهما هنا ان يكون مقصورا على الملفوظ اذ الجار اعم من الحرف والمضاف
وكذا التعلق فكما يقتضيه الظروف فالظروف المذكورة في المثالين المتوسطين
من المرد ود والمقبول انفسها جارة فلا حاجة فيهن الى تقدير الجار وبه لا يكون المراد
ما

ماذكرناه دون ماذكر الشارح جواز ضربت يوم الجمعة امام المسجد بتبديل
ظرف الزمان بظرف المكان مع اتحاد الجارين المحذوفين فيهما فالتعبير بالمحذوفين
خطأ فالصواب ان يقال حرفيين او مضافيين قوله حال كونهما اي الجارين
ملتبسين اشارة الى ان قوله بمعنى ظرف مستقر حال من الجارين بحسب اللفظ
واما بحسب المعنى فمتعلق بتعلق والى ان الباء للملابسة وقال البعض قوله حال كونهما
اي الجارين ملتبسين يريد به ان قوله بمعنى حال من الجارين وان الباء للملابسة
واحد بالجر صفة لمعنى قوله بدون العطف ظرف مستقر حال بعدها من الجارين
بحسب اللفظ واما بحسب المعنى فمتعلق بتعلق اي بدون عطف احدهما مع مدخوله
على الاخر فلا يجوز تعلقهما لفظا او معنى والابدال نحو مررت بزيد باخيك
قوله اذ بالتبعية الخ علة لعدم جواز تعلق الجارين بمعنى واحد بدون العطف
قال الاستاد قوله اذ بالتبعية الخ تعليل للجواز المفهوم من عبارة المصنف
اي اما تعلق الجارين بمعنى واحد بدون العطف فلا يجوز لعدم حصول المغايرة
بين الجارين او بين معنيي الجارين اللذين في التابع والمتبوع اي احدهما المدخول
في التابع والاخر في المتبوع واما بالعطف فيجوز اذ باعتبار التبعية لا باعتبار
تحصل المغايرة بينهما فتسليم صاحب المنافع المغايرة في المتعلق دون المغايرة
في معنى الحرف ليس بمسلم لان حصول المغايرة بالتبعية لا بالمدخول ولان المراد
بحصول المغايرة هو المغايرة المعنوية لا غير فتأمل قال الاستاد قوله تحصل المغايرة
اي تحصل مغايرة معنى الجارين ومغايرة متعلقيهما انتهى وقال الاخر المراد بالمغايرة
المغايرة في معنى الجارين لا المغايرة في متعلقيهما لانه لم يسبق هنا بل سبق المعنى حيث قال
بمعنى واحد ثم قال بفعل واحد فتأمل وهذا اي كلام المصنف وهو قوله بمعنى واحد
بدون العطف من قبيل اكلت من ثمرة من تفاح يعني من قبيل تعلق الجارين بمعنى واحد
بدون العطف بعامل واحد في الظاهر لان الباءين في كلام المصنف متعلقان
بحسب اللفظ بملتبسين المحذوف وبحسب المعنى متعلقان بتعلق الجارين لكن زيادة لفظ قبيل
يشير الى انه ليس من تعلق الجارين بعامل واحد لان الاول متعلق بملتبسين المحذوف
فيكون مع مجروره ظرفا مستقرا حالا من الجارين والثاني متعلق بملتبسين المحذوف الاخر
فيكون مع مجروره ظرفا مستقرا حالا اخر منهما على الترادف او من ضمير الظرف المستقر الاول

على التداخل لكنه بحسب المعنى من تعلق الجاري بمعنى واحد بعامل واحد وهو
ملتبسين او تعلق الجاري هذا ما افاده الشارح واما اذا جعل الاول ظرفا مستقرا
كما في السابق والثاني متعلقا بمتعلق الجار به كما يتعلق به بفعل واحد كما جعل البعض
فيكون هذا التعلق من تعلق الجاري بمعنى واحد بعامل واحد في الظاهر
وبعاملين في الحقيقة كاكلت من ثمرة من تفاحه بلا فرق فلا يكون من قبيل
كذا قاله صاحب المنافع ولو قال المصنف بدل بدون العطف بلا تبعية
لكان هذا القول اشمل من بدون العطف للبدل واولى منه قال الشارح
في حاشيته وجه الاشملية ظاهر ووجه الاولوية ان قوله بدون العطف
يوهم بحسب الظاهر خلاف ما ليس بمراد اذ لفظ دون يفيد التفاوت
بين ما جعل ذا حال وبين ما اضيف هو اليه فيما نسب الى ذي حال وقال
البعض قوله لكان اشمل واولى لشموله العطف والابدال والاولوية
في ضمن الاشملية والافلا وجه للاولوية مستقلا فيكون من قبيل عطف اللازم
على الملزوم قوله بفعل واحد متعلق بتعلق قوله اي اصطلاحي وهو ما دل
بهيئته وضعا على احد الازمنة الثلثة قوله بقرينة المثال متعلق بمقدر والتقدير
انما فسرنا الفعل بالفعل الاصطلاحي بقرينة مثال المصنف بقوله مررت بزيد
بعمرو قوله فاكتفى تفريع على كون المراد من الفعل الفعل الاصطلاحي اي اكتفى
المصنف به اي بالتعبير بالفعل اي بالفعل عن شبهه اي شبه الفعل وهو ما دل
على الحدث من الاسماء المتصلة بالفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل والمصدر ومعناه اي معنى الفعل وهو كل لفظ يفهم منه معنى الفعل
واما الاكتفاء بالفعل فلانه الاصل في العمل قوله او المراد به عطف على مقدر
والتقدير المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي او المراد به كذا قاله البعض
وقال الاخر قوله او المراد به عطف على قوله اصطلاحي بحسب المعنى اي مراد المصنف
بالفعل الدال اي الفعل الدال على الحدث فيشتمل بالفعل اللغوي قوله فيهما اي
اذا كان المراد من الفعل الدال على الحدث فيعم الفعل شبهه ومعناه قال صاحب المنافع

قال صاحب المنافع قوله او المراد به الدال على الحدث فيكون الفعل مجازا بذكر المدلول
اللغوي وارادة الدال بعلاقة المدلولية او يكون مجازا في الحذف قوله فيهما اي
الاصطلاحي وشبهه ومعناه قوله لان مبنى العمل علة لعدم تعلق الجارين ومتعلق
بلا يجوز تعلق الجارين اي لان اصل عمل العامل كائن على الاقتضاء اي على اقتضائه
المعمول ولو قال في التعليل لان العمل مبني على الاقتضاء لكان في الافادة احرى
واليق واذا تعلق احدهما اي الجاريين به اي بالفعل الواحد اشتغل اي
الفعل الواحد بالعمل في مجروره اي احدهما قوله عن غيره متعلق باشتغل
على تضمين معنى الفراغ لان صلة الاشتغال الباء دون عن كذا قاله محرم افندي
في بحث اضمار على شريطة التفسير اي حال كونه فارغا عن العمل في مجرور غير ذلك
المجرور وذلك المجرور المغاير هو مجرور بحرف اخر قال الاستاد قوله عن غيره
اي معرضا عن غير ذلك المجرور هو مجرور بحرف اخر وقال البعض قوله عن غيره
اي معرضا ومتجاوزا عن غير ذلك المجرور هذا المعنى بطريق تضمين معنى الاعراض
او التجاوز لكلمة اشتغل تفكر تنل وقال بعض المحشين قوله عن غيره اي ذلك المجرور
متعلق باشتغل بتضمين معنى الاعراض تقديره معرضا عن غيره وقضى اي الفعل
الواحد عطف على اشتغل حاجته اي الفعل الواحد قوله ولم يبق له اي للفعل الواحد
عطف على القريب او البعيد قوله اقتضاء فاعل لم يبق لمثله اي لمثل ذلك المجرور
حتى يعمل فيه اي لا يعمل الفعل الواحد في ذلك المثل فيغني احد الجاريين عن الاخر
حين اذا كانا بمعنى واحد بخلاف ما عبارة عن الجاريين اذا لم يكونا اي الجاريين بمعنى واحد
اي ملابسين بمعنى واحد قوله لان احدهما اي الجاريين تعليل للحكم المستفاد من قوله
بخلاف ما اذا لم يكونا بمعنى واحد لا يغني احدهما عن الاخر حينئذ اي حين اذا لم يكونا
بمعنى واحد بل كانا بمعنيين متغايرين فيجوز تعلقهما بفعل واحد لانهما ليسا من جنس
واحد فيقتضيهما فعل واحد نحو ضربت بالعصا للتأديب فلا يقال اي اذا كان
الامر كذلك فلا يجوز ان يقال مررت بزيد بعمرو هذا اذا لم يكن الباء للمصاحبة
واما اذا كان لها فيجوز تعلقهما كما لا يخفى بل يقال وبل للاضراب اي بل يجوز
ان يقال وبعمرو على قصد التبعية فانه بمنزلة مررت بزيد ومررت بعمرو
ولو جعل اي بعمرو بدلا لكان ذلك البدل بدل الغلط اي بدل سبب عنه

وهو اي بدل الغلط لا يوجد في كلام الفصحاء قصداً بل ان وجد نسياناً يرد ونه بلفظ بل الاضرابية على طريق العطف واعلم ان في قول الشارح خللان الاول حيث قال لو قال بلا تبعية لكان اولى وهنا البدل لا يوجد هذا من قلم الناسخ بخلاف مررت بزيد باخيك بدل من زيد يوجد في كلام الفصحاء لانه بدل الكل من الكل ونحو نظرت الى الفلك بفتحتين وجمعه افلاك الى قمره بفتح القاف والميم والضمير راجع الى الفلك بدل من الفلك يوجد في كلام الفصحاء ولانه بدل اشتمال قال الشارح في هامشه فان الاول بدل الكل والثاني بدل الاشتمال ومثال بدل البعض من الكل عجبت من زيد من يده قال الشيخ زاده ولا يجوز تعلق حرفي جر بمعنى ولحد بفعل واحد الا على قصد الابدال نحو مررت بزيد باخيك ونظرت الى الفلك الى قمره فان زيداً بدل الكل والقمر بدل الاشتمال او على قصد التبعية نحو مررت بزيد وبعمرو ولا يقال يشير به الى تعيين المعطوف عليه والى ان قوله ضربت يوم الجمعة يوم السبت عطف على قوله مررت بزيد بعمرو بل يقال ويوم السبت على قصد التبعية فانه بمنزلة ضربت يوم الجمعة وضربت يوم السبت فلا محذور قوله ولا يصح البدل جواب لسؤال مقدر وهو ظاهر اوجواب لدخل مقدر فعليك بتصويره وتصوير جوابه لما مر من انه لو جعل بدلا لكان بدل الغلط وهو لا يوجد في كلام الفصحاء الاول اي المثال الاول وهو مررت بزيد بعمرو او وهو قوله مررت بزيد بعمرو ومثال لكون الجارين ملفوظين ومدخولهما اي الجارين مفعولا به غير صريح قوله والثاني عطف على قوله الاول اي المثال الثاني وهو ضربت يوم الجمعة يوم السبت او وهو قوله ضربت يوم الجمعة يوم السبت مثال لكونهما اي الجارين محذوفين ومدخولهما اي الجارين المحذوفين مفعولا فيه قال بعض محشي هذا الكتاب اقول ليس كذلك بل الاول مثال للحرفين والثاني للجارين المضافين لا حرفين محذوفين لما عرفت آنفاً من كون المراد من الجار اعم من الحرف والمضاف هذا بناء على عكس ما سيأتي اي الترتيب الذي سيأتي من المثالين بيانه لما انه عكس فيما سيأتي ليكون المخالف اقرب لما خالفه بقدر الامكان او لان الفصل الواحد اولى من الفصلين فتبصر قيل تأمله الشارح الاول في علة قوله فلا يقال مررت بزيد بعمرو ولا ضربت يوم الجمعة يوم السبت لانه اي الشان يلزم في الاول اي في المثال الاول لصوق مرور واحد في حالة واحدة بشيئين وهو زيد وعمرو وفي الثاني

وفي الثاني اي ويلزم في المثال الثاني وجود ضرب واحد في حالة واحدة في زمانين وهما اي اللزومان ممتنعان قال البعض قوله انه اي لانه اي الشان علة لقوله المصنف فلا يقال الخ وبالاخرة علة لقوله ولا يجوز تعلق الجارين اه يلزم في الاول اي في المثال الاول وهو قوله مررت بزيد بعمرو قوله لصوق مرور بالاضافة فاعل يلزم قوله واحد بالجر صفة لمرور وقوله بشيئين متعلق بلصوق وفي الثاني اي ويلزم في المثال الثاني وهو قوله ضربت يوم الجمعة يوم السبت قوله وجود ضرب بالاضافة فاعل يلزم المستفاد من العطف وواحد صفة ضرب قوله في حالة واحدة متعلق بوجود مطلق وقوله في زمانين متعلق بوجود مقيد تأمل وهما اي اللصوق مرور واحد الخ ووجود ضرب واحد الخ ممتنعان قيل هذا الوجه لا يخلو عن خلل لما ذكره الشارح في الوجه فيه انه يلزم في الاول ان يكون المرور الى زيد مرور الى عمرو في حالة واحدة وفي الثاني ان الضرب في يوم الجمعة ضربا في يوم السبت في حالة واحدة وهما ممتنعان انتهى اقول امتناع اللزوم الاول في الالصاق الحقيقي مسلم دون المجازي وفيه اي في قول القيل نظر او فيما قاله القيل نظر او فيما قيل نظر انه اي الشان لانه انما يلزم هذا اللزوم ان اريد بالواحد في مرور واحد وضرب واحد المرة اي المرور والضرب مرة فهو اي المرة ليس مدلول الفعل لان مدلوله مبهم لان النسبة الى فاعله مجهولة فلهذا قيل انه في قوة النكرة فاللزوم المذكور ممنوع وان اريد به اي بالواحد الجنس اي الوحدة الجنسية الذي اي الجنس الذي هو اي الجنس مدلوله اي الفعل فاللزوم يصدق جنس الواحد في وجود جنس الضرب فلا امتناع اي فاللزوم المذكور مسلم وامتناع اللازم ممنوع وهذا انما يرد اذا عمم الترديد في وحدة الحالة ايضا والا فلا ولذا قال كما لا يخفى قال الحمازي وان اريد بالواحد في مرور واحد وضرب واحد المرة اي المرور والضرب مرة فاللزوم المذكور ممنوع لانه انما يلزم لو كان هذه المرة مدلول الفعل وليس كذلك وان اريد به الجنس اي الوحدة الجنسية فاللزوم تصدق جنس المرة في وجود جنس الضرب فاللزوم مسلم وامتناع اللازم ممنوع وهذا انما يرد اذا عمم الترديد في وحدة الحالة ايضا والا فلا تأمل وقال بعض المحشي قوله وفيه انه ان اريد بالواحد الجنس الخ ليس في محله لان لفظ واحد في الموضعين وقع مضافا اليه

لقوله مرور و لقوله ضرب على انه صفة لموصوف محفوظ اى مرور متكلم واحد
و ضرب متكلم واحد فى كيف يكون مدخل للواحد فى مدلولية الفعل و عدمها
فليتبصر وقال صاحب المنافع قوله وان اريد به الجنس الذى هو مدلوله
فلا امتناع فى لصوق فى حالة واحدة اى لايدل على الماهية ولاتعدد فيه وتحققه
فى فرد واحد يكفى فلا يدل على متعدد فلا يصح نية الافراد لكن هذه العلة
تختص بالفعل و الصفات فليكن المصدر محمولا على الفعل هذان ملابسان بخلاف
ضربت يوم الجمعة امام المسجد بتقدير الجار و بخلاف اكلت من ثمره من تفاحه
بذكره قوله فان الجارين تعليل للحكم المستفاد من قوله بخلاف او تعليل للخلاف
اى لان الجارين الكائنين فى كل واحد منهما اى هذين المثالين وان للوصلية
كانا اى الجاران ملابسين بمعنى واحد الا اى لكن انهما اى الجارين لم يتعلقا
اى الجاران بفعل واحد بل الاول اى بل الجار الاول فيهما يتعلق بالمطلق
اى بالفعل المطلق فيهما و الثانى اى الجار الثانى فيهما يتعلق بالمقيد اى
بالفعل المطلق فيهما قوله بالوقوع اى بوقوعه اى الفعل متعلق بالمقيد اى
بكونه واقعا فى مدخول الاول اى الجار الاول متعلق بالوقوع بحسب اللفظ
و بواقعا بحسب المعنى كما اشرنا اليه آنفا قوله فى الاول صفة للاول بتقدير المتعلق
اى الكائن فى المثال الاول وهو قوله ضربت يوم الجمعة امام المسجد قوله
وبكونه اى الفعل عطف على قوله بالوقوع اى وبالمقيد بكونه مبتدأ اسم فاعل
قوله وثانيا عطف تفسير لمبتدأ و اشارة الى ان من الاولى فى المثال الثانى
منشئية من الاول اى من ثمره الكائن فى الثانى اى فى المثال الثانى قوله فكان الاول
اى الجار الاول فيهما تفريع على قوله بل الاول الخ وكان فعل ماض من افعال الناقصة
لاحرف من حروف المشبهة متعلقا بالنصب خبر كان بفعل عام فان فى الضرب عموما
من وجهين من جهة تناوله لما يكون فى جميع الازمنة من يوم الجمعة او غيره ومن جهة تناوله
لما يكون فى جميع الامكنة من امام المسجد او غيره فاذا قلت ضربت فكأنه يقال لك
فى اى زمان فتقول يوم الجمعة فيقال فى اى مكان فتقول امام المسجد فخص اولا
بالاول وثانيا بالثانى كما بالاول وكذا الاكل فان فيه عموما من جهة تناوله لجميع المأكولات
من ثمره او غيره ومن جهة تناوله لجميع الثمرات من تفاح او غيره فاذا قلت اكلت فكأنه

فكأنه يقال لك من اى شئ من المأكولات فتقول من ثمره فيقال من اى نوعه
فتقول من تفاحه فخص اولا بالاول وثانيا بالثانى كما بالاول كذا قاله الشارح
فى حاشيته قال الاستاذ قوله متعلقا بفعل عام فان الضرب فيه عموم من وجهين
من جهة تناوله لما يكون واقعا فى جميع الازمنة من يوم الجمعة او غيره ومن جهة تناوله
لما يكون فى جميع الامكنة من امام المسجد او غيره فلذلك يقال ضربت فلانا يقال لك
فى اى زمان فتقول يوم الجمعة فيقال فى اى مكان فتقول امام المسجد فخص عموم الازمنة
بقوله يوم الجمعة وعموم الامكنة بقوله امام المسجد فكان قوله ضربت حال كونه
مطلقا عن قيد مقيدا بكونه واقعا يوم الجمعة ثم كان هذا المقيد وهو الضرب
الواقع يوم الجمعة مقيدا بكونه واقعا امام المسجد وكذا الاكل فان فيه عموما
من وجهين من جهة تناوله لما يكون مبتديا من جميع المأكولات من ثمره او غيره
ومن جهة تناوله لما يكون مبتديا من جميع الثمرات من تفاح او غيره فلذلك اذا قلت
اكلت يقال لك من اى شئ من المأكولات فتقول من ثمره فيقال من اى نوعه فتقول
من تفاحه فخص عموم المأكولات بقوله من ثمره وعموم الثمرات بقوله من تفاحه
فكان قوله اكلت حال كونه مطلقا عن قيد مقيدا بكونه مبتديا من ثمره ثم كان هذا
المقيد وهو الاكل المبتدئ من ثمره مقيدا بكونه مبتديا من تفاحه كذا فهم من شيخ زاده
انتهى ثم قال بعض الشراح فان قلت ان ظاهر كلامه يوهم ان للشئ الواحد مبتدئين
مع انه لا يجوز على الحقيقة قلت ان الاكل مقيد بكونه مبتديا من ثمره وابتداؤه منه
قيد بابتدائه من تفاحه فمبتدأ الاكل الثمر ومبتدأ ابتداء الاكل من الثمر التفاح
فالمبتدآن للشيئين كذا فهم من فنرى حاشية القاضى قوله فلا اتحاد لمتعلقهما بفتح اللام
اى الجارين تفريع على التفريع قال بعض محشى هذا الكتاب اقول اذا عرفت ما ذكرناه
من كون المراد بالجارين الاعم من الحرف والمضاف ظهر لك ان وجه جواز المثال الاول هو
عدم اتحاد معنى الجارين فيه لان معنى الاول ظرفية الزمان ومعنى الثانى ظرفية المكان لا عدم
اتحاد متعلقهما كما جعله الشارح بتكلف لانه انما يحتاج اليه بعد وجود الاتحاد فى معنى الجارين
ولم يوجد فلا يحتاج اليه فاذا لم يكن عدم اتحاد المتعلق وجها لجواز المثال الاول بل لجواز الثانى
فقط وجب ان يفرق بين وجهى الجوازين ويقول اما وجه الاول فلعدم اتحاد معنى الجارين
و اما وجه الثانى فلعدم اتحاد متعلقهما لان الاول متعلق بالعام والثانى بالخاص وهذا التوجيه

انما يكون فيما لم يكن بين المتعلقين تباين ولم يمنع التقييد بالاول التقييد بالثاني
كما فيما نحن فيه فان تقييد الاكل بالثمر لا يمنع التقييد بالتفاح واما اذا كان بينهما تباين
كما في المثالين الاولين فلا يمكن هذا التوجيه للتباين بين مرور زيد ومرور عمرو وبين
ضرب يوم الجمعة وضرب يوم السبت قلنا لا يرد ان هذا التوجيه جار في المثالين الاولين
ولا يحتاج في دفعه الى ما قال الشارح مع عدم تمامه فاذا عرفت حقيقة الحال يكفيك وجها
في هذا المقال لا انظر الى القيل والقال لانه خال عن الاشكال بخلاف المثالين الاولين المذكورين
في المتن فان الثاني اي الجار الثاني فيهما اي في المثالين الاولين لو تعلق اي الجار الثاني
لتعلق جواب لو بالمطلق اي بالفعل المطلق كالاول اي كما تعلق الجار الاول فيهما
بالمطلق اذ الحال ان الامر كذلك فيتحد متعلقهما اي الجارين تفريع على قوله لتعلق
بالمطلق كالاول وذا اي وذلك الاتحاد لا يجوز لما مر من ان مبنى الحمل على الاقتضاء
وهكذا المشار اليه كون الاول متعلقا بالمطلق والثاني بالمقيد بالوقوع وبكونه مبتدأ
وناشئا من الاول فكون الاول متعلق بفعل عام والثاني بخاص فعدم اتحاد متعلقهما
قال بعض المحشي وهكذا اي كون العموم والخصوص في طرف المتعلق استفيد من كلام
صاحب الكشاف والبيضاوي والعلامة التفتازاني ومن تبعهم اي هذه الثلاثة
والمراد بمن تبعهم الفاضل الشيخ زاده والفاضل العصام عصمهما الله تعالى في تفسير قوله
اي الله تعالى كلما رزقوا يعني اطعموا منها اي من جنة من ثمرة الاية اي اقرأ
الاية وقول الشارح الاول وهو صاحب كشف الاسرار ان الجواز اي من ان جواز
تعلق الجارين في المثالين الثانيين بفعل واحد بيان لقوله او من ان جواز هذين المثالين
قوله لعدم اتحاد معنى الجارين خبر ان قوله لان معنى الاول اي معنى الجار الاول علة
لعدم الاتحاد وتعليل له في الاول اي في المثال الاول من الجواز وهو قوله
ضربت يوم الجمعة امام المسجد ظرفية الزمان المحدود ومعنى الثاني اي معنى الجار الثاني
في الاول ظرفية المكان المبهم ومعنى الاول اي الجار الاول في الثاني اي في المثال
الثاني وهو قوله اكلت من ثمره من تفاحه عام وهو اي العام ابتداء الثمر ومعنى الثاني
اي الجار الثاني خاص وهو اي الخاص ابتداء التفاح قوله مع عدم موافقته اي
قول الشارح الاول ظرف لقوله وقول الشارح الاول قال بعض المحشي قوله مع عدم
موافقته اي قول الشارح الاول حال من ضمير قاصر او من قاصر لان الحال من الخبر يجوز
عند الفاضل الجامي لما مر اي والحال هي خطأ محض مع عدم موافقته لكلام هؤلاء الفحول
العظام صاحب الكشاف والبيضاوي والتفتازاني ومن تبعهم الفحول جمع الفحل
وهو

وهو الرسوخ في العلم صفة لهؤلاء اي الراسخون في العلم والعظام بكسر العين
جمع العظيم كما ان الكرام جمع الكريم صفة بعدها لهؤلاء اي رتبتهم وقدرهم
عظيم بسبب علومهم قوله قاصر خبر المبتدأ وهو وقول الشارح الاول الخ
او هم عظيم في الكمال اي العقل والعلم والاخلاق وغيرها
قال البعض قوله وقول الشارح الاول مبتدأ خبره قوله قاصر عن افادة هذا المرام
الصواب عن افادة المرام بغير اشارة لان المقصود افادة مرام المصنف
وهو بيان وجه جواز المثالين الاخيرين دون الاولين كذا قاله صاحب المنافع
قال الشارح في حاشيته قوله قاصر عن افادة هذا المرام وهو كون العموم والخصوص
من جانب المتعلق وفي اعتبار الشارح الاول العموم والخصوص من جانب معنى الحرف
وقال بعض المحشي قوله قاصر عن افادة هذا المرام وهو جواز المثالين الاخيرين
وقال الاخر وهو جواز تعلق الجارين في المثالين الاخيرين في هذا المقام اي
في مقام بيان الخلاف او في بيان هذين المثالين قوله لان المفهوم علة لقاصر
ومتعلق به من هذا الكلام اي كلام الشارح الاول او كلام هذا القائل الذي
هو الشارح الاول لانه قال لعدم اتحاد معنى الجارين ولم يقيده بقيد كذا قاله
صاحب المنافع لكفاية مجرد المغايرة اي مغايرة معنى الجارين على تقدير التمام
اي على تقدير تمام مغايرة معنى الجارين باعتبار مغايرة مجروريهما كظرف الزمان
والمكان في المثالين وفرض تسليم انتفاء اتحادهما بهذا الاعتبار سواء كان
تلك المغايرة خاصة بالظرفيتين او اعم منهما فما في الحاشية من الترديد الاول
ناظر الى الثاني والثاني الى الاول فتأمل الصادق تأمل كذا قاله احمد الاطوي
قال الشارح في حاشيته قوله على تقدير التمام يشير الى انه غير مسلم اذ معنى في الظرفية
ومعنى من الابتداء والمغايرة بحسب المدخول غير موجبة لمغايرة المعنى والا يلزم
سواء كان عاما او خاصا
ان لا يتحد المعنى ولا يتناهى او ان لا يجوز تعلق الجارين بجاعل في قولهم جاعل النحو
في الكلام كالملح في الطعام وقال صاحب المنافع قوله على تقدير التمام اي على فرض تمام الكلام
في المغايرة يعني ان مغايرة معنى الجارين غير مسلمة لان المغايرة بحسب المدلول لا توجب
مغايرة معنى الجار مع انه اي مجرد المغايرة لا يكفي في جواز المثالين على تقدير تمام هذه
المغايرة قوله لانه اي الشان علة لعدم الكفاية لا يجوز اكلت من تفاحه من ثمره مع وجود
المغايرة المذكورة اي المغايرة المجردة قوله اذ لا محل علة لعدم الجواز التخصيص اي

تخصيص الفعل بالثاني اعني به من ثمره بعد التخصيص اي بعد تخصيص الفعل
بالاول اعني به من تفاحه بخلاف العكس اي عكس اكلت من تفاحه من ثمره
وهو اكلت من ثمره من تفاحه يعني يجوز اكلت من ثمره من تفاحه اذ يمكن التخصيص
بالثاني بعد التخصيص بالاول قال الاستاد قوله بخلاف العكس يعني يجوز
اكلت من ثمره من تفاحه اذ يمكن التخصيص بالثاني بعد التخصيص بالاول قوله
ولان معنى الحرف عطف على قوله لان المفهوم وعلة ثانية لقاصر لا يصلح للعموم
والخصوص ولم يسمع التوصيف اي توصيف معنى الحرف بهما اي بالعموم
والخصوص من غير هذا القائل اي الشارح الاول اقول هذا مخالف لقول نفسه
في تعريف الحرف مثلا معنى من في قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص
بل هو اي معنى الحرف وسيلة لتقييد معنى العامل اي الصالح للعموم والخصوص قوله
بمدخوله اي الحرف متعلق بالتقييد وتخصيصه اي ووسيلة لتخصيص معنى العامل
به اي بمدخول الحرف كما حققنا في الحاشية السابقة اعني قوله فان الضرب
الخ اواعني قوله كون العموم والخصوص من جانب المتعلق لا من جانب معنى الحرف قال الاستاد
قوله كما حققنا في الحاشية السابقة من كون العموم والخصوص من جانب المتعلق
لا من جانب معنى الحرف وقال صاحب المنافع والحاصل ان المستفاد من كلام المصنف
ان جواز المثالين الاخيرين اما لعدم اتحاد متعلق الجارين واما لعدم اتحاد معنى الجارين
والشارح الاول ذهب الى الثاني وشارحنا ذهب الى الاول كما استفاد من كلام
الفضلاء المذكورين ورد الثاني ولما فرغ من بيان العامل في اسم واحد شرع
في بيان العامل في اسمين فقال والعامل اي العامل اللفظي السماعي الذي
يعمل في اسمين يعني اي يقصد المصنف بالاسمين المبتدأ والخبر في الاصل اي قبل
دخول العامل اللفظي عليهما بقرينة السابق واللاحق قال بعض المحشين
قوله في الاصل صفة المبتدأ والخبر بتقدير المتعلق معرفة اي الكائنين او حال
وقال صاحب المنافع قوله في الاصل اي قبل دخول العامل ويدل على انهما مبتدأ
وخبر في الاصل العطف بالرفع على اسم ان بعد ربط الخبر كما تقدم على قسمين ايضا
اي كالعامل في اسم مطلق احد كما يكون العامل في اسم على قسمين قسم منهما اي
من القسمين وفيه اشارة الى ان قوله قسم مبتدأ اول تخصص بصفة مقدرة ليصح

ليصح الابتداء قال البعض قوله قسم منهما اي من القسمين يشير الى ان قوله قسم
مبتدأ تخصص بصفة مقدرة اذ النكرة المحضة لا تكون مبتدأ لان شرط صحة كونه
مبتدأ ان يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير المعين
لا يفيد او نكرة مخصصة اي قريبة من المعرفة في حصول الفائدة من الاخبار عنهما قوله
منصوبه اي ذلك القسم قبل مرفوعه اي ذلك القسم وقسم منهما على العكس اللغوي
اي من فوعه اي ذلك القسم قبل منصوبه اي ذلك القسم واما العكس الاصطلاحي
وهو جعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب بحاله
والتصديق بحاله فليس بصحيح هنا كما لا يخفى قال احمد نازلي قوله اي مرفوعه قبل منصوبه
تفسير لعلى العكس لا العكس اذ العكس مصدر اي كون مرفوعه قبل منصوبه وهو عكس
كون المنصوب قبل المرفوع ولذا اسند الى القسم بالجار ولم يقل وقسم عكسه اذ الحدث
لا يحمل على ذي الحدث والمعنى وقسم كائن على كون مرفوعه قبل منصوبه ويلزم انه
قسم مرفوعه قبل منصوبه فالتفسير باللازم نعم لو اريد بالعكس الحاصل بالمصدر لجاز
ان يكون حمولة اي مرفوعه قبل منصوبه تفسيرا للعكس لكن ح لا يحتاج الى لفظ على
بل يكفي ان يقال وقسم عكسه بل لا وجه له اذ تقديرا الكلام على هذا وقسم على مرفوعه
قبل منصوبه وليس له معنى ذوقي القسم الاول منهما اي القسم الذي منصوبه
قبل مرفوعه ثمانية احرف وقوله ثمانية خبر المبتدأ ومضاف الى تمييزه لان تمييز ثلثة
الى عشرة مجموع ومجرور قوله ولقد الواو للقسم والمقسم به محذوف اي والله واللام
في ولقد جواب القسم كما في قوله تعالى تالله لاكيدن احسن في اختيار جمع القلة
لكونها ثمانية ولكونها اقل من العشرة وقوله ستة احرف مبتدأ وقوله منها اي
من الحروف الثمانية ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفته المخصصة تسمى فعل مضارع
مجهول ونائب فاعله مستتر تحته راجع الى الحروف الستة حروفا مفعول ثان له قال
احمد نازلي اعلم ان لفظ الحرف مفرد وجد فيه جمع قلة وجمع كثرة وكل لفظ وجد فيه هذان
الجمعان فجمع قلة مستعمل في ثلثة الى العشرة دون ما فوقها على الحقيقة وجمع كثرة
مستعمل فيما فوقها على الحقيقة وفي هذه الصورة قد يستعمل كل منهما للاخر فاللايق ان يقول
احرف لئلا يعدل عن الحقيقة وقال ده ده افندي جمع الكثرة يطلق على ما دون العشرة
الى الثلاثة من غير قرينة لما قال صاحب الترجيح من انه لا فرق بين جمعي القلة والكثرة

في الاطلاق على الثلاثة الى العشرة من غير قرينة حيث يصح اطلاق الجمع الكثرة على ما فوق العشرة
دون جمع القلة وقولهم جمع الكثرة يطلق على العشرة الى ما لا نهاية له لا يلزم منه
ان لا يصح اطلاقه على الثلاثة الى العشرة اذ هو مسكوت عنه لشهرة كون اقل كل جمع
للقلة كان او للكثرة ثلثة وقد اجمعوا على ان العشرة داخلة في القلة وقول صاحب
الترجيح وقولهم جمع الكثرة يطلق على العشرة ليس على ما ينبغي فان قيل ما اوزان جمع القلة
والكثرة قلنا اوزان جمع القلة كل جمع مصحح مذكرا كان او مؤنثا وأفعُلٌ وأفعال
وأفعِلَةٌ وفِعْلَةٌ مع الكسر وزاد الفرا فَعَلَة وبعضهم أفعِلاء والكوفيون
فُعلاء ثم المذكور في كتب القوم انه قد يستعار احدهما للاخر من استعمال القليل
في الكثير وعكسه وبقي ههنا فائدة نفيسة وهي انه اذا لم يأت للاسم الا بناء القلة
كارجل من الرجل او بناء الكثرة كرجال في الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة
انتهى كلامه ملخصا والاحسن منه لان الموضع موضع قلة لكونها ستة احرف
والحروف جمع كثرة فكأنه استعمل على سبيل المجاز كذا قاله السيد عبد الله ولكونها اقل
من العشرة واما الحسن المستفاد من صيغة التفضيل في الحروف لوجود القرينة
والخفة المطلوبة في الاعلام كذا قاله صاحب المنافع الانسب منه اي لاحرف فيما قبله
اي ان يعبر بالاحرف على صيغة جمع القلة قال الاستاد وقوله الاحرف اي ان يعبر
المصنف بالاحرف بدل الحروف لكونها ستة وقال صاحب المنافع قوله الاحرف
بالرفع خبر للاحسن الاولى احرف بدون اللام انتهى لان الاصل في الخبر كونه
نكرة لكونه عمدة للافادة وهي انما تحصل بالاخبار عما لم يعرف كما ان المبتدأ عمدة للبيان
ولذا كان اصله التعريف قال بعض الافاضل قوله والاحسن منه والانسب منه
اي لكون المبتدأ عمدة للبيان الخ
لما قبله الاحرف اي ان يعبر بالاحرف على صيغة جمع القلة دون الحروف على صيغة
جمع الكثرة لكونها ستة لكنه ترك ذلك لان اريد التنبيه على ان [illegible] اي للتعبير بجمع الكثرة
ايضا اي مثل التعبير بجمع القلة قال الاستاد قوله على ان لهذا اي لاختيار الجمع الكثرة
ايضا اي كما لاختيار الجمع القلة وقال الاخر قوله على ان لهذا متعلق بالتنبيه اي كائن
لجمع الكثرة ايضا اي كما لجمع القلة وجها اي سببا وعلة باعتبار ان لهذه الحروف الستة
اي كائن لهذه الحروف الستة مفهوما كليا فهو اي المفهوم الكلي لهذه الحروف
ما اي حروف شابه فعل ماض من باب المفاعلة وضميره المستتر تحته راجع الى ما باعتبار لفظه
وقوله

وقوله الفعل بالنصب مفعول شابه وعمل عطف على شابه عمله اي الفعل
قوله الفرعي صفة العمل للفعل عملان اصلي وهو رفع الجزء الاول ونصب الثاني
وفرعي وهو عكس المذكور قوله وله اي لهذا المفهوم الكلي خبر مقدم ومبتداؤه
المؤخر قوله افراد ذهنية كما ان له افراد خارجية كثيرة صفة لافراد ذهنية تلاحظ
تلك الافراد الذهنية معه اي مع هذا المفهوم الكلي اجمالا ثم يعرف الافراد الخارجية
تفصيلا بالتعداد فناسبه صيغة الكثرة في الابتداء قال المصنف في الامتحان يعرف
الافراد الخارجية تفصيلا بالتعداد فناسبه معنى حقيقة الكثرة في الابتداء قوله او باعتبار
انها اي هذه الحروف بالاضافة عطف على قوله باعتبار ان لهذه الحروف اذا لوحظت
هي اي هذه الحروف مع فروعها اي هذه الحروف يعني مع فروعها الحاصلة بتخفيف
نوناتها فتكون ان بالكسر صيغتين بالتشديد والتخفيف وكذا بالفتح فتكون اربعة
وكذا كأن ولكن صيغتين فتكون اربعة وكذا باختلاف لغات لعل حيث جاء فيه علّ
وعنّ ولعنّ ولغنّ بالغين المعجمة تبلغ اي هذه الحروف الكثرة اي كان عدد
تلك الحروف بالغا مبلغ جمع الكثرة فلذا عبر عنها بجمع الكثرة قال الفاضل
العصام في شرح الكافية ينبغي انه لم يجر عنها الا بالستة وقال بعض محشي هذا الكتاب
قوله الاحسن الانسب الاحرف لكنه اريد التنبيه الخ اقول هذا مبني على الذهول
عن قول النحاة الاعلام لا تتغير كما يقتضيه لفظ التسمية مع كونه مذكرا فلم يكن
ترك الاحرف لارادة التنبيه المذكور بل لعدم جواز التغيير مشبهة بالنصب صفة
لقوله حروفا لفظا اي من جهة اللفظ بالفعل الماضي لكونها متعلق بمشبهة اي
اي لكون هذه الحروف بعضها مبنية على ثلثة احرف فصاعدا اي فذاهب عدد حروفها
على ثلثة صاعدا الى الفوق لا اسفلا الى التحت كذا قاله صاحب فتح الاسرار قال
ونجي زاده [illegible] قوله فصاعدا الفاء عاطفة وصاعدا حال من فاعل المعطوف
على كون المحذوف وجوبا اي فذاهب عدد حروفها صاعدا الى الفوق لا اسفلا
الى التحت قال بعض المحشي الفاء في فصاعدا للعطف وصاعدا حال من فاعل الفعل
المقدر تقديره فذهب هذا الكون حال كونه صاعدا على ثلثة احرف الى ان ينتهي اي
لكونها اي هذه الحروف منقسمة الى الثلاثي كأنّ كفر [illegible] ان كمضى وليت كليس
والى الرباعي كلعل وهي في بعض لغاتها لعن كقطعن والى الخماسي كلكن كضاربن

هذا تفسير باللازم لكونها على ثلثة احرف فصاعداً يلزم الانقسام الى الثلاثي والرباعي والخماسي بحسب اصطلاح الصرفيين قوله ولذا يشير به الى ان قوله وفتح اواخرها عطف على كون قال البعض قوله ولذا فتح اواخرها يشير الشارح الفاضل باعادة اللام الى تعيين المعطوف عليه قوله اي لبنائها اي بناء اواخرها على الفتح كالفعل الماضي قوله ومعنى عطف على قوله لفظا قوله واستعمالا عطف على القريب او البعيد بالفعل متعلق بمشبهة مطلقا اي سواء كان ذلك الفعل لازما او متعديا بقرينة قوله وبالمتعدي قوله ولى وجود معنى الفعل فهو ايضا تعيين للمعطوف عليه وتعليل لذلك المشبهة وهذا ناظر الى قول الشارح معنى وهو اي معنى الفعل الحدث في كل منها مثل التاكيد كما في انّ وانّ والتشبيه كما في كأنّ والاستدراك كما في لكن والتمني كما في ليت والترجي كما في لعل قوله ولملازمتها اي هذه الستة عطف على لوجود معنى الفعل وهذا ناظر الى قوله استعمالا قوله وبالمتعدي اي وبالفعل المتعدي عطف على قول الشارح بالفعل بعد قوله استعمالا خاصة اي ومشبهة بالفعل المتعدي خاصة في دخولها اي هذه الحروف الستة على الاسمين وكذا اي ولشبهها بالمتعدي في الدخول على الاسمين كذا في احمد نائي او ولاجل كون هذه الحروف الستة مشبهة بالمتعدي خاصة في دخولها على الاسمين عملت هي اي هذه الحروف الستة عمله اي عمل المتعدي الا اي لكن انه اي الشان قدم على صيغة المجهول منصوبها اي هذه الحروف الستة على مرفوعها اي هذه الحروف الستة اذا لم يكن ظرفا فلا ينتقض بقوله تعالى انّ الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم كذا ذكره السروري وهو اي تقديم المنصوب على المرفوع عمل فرعي له اي للفعل المتعدي قوله تنبيها مفعول له للتقديم وعلة له اي لاجل التنبيه على فرعيتها اي هذه الحروف الستة له اي للفعل المتعدي في العمل متعلق بفرعية وزيفه اي التعليل بقوله تنبيها كذا اي له صاحب المنافع قال الاستاد قوله وزيفه اي رد هذا الوجه الرضي في شرح الكافية بانه اي العمل الفرعي قال صاحب المنافع قوله بانه اي بان هذا التعليل بينهما اي هذه الحروف الستة وبين ما ولا المشبهتين بليس مع انه اي ان الشان لم يعمل على صيغة المجهول به اي بالعمل الفرعي قال صاحب المنافع قوله به اي بان هذا وبه نائب الفاعل لم يعلم فيهما اي ما ولا المشبهتين بليس بان يكون معمولهما الاول

الاول منصوبا ومعمولهما الثاني مرفوعا للتنبيه على الفرعية والجواب من تزييف الرضي والمجيب عصام الدين انه اي ان الشان لما شابه فعل ماض من باب المفاعلة قوله لا اي لفظ لا الكائن لنفي الجنس اي لنفي الحكم عنه لان اي لكلمة ان المكسورة المشددة في افادة التاكيد متعلق بشابه فان لا لنفي الجنس لمبالغة النفي وان لمبالغة الاثبات قال الشارح هو اولى لان لا لتحقيق النفي كما ان ان لتحقيق الاثبات اولان لا للنفي وان للاثبات فحمل عليه حمل النظير او النقيض وفي ملازمة الاسماء اي من حيث لزومها الاسماء لانها تدخل على المبتدأ والخبر في الاسمية ولاختصاصها بالمبتدأ والخبر لا الافعال الناقصة ولانها تلحق بها نون الوقاية للحوقها بالفعل ذكره مولانا السروري في شرح المصباح قوله جعل على صيغة الماضي المجهول جواب لما اي جعل لا لنفي الجنس مساويا لها اي لكلمة ان في العمل قوله لعدم عملها اي ان علة للمساوي قال البعض قوله لعدم عملها علة لجعل ومتعلق به الفرعي صفة العمل وايضا اي كما كان لا لنفي الجنس مشابها لان في التاكيد وملازمة الاسماء قال الاستاد قوله وايضا اي كما شابه لا لنفي الجنس لان في التاكيد وملازمة الاسماء وقال الاخر قوله وايضا اي كون لا لنفي الجنس مشابها لان في التاكيد وملازمة الاسماء وقال البعض قوله ايضا اي كالجواب السابق لما شابه اي لا لنفي الجنس بواسطتها اي ان للفعل المتعدي متعلق بشابه وصلة له حمل على صيغة الماضي المعلوم جواب لما اي حمل لا لنفي الجنس عمله اي الفعل الفرعي صفة العمل مثلها اي ان فلم يحمل على صيغة الماضي المجهول به اي بالعمل الفرعي وهو نصب الاسم ورفع الخبر وبه نائب الفاعل لحمل فيهما اي ما ولا المشبهتين بليس قوله لالتباس جواب لو بهما اي بلا لنفي الجنس فتانيث الضمير بتاويل كلمة لا قوله لا اي كلمة لا فاعل التبس المشبهة صفة لا بليس متعلق بالمشبهة ولم يعكس على صيغة المجهول اي لم يعط عمل الفرعي بلا المشبهة بليس وعمل الاصلي بلا لنفي الجنس قال الشارح في هامشه قوله لم يعكس بان عملا عملا فرعيا بان نصب اسمها ورفع خبرها تنبيها على الفرعية ورفع لا لنفي الجنس اسمها ونصب خبرها لالتباس بلا المشبهة بليس قوله لان المناسب علة للم يعكس ومتعلق به انه يعتبر على صيغة المضارع المجهول منصوب بان الناصبة

كذا في العصام ١٢

عمل الاولى اى لا لنفى الجنس قال البعض قوله عمل الاولى اى عمل لا للنفى الجنس اولا اى
قبل عملهما قوله لكثرتها اى لكثرة الاولى علة لان يعتبر اى لكثرة التى لها وقوله الثانية
اى لا المشبهة بليس اى ولقلة استعمال الثانية قوله ولكون ما اى ليس عطف على قوله
لان المناسب قال البعض قوله ولكون ما عطف على قوله لان المناسب ومتعلق بلم يعكس
وعلة له ايضا المراد من ما كلمة ليس من الافعال الناقصة يشبه به الضمير راجع الى ما
باعتبار لفظه اذا كان عبارة عن كلمة ليس واما اذا كان عبارة عن لفظه فهو راجع
الى ما باعتبار لفظه ومعناه وقوله الثانية اى لا المشبهة بليس فاعل يشبه ناقصا
خبر الكون المضاف باسمه ومفعوله ما الموصول غير متصرف اى حال كونه غير متصرف
قال الاستاد قوله غير متصرف خبر بعد خبر للكون او عطف تفسير لناقصا انتهى تحرير سيننا عن سقيمها
واخترنا شئت على انه علاوة اى مع انه اى الشان يلزم حينئذ اى حين العكس
او حين عكس مزية الفرع اعنى بالفرع لا لنفى الجنس قوله على الاصل متعلق بمزية
اعنى بالاصل ان اى كلمة ان المكسورة وحمل ما المشبهة بليس عليها اى لا المشبهة
بليس فى الالتباس وعدم الانعكاس وغير ذلك هكذا اى مثل المذكور مستفيد
من حاشية انوار التنزيل اعنى قاضى بيضاوى للفاضل العصام اى الكائنة
للفاضل العصام فيكون صفة للحاشية قوله وقال الرضى الخ جواب سؤال مقدر
وهو طاهر الوجه يعنى ان الاول منقوض بما ذكر فالوجه فى كونها عاملة بهذا العمل
هو الخ كذا قاله احمد نازلى قال بعض المحشين قوله الوجه اى الوجه المعهود يعنى وجه
تقديم منصوبها على مرفوعها مع جهة شبهها بالفعل المتعدى وقال صاحب المنافع
قوله الوجه اى فى تقديم منصوب هذه الحروف الستة على مرفوعها هو اى الوجه
ان بفتح الهمزة وتشديد النون حرف من الحروف المشبهة بالفعل اى ان اقوى عمل الفعل
المتعدى باضافتين نصب المفعول اولا اى قبل رفع الفاعل ثم رفع الفاعل ثانيا قوله
لانه اى لان هذا العمل علة لكون الوجه هذا عمل على خلاف مقتضاه اى الفعل وذا اى
وذلك يعنى نصب المفعول اولا ثم رفع الفاعل ثانيا قال البعض قوله وذا اى النصب اولا
والرفع ثانيا غاية ونهاية فى العمل فاعطى اى اقوى عمل الفعل لها اى لهذه الحروف الستة
او للحروف المشبهة بالفعل قوله تنبيها اى للتشبيه فهو مفعول له لا عطف على كمال مشابهتها
اى

قال البعض قوله لكثرتها علة [illegible] اى الاولى [illegible] علة للمناسبة / مستفادة من قوله لان المناسب ان يعتبر [illegible] الاولى [illegible]

اى هذه الحروف الستة او هذه الحروف المشبهة بالفعل له اى للفعل وقال
الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل انه اى الشان لما ثبت لها
اى لهذه الحروف الستة او لهذه الحروف المشبهة بالفعل شبه بالمتعدى
اى بالفعل المتعدى اقتبست اى اخذت هذه الحروف الستة اولا اى
قبل اقتباس ما هو مشترك بين جميع الافعال من عمل الرفع ما اى العمل الذى هو
اى ذلك العمل من خواصه اى الفعل المتعدى حال كونه من عمل النصب بيان لما
واقتبست ثانيا ما اى العمل الذى هو اى ذلك العمل مشترك بين جميع الافعال
متعديا كان او لازما تاما كان او ناقصا اذ لا بد لكل فعل من مرفوع البتة
ما دام فيه شبه الفعل من جهة المعنى الم تر ان اسماء الافعال مع كونها اسماء
بالاتفاق لكن لما كان فيها معنى الماضى او الامر لا بد لها من مرفوع ايضا
قوله من عمل الرفع بيان لما ان بكسر الهمزة وان بفتحها اى لفظان وان
قوله هما اى ان وان يشير به الى ان قوله للتحقيق ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ
محذوف اى هما كائنان لمعنى التحقيق قوله اى لتقرير مضمون الجملة
يشير به الى معنى التحقيق اى لتقرير مضمون الجملة وتاكيدها اذا كان الجملة محتملة
للصدق والكذب مثلا اذا قلت زيد قائم يحتمل الصدق والكذب واذا قلت
ان زيدا قائم فقد حققت واكدت مضمون الجملة وزال احتمال الكذب او
اذا كان المخاطب مترددا فيه او منكرا به مثل ان زيدا لقائم ومنه قوله تعالى
قالوا ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون قال البعض قوله اى لتقرير مضمون الجملة
اى لتاكيد مضمون الجملة فقولك ان زيدا قائم بمنزلة زيد قائم زيد قائم
وقولك بلغنى ان زيدا قائم بمنزلة بلغنى قيام زيد قيام زيد قوله بلا تغيير
متعلق بتقرير اى بلا تغيير مضمون الجملة فى الاول اى فى ان بالكسر وبه اى بالتغيير
فى الثانى اى فى ان بالفتح كما سيجئ تحقيقه وكان اى لفظ كان وهو حرف بسيط
اى كان على الصحيح اى على المذهب الصحيح وهو مذهب سيبويه وقال الخليل انها
مركبة من الكاف وان قال الشارح فى حاشية الامتحان قوله على الصحيح

احتراز عن مذهب الخليل فانها عنده مركبة من الكاف وان فتحت الهمزة
لكون الكاف في الاصل جارة قوله حملا علة اولى لكونه حرفا بدأ به اى للحمل
على اخواته اى كأن وهي ان وان وليت ولعل واما لكن ففيها الاختلاف على ما يجي
قال بعض الحواشي قوله حملا اى لاجل الحمل على اخواته اى كأن فان اخواته من لعل
وليت وغيرهما حروف برأسها بالاتفاق وهو كذلك وقوله ولان الاصل
في الحروف معطوف على قوله حملا وعلة ثانية لهذا الكون يعني استدل صاحب
هذا المذهب على عدم تركيبه بوجهين احدهما ما ذكر والثاني ان الاصل في الحروف
عدم التركيب وعلى مذهب الخليل وهو المذهب الغير الفصيح انها مركبة من الكاف
وان المكسورة واصل كأن زيدا الاسد هو ان زيدا كالاسد قدمت الكاف على ان ليعلم
انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت همزته اى لان الكاف في الاصل جارة
وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة
وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر قوله هو اى لفظ كأن وفيه اشارة
الى ان قوله للتشبيه ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف اى هو كائن للتشبيه
اى كائن لتشبيه اسمه اى كأن بخبره اى كأن فيكون اسمه مشبها وخبره مشبها به
قوله جامدا خبر كأن لانه يجوز تقديم اخبار افعال الناقصة عليها لكونها افعالا
وجواز تقديم المنصوب على الافعال لقوتها وقوله الخبر اسمه اى سواء كان الخبر
جامدا نحو كأن زيدا الاسد او مشتقا كان الخبر نحو كأنك قائم او تقوم
وقال الزجاج سمي به لانه صانع الزجاج او بايعه في الصيغة المشبهة اذا كان
الخبر مشتقا كان جواب اذا اى يكون لفظ كأن للشك اى لمعنى الشك نحو
كأنك قائم لان الخبر اى خبر كأن حينئذ اى حين كونه مشتقا قال البعض قوله
حينئذ اى حين اذا كان الخبر مشتقا عبارة عن الاسم اى اسم كأن لان ضمير المشتق عين الاسم
والمشتق عين الضمير والحال لا يجوز تشبيه الشيء هو الاسم بنفسه هو الخبر اذ الاسم والخبر
شيء واحد حينئذ وضمير بنفسه راجع الى الشيء قال فكر نوس في شرح عوامل الجديد وقال
الزجاج يكون للشك اذا كان خبره مشتقا مثل كأنك قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه
والشيء

والشيء لا يشبه بنفسه اجيب بالزجاج والمجيب ذهب الى انه للتشبيه ايضا مطلقا
سواء كان الخبر جامدا او مشتقا وهو الحق فانك اذا اردت تشبيه زيد مثلا بالاسد
قلت كأن زيدا اسد واذا اردت تشبيه قاعد بشخص قائم قلت كأن زيدا قائم
اى كأن زيدا في حال قعوده شخص قائم واذا رأيت شخصا وظننته بقرا قلت
كأن هذا بقر اى اظنه بقرا واذا رأيت شخصا وظننته قائما قلت كأن هذا قائم
اى اظنه قائما والمصنف لكونه في مقام تعداد العامل لا في تفصيل المعاني اقتصر على ما هو
الاغلب كذا في فتح الاسرار قال الشيخ والمجيب الرضي قال والاولى ان يقال للتشبيه
ايضا بان التقدير اى بان تقدير كأنك قائم او تقوم كأنك شخص قائم او يقوم
فيتغاير الاسم والخبر ويصح تشبيه احدهما بالآخر فلما حذف الموصوف وهو الشخص
في هذا المثال غير الغيبة اى ضمير الغيبة تحت الوصف الى المخاطب اى الى ضمير
وهو الكاف لاللاحق واقيم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه
الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر والاتحاد
اى اتحاد اسم كأن مع خبره او اتحاد الخبر مع الاسم او اتحاد المشبه مع المشبه به
انما كان اى ذلك الاتحاد بعد التشبيه اى تشبيه الاسم بالخبر ادعاء بالنصب خبر كان
قال صاحب المنافع قوله ادعاء تمييز من ذات مقدرة في نسبة كان الى فاعله وهو
هنا تام لئلا يحتاج الى تقدير متعلق لبعد وقال الفاضل العصام في شرحه للكافية
دليل الزجاج وهو لان الخبر حينئذ عبارة عن الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء
بنفسه قوي والجواب وهو قوله اجيب بان التقدير الخ ضعيف لان
بالنظر الى قائم ان كان اى ذلك الشخص عين المخاطب فلا يصح التشبيه للزوم
تشبيه الشيء بنفسه او لعدم جواز تشبيه الشيء بنفسه لعدم الفائدة وان كان
اى ذلك الشخص غيره اى غير المخاطب فلا يصح جعل ضميره اى ضمير الشخص له اى للمخاطب
قال الاستاد قوله فلا يصح جعل ضميره اى ذلك الشخص له اى للمخاطب تقديره وادعاء الاتحاد
الخ جواب سؤال مقدر كأنه قيل انك قلت وان كان غيره فلا يصح جعل ضميره له ونحن نرجعه
الا بادعاء الاتحاد فهذا ايضا الارجاع فاجاب عنه بقوله وادعاء الاتحاد اى اتحاد غير المخاطب
مع المخاطب ينافيه اى الاتحاد قوله ذكر اداة التشبيه فاعل ينافي قوله ولان موصوف

عطف على قوله لان الشخص القائم وعلة ثانية لكون الجواب ضعيفا هذا بالنظر
الى يقوم لا يحذف ذلك الموصوف الا يحذف بشرط غير موجود هنا وهو كون الموصوف
بعضا مما قبله مجرورا بمن او في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في القوم
دون هذا اي رجل دون هذا والحذف بدونه نادر على ما نقل عنه وهذا لان دون
ظرف حذف متعلقه فعلا تقديره ومنهم شخص كان دون وحذف جملة كان ونقل ضميره
وعمله واعراب الجملة الى دون وصار ظرفا مستقرا مع الجار المحذوف قياسا لانه ظرف
مكان مبهم ثم حذف موصوف الجملة للقرينة والمصنف رحمه الله اي
ليرحمه كابن الحاجب لم يتعرض اي لم يتصد لكونه اي لكون كأن للشك
قوله متابعة مفعول له لقوله لم يتعرض وعلة للنفي للجمهور اي لجمهور النحاة
فان كأن عندهم للتشبيه دائما او حملا له عطف على متابعة اي لكونه للشك
على التوسع اي على المعنى المجازي لان معناه الحقيقي التشبيه لكن يستعمل
ضرورة في الشك توسعا قال البعض قوله او حملا له اي لكونه للشك
على التوسع يعني ولو سلم كونها للشك عند بعض فهو محمول على التجوز قال
صاحب المنافع قوله او حملا له على التوسع اي حملا لكونها للشك على التجوز
يعني لو سلم كونها للشك في بعض المراد عند الجمهور كما ذكره الزجاج
فهو محمول على التجوز وليس الشك معناها الحقيقي فلذا لم يتعرض ولكن
اي لفظ لكن ايضا اي مثل كأن مفرد عند البصريين كما هو من الحمل والاصل
في الحروف عدم التركيب وعند الكوفيين مركبة من لا وان المكسورة المصدرة
بالكاف الزائدة فاصلها لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة
ثم حذف همزة لا من الكتابة فصار لكن قال البعض قوله لما من حمل كأن على اخواته
في عدم التركيب لها وكذا لكن قال صاحب المنافع قوله مفرد عند البصريين لما من
اي هو غير مركب عندهم للحمل على اخواته ولان الاصل عدم التركيب وقال الكوفيون
هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصلها لا كان فنقلت كسرة
الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها
بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها قاله المولى الجامي
وقال السيلكوتي في الرضي ولا يخفى اثر التكلف فيما قاله وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل
عدم التركيب

اي عدم التركيب قوله فهو اي لكن يشبه به الى الا قوله للاستدراك ظرف مستقر
مرفوع محلا خبر مبتدأ محذوف والفرق بين الاضراب والاستدراك انك تبطل
بالاضراب الحكم السابق نحو جاءني زيد بل عمرو فانك تبطل بالاضراب ههنا
الحكم السابق وهو مجيء زيد وبالاستدراك لا تبطل الحكم السابق فانه اذا قلت
ما جاءني زيد لكن عمرو حاضر لا تبطل بالاستدراك الحكم السابق وهو عدم مجيء زيد
لان عدم مجيء زيد باق بحاله لم يكن الحكم به غلطا منك وانما جئت بلكن دفعا
لتوهم المخاطب اي عمرا لم يجئ كزيد كذا في حواشي المصباح قوله اي لدفع توهم
الخ تفسير لمعنى الاستدراك اي كائن لدفع توهم يتولد اي ذلك التوهم قوله
من الكلام المتقدم متعلق بقوله يتولد قوله دفعا مفعول مطلق لدفع
وقوله شبيها صفة لقوله دفعا وقوله بالاستثناء متعلق بقوله شبيها اي
شبيها بالاستثناء في كونه اخراجا لما بعد لكن عما قبلها توهما وان لم يكن
استثناء حقيقة لعدم شمول ما قبلها ومن ثمة اي لكونه شبيها بالاستثناء
قال صاحب المنافع قوله ومن ثمة اي من اجل كونه لدفع توهم الى قوله شبيها
بالاستثناء قدر على صيغة الماضي المجهول من التقدير بمعنى التأويل ونائب الفاعل
قوله اداة الاستثناء اي اول آلته قوله في المنقطع صفة لاداة الاستثناء
بتقدير المتعلق معرفة اي الكائنة في المستثنى المنقطع قوله بلكن اي
بلفظ لكن متعلق بقدر بمعنى أول نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا
لم يجئ فاذا قلت انت جاءني زيد فكأنه اي فكأن السامع المخاطب توهم
اي السامع ان عمرا ايضا اي كزيد جاءك قوله لما بينهما اي بين زيد وعمرو
علة لقوله توهم ان عمرا ايضا جاءك قوله من الالفة بضم الالف وسكون اللام
بمعنى المصادقة بيان لما اي من الالفة التامة بحيث لا يفترقان فدفعت انت
ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ ذكره اي ما قلناه الرضي فاعل ذكر
اي ذكره في شرحه للكافية وفي القاموس اي وذكر في القاموس الاستدراك اي
المتكلم الشيء وهو ما قبل لكن بالشيء وهو ما بعد لكن حاول اي طلب المتكلم
ادراكه اي الشيء الاول به اي بالشيء الثاني يعني جعل الشيء الثاني لاحقا بالاول

في لكن اي اذا ذكر في القاموس هكذا فمعنى لكن للاستدراك ان لكن للدلالة
على استدراك المتكلم وطلبه اي المتكلم ادراك ما اي الشيء الذي ذكر فيما بعد لكن
فاته اي فات المتكلم ذلك الشيء في الافادة متعلق بفاته اي في الافادة
للسامع المخاطب قال البعض قوله فالمعنى مبتدأ خبره قوله ان لكن اي لفظ لكن
للدلالة اي موضوع للدلالة على استدراك المتكلم المصدر مضاف الى فاعله
وطلبه عطف تفسير لاستدراك المتكلم وقوله ادراك مضاف الى ما
مفعول به غير صريح للمصدر اعني استدراك اي الشيء الذي ذكر فيما بعد لكن
فاته اي فات المتكلم ذلك الشيء في الافادة اي في افادته للسامع قوله
حيث اوهم علة لفاته او ظرف له واوهم فعل ماض من الايهام قال الاستاذ
قوله حيث اوهم علة لما فات قوله الكلام السابق على لكن فاعل اوهم وقوله
نقيضه اي ما فاته قال الاستاذ فضمير نقيضه راجع الى ما فاته فطلب اي
طلب المتكلم عقيبه افادته اي ما فاته قال الاستاذ فضمير افادته راجع الى ما فات
بما متعلق بافادته اي بالشيء الذي وقع بعده اي بعد لكن او بعد الكلام السابق
ذكره اي بما ذكر من قوله وفي القاموس الى هنا قال البعض قوله ذكره اي
الكلام المذكور من قوله وفي القاموس الى هنا الفاضل العصام في شرحه
للكافية وحاشيته للجامي وفسره اي فسر الاستدراك الذي هو معنى لكن
الفاضل الهندي في شرحه للكافية قوله بطلب درك السامع متعلق بفسره
والطلب مصدر مضاف الى مفعوله وفاعله محذوف والدرك مصدر مضاف
الى فاعله اي بطلب المتكلم درك السامع وفهمه قال الاستاذ قوله
بطلب درك السامع اي بطلب علم السامع واخذ الطلب من السين لان السين
للطلب قوله بدفع ما بالاضافة متعلق بطلب اي بدفع المتكلم الشيء الذي
يذكر فيما بعد لكن او بدفع المتكلم الشيء الثاني الذي يذكر فيما بعد لكن فالمصدر
مضاف الى مفعوله قال البعض قوله بدفع ما وما عبارة عما يذكر فيما بعد لكن
اي دفع المتكلم ما فالمصدر مضاف الى مفعوله عسى فعل تام بمعنى قرب قوله
ان يتوهم وان فيه مصدرية ويتوهم فعل مضارع مجهول من باب التفعل وضميره

وضميره المستتر تحته راجع الى السامع المخاطب والبارز راجع الى ما
وجملة يتوهم في تاويل المفرد مرفوعة المحل فاعل عسى وجملته مجرورة المحل
صفة ما او صلته اي قرب توهم السامع ذلك الشيء ووروده اي تغير الفاضل
الهندي الفاضل العصام في شرحه للكافية وحاشيته للجامي قوله بان المستدرك
بكسر الراء فاعل من باب الاستفعال بيان لطريق رده اي بان طالب الادراك
وهو اي المستدرك المتكلم هو اي المستدرك قوله من يطلب ومن اسم موصول
مبني على السكون مرفوع محلا خبر مبتدأ ويطلب فعل مضارع مرفوع بعامل معنوي
وتحته ضمير هو راجع الى من مبني على الفتح مرفوع محلا فاعله وهو مع جملة فعلية
لا محل لها صلة للموصول ادراكه والادراك مصدر منصوب لفظا مفعول به
لقوله يطلب والضمير مبني على الضم محله القريب مجرور بالاضافة ومحله البعيد
مرفوع على انه فاعل للمصدر الذي هو الادراك راجع الى من والمصدر مضاف
الى فاعله ومفعوله قوله ما اي الشيء الذي يذكر فيما بعد لكن فاته اي فات المن
ذلك الشيء لا من وهو السامع اي لا يكون المستدرك من يطلب اي ذلك المن
ادراك غيره اي ذلك المن الذي عبر من السامع والمراد من الغير المتكلم
والمصدر مضاف الى فاعله ومفعوله قوله ما اي الشيء الذي يذكر فيما بعد لكن
فاته اي فات الغير ذلك الشيء اقول الغرض والعلة الغائية من الاستدراك
دفع التوهم ولا توهم الا في السامع فلا يحصل الا بادراك المتوهم وهو السامع
لا بادراك المتكلم نحو جعل المستدرك من يطلب ادراك نفسه ما فاته
لا من يطلب ادراك غيره ما فاته كان مفوتا للغرض من الاستدراك فلا يصح
هذا الجعل فثبت ما قاله الفاضل الهندي فانعكس الرد وهي اي كلمة لكن تقع
بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا يعني ان كان الكلام الذي قبلها نفيا يكون ما بعدها
اثباتا وبالعكس قوله معنى فقط اي تغايرا معنويا اشارة الى انه مفعول مطلق
بيان لنوع التغاير وهو التغاير المعنوي يعني لا يشترط في التغاير بينهما ان يكونا
متغايرين تغايرا لفظيا بل يكفي فيه التغاير المعنوي سواء وجد معه التغاير في اللفظ

اولا نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب فان الحكمين متفقان في الاثبات لكن ما يفيده
قوله حاضر مغاير لما يفيده غائب فكأنه قال زيد حاضر لكن عمرا غير حاضر او لفظا
اي تغاير لفظيا ايضا اي كمعنى كجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ فان جاءني مغاير
لقوله لم يجئ لفظا ومعنى فلذا لم يأت قيد فقط ولَيت اي لفظ ليت قوله هو
فيه اشارة الى ان قوله للتمني ظرف مستقر مرفوع محلا خبر لمبتدأ محذوف اي كائنة
لانشائه اي لانشاء التمني وايجاده الانشاء ايجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود
وهو اي التمني طلب ما بالاضافة والموصول عبارة عن ثبوت الخبر للاسم لا طمع فيه
والضمير راجع الى الموصول اي طلب الشيء الذي لا طمع في ذلك الشيء او طلب ما
اي الشيء الذي فيه اي في ذلك الشيء عسر اقول قال الرضي ماهية التمني
محبة حصول الشيء سواء كان مع ارتقاب حصوله اولا فيستعمل في الممكن
المترقب وفي المحال فعلى هذا كان تعريف الشارح بطلب ما لا طمع او ما فيه
عسر قاصرا يدخل على ان المفتوحة كليت ان زيدا قائم على ان تكون مع اسمها
وخبرها اسم ليت والخبر مقدر وهو حاصل عند البصرية سدّ ان مسدها
كما بعد علمت قوله فيدخل على المستحيل اي المحال حصوله تفريع على الاول وناظر اليه
كذا قاله الشارح في حاشية الامتحان قال الاستاد قوله فيدخل على المستحيل
تفريع على الاول اعني طلب ما لا طمع فيه اي فيدخل ليت على امر مستحيل كليت
الشباب يعود يوما هذا بعض مصراع البيت وهو الا ليت الشباب يعود
يوما فاخبره بما فعل المشيب فان عود الشباب بعد المشيب مستحيل عادة
قوله وعلى الممكن اي ويدخل على الممكن حصوله تفريع على الثاني وناظر اليه كذا قاله
الشارح في حاشية الامتحان قال الاستاد قوله وعلى الممكن تفريع على الثاني اعني
او ما فيه عسر اي ويدخل ليت على الامر الممكن الغير المرجو اي لا رجاء فيه كقول المنقطع
بالاعافيني قوله ليت لي مالا فاحج به اي بذلك المال مقول القول فلا يدخل
على واجب الحصول والوقوع فلا يقال ليت غدا يجئ في الرضي ماهية التمني محبة حصول
الشيء سواء كان مع ارتقاب حصوله اولا فيستعمل في الممكن المترقب وغير المترقب وفي المحال
فلعل عدم تعرض الشارح لمجيئه للممكن المترقب اي المرجو لقلته قال السيالكوتي
قوله

قوله فيدخل على المستحيل الخ اي مستحيل الوقوع وممكن الوقوع بان كان
ممكنا ذاتيا ولا يدخل على واجب الوقوع فلا يقال ليت غدا يجئ في الرضي
ماهية التمني محبة لحصول الشيء سواء كان مع ترقب حصوله اولا فيستعمل في الممكن
المترقب وغير المترقب وفي المحال انتهى قال الرضي وماهية التمني غير ماهية الترجي
لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهي استعمال التمني في الممكن والمحال
واختصاص الترجي بالممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء
تنتظره وترقب حصوله اولا وقال صاحب الافتتاح والفرق بين التمني والترجي
ان التمني يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن وقوعه نحو ليت الشباب
يعود يوما والترجي لا يستعمل الا فيما يمكن وقوعه اذ المحال لا يرجى ولعل اي لفظ لعل
قوله هو اي لعل يشير به الى ان قوله للترجي ظرف مستقر مرفوع محلا خبر مبتدأ محذوف
اي لانشائه اي لانشاء الترجي وهو اي الترجي ارتقاب شيء اي انتظار شيء واضافة
الى شيء اضافة المصدر الى مفعوله والشيء هنا عبارة عن نسبة خبرها الى اسمها
لا وثوق اي لا اعتماد بحصوله اي ذلك الشيء فلا يقال لعل الشمس تغرب
اذا كان الامر كذلك فيدخل اي اذا كان الترجي معرفا بهذا التعريف فيدخل فيه اي
في الترجي قال البعض قوله فيه اي في التعريف بقوله وهو ارتقاب شيء الى
الطمع بالرفع فاعل يدخل وهو اي الطمع ارتقاب محبوب اي انتظار المتكلم
ما يحبه فالمصدر مضاف الى مفعوله كذلك اي لا وثوق بحصوله نحو لعلك
تعطينا اي انت ويدخل فيه ايضا الاشفاق قال البعض قوله والاشفاق
بكسر الهمزة عطف على قوله الطمع وهو اي الاشفاق ارتقاب مكروه
اي انتظار المتكلم ما يخاف منه كذلك اي لا وثوق بحصوله نحو لعلي اموت الآن
الساعة اي في هذه الساعة لان ما بعد اموت حال قال البعض والمراد بها
النجومية وتحتمل الآنية ولا يحتمل الساعة التي بمعنى القيامة لعدم صحة المعنى بوجه
كذا اي مثل ما بيناه من عموم الترجي الى الطمع والاشفاق قاله اي بعموم الترجي
الى الطمع والاشفاق الرضي في شرحه للكافية اي قال ان الترجي عام للطمع والاشفاق

وريضى به اى بما قاله الرضى من عموم الترجى الى الطمع والاشفاق او بعموم الترجى
بهما المصنف رح فى الامتحان والخارجى فى هذا الكتاب على التخصيص بالترجى
بناءً على ما هو الظاهر فى لعل قال صاحب المنافع قوله على ما هو الظاهر
من ذكر المصنف الترجى فقط وقال البعض قوله على ما هو الظاهر اى ما ذكر
مبنى على ما هو الظاهر قوله او اكتفى اى اكتفى المصنف عطف على مقدر كما اشرنا
اليه آنفا قال صاحب المنافع قوله او اكتفى عطف على جملة هو ارتقاب الى آخره
بما اى بالترجى الذى هو اى الترجى الغالب فى لعل او الغالب من معانى لعل
قال الجنى الدانى وهو الاشهر والاكثر قال الاستاد قوله بما اى بالمعنى الواحد
فى استعمال لعل الذى هو اى المعنى الواحد الغالب فى لعل وهو الترجى وقال
صاحب المنافع قوله بما هو الغالب وهو كونها للترجى واما كونها للاشفاق
فقليل قوله حيث لم يتعرض علة للاكتفاء اى لم يتعرض المصنف ولم يقصد
للثانى اى للاشفاق بناء على ما قيل هو اى الترجى مختص بارتقاب المحبوب
اى مقصور بانتظار المتكلم ما يحبه فالباء داخل على المقصور عليه والمصدر
مضاف الى مفعوله كما يشعر به اى كما يدل على كون الترجى مختصا بارتقاب المحبوب
قال الاستاد قوله كما يشعر به اى يدل بدلالة خفية على العلم بذلك الاختصاص
وقال البعض قوله كما يشعر به اى بذلك الاختصاص وقال الآخر قوله كما يشعر به
اى يخبر به وقال الآخر قوله كما يشعر به اى يدل بدلالة اجمالية على العلم بذلك الاختصاص
قوله كلام صاحب الكشاف باضافتين فاعل يشعر قوله حيث قال اى صاحب الكشاف
علة للاشعار ولعل للترجى او الاشفاق وجه الاشعار ان مقابلة الاشفاق
للترجى تفيد اختصاص الترجى بارتقاب المحبوب قال صاحب المنافع قوله
للترجى او الاشفاق بعطف الاشفاق عليه وهو يقتضى التغاير وعدم دخول المعطوف
فى المعطوف عليه على ما هو الظاهر يعنى ان لعل يجيء لارتقاب شيء محبوب لا وثوق
بحصوله كثيرا وهو الطمع ويجيء لارتقاب شيء مكروه لا وثوق بحصوله قليلا وهو
الاشفاق بالاتفاق واما دخول الاشفاق فى الترجى مختلف فيه وقال الاستاد

قال الاستاد قوله حيث قال صاحب الكشاف ولعل للترجى او الاشفاق
لانه لو لم يكن الترجى مختصا بارتقاب المحبوب لما قال صاحب الكشاف
ولعل للترجى او الاشفاق لدخوله فيه قال المحقق الحقانى العلامة التفتازانى
فى شرح الكشاف قوله اى هذا اى الترجى معقول القول قد يكون من المتكلم
نحو لعل زيدا يكرمنى ونحو لعلك تعطينا وقد يكون اى الترجى من المخاطب
نحو قوله تعالى لعلكم تفلحون ونحو لعلك اعطيته وقد يكون من غيرهما اى
من غير المتكلم والمخاطب نحو لعلهم يفقهون ونحو لعله اعطيته كما يشهد به
اى بما ذكر من هذه الاكوان او من هذه الاحتمالات الثلاثة وفى بعض النسخ
كما يشعر به اى كما يدل بدلالة خفية على العلم بما ذكر قوله موارد الاستعمال
بالاضافة فاعل لقوله يشهد او يشعر على بعض النسخ والموارد جمع المورد
بالفتح وهو المكان اى اماكن الاستعمال انتهى ما قاله التفتازانى او
كلام التفتازانى او ما قاله المحقق التفتازانى او كلام المحقق التفتازانى قوله
وقال الرضى مؤيدا لكلام المحقق وهو قد يكون من المخاطب ان كلمة لعل
اذا وقعت هى فى كلام علام الغيوب اى غير محكى تكون اى لعل لرجاء المخاطبين
لانه عجز لا يتصور فى حق الله تعالى قال الاستاد قوله تكون لرجاء المخاطبين
لعدم تصور الرجاء من الله تعالى لانه عجز والعجز لا يتصور من الله تعالى فالرجاء
لا يتصور من الله تعالى عند سيبويه وهو اى كونها لرجاء المخاطبين الحق قال
الرضى والحق ما قال سيبويه وهو ان الرجاء او الاشفاق يتعلق بالمخاطبين
وانما ذلك لان الاصل فى الكلمة ان لا تخرج عن معناها اى الكلمة بالكلية
اى اصلا كاو المفيدة للشك اذا وقع فى كلامه تعالى تحمل على التشكيك والابهام
لانه تعالى متعال عن الشك قال صاحب المنافع قوله عن معناها بالكلية
ظاهر ويفيد ان لعل اذا كانت لرجاء المخاطب تخرج عن معناها فى الجملة لان معناها
الحقيقى رجاء المتكلم كما كان باقى الحروف المشبهة بالفعل لصفة المتكلم وقال

صاحب الكشاف قوله ان لعل اي كلمة لعل مقول القول الواردة صفة لعل في القرآن

العظيم قد تكون اي لعل للاطماع بكسر الهمزة اي للايقاع في الطمع

يقال اطمع فلانا اذا اوقعه في الطمع وبينه اي بين صاحب الكشاف

كون لعل للاطماع بما اي بكلام طويل حاصله اي ذلك الكلام قوله حاصله

مبتدأ وخبره قوله ما ذكره اي الكلام الذي ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني

والعلامة الاول قطب الدين شيرازي قوله انها اي كلمة لعل الواردة في القرآن

قال انها اي من انها بتقدير من البيانية لما في قوله ما ذكره وقال صاحب المنافع

قوله انها الخ بدل من ما ذكره وبيان له يعني ان لعل الواردة في القرآن بعد ما كانت

لرجاء المخاطبين تستعمل في الامور المحققة الموثوق بحصولها فتكون مجازا قطعا

واما بكونها لرجاء المخاطبين فتكون مجازا على ما يفيد ظاهر كلام صاحب الكشاف

وتكون حقيقة على ما يشعره كلام المحقق التفتازاني للاطماع اي للايقاع في الطمع

في محل التحقيق والتعبير اي تعبير الله تعالى قال الاستاد قوله والتعبير الخ جواب سؤال

مقدر وهو ظاهر عن التحقيق بدلالة واقعة بطريق الاطماع اي بلعل قوله والتعبير

مبتدأ وخبره قوله اما بكسر الهمزة وتشديد الميم للترديد ليدل اي ذلك التعبير

على انه اي الشان لاخلف في اطماع الكرماء لاسيما في اطماع اكرم الكرماء

والكرماء جمع كريم قال بعض المحشين قوله لاخلف في اطماع الكرماء الخلف بالضم والسكون

يعني ان تكرماء الكرماء اذا اطمعوا في شيء لا يخلف فيه قوله او ليدل اي ذلك

التعبير عطف على ليدل على دأب كلام العظماء من الاقتصاد في المواعيد المقطوع

بانجازها على التكلم بكلمة لعل وعسى قال الاستاد قوله على دأب كلام العظماء

الذي يناسبه الاقتصاد في المواعيد المقطوع بانجازها على التكلم بلعل

وقال الآخر قوله على دأب كلام العظماء اي على عادة كلام العظماء يقال دأبه

اي عادته قوله او لينبه عطف على القريب او البعيد اي او ليكون ذلك التعبير

تنبيها العباد بالنصب مفعول لينبه والعباد بكسر العين جمع العبد

قوله على انه لا يتكلوا اي لا يعتمدوا متعلق بينبه على العبادة فيتركوا الاجتهاد

في العبادة كذا في غنية الرئيب على المغني اللبيب وقيل انها اي كلمة لعل اذا وقعت

للتحقيق اي لتحقيق مضمون الجملة بعدها كما في اي مثل ان المكسورة المشددة

ورده

ورده اي ما قاله القيل او كلام المقيل او ما قاله القائل او قول القيل

او قول القائل او كون لعل للتحقيق كان الرضي في شرحه للكافية

بانه اي ما قاله القيل منقوض بقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى قوله

فان فرعون علة لقوله منقوض لم يتذكر اي لم يؤمن واما قوله امنت بالذي

آمنت به بنوا اسرائيل فتوبة يأس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا

لقبل منه والترجي بالنسبة الى موسى وهارون واجاب عنه اي عن رد الرضي

او عن ذلك الرد او عن ذلك النقض الفاضل العصام في شرحه للكافية

بان اي بطريق هو ان المتفرع على صيغة اسم الفاعل من باب التفعل اي العارض

قوله المتفرع اسم ان وخبره قوله احد الامرين اي التذكر والخشية ويحتمل

عطف على مقدر اي يحتمل احد الامرين ويحتمل انه اي فرعون خشي وان للوصلية

لم يتذكر ثم ان العلامة التفتازاني قال اي العلامة التفتازاني لما كان

قوله ما مبني على السكون مرفوع محلا اسم كان بعد لعل اي كلمة لعل الاطماعية

بالجر صفة لعل قوله قطعي الحصول خبر كان اي مجزوم الحصول ولما كان ما قبلها

اي لعل مما يناسب اي من معنى يناسب ان يعلل بذلك اي بما بعدها قال

البعض قوله بذلك اي بلعل الاطماعية بحيث يكون ما بعدها اي كلمة لعل

بمنزلة الغرض بفتح الغين المعجمة بمعنى العلة لما قبلها اي كلمة لعل

زعم جواب لما ابن الانباري من الكوفيين وجماعة اي وزعم جماعة من ائمة

العربية والائمة بفتح الهمزة الاولى وكسر الثانية وبتشديد الميم جمع الامام

بكسر الهمزة وهو المقتدى به والمتبع ان لعل مفعول لزعم قد تكون

بمعنى كي وهو التعليل حتى حملوا اي ائمة العربية قال البعض قوله حتى حملوا

اي ابن الانباري وجماعة من ائمة العربية عليه اي على كونها بمعنى كي او على كون

بمعنى كي او على معنى كي كل صورة قوله امتنع صفة صورة من قبيل صفة جرت

على غير من هي له فيها اي في تلك الصورة الترجي من المتكلم فاعل امتنع سواء كان

ذلك الترجي اطماعا من المتكلم اي ايقاع الطمع من جانب المتكلم للغير

مثل لعلكم تفلحون اولا اي اول مثال المترجي اطماعا مثل لعلكم تشكرون
ومثل لعلكم تتقون ويرده اي ما زعم الانباري وجماعة من ائمة العربية
او ما قاله جماعة من ائمة العربية او ما قاله ائمة العربية او ابن الانباري
او كون لعل بمعنى كي المصنف رحمه الله يعني تفسير المصنف لدفع شبهة قوية
ظاهرة صاحب الكشاف بانه اي بطريق هذا ان جمهور ائمة اللغة قال
البعض قوله بان جمهور ائمة اللغة بيان لطريق الرد قوله فاقتصروا اي
جمهور ائمة اللغة ظهران في بيان معناها اي لعل التحقيق معنى المعنى
قوله على الترجي متعلق باقتصروا والاتفاق عطف على الترجي اي ولما اقتصر
الجمهور على هذين المعنيين ظهر ان لا يكون للعل معنى غيرهما كما زعم الانباري
وغيره من الجمهور قوله وبان عدم صلاحها اي لعل عطف على قوله بان جمهور
ائمة اللغة وبيان لطريق اخر للرد لمجرد معنى العلية علة لقوله عدم صلاحها
قوله والعرضية عطف تفسير للعلية قوله مما وقع عليه الاتفاق خبر ان
والضمير في عليه راجع الى ما والاتفاق فاعل وقع قال صاحب المنافع قوله
وبان عدم صلاحها الخ يعني انهم اتفقوا ان لعل لا تصلح لمجرد العلية والعرضية
فلا تكون بمعنى كي الا ترى انه على عدم كون لعل للتعليل عند الانباري
وجماعة لانه لا يجوز استعمالها في التعليل كما في كي اي الا ترى انت انك تقول
دخلت انا على المريض كي اعوده واعود مفعول رجع متكلم من باب التفعل
والضمير راجع الى المريض وفي القاموس العود زيارة المريض وهاهنا
صورة تعود ل اخذت ان المال كي اشتريه ولا يصلح لعل فيه اي
لا يقال دخلت على المريض لعلي اعوده واخذت المال لعلي اشتريه
وقال الرضي القائل بالتعليل اي الحاكم بكون لعل للتعليل قطرب بضم القاف
وسكون الطاء وبضم الراء والتنوين وهو تلميذ سيبويه وابو علي وهو
تلميذ الزجاج اقول قد وقع القائل به غيرهما ايضا وهو الاخفش والكسائي
وحصر الشيخ الرضي بهما ممنوع قال ابن هشام في مغني اللبيب اثبته اي التعليل
جماعة منهم الاخفش والكسائي وحملوا عليه فقولا له قولا لينا لعله يتذكر او

يخشى وهذا كقول الرجل لصاحبه افرغ لعلنا نتغدى اي لنتغدى
ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين يعني موسى وهارون
عليهما السلام اي اذهبا على رجائكما كذا في مغني اللبيب مع شرحه ورد
اي الرضي هكذا اي قولهما قال البعض قوله قولهما اي قطرب وابو علي قال
الاستاذ قوله هكذا اي ما قاله قوله بانه بيان لطريق الرد اي بان قولهما
قال البعض قوله بانه اي بان القول بالتعليل منقوض خبر ان قوله بقوله
اي الله تعالى متعلق بمنقوض وما يدريك وما للاستفهام الانكاري
اي اي شيء يعلمك يعني اي من يعلمك يا محمد غيري الساعة لعل الساعة
وهي اسم لوقت يقوم فيه القيمة سمي بها لانها ساعة خفيفة يحدث فيها
امر عظيم قال البعض اعلم ان الساعة قد تجيء لمعان الاول بمعنى القيمة والثاني
بمعنى الساعة النجومية والثالث بمعنى الآن والمراد هاهنا هو المعنى الاول
قريب ترجع للعباد قوله اذ لا معنى علة للنقض ومتعلق بمنقوض اي لانه لا معنى
فيه اي في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب او في هذا النظم او
في هذا الاية وتذكير الضمير باعتبار ان التاء جزء من الاية لان الاية بذلك الاعتبار
مذكر واما باعتبار ان التاء في الاصل للتأنيث فتكون بذلك الاعتبار مؤنثة
فح يلزم تأنيث الضمير وقيل تذكير الضمير الغائب مع انه راجع الى هذه الاية الكريمة
بتأويل المذكور او بعدم الاعتداد بتأنيث ما لا معنى له بدون التاء فانه يجوز
تذكير ما يتعلق به فتأمل للتعليل اي لكون لعل للتعليل اي بمعنى كي واجاب عنه
اي عن رد الرضي او عن ذلك النقض الفاضل العصام في شرحه للكافية قوله
بانه اي الشأن بيان لطريق الجواب يصح حمله اي حمل القريب في الاية
على القرب في النظر اي في الفكر لا في الواقع كما حمله الرضي فالمعنى اي اذا حمل
القريب في الاية على القرب في النظر فمعنى قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة
قريب اي شيء يجعلك داريا اي عالما بحالها اي الساعة هذا المعنى ناظر
الى قوله تعالى وما يدريك لان ما استفهام انكاري بمعنى اي بالتشديد وان الاصل
حال والمعنى ثابت وان المفعول الثاني ليدري محذوف وهو المجرور بحرف الجر

قوله لكي يحصل علة لقوله يا قرب اتيانها من الساعة في نظرك اي فكرك وهذا
المعنى ناظر الى قوله تعالى لعل الساعة قريب اذا كان الامر كذلك فيكون فائدة
هذه الدراية بالاضافة والدراية بالجر صفة لهذه قوله حصول القرب
بالاضافة خبر يكون عندك ظرف للحصول فافهم وجهه ان اثبات التعليل
بمثل هذه التقديرات لا يناسب شان النظم فيحمل على الايقاع في الاشفاق
الحى طب تأمل كذا في احمد نازلي قال صاحب المنافع قوله فافهم وجه الامر
بالفهم ان الحمل المذكور خلاف الظاهر وهو كاف في الرد وقال بعض المحشين
قوله فافهم وجهه ان لعل لتوقع امر مرجو او مخوف فان كان ذلك الامر
نافعا فهي للاطماع نحو لعل زيدا يكرمني وان كان ضررا فهي للخوف والاشفاق
نحو لعل زيدا يهينني ولهذا التحقيق امر بالفهم وقيل قائله ابن مالك قال
قال الجمهور لا ينافي قائله الكوفيون وتبعهم ابن مالك وقال السيلكوتي
قائله الفراء ومن وافقه من الكوفيين وقد يجيء اي لفظ لعل للاستفهام اي
لمعنى الاستفهام مع بقاء الترجي كذا قاله حسين كفوي في كلياته نحو لعل زيدا
قائم والحاصل يجيء لعل على خمسة معان الاول للترجي نحو لعلك تعطينا والثاني
للاشفاق نحو لعلك تموت الساعة والثالث للتحقيق نحو لعل زيدا منطلق
والرابع للتعليل عند الاخفش والكسائي وغيرهما نحو افعلوا الخير لعلكم
ترحمون والخامس للاستفهام عند الكوفيين نحو لعل زيدا منطلق اي هل هو
كذلك كذا في الرضي وفي شرح التسهيل كون لعل للتعليل والاشفاق والشك
خطأ عند البصريين وقد يتمنى به فيعطى له حكم ليت نحو اجي فازورك بالنصب
لبعد المرجو عن الحصول ولا يتقدم معمولها اي هذه الحروف المشبهة بالفعل
اراد بتفسيره هذا ان اضافة المعمول الى ضمير المؤنث في قوله معمولها عهدية
والمراد بها الحروف المشبهة بالفعل السابق ذكرها عليها اي على انفسها
كما لا يتقدم خبرها على اسمها الا اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا نحو عندك زيدا
وان في الدار عمرا قال الله تعالى ان في ذلك لعبرة كذا في شرح التسهيل قوله
لئلا يبطل الصدارة علة النفي لا المنفي قال البعض قوله لئلا يبطل الصدارة متعلق

ای [illegible] هذه الحروف

متعلق بقوله لا يتقدم وعلة له قوله في غير ان ظرف مستقر مرفوع محلا صفة
للصدارة بتقدير المتعلق معرفة اي الكائنة في غير ان المفتوحة واما عدم
تقديم المعمول فيها اي في ان المفتوحة يعني عدم تقديم معمول ان المفتوحة
على انفسها فثابت فلانها اي ان المفتوحة حرف موصول كان المصدرية
اي كما ان ان المصدرية حرف موصول وحرف الموصول مثل ان المفتوحة
المشددة وما وان المصدريتان ولان معمولها اي ان المفتوحة صلتها اي
ان المفتوحة وشيء من اجزاء الصلة لا يتقدم على الموصول قوله لكونها
اي الصلة علة لقوله لا يتقدم كالجزء الاخير من الموصول وقيل قائله
الشارح الاول وهو صاحب كشف الاسرار لضعفها اي هذه الحروف
في العمل يعني لا يتقدم معمولها عليها لضعفها في عملها قوله لكونه اي العمل فيها علة
لضعفها في العمل بالمشابهة بالفعل لما عرفت وهذا اي ما قاله القيل او
ما قاله القائل او قول القيل غير ملايم اي غير مناسب لما ذكره والفاضل العصام
في وجه العمل اي عمل هذه الحروف وهو ان اقوى عمل الفعل نصب المفعول به
او لا ثم رفع الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف ما اقتضاه وواغاية في العمل
فاعطي ذلك لها تنبيها على كمال مشابهتها له كذا قاله الرضي وهو انه لما ثبت
لها شبه بالمتعدي اقتضت اولا ما هو من خواصه من عمل النصب وثانيا ما هو
مشترك بين جميع الافعال من عمل الرفع كذا قاله الفاضل العصام قال صاحب المنافع
قوله لما ذكره الرضي من قوله تنبيها على كمال مشابهتها له قوله ولما ذكره الفاضل
العصام من قوله لما ثبت لها شبه بالمتعدي اقتضت اولا ما هو من خواصه الخ
وقال الاستاد قوله لما ذكره الرضي من قوله الموجه هو ان اقوى عمل الفعل
نصب المفعول به اولا ثم رفع الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف ما اقتضاه وواغاية
في العمل فاعطي ذلك لها تنبيها على كمال مشابهتها له ولما ذكره الفاضل العصام
من انه لما ثبت لها شبه بالمتعدي اقتضت اولا ما هو من خواصه من عمل النصب
وثانيا ما هو مشترك بين جميع الافعال من عمل الرفع وقال الاخر لما ذكره الرضي
ولما ذكره الفاضل العصام من المناسبة في بحث بيان مشابهتها بالفعل قوله فافهم

لعل وجهه ان كمال المشابهة لا تنافي ضعفها في العمل بالنسبة الى الاصل
لان عملها بالمشابهة وان كانت كاملة ويحتمل ان يكون الامر بالعكس لاستخراج
وجه عدم الملايمة كذا قال صاحب المنافع او فافهم ما يكون فيما سبق قوله
ولها خبر مقدم وقوله صدر الكلام مبتدأ مؤخر وقوله ولها صدر الكلام
اورد عليه بان كون الصدر لها مستفاد من قوله ولا يتقدم معمولها ودفع بان المراد
بلا يتقدم معمولها كل واحد من معموليها لا مجموع المعمول بل ذكره للتوضيح والبيان
لان كتابه للاطفال والصبيان قال السيلكوتي قوله ولها صدر الكلام اراد
بالكلام مقابل الكلمة وهذه الحروف تقع في صدر مركب تام يصح السكوت عليه
فيصح استثناء ان المفتوحة كما اشار الجامي قدس سره كما يجيء فلا بد لها
من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما فاندفع ما قيل ان اريد صدر كلام دخلت
هذه الحروف عليه فلا معنى لاستثناء ان المفتوحة وان اريد صدر الكلام
مقصودا لذاته فينتقض بالجملة المصدرة بان الواقعة مفعولا او ندفع النقض
بقوله تع الا انهم هم السفهاء وبقوله جاء الذي انه قائم وبقولنا انما يعم الجملة
فان زيدا قائم وقيد الشارح بقوله وجوبا للاشارة الى ان دفع ما يتوهم من الكلام
من معنى الجواز يعني ان كون تلك الحروف واقعة في صدر الكلام وقوعا
وجوبيا لا جوازيا كما في بعض حواشي الجامي المسمى به حاشية امام ابيعم الانصاري
عليه رحمة الباري قال البعض قيد ان زيدا بقوله وجوبا لان الجملة الاسمية
تدل على الدوام والدوام على الثبات والثبات يدل على الوجوب ولذلك قيد به
فان قيل لم دل الجملة الاسمية على الدوام دون الفعلية قلت لان الفعل
يدل على الزمان وضعا دون الاسم فلا دوام ولا ثبات للزمان وما يدل عليه
لا يدل على الدوام بل على التجدد والحدوث بخلاف الاسم قوله اي الكلام الذي
دخلت هي اي هذه الحروف عليه اي على ذلك الكلام هذا تفسير باللازم
لان لها صدر الكلام يلزم الدخول عليه فيكون مجازا مرسلا من قبيل ذكر الملزوم
وارادة اللازم قال البعض قوله اي الكلام الذي دخلت هي عليه اي على ذلك
الكلام والغرض من هذا التفسير الى ان اللام للعهد او الجنس لا يلايم
المقام فضلا عن اخويه وقال صاحب المنافع قوله اي الكلام دخلت هي عليه
يشير الى ان اللام للعهد الخارجي لئلا يرد ان آتيتني فاني اكرمك بكسر الهمزة

بكسر الهمزة وقلت ان زيدا قائم لكن يرد عليه انه حينئذ يخفي عن هذا الكلام
قوله ولا يتقدم معمولها عليها لان الكلام الذي دخلت هي عليه انما هو معمولها
اي اسمها وخبرها فعدم تقدمهما عليها وجوب وقوعها في صدر الكلام الذي
دخلت هي عليه في المآل وانه لا وجه ظاهرا حينئذ لاستثناء ان بالفتح لانه
ان كان المراد بالكلام الكلام في الظاهر فهي كباقيها في التصدر وان كان
المراد به الكلام في الحقيقة فلا يوجد كلام دخلت ان بالفتح عليه فلا حاجة
الى الاستثناء والتوجيه الوجيه في هذا المقام ان المراد بالكلام ما هو في الحقيقة
بحسب العرف وهو مركب تام يصح السكوت عليه ولامه للعهد الذهني ومعنى لها
صدر الكلام يجب ان يكون ما دخلت عليه هذه الحروف وهو اسمها وخبرها
كلاما فلا يرد عليه ما يرد على توجيه الشارح ولا يرد ايضا ان آتيتني فاني اكرمك
بالكسر والا انهم هم السفهاء وقلت ان زيدا قائم فان مدخولها كلام بهذا المعنى
قوله مقصودا لذاته اي ذلك الكلام حال من ضمير عليه كان زيدا قائم اولا اي اولم يكن
مقصودا لذاته كما قال زيد ان عمرا قائم وانما وجب لها صدر الكلام ليعلم اي
لافادة ان يعلم من اول الوهلة اي ابتداء النظر والفكر قال البعض قوله ليعلم
من اول وهلة علة لقوله ولها صدر الكلام اي ليعلم من اول امرانه اي هذا
الكلام الذي دخلت هي عليه من اي بتشديد الياء قسم من اقسام الكلام تأكيدي
نحو ان زيدا قائم ام تشبيهي نحو كأن زيدا اسد ام غيرهما اي غير التأكيدي
والتشبيهي كالاستدراكي والتمني والترجي قوله واما قول الفاضل العصام
الخ جواب سؤال مقدر نشأ من وجه وجوب الصدارة بقوله ليعلم من اول الوهلة
يعني ان هذا الوجه غير تام لانه لا يجري في بعضها غير ان بل الوجه فيه لعلة اخرى
كما قاله الفاضل العصام فلا يتم هذا الوجه فان قيل هكذا اجاب بقوله واما قول
الفاضل العصام في وجه وجوب صدارة ان المكسورة المشددة ان الجملة مفعول القول
اي ان الجملة التي دخلت هي عليها في المآل اي في المعنى فاعل لمضمونها اي لمضمون
ان المكسورة وهو التحقيق قوله لانها اي لان كلمة ان المكسورة تعليل لكونها
فاعلا في المآل حرف تحقيق قوله فان زيدا قائم اي فان مآل لفظ ان زيدا قائم
اثبات لكونها حرف تحقيق كائن بمنزلة تحقق قيام زيد والحال الفاعل لا يتقدم

عدد اوراق ٢٧٧

على الفعل لئلا يلزم الالتباس بالمبتدأ قوله فمنظور فيه خبر لمبتدأ قال المصنف
فيما يأتي وان كان المبتدأ بعد اما وجب دخول الفاء في جزئه اي فمنظور في قول
الفاضل العصام لانه لا يلزم ان يكون ما هو شرط الشيء شرطا لما هو في منزلته
كتحريك الهوى والقصد للفظ دون المستتر ومن لم يجد هذا قال وجهه
ان التخصيص بلا داعي بالشيء لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه لجواز تقدم معمول المصدر
عليه مع عدم تقدم معمول ما اول ذلك المصدر به حين الحمل عليه وهو ان مع الفعل
قال بعض المحشي قوله فمنظور فيه لعل وجه المنظور فيه انه على ذلك التقدير خرج
ان المكسورة من الحرفية فتدارك الاستقلال بالمفهومية وذلك خلاف الوضع
اذ حينئذ صارت من اسماء الافعال وليس كذلك وقال احمد نار في قوله فمنظور فيه
لعل وجهه ان التخصيص بلا داعي تكلف وان معنى الحرف جزئي ومعنى الفعل كلي
فكيف نزل منزلته ولو سلم يرد ان المؤول لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه
اذ المؤول بالشيء لا يلزم ان يكون في حكمه حكم المؤول به لجواز تقدم معمول المصدر
عليه مع عدم تقدم معمول ما اول ذلك المصدر به حين الحمل عليه وهو ان مع الفعل وقال
وقال الاستاد قوله فمنظور فيه اي فهو منظور فيه اذ المؤول بالشيء لا يلزم ان يكون
في حكمه من كل وجه قوله فمنظور فيه خبر لقوله واما قول الفاضل العصام والفاء
جواب اما المتضمن معنى الشرط وهي حرف وضع لتفصيل المجمل وقطع ما قبله
عما بعده عن العمل واقيم عن جملة الشرط وحرفه فاستحق بذلك جوابا واوجوابه
جملة يلزمها الفاء ولا بد ان يفصل بين اما وبين الفاء فاصل مبتدأ او مفعول
او جار ومجرور وههنا مبتدأ ولتضمنها معنى الابتداء لم يأت عقيبها الا الاسم لاختصاصها
بمعنى تدخل على الاسم لا الفعل لانها قائمة مقام كلمة الشرط وفعله ولا يدخل فعل
على فعل ولتضمنها معنى الشرط لزم الفاء في جوابها كذا في الكليات غير ان المفتوحة
دائر لا احتمال ان المكسورة قوله ولما لم يهتد الى جواب سؤال المقدر كانه قيل ان المصنف
من ذوي المتون فعليهم ان يختصروا في الكلام وههنا قد اطنب وقال فلا تقع
في الصدر بعد ما فهم عدم الوقوع فيه من قوله غير ان فاجاب عنه وقال ولما لم يهتد
الخ